





## الجزء الاول

من المجموع المستمل على شرح قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفى سنة ٧٦٦  
للرسالة الشمسية في المنطق تأليف نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب  
المتوفى سنة ٩٣٤ وعلى حاشية المحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني  
المتوفى سنة ٨١٦ وعلى حاشية العلامة عبيد الحكيم السالكوتي  
وحاشية العلامة الدسوقي وحاشية المولى عصام الدين على شرح  
القطب وتقرير مولانا العلامة المحقق صاحب الفضيلة  
الشيخ عبد الرحمن الشربيني شيخ الجامع  
الأزهر الشريف على حاشية عبد الحكيم  
وحاشية الجلال الدواني وشرح  
السعد على الشمسية نفع  
الله بهم

( تنبيه ) اعلم أن هذا المطبوع يشتمل على ثمانية مواد فبدأنا في صلب الصفحة بشرح  
القطب ثم بحاشية السيد ثم بحاشية عبد الحكيم وبدأنا في الهامش بحاشية الدسوقي ثم بحاشية  
العصام ثم بتقرير الشيخ الشربيني مفصلاً بين كل مادة والتي تليها مجدول وبعد انتهاء هذه  
المسود يؤتى ان شاء الله تعالى بحاشية جلال الدين الدواني على شرح القطب ثم بشرح  
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني على الشمسية

( طبع بعرفة ذي الهمزة العلية ) حضرة الشيخ فرج الله زكي  
الكردي رئيس الشركة الخيرية وفقه الله لنشر الكتب النافعة

(الحق في طبع التقرير محفوظ للشيخ فرج الله المذكور بناء على إذن حضرة مؤلفه حفظه الله)

الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية في سنة ١٣٢٢ هـ  
١٩٠٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين (أما بعد) فهذه تقابيد جمعتهما من  
تقرير شيخنا العلامة الشيخ على العدوي على القطب شارح الشمسية (قوله بسم الله الخ) قد ورد من الشارع الأمر بالبداءة بالسبلة والحمدلة  
وقد ظهر امتثال الشارع من حيث الابتداء بالسبلة وأما بالحمدلة فلا لانه ابتداء كتابه بالشأن على الحمد لا بالجد والجواب أن الشأن على  
الجد جزي من جزيات الحمد فقد أتى المطلوب بهذا الاعتبار (قوله إن أبي الخ) يؤتى بأن في مقام الشئ استحسانا ووجوباً في مقام الانكار  
والانكار لإحاطتي أو تنزيلاً أو إتيانها لئلا ينعى أنه لا انكار هنا ولا شئ حقيقة نظر الكون المخاطب نزل منزلة المنكر فصار هذا الحكم  
المسلم كالمنكر عنده فأتى بأن في مقام الأخبار عن هذا الشأن العظيم فالخاصل أنه يؤتى بالانكار للحقيقي أو التنزيلى على أن الإتيان بها  
لا ينصرف في مقام الشئ والانكار بل يؤتى بها لترغب نحو أن آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً ولترغب نحو  
أن يعطى ربك لشديد ولتحقيق نحو أن أعطيناك الكوثر وكأنا وأبهي بمعنى أحسن من البهاء وهو الحسن اسم أن وجد مدح خبر وهو  
مشكل لأن كون الحمد أبي الدرر يقضي أنه من أفراد الدرر لأن موصوف أفعال بعض ما يضاف إليه مع أن الحمد ميان للدرر وأوجب  
بأن في العبارة قد فالأصل أن مثل أبي أي أزين وأحسن الدرر شبه الحمد أبي الدرر من تشبيه المعقول بالمحسوس يتجمع المرغوبة  
في كل فان قلت أن المشبه حق التقديم على المشبهه أوجب بأن هذا قد عارضه نكتة أخرى وهو الإشارة إلى أن المشبه عظيم  
ينبغي أن يخبر به على وجه تشبوه إلى النفس وأنه من قبيل التشبيه المعكوس فهو من تشبيه المحسوس بالمعقول بما علة في شأن الجد  
لأن الدرر بحسب الحسن والعيان أقوى من الحمد فمكس التشبيه فالأدلة محذوفة على هذا من خبر إن بخلافه في الجواب الأول وهذا  
كلامه على استعمال لفظ الدرر في حقيقة (٢) ويصح أن يكون في الكلام استعارة على مذهب السعد في زبد أسد فشبهت

النشأت من حيث  
المرغوبة بالدرر رأى  
مطلق الدرر واستعير  
اسم المشبه به للشبه  
وأبهي ترشح وكذا تنظم  
وأورد بأن الموصوف  
بأفعال التفضيل يجب  
مطابقته لما يضاف  
إليه أفراداً وتنبيهاً

## بسم الله الرحمن الرحيم

إن أبي الدرر تنظم بينان البيان

بسم الله الرحمن الرحيم أحلى منطق أفصح به لسان الفصحاء وأولى مدرجاً أرتسم في أذهان الأذكاء حمدله  
بصدق بكبريائه وشكرته لا يتصور عدائاً له نحمده حمد الجدل لا يرسم ونشكره شكر الإيقاس  
ولا يؤسم ونصلى على من أرسله جفوة ورهانا وجعله هدى وتبيناً أوضه سبيل العقل والتفكير وأقام  
الحجة على أعوجاج الجهل والتخير وعلى آله وأصحابه المستقرين لسننه وأثاره والمتمثلين بسننه وأثاره

وأزهي

وليس هنا كذلك لأن الموصوف به هو الحمد مفرد وأوجب بأن المراد من الدرر ومن الحمد

الجنس وهو شئ واحد فصلت المطابقة في الأفراد وأما زبد الحمد الجنس من حيث تحققه في أفراد النشأت فصلت المطابقة في الجمعة  
فان جعلت الأضافة في الحمد للاستعراق فظاهر والدرر جمع ذرة وهي الجوهرة الثمينة والتشكيل لتعليم (قوله تنظم) النظم في الأصل  
ادخال الجواهر وجمعها في السبلة فهو جمع مخصوص لا مطلق الجمع فالنظم وأريد منه مطلق الجمع ثم أريد جمع مخصوص وهو جمع  
الحامد ولا يجوز في تنظم أن أريد بالدرر حقيقة وان أريد بها النشأت ففيه يجوز كاعتل (قوله بينان البيان) الشأن عبارة عن أطراف  
الاصابع والبيان مصدر بيان إذا ظهر ثم استعمل في معنيين أحدهما المنطق الفصيح أي المطوق به الفصيح العرب عماف الضمير والثاني  
التبيين وهو إخراج الشئ من حيز الاشكال إلى حيز التجلي والاحسن هنا الأول وبعد ذلك في العبارة استعارة بالكناية فحسه المنطق الفصيح  
بالاصابع من حيث أن كلامه لا يحمل الظهور ولا يخفى أن المنطق يحمل الظهور المعاني كآل الاصابع يحمل لظهور النعمة والشأن تخيل لآه في  
الأصل رؤس الاصابع هذا على أن الدرر راقية على حقيقتها وأما على أنها مستعارة لثنا فيؤيد أن تكون اضافة البيان للبيان من  
اضافة المشبه للمشبه أي تنظم تلك النشأت وتجمع بالكلام الفصيح الشبيه بأطراف الاصابع من حيث أن لا يحصل لاهر مر غوب  
فيه فكأن البيان يحصل به المعاني التريفة كذلك أطراف الاصابع يحصل بها دخول الجواهر في السبلة فظهر أن كلامه مناسب

بسم الله الرحمن الرحيم خير منطق يعصم عن الخطأ سهام الدعاء ويتنظم في صدر كل كلام يطلب له حسن الانتهاء اسم قديم خصن بذاته

بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولا يؤسم) في نسخة يؤسم وقوله وجعله في نسخة وخلفه





بالمثبت في نفسها والعالم هو الجواهر والأعراض والأحوال على القول بها فالمراد بالموجودات الجواهر والأعراض على القول بانكار الأحوال والمراد بالموجودات المثبتة على القول بالأحوال وأعلم أن الدليل على وجوب الوجود لله اجبالي وتفصيلي والاجبالي مبين للتفصيلي لأن هذا العالم يقال له دليل اجبالي وأما التفصيلي فهو قولك العالم حادث وكل حادث له صانع واجب الوجود فالذي وقع فيه التركيب من صغرى وكبرى هو التفصيلي وأما أنه اختلف هل التسبيح في قوله تعالى « وامن شئ الا يسبح بحمده » بلسان الحال أو بلسان المقال بأن يقول الله واجب الوجود أو سبحانه الله والعالم حادث الى آخر ما تقدم اذا علمت هذا فالآيات في الأصل نفس ذات العالم أعني الدليل الاجبالي وليس مرادها هنا ولا الاتحاد الناطق والمنطوق به فالمراد به الدليل التفصيلي فنبه التفصيلي بالاجبالي بجامع مطلق الدلالة واستعاره اسمه والمعنى أن الله أنطق الموجودات بالدليل التفصيلي ولما منع من كون الأجسام تنطق بالدليل التفصيلي أو هو من الاطلاق اسم الجمل على المفصل ويجوز أن يراد بالآيات العبارات التي مدلولها مثبت وجوب الوجود للصانع كقولك الله واجب الوجود أو وجود الله واجب مثلاً واستعمال الآيات في العبارات مجاز من الاطلاق اسم السبب على السبب لأن هذا العالم سبب في تحقق مدلول هذه العبارة هذا كله أن أريد بالناطق حقيقة على ما قيل في الآية وإن جرى نال الطريقة الأخرى وهو أن المراد التسبيح بلسان الحال فتقول المراد بالناطق الدلالة فاعلم أولاً أن العالم قبل أنه يدل على الصانع من جهة الحدوث وقبل بالامكان وقبل بهمامعا وقبل بالامكان بشرط الحدوث وأحق أنها كلها طرق موصلة العلم بالصانع وزيادة بعض سراح النسوسية غير هذه الطرق خطأ اذا علمت هذا فالعني جعل الله تلك الموجودات دالة على وجوب وجوده بآياتها على الحدوث وأمكنها وأهمها هذا أن جعلت الباء التعدية بمعنى على ويحتمل أن الباء للسببية والمراد بالآيات نفس الحدوث والامكان والمعنى جعل الله الموجودات دالة على وجوب الوجود بسبب الآيات أي بسبب الحدوث والامكان وعلى هذا فالمراد بالآيات المعنى القوي وهو العلامة (قوله وجوب وجوده الخ) الوجود ووجوبه كلاهما نظري والوجوب وصفي أعني عدم (٤) قبول العدم والانتفاء فهو مستلزم لكون الله تعالى قديماً وباقياً فاستلزام القدم بالطرف

الاول والبقاء والثاني والشارح جعله دالة على وجوب الوجود يلزم من ذلك دلالة على الوجود فان قلت كما

بآيات وجوب وجوده وشكرتم أغرق المخلوقات في بحار فضله

ما ينبغي للذهن الكليل في حل مشكلاتهما وأحرار ما يتقرب إلى في كشف معضلاتهما سالكا طريقة الاقتصاد ومقتصر على إيراد ما يتعلق بحل الكتاب لما أن ما علق عليهم من الفضل لا يمنع استنثارهم بها

وجوده

أن هذه الآيات دالة على هذه الصفة كذلك هي دالة على باقي الصفات

فالجواب أن وجوب الوجود هو الأصل وبقية الصفات متفرعة عليه نعم السمع والبصر والكلام دليلها على الوجود والوجود عين الموجود أي حقيقة وقيل بمعنى أنه ليس له تقرير في الخارج جزاء على الذات فلا يناق في بحسب المفهوم مغاير وأنه أمر اعتباري فجعله عينا تسبح هذه طريقة السعد ومثاله وكلام الشارح على هذه الطريقة وأما على الطريقة الأولى ففي كلامه إضافة الشئ الى نفسه وهي جائزة عند اختلاف التضامين لفظا على الصحيح (قوله وشكرتم) في إضافة الشكر لمن إشارة الى ما قالوه من أن الشكر لا بد أن يكون في مقابلة نعمة لأن تعليق الحكم عشتق يؤذن بالعلية أي والشكر له لانعام بخلاف الحمد فإنه لا يشترط فيه ذلك فذلك أشاف الحمد لمجد على أي حمد الحامدين لمجد على لاجل ابداعه وقدم الحمد على الشكر لأنه رأس الشكر لأن مورد الشكر أمور ثلاثة اللسان والحنان والاركان والبلغ من هذا اللسان والحمد مورد اللسان فورد الحمد هو الفرد الأعظم من الأمور الثلاثة فلذا كان رأس الشكر لأن المقصود عن ثبوت العلم أن يدل على اللسان دون القيام لأنه يمكن أن يكون موارد أوله في ذلك والحنان خفي وقولهم دلالة الفعل أقوى من دلالة القول مخصوص بالأفعال التي هي آثار الملكات اذا اتفقت في ثبوت الكرم زاد اطماعه الفيردون قوله أنا كرم (قوله في بحار) جمع بحر وهو الماء الكثير مطلقاً أو بقصد كونه ملحا والافضل عبارة عن الاحسان وهو صفة فعل وإضافة بحر للافضل من إضافة المشبه به للمشبه وأغرق ترشح التشبيه وبمع أن يكون في الكلام استعارة تضر بحجة فسبحت النعم بعن المنع به البحر بجامع الإتياع أي أغرق المخلوقات في النعم التي تعلق بها فضله ووجوده فإضافة البحر لما بعد حقيقة من إضافة المتعلق للتعليق فالنعم التي هي أثر

براهين وحدته بل بمد كل شئ من الاشياء وأصلنا في معرفته التي هي أجل النعماء وعرفنا ما زبده النعمة من شكر الآلاء فقمده بقدر الطاقة أجل حمدوا يحصى له الشفاء ثم صلى على من لا يتصور مثله في الخلق والبهاء محمد الذي صدق قبل وجوده بأنه أدل دليل أمم

(قوله استنثارهم) أي ولوعهم

الاحسان كالصبر وقوله في بحار الخ اندفع ما في الاغراق من الهم (قوله وجوده) الجود تارة يفسرونه بافادته ما ينبغي ان ينبغي لا الغرض ولا لعلها فهو صفة فعل وتارة يفسرونه بانه مبدأ افادته ما ينبغي الخ والمد اعارة عن القدرة والارادة وحديثه فهو صفة ذات والجود لا يكون الا لله وتفسير الجود بهذا التفسير ليس في اللغة بل هو معنى اصطلاحى وامأى في اللغة فهو مطلق الاكرام فلذا يوصف حاتم بالجود وعطف الجود عطف خاص على المعنى الاصطلاحى ومما ادفع على القوي (قوله تلا فى ظلم الخ) يحتمل ان مرجع هذه العبارة أمور محسوسة ويحتمل ان مرجعها أمور معنوية ثم اعلم ان الليل يطلق على الظلمة المخصوصة التي هي من غروب الشمس الى طلوعها ويطلق على الزمن المخصوص أعني حركة الظلمة من الغروب الشروق والظلم جمع ظلمة وهي أعم من الليل لانها توجد في النهار في مكان محصور والاضافة للسان ان كانت الظلم مستعارة لشيء متعبد عام ثم هذا العام يفسر بالليل التي هي ظلمة مخصوصة ههنا معني كلام الشيخ المولى في شرح الديباجة ويحتمل أن يقال ان الظلم عام أشبه بالليل الخاص واطافة العام الخاص للسان هذا كله ان اريد بالليل الظلمة ويحتمل أن يكون أراد بها حركة الفلك وحديثه الاضافة حقيقة أى الظلم المنسوبة لليل من نسبة الظنور في الظرف والحكمة في الاصل الاتقان والكواكب منسوبة عن اتقانه تعالى فاطلق الحكمة على نفس هذه الكواكب من المطلق اسم السبب على السبب والمعنى تلا فى ظلم العالمى أو أوزكوا كبه المسيية عن اتقانه والباهر عني المضئمة قاله الشيخ المولى وهو تفسير مراد لسانب الكواكب والافلاكية في الاصل الغالبة والقاهرة من مبرها ذاعليه وقهره وهذا كله ان أردت بالظلم والليل أمور محسوسة ويحتمل أن تقرر هذه العبارة بغير ما ذكرناه فزيد بالليل الجهالات والاضافة من اضافة المشبه به للشيء أو ان الجهالات مشبهة بالزمن المخصوص واستعراجه لهوا والظلم ترشيع والمراد بالحكمة العلم من اطلاق اسم السبب على السبب لان الحكمة هي الاتقان وهو سبب عن العلم واد بالانوار المستوعات الحكمة وهي من آثار العلم والمعنى حينئذ تلا فى ظلم العالمى أى زال ظلم الجهالات الصائفة مصنوعة الناشئة عن علمه معني أنها دلت عليه والباهر الغالبة التي يقهرها الخصم الذي يشك ذلك ويحتمل أن تكون اضافة ظلم لليل من اضافة الصفة للوصف واطافة الانوار الحكمة من اضافة (هـ) المشبه به للشيء والمراد بالليل حقيقة

وجوده تلا فى ظلم لليل أو أوزكوا كبه المسيية عن اتقانه والباهر عني المضئمة قاله الشيخ المولى وهو تفسير مراد لسانب الكواكب والافلاكية في الاصل الغالبة والقاهرة من مبرها ذاعليه وقهره وهذا كله ان أردت بالظلم والليل أمور محسوسة ويحتمل أن تقرر هذه العبارة بغير ما ذكرناه فزيد بالليل الجهالات والاضافة من اضافة المشبه به للشيء أو ان الجهالات مشبهة بالزمن المخصوص واستعراجه لهوا والظلم ترشيع والمراد بالحكمة العلم من اطلاق اسم السبب على السبب لان الحكمة هي الاتقان وهو سبب عن العلم واد بالانوار المستوعات الحكمة وهي من آثار العلم والمعنى حينئذ تلا فى ظلم العالمى أى زال ظلم الجهالات الصائفة مصنوعة الناشئة عن علمه معني أنها دلت عليه والباهر الغالبة التي يقهرها الخصم الذي يشك ذلك ويحتمل أن تكون اضافة ظلم لليل من اضافة الصفة للوصف واطافة الانوار الحكمة من اضافة (هـ) المشبه به للشيء والمراد بالليل حقيقة

وجوده تلا فى ظلم لليل أو أوزكوا كبه المسيية عن اتقانه والباهر عني المضئمة قاله الشيخ المولى وهو تفسير مراد لسانب الكواكب والافلاكية في الاصل الغالبة والقاهرة من مبرها ذاعليه وقهره وهذا كله ان أردت بالظلم والليل أمور محسوسة ويحتمل أن تقرر هذه العبارة بغير ما ذكرناه فزيد بالليل الجهالات والاضافة من اضافة المشبه به للشيء أو ان الجهالات مشبهة بالزمن المخصوص واستعراجه لهوا والظلم ترشيع والمراد بالحكمة العلم من اطلاق اسم السبب على السبب لان الحكمة هي الاتقان وهو سبب عن العلم واد بالانوار المستوعات الحكمة وهي من آثار العلم والمعنى حينئذ تلا فى ظلم العالمى أى زال ظلم الجهالات الصائفة مصنوعة الناشئة عن علمه معني أنها دلت عليه والباهر الغالبة التي يقهرها الخصم الذي يشك ذلك ويحتمل أن تكون اضافة ظلم لليل من اضافة الصفة للوصف واطافة الانوار الحكمة من اضافة (هـ) المشبه به للشيء والمراد بالليل حقيقة

واستنار أى أنار فالسين والتاء ائذتان (قوله على صفحات الخ) الصفحات عبارة عن جهات الورق فمشبه الايام بالورق بجامع أن كلا يحمل لاظهار التور وانبات الصفحات تحصيل ويحتمل ان الصفحات مستعار لما أشرق من الايام على طريق الاستعارة المصروفة بجامع مطلق الضياء والاشراق ويكون اضافة الصفحات الايام من اضافة البعض للكل والمعنى واستنار في المشرق من الايام (قوله سلطنته الخ) السلطنة قوة الملك ويصح أن تفسر بصفة تقوم بالسلطان تقتضي تنفيذ أوامره ونواهي ناشئة من تولى أهل الحل والعقد والمراد بالانوار تنفيذ الاوامر والنواهي الناشئة عن هذه القوة وقوله القاهرة أى لاهل الشرك والضلال وهو موجب للانارة فلا رد أن القهر لا يناسب النور لان القهر الغضب وهو انما يناسب الظلمة فالرخصة للجلال على صفة الجلال اشارة الى أنهم ما منشا ذلك النور واستند الاستنارة لا تأمر أن حقها أن تستدل الكواكب على طريق الجواز العقلي أو انه استعارة الكتابة وكذا استناد القهر للسلطنة مما عجز عني وحقه أن يستدل صاحبها (قوله محمد الخ) الجدارة تؤدي بالجملة الاسمية وتارة تؤدي بالصفة فمد أولها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبت ثم بالفعلية الدالة على التجدد والحديث ليس برب بكل من الكاسمين وأقرب من العظمة الظاهر المزي بها من تعظيم الله تعالى فان النور موضوعة للعظمة اللازمة لتعظيم قهر بها اظهار اللزوم الذي هو تعظيم الله يجعله أهلا لافادة النور فاستنار

الانبيلة وعلى فروعه وصحبه الذين ثبت بهم أصول الدين غاية البناء (وبعد) فهذه أسئلة كاتبة يظهر من لسان كل شعاعها (قوله لوجود الظفرة) أى ترك بعض المواضع بدون كتابة عليه فالظفرة الطاء الانتقال من شيء لا يبرع ترك الوسط وقوله لعدم الظفرة أى الظفر بحقيقة المراد مع التصدي

لقوله تعالى « وأما بتعبدك فخذت » وهل الأولى اظهار التبعة أو الخضوع طريقين فطريقة الصوفية أن الأولى الخضوع وطريقة المحدثين أن الأولى اظهار التبعة وقد جرى الشارح على هذه الطريقة أن جعلت التون العظيمة والضمير في تحمده المبدع ( قوله على ما أولانا ) ما سمع موصول ومن آلايين لما هو مرجع الى معنى التبعة فيكون جدا على ذات التبعة والأولى الجدى على الانعام لأنه جد غير واسطة لان الجدى على التبعة بانها هو واسطة الجدى على الانعام ويمكن أن يقدر مضاف والاصل تحمده على ابتلاء أى اعطاء ما ولا يفتكون أنبا بالوجه الاكمل ولا يصح أن تكون مصدرية لان البيان يطل المصدرية ( قوله من الآدمى ) أى نعم وفسر بعض الاعاجم الآدمى بالتم الظاهرة كالخولاس الجنس ( قوله رباحها ) جمع روضة وهى البستان وقد أثبت للآدمى رباحها من روضة وفى الصبارة استعارة بالكناية فشبهت الآدمى بالارض برتاح الهال على طريق الاستعارة بالكناية والرياض تخييل ولك أن تقول أراد بالرياض أمهات التمتع نفسه أمهات التمتع بالرياض على طريق الاستعارة التصريحية وأزهرت ترشيح ويصح أن يكون من إضافة المشبهة للشيء أى من روضة تلك الآدمى الشبيهة بالرياض وحينئذ أزهرت ترشيح التشبيه لكن هذا الوجه بعيد لأن أزهرت فى كلام الشارح نعت سبى للآدمى وهذا الوجه يخرج عن كونه سببى الى كونه حقيقيا ( قوله ونشكرها ) عطف على تحمده ولما كانت الآدمى الظاهرة والتبعة التمتع انفسية تناسب فى الجانب الاول الجدى الذى مورد مظاهر وهو اللسان وفى الجانب الثانى الشكر الذى من جملة موارده الجنان وهو خفى ( قوله من نعماء ) مفرد بمعنى النعمة وقيل جمع للنعمة وعلى كون نعماء مفردا لم تحصل المطابقة بينه وبين الآدمى فى الجدى فالنائب المشى على القول بأنه جمع أو اسم جمع الآن راد الجنس ( قوله أرعت حياضها ) شبه تلك التبعة بالماء العذب على طريق الاستعارة بالكناية ( ٦ ) وثابت الحياض تخييل أو أنه استعار الحياض لأمهات التمتع بجميع الاحتواء على

ما به التمتع فالخوض محتو على الماء العذب وكذلك أمهات التمتع محتوية على نعم كثيرة وأرعت بمعنى ملئت ترشيح أو بمعنى كبرت أو عظمت على طريق المجاز لان معناه الاصلى

على ما أولانا من آلام أزهرت رباحها ونشكرها على ما أعطانا من نعماء أرعت حياضها ونسأله أن يفيض علينا من زلال هدايته ويوفقنا

را كما قطوف التأمل فى فهم المعانى تاركاً طريق التعسف فى حل المباني بخامحمد الله كثراً لا تحصى فوائده وبحر الاستقصى فرائده ثم بعد ما تيسر لى اتمامه وفرض بالاختتام ختامه جعلته عراضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطنة الابدية وأيده بالدولة السرمديه فخر الملوكة والاسلاطين زين الاسلاطين والخواقين صاحب النفس القدسية وارث الرياسة الانسية كسراً عنقاك الاكاسره

ملئت ( قوله ونسأله الخ ) السؤال طلب الادنى من الاعلى مع التذلل والخضوع فالآتيان بانون لتكثيرهم وغيره لان فى الاجتماع رجة وفيه ترج القبول للعظمة للنافاة ( قوله أن يفيض ) أى يصب علينا من الافاضة وهى الصب والزلال هو الماء العذب البارد الصافى الذى يسل الخلق بسهولة فليس اسما مطلقاً ماعذب والهداية الدلالة على ما به الصواب حصل وصول أم لا يطلق على الدلالة الموصلة والمراد به اخلاص خلق الاهتداء والدلالة الموصلة وإضافة زلال الهداية بأى معنى كان من إضافة المشبه به للشيء وذكر بعض الاعاجم أنه شبهت الهداية بالماء العذب وثابت الزلال تخييل لان الزلال هو صفاء الماء مع أن هذا القائل فسر الزلال أولاً بالماء العذب وحينئذ يقتضى أنه من إضافة المشبه للشيء لأنه استعارة وبعد هذا المعنى نسال الله أن يفيض علينا شأمن الدلالة الموصلة وأخلق الاهتداء الشبه بالزلال مع أن المقاض علينا ما نحن فى الطاعات وإذا كان كذلك فالأولى أن يستعار الزلال لأن ذلك على طريق الاستعارة التصريحية وثابت الفيض ترشيح باقى على حقيقة أمستعارة أو يجعل فى الكلام حذف مضاف أى يفيض علينا شأمن آثار هدايته الشبيهة بالزلال ( قوله من زلال ) أى يفيض علينا شأمن زلال ولك أن تقول من زائدة والاحسن جعل المفعول محذوفاً لان الزيادة يقتضى أنه يفيض جمع الزلال وليس كذلك ( قوله ويوفقنا ) التوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد والطاعة عبارة عن الحركات والخلق شأمن الحركات والقدرة ما تلى هى عرض وهما مقترنان غير أن القدرة سابقة فى التعقل وان كانت مقترنة زماناً لهما سبب والسبب مقدم على السبب تعقلاً والاحسن أن يفسر التوفيق بخلق الطاعة المقارنة للقدرة لان التوفيق

أقوار شبيهة بذلك على فصول من أبقار اجناس كليات قدسية لم يطلتها خول عقول انسيه كن فى غراب محاسنها على بصيرة فلا تكون من الحائر ين وخمنا آتيناك بقوة ومن الشاكرين لا يتنفع بها اتقيا طريقة التقليد فانها لمن قلب أو اتنى السمع وهو

( قوله الاسلاطين ) جمع اسطوانة والمراد ما يرتفع به الملك

لغة مابه الوفاق والامثال والذي به الامثال الطاعة لا القدرة وهو يرجع للهداية (قوله العروج الخ) العروج هو الترقى والصعود والمعراج محل العروج أى الامر الذي يعرج به كالسلم للمعنى وأن وقفنا الى العروج والصعود الى الامر الذي يعرج به لعنايته والعناية هي ارادة الاحسان أو الاحسان وفي العبارة استعارة بالكناية فشبهت العناية بالافلاك المرتفعة على طريق الاستعارة بالكناية بجماع الارتفاع وانابت المعارج تخييل استيعاد الاعمال الصالحة الموصلة بجامع التوصيل والعروج ترشيح مستعار للتوجه والمعنى ووقفنا للتوجه للاعمال الصالحة التي هي سبب احسانه وهو ظاهر ان كانت العناية صفة فعل بمعنى الاحسان وان كانت صفة ذات بمعنى ارادة الاحسان فجعلها أى الاعمال الصالحة سببا باعتبار تعلقها بالتخيير والافلاك ارادة قديمة (قوله محمد) بدل أو عطف بيان وهو أشرف اسمائه فلذا خصه بالذكر (قوله أشرف البريات) جمع برية أصلها برية قلبت الهمزة ياء وأدغمت الياء في الياء من برأ الله انطلق بمعنى خلقهم ويدخل في البريات القرآن بمعنى الافلاط المتلوة والتي أشرف منها وبه صرح بعضهم (قوله بأفضل الصلوات) الباء داخله على المقصور وانما داله بذلك أى بعض أفضل الصلاة عليه لا بعض أصل الصلاة لان الهدية على قدر الهدى فان قلت أفضل الصلوات قد ثبت في وجوده عليه الصلاة والسلام قبل ذلك وإذا كان كذلك فكيف يطلب مع أنه لا يطلب الا ما حصل لا الحاصل بالفعل ولجواب أن في العبارة حذف أى مثل أفضل فان قلت هذا الذي ثبت في الوجود عند الله ما هو أعظم منه فكيف التعبير عنه بالأفضل أعجب بانه أفضل باعتبار ما هو أعظم منه فلا ينافى أن عند الله أفضل منه وقد يقال حيث كان كذلك فلا مدح في ذلك فلا احسن أن يقال المراد جنس الأفضل أى الجنس المحقق في الفرد الاكمل الذي يحصل في الخارج الكامل بالنسبة لما حصل لان النبي ما زال يترقى في مراتب الكمال والصلاة قيل هي مطلق الانعام وقيل انعام (٧) مقرون بتعظيم (قوله وآله) مطلق الامة ولوعا سيدهي

الامة ولوعا سيدهي مختار من حيث تقدمها على غيرها في الحساب والوزن ودخول الجنة

وقوله المتحسين بفتح الجيم أى المختارين من سائر الامم وكذلك معنى

للروح الى معارج عنايته وأن يخص رسول محمد أشرف البريات بأفضل الصلوات وآله المتحسين وصحبه المتحسين بأكمل التحيات (وبعد) فقد طال الخاح الشغلين على المتردين الى أن أشرح الرسالة

مالك رقاب القياصره مروج المله الخنقية البيضاء مؤسس قواعد الشريعة الفراء ظل الله في الارضين غياث الاسلام والمسلمين عامر بلاداه خليفة رسول الله المريد بالتأييد والنصر الرباني أمير المؤمنين

المتحسين بالخاء المدكور تايوا عطف الصحب عطف خاص على عام ويصح أن يراد بالابنوهاشم والطلب أو بنوهاشم فقط (قوله وصحبه) جمع لصاحب أو اسم جمع له (قوله المتحسين) أى المختارين من كل أمة (قوله بأكمل التحيات) أى التعظيمات والاكمل مقول بالشك لا فلا يراد أن الاكمل مخصوص به عليه السلام (قوله وبعد) يستعمل أن تكون الواو والعطف على جملة البسملة وما بعدها لان الاصل في الواو والعطف ويجوز أن تكون للاعتناء وقوة فقد طال فيه اشارة الى أن الواو تامة عن اموالي عن مهمما وآثر الواو لتمام الباب ولان الواو تامة اياها وما هو كلام مستأنف فاني بالواو التي قد تكون للاعتناء ويجوز أن يكون وعدم عمولا لحذوف والفاء زائدة والاصل وأقول بعدما تقدم قد طال الخ (قوله إلخ الخ) قد ورد ليس منان لم تعظم العالم قال العلماء معاد ليس منان لم تعظمه عما أعطاه الله من العلم عظميا وليس المراد الفقر والعجب لانه حرام في كلام الشارع اشارة الى أن الله عظمه العالم وعبر بالاستغفال اشارة الى أن الطالب ينبغي له أن يكون مشغلا بالعالم أى بملكيته وسمعه لما يليق اليه (قوله المتردين الى) اشارة الى أن اشتغالهم عليهم مع كثرة الجبي وواتررد وفي بعض النسخ بالعالم ففيه اشارة الى أن المتردين عليهم من أهل العلم أعم لأن يكونوا يأخذون عنه أو كانوا راغبين لا يأخذون عنه قد سأوفى هذا الشرح فالعطف من عطف العام على الخاص ففيه تحديد بالنعمة وهو طريفة أهل الحديث عملا بقوله تعالى وأما نعمة ربك فحدث وأما الصوفية فيقولون المراد بالحدث بالنعمة الشكر عليها (قوله أن أشرح الرسالة) أى أوضحها ببيان اعرابها وبيان معانيها وبيان الاشكال (قوله الرسالة) هو نحو ومن أجمعاء الكتب من قيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فمن قيل علم الشخص كذا قيل والحق أنهم من علم الجنس بما عني أن الشئ يتعدد بتعدد

شهيد ما هذا الخنفة للقلب المطمئن العتمة بعصام الحكمة غزالة المؤمن بإشهاد لا زهار كل بياض فاع وانابت كل

(قوله قواعد) في نسخة معاهد

محله والا فبقيل علم الشخص والفرق بينهما محكم (قوله التسمية) نسبة لشمس الملة والدين الذي علمها الكاظمي لاجله ففيه نسبة لقب باعتبار صدره (قوله وآمين) معطوف على أشرح من عطف الخاص على العام (قوله القواعد) جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام ثريات موضوعها الكلام فيها معروف (قوله المنطقية) نسبة للمنطق يطلق المنطق ونحوه من العلوم على المسائل الكلية أعني النسب التامة وعلى الملكات وعلى الإدراكات وقيل الإدراكات تصديقية أما هو أعم احتمالاتها إذ اعلمت هذا فالمنطقية نسبة للمنطق بمعنى الملكات من نسبة الشيء إلى ملكته وإلى المنطق بمعنى الإدراكات من نسبة الشيء إلى متعلقه وأمن نسبة الجزء إلى الكل أن أريد بالمنطق المنسوب إليه المسائل وذلك لأن مسائل المنطق كثيرة وما في هذا الكتاب جزء منها هذا أن أريد بالمنطق مجموع القواعد ويحتمل أن النسبة من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة بأن البالغ في مسائل الرسالة حتى أنه لا منطق إلا مسائلها فأنفسها (قوله علماء منهم بأنهم سألوا الخ) هذا علة لطول إلحاحهم وفيه أن الباحث على طول إلحاحهم ليس عليهم يسألهم للعارف بل عليهم بقيام العلم به وقيام العلم سابق على السؤال قلت هذا ممنوع لأن هذا علة لطول إلحاح الطارئ على طول إلحاحهم على السؤال الأول وليس علة للسؤال الأول والحاصل أن سؤالهم أولًا لقيام العرب والبائع على طول إلحاحهم هو عليهم بأنهم سألوا عربًا (قوله عربًا) كثير العرفان (قوله ما هرا) فقد جمع بين كثرة العلوم وسرعة الفهم وهذا من باب التحدث بالجملة وفيه إشارة إلى ما قاله الفقهاء من أنه ينبغي للإنسان شهرة علمه (قوله واستطروا) أي طلبوا المطر من صاحب أطلق السحاب وأراد به عالمًا عظيمًا على طريق الاستعارة التصريح بحجة تجميع الاحتماء على ما به النفع لأن ما احتوى عليه العالم به حياة الأرواح والسحاب محتوي على ما به حياة الأجسام لكن احتواء العالم على ما به النفع معنوي واحتواء السحاب على ما به النفع حسي وليس في هذا عكس التشبيه لأن السحاب أقوى من حيث أن ما به النفع الذي احتوى عليه أمر حسي وإن كان ما به حياة الأرواح (أ) أشرف وإذا يقال حق الشيخ أكرم من حق الولد لأنه من رب الروح والوالد من رب الجسم وإذا قال النسوي من عني شيخه لا تقبل قوله يتخلف والوالد الاستطار ترشح أيضًا ما راق الأصل بمعنى ما ترشح باق على حقيقته أو مستعار لمعنى أو هذا

التسمية وأمين فيه القواعد المنطقية علماء منهم بأنهم سألوا عربًا ما هرا واستطروا صاحبًا ما هرا ولم أزل أدافع قوماً منهم بعد قديم وأسوف الأمر من يوم إلى يوم لا شغل بال قد استولى على سلطانه واختلال حال قد تين لدى برهانه ولعلي بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره وولت الأدبار أنصاره أو المظفر شهاب الدين شاهجهان بادشاه صاحب القرآن الثاني لازالت سرادقات دولته ركنة الأوتاد وقباب سلطنته مرفوعة إلى يوم التناد موقفاً لما يحببه الله ويرضى ومقتفياً لتيه وحبيبه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ما دامت السموات العلى ورحم الله عبدًا قال آميناً

الثقات والاقتضي الظاهر أن يقول واستطروا وكذا يقال فيما قبله وارتركب الالتفات لاجل التوضيف بقوله الا عر يقامها ورواها صاحبًا ما هرا (قوله ولم أزل) جملة حالية (قوله أدافع قوماً الخ) لا يخفى ما في المفاعلة من سوء الأدب إذ يلزم عليه أن يدفعوه لأن المداخلة مفاعلة من الجانبين فهم يدفعونه وهو يدفعهم وأجيب بأن المفاعلة قد بقصد منها المبالغة فالقصد دفعهم دفعًا كثيرًا وهذا يدل على شدته فرغته حيث كان يدفعهم كثيرًا وهم يطلبون منه أو يقال أن طلبهم منه مدافعة منهم كذا قيل (قوله وأسوف الأمر) أي الإجابة إجابة أو بالفاعل بأن يقول لهم أخبركم عما ظهري بعد يوم أو يقول لهم بعد يوم أؤلف لكم (قوله وأسوف الأمر الخ) إن قلت ورد في الحديث من شئ عن علم فكيفه ألجم بلجام من نار ولاشك أن التأليف من العلم بل قال العلماء التأليف أفضل من التدريس قلت تأخير لعذر لا بعد كسوفه إشارة لعذره بقوله لا شغل الخ (قوله من يوم الخ) من بمعنى عن وفيه أن إلى الانتهاء هو يقابل الابتداء فتأمل فالظاهر بقاؤه على حقيقته أي وأؤخر الأمر تأخيرًا انبشام من هذا اليوم منتبهًا إلى يوم آخر (قوله لا شغل بال الخ) شروع في أداء عهده في تأخير الإجابة وبال القلب (قوله سلطانه) أي شدته والضمير للاشتغال وقوله استولى على بمعنى قهرني ومعنى والقاهر الشارح ليس مطلق الاشتغال بل شدته ولك أن تقول أراد بالسلطان الحكم فشيء الاشتغال بأمر قاهر والسلطان بمعنى الحكم فتحصيل (قوله قد تين لدى) أي عندي هذا هو التبادر والظاهر أن يفسر في إشارة إلى أن برهانه وأماراته قد تين في الناس هذا هو الأبلغ بخلاف ما لو فسر بعدي فانه قاصر لأنه لا يقضي أنه يتبين برهانه لدون الناس وعند حقيقة في الملابس الخاصة فاطلقت وأراد به ما أطلق الملابس ثم أريد بملابسة خاصة وهي ملابسة التفرقة (قوله قد تين لدى برهانه) فيه إشارة إلى أن هذا العالم به من اختلال الحال صخرة منية بل وافتعاج لا تستبعد أن جرى في مثل جنائي أنما زال العاني وبدانته بجر من البخار ليس له ثأني فانه بناءه بأن أي ثأني (قوله القرآن) لعل المراد به قرآن العجم الذي يكون عنده القور والظفر فرأج

نظري لاضروري ففيه اشارة الى أنه نظر أنه على خلاف العادة والتي طرأ عليها أمر مخالف للعادة غير قائم به يعذره (قوله مطلا) أي متجاوزا في الأصل الامتناع من أداء الدين مع القدرة على وفائه شبه نفسه عند علمي وعند معاصي في على سبيل الاستعارة المكتنة والمطل تخيل ففيه اشارة الى أن العلم عنده والاجابة واجبة عليه أو أن قوله مطلا مجاز مرسل علاقته بالطلاق (قوله وتوسيفا) أي تأخيرا في الاجابة (قوله ازادوا حاشا) أي شدة طلب (قوله وتوسيفا) أي شدة تشوق للقاء وفي بعض النسخ القاف وعلى النسخة التي بالفاء بين تسويف الاول وتشويقا حاشا لاحق لاختلافهما مجريين متساغدي الخرج (قوله بدأ) أي فرأى (قوله بما اقترحوا) الاقتراح هو الطلب على غيره وية أي فكرة وطلب الشيء على غيره فكر يلزمه الشدة والقوة لا الاسفاف قضاء الحاجة وفيه كذلك أن ما طلبوا هو الحاجة ففعل الباء للتصوير ويقدّر مضاف فلفظي من قضاء حاجتهم المصور بتخصيل ما اقترحوا أو يراد من الاسفاف لازمه وهو زوال الكدر والبالسبب ويقدّر مضاف أي سبب تحصل ما اقترحوا (قوله الى غاية ما التمسوا) فيه الثقات للخصوع لان الاتماس لا يكون الا من المساوي فيكون عاملا بالمرتبة وفيه اشارة الى أن الفائدة في بلوغ الغاية لا في المسد ولا في الوسط (قوله ركاب النظر) اسم جمع لركب والركاب حقيقة في الابل التي شأ بها أن يحمل عليها الى البلاد البعيدة والنظر يطلق على ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول وعلى حركة النفس في المعقولات واصله ركاب النظر من اضافة المشبه اليه لشمس بجمع أن كلاً يتوصل به أو أنه شبه النظر شيء كالسفر الذي يستعان عليه بالركب واثبات الركاب تخيل ويجوز أن يكون أربابا ركاب القوة العاقلة ففيه استعارة تصريحية أي فوجهت القوة العاقلة التي يحصل بها الترتيب وحينئذ فالاضافة من حيث أن ذلك النظر يحصل بها (قوله الى مقاصد الخ) المسائل جمع مسئلة تطلق على نسبة القضية وعلى القضية وقد قيل فيها أنها مطلوبة يخبري يبرهن عليه في العلم وهذا التعريف انما يناسب تفسير المسئلة بالنسبة ولكن العلماء اصطلاحوا في أنها تطلق بالاطلاقين اذا علمت هذا فان أريد بالمسائل التسبب فاضافة مقاصد للمسائل للمبان واضافة مسائل للضمير من اضافة الدلول للدال وان أريد بها القضايا فالاضافة من اضافة الدلول للدال واضافة المسائل للضمير للبيان فالاحتمال الثاني عكس الاول والمقاصد على كل حال مراد به (٩) المعاني وشبه مقاصد المسائل بأمر

شريف بسافر لاجل  
تحصيله في العارة  
استعارة بالكناية واثبات  
الركاب تخيل (قوله

الأنهم كلما ازدت مطلا وتوسيفا ازادوا حاشا وتوسيفا فلم أجذب أمن اسعافهم بما اقترحوا  
وابصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر الى مقاصد مسائلها وصحبت مطارف البيان في  
مسائل دلائلها وشرحها شرعا كشف الاصداف عن وجوه فرائد فوائدها وناط الا لا ئي على معاهد

(٣ - حواشي التسمية) وصحبت بمدد مطارف جمع مطرف رداء من فيه خطوط والبيان يطلق بمعنى التبيين وهو اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز العلي ويطبق على المنطوق به القصص اذا علمت هذا شبه البيان بأي معنى كان بأمر آء حسنة عظيمة على طريق الاستعارة بالكناية واثبات المطارف تخيل ويجوز أن يكون مطارف مستعار الانفس التبيينات على طريق الاستعارة التصريحية والسبب ترجيحنا على حقيقة أو مستعارة لا ردت أي قصدت أنفس التبيينات (قوله في مسائل دلائلها) مثلا العالم متغير وكل متغير يحتاج دليل له مادته وصوره أعني الهيئة الحاصلة بتدريكيه وهي تحصل في النتهى اذا علمت هذا فالسالك جمع مسئلة أربابه صور الاله كذا قال شيخنا المولى وفيه أن ظاهر الشرح أن المسائل يحصل بها الدليل لانه قال مسائل الدلائل فالدليل متأخر عن المسئلة والهشتم من تمة الدليل وحينئذ فكيف تفسر بالصورة التي توجه في الغاية ولعل الاحسن أن يراد بالمسائل القواعد التي هي طرق للدلائل أي القواعد المبنية لدلائلها ولك أن تقول اضافة مسائل للدلائل من اضافة المشبه اليه لشمس فكيف يتوصل بالمسائل المقصود فكذلك الدلائل (قوله وشرحتها الخ) الاصداف جمع صدف وهو وعاء الجوهر التي يكون الجوهر في داخلها في العبارة استعارة بالكناية فبها نقاس القواعد بما من امر أو حسنة أو خواهر ثم استعرا باسم الغرائد لان النفس استعارة تصريحية وبعيداً عن التشبيه بالمرأة استعارة بالكناية والوجوه تخيل وليس فيه جمع بين الطرفين باعتبار التشبيه الاول لان المستعارة ليس القواعد بل النفس منها والوجوه ما ياتي على حقيقة أو مستعارة لانفس الانفس والاصداف يلزمها الخفاء والكشف رايه الازالة وكأنه قال أزال الخفاء عن أنفس الانفس في الاصداف مجاز مرسل وذكر الشيخ المولى أن كشف اما حقيقة في التوضيح أو مجاز والمعنى عليه حينئذ وضع الاصداف وفيه ان الاصداف عاجب فلا يتعلق به توضيح ولا يجوز في الاصداف اذ لا معنى لتوضيح الخفاء الذي يتعلق به الازالة (قوله وناط الا لا ئي الخ) المعاهد جمع معقد وهو نفس الخط الذي ينظم فيه الا لا ئي وحينئذ فاضافة معاهد للقواعد من اضافة المشبه اليه لشمس بجمع أن كلاً اشتمل

انه هو المبدئي والعبد فعال لما يريد

على شيء واللائي ترشع باق على حقيقته أو مستعار للالفاظ التي شرح بها القواعد والمعنى وناط أي علق ذلك الشرح اللائي أي الالفاظ على القواعد الشبهة بالحيوط وقضية كلام الشارح أن الجواهر تعلق على الخطط فمهما نظمه ويحجز أن رادبالعقد على العقد أي نحل عقد الجواهر وهي رؤس النساء الحسن فشب القواعد بنسبها حسن وانبات المعاد تخيل فكان القواعد لها رؤس وعلق عليها اللائي أي اللائي ترشع والمعاقدة باق على حقيقته أو مستعار لالفاظ القواعد على الخلاف في الاستعارة بالكناية واللائي أي أيضا باق على حقيقته أو مستعار للالفاظ الفصيحة (قوله وضمنت اليها الخ) الابحاث جمع بحث وهو لغة النكت في الارض يعود ونحوه واصطلاحا انبات المحمولات للوضوعات اذا علت هذا فالفتن في الارض والنكت فيها يلزم ظهور شيء يخالف لما أحاط به فاستعمل اسم الملزوم في الملزوم وهو حسي ثم استعمل في المعاني الغامضة المخالفة للغير على طريق الاستعارة فالاول محاز مرسل والثاني استعارة تصريحية فشبهت المعاني الغامضة بشيء حسي ظهر مخالفا لما كان ظاهرا والعلاقة هنا المشابهة ويحتمل أنه أراد بالابحاث المسائل الدقيقة محجازا مرسل علاقتها المجاورة لان قاعدة مستخرج المعاني الدقيقة أن نكت في الارض يعود والنكت جمع نكتة والذي قيل في البحث يقال في النكتة لان البحث هو النكتة وانبات المحمولات للوضوعات يلزم ظهور دقائقي فاستعمل اسم البحث وأريد لازمه هذا كله بحسب الاصل والافال بحث صار حقيقة عرفية في المسائل (قوله اللطيفة) وصف كنه لان المسائل الدقيقة لطيفة والاحسن أن رادباللطيفة البالغة في الدقة فهو وصف مخصص (قوله ما خلت الخ) هو المين بقوله قبل من الابحاث الخ وقد قدم البيان على المين مع أن شأنه التأخير ازالة للكرب وتشوف النفس من أول الامر (قوله ولا بد منها) دفع لما يقال ما فعلته لا يحتاج اليه (قوله بعبارات) متعلق بمحذوف أي وضمنت اليها معاني دقيقة معبر عنها بعبارات والعبار في الاصل اسم مصدر غير أنه نقل للالفاظ المعبر بها عن المعنى المراد والمصدر التعبير والتعبير في الاصل اسم لتعبير الرؤيا ثم استعمل في التفسير للقصود (قوله رائقة) مصدر رائحة اذا أعجبه أي حبه أي مصيرة لمن سمعها متجيبا ويحتمل انه أراد رائقة صافية فشبه العبارات بماء عذب حاو لجمع الرغبة رائقة تخيل باق على حقيقته أو مستعار للالفاظ الحسنة والتعقيد (قوله تسابق الخ) فشبه المعاني (١٠) بفرسان وانبات السبق تخيل أي كل من المعاني والاذهان تسابق في المبادرة أو أن

قوله الاذهان بمعنى الى الاذهان وهذا كناية عن ظهور معانيها ظهورا بينا (قوله وتقريران) التقرير انبات الشيء في

قواعدها وضمنت اليها من الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت عنها ولا بد منها بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان وتقريران شائقة يهب استماعها الاذان (قوله وسميته) (تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية) \* وخدمته على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية

قروا وراد بها هذه العبارات على طريق الحقيقة العرفية (قوله شائقة) أي موزنة للاشتياق (قوله يهب الخ) الاذان مقول فشبهت الاذان بالخاص واستعير اسم المشبه به لشيء على طريق الاستعارة بالكناية ويجب تخيل ويحجز أن يكون مجزا عاليا يباعا خفي يجب أن يقع على الأشخاص فأوقعنا على الاذان (قوله وسميته) في العبارة استخدام لان الشارح سابقا قال شرحتها شرحا والمراد به التوضيح والتبيين وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الالفاظ كذا قيل والاول جعل الشرح فيما مرر على الالفاظ أي وجعلت عليها شرا ما يدل ما بعده فلا استخدام (قوله تحرير القواعد) التقرير في الاصل التخلص من الرق والمراد هنا خلاصها من الصعوبة فشب القواعد برتبة فن يجمع التذلل والتحرير تخيل أو أنه شبه التخلص القواعد من الصعوبة بالتخلص من الرق واستعار اسم المشبه به لشيء استعارة مصروفة أو أن في التحرير محجازا مرسل علاقتها بالاطلاق والتقييد والمنطقية نسبة للخط وتقدم وجه النسبة وقوله في شرحه تعلق بتحرير القواعد بالنظره قبل جعله علما لانه حينذاك اسم جامد (قوله وخدمته) عطف على سميت وقوله به أي تأني له (قوله على حضرة) من اضافة الصفة الى الموصوف أي الحضرة العالية وأنه من قبيل الاضافة السبابة أي خدمته على أي ذات امر تفعو وعالية وهذا مجمل فكذا بقوله هي حضرة فهو من ذكر الفصل بعد المجمل وهو واقع في النفس والحضرة مثلث الخاء في الاصل محل الحضور والمراد هنا الذات وانما لم يعبر بذات اشارة الى استحضار ذات المدح في القلب معنى أو حسا وضافة حضرة لما بعده للبيان (قوله بالنفس) الباء داخله على المقصور عليه أي خدمته الذات المقصورة على النفس الشريفة لاتعدادها الى غيرها من الانفس الخفية فهو من قصر الموصوف على الصفة ويحتمل دخوله على المقصور أي أن النفس المطهرة قاصرة عليه وفيه من المبالغة ما لا يخفى فهو من قصر الصفة (قوله القدسية) نسبة للقدس وهو الطهر أي ان تلك النفس منسوبة للطهارة من نسبة الموصوف الى الصفة أي ان تلك النفس أي الروح مطهرة أي لم يخطر فيها الوسوس الشيطانية (قوله والرياسة) هي نفاذ الحكمة مع



الصولة وأحوال الرئيس ثلاثة أما جلال أي مهابة أو جمال أو هما ولكن الرئاسة لا تتم إلا بهما معا ولا تتم واحد فقط فقوله الأنسية إشارة إلى أنه جمع بينهما وإن الغالب عليه صفات الجمال بحسن الخلق لأنه لو غلب الجلال لم يحصل الانس بل التفرد إذ لا يحصل الانس والتانس للناس إلا بذلك (قوله الدنيا) قيل إنها الفراغ الذي بين السماء والأرض وقيل هي الجواهر والأعراض وقوله مراتب فاعل يتصاعد فخرات التمام مثل سياسة الأمر وراحة الخلق ومراتب الدين مثل اشتغال العلماء بالعلم والاشتغال بالعبادة لأن المراد بالدين الإسلام (قوله ويتطاعا) أي يخفض وقول بعض أي يتحرك ويضطرب الظاهر أنه تفسير بالازم وقوله دون أي تحت وقوله سرادقات جمع سرادق وهو في الأصل الخيمة التي تنصب في وسط الدار ودولته بفتح الدال وضمها فقد سجع دولة ودول تعرفه وغرف ودولة ودول مثل قصعة وضع وهو من إضافة المشبه إليه للشيء فشبه الدولة بالسرادق بجامع إزالة ما يكره لمن أي إلى كل والدولة هي انتقال الملك إلى الشخص وعلته (قوله الاعظم) أي من غيره (قوله دستور الخ) هو في اللغة الذي يرجع إليه أي أنه عظيم العظماء من الوزراء وهذا يقتضي أن الممدوح كان وزيرا أو سلطانا أو أرباب العالم جمع الخلائق وأتى بهذا فعلا يقال أنه عظيم الوزراء في قطر فقط (قوله صاحب السيف) أشار بذلك إلى أنه شجاع وقوله والقلم إشارة إلى أنه كان عالما وكان يكتب الخط العظمى وله معرفة بالإنشاء فكان له قال لجامع العالم الكاتب (قوله سابق الخ) أعلم أشجرت العدة أن العرب تنصب راية في آخر الميدان وكل من رجع وأخذ الراية قبل الآخر عتسب سابقا وبثبه الشرف وبهذا يعلم أن الكلام مستعار فتمثله شهب حاله بحالة من رجع وأخذ الراية فقوله سابق الغايات أي سابق الهوايا وإنما أتى بصيغة المبالغة للإشارة إلى أن هذا غاية وعادة لأنه لا فته وإضافة الراتب إلى السعادات من حيث أن الوصول لها أو لايب السعادات ويصعب إنجاز استعارة في المفردات فنسنعار الراتب إلى الكالات الدالة على السعادات والنصب إلى المحصل والمعنى أنه يسبق إلى الغايات أي غاية الكالات أي يحصل الكالات الدالة على السعادة وعلى الوجه الأول من أن التجوز في جملة الكلام فهو إشارة إلى ما كانوا يفعلون في الإبداء لانتهائهم كانوا يستارعون في نصب الراتب ابتداء وفي أخذها انتهاء ويصح أن يراد (١١) بالنصب الأخذ على جهة المجاز

المسئل والعلاقة السببية لان الأخذ ينسب عن النصب وحيث أنه فكون إشارة إلى تسارعهم انتهاء وهذا هو المشهور في الكتب وأما التسارع

وجعله بحث يتصاعد يتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطأ طأ دون سرادقات دولته رقاب الملوك والسلطين وهو المخدم الأعظم دستور أعظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم سابق الغايات في نصير راتب السعادات البالغ في اشاعة العدل أقصى النهايات ناظورة ديوان الوزراء عين أعيان الامارة الاثني من غزته الفرائط السعادة الأبدية الفائت من همة العليار وانح العناية السرمديه محمد قواعده الله الراتبه مؤسس

في النصب فلم نسجمه فيها وإن كان قرره شخنا ولكنه مطلع (قوله البالغ) أي الذي يبلغ والاشاعة الاظهار والنهايات جمع نهاية والنهاية شيء واحد وهي آخر الشيء فلا أقصى لها إلا أن يراد نوع تحتها أفراد وهو قد حصل الفرد الاعلى منه (قوله ناظورة الخ) أي ناظورة أهل ديوان الوزارة يعني أن أهل الديوان ينظرون إليه كثيرا فحفظ نظره له لان قيام أمرهم وانتظام حالهم به فهو منظورهم وهم ناظرون اليه ويحتمل أن المراد كثير النظر في شأن الدولة فتناظورة صيغة مبالغة والتاء فيه لتأ كذا المبالغة ويلزم من كثرة نظره فحفظه لها ويحتمل أن اللفظ مستعمل في الغيبين معاً أي أن أهل الدولة ينظرون اليه وهو ينظر لهم وهذا أولى والديوان في الأصل اسم للقدر الذي يرسفه ما يتعلق بالعسكرو هو بفتح الدال وكسرهما (قوله عين أعيان الامارة) أي أهل الامارة وعين يعني خبار أي أنه خبار الخبار من أهل الامارة ويحتمل أن في العبارة استعارة لكنية فشهدت الاعيان بذات عظمية لها عين على طريق المكتبة وثابت العين تخيل وفيه إشارة إلى أن أهل الامارة يدونه عي (قوله الاثني) أي الظاهر من غزته الفراء القريبة بياض الوجه ويطلق على الوجه والقرامعناها البيضاء فالعني على الأول الاثني من بياض وجهه الايض ففيه مبالغة جعل البياض بياضا على الثاني الاثني من وجهه لأبيض فتوول البيضاء بالايض (قوله الواثني) فاعل الاثني أي أمارات السعادات أي الظاهر عذبة لاهل الفراسة وثنى لغيرهم (قوله الفائت) أي المنتشر من همة الخ الهمة حالة النفس ان تعلقت بمالي الأمور فهي عليه والأفنى دنية والعلنا بالضم والقصر (١) وقد تفرغ مع المدفنية العناية بشيئهم وثابت الراتب تخيل والعناية صفة فعل ان كانت بمعنى الاحسان أو صفة ذات السرمديه بمعنى الباطنة من السرمده وهو الدوام (قوله محمد قواعده الله الخ) الملة والدين يعني واحد هو الاحكام وقواعده كلمة والربانة نسبة للرب من حيث أنه أمر به على غير قياس والمراد بقوله محمد أي باسطه ومحمد ذلك القواعد باعتبار جرت ثباتها واعل الاطهر أنه محمد ذات

(١) قوله وقد تفرغ مع المدهذا لا يتأتى ههنا لان المقطوع الممدود اسم وليس صفة كافي كتب الغفة فالتعين هذا الضموم المقصور الذي هو مؤنث الاعلى فانه وقع صفة للهمة كالأغنى كته مصحه

الفزاعدي مستخبر جليلها فهو وصفه بكونه كان مجتهدا ويصح أن يراد بقوله محمد أي مقرر (قوله مباني الدولة) جمع مبني فالدولة تتوقف على أمور يعنى بها المؤسس لهذا الملك الوزير لا تصافه بتلك الأمور (قوله العالي عنان الخ) عنان بالفتح والكسر وفي كل الباء اما ثابته أو محذوفة فعلى الكسر مع الباء المعنى العالي رايات اقبال الناس عليه بسبب مسكه عنان الجلال فشيء الجلال بداية صلاحية عنان وعلى حذف الباء فهو منصوب على نزع الخافض فيرجع للاول وعلى الفتح مع حذف الباء فالمعنى العالي عنان الخ فإضافة عنان الجلال من اضافة المشبه للمشبه وللشبه والعنان السحاب والجلال العظمة التي قامت بغيره في تشبيهها بالسحاب اشارة لقرب زوالها أي علت رايات اقباله على جلال غيره الشيء بالسحاب وعلى وجود الباء فالباء بمعنى على فيرجع للاول وهذا أن جعل رايات فاعلا (قوله الثاني لسان الخ) شبه الاقبال بشخص وانبات اللسان تخييل واستعار اسم الايات لعبارة مدحه أي ان لسان الاقبال نال وفارز لايات أي العبارة المشابهة لايات القرآن البهالة على جلاله بجميع الحقيقة (قوله نزل الله) لاشك أن نزل الاحكام الذي يلجأ اليه مخلوق لله وحده فيصعب نسبة الظل اليه من حيث انه خالق له وموجده لامن حيث الحاكاة والمماثلة له وبعد ذلك فالكلام من باب التشبيه البالغ أي انه كاطل المخلوق في الاحكام من حيث ان كلا يلجأ اليه في المشاق ويصح أن يستعار الظل للرجة بجميع الاسعانة لان الظل يستغاث به فكذلك الملك لكونه ملجأ للناس في حوائجهم ودفع المشاق عنهم رجلة لهم يستغيثون به شبه الرجة بالظل واستعار الظل للرجة على طريق الاستعارة المصروفة \* والحاصل أن قوله ظل الله ما على حذف الكاف أو أنه مستعار لرجة الله ثم علم أنه ليس المشبه في الاستعارة نفس السلطان بل أمر عام يحمل على السلطان وهو مطلق رجة فاندفع ما يقال انه قد جمع هاتين الطريقتين وهو مجموع وهذا انظر زيد أسد فزيد ليس هو المشبه على كلام السعدي من جريان الاستعارة فان المشبه هو كل واحد وهو الرجل الشجاع الذي حل على زيد فدفعه الأمر أنه صرح (١٢) بفردين أفراد المشبه في الاستعارة هنا وفي زيد أسد (قوله الافاضل) جمع

أفضل والعالمين جمع عالم وهو عطف خاص على عام بحسب المفهوم لان الافضل ذات ثبت لها الفضل أعظم العلم وغيره وأعطف مرادف نظرا لتساويهما بحسب مباني الدولة السلطانية العالي عنان الجلال رايات اقباله الثاني لسان الاقبال آيات جلالة ظل الله على العالمين ملجأ الافاضل والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام ومُرشد المسلمين الأمير أحمد الله لقبه من عنده شرفا \* لانه شرف قد ينال الهدى شيء ان الامارة باهت اذ به نسبت \* والحمد لله لما اشق منه شيء لازال أعلام العدل في أيام دولته بآله

المصدق لانه لا يقال فاضل عرفا إلا العلماء والعالمين جمع عالم وهو ما سوى الله وجهه لا إطلاقا للعالم على كل صنف وكل نوع (قوله شرف الحق) أي مشرفة وانما عبر بذلك بما لا تعرف في الحقيقة انما هو مشرف أهل الحق وأهل الدين والحق هو التسبب الثابتة في نفس الامر كانت شرعا أم لا والدين هو التسبب المنسوبة للشارع فهو من عطف الخاص على العام (قوله رشيد الاسلام) أي رشيد أهل الاسلام والمراد أنه بكل المسلمين في الرشاد أي في حفظ المال والدين لان الرشيد عندما لا هو الحافظ لماله وان لم يحفظ لانه وعند الشافعي من حفظهما (قوله وعرش السليمن) أي هادهم الى طريق الصواب بأقواله وأفعاله لان من قام به العلم من الامراء هدى الناس بأقواله وأفعاله (قوله شرفا) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا أي لقيه تليق بشرف أي تليقا بالاعلى الشرف ويحتمل أن يكون مفعولا به وأن هذا القبه لكنه قد حذف بعض الملقب للضرورة لان لقبه شرف الدين وفيه اشارة الى أن المسحة باللقب انما حصلت بالجزء الاول وقوله الله لقيه أي ألهم الناس القبول لان الملقب له الناس ويصح نسبة القبول لله نظر لنفس الامر لكونه فاعل الاشياء كلها واسناد الفعل الى الله حقيقة ثم ان هذا القبول طارى على اسم الله لانه اسم جدوه الذي وضع له أولا وكل ما وضع أولا سم ولو أشعر بمدح أو ذم (قوله من عنده) اشارة الى قاعدة توحيدية وهي ان كل الاشياء من الله وحده ولا عبرة بما نقل عن بعض من أن العبد قد شارك المولى في الفعل الاختياري (قوله دين الهدى) أي الدين الذي به الهدى الى الهدى (قوله باهت) أي نضرت وحسنت كذا فسر الشيخ المولى ولعله رأى أنه مأخوذ من باهى ودأبوا لاختداً أوسع من دائرة الاشتقاق والافق الحقيقة أنه مشتق من المباهاة وهي الافتخار وقوله به أي به (قوله والحمد) أي كثر حمد أي ان الناس أنشأوا الحمد كثيرا بسبب كون اسمه مستقامه (قوله أعلام العدل) جمع علم بمعنى الجبل قبل مطلقا وقبل يقيد كونه عاليا بمعنى الامة والمراد بها هنا الاسباب التي يحصل بها العدل فسميها بالجلال العالية وبالرايات واستعار اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة وقوله عليه ترشيح ونصح أن يراد بالاعلام مراتب

العدل وحسنه فكأنه شئ تلك المراتب بالجلال الطوال بجماع التحصن بكل (قوله من آثار ربه) هي العطايا العظيمة وسجل الناس على تعظيمهم وترتب على ذلك اشتغال الناس بالعلم وإذا اشتغل الناس بالعلم صار لهم طوائف فلك الطوائف والعز الحاصل لهم من الناس من آثار التربية ولشأنه في تلك الحالة يكون العلم قيمة غالية لكل أحد يرغب فيه ثم شبه العلم بجواهر نفيسة واثبات القيمة تحصيل والغرض شرح (قوله فائضة) أي كثيرة ثم أنه أراد بالآياتي التعم على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ثم بعد ذلك شبه تلك النعم بما عذب واثبات الفضل تحصيل (قوله غائصة) بالصائد المهمل أي نازلة في الماء وفي نسخة بالصاد المجمة أي ذاهبة في الأرض (قوله بأفاضته العدل) أي آثار العدل وآثار الاحسان لأن كلا ثابت لا يفاض أي لا يوصل للغير بل آثاره ثم إن قوله أفاضته مستعار لا يصلح على طريق الاستعارة التصريحية (قوله بفواضل) أعلم أن الفواضل هي الصفات القاصرة التي لا تتعدى للغير كإدراك المسائل الدقيقة والشجاعة والفضائل هي المزايا والصفات المتعدية كالكرم إذا علمت هذا تعلم أنه لا بد من حذف في الكلام أي خصهم بأمور نشأ عنها الصفات القاصرة والمتعدية لأنه إذا عظمهم وأعطاهم المال مثلاً فقد صدموا منه وصاروا همراً تحق بهم فهمون الدقائق ولا شك أنهم سفي في تلك الحالة فام بهم الفضائل والفواضل (قوله غير متناهية) أعلم أن ما دخل في الوجود قد يوصف بكونه غير متناه كصفات الله الوجودية فقلته تعالى صفات غير ما قام الدليل عليه غير متناهية أي غير محصورة بعدد ولا يقال إن كل ما دخل في الوجود مثله لا نقول ذلك في حق الحوادث وأما القديم فلا مانع منه وإن كانت عقولنا تقصر عن ذلك وقد يطلق عدم التناهي على ما لا يقع على حدوان كان الموجود منه بالفعل متناهياً كنعيم أهل الجنة إذا علمت هذا فقد تسع الشارح في المطلق عدم التناهي على تفسير الإحصاء بالعدد أي بتعصر صهرها وهذا التسع مبني على المعنى الأول أما لو أريد المعنى الثاني فلا تسع لكن تلاحظ المبالغة (قوله ورفع لأهل العلم المراتب الكمال) هذا يقتضي أن مراتب الكمال كانت ثابتة لهم لأنه رفعهم معاً أنه هو الذي أخرجهم من العدم إلى الوجود والجواب أن أهل العلم كانوا يستحقون المراتب في نفس الأمر فهي ثابتة لهم بالقوة وهو الذي رفعها بعد أن كانت منخفضة أو يقال (١٣) معنى قوله رفع الخ أثبت لأهل العلم مراتب هي في

وقمة العلم من آثار ربه غالية وأيديه على أهل الحق فأفضه وأعاده من بين الخلق غائضة فهو الذي عم أهل الزمان بأفاضته العدل والاحسان وخص من بينهم أهل العلم بفواضل متواليه وفضائل غير متناهية ورفع لأهل العلم مراتب الكمال ونصب لأرباب الدين مناصب الاجلال وخفف لأصحاب الفضل جناح الافضل حتى جلب إلى جناب رفعة بضائع العالم من كل مرمرى حصيق ووجه لقاء مدين دولته مطايا الآمال

المؤدية إلى تعظيمهم بأن أمر الناس أن يعظموهم بالقيام والكلام وفي هذا إشارة إلى أن الأسباب كانت ثابتة لآلها كانت خفية وهو الذي أطهرها (قوله جناح الافضل) شبه الافضل بطائر الجناح تحصيل وخفف ريشه وفي هذا إشارة إلى أنه كان متواضعاً كونه أميراً (قوله حتى جلب الخ) غاية لما سبق أي قرتب على تخصصه العلماء بالفضائل والفواضل ورفع لهم المراتب وخفف الجناح لهم أنه جلب أي ساق (قوله إلى جناب رفعة بضائع العالم) أي إلى جناب رفعة العلوم الشبيهة بالضائع فهو من إضافة المشبهة للشبه ولشبهه المراد بجناح الرفعة مكان السلطنة وأدوات الملك ويصح أن تكون بضائع مستعارة لأنواع وحشيشة تكون الاضافة لبيان (قوله مرمرى) أي محل الرمي والحصيق المحل البعد ولا بد من تحجر بالرمي عن بعض معناه وهو الرمي أي من كل محل بعدد على هذا فسحق مؤسس ويصح أن يراد من محل الرمي لازمه وهو البعد لذلك إذا رمت السهم يصل إلى المكان بعدد المراد من الرمي لازمه وعلى هذا فسحق مؤكد أو يراد من حصيق المتناهي في البعد فلا بد من هذا والاك في الكلام تنهاقت (قوله لقاء) أي جهتمدين الخ ومدن في الأصل مدينة شعيب المعروفة التي حصل فيها الأمن لموسى والاشافه من إضافة المشبهة للشبه بجماع الأمن في كل أوفى الكلام استعارة تصريحية أصلية فاستعار مدن للدين التي هو فيها تامل وقوله مطايا الآمال شبه الآمال بجماع مسافرين والمطاي تحصيل وأنه استعار المطايا للعلماء الذين أملاوا في المودع المعروف وأن إضافة المطايا للآمال من إضافة المشبهة للشبه أي وجه آمال الناس الشبيهة بالمطاي باجهة دولته الشبيهة بدين (قوله مطايا الآمال) في الآمال استعارة بالكناية حيث شبهها بالرجال الذين لهم مطايا أي جبال واثبات المطاي تحصيل ويصح أن يراد عطايا الآمال أكار العلم على طريق الاستعارة المصروفة بجماع مطلق الخلق فكان المطايا معلقة على الاتقال كذلك العلماء كثرت آمالهم فكانهم حاملون لها فصاروا كالمطايا تأمل



العظيمة فكذلك التحقيق والزمام تخيل باق على حقيقته ويجوز أن يكون مستعار الطرق التحقيق وفي ذلك راحة استهلال لان هذا الفن يحتاج للتحقيق (قوله ورتبه) أي رتبته ماذا كمن مجموع الامرين المسي بالرسالة وهما الذي اشار به على من سعد بلفظ الحق مع الزيادة لانه قال قبل قوله ورتبه اشار على من سعد بلفظ الحق بتركيب في المنطق جامع لقواعد فبادرت الى مقتضى اشارته مع زيادات شريفة من عندي غير تابع فيها لاحد من الخلائق بل للحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسببه بالرسالة التسمية فالسبي بالرسالة التسمية شيان مقتضى الاشارة مع تلك الزيادة وأن الضمير في رتبته الرسالة كما اشار به الشارح لكن فيمانه كان عليه أن يقول رتبته لان الرسالة مؤنثة وأنواعها الضمير للرسالة فسد ذلك لان الترتيب ليس واقعا في لفظ الرسالة بل في مدلولها وهو مجموع الامرين المسي بالرسالة والجواب عن الاول أن الضمير راجع للرسالة لكن معنى المؤلف فاطلقت أولا وأريد منها اللفظ وأعيد عليها الضمير بمعنى المؤلف وعن الثاني بأنه بقدر مضاف أي ورتبت مسي الرسالة ومسميها الانفاط المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة ثم اعلم أن الترتيب له معنى لغوي ومعنى اصطلاحى فالاول وضع كل شيء في مرتبه والثاني جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وقوله على مقدمة (١٥) متعلق برتبته وفيه أن رتبته لا يتعدى

بعض سواء رتبته المعنى  
القوى أو الاصطلاحى  
والجواب أننا ضمن  
الترتيب معنى الاشتغال  
أي جعلته مشتملا على  
مقدمة الخ وفيه انه اذا  
كان المعنى هكذا لم يكن  
مفسدا للكون أجزائه  
مرتبه مع أنه المقصود  
والجواب أن المراد  
التعظيم السابق لا التعوى  
أي رتبته أجزائه في حال  
كونه مشتملا على مقدمة  
الخ وفيه أن المشتمل غير  
المشتمل عليه والمقدمة  
والمقالات الثلاث والخاتمة  
نفس الرسالة لا غيرها  
فهو من اشمال الشيء على

ونفسه أسرع اتصالا بالعقول الملكية وكان الاطلاع على دقائقها والاحاطة بكنه حقائقها لا يمكن  
الا لعالم الموسوم بالمنطق اذ يعرف حتمها من سقمها وغتها من حينها فأشار الى من سعد بلفظ الحق  
وامتاز بتأييدهم من بين كافة الخلق ومال الى جنبه الداني والقاصي وأطلع بمتابعه الطبيع والعاصي  
وهو المولى الصدر صاحب المعظم العالم الفاضل المقبول المنعم المحسن الحبيب السبب ذو المناقب  
والمفاخر شمس الملة والدين بهاء الاسلام والمسلمين قدوة الاكابر والامثال ملك الصدور  
والافاضل قلب الاعلى فلك المعالي محمد بن المولى الصدر المعظم صاحب الاغنى دستور  
الآفاق آصف الزمان ملك وزراء الشرق والغرب صاحب ديوان الممالك بهاء الحق والدين ومؤيد  
علماء الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد آدام الله نلالهما وضائع جلالهما  
الذى مع حداثة سنه فاق بالسعادات الأبدية والكرامات السرمديه واختص بالفضائل الجسيمة  
والخصائل الجيدة بغير تركيب في المنطق جامع لقواعده حاول أصوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى  
اشارته وشرعت في ثبته وكتابته مستزما أن لا أخل بشئ يعتد به من القواعد والضوابط مع زيادات  
شريفه ونكت لطيفه من عندي غير تابع لاحد من الخلائق بل للحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل  
من بين يديه ولا من خلفه \* وسميته (بالرسالة التسمية في القواعد المنطقية) \* ورتبه على مقدمة  
وثلاث مقالات وخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة على نبيه (قوله ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة)  
أقول هكذا وجدنا

(قوله هكذا وجدنا الخ) كذا امر كبعض كلف التشبيه وامم الاشارة

نفسه والجواب أن الاشتغال من اشغال الكل على أجزائه أو العمل على المفصل فيلاحظ من الرسالة الهيئة الاجتماعية ومن المشتمل عليه  
أمر مرفصه كل واحد يلاحظ على حدته ويصح أن يكون من اشمال الشيء على بعض أجزائه نظر الكون الرسالة اسمها لهذا الامر مع  
الهيئة الحاصلة من اجتماعها وهو الجزء الصورى واعلم أن الخاتمة والمقالات الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة ضرورية أمها تراجم  
وكذلك المقدمة الفاظ ان أريد بها مقدمة كتاب كاهو المتبادر من العطف لان الاصل فيه المناسبة وحيث فيكون اراد بالمقدمة الآتية  
الفاظها فهي مقدمة كتاب وأما ان أريد بها معاني المقدمة الآتية فهي مقدمة علم لانها أي مقدمة العلم معان ثلاثة قسمت أمام المقصود  
لتوقف كمال الشروع في الفن عليها وأما مقدمة الكتاب فهي الفاظ قدمت أمام المقصود لارتباطها بها وانقطاعها عنها سواء كان مدلولها  
المعاني الثلاثة أو غيرها فهي من المقدمة التبيان وأما بين ذال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فهو العموم والخصوص المطلق وكذلك العكس  
(قوله قال ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) نقل عن المصنف لفظ ثلاث متتابعة لكثير من النسخ ولم يلتفت الى نسخ لم يثبت فيها الخاتمة  
(قوله كذا امر كبا الخ) توضيحه أن كذا قد تكون كناية عن العدد كما يقال عندى كذا درهم وقد تكون كناية عن غيره كما يقال قلت

ثم ان المقدمة بكسر الدال اما من قدم الالزام معنى تقدم أو من التعدي بمعنى أنها مقدمة لمن اشتغل بها على غيره وأهي مقدمة لنفسها فالمفعول الطالب أو ذاتها وأما ان قرئت بفتح الدال فهي من قدم المتعدي بمعنى ان الطالب قدمها على غيره الحسنها (قوله وثلاث مقالات) اعترضه السيد بأنه لا حاجة لقوله وثلاث لان قوله فيما يأتي وأما المقالات فتشلا ثلاث يدل على الاجال هنا وبان ذلك أن أما موضوعه التفصيل والتأكيذ فالألتان بما يقتضى كمال عناية المستكم بالحكم يكون المقالات ثلاثا لعدم علم المخاطب بها سابقا فتكون الثلاث المذكورة متساوية (قوله معصما بحمل الخ) هذا ثابت في بعض النسخ وعلمه معصما حال من فاعله رب أى حال كوفى معصما أى مستكبحا بحمل التوفيق أى بالتوفيق الذى كالجبل فى الاستسالك بكل وقوله من واهب العقل متعلق بكأن صفة للتوفيق وأل فى العقل كالجبل وقبه اشارة الى أن هذا الفن يحتاج لكل العقل

لما هو عادة المؤلفين من عدا جزاء الكتاب أو لا ثم تعيين كل جزء به فى أى شىء هو فأشار بقوله وأما المقالات فأولاهافى المفردات الى أن لفظ ثلاث فى قوله فيما بعد وأما المقالات فتلا ثلاث زيادة لانه يحكم بها التكرار التامى منه بلا فائدة ولهذا يحكم بزادة الثانى فى كل ما كرره الكاتب سهوا فيجعل مخطوطا دون الاول وتعبه السيد السيد المحقق بان الصواب ان لفظه ثلاث هنا على ما وقع فى كثير من النسخ زيادة وقعت سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله فيما بعد وأما المقالات فتلا ثلاث هذه او اختلفت فى وجه الدلالة أفتار الناظرين فهم من جعله كون الثلاث فى الاول فضله وهما عمدة والحكم بزادة الفضلة أدخل فى الفضل ومنهم من جعله كون الثانى فى مقام التفصيل والاول فى مقام الاجال والحكم بالحذف فى مقام الاجال أبجل ومنهم من جعله كون الزيادة فى الثانى موجبا لسهولة بعد الوقوع عن الكاتب وهو قطع الفاعل كلمة (١٦) ووصلها الى أخرى بخلاف الاول فانه ليس الا لظقة كلمة بين لفظين منفصلين فى

معصما بحمل التوفيق من واهب العقل

عبارة المتن فى كثير من النسخ

وليس بكافية عن غير العدد لان دخولها التنبيه على غير اسم الاشارة لمثبت على ما فى الرضى فى موقع الحال أو المفعول الثانى لوجده وليس مبتدأ لعدم العائد فى الخبر والمعنى وجدنا عبارة المتن فى كثير من النسخ مما تلا من نقل فى الشرح وهما مختلفان من حيث الوجود الكتابى متحدا من حيث الذات وهو معنى التماثل ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم الجزم بكونه من المصنف وفى زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى ان ضمير قوله وارجع الى الشارح لانه على تقدير رجوعه الى المصنف يكتفى أن يقال هكذا او وجد فى كثير من النسخ وهذه الجملة اعتمد من قبل الشارح لاختياره هذه النسخة مع استلزامها التكرار

الكتابه وبشله غير عزير ومنهم من جعله اتفاق النسخ فى الثانى واختلافها فى الاول والحكم بزادة للمهمها أحكم وأورد عليها كلها أن شأنها لا يوجب زيادة الاول قطع حتى يحكم بكون زيادة الشافى خطأ كما يدل عليه قوله والصواب واستصعب هذا

ومتوكلا

الاشكال حتى انه قال بعض من له الدرجة العلميان الكمال ان الحكم بزادة الاول أوجح والذهب

من الاربع الى المرجوح فى قوة الخطا عند المحصلين فاتجه على أنه ناشئ من عدم الفرق بين قولنا والصواب أن لفظه ثلاث ههنا زيادة دون قولنا والصواب الحكم بان لفظه ثلاث ههنا زيادة دون الفرق بين حتى انه قال بعض ان الصواب بمعنى الاول عبر به بالصفة فى الاولوية وليس له تلك المرتبة من الصعوبة اذ ان يادق أحد الموضوعين مطابقة للواقع دون الآخر والدليل يفيد نيل الزيادة بالاول فأذا نحن كون الزيادة فيه صوابا والمسالك لظنى ومما جعله دال على أن الصواب زيادة لفظه ثلاث فى الاول دون الثانى عدم عطف المقالة الثانية فى القضايا

كذا كما تقرر فى النحو وليس هنا عدم حتى تكون كناية عنه فلو كانت ههنا كناية لكانت كناية عن غير العدد فتقول انها ليست كناية عن غير العدد لكذا فافهم (قوله وليس بكناية عن غير العدد) أى لا يصح أن يكون هنا كناية عن غير العدد فى قولك قال فلان كذا لانه حيث كان كناية لا تدخله التنبيه وقد دخلته هنا (قوله فى موقع) فى نسخة موضع (قوله لعدم العائد) أى زادة على ما تقدم فانه لا يكون مبتدأ الا اذا كان كناية تدر (قوله ايضا لعدم العائد) أى بأواضع الاربع لا يقال يجوز أن يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وهو عائد لانا نقول وضع الظاهر موضع المضمر معنا ما كان الا اكتشافا بالمضمر جازا ولم يؤت به بل أتى بالظاهر ووضع الظاهر

(قوله ومتوكلا على جوده) الجود اما صفة ذات وعليه فيفسر بمبدأ ما ينبغي ان ينبغي على وجه ينبغي والمبدأ القدرة والارادة اوصفة فعل وعليه فيفسر بافادته ما ينبغي الخ وعلى كل فالمتوكل ليس على الجود بل على الله ففي الكلام مجاز عقلي باقيا لان حقه ان يوقعه على الله فأوقعه على جوده (قوله المفيض للثير) صفة الجود وفي الكلام مجاز عقلي أيضا لان المفيض لغيره رأى الموصلة له هو الله وعطف العدل على الخير من عطف الخاص على العام وأراد بالعدل العدالة وهي أعظم لغيره لا الشخص العدل (قوله اخير موقوف) الضمير للجود على حذف مضاف أي ان هذا الجود وفيه ان التوقيف خلق قدرة الطاعة والخلق له هو الله لا غيره فاما معنى الاتيان بخير المفيضة ان غيره مخلق والجواب أن المراد انه خير موقوف أي على فرض أن هنالك غيره مخلق له فهو خير منه أو يفسر التوقيف بالارشاد سبق الكلام على حاله (قوله) فقيها ببحثان) فيه أن البحث هو اثبات المحمولات للوضوعات والاثبات ليس مظهر وفائق المقدمة بل في الشخص لان اثبات صفة المثلث والجواب أن البحث قد يطلق على القضية التي أثبتت محمولها الموضوعها وإذا أريد بذلك هنا التدفع الاشكال (قوله الاول في ماهية الخ) فيه أن هذا يقتضي أن البحث الاول مظهر وفي ماهية المنطق مع أنه جعل أول اطرافه المقدمة فقد جعل البحث الاول طرفين والتي انما يكون له ظرف واحد لا سمحالة طرفية الشيء في طرفين في آن واحد والجواب أنهم قالوا ان الانقاط طرف للعاني باعتبار فهم السمع المعاني من تلك الانقاط وكذلك المعاني طرف للانقاط باعتبار انها تستحضر أولا وتؤتي بالانقاط على طبقها فكذلك يقال هنا ان البحث الاول مظهر وفي المقدمة باعتبار أنه جزء منها فمفهوم طرفية الجزء في السكل والحاصل أنه شبه احتمال المقدمة علمها باشتغال الطرف على المظروف ومظروف في الماهية باعتبار أن الماهية تستحضر أولا ثم تؤتي بالبحث على طبقها فمفهوم طرفية الدال في الدلول فلا مانع من كونه له طرفان باعتبار مختلفين ثم ان المصنف جعل المظروف في ماهية المنطق وبيان الحاجة الموضوع العنصر والشرح جعل المظروف في الثلاثة نفس المقدمة حيث قال أما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه فيمنه ما تنافي والجواب أن الانسليم التنافي لان العنصر هما نفس المقدمة وإذا انحصرت في الثلاثة لم تنحصر المقدمة في تلك (١٧) الثلاثة فان قلت لا شيء أختصر

الشارح ولم يفعل مثل  
ما فعل المصنف قلت  
اشارة الى أن طريق

ومتوكلا على جوده المفيض للثير والعدل انه خير موقوف ومعين \* أما المقدمة ففيها بحثان الاول في  
ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه

(٣ - حواشي الشمس) الحصر التي هي مقصودة له لا تتوقف على ما قاله المصنف من التطويل في كلام الشارح  
اشارة الى الاعتراض على المصنف بلطف من ارتكابه التطويل (قوله في ماهية المنطق الخ) اعلم ان عندنا تعريفنا الحاجة وموضوعا وكل منها يتعلق به ادراكه ولكن الادراك المتعلق بالتعريف تصور والمتعلق بالحاجة والموضوع قصدتي اذا علمت هذا فاعلم ان طرفية البحث الاول في الماهية من طرفية اللفظ في المعنى وهي مجاز يقال أن تقرري العبارة استعاره تعبيد فقه الارتباط بين اللفظ والمعنى بالارتباط الذي بين الطرف والمظروف ثم سري التشبيه من الامور الكلية الى الجزئيات واستعير لفظ في الموضوعه لربط الخاص بين طرف ومظروف خاصين للربط بين المعنى واللفظ الخاصين بقي أن ماهية المنطق عين المنطق أعني قواعده وإذا كانت تلك القواعد كدرة في المقدمة فلا حاجة للقالات الثلاث على أن الانسليم أن المذكور في المقدمة الماهية لانها بالذات والذات في التعريف الرسمي وأجيب بان الماهية على قسمين ماهية حقيقية وماهية رمزية والمراد الثاني سلنا الاول لكن في العبارة حذفها لاولا في بيان ما يفيد الحقيقة الذاتية على طريق الاجمال والماهية الجملة غير قواعد المفصلة (قوله وبيان الحاجة) أي في بيان جواب أن الناس يحتاجون للمنطق في أي شيء فالمراد بالحاجة هنا السؤال وجوابه بعصم الفكر وقد تقدم أن العلم المتعلق بالحاجة تصديقي وحيث قد فاعني المقدمة في تبين ما يفيد العلم بالتصديقي بحجوب هذا السؤال أي ما يفيد التصديقي بالعصمة فالمراد بالبيان التبيين والكلام على حذف مضاف وقال بعض المحققين ان البيان المضاف للحاجة مراد به ما يفيد التصديقي وحيث قد فاعني أما المقدمة ففيها يفيد التصديقي بالحاجة اليه أي بجواب الحاجة اليه كذا اقر الشيخ ولكن الظاهر والاولى ان المراد بالحاجة الاحتياج أي ان المقدمة في بيان الاحتياج الى المنطق أي في بيان جهة الاحتياج اليه من حيث كونه بعصم الفكر عن الخطأ الخ

والقالة الثالثة في القياس على قوة المقالة الاولى في الفردات فانه لو كان التفصيل باعتبارها لوجب عطفها فلا يتبرك العطفين أجزاء التفصيل ولم يصح الفصل بينهما بفصل طويل وقيل ليس يزدق شيء من الموضوعين بل ذكرنا اننا اعادنا مضى لطول العهد المورد لانه هو والغفلة ورد بان الاجمال حيث يكون عين التفصيل وأجيب بان التفصيل بالنسبة الى الازل ليس عن الجمل وفيه نظر لان التفصيل لا يكون عين الجمل في المحاورات سواء كان مخاطب ذاهلا أولا ولا بعد المذهول عنه بكلمة أما التفصيلية

(قوله الرسالة مرتبة) فيه إشارة إلى أن أقول المصنف ورتبه أي الرسالة بمعنى المؤلف ثم أعلم أن الخطبة مقدمة على التأليف بقدرته قول الشارح على الختم من المعلومات قوله ورتبه جله خبره فتقدم أن الرسالة مؤلفة مع أنها لم تحصل والجواب أنه أخبر عنها نظر الاستحضار في الذهن فالمراد الترتيب في الذهن وهو مستحضر في الماضي أو المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه واقع بالفعل لقوة رعايته بالانبا بها فهو مجاز والفرق بينه وبين ما قبله أن ما قبله لاحظ حصوله بالفعل غاية الأمر أنه تقديري يختلف الأخير فإنه يلاحظ أنه واقع أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه سبقتها فالعنى حيث نسأرت بها وعبر بالماضي اعتمادا على قوته بجائه فهي على الاحتمال الأولين خبرية لفظا ومعنى لكن الأول تحققات والثاني تقديري وقوله مرتبة أعلم يقل رتبها لأن القصيدة الأخبار بثبوت الترتيب لها ولا التفات لبيان فاعل الترتيب (قوله في ماهية المنطق) أي في ذكر ما يفيد تصور ماهية المنطق وليس المراد في بيان ما يفيد ذات الماهية ولا ما يفيد التصديق بها لما علمت سابقا وقوله وبيان الحاجة أي وفي تبين ما يفيد التصديق بحجوب الحاجة وقد علمت أن الحاجة هو السؤال عن فائدته بأن يقال ما فائدة المنطق فالمراد بالبيان التبيين وقال الشيخ الإجهوري أن البيان شاع في التصديق أي شاع في ذكر ما يفيد التصديق وليس المراد أن بيان معناها التصديق ولا ما يفيد التصديق وهذا أعلم الجواب عن الشارح في كونه ترك البيان في قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق وذكره ثانيا بقوله وبيان الحاجة وحاصل الجواب أنه لما كان الماهية المتعلقة بها التصور والتصديق بخلاف العلم المتعلق بالحاجة فإن المراد به التصديق وكان البيان هو ذكر ما يفيد التصديق ذكره ثانيا بخلاف الأول فإنه لم يستعمل فيه بيان بل ترك لأن البيان أعما يستعمل في جانب التصديق

(قوله أقول الرسالة مرتبة على مقدمة ثلاث مقالات وخاصة) لاقائه فيه ليقال المقصود بيان مرجع الضمير لأن الضمير ليس راجعا إلى الرسالة الشخصية وإن تقر في موضعه أن الضمير إذا دار بين قريب وبعيد تبين القريب وانضم عند كل أحد أن العلم في تعيين الضمير أن يحسن اسم الجنس بل إلى الكتاب ليكون كالضمائر المرسودة على منوال واحد ويكون المراد بالرسالة الشمسية لفظها ففي رجوع ضمير رتبته إليها تكلف (١٨) لأن الضمير الراجع إلى المؤلف يجب تأنيبه وإن كان مؤنثا لفظيا لأنه وإن اشتهر كذلك

لكنه خص منه مؤنث لفظي لا يفيد معنى

﴿ أقول الرسالة مرتبة على مقدمة ثلاث مقالات وخاصة ﴾ أما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه

بدون علامة التأييد كالرجة والبركة والشركة قيل المراد ببيان حاصل المعنى وفيه أن بيان حاصل المعنى أعما وموضوعه يكون مفيد الوكان في نفس تعين المعنى خفاء ولا بعد أن يقال ينسب على أن الماضي مجرد عن الدلالة على المضي كالأفعال الواقعة في التعريفات ودفع هذا ما هو رد على أمثاله من أن الترتيب لم يقع بل سبق وأغنا عما يتكلف في جوابه تارة بأن الأخبار عن الترتيب في الخيال لا في الخارج وتارة بأن الخطبة الحاقية على أن الأخير يأتي عنه قوله أما المقدمة ونظائر ما لا تفصيل ما في الخطبة ثم الذي لا بد منه ههنا معرفة معنى الترتيب وكان لم يبينه ههنا اعتمادا على أنه يبينه في تعريف النظر بمعناه التقوي والاصطلاحي ولولم يبينه ههنا لكان أوفق بالحكمة ولا بد في تعلق على بالترتيب من اعتبار تضمين أو تقدير كالماضي على عارف معنيهما واشتهر جعل المضمين أو المقدر ههنا الاشتغال فكانه قال رتبته مشغلا على مقدمة الخ ولوجعل القصر لكان أوفق بمقام دعوى الحصر فيكون المعنى ورتبه مقصورا على مقدمة الخ ومن الأفاضل من ضمن فصيح التعدية يعني من غير تقدير ولا تضمين فتعدي وبي في ذمته أثبات الدعوى لأنه قال بمحتمل الترتيب الخاضع في محتاج الكشف عن الخواص المخصوص الذي ذكر في متعلق به فكانه قال رتبته ترتيبا واقعا على هذا المنهج ولا يخفى على من له ذائقة وافية بذلك أساليب التراكيب أن التعدية بالحرف لا تلزم بمجرد الصلاحية من احتياج خصوصية الحدث إلى كشف فإن الكشف بما لا يتيسر بتعلق الطرف به فيؤتى بمصدر منصوب موصوف بما يحصل منه الكشف فيقال مثلاً رتبته ترتيبا واقعا على مقدمة الخ كما اضطر إليه في بيان حاصل المعنى وفي مثل هذا المقام محتاج إلى التقدير أو التضمن ولو كفي ما ذكر في التعدية لكان اعتبار التضمن أو التقدير في أي فعل كان لغوا ومنهم من قال على معنى من أوعى وبهذا الأعدم الفرق بين الترتيب والترتيب ولا بد في تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار تجوز لأن حقيقة الترتيب أن يكون الكتاب كتابا قبل الترتيب مع أنه كتاب بهذا الترتيب فالترتيب من قبيل من قتل قتيلا (قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق) فإن قلت قد ضبط أهل الحكمة معاني في فقالوا نطلق بالاشتراك أو التشابه على معان مختلفة كون الشيء في الزمان والمكان وكون الشيء في العمل وكون الشيء في الحسب والراحة وكون الشيء في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فقول المصنف المقدمة فيها بحثان وقول الشارح المقدمة في ماهية المنطق ونظائره من أي قبيل قلت لم يرد الحصر بل فهو باعتماد معان مختلفة على تعدد معانيها ومن معانيها كون الجزء في الكل ومنه قول المصنف



(قوله وموضوعه) اعلم أن ذات الموضوع والأدراك التعلق بالموضوع سواء كان تهوراً أو تصديقاً والنسبة أي التي في القضايا المركبة لاتعد من مقدمات العلوم أصلاً اتفاقاً بل هي أجزاء العلوم فعلم الفقه مثلاً مركب من نسبة موضوع ومصاديقه المبادئ عبارة عن تصور الموضوع والتصديق به أي بشوّه وجوده فمقدّمات الموضوع من أجزاء العلم والتصديق به كذلك وإذا كان كذلك فكيف يعد الشارح إدراك الموضوع من المقدمة حيث قال وموضوعه أي وفي ذكر ما يفيد التصديق بالموضوع والجواب أن في الكلام حذفاً والاصل وفي بيان موضوعية موضوعه فالذي من المقدمة وليس من أجزاء العلوم هو التصديق بالموضوعية أي التصديق بالكون موضوعاً وأما الإدراك التعلق بالموضوع فهو من أجزاء العلوم ووفق بين إدراك الموضوعية وإدراك الموضوع فإن قلت يقول المصنف في المقدمة موضوع الفن المعلومات مطلقاً أي ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما يأتي فتجمل ذات الموضوع عن المقدمة فلجواب أنه يلاحظ فيما يأتي التصديق بموضوعية الموضوع ففي الكلام لا يأتي حذف أي التصديق بموضوعية المعلومات (قوله في المفردات) جمع المفرد يطلق مجازاً كإني باب الأعراب على ما يقابل الشيء والمجموع فيقال هذا اسم مفرد أي ليس بمتن ولا مجموع بمعنى أنه واحد ويطلق مجازاً أيضاً كإني باب الأنداء على ما ليس بمتن ولا شبيهه فيقال هذا اسم مفرد أي ليس بمتن ولا شبيهه ويطلق حقيقة كإني محب الكلمة على ما يقابل المركب ويطلق حقيقة على ما يقابل الجملة كإني باب المستدائر والمعناني الأولان لا يراد أن لوجود الحقيقة والجل عليها أولى فتعين الجمل على أحد المعنيين الآخرين ثم إن المراد بذلك إلا الحد الآخر بدليل مقابلة المفردات القضايا فهاهنا القرينة على إرادة بعض أفراد المنزلة وإذا كان المراد بالمفرد ليس بمجمله كان شاملاً للتعريفات التي هي مركبات تقيدية وللكتابات الجنس فاندفع الاعتراض على المصنف بأنه يقتضي أن التعريفات ليست مذكورة لافي المقالة الأولى ولا الثانية فإن قلت القضية أخص من الجملة وأخص من المركب فلا بدليل في المقابلة والجواب أن القضية أخص من الجملة لصديق الجملة (١٩) بالضرورة والاشارة والجملة أخص من المركب لصديق

#### وموضوعه وأما المقالات فأولها في المفردات

والصواب أن لفظة ثلاث ههنا ثلاثة وقعت سهواً من قلم الناظرين يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد وأما المقالات فثلاث (قوله فأولها في المفردات الخ) أقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل الشيء والمجموع أعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمتن ولا شبيهه وقد يطلق على ما يقابل المركب وسيأتي في مباحث الألفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بجملة وهو بهذا المعنى الأخير يتناول المركبات التقيدية أيضاً والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى (قوله ههنا) أي في تعداد الأجزاء (قوله وقعت الخ) فيه ما للفتح حيث نسب السهواً إلى القامدون الكاتب وفي لفظ الناظر رمز إلى أن هذه الأجزاء قد تمتع لعبارة المتن (قوله يدل على ذلك الخ) لأن أمام موضوعه

القضية كان مجازاً وهذا إطلاق خامس وهو مجاز أيضاً وعلاقته التقيد فاستعمل اسم المقيد في المطلق وأن ما ليس بقضية أعم مما ليس بمجمله وما ليس بمجمله أخص مما ليس بقضية فهو من إطلاق اسم العام على الخاص وأما بحث الألفاظ فخلق بالمقدمة ذكر المصنف فيها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا لم يذكره الشارح

المقدمة فيها بحثان لأن الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة من حيث الدلالة على المعاني وكل جزء منها عبارة عن طائفة مخصوصة منها فالقدمة جزء من الكتاب وكل من البحثين جزء من ذلك الجزء وأما قول الشارح فيجمل أن يكون من قبل كون الشيء في الراجحة فيكون في تقديره بيان ماهية المنطق حذفه لتسوية حذفه ونسب عليه بد كونه في الحاجة والموضوع ويجمل أن يكون قوله في ماهية المنطق من قبل كون اللفظ في المعنى فإنه شاع التعبير عن نسبة اللفظ إلى المعنى ونسبة المعنى إلى اللفظ في يقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ ومنه قول علماء العربية الألفاظ قوال المعاني ويكون قوله وبيان الحاجة من قبل كون الشيء في الخسب أو في الحر كونه ويكون مقصوده النسبة على سائر طرق النظرية في أمثال هذا المقام (قوله فأولها في المفردات) إن قلت الباقي كذا فإن كان الباب مقصراً على التعريفات والتصويرات كان المعنى أنه في بيان كذا وإن كان مشتملاً على المسائل فالمشهور في تفسيره في بيان موضعه وههنا لا اكتشافاً للمضمرة لا يجوز لأنه لو اكتفى به وقيل هكذا وحذف كثيراً لكان الضمير عبارة عن عبارة المتن والشارح له بذات في هكذا الذي هو مستنداً عبارة عما تنقل في الشارح فافهم (قوله في تعداد الأجزاء) يشير إلى أن ما ههنا قام بتعداد الأجزاء لا مقام بيانها بكونها ثلاثاً وغيرها (قوله يدل على ذلك) لأن أحاطا العدودة من حروف الشرط بموضوعه بالوضع العام المعبر في وضع الحروف

## (قوله وأحكامها) هي التناقص والعكس

أحوال كذا بمعنى أن موضوعها الحقيقي كذا الاموضوعها الذي ذكرى ولك أن تفسره بما هو أعم وتقول المعنى أنه في بيان كذا سواء كان بيان أحوالها أو أنفسها التعريفات فقولها فالأحوال في الفردات مغناه ان المقالة الأولى في بيان أحوال ثابتة لما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك وفي بيان ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بياناً التعريف أو بيان الاحكام وانما قلنا من حيث هو كذلك انما من حيث كذا الا وهو مفرد باعتبار دلالته لفظ المفرد عليه وأقله هذا أو ذلك أو هو أو هي ومن لم يثبت له هذا أشكل عليه الأمر بان المسائل كلها ما تمعن أحوال ما يصدق عليه المفرد انما من مسئلة الاموضوع الذي ذكرى مفرد صادق على موضوعه الحقيقي واكتفى في الجواب بان يصدق العنوان لا بوجوب صدق المفرد بل صدق عليه ما يصدق على الفرد الذي يصدق عليه شي ولا يصدق عليه الصادق على ذلك الشيء واعتبره يصدق بالانسان على زيد وعدم صدق النوع الصادق على الانسان عليه فتنه ولا يمكن من القاصرين وبالجملة يقصد عيش قولهم الباب في كذا احصران وان خلا عن أداته أحدهما أن الباب ليس فيه إلا كذا وثانها أن كذا ليس كذا ليس إلا في الباب وعلى ما يقصد أن المقصود بالذات من الباب ليس إلا كذا وليس كذا مقصوداً بالذات الأمن الباب وذلك لانه كالعرف في أن المقصود به تميز الباب عن أخواته ولا يميزه إلا بالاعتبار الحصري فتحمل على قوله فالأحوال في الفردات أن المقالة الأولى لا تنحصر في المفردات اذ من مقاصدها بحث المعرفة التي هي من ثبات تقديده لا بالجملة أو بالأعلى اختلاف فيقال هو المقصد الأقصى والمطلب الأعلى فاحاب عنه السند السند الحقيقي بان هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المفرد فانه يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع أعني الواحد وعلى ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمضاف وعلى ما يقابل المركب وسأقي وعلى ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بجملة والمراد بهذا المعنى الآخر فنقدر فيجاء التعريفات والقرينة على تلك الأربعة جعله في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا هذا أو ينبغي أن يعلم أن المراد بالليس بمضاف ما ليس بمضاف (٣٠) ومن شأن نوعه الاضافة اذ لا يقال الجملة مفرد بهذا المعنى وان المقصود ليس بحصر معاني

المفرد في الأربع اذ منها ما يقابل المشترك فيقال هذا مفرد أي ليس بمشترك بل موضوع لمعنى واحد ومنها ما يقابل المركب بمعنى

### والثانية في القضايا وأحكامها

الاخير في قدر ج فيها الكليات الخمس والتعريفات أيضاً لانها من كات تقييدية والدليل على ذلك أنه جعل المفردات في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا

للتفصيل والتأكيـد ولزم ما بعد الفاء

ما له جزء أعني البسيط بل مقصود التنسعي بمجرد الاشتراك والانسب أن يقتصر على بيان معني ما يقابل المركب والثالثة والجملة وأورد عليه أن المقابلة بالقضايا توجب ارادة ما يقابل القضية حتى يتدرج فيه المركبات التابعة الانشائية فاما تصورات يلقى بها السراجها في هذا القسم لا ما يقابل الجملة فتخرج تلك المركبات عن قسمي المنطق وأوجب بانه لا يعدل عن الحقيقة من غير قرينة موجبة وليس ما يقابل القضية معنى حقيقة المفرد بل يعدل به للامو حوب ومقابلته بالقضايا لا رجح من معانها الحقيقة لا ما يقابل الجملة أو المركب الذي هو أعين الجملة وترجيحه ما يقابل الجملة أقوى لأن القضية أقرب من الجملة وأما خروج المركبات الانشائية عن قسمي المنطق فليس بقادر اذ يجهن عمله دخل في الايصال ولا دخل لها فيه وفيه نظر لان المفرد بمعنى ما يقابل الجملة ليس من اصطلاح الفن بل من اصطلاحهم على ما يقابل المركب فاستعمله في كتب الفن استعمال مجازي فالأقرب اذ ما يقابل القضية ويتجه على ما ذكره من القرينة أن الفردات ليست في مقابلة القضايا لان المقالة الأولى في مقابلة نافي أقسام الكتاب لا في مقابلة قسم دون قسم الا ترى أنه لو وقع في المقالة الثالثة التعريفات لكان المراد بقوله في الفردات ما يقابل المركب فالقرينة قوله المقالة الثانية في القضايا والثالثة في القياس والخاتمة في مواد الأقسام بل عنوان المقدمة أيضاً وأقرب القرائن جعل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقابلة عتلق المركب فلا تكون الباب كلها في المفرد المقابل للمركب بل يمكن جعل الفصل الثاني فيه معنى ثم ذكر باب التعريفات فيها ولا يحتج في قليل أن مما يشكل به قوله في المفردات بيان المركبات التامة في الفصل الاول من المقالة الأولى لانه يمنع كونها مقصوداً فاعلم أنك ستعرف أن الفصل الاول ليس من المقالة عند التحقيق بل هو من المقدمة وإيرادها يلقى (قوله والثانية في القضايا وأحكامها) أي العكس والتقيض ولوازم

(قوله للتفصيل) أي تفصيل ما أجمله المتكلم ما في الذكر وما في الذهن ويعلم ذلك بواسطة القرينة كذا قالوا (قوله والتأكيـد) أي تأكيـد كذا كان في الكلام الذي خلت هي عليه فتكون كلمة ما لمن مؤكداً الحكم وهي ثمانية مقصلة في المطول وقد تكون أما مجرد التأكيـد كما في قولنا ما بعد فكذا كذا انقل عن الروي وكلام المحشي صريح فيما هو المشهور من أن ما التفصيل الجمل مع التأكيـد (قوله ولزم) عطف على التفصيل أي ما موضوعه لزوم ما بعد الفاء وهو هنا عبارة عن لفظ الثلاث

(قوله في القياس) أي من حيث صورته لا من حيث مادته (قوله في مواد الأقيسة) فيما أنه سأتى بقوله الخاتمة في الدليل البرهاني والخطابي والجسدي والشعري والسوسطائي فالخاتمة اتخاها محتوية على القياس فكيف يقول إنها في مواد الأقيسة والجواب أنها لو كانت محتوية على الأقيسة لكن المقصود مواد تلك الأقيسة فلذا عبر بقوله الخاتمة في مواد تلك الأقيسة فإن قلتان مادة التي مقدمة على صورته لأن المادة مابه التي بالقوة والصورة مابه التي بالفعل ولاشك أن مابه التي بالقوة مقدمة في الوجود فكأن عليه أن يقدم الخاتمة على القياس والجواب أنه لا حظ في تقديم القياس شرف مابه التي بالفعل على مابه التي بالقوة وبإضمارا كانت المواد مضافة للقياس فلا تعقل الابعاد تعقل القياس ضرورة أن المضاف لا يعزل الابعاد عن المضاف اليه يقدم الأقيسة لأجل أن تصاف بالموادها فإن قلتان القضايا هي مواد القياس فلا حاجة لما في الخاتمة والجواب أن ما في الخاتمة قضائا لكن لمخوطا في البحث عنها وصفها من حيث افتادها للبحثين أو الظن وليس المخوط كونها مواد في نفس الامر في حد ذاتها حتى يأتي الاعتراض والحاصل أن المواد المذكورة في الخاتمة وفي المقالة الثانية لكن البحث عنها في الخاتمة إنما هو من حيث كونها تصفد علمائنا أن كانت ظنة أو قطعان كانت قطعة ولاشك أن البحث عن تلك الحالة ومعرفة تلك الحالة إنما يحصل بعدمعرفة صورة القياس ومعرفة القياس متوقفة على معرفة ذات القضايا فذلك جعل الخاتمة متأخرة (قوله وأجزاء العلوم) وهي المبادئ والموضوعات والتسبب والمراد بالمبادئ تصور الموضوع والتصديق به مثلا الموضوع واجب التسبب ثبوت الوجوب الموضوع هو الموضوع والمبادئ هو تصور الموضوع والتصديق به وهذا خلاف التعقيل والتعقيل أن العلم نفس النسب التامة وحطهم الموضوعات وتصورها والتصديق بهما من أجزاء العلوم تسمى (قوله وانما رتبنا) أي الرسالة وقوله علماء أي على تلك المباحث الخمسة وهذا جواب عن سؤال حاصله لآي شيء رتبنا على هذه الخمسة وهل هو لوجوب أو لغرض وجب فكأن عشا وحاصل الجواب أنه لوجوب وقوله رتبنا أي أنبأها وأقرها على الاستعلاء مجازي مثل علمه دين وانما رتبنا على إشارة لتسلسل تلك الرسالة من تلك المباحث الثلاثة (قوله لأن ما يجب) أي صناعة وقوله المنطق يطلق على الملكة وعلى الادراك مطلقا وعلى القواعد والضوابط وهو المراد وقوله عليه أي على ما يجب وقوله فيه أي في المنطق فقد علمنا من هذا الكلام أن المقدمة (٢١) يتوقف عليها الشرع فيه لكن

في كلام الشارح  
وذلك لأن قوله  
ما يجب أن يعلم في  
المنطق الخ المفهوم منه  
أن المقدمة من جهة  
المنطق لا يعلم في الشيء

والثالثة في القياس وأما الخاتمة في مواد الأقيسة وأجزاء العلوم وانما رتبنا عليها لأن ما يجب أن يعلم في المنطق  
(قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) أقول قيل عليه أن ما يجب أن يعلم في المنطق يكون جزأ منه  
لما قبله بأقامة المزوم القصدي مقام للمزوم الادعائي أعني الشرط المحذوف

الشرطيات كلها سميت أحكام القضا بالانها يحكم على القضا بأحكام باعتبارها فقال القضية الكلية الموجبة تنعكس إلى الموجبة الجزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وان صحت ذلك وانما ذكر في العنوان مع اندراجها في القضا بالانهم كانوا يحسون الأحكام في باب مقابل لباب القضا بالانها جميعا للنسبة أو بدلتسمية على ذلك فلم يكتب به كذا القضا مع شمولها للأحكام (قوله والثالثة في القياس) أي من حيث الصورة فقابل الخاتمة التي في القياس من حيث المادة وانما رتبنا التقيد إشارة إلى أن أحوال القياس من حيث الصورة لتكريرها كأنها بحث القياس كله (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) اعترض عليه بعض الشارحين بأن في كون المقدمة مما يجب أن يعلم في المنطق نظرا والنظر ماله أنه لا يجب أن تعلم المقدمة في المنطق بل يمكن أن تعلم وجهها فلا تكون معلومة في شيء فضلا عن أن تكون معلومة في المنطق وانما تكون معلومة فيكون كان العلوم أمر مستلها عليها ويرى حل النظر عليه أنه لا يخفى المقدمة بل مشتركة بينها

(قوله لما قبله) أي لما قبل الفاعل وهو هنا لفظ المقالات وذلك لأن المزوم بأقامة المزوم القصدي أي المزوم في قصد المتكلم وهو هنا عبارة عن لفظ المقالات مقام للمزوم الادعائي أي الامر الذي جعل في كلامهم ملزوما ثم فسر المزوم الادعائي بقوله أعني الشرط المحذوف وهو هنا عبارة عن قولنا يمكن من شيء فإن أسئل قولنا أما المقالات فنلزمها أي يمكن من شيء فالمقالات ثلاث بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع معه ثلاث المقالات فهذا جزم وقوع ثلاث المقالات ولزوم الثلاث المقالات لأن جعل ثلاث المقالات لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا أنه يقع فيها شيء فيلزم أن يقع ثلاث المقالات لوقوع ملزومها فتكون المقالات ملزوما مقصدا في هذا الكلام الشرطي والثلاثة لازمة لها الخذف الشرط الذي هو عبارة عن المزوم الادعائي أعني قولنا يمكن من شيء وأقيم ملزوم الثلاثة فهو المقالات مقاهم وحذف مهما أيضا وأقيم أمام مقام مضافا المقالات فثلاث فتكون المقالات ملزوما مقصدا بالثلاثة أقيم مقام المزوم الادعائي الذي هو الشرط المحذوف أعني قولنا يمكن من شيء هذا الحل مأخوذ عما ذكره التفتازاني في الطولي في بحث أحوال المتعلق بالفعل فيتمهم من كلامه

لان ما هو خارج عنه لا يعلم منه اذ لا يذ كرفيه بحيث كان الذي يعلم في الشيء يجب أن يكون جزأ منه فلزم أنها جزء من المنطق وكونها جزء من المنطق مخالف لأجتماعهم وأيضاً على تقدير كون المقدمة جزء من المنطق كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع في المنطق الا الشروع في جزء من زمنه وعندنا مقدمة أخرى خارجية صحيحة قطعاً وهي ان الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فاذا أضمت المقدمتين صار القياس هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فاذا حذفنا المكرر أخرج أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وهذا محال لما فيه من توقف الشيء على نفسه وهذا البطلان انما جاء من المقدمة التي ذكرها الشارح بقوله لان ما يجب أن يعلم في المنطق المقدم أن المقدمة جزء من المنطق وأما المقدمة الثانية فهي معلومة الصدق ولا شك أن ما أدى الى البطلان فهو باطل والحجواب ان في الكلام حذف مضاف أي ان ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فاندفع الاعتراضان لان المقدمة وان علمت من كتب المنطق فلا يلزم من ذلك أنها جزء منه والدليل على تقدير هذا قوله ورتبتها الخ اذ لا شك أن المرتبة الرسالة ولا شك أن الرسالة من جملة كتب المنطق ولك أن تقول ان في معنى لام التعليل وبقدرة مضاف والمعنى لان ما يجب أن يعلم حصول المنطق أو تقول (٢٢) مرادهم بالمنطق ما يشمل المقدمة ويرتكب الاستخدام في الضمير فيه (قوله لأن ما يجب

ان يعلم الخ) هذا شامل لكل قضية فكيف المحصر في الخمسة وأجيب بأن المراد يجب أن يعلم أي ويعبر جزءاً مستقلاً (قوله اما أن يتوقف الخ) أن وما بعدها متبداً بمصدر والمعنى ما يجب أن يعلم فيه اما التوقف وهو غير ظاهر

وبين باقي الأقسام دفعه بان المراد ما يجب على من يتعلم المنطق أن يعلم فيه ولا ينفع في دفعه أن المراد ما يجب ان يعلم في كتب المنطق واما أن

اما أن يتوقف الشروع فيه عليه أولا

لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعاً وحينئذ يلزم أن تكون المقدمة جزءاً من المنطق وهو باطل لا يتفقاهم على أن مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه وأيضاً اذا كانت المقدمة جزءاً منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض أن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة فطفه ما نقول الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك محال

وكل من ذلك يقتضي كمال عناية التكميل بالحكم يكون المقالات ثلاثاً لا تعدى العلم بها سابقاً فيكون الثلاث المذكور سابقاً اذا فاندفع ما قيل ان التكرار يحصل بالثاني فالحكم يزادته أو على ما ذهب لان منشأ الحكم بالزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم الخاطب بثلاثة المقالات وكذا ما قيل ان الاعادة بعد العهد وما قيل ان المقصود بالحكم الثلاثة المقدمة يكون أولها في المفردات لان الثلاثة لتكونها معلومة مما سبق لا يصح أن تكون مقصودة ولوقيد بالغقديم أن ترك العاطف في المقالة الثانية والثالثة يأتي عن ذلك وما ذكره الناظر وفي توجيه الدلالة ممن كون ثلاث في الاول فضله وفي الثاني عدمه كون الاول اجالا والثاني تفصيلا واتفاق النسخ في الثاني دون الاول وكون السهوف في الاول في لفظة ثلاث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الفاعل مع كونه

المقدمة التي رتبها الكتاب عليها الفاظ عبارات لانها من أجزائه وهو اللفاظ والعبارات فلا تكون مما يجب ان يعلم في المنطق وهو من رتب الاول على أن وصفها بكونها معلومة في المنطق وصف لها محال المدلول كافي الأقسام لا أضنة فيه واما أن المقدمة هي الادرا كانت على ما نفي به بله حيث قال ووجهه توقف الشروع ما على تصور العلم الخ فلا تكون مما يجب ان يعلم في المنطق ويرفعه ان المعارض في تقسيم ما يجب ان يعلم في المنطق الى المقدمة جعل القسم المذكور في الكتيب وليس ادرا كانت ما يذ كرفيه ودفعه بان قوله والاول المقدمة مسماحة والتقدير والاول معلوم المقدمة واما أن كلمة في وجب أن يكون ما يجب أن يعلم فيه جزء منه سواء تعلقت بالوجوب أو بالعلم اما أن تعلقت بالوجوب فلا ذكره الشارح فيما بعد أن قول المنصف كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم عليه وبه والحكم بوجوب

هناك أن أما أقدم مقامهما ما وجد دون مقامهما ولكن من شيء الذي هو فعل الشرط وبفهمهم كلامه في أول المطول أن أما أقدم مقامهما جميعاً حيث قال فوقعت كلمة أما موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط ونصبت معناتها هـ فين كلامه تنافي أجاب المحقق الجلي في حواشيه بقوله ويمكن دفعه ببناء كلامه على المنهين وقوله موضع اسم هو المبتدأ وهو مهملة قاله اسم والله ذهب صاحب الكشف وقيل قد يأتي حرفاً أيضاً وبني كلام الفتازاني على الاول كذا في حاشية الجلي على المطول وهناك زيادات يرجع إليها (قوله لا يصح أن تكون مقصودة) وهنا كذلك لانها جزء (قوله يأتي عن ذلك) لأنه من تمام الصديق يجب ربطها بما قبله

والجواب أن مقتدر مضافاً إلى ذواته توقف على أن الاحتياج للتقدير إنما هو في المصدر الصريح لا المؤول إذ لا يحذف ورفه أي أن الخدش الملاحظ في الجملة إنما هو إذا نظر المصدر الصريح وأما لو نظر ظاهر العبارة فلا شيء (قوله فإن كان الأول) أي فإن كان هو أي الذي يجب أن يعلم فيه الأول ولا شيء لأن الأول قوله أن يتوقف عليه الخ. وحديثه في محل المعنى فإن كان الذي يجب أن يعلم هو أن يتوقف الخ ولا شيء لأن الأول هو ما يتوقف عليه والجواب أن في الكلام حذفاً أي ذواته يتوقف. فإن قلت أنه قد سبق أن المقدمة لا تضافاً بخصوصه وما يتوقف عليه الأول وهو الشروع معاني التي هي مئة مئة كتاب فكيف لا يضاف الجواب أن في الكلام حذفاً أي دال المقدمة

كون الحكم جزءاً من التصديق لاقتضاء كلتي ذلك وأما أن تعلقت بالعلم فلما ذكره السيد السند المحقق أن ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعاً وتحريراً ما يجب أن يعلم في المنطق جزء من المنطق لأن ما يجب أن يعلم فيه ما هو خارج عنه لا يعلم فيه فنتج من الشكل الثاني ما يجب أن يعلم فيه لا يكون خارجاً عنه وما يقضي منه العجب ولا وجهه للشأن والب أن مع وضوح ما ذكرناه في تحرير مرادنا أنه اتفق كلفهم غير من الضمول وتلقاها هم بعدم القبول أن الواجب على المحقق أن يقول لأن ما هو خارج عنه لا يجب أن يعلم فيه فنتج أن ما يجب أن يعلم فيه غير خارج عنه على أن يكون ظلم الدليل حينئذ كذا ما يجب أن يعلم في المنطق يجب أن يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يجب أن يعلم فيه وقولنا ما يجب أن يعلم في المنطق يجب أن يعلم في موان كان صادقة لكنه هذا بيان مختلف ما يجب أن يعلم فيه يعلم فيه لعلم اتحاد الموضوع والمحمول هذا كلام وقع في السيل لكن يرجى أن لا يعدم الفضول (٢٣) فترجع إلى ما كنا فيه فاسمع لما نقول

وإذا وجب أن يكون ما يجب أن يعلم في المنطق جزءاً منه فلم أن تكون المقدمة جزءاً من المنطق وهو باطل أما لأن المنطق يبحث عن الأمور التصويرية والتصديقية من حيث الأفعال والمقدمة تأسس من هذا القبيل وأما لأن العلم عبارة عن المسائل والمبادئ وليس شيء

فإن كان الأول فهو المقدمة وإن كان الثاني فإما أن يكون

والجواب أن في الكلام مضافاً محذوفاً أي ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فيلزم حينئذ أن تكون المقدمة جزءاً من كتب المنطق لاجتماعه فادفع المحذوران معاً والدليل على تقدير هذا المضاف أن المقصود بيان مما لا بد عليه عبارة السيد قدس سره أن ما يضاف أولوية الحكم زيادة الأول دون صوابيته (قال الشارح الرسالة مرتبة الخ) هذه المقدمة تهديد لبيان ما هو المذكور في الأجزاء الخمسة لأن بيان وجه الحصر الذي هو المقصود بالذات متوقف عليه وبيان مرجع الضمير والمراد من الرسالة تسمى الرسالة على ما هو الشائع من ذكر اللفظ وإرادة معناه وما قالوا من أن الضمائر كلها راجعة إلى الكتب فنشوء قوله التدرج في المتن فانه قال أشار إلى من ساعد بلفظ الخ. بغير كتاب في المنطق جامع لقواعده فيادرت إلى مقتضى إشارته وشرعت في تبينه وكتابته ملحقاً بأن لا يخل بشيء يعتد به مع زيادات شريفة إلى أن قال وصحبه رسالة التسميع في القواعد المنطقية ورتبه الخ فإن الضمير في تبينه وكتابته راجع إلى مقتضى إشارته لأنه أقرب وفي سميته إلى

المقدمة شيئاً منهما أما بيان الحاجة والموضوع فلا نهما الساقطتين كليتين حتى يكونا مستقيين وليس من المبادئ التصديقية وأما تعريف المنطق فلا نه ليس من المبادئ التصورية وإنما لا ذكره السيد السند المحقق من اتفاقهم على أن مقدمة العلم خارجة عنه ومن أنه إذا كانت المقدمة جزءاً من المنطق كان الشروع فيها شروفاً في المنطق إذ لا معنى للشروع فيه إلا الشروع في جزء من أجزاءه يعني لا معنى للشروع في شيء من أجزاءه إلا الشروع في جزء من أجزاءه وأما الشروع في البسط فالتبسط بنفسه والاشتغال بالشروع مطلقاً والمعروض أن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فتكون موقوفاً على الشروع في المقدمة فتقول الشروع في المقدمة شروح في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة ينتج الشروع في المقدمة موقوف على الشروع في المقدمة هذا خلف أو تقول الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وهو شروح في المنطق ينتج الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المنطق وبهذا تبين أن من قال أن الشبهة مبني على تعلل الطرفين بالعلم أو ما يتعلق بالواجب فلا يتجه كما يقال يجب الصلاة الموضوع لا يتم كلامه والجواب أن في الكلام حذف مضافاً أي ما على تقدير التعلل بالواجب فالتقدير ما يجب أن يحقق العلم وما يجب في تحقيق الشيء لا يجب أن يكون جزءاً مختلفاً عما يجب في الشيء وأما على تقدير التعلل بالعلم فالتقدير ما يجب أن يعلم في كتب المنطق على

(قوله مما لا بد عليه الخ) حيث نسب الدلالة لقوله وأما المقالات فتلافت فقط دون مجموع الكلامين (قوله تهديد الخ) رد قول العصام لافائدة فيها وقوله على ضمير يرجع لبيان ما هو المذكور وقوله وبيان عطف على تهديد. وقوله من ذكر القلتى بالكتابة عنه بالضمر وإن كان المراد بالانفصال فقط ندر (قوله والمراد من الرسالة الخ) اعتذار عن ذكر الضمير مع عطفه بالجملة (قوله راجع إلى مقتضى الخ) أي لا إلى الكتاب ثم إن مقتضى الإشارة بالكلية هو جزئي يمتنع به

(قوله البحث فيه الخ) البحث لغة التفتيش واصطلاحاً اثبات المحمولات للموضوعات كما في قولنا الحيوان جنس وحيثما فحق البحث عن الفردات اثبات حالات لها من أحوالها كاثبات الجنسية للحيوان وكاثبات النوعية للإنسان في قولنا الإنسان نوع وكالحديث في العالم حادث

ما ذكره السيد السند وحمل القرينة عليه أن المقصود بيان حصر الرسالة في الأجزاء الخمسة وذلك لا يحصل بمجرد ما يجب أن يعلم في الفن إذ لا تقتصر أجزاء كتب الفنون على أجزاءها بل من أجزائها ما لا يقع في الفنون بل يحصل بمجرد ما يجب أن يعلم في الكتب ولا يخفى عليك أن ما نصبه من القرينة عدم صحة الدليل على الحصر بدون تقدير الكتب فلك أن تجعل القرينة على تقدير الكتب عدم صحة كون المقدمة مجرداً من العلم وصحة كونها جزءاً من الكتب ولك أن تحجب بان في قوله ما يجب أن يعلم في المنطق تغليبا للنزول ما أشد حاجة العلم إليه منزلة الجزئ في غاية الاهتمام بضبط المقدمة وتكميل معرفتها وحفظ القسم عن أن يدخل فيه أجزاء العلوم وبساحة الكتاب ونظائرهما ما يذكر في الكتاب لمصلحة فيما يجب أن يذكر فيه وليس بمنزلة أجزاء الفن وقد يناقش فيما ذكر في إبطال كون المقدمة جزءاً من العلم من لزوم توقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها بان الشروع في الجزء الثاني يكون شروعا في الكل إذا قصد بالشروع في الجزء تحصيل الكل أم لا وقد تمصيل (٣٤) الجزء نفسه فليس الشروع فيه شروعا في الكل فاللازم توقف الشروع في المقدمة

مع قصد تحصيل المنطق

البحث فيه عن الفردات

انحصار الرسالة في الأشياء الخمسة لا بيان انحصار العلم فحاصل الكلام أن هذه الرسالة كتاب في هذا الشروع فيه فاه المسمى لا للشاربه لانه مفهوم كلي وليس فيه زبادات وفي رتبته الى المسمى بالرسالة وهذه الضمائر في طريقة الضمائر المسروعة في خطبة القوائد الضمانية حيث قال الحمد لله في آخره وبما ذكرنا ظهور أن الخطبة ابتدائية وليست بالحاقية وأن التسمية وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب فيصع تقيد بقوله معصما ومتوكلا كما لا يخفى وإنما آخر الترتيب في الذكري كتحصيل تفصيل الأجزاء معصلا بإجماله (قال الشارح) أما المقدمة ففي ماهية المنطق (الخ) انحصار عبارة المتن حيث قال أما المقدمة ففيها بحثان الأول في ماهية المنطق (الخ) لعدم دخل التفصيل المذكور في وجه الحصر وذلك لأن طرفية المقدمة للبحثين طرفية الكل للجزئين تشبيها لاشتمالها عليهما باشتمال الطرفين على الطرفين ومطروفة البحثين لماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع مطروفة الالفاظ للعاني تستلزمان مطروفة المقدمة لهما فحاقق عبارة الشرح بخلاف المتن حيث جعل المقدمة في الشرح مطروفة وفي المتن طرفا وتوهم في واعلم أن بين اللفظ والمعنى علاقة فيصع جعل كل منهما مطروفا فلا تخرب باعتبار إرادات الحكم الالفاظ على وفق المعاني المرتبة في الذهن من غير زيادة وحفظها كما أنها مطروفة للعاني واعتبار أخذ السامع المعاني عنها وفهمها كما أنها مطروفة للعاني ولذا اشتهر أن الالفاظ قوال المعاني والشائع هو الأول لا لالتناعي عدم زيادة الالفاظ (قال الشارح) وأما المقالات فأولاهما تعريض للصنف بان الاثنى بعدد كعند المقالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصودا

(قوله وليس فيه زبادات) لأن الزبادات انما تكون على شيء معين والمراد زيادة على كلام القوم كما صرح به المتن (قوله وفي رتبته الى المسمى) أي يقطع النظر عن النسبة لانها بعد الترتيب (قوله على طريقة الضمائر الخ) حيث ارجع ضميروله للحمد وضمير رتبته لولي الحمد وبه يندفع قول العصام ان الضمائر كلها على منوال واحد راجعة للكتاب (قوله الى آخره)

أي أو الصلاة على نبيه (قوله وبما ذكرنا الخ) أي من أن ضمير حيث تراجع الى الشروع فيه (قوله وكذا الترتيب) فهو أي لما في الذهن بعد الشروع وكتب أيضا قوله وكذا الترتيب أي لما في الذهن قبل التسمية لأن المسمى هو المرتب فضمير المسمى لا من حيث التسمية (قوله فيصع تقيد بقوله معصما الخ) لأن الاعتصام بجعل الترتيب والتوكل على الفضل للجزئ انما هو لا يحصل فيه زائل وذلك انما يكون قبل الوجود لنا كما بعد قد حصل على ما هو عليه فلا يصع التقيد بذلك ولا يخاف عن شيء تأمل (قوله وكذا الترتيب فيصع تقيد الخ) يعني أنه إذا كان الترتيب في الذهن صح التقيد بقوله متوكلا الخ خوفا من وقوع الزلل فيه عند الاتيان بمفصلا في الخارج أو من وجود مانع لوجوده خارجا بخلاف ما إذا كان الخارج عن الترتيب الخارجى بعد وجوده بأن يكون ضمير رتبته عائدا لما وجد في الخارج وتكون الخطبة حينئذ الحاقية فله لا يصع ذلك التقيد لعدم انشوف بما مر بعد ذلك فتدبر (قوله وإنما آخر الترتيب في الذكري) أي مع أنه متقيد على التسمية لأن المسمى هو المرتب (قوله لأن طرفية الخ) طرفية اسم أن مطروفة معطوف عليه وقوله وبيان عطف على ماهية المتعلق مطروفة وقوله تستلزمان خبر أن وقوله لهما ضمير يرجع الى ماهية وبيان (قوله توهم) لأن طرفية البحثين باعتبار أنهما جزءا آلا ينافي كون البحثين مطروفين في الماهية وما معها تدبر (قوله والشائع هو الأول) أي جهات فان المقدمة اسم الالفاظ المخصوصة وإذا كان المعنى طرفا لزم أن لا يكون اللفظ زائدا عنه (قوله بأن الاثنى الخ) يعني أن عبارة المصنف

المصنف تفصيلاً أن المقصود بالآفة ثلثية المقالات وهذا هو الموجب للحكم بزائدة الأولى لا الثانية لكن هذا في زائدة غير لاثني بل اللاتني  
أن يجعل المقصود بالآفة هو الحكم بالتفصيل لا العدد تدبر (قوله كيف الخ) اعتراض من المحشي على القيل وضمير مقصود السيد وقوله  
هذه الخامسة أي التي كتبها السيد (قوله أنها كردن) أي جعل التي فردا فهو أهم من الأربعة المذكورة إذ يتناول المفرد على ما ليس  
مشتركا كافا لاقتصار عليها لما ذكره (قوله وجود العلاقة) عطف على قوله الاستعمال يعني أن اللاحقة جعله مجازاة للاستعمال ووجود  
العلاقة فقولها لقلة الخ لعله لكونه مجازاً تاماً وقوله وهو الاشتراك الخ اعتبار العلاقة بين هذين المعنيين والمعنى الثالث بقصد أن النقل لهما  
عنه وهو كذلك وقوله وإن كان أي التركيب في الأولين أي المعنيين المجازيين تركيبة مع غيرهما ذاتي الذي هو المفرد ما ليس مثني  
ولا مجموعاً ولا مضافاً فهو مثني باعتبار انفراد عن العلامتين والمضاف إليه فهي غير بخلاف (٢٥) ما ليس مركباً فإن معناه مثني

ليس في نفسه مركباً فلم  
يعتبر عدم تركبه مع الغير  
بل في نفسه أعني اللفظ  
الدال على ما يصف  
بالوحدة يخرج عنه ما عدا  
المضاف فلا يتناول  
المركب التقييدي الذي  
هو منشأ الأشكال  
والمعنى الثاني وإن تناوله  
لكن مع غيره ولا يصح  
إرادته أيضاً كسابق  
(قوله دورياً) لاخذ  
المفرد المأخوذ في تعريفه  
فيه فحينئذ نعرف  
المفرد هو اللفظ الدال  
على ما يصف الخ لا ما  
ليس مثني الخ فلا دور  
وقوله تقابل التضاد  
لأنهما يدلان على غير  
الوحدة بخلافه فهما  
وجوديان (قوله بينهما)  
أي المفرد والمركب وقوله  
تقابل الإيجاب الخ فهما  
تقيضان لا تضاد (قوله

#### فهو المقالة الأولى

بالآفة لا العدد وليس مقصوداً الإشارة إلى أن لفظ ثلاث في الثاني زائد لما عرفت وبهاتين قسماً ما قبل ان  
الشارح أشار بقوله وأما المقالات فأولها الخ إلى أن لفظ ثلاث الثاني زائد ما حصل التكرار فاعترض السيد  
السند عليه بأن الصواب أن الأول زائد كيف ولو كان مقصوداً ذلك لجعل مناط هذه الحاشية قوله وأما  
المقالات فأولها (قوله قد يطلق المفرد الخ) في التاج الأفراد أنها كردن فذكر المعاني المستعملة بين  
أرباب العلوم وزاد في الأول لفظ الإرادة لكونه مامعني مجازياً وهو مشروط بالإرادة لقلة الاستعمال فيها  
بالنقاس إلى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انتفاء التركيب وإن كان في الأولين مع  
الغير أعني علامتي التثنية والجمع ومع المضاف إليه فمقابل المركب في ذاته (قوله أعني الواحد) أشار  
بذلك إلى أن المفرد بهذا المعنى مفهوم ووجود أي اللفظ الدال على ما يصف بالوحدة وليس أمراً عديماً  
والاكتفاء تعريف المثني والمجموع بالحق آخر مفرد الخ دوراً بالتقابل بينهما حينئذ تقابل التضاد (قوله  
أي ليس عضاف) فالتقابل بينهما حينئذ تقابل الإيجاب والسلب وشموله بهذا المعنى للركبات التقيدية  
والإنشائية والمجربة لا يستلزم استعمالها فيها إذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع أفراد معناه إنما الألف  
جووا لإطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحارث والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء  
بواسطة حرف الجر لفظاً أو مفرداً أو فاعلاً في قولنا مررت بزيد المضاف وجعل التقابل بينهما  
تقابل العدم والملكية باعتبار قد علمنا شأنه أن يكون مضافاً مع مخالفة لظاهر العبارة لا يدفع الشمول  
المذكور على ما هوهم لأن الاضافاً شأن المركبات المذكورة باعتبار جنسه أعني اللفظ الموضوع (قوله وقد  
يطلق الخ) أطلق الإطلاق إشارة إلى أنهما معنيين حقيقيين على ما في شرح المختصر العنصري إذ التحويرون  
يسمون غير الجملة مفرداً أيضاً بالاشتراك بينهما وبين غير المركب (قوله والتعريفات أيضاً الخ) فلا بد على  
المصنف أنه لابد من حصر المقالات الأولى في المفردات لا شتماله على التعريفات التي هي مركبات والمحصرون  
مستفاد من المقام لأن المقصود من تعيين الأبواب والفصول غير المباحث بعضها عن بعض وهو ما يحصل  
بحصر العنوان في المعنوي والمعنون في العنوان (قوله والدليل على ذلك الخ) لما كان المعنوي الأولان  
مجازيين لا يحتاج في ثني إرادتهما إلى دليل ذكر الدليل على إرادة المعنى الأخير لا المشترك لآفة من قرينة

(٤ - حواشي التسمية) فادخل مررت الخ لأن المنسوب هو المضاف وهو منسوب (قوله وحصل) مبتدأ خبره لا يندفع  
وكتب أيضاً قوله وجعل التقابل الخ بأن يكون النفي لما كان ثابتاً باعتبار الشأن فإن الملكية هي العرض الثابت لا الخ فيكون المراد  
ما ليس عضاف ومن شأن نوعه الاضافة كافي العصام ففخرج الجمل والمركبات التقيدية (قوله باعتبار جنسه) فيه بعد وقد اعتبر  
العصام النوع تدبر (قوله أطلق الإطلاق) أي لم يقبله الإرادة (قوله معنيين حقيقيين) رد على العصام حيث جعل الثالث مجازياً  
(قوله والحصر مستفاد من المقام) قال ذلك لأن اللام العهد اذهى إشارة لما استغفد من قوله وثلاث مقالات فله علم أنها أولى وثانية  
وثالثة فهي العهد الخارجي والفيدل الحصر أعني لأم الجنس على ما عرفت في موضعه وقوله والمعنون الخ بيان أن الجمل لا يحصل به التميز وإن  
كان زائداً عما نحن فيه (قوله على إرادة المعنى الأخير) أي بدون الثالث لاخر لوجه المركب التقيدي

لكن فيه أن أحوال المفردات لا تنحصر وظاهره أنه يبحث هنا عن تلك الأحوال كلها والجواب أن المراد أحوال مخصوصة وهي المؤدية للجهولات كالجنسية لأن إثبات الجنس يؤدي إلى إدراك المعلومات تصويري إذا ضم في الفصل مثلا

على الشروع فيها المقصد تحصيلها لنفسها ولا استعماله فيه واستعبد ذلك أقوام حتى حكموا بأنه مما لا يدفع له ويمكن دفعه بأن توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي أن تكون المقدمة ماصلة قبل الشروع في تحصيلها للمقارن لذلك المقصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة نعم لوقيل استحالة توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل عليها لا يستلزم بطلان كون المقدمة جزءا من العلم لأنه لا يستلزم الاستحالة هذا الشروع في العلم ولا قدح فيها بل هو مستحيل مع قطع النظر عن كون المقدمة جزءا كيف وقصد تحصيل الكل لا يمكن بدون تصوره والتصديق بفائدته فلا يمكن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل لأن ذلك المقصد يستلزم حصوله للكلان متجها ولا يذهب عليك أنه يمكن إبطال كون المقدمة جزءا من العلم بدون توقف الشروع في العلم على الشروع فيها إذ يكفي فيه توقف الشروع في العلم على المقدمة بأن يقال الشروع في المقدمة شروعاتي في المنطق والشروع في المنطق يتوقف على المقدمة ينتج الشروع في المقدمة يتوقف على المقدمة وهو محال لأن الشروع في المقدمة مع حصولها يستلزم تحصيل الحاصل وهذا التقرير مع استعماله على قصر المسافة مستغن عن التمسك بقياس المساواة بخلاف ما ذكره السيد السند لأنه لا بد له من التمسك بأن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة (٢٦) والمقدمة موقوفة على الشروع فيها حتى يحصل الشروع في المنطق يتوقف على الشروع في المقدمة

• واعلم أن قول الشارع لأن ما يجب أن يعلم في المنطق يصح أن يكون بيان الانحصار وحده كما أشار إليه السيد السند ويكون مناقضة لتمامي قوله وانما ترتب عليها قوله عليها وفائدته مع ظهور الانحصار عبادته أجزاء الكتاب غير ما عدله كل باب عن غيره مما يذكر فيه تعا كسان وجوب تقديم الموصول إلى التصور

الفرق وكل كتاب في هذا الفن يليق به أن يترتب على هذه الأشياء الجنس فهذه الرسالة يليق بها أن يترتب عليها أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلأن ما يجب أن يعلم في كتب هذا الفن الخ

نعم أحد معنيها الإرادة (قوله أنه جعل المفردات في مقابلة القضايا) فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب مطلقا والآخر المصباح عن المركبات التقديرية عن القسمين فأما أن يراد بها ما ليست بقضايا بالاستعمال المطلق في المقصد بخصوصه فتكون مجازا متفرعا على المعنى الأخير وتكون المركبات الانشائية داخلية فيها والفصل الأول داخل في مقاصد المقالة الأولى وأما أن يراد بها ما ليست بمجمل فيكون حقيقة وهو الظاهر إذا لم يصار إلى المجاز لا عند تعدد الحقيقة ولذا اختار السيد قدس سره وعدم دخول المركبات الانشائية فيها لئلا يضرب صاحب اللفاظ ليست من مقاصد المقالة الأولى بل هي من المقدمة ذكرها المصنف فيها لئلا يربط اللفظ بالمعنى ولذا لم يتعرض السيد قدس سره لمداخلها واقتصر على اندراج الكلمات الجنس والمركبات التقديرية كغلا ولوجعلت صاحب اللفاظ داخلها فيها لبطول المقابلة بينها وبين القضايا لأنه ذكر في الفصل الأول القضية أيضا بحث قال المركب أن احتمل الصدق والكتب فغير والافتناء فتدبر فيما ذكرنا حتى التدبر لتدفع الشكوك التي عرضت للناظرين

(قوله فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب) دفع بهذا ما قبل المذ كوفي مقابلة المفرد أخص من الجملة فكيف يدل على أن المراد بها ما يقابل الجملة وفصل في جوابه أنه يدل باعتبار أنه فردي منها فقبل عليه كأنه فردي منها كذلك فربما المركبات فمن أن يعلم أن المراد بها ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركبات (قوله مطلقا) بأن لا يكون جملة ولا قضية ولا مركب تقديري (قوله والآخر ج البحث الخ) هذا موجب لأن يراد أحد المعنيين فادفع قول العصام لا موجب لأن ما يقابل القضية نعم ما عني (قوله باستعمال المطلق) أعني المفرد المقابل للجملة سواء كانت قضية أو لا والمقصد مقابل القضية فقط فإن القضية خاص بالخبر والجملة تم الانشاء (قوله) أيضا باستعمال المطلق في المقصد قيل الصواب استعمال المطلق لأن ما ليس بقضية أعم مما ليس بمجمل وما ليس بمجمل أخص لأن نقض الأخص أعم من نقض الأعم فهو من استعمال اسم المطلق وفيه أن ما ذكره عموم وخصوص لا يقتضي إطلاقا والكلام فيه فإن ما ليس جملة باعتبار كون الجملة تحقق في القضية وغيرها يكون مطلقا عن التقيد بكونه ليس قضية فقط أي لاجله سواء كانت خبرية أو انشائية ثم استعمال في معنى لاجله خبرية والحاصل أن الإطلاق والتقدير بمعنى المقابلة لاجله أنا كانت بمعنى مقابل خصوص القضية من حيث المقابل بالفتح وأما المصدق فتدبر (قوله مشرقا على المعنى الأخير) لأن المقصد فرع المطلق (قوله ولذا اختاره السيد) حيث اعتبر المقابلة واقتصر على المركب التقديري وما معه (قوله وعدم دخول المركبات الانشائية فيها لئلا يضرب) فلا يضر عدم دخولها في مقالة من المقالات إذا دخل لها في الاتصال بخلاف القضايا الوسيطة في الحاشية (قوله لبطلت المقابلة بينها وبين القضايا) فهناك مقابلة بينها وبين القضايا وان كانت مقابلة لتفسيرها من باقي الكتب فادفع ما في العصام



(قوله أوعن المركبات) مقابلته المركبات المفردات تقتضى أن المعارف داخلية في المقالة الثانية لانها من كيات تعقيد بمعان الواقع العكس وهو أنها مذكورة في المقالة الاولى لا الثانية والجواب ان مراد المالك كيات خصوص التامة واذا كان كذلك فتدخل المعارف في المفردات فتكون في المقالة الاولى (قوله اما ان يكون البحث فيه عن المركبات) أي اثبات أحوالها بان نقول مثلا كل انسان حيوان كسبة وبعض الحيوان انسان حرثة ولا شيء من الحيوان بحجر سالية وقوله الغير المقصود بالاثبات اعلم ان الأغلب انصاب بالنفي على القبول فتكون المعنى حيثئذ ان تلك المركبات مقصود تكلل بالاثبات أى بل لا أجل تركيب القياس منها وقوة الغير المقصود أى فيه لا المقصود منه لان المقصود منها ما هو الاصل الى الجهولات فينثذ الاقضية لا يقال لها مقصود منه وقوة المقصود فيه لانه مفصل أن القضايا مقصود فيه لكن بالاثبات

على الموصل الى التصديق في المقدمة وبيان اجزاء العلوم في الخاتمة الى غير ذلك ويصح أن يكون بيان الباعث على هذا الترتيب وحيثئذ يصح أن يكون مناط أداء المحصر قوله لأن كانه قال ما رتب عليها الا لأن الخ والاولى في قوة اما ان يتوقف اما يتوقف وكذا في نظائر وعلى فطانتك التعويل في التأويل أوعلى اشتهار وجهه عند كل محقق وحيل والمراد بقوله فان كان الاول فهو المقدمة فهو معنى المقدمة وهكذا في نظائر لان المقدمة والمقالات والخاتمة أجزاء الكتاب وما يجب ان يعلم معانيها (قوله أوعن المركبات) قال السيد السند اراد به المركبات التامة على ما ذكرنا فلا اشكال في كلام الشارح ايضا هذا والاشكال في كلام الشارح اما في المفردات (٢٧) فانه ذكر في المقالة الاولى

المركبات التعقيدية أيضا ولا يندفع بان المراد بالغير بما يقابل الجملة لانه لم يذكر الشارح في مقابلته الاطلاق المركب فيحتاج في الدفع الى بيان المراد بالمركبات بقرينة ما ذكره من قوله المقالة الثانية في القضايا فانه يعلم منه أنه وقع المركبات موقع القضايا واما في المركبات فان كون البحث في

أوعن المركبات فلا يخلو اما أن يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصود بالاثبات وهو المقالة الثانية (قوله أوعن المركبات) أقول أراد بها المركبات التامة بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح أيضا (قوله أوعن المركبات) هذا القول في الشرح مؤنوع من مناط الحاشية الآتية قدمه السيد لنا بمثل ما قبله (قوله أراد بها المركبات التامة الخ) فان قيل حيثئذ لا يصح حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة طوار أن يكون البحث عن المركبات الانشائية قلت هو داخل فيما يتوقف عليه الشروع لكونه من المقدمة أو هو خارج عما يجب أن يعلم في المنطق لان ما يجب أن يعلم فيه ماله تعلق بالايصال والشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنهما (قوله فلا اشكال في كلام الشارح) من أنه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى (قوله أيضا) أي كمال الاشكال في كلام المصنف حيث قال الثانية في القضايا أي في تعريف القضايا وتقسيمها وأحكامها من العكس والنقض لانه يلزم أن يكون وجه المحصر دليلا لا اشتمالا على الامور المذكورة (قال الشارح وانما رتب عليها) في القاموس وتبديروا ثبت ولم يتحرك كترتب وترتبته آثارا تريبا فالمعنى أثبت الرسالة وأقرها على هذه الاركان

المقالة الثالثة عن المركبات المقصودة بالاثبات من حيث الصورة فوجب أن لا يبحث في المقالة الاولى عنها وكون البحث في الخاتمة عن المركبات المقصودة بالاثبات من حيث المادة فوجب أن لا يبحث في المقالة الاولى عنها وقد يبحث عنهما من الحاشيتين المذكورتين في فصل التعريفات فاحتج في دفعه على حمل المركبات على التامة بقرينة ما ذكر من أن المراد بالغير بما يقابل الجملة فالركب المقابل لذلك الفرد يكون بمعنى الجملة أو بقرينة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في القضايا فالمراد بالواقع مقصودها تكون محمولة على التامة ولم يقيد المراد بالاثبات بخبرية اما لانه يمكن التعقيد بالتامة لدفع الاشكال المذكور ولما لان الانشائية خارجة عن المقسم أي ما يجب أن يعلم في المنطق اذ هي معزل عن الايصال وتوقف الشروع عليها ومن قال الاشكال في المركبات أن كون البحث عن المركبات في المقالة الثانية يوجب أن لا يبحث في الاولى عنها فقد غفل عن المقصود (قوله ولا يخلو اما أن يكون البحث فيها عن المركبات الغير المقصود بالاثبات وهو المقالة الثانية

(قوله في الاجزاء الثلاثة) وهي القضايا والاقضية وموادها (قوله قلت هو داخل الخ) أي ان سلم دخوله فيما يجب أن يعلم في المنطق (قوله أي كمال الاشكال الخ) يعني أنه كمال الاشكال في كلام المتن لانه عبر بالقضايا الاشكال في كلام الشارح لان المراد بالمركبات هو القضايا ويحتمل ان المعنى كمال الاشكال في المفردات الواقعة في المتن على ما وجهنا لاشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا تأمل (قوله أي في تعريفات القضايا الخ) يعني انه عبر عن التعريفات والاقسام بالقضايا لانها ما راجع ان ذاتها يتخللها الاحكام لانها احوال لها فلم يكتب عنها القضايا بخلاف ما في العاصم والاحكام هي تلك الثلاثة خلافا لما في العاصم ايضا من أن الثالث لوازم الشرطيات لانها ليست باحكاما للقضايا (قوله في القاموس الخ) معنى الترتيب عليه لاثبات الاقرار وهذا هو المعنى الغرضي وعلمية الاحتجاج بالاجزاء

(قوله) أو عن المركبات التي هي مقاصد الخ أي أن البحث عن المركبات التي هي مقاصد بالذات إما من جهة الصورة أو من جهة المادة والاول هو المقالة الثالثة والثاني الخاتمة والحاصل أنه يثبت في المقالة الثالثة أحوال المقاصد بالذات لكن الأحوال التي ثبتت من جهة الصورة مثلا إذا قل كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل حيوان جسم فنقول هذا القياس ينتج كلمة فقد أثبت له حاله من أحواله وهي انتاجه الكلمة ولكن تلك الحالة من جهة الصورة الموجب لذلك كونه من جسمين كلتيهما موجبتين وإذا كانت المقدمتان يقنعين أنتج يقينا وإذا كانتا قنعتين أنتج قلنا وإذا كانتا صادقتين أنتج صدقنا وإذا كانتا صادقتين أنتج صدقنا وإذا كانتا كاذبتين فلا يزال انتاج الكذب مثلا كل إنسان ماء وكل ماء ناطق ينتج كل إنسان ناطق وهو صادق فإذا قلت العالم متغير وكل متغير له محدث أنتج العالم محدث فهذا القياس أنتج يقينا فقد أثبت له حاله من أحواله وتلك الحالة انتماء ناسات من المادة لا من الصورة بقي أن يحصل ما استفيد من الشارح أن البحث عن القضايا ليس مقصودا بالذات وهو خلاف التحقيق بل هو مقصود بالذات في هذا الفن فإن قلت إذا كان الذي يتعلق بالقياس محشين من حيث المادة ومن حيث الصورة لم يقدم الثاني على الأول فالجواب أن الصورة ما به الشيء بالفعل وهي أشرف مما به الشيء بالقوله أو أن الحالة التي تثبت من حيث المادة صفة للحالة التي تثبت من حيث الصورة فالتقوله هذا القياس أنتج كلمة يقينية فنقولنا كلمة من حيث الصورة وقولنا يقينية من حيث المادة (قوله وهو الخاتمة) فيه أن الخاتمة تحتوي على المادة وعلى أجزاء العلوم كما تقدم فاجب محدثها في الحصر وأجيب بأنها قد ذكرت في الخاتمة تبعاً لذكر كمالها فان قلت هلا ذكرت في علم النحو بالتبع مثلا قلنا أنها مناسبة للفن فواجب ذكرها في الخاتمة فالجواب أنها لما ذكر في كتب المنطق لأنه متعلق بجميع العلوم ناسب ذكر أجزائها

أو عن المركبات التي هي مقاصد (٢٨) بالذات) يعني المقصود بالذات في المنطق وإنما جحد المقاصد بقوله بالذات لأن القضايا

أيضا مقاصد في الفن وكفى ولما يبحث عنه في الفن لا يكون غير مقصود ولكن قد يكون غير مقصود بالذات فإن المنطق قصد بالذات الموصل قبل أي بحث عنه في الحاجة إلى معرفة ما يتوقف عليه الموصل

أو عن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا يتخلوا ما أن يكون النظر فيها من حيث الصورة وحدها وهو المقالة الثالثة أو من حيث المادة وهو الخاتمة

(قوله أو من حيث المادة وهو الخاتمة) أقول أو رد عليه أن الخاتمة كما ذكرت ولا مشبهة على المادة وأجزاء وفي التاج الترتيب (يكي) اذ ليس يذكرها (يكن) يقال ترتيب الطلائع موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والانتصاب ونحن ندركه من متعلقه أمور متعددة فيحتاج إلى التقدير أي ترتيب أجزاء الكتاب على هذه المراتب وعلى التقديرين الاستعلاء على كافي عليه من كانه يحمل ثقله ويركه خافيل من أنه لا تتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من المعنيين الأخرى والاصطلاح لا يتضمن معنى الاشتمال أو الحصر أو الجعل أو يتقديره

بحث عنه بالعرض فلا يراد أن الخاتمة ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطلوبان المطلوب مع أنها مقاصد والمراد

بالذات في مقام التحصيل مقاصد بالتبع في الفن حتى أن قولهم البسط لا يحيد مقصود بالتبع أو راجع إلى البحث عن الموصل ولأن القضايا كيف لا تكون مقاصد بالذات والبحث عنها من الفن وبما تقرر أن المراد مقاصد الفن ظهر ضعف ما قبل أن المراد بالمركات أعم من العلوم والاقسمة حتى يتدرج بحث أجزاء العلوم في قوله أو من حيث المادة فإنه يبحث عن المركبات المقصودة بالذات التي هي العلوم من حيث المادة التي هي الأجزاء لتساردها خرج عن حصر الخاتمة في حصرها مع أنه داخل فيها فلا يراد به نافي بقوله أما الخاتمة في مواد الاقسمة وأجزاء العلوم على أنه لو كان أجزاء العلوم معدومة في المواد لقال الشارح قياسا على ما لا يخفى في مواد الاقسمة والعلوم مواد العلوم فالجواب ما ذكره المحقق السعد السند أن حصر الخاتمة في مواد الاقسمة حصر المقصود منها فيها لا حصر المذكور فيها وليس بحث أجزاء العلوم مقصودا من الخاتمة بل ذكرها تعالدا لمدخل لها في الاصل الذي هو المقصود وهذا أو رد عليه أنه وجب أن لا يكون شئ مما ذكر مقصودا في المقدمة إلا مدخل في الاصل الذي هو المقصود منها في المقصودين باب جمع فيه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من الفن بخلاف ما اقتصر فيه على الخارج عن الفن وبعبارة أخرى ليس المقصود بعد التشرع في الفن إلا الداخل

وقوله وفي التاج الخ هذا هو المعنى الاصطلاحي المعبر عنه بمحصل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير (قوله يكره) يعني لا حد فيكي أحد أو هي الامم ليس زعمنا من بس عقب ديكرا آخر فإرادنا كذا الجعل فالعنى الجعل لاحسن عقب آخر وقوله يقال رب الخ من تمام عبارة التاج وقوله وجئت الخ أي حينئذ كان معناه في التاج لأنه اعتبر التعدد ونسبة الأجزاء بعضها إلى بعض وقوله على هذه المراتب أي بعضها تقدم وبعضها تأخر على نسبة معينة وقوله الاستعلاء على وهو يمكن الشئ من أركانه أو يمكن كل جز من مرتبة أعنى التقديم أو التأخر

فيه ولما كانت الخاتمة محتوية على اللوادي هي أجزاء تسد كرتل الاجزاء فيها بجامع الجزئية (قوله والمراد بالمقدمة الخ) هذا الكلام يتوقف على تقديم مقدمة وذلك لان المقدمة تطلق على مقدمة الجسد أي الجماعة المتقدمة منه وتطلق على ما يتوقف عليه المباحث الآتية كالمقدمة المذكورة في صدر المقالة الثانية كإياي بسانه وتطلق على ما ذكرهنا وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم وتطلق على ما جعل جزء قياس كالأقوال العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم متغير جزء قياس وهذا الرابع قاله بعضهم وهذا لا ينحل جزء التنبيل والاستقرار لانه لا يقال له ما قياس وقال بعضهم أنها ما جعلت جزءجة وهذا المعنى يشمل جزء التنبيل والاستقرار أو القياس لان الجملة أعم من القياس وتطلق على ما يتوقف عليه جهة الدليل سواء كان مقدمة أو شرطاً في الانتاج ككلية الكبرى وإيجاب الصغرى وهذا أعم من الذي قبله والحاصل أن الرابع فيه تردد هل هو ما جعلت جزء قياس أو جزء جهة خلافه والاطلاق الخامس أعم من هذا

فيه وما يجابه به من الفرق بين أجزاء العلوم والمقدمة بان المقدمة وان لا تدخل لها في الاصل لكنه مما يتوقف عليه الاصل بخلاف الخاتمة فلا ينفع المحقق نعم يتجه أن قال السيد السند في حواشي الطالع ان ذكر غير المقصود بالذات في العنوان مستكره جداً فلا ينبغي ذكر غير المقصود بالذات في عنوان الخاتمة سابقاً ونهاية ما يمكن أن يقال ان الشارح تبع في ذكر العتوانات كلام المتن وذكره ماوفقاً لما ذكره ارجع ما في المتن بلا تصرف ونسبه في وجه الحصر على ما ليس بمقصود مما ذكره المصنف في العنوان اعلم ان أن ذكره ليس على ما ينبغي وللصنف أن يمنع وجوب كون الخارج عن الفن غير مقصود في باب ذكر فيه (٢٩) شيء من الفن لانه لما جاز أن يكون

ما ليس من الفن مقصوداً

في كتابه لم يجوز أن

يكون مقصوداً في باب

منه كرفيه شيء من

الفن لا بد لتبيين دليل

فان قلت اذا كان البحث

عن مواد لاقيسة بحثنا

عن المركبات المقصودة

بالذات كان المقالة الثانية

#### والمراد بالمقدمة ههنا

العلوم معاً وما ذكرته في الحصر يدل على اشتباهها على المادة فقط وأجيب عنه بأن المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء العلوم فاعلمنا ذلك فهاهنا لا تدخل لها في الاصل الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن هذا الحصر (قوله والمراد بالمقدمة ههنا) أقول إنما قال ههنا لان المقدمة في ما بحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو جهة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف جهة الدليل عليه فتناول مقدمات الأدلة وشرائطها كإيجاب الصغرى وفعلتها وكلية الكبرى في الشكل الاول مثلاً ليس شيء ما عرفت من جهة التعلق لانه يلزم أن لا يكون وجه الحصر دليلاً لترتيب بل لاشتباهها على الاجزاء

أيضاً في المركبات المقصود بالذات لانها مواد لاقيسة قلت المراد عود الاقيسة الأقيسة من حيث المادة كما أثرنا له وبشره قوله من حيث المادة فإن البحث من حيث المادة عن القياس لا عن ذات المادة على أنه فرق بين البحث عن المادة من حيث أنها مادة وبين البحث عن ذات المادة والبحث عن القياس ما بين قبيل الثاني والبحث في الخاتمة من قبيل الاول فان قلت أي فائدة في بيان أجزاء العلوم قلت التمييز بينها وبين ما هو خارج عنها مما يذكر في كتب الاداعي حاجة اليه لتقصير في تحصيل ما هو الخارج على قدر الحاجة ولا يطلب الاستقصاء فيه في هذا المقام فيشغله عما هو حق الاهتمام في تحصيل العلم المطلوب فان قلت فنبني ان يترك الشروع في المنطق أيضاً لئلا ينفع في تحصيله أيضاً قلت نعم الآن المنطق مقصود لغيره ودون الحاجة اليه في تحصيل الحكمة فجمع معه ما ينفع في تحصيل الحكمة أعني بحث أجزاء العلوم وذكر بعد الفراغ عنه لانه كالتمهة ولتكميل ما هو الغرض منه ومن لم يتبه هذا فالوجه ذكر بحث أجزاء العلوم في الخاتمة لعدم اختصاص البحث عن مواد الاقيسة بعلم دون علم كعدم اختصاص أجزاء العلوم على ان تلك المناسبة موجودة مع ما ذكر في المقالة الثالثة أيضاً (قوله والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم) لما كان التساير عما ذكر في وجه الحصر أن المراد بالمقدمة ما هو أخص من معناها أعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق احتياجاً الى التنبيه على أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم والاطلاق على ما يتوقف عليه الشروع في المنطق لا بخصوصه فلا بد أن بيان المراد منه مستغنى عنه ما علم من وجه الحصر وقيل لم يفهم لما سبق ان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم لان محل المقدمة عليه يصح أن يكون من محل الأعم على الأخص وليس بشيء لأن المقصود من مثل هذا المحل في وجه الحصر انما يكون تحصيل مفهوم العمول جامع وما نوعه وانما قال ههنا أي في عرف أرباب التدوين إشارة الى أن لها في القمم معنى آخر هو مقدمة الجسد وأقول ههنا أي في أول الكتاب إشارة الى أن لها في غير هذا المقام من الكتاب يكون معنى آخر باعتبارها تطلق على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه المباحث الآتية وهذا المعنى وقعت في المقالة الثانية وهذا أحسن الوجهين قرره

وقوله يلزم أن لا يكون الخ لا أن الطرف متعلق بمعنى الاشتغال بساعة على تقدير ما لا يحسن ذلك القائل فيكون هو المقصود من أن وجه الحصر دليل الترتيب أعني أقرار على هذه الأركان الخصوصية وترتيب الاجزاء على هذه للتراتب العينية لا لالطريق الاستدلالية كما كان ظاهره في بعض النسخ

الرابع بوجهيه والاطلاقات الثلاثة الأخيرة مخصصة بهذا الفن بخلاف الأولين فإنه لا اختصاص لهما بهذا الفن ومن المعلوم ان المختار عنه لابد أن يكون مما يحصل في ذلك الفن وحيداً فظاهر المختار زعمه بقوله هنا المقدمة بالاطلاقين الأخيرين لانهما ماسيان (قوله ما يتوقف عليه الشروع في العلم) وذلك تصور به رحمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعة موضوعه أي رسمه المتصور والغاية المصدق بها والموضوعة المصدق بها فهوم إضافة الصفة للوصف لان هذه مقدمة العلم ثم اعلم أن هذه المقدمة الآتية مقدمة كتاب ومعانيها مقدمة علم وحيداً فقوله ما يتوقف لا يقدّم من تقدير أي والمراد بدلول المقدمة معان يتوقف الخ ثم أن قوله والمراد الخ هذا وإن استغنى عما سبق إلا أنه أعاد لبيان وجه التوقف عليها ووجه اطلاق المقدمة على الأمور الثلاثة وحيداً فلا يقال ان هذا تكرار

قال السيد السند المحقق انما قال هنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أوجه وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه الدليل فتناول مقدمة الادلة وشرايطها كالحجاب الصغرى وفعلتها وكلمة الكبرى في الشكل الاول مثلاً هذا وقوله جعلت جزء قياس أوجه عبارة الشيخ في الاشارات قيل هو لا ترد في الاصطلاح وقيل لا الإشارة الى تعدد الاصطلاح والثاني أظهر لان عدم التردد في الاصطلاح أشبه بحال الشيخ المحقق وما يقال ان أوجهي بل يرتد اختصاصاً وأهذه بالجل نص عليه المحقق الرضى مع أنه بعيد عن العبارة لا يلتفت اليه من غور قرينة ولا يخفى أن استعمال المقدمة في القضية المذكورة ليس صريحاً في أنها تكون عن قضية جعلت جزء قياس أوجه بل يجوز أن يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون اطلاقها على القضية المذكورة لانها من أفرادها فلا إشارة الى هذا التردد يقال السيد السند المحقق (٣٠) في حواشي شرح المطالع كلف الثاني أعم من الاول فأنامل بقى أن قوله ما يتوقف عليه

الدليل ان أريد به التوقف مطلقاً بهذا كان أقرب بما يصدق على الموضوعات والمحصولات ولا تسمى موضوعات المقدمات ولا مجموعاتها مقدمات وإن أراد به التوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البعيدة \* واعلم أن المراد بما يتوقف عليه الشروع في العلم علم

### ما يتوقف عليه الشروع في العلم

المذكورة ولأنه شاع استعماله بعلى في عباراتهم واعتبار التصديق أو التقدير في الكل تكلف كافى تفسير القاضي في قوله تعالى « الذين يؤمنون بالغيب » حيث قال ترتب عليه ترتب التحلية على التحلية (قوله قبل عليه) اطلاق لوجه الحصر بأنه يستلزم جرته المقدمة المستلزمية لآمال ومدار هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشرح من كون كلمة في الظرفية بلا توسع ومتعلقها يعلم اذ لا معنى للوجوب في المنطق والمنطق بجناها اذ جعلت في التعليل متعلقاً يجب أي ما يجب لحصول المنطق عليه وأجملت الظرفية على التوسع بان يجعل ما يجب عليه في تحصيل المنطق واجبا عليه فنه يتوقف عليه أو يجعل المنطق شاملاً لما يتوقف عليه أيضاً لا يرد كالايجب (قوله لا يعلم فيه قطعاً) فيدللني أي أصلاً اذا خارج عن الشيء لا يكون في الشيء فانتع أن يعلم فيه فضلاً عن أن يجب (قوله وحيداً) أي حين اذ كان ما يجب أن يعلم في المنطق جزءاً منه تكون المقدمة جزءاً منه لكونه مما يجب أن يعلم فيه (قوله وهو باطل) أي كون المقدمة جزءاً منه

يتوقف عليه الشروع في العلم كما يدعى اليه قوله وجهه توقف الشروع أما على تصور العلم بالمقدمة من قبيل باطل الادراك دون المدركات وهذا اندفع ما قيل ان تعريف المقدمة يصدق على التلبس بالجزء على قصد تحصيل الكل لان الشروع في العلم يتوقف عليها توقف الكل على الجزئية وعلى ارادة الشروع لانه لكونه فعلاً اختار ما يتوقف على ارادته نعم يصدق على ادراك توقف عليها الشروع وأيس من المقدمة ودفعه يحتاج الى زيادة قبول لا في المقام مذكراً والمراد بالشروع شرع وتأهوه من قبيل السوق في ادخل السوق فيشمل ما يتوقف عليه الشروع وعلى وجه البصيرة لانه يتوقف عليه شرع بما هو الشروع وعلى وجه البصيرة وكذا ما يتوقف عليه الشروع وعلى وجه زيادة البصيرة وهذا اندفع ما قيل أنه كان من الواجب على الشارح أن يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان وجه التوقف على التصور بوجه ما فغير فهم بما يتوقف عليه الشروع اما مطلقاً وعلى وجه البصيرة أو زائد بها

فتدبر (قوله كافى تفسير القاضي في قوله تعالى) وفي نسخة كافى عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى وقوله ترتب عليه وفي نسخة مرتبة وقوله ولانه يلزم الخ أي وهو خلاف الفرض تدبر: قوله المستلزم مفعلاً صفة لقوله جرته والحوال هو الدور ومحالفة الاجماع (قوله اذ لا معنى للوجوب في المنطق) عليه لقوله ومتعلقها يعلم وهو رد على بعض الافاضل الدافع للسؤال بذلك (قوله والمنطق بجناها) عطف على كلمة في (قوله قد لفتني) أي لا يعلم لاستلزامه حواجز علمه وهو باطل (قوله فضلاً عن أن يجب) توقف في الدعوى والاعتراض وبعضهم أجمع القطع لفتني ليكون على وفق الدعوى ولكنه يلزم جواز أن يعلم فيه وهو باطل (قوله أي كون المقدمة جزءاً الخ) أي لا لزوم كما هو ظاهر السيد وقوله أي اذ كان مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية الخ أما لو قصد تحصيل الجزئية بنفسه فليس الشروع فيه شروعا في الكل فاللازم توقف الشروع في المقدمة مع قصد

تحصيل المنطق على الشرع فيها قصد تحصيلها تسهولا واستحالة فيه والمتوقف حينئذ الشرع في الكل من حيث هو كل عليها وهو من تلك الحقيقة غير حاصل وان كانت هي حاصلة فلا يقال تحصيل الحاصل محال فاندفع مافي العصام (قوله انما يكون شرع في الكل الخ) أي وهو المراد هنا (قوله اذا قدم الخ) فلا يقال لمن خرج من داره قاصدا للمسجد انه سارح في سفر الهند مثلا الا بالشرع في جزء من أجزاء التي هي ذات أجزاء والشرع فيه هو أخذ جزء من أجزاء فالشرع في شيء يستلزم أن يكون ذاتا أجزاء وانما ثابت بسيطا يمكن مشروعا بل أخذناه وحينئذ لا يكون ما فرض شرعا شرعا وهذا وجه الغلط الاول وقوله عبر الخ رد للغلط الثاني وقوله مبالغة مقعولة وانما كان مبالغة لان الشرع في المنطق مفهوم كلي والشرع في جزء منه جزئي (قوله التي هي ذات أجزاء) فالشرع في الجزء ذي الاجزاء لا يمكن الا باخذ جزءا بالفعل وجزءا بالجزء لكل تدبر (قوله وليس ذلك تفسيره الخ) لانه يخرج عنه (٣١) الشرع في جميع أجزاء دفعة (قوله لان المقدمة ذات

باطل لوجهين مخالفتها للاجتماع ولزوم الدور (قوله كان الشرع فيها) أي اذا كان مع قصد تحصيل الاجزاء السابقة للمنطق لان الشرع في الجزء انما يكون شرعا في الكل اذا قصد منه تحصيل الكل لامطابقا (قوله اذا لامعنى للشرع فيه الخ) أي لا يتحقق الشرع في المنطق الا بالشرع في جزء من أجزاء التي هي ذات أجزاء فلا يراد ان الشرع فيه يتحقق باخذ جزء من أجزاءه لا بالشرع فيه عبر عن عدم تحقق الكل بدون فرد من أفرادها به لا بمعنى انه الا ذلك مبالغة وليس ذلك تفسيره فضلا عن أن يكون جامعا أو مانعا فانقطع عرف الترهات التي عرضت للتأطرين (قوله موقوف على المقدمة) بناء على ما ذكر في وجه الحصر (قوله فيكون الشرع في المنطق الخ) لان المقدمة ذات أجزاء ونظرية لا يمكن حصولها الا بالشرع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يمكن أن يقال الشرع في المقدمة شرع في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشرع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون تحصيل المقدمة على وجه يكون الشرع فيها شرعا في المنطق موقوف على حصولها وهو محال قلت لان تسليم استحالة أن تحصيل المقدمة على وجه يكون الشرع فيها شرعا في المنطق موقوف على حصولها وجه تمامان الشرع فيها أمر اختياري يتوقف على تصورها وجهما والتصديق بقائده يتربط عليها نعم لزوم كون الشرع في المقدمة موقوفا على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشرع فيه كان محالا (قوله فنقول الخ) أي اذا علمت مقدمات القياس فنقول في تركيبتها الشرع الخ فان جعل تعدد الشرع بحسب أجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت المقدمات كائنتين وان جعل اعتباريا كانتا شخصيتين والنقطة في حكم الكيفية في الشكل الأول (قوله الشرع في المقدمة شرع في المنطق) وهي المقدمة التي ائزمت من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله وأيضا اذا كانت المقدمة جزءا منه الخ (قوله والشرع في المنطق) أي مطلقا موقوف على الشرع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه الحصر ولوقيد الشرع وجه البصيرة لا يلزم الدور لانه بصير القياس هكذا الشرع في المقدمة شرع في المنطق مطلقا والشرع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشرع في المقدمة فلا يتكرر الاوسط ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى كالا يخفى قبل ان اللازم مما تقدم أن الشرع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق شرع فيه وهو موقوف على الشرع في المقدمة مطلقا فلا يلزم الدور وليس بشئ وان تلقاه القوم بالقبول لان تغير الجاهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا مؤثرتين في التوقف

أجزاء او نظرية) دفع لما يقال قد تكون بجميع أجزائها بدنية تحصل دفعة فلا يكون هناك شرع وقوله الا بالشرع فيها أي لا بالحصول دفعة (قوله فان قيل) قائده العصام وحاصله توقف التحصيل على الحصول ولا مانع منه بخلاف توقف الشرع على الشرع تدبر (قوله وهو موقوف) أي الشرع (قوله أي اذا علمت مقدمات القياس) وعلى ان هناك قياس استثنائي حذف استثنائه واقتضى حذف كبراه وما ذكره بقوله فنقول الخ اقتضى مؤلف من نتيجة القياسين وقوله

مقدمات القياس غلب المقدمتين على النتيجة وذكرها سابقا لبيان قطعيتها (قوله التي ائزمت) صفة لقوله المقدمة وقوله المشار اليها نعت لها أيضا (قوله بناء) على لقوله موقوف الخ (قوله ولوقيد الشرع الخ) لان الشرع مطلقا الذي هو الشرع في المقدمة لا يتوقف على الشرع في المقدمة (قوله ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى) أي لا يصح التقيد لاجل أن يتكرر الاوسط لان الشرع في المقدمة ليس شرعا في المنطق على وجه البصيرة اذا الشرع فيه على وجه البصيرة انما يكون باخذ المقدمة جميعها بالشرع فيها (قوله ان اللازم مما تقدم الخ) لما علم ان الشرع في المقدمة لا يكون شرعا في المنطق الا اذا قصد تحصيل المنطق لان الشرع في الجزء ذي الاجزاء لا يمكن الا باخذ جزءا بالفعل وجزءا بالجزء لكل تدبر (قوله وان تلقاه القوم بالقبول لان تغير الجاهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا مؤثرتين في التوقف فلزم أن الواجب متوقف على العالم والعالم متوقف على العالم وجوبه أن اختلاف الجهة يفضل الدور ويرجع إلى أن

وجود العالم متوقف على وجود الواجب ومعرفة الواجب تعالى متوقفة على معرفة العالم لانه دليله اه أمير (قوله وهنالا تأثير) لان المؤثر هنا هو ان الشرع في المنطق هو بعينه الشرع في المقدم متوقف عليه وهذا موجود مطلقا واعلم ان ما هنا غير ما سبق له في جواب فان قيل لا يجب الخ لان ذلك في التحصيل والحصول وما هنا في الشرع فلا اشتباه (قوله وحصوله قبل حصوله) مغاير لما قبله تدبر (قوله فظهر بذلك) أي بان ما يجب ان يعلم آخر جملة كبر بخلاف ما ان جعل المقسم ما يدكر فانه يحتاج الى ان نقول ما يدكر في جميعها فان ما يدكر لا يفيد ذلك بخلاف ما يجب وكتب أيضا قوله فظهر الخ فيمدد على السعد حيث جعل المقسم ما يدكر في الرسالة معترض على من جعله ما يجب ان يعلم بان كون المقدمة من ذلك محل نظر (قوله لما عرفت من انه الخ) فيمكن كون ذلك هو الغالب في ترتيب الرسالة عليه وينتجه وهذا وجه الدفع (قوله فاولم يقدر الخ) فلا قدرا فادان الوجوب في الكتب التي الرسالة منها فتم التقرر برب تدبر (قوله واللباقة بالنظر الخ) (٣٣) عطف على الوجوب والسيد أشار اليهما معا يعني واللباقة بالنظر لهذا الوجه لاتفاق لياقة ترتيب

آخر نظرا لوجه آخر (قوله أو صفة ما يجب) فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وهنالا تأثير لعارضة قصد تحصيل المنطق في التوقف (قوله وذلك محال) لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله (قوله أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق) أي في جميعها وقبلما يترك في كتاب منه شيء وهو ما يكون جزأ من المنطق أو امر تطا به ارتباطا تاما وفيه احتراز عن الخطبة ومستله أجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق فظهر بذلك وجه أولوه جعل المقسم ما يجب ان يعلم دون المذكور لاحتياجه الى التخصيص (قوله فليزم حينئذ ان تكون الخ) لما عرفت من انه لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الاندرا فلا بد ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكورا فيها لان الوجوب استحساني (قوله فاندفع المحذوران معا) أي بقيد واحد لانهما مبنيان على جزئية المقدمة لفض (قوله ان المقصود بيان انحصار الرسالة الخ) وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفهم مذكورا في الرسالة ولان ان يكون كل ما في الرسالة جزء الفهم فاولم يقدر المضاف لم يقدر الوجه المذكور لانحصار الرسالة في الأمور الخمسة (قوله يليق به ان يترتب الخ) إشارة الى ان الوجوب المستفاد ما يجب استحساني واللباقة بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح فلا رده يلزم ان تكون الترتيبات الواقعية في الكتب غير لائقة (قال الشارح اما ان يتوقف عليه الخ) أي ذوات يتوقف عليه أو صفة ما يجب وقس على ذلك ما عداه ولان تفرق بين المصدر والفعل المصدر بان عدم صحة جعل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة جعل الثاني (قال الشارح فهو المقدمة) الجمل معنى على المساحة لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا في ما سياتي (قال الشارح فاما ان يكون البحث فمعن المفرادات) البحث في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح اثبات المحمول للوضوع فالعنى اما ان يثبت فيه أحوال المفرادات لها بان يكون عنوان المسائل مفهومات يتعدى الحكم منها الى المفرادات وقس على ذلك ما سياتي وبذلك اندفع الشكوك التي أوردها الناظر (قال الشارح عن المركبات الغير المقصودة بالذات) أي في المنطق فان المقصود بالذات البحث عن أحوال الموصل وهو الحق والبحث عن القضايا المتوقفة عليه (قال الشارح اما ان جزئيات مدلول المقدمة) جعل المقدمة اسما لالفاظ لان المراد بها جزء الكتاب والمقالة والحكمة ونحوهما تأمل - يكون (قوله بان يكون عنوان المسائل مفهومات) محصله ان البحث في المقالة الأولى عن أمور كلية كقولهم الجنس هو الموقول على كثير من الخ لكن هذا الحكم على ذلك المعنى الكلي يسرى الى المفرادات من عنوان البحث وهو الجنس الى نحو حيوان وغيره من الاجناس فالمفرادات هي هذه والبحث في المقالة الأولى مصدر بعنوان كجنس وفصل ونوع وغير ذلك فذا حكم على ذلك الأمر الكلي بحكم سرى لمفرادات لما ان المفرادات غير متحصرة وانما احتيج لما ذكره لان المفرادات الموصلة هي حيوان وانسان وناطق مثلا لاجنس وفصل ونوع التي هي عنوانات المسائل (قوله أي في المنطق) أي لا الكتاب فان الكل مقصود فيه وكتب أيضا قوله أي في المنطق عدى القصد في لاجن لان الكلام في المقصود فيه لانه ان المقصود هو الاتصال الى المجهولات لا القضايا ولا الاقيسة تدبر

فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وهنالا تأثير لعارضة قصد تحصيل المنطق في التوقف (قوله وذلك محال) لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله (قوله أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق) أي في جميعها وقبلما يترك في كتاب منه شيء وهو ما يكون جزأ من المنطق أو امر تطا به ارتباطا تاما وفيه احتراز عن الخطبة ومستله أجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق فظهر بذلك وجه أولوه جعل المقسم ما يجب ان يعلم دون المذكور لاحتياجه الى التخصيص (قوله فليزم حينئذ ان تكون الخ) لما عرفت من انه لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الاندرا فلا بد ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكورا فيها لان الوجوب استحساني (قوله فاندفع المحذوران معا) أي بقيد واحد لانهما مبنيان على جزئية المقدمة لفض (قوله ان المقصود بيان انحصار الرسالة الخ) وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفهم مذكورا في الرسالة ولان ان يكون كل ما في الرسالة جزء الفهم فاولم يقدر المضاف لم يقدر الوجه المذكور لانحصار الرسالة في الأمور الخمسة (قوله يليق به ان يترتب الخ) إشارة الى ان الوجوب المستفاد ما يجب استحساني واللباقة بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح فلا رده يلزم ان تكون الترتيبات الواقعية في الكتب غير لائقة (قال الشارح اما ان يتوقف عليه الخ) أي ذوات يتوقف عليه أو صفة ما يجب وقس على ذلك ما عداه ولان تفرق بين المصدر والفعل المصدر بان عدم صحة جعل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة جعل الثاني (قال الشارح فهو المقدمة) الجمل معنى على المساحة لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا في ما سياتي (قال الشارح فاما ان يكون البحث فمعن المفرادات) البحث في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح اثبات المحمول للوضوع فالعنى اما ان يثبت فيه أحوال المفرادات لها بان يكون عنوان المسائل مفهومات يتعدى الحكم منها الى المفرادات وقس على ذلك ما سياتي وبذلك اندفع الشكوك التي أوردها الناظر (قال الشارح عن المركبات الغير المقصودة بالذات) أي في المنطق فان المقصود بالذات البحث عن أحوال الموصل وهو الحق والبحث عن القضايا المتوقفة عليه (قال الشارح اما ان جزئيات مدلول المقدمة) جعل المقدمة اسما لالفاظ لان المراد بها جزء الكتاب والمقالة والحكمة ونحوهما تأمل - يكون (قوله بان يكون عنوان المسائل مفهومات) محصله ان البحث في المقالة الأولى عن أمور كلية كقولهم الجنس هو الموقول على كثير من الخ لكن هذا الحكم على ذلك المعنى الكلي يسرى الى المفرادات من عنوان البحث وهو الجنس الى نحو حيوان وغيره من الاجناس فالمفرادات هي هذه والبحث في المقالة الأولى مصدر بعنوان كجنس وفصل ونوع وغير ذلك فذا حكم على ذلك الأمر الكلي بحكم سرى لمفرادات لما ان المفرادات غير متحصرة وانما احتيج لما ذكره لان المفرادات الموصلة هي حيوان وانسان وناطق مثلا لاجنس وفصل ونوع التي هي عنوانات المسائل (قوله أي في المنطق) أي لا الكتاب فان الكل مقصود فيه وكتب أيضا قوله أي في المنطق عدى القصد في لاجن لان الكلام في المقصود فيه لانه ان المقصود هو الاتصال الى المجهولات لا القضايا ولا الاقيسة تدبر

(قوله من حيث الصورة) ككونه يتنج كلية ككونه مركبا من موجبتين كليتين وقوله من حيث المادة ككونه يتنج نتيجة طبيعة ككونه مركبا من مقدمتين ظاهرتين (قوله بخلاف المقدمة الخ) لانه لا يلزم من كونها في ماهية المنطق وما معها ان يتوقف عليها الشروع فلا يعلم وجهه الاطلاق (قوله وبين المراد بالمقدمة الخ) يعني انه علم عام المراد بالمقدمة بانه ما يتوقف عليه الشروع لكن لم يبين كونه يتوقف عليه الشروع فبينه هنا بقوله وجهه وتوقف الشروع الخ فاذا تبين وجه التوقف تبين انه لا بد من تقدم مدلولها على الشروع فيه فثبت تبين وجهه اطلاق لفظها عليه (قوله فاجواب عنه) أي بان المقدمة قدر ادبها ما يعني بالمقصود لا يتوقف الشروع عليه فين أنه ليس المراد ذلك (قوله فانه يقال للاشارة الخ) لتعليل للتبني يعني لو كانت الفائدة الاشارة الى انها في اللغة الخ قال الشارح والمراد بالمقدمة عندهم لتخرج المقدمة في اللغة والمقدمة بمعنى ما يتوقف عليه مجت من المباحث (٣٣٣) كقدمة المقالة الثانية

(قوله عندهم) نائب فاعل يقال (قوله بيان فائدة ههنا) أي فقهومه وهو تلك المباحث فقدمها لانه المقصود (قوله وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح المطالع) عبارة هناك استعصب الفضلاء هذا العطف فقبل انه بنى على المذهبن وقيل ان كلمة أو بمعنى بل لتسقي من الخاص الى العام وفيه ان التي بمعنى بل تكون بعدها جملة التبعة وأيضا لفائدة لها في التعريفات وقيل ان الحجة بمعنى القياس بخصيص العام أو القياس بمعنى الحجة بشتم الخاص وكلمة

يكون النظر فيها من حيث الصورة الخ أي يثبت لها أحوال تعرض لها من حيث الصورة أو من حيث المادة فالحكم فيها على الاقضية فلا يراد ان البحث عن القضايا أيضا يتبع عن مواد الاقضية فكيف يكون غير مقصود بالذات (قوله أو رد عليه) ابطال وجه الحصر باستلزامه خروج بعض المباحث لا تذكرت أولا أي في تعداد جزاء الرسالة أن الخاتمة مشتملة على أمرين وذكرتهما لأنها مشتملة على أمر واحد أو منع لاستلزامه للدعي لان المقصود اشتغالها على الأمرين ولم يثبت ذلك (قوله هو المادة وحدها) فلا يضر خروج أجزاء العلوم من وجه الحصر لان المقصود حصر ما هو مقصود في الكتاب (قوله فاما ذكر تبعا) لمناستها بالمنطق في عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفي الخاتمة لمناستها عواد الاقضية بخلاف المقدمة فانها مقصودة في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقصود بالذات أعني العلم لتوقف الشروع فيه عليها (قال الشارح والمراد بالمقدمة الخ) لما كان معنى المقالة الاولى والثانية والثالثة ووجه اطلاقها على مباحثها ظاهرة بخلاف المقدمة لم تعرض لها من المراد بالمقدمة ووجه اطلاقها على الامور الثلاثة فاقبل انه علم ما تقدم ماهو المراد بالمقدمة فاعادته تكرر فاجواب عنه اشتغالها على (قوله انما قال ههنا الخ) يعني ان قوله ههنا أي في أوائل كتب المنطق مشعر بأن لها معنى آخر في غير هذا الموضوع عند رآب هذا الفن فلا يكون فائدة الاشارة الى انها في اللغة بمعنى مقدمة الجيش ولا انها قد راد بها ما يتوقف عليه المباحث الآتية كقدمة المقالة الثانية لعدم اختصاصها بآب هذا الفن فانه يقال للاشارة الى مثل هذه الفائدة عندهم ولذا أقصر قدس سره على بيان المعنيين المختصين بآب المنطق (قوله لانه في مباحث القياس الخ) الحار والمجرور متعلقين بطلق قدم للاهتمام لان المقصود بيان فائدة ههنا لا الحصر (قوله جعلت جزء قياس أوجه) هذه عبارة الاشارات والترديد للاشارة الى تعدد الاصطلاح فقبل انها مختصة بالقياس وقبل انها غير مختصة به ويقال لها جعلت جزء التمثيل والاستقراء أيضا وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح المطالع بما لا مزيد عليه (قوله ما يتوقف عليه صحة الدليل) أي بلا واسطة كاهو التبادر فلا يراد بالموضوعات والمحمولات وأما المقدمات البعيدة للدليل فاعلمها مقدما لتعليل مقدمة الدليل (قوله فينبأ الخ) فهي

(٥ - حواشي التسمية) أو للتخصيص في العبارة وهو شأنه في كلامهم ولا يخفى تكلفه في الظاهر انه من قبيل مقابلة العلم بالخاص فالمراد بالعام أعني الحجة ماسوى القياس وهو الاستقراء والتمثيل فالعنى جعلت جزء قياس واستقراء وتمثيل والتمثيل يكف بالعام وحده اهتماما ببيان الخاص فانه العدة في تحصيل القينيات وهذا التعريف مما يقع في عبارة الشيخ في الاشارات وهي ما لفظه على التوجيه الذي ذكرنا حيث قال اذ ارادت القضايا في مثل هذا الشيء للمسي قياسا واستقراء وتمثيل لا يجب حينئذ مقدمات والمقدمة قضية جعلت جزء قياس أوجه اه كلامه فانه صريح في ان المقدمة جزء القياس والاستقراء والتمثيل الا أنه عبر بلفظ الحجة اختصارا في العبارة اه ولا يخفى مقارنة هذا لما ههنا قدس (قوله التمثيل) هو القياس الفقهي أعني اثبات حكمي شئ لآخر بجماع بينهما والاستقراء الحكم على كل بحكم لوجوده في أكثر خبراته كالحكم على الحيوان بتعمير ذلك الفيل الاسفل (قوله فلا يراد بالموضوعات والمحمولات) أي موضوعات القسيمات ومحمولاتها لانها لا تنسب مقدمات

(قوله ووجهه) البناء للفعول وأما اقرئ باسم استفاداً فالحذف محذوف أي ما سنبينه (قوله أما على تصور الخ) أي أما بيان وجه التوقف على تصور العلم الخ ثم اعلم أن الدليل أما الاستثنائي أو الافتراضي وكل منهما مركب من صغرى وكبرى والصغرى في الاستثنائي هي الآتية عكس الافتراضي وإذا ورد البحث على الصغرى أو الكبرى فليس له نقض تفصيلي وأما إذا ورد على الدليل برمتة فإنه لا ينتج المدعى قبل له نقض إجمالي وأما أن يعارض الدليل بدليل على الخلاف فيقال لهذا معارضة واعلم أنه إذا كانت المقدمة ضرورية فلا تحتاج لدليل نعم قد ينه عليها إزالة لما في بعض الأوهام من الخفاء وإن كانت تظهر فإنها تحتاج لدليل واعلم أن الاستثنائي لا ينتج إلا إذا استثنى عن المقدم فنتج عن التالي واستثنى بقبض التالي فنتج بقبض المقدم والشارح أي بدليل استثنائي حذف منه الصغرى وحاصله أن الشارع في علم لم يتصور ذلك العلم الشارع فيه أولاً لكان طالب الجهول وحذف الاستثنائية وأتى بعناها وهي قوله وهو محال والأصل لكن طلب الجهول باطل فطل المقدم وهو عدم تصور ذلك العلم وإذا بطل المقدم ثبت نقضه وهو تصور ذلك العلم أولاً وبصح أن يكون قوله وهو محال قضية حالية وحينئذ فيكون الدليل افتراضياً مركباً من شرطية وحالية والأصل لم يتصور ذلك العلم لكان طالب الجهول وطلب الجهول محال ينتج عدم تصور العلم للشارع فيه محال ولما كانت الأولى ضرورية لا تحتاج لدليل تركها وأقام الدليل على الثانية لكونها نظرية بقوله لا متنازع الخ أي أما كان محالاً لا متنازع الخ ويحتمل أن يكون ما ذكره تنبيهاً والثانية حينئذ ضرورية قد تنه عنها بقي أن المتنازع عبارة عن المحالبة والطلب والتوجه شيء واحد قال لا الأمر إلى أن المعنى طلب الجهول محال لمحالبة طلبه فقد استدلل على الشيء بنفسه وهو مصادرة وأجيب بأننا لنسلم أن التوجه والطلب مترادفان لأن الطلب العزم على تحصيل الشيء والتصميم عليه بخلاف التوجه فإنه أعم فإنه قد سبق العزم ويوجد العزم (٣٤) بعده فقد اختلفا ومن المعلوم أن نفي العلم نفي للاختصاص فإذا انتفى التوجه انتفى

#### وجه توقف الشرع أما على تصور العلم

بهذا المعنى أعم من الأول (قال الشارح وجه توقف الشرع الخ) على صيغة الماضي الجهول من التوجيه في التاج يلحق التوجيه جبري إذ يسل شي كردن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر ويصح تعلق لام التعليل به في قوله أما على تصور العلم فلا من غير كلفة إذا كان أصل الكلام وجه توقف الشرع على تصور العلم لأن الخ يزاد ما والفاء التفسير التوقف والتوكيد وأما فاعلم على صيغة الاسم وتقدر خبراً أي متحقق أو جعل اللام زائدة أو مفتوحة أو جعل لفظ الوجه زائداً فلا يخفى ركائمه على أن المقصود بيان وجه التوقف نفسه لا الحكم عليه بشيء من التحقق وغيره (قال الشارح أما على تصور العلم الخ) زاد لفظ

الطلب فالتعليل حكم بقرى الأعم وأعلم أن حصول الفعل الاختياري للإنسان مسبق بأمور أربعة وهي أن يتصور ذاته يتصور جري وأن يصدق بفائدته وأن وجه ارادته وأن وجه قدرته تحصي له وتصوره نازع يكون وجه

أعم وتارة وجه أخص وتارة يكون بالبيان وتارة بالمساواة تصور الإنسان بكونه حيواناً وتارة تصور بكونه كاتباً فلان بالفعل وتارة تصور بكونه ضد الفرس فيتعلق به تصور جري وهو طرق فالطرق ما علمت فاقوله لم يتصور العلم أي بأي جهة لكان طالباً لجهول المطلق ولا يكون مجهولاً مطلقاً إلا إذا انتفى التصور بجميع الوجوه ومطلقاً على النسخة التي فيها ذلك حال أي حال كون الجهول مطلقاً أي إذا حاله مطلقاً أي انتفى العلم بجميع الوجوه

(قوله وجه توقف الشرع أما على تصور العلم فلان الخ) التركيب من قبل وبق وجهه بل أي بقرى ذلك فوجه توقف الشرع معناه توقف الشرع فلا إشكال في ذكر اللام التعليلية ولفظنا وجهه أو خبره أو كل شيء هالك إلا وجهه وهي زيادة اللام في المواضع الثلاثة وحذف الخبر في المواضع الثلاثة أي وجهه توقف الشرع أما على تصور العلم متحقق لأن الوجه فيه يلزم تعليل تحقق الوجه بنفسه وكيف وما ذكره غلة لتحقيق التوقف وجهه لا غلة لتحقيق الوجه وما ينبغي أن يتجه به بكل دليل وحقيق قول من قال لا يصح تقدير الخبر لانه يصير التقدير هكذا وجهه توقف الشرع أما على تصور العلم متحقق فلان الخ ولا معنى لذكر الفاء بين المتعلق والمتعلق فاعرف موضع التقدير ونسب غيره إلى التفسير ومن نحو هذا ما قاله أن اللام مفتوحة فجعل خبراً من مدخولات اللام ولا ينبغي أن الومد بل ينبغي أن اللام بأنه كيف يلتفت لأن مثال هذا الكلام ولا ينبغي العقل الأعلى هوان الكرام لثلاث يقع في متابعتهم أقوام بعد أقوام

(قوله جبري) معناه شيء وبك معنى إلى وشق يعني جانب وكردن معنى جعل والمعنى جعل شيء إلى جانب (قوله أو مفتوحة) أي ويكون من قبيل \* أم المجلس لجوز شهره \* وقوله على أن الخ هذا الوجه مختص بتقدير الخبر متحقق ونحوه أقبل أن التقدير وجهه التوقف أموراً ما توقف الشرع على تصور فلان الخ فإنه ليس المقصود الحكم على الوجه بأنه أمور ثم تعليل التوقف بل سأن وجهه التوقف



(قوله وهو محال) أي يطلب المجهول المطلق محال (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أنه إن أراد هذا القائل التصور بوجه ما فالدعوى مسجلة بدليها ولكن لا ينتج المدعى الحقيقي لأن المذكور في مقدمة كتابه رسم فإرادته يدل على أنه المراد التصور بالرسم والدليل أنما ينتج التصور بوجه ما وهو أهم من التصور بالرسم ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص وهذا انقضاجمال لأن الدليل في ذاته مسلم إلا أنه لا ينتج المدعى

(قوله فلان الشارع في علمه لم يتصور أولا «أي الذات» ذلك العلم لكان طالبا للمجهول مطلقا «أي لما لم يعلم بوجه ما» وهو محال لاستناع توجه النفس نحو المجهول المطلق) وليس فيه مصادرة بناء على أن توجه النفس عين الطلب لأنه ممنوع على الطلب ما زوم التوجه لانه يكفي في دفع المصادرة التفاوت بالأجبال والتفصيل لانه وإن تم لكن سيأتي من الشارع جعل مثله مصادرة فجعله مكفيا بهذا التفاوت فربة بلا مربة ومن قال توجهه أعم من الطلب لانه ربما توجهه النفس إلى الاسد والحية وهما الساطعون بل لمهر وباعنهما فقد أتى بما رغب لان المهر وب عنهما ملاقاتهما لا معرفتهما وتوجه النفس إليهما المعرفتهما ومنع امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق مستنداته لانه لا يمنع لاستناع التوجه مطلقا لا يمنع العلم بشئ على ذلك التقدير لتوقف العلم على التوجه فثمهم قال المراد بتوجه النفس توجهها في مقام تخصيصه وأما توجه النفس إلى المجهول مطلقا دفعة فائتر ومنهم من أبطل توقف العلم على التوجه بان الامور الساتحة دفعة تعلم بالتوجه فعمليل بالتأمل الثلاثي لتلك تعرف منها ما هو الصادق (قوله وفيه نظر) قيل (٣٥) الوجه المذكور للشارح المشق ذكره الشارع على سبيل النقل واعترض عليه

فلان الشارع في علمه لم يتصور أولا ذلك العلم لكان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لاستناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وفيه نظر

التصور ههنا والبيان فيما سيأتي إشارة إلى أن المراد بما يتوقف عليه الشرع ما يتوقف على علمه تصور أو تصديقا فيخرج عن الحد ما يتوقف الشرع على حصوله وتحققه مثل التباس بالجزء وقصد الباقي وغير ذلك (قال الشارع فلان الشارع الخ) قد تقرر في الحكمة أن الفعل الاختياري الحيوان مسبق بعاد أربعة مترتبة التصور الجزئي ذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة مطابقا وغير مطابق فان رأى الكل لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ثم أرادنا المنع منه ثم صرف القوة المودعة في الأعضاء من ههنا يعلم ان تصور المشرع فيه مقدم على الشرع ذاتا وزمانا وأنه لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص فكلام الشارع متى على أنه قد ينبعث الطلب إلى شئ مخصوص باعتبار تصور بوجه أعم وأخص من حيث أنه مما يحايد فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوصه فلذا قال لم يتصور أولا أي قبل الشرع وزمانا وانا لكان طلبه وقصده متعلفا بحال عدم تصور بوجه من الوجوه فكان طالبا للمجهول المطلق في زمان طلبه وهو محال لاستناع توجه النفس والأقبال منها على ما لم تتصوره فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد تخصيصه والعزم عليه

(قوله والبيان فيما سيأتي) أي عبر به فيما سيأتي ولم يأت بعبارة التصور كما هنا لأن لفظ البيان في الثاني مذكور في المصنف دون لفظ التصور في الأول وقوله عن الحد أي حد المقدمة بما يتوقف عليه الشرع (قوله ان الفعل الاختياري أي

الصادر عنه بعد الاختياره (قوله للحيوان) احتراز عن فعل القادر المختار له يعلم حقيقة الفعل وفائدته بدون ترتب والتوقف إرادته على الفائدة وإن كان لا يقع خاليا عنها (قوله فان رأى) أي التصور والاعتقاد لفظا تقدم الكل لا ينبعث عنه (الخ) أي أنه لا ترجيح بل لا مرجح (قوله ذاتا وزمانا) ردى العصام حيث قال ان التقدم ذاتي (قوله فكلام الشارع يعني الخ) أي حيث أطلق التصور في قوله لم يتصور أولا ثم قال لكان طالبا للمجهول مطلقا فيضد أن المنع الطلب مع عدم التصور ولو بوجه أعم وأخص أم ما علمو بذلك الوجه فلا يمنع مع اقتاد عرفنا أنه لا بد من التصور الجزئي والتصديق بالفائدة المختصة به فكلام الشارع متى على أنه قد يتوجه الطلب إلى شئ مخصوص باعتبار تصور بوجه أعم وأخص لكن لا من حيث انحصار الوجه في الأول فيه أو مساواة في الثاني بل من حيث أن ذلك التوجه اليه من الأفراد التي يوجد فيها ذلك الوجه كالأناء قد قتل إنسان تصور به بأنه حيوان ثم اندفع إلى قتله لامن حيث أنه إنسان لاستواء الحيوان بالنسبة إلى جميع أفراد بل من حيث أنه فرد من أفراد الحيوان أو أراد قتله وتصور به بأنه متفكر بالفعل ثم اندفع إلى قتله لامن حيث أنه متفكر بالفعل بل من حيث أنه يوجد فيه التفكير بالفعل اذ لو اندفع اليه من حيث خصوصه عما كان خاليا عن التفكير بالفعل (قوله وقصده) يعني أن الطلب هو القصد والتوجه هو الأقبال الذي هو لازم للطلب وانتفاء الألام يستلزم انتفاء الملزم فاندفع انه تعليل الشئ بنفسه (قوله فضلا عن الطلب) يريد تقدم التوجه على الطلب وهو كذلك يعني لوجه الطلب ان لم تقدم عليه

(قوله فسلم) أي فسلم بثبوته هذا الدليل (قوله لكن لا يلزم الخ) أي لان التصور بوجه ما علم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص (قوله فلا يتم التقريب) أي سوق الدليل لكونه ليس مطابقا للمدعى (قوله اذا المقصود الخ) علة لقوله فلا يتم الخ أي وحسنه فيكون الدعوى الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم برسمه والدليل انما أتبع الاعم فلم يطابق المدعى (قوله ايراد رسم العلم) أي علم المنطق (قوله في مفتتح الكلام) ايراد بالمفتتح المقدمة بتمامها

(قوله لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ان ارادته التصور بوجه ما فسلم) أي سلم مقدمات تليها فان منع المدعى وتسلية برسمه ان المقدمات الدليل والخرجا عن التوجيه (قوله لكن لا يلزم منه أنه لا يلزم تصور برسمه) الاولى أن يقول لكن لا يكون سببا لاراد رسم العلم في المقدمة لانه يتضمن نفى كونه سببا لاراد رسم العلم لذاته ونفى كونه ملازما له سببا لاراد اعنى تصور برسمه بخلاف ما ذكره فانه يختص بنفى كونه ملازما له (قوله فلا يتم التقريب) قيل هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وهو بهذا المعنى يختص بالقياس فلا يوصف الاستقراء والتشمل بالتقريب وعدمه وقيل تطبيق الدليل على المدعى وهو اعم من الاول ويجرى في أقسام الدليل كلها فجعل التفاوت بين القولين بحسب العبارة دون المعنى كما ذكره السيد السند في هذا المقام عمل نظر ولما كان انتفاء التقريب (٣٦) خفيا لانه على تقدير ان يكون المدعى توقف الشروع على التصور بوجه ما لا يخفاء في استلزام

ما ذكره من الدليل اياه  
كشف عنه القطع بقوله  
اذا المقصود بيان سبب  
اراد رسم العلم في مفتتح  
الكلام بمعنى ان قوله  
يتوقف الشروع في العلم  
على التصور بوجه ما وان  
كان مطلوبا بما يعقبه  
من الدليل المستلزم له  
المشغل على تمام التقريب  
لكنه دليل على كون  
رسم العلم مقدمة للعلم  
ولا يستلزمه فلا يتم  
التقريب ومع ذلك قد  
أشكل محجة دعوى  
عدم تمام التقريب على

لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ان ارادته التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه أنه لا بد من تصور برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في مفتتح الكلام

(قوله فلا يتم التقريب) أقول هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على وفق المدعى (قوله رسم العلم في مفتتح الكلام)

فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخيرين (قال الشارح لان قوله الشروع) يعنى المدعى الذى ذكره بقوله اعمالى تصور العلم (قال الشارح فسلم) أي سلم بثبوته بالدليل المذكور (قال الشارح فلا يتم التقريب) عرفوا الدليل بما يلزم من العلم به شيء آخر ومعنى القول ان يكون بينهما مناسبة صحيحة لا انتقال لتشمل الثاني والجهلى والجدلى فانما هو جد الزوم أصلا لفساد المادة أو الصورة لم يتم الدليل واذا وجد القول في الجملة لكن لا لى المدعى بان يكون المدعى عاموا بالدليل يستلزم بإخصا أو بالعكس أو يكون المدعى مطلقا والدليل ثبتت القيداً وبالعكس لم يتم التقريب ومعنى غامضة الدليل أو التقريب ان لا يكون مدخولا فيه ولما كان منصب السائل الدخول فيه شاع في عباراتهم فلا يتم الدليل ولا يتم التقريب دون فلا دليل ولا تقرب لأن ورود الاعتراض لا يستلزم النفي (قوله هو سوق الدليل) أي التقريب اجراء الدليل على وجه يستلزم للمدعى قد عرفت أن الدليل يتم الاستقراء والتشمل فالاستلزام عبارة عن المناسبة المحصنة لا انتقال والتطبيق عبارة عن ايراد الدليل على وجه يوافق المدعى فالاختلاف بين التعريتين بالعبارة وما قيل ان الاول

جم غفير من الفضلاء فوقعوا في تأويل لا يليق بشأن الأذكاء ونحن نحفظ كتابنا عن نقله فانه مستودع لحادث الأصفاء فاذا هذيناك الطريق المستقيم فلا بأس أن لا نعرفك الطريق العرجاء. وأورد على قوله اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في مفتتح الكلام أنه ليس رسم العلم في المفتتح فكيف يكون المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في المفتتح وبعبارة أخرى ان ليس المقصود الا بيان سبب الاراد في المقدمة وكيف لا وما ذكره الشارح ايضا لا يفيد سبب ارادته في مفتتح الكلام والجواب ان المراد بمفتتح الكلام ما قبل الشروع في العلم وهذا ظهر ضعف ما قال السيد السند أنه أنه قال اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في أثناء المقدمة اذا المقصود ليس الا بيان سبب ايراد رسم العلم في المقدمة سواء كان في مفتتحها وانها أو انائها \* ولأن أن تجيب عن النظر بجمع

(قوله أي سلم بثبوته بالدليل) أي ليس المراد تسليم الدعوى بل بثبوته بالدليل (قوله واذا وجد دلل زوم الخ) فالدليل حينئذ صحيح المادة والصورة الآله لا يوافق المطلوب فعدم تمام التقريب لا دليل (قوله ولما كان منصب السائل الخ) رد لما قيل ان الدليل الأول والتقريب انما يكون دليلا أو تقريرا اذا كان تاما بان يكون مستلزم ما لا يدعى موافقا له أو لا فلا دليل ولا تقرب أصلا لانه موجود غير تام (قوله بالصورة) أي كما قال السيد وبعبارة أخرى وقوله فبقابل أي اعترضنا على السيد في جهة اختلاف عبارة فقط

ان المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وانما يكون المقصود ذلك ان لو كان من المقدمة وهو المثل انه ليس بما يتوقف عليه الشرع بل على المقدمة هو التصور بوجه ما و اراد الرسم ليتوسل به الى التصور \* و اوجب بيان المقصود ذلك ويتم التقريب لكننا وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المصنف التصور بوجهه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما وكون غير مستلزما له لا يقدح في ذلك كمن اتجه له طريقان الى المطلوب فانه يختار احدهما لينضم كون غيره مؤذيا اليه ايضا هكذا ذكر السيد السند وفيه ان التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الواجب لخصوله بتصور المرسوم لم يكن تحصيله بالرسم \* والواجب ان يعرف بالتعليم من غير سبق تصوير ان يلحق العلم بالرسم قبل الرسوم لانه لا يتم لان المصنف يذكر الرسم قبل الرسوم وانه ذهب الى ان جميع أحد المتساويين على الاسر بالارادة وهو خلاف أصل الحكم فلا وجه أن يقال اختار الرسم لامتناع الخذ كسأني وهذا الرسم لانه رسم القوم كتأني عليه بقوة ووجه ما واختاره على الخذ وغيره من الرسوم كوجهه مما ينساق اليه بيان الحاجة هذا وقد يقال حق العبارة فلا تقريب فذكر التمام لقولنا ليس هنالك تقريب ناقص حتى يفيد في التمام في حال في دفعه السالبة تصديق بانتفاء الموضوع فقد قلنا وقد يجب ان في التمام في مقام في التقريب قد شاع حتى صار الطريق الشائع في افادته والمتكلم بالشائع لا يبعد لا غيا وقد يجب ان يدعى ان تصور العلم برسمه من المقدمة مكر كـ ( ٣٧ ) انه لا بد من التصور وان يكون ذلك

التصور بالرسم فاستلزام  
الدليل وجوب التصور  
حصل بعض التقريب  
وبهضم استلزام كونه  
تصورا بالرسم فالتبعض  
وفيه نظر لانه في مقام  
دعوى وجوب التصور  
بالرسم لا يكون وجوب  
التصور مقصودا بالنظر  
حتى يكون الدليل  
بالنسبة اليه موضوعا  
بالقريب وانما المقصود  
وجوب التصور بالرسم  
فاذا لم يستلزم الدليل  
لم يستلزم شيئا من

أقول اراد به رسم المنطق حيث قال و رسموه والمراد بفتح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود أعني الفن فكانه قال اذا المقصود بيان سبب اراد رسم المنطق في أثناء المقدمة وأجل عن هذا النظر بعضهم بأن المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب لانه لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المصنف التصور بوجهه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما لا بخصوصه وكون غير مستلزما لذلك الواجب لا يقدح في اختياره كمن اتجه له طريقان

مختص بالقياس اذا استلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتشليل فالاختلاف فيه معنوي وهم ( قوله اراد به الخ ) خلاصته ان الامم في العلم والكلام للعهود والمراد بالمفتتح معناه العرفي أعني ما قبل الشروع في المقصود فلا ردان الرسم ليس مذكورا في المفتتح ( قوله في أثناء المقدمة الخ ) جمع ثني بالكسر في الصراح ثني بالكسر يثني ثناه ازاها أي في اجزائها المقدمة وأبحاثها فاقبل ليس المقصود اراد في أثناء المقدمة بل اراد في المقدمة سواء كان في أولها أو في خاتمتها أو في أثنائها وهم ( قوله ولا يمكن تحصيله الخ ) اذا العلم لا يحصل الا في ضمن الخاص ( قوله لاستلزامه الخ ) دليل لاصل تعلق الاختيار والقصد به وأما اختياره على آخر فلرجع كونه موجبا للتمييز التام على رأى الحكماء أو مجرد الارادة على ما هو رأى المتكلمين ( قوله لا بخصوصه ) فمعنى توقف الشروع عليه وقوفه على نوعه كاقبل في مبادئ العلم أعني ما يتوقف عليه المسائل

الدعوى وان استلزم وجوب التصور بوجه ما لانه ليس الدعوى فلا يكون استلزام الدليل له تقريرا وقد يجب ان التقريب سبق مقيد فاذا تحقق السوق فقد تحقق بعض التقريب وبيان هذا من قبيل اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه اذ ليس التقريب سببا جزاء خارجية حتى يقال تحقق بعض اجزائه دون بعض ولا يبعد أن يقال في تمام التقريب عبارة عن منعه لان التقريب انما يتم على الحكم اذا ثبت ثبتي التمام في الثبوت والظهور في التقريب دعوى

( قوله ليس مذكورا في المفتتح ) بل الذي في المفتتح تقسم العلم بالرسم بعد ذلك ( قوله يث ) معناه القدر من الافراد وبقية الأفعال تراجم من العارفين بالغة فانما تشر بأحدثين المطالعة ( قوله دليل لاصل تعلق الاختيار الخ ) بل ما قبل يدعي هذا الوجه بمثل ما ردد على السابق لان قوله لا بد من تصور بوجهه ان اراد به التصور برسمه فاقسم لكن لا يتم التقريب ان المقصود بيان سبب اراد هذا الرسم وان اراد به التصور برسمه هذا الرسم فلا نسلم أنه لو لم يتصور به لامتنع الشروع على وجه الصورة فان أحب عنه مثل ما أوجب عن الاول لم يكن بين الوجهين تفاوت في البناء على خلاف الظاهر فلا يكون هذا الوجه أولى وما قبل ردان الاستلزام لتعليل لاصل تعلق الاختيار به وأما خصوصه فلرجع آخر ( قوله على رأى الحكماء ) وهو ما درج عليه سابقا ( قوله أعني ما يتوقف عليه ) وفي نسخة أي ما يتوقف عليه أيضا قوله أعني ما يتوقف عليه المسائل أي لا المبادئ أعني ما يتوقف عليه الشروع في العلم فمعنى فيه

(قوله فلانسلم أنه لو لم يكن الخ) حاصله إبطال الشرعية فهو متعسف تفصيلي (قوله برسمه) أي مطلق رسم لا خصوص رسم المصنف وقد يحاب عن هذا النظر باختبار الشق الأول ويستقر به لأن بيان العلم بالرسم في المقدمة لا من حيث ذاته بل لأجل أن يتحقق الوجه الأعم الذي يرتب عليه نفي الجهالة المطلقة والأشكال لا بد إلا إذا أريد بالرسم من حيث ذاته والحاصل أن المقصود الوجه الأعم ولا يضر العدول عن الطريق الموصلة له إلى الطريق أخرى موصلة له لأن الطريق المعدول اليه ليست مقصودة لذاتها ثم إن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو لا يشمل هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من هو كذلك فهو سارق فهذا سارق فهذا دليل مع أنه لا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فالجواب أن المراد بالزوم واحتواء الدليل على مناسبه تقتضي الانتقال كان الانتقال إلى علمنا فأدلم وجدالزوم أصلا فساد المادة والصورة يتم الدليل وإن وجد الزوم في الجهة فإن كان المدعى عالما والدليل يلزم انحصار أو بالعكس أو يكون المدعى مطلقا والدليل ثبت المقيد وبالعكس لا يتم التقريب ومعنى تأمينة أن لا يكون مدخلا فيه أي معترضا (قوله وهو ممنوع) أي وعدم التصور بوجه ما ممنوع لأن كل أحد يتصور علم المنطق بوجه وأقل ما يكون ذلك تصور على أنه علم من العالمين فالتصور بوجه ما ضروري لكل أحد (قوله فالأولى الخ) أي إذا علمت وجه هذا النظر على ما ذكره بعضهم في وجه توقف الشرع على تصور العلم فالأولى أن يقال في بيان وجه توقف الشرع عليه الخ ولما كان هذا الاعتراض عيّن الجواب عنه كما علمت لم يعبر بالصواب وقوله فالأولى أن يقال الخ

عدمه وهو ليس منسباً لخصم (٣٨) بل منسب به منع التقريب ونفي علمه (قوله وإن أُراده التصور برسمه الخ) حق البيان أن

وإن أُراده التصور برسمه فلانسلم أنه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم طلب المجهول المطلق وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالأولى أن يقال  
موصلا إلى مطلوبه فإنه يختار أحدهما بعينه وإن كان الآخر مؤداه بالية أيضا وكما في عبارة الشارح إشارة إلى ذلك حيث قال فالأولى ولم يقل فالصواب (قوله فالأولى أن يقال الخ)  
أنه ما يتوقف على نوعه إذ لا توقف للمشكلة على دليل خاص فلا رد أن التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الواجب حصوله بتصور الرسوم لم يكن تحصيله بالرسم لأن معنى التوقف حينئذ استلزامه لما يتوقف عليه وهو لا ينافي الاستغناء عنه والله أشرف قدس سره بقوله وكون غيره مستلزما لذلك الواجب الخ وإن كان ذلك الغير سابقا على التصور بالرسم كافي التصور بالوجه المخصوص غير الرسم إذا كان كسبيا (قوله يختار أحدهما بعينه) فأصل اختياره لاستلزامه ما هو الواجب لا لخصوصه وترجيحه بمرجع سوى الإرادة أو نفسها (قوله حيث قال فالأولى) فإن الظاهر أن أولو تبعا للنظر إلى المذكور سابقا فلذلك قال إشارة أولاه يستعمل الأولى بمعنى الصواب أيضا (قال الشارح وإن أُراده تصور برسمه)

يقول وإن أُراده التصور برسمه فإن أُراده بقوله ولم يتصور التصور بوجه ما فسلم لكن لا يستلزم وجوب التصور بالرسم فلا يتم التقريب وإن أُراده التصور برسمه فلانسلم أنه لو لم يكن العلم الخ ولا يخفى أن الترتيب غير حاصر لكن إبطال الشق الثاني يكفل إبطال أي تصور خاص أريد

لاشترائه دليله بين جميع الخصوصيات فاكفى بذلك واستغنى عن التعرض لآثار الخصوصيات (قوله وانما يلزم ذلك لاد لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه) بمعنى على تقدير عدم التصور برسمه فقوله وهو ممنوع منع الملازمة لا منع عدم تصوره بوجه ما فافهم (قوله فالأولى أن يقال) فرع على توجه النظر على ما ذكره سابقا أولوه ما ذكره هنا السلامة عن هذا النظر وأشار بوضفه بالاولوية إلى عدم ورود النظر على ما ذكره سابقا ولما كان دفعه وأورد عليه أن مثل النظر السابق متوجه إليه لانه أن أريد بالتصور بهذا

(قوله أنه ما يتوقف على نوعه) مقول قبل وقوله حصوله بتصور الخ على لقوله مستغنى عنه الخ وضمير جمع ما هو الواجب وقوله لم يكن الخ على لقوله بتصور الرسوم (قوله فلا رد أن التصور بالرسم الخ) حاصله أن تصور برسمه كسبي وهو يقتضي أن يكون المطلوب مشعورا به فلا بد قبل تصور برسمه من أن يكون متصورا بوجه ما وذلك كافي في الشرع فقوله في تحصيل ما هو الواجب أي التصور المطلوب الواجب وقوله لحصوله أي ذلك التصور بتصور الرسوم لا يلزم لكن رسمه فإنه لا يمكن إلا إذا كان الرسوم متصورا قبل وقوله استلزامه أي استلزام ذلك الرسم ما يتوقف عليه الشرع (قوله استلزامه لما يتوقف عليه) أي استلزامه لمتنوع ما يتوقف عليه سواء كان متوقفا عليه بالفعل بان يلقي العلم إليه تعريف العلم فيحصل له بذلك تصور برسمه مع أنه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه آخر أولا فإن حصل هو بنفسه من الرسم فيكون قد تصوره بوجه ما قبل تصور برسمه وقوله وهو لا ينافي الاستغناء عنه أي لا ينافي أنه قد استغنى عنه في صورته ما إذا حصل هو بنفسه من الرسم تدبر (قوله كافي التصور بالوجه المخصوص) أي فالوجه المخصوص مستلزم للتصور بالوجه المطلق في ضمنه الذي هو لازم في الشرع وقوله إذا كان كسبيا قد منه لانه المحتاج للرسم فتدبر (قوله فاصل اختياره الخ) رد على العصام حيث فهم أن الاختيار لغيره فمقال لا يوافق أصل الحكم فقال المعتبر أن الاختيار لاستلزامه الواجب بوجه بعينه لم يرجح آخر

خاھرہ أن الاولی أن ینقال ہذا مع كوننا یدل بالمقدمة المعنی المتقدم وهو ما يتوقف عليه الشرع فی العلم بحیث ینكون المعنی والمراد بالمقدمة ما يتوقف عليه أصل الشرع فی العلم ووجه توقف أصل الشرع فی العلم علی تصور ما له لا بد من تصور العلم الخ منع أنه لا یصلح لانه حیث یشذ لا ینم الدلیل لأن هذا المعنی لا یتوقف علی تصور رسمه فالدلیل لا ینبغ للمدی وحیث یتعین أن ینقال قوله فالاولی أن ینقال الخ مع كوننا یدل بالمقدمة ما يتوقف عليه الشرع علی وجه البصره وقوله لا بد من تصور رسمه فی معنی فوقی وجب تصور العلم برسمه لاجل أن ینكون الشارع الخ فالعمل وجب تصور العلم برسمه والقوله الكونیة علی بصیرتی طلبه واعتراض بأن معلول العمل لا بد أن ینكون اختباره بالشخص والوجوب یس كذلك والجواب أن الغایة تارة تكون علی ناعته علی الفعل وتارة لا فاذ حضرت بر لاجل الماء فلما یوصف بكونه غایة و بكونه علی ناعته فاذ احضر لاجل الماء فوجد كثرة فالتکثیر غایة ولا ینقال له علی ناعته علی الفعل اذا علمت ذلك تعلم أن قول الشارع لیکون الشارع غایة مترتبة علی تصور رسمه لا أنها علی ناعته علی وجوب ذلك فحاصل الجواب أن الانسلا من مدخول اللام علی ناعته بل غایة مترتبة علی تصور رسمه فان قلت کأن الدلیل الاول الذی ذکر لاجنی الاول ودرجده العیض من جهتی كذلك هذا المعنی المراد دعی لدلیله العیض من وجهین لان قوله لا بد من تصور العلم برسمه ان أراد مطلق رسم فلم ذلك القیاس الاستثنائی الذی تضمنته العبارة وهو لا بد من تصور رسمه اذ لم یصور برسمه ما كان شارعا علی وجه البصره لکن السالی باطل فیقول المتقدم وهو عدم تصور رسمه واذ باطل عدم التصور برسمه ثبت التصور برسمه اذ من لوازمه أن یسمی کل ما أنه اذ انشئ بقی الشرع فیه علی وجه البصره لکن لا ینم التقرب لان المقصود بیان اراد الرسم المخصوص فی المقدمة وان اراد لا بد من تصور رسمه بالرسم المخصوص فلا یسل للشرع علی وجه البصره ینحصل بأی رسم كان فهاورد علی الاول ودعی الثاني وحاصل الجواب أن اختار الشی الاول وهو ان المراد بالتصور بأی رسم كان ولكن اختصار المصنف لهذا الرسم الآتی فی المقدمة لكونه محصلا للتصور بأی رسم لان اختباره من حیث تعین (قوله فالاولی الخ) قد علمت أنه لا اولیة لورود الاعتراض علی هذا الوجه مثل الوارد علی الاول فهو مسأله

(۳۹)

الرسم فلا نسلم توقف البصره علیه وان أراد بالتصور برسمه فلا نسلم التقرب اذ المقصود بیان سبب اراد

لا بد من تصور العلم برسمه

أی بالتصور تصور العلم برسمه فیکون المراد بقوله لولم یصور أيضا التصور برسمه لیس فی الخلف حیث یشذ لا نسلم للام لا المذکورة لواز أن ینكون متصورا بوجه غیر الرسم فلا یلزم طلب المجهول المطلق أعیا یلزم ذلك اذ لم یکن متصورا أصلا (قال الشارع لا بد من تصور العلم برسمه) أی رسم كان کایدل علیه العنوان

هذا الرسم واجب بان المقصود التصور برسم ما اراد هذا الرسم لاستلزامه ما هو الواجب وانما ینكون هذا الوجه اولى لانه یجعل بعض خصوصیات لم یکن من المقدمة فی الوجه السابق من المقدمة فهو أقرب من الاصل الذی هو كون جمع الخصوصیات من المقدمة ولف أن یجب بانه لا یصح عدم خصوص رسم من المقدمة بخلاف خصوص الرسمه فی الاول فوجعل ما یناسب أن ینكون من المقدمة منها وعلم رعاية خصوصه من غیر ضرورة ولس فی الثاني ذلك اذ لم یترک الا خصوص هذا الرسم دون الرسمه والضرورة قاضیه بترك الهاذیه دون الرسمه فیکون اولى ومن وجوه الاولیه كون جمیع ما ذكر من المقدمة علی وتیره واحدة وهو افاده ارادة علی أصل الشرع فیکون ذکر الرسم کسبان الخاطی والموضوع \* ومنها أن الوجه الاول یفید أن الرسم ذکر لتحصیل التصور ووجه ما جعل مقدمة باعتبارها والثانی بذل علی أنه ذکر لتبیز کل مسألة من العلم عن غیره وجعل مقدمة لذلك وهو المطابق الواقع بذل علیه أنه ان لم یکن الرسم جمعا وما ناعتراض بذلك علیه فلو كان المقصود التصور بوجه ما لم ینوجه الاعتراض علیه ومنها أن العلم بالوجه الاول یقتض من الرسم مجرد تصور العلم به فی مقام الشرع وبالوجه الثاني یزید به کل مسألة ترده علی وأن الثاني من الاول \* فی شیء وهو أنه کافا فی الی حال الاول كون الرسم بخصوصه من المقدمة فانت فی الوجه الثاني كون الرسمه عا ینستلزم من التصور بوجه ما من المقدمة فلا یكون اولى \* ویکن أن یدفع بان كون خصوص شیء غیر مقصود فی مقام ذکر الخصاص بعید قبل بخلاف عدم التصديق عا ینستلزمه شیء وبعد یجیه أن الاولی أن ینقال لا بد من التصور بوجه ما والا لا تمنع الشرع وان ینكون ذلك التصور الرسم لیصل البصره فعمل كون الرسم من مقدمات الشرع من وجهین (قوله لا بد من تصور العلم برسمه لیکون الشارع علی بصیرتی طلبه) البصری فی الطلب أن لا یغتر عن الطالب ما هو من العلم اذا لقیه ولا یشغل عا ینس من العلم اشتغاله لتحصیل ما منه فلا بد من أمر یقوم به معرفة کل مسألة منه ومعرفة کل مسألة لتبیز منه حتی یلزم الاول ویرض عن الثاني فلا یضیع وقتا من أوقات تحصیل العلم ومن أمر یقوم به معرفة موضوعه عن غیر موضوعه فلا یغتر به عدم موضوع عن موضوعات مسائله اذ لقیه ولا یشغل به عدم موضوعات مسائله غیر العلم

(قوله فیکون المراد بقوله الخ) رد علی العصام حیث یرد

(قوله على بصيرة في طلبه) تطلق البصيرة على التبصر وهو تعام الادراك وتطلق على عين في القلب يدرك الشخص بها الاشياء كما يدرك بالعين الحقيقية والمراد هنا الاول اعني التبصر (قوله فانه اذا تصور العلم برسمه) أي أهم من أن يكون ذلك الرسم كسبياً أي نظرياً أو بدنياً وذلك لأن الرسم يكون بالاوزان واللازم قد يكون ظاهراً وقد يكون خفياً فالحق نظري والظاهر بدهي فالحسوث لازم للعالم وهو نظري وأما التبصير فهو لازم بدهي

اذا قلناه وان يعرف فائدة العلم كما هو حقها فنعرف أن مشقته في تحصيل نافع تغلب نفعه ضرر المشقة فلا يفتقر جدوه بدوم شوقه الى أن يحصل العلم بتمامه بسبب كمال اهتمامه فلا بد لأصل البصيرة من الأمور الثلاثة المترتبة مقدمة كتب الفن ولا حاجة الى ما ذكره السيد السند ان معرفة الموضوع لمز بالتبصر ولمز بالبصيرة لا لأصل البصيرة كما هو ظاهر عبارة الشارح لأن أصل البصيرة حصل بالرسم لأنك قد عرفت أن بصيرة تحصيل المسائل باعتبار غير خاصات منه لا بصيرة تحصيل حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية بل بصيرة تحصيل المسائل من حيث انها مسائل هذا الفن أيضاً لم يحصل وأورد على أن ما ذكره في بيان وجوب التصوير برسمه لا يفيد الوجوب مالم يضم اليه أن البصيرة لا تحصل بالوقوف التفصيلي وان الوقوف الاجالي لا يحصل بدون الرسم وكلاهما ممنوعان والسند في منع الثاني انه يحصل بالعرفه الخاصة للعالم يكون (٤٠) لكل مسئله مدخل فيها سواء كانت تلك المعرفة بالنظر فيكون معرفة برسمه أو بالبدية فلا يكون معرفة برسمه

ليكون الشارح فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه أقول الوجه السابق يدل على وجوب التصوير بوجه ما وامتناع الشروع مطلقاً بونه وهذا الوجه يدل على أنه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل على أنه لولا امتناع الشروع مطلقاً حيث قال البحث الاول في ماهية المنطق أي تصور ماهيته بالرسم لامتناع الحد واختيار الرسم المخصوص لا اتفاق عليه كما يشعر به قوله ورسومه فلا رد ما قيل ان السؤال وارد عليه أيضاً لانه ان أراد به التصوير بالرسم مطلقاً لانه التقريب اذ المقصود بيان سبب اراد الرسم المخصوص وان اراد به التصوير بهذا الرسم فلا نسلم الملائمة لمجاوز حصول البصيرة برسم آخر على أن الشارح لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها بحيث قال ليكون على بصيرة في طلبه فالخدمة على ما يستقامن كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم (قال الشارح ليكون الخ) أي وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع ليحصل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسببية ومن دخوله غاية مترتبة عليه لاعلة غائية حتى يرد على أن العلة الغائية اذا تكون الفعل الاختياري وجوب التصور ليس كذلك (قوله الوجه السابق الخ) يعني ظاهر كلام الشارح يقتضي أن الوجه الثاني قائم مقام الوجه الاول مثبت لما يشته وليس كذلك فلا بد من الغاية في عبارة الشارح بأن يقال مراده بالاولي أن تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة أو بما يفيد الشروع على وجه البصيرة ويقال لا بد من تصور العلم برسمه الى الخ (قوله وهذا الوجه يدل الخ)

وتبين من الخافي دفعه بان جعل تزوين بصيرة لتعظيم فقال أراد ليكون الشارح على بصيرة كاملة وكل ما له دخل في كمال البصيرة يتوقف عليه كمالها فلا يرد عليه ما أورد ان ذلك أمر غير مضبوط يقبل الزيادة فلا تنحصر المقدمة فيما ذكرناه حتى ان الحصر ليس لزمان دعائه بل لتعريض الاطلاع عليه فن الظلم على زائد فخصمه الى ما ذكر حتى يتم ما يحصل به كمال البصيرة وكان أن يرد بالرسم ما هو رسم القياس ان من يكون معرفة العلم نظرياً له انما رسم يكون رسماً لجميع العقول ونقول معرفة الموضوع لا تكون سبباً لتأخير المسائل مالم يستتب منها رسم ولم يتصور العلم به فاعرفه بتعظيم التأمل وتقوية التعقل وأما ما يقال (قوله لامتناع الحد) لما ساقى في الشارح من قوله وهما فائدة تحليل الخ (قوله ما يفيد البصيرة) أي لا ما يتوقف عليه البصيرة كما هو في ما رجعت فقله فلا نسلم الملائمة باطل لانه على أن المراد ما يتوقف عليه البصيرة تدبر (قوله غاية مترتبة) الفائدة تارة تكون علة باعثة كان تحضر برأ الاجل الماء فهو غاية وعلة باعثة وتارة لا تكون علة أساساً كان تحضرها لاجل فوجدت كذا فهو غاية لاعلة وقوله ليس كذلك لأن الواجب وجوب في ذاته لا مدخل فيه للاختيار (قوله بأن يقال مراد الخ) لأن هذا الوجه لا يتربطون بتفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع مطلقاً (قوله أو بما يفيد الشروع الخ) أي بناء على ما ذكره سابقاً من أن الشارح لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها

(قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) بحيث اذا ورد عليه مسألة من ذلك الفن علم انها متصلة لان علم المنطق آية قانونية تقسم مراعاتها  
 الذهن عن الخطا في الفكر وهذا التعريف مستلزم لفرضية كلية فائتة كل مسألة من هذا العلم لها دخل في عصمة الذهن عن الخطا  
 في الفكر فالتعريف ملزم وهذه القضية لازمة فاذا قيل مثلاً كل انسان حيوان موجبة كلية فهي مسألة لا بدري من أى فن لكن اذا  
 تأملنا وجدنا لها دخلاً في العصمة من حيث ان مغزى الشكل الاول لا بد أن تكون موجبة وكبراء لا بد أن تكون كلية فن حيث لم يحاط  
 حصل شرط الصغرى ومن حيث كتبها حصل شرط الكبرى فتقول قولنا كل انسان حيوان موجبة كلية مسألة لها دخل في العصمة وكل  
 ما كان كذلك فهو من المنطق ينفع هذه مسائل المنطق فهذا قياس مر ك من صغرى خارجة ظاهرة وكبرى وقد أخذنا ما من التعريف  
 فان قلت الموجد في القياس ليس عن المأخوذ من التعريف فان محمول المأخوذ من التعريف غير محمول كبرى القياس لان محمول الاولى  
 هو العصمة وهي موضوع الثانية فالأخوة من التعريف فائتة كل مسألة من هذا الفن لها دخل في العصمة وكبرى القياس فائتة كل ماله  
 دخل في العصمة فهو من مسائل فن المنطق وحيث ذكرنا لكبرى ليست مأخوذة من التعريف فالجواب أن الكبرى لازمة للأخوة من  
 التعريف فان قلت هلا جعل المأخوذة كبرى حقيقة فالجواب أن النتيجة بالعنوان المتقدم لا تحصل إلا بجعل اللازمة كبرى بقوله علم انها  
 ان الوجه السابق يدل على انه لا بد من التصور بوجه ما وانه لو لا امتنع الشرع مطلقاً (٤١) وهذا الوجه يدل على انه لا بد

لشارع من تصوره  
 برسمه ليكون شروعه  
 على بصيرة ولا يدل على  
 أنه لو لا امتنع الشرع  
 مطلقاً فالمراد به ان  
 الصواب هو الوجه  
 الاول لأنه يحصل  
 ما يشبه الرسم من  
 التصور بوجه ما من  
 المقدمة المفسرة بما  
 يتوقف عليه الشرع  
 ويظهر به وجه اراد  
 رسم العلم في المقدمة  
 بخلاف هذا الوجه فإنه  
 لا يحصل التصور بالرسم  
 من المقدمة المفسرة بما

وقف على جميع مسائله اجمالاً  
 (قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) أقول أراد به أن من تصور الموضوعات لا يهمل أصول يعرف بها  
 أحوال وأواخر الكلام من حيث الأعراب والبناء يحصل عند مقدمة كلية وهي أن كل مسألة من مسائل  
 المنطق لها دخل في تلك المعرفة فاذا ورد عليه مسألة معينة نهاه عن ذلك من أن يعلم انها من الموضوعات  
 وذلك لان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تعدلها واحد وتفرق بالتدوين فاذا علم تلك الجهة  
 امتاز عنده عماده امتيازاً تاماً وان علمه وجه عام أو خاص لم يحصل التميز التام فان أراد بتصور العلم  
 برسمه التصور بوجه يفيد عظمة عماده اسماء كان مجهولاً أو لا بد منها أو كتبها فالواجب المستفاد من قوله  
 لا بد على امتناع حصول البصيرة بحيث يمتاز عماده بغيره وان خص التصور بالازمان النظرى كما هو  
 المتعارف فالواجب استقصاى أن تدقق الشكوك التي عرضت للتأخرين (قوله علم الخ) أو رد صفة  
 المفردة إشارة الى أن الوحدة معتبرة فلا يراد بالخوم غير نفقضا (قوله بأصول) أى بقواعد يعرف بها أى  
 يقتدر بسبيلها على معرفة الاحوال الجزئية العارضة للكلمات المستعملة في لغة العرب من حيث انها معرفة  
 أو مبنية وفائدة القبول ظاهرة فلا حاجة الى الاطالة (قوله حصل عند مقدمة الخ) بناء على أن أفرادها  
 بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالاً (قوله تمكن بذلك الخ) بضم

(٦ - حواشى التسمية) ذكر حتى تضمن بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وقد عرفت بما يتأخر يعرف المقدمة اندفاعه  
 (قوله لان لكل علم مسائل كثيرة) أى عبارة عن مسائل كثيرة الخ وقوله بما تعدلها جهة واحدة فتمت مسائل (قوله فان أراد  
 بتصور العلم برسمه الخ) أى لم يخص التصور بالرسم بالنظرى ولا بالمجهول فالواجب المستفاد من قوله لا بد على معنى أنه في الشرع  
 عقلاً أن يكون ذلك التصور موجوداً فهو زوم عقلى يكون الشرع على بصيرة وهذا لا ينافي كون ذلك التصور موجوداً ولا كونه بدنيا  
 (قوله وان خص التصور) أى خص تصور العلم برسمه بالتصور النظرى أى الحاصل بالنظرى كان الزوم استحساناً بعد النظرى عن  
 انطفا (قوله أو رد صفة المفرد الخ) أى غايته يقل علم يعرف بها أحوال وأواخر الكلام الخ مع أن المعلوم وهو الأصول متعدد إشارة الى أن  
 الوحدة التي تخص علم الموضوع معتبرة في التعريف دون التي تهمه وعلم الصرف والبيان مثلاً كما يقال علمه تغلق بالكلمات العربية  
 فان ذلك تعريف بالاعرف وهو يفيد الوقوف على جميع المسائل اجمالاً وان لم يفد ما ذكرنا السيل قدس سره من حصول تقدم الخ وهذا  
 أخذه السيد من قول الشارع اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً لان الرسم مأخوذ من جهة الوحدة والمعتبرة لاجل  
 التميز فلا يراد على الشارع أن تصور علمين بأمر بهما فيقسم أراده بقوله فاذا تصور العلم برسمه وقف الخ فلا داعي لرسم العلم وحده تنبر  
 (قوله الجزئية) أخذ من المعرفة لانها تتعلق بالجزئ فقط وأخذ العروض من لفظ أحوال وقوة المستعملة أى وان كنت بحكمة الأصل  
 كالقسطاس (قوله بناء على الخ) دفع به أن تكون المدخلة للصومع (قوله وهذا الخ) بضم الخ إذ السيد سيال بعض الوقوف

من ذلك أي يمكن من علم أنهم من ذلك العلم والتحكن يكون بالاتباع بصغرى سهلة الحصول وضمها الكبرى لازمة لازمة للتعريف ينتج ان هذه المسألة من مسائل هذا الفن وعلمت أن التعريف تصور ويلزمه قضية من قبيل التصديق ويلزم تلك القضية قضية أخرى تضم للصغرى السهلة الحصول ينتج المراد وليس المراد علم أنهم من ذلك العلم بالفعل لانمخلاف الواقع فان قلت لانسل الملائمة بين القضية الاولى لازمة للتعريف والقضية الثانية لازمة لهذا لا لازم لجواز أن يكون لازماً أعم اذا كان المحمول أعم الا ترى أنه يلزم من الانسان الحيوان دون العكس فالجواب أن المحمول في القضية اللازمة للتعريف مساو لموضوعها لا أعم فيكون لازماً مساوياً لها لا أعم منها

(قوله حتى ان كل مسألة منه ترد عليه علم أنهم من ذلك العلم) أي يمكن من أن يعلم أنهم من ذلك العلم لا ينفصل عنه ووجه التحكن ان تعريف العلم برسمه انما يكون بخاصة يكون لكل مسألة منه مدخل فيها فاذا أو رد عليه مسألة عرف أن لها مدخلاً في تلك الخاصة قال هذه مسألة لها مدخل في تلك الخاصة وكل مسألة كذلك فهومن المطلق مثلاً أن تلك المسألة منه وكذلك يعرف برسم العلم مسألة غير العلم بانها ليست منه لان التعريف يكون بخاصة لا مدخل فيها للمسألة غير العلم فاذا أو رد عليه مسألة غير العلم يقول هذه المسألة لا مدخل لها في هذه الخاصة وكل ما لا مدخل له في هذه الخاصة ليس منه فيعلم أنهم ليس منه ولم يذكر الشارح هذه النتيجة لمعرفة العلم برسمه لانه يكفي ما ذكره في اثبات مدخلية في الصغرى ثم لو ذكر مدخلها آخر لا مدخلية فان قلت التعريف برسم هو التعريف الجامع للمانع بالعرض وذلك (٤٣) لا يقتضي إلا أن يصدر رسم العلم على أفراده لا يصح على غيرهما أو ما أن غير كل مسألة منه عن

مسألة غير فليس من شأنها التعريف الرسمى قلت الترمذ في رسم العلم ذلك لان الفرض منه تميز المسائل ومن ههنا ينشأ طرق باب التعريف أهملوا بانه في محله وهو انه اذا كان الفرض من التعريف تميز كل جزء من المعرفة يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جزء من المعرفة دخل فيها ولا يكون لغرض دخل فيها ويكون جمع حتى ان كل مسألة منه ترد عليه علم أنهم من ذلك العلم كما أن من أراد سلوكه طريق لم يشاهده لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكه يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وينتهي لكل مسألة كذلك فهي من الضويف هذه المسألة منه وكذا ان تصور المراتب بانه آلة قانونية تعصم مرعاتها الفهم عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصمة وتكن بذلك من أن يعلم مسائله ويعبرها عن غيرهما عما كانا

صغرى سهلة الحصول وما قبل انه يجوز أن يكون اندراج هذه المسألة تحت موضوع الكبرى نظراً عن رقبته فالجواب عنه ان المراد سهولة الحصول بعد العلم بالكبرى اذ لا يحتاج حينئذ الى تحصيل صدق مفهوم موضوع الكبرى بالمعنى على فردته بخلاف ما اذا لم يعلم (قوله وكل مسألة كذلك فهي من الضويف) قبل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة والجواب أن المقدمة من ملازمان لان جهة الوحدة مختصة بالعلم الا أن الأولى لما كانت لازمة للتعريف صير محاذراً ولاو الثانية صير محجة في الانتاج ذكره ثانياً (قوله وكذا اذا تصور المراتب الخ) أو رد مثالين اشارة الى أن جهة الوحدة التي يؤخذ القياس بها اللازمة قد يكون موضوع العلم كما في تعريف الضويف وقد يكون غايته كما في تعريفه وأما جواز كونها جهة أخرى كالامر العام للحوالات والمسائل فمحتمل

التعريف ومنه بالقياس الى الاجزاء بالقياس الى الافراد على انه لو دخل جزء من أجزاء غير العلم في التعريف الرسمى لا

(قوله وما قبل) أي اعتراضاً على أهاسه سهولة الحصول وقوله عريفاً أي متصلاً في النظرية أو غير بقا بالعين أي غامضاً وحاصل الجواب أن المراد السهولة بالنسبة لتحصيل مفهوم الكبرى فعد حصوله لا يحتاج الى اثبات صدقه في تلك المسألة الواردة عليه (قوله غير المقدمة السابقة) اذا المقدمة السابقة كل مسألة من الضويف لها مدخل في تلك المعرفة وهي غير كل مسألة لها مدخل فهي من الضويف ولا مدخل السابقة في هذا الحصول الاجمالي اذ اضميت الصغرى لانه يصير هكذا هذه المسألة لها مدخل وكل مسألة من الضويف لها مدخل وهذا لا يحصل منه أن هذه المسألة من الضويف وانما المقابلة هو الثانية هذا تمام الاشكال وحاصل دفع الحشى أن جهة الوحدة أعنى معرفة أو آخر الكلام المختصة بالعلم شاعى أن افراد تلك المسائل التدوين تلك وحينئذ يلزم من كون كل مسألة لها مدخل في تلك أن كل مسألة كذلك من الضويف بالعكس وقوله صريحاً أي بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بالعلم بخلاف الثانية وقوله والثانية صريحة في الانتاج أي ينتج بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بخلاف الاولى (قوله كالامر العام بمحولات) بأن تكون طائفة من المحولات راجعة اليه كاعراب في العربيات أو البنات في الفرس أن كلاً منهما على رأسه وقوله أو المسائل بأن يكون عاماً للموضوعات وعمولاً لهما كقوله وما يتعلق به انبسطت العقائد الدينية فله عام لموضوعات بمسائل الكلام وعمولاً لهما



لصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزءه غير ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمي على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه

(قوله الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) لكون المقصود من العلم بيان أحوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب بذوات الموضوعات (قوله أيضا الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) بيان ذلك أنها لما حاولوا معرفة أحوال الأشياء بقدر الطاقة البشرية على ما هو المراد بالحكمة وضعوا الحقائق أنواعا وأجناسا وغيرها كالإنسان والحيوان والموجود ومحتوجات أحوالها المختصة بها وأثبتوها بالادلة فحصل لهم قضايا كسبية محمولة لآثار ذات تلك الحقائق سموها بالمسائل وحلوا كل طاقة منها رجوع إلى واحد من تلك الأشياء بأن تكون موضوعاتها بنفسه أو جزاءه أو نواتجه أو عرضا ذات الله علما كما يفرض بالتدوين والنسبة والتعليم نظر إلى ما تملكه الطاقة على كثرتها واختلاف محمولاتها من الاتحاد في جهة الموضوع أي الاشتراك فيه على الوجه المذكور وقد تكلمت جهات أخرى كالمنفعة والغاية ونحوهما وبوخذهلهم من بعض تلك الجهات ما يفرض تصورهما من حيث الاحمال ومن حيث أن لها وحدة فتكون حدا للعلم أن دل على حقيقة سمها أعني ذلك المركب الاعتباري كما يقال هو علم يبحث فيه عن كذا أو علم بقواعد كذا والآخر كما يقال هو علم يقتدر به على كذا ويحتز عن كذا أو يكون آلة كذا فظهر أن الموضوع هو جهة وحدته مسائل العلم الواحد نظرا إلى ذاتها وأن مرصتها لها جهات أخرى كالتعريف والغاية وأنه لا معنى لكون هذا علما وذاك علما آخر (٤٣) سوى أنه يبحث عن أحوال شيء وذلك عن أحوال شيء آخر مغايرة بالذات أو بالاعتبار فلا يكون تباين العلوم في أنفسها وبالنظر إلى ذاتها إلا بحسب الموضوع وإن كانت تباين عند الطالب عمالها من التعريفات والغايات ونحوها اه من مقاصد (قوله أي إذا تصور العلم برسمه فقد عرف بخصائصه) يعني أنه إذا جعل الرسم مرآة لتصور العلم فقد عرفه

وبالجملة إذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصته وعلم أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر إذا أورد عليه مسألة منه أن يعلم أنها منه قدرة تامة فكذا نه قد علم ذلك أولا وليرد أنه بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بغير مسائله من غير حاجي بر دعله أنه خلاف الواقع أن ليس كل من تصور علم المنطق عبادا كرا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه وتورد عليه أنها منه

الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان (قوله وبالجملة الخ) بيان إجمالي في جمع العلوم بعد التفصيل في جزئ أي إذا تصور العلم برسمه فقد عرف بخصائصه وحصل خاصته في ذهنه فلذا توجه الباعرف أنها خاصة وعلمته أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة فلو كانتا أخرون من جهة الوحدة المشتركة (قوله إذا أورد عليه) ظرف ليعلم بالقدرة أن القدرة حاصلة غير مشروطة بالاراد (قوله فكذا نه قد علم الخ) فالمراد بقول السارح علم أنها من ذلك العلم يمكن من علمها تمكينا تاما والتكنن المذكور لا شافي عدم حصول التمييز بالفعل في بعض المسائل كآثار الحكم من الاجتهاد لا شافي وقوعه لا يرى في بعض المسائل من المتحد وهذا التحكك منشؤه كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة التي يشترك فيها جميع المسائل لا اشتراط كونه حاصلا لجميع أجزاء المحدود وماتع من دخول غيرها فيلزم اشتراط أمر آخر في التعريف أهله القوم في بيان الشروط أو التزام أن خروج مسألة أو دخول غيرها ينلزم صدق المحدود على غير أفراد المحدود بالعكس

بخاصته وإذا عرف بها فهي حاصلة في ذهنه فهاتان المتقدمتان مندرجتان في قول السداد تصور العلم برسمه وهناك مقدمة مختارة وهي قوله فاذا توجه إليها وهي التي ترتب عليها الحكم بأنها خاصة لأن الحكم عليها موقوف على ملاحظتها قصد وليس في الأولين إلا ملاحظتها لا حصل المعرفة بمجرد الحصول بلا التفات ولا يمكن حينئذ الحكم عليها بأنها خاصة وقوله عرف أنها خاصة إشارة إلى أن قول السد قد عرف خاصته أي من حيث أنها خاصة (قوله لا اشتراط كونه حاصلا) عطف على قوله كون التعريف أي هذا التحكك منشؤه كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة وليس منشؤه ذلك الاشتراط وقوله فلزم مرئ على الاشتراط المنفي وهذا رد على العصام حيث قال فإن قلت للتعريف بالرسم هو التعريف بالجامع للمانع بالعرض وذلك لا يقتضي الآن بصدق رسم العلم على أفراد ولا يصدق على غيرها وما أن غير كل مسألة منه من مسألة غير فلا يس من شرائط التعريف الرسمي قلت التوافق برسم العلم ذلك لأن الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يشترط في باب التعريف أهمها بيان في محله وهو أنه إذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جزء من المعرفة دخل فيها ولا يكون لغيره دخل فيها فيكون جمع التعريف ومنه بالقياس إلى الأجزاء لا بالقياس إلى الأفراد على أنه لو دخل جزء من أجزاء العلم في التعريف الرسمي لم يصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزءه غير ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمي على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه (قوله فلزم اشتراط أمر آخر الخ) وهو أن يكون جامعاً للأجزاء وماتع من دخول غيرها وهم لم يشترطوا إلا الجمع والتبع في تعريف الأجزاء فكان المردم

(قوله وأما على بيان الحاجة) تقدم أن المراد بالحاجة السؤال وهو في أي شيء يحتاج الناس إلى المنطق فالعنى حيث بدأ وأما وجه توقف الشرع على بيان هذا السؤال ولاشأن الشرع أن يتوقف على بيان هذا السؤال وحيث شفى الكلام حذف أى وأما وجه توقف الشرع على التصديق بجواب هذا السؤال وهو أنه بعصم الفكر الخ (قوله فلا) لم يولم يعلم الخ) قياس استثنائي حذف صغراه وهي التامة لكونها ضرورية والأصل فلا نه لم يعلم غاية العلم والغرض منه كان طلبه عبثاً لكن طلب العبث باطل لأنه لا يليق بعقل فعدم علم غاية العلم باطل وإذا بطل عدم العلم بالغاية والغرض ثبت العلم بهما فإن قلت إذا كان علم الفقه بهذا يستلزم معرفة الغاية فأى فائدة تكرر الغاية فالجواب أن الرسم انما يستلزم تصور الغاية لا التصديق بها والمقصود هنا التصديق بها ولا يقال إن الرسم مستلزم لقضيه وهي أنه بعصم الفكر وحيث قد فهو مستلزم للتصديق بالغاية والجواب أنهم ذكر وأن القضاء المأخوذ من التعارض المقصود منها التمييز والتصور لا الحكم وحيث فلا يستلزم التصديق بها ثم إن المناسب للسبق في المقدمة من أن المراد بها ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه البصيرة أن يقول أنه لم يولم يعلم غاية العلم لم يكن على بصيرة الآن يقال أن قوله لكان طلبه عبثاً مستلزم لكونه ليس على بصيرة لأنه يلزم من وجود البصيرة عدم العبث فعدم العبث لازم للبصيرة والبصيرة لازمة فعلى تقدير وجود العبث تنفي البصيرة لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء المزموم فيستلزم قوله لكان طلبه عبثاً مستلزم لكونه لم يكن على بصيرة فكانه قال لم يكن على بصيرة وإنما عدل عنه لأن إثبات الشيء ينفي ما يستلزمه أبلغ لأنه كنعوى التي بينه وبينه فكاننا لنعادنا في المزموم أعني عدم البصيرة وأفتنا عدم اللازم وهو العبث دلالة على أن قلت لا نسلم أنه يلزم من عدم العلم بالغاية كونه عبثاً لا يجوز أن يكون في نفس الامر لا يعلم بالغاية وهو غير عبث أى أن من الجأز أن يشرع فيعمل على جهة الغاية ثم يتبين أنه خير ولا يلزم من نفي العلم كونه عبثاً لو أن يكون ذلك الشيء خيراً في نفس الامر والجواب أن مراده بالعبث في المقام السبي من غير (٤٤) غرض صحيح مصاحب للسبي فإذا لم يعلم بالغاية وجد طلب العبث أى السبي من غير تصور

<p>وأما على بيان الحاجة إليه فلا نه لم يولم يعلم غاية العلم والغرض منه بناء على أن هذا المجموع غير العلم (قال الشارح وأما على بيان الحاجة) زاد لفظ البيان إشارة إلى أنه مفهوم تصديقي وكذا في الموضوع أى توقف الشرع على العلم على إثبات أن الناس يحتاجون إليه لأجل كذا فهو في الحقيقة تصديقي بالغاية بالترتبة عليهم العلم باعتدادهما للدليل (قال الشارح فلا نه لم يولم يعلم غاية العلم) أى لم يولم يعتقد ما جزمنا وطنا بغايته أى بالغاية التي لها من اختصاص به بأن يكون تدوينه لأجلها</p>	<p>غرض صحيح فالمنظور له الحالة القائمة به لا لما في نفس الامر وأما حاصل أن الغرض عبارة عن المصلحة المترتبة التي قصبت بالتدوين فإذا شرع الشارع في ذلك الفقه</p>
--	--

ملاحظ هذا المعنى فلا يمكن ضعف اجتهاده ولا يحصل فتور لأنه يجنب المسائل الآتية موافقة لما لاحظناه (قوله والغرض منه) كالصحة هنا لكان

(قوله وأما على بيان الحاجة إليه فلا نه لم يولم يعلم غاية العلم والغرض منه) أن يقولوا بشرط في تصاريف العلوم أن تكون جامعة للأفراد ما تعمن دخول غيرها جامعة للأجزاء أى المسائل وما تعمن دخول غيره هذا لا يلزم من الأول الثاني لتحقيق الأول عند أخذ التعريف من غير جهة وجدته المسائل مع أن التعريف كذلك غير نافع في العلوم لعدم الشرع حيث تنحلي بصيرة أو يقال بدل هذا لا يسمع الجمع والمنع للأفراد من كون التعريف بالعلم من جهة وتوحدة المسائل الآن يلتزم أن ماصحوا به من الجمع والمنع لفرق دفع عن هذا أن دخول مسألة أو نحو ج أخرى يستلزم صدق الحدود إلى آخر ما ذكره وقد عرفت أن ذلك كله مردوداً لا يمكن مع رعاها للوحد (قوله فهو في الحقيقة الخ) أى لا يجرد تصديقي بالغاية كما هو ظاهر الشارح بل لابد من إثبات الاحتياج إليه لأجل تلك الغاية بالدليل فهو تصديقي بالغاية بالدليل لأنه أن لم يكن عن دليل ربحا جمع عنه مع العلم بالاعتداد والاهتمام بها حيث كان الاحتياج لتدوينه لأجلها فذكر قوله لأجلها البيان الاعتدال بها ودليل احتياج الناس إليه هو ما سأل في الشرح ودليل الاعتداد بها الاحتياج إليه لأجلها فقوله بالدليل رباح لهما فأن دفع قول العصام أن ما ذكره الشارح لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المعتن بها وتدفع أيضاً أن بيان الغاية يحصل بالرسم ما فيه تصور لا تصديق (قوله أى بالغاية التي لها من اختصاص به) يعنى أن الإضافة لرباذا الاختصاص والمراد بالاختصاص الارتباط لأنه الذي يقبل الزيادة بقوت حقيقة الاختصاص وإنما قال مراداً برباذا لأن هذه الغاية تترتب أيضاً على النفس القدسية الغير المحتاجة للفظ (قوله من يداختصاص) لفه معنى على فرض مقولته بالتشكيك والافه لا يتفاوت (قوله بأن يكون تدوينه لأجلها) تفسير لرباذا الاختصاص في تدوين لأجلها كان لها من يداختصاص به وكان محتاجاً إليه فيها سواء دون غيره لأجلها أيضاً وأما أن المدار على ترها عليه دون توقفها كآمال وهي الغاية الخ فأن دفع قول العصام لا يثبت أن غاية العلم لا تحصل من غير الحاجة إليها التي هي في أي غايتها حيث لم يكن ذلك الشيء مباحلاً من غير

واعلم أن عطف المرافئ ههنا أن يكون الثاني متبعا مع الأول فهو ما وصفنا كالآسان وبشر وكذا أن اوله ما صفنا المقصود فهو عطف مرادف أيضا فدهم المرادف ما يحل المساوي كالكتاب بالقوة والضاغط بالقوة وما أن كان بينهما الجرم والخصوص بأن عطف الخاص على العام وكان الثاني بمعنى الأول الآلهة مغسرا للآل ولوضوحه فهو عطف قصر ليكون الثاني من المرادف العام ذلك الخاص أو ليكون الثاني وضم الأول ومن المعلوم أن كل غرض عامة وليس كل غاية غرضا فالحاصل أن الماهية حاصله كان الماهية وغرضا وإذا حصل لاجل

لكان طلبه عبثاً) يقال جعل بيان الحاجة من المقدمة لجعل المقدمة شاملة لما يتوقف عليه الشرع على وجه لا يكون عبثاً ويقال لا بل لأن ما يتوقف عليه الشرع على وجه لا يكون عبثاً هو ما يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة لأن العلم بالفائدة السكاكينة لشقة وأوال الجمع عليها من فقه البصيرة كما سبق إشارة إليه. فمقرر دليل الشارح حيث نزل في رعاية العلم والغرض من تمكن طلبه عبثاً ولو كان طلبه عبثاً لم يكن على

التي الأولى ولا يتوقف دفع العصب على تلك المعرفة وكذا قوله قد يعقد الطالب غايه غير الداعي الى تدوئه كاعتقاده العصبه عن الخاطئ أي فكر كان وهي أربع مبادئ لأجله المنطق وهو العصبه عن الخاطئ الافكار الحكيمه لانه تدوئه مقدمه للحكمه لان الغايه المرتبه هي التي يحكم بانه تدوئه لأجلها اذ لا بدل على غير ذلك (قوله ولذا عطف القرض عليه) لان الغرض يضاف للقاعل وهو المدون والغايه تضاهي لنفس الفعل (قوله وهي الغايه المعتد بها) أي فالسارح انما تعرض للغايه المعتد بها ولذا اعلل (٥٥) بقوله والالكان معهما وأما الغايه غير المعتد

بها التي لا يمكن السبق  
 دونها فتركها الشارح  
 تخلصني وأخذ هذا  
 كله من الاضافة وعلى  
 هذا اشرح السيد كلام  
 الشرح فندبر (قوله)  
 وتقصيه ما ذكره السيد)  
 أي تفصيل هذا الجمل  
 في الشرح المأخوذ من  
 الاضافة ذكره السيد  
 فليس زياده منه على  
 الشرح (قوله مطابقا  
 أو غير مطابق) عم هنا  
 بهذا التمييز لان الكلام  
 هنا كما يتوقف عليه

لَمَّا كَانَ ظَلَمَةُ عِشَاءِ

(قوله لكان طلبه عبثاً) أقول يعني أن الشروع في العلم فصل اختياري فلا بد من أن يعلم أولاً أن تلك العلم قائمته أو لا الامتناع الشروع مطلقاً فيه كما ينبغي في موضوعه ولا بد من أن تكون تلك الفائدة معتداً بها نظراً إلى المسئلة التي تكون للاشتغال في تحصيل ذلك العلم والألكان شرط وعينه وطولها مما يبعد عنها وإذا عطف الغرض عليه وهي الغاية المعتد بها للترتبة عليه لكان طلبه عبثاً ونفسه ما ذكره السيد قدس سره (قوله فلا بد أن يعلم الخ) أي يعتقد أحرازاً أو ظناً مطابقاً وغير مطابق أن تلك العلم فائدة مخصوصة أي فائدة كانت وليس المراد أن يعلم بالفائدة لجهة فائدة لا يمكن الشروع بذلك في العلم لا امتناع الترجيح بلامرجح على ما تقر في الحكمة وما قيل أنه قد يوجد الفعل الاختياري في شؤم الفائدة كمرور العاشق في سكة المشوق يتوهم رؤيته فني على عدم الفرق بين توهم الفائدة والتصدق بالفائدة التوهم المتحقق في الصورة المذكورة (قوله والامتناع الشروع فيه) وظهوره لا يتعرض له الشارح كذلك السيد قدس سره في شرح المواقف (قوله وأن تكون تلك الفائدة معتداً بها) أي في اعتقاد مسواه كانت معتداً بها في نفس الأمر ولا يستغنى عنها ولا (قوله والألكان طلبه الخ) أي لا تكن معتداً بها في اعتقاده بالنظر إلى المسئلة كان شريعياً وطولها تلك العلم باعتبارها لانه فعل لا يرتب عليه فائدة

أسس الشروع وسبأ في القوة بعد تقديمه قبل لأن الكلام هناك في عدم العلم حال الشروع فأنامل (قوله لا امتناع الترجيح بالأمر محم) لا يترجح شيء مما يؤدي إلى قائمته علمه والمصطلح تلك القائمتين كل منهما فأنبعث الشروع إلى واحد خصوصاً ودون واحد ترجيح بلا مرجح ويدخل في البهيماء الناعمة أنه فائدة تخصبه ولا يعلم عنها فإن مجرد الاختصاص لا يصلح مرجحاً وبينما البعض هذا يدفع ما قبل أن وجوب علم المختص ممنوع وغير المختص لا بد أن يكون مطابقاً للقائم بكونه سواء كان مطابقاً ولا ما قبل (قوله والتصدقين بالقائمة المتوهمه) أي الجزء من قريباً إذا نسب رتبة المتوهمه (قوله أيضاً والتصدقين بالقائمة) فله في تلك الصور تصديق بان جزمه فائدة المرور لكن يترجح عنده عدم حصولها مع اعتقاد أن شأنها الترتيب (قوله ولتظهر الخ) أن ما قبلك إلى أن توقف الفعل الاختياري على التصديق فبأنه معينة أضرها في الناهد وأن القول بكفاية مجرد الازدواج ترجيحاً أحد التساويين كما في العبادي العبادي كأنه شبه البه الاشاعة أمر خفي حتى قال بعض الأذكياء لا سلم وجود مثل هذه الصفة لا استلزامه لاجل كذا في حواشيه على المواظف (قوله) كذا ذكره السيد) أي ذكر أنه ترك التعرض لتظهره وإن كان التارك لها العضد عمداً كمن إن ذلك ترك العبادي وهو ما لا حجة لتظهره اندفع ما قبل على البارح أن الازم لعدم العلم بالقائمة عدم إمكان الشروع لا إمكانه مع كونه عبثاً (قوله بقرينة عليه أولاً) عن نه حاجب لأن الكلام في أن الشروع لا يكون عبثاً وهذا يمكن فيه أن يكون عبثاً في اعتقاد كونه في اعتقاد ما قبله من ضرورة

المأمور به كثيرا كان ذلك غاية لا غرض إلا أن الغرض المضطرب على الفعل من حيث أن لاحظنا أقدام الفاعل على الفعل والغاية المضطربة المرتبة على طرفه الفعل من حيث انتهائها على طرفه فالغرض أخص من الغاية والغاية أعم وعطف الشارح الغرض على الغاية إشارة إلى أن المراد بالغاية في المقام الغاية الباعثة لا الغاية غير الباعثة فهذا العطف عطف تفسير لا نه قصده تفسير الأول وإن كانت الغاية في حد ذاتها أعم فإن قلت هلا قال من أول الأمر الغرض ولا حاجة لذكر الغاية لجواب أنه أعاد ذكرها لالهاهي الواقعة على لسانهم فذكرها ثم أتى الغرض لاجل أن بين ما مر ادعها والحاصل أن الرسم لا يله وهو قوله آله فأنونية تعصم الفكر مستلزم للغاية لأنها أخذت فيه حيث قال تعصم الخ ولا شك أن غايته العصمة وقديسي أنه لا بد من معرفة العلم وأدعاه برسمهم معرفته للغاية لأنها أخذت جزأ من الرسم ثم أن العلم المتعلق بالغاية تصديق أعين أن يكون راجحا أو جازما فقولاه فلا نه لولم يعلم غايته أي لولم يصدق بغاية العلم كالعصمة هنا على طريق الجزم أو التظن بصعوبة يتبع لولم يعلم غاية العلم والغرض منه لم يكن على بصيرة وكلام الشارح يشهد به ليس العلم بذلك الفائدة من جهة البصيرة حيث قال من رادسأول طريق لم يشاهده (٤٦) لكن عرف أمارة فهو على بصيرة طلبه فجعل البصيرة حاصلة من غير العلم بالفائدة المتعبد بها

و لا يذهب عليك \* أن كل ملو هذه بمعنى كلمة أن وأن ضمير طلبه يحتمل الطالب والطلوب وأن الظاهر من غاية العلم والغرض من غايته تدوينه فمصر المعنى لولم يعلم غاية العلم التي دعت المدون إلى تدوينه فكان طلبه عبثا واللازمة ممنوعة طاهرة المنع لأنه يجوز أن يعلم غرض منه أن يجمع ما علمه المدون لأن ما علمه المدون في المنطق العصمة عن الخطأ في الأفكار والحكمة لأنه دونه مقدمة للحكمة ويجوز أن يعلم الشارع الغرض العصمة عن الخطأ أي فكر كان كما هو الغرض من تحصيله الآن فينبغي أن يراد بغاية العلم غاية التدوين أو ما يقوم مقامها وهو

عرفنا بذلك بقرينه فبعضه قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم إذ لو لم تكن إياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثاً في نظره معتد بها في اعتقاده وكل ما كان هذا شأنه فهو عبث عرفاً أما الصغيرى فظاهرة وأما الكبيرى فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حواشيه شرح المختصر العتب بحسب العرف ما لا يرتب عليه فائدة أصلاً أو يرتب عليه ما لا يعتد به نظراً إلى ذلك الفعل المشغل على المشقة ١١ أي لا يرتب عليه في اعتقاده فائدة أصلاً معتد بها أو غيرها أو يرتب عليه فائدة لا يعتد بها في اعتقاده وإن كانت في نفس الأمر معتد بها بناء على المتعارف المشهور في الإطلاق أن الفاعل إذا فعل فعل ما يرتب عليه غرضه يقال فعل فعلاً عبثاً وإن جف فائدته وبما ذكرنا من التقيد اندفع التدافع بين ما نقل عنو بين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية أن الفعل الذي يرتب عليه ما لا يعتد به عبث عرفاً وإن اعتقد الفاعل الفائدة المعتد بها ويفهم من المتن أن الفعل الذي اعتد فيه فائدة لا يعتد بها عبث وإن ترتب عليه الفائدة المعتد بها واندفع ما قيل أن العبث العرفي بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يمكن وجوده في تحصيل العلوم لأنه يرتب عليها الفائدة المعتد بها التي وضعت لها (قوله وبذلك يفرجده) أي بسبب اعتقاده فائدة غير معتد بها في اعتقاده يضعف سعيه في تحصيل ذلك العلم فاما أن يتركه أو لا يسعى فيه حتى السعي فما كان في شروعه على بصيرة (قوله وأن تكون تلك الفائدة) أي الفائدة المعتد بها التي اعتد بها الشارع (قوله لعدم المناسبة) بين ما اعتقده وبين العلم فإن كان ظاهراً زال الاعتقاد وإن كان خفياً بقى فلذا قال ربما (قوله فيصير سعيه) وأما ما يجوز أن يعتد بعد زوال الاعتقاد الأول فأنه لا يرتب عليه وتكون مهمته فسي في تحصيله لاجل هذه الفائدة فلا يصير سعيه السابق عبثاً فلا يضر لأن قوله فيصير يضاد اخل فحسب ربما وإذ صار سعيه السابق عبثاً علم أنه لم يكن على بصيرة في شروعه (قوله عبثاً في نظره) وهو

و لا يذهب عليك \* أن كل ملو هذه بمعنى كلمة أن وأن ضمير طلبه يحتمل الطالب والطلوب وأن الظاهر من غاية العلم والغرض من غايته تدوينه فمصر المعنى لولم يعلم غاية العلم التي دعت المدون إلى تدوينه فكان طلبه عبثا واللازمة ممنوعة طاهرة المنع لأنه يجوز أن يعلم غرض منه أن يجمع ما علمه المدون لأن ما علمه المدون في المنطق العصمة عن الخطأ في الأفكار والحكمة لأنه دونه مقدمة للحكمة ويجوز أن يعلم الشارع الغرض العصمة عن الخطأ أي فكر كان كما هو الغرض من تحصيله الآن فينبغي أن يراد بغاية العلم غاية التدوين أو ما يقوم مقامها وهو

السعي السابق عبثاً فلا بد فيه من أن يكون ما شرع لاجله هو المترتب في الواقع كما مر وسأقي (قوله فذكر السعد) وفي نسخة فلما ذكره (قوله بحسب العرف) وأما في اللغة فهو القسم الأول فقط كإف حاشية الواقف (قوله من التقيد) أي بقوة في اعتقاده وقوله بناءً الخ دليل للتقيد بذلك وقوله ما نقل عنه أي على حواشيه الشرح فله عليه حواش ونقل عنه على حاشيته ما ذكره وقوله ما في المتن أي صلب تلك الحواشى وهو كإف حاشية الحاشية (قوله وإن اعتد بالخط) هذا هو محل التدافع فيصدق قوله ما لا يعتد به يقولنا في اعتقاده (قوله وأدفع ما قيل) لأنه ليس العبث العرفي بمجرد الترتيب بل عدم ترتب ما يعتد به في اعتقاده (قوله لعدم المناسبة) بين ما اعتقده وبين العلم يعني أن السبب في زوال الاعتقاد عدم المناسبة بين الفائدة التي اعتد بها وبين العلم حين اشتغاله بذلك العلم لا عدم المناسبة بين ما اعتقد وبين فائدة العلم كما قاله لأن الكلام أعاد بعد الشروع وقبل القيام والفائدة هي ما يرتب على العلم بتمامه ولذا قال السيد آروا سطة مناسبة مما قبله لتلك الفائدة باعتبار المناسبة بين العلم والفائدة (قوله فلا يصير سعيه السابق عبثاً) أي من حيث يرتب عليه معرفة أن ما اعتد به فائدة ليس فائدة

(قوله وأما على موضوعه) أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بموضوعية موضوعه علمت أن الموضوع والتصديق به من أجزاء

في المكانة لمصلحة التخصيص فتشيع الملازمة الأولى يعلم غاية العلم توازي مشقة تحصيله لكان طلبه عبثاً إذ العبث ما لا يلعب به كالمه  
اللغة والاستعمال بفعل لا تكافي فائدة مشقته أو بفعل لم يدره فائدة تكافى مشقته على اختلاف عبارات السد السند في بيان العبث  
العرفي ولا يخفى أنه إذا لم يعلم مثل تلك الفائدة لمكان طلبه لاجل الجدا فلا يحصل من الطلب على حاصل لأنه لا حاصل له بل مدار تحصيل  
الاشياء على الحدأ ويكون عناءه فاقته الجهد وبضعف السعي فلا ينتهي الى المقصود • فإن قلت يصح ان لا يعلم مثل هذه الفائدة بل  
يعتدله فائدة اعتقاد غير مطابق فلا يكون طلبه عبثاً لثقله ولا عرفاً • قلت يكون عبثاً في باقي الحال لأنه انزال الاعتقاد بعد الشروع  
لعدم مناسبة العلم لتلك الفائدة التي اعتقدها يكون طلب الباقي عبثاً فيفرج عنه طلب الباقي فلا يتم تحصيله • لا يقال لا بد للطلب من  
فائدة معتد بها بالنسبة الى مشقة الطلب سواء كان غاية العلم أو لا بل يجوز أن يكون غاية الطلب نفس العلم كافي العلوم النظرية فان غايتها  
أنفسها • قلت غاية الطلب محب أن تكون نفع الطالب يرتب على تصورها الشوق اليه ونفس العلم لا يكون نفعه انما النفع فائدة  
تترتب على حصول العلم وان كان حصول العلم و اتصافه فيما اذا كان نفس العلم أمراً يترفق ذاته بغاية الملتقى عصية الشارع عن  
الخطأ وليس له مع قطع النظر عن هذا النفع شرف حتى يكون غاية الطلب نفسه وغاية العلوم النظرية تصاف بها الطلاب بها الشرف فغايتها  
الطلب كل ما كان يرتب على حصول العلم ان نفسه ومعنى قولهم وغاية العلوم النظرية حصولها أنفسها حصولها للطلاب وهو يغابر  
حصولها في أنفسها فلا يرتب اتحاد الغاية وذى الغاية • ولا يجوز أن يحمل قوله ولم يعلم (٤٧) غاية العلم على غاية ماله سواء كانت

معتد بها أو لا سواء

كانت مرتبة أو لا لأنه

لا يستلزم عدم العلم بها

كون الطلب عبثاً بل

امتناعه لأن الطلب

فعل اختياري وقد تقرّر

في موضعه أنه يمنع صدوره

الافعال الاختيارية

من غير بغائته ماله

فصل الطلب يتوقف

على العلم بغائته

وأما على موضوعه

وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه تكلم رغبته فيه وبإلغ في تحصيله كاهو حقه ويراد ذلك  
الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة

وهو العبث العرفي فلا ينافي ما في شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثاً عرفياً (قوله فانه تكلم المخ)  
فعلم من ذلك أنه كان على بصيرة في شروعه ومحارزناك عبارة الشرح والحاشية بعد اطلاعي على  
فوائد القيدون ظهر لي اندفاع شكوكه الناطق في هذا المقام واعلم أن كل حكم هو مصلحة ترتب على  
فعل تسمى غايته من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدته من حيث ترتبها عليه فقتضيان اعتبارا  
وتعيان الافعال الاختيارية وغيرها • وأما العارض فهو ما لا جله اقدم الفاعل على فعله ويسمى غايته  
غائية له ولا يوجد في أفعاله تعالى وان جت فوائدها وقد يخالف العارض فائدة الفعل كما اذا أخطأ في اعتقاده

ودفع كون الطلب عبثاً مبني على العلم بالفائدة المعتد بها المترتبة في نفس الامر • وما يناقش به من أن الفعل الاختياري كثيراً ما يصدر  
بتوهم نفع فاشترط التصديق بغائته ما يخالف الواقع ويستصعب حتى يجعل التصديق بمعنى شغل التوهم كشمول التصديق بمقدمة  
القياس الشعري التي لا يتعلق بها الاحتمال يمكن دفعه بان فعل لا يتوهم له يصدر بتوهم النفع لا يصدر لنفع المتوهم بل لفائدة  
صيرورة النفع أقرب الى الوصول وتلك الصيرورة تصديق بها مثلاً الذهاب الى قبر جدك الصيرورة بتوهم ربه بل العزم ان قرب داره  
أنسب رؤيته والرؤية فسهل ارجى لا يقال أصل الطلب يتوقف على العلم بغائته ما يطلب لاجل لا يتوقف قد ذكر • واعلم أن  
الغاية والعارض متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما يدعون الى الشيء من حيث ينتهي اليه الشيء غايته ومن حيث قصد به شيء غرض  
ولذا اتصاف الغاية بالقول والفعل والعارض الى الفاعل وفي جههما في العبارة إشارة الى أن الشارع محب ان يعلم الفائدة من حيث انها غايته  
الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها ولم يعرف أنها ينتهي اليها الطلب في الواقع أو لم يعرف أنها مهمة لم يخرج من العبث فافهم وواعلم ان  
ما ذكره لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المعتد بها ولا يفي إثبات التوقف على بيان الحاجة من  
مقدمتين آخرتين احدهما ان معرفة الحاجة لا تحصل بدون البيان وثانيهما أن غاية العلم لا تحصل من غيره اذا الحاجة الى الشيء في  
انما تثبت لم يكن ذلك الشيء حاصل من غير الشيء الاول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة (قوله وأما على موضوعه) أي وجه توقفه  
الشرع على بيان موضوعه على طبق قوله وأما على بيان الحاجة فمما فيه تدبر أو على معرفة موضوعه على طبق قوله وأما على تصور العلم

فترتب على هذا المعرفة التفتش على فائدته تدبر (قوله وهو العبث العرفي) لانه على ما مر لا يرتب علمه فائدة معتد بها في اعتقاده فصار  
عبثاً في نظر القائل وليس المراد بالعبث في نظر الله عبثه فهو دون غيره من أهل العرف كعبثه في الكلام

العلوم لامن المقدمة (قوة فلان غار العلوم الخ) أى فلذا كانت الموضوعات متعارضة أو اعتبارا كانت العلوم كذلك وإذا كانت متحدة ذات متعارضة اعتبارا فالعلوم كذلك مثلا علم الفقه موضوعه أفعال المكلفين والأصول موضوعه الأدلة وهما مختلفان ذاتا واعتبارا وموضوع علم النحو والصرف الكلمات العربية وهما متحدان ذاتا لكن مختلفان اعتبارا (قوله فإن علم الفقه) من إضافة العلم الخاص فهى البيان

(قوله فلان غار العلوم) أى بعض كان عن البعض الآخر بحسب أى بحسب تعاريف الموضوعات ذاتا يتغير علم جميع أجزاءه عن علم آخر بجميع أجزائه إلا يعرفه الموضوع وقدرته وفيه من هذا: يبدأ كون التصديق بالموضوع مقدمة للشرح وعلى وجه البصرة بمجرد توقف البصرة على غير العلم عن العلوم الآخر وليس كذلك بل توقفها على التزعماء هذا العلم المشروح فهو سواء كان من العلوم المدونة أم لا لأن لا يحل التباس مسألة من العلم بمسألة علم آخر بالبصرة يحل التباسها بما ليس بمسألة علم فالأولى أن يقال لأن تعاريف العلم المطلوب معادها بتفسير موضوعه وقد أشار بتصوير المدينى على علمين إلى أن ههنا مقدمة لأسبابها إلا الاستقراء • وأما ما ذكره في تعيين موضوع الفقه فقد تعقب به لا يقتصرف أفعال المكلفين بل يشمل أفعال الصبي والمجنون و بدل المكلفون بالعباد ويمكن دفعه بأن المراد بالمكلفين (٤٨) المكلفون بالنوع والقرص منه أحوال الملك فالتبديل بالعباد فرع خروج عن طريق

السداد والمراد بالانفعال أفعال الجوارح كإلهو التبادر والحث عين ألتية بحث عن اشتراط فعمل الجوارح بالنية ولا يضربونهم خروج الحث من حيث الإباحة لأنه لا يخرج عن الحلال

السداد والمراد بالانفعال أفعال الجوارح كإلهو التبادر والحث عين ألتية بحث عن اشتراط فعمل الجوارح بالنية ولا يضربونهم خروج الحث من حيث الإباحة لأنه لا يخرج عن الحلال

(قوله موضوع الهيئة) فبحث عنها من حيث أسئلةها ونسبها بعضها إلى بعض (قوله ومن حيث الطبيعة) فيبحث عنها من حيث التركيب من الهولوى والصورة فى البعض والبساطة فى

بعض آخر ونحو ذلك كبراهوا وأخبارها وتعلم ذلك (قوله السماوات والأرض) أى علم السماوات والأرض وهو علم يعرف فيه أحوال الأجسام التى هى أو كان العالم وهى السموات وأسمائها والعناصر وهو قسم من الطبيعي (قوله من الطبيعي) حال من السماوات العالم (قوله) وذلك الخ أى ليكون تعاريفها اعتبارا قد يتفق الخ فيما إذا كان الشكل مقتضى الطبيعة ككون الأرض مستديرة (قوله كالقول بأن الأرض الخ) فإنه مسئلة من الهيئة والطبيعة لكن فى الهيئة ثبت ذلك بالبرهان الإنشائى والطبيعى ثبت بالبرهان الحالى وكتب أيضا قوله كالقول بأن الأرض مستديرة فاشتد على الاستداز فى الطبيعي بأن جميع العناصر بل الفلكيات بسائط والشكل الطبيعى للسطح هو الكرة لأن مقتضى الطبيعة واحدة لا يختلف وهو دليل على مناهة ما يقتضيه طبيعة الشيء واستدل عليها فى الهيئة بأنه لو كان امتدادها الطولى أى ما بين المشرق والمغرب على استقامة لكان ملووع الكواكب على سكانها وكذا غروها عنهم فى أن واحد إلى آخر ما ذكره وهو استدلال بوجود المسبب على وجود السبب فهو برهان إنشائى ليس مبنيا على مقتضى الطبيعة فالبحث فى الطبيعة عن الاستداز من حيث هو ومنها أسطرة عرض ذاتى أعنى البساطة بخلافه عن فى الهيئة (قوله آية) هى ما قصد تفصيلها غيرها كالنقش وغيره إلى ما قصد تفصيله ذاته كالطبيعة على ما قبل (قوله فلا راد الخ) لأن المقصود من تدوينها مقصود فيها (قوله العوارض) كالجود والعلوم وقوله أحكامها كتدوين الحدوث (قوله والمقصود من ذلك البيان الخ) إشارة إلى أنه المقصود من البيان المقصود من تدوين العلم هو معرفة

(لما كانت مواد التسمية في هذا المطبوع كثيرة يستغنى ببعضها عن بعض حذفنا منها حاشية العصام بناد على طلب حضرة الملقم فليعلم)

(قوله يبحث فيه عن أفعال المكافئين) أي عن أحوال أفعال المكافئين والمراد بالبحث عن أحوال الأفعال أثبات تلك الأحوال للأفعال فتلك

من التدوين بالواسطة وإنما أجل السيد (قوله فأقروا كل طائفة الخ) فلما كان ذلك الأفراد أعماها للرجوع إلى شيء معين غير أو أشياء متساوية كذلك كان تغيير العلم أعني المحمولات لتغيير الشيء والأشياء هو الذي يسمونه موضوعا كان تغيير العلم بتغيير الموضوع فتم المقصود وهذا العبارة كلها من شرح المواضع (قوله وجعلوا علما) فالعلم هو تلك الأحوال وسأنا في مساواة (قوله وهذا معنى قوله الخ) يريد أن ظاهر عبارة السيد لا تلزم فيه إلا يلزم من كون المقصود من العلم تلك المعرفة كون كل طائفة علما برأسه إلا بعد ملاحظة التعذر المذكور وأيضاً ليس كونه علما برأسه ذاتياً له فلا بد من ملاحظة التدوين أولاً وأخيراً (قوله متعلقة بشئ واحد كأحوال العدد) قال السيد الشر يفى في حواشي المطالع العددا ما زاد كان كسوره التسعة وهي من النصف إلى العشر زائداً وإما تام ان كانت مساوية له كالسبعة وإما ناقص ان كانت ناقصة (٤٩) عنه كالتمانية وإن انقسم

بمساوئين فهو الزوج  
والأفرد والفرد والزوج  
ان انتهى في القسمة إلى  
لواحد فهو زوج والزوج  
والأفرد يخلوص  
أن ينقسم أكثر من  
مرة واحدة فهو زوج  
الزوج والفرد كالتين عشر  
وان لم ينقسم الأمرة  
واحدة فهو زوج والفرد  
كالتة اه و قول السيد  
وهي من النصف أي مع  
التنزل إلى الأقل فالأقل  
قوله كما عرفت أي في  
قوله سابقاً في كتابه  
على الشرح ان كان  
بالاعتبار فبالاعتبار  
كأحوال العالم الخ (قوله  
ولا استحالة الخ) سواء  
لوحظ أنها مشاركة

يبحث فيه عن أفعال المكافئين

علما واحدا ولم يستحسن عدل واحدة منهما علما على حدة واعلم أن الواجب على الشارع في العلم أن يتصوره بوجه ما والالتماع الشروع فيه وأما تصوره برسمه فالواجب ليكون شروعه فيه على بصيرة وأن يعقد أن تلك العلم فائدة مخصوصة ترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد حازماً وغير حازم طائفة الواقع أولاً وأما الاعتقاد بما هو فائدة وغرض في الواقع فالواجب كذلك لا يكون سعيه في تحصيله مما يعذب على ماهر على ما هي عليه بقدر الطاقة وكانت مصيرها مختلطة متعذرة فأقروا كل طائفة من الأحوال الراجعة إلى شيء أو أشياء متساوية بالتدوين وجعلوا علما على حدة تنسب إلى العلم وسواء ذلك الشيء أو الأشياء موضوع العلم لأنه موضوع لأن يبحث عن أحواله ولأن موضوعات مسائله راجعة إليه وهذا معنى قوله وإذا كانت طائفة من الأحوال والأحكام (قوله متعلقة بشئ واحد) كأحوال العدد في الحساب وأشياء متساوية ومعنى التناسب اشتراكها في أمر ذاتي كاشتراك الجسم العلوي والسفلي والخط في المقدار أو عرضي كاشتراك الأدلة الأربع في استنباط الأحكام اشتراك معتداه بان رأى جهة الاشتراك في جميع المسائل (قوله كان كل واحد منهما) أي من الطائفتين علما برأسه وأطلق العلم على طائفة من الأحوال على سبيل المبالغة لأنه المقصود من تدوين العلوم والأفكار المدونة عبارة عن المسائل (قوله ولو كانت) أي الطائفتان المفروشتان ولذلك أورد كل واحد للدلالة على أنه فرض محض (قوله من جهة واحدة) إشارة إلى أن اختلاف الجهة موجب لاختلاف العليين كما عرفت (قوله ولم يستحسن الخ) إشارة إلى أنه استحسن في اقتضاه حسن التعليم وتسهيله ولا استحالة أن يعد كل مسألة علما أو كل العلوم علما واحداً (قوله واعلم الخ) بيان للفرق بين الأمور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها بان الأمرين الأولين يتوقف أصل الشروع على نوعهما بخلاف الثالث ولا تنسب إليهما ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما يجعل كل واحد منهما مفيداً لأصل البصيرة بخلاف الموضوع فإنه متأخر في المرتبة عنها جعل مفيداً لزيادة البصيرة وبيان الأمرين الآخرين من قبيل التصديق بخلاف الأول فإنه تصور (قوله عما يعذبنا) أي عرفنا

(٧ - شروح التسمية)

في أنها أحكام مأمورة على أخرى أولاً (قوله بين الأمور الثلاثة) أي التي في الشرح وقوله على نوعهما هو التصور بوجه ما فان منه التصور بالرسم واعتقاد فائدة متضمنة فانه فائدة المعنى المرتبة عليه في الواقع (قوله وعدم الترتيب الخ) يحتاج للجمع بينهما في ما تقر في الحكمة السابق بأنه لا ترتيب بينهما في مرتبة توقف أصل الشروع في الفعل عليهما وإن كان بينهما ترتيب في أنفسهما لأن تصور فائدتها أي ما يكون بعد تصور الشيء تدبر (قوله لتأخر في المرتبة) لعدم توقف الشروع عليه وقوله جعل مفيداً لزيادة البصيرة لأنه إذا صدق موضوعه الموضوع ازدادت بصيرته وهذا التصديق لم يتقدم سواء كان جهة الوجهة الماخوذة لقياسها بالالزام الموسوم بالموضوع أولاً لأن ذلك تصور لا تصديق بالليل ولا شبه أن التصديق بالليل مفيد لزيادة البصيرة فأنفع مما أوردها =

(قوله فهو أيضاً مفيد للبصرية) إشارة لتوفيق بينه وبين الشرح (قوله أى موجبة زيادة اعتناؤه) فليس المراد أصل الاهتمام لحصوله بأى فائدة مخصوصة (قوله بما يقع جواباً) وهو مفهوم تصديقي وقولهم أن أى مطلب التصور اصطلاح كائنه فى حاشية المطول (قوله لا بخصوصه الخ) أى ليس معرفة الموضوع بخصوصه بان يصدق بموضوعه الواقعي أو بنوعه بان يصدق بموضوعية أى موضوع معين وان كان غير مطابق (قوله زيادة البصرية الخ) مراده توجيه الشرح لا الاعتراض على السيد لاجتماع مرادهما تدبر (قوله أيضاً زيادة البصرية الخ) ردنا (٥٠) يقال ان المقدمة ما كان لاجل الشروع على بصرية لا ما كان زائداً فلا تكون معرفة الموضوع من

المقدمة (قوله مبادئ اللغة) أى علم الوضع (قوله لشدة الخ) يعنى ان مراده قدس سره توجيه صنيع المصنف لا الاعتراض عليه (قوله قلباً ينفل الخ) يفيد جواز تعقل المعاني لاعتناء الالفاظ ولو ذهنية وهو موضع خلاف ذكره فى حاشية المطول فراجع (قوله المعاني) أى لامن معبى هي معان والافلا بد من الالفاظ (قوله بالتقدم والتأخير) كان يبين أن علم المنطق يقدم بمحصله على جميع ما عاده لاحتياج الكل اليه وعلم المعاني يقدم على البيان لان المقصود من البيان معرفة طرق أداء الاغراض المقصودة فى المعاني وهكذا (قول الشارح وبيان شرفه) أى يلغى حق من من الجد في تحصيله (قوله)

وليزاد سمياً في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمته وأما معرفته بان موضوع العلم أى شئ هو فليس واجبة للشروع بل هى لزيادة البصرية فى الشروع فقوله لم يتبرز العلم المطلوب عنده ولم يكن له بصرية فى طلبه أراد به أنه لم يتميز بزيادة تميز ولم يكن له زيادة بصرية لان التميز بزيادة البصرية قد حصل له بتصوره رسمه وقد تحقق بما تقرران مقدمة العلم المذكورة ههنا ثلاثة أشياء أحدها تصور العلم بوجه ما ورسمه وثانيها التصديق بفائدته وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والأولى أن يجعل مباحث الالفاظ أيضاً من المقدمة لتوقف الاستفادة العلم وفادته على معرفة أحوال الالفاظ الآن المصنف أوردها فى صدر المقالة الأولى وقد جعل من المقدمة أيضاً بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان وضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى مسائله اجمالاً فهذه أمور تسعة غائية منها متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد تغنى عند الطالب ولزاد بصرته فى طلبه وواحد منها متعلق بطريق فادته واستفادته أعنى مباحث الالفاظ والأحسن فى التعليم أن يذكر كلها أولاً وقد اكتفى ببعضها ولا يخفى شئ من ذلك الا ضرورة هناك الا فى التصور بوجه ما والتصديق بفائدته ما كائنه وذلك قال بعضهم الأولى أن يفسر المقدمة بما يعين فى تحصيل الفن المطلوب فهو أيضاً مفيد للبصرية اذا خرج من العيش من البصرية (قوله اذا كانت تلك الفائدة مهمة) أى موجبة زيادة اعتناؤه بشأنها كما يقال أخصى الامر اذا قلقل وخزنك (قوله وأما معرفته بان موضوع الخ) أى معرفته بما يقع جواباً عن هذا السؤال أى معرفته بان موضوعه ذلك الشئ (قوله فليست واجبة للشروع الخ) أى لاصل الشروع لا بخصوصه ولا بنوعه (قوله أراد به أنه لم يتبرز الخ) وزيادة البصرية أيضاً بصرية فيصدق عليه أنه بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصرية (قوله تصور العلم بوجه ما) على التوجه الأول أو رسمه على تقدير قوله فالأولى (قوله على معرفة أحوال الالفاظ) من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاستشراك والترادف وغير ذلك وكونها مبنية على مبادئ اللغة لا ينافى توقف الافادة والاستفادة عليها (قوله الآن المصنف وجهه أنه أوردها الخ) لشدة الارتباط بين الفصول المعنى حتى انه قلباً ينفل تعقل المعاني عن تحيل الالفاظ (قوله بيان مرتبة العلم) أى فى التصيل بالتقدم والتأخير بالقياس الى آخر (قوله وبيان شرفه) وله جهات الموضوع فما كان موضوعه أعم فهو أشرف واللبس فما كان دليلاً أقوى فهو أشرف والغاية فما كانت غايته أنفع فهو أشرف (قوله والا حسن فى التعليم الخ) اشار به الى دفع ما أورده الشارح التفتازانى من أن البصرية ليست أمراً مضيوطاً حتى يقال انه يتوقف على الأمور الثلاثة ولا يحصل بواحد منها أو باكثر منها (قوله الأولى الخ) كما قال ذلك لانه قد عرفت أن ما لم يتوقف عليه الشروع على وجه البصرية هو الاعانة الآن هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بها العلوم كما هو السابق الى الفهم (قال الشارح فان علم الخ) تصور الحكم الحكى

وله جهات) وأما أقوم المسائل فراجع الى فضيلة الدلائل كما فى شرح للواقف (قوله اشار به الى دفع الخ) وجهه انه لا يخفى (قوله ما أورده الشارح الخ) لخص هذا مع ان السيد تعرض لدفع شبه كثيرة فى كلامه يعرفه من اطالع (قوله انما قال ذلك) أى قال الأولى لا الواجب لماذا ذكر (قوله هو الاعانة) أى فى تحصيل الفن كما هو القيل (قوله والمراد بها) أى فى قول السيد بما يعين الخ (قوله العلوم الخ) فلا يرد انه يدخل فى العين العلم والكتاب أيضاً كما قيل



الاحوال التي انبثت للافعال خارجة عنها لانها وصف لها ثم ان أفعال المكافئين لها احداث وأحوال فن أحوالها انما تحرم ومن أحوالها أنها تحل ومنها الخدوت ومنها أنها موجودة على غير ذلك مما لا يحصى ولذلك اختر زعن بعض ذلك بقوله من حيث أنها تحل الخ ثم انه جعل الخل والحرم متلاقيين في الموضوع وهذا يقتضي أن المحمول غير الخل والحرم والصحة والفساد مع أنها عين المحمول وأجيب بان فعل المكاف الذي هو موضوع علم الفقه على منه الموضوع والصلاة والبيع والشراء وغير ذلك فتحت أمور جزئية كإضافة الصحة في الفقه عن الافعال الجزئية وان كانت اضافة والموضوع يطلق الفعل المقيد على الخل والحرم والصحة والفساد فلا يقع بمحمول لاجل خاصة لانها وقعت بمحمول على فعل جزئي كبيع في قولك البيع اذا كان مستوفيا للشروط حلال فلم يرد الشارع بالافعال الجزئية بل يطلق الافعال والذي نعت عنه ليس أحوال هذا الكلي بل أحوال جزئية فتعار ما وقع قيد الموضوع وما وقع بمحمول فامل فهذا الجزئي الذي قيد عليه يتولد هذه الاشياء عليه حرام مثلا وحلال و بهذا نعلم أن قواهم موضوع كل فن ما يثبت فمعناه عوارضه أي أحواله معناه عن أحوال جزئية لان الميث في العلوم انما هو أحوال جزئية وعلى هذا قول الشارع لان علم الفقه يثبت عن أفعال المكافئين أي عن أحوال جزئية أفعال المكافئين المقيدة بالحل الخ هذا ما يفهم من كلام عبد الحكيم وذكر بعض كلاما آخر أسهل من هذا وهو أن قوله من حيث الحل أي من حيث صحة الحل أي صحة اضافة الحل فلا ي أخذ قيداه صحة الاضاف والذي يحمل الحل المطلق (قوله عن أفعال المكافئين) فيه أن الصبي بأمر الصلاة عند بلوغه سبعاً من الشارع وحينئذ (٥١) فالاولى حذف قوله المكافئين اللهم الآن

يقال انه جار على القول  
الاخر وهو ان المسأور  
من الشارع انما هو  
الولي (قوله عن الالة  
السبعة) أي الكتاب  
والسنن والقياس والاجماع  
(قوله من حيث أنها  
تستبط الخ) أي لامن  
حيث انما وأرد عنه  
عليه الصلاة والسلام وعلى

من حيث أنها تحل ويحرم ونفسد وعلى أصول الفقه يثبت عن الالة السبعة من حيث أنها تستبط  
عنها الأحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذا الموضوع آخر صار اعلى متميز منفردا كل منهما عن الآخر  
فلو لم يعرف الشارع في العلم أن موضوعه أي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عنه ولم يكن له في طلبه بصيرة

في الجزئي كما يدل عليه قوله متلا وليس باستدلال (قال الشارع أفعال المكافئين الخ) إشارة إلى أن ليس موضوع  
فعل المكاف مطلقاً والأما ما جاء في الصحة عن الافعال المخصوصة فيه (قال الشارع من حيث أنها تحل ويحرم)  
الظاهر تعلقه ببحث كونه بياناً للأحوال والحق أنه متعلق بالعروض المفهوم من الكلام وأنه قيد للموضوع  
والقيد مطلق الحل والحرمه والبحوث عنه الحل والحرمه المخصوصان فلا راد ان الحلية تمت للموضوع فلا  
تكون مجعوتاً عنها (قال الشارع من حيث أنها تستبط) أي يصح الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط مجعوت

هذا القيد يأتي ما ورد على ما تقدم وأجيب بان القيد صحة الاستنباط والذي جعله بمحمول الاستنباط (قوله الأحكام الشرعية) عبارة عن النسب  
التامة كنبوت الوجوب للوجود في قولنا الموضوع واجب والشرعية منسوبة للشرع وفيه ان الشرع عبارة عن النسب التامة ففقه نسبة الشيء  
الى نفسه وأجيب بانها منسوبة للشرع بمعنى الشارع لا بمعنى الأحكام على أنه لا مانع من نسبة الشيء الى نفسه مبالغة (قوله انما تنازع  
علم أصول الفقه موضوعه) أي بغيره موضوعه لموضوعه (قوله منفردا كل الخ) لاجل حاجته بعد قوله متميز الخ وأجيب بان لا يلزم من  
ذلك الانفراد فان باب البيع وباب الصلاة متميزان مع ذلك لا يقال لهما منفردان بل هما مجموعان في كتاب منسوب للفقه (قوله فلو لم  
يعرف الشارع) أي فلو لم يصدق الشارع في العلم بجواب هذا السؤال وجوابه المعلومات التصورية والتدقيقية والسؤال ما موضوع هذا  
الفن والتصديق انما يتعلق بالجواب لا بالسؤال فلذا قدرنا جواب (قوله لم يتميز العلم الخ) في ان التمييز البصري قد حصل بالرسم وبالتصديق  
بالعصمة التي هي الغاية الآن يكون المراد زيادة التمييز وزيادة البصيرة وفيه ان المقدمة أمر يتوقف عليه الشرع وفي العلم على وجه  
البصيرة ولم يقبل على زيادة البصيرة الآن راد البصيرة حصولها أصلاً ولا بالإعتبار الموضوع فان قلت المذكور في الرسم البصري  
لا يتميز وهذا التقدير يشبه بل فيما تقدم غير ما مع أنهم لم يعرفوا الرسم بالتبميز وأجيب بان التميز ثمة من غير بحسب الخارج وتغير  
بحسب العقل وأغظمهما الاول فلذا خص الزيادة بالتركيب في جانب الموضوع وأما الرسم فالوجود فيه التميز العقلي فلذا لم يذكر فيه زيادة

(قوله وليس باستدلال) لثلاث يلزم شبه المصادرة (قوله إشارة إلى أن ليس موضوعه الخ) بعض أن قول الشارع أفعال المكافئين يقيدان  
موضوع الفقه ليس بفعل المكافئين المطلق عن التقييد بالمخصوصات اذ لو أخذنا بعبر فعل المكافئين لم يأت بصيغة الجمع الدالة على  
الافراد المعترضة فيها المخصوصات سواء كانت اضافة كطلق الصلاة أو كالتصديق في الاوقات المبكروه والابان كان موضوعه الفعل المطلق  
لمساجات البحث عن الافعال المخصوصة فبمع أنه لا يجب فيه الاعناء (قوله الظاهر تعلقه ببحث) فيكون بياناً للأحوال أي البحوث عنها  
لان البحث عن الافعال من حيث تلك الاحوال بحث عنها

(قوله ولما كان بيان الحاجة) أى ولما كان التصديق بان هذا الفن يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر ينساق الى معرفته المراد بالعرفه المعرفة التصورية أى يؤدى الى تصور برسمه فالسبب التصديق بكونه يعصم الذهن والسبب تصور برسمه فالاول ملازم والثاني لازم هذا حاصله فيعلم منه ان التصور مكتسب من التصديق مع ان التصورات لا مكتسب من التصديقات لان التصديقات لا تتحقق الا بعد التصورات والجواب ان المراد بقوله ينساق أى يستلزم وليس المراد به يكتسب أى يستلزم التصور برسمه وليس المراد انه ينشأ عنه التصور وانما عبر بنساق اشارة الى ظهور الرقوم بخلاف ما لو عبر بنسوق فرما يتوهم المعاناة وانما لم يعكس بان يقول ولما كان معرفته برسمه تستلزم بيان الحاجة للزوم الفساد لانه لو عرفه بانه علم يبحث عن التصورات والتصديقات لوجد الرسم دون التصديق بالحاجة لان هذا لازم اعلم وافاد بهذا الكلام أى بقوله ينساق الخ ان بينهما جامعاً وان الاول سبب والثاني مسبب

فموضوع الفقه فعل المكلف لانه يبحث فيه عن حله وحرمة وجهته وفساده التي هي عوارضه وقيد بالحينية على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحينية والنظر اليها فيجب ان نلاحظ الحينية في البحث عن احواله ولا يكون لها مدخل في العروض لثلاث مزايا تقدم الشيء على نفسه اذ ما يعرض الشيء للشيء لا بد ان يتقدم على العارض كذا ذكره السعد في التلويح قال السيد وفيه ان الحينية لا بد ان يكون لها مدخل في عروض تلك الاحوال لتكون اعراضاً ذاتية لغير ضرورة ان القيد اخص من الموضوع فلذا قال المحشى والحق انه متعلق بالعروض المفهوم من (٥٣) الكلام اذ المعنى عن احوال افعال المكلفين العارضة لهما من حيث الحل والحرمة فتكون

الحينية قيد للموضوع ومن تثبته ويدفع الاشكال السابق بان القيد الذي هو من تنمى الموضوع ومتقدم هو مطلق الحل والحرمة والمحمول عنه الحل والحرمة المخصوصان وهما متاخران وانما قال المحشى فلا تكون مجموعاً عنها اشارة لدفع الاشكال ويحده آخر وهو ان الموضوع وقيدته يجب ان يكون مسلم

ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه

(قوله ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه) اقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق هو

عنه (قال الشارح ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته الخ) في التاج الانساق وان شذن في اختيار مدون السوق اشارة الى ان استلزامه اياه من غير مدخل تصري المصنف ولذا تعرض قدس سره لاستلزامه اياه في نفسه من غير تخصيص ببيان المصنف رحمه الله وكون الرسم لازماً له من غير احتياج الى تصرف وذلك لان آخر ما ينساق اليه بيان الحاجة اليه مست الحاجة الى قانون يقيد عصبة الذهن عن الخطأ في الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال وهو المنطق وكونه مستلزماً اياه لا يقتضى اكتسابه منه حتى يلزم اكتساب التصور من الجهة ومقصود الشارح بيان نكتته جمع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد مع ان الظاهر اراد كل اوالكل في بحث ونكتته تقديم بيان الحاجة عليه مع ان العنوان يقتضى العكس وخلاصتها ما ذكره السيد قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم فلنا جمعهما دون العكس فلذا اقدم البيان وبما ذكرناه اندفع ما قيل من ان بيان الموضوع ايضاً يتضمن الرسم فان ذلك باعتبار انه يمكن ان

الثبوت في العلم فلا يثبت هو ولا قيد فيه بل في علم أعلى منه بمحمول عنه فيه كسائل القياس والترجيح وغيرها أوردتها

(قوله الانساق ريان شذن) ريان المشى (شذن) ضرورة فالعنى ضرورة ما شأنا اه تاج (قوله اشارة الخ) لان الظاهر من الانساق انه ذاتى للبيان مطلقاً لا خاص ببيان المصنف (قوله ولذا تعرض) حيث قال ان يبين بينا الجهول (قوله وكون الرسم لازماً الخ) حيث قال ويحصل بذلك معرفة العلم برسمه وانما لم يقل في الثاني من غير تخصيص ببيان المصنف لان الشارح اعاد ذكر البيان في الاستلزام دون الزوم تدبر (قوله لا يقتضى اكتسابه الخ) لان الاستلزام ليس اكتساباً بل وجوده بين المقربين (قوله مع ان العنوان) أى قول المصنف اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه فاخر فيه بيان الحاجة (قوله وخلاصتها الخ) يعنى لا يراد على البيان ان فيه استفادة التصور من التصديق وهو مخصص الشيخ على امتناعه وأطال في بيانه لان بيان الحاجة يستلزم التصور كالرسم فهو محض استلزام لا جهة فيه والممنوع هو الاكتساب (قوله لان ذلك باعتبار الخ) أى فهو محتاج لتصرف والكلام فيما ينساق بنفسه (قوله باعتبار انه يمكن الخ) فانه اذ بان ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث مطلق الايصال الى مجهول تصورى أو تصديقي أو من حيث صحة الايصال الى ذلك علم ان المنطق علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال المخصوص على الاول أو من حيث مطلق الايصال على الثاني لكن محتاج لتصرف بخلاف بيان الحاجة فان آخر مقدماته هو اللازم المحمول تدبر

(قوله) أورد هـ ما في بحث واحد) تأخر للجامعة بينهما لم ينظر لتلازم الذي بينهما والافتقار أورد هـ ما في بحث واحد مقدم بيان الحاجة لانه سبب بينهما فان قلت هـ لا ذكر الشارح ذلك قلت انه ذكره بطريق الاشارة بقوله قري بالتوقف بيان الحاجة اليه عليه فان هذا يفيد انه قدم بيان الحاجة على تصويره

(قوله انما هي لجمعها الخ) أي فهو بيان مناسب لبيان الداعي لذلك (قوله أي غرض المدون) لا العلم لان الغرض انما هو للفاعل (نوله وهو لازم مساو الخ) قال قري اذ وعلى قول السيد هـي تصويره رسمه ان قلت تصور الشيء رسمه تصويره بمخاصته اليه الشاملة وتلك الخاصة لا تكون الامساوية بغاية الشيء يجوز ان تكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غاية لا موزعة فتنه ان يلزم مساواتها العلم قلت لزوم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه في حصولها اذا الامر الواحد لو كان غاية لا موزعة لم يكن شئ منها مخصوصا محتاجا اليه في حصوله وانما المحتاج اليه احد الامرين فلزم الاحتياج الى العلم في تلك الغاية اختصاصا به ويلزم الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها شمولها ومن مجموع الامر من مساواتها اهـ والمحشى رجه الله اعتبر في كونها غاية انه يفيد انها بالتوقف عليه اذ هو الحاصل من الحاجة اليه فيها فان افادته غير اياها لا ينافي الاحتياج اليه فيها ويؤيد ما مره من (٥٣) ان الغاية هي الامر الترتب على الشئ لا بالتوقف فلما

أورد هـ ما في بحث واحد وصدر البحث

أن بين أن الناس في أي شئ يحتاجون اليه ذلك الشئ يكون غايته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصويره رسمه وأما بيان ماهية العلم رسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون رسمه بشئ آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلا مستغنيا لبيان الماهية برسمها فلذلك أورد هـ ما المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى قسميه أعني التصور والتصدق

يؤخذ منه لازم محمول يعرفه على أن النسبة انما هي لجمعها بعد الوقوع (قوله وغرضه) أي غرض المدون (قوله ويحصل بذلك الخ) لا به يحصل منه أنه علم يفيد هذه الغاية وهو لازم مساو له شامل لجميع اجزائه والاما كان غاية بل بل بضعة وهو ظاهر بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصور الشيء بالرسم ولوأيد بالتصور المعنى الأعم أعني تصور الشيء بما خارج كان ادفع للشغب (قوله بشئ آخر) كان يقال علم ببحث فيه عن المعلومات التصورية والتصدقية ولا يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقصود ما اورد صورته لاجتماع فها بينهما في الوجود (قوله فلذلك) أي لصيرورة بيان الحاجة أصلا مستغنيا لبيان الماهية بالرسم والاشارة الى استلزام البيان له دون العكس يجعل قوله فصاير الخ مستندرا (قوله فشرع الخ) تفسير لقوله وايتدأ ببيان الحاجة أي ابتداء بان شرع وفيه اشارة الى أن قول الشارح وصدر البحث الخ معطوف على قوله أورد هـ ما وترتبه على الشرط باعتبار أن تصدير البحث بالتقسيم أي جعله في أوله كما هو معنى صدرت الشئ بالشئ (قوله ولا يتوهم الخ)

أي وهذا المتوهم باطل لان تصور العلم بغايته متأخر عن التصديق بشئته المتأخر عن بيان الحاجة اليه لما عرفت ان الرسم لا بد أن يكون بلازم بين الثبوت (قوله اورد صورته الخ) يعنى انه اذا رسم بالغاية لم يكن ذلك رسماً ان ثبت تلك الغاية بالدليل لتكون لازما بين الثبوت كما مر فلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية في الوجود بخلاف ما اذا رسم بغيرها فان اللازم ان ثبت ذلك الغير فلا يلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية حيث تنفي الوجود وحاصل مراد قدس سره حيث تدفع ما يقال انه كان بيان الحاجة بفضي الى الرسم فيكون بيانها أصلا يقدم كذلك الرسم بالغاية بفضي الى بيان الحاجة بمعنى أنه لا يمكن الابعاد بيانها لتكون الغاية لازما بينا فيكون بيان الحاجة أصلا وحاصل الدفع انه يجوز الرسم بغير الغاية فلا يلزم تقديم بيان الحاجة قدس (قوله والاشارة) مستدأ بغيره يحصل الخ أي مع ان قوله فصار ليس مستندرا لان الغرض منه بيان ان الشارح جعل كون بيان الحاجة اليه أصلا مستغنيا لبيان الماهية برسمها سبب لتقديمه على بيان الماهية (قوله وفيه اشارة الخ) أي في تفسير بيان الحاجة بالشرع في التقسيم اشارة الى أن قول الشارح وصدر البحث الخ معطوف على أورد لان الشرط انسياق بيان الحاجة الى المعرفة بالرسم فلزم أن يكون جوابه هو الاراد مع التصدير بيان الحاجة ووجه الترتب ما ذكره

(قوله فكانه في الحقيقة حكيم) لأنه من حيث أنه من مقدمات بيان الحاجة يكون تصديره تصدير بيان الحاجة ومن غير تلك الجهة يكون شروعا في التقسيم وعلمه من الجهة الأولى تقدمت ومن الثانية كبرت بعده وكتب أيضا قوله فكانه أي تصدير البحث بالتقسيم وقوله تصدير البحث ببيان الحاجة وعلمته أن بيانها ينساق الخ وقوله والشروع الخ وعلمته توقف البيان عليه (قوله ومن لم يفهم الخ) قال قرا داود على قول الشارح وصدر البحث أي جعل بيان الحاجة صدرا أي قدم بيان الحاجة على بيان الحاجة والباق في قوله بتقسيم العلم الخ للابسة والطرف مستقرا علم البحث أي صدره حال كونه ملتبسا بالتقسيم وقوله لتوقف الخ علة لا للتبسا لا للتصدير فإنه معلل بالانساق ثم قال ان عبارة السيد تنبه على ما ذكره حيث جعل التوقف علة للشروع في التقسيم لا للتصدير وقد عرف رد من المحسني ثم قال قال بعض الأفاضل (٤٤) ان جواب المأهوج مجرد قوله أو ردهما وظن أن معنى قوله صدر البحث جعل التقسيم صدر

للتوقف عليه وإن قلت لا حاجة فيه إلى هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى ضروري ونظري إلى آخر المقدمات قلت المقصود بيان الحاجة إلى علم المنطق بقسمه أعني الموصول إلى التصور والموصول إلى التصديق فلو لم يقسم العلم إلا إلى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ضروري ولا نظري ما يمكن اكتسابه من الضروري لجاز أن تكون التصورات بأسرها مشروعة فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصور وجاز أن تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصديق فلا يثبت الاحتياج إلى جزأي بضمن تصدير بيان الحاجة لأن التقسيم من مقدماته فكانه في الحقيقة حكيم تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم وكل واحد منهما معلل بعلة ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باردة (قوله لتوقفه عليه) أي لتوقف بيان الحاجة على الشرع في التقسيم لأن مقدمات بيان الحاجة مقدمات مترتبة وأحر ما ينحل اليه هو التقسيم فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منهما ضروري ولا نظريا المتوقف عليه قوله بل البعض من كل منهما ضروري والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر المتوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف عليه قوله فثبت الحاجة الخ فعلى هذا الضمير في قول الشارح عليه راجع إلى التصدير ولأن ترجع الضمير إلى التقسيم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته أي مابوى التقسيم على التقسيم وعلى التصديرين اندفع ما قيل ان التوقف لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته (قوله فإن قلت الخ) منع التوقف والجواب اثبات المقدمة المنوعة (قوله أعني الموصول) أي مباحث الموصولين فلا تخرج مسئلة من مسأله من بيان الحاجة إليه (قوله فلو لم يقسم العلم أولا) أي قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتبه مقدمات بيان الحاجة وأما تقسيم العلم أولا إلى الضروري والنظري ثم تقسيمه إلى التصور والتصديق أو تقسيم كل من الضروري والنظري إليهما مع كونه موجبا لترتيب المقدمات وموجبا إلى إعادة النظر في كل منهما يحصل من الضروري قلب للعقول لأن التقسيم باعتبار كسبة الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه (قوله لجاز الخ) ليس المراد لجواز العقل لأن معناه عدم الحكم بثنى من الطرفين بل الجواز الوقوعي والمراد لجواز النظر في الشرط المذكور لأن نفس الأمر حتى التقسيم منها على التقسيم لهما من ترتبه فاندفع البحث المذكور تدبر (قوله منع التوقف) وقوله بل يكفي سند المنع

البحث وان قوله لتوقف بيان الحاجة عليه علة للتصدير فاعترض بان توقف بيان الحاجة على التقسيم لا يقتضي تصديره به كيف وهو يتوقف على باقي مقدماته اه وقد عرفت اندفاع كل ذلك ما عدا الأخير فسأني قرى بافتأمل (قوله ما ينحل اليه) الانحلال انفكالك التركيب من أسفل إلى أعلى عكس التركيب (قوله وعلى التصديرين الخ) لأن بيان الحاجة كناية عن جميع المقدمات المتوقفة كلها على التصدير لترتيبها لاثنى آخر غير تلك المقدمات أو المتوقف ما عدا

التقسيم منها على التقسيم لهما من ترتبه فاندفع البحث المذكور تدبر (قوله منع التوقف) وقوله بل يكفي سند المنع (قوله أي مباحث الموصولين) فالكلام على حذف مضاف ودفع بذلك ما قيل ان الموصولين أعني التعاريف والجهة موضوعا للمسائل والقسمان هما الطائفتان الثابتان هما الموضوعان والمحولان فلا يصح تفسير القسمين بالموصولين ووجه الدفع ظاهر (قوله فلا يخرج مسئلة الخ) فان المباحث هي المسائل (قوله موجبا لترتيب المقدمات) أي لما علمت من الترتيب بينها (قوله إلى إعادة الخ) أي بعد الانتقال من الضروري والنظرية إلى التصورية والتصديقية يعود إليهما (قوله ليس المراد الخ) ان لو كان المراد ذلك لما صح قوله فلا حاجة إذا إلى الموصول إذ نفي الاحتياج إنما يترتب على الحكم بالفعل بان التصورات مشبها كلها ضرورية (قوله بالنظر إلى الشرط) وهو عدم التقسيم فإنه بالنظر له يجوز ذلك وإن لم يكن جائزا في نفس الأمر (قوله قدس سره فلا يثبت الاحتياج الخ) قال قرا داود فان قلت اختار المصنف في التصديق مذهب الامام وهو عندهم كسب من أمور أربعة أو البديهي منه ما يكون مجموع أجزاء الأربعة بديهية والنظري ما يكون

(قوله اله) الحاصل أن بيان الحاجة لا يبين إلا ذلك كمقدمات المقدمة الأولى أن يقول العلم بنفسه إلى تصور وتصديق والمقدمة الثانية وليس كل منها ضروري ولا نظرياً والمقدمة الثالثة أن يقول بل البعض من كل منها ضروري والعرض نظري وهذه لازمة لما قبلها والرابعة أن يقول إن النظريات تنكسب من الضرورات والخامسة أن النظر ياتدفع فيها الخطأ من اكتساب الفكر لها من الضرورات فلذا احتيج إلى قانون يصح من الخطأ في اكتساب النظر يات من الضرورات فبان الحاجة متوقف على هذه المقدمات الخمسة فقوله بيان الحاجة اله علمه محتمل أن ضم عليه راجع إلى التقسيم وحيث قال رديان الحاجة ما عدا المقدمة الأولى لتمام التقسيم أي لتوقف بيان الحاجة التي هي المقدمات غير الأولى مع الغرض وهو العصبية على التقسيم أعني المقدمة الأولى ويصح أن يكون الضمير راجعاً إلى التصدير المستفاد من صدر وعلى هذا رديان بيان الحاجة بيان الغرض وهو عصبية الفكر فقط والمراد بالتصدير الموقوف عليه التصدير بالحسنة وقدر من هذا أن بيان الحاجة مقدم على التعريف بالرسم لأن هذه المقدمات من ثمة ولا التقسيم ثم ما عداه لاند من الالتفات لها على الترتيب لاجل أن يحصل بيان الحاجة والتعريف ببعضها لزم من هذا أن التعريف بالرسم متأخر فاحذفه فما بقي يؤخذ من هنا كما علمت فان قلت هذا حذف التقسيم وقال من أول الأمر العلم بنفسه إلى الضروري ونظري (٥٥) إلى آخر المقدمات المذكورة فالجواب أنه لو قال ذلك

لتوهم أن التقسيم للضروري والنظري واحد من التصديق والتصور أي ما هذا أو هذا وغير التقسيم كله ضروري فلم ينجح إلى المنطق بقسمه أعني الموصل إلى التصديق والموصل إلى التصديق ببقى أن بيان الحاجة مستلزم للرسم أي لوجوده لا لاكتسابه لأن اكتسابه إنما يحصل بذكر الرسم فالتعريف يذكر لا لاكتسابه ولا

بتقسيم العلم إلى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اله عليه (قاله) ما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل وما تصور معه حكم وهو استناد أمر إلى آخر ليحيا بالأسلوب ويقال للجموع تصديق (في) يقول العلم ما تصور فقط أي تصور للاحكم معه

المنطق معاً وقد عرفت أن المقصود ذلك (قوله العلم ما تصور فقط)

بدأ أن اللازم إمكان الجواز إلى الجواز (قال الشارح بتقسيم العلم إلى التصور والتصديق) هذا بناء على أن التصور مع الحكم تصديق عند أرباب هذا التقسيم كما هو منصوص في عبارة المطالع حيث قال العلم ما تصور فقط أن كان ادرا كاسانبا وما تصديقي أن كان تصور مع الحكم وأن قوله ويقال للجموع تصديق بيان للذهب الامام ولذا ذكر المجموع فلا رده أنه قسم العلم إلى التصورين دون التصور والتصديق (قال فاعلم) الفاء للتفسير بتقدير قال معطوف على قوله وصدر (قال الشارح للاحكم معه) لما كان قيد فقط مقابل لقوله مع حكم كان معناه فأنه عن اعتبار القيد المذكور في القسم الثاني فيكون بمنزلة للاحكم معه ومصدق على الحكم توهم لأن قوله للاحكم معه قضية سالبة والسلب إنما يتصور فيما يتصور فيه الإيجاب ولا إمكان إلا في جابج الحكم فلا سلب وانتهاء الوساطة بين التقيضين المراد به ما سوى التقيضين فاقبل الأولى أن يقال تصور

يلزم من وجود الشيء تصوره أو اكتسابه (قوله أي تصور للاحكم معه) تفسير القيد بقيدته ولو أراد تفسير القيد فقال أي للاحكم معه وإنما قال للاحكم معه لاجل المقابلة بقوله بعد أي تصور مع حكم والمراد تصور مقترن بعدم الحكم وليس المراد تصور من غير اشتراط حكم وهذا أي قوله تصور للاحكم معه صادق بتصور الموضوع فقط وبالمحمول فقط وتصورهما مع النسبة بأن يدرك ذاتاً يتبدل ذاتاً القيام ويدرك ارتباط القيام بدولكنه لا يدرك هل هذا الارتباط واقع أو ليس واقع وتصور المركب الإضافي والتقيضي والزمج وتصور القضية المشكوكة والقضية المتوهمه ومن قال أن السالحة كما يحاد الطرفين لا يبينه فهو خلاف التصديق لأن الحكم يقتضي إرجاع

جزء من أجزاءه نظراً سواء كان الحكم أو غيره فلا يلزم من نظرية التصديق الاحتياج إلى المباحثات الختلفة لاختلاف المذهب في التصديق وهو الحكم فقط للزم من نظريته الاحتياج إليها وسأنا الشيء بيان مذهب المصنف بأن التصديق عنده هو التصور الجامع للحكم والحكم وإن لم يكن مستقفاً من شيء لكن ادراكاً أن النسبة واقعة إذا كان جامعاً للحكم لاستيفاد الأمن الختلفة (قوله هذا بناء الخ) فان مقابل التصور التصور للاحكم فقط يكون هو التصديق (قوله ما سادها) معرب سادها أي عارى عن الامتياز بالغير (قوله ولذا ذكر الجاهل) ادلو كان المقصود بيان ما قال به أرباب هذا التعريف لم يكن أن يقال ويقال به بالضمير العائد للقسم الثاني (قوله أضاف ذكر المجموع) أي لفظ المجموع (قوله في القسم الثاني) متعلق بالمذكور (قوله ومصدق على الحكم) لئى ينمى على أنه تصور كصافي في الشرح (قوله ولا إمكان الخ) لعدم تأني الحكم مع الحكم إلا لا يتعدد (قوله وانتهاء الوساطة الخ) دفع لما يقال أن يلزم أن لا يكون وساطة بين التقيضين لأن أحدهما سلب الآخر والحكم هنا وساطة لأنه لا يصدق عليه تصور للاحكم معه ولا تصور مع حكم لاذ رمن أن السلب الخ وما مثله أن الوساطة المنفية المراد بها ما سوى التقيضين والتناقض هنا إنما حصل من اثبات الحكم وسلبه نذر (قوله الأولى الخ) أي شألي يكون.

وقوله ويقال له أى التصور المحبوب بعدم الحكم ثم ان هذا التعريف معترض بكونه غير مانع لشموله للحكم لان الحق أنه ادراك فهو تصور ولا شك انه لا حكم معه أى لم يتعلق بذلك الحكم حكم وأجيب بان نفي الشيء فرع عن إمكان ثبوته ومعلوم أن الحكم لا يقبل حكما آخر فلما قال لا حكم معه خرج الحكم لأنه ليس داخل لعدم صحة النفي في جانبها مثله (قوله من غير حكم عليه) ظاهره ان تصور الانسان مع الحكم به تصديق كافى هذا الانسان وليس كذلك لانك اذا تصورت الانسان وهذا فقطع من غير ايقاع النسبة كان تصور اسانجا والجواب ان في العبارة حذفها والاصل من غير حكم عليه ولاه وأران هذا في بعض الصور وسمى ما اذا وقع الانسان محكوما عليه (قوله بنى أو اثبات) المتبادر ان الباقصة الحكم فيقتضى أن المحكوم به نفس الشيء والاثبات مع أنهم ما نفس الحكم لان الحكم يطلق على النسبة الحكيمة وعلى الإيجاب والسلب المعبر عنه بالنفي والاثبات والإيقاع والانتزاع وأجيب بان المراد بالنفي المنفى وكذا الاثبات فان المراد به المثبت وفيه نظر لانه لا يشمل الامور ع القضية الموجبة بقسمها أعنى المعدولة والمحصلة مثل ز يد قاض ز بدلا قائم اذا جعل سوف النفي جزأ من محمول القضية فالأولى حكم عليه فيها بحيث وهو القيام وفى الثانية حكم عليه بعدم القيام وهو منفي ولا يشمل موضوع السالبة لان قوله ليس ز يد قائم لا يقال حكم عليه فيها بالنفي لان المحكوم به فيها هو القيام مثل الموجبة لان النسبة فيها ثبوت القيام وان اختلفا في الحكم لان الحكم في السالبة ادراك أن هذا الثبوت ليس مطابقا لواقع وفى الموجبة أنه مطابق وان كان يقال لا حكم له نافي أى نافي للثبوت الذى هو النسبة (٥٦) فالحكم في السالبة نفي الثبوت أو ادراك نفي الثبوت والحكم في المعدولة نفس العدم أو ادراك

نفس العدم فالأحسن أن تجعل الباقصة تصوير أى الحكم المصور بالاثبات كزيد قام وبالنفي نحو ليس زيد بقائم فالحكم مجهول وقد قسره عايز ز دغا لتوهم ان المراد بالحكم النسبة لكن رد على هذا شئ وهو أن التحقيق ان الحكم كيف كان أى لانه فعل وحيد

ويقال له التصور الساذج كصورنا الانسان من غير حكم عليه بنى أو اثبات وأما تصور معه حكم ويقال للجمهور تصديق معه عدم الحكم توهم (قال الشارح ويقال له التصور الساذج) أفاد به هذا الاطلاق ان المراد بقوله فقط التقيد بعدم الحكم معه أعنى بشرط لا شئ لعدم التقيد بكون الحكم معه أعنى لا بشرط شئ فانه يستلزم انقسام الشئ الى نفسه وإلى غيره وأما اطلاق التصور الساذج على مطلق التصور فغير كونه بعيدا عن اللفظ اذا توصيف بصفه زائدة على ما يستفاد من الموصوف بقيد التقيد دون الاطلاق خلاف المتعارف وان احتمل اللفظ له في الجملة كما صرح به في حاشية المطالع (قال الشارح من غير حكم عليه) أى لا حكم عليه كافى خبر بنى من غير حرم فلا يستدعى وجود غير يكون منشأ التصور (قال الشارح من غير حكم عليه) المنسب من غير حكم معه أو زيادة لفظه به لان المعنى في القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وكأنه أراد كصورنا الانسان فيما وقع محكوما عليه (قال الشارح بنى أو اثبات) تفصيل الحكم وليس صلته على تأويلهما بحيث أى معنى لانه يخرج عن الحكم السلبى

فيفسر يادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة وكلامه هنا مبني على خلاف التحقيق وهو ان الحكم فعل وقد يجاب بان الحق أن الاثبات والنفي هو الادراك المذكور لا ما يقتضيه ظاهر اللفظ من أن ذلك فعل (قوله وأما تصور معه حكم) دخل تحت قوله تصور وثلاث تصورات تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وبقي رابع وهو المشار اليه بقوله مع الحكم فالصدق في الحقيقة صر كمن أربع ادراكات وكون الحكم ادراكا مبني على المشهور (قوله ويقال للجمهور الخ) أراد به الثلاث تصورات ومقارنة الحكم لانفس الحكم لان مع الصاحبة والمقارنة وهذا عجبا فمن الشارح للصنف والحق ان الرابع نفس الحكم لا بمقارنته كما هو المأخوذ من المعية والحكم خارج من التصديق على كلام المصنف فلو قال وتصور وحكم ويقال للجمهور تصديق كان أولى

من باب الإيجاب والسلب فيرد عليه عدم انتفاء الوسطة (قوله توهم) لما مر من قوله لما كان الخ وقوله وانتفاء الوسطة الخ (قوله على مطلق التصور) أى الذى هو معنى لا بشرط شئ (قوله أى لا حكم عليه) وفى نسخة أى لا بالحكم عليه (قوله المناسب الخ) لاقتضائه ان تصور مع الحكم به تصور وانما كان مناسباً لاصواب الامكان أن يكون عليه متعلقا بطريان محذور أو طريان بان الحكم عليه لا بنفى كونه محكوما به تدر (قوله تفصيل للحكم) أى فهو مبني على أن الحكم فعل لا كيف (قوله على تأويلهما بحيث أى معنى) أى لا يستدفع ان الحكم عين الاثبات والنفي (قوله يخرج عن الحكم السلبى) لا مرفوع الحكم لا حكم شئ (قوله أيضا يخرج عن الحكم السلبى) أى بخلافه الإيجابى بخور يد قائم والمعدولى بخور يد لا قائم فان الاول مثبت والثانى حكم بعدم القيام وكلاهما موجبة الآن الاولى محضلة والثانية معدولة

(قوله كذا) ما كافة لامصدرية ولا موصوفة بالجملة الطرفية أي تصور حادث اذا تصورنا الخ لانه على هذا المعنى لا يرتضيه المصنف اذا التصديق عندهم التصور ان المتعلقان بالطرفين اذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصور آخر أغنى المجموع المركب من التصورات الاربعة وكذلك الشارح لا يرضى بهذا المعنى الذي على جعل ما مصدرية أو موصوفة لان قصد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وان كان يأتي بتحقيق العول عليه

(٥٧)

كما اذا تصورنا الانسان

أقول هذا التصور قد يكون تصورا واحدا كصورة الانسان وقد يكون متعددا بل ان نسبة كصورة الانسان والكاتب أو مع نسبة غير تامة أيضا اما تقيدية كالحيوان الناطق أو اضافية كخروج غلام زيد أو تامة غير خبرية كقولك اضرب واما خبرية بشل فها فان كل ذلك من قبيل التصورات الساذجة تخلوها عن الحكم وأما أجزاء الشرطية فلا يس فيها حكم أيضا الا فرضا وأدرا كهل يس تصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة منه كالسجى (قوله واما تصور معصية حكم) أقول هذا التصور لابد ان يكون متعددا اذ لابد فيه من

(قال الشارح كما اذا تصورنا الخ) ما كافة على ما هو الشائع في أمثال هذه العبارة ولم يقل كصورة الانسان وحكمنا الخ إشارة الى أن القسم الثاني مقفوق في هذه الصورة أعني مجموع تصوري الطرفين الذين اعتبر اسناد أحدهما الى الآخر بالنفي أو بالاثبات وجعل ما موصولة أو موصوفة بالجملة الطرفية والمراد كصورة حادث اذا تصورنا الخ مما لا يرتضيه المصنف اذا التصديق عنده هو التصور ان المتعلقان بالطرفين اذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصورا آخر أغنى المجموع المركب من التصورات الاربعة ولا الشارح لأن مقصوده مجرد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وحله على أحد المذهبين وسعى عن تحقيقه \* وما قيل ان هذا التقسيم يستدعي ان لا يوجد فرد لقسم الاول اذا تصورنا المعصية حكم ولا أقبل من الحكم بان هذه الصورة موصوفة بنفسه أنه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والنهني والمراد ههنا الحكم الصريح كما هو التبادر ولو استلزم كل تصور حكم الزم التسلسل (قوله هذا التصور قد يكون واحدا) أراد به بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الاختصار ويضعف حالهما انضماما تاما وكون التعدد الذي لا يكون معه نسبة من أفراد القسم الاول لا نافي اعتبار الوحدة في القسم لان التعدد الشخصي لا نافي الوحدة النوعية (قوله اما تقيدية) كان الظاهر أن يقول اما غير تامة لانه لما يمكن لها فرد غير التقيدية أقامها مقامها اختصارا في العبارة والمراد بالتقيدية ان لا يفيد فائدة تامة فتدخل الامتزاجية أيضا (قوله تامة غير خبرية) كان الظاهر ان ثابته اختارها تنصيصا بعدم الوساطة (قوله بشل فيها) أو يتوهمها (قوله تخبرها عن الحكم) أي النفي والاثبات وتفسير الحكم بالواقع أو بالا وقوع أو الابقاع أو الانتراع خروج عن مذاق المصنف (قوله واما أجزاء الشرطية) فصلها عما تقدم لكونها ذات جويتين بخلاف ما صر في حرف الشرط أخرج المقدم والتالي عن كونهما قاضيتين بالفعل فلا حكم في شيء منهما انما الحكم بينهما بالانفصال لا اتصال كما صرح به في تعريف الشرطية (قوله الا فرضا) يحذف حرف الشرط واعتبار كل منهما قاضية برأسها فادرا كهل يس تصديقا بالفعل لعدم إقرارهما بالحكم أي بالنفي أو بالاثبات بالفعل بل بالقوة القريبة منه اذ لا يحتاج الى تغيير النسبة بل الى عدم اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تفسير النسبة وتوأتا يلهيا لطرية فادفع الشكول التي عرضت لبعض التاخرين (قوله هذا التصور الخ)

(قوله تحقيق في هذه الصورة أعني الخ) أي نفقد أن التصديق عند المصنف هو مجموع التصورين المقارن للحكم فالحكم خارج عنه وانما يشترط في تحقيقه المقارنة له كاستيفاد من قول المصنف وتصوريه حكم ولو قال كصورةنا وحكمنا لا فادرا أن الحكم جز من التصديقي وليس كذلك تدبر (قوله أعني مجموع تصوري الطرفين) أخذ تصور المحول من الحكم فانه فرع عن تصوره (قوله هو التصوران المتعلقان بالطرفين) أي مستنبأ أحدهما الى الآخر تدبر (قوله ولو استلزم الخ) منع لماسله أولا (قوله ما يصدق عليه القسمان) لفظ التصور مشترك بين التعدد والواحد (قوله الذي لا يكون معه نسبة) أي غير تامة وقد تقدم النسبة لان ما مع نفسه لا يندفعه لان النسبة

(٨٠ - شروح التسميه) هيئة تجعل التعدد واحدا (قوله الامتزاجية) خمسة عشر وسيدوه قبل العلمية (قوله تنصيصا بعدم الوساطة) أي بالنسبة على عدم الوساطة لعدم لفظة خبر الوتكة لا يزم المرادها فلا رد أن ما ذكره هنا يأتي في قوله غير خبرية كما أن ما ذكره هناك يأتي هنا أيضا (قوله أي النفي والاثبات) وهما فصلان بخلاف الابقاع والانتراع فانهما ادرا لا الوقوع وادرا لا الوقوع بخلاف الوقوع والواقوع فانها بمعنى الوجود الارباعي وسلبه (قوله فلا حكم في شيء) أي لا حكم يقارن شيئا منها (قوله يحذف حرف الشرط) فالقروض المقدر حذف

(قوله وحكمنا عليه الخ) لم يقبل تصورنا وحكمنا لاقضائه ان الرابع هو الحكم لا المقارنة فمتى ما قبله فأتى بهذه العبارة لاجل ان لا يكون منافيا لما تقدم وللإشارة الى ان الثاني متحقق في هذه الصورة (قوله وحكمنا عليه بأنه كاتب) ظاهره ان الحكم بمجرد تصور الانسان وليس كذلك لان الحكم متأخر عن تصور الثلاثة الانسان والكتابة وثبوتها وأوجب بان الحكم بالثاني فر عن تصور فلما قال وحكمنا الخ أقاد ان الكتابة متصورة كالنسخة (قوله أو ليس بكاتب) أي وحكمنا عليه بأنه ليس بكاتب ظاهره انه تمثيل للسالبة وليس كذلك لان هذه قضية معدولة المحمول أي حكمنا عليه بعدم الكتابة لان القضية السالبة ليس الحكم فيها بالثاني بل بسلب الثبوت ففي كلامه تسمح (قوله أما التصور الخ) اعلم انه اختلف هل العلم كيف أي صفة وجودية يمكن أن ترى أو أنه من الامور الاعتبارية فعلا أو انفعالا خلاف والتصديق أن العلم كيف أي صفة وجودية فهو الصورة الحاصلة والقول الثاني القائل انه ليس صفة وجودية يقول انه قبول الفعل لتلك الصورة واتصافه بها ولا شك (٥٨) ان هذا هو حصوله وانفعاله وهذا غير القول بأنه فعل لانه يفسره بالتأثير والتأثير هو الفعل.

والتأثير انفعال فإذا مشتبا على المعتمد كانت الاضافة من اضافة الصفة للوصف أي الصورة الحاصلة وحينئذ يسأل ويقال لأي شيء ذكر الحصول حيث كان هو نفس الصورة وجوابه انه انما ذكره اشاراً إلى أنه لا يقال لتلك الصورة علم الا من حيث حصولها في العقل وأما اعتبارها لامن تلك الهيئة فلا يقال له علم ولاجل هذا قدم الحصول لاجل التنبيه لهذا الاختلاف مآل أخره فانه ربما يفهم ان نفس الصورة لامن تلك الهيئة هي العلم وتدل ان العلم اضافة بين العلم حرف الشرط لا الحكم

### وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أما التصور

تصور المحكوم عليه والمحكوم به والتسبة الحكمية حتى يمكن اقتران الحكم بها كإسما في (قوله أما التصور الخ) أقول القسم الاول مشتمل على شيئين أحدهما التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل أيضاً على شيئين التصور كونه مع الحكم فالحجج الى بيان التصور الذي هو المشترك بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقابلة اليه وحينئذ ينقض القسمان بجزميهما

أي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد أن يكون متعدداً في نفسه كما يدل عليه قوله حتى يمكن الخ وبعد الاقتران يصير نوعا مغايراً للقسم الاول فان اقتران الحكم به كاقتران الهيئة السالبة به يخرج عنه التعدد ويصيره أمراً مغايراً له في الاحكام فلا يرد أن وحدة المقسم معتبرة وان هذه تصورات متعددة لم تعتبر معها هيئة حتى يصير نوعاً مغايراً الاول (قوله حتى يمكن اقتران الحكم) أي قصدان فان اقتران الحكم أي الثاني والاثبات النسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين أو انه لا تعرف حاله فلا بد من تصورات متعددة واقترانه بالنسبة فقط ومع أحد الطرفين اقتران بالتبع فتدبره فان من المراتق (قوله مشتمل على شيئين) أراد به تعيين مجمل يستدعيه كله أما وان المذكور تفصيل لتلك الجملة وبالشئين الشيئين المحتاجين الى البيان بقرينة قوله فالحجج فلا يتنقض بالهيئة التركيبية أن يكون معناها معلوماً من اللغة وبالاشمال الاشتمال بلا واسطة فلا يصح في كون الجزء الثاني مشتملاً على أجزاء كالعدم والحكم والكون والاضافة (قوله كونه بلا حكم) الظاهر لاحكم معه لكن لما كان المقصود من تفصيله بلا حكم كثر معه كونه بلا حكم عبر عنه به وكذا الحال في قوله كونه مع الحكم (قوله فان عدم الحكم الخ) تعليل لتنصيص الاحتياج الى بيان الامرين مع اشتباههما على ثلاثة أمور (قوله يعرف بالمقابلة اليه) في التاج القيس والقياس اندازة كردن چیزی بچیزی ويعدى الى المفعول الثاني باليه وبلى فتدبرته بالي بنقض معنى الاضافة أي يعرف بالقياس بر حال كونه مضافاً الى الحكم (قوله وحينئذ ينقض الخ) أي حين بيان الجزأين بنقض القسمان باعتبار جزأيهما مجتمعين فانقض القسمان غاية

حتى يكون معنى الوقوع والا وقوع لانه المروض وحينئذ لا يوافق مذهب المصنف من أن الحكم فعل (قوله مغاير له) فهو ضميره بجمع القسم الاول (قوله فلا يرد أن وحدة المقسم معتبرة) أي وحدة النوعية معتبرة فيكون نوعاً واحداً (قوله وبالشئين) أي في كل من القسمين وكذا قوله وبالاشمال (قوله بالهيئة التركيبية) وهي بلا حكم والكون مع حكم فالكونان لا تقتضي معرفتهما الا ببيان الحكم أما أنفسهما فمساو من اللغة فاندفع ان غير القسم الثاني ليس الحكم بل الكون مع الحكم (قوله وبالاشمال الخ) حاصلاً كلامه أن المشتمل عليه الأول والثاني هما الكونان وهما الميزان أيضاً للقسمين لكن المحتاج الى سبيله انما هو الحكم لعلم الكونين المميزين من اللغة فاندفع الحكم فقد تم علم الميزان فاندفع الثاني بين كون الجزء الثاني هو الكونان وهما الميزان وكون المحتاج الى البيان هو الحكم واندفع أيضاً ان المميز هو الكونان لا الحكم فتدبر (قوله اندازة) معناه قد ركدن معناه جعل وجزئ معناه شئ وبجزئ معناه بشئ والمعنى جعل شئ بمقدراً بشئ وقوله بنقض في نتيجة بنقضين (قوله باعتبار جزأيهما مجتمعين) متعلق ببنقض أي بنقض نسبت اعتبار الجزأين مجتمعين لان القسم



والمعلوم والمراد بصورة الشيء ما يعبر سواء كان ماهية أم لا أي سواء كان حذله أم لا كان ذلك الغير أخص كالمميزت الإنسان بالاضاحك بالفعل أو أعم كالمميزته بالحيوان أو مبينا كالمميزته بالفرس بان تصورت الإنسان باله الفرس والاول أي المميز بالماهية كالمميزت الإنسان باله حيوان ناطق فالحيوان الناطق مميز قد نسان عن غيره من افراد الحيوان وعن الجمادات وكذا الحيوان الضاحك مميزه عن سائر افراد الحيوان فقط وتغير بالحيوان تميزه عن الجمادات فقط وتغير بغير الفرس تميزه عن الفرس فقط فهذه الامور المميزة للانسان من حيث حصولها في العقل يقال لها علم بالعلم العلم عبارة عن الصورة الحاصلة اعم من ان تكون موافقة لواقع أو لا وهذا تعريف لعلم عند الناطقة وعند المتكلمين بالحكم الجازم المطابق للحق عن دليل قادر الحدوث العالم بقاله علم عند كل منهما ما ادراكه القدم والعالم يقال له علم على الاصطلاح الاول لا الثاني فقد ظهر لثالث الصورة عبارة عن حيوان ناطق وعن حيوان ضاحك وعن فرس لان هذا هو العلم بالشيء فالصورة عبارة عن الماهية المفصلة والماهية المجملية هو نفس الشيء المدرك فلا يختلف المعرفة والمعرفة بالايجال والتفصيل ولذا تراهم يقولون ان العلم بنفس المعلوم أي وان اختلفا بالايجال والتفصيل والحصول في الذهن أو الخارج ثم ان قلنا نعم كون التحقق هو ان التصور نفس الصورة انما هو نظرا للواقع وان كان المتبادر من قول الشارح الا ان ترسم الخ انه انفعال لان الارتمام انفعال وان كان يمكن أيضا ان يجعل من إضافة الصفة للوصف أي الا الصورة التي ترسم

هو الجزآن المختصان فلذا اعتبر الانضمام (قوله الشامل للخصوصي الخ) قال الخليل في حواشي الدواني لهذا باب العلم بالاشياء على وجهين أحدهما يحصل حصول صورة في نفس العالم أو انتهاه ويسمى حصولها والاخر بحضورها انتفاء عند (٥٩) العالم ويسمى حضوريا كلنا

بنواتنا وبالصفت  
القائمة بها اذ ليس فيه  
ارتسام بل حضورا بالمعالم  
بحقيقته لا بتمثاله عند  
العالم وهذا أقوى من  
الحصول في ضرورة أن  
انكشاف شيء للعالم الاجل  
حضوره بنفسه عنده

#### فهو حصول صورة الشيء في العقل

الانضمام لكونه علم بالشيء بكتبه (قال الشارح فهو حصول صورة الشيء في العقل) ان جعل تعريفنا للعلم  
الاعم الشامل للخصوصي والحصولي بانواعه الاربعة وما يكون نفس المدرك وغيره فالمراد بالعقل الذات المجردة  
وبالصورة ما يدام خارجا حجة والذهنية وبالحصول الحضور سواء كان بنفسه أو بعينه وبالمعارف المستفادة من  
الظرفية اعم من الذاتية والاعتبارية وبني معنى عند كماله واختيار الحق الدواني ولا يخفى ما فيه من  
التكلفات البعيدة عن الفهم وان جعل تعريفنا للعقل الحصولي بقرينة ان المقصود تعريف العلم الكاسب  
والمكتسب كان التعريف على ظاهره والمراد بالعقل قوة تدرك الغايات بنفسها والحسوسات بالوسائط وبصورة

أقوى من انكشافه عنده لاجل حضوره مثاله وصورته عنده اه (قوله بانواعه الاربعة) هي التعقل والتخيل والتوهم والاحساس (قوله ولما يكون نفس المدرك) أي وبصورة تكون عن المدرك بكسر الراء كما في علم الباري تعالى بذاته بناء على أن علمه عن ذاته ويجوز أن يكون بنفسها (قوله فالمراد بالعقل الذات المجردة) أي الامر المجرد فيشمل العقل والباري تعالى (قوله ما يدام خارجا) كما في العلم الحصولي ولو كان علما بالعلم الحصولي لان الصورة الحاصلة في الفهم من حيث حصولها بنفسها لها وجود مجرد وحضورا للوجود الخارجي في ترتب الآثار عليه (قوله والذهنية) أي المثال المتزعم من الامر الخارجي قائم أمر ذهني وذلك في العلم الحصولي (قوله وبالحصول الحضور) أي لا ما يقابل الحضور من المعنى المختص بالعلم الحصولي (قوله سواء كان بنفسه) كما في التصور بالكنة أو بعينه كما في التصور بالوجه (وبالمقارنة الخ) أي لا يخرج علم الباري بذاته قائم عن الذات المجردة (قوله المستفادة من الظرفية) لعله من الاضافة (قوله وبني معنى عند) أي ليكون جازيا على المذهب من يقول بان ترسام الحرف ثبات الجسمانية في النفس ارتماما غير رافعي فلا يقتضي الاقسام ومذهب من يقول بان ترسم في انتها العالم هو النفس (قوله من التكلفات) أي خمسة المذكورة (قوله وان جعل تعريفنا الخ) بسط المقام في ما شئت وداني التهذيب والاراد عليه فليراجع وكتب ايضا قوله وان جعل تعريفنا للعقل الحصولي الخ أي لا لاطلاق الشامل للخصوصي ولا للحصولي الشامل للتخيل والتوهم والاحساس والتعقل بل لخصوص الحصولي القاصر على التعقل أي ادراك الكل بالقوة العاقلة (قوله الكاسب) أي الذي يقع فيه الترتيب والملاحظة والمكتسب الذي يترتب عليه الكسب (قوله والحسوسات بالواسطة) أي الامور المدركة بالحواس سواء الظاهرة أو الباطنة فالقوة العاقلة تدرجها واسطة ادراك تلك الحواس لها لكن التعقل قاصر على ما يدركه العقل بذاته وهو الكليات وهذا هو المراد هنا لان هذا الادراك هو الكاسب والمكتسب فخرت الادراكات الثلاثة الباقية ولذا كتبت الظرفية تحتية على حقيقة بان الكليات

(قوله صورة منه) المتبادر ان منه متعلق بصورة وحيد ف يكون المعنى صورة ناشئة ومكتسبة منه فيقتضي أن الصورة المفصلة اكتسبت من الصورة المجملة مع انهم متصل معرفة المجملة بالصورة المفصلة والجواب ان في الكلام حذف ما ومن معنى عن أى الصورة حاكية عنه أى ان الصورة المسببة بها حاكبة (قوله بهما تمتازا الانسان عن غيره) اراد بالانسان الماهية المجملة والمراد بالغير جنس الغير لا عن كل غير لان تميزه بالحيوان لا يميزه عن كل غيره وكذا تميزه بالضاحل بالقلل نعم تميزه بالحيوان الناطق بغيره عن جميع الغير بى أنه اذا تصور الانسان بالوجود فهو تمييزه عن العدم واما تميزه بالممكن العام الصادق بالوجود الواجب وغيره وبالعدم الممكن فتمييزه عن المستحيل فقط والحاصل ان تمييزه بآثاره تميزه عن شئ لم يتصور بهذا العنوان

(قوله سواء كان نفس ماهية الشئ) وهو في التصور بالكنه بان تشمل ماهية الشئ في العقل بحيث تكون مرآة للملاحظة ذلك الشئ وقوله أو شجاعا وهو في التصور بالوجه فالصورة في التصور بالكنه عين ماهية المدرك اذ الحيوان الناطق عين ماهية الانسان والتغاير بين المرآة والمرى اعتبارى بالاجمال والتفصيل والظاهر ان مرادهم التعميم بناء على المذهبين من يقول بان الحاصل في الشئ عين الماهية ومن يقول انه شجاعا (قوله على الحقيقة) (٦٠) أى لا بمعنى عند (قوله على زوم الاضافة) الى محله بالحصول له والاضافة الى متعلقه وكتب ايضا

<p>قوله على زوم الاضافة الخ أى التشبيه على انه لا يطلق عليه الصورة الا باعتبار حصولها به يعلم انه اختلاف عبارة تدبر (قوله لان المراد الخ) أى المراد بحصول الصورة ان تصاف بهما وقوله اياها من المبدأ القاض أما نفس الحصول فلم يقبل به أحد (قوله اما من قال الخ) ذهب جمهور المشككين المذكورين للوجود الذهني الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والعالم</p>	<p>فليس معنى تصورنا الانسان الآن ترسيم صورته في العقل بهما تمتازا الانسان عن غيره عند العقل الشئ ما يكون له ا لامتياز سواء كان نفس ماهية الشئ أو شجاعا والظرفية على الحقيقة * ثم العلم ان كان من مقولة الكيف فالمراد الصورة الحاصلة * فائدة جعله نفس الحصول التشبيه على لزوم الاضافة وان كان من مقولة الانفعال فهو على ظاهره لان المراد بحصول الصورة في العقل ان تصاف بهما وقوله اياها واما من قال ان العلم يتعلق بين العالم والمعلوم وصفة حقيقة ذات اضافة فلم يقل بالصورة الا الامام الرازي هذا هو القدر الضروري في هذا المقام والتعرض لتفصيله خروج عن الكلام (قال الشارح فليس معنى الخ) تصوير للمعنى الكلي في مادة جيزة لا لايضاح والتعبير بالحصر المراد على من ذهب الى انه مجرد اضافة (قال الشارح الا ان ترسم) الارتسام في اللغة الامتثال والتكبير والدعاوى منتميا لاناسب المقام ولعلمهم اخذوه من الرسم معنى العلاما واستعملوا بمعنى الانطباع والانتقاش والمراد ان يحصل لاتفاد الانطباع حقيقة واختاروه لتصوير المعقول بالحسوس (قال الشارح صورة منه) متعلق بصورة لتعنيته معنى الاشعار والحكاية أى صورة حاكية منه لان نشأته منه لانه يخرج العلم العقلي وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وانه يجوز أن تكون مساوية وأعم وأخص وبما ينسب وفي إعادة في العقل من غير تغيير اشارة الى أن الظرفية على الحقيقة (قال الشارح بهما تمتاز) صفة كاشفة بصورة اشارة الى وجه اطلاق الصورة على المعنى الحاصل في العقل فاتهم في اللغة بمعنى يكرر بمعنى كما ان صورة الشئ سبب لامتياز في الخارج كذلك المعنى سبب لامتياز في العقل (قال الشارح عن غيره) أى</p>
--	--

وهي المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية أى موجودة خارجا ذات تعلق اما من قال بالوجود الذهني فذهب بعضهم  
الى ان العلم الصورة الحاصلة وبعضهم الى انه قول الذهن لهما من المبدأ القاض وبعضهم الى انه اضافة بين العالم والمعلوم قاله أبو الفتح (قوله أو  
صفة حقيقة) أى موجودة في الخارج ناشئة في محله ليست تابعة للعلوم كالصورة ولا اضافة (قوله فلم يقل بالصورة) اذ لا حاجة اليها بان يكون  
التعلق بنفس المعلوم لا بصورته (قوله الا الامام الرازي) قاله قال في شرح الاشارات ليس الادوار التعبيرية عن نفس تلك الصورة بل عن حالة  
نسبية اضافة ايمان بين القوة العاقلة وبين ماهية الصورة الموجودة في العقل وبينها وبين الامر الموجود في الخارج لكن الامام بعد ذلك قال ان  
لغائل ان يقول لم لا يجوز أن يكون الادوار التعبيرية عن حصول حالة نسبية بين القوة المدركة وبين الموجود خارجا (قوله لردي على من ذهب الخ)  
أى لا لردي على من ذهب الى انه صفة حقيقة ذات اضافة فهو حصر اضافي (قوله والمراد ان يحصل) أى المراد بالانطباع والانتقاش أن  
تحصل الصورة لاحقيقة الانطباع والانتقاش التي معناها ان هنالك صورة انطبع في ذهنه لمقابله اياها اذ الصورة انما تحدث في الذهن  
بدون مقابلة شئ يسب بطريق الاتزان من الخارج وقوله واختاروه أى الانطباع وان لم يكن على حقيقته هنالك ما ذكر (قوله لتعنيته معنى  
الاشعار والحكاية) فن اجماعى البلاء وعن (قوله لانه يخرج العلم العقلي) أى العلم المتعلق بالكنه لان الكلمة انما تعرض للشئ في العقل فليست  
ناشئة عن الامر الخارجي (قوله وفيه اشارة الخ) أى حيث لم تكن ناشئة منه جاز أن توافق وأن تختلف (قوله بمعنى يكرر) أى الى الله الامتياز

(قوله كما ثبتت صورة الشيء الخ) تمثيل للعقول المحسوس فالنطبع في المرآة تمثيل المحسوس لانفس المحسوس كما قال الشارح (قوله تنطبع فيهما مثل العقول) المعقولات عارضة عن الماهية المحملة وشملها عبارة عما وقع به التميز كان ماهية أو شجافليس صورة قد ينقطع في العقل ولا مثالا هابل النطبع في الآلات كالصيرمات الهالة قال تنطبع فيهما مثل العقولات والحاصل أن الكليات مدركة بالعقل بمعنى أن صورها ومثلها منطبعة فيه وأما الجزئيات فالحق أنها مدركة بالعقل بواسطة انطباع صورها في الآلات لا في العقل كما هو ظاهر الشارح وقد يقال قول الشارح تنطبع فيهما مثل العقولات غير حاصر فبما أشارت إلى أنها ينطبع فيهما مثل المحسوسات فقوله في التعريف حصول صورة الشيء في العقل شامل لمثل العقولات وصورها ومثل المحسوسات أي صورها فالمراد بالصوره ماهية الامتياز كان ماهية لكلي كالخوان الناطق بالنسبة للإنسان أو صفا خارجيا كتميزه بالكتاب بالقوة وكان غير ذلك مما تقدم أو كان مثلا لجزئي كما في المحسوسات فالحاصل في العقل ليس هو الصورة المشاهدة بل مثاله فليس النطبع في العقل خصوص مثل العقولات وبعد هذا كله فهذا التعريف يعلم الحادث أن لا يقال عقل وحصول الأفعى حق الحادث والحاصل أن جميع الجهليات المركبة في اصطلاح أهل هذا الفن يقال لها عقل لأن قولهم الصورة الحاصلة أعنى كانت مطابقة أو لا المراد بالحصول ما يشمل الظن والجزم ولا يقصر على الجزم ثم في العالم انما يتصل صاحبها وقد أنما هنا الصورة فلا يعقل ان الحصول من أفراد العلم لأن الحصول صفة للصورة وأجيب بأنه ليس المراد مطلق الحصول (٦١) بل الحصول بقيد كونه في العقل (قوله فقوله

وهو الخ) مفرغ على قوله أما التصور فهو الخ (قوله إشارة إلى تعريف مطلق الخ) لما كان المتبادر من المصنفاته تعرف للتصور فقط وكان هذا غير مراد قال فيه إشارة ولم يقل أنه تعريف لمطلق الخ لما فهم انفاء لكون المطلق غير مصرح به في المصنف (قوله لأنه لما ذكر التصور

كما ثبتت صورة الشيء في المرآة الآن المرآة لا يثبت فيها الامثل المحسوسات والنفس هراء تنطبع فيهما مثل العقولات والمحسوسات فقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط لأنه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر أمرين أحدهما التصور المطلق

عن جنس الغير سواء كان عن جميع الاغيار أو لا ولا يشكل بتصوره بدائلي والممكن العام لأن فيهما تماز هذا الوجه عام بعقل فهذا الوجه وان كان متصفا به في الواقع (قال الشارح كما ثبتت صورة الشيء الخ) في الصراح ثبوت وثبات برجاء يودن تشبيه للحصول العقلي بالحصول الحسي وهو متحقق عند الطبيعيين فان الرتبة عندهم بالانطباع فمثل عند الرياضيين القائلين بالانعكاس (قال الشارح الامثل المحسوسات) في الصراح مثال بالكسر ما نتمثل بضمين وسكون جماعة والمراد بالمحسوسات المبصرات (قال الشارح مثل المعقولات) الاتصارع على ذكرها يدل على ان التعريف للتصور العقلي والمراد بالمثال أعمن أن يكون نفس ماهية العقول أو شخالة (قال الشارح فقوله الخ) تفرع على تعريف التصور بما ذكره وأما قوله إشارة لأن الظاهر كونه تعريفيا للتصور الساذج (قال الشارح لأنه لما ذكر الخ) أي لما ذكر هذا القفظ ذكر أمرين ولا كان المراد من التصور فقط التصور الساذج كان ذكره مذكرا له وما ذكره لم يتعرض لبيانه بخلاف التصور المطلق

فقط أي هذا القفظ (قوله لأنه لما ذكر الخ) بيان لوجه الإشارة لأنه ما يقال ان مطلق التصور لم يتقدم فيه عود الضمير على غير ذلك

(قوله سواء كان عن جميع الاغيار) كالصورة الحاصلة من الحد التام أو لا كالصورة الحاصلة من التعريف بالأعم (قوله ولا يشك الخ) أي لأن ما ذكر لم يميز عن جنس الغير (قوله وان كان متصفا به) ضمير كان عائدا على ما من قوله عام بعقل (قوله برجاء يودن) برمعناه على وحاي معناه محل وودن الكسونة أي الكسونة على محل واحد (قوله فمثل عند الرياضيين) لأن المرئي نفس الشيء بطريق الانعكاس لأمثاله الآن الواهمة بخلاف اعتبار النفس إدراك المرئي في جانب يقابل الباصرة أرت النفس أن المرئي منطبع صورة في المرآة وهذا القدر كاف في التشبيه (قوله بالانعكاس) أي انعكاس الاشعة من سطح المرئي إلى الرطوبة الجليدية (قوله ما نتم) أي واحد (قوله والمراد الخ) أي ليس المراد كل محسوس إلا تنطبع المسموحات والذنوقات والموسحات والمشمومات (قوله للتصور العقلي) أي تصور الامر الكلي (قوله تفرع على تعريف التصور بما ذكره) لأنه تعريف للتصور المطلق وإذا كان كذلك فتعريف المصنف كذلك (قوله لأن الظاهر الخ) لأنه المناسب للقيام (قول الشارح لأنه لما ذكر الخ) بيان لوجود المصنف بعد بيان وجود المقترض بالتعريف على ما سبق (قوله أي لما ذكر هذا القفظ) أي بقضاء تصور فقط لأن الحكاية وأما قال ذلك لأن المقصود الذي هو المعنى هو التصور الساذج كما في قوله ولما كان المراد الخ لكن لا يتناقض بضم القبط لهما (قوله ولذا لم يتعرض لبيان) أي لم يتعرض الشارح للتشبيه عليه كما تم على المطلق بقوله لأن القيد إذا كان مسددا كقول الخ

(قوله لأن المقدس الخ) دليل على ما دعاهم من أنه ذكر أمرين ولكن ذكر المقدس لاحتياج التحليل فلذا لم يقع عليه دلالة لكونه صرح به بخلاف المطلق وحاصل ذلك أن المقدس كل والمطلق جزء وبزمنه وجود الكل وجود الجزء فقد تقدم مرجع الضمير لكن ضمنا فإن قلت إن لزوم الجزء لكل ضروري لاحتياج الدليل قلت إن ما ذكره بقوله لأن المقدس الخ تنبيه لكونه ضرورياً فبقية خفاء لأنه دليل أدل بتمام الأعلى النظريات (قوله بالضرورة) تطلق بالضرورة على الوجوب وعلى العادة وصرح أراد أن كل فصيح أن أدام التعميم والقطعة أي قطعاً والنداهة من جهة ما قلنا من لزوم الجزء لكل فإن قلت غاية ما ظهر في هذا أصح عود الضمير للمطلق لكن يلزم تعليل ترجيح المرجوح لأن الصريح أقوى فواجه العدول عنه إلى غيره فالجواب أن محل كون ترجيح المرجوح خطأ ما لم يوجد موجب ترجيحه وقد وجد هنا موجب ترجيحه وهو أن عود الضمير لهذا الراجح بزم عليه كون التعريف غير مانع فلهاذا يجب الأول (قوله فذلك) الغاء للتعليل وهو تعليل لحدوف والاصل لم عدلت عن الرابع إلى المرجوح

(قوله لأن المطلق يتناقى القيد) (٦٣) أي إذا أخذ مع وصف الإطلاق كما سيذكره (قوله ونبه) أي الشارح بقوله بالضرورة

(قوله ونبه على ذلك) أي على ذكر المطلق سماه  
 تنبهاً لأن الضروري  
 يحتاج للتنبيه فقط  
 لا الاستدلال وقوله  
 ومنشأ الاشتباه أي فهم  
 المنافاة (قوله عدم  
 الفرق) فئات المطلق  
 لا تنافي القيد بخلاف  
 ما ناذقيد وصف الإطلاق  
 (قوله بين ذات المطلق)  
 وهو الذي نادونه مع  
 وصف الإطلاق (قوله  
 إبطال السند) وهو  
 جواز الود إلى العلم وهو  
 مسؤول عن الحصر يعني  
 أنه لا مثبت له سواء أذ  
 لا احتمال العود إلى الرابع  
 حتى يبطال به أيضاً

لأن المقدس إذا كان مذكوراً كان المطلق مذكوراً بالضرورة وثانيهما التصور فقط أي الذي هو التصور الساذج فذلك الضمير ما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط

(قوله فذلك الضمير ما أن يعود) أقول فإن قيل لم لا يجوز أن الخ لقلنا فلا معنى لتوسط ثمر يفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليهما فإن قلت مطلق التصور مرادف للعلم كما سيصرح به في الفائدة في الافتتاح فإن في كونه مذكوراً بذكره خفاء لأن المطلق يتناقى القيد ونبه على ذلك ما ضروري ومنشأ الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق وبينه مع وصف الإطلاق (قوله فإن قيل لم لا يجوز الخ) منع لحصر العود فيما ذكره والجواب إبطال السند المسبوق إذا لاحتمال العود إلى الرابع ولهذا ورد الفاعل قوله فلا معنى أي لو عاد إلى العلم فلا معنى الخ والجل على أثبات المقدمة المنوعة وهم (قوله لتوسط تعريف بين القسمين) لم يقل لتوسط القسم بين العلم وتعريفه مع تلازمهما السابقة القسم في الذكر وكون التقسيم مقصوداً بالذات (قوله بل ينبغي) الضمير عن قوله لا يعني الخ لتنبيه على أن أحد محتمليه أعني التأخير وإن كان جائز لكنه لا ينبغي لأن القسم إن كان معلوماً بوجه يكفي للتقسيم بتركه تعريفه وإن كان مجهولاً فلا بد من تعريفه ولا يمكن تقسيمه والاولى أن يكون الوضع مطابقاً للطبع فينبغي التقديم في الذكر وما قيل أن التوسط يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم فعلا لا ينبغي أن توسط به في الكلام (قوله فإن قلت الخ) استفسار مسترتب على اعتبار العود إلى مطلق التصور إن كان الاستفهام على حقيقته وإن جعل انكساراً كان إبطاله بطريق النقص باستزائه إبطاله وهو عدم الفائدة ويجوز أن يجعل معارضة (قوله في الفائدة الخ) فإن المتعارف تقديم التعريف على التقسيم إن لم يكن معلوماً بوجه يكفي للتقسيم أو ذكره إن كان معلوماً أما الافتتاح بالتقسيم المشعر بمعلومية المقسم ثم الاتيان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه إلى التعريف مع توسط المرادف فلا فائدة فيه

الحصر (قوله إذا لاحتمال الخ) تحقيق مساواة السند للتعوان كان مفهوم مع الحصر أعني تدبر (قوله ولذا أورد الخ) (قوله أي لكونه إبطالا للسند) أورد الغاء المقصد لتفريع ما بعده على ذلك السند ولو كان اثباتاً المقدمة لما كان لتمام وجهه فالقول به وهم قوله لسبق القسم في الذكر يعني أنه لما كان القسم سابقاً للذكر وكان المضمر هو عود الضمير من التعريف المتأخر كان مانعاً لتوسط التعريف لا توسط القسم فعدم المعنى انما ينسب لتوسط التعريف (قوله وكون التقسيم الخ) فلكونه مقصوداً بالذات يكون لتقديم القسم معنى وهو الإشارة إلى قصد الذات (قوله وما قيل أن التوسط الخ) أي قيل قد دفع أن المقسم إن كان معلوماً الخ لا ينبغي أن يذكر في الكلام لأنه يخالف للطبع وهذا لا ينبغي كون التقسيم مقصوداً بالذات فيكون له معنى كما سبق تدبر (قوله يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم) أي لانه المعنى بيان الحاجة دون التعريف (قوله فعلا لا ينبغي أن توسط به في الكلام) أي لا ينبغي أن يذكر وسط الكلام لانه يخالف للطبع مع حصول هذا التنبيه يجعل التعريف مطلق التصور (قوله المشعر باحتياجه) أي من حيث أنه تعريف مرادفه (قوله مع توسط المرادف) أدل لم توسط لكان تعريفه العلم بتعريف مرادفه لا تعريفه المرادف

(قوله في ذلك المذكور) إشارة إلى أن الاتيان بشارة البعيد لا اعتبار بمذكور ما منقضا (قوله [ما التنبيه الخ]) مقابله قول السيد بعد أو التنبيه وأما قول المحشى وعدم الخ فهو داخل في هذا وأما قوله أما أن الجواب واحد مردد بتأني في عدم الاحتياج للتعريف أو الاحتياج إليه فلا يراد أن كان اثنين فاللازم والتنبيه بدل أو وإن كان واحدا فاللازم حذف أحد التنبيهين وقوله وهو حاصل الضمير عائدا على كون التقسيم وقوله وعدم عطف على كون وقوله وذلك اسم الإشارة عائدا على عدم كون الخ (قوله وذلك حاصل بتعريف مرادفه) بخلاف ما أولئك التعريف رأسا وبظهر فائدة تعريف المرادف (قوله ولو بعد التقسيم) غاية لقدرة على من قال نال يعرفه بعد التقسيم (قوله تبعالقبه) أى التصور فقط (قوله فان تعريفه) أى العلم بسبب تعريف (٦٣) مرادفه (قوله لما بالنسبة

السنة العشر) أى

بالتقسيم العلم بتعريف مرادفه الذى هو تعريفه فى الحقيقة قلت الفائدة فى ذلك التنبيه على أن التقسيم هو العلة فى بيان الحاجة دون تعريفه لانه معلوم بوجه ما وذلك كافى فى تقسيمه أو للتنبيه على أن تفسير العلم بذلك مشهور فمفسر مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كإصرح بذلك فى قوله تنبيه على أن التصور كإطلاق الخ فان قلت تقسيم العلم إلى تصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور أمر مشترك بين هذين القسمين يتقدم تارة باقران الحكم وتارة بعدم الحكم فقد علم بذلك أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وبمع التصديق فلا حاجة فى ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما إطلاق التصور على

(قوله الفائدة فى ذلك) أى الفائدة فى ذلك المذكور أما التنبيه على كون التقسيم عذبه وهو حاصل بالافتتاح بالتقسيم لأن شأنهم تقديم الأهم وعدم كون تعريفه عذبه وذلك حاصل بتعريف مرادفه لانه لو عرف العلم ولو بعد التقسيم ليدل على كونه محتاجا إلى خلاف ما إذا عرف مرادفه الذى هو مذكور تبعالقبه فان تعريفه حينئذ يكون مذكوراً باتباع تعريف قسمه فقولهم دون تعريفه بسان لما بالنسبة إلى القصر وقوله لانه الخ دليله والمقصود دفع ما يتوهم من أنه كيف لا يكون التعريف عذبه والتقسيم موقوف عليه (قوله أو للتنبيه على الخ) فان الافتتاح بالتقسيم مع أن الشائع تقديم التعريف تنبيه على أن تفسيره به مشهور لا حاجة إلى ذكره وإذا كان العلم غير محتاج إلى التفسير فمفسر مطلق التصور ليعرف المقسم بذلك التعريف لا يغيره ليعلم أنه مرادفه فله حينئذ يحصل مع معرفة المقسم فائدة العلم بالمرادفة فقوله فمفسر مطلق التصور معطوف على قوله التنبيه على أن الخ بتقدير الشرط هذا هو التوجيه الظاهر الحقيقى بالقبول ولنا طرين في هذا المقام كالتاليق أن تنقل (قوله فان قلت الخ) اعتراض على قوله فمفسر مطلق الخ وحاصله أنه لا حاجة للعلم بالمرادفة إلى ذلك (قوله فقد علم الخ) لأن معنى التقسيم ضم قيود مختلفة أو متباينة إلى المقسم وهى نافذة من القيود إلى التصور فلو لم يكن مرادفاً للعلم لم يكن التقسيم تقسماً للعلم وأما الاعتراض بأن اللازم من ذلك أن يكون المرادف هو الواحد إلا أن يكون المعنى الموضوعان به واحد فندفع بان الظاهر فى إطلاق الحقيقة وذلك كافى فى المقام الثانى (قوله فلا حاجة فى ذلك) أى فى العلم بالمرادفة إلى تعريف مطلق التصور الذى هو غير مقصود وتعرف التصور فقط الذى هو المقصود (قوله وأما إطلاق الخ) جواب أدخل مقدر وهو أن المقصود من تعريف مطلق التصور التنبيه على اشتراكه بين المعنيين ومرادفه العلم والتقسيم لا يفيد إلا الأخير كما يدل عليه قول الشارح تنبيه على

العلم الخ) بيان لقول السيد أو للتنبيه على أن الخ وهو المعطوف عليه لقوله فمفسر كإصرح كره (قوله ليعرف المقسم) تعليل لتفسير المطلق دون

المقسم وقوله بذلك متعلق

بشعر كما قال السيد

فمفسر مطلق التصور به

ليعلم وقوله لا يغيره

مفهومه وقوله ليعلم علة

لجموعه لا يغيره وقوله

يحصل مع معرفة المقسم

أى معرفته من الشهرة

وقوله بتقدير الشرط

وهو ما ذكره بقوله وإذا

كان الخ وبهذا التقدير اندفع ما قبل أن قوله فمفسر الخ زائد فى الجواب بل هو متساو فائدة تعريف المرادف المسؤل عنها (قوله اعتراض على قوله فمفسر الخ) لكن قوله بعد فلا حاجة فى ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط يفيد أنه اعتراض على الشارح إذ لم يتعرض السيد لقوله تعريف التصور فقط وقد يقال أن التعرض له غير لازم فى ورود الاعتراض على كلامه هو كما يعرف بالتأمل (قوله فلو لم يكن مرادفاً للعلم الخ) اندفع به ما يقال أن التقسيم اعتبارى يدل على أن التصور مشترك بين القسمين كما أن العلم كذلك ومجرد اشتراك الشئين بين الشئين لا وجب تادفعهما فان الحيوان والجسم مشتركان بين الإنسان والقرص مع أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً فلا يصح قوله قلت الحال الخ (قوله والتقسيم لا يفيد إلا الأخير) فيكون تعريف المطلق محتاجاً إليه لأفائدة الأول وحاصل جوابه قدس سره أنه لا يفيد به وليس ذلك مراد الشارح كما يدل عليه قوله كما يطلق فيها هو المظهر الخ حيث جعله مشبهاً به مرفوعاً عنه

(قوله لا جازئ الخ) أي لا جازئ أن يحكم بعود الخ (قوله لا جازئ) بالرفع مبتدأ وأن يعود فاعل سمدس الخبر ويصح البناء على الفتح وأن يعود خبر قطعا لفاعل سمدس الخبر لأن لا إذا علمت لا تعمل إلا في مبتدأ وخبر حقيقي لأن شرط البناء على الفتح أن لا يكون اسمها عاملا فيها بعدها (قوله لم يكن التعريف مانعا) وعدم منعها باطل فبطل كونه تعريفا بالتصور فقط وثبت كونه تعريفا بالمطلق (قوله فتعين أن يعود الخ) تفريع على محذوف وهو ما قلنا في قوله لم يكن مانعا فإن قلت انما بطل عوده على التصور فقط ولا يلزم من ذلك عوده على المطلق لجواز أن يكون هناك ثالث يعود عليه الضمير فالجواب أن الفرض أنه لا ثالث في الوجود فتعين حيث شئت أن يعود على التصور المطلق فإن قلت معنى عوده على المطلق عند انتفاء عوده على التصور فقط غير مسلم لجواز عوده على العلم في قول المصنف العلم اما تصور الخ فالجواب أن ذكر تعريف الشيء بين قسميه مما يعد عتقا فهو بمثابة المنع فإن قلت مطلق التصور مرادف لمطلق العلم فافترقا زائدا منه في العينية فقد وقعنا فيه (٦٤) وأجواب مسلم لكن التوسط على هذا ضمني لا صريح بخلاف لو عاد للعلم فإن التوسط

عليه صريح فيوقع في العتب فالتوسط من حيث أن التصور ضمني من حيث مرادفته للعلم لا صريح كافي العلم (قوله وانما عرف مطلق التصور الخ) أي مع أنه مذكور ضمنا والمذكور صراحة انما هو التصور الساذج فهو أرفع وأقوى فتعريف المصنف لمطلق التصور الذي هو مرجوح ترجيح المرجوح بل مرجح هذا حاصل السؤال وأجاب عنه الشارح بقوله وانما عرف الخ فله ترجيح المرجوح هو التنبيه على أن التصور الخ (قوله وانما عرف الخ) لا ينسره بقولنا وانما جعل

لا جازئ أن يعود إلى التصور فقط لصديق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا بالتصور فقط لم يكن مانعا لخلول غيره فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفا له وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام يقتضي تعريفه تنبيها على أن التصور كايطلق فيها هو المشهور على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج ما يقابل التصديق فلذلك معلوم من المعارف المشهورة ولا يدخل فيه التعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم إذ يعلم منه الاطلاقة على المعنى المشترك دون الاطلاقة على خصوصية القسم الاول قلت الحال كاذ كرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم اذ ربما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة مستظهر عن قريب أن التصور الخ حيث أورد كلا الأمرين تحت التنبيه (قوله ولا للتقسيم الخ) لا دخل له في دفع السؤال المقد بل افاد ما مرزأه يتعلق بالمقام (قوله الحال على ما ذكرت) من أن التقسيم كاف للعلم بالمرادفة (قوله لكن في التعريف تنبيه الخ) فالمراد بالعلم في قوله ليعلم أنه مرادفة العلم المستفاد بالتنبيه (قوله ولهذا التنبيه فائدة) وهي عدم ورود الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور (قال الشارح لا جازئ أن يعود) ان قرئ بالرفع فهو من القسم الثاني للبتدأ وان قرئ بالفتح كاهو المشهور فهو اسم لا لثبته وان يعود خبره والمعنى لا من جازئ عوده ولا يجوز حينئذ أن يكون أن يعود فاعله وكلمة لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء المبتدأ في مقامه زيد بفاعل وان استغنى جها بعض الأذ كما علان علما فاعل أن فهي من نواسخ القسم الاول من البتدأ ولأن سقوط تنوينه اما للشأن ولا يجوز لأن شرط البناء أن لا يكون اسمها عاملا واما للاضافة فما بعده في موضع الحذف فلا يكون فاعلا سمدس الخبر (قال الشارح وانما عرف مطلق التصور الخ) ماسبق بيان لمصح كونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان بل وجه فلذا قال دون التصور فقط يعني وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أنه المقصود بالتعريف تنبيه على المرادفة مع حصول المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله ففسر مطلق التصور ليعلم أنه مرادفة فان مقصوده قدس سره أنه فسر مطلق التصور دون العلم كأي دل عليه عبارة السؤال

التعريف لمطلق التصور لأنه يقتضي جعل التعريف بالتصور الساذج بل نقول معناه وانما اعتنى المؤلف بتعريف كذا مطلق التصور (قوله تنبيه على أن الخ) ظاهر عبارة الشارح أن كون التصور يطلق على المعنى العام لا يستفاد من المتن مع أنه مستفاد منه لأنه قال العلم اما تصور فقط أو تصور معه حكم ويحجب بأن قوله تنبيه على ما سبق منه (قوله فيها هو المشهور) أي في الاطلاق الذي هو المشهور في حالة كون هذا الاطلاق من جملة الاطلاق المشهور فالاطلاق المشهور يلاحظ كليا (قوله أعني التصور الخ) أي الشارح بهذه العناية أشار إلى أن قوله على ما يقابل الخ ليس المراد مقابلة الاعمال لا خص بل المراد مقابلة الشيء لما يشبه كاهو المتبادر معلوما من الشهرة تدبر (قوله وهي عدم ورود الخ) كإسناد في كلام السيد (قوله لا يكون اسمها عاملا) الا ان يقدر علما فاعله (قوله فان مقصوده قدس سره الخ) كايعلم من قول المحشي سابقا واذ كان العلم غير محتاج الخ

(قوله كذلك يطلق) أي يطلق الحلقا مثل الإطلاق الأول في كونه حقيقيا (قوله على ما رادف) أي على معنى رادف العلم وقوله أن المرادفة من أوصاف الإيقاظ المعاني وأجيب بأن في الكلام حذفها والاصل كذلك يطلق لفظ التصور على معنى رادف ذاته العلم وهو لفظ علم وقوله وبمع التصديق حيث شذفت جرت على غير من هي لأن عموم التصديق من أوصاف المعاني أي وذلك المعنى بم التصديق الخ بتخلاف المرادفة فاتها من صفات الإيقاظ (قوله على ما رادف العلم) قلت لأننا لم استفادة الترادف لحوار أن الانقسام باعتبار الأقسام لا باعتبار المصنف العلم أي أفراد العلم الخ وهذا لا يتناقض أن مفهوم العلم غير مفهوم مطلق التصور فلا يصح الترادف والجواب أن الانقسام إنما يكون في مفهوم الكل كما هو قاعدة التقسيم وبما أوضح السؤال أن أفراد الكاتب بالفعل عن أفراد الضاحك بالفعل ومع ذلك غير متصدين في المفهوم (قوله فهو اسناد الخ) الاستدعاء عند الحاجة ضم كلمة أخرى على وجه يقيد فائدة تامة فهو من صفات الألفاظ لأن المراد ضم الكلمة انضمامها والمعاني تعاقب الحسوان الناطق وغلام يدنو نحوهما من كل مركب توصي أو تقسدي ليس فيه اسناد نحوي وعند أهل هذا الفن هو الاتصاف والمعاني أن الحكم أنبأت أمر آخر وهذا الالتماس تحت نوعان لأن ثلاثة بينهما التشارك بقوله إجماعا أو سلبا أي اسناد إيجاب أو اسناد سلب فهو بيان نوعي الاسناد (قوله اسناد أمر إلى آخر) اعلم أنه لا بد من المسند إليه والمسند المنفرد وتعارف فلا بد من تغاير في المفهوم والالتماس الحكم لا فائدة فيه واتحاد في المصادق والالتماس باطل كما تأملت الإنسان بحر فهذا باطل لما بينه أفراد الإنسان لأفراد البحر وكما إذا قلت في الأول الإنسان بشر لأنه ماموضوع الحسوان الناطق فهذا (٦٥) لا فائدة فيه ولا تغل بل بموضوع لبدي البشرية إذا علمت هذا الفاعل يأتي أفادها الشارح بقوله اسناد

كذلك يطلق على ما رادف العلم وبمع التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا والاحتجاب

(قوله وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر) أقول هذا بمع الحكم الحلي والاتصالي والانفصالي إيجابا أو سلبا

(قال الشارح وأما الحكم فهو اسناد الخ) تعديل لقوله وأما التصور وبين الجزء الثاني من القسمين في الصراح الاسناد تكملة لادن جيزي راجحيزي وفي العرف ضم أمر إلى أمر آخر بحيث يقيد فائدة تامة وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقا فعلى الأول قوله إجماعا أو سلبا بيان لنوعه وعلى الثاني يقيد لإخراج ماسوى النسبة الأخيرة في الصراح وجوب لازم شدة والإيجاب متعدي منه والسلب يردون وفي التاج الإيقاع أفكندن والانتزاع ركندن والنسب والنسب لا يختار المصنف رحمه الله أعني كون الحكم فعلا لأن يفسر كلها المعاني اللغوية المنبثقة عن كونه فعلا ولا يتعرض للتفصيل هنا فان التفصيل مذ كور بعده (قوله هذا بمع الحكم الحلي الخ) قد عرفت أن لاحكم في أطراف الشرطية انما الحكم بينهما بالاتصال والانفصال فالحكم عندهم ثلاثة أقسام (قوله إجماعا أو سلبا) تفصيل للاثلاثة أي إجماعا كان ذلك الحكم

أمر إلى آخر مغايرة بحسب المفهوم لا بحسب المصادق بل المصادق انما يتناول نحو الكتاب والضايف القوة أو يكون أفراد المحمول أعني نحو الإنسان حيوان ولا يتأتى أن تكون أفراد الموضوع أعني أفراد المحمول وسواء كانت

(٩ - شروح الشمية) بالذات أو باعتبار كما في شرعي وحالي حالتي جو المان قال أنت تغيرت حالتي أي حالي التي أناعليها الآن هي حالي التي كنت تعهد بها من سابقا (قوله والاحتجاب هو إيقاع الخ) التبادر من هذا أن الحكم فعل وسياق أن الحق أنه كلف من قال أنه فعل نظري لفظ الإيقاع كما يأتي وأما على التحقيق من أنه كيفية لا إيقاع معناه إدراك الوقوع أي إدراك أن النسبة واقعة فهذه العبارة مصروفة عن ظاهرها والإدراك كيفية فهو من الامور الوجودية كما تعتمد لانه عبارة عن الصورة الحاصلة

(قوله تكملة) الاتكاء الاعتماد ودادن اعطاء جيزي راسا ويجيزي على شيء (قوله ضم أمر إلى أمر آخر) قال في حاشية الحاشي المصادر الثلاثة أعني الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المعنى للمفعول وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مبدأ لهما وهما والمرادفها ما بين الدولتين وهو النسبة التي هي عبارة عن الثبوت والاتقافا قال بعد وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقا أي بخلافه على الأول فهو بمعنى النسبة التامة الأخيرة وقد يقال ان النسبة بالمعنى المصدرى وكذلك الضم تدر (قوله بحيث يقيد فائدة تامة) بان يكون حكايته عن شيء انتهى المقصد فخرج الانشائية والتقيدية (قوله لإخراج الخ) لان الإيجاب والسلب عندهم خاصان بإدراك النسبة التامة الأخيرة (قوله شدة) بمعنى الوجودية أي الوجوب صبر وزم الشيء لازما وقوله ردون معناه التراجع وأفكندن معناه الاتقاء وركندن الضلع (قوله أن يفسر كلها) أي الاسناد والإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع ولا يفسر الاسناد بالضم الذي معناه الانضمام ولا بالنسبة ولا بالإيقاع والانتزاع بإدراك الوقوع والسلب والإيجاب والسلب بالإدراك أيضا (قوله ولا يتعرض للتفصيل) أي بين مذهب الحكماء وغيرهم تدر (قوله مذ كور بعده) سياقي في الشارح (قوله ثلاثة أقسام) حلي واتصالي وانفصالي

(قوله هو ايقاع النسبة) أي ادراك أنهم واقعة أي مطابقة لما في الواقع ونفس الأمر على طريق الجزم والبرهان ونفس الأمر هو نفس الشيء فعني قولك هذا الشيء ثابت في نفس الأمر أن ذلك الشيء ثابت في نفسه وحد ذاته بقطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض الفراض ومعنى ذلك هنا أن النسبة أعني ثبوت القيام زيد ثابت في نفسها بقطع النظر عن فرض الفراض واعتبار المعبر وقيل نفس الأمر هو الوجود المحفوظ وقيل علم الله وبعده فراجع هذا الكلام إلى القول من يقول الحكم ادراك أن النسبة الكلية مطابقة للنسبة الخارجية (قوله انتراعها) أي انتراع النسبة أي ادراك أنهم واقعة أي غير مطابقة للواقع ونفس الأمر (قوله فإذا قلنا الإنسان كاتب وليس يكتب) ليس القول الأول مسلط على الاثنين معا والأول ثابت التريدينهما أي أفاد أنه قول واحد ترددي بينهما وليس كذلك بل الثاني معطوف على تقدير قول يحذف أي أو قلنا الإنسان ليس الخ فهو قول ثان لأنه من جملة القول الأول (قوله فإذا قلنا الإنسان الخ) ان كان المراد فإذا تلفظنا فلا يلزم من التلفظ بالحكم لجواز أن يجامع اللفظ الشك وان كان المراد فإذا احكمنا فإبدا عنه من قوله فقد أسندنا ضامع لمقايه من التكرار وأجيب باختار الشك الثاني والمراد فقد أفدنا المخاطبة أننا أو قلنا نسبة الخ (قوله فقد أسندنا الكاتب) أي أفدنا المخاطبة أننا أنشأنا الكتابة فليس فيه تحصيل الحاصل كما تقدم (قوله وأوقفنا نسبة ثبوت الكتابة) يعني أننا أدركنا أن نسبة الكتابة مطابقة للواقع وهو غير مطابق لما تقدم لأنه قال فقد أسندنا الكاتب وأجيب بأنه أي بهذا إشارة إلى أن المقصود من المحمول الوصف أي فالمراد من (٦٦) الكاتب الكتابة (قوله وأوقفنا الخ) تفسير لقوله فقد أسندنا وقوله نسبة ثبوت الخ بالإضافة

البيان (قوله وهو الإيجاب) أي الإيقاع هو الإيجاب فالضمير عائد على مقدم معنى وهذا بيان لشعبي الاستناد (قوله أو وقفنا نسبة ثبوت الخ) هذا يقيد أن النسبة في القضية الإيجابية والسلبية واحدة وهي الثبوت (قوله فلا بد منها) أي في استناد الكاتب

هو ايقاع النسبة والسلب هو انتراعها فإذا قلنا الإنسان كاتب وليس يكتب فقد أسندنا الكاتب إلى الإنسان وأوقفنا نسبة ثبوت الكتابة إليه وهو الإيجاب أو وقفنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا أن يدرك أولا الإنسان أو سلبا فاتهم اصطلاحا على ذلك وان كان ذلك في السلب رفع الحمل والاتصال والانفصال (قال الشارح فإذا قلنا الخ) تصوير لعني الحكم في جزئي واختار الحكم الخمي لأنه أكثر (قال الشارح وليس يكتب) معطوف بتقدير قلنا قلنا وليس معطوف على كاتب فله حثث في ثبوت الوجود للحكم (قال الشارح فقد أسندنا) أي أفدنا بهذا القول الاستناد المذكور وكذا في أو قلنا أي ايقاع نسبة هي ثبوت الكتابة إليه والظاهر ثبوت الكاتب لأنه تسامح بكسب الاستشاق مقام المشتق لأنه المقصود بالاثبات وكذا في رفعنا وقوله أو قلنا أو وقفنا تفسير لاستدنا فله ليس الاستدنا في محسوس الإيقاع أو رفع (قال الشارح فلا بد منها) أي في استناد الكاتب إلى الإنسان (قال الشارح أن يدرك أولا الإنسان) لم يقل مفهوم الإنسان للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحادهم مع الأفراد

للإنسان (قوله الإنسان) أي مفهومه من حيث تحققه في أفراد لا من حيث ذاتها بخلاف المحمول أو المراد من الإنسان الأفراد المتحقق فيها المفهوم فالجواب أن المتظورة في الموضوع الأفراد وأما المحمول فالمتظورة فيه المفهوم ولذا في الشارح بمفهوم في جانب المحمول دون الموضوع

(قوله أي أفدنا) انما قال ذلك لأن المراد من القول الاستدنا في التكرار (قوله لأنه المقصود بالاثبات) ولو كان الذات مقصودة بالاثبات لكان مفهوم التاطق شيء النطق وهو عرض عام (قوله للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحاد الخ) وهذه الحينية ليست قيداً في موضوع المحصورة بل في العبارة عنه فقط فهو قيد في الثبوت فقط بان يكون ثبوت الحكم باعتبار له في الاثبات بان يلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع ولهذا قال في الأول لا بد من ادراك المفهوم ولم يقل من حيث اتحادها بالذات وهذا اختار المحقق الدواني حيث قال ان موضوع المحصورة لو حط على وجهه يصلح للانطباق على الأفراد ولا يتعدى منه الحكم إليها بمعنى أنه لو لوحظ تلك الأفراد وحد ذلك الأمر منطبقا عليها فتمت أحكامها ومصحح دخول السور الذي يهيم الفردي بذلك الانطباق ورده بعض حواشيه بأنه حينئذ لا فرق بين موضوع الطبيعية وموضوع المحصورة وقرى الزاهد بان موضوع الطبيعية هو المطلق بان يلاحظ المطلق مطلقا من غير أن يؤخذ الاطلاق قيداً ولا لا يكون مطلقاً وموضوع المحصورة يؤخذ من حيث اتحادهم مع الأفراد بمعنى أن الحينية قيد في العبارة دون الموضوع وتحقق ما قلنا ان القيد فيهما في الثبوت لا الاثبات وذلك لان الحكم ليس الاعلى ما في النفس وهو الطبيعية لا الأفراد



(قوله ثم مفهوم الكاتب) هذا التأخير استحسني فيصح تقديم تصور المحمول على تصور الموضوع وكذا تأخر ادراك ثبوت الكتابة عن الثاني أما الواجب فتأخر أي الثالث عن الاثنين معا كالرابع أي كذا الرادع عن السلاطة لأنه عارض لثالث وتصور المعروض سابق على تصور العارض (قوله ثم وقوع تلك النسبة) أي ثم يدرك وقوع تلك النسبة أي أن تلك النسبة واقعة أو ليست واقعة (قوله والانسان المتصور) هذا لانهم قالوه وكذا يقال فيما بعده (قوله وادراك نسبة ثبوت الخ) لم يقل والنسبة الحكمية متصور مع أنه المناسب لمسبقه لأنه لو قال ذلك تنوهم أن تصورهما استقلال مع أنهما اتصورا بتعاليل الطرفين (قوله وادراك وقوع الخ) لما كان هذا اللفظ محتملا لمعنيين تصور المضاف من حيث تقييده وهو مركب تقييدي وتصور أن النسبة واقعة أي ثابتة في الخارج وهو المراد هنا قال الشارح معنى ادراك الخ ولا تغفل الثاني (٦٧) يرجع للاول لان أن تسلم مع ما بعدهما بمصدر لان

النظور له الظاهر وحيث  
فالاول تصور الثاني  
تصديقي فان قلت قد  
تقدم أن تأخر النسبة  
عن الطرفين واجب مع  
أنه لا يعقل كون الاول  
منسوبا والثاني منسوبا  
إليه الابعد تغفل النسبة  
فالجواب أن التقدم  
انما هو من حيث الذات  
والتأخر انما هو من حيث  
الوصف

ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة ولا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة ولا ثبوتها هو تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة هو الحكم

(قوله ثم مفهوم الكاتب) أقول تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان كافتضيه لفظه ثم ليس أمرا واجبا بل هو أمر استحسني فان الاولى أن يلاحظ الذات أولا ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكها معا (قوله معنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة) أقول يريد به أن لا يعني بادرالك وقوع النسبة أو لا وقوعها أن يدرك معنى الوقوع أو لا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها بهذا المعنى ليس كجواب هو ادراك مركب تقييدي من قبيل الاضافة بل يعني بادرالك الوقوع أن يدرك أن النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك الحكميا لاجبائلا بادرالك عدم الوقوع أن يدرك أن النسبة ليست واقعة ويسمى هذا الادراك الحكميا لاسلبا ولاشك أن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكمية أو الاقرار والمفهوم آلة للاحاطة فاعني الاول لا بد من ادراك المفهوم وعلى الثاني لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم (قال الشارح ثم نسبة ثبوت الكتابة) أي ثبوت الكاتب من حيث رابطة بينهما وان انضمام أحدهما إلى آخر هو ارتباط اتصال أو بالانفصال (قال الشارح ثم وقوع تلك النسبة) أي ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة في الذهن بينهما في نفس الامر مع قطع النظر عن الحصول في ذهن أو ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر (قال الشارح فادراك الخ) تفصيل وغير بين التصديقي والقضية فانه قد اشتبه على البعض وحاصله ان القضية من قبيل المعلوم والتصديقي من قبيل العلم واكتفى عن بيان المغايرة في النسبة بالمقايضة على الطرفين (قوله تأخر ادراك الخ) أي التأخر الزماني الذي يقتضيه لفظه ثم بناء على وضعه ليس أمرا واجبا في الحكم لجواز أن يدرك مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان وأما جواز ادراكهما معا فإبطل لأنه لا بد من احضار الطرفين في الحكم والنفس لا تقدر على احضار الاخرين

(قوله أو الاقرار بالمفهوم)  
آلة الخ أي لان المترجحه  
إليه بالذات هو الافراد  
دون الطبيعة لان الحكم  
مناطه في المحصورات هو  
الخصوصيات (قوله  
لا بد من ادراك الذات  
من حيث المفهوم) لان

المفهوم آلة في التوجه الى الافراد فهي متوجه اليها بالذات وبالعرض تدبر (قوله من حيث انه رابط الخ) أي لان حيث انه مستقل لأنه لا يصلح مع الاستقلال أن يكون متعلقا للحكم (قوله أي التأخر الزماني) أي لا الذات فانه واجب لتأخره نسبة الوصف في ذاته عن الموصوف (قوله الذي يقتضيه لفظه ثم) وأما اللفظ أو لا بد من ثم فلا يقتضيه انشغال فلا بد أن يدرك أولا الانسان ومفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان ولو قال فلا بد أن يدرك الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر فكملة ثم مستقلة في افادة التأخر دون (قوله وأما جواز ادراكهما معا الخ) راعى العصام بان المراد في الوجوب في الحكم والمخوف في الحكم لا بد أن يكون قصديا فلا بد أن يحضر واحد بعد واحد لأن يحضر اهما في النفس لا تقدر على احضار احدى من معا فعدا

(قوله ورعيا يحصل الخ) اعلم أن مغارة الامر الاول أى تصور الموضوع والمحمول للثاني ظاهرة وكذلك مغارة كل من الاول والثاني للثالث ظاهرة وكذلك مغارة الاول والثاني للاربع وانما الخفاء بين الثالث والرابع لان النسبة قد ذكرت في الرابع كما أنها مذكورة في الثالث فلنأمر الشارح ببيان ما يفرق واضرب قوله ورعيا الخ فلا شك أن من شئت في نسبة القمام لا يصدق عليه أنه متصور لتلك النسبة ولا يصدق عليه أنه مدرك لان النسبة واقعة أو ليست واقعة لان ادراكه أن النسبة واقعة أو ليست واقعة عبارة عن جزئه بالنسبة أو نظنها فظهر أن الشك لا يحكم عنده وكذلك من ظن أن زيد قائم وتوهم عدم القيام في جهة إيجاب القيام عندهم حكم بذلك الإيجاب لأدراكه أن ثبوت القيام مطابق للواقع ومن جهة سلب القيام لم يوجد حكم السلب فقد تصور النسبة من جهة التوهم ولم يصحبا حكم سلبى وكذلك من ظن عدم القيام وتوهم القيام لانه بالعكس فظهر أن التوهم والشك لا يحكم عندهما إلا أن الشك لا يحكم عنده أصلا والتوهم لا يحكم عنده من جهة التوهم سواء توهم الإيجاب أو السلب وإن كان عنده حكم من جهة الظن (قوله كمن تشكل في النسبة) أى في وقوع النسبة أى في ثبوتها (٦٨) في الخارج وكذا نقول في قوله فإن الشك في النسبة الخ وليس المراد فان الشك في أصل

ورعيا يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكل في النسبة أو توهمها فإن الشك في النسبة أو توهمها بدون تصورهما محال

كما يجب تأخر ادراكهما عن ادراك طرفيها (قوله ورعيا يحصل الخ) أقول لا خفاء في تأخير ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذى سميناها حكما فلذلك أشار الى تأخيرهما فقال ورعيا يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم فإن المتشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها أو لا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية فقطعوا ولم يحصل له الادراك الذى يسمى بالحكم فهما متعارضان جزما وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فإنه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجوز جانب السلب وتجوز جانب وجودها ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم السلبى وإذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجوز (قوله فإن الاولى أن يلاحظ الفات الخ) وكذا المقدم ليكون ملازما والتالى لازما في المتصلة صريحا وفى المتصلة استلزاما والمرايد ذات ما قابل الصفة المفسرة بما يحتمل على الشيء كما نص عليه السيد فى شرح المواقف فى بحث الحال فنناول الثانى والعرضى وفى ايراد صفة الجمع فى قوله ثم مفهوم الصفات اشارة الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة (قوله وأما ادراك الخ) يعنى أن تأخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين بحسب الزمان واجب لامتناع احضار النسبة الابداع احضار الطرفين وإن كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر عن ادراك الانسان استحسانا فللمراد بقوله الشارح لا بد ما يعم الوجوب العقلى والاستصلاحي لان المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة فى أنفسها لا مأخوذة بوصف التأخر (قوله أى يدركه الخ) أى يدركه أن النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما فى حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكنا لها وهو الانعقاد عطية النسبة الذهنية لما فى نفس الامر وفى الخارج

النسبة لان أصل النسبة حاصل (قوله محال) وذلك لان الشك فيها أى في وقوعها وتوهم وقوعها وتوهمها عارض له والعروض يجب أن يحصل قبل حصول العارض

(قوله وكذا المقدم الخ) رد على العصام (قوله وفى المتصلة استلزاما) نحو ما أن يكون العدد زوفا أو فردا فإنه يستلزم متصلة وهى اذا كان العدد زوفا لم يكن فردا وإذا لم يكن زوفا كان فردا (قوله المفسرة بما يحصل الخ) أى لا عما قام بالغير فإنه قد يكون ذاتا بمعنى ما ليس بمحمول على

الغير (قوله وإن كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر الخ) فالاستحسان من جهة أنه متأخر عن المتأخر والوجوب من جهة تأخره عنهم مساواة تأخر ادراك مفهوم الكاتب أو تقدم (قوله لا مأخوذة الخ) انما لوصفها بترتبا مأخوذة بوصف التأخر لكان ذلك الترتب واجبا (قوله أيضا لا مأخوذة بوصف التأخر) أى كما هو فى قضية الانسان كاتب (قوله واقعة) خبران (قوله قدس سره أن يدركه الخ) النسبة واقعة الخ المصدر المؤول ليس فى حكم الصريح عند الناطقة فلا يقال أنه فى تأويل الوقوع حتى يكون مصورا (قوله فى حد ذاتها) فإن بين الانسان والكاتب مثلا نسبة تأمة إيجابية أو سلبية مع قطع النظر عن ادراكنا لها فإذا شككنا ثم زال الشك لم يحصل لنا الآن النسبة على وجه أدركناها مطابقة لها على وجهه كانت عليه مع قطع النظر عن ادراكنا ففى مطابقتهما أنفسهما ثبوتيتان أو سلبيتان والتعدد اعتبارى باعتبار تعلق الادراك وعدمه وهو كافى للمطابقة ولا يمنع من أنها بعينها الواقعة بينهما بل هو المالك وإن اختلف المفهوم تدبر (قوله مع قطع النظر عن ادراكنا لها) أى ادراكنا لها بينهما (قوله وهو) أى هذا الادراك (قوله الذهنية) أى المدركة بين الطرفين

(قوله أعني النسبة) بيان لعنى نفس الامر والخارج (قوله والمراد به) أى الادراك المذكور (قوله الحالة الاجمالية) أى الانعان بمعنى القضية أى التصديق بان المحمول ثابت لموضوع مثلاً فى الواقع لا ادراك هذه القضية بان تصورها فانه تصور متعلق بما يتعلق به التصديق فليس الفرق بينهما باعتبار المتعلق بل باعتبار الذات كما سأتى (قوله المعبر عنه بالفارسية بكر وبدن) فيه كقائل المحشى فى حواشى انجلى تأبعه أن للعنى المعبر عنه بكر وبدن غلطى والتصديق المنطقى عام شامل للظن والجهل أيضاً بالاتفاق لان المنطقين يقسمون العلم بالمعنى الاعم أى الصورة الحاصلة عند العقل الى النصور والتصديق تقسيما حاصرا وتوسلا بذلك الى بيان الحاجة الى المنطق بحسب أجزائه التى منها القياس الجدى المتألف من المشهورات والمسلمات ومنها القياس الخطابى المتألف من المنطوقات والمقبولات ومنها القياس الشعرى المتألف من الخيالات وحيدى فى قولهم ان التصديق الاعيانى هو (٦٩) التصديق المنطقى نظرتدبر قوله

ولا التفصيل (أى  
ولا الادراك التفصيل  
المستفاد من ظاهراً  
النسبة واقعة (قوله  
لانه خلاف الوجدان)  
ولان أن النسبة واقعة  
ليس موضوعها القضية  
بل هو عبارة عن معنى  
اجمالى هو انساب  
المحمول للموضوع فى  
ذاته (قوله ولاستزائه  
الخ) لان أن النسبة  
واقعة قضية والتصديق  
بها هو ادراك أن النسبة  
التي بين طرفيها واقعة  
وهذا التصديق أيضاً  
هو ذلك الادراك وهكذا  
(قوله وفيه إشارة)  
أعني فى جعل متعلق  
الادراك النسبة التى  
بين الطرفين من حيث  
الوقوع فانها هى النسبة  
للتامة الخبرية أى  
الحاكمية الخارج

أعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك المدرك بل من حيث انها مستفادة من البديهة أو الحس أو  
النظر قال قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها مطابقة واحد والمراد به الحالة الاجمالية التى يقال لها الانعان  
والتسليم المعبر عنه بالفارسية بكر وبدن لا ادراك هذه القضية فانه تصور متعلق بما يتعلق به التصديق ووجدنى  
صورة التخييل والوهم ضرورة أن المدرك فى جانب الوهم هو الوقوع أو الالاقوع أى الالاقوع أى الالاقوع أى الالاقوع  
والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ لانه خلاف الوجدان ولاستزائه ترتب تصديقات غير  
متناهية وفيه إشارة الى أن الحكم ادراك متعلقة بالنسبة التامة الخبرية فانها لما كانت متشعبة بالنسبة  
الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطرفين رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك  
فى نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مخالف بالذات للتصور والى أن أجزاء القضية ثلاثة ثلاثة المحكوم عليه وبه والنسبة  
للتامة الخبرية لا كالمذهب اليه المتأخرون من أن أجزاء القضية أربعة المحكوم عليه وبه والنسبة التقيدية ووقوع  
تلك النسبة أو لا وقوعها وأن الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار المتعلق اذ لا يشك أحد فى أن ليس فى القضية  
سوى المحكوم عليه وبه وشئونه أو انتفاعه عنه وأن الانعان أمر مغاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق  
وعباد كزنا لظهور اندفاع الشكوك التى أوردها الناظرين فى هذا المقام (قوله حكاه الجهابذ) من قيل نسبة  
الكلى الى الجزئى وكذا فى السلبى وقد تكلف بعضهم فى بيان النسبة بما لا يرضى به الطبع السليم (قوله عن  
ادراك النسبة) أى عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة الذى يعبر عنه بـادراك  
النسبة الحكمية أى مورد الحكم (قوله عن ادراك طرفيها) أى عن ادراك ذاتيها وان لم يجب تأخره عن  
ادراك المحكوم به المتأخر عن ادراك المحكوم عليه كما عرفت (قوله لاخفافى غاير الخ) لتمييز متعلقاتها  
بالذات بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخبرية باعتبارين (قوله متدربين  
وقوعها الخ) أى بين أن النسبة الواقعة المتعلقة واقعة بينهما فى نفس الامر أو لا (قوله وتوهم الخ)  
فى العطف إشارة الى أن الظن ادراك بسيط والتوهم أمر مغاير له حاصل بعينه ملاحظة الطرف الآخر وما  
قالوا ان الظن ادراك يحتمل النقص فالمراد أنه كذلك بالقوة نص عليه السيد فى الحواشى العنصرية (قوله ولم  
يحصل له الخ) لانه عبارة عن الادعاء والتسليم

لا التقيدية (قوله وهذا هو الحكم) أى الادراك الشائى هو الحكم وليس الحكم وقوع النسبة التقيدية كما زعم من جعل أجزاء القضية  
أربعة بزائد الوقوع (قوله وهو مخالف بالذات للتصور) لانه ادعان المطابقة لا حصول صورتها (قوله وأن الاختلاف الخ) من جهة  
ما ذهب اليه المتأخرون فهو عطف على أن أجزاء القضية (قوله اذ لا يشك أحد الخ) فانه لا يفهم من زيد قام الانسبة واحدة ولا يحتاج فى  
عقد ما الى نسبة أخرى (قوله أمر مغاير بالذات) لانه متعلقة لا يتعلق بغيره وهو النسبة التامة الخبرية والتصور ليس له متعلق كذلك  
واختلاف الوازيم يستلزم اختلاف المازومات فاقول بان هذا ما اختلفا فمما متعلق قول بالتأني (قوله نسبة الكلى) أى  
الحكم الى الجزئى أى الإيجاب فانه حكم وكذا السلبى (قوله بسيط) أى لامر كسب من ظن الراجح وتوهم المرجوح (قوله بالقوة) أى  
بلا إمكان لا مكان الاحتمال بعينه ملاحظة الطرف الآخر

(قوله لكن التصديق الخ) دفعه بما قد يتوهم من أن التصديق موجود وان لم يكن الحكم موجودا بل قد ذهب بعض إلى أن الشك مصدق (قوله لكن التصديق الخ) أي لأن الحكم هو التصديق وان جرينا على أن الحكم جزء التصديق فلازم من ذهب الخزن ذهب الكل فان قلت من لوازم الشك في النسبة الحكم وحينئذ فالشك عنده حكم قلنا اللازم للشك فيها تصور الحكم لا وجوده فالنفي حينئذ وجوده لا خطوره وتصوره (قوله وعند متناخري الخ) عطف على محذوف أي أن ما تقدم من أن الحكم ادراك هو ما عند المتقدمين وأما عند الخ (قوله أي ايقاع النسبة) لما كان الحكم نطقا على معان أخر كخطاب الله وعلى النسبة الحكمية التي هي مورد الحكم وهما ليسا مرادين فسر الحكم المراد هنا بقوله أي ايقاع الخ (قوله فعل من أفعال النفس) اعلم أن متناخري المناطقة أخذوا كون الحكم فعلا من قول المتقدمين الحكم ايقاع النسبة أو تراعيها ولاشك أن اللفظ ظاهره أنه فعل فأخذوا بظاهر اللفظ وقالوا ان النفس لها فعل وتأثير اختارى لأن الأفعال بالاختيار فالحكم عند المتأخرين يرجع لكلام نفسي وهو قولها أنت ذلك وجزمته وليس لهم دليل صريح على ذلك ورد على هؤلاء المتأخرين بأننا لنجهد أنفسنا في تصور الأطراف الثلاثة الألدراك ولا نجدا ثباتا ولا حديث نفس ولا شيء وحينئذ فتعين أن المراد بالحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وحينئذ فنقول المتقدمين ايقاع النسبة أو تراعيها المراد به ادراك وقوعها وادراك عدم الوقوع (٧٠) وهو الصورة الحاصلة لأن الادراك من قبيل الكيف فالصديق الذي هو الحكم من

قبيل العلوم وهو بخلاف التصديق عند أهل الكلام فإنه عبارة عن كلام نفسي وهو قول النفس رضى وأمت وهو لا يحصل إلا بعد حصول التصديق المنطقي ولذا عرفوه بأنه حديث النفس التابع للمعرفة فالكفار الموجودون في زمن النبي عليه الصلاة والسلام صدقونه لكن تصديقا منطقيا لا هم مدركون أن كونه نبياً مطابقاً للواقع ولسوا مصدقين تصديقا كلاميا لأن أنفسهم لم تقل أمت ورضيت به وما ذكرناه من أن التصديق المنطقي من قبيل العلوم فهو بالنظر للمعتد وأما على مذهب المتأخرين فهو أيضا من حديث النفس إلا أنه لا يستلزم الكلام له لأنه لا يلزم من قول النفس أثبت ذلك ورضيت به فحصل أن بين ذات التصديق المنطقي والكلامى على القول الراجح في المنطقي التباين وكذا بين مفهوميهما وأما باعتبار المحل الذي يتحقق فيه فهذهما العموم والخصوص المطلق فيجتمعا في مؤمن بالله صلى الله عليه وسلم وبغيره المنطقي في الكافر الذي في زمنه وأما على قول المتأخرين فبين مفهوميهما العموم والخصوص المطلق لأن كلام نفساني فيجتمعا في مؤمن وبغيره المنطقي في تصديق الكافر بالنبوة لمحمد عليه الصلاة والسلام هذا ما حققه العلماء المصرون وحقق (قوله على المغارة ابتداء) أي على مغارة الحكم مطلقا لمجانبا وسلبا كما هو الدعوى إلا أنه ابتداء بدون توسط مغارة النوعين بخلاف صورتى ألوههم فإنه استدلال على مغارة المطلق أيضا لكن بتوسط مغارة النوعين (قوله لغو) أي لأن الدعوى حصول أدراك النسبة بدون الحكم مطلقا وصورتا ألوههم إنما تثبتان ادراكها بدون الإيجاب وادراكها بدون السلب ودفعه المحشى عما ذكره (قوله أنه لا دمنه في التصديق) أي لا يتحقق التصديق إلا به سواء قلنا أن التصديق نفس الحكم أو أمر كمنعهم عن غيره تدبر (قوله لدفع توهم الخ) أي للتبذين النسبة الحكمية والحكم حتى يراد أن الظاهر أن يقال لكن الحكم الخ ويجاب بحمله على القلب (قوله توهم حصول الخ) أي ناشئ من تخصيص الحكم بعدم الحصول

لكن التصديق لا يحصل ما يحصل الحكم وعند متناخري المنطقيين أن الحكم أي ايقاع النسبة أو تراعيها فعل من أفعال النفس جانبيا لا يجلب تحويلا مرجوحا ولم يحصل له الحكم الإيجابي فأدراك النسبة الحكمية مقار للحكم الإيجابي أيضا (قوله وعند متناخري المنطقيين) أقول قد توهموا أن الحكم فعل من أفعال النفس (قوله فأدراك النسبة الحكمية مقار للحكم الإيجابي أيضا) أي كآله مقار للحكم السلبى وإذا ثبت مغارته لنوعى الحكم ثبت مغارته للحكم مطلقا فصوره ألوههم دليل ثان لاثبات المغارة إلا أنه استدلال بمغارته النوعين على مغارته للحكم مطلقا بخلاف صورة الشك فإنه استدلال على المغارة ابتداء فاقبل أن التعرض لاثبات المغارة بالحكم الإيجابي والسلبى بصورة ألوههم بعد اثبات المغارة بالحكم مطلقا بصورة الشك لغو ليس بشئ (قال الشارح لكن التصديق الخ) عطف على قوله ربما يحصل أثبت المقدمة الأولى بمغارته لادراك النسبة الحكمية والمقدمة الثانية أنه لا بد منه في التصديق وأورد ذلك لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادراك النسبة الحكمية وإن لم يحصل الحكم كما توهم البعض من أن الشك ألوههم من قبيل التصديق حيث قال لم يفرقوا بين تصور أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وبين الإذعان به ولقد أسكل على الناظرين حل هذه العبارة فوق عوا في تكلفات باردة قال الشارح وعند متناخري المنطقيين (محطوف على مقدراى هذا هو التحقيق من أن الحكم ادراك وإذعان للنسبة الخبرية وعند متناخري المنطقيين فعل

بعض علماء الاعاجم أن التصديق المنطقي عين التصديق عند أهل الكلام هو بعد ثم اعلم أن التصورات الاربعة أي تصور الموضوع وأحواله والنسبة وأدراك أن النسبة حاصلة أو وليست بحاصلة هذه حاصلة ولا يحتاج لإدراكه ولا الأولى إلى المورد والتسلسل لأن الإدراك المتعلق بها يحتاج لإدراكه وهم جوا نم إذا أدركت الحكم على واحد منها بالوجود وجب تصوُّره وتصوره موجودا غير متصور فماتقدم (قوله) أيضا ففعل من أفعال النفس) فقد عتده وأنه لا فعل للنفس وإنما الموجود بعد الإدراك كالتلاتة أدراكك فقط (قوله) فلا يكون ادراكا كما أي وإذا كان فعلا فلا يكون ادراكا لأنه دعوى أي كون الحكم لا يكون ادراكا دعوى (٧١) أقام الشارح عليها دليلا من الشكل الثاني بقوله

فلا يكون ادراكا لأن الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا

لأن الادراك الخ وحاصله

أن الادراك انفعال

والفعل لا يكون انفعالا

ينج لا شيء من الادراك

يفعل والتفتية سبالة

كافية والمقدمة الكبرى

كافية باعتبار أن ال

لاستغراق ثم تأخذ

تلك النتيجة وتجعلها

كبرى لصغرى مأخوذة

من كلام الشارح أي

من قوله ان الحكم فعل

لاجل أن ينتج الدعوى

وهي لا شيء من الحكم

بادراك فتقول الحكم

فعل لا شيء من الادراك

يفعل ينتج لا شيء من

الحكم بادراك فتحصل

أنه لا بد في إنتاج الدعوى

من دليلين ولهذا ذكره

الشارح جهته والثاني

كبراه هي النتيجة وصغراه

مأخوذة من الشارح

(قوله بمعنى) لا لفظي

كما قال السيد (قوله)

الصادرة عنها بناء على أن الألفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاسناد والابقاع والانتزاع والاحجاب واللبس وغيرها والحق أنه ادراك لا فعل لا لأنه ادراك جعنا إلى وحدتنا علمنا أنه بعد ادراكنا النسبة الحكمية الجملة أو الاتصالية أو الانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك أن تلك النسبة واقعة أي مطابقة لمافي نفس الامر أو ادراك أنهم ليست واقعة أي غير مطابقة لمافي نفس الامر (قوله) لأن الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا) أقول وذلك لأن الفعل هو التأثير والإيجاد لاثر والانفعال هو التأثير وقبول الأثر فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر بالضرورة وأما أن الادراك انفعال فإما يصح إذا فسر الادراك بانفتاق النفس بالصورة الحاصلة من الشيء وأما إذا فسر بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقوله التكيف فلا يكون فعلا أيضا

(قوله) بناء على أن الخ) وللإشارة إلى ذلك فسر الشارح الحكم بالابقاع والنسبة وأنه أرتاعها ثم حكم عليه بأنه فعل من أفعال النفس لكن التحقيق عندي أن القول بفعلية الحكم الذي ذهب إليه الامام ومن تابعه مبناه أمر معنوي وهو أن الإيمان مكافئه ومعناه التصديق بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام والمكافئه لا بد أن يكون فعلا اختياريا بالقول والتصديق لا بد أن يكون فعلا اختياريا بالقول لأن الحكم الذي هو شرط في التصديق أعني ايقاع النسبة أو انتزاعها وهو أن تنسب باختبارك الصدق إلى الخبر أو الخبر وتسلبه ففعل اختياري والتكليف باعتباره وقال القاضي الأمدى أن التكليف بالإيمان تكليف بالنظر الموصول إليه وهو فعل اختياري وقال المحقق التفتازاني أن المكلف لا يلزم أن يكون من مقولة الفعل بل يجوز أن يكون من مقولة أخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذي هو اختياري وقال البعض ليس الإيمان مجرد التصديق بل مع التسليم وتحقيق هذا المقام مقام آخر (قوله) لم يحصل لنا سوى ادراك الخ) الخصم أن يقول أن أردت أنه لم يحصل ادراك سوى ذلك فسلم لكن لا يحد ذلك ففعلنا وان أردت أنه لم يحصل شيء سوى ذلك مطلقا فنحن إذ لا يحصل التصديق بمجرد أن يحصل في ذهنك كون الشيء منسوبا إليه الوقوع في نفس الامر بل لا بد من الإيقاع وهو أن تنسب إليه الوقوع في نفس الامر لاختبارك فان العالم بالوقوع المعاند لا يسمى مصداقا لكفار المعاندين يصدق الرسول عليه الصلاة والسلام المعاندين ولورد هذا النوع عليه بنى الكلام على الرجوع إلى الوجدان (قوله) فلا يصدق الخ) أشارت إلى أن المراد بقوله والفعل لا يكون انفعالا أن ما يصدق عليه الفعل لا يصدق عليه الانفعال بناء على ما تقرر من أن المقولات العشر متباينة الثلاث (قوله) فإما يصح الخ) حكم الشارح رحمه الله بأنه انفعال على طريقة التسلسل هذه التبعين (قوله) فلا يكون فعلا أيضا) أي لا يكون الادراك على هذا التقدير فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا

الذي هو شرط الخ) فالتكليف بالإيمان تكليف بهذا الشرط (قوله) تكليف بالنظر) فيه أنه خلاف النصوص فان ظاهرها التكليف بنفس الإيمان والنظر حركة النفس أو ترتيب أمور وكلاهما من الكيف أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان المراد أمر مرتبة أي الموصلة لا الترتيب (قوله) والتكليف يكون) أي التكليف بنفسه يكون باعتبار تحصيله يعني أنه مطلوب في نفسه للقدرة على تحصيله (قوله) بل مع التسليم) فالتكليف بالإيمان تكليف بالتسليم وعلى هذا يكون الإيمان زائدا على التصديق المنطقي وهو خلاف ما صرحوا به (قوله) بنى الكلام على الرجوع الخ) لعدم إمكان منع رجوعه هو (قوله) أشار الخ) لأن الكلام ليس في أن الفعل يكون انفعالا بل في شيء يصدق عليه مقولة الفعل

(قوله والتصور الذي هو الحكم) لم يذكر متعلق التصور لعله مما تقدم وهو أن النسبة واقعة وأليست بواقعة (قوله هذا على رأي الامام) فيه أن الامام قد صرح بأن الحكم فعل والجواب أنه صرح أيضاً بأنه ادراك (قوله هو الحكم فقط) وهو الحق لأن القياس طريق للحكم فقط والقول الشارح طريق للتصور فقط ولا طريق للثنتين معاً وأهل هذا الفن اتفقوا العلم بالتصور وتصديق ذلك أو أن لكل منهما طريقاً يخصه كما هو كذلك في نفس الامر فالتصديق هو الحكم لأن التصديق لو كان هو المجموع لم يكن له طريق يخصه

(قوله وفيه إشارة إلى الخ) أي في معنى أيضاً المذكور لأنه تنص هذا القياس (قوله من الموجهة للكيف) أي الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا (٧٣) ومناط الشكل الثاني أن يكون الأوسط محمولا فيها مشروطا بالاختلاف في الكيف وكيفية

فقلنا فإن الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الأربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وإن قلنا أنه ليس بادرار يكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام وأما على رأي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط (قوله وأما على رأي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط) أقول هذا هو الحق لأن تقسيم العلم إلى هذين القسمين انما هو لا يمتاز كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستعمل به ثمة الإدراك المسمى بالحكم بفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة التقسيمية إلى أقسامها أو ما عدا هذا الإدراك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية يشارك سائر التصورات في الاستحصاء وفيه إشارة إلى أن القياس المذكور في الشرح قياس على هيئة الشكل الثاني من الموجهة الكلية والسالبة الكلية ينتج أن الإدراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا خضعت إلى الموجهة الكلية المستفادة من قوله الحكم فعل من أفعال النفس بصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شيء من الإدراك بفعل فلا شيء من الحكم بادرار وهو المطلوب وهكذا نقول على تقدير كون الإدراك كيفاً فالإدراك كيفاً بالفعل لا يكون كيفاً فالإدراك لا يكون فعلا وهو مبني على قولنا الحكم فعل ينتج المطلوب ومن قال معنى قوله أيضاً كما أنه لا يكون انفعالا لم يأت بشيء إلا دخل لشيء في الانفعالية فيما هو المطلوب (قال الشارح فلو قلنا الخ) أي اذا انقضى له لا يدق التصديق من أمور أربعة وأن الحكم يختلف فيه (قال الشارح هذا) أي المذكور في بيان رأي الامام وفيه إشارة إلى أن الأول مجرد احتمال لم يذهب اليه أحد وأن قول المصنف ويقال للمجموع أي لمجموع التصور والحكم بيان مختار للامام (قال الشارح والتصور الذي هو الحكم) لم يبين متعلقه إشارة إلى أن متعلقه تلك النسبة المتصورة ولكن من حيث الوقوع والادّعاء (قال الشارح وأما على رأي الحكماء) أي جميعهم والقول بتركيب التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين قوله هذا هو الحق أي ما ذهب اليه الحكماء هو الحق لأنه قادر على الدليل (قوله لأن تقسيم العلم الخ) أي تقسيمهم العلم في المنطق إلى هذين القسمين دون أقسام أخرى كالفعلي والانفعالي والاجائي والتفصيلي لمناطه ما هو مقصودهم من المنطق وهو بيان الطرق الموصلة إلى المجهولات ونظراً لامتياز كل منهما بطريق خاص كما سيبي عن أن الموصول إلى التصور يسمى قولاً وشارحا والموصول إلى التصديق حجة (قوله ثم إن الإدراك المسمى بالحكم) أي إدراك أن النسبة واقعة له طريق خاص وهو الحجة التقسيمية إلى القياس والتشليل والاستقراء والغرض أن يمنع ذلك ويقول إن إدراك أن

الكبرى فعلة من الموجهة الكلية بيان لواقع (قوله اذا خضعت إلى الموجهة الكلية) أي ليكون قياساً من الشكل الثاني متنبهاً للصورة الشارح وهي لا يكون الحكم ادراكاً أو اقصر البعض على القياس الأول لكنه لا ينتج المطلوب (قوله وهو يضمن الخ) زادهنا أيضاً على ذلك البعض (قوله فيما هو المطلوب) أي نفي كون الحكم ادراكاً فإنه انما ينتج انضمام نتيجة القياس الأول أعني الإدراك لا يكون فعلا إلى قولنا الحكم فصل ولا دخل لشيء كونه انفعالا في ذلك وأيضاً لو كان ذلك مراداً لقول فلا يكون انفعالا أيضاً (قوله أي المذكور قريباً) أي بقوله وإن

قلنا الخ (قوله لم يذهب اليه أحد) أي لم يتخذ مذهباً وهذا مبني على رد قول البعض الذي أن الامام يتردد بالقول (قوله إشارة إلى الخ) وجهها أنه لا يكتفي بذلك النسبة فصل في قوله وتصور النسبة فأفاد أنها المتعلق بقوله لكن الخ تقسيم من المحسوس مأخوذ مما سبق للشارح (قوله دون أقسام أخرى) ردنا بقايل أن التقسيم لسان الأقسام لا لسان الطرق (قوله كالفعل) هو علم الساري تعالى عند الحكماء فإن علمه ليس انفعالا التقسيم على الصور التي بها الانفعال بل هو فعل أي علمه الاشهادي لا اتحادها باها فأنظر حواشي المحسوس على الدواني وقوله والانفعالي كلفنا فإنه يناقش الأذهان بالصور (قوله والاجائي) هو علم بسيط مشتمل على علم جميع الاشياء كالعلم الذي يحضرنا عند السؤال عن مثله فأنظر حواشي الدواني وما كتبناه هناك (قوله وللنفس الخ) أي المصنف فتصور النسبة التي هو جزء التصديق عنده هو إدراك أن النسبة واقعة وأليست بواقعة لا تصور النسبة التي بين الطرفين بقطع النظر عن الوقوع وعدمه

كما يقول به غيره فحاصل هذا المنع أن الطريق ليس مجرد هذا الإدراك بل الإدراك المقترن بالابقاع (قوله فلا يحتاج إلى الحجة) لأنه تصور متعلق بالقضية كما يأتي قريبا (قوله إذا إدراك النسبة الخ) وإدراكها إنما هو من حيث أنها هيان الطريق فلا بد من إدراكها كما سيكون المنضم إلى الحكم ثلاثا إدراكا (قوله ثم لقائل الخ) هذا توجه القول بأن التصديق الذي هو مركب من إدراكا كانت أربع مكتسبين من الحجة بأن معناه ما حصل بعد الحجة وإن كان إلا أن كتابا متعلقا بالإدراك الأخير وخصته لأنه بمنزلة الهيئة لها الحصول المجموع بعد اكتسابه (قوله الحاصل بعد الطرفين الخ) أي الحاصل بالحجة ليس إلا النسبة (٧٣) إذ الطرفان حاصلان من قبل والحجة لم تقدا لأوقع النسبة

وقد جعلوا المعلومات بالحجة المجموع وقالوا إن العلم عين المعلومات بالذات تختلف بالأختار فيلزم أن يكون العلم بمجموع الطرفين والنسبة من حيث القيام

بالقول الشارح فلا فائدة في ضمه إلى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالتصديق لأن هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ مقصود القن أن عني بيان الطريق الموعدة إلى العلم لم يلبس عليه أن الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتنياز في الطرق فيكون الحكم أحد قسميه المسمى بالتصديق ولكنه مشروط في وجوده وتحققه في ضم أمور متعددة من أفران القسم الآخر وإذا عرفت هذا فنقول إذا أردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم أي الإدراك مطلقا ما أن يكون إدراكا للنسبة واقعة وأليست واقعة وأما أن يكون إدراكا كالغير ذلك فالأولى يسمى تصديقا والثاني تصورا وإذا أردت تقسيمه

بالذهن فالمجموع أيضا هو المعلومات من حيث الحصول فيه تدبر (قوله ليس إلا الإدراك المذكور) أي مع قطع النظر عن تعلقه بالقضية (قوله بل لا بد من الخ) فالتصديق على هذا هو ذلك الإدراك بعينه إلا أنه مشروط بعقارئة الحكم فالقول بأن التصديق عند الامام نفس الفعل أو مركب منه ومن غيره بمقتضى اعتبار ذلك الفعل فيه حتى كانه عنه أو جزؤه تدبر (قوله قال أنه إدراكا) معروض هذا مذهب المصنف ويمكن حل كلام الامام عنه (قوله واحدا) لعله أخرج به

النسبة واقعة وأليست واقعة إذا كان مع الابقاع وهو أن نسبته اختيارا للواقع الهافطر بقية الحجة وأما إذا حصل في ذهنك كونها منسوبة إليها بالواقع من غير اختيار فلا يحتاج إلى الحجة فالتكسب بالحجة الإدراك المذكور بشرط الحكم وليس ذلك الإدراك نفس الحكم كما عرفت بل الحكم فعل مقارنه (قوله فلا فائدة في ضمه إلى الحكم) هذا على معنى تقدير كون الحكم إدراكا كما أعلى تقدير كونه فعلا فلا إدراكا للنسبة من حيث الابقاع الذي هو فعل النفس له طريق خاص لإدراكه من حيث الذات ثم لقائل أن يقول إن ذلك الإدراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث أنها آلة للاختصاص بمنزلة الهيئة للسري المحصلة للامر الواحد الحقيقي فكأن أن الحاصل في الخارج مع السري مع أن العلم لم يتعلق إلا بالهيئة فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع وإن كان إلا أن كتابا متعلقا بالإدراك المذكور كأن كان متعلقا بعني النسبة الخسرية بمنزلة الهيئة للقضية بسبب اصاصار لكل أعي الطرفين والنسبة أمر واحد حقيقي مغاير لكل واحد من الطرفين والنسبة مع أن الحاصل بعد الطرفين ليس إلا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجزاء من المعلومات فكذلك العلم وما وجهه بخلافه العلم بالمعلومات وجعل الأمور المذكورة شرط في الأول وبشرط في الثاني وأنت بعد ما طلبت عما قلنا ظهر أن النزاع في التصديق لفظي فنظر إلى أن الحاصل بعد الحجة ليس إلا الإدراك المذكور قال يبسطه ومن نظر إلى أن الإدراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقبية الحجة إدراكا واحدا متعلقا بالقضية قال تركه ومن نظر إلى أنه لا يكفي في التصديق مجرد الإدراك المذكور بل لا بد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان إدراكا كالتصور بمتعلقا بالقضية يسمى بالمعرفة قال أنه إدراكا معروض للحكم كسواء قلنا أنه الإدراك المذكور أو مجموع الإدراكات الثلاث فصم تقسيم العلم إلى التصديق والتصديق بأي معنى تريديه وأما النظر إلى مقصود القن أعني بيان طرق الاكتساب فلا يرجع شيئا من ذلك لتقدير التصديق على جميع التقادير بالكسب ما باعتبار نفسه وأباعتبار جزئه فتدبر (قوله وأما أن يكون إدراكا كالغير ذلك) أي إدراكا كواحد ولا يراد القسم لأنه مدرك وأما إدراكا كفهو داخل في القسم

(١٠ - شرح الشبهة) التصديق على مذهب الامام تأمل (قوله ولا يراد القسم) أي لا يراد العلم مطلقا الذي هو المقسم إدراكا لغير ذلك فالقسم صادق على المقسم وذلك مفصلة لتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسما من نفسه ووجه عدم ورود أن المقسم لم يؤخذ من حيث كونه متعلقا بشئ وإدراكا لأنه لا ماهية العلم ليست مرآة للاختلاف حتى تكون إدراكا كله وإنما الإدراك لشئ هو ما صدق عليه العلم والإدراك بل من حيث كونه مدركا فلا يصدق عليه المقسم ولا يكون قسما من نفسه وأما إدراكا كفهو داخل في القسم الثاني والاستحالة في صدق القسم على إدراك المقسم إنما الاستحالة في صدقه على المقسم لاستلزامه ما مر وقد يجب أن يبين معنى التقسيم أن ما صدق عليه العلم ما أن يكون إدراكا كالحج فلا يصدق شئ من القسمين على المقسم لأنه العلم لا ما صدق عليه وفيه أن القسم حينئذ ما صدق عليه العلم لا العلم فيعود للاستكمال

(قوله فلا فرق بالخ) ولما قبل ان ورود القسم اتماعا على التقسيم الثاني حيث قال فيه واما ان يكون ادراكا كغير ذلك اما على الاول فلا لان المقسم وان كان ادراكا لكنه ليس ادراكا لشي لان ماهية العلم ليست حرا متلا حظة شي حتى يكون ادراكا كاله واما الادراك لشي هو ما صدق عليه العلم والادراك لانفس ماهيته ولو قال قدس سره في التقسيم على مذهب الامام واما ان يكون ادراكا كغيره ابدل قوله واما ان يكون ادراكا كغير ذلك الادراك فاضاف التغير الى المدرك الاول الى الادراك فافهم في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه السؤال الثاني عليه ايضا وحاصل الرد ان الثاني كالاول لانه اخذ القسم من حيث انه ادراك سواء علقه بشي أو لا والمقسم ليس بادراك بل مدرك فلا ورود للاعتراض على شي منهما تدبر (قوله أي على القول بالترك) فأراد من مذهب الامام القول بالترك بحجازا (قوله كاهو المشهور من الامام) هكذا يفهم من المنص حيث قال ان لتأصروا اذا حكم عليه بنى أو اثبات كان المجموع تصديق وقوف ما بينهما كافي البسيط المركب (٧٤) لكن قال في معالم العلي العلم اما تصديق والتأصروا والتصديق هو ادراك الماهية من غير ان يحكم

عليها بنى أو اثبات والتصديق هو ان يحكم عليها بالنى أو بالاثبات وكلامه في المحصل وقع هكذا اذا ورد كحقيقة فاما ان تعتبر من حيث هي من غير حكم عليها لا بنى ولا اثبات وهو التصور او يحكم عليها بنى أو اثبات وهو التصديق لا بنى أو اثبات ضير هو في قوله وهو التصديق بمحتمل ان يرجع الى مصدر ادراكا وان يرجع الى مصدر يحكم والظاهر هو الاول وتسميته بالمجموع تصديقا يمكن جعله على المابقة في اعتبار الحكم كسمية الحكم تصديقا وحينئذ يكون مختارا للمصنف

على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا كالمورد اربعة وهي المحكوم عليه والمحكم به والنسبة المحكومة وكون تلك النسبة واقعة أو غير واقعة واما ان يكون ادراكا كغير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تقسيم المصنف فلا يصح على مذهب الحكماء قطعاً ان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان أحد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع الحكم والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم ويرد عليه ان تصور المحكوم عليه وحده ادراك مجامع الحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكوم الثاني ولا استحالة فيه متعلقا بفرض النسبة الحاصلة في الذهن واقعة في نفس الامر سواء كان متعلقا بان النسبة واقعة على ميل التصور كما في صورة الشك والوهم أو متعلقا بغيره فلا فرق بين ان يقال ادراكا كغير ذلك أو ادراكا كغير ذلك في افادة المقصود (قوله على مذهب الامام) أي على القول بالترك فلا يراد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا كعلي أنه قد نقل البعض ان الامام قد رد في كون الحكم ادراكا كأفعلا وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين اشارة الى بطلان القول بترك التصديق مع فعلية الحكم كاهو المشهور من الامام (قوله ادراكا كالمورد اربعة) أي ادراكا كواحد متعلقا بمورد أو بعينه حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة فلا يراد ان وحدة المقسم معتبرة فكيف تندرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد ولتنبه على ذلك قال ادراكا كلفظ الفرد (قوله ادراكا كغير ذلك الادراك المذكور) أي ادراكا كواحد اسواء كان من تلك الادراكات الاربعة أو غيرهما فالحكم داخل في التصور (قوله قطعاً) اشارة الى بداهة عدم انطباقه على مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام (قوله وبيان ذلك) أي أنه لا ينطبق على مذهب الامام (قوله ادراكا غير مجامع الحكم) لان قيد فقط في مقابلة مع الحكم (قوله ادراكا مجامع الحكم) بناء على ان الظاهر ان يكون الطرف لقوا (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى ان المتبادر من المعية المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه الحكم أعني ايقاع النسبة واتماعتها بلا واسطة ادراك النسبة الخيرية ومجموع الادراكات الثلاثة فلان

تحرر المذهب الامام تدبر (قوله حيث حصل لها الوحدة) والهشة العارضة التي حصل بسببها الوحدة لا تنافي التعدد عليه الاصل الذي الكلام يصد لا خلافا جهتي التعدد والاتحاد تدبر (قوله لان فقط في مقابلة معه) يعني ان هذا المعنى انما اخذ من المقابلة والافقط معناه القوي أنه لا يجتمع شيئا (قوله بناء على ان الظاهر الخ) يعني ان كون الثاني ادراكا كجامع الحكم فيكون مجامع الحكم فيها فيه والحكم خارج عنه بناء على الظاهر من ان الطرف لقوا اما لو كان مستقرا بان يكون المعنى وتصور يحصل معه حكم أي يكون حصول الحكم مع حصوله لكون الحكم جزءا لا خيرا وهو المجموع المركب من الادراكات الاربعة فلا تكون الجامعة في ادراك بكون الحكم جزءا منه قال السيد في جوابي حاشية شرح الطالع الطريف القويما كان متعلقا بشي مخصوصا كجامع والمقارن وقال المحشي في جوابي القاضى الطرف المستقوما كان متعلقه عاما كالكون بالحصول بل لالة الظروف على الافعال العامة واما كان للمجموع الظاهر لما في الاستمرار من الحكمين السابق (قوله ان يكون الطرف لقوا) والمعنى ان يكونا متعلقين بشي واحد



(قوله ادراك واحد متعلق بالقضية) أي بالوضع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما فأتى عند التصديق بقضية يدقاً مثلاً يحصل له ألا الانعاز بان زيد قائم في الواقع إلا الانعاز وقوع النسبة في الواقع بل يحصل له أناسا كلف والتسعين الأمور لا انتزاعاً كثيراً ما يحصل التصديق قبل انتزاع النسبة التي هي فيها وكونه ادراكاً واحداً متعلقاً بالقضية هو ما أفاده الشيخ الرئيس وغيره من المحققين قاله الزاهد في شرح رسالة العلم الامام (قوله فلا انتقاض) لان التصديق ما ادراك النسبة وأدراك القضية ولا يدخل ما عدا هذا وهذا (قوله ومعرض الخ) صريح في أن الحكم عند المصنف جعل كالامام الآن المصنف جعله خارجاً واشترط مقارنته والامام جعله داخلياً لكن في جمع المحسني السابق بين الاقوال ما يفيد أنه عند الامام خارج أيضاً تدبر (قوله بطريق النتيجة) حذراً من صريح التكرار وقوله للاضراب على الاعاد (قوله للاضراب عنها الخ) لان مخالفة المذهبين لا تقتضي بطلاناً في نفسه بل هو كونه في نفسه صحيحاً فلذا احتاج للاضراب لافادة فساده في نفسه (قوله فقوله) (٧٥) الخ) تفرع على قوله نتيجة

للدليلين (قوله لكن الحكم الخ) أي والادراك الجامع له مستفاد من الحجة (قوله ليس معنى العروض الخ) دفع لما قيل ان أراد عرض العارض لعروض الحكم كسائر الادراكات عارض لنفس اذهى محلها وان أراد تعلق الحكمه بكتل العلم بالمعلوم فلا شبهة في أنه لا يتعلق بدارك النسبة ولا بدارك المجموع بل انما يتعلق بالمصدر وحاصل الدفع أن العروض هنا كاذبة عن مقارنة الحكم لتلك الادراكات فكأن العروض بمعنى قيام العرض بالمثل عزيز عن غيره كذلك مقارنة الحكم لادراك النسبة أو الادراكات الثلاث

عليه وحده تصديقاً وكذا يكون تصور الحكم به وحده تصديقاً آخر ويكون تصور النسبة المقارن للحكم تصديقاً ثالثاً ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقاً رابعاً ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصديقاً آخر فيرتق عدد التصديقات في مثل قولنا الانسان كاتب على مقتضى نفسه الحسنة ويكون الحكم في كل واحد منها خارجاً عن التصديق بجماعه فلا يكون تقسيمه منطبقاً على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحاً في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون مستفاداً من القول الشارح ويكون مستفاداً من مقتضيه أعني الحكم مستفاداً من الحجة وهذا باطل ومنهم من قال معنى هذا التقسيم أن الادراك ان لم يكن معروضاً للحكم فهو القسم الاول وان كان معروضاً فهو التصديق وحينئذ لا يلزم أن يكون تصور الادراك الحاصل حين الحكم ادراكاً واحداً متعلقاً بالقضية والمقارنة بما عداها بالعارض فلا انتقاض على أن وحدة القسم معتبر فلا يصدق الا على تصور واحد بجماع الحكم ثم يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرطاً وهو مقرر لذلك ومعرض على الامام به جعل المركب الادراك والفعل قسمين العلم (قوله فلا يكون الخ) نصيب للدليلين المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على المذهبين أعاد الدعوى بطريق النتيجة للاضراب عنها بأنها غير حصصة في نفسها فقوله ورد عليه تمتة لبليل عدم الانطباق على مذهب الامام (قوله لان التصديق الخ) وهو خلاف ما تقرر عندهم من أن الوصول الى التصور هو القول الشارح والوصول الى التصديق هو الحجة ولقال أن يقول ان ادراكاً أن النسبة واقعة أو لاذا كان بجماعه لا يباع كل مستفاداً من الحجة وانما لم يكن بجماعه كان مستفاداً من القول الشارح فلا يلزم ما ذكر ثم لو كان الحكم مستفاداً من الحجة والتصوير بجماعه مستفاداً من القول الشارح يلزم ما ذكر لكن الحكم عند فعل وليس مستفاداً من شيء (قوله ومنهم من قال) وهو شارح الطوالع الاصفهاني يعني ليس المراد الجماع فقط بل الجماعه على وجه العروض (قوله وان كان معروضاً فهو التصديق) ليس معنى العروض هنا القيام فله بهذا المعنى معروضه النفس بل شغل العروض يعني كأن قيام العرض بالمثل واجب كماله وتجزئه في الخارج بحيث لا يتيسر بغيره كذلك مقارنة الحكم يكون موجبا كماله وتجزئه في الذهن بحيث لا يثبت التردد والخفاء ولا شك أنه بهذا المعنى عارض بالذات لنسبة الخبرية وللمجموع بالتبع وليس عارضاً ما عداها (قوله لا يلزم أن يكون الخ) أي لا يلزم على هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين من اثنين التصديق

توجب تميزه متعلقه فسميت المقارنة عروضا بجماع التميز وان كانت المقارنة لادراكات والتميز متعلق بالحكم ولا يخفى ما فيه ولوقيل سميت عروضا لانها لا تكون الا بعد تحقق الادراكات الثلاثة كما ان تحقق العارض لا يكون الا بعد تحقق المعارض لانه كائن العروض لكان كذلك مقارنة الحكم الخ) يعني أن العروض هنا بمعنى المقارنة عبر عنها بالعارض الذي هو قيام العرض بالمثل لانه كائن العروض واجب كماله وتجزئه في الخارج كذلك مقارنة الحكم لنفسه ومن التصورات توجب كماله أي كمال ذلك الغير الذي معناه تجزئه متعلقة في الذهن ولا شك أن المقارنة بهذا المعنى هي التي هو واجب تميزه المتعلق حاصل أو لا وبالذات لنسبة خبرية وللمجموع بالتبع فكذلك العروض بمعنى المقارنة الموجبة لتميزه لا تليق حاصله أو لا وبالذات لتصور النسبة ولتصور المجموع بالتبع وانما احتيج لهذا لان التصور والتصديق ليس بينهما نسبة العروض بل نسبة المقارنة فالخلق العارض والمعرض عليهما توسع (قوله ولا شيا الخ) حكاه الشيخ عن الشيخ ابن سينا

(قوله وان كان مستلزما له) أي وان كان ما أطلق عليه التصديق وهو الادراك المعروف للحكم مستلزما للتصديق عند الامام من جهة التحقق اذ كلما تحقق الادراك المعروف للحكم أي المقارن به تحقق مجموع الادراك والحكم فاندفع ما يقال انه افااد التصديق عند الامام بالازم لانه لا ينفع في اطلاق التصديق على ما ليس بتصديق (قوله ولم يسمه تصديقا) أي لم يسم القسم الثاني تصديقا بل قال فيه تصور مع حكم وانعاسي المجموع حيث قال ويقال للمجموع تصديق (قوله ايضا ولم يسمه تصديقا) أي وانعاسي المجموع فيكون ماعداه داخل في التصديق ويكون التقسيم تقسيما لمطلق العلم الى تصور لا يقارن بالحكم والى تصور يقارن بالحكم والى تصور وتصديق ثم افااد التصديق بقوله ويقال الخ (٧٦) (قوله اللعبة الزمانية) أي لان ذاتية لان التصديق لما كان مركبا من ادراكات

الثلثة والحكم والحكم جزءه الاخير في زمان حصوله يحصل التصديق وان كان الحكم لكونه جزءا منه متقدما عليه بالذات لوجوب تقدم الجزء على الكل بالذات فلذا قيد اللعبة بالزمانية دون الدائمة لعدم امكانها بين الكل والجزء وقوله الدائمة لا يخرج ادراك أحد الطرفين أو النسبة اذا كان مع الحكم فانه يكون لادائما (قوله لكون الحكم الخ) أي والجزء لا ينفصل عن الكل سيما وهو جزءه الاخير فلا يتحقق الكل الا حيث يتحقق ذلك الجزء اه عط (قوله فان اللعبة تحتل المقارنة) أي ويكون الظرف لقوا كما مر (قوله بضافه هذا

المحكوم عليه وحده أو تصور المحكوم به وحده ولا مجموعهما معا ولا أحدهما مع النسبة الحكمة تصديقا لكن يلزم أن يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا لانه ادراك معروف للحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضا له فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجدي نفعا لان القسم الثاني اخرج عن التقسيم هو الادراك الجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساده في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به لم يكن التصديق قسما من الغرض بل مركبا من أحد قسميه مع أمر آخر مقارن له أعنى الحكم

لكن يلزم إطلاق التصديق على ما ليس بتصديق عند الامام وان كان مستلزما له فعدم الانطباق باق (قوله أن يكون مجموع التصورات الخ) لان عرض الحكم للنسبة لكونه من حيث قيامها بالطرفين عرض بالمجموع بسبب جزئه (قوله بل يلزم الخ) للاضراب عن لزوم كون المجموع تصديقا بالزوم كون تصور التسليم مفردا تصديقا والترف فان عدم الانطباق على مذهب الامام أظهر لا تنفاه التركيب مطلقا (قوله فان قلت الخ) منع لقوله فيرتق عدد التصديقات الى تسعة يكون الحكم خارجا لانه صرح بان المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى تصديقا حيث قال ويقال للمجموع تصديق وهو مذهب الامام نعم يلزم أن يرتق عدد القسم الثاني الى تسعة ولم يسمه تصديقا (قوله ذلك لا يجدي نفعا) أي في انطباق تقسيمه على مذهب الامام (قوله لا للمجموع الخ) قيل فيه بحث لانه يجوز أن يكون مراده بقوله تصور مع حكم اللعبة الزمانية الدائمة لانها المتبادر الى الفهم الكامل وليس تلك اللعبة للمجموع لكون الحكم جزءا أخيرا منه وانما قال بالمجموع ولم يقل له تنصيصا على المراد فان اللعبة تحتل المقارنة بالخارج أيضا فيكون الخارج من التقسيم المجموع المركب منهما وأنت خير بضافه هذا التوجيه لان التعريف في التقسيم عما هو به خلاف المقصود بل عما هو صريح فيه ثم تداركه بعبارة صريحة في الخلاف أيضا لان زيادة لفظ المجموع ظاهر في أن القسم الثاني الادراك الجامع ليس من دأب المصنف فضلا عن العالمين (قوله فان كان التصديق الخ) كما يدل عليه عبارة المطالع حيث قال العلم أو تصور ان كان ادراكا كاسدنا وتصديق ان كان مع الحكم بنق أو ثابت وحيث يشهد يكون قوله ويقال للمجموع تصديق (قوله لم يكن التصديق قسما من العلم) المجموع الخ فيكون قوله ويقال للمجموع تصديق بيانا للتسمية باسم التصديق (قوله لم يكن التصديق قسما من العلم)

التوجيه) هو شرح المطالع (قوله عما هو خلاف المقصود) ولذا كان الظاهر أن الظرف لقو (قوله صريحا) وذلك الخلاف) أي في أن الثاني خلاف الاول وغيره (قوله لان زيادة لفظ المجموع الخ) اذ لو كان المراد به هو المراد بالقسم الثاني لقال ويقال له (قوله في أن القسم الثاني) أي الذي كور بقوله ولما تصور مع حكم (قوله كما يدل عليه عبارة المطالع) حيث كان المسمى بالتصديق مرجع الضمير وهو الادراك المقارن بالحكم (قوله وحيث يشهد يكون الخ) أراد به تداركا قبل ان هذا التردد قبيح لان التردد دائما يكون بين المعاني المحتملة وبعد تصريح المصنف بالتركيب لاحتمال لكونه عبارة عن القسم الثاني وحاصل الرد أن التردد ينبغي على منع تصريح المصنف بذلك بل هو بيان لمذهب الامام (قوله بيانا للتسمية) ولما كونه المجموع قسما من التقسيم

(قوله والفرق بينهما الخ) ما ذكره فروق ثلاثة وهي متلازمة بحسب التحقيق وغير متلازمة بحسب المفهوم (قوله بسيط) أي فليزمن أن الثلاثة شرط خارج لازم للشرطية (قوله بسيط) أي لا يخله (قوله) أن تصور الطرفين شرط ترك تصور النسبة لأن الشرطية في تصور الموضوع والمحمول ظاهرة وأما النسبة فلا تهاجمه الجزاء المادى للحكم لأنه ادراك وقوع النسبة فبما أن أي جزء مادي وإن كانت شرطاً في نفس الامر (قوله واعلم أن المشهور الخ) هذا الكلام يتوقف على مقدمة وحاصلها أن الحكم قبل الفعل وقيل أنه ادراك والادراك قبل أنه كيفية وقيل أنه انفعال هنا مقام أول المقام الثاني هل التصديق نفس الحكم سواء كان فعلاً وأدراكاً أو قبله وقيل أنه التصورات الثلاثة والحكم جعلت الحكم فعلاً وأدراكاً وقيل أن التصديق عبارة عن التصورات الثلاثة بقيد أن يكون معها حكم فالحكم خارج عن حقيقة التصديق لأنه قيد جعلت الحكم ادراكاً أو فعلاً فعلى القول الأول في التصديق أي أنه نفس الحكم إذا مشينا على أن الحكم ادراكاً كان الكلّي الجامع للتصديق ولقابه وهو التصور مطلق ادراكاً وأن مشينا على أن (٧٧) الحكم فعل كان الكلّي الجامع له ولقابه مطلق عرض

والفرق بينهما من وجوه أحدها أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الأمام وثانيها أن تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قوله مشروط بالداخل فيه على قوله وثالثها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزءه الداخل على زعمه \* واعلم أن المشهور

وذلك باطل وأيضاً يصدق على تصور المحكوم عليه والحكم معاً أنه مجموع مركب من ادراك وحكم فليزمن أن يكون تصديقاً وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقاً آخر وهكذا تصور النسبة الحكمية مجتمع الحكم تصديقاً ثالثاً وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقاً رابعاً يحصل من تركيب كل اثنين منها مع الحكم ثلاثة آخر فيرتق عدد التصديقات إلى سبعة أيضاً لأن أحد هذه السبعة

والأما المحصر العلم في القسمين ولأن الحكم على هذا التقسيم فعل والباطل المحصر فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علماً (قوله وذلك باطل) لا طاقهم على أن التصديق قسم من العلم إنما الاختلاف في حقيقة فلا يصح التقسيم فضلاً عن الانطباق (قوله وأيضاً يصدق الخ) عطف على قوله لا يمكن التصديق قسماً من العلم أي يصدق في قولنا الإنسان كاتب (قوله فيرتق عدد التصديقات إلى سبعة أيضاً) أي كأن التصديق يرتق إلى سبعة إذا كان التصديق عبارة عن القسم الثاني لافرق بينهما لأن أحدهما وهو المجموع المركب من الادراكات الثلاثة والحكم مذهب الأمام بخلاف السبعة السابقة فإنه ليس شيئاً منها مذهب الأمام لكون الحكم خارجاً عنها فلا ينطبق التقسيم على كلا التقديرين على مذهب الأمام (قال الشارح والفرق الخ) تنبيه على الفرق المفهوم مما تقدم (قال الشارح بسيط عند الحكماء) انذرعرفت أن المراد يقولنا ادراكاً أن النسبة واقعة وألا حالة ادراكاً كما جال به في مبدأ هذا التفصيل فليست مركبة من الأجزاء الغير المحمولة على مذهب الأمام ولا ينافي هذا تركب من الجنس والفصل لكونه داخل تحت العلم الداخل تحت مقولة من المقولات (قال الشارح أن تصور الطرفين الخ) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض في بيان الفرق عما ظهر وجوداً (قال الشارح أن الحكم نفس التصديق) ولا يخفى عليك الفرق بين الوجود الثلاثة من حيث المتساو وعدم استلزام واحد منها الآخر من حيث المفهوم وإن كانت متلازمة في التحقيق (قال الشارح أن المشهور

وله ولقابه مطلق العرض وعلى القول الثاني في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم إذا مشينا على أن الحكم ادراكاً كان الكلّي الجامع له ولقابه مطلق ادراكاً وعلى القول بأنه فعل كان الكلّي الجامع له ولقابه مطلق عرض

(قوله والأما المحصر الخ) أي والأما كان قسماً منه علم المحصر العلم في القسمين الخارجين من قوله العلم أما تصور فقط الخ بل يكون هناك قسم هو المجموع لا الادراك الجامع للحكم الذي هو القسم الثاني مع أن التقسيم حاصر (قوله فعل) وفي نسخة داخل (قوله والا) أي بان كان ادراكاً أو قبله فلا يكون فرع على قوله

فعل (قوله فلا يكون التصديق الخ) أي بالمقسم إنما هو العلم (قوله الجامعهم) حتى الأمام حيث قسم هو أيضاً العلم إلى التصور والتصديق كإفشاء سابقين معاً إلى ثم إن عدم صحة التقسيم يلزم الأمام أيضاً عند جمع مقالة الثلاث المتقدمة إلا إذا أولت بما سبق لنا وإذا أولت به كلام المصنف كما سبق للعشي إشارة إليه عندنا جمع بين الأقوال أتدفع جميع الاعتراضات فتدبر (قوله فلا يصح التقسيم) لأنه قسم العلم إلى علم وغير علم فحل بالنسبة يعلم قسمين العلم (قوله تنبيه الخ) دفع لما يقال أنه معلوم مما سبق فلا حاجة لمقال إن مراد مجرد التنبيه لا يعقل وإن سبق منشأه الفرق (قوله انذرعرفت الخ) كلامه السابق كان في النسبة المذكور لكن إجمال المراد يستلزم إجمال الادراك (قوله كما هو مذهب الأمام) لأنه لا يقال لادراك كل من الطرفين والنسبة وحده تصديق (قوله لكونه داخل تحت العلم الداخل الخ) فهو مركب من جهة كونه قسم العلم ومن جهة كون العلم قسم التلقائية تدبر (قوله عما ظهر وجوداً) لأن وجود النسبة لا يبلغ وجوب الطرفين حتى يخفى على قدام الحكم وجودها وحصرها أجزاء القضية في ثلاثة (قوله في التحقيق) أي الوجود

وأما على القول الثالث وهو أن التصديق عبارة عن تصور موصوف بجماعة الحكم فهو على هذا القول التصديق بسيط وهو التصور لكنه موصوف بصفة عارضة وهي كونه مع حكما فاصفة خارجة لا بجماعة أي أنها ليست جزءا وعلى هذا القول الكلّي الجماع له ولعاقبه مطلق تصور سوا جعلت الحكم فعلا أو ادراكا لأن الحكم خارج عن مفهومه وأعلم أن الحكم عند المصنف فصل (قوله في بيان القوم) أي في الكتب التي بين القوم أي التي هي عندهم (قوله والمصنف عدل عنه إلى التصور الخ) ظاهره أن العدول لم يصدر من المصنف إلا في الأول مع أنه عدل فيها حيث قال تصور فقط أو تصور معه حكم وإذا كان كذلك فكان الأول أن يقول والمصنف عدل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكم والجواب أنه لما كان العدول عن الثاني ليس بسببه فساد التقسيم الذي الكلام فيه لم يذكر عدول المصنف عنه بخلاف الأول فإن العدول عنه لفساد التقسيم. وأما الثاني فبسبب العدول أن الحكم عنده فصل سوا جعلت التصديق بسيطا أو مركبا من الاربعة فاضطر المصنف إلى العدول عن التصديق إلى تصور معه حكم لأن المقسم مطلق تصور وهذا تحته فردان تصور لا حكم مع تصور معه حكم. وتجب على القسم مطلق التصور ولا يمكن تقسيم مطلق التصور إلى تصور ساذج وإلى تصديق بل لا يمكن تقسيم مطلق (٧٨) التصور إلى تصور ساذج وتصور معه حكم (قوله لأن أحدا لا يمكن أن يكون

الخ) أي فيكون قسم الشيء تقسيما والعكس هذه لوازم للتقسيم وهذا الوازم فاسد ومبنى فساد اللازم فساد اللازم (قوله) أما أن يكون قسم الشيء بالإضافة للعهد أي أما أن يكون قسم الشيء الذي عهد فيه أنه قسم من هذا الشيء وقوله قسمه أي يوجد قسم له أي أن يكون قسم الشيء الذي عهد أنه قسم يوجد قسميا وكذا أقول فيما بعده (قوله أن يكون قسم

في بيان القوم) أي في بيان القوم أن العلم ما تصور وأما تصديق والمصنف عدل عنه إلى التصور الساذج وإلى التصديق وشبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الأول أن التقسيم فاسد لأن أحدا لا يمكن أن يكون قسميا (قوله) أما أن يكون قسم الشيء تقسيما له أو يكون قسم الشيء تقسيما له وما باطلان هو منه في الامام بخلاف السبعة السابقة (قوله) أما أن يكون قسم الشيء قسميا الخ) أقول قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته وأخص منه وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر مثلا إذا قسمت الحيوان إلى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما مقسما من الحيوان وقسما الآخر (قوله) في بيان القوم في القاموس المشهور المعروف المكان المذكور أي معروف المكان في كتب بين القوم ومن قال أي في بيان الحاجة بين القوم فقد أتى بتقدير ضعيف (قال الشارح إلى التصور الساذج وإلى التصديق) عير عن تصور معه حكم بالتصديق إشارة إلى أنه المسمى بالتصديق عنده ولازم عدم الانحصار في القسمين أو عدم كون التصديق علما وكلاهما باطل وإلى أن عدم ورود الاعتراض للعدول في القسم الأول دون الثاني بل العدول فيه لكون الحكم فعلا عنده (قوله قسم الشيء) في القاموس القسم بالكسر النصب والجر عن الشيء المقسوم وقاسمه الشيء أخذ كل قسمه والقسم المقاسم والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في كلا القطين ظاهرة (قوله) ما كان مندرجا الخ) لما كانت قسمة الكلّي إلى جزئيه عبارة عن ضم قيود متباينة أو مخالفة إلى أمر لا بد فيها من حصول مقدين متباينين أو مختلفين بالاعتبار فيكون كل منهما مندرجا تحت المقسم وأخص منه مطلقا التصديق المقسم على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبرا بمعنى الاندراج تحته أن يكون محمولا عليه فيشمل المساوي وإنما اعتبره (قوله) أعلم أن قسم الشيء ما كان أخص منه ومندرجا تحته وأما قسم الشيء فهو ما كان مقابلا له ومندرجا معه وذلك تحت أصل كلّي وقوله لازم أما أن يكون الخ وهذا اللازم باطل فكذلك اللازم في المصنف مقدمة محذوفة وإنما كان هذا فاسدا لأنه في الواقع قسم وقد افتتله فوجدناه قسميا فلم يزل عليه أن يكون الشيء داخل في الشيء وغير داخل فيه فلم يزل التناقض (قوله) أو يكون قسم الشيء الخ) ما قبل فيما قبله يقال فيه

(قوله) ومن قال الخ) أي قال ذلك لدفع ما قبل لا يحصل لقوله فيما فالصواب المشهور بين القوم (قوله فقد أتى الخ) إذ لا معنى لقولنا المعروف المكان في بيان الحاجة بين القوم (قوله واللازم الخ) أي أن كان المسمى تصديقا لجموع مع كونه علما وقوله أو عدم الخ) أي أن انحصار في القسمين وكان المركب غير علم تركب من علم وغير مندر (قوله وإلى أن الخ) ووجه الإشارة أنه أتى في الثاني بعبارة المشهور بدون تغيير (قوله) لكون الحكم فعلا عندهم فلا يمكنه نسبة الجموع تصديقا لافتراق على أنه علم (قوله) أنه لا يكون محمولا عليه لأن لا يكون فرعاً من فروعه كترفع القضاء بالكلية نحو الفاعل مرفوع فان رفع زيد من قائم يلائم قسميا من تلك القضية (قوله في مثل المساوي) كالمناطق والضاحل في تقسيم الأنسان إليها تقسيما اعتبارا بما قد يقع قول العصام مدعى بغيره القسم خروج القسم الاعتيادي الذي يساوي القسم

قوله ومن قال الخ) أي قال ذلك لدفع ما قبل لا يحصل لقوله فيما فالصواب المشهور بين القوم (قوله فقد أتى الخ) إذ لا معنى لقولنا المعروف المكان في بيان الحاجة بين القوم (قوله واللازم الخ) أي أن كان المسمى تصديقا لجموع مع كونه علما وقوله أو عدم الخ) أي أن انحصار في القسمين وكان المركب غير علم تركب من علم وغير مندر (قوله وإلى أن الخ) ووجه الإشارة أنه أتى في الثاني بعبارة المشهور بدون تغيير (قوله) لكون الحكم فعلا عندهم فلا يمكنه نسبة الجموع تصديقا لافتراق على أنه علم (قوله) أنه لا يكون محمولا عليه لأن لا يكون فرعاً من فروعه كترفع القضاء بالكلية نحو الفاعل مرفوع فان رفع زيد من قائم يلائم قسميا من تلك القضية (قوله في مثل المساوي) كالمناطق والضاحل في تقسيم الأنسان إليها تقسيما اعتبارا بما قد يقع قول العصام مدعى بغيره القسم خروج القسم الاعتيادي الذي يساوي القسم

(قوله وذلك) أى وبیان ذلك أى بیان أنه يلزم كون قسم الشيء قسماً الخ (قوله ان كان عبارة عن التصور مع الحكم) الحكم عند المصنف فعل ولاشك أنه اذا كان التصديق تصوراً مع الحكم الذى هو فعل كان ذلك التصديق قسماً من مطلق تصور وقد جعل التصديق في التقسيم قسماً للتصور فلزم ان قسم الشيء قسم للممكن قديقال لزوم كون قسم الشيء قسماً له متأت على القول بأن التصديق تصور معه حكم حتى على أن الحكم ادراكاً ومتأت على القول بأنه مركب من الاربعة وجعلت الحكم ادراكاً كومتأت أيضاً على القول بأن التصديق نفس الحكم ولكن جعل الحكم ادراكاً واذا كان متأتاً على هذه الاقوال فلا وجه لتفسير الحكم بأنه فعل وجود الزوم على ما ذكر من الاقوال والجواب أنه انما اقتصر على هذا لكونه من مذهب المصنف وينبغي مجازاً على كلامه ان قلت كيف يدور التصور مع الحكم قسمان التصور على أن الحكم فعل قلت قد تقدم أن الحكم على هذا القول خارج عن حقيقة التصديق لانه على هذا القول التصور المقيد بصاحبة الحكم والقيد خارج عن المقيد (قوله التصور مع الحكم) أى الذى هو فعل فان قلت كيف يفسر التصديق بتصور معه حكم وهو فعل يجعل قسمان التصور قلت الحكم خارج عن التصديق كما علمت (قوله وان كان عبارة عن الحكم) أى الذى هو فعل (قوله والحكم) أى الذى هو فعل قسم للتصور هذا لا يتأتى الا على ما قلنا من أن الحكم فعل كما هو مذهب المصنف وقديقال هو متأت أيضاً ولوأردنا بالتصديق الامور الاربعة والحكم فعل

(قوله مع أن الاخص معن عنه) أى الاخص مطلقاً لا الاخص في نفسه ثلاثاً في معنى الاندراج (٧٩) وهو أن يكون محمولاً عليه

وكتب أيضاً قوله مع أن الاخص معن عنه لان المراد بالخصوص والعوم في باب التصورات ماهر بحسب الجدل دون التصديق فيلزمه الاندراج (قوله تنبيه الخ) فعل اعتبار ذلك المناسبة المعنى القوي أعني الخ من الشيء (قوله تحت الثالث) الثالث هو القسم اذ هو ثالث الامور الثلاثة أعني قسم وقسم

وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور قسماً له فيكون قسم الشيء قسماً له وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم للتصور

ومعنى كون قسم الشيء قسماً له أن يكون ذلك الشيء قسماً منه في الواقع وقد جعلناه أنت قسماً له ومعنى كون قسم الشيء قسماً له عكس ذلك (قوله وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم) مع أن الاخص معن عنه تنبيه على أنه معترف بمفهوم القسم كما أن الاندراج تحت الثالث معترف بمفهوم القسم وان بطلان كون القسم قسماً بالعكس لاستلزامه الاندراج وعدم الاندراج والاختصاص والبيان والمراد بالاندراج بلا واسطة فلا يرد أنه يصدق على فرد القسم ولا مجموع القسمين اذ ليس مندر جاحته لا اعتبار وحده القسم والاطل والاختصار والقسم قد يكون المجموع المركب من القسم والقيد وقد يكون القيد والتعريف ينهلما وكذلك القسم فاندفع شكوك الناظرين (قوله ومعنى كون قسم الشيء الخ) بين معناهما لظهور وجه تخصيص كل منهما باحتمال وذلك لان الأصل في الاضافة العهد فقي قسم الشيء ما هو معلوم

ومقسم اه ع (قوله والبيان) تبيان الاقسام اما في الواقع بان لاتصادق على شيء واحد اذا كان التقسيم حقيقياً وفي العقل بان لا يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالانسان والحيوان ولا حده كالانسان والحيوان الناطق فلا تناقض هذين وأما الناطق والاضاحل فهما متمازان بحسب المفهوم وان لم يكونا متمازين بحسب الصدق بل متساويان بحسبه وهذا في التقسيم الاعتباري اه ع (قوله ولا مجموع القسمين) فإنه مندرج بواسطة اندراج كل واحد (قوله والاطل والاختصار) أعني القسمين لوجود قسم آخر هو المجموع (قوله وان بطلان الخ) فالبطلان حيث لا يبرهن من لا الواحد (قوله والقسم قد يكون المجموع المركب) كما ان قيل الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان غير ناطق وقد يكون القيد كما اذا قيل اما ناطق واما غير ناطق فلا يقال ان تعرف بالقسم يعمل قيد القسم (قوله وكذلك القسم) أى قد يكون القسم المجموع المركب من القسم والقيد كما اذا قيل الحيوان الناطق قسم الحيوان الصاهل وقد يكون القيد كما اذا قيل الناطق قسم الصاهل وليس القسم بمجموع القيد والقيد بالنظر الى ما مضى اليه القيد ولا القسم هو ذلك المجموع بالنظر الى القسم الآخر كاطنه العصام فاورد أن تعرف القسم يدخل قيد القسمين كما أورد على تعرف القسم انه يدخل قيد القسمين اه (قوله تخصيص كل منهما باحتمال) أى تخصيص لزوم كون القسم قسماً باحتمال كون التصديق مع الحكم (قوله الوجه هو أنه لما كان الاصل في الاضافة العهد الذى بعده هو الامر الواقع والواقع أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور لا قسم خاص الاول الشارح يكون قسم الشيء قسماً وذلك الواقع أن الحكم قسم لا قسم نفسه يكون قسم الشيء قسماً منه فاندفع ما قيل أنه لا تفاوت بين معنى القيد بلان كون قسم الشيء قسماً له هو بعينه

(قوله وقد جعل في التقسيم قسمين العلم) أي وقد جعل الحكم قسمين العلم لا يقال ان الذي جعل قسمين العلم الحكم على أنه ادراك لا على أنه فعل لما سبأ في آخر السوادية من توضيح هذا

كون قسم الشيء قسمين فلامعنى التردد والاختصاص كل شئ من التردد في التصديق باحتمال (قوله ليس بشئ) لخالفته مقتضى الاضافة والاقضاء تدبر (قوله لو اعتبر قدس سره الخ) يعني انه اعتبر أولاً القسم نظر الى الواقع والقسم نظر الى الجعل وتانياً عكس ذلك ولو اعتبرهما نظر الى الواقع لكان أحسن (قوله دون الأولين) المراد بالاولين القسم والقسم الجعليين في الطرد والعكس (قوله نعم لو قيل الخ) نفاً عن الاضافة المقضية لما مر وكتب أيضاً قوله نعم لو قيل الى في الشارح (قوله وان كل واحد من الاولين محال) أي جعل القسم قسمين وعكسه على تقدير صحة استلزام الاندراج وعدمه في الواقع والمابنة وعدمه في الواقع لامن حدث الجعل وهو محال (قوله فان قلت الخ) حاصل هذا (٨٠) أن الفساد لجعل التصديق قسمين المطلق التصور وجعله قسمين بسبب جعله قسمين المراد منه وهو العلم وأما على

وقد جعل في التقسيم قسمين العلم

أقول هذا بناء على أن التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم والمعروض للحكم

كونه قسمين فلامعنى لزوم كونه قسمين من التقسيم ان التقسيم يقتضيه وهو معنى الجعل وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء قسمين فما قيل يمكن أن يكون التفاوت بين الشقين بعكس ذلك أيضاً لأن بيان الشارح يقتضي ما ذكره قدس سره ليس بشئ وكذا ما قيل لو اعتبر قدس سره القسم والقسم نظر الى الواقع لكان أحسن أما ولا فلائله المتبادر من كون قسم الشيء قسمين وبالعكس وأما تانياً فلائله ادخل في لزوم الفساد لانه محال دون الأولين وأما ثالثاً فلائله معنى ازوم الشيء من التقسيم دلالة عليه والتقسيم انما يدل عليه دون الأولين انتهى لان المتبادر ما ذكره قدس سره كما عرفت نعم لو قيل يلزم كون شئ واحد قسمين وقسمين كان المتبادر ما ذكره العاقل وان كل واحد من الأولين محال لاستلزامه الاندراج وعدمه والمابنة وعدمه وان التقسيم دال عليه كيبينه الشارح فان قلت التصديق بأي معنى كان فجعل في التقسيم المشهور مقابلاً لمطلق التصور وقسم العلم الذي يراد به فقد جعل في التقسيم شئ واحد قسمين وقسمين لم يقل الشارح ان التقسيم فاسد لانه جعل شيئاً واحداً قسمين شئ وقسمين مع انه أخصر وأظهر قلت ما ل جعل شئ واحد قسمين شئ وقسمين جعل المقسم نفس القسم قول الى تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو مذكور في الوجه الثاني (قوله هذا بناء الخ) يريد أن الحكم ان كان ادراكاً فاسواً فقلنا ان التصديق هو الحكم أو الادراك كالتأريفة يلزم على التقسيم المشهور كون قسم الشيء قسمين لكن لا يصير ذلك سبباً لعدول المصنف من زيادة فقط لانه لا يقول بادراك الحكم وان كان فعلاً فلزوم كون قسم الشيء قسمين انما هو على تقدير أن يفسر التصديق بالادراك الجامع للحكم والمعروض له لان كونه قسمين التصور في الواقع حينئذ معلوم ظاهر لان المقيد في المطلق بلا شبهة وقد جعل في التقسيم قسمين وأما إذا فسر التصديق بالتركيب منها كما هو رأي الامام فلا يلزم ذلك لان كونه حينئذ قسمين العلم غير ظاهر بل متيقن عدمه كما سيبي الأبناء كتنى بعدم الظهور لانه

الوجه الاول قال فساد لجعل ما هو قسم في الواقع قسمين لم يتعلق الجعل بكونه قسمين تدبر (قوله قلت ما ل الخ) لان القسم الآخر الذي كان هذا قسمين بالنظر اليه هو المقسم ومقتضى كونه قسمين لا أن يكون قسمين المقسم فقد جعل المقسم قسمين (قوله جعل المقسم نفس القسم) لانه انما يكون قسمه اذا جعل هو قسمين (قوله فيقول الخ) لانه مقسم وقسم (قوله وهو مذكور الخ) لان العلم هو التصور وقد قسم اليه والى ما ليس يعلم واذا

كان مذكوراً فليس أمراً آخر غير ما في الشارح كما فهمه العصام وجعله وجهاً آخر لفساد التقسيم (قوله بر بياخ) الذي يعني أن مراد السيد ان الشارح اختصاص بيان الفساد بما اذا كان الحكم فعلاً مع أن هذا التقسيم لم يقل انه فعل ومن يقول انه ادراك والوجه الاول من وجهي الفسادت علمهما جعلان الكلام في سبب عدول المصنف من زيادة فقط وهو لا يقول بادراك الحكم وإنما كان هذا مراد السيد لقصر الكلام على ما اذا كان الحكم فعلاً بتقريره هذا ان دفع ما قاله عماد قوله فلزوم كون قسم الشيء الخ أي الذي هو السبب الاول أما الثاني فأتى على مذهب الامام (قوله لان كونه قسمين التصور في الواقع) أي الذي هو معنى الاضافة العهدية كما سبق (قوله وأما إذا فسر التصديق الخ) فانك قد عرفت أن الامام قسم هذا التقسيم أيضاً فلا بد أن يفسر التصديق فيه عذبه وهو أنه مركب ولا ينظر في الواقع وحينئذ لا يكون قسمين العلم فالردوجه الفساد الاول على التقسيم فقول العصام ان كونه مركباً كما هو مذهبه والكلام في التقسيم وهو لا يفيد التركيب مدفوع (قوله بل متيقن) وفي نسخة متعين (قوله لانه اكنى الخ) لان المركب من الشيء وما يابنه قد يكون بحيث يصدق عليه الشيء لان الكلام في التصديق المركب من الأجزاء الدخلة في حقيقته وذلك في المركب بن الداخل والناحرج كما سيأتي له فاندفع ما قيل انه انما قال لا يظهر ولم يقل يظهر أن لا يكون له ادراك

(قوله فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبني على الخ) أي بل هو مبني على قول الامام (٨١) انصاراً بآتي فيه وجه الفساد الاول (قوله أي على كون الخ) بقضائه امتثال على أنه ادراك مقيد وكون التقيد على وجه الجامعة أو العروض فلذلك احتمال في العبارة وهو لا ينافي ظهورها في أحدهما (قوله قد يكون) أي قد يتحقق ما ذكره ومثله بالركب الخ (قوله من الموجود والمعدوم) أي فانه معدوم وكالركب من القديم والحادث بناء على إمكان ذلك التركيب فله حادث تدبر (قوله ومن الداخل الخ) أي الداخل في الشيء والخارج عنه فان ذلك التركيب خارج عن ذلك الشيء كأن التركيب هنا خارج عن العلم ثم ان السيد رحمه الله نفى الزوم نظراً الى ما ذكره من أن يكون التصديق على كون التصديق عبارة عن الادراك المقيد بالركب (قوله لا ينافي الخ) أي على كون التصديق عبارة عن نفي الزوم إشارة الى أنه قد يكون كالمركب من الموجود والمعدوم ومن الداخل والخارج (قوله التصديق بمعنى المجموع المركب قسم التصور) وذلك لان المركب من المقتولين أيهما كانتا مركباً أم اعتبارياً ليس له وجود في الخارج والمقولات السبع موجودة خارجة ولذا قالوا ان السر الذي هو جوهر عبارة عن الخشب العروس للهيئة المخصوصة وأما المركب منهما فهو أمر اعتباري (قوله كانه بمعنى الحكم قسميه) باعتبار المصنف بناء على ما ذكره عن الحكم فعل (قال الشارح وهذا الاعتراض الخ) وذلك لايهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم (قال الشارح الى التصور الساذج) أي التصور المقيد (قال الشارح والى التصديق) لم يقل الى تصور معه حكم كلاً يتوهم أن المعدول في القسم الثاني أيضاً مدخلة في عدم الورد (قال الشارح كإفعاله المصنف)

كأيدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف وأتباعه كالمصنف وغيره في تقسيم العلم كإيناسبقاً وأما إذا أريد بالتصديق ما هو منه في الامام أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فلا يظهر أن التصديق بهذا المعنى قسم من التصور إذ لا يلزم أن يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسميه من غير مندرج تحتها ألا ترى أن مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفاً ولا جداراً بل يحتاج حينئذ الى أن يتسلط عاذ كره الشارح في التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم التصور كانه بمعنى الحكم قسميه أيضاً وقد جعلته في التقسيم قسمين من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسميه (قوله وهذا الاعتراض انما يرد على قسم العلم المطلق التصور والتصديق كاهو المشهور) أقول من قسم العلم المطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصوير بمعنى عاماً شاملاً للتصديق بل أراد بالتصديق ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولاشأن أن هذين القسمين متقابلان ليس أحدهما متناولاً لآخر أصلاً حتى يلزم أن يكون قسم الشيء قسميه وقسم الشيء قسميه وأما التصور بمعنى الادراك مطلقاً أعني ما هو مرادف لعل فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى أعني الادراك مطلقاً وعلى المعنى الاول أعني الادراك المغاير للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم شيء من المحذورين أو أراد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك فلا محذور أيضاً لان التصديق قسم التصور بالمعنى الخاص وقسم من التصور بالمعنى العام لا إشكال على ما هو مراد القوم أصلاً نعم ظاهر عبارة

كاف في المقصود فحينئذ يحتاج في بيان فساد التقسيم المشهور الى أن يتسلط عاذ كره الشارح في التصديق بمعنى الحكم وانما يتعرض الشارح له لكونه في حكم الاحتمال الثاني واليه يشير قوله كانه بمعنى الحكم قسميه وما قيل من أن التصور مع الحكم قسم من الشيء وفي الواقع سواء أريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم أو تصور معادله لان المقيد قسم من المطلق فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبني على الخ هو مبني على عدم الفرق بين المقيد والمركب (قوله كأيدل عليه ظاهر عبارة الكشف) أي على كون التصديق عبارة عن الادراك المقيد بالحكم على أحد الوجهين فلا يرد أن ظاهر العبارة لا يدل على العروض (قوله لا ينافي الخ) نفي الزوم إشارة الى أنه قد يكون كالمركب من الموجود والمعدوم ومن الداخل والخارج (قوله التصديق بمعنى المجموع المركب قسم التصور) وذلك لان المركب من المقتولين أيهما كانتا مركباً أم اعتبارياً ليس له وجود في الخارج والمقولات السبع موجودة خارجة ولذا قالوا ان السر الذي هو جوهر عبارة عن الخشب العروس للهيئة المخصوصة وأما المركب منهما فهو أمر اعتباري (قوله كانه بمعنى الحكم قسميه) باعتبار المصنف بناء على ما ذكره عن الحكم فعل (قال الشارح وهذا الاعتراض الخ) وذلك لايهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم (قال الشارح الى التصور الساذج) أي التصور المقيد (قال الشارح والى التصديق) لم يقل الى تصور معه حكم كلاً يتوهم أن المعدول في القسم الثاني أيضاً مدخلة في عدم الورد (قال الشارح كإفعاله المصنف)

(١١ شروح الخمسة) وكتب أيضاً قوله لايهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم لعدم تقيد القسم الاول به بقدر يشعر بتغاير المقسم والقسم فلزم كون القسم قسمياً (قوله أي التصور المقيد) أي المأني به بقدر لا كالتصور الساذج لا يدفع لايهام كسبي (قوله لم يقل الخ) دفع لما قيل ان المصنف لم يقبل ذلك ولو في الإجابة فان ذلك

له لا تختار أن التصديق الخ) أي أنه لا بد على ما قال المصنف لاختيار الطرف الأول فقولنا لا تختار علة لعدم الوجود ولم يظهر لنا وجه كونه علة لعدم الوجود ولذا شرع في بيانه فقال فقولنا التصديق الخ وحاصله أن قول المعترض التصور مع الحكم قسم من التصور لا يسم لأنه أن أراد به قسم من التصور الساذج فظاهر أن التصور مع الحكم ليس قسما من التصور الساذج فلا يصح قولك قسم الشيء قسميه وهو الطرف الأول وإن أراد به قسم من مطلق التصور فسلم أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور ولكن الذي جعل قسما ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فحاصل ذلك أن هذا الاعتراض لا يرد على المصنف لأنه غير ساذج لأن المصنف لم يقسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق بل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكم (قوله لا تختار أن التصديق الخ) أي لا تختار الطرف الأول ولم تختار الطرف الثاني لأن العبث يرد عليه لأن التصديق عبارة عن الحكم وهو فعل والمقسم مطلق التصور لا مطلق العرض والمراد من التصديق الحكم والمراد بالحكم الفعل والفعل مقابل لمطلق التصور فيكون قسما وقد جعل قسما منه وكذا أن أراد بالتصديق الأمور الأربعة وأرباب الحكم الفعل نعم لو أريد بالحكم الإدراك صرح ولا يراد (قوله لا تختار الخ) قد يقال إذا كان هذا أجوابا عن الشارح يجاب عنه بعبارة القوم (٨٢) بأن راجع التصديق الحكم فقط مراد به الإدراك أو الأمور الأربعة والمراد من

الحكم الإدراك والقسم له هو التصور الساذج والمقسم مطلق التصور والاعتراض على عبارة القوم أقوى من الاعتراض على عبارة الشارح فليترك كان الجواب قويا عن الاعتراض على عبارة الشارح دون الاعتراض على عبارة القوم وأما عبارة المصنف فلا يراد عليها أنه صرح بقوله فقط وجعل المقسم العلم والمحصل أن العبارات ثلاثة واحدة له صنف ولا غير عليها وواحدة للشارح وهي يرد عليها الاعتراض

فلا يرد له عليه لا تختار أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فقولنا التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا أن أردت به أنه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك وأن أردت به أنه قسم من مطلق التصور فسلم لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسما له

يوهم التباسا يؤول بتفسيرهم التصديق والتصور المقابل له كما قرئناه (قوله فلا يرد له عليه لا تختار الخ) أقول أي جعل القسم الأول مقيدا بعيد فقط (قال الشارح فلا يرد له) أي لا يتوجه الاعتراض أصلا (قال الشارح لا تختار) أي على تقدير التقسيم إلى التصور الساذج والتصديق لا على تقسيم المصنف فإنه لا حاجة فيه إلى هذا الاختيار (قال الشارح فقولنا التصور الخ) مستند أعوذ فظهر أي لا يرد والجملة استثنائية كانه قيل ما سبب عدم ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فأجاب بأن قوله والتصور الخ لا يرد وكذلك قلنا إلى آخره استثنائية جوابا لسؤال نشأ من الجملة الاستثنائية الأولى وما قيل أن قوله قلنا خبر بقوله بقدره في دفعه توهم لأن حذف العائد المجزوء قياسا لا يجوز إلا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولأن عدم صحة الحل باق بحاله لأن قلنا لا يحمل على القول وأن قيد بالقيود (قال الشارح فظاهر أنه ليس كذلك) وإن كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسما من مقابلة حتى توهم أن يكون القسم قسما (قال الشارح لكن قسم التصديق) أي في التقسيم المذكور ليس مطلق التصور وإنما جعل القسم قسما له على ذلك بل الساذج فلا يتوهم من

بالنظر للثاني دون الأول وأما عبارة القوم فترد عليها بالطرفين (قوله فقولنا) أي قول المعترض وهو مبتدأ التقسيم والخبر محذوف أي لا يرد وجهه عدم الوجود بقوله قلنا أن أردت الخ فهو جواب عما يقال أن قلت ما وجه عدم الوجود قلنا الخ (قوله أن أردت به) أي بقولكم هذا (قوله فظاهر أنه ليس كذلك) أي ظاهر ظهور ما بيننا أنه جعل قسما له

(قوله أي جعل الخ) أي فلا مدخل للعدول عن القسم الثاني في عدم الوجود وكتب أيضا قوله أي جعل القسم الخ فالمراد بما فعله المصنف هو تقدير القسم الأول بذلك القيد فقط لا للعدول عن لفظ التصديق أيضا فلا توجه للاعتراض أيضا لأن في لفظ التصديق تأكيد كونه بعد تدبر (قوله أي لا يتوجه الاعتراض أصلا) لعدم الإيهام فمما أساء بخلاف كلام القوم فإنه يتوجه وإن كان مدفوعا كسأني فأدفع بما في السيد كسأني أيضا (قوله أي على تقدير التقسيم الخ) يعني أي قيد التصور بالساذج لا يتوجه الاعتراض أصلا حتى لو فرض أنه قسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق ولا تختار ما قاله المعترض من أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ونقول قوله التصور الخ (قوله أي أيضا) على تقدير الخ أعني الكلام على ذلك التقدير لما علم أنه لا مدخل في دفع الاعتراض للعدول إلى التصديق (قوله عدم ورود الاعتراض) وهو أن التقسيم فاسد (قوله نشأ من الجملة الاستثنائية الأولى) وكأنه قيل ما سبب عدم ورود هذا القول (قوله من مقابلة) أي التصور الساذج



(قوله وهذا صريح) أي التعدد صريح في تقسيم المصنف لتصريحه بالتقسيد (قوله وفيه أن القوم لم يقولوا الخ) بخلاف المصنف فإنه قال به فيصيح هذا جوابا عنه (قوله بجماعة الكل مع الجزء) بأن يحصل الكل مع حصوله لكونه الجزء الأخير كما تقدم (قوله بطلق على معينين) أي بالاشتراك اللفظي أما لفظ العلم فيطلق عليهما بالاشتراك المعنوي إذ لو كان مشتركا لفظيا لكانت تقسيمتهما إلى قسمين وإنما جعله نفس سره مرادفا للتصور بمعنى مطلق التصور تدبر (قوله على معينين) أي التصور المطلق المرادف للعلم والتصور الساذج الذي هو قسم منه (قوله ولا يكتفي مجرد تعدد التصور) بأن يكون هناك تصوران مختلفان باعتبار امتدادنا تأوهمها التصور بدون حكم والتصور مع حكم (قوله لا يهتم جعلوا المقسم والقسم واحدا) حيث جعلوا المقسم العلم وقسمه مطلق التصور وهو مرادف له فلا بد أن يقولوا أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وعلى التصور الساذج والقسم هو الثاني لا الأول (قوله أيضا لا يهتم جعلوا المقسم والقسم واحدا) لا يهتم جعلوا المقسم الأول مطلق التصور وهو المقسم لأنه مرادف للعلم ومجرد التعدد غير كاف إذا لم يكن لفظا للتصور يطلق (٨٣) على التصور الساذج بطريق الاشتراك بينهما وبين مطلق

التصور فإنه حدثا  
يدل على مطلق التصور  
ففيقيد التقسيم أن  
المقسم وهو المطلق  
لمرادفته للعلم والقسم  
من تقسيم العلم لأن  
القسم هو التصور بعينه  
فإنه شيء آخر وهو نفس  
المقسم فلا إشكال باقي  
مع مجرد التعدد بخلاف  
ما إذا قيل أنه يطلق  
بالاشتراك اللفظي على  
التصور الساذج والتصور  
المطلق فإن التقيد جزء  
المسمى فلا يلزم كون  
القسم قسميا هذا يعني  
وأمّا إذا جعل جوابا عن  
المصنف فلا يحتاج إلى  
الاشتراك اللفظي لأنه قد

التقسيم المذكور لزوم كون قسم الشيء قسميا له فعمل أنه لا توجه للاعتراض المذكور على تقدير تقسيد القسم الأول بالتقيد فهذا ما عتدى في حل عبارة الشارح وأحسن التوجيهات التي ذكرها المتأطرون ما قبل أنه لا ورود للاعتراض المذكور على تقسيم المصنف لا لاختلاف في دفع الاعتراض عن تقسيم القوم أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وبتبين عدم لزوم كون قسم الشيء قسميا بهذا التوزيع المبني على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المصنف فلا ورود له على قسمه أصلا وفيه أن القوم لم يقولوا بأن التصديق عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء أريد بجماعة الكل مع الجزء والعروض مع المعارض فإن التصديق عندهم هو الحكم فكيف يندفع الاعتراض عن تقسيمه على ليس مذهبهم أن دفعه عنه مبني على أن التصور يطلق على معينين ولا يكتفي مجرد تعدد التصور لا يهتم جعلوا المقسم والقسم واحدا وأنه لا يخصص لدفعه عنهم إلى اختيار كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم إذ لو اختير الشق الثاني أعني كونه نفس الحكم ومنع كونه قسميا للتصور لزم الجواب بأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج إلا أن يصرف عن الظاهر وبقال معناه لكن لم يرد بقسم التصديق مطلق التصور بل الساذج (قوله من قسم العلم الخ) بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم وطوطئ على سجي من قوله هذا الكلام يدل الخ (قوله وأعدا ذلك) أي أن النسبة واقعة وأولست واقعة فالإضافة لامية أو أدراك أن النسبة واقعة أولا فالإضافة بيانية (قوله مستقبلا) لتقابل متعاضبهما أولتا بينهما في حد ذاتهما (قوله ليس أحدهما الخ) أي في الواقع بوجه من الوجوه فلا يتوهم كون أحدهما قسميا لا آخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسميا (قوله فهو معنى آخر) شامل للقسمين شمول العلم باهما وليس التصديق قسميا له حتى يلزم كون قسم الشيء قسميا منه لكونه قسميا من مرادفه (قوله ولفظ التصور الخ) بيان لنشأ الاعتراض بمعنى أنه لم يعلم أن التصور يطلق على معينين والتصديق قسم منه بالمعنى الأول وقسم بالمعنى الثاني بل فهم منه معنى واحدا يعني مطلق الادراك فأورد ما أورده (قوله فلا يلزم الخ) متفرع على مجموع ما تقدم من قوله ولا شئنا إلى هنا (قوله وأراد الخ) عطف

بصريح العبارة (قوله ومنع كونه قسميا للتصور) أي بأنات أنه ادراك كما هو مذهبهم لا فعل (التم الجواب) بخلاف ما إذا كان جوابا عن تقسيم المصنف بقوله بأنه فعل فلا يتم الجواب بفتح كونه قسميا لمخالفة مذهبهم فلتخصيص الدفع باختيار كون التصديق عبارة عن التصور بوجه (قوله وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق الخ) لافتد هذه العبارة أن اللفظي ذاته يدل عليه بدون إرادته وليس كذلك لعدم وضعه (قوله أو ادراك الخ) أي وأعدا ادراك الخ (قوله ولتا بينهما في حد ذاتهما) لما تقدم من اختلافهما في الماسة لا بالمتعلق فقط (قوله فلا يتوهم الخ) مفرع على قوله في الواقع أي بعد معرفه هذا الواقع لا يتوهم الخ ما ظهر اللفظ فهو موهوم كما تقدم للحشوي وسيأتي أيضا (قوله حتى يلزم كون قسم الشيء قسميا) يعني أن هذا دفع للاعتراض على اختيار الشق الأول (قوله وليس التصديق قسميا) هذا دفع الاعتراض على اختيار الشق الثاني بمعنى أنه قسمه كسابق في كلامه فهو أخذ من هنا وحاصل كلامه أن السبيل الذي دفع الله دفع الاعتراض على الشقين (قوله لكونه قسميا الخ) بيان لوجه اللزوم (قوله متفرع الخ) لما عرفت من وجع دفع الاعتراض على كل منهما فليس هذا منافي الأول لكلامه لأنه قاهر على دفع الاعتراض بناء على اختيار الشق الأول كما توهم لما عرفت من دفعه على اختيار الثاني الذي تضمنه قوله في تأم التصديق الخ كما بينه الحشوي

(قوله الثاني أن المراد الخ) هذا البحث الثاني متعلق بالتفتيش عن التصور وحاصله أنه يلزم على التقسيم المذكور ما تقسم الشيء إلى نفسه وغيره وأما أن يلزم عليه التناقض وأما الأول فهو متعلق بالتفتيش عن التصديق لكن يقال أن من المعلوم تقديم التصور على التصديق فكان عليه أن يقدم الثاني على الأول وأجيب بأن هذا الاعتراض وارد على التقسيم للأول الآن البحث عن التفتيش عن التصديق يفيد فساد التقسيم من وجهين والبحث عن التفتيش عن التصور يفيد فساد التقسيم من وجه لانه قال في بحث التصور لزوم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهذا بيان لفساد التقسيم ثم قال وإن عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار الخ وهذا لا يلزمه فساد التعريف فلذا قدم البحث المتعلق بالتصديق (٨٤)

(قوله بما قررناه سابقا) وهو أن الاعتراض لا يتوجه على تقسيم المصنف أصلا بخلاف التقسيم المشهور فإنه يتوجه عليه لانه اتحاد القسم والقسم فهذا مراد الشارح ولا ينفع فيه ما ذكره السيد فهنا توجهان يتوجه العصام السابق وقد رده المحض وتوجه السيد وقد رده المحض ما عدا الاعتراض على الشارح فتدبر (قوله عير الخ) لم يرض به المحض أصلا بل قال أنه لا يتوهم وروده بعد التقيد (قوله وقد جعل قسمه) أي بلا واسطة بخلاف جعله قسما (قوله وإن كان يلزم بعد الملاحظة الخ) فيكون الاعتراض واحدا لاثنتين (قوله ولا يلزم الخ) أي حتى يكون

\* الثاني أن المراد بالتصور ما الحضور الذهني مطلقا

هذا الكلام يدل على أن الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف أيضا لكنه من دفع الجواب الذي قرره الشارح وأما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير من دفع عنه وقد عرفت أن دفاعه عنه أيضا ما قررناه الآن أن دفاعه عن تقسيم المصنف أظهر من أن دفاعه عن التقسيم المشهور كالأخفى (قوله الثاني أن المراد الخ) على أراد الأول وقدم التوجيه الأول لانه مني على كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق وأما كونه مجموع الأدرا كان يفرض احتمال لم يذهب إليه أحد (قوله للتصور بالمعنى الخاص) وهو التصور الذي ما عدا ذلك المجموع وقسم منه بالمعنى العام وهو الأدرا لمطلقا (قوله نعم الخ) تقرير بل قبله أي الأخر كذلك أو تقرير بل بعده والجهة على التقريرين مستأنفة كانه قبل هل فرق بين التقسيمين (قوله وهم التباسا) لعدم تقسيم القسم الأول فيه بقدر شعرت بغير القسم والمقسم فلا بد من اعتبار المقابلة بينهما من الخارج بخلاف تقسيم المصنف فإنه صريح في تعاريفها (قوله هذا الكلام الخ) يعني أن اختيار أحد شقي الاعتراض وبيان عدم لزوم الحال المرتب عليه على تقسيم المصنف يدل على أن ذلك الاعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه يندفع بالجواب ولما كان هذا الكلام في مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما مراد الخ يدل على أنه وارد عليه غير من دفع عنه وليس كذلك إذ قد عرفت أن دفاعه عنه أيضا أقول ظهر أن دفاعه ما ذكره قدس سره عن كاذم الشارح بما قررناه سابقا فلا نعيده (قوله الآن أن دفاعه الخ) توجه لبعارة الشارح بأنه غير عني أن أظهره الاندفاع عن تقسيم المصنف بعدم الورد ومبالغة في الظهيرة بخلاف تقسيم القوم فإنه وارد عليه فظاهر (قال الشارح الثاني أن المراد الخ) منشا الوجه الأول هل التصور على معناه المتبادر والتفتيش عن التصديق وأنه بالمعنى الأول قسم واقعي من التصور وقد جعل قسمه بالمعنى الثاني قسم واقعي له وقد جعل قسما منه بجعله قسمان مرادفه وليس في هذا الوجه ملحوظا لخال التصور وإن كان يلزم بعد الملاحظة قسمة الشيء إلى نفسه وإلى غيره ولذلك قال الشارح رد الاعتراض من وجهين ولم يقل بحد الاعتراضان ومنشا الوجه الثاني التفتيش عن التصور وأنه ان جعل على معناه المتبادر يلزم قسمة الشيء إلى نفسه وإلى غيره وإن جعل بقرينة المقابلة بالتصديق على معنى يقابله يلزم عدم اعتباره فيه فلا يلزم على هذا التقدير جعل القسم الواقعي للتصور قسما منه ولا جعل القسم الواقعي منه قسما له أذ لم يلاحظ لالتصديق وأنه أي شيء هو وبما قررنا ظهر أن دفاع ما قبل أن الوجه الأول يدل على جزم الاعتراض بأن التصور معنى واحد أو يرد في الوجه الثاني يدل على تردده وعلى أنه عالم بالثمة معينين والجواب يدل على أنه جاهل به وإن قسمة الشيء إلى نفسه وإلى غيره يستلزم كون قسم الشيء قسما له لأن التصديق قسم من التصور وقد جعل قسمه لا يستلزم كون قسم الشيء قسما منه لانه قسم من العلم وقد جعل قسما للتصور المرادف له ووجه الدفع ظاهر من ملاحظة

الاعتراض واحدا أيضا (قوله وترد في الوجه الثاني يدل الخ) فلا يكون الاعتراض من وجهين بل من وجه واحد (قوله وعلى أو أنه عالم الخ) اعتراض آخر حاصله أن الترتيب في المراد بالتصور يدل على أنه عالم بأنه معين مترد في المراد والجواب يدل على أنه جاهل به (قوله وأن قسمة الشيء الخ) وجه دفع هذا أنه لم يلاحظ في الاعتراض الثاني حال التصديق ووجه دفع الأول أنه في الوجه الأول هل التصور على المعنى المتبادر لأن التفتيش هناك عن التصديق وفي الوجه الثاني روي حال التصور لأن التفتيش فيه عنه دون التصديق فلا تنافي ولو كان المعارض واحدا ووجه دفع الثاني أن الترتيب في فهمه على معناه المتبادر والمعنى الذي يدل عليه المقابلة وهو حاصل الجواب تغلظه في المعنى الذي يدل عليه المقابلة بسبب أنه لم يفرق بين مفهوم التصور إلى آخر ما ساقى الحشوي وعلم أن تعبا ذكره الحشوي من أنه في كل اعتراض قطع النظر

(قوله لان الحضور رالح) لما كانت تلك القضية خفية وهي قوله لزوم انقسام الخ كرهاون كزديلها وبقي واحدة تحذفه أي وهو محال فلذا حذفها ودل عليها (قوله وان عني به المقيد الخ) حاصله أنه ان أراد بالتصور المقيد بعدم الحكم لزوم أن يكون عدم الحكم معتبرا في التصور ولاشك أن التصديق معتبر فيه التصور ومن المعلوم أن المعترف في المعترف معتبر قبله اعتبار عدم الحكم في التصديق وهذا الزوم مؤد للحال لتأديته لتركيب الشيء من التقيضين لان التصديق اعتبر فيه الحكم كزاد وكذا التصور فيكون التصديق مركبا من اعتبار الحكم وعدم الحكم وهو باطل وتأديته لاعتبار الشيء ونقصه على القول بان التصور شرط وهذا فاسد ولا قسم ثالث موجود للتصور غير هذين المعنيين وكل منهما قد ظهر لك أنه فاسد فليكن تقسيم القوم العلم الى التصور والتصديق لاصح ثم ان هذا الاعتراض كانه وارد على القوم ولا يمكن الجواب عنه بردي المصنف لكن يمكن الجواب عنه وذلك لان قوله التصوران اراهيه الحضور مطلقا لزوم انقسام الشيء الى نفسه وغيره ولم يعم قوله فقط وان اراهيه المقيد بعدم الحكم لم يعم تركيب التصديق من التقيضين وأجاب الشارح عنه بان التصور يطلق بالاشتراك على الحضور مطلقا وعلى الحضور المقيد والمراد بالتصور في التصديق الحضور مطلقا وأما الذي جعل قسما فالراهيه الحضور المقيد وليس هو بهذا المعنى مقابلا للتصديق حتى يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره فقول الشارح وجوابه الخ أي الجواب عن المصنف لأنه جعل على العدول عما قاله القوم كونه بردي عليهم الاول والثاني والجواب عنه وأما هو فهو وان ورد عليه الثاني فيمكن الجواب عنه بخلافه فانه بردي عليهم الثاني ولا يمكن الجواب عنه فالاعتراض ان واردان عليهم وارهاهما على العدول بخلاف كلامه فلا بردي على الاعتراض ان الثاني وان ورد يجب عنه بكذا لكن يقال لشارح انه يمكن الجواب أيضا عن القوم بما أجبت به بأن يقال ان المراد بالتصور المقابل للتصديق المقيد بعدم الحكم فالراد (٨٥) بالتصور والمعتبر في التصديق الحضور الذهني مطلقا

أو المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا لم ينقسم الشيء الى نفسه وإلى غيره لان الحضور الذهني مطلقا نفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في التصور فلو كان التصور

ما تقدم فلا تكرر (قال الشارح والمقيد بعدم الحكم) اذ لا ثالث يطلق عليه التصور وما قبل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم أن لا يكون نفس الحكم أو كيان التصور والحكم ولا يكون ملحوق بالحكم فليس بشئ لأنه مبني على التفتيش عن حال التصديق وقد عرفت أنه غير ملحوظ في الوجه الثاني (قال الشارح فلو كان التصور الخ) مبناه عدم الفرق

قيد بنطاق كان انسانا وان قيد باصل كان فرسا فقول المصنف فقط بمنزلة طابق فلا يفهم من المصنف أن التصوره معينان على أنه من المشترك بخلاف جعله من المشترك فله مفهوم من كلامهم حيث أطلقوا التصور فيقال مرادهم به الحضور الذهني المقيد وهذا غير المعترف في التصديق (قوله في التصديق) تقدم أن التصديق اما عبارة عن الهيئة الاجتماعية أو التصور والمصاحب للحكم ونفس الحكم فالترفية حينئذ انما تظهر على الاول أو الثاني لا على الثالث الا ان يقال التصديق عبارة عن الحكم الشرطي بشرط فالعترف فيه الحكم المشروط والمعترف انما هو مطلق الحكم فلم يلزم اعتبار الشيء في نفسه (قوله فلو كان التصور الخ) أي فلزم اجتماع التقيضين وهو اعتبار الحكم وعدم اعتباره في التصديق ومحالته في المفردات ليس باعتبار تحققها في نفس الامر أو واقع بل باعتبار جعلها على موضوع واحد ألا ترى الى انسان لا انسان فماليتها باعتبارها محل على موضوع واحد لا باعتبار التحقق في نفس الامر ليحققها في زيد وادجار اذا علمت هذا فقوله فلزم الخ يقال له لاضرر في هذا اللزوم لان التناقض في المفردات باعتبار جعلها على موضوع واحد لا باعتبار التحقق وأجيب بأن محالة التناقض هنا باعتبار رجوعه الى تقيضين ان يحصل الكلام حينئذ الحكم معتبر في التصديق الحكم ليس معتبرا في التصديق ولاشك أن هاتين القضيةين متناقضتان فضع الحكم بالحالية

عن منشأ الاعتراض الآخر يتدفع أيضا ما قيل به بالجواب عن الاعتراض الثاني لارادشي من الاول لئانه على أن المقابل للتصور المطلق تدبر (قوله ما تقدم) أي في صدر القولة (قوله اذ لا ثالث يطلق عليه التصور) أي لا ثالث بين المطلق عن التقييد والمقيد لكن كون التقييد على أي وجه لم يعتبر لئلا يكون ملحوظا حال التصديق فيلزم ورود البحث الاول ولا ينافي هذا كون أخذهم مقيد من مقابله للتصديق فليست لان ملحوظ كونه مقيدا بعدم الحكم بدون تفتيش على وجهه التقيد فان هذا كاف في لزوم عدم اعتباره في التصديق تدبر (قوله عدم الفرق الخ) فان التقيد معتبر في المفهوم والمأخوذ في التصديق هو ما يصدق عليه المفهوم أي التصور المصنف في نفس الامر بعدم الحكم لامن حيث انصافه حتى

يكون عدم الحكم جزء المركب فذات المقيد معتبر دون القيد فالمعتبر في التصديق هو التصور لا بشرطه وإن كان موضوعاً فعدم الحكم في نفس الامر كما سبقت (قوله بين ٨٦) مفهوم التصور أي مفهوم التركيب التوضيحي بتمامه (قوله أو على توهم الخ) يعني أن المورد فرق

معتبراً في التصديق لكان عدم الحكم معتبراً فيه والحكم معتبر فيه أيضاً فلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق أقول قيل يتجه هذا على كلام المصنف أيضاً بأن يقال أن أراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقاً لم ينقسم الشيء إلى نفسه وإلى غيره فلا كره ولم أيضاً أن يكون قوله فقط لغو الإحالة إلى أصلاً وإن أراد به المقيد بعدم الحكم لم ينتفع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فإن قلت قوله وجوابه إشارة إلى جواب الاعتراض الثاني إذا أورد على تقسيم المصنف فحاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الأول أن الاعتراض الثاني أيضاً متوجه على عبارة المصنف لأنه منقطع بهذا الجواب وأما على عبارة القوم فهو وارد غير منقطع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المصنف يدفعه عن كلام القوم أيضاً بل هو بسلامهم أنسب لأن كون لفظ التصور مشتملاً على ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور الذهني مطلقاً

بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه أو على توهم أن هذا المفهوم ذاتي لا فراده والأقل بالزمن من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه فضلاً عن اعتبار عدم الحكم وما أورد عليه من أنه إذا كان التصور مقيداً بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجاً عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه إلا بالزمن من جعل الشيء جزءاً للشيء جعل قيده خارجاً حراً لأنه فليس بشيء لأنه إن أراد خروج عدم الحكم عن مفهومه فذلك بين البطلان وإن أراد خروجه عما يصدق عليه فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزءاً للشيء جعل قيده خارجاً حراً (قال الشارح معتبراً في التصديق) أي فيما يصدق عليه (قال الشارح لكان عدم الحكم معتبراً فيه) لأن المعتبر في المعتبر في شيء معتبر في ذلك الشيء (قال الشارح والحكم معتبر فيه أيضاً) لأنه عبارة عن مجموع الأجزاء الأربعة والثلاثة مع الحكم والحكم المشروط بالتصورات على ما سيجي في قوله لأن كل تصديق لا يدفعه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا ينتفع بالحكم من جهل أحد هذه الأمور والطرفية على التقديرين الأولين ظاهر وتوحي على الثالث اعتبار الغاية بين نفس الحكم وكونه مشروطاً بالتصورات فلا يراد أن الطرفية لا تصح على رأي الحكمين إذ لا معنى للطرفية التي لنفسه ولا للطرفية تحققة لنفسه فلا يتفع تقدير التصديق في قوله فيه (قوله قيل يتجه الخ) حاصله أن الوجه الثاني يتجه على تقسيم المصنف أيضاً فلا يصير وجه العدول وأنت خير بيان الشيء الأول بعيد عن الإرادة لا يتأويل بعيد لا يسبق إليه الفهم بأن يكون قيداً فقط مع كونه في مقابلة مع محكم به لا إطلاقاً مع كونه مستقداً بدون قيد بل ذكره هوهم خلافاً له وأن الشيء الثاني متعين الإرادة وتقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطلق فلا اتجاه له على نفسه أصلاً فإن قلت قد أورد الشارح الوجه الثاني على عبارة المطالع مع موافقة العبارة المصنف حيث قال العلم إما تصور أن كان إدراكاً كذا أو ما تصديق أن كان إدراكاً كأمع الحكم قلت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق وقيده بالأدلة الساذجة فيمكن أن يجعل الإطلاق التصور قرينة على تفسير الساذج بالإطلاق وأن يجعل بالعكس بخلاف عبارة المصنف فإنه جعل فيها المصدق في مقابلة المقصود ذكر القدر المشترك بينهما صريحاً (قوله فإن قلت الخ) أي في جواب قبل الخ وحاصله أن الجواب المذكور جواب من قبل المصنف وفيه إشارة إلى أن الوجه الثاني وارد على تقسيمه من دفع بهذا الجواب بخلاف تقسيمهم وجبت أن يكون هذا الكلام على طبق ما تقدم في الوجه الأول (قوله قلت الخ) حاصله منع قوله غير منقطع وإذا اشتد الورد والاندفاع فلا يكون وجه العدول (قوله بل هو بسلامهم أنسب)

بين المفهوم وبين ما يصدق عليه لأنه فهم أن هذا المفهوم ذاتي لا فراده فلزم من اعتبار أفراده اعتباره وهذا الفهم باطل لأن عدم الحصول مع الحكم انما ثبت للتصور مقبلاً إلى غيره لأن عدم الحكم انما هو على متصوره أولاً فعدم الحصول مع الحكم على متصوره أولاً ثابت له بالقياس إلى متصوره وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك (قوله فلا معنى الخ) لأن القيد انما هو المفهوم لا للصدق (قوله أي فيما يصدق عليه) لا في مفهومه انظر حاشية المطالع (قوله لأنه عبارة عن مجموع الأجزاء الأربعة) فالتطرفية من طرفية الكل البشري (قوله أو الثلاثة مع الحكم) جزء التصديق هو المقارنة بالحكم بالطرفية من طرفية الكل لتعلق الجزء (قوله بين نفس الحكم) وهو المنطوق والمنطوق الحكم المشروط بالتصورات (قوله مع كونه مستقداً) وحجتك أن يكون لغوا كما

قال السيد فلا يراد ما قيل أن كونه بياناً لا إطلاقاً يدفع القومية (قوله وتقسيم المصنف صريح الخ) حيث قيد الأول وأنه بقيد فقط وأطلق الثاني المعتبر في التصديق فادفع ما قاله قدس سره وتوجه فيه غيره (قوله وحجتك أن يكون هذا الكلام الخ) فادفع ما قيل أن احتمال كلام الشارح هذا المعنى بصحاحه البعد حاصل الدفع أن هذا المعنى هو المطابق لما تقدم من فلا يكون بعيداً

(قوله و جوابه ) أي باعتبار المصنف كما تقدم وليس الجواب عن القوم ووجه ذلك أنه فيما تقدم قال وعدل عن الواقع في كلامهم لانه معترض ولا جواب عنه بخلاف المصنف فقد يجاب بما تقدم وبما هنا

(قوله أي تقسيمهم) أي لا مطلق كلامهم حتى يراد أن مطلق كلام المصنف أضيال على ذلك (قوله المقابل والمعتبر) المقابل هو التصور الساذج فانه جعل مقابلا للتصديق والمعتبر هو التصور المطلق لانه اعتبر في مفهوم (٨٧) التصديق (قوله ولادلالة الخ)

أي كلامه لا يدل على أن لفظ التصور يطلق على التصور المقتضي

وأنه محال وجوابه أن التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كوقع التسمية عليه

قيده بعد إطلاق لفظ التصور تدبر (قوله من قبل القوم) قبل بكسر القاف وفتح الهمزة أي من جهتهم (قوله

ينفهم من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة التصديق وأرادوا به معنى يقابله قطعاً عن أنهم يطلقون التصور على ما كان مراداً للعلم أعني الإدراك مطلقاً فلا تصور عندهم معنيان وأما كلام المصنف فلا يقتضي إلا أن يكون التصور معنى واحداً مستقلاً لا يتصور فقطولاً التصور معه الحكم وأما أن التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لانه جعل التصور فقط مقابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد فقط وليس داخل في مفهوم لفظ التصور بل هو متمم بمعنى الإدراك مطلقاً وقد ضم إليه قيداً ثانوياً وجعل المقتضي للتصديق فلا تصور عنده معنى واحد فافترض عاذراً أنه أن الاشتراك في لفظ التصور إنما ينظر من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يدفع الاعتراضان معانٍ التقسيم المشهور وأما اندفاعهما عن تقسيم المصنف فأنه هو الجواب الأول لأن المقابل للتصديق عنده كاصرح هو التصور فقط وليس التصديق فسمائمه بل هو قسم من التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الأول وكذا المعتبر في التصديق شرطاً وشرطاً هو التصور مطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم إنما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني أيضاً (قوله وأنه محال) أقول وذلك لأنه يلزم تركب الشيء من التقيضين على مذهب الإمام

الى الاعتراض من وجهين هذا ظاهر بالنسبة للشارح أما بالنسبة للسيد فكلامه السابق في الجواب عن القوم ظاهر في أنه من عنده ولو كان مأخوذاً

أضرب عن التسمية المستفاد من قوله كإدفع الاعتراض الثاني أي ليس هذا الجواب دفعاً عن الكلامين على السوية بل بكلامهم أنسب لاختلاف الاشتراك فيه وهو أنما ينظر من كلامهم أي تقسيمهم بناه على إطلاقهم التصور فيه على التصور الساذج مع كون الإطلاق على مطلق التصور مشهوراً واحتجاج اليه بتصحيح تقسيمهم لعدم دلالتهم على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فإنه لكونه صريحاً في مقابلة المقابل والمعتبر لا حاجة فيه إلى اعتبار إطلاق التصور على التصور فقط ولادلالة كلامه عليه (قوله فلا تصور عندهم معنيان) أشار بذلك إلى أن المستفاد من كلامهم مجرد استعماله في المعنيين وقيداً للاشتراك في عبارة الشارح بيان لما وقع بناء على استعماله فيها على السوية (قوله وبهذا الاشتراك الخ) فقول الشارح وجوابه جواب من قبل القوم والضهير راجع إلى الاعتراض من وجهين لا إلى الوجه الثاني إذ لا دخل لإطلاق التصور على معنيين في دفعه بل يكفيه أن يقال أن المعتبر في المطلق دون المقتضي احتجاج اليه دفع الأول (قوله وأما اندفاعهما الخ) ولذا لم يتعرض الشارح لاندفاع الثاني وقد عرفت أنه لا يحتاج إلى اعتراض على تقسيم المصنف (قوله لأنه يلزم تركب الشيء) أي التصديق من التقيضين أي من الحكم وعدمه أي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار المذكور وإن كان يلزم من توقف الحكم على الثلاثة اشتراط الشيء بنقضه أيضاً وكذا الحال في اشتراط الشيء بنقضه فإنه يلزم من مجرد الاعتبار المذكور وإن كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركب من التقيضين وكلاهما محالان لاستلزامهما اجتماع التقيضين في الواقع وبما جاز ذلك في المستحيلات ونحن فيه ليس منها كنفائ

عنده ولو كان مأخوذاً ما هنا شبه عليه الآن يكون مراد المحشى الاعتراض على السيد بأن ما وهم التفرد به مأخوذاً من الشارح (قوله لا إلى الوجه الثاني) أي فقط وإن وهمه آخر كلام الشارح (قوله لاندفاع الثاني) أي من المصنف كما تعرض سابقاً لاندفاع الأول بناء على أنه متجه عليه كما زعم السيد تدبر (قوله وقد عرفت أنه

الخ) أي عرفت ما حله به جواب الشارح السابق ومن كلامه فيما كتبه على قول السيد قبل نفيه الخ أنه لا يحتاج إلى أحسن الاعتراضين على المصنف تدبر (قوله أنه يلزم ذلك من مجرد الاعتبار الخ) ربما قيل إن كلام المحذرين يلزم بالإمام والحكم وحاصله أن المراد يلزم كلاماً لا يلزم من مجرد الاعتراض فلا ينفى أنه يلزم معازم الأحرار بواسطة تدبر (قوله وبما جاز ذلك الخ) لأن المحال يجوز أن يستلزم محالاً آخر سواء كان بينهما علاقة قسرية أو لا على ما حققه المحشى في بعض كتبه

(قوله والمعتبر في التصديق الخ) فيه أن التصديق معتبر فيه تصور المحكوم به والمحكوم عليه وتصور النسبة وذلك تصور سازج والمعتبر حينئذ الأول لا الثاني وحينئذ فربما على ما قلنا وأما من اعتبار الشيء في نقيضه أو تركب الشيء من النقيضين وأوجب بأن التصور سازج عبارة عن حضور ذهني موصوف بعدم الحكم والذي تركب التصديق منه هو ذات التصور الساذج يقطع النظر عن حقيقته فصدق قولهم الحضور الذهني المطلق معتبر في التصديق فلم يلزم عليه تركب الشيء من نقيضه ولا اشتراط الشيء في نقيضه وذلك أنهم قالوا المراد تركب من القديم والحادث حادث المراد المراد تركب من ذات القديم يقطع النظر عن حقيقته والاشتراط اجتماع الحدوث والقدم ومن الموجود والمعدوم معدوم مثلاً السقف حر كمن الخشب والمسامير والخشب والمسامير موجودة والوجود ليس أمر وجودي فالسقف حر كمن الموصوف دون صفته وإلا كان عديم الوجود عديمي وجود أيضاً السقف حر كمن خشب ومسامير والاول موصوف بكونه لا مسمار والثاني موصوف بكونه لا خشب فالسقف حر كمن الموصوف دون صفته والاشتراط كونه معدوماً له حر كمن موجود ومعدوم فيكون معدوماً وكذا يقال هنا المعتبر في التصديق هو التصور بدون صفته وهو كونه لا حكمه وان كانت الصفة حاصلة في الواقع (قوله ويقال له التصور الساذج) وهو تصور ملحوظ فيه (٨٨) عدم الحكم والمعتبر في التصديق كالتقدم هو الموصوف دون صفته وان كانت حاصلة في

نفس الامر كما تقدم  
(قوله بشرط لا شيء) هو  
التصور الملاحظ فيه  
الساذجية (قوله هو التصور  
لا بشرط شيء) هو التصور  
الساذج يقطع النظر  
عن صفته أي الساذجية  
(قوله بمعنى جعلها لا بأى  
نحو كان بل بانحاء  
مخصوصة لأن المتقابلين  
أما أن يصدق على الشيء  
الثالث وحينئذ إن  
توافقا في نحو الصدق من  
المواطأة والاشتقاق  
فهو مجتمع والا فلا ضرورة  
حل الضلع على الانسان

والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل أن الحضور الذهني مطلقاً هو العلم والتصور أما أن يعتبر بشرط شيء أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط لا شيء أي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج أولاً بشرط شيء وهو مطلق التصور فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق شرطاً أو بشرط هو التصور لا بشرط شيء فلا اشكال واشتراط الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء (قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني في قوله والمعتبر في التصديق شرطاً أو بشرط هو التصور لا بشرط شيء فلا اشكال الخ) أقول فيه بحث لأن المعتبر في التصديق شرطاً أو بشرط هو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وكل واحد من هذه حواشي الطالع وفيه أن المحال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى جعلها على شيء واحد لا يثبتها في الواقع ألا ترى أن الانسان والادسان متحققان في الواقع وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول ولأن أن تقول لا شترامهما اجتماع النقيضين من القضاء أعني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا الحكم ليس معتبر فيه (قوله واشتراط الشيء) أي الحكم بنقيضه أي عدم الحكم المعتبر في التصور الذي هو شرط نفسه وأما على المذهب المستحدث فيلزم اشتراط الشيء بنقيض جزئه وأما على العرض له اذ لا مجال للحل عبارة القوم على أمر مستحدث (قوله والمعتبر في التصديق الخ) جعل المناط مجموع ما ذكره مع أن البحث وارد على الأخير إشارة إلى أن الجواب عن الوجه الثاني قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني وان قوله والحاصل الخ تفصيل لهذا المجهل وبيان بان المراد به أن ليس مفهوم الاول معتبراً فيما صدق عليه التصديق

بالاشتقاق وجعل الاضلع بالمواطأة وأما أن يصدق أحدهما على الآخر وعلى هذا فان صدق عليه بالاشتقاق فهو جائز قال

فضرورة أن العدم يحمل على الوجود ويقال الوجود معدوم وان صدق عليه بالمواطأة وحل المواطأة ينقسم الى قسمين حل العريضات وحل الذاتية فصدق أحدهما على الآخر يحمل العرض أيضاً جائز بل متحقق كحل المفهوم على الافهم حيث يقال الافهم مفهوم مفهوم (قوله لا يثبتها في الواقع) فهو جائز واقع كثبت الوجود والعدم (قوله من قبيل الثاني) أي الثبوت في الواقع (قوله ولأن أن تقول) أي في حل عبارة السيد في حاشية الطالع المارة (قوله الذي هو شرطه) فاشتراط الشيء بنقيضه بالواسطة وهو مسأول واشتراط الشيء بما يتوقف على نقيضه الذي قاله العصام (قوله جعل المناط) أي متعلق البحث (قوله مع أن البحث وارد على الأخير) أي مع جهة وروده عليه أيضاً كالاول فكان الظاهر ابراده على الأخير (قوله والمعتبر في التصديق) شرطاً أجزأ كان ذلك بياناً لا مجال للكش في قوله أولاً والمعتبر في التصديق الخ لأن الشرط والشروط أعما هو لما صدق لا للمفهوم (قوله تفصيل لهذا المجهل) إجماله هنا حيث أنه لم يبين أولاً أنه معتبر على وجه الشرطية أو الشرطية يخفى على المعتبر فيه هو الماصدق

(قوله وليس السكك من كل منهما) لفظة كل للاستغراق والاستغراق قد يتعلق بالافراد وقد يتعلق بالانواع فقوله وليس السكك أي كل فرد فرد قال عوض عن المضاف اليه وكل هنا لاستغراق الافراد وقوله من كل منهما أي من كل نوع منهما فالاستغراق الثاني متعلق بالانواع

(قوله لان الشرط أو الشطر له الخ) تعليل لكونه تقييلا وبيانا بان المعتبر فيه المفهوم هو الماصدق يعني لما ذكر الشارح فيما سيأتي قوله والمعتبر في التصديق شرطا أو جزأ كان ذلك بيانا للاجبال السكك في قوله أولا والمعتبر في التصديق الخ لان الشرط والشرط انما هو للماصدق لا للمفهوم (قوله ظهر ان (٨٩) تحرير الوجه الثاني) أي تحرير الوجه

الثاني من وجهي الاعتراض  
أعني قوله الشارح الثاني أن  
المراد الخ والمقصود بهما  
التحرير صحة جواب  
الشرح وعدم توجه  
ما ذكره السيد من  
الاعتراض عليه ببقاء  
الاشكال وهذا التحرير  
مبنى على فهم المعتبر  
الاتحاد بين مفهوم التصور  
الساذج والعلم الذي هو  
المقسم وحاصل الجواب  
حينئذ بيان عدم الاتحاد  
وان المقسم المعتبر في  
التصديق هو المطلق  
(قوله غير صحيح) لا  
عرفت ان الشرط والشرط  
لما صدق لا للمفهوم (قوله  
وما قيل في توجيهه) أي  
توجيه الجواب الذي في  
الشرح مع بقاء الوجه الثاني

قال وليس السكك من كل منهما بديها  
التصورات تصور خاص مستفاد من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كل واحد منها تصورا  
ساذجا مقابلا للتصديق ومندرجا تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا أو شطر التصور  
لان الشرط أو الشطر له لا للمفهوم وهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المراد انه على تقدير ارادة  
التصور المقيد بعدم الحكم يلزم ان لا يعتبر مفهوما في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العلم  
الذي هو المقسم المرادف للتصور فيه وحينئذ يتم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح وما قيل في  
توجيهه بان لم يرد بقوله شرطا أو شطر الاشارة الى مذهب الامام والحكيم بل الى احتمال كون  
مفهوم التصديق ذاتيا لما تحته فيكون التصور المعتبر في مفهومه جزءا للتصديقات وان يكون عرضيا  
فيكون التصور شرطا لما فوقه كونه بعيدا عن القيم عليه أنا لان لم انه اذا كان التصديق عرضيا  
لما تحته يكون التصور المعتبر في مفهومه شرطا له اذ ليس العارض شرطا للعروض فضلا عن جزئه  
بل الامر بالعكس (قوله كل واحد من هذه آه) أو كون النسبة قائمة بالطرفين متصورا من حيث  
انها رابطة بينهما لا يستلزم ان يكون تعلقا وبداها ونظريتها تابعة للطرفين على ما هوه والالزام ان  
تكون المقولات النسبية كلها كذلك وكذا كونها فردا من الوجود المطلق الالزام لا يستلزم بداها  
لان بداها العام اذا كان ذاتيا لا يستلزم بداها الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا (قوله قد اعتبر  
فيه الى آخره) في فقره على ما تقدم نظر لان كون كل واحد منها تصورا ساذجا لا يقتضي اعتباره  
من حيث انه تصور ساذج لم لا يجوز ان يعتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن التقيد بل  
الحق ذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا نعم بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق تصور ذات الحكم  
عليه المتصف في نفس الامر بعدم الحكم لامن حيث اتصافه به فذات المقيد معتبر دون القيد فصح  
ان المعتبر في التصديق شرطا أو شرطا هو التصور لا بشرط شيء وان كان موصوفا بعدم الحكم  
فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع فتدبر فانه كما خفي على

(١٢ شروح الشمسية) على ظاهره من انه لو كان التصور بمعنى التصور المقيد بعدم الحكم يمكن اعتبار التصور في التصديق  
مع الاتفاق على انه معتبر فيه شرطا أو شرطا واحتيج لهذا التوجيه لان الذي جعل شرطا أو شرطا للتصديق هو المقيد دون  
المطلق وحاصل التوجيه انه ليس المراد الاشارة الى المذهبين حتى يتقيد بما جملة الامام أو الحكميم شرطا أو شرطا هذا وسيأتي  
للمحشى ان المعتبر في التصديق المقيد بدون القيد بشهادة الوجدان واثبات ان المعتبر هو المقيد مع القيد سواء كان عند الامام  
او الحكميم مع مخالفتهم للوجدان دونه خرق القناد تدبر (قوله في توجيهه) أي توجيه الجواب ليندفع اعتراض السيد عنه  
(قوله المتصف في نفس الامر الخ) لكونه فردا من افراد ذلك المفهوم عرضيا لما صدقته لم يلزم من اعتبار ماصدقته اعتباره  
كما مر (قوله فرجع الجواب الخ) لان المراد بالمطلق ما جرد عن التقيد لا المطلق من اول الامر كما فهم السيد

والا جهلتا شيئا ولا نظريا والاندرا أو تسلسل

الذي اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال باق بحاله \* والجواب ان يقال ان عدم الحكم معتبر في التصور الساذج على أنه صفة له وقيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لاصفته وقيدته فان الموصوف اذا كان جزءا من الشيء لا يلزم أن يكون صفته جزءا منه ألا ترى أن قطع الخشب أجزاء للسري وليس كون تلك القطع جزءا منه — وكذا الحال في الشرط فان الموصوف اذا كان شرطا لشيء لا يجب ان يكون صفته شرطا له فاذا قات الانسان كاتب جزء هذا التصديق أو شرطه هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموصوفها وهو ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم وتقيضه بل من الحكم والموصوف بتقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من أجزاء اليت موصوف بتقيض الآخر — وكذا موصوفها شرط لتحقق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بتقيضه بل بالموصوف بتقيضه ولا استحالة في ذلك أيضا فان شرط الصلاة كالطهارة مثلا موصوف بأنه ليس بصلاة هذا هو التحقيق الذي أفاده الشارح قدس سره في شرحه للمطالع وأما بنى الكلام هنا على ما هو ظاهر الحال في التفسيرات من ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تحريرا الى فهم المبتدئ فن شنع عليه في أمثال هذه المواضع

الفصول { قوله فالاشكال باق الى آخره } لا يخفى ان بيان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق بهذا الطريق يجعل قوله وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق قضية اتفاقية لان امتناع الاعتبار المذكور لازم على هذا البيان سواء عني به المقيد بعدم الحكم أو عني به المطلق بل لا تعلق بالقسمة أصلا فضلا عن تقسيم القوم فلا ينتج فلا يثبت به فساد تقسيم القوم الذي هو مقصود المتعرض ليصير سببا للعدول فلا بد ان يكون مراده امتناع اعتبار مفهوم التصور الساذج فيه إما بناء على عدم الفرق بين اعتبار مفهومه وبين اعتبار ما يصدق عليه أو توهم كونه ذاتيا لما تحتة وحينئذ يحجج المتع بما لا يتم بطلان التالي فان المعتبر فيه مفهوم التصور مطلقا دون مفهوم التصور الساذج { قوله وليس كون تلك القطع جزءا منه } أي وجود تلك القطع جزءا منه والا لكان السرير معدوما لان الوجود أمر اعتباري على ما حقق في موضعه مع كون وجود الخشب صفة وقيدا لها { قوله ولا استحالة في ذلك } لان اللازم حصول الشيء وتقيضه في الموضوعين وذا لا يستلزم اجتماع التقيضين بخلاف ما اذا كانت الصفة داخلية في ماهية التصديق فانه يستلزم اجتماع التقيضين أعني ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر فيه وكذا الحال اذا كان الموصوف شرطا دون الصفة { قوله وأما بنى الكلام آه } حيث قال والمعتبر في التصديق شرطا أو شطرا هو التصور لا بشرط شيء { قوله تقريبا الى فهم المبتدئ } أي تقريبا للجواب بمنع اعتبار التصور الساذج في التصديق بتأييده بسند ان المعتبر فيه مطلق التصور كما في سائر التفسيرات الى فهم المبتدئ لا انه معتقد انه المعتبر فيه فالتناقض في السند اذا لم يكن مساويا للنفع بانه غير صحيح غير نافعة في المقصود فاندفع ما قيل ان التعريب الى فهم المبتدئ بمقدمة باطلة وترك الجواب الحق اضلال له وترويح للباطل فكيف يكون عدرا من قبل الشارح { قوله فن شنع عليه } اراد به سعد الملة

(قوله والاشكال) أي والاشكال كان السكل من كل منهما بدسيا لا جهلتا شيئا أي والثالي باطل فكذلك المقدم خذف المصنف الثاني لظهوره (قوله ولا نظريا) أي وليس السكل من كل منهما نظريا والاول كان كل فرد من كل منهما نظريا لدارا أو تسلسل أي والدور والتسلسل محال فاما استلزمها محال خذف

(قوله سواء عني به) أي بالتصور الواقع في التقسيم لان المراد به المفهوم قطعيا سوا كان مقيدا أو مطلقا وحينئذ قوله لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق لا يمتنع بما اذا عني بالتصور المقيد لان الامتناع ليس من جهة انه عني به المقيد بل من جهة اعتبار عدم الحكم فيه لكونه مسندا وهذا أت على كون التصور عني به المطلق أيضا تدبر (قوله أي وجود تلك القطع) هنا على نسخه وفي بعض نسخ السيد وليس كون تلك القطع اجزاء جزء منه والمعنى مختلف



المصنف منها مقدمتين أي وإذا كان كل فرد منهما ليس نظريا ولا بديهيّا تبين أن يكون البعض بديهيّا والبعض نظريا وهو المطلوب ( قوله وهو الذي لم يتوقف الخ ) صادق بأن لا يتوقف على شيء أصلا كما في العلم بالقضايا الأولية وهي التي يجزم العقل فيها بالنسبة بمد تصور طرفيها كما في الواحد نصف الاثنين فانه متى تصور الواحد والنصفية الاثنين جزم العقل بثبوت نصفية الواحد للاثنين وصادق بأن لا يتوقف على نظر واستدلال وان توقف على حدس وهو الانتقال من المبادي للمطالب بسرعة أو تجربة كالمعلم بأن السعونيا مسهلة للصفراء وبأن نور الشمس مستفاد من نور القمر فهذا يظهر أن البديهي مرادف للضروري وحينئذ اندفع ما يقال أن الذي يقابل النظري الضروري لا البديهي وقد يطلق البديهي على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضروري فإن قلت تعريف البديهي يقتضي أنه نظري فكيف يكون ضروريا \* وحاصل الجواب أنه تعرف لفظي أي أن الحقيقة في ذاتها معلومة ولكن استفادتها من هذا النوان غير معلومة فأتى بهذا التعبير لاجل صحتها منه أو أن قوله الذي لم يتوقف حصوله أي حصول افراده لأن الحصول ( ٩١ ) في الخارج أعم هو لأفراد

البديهي لانهته الكلية  
فالتعريف للكل ولكن  
المنظور له في الحصول  
الأفراد بدليل قوله  
كتصور الحرارة فاتها  
جزئي من جزئيات الكل  
البديهي والتعريف لهاية  
والحصول للأفراد وعلى  
هذا فالماهية نظرية  
والحاصل أن قوله لم  
يتوقف حصوله أي حصول  
( قوله لما كان الخ ) فيه  
رد على العصام حيث قال  
أن البديهي والنظري قسمان  
للم لا للتصور والتصديق  
حتى يكونا مشتركين بأن

( أقول ) العلم أما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب  
فذلك من جهله بملو حاله أو طعمه من الجهة اعتقاد رقة شأنه بزييف مقاله ( قوله أما بديهي  
وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب )  
والدين التفاضلي حيث شنع على الشارح في شرحه الرسالة { قال العلم أما بديهي } لما كان الدعوى  
المدكورة في المتن متضمنة لكون كل واحد من البديهي والنظري موضوعا لمعنى واحد مشترك  
بين التصور والتصديق ولعدم الوساطة بينهما والا لما لزم من تفهما عن السلك الاقسام بين الشارح  
ذلك { قال وهو الذي لم يتوقف } أي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله المتعبر  
في مفهومه فلا يلزم أن يكون الحصول حصول والتوقف في اللغة درك كردت فتدبته بلى  
بتضمن معنى الترتب فيفيد قيد التوقف أنه لولا ما حصل وقيد الترتب التقدم فيقول إلى معنى  
الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتب الذي لا يحتاج في حصوله إلى النظر فباقي الأول دخل في  
البديهي العلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضا كالمعلم بأن ليس جميع الصور والتصديقات  
بديهي ولا نظري وبالقياس الثاني دخل العلم الضروري التابع للعلم النظري إذا قلنا أنه ضروري بمعنى  
البديهي كالمعلم بالعلم النظري فانه وان كان يصدق عليه أنه لولا النظر ما حصل لكنه ليس مترتبا  
على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فإن المتبادر من الترتب الترتب بلا واسطة وبما ذكر  
ظهر أن تعريفها بما يكون حصوله بدون نظر وكسب وبما يكون حصوله به

الذي في المتن هو الاشتراك ( قوله ولمعلم الخ ) عطف على قوله لكون كل الخ ( قوله والا لما لزم الخ ) لبقاء ما ليس بديهيّا  
ولا نظريا غير منقسم ( قوله ذلك ) أي المعنى المشترك وعدم الوساطة بين الثاني حيث قال فبا سبائي بل البعض نظري والبعض  
الآخر ضروري فانه يقيد المحصر فيهما ( قوله بمعنى الصورة الحاصلة ) المراد بالحصول القيام بالذهن فإن الصورة باعتبار  
القيام بالذهن علم وباعتبار مجرد ذاتها معلوم ( قوله درك ) معناه بالبطؤ وكردن معناه الجمل ( قوله أنه لولا ما حصل ) يصدق  
بمصوله معه والتقدم مأخوذ من الترتيب ( قوله أنه لولا أيضا ما حصل ) قلنا بالتوقف أن لا يمكن حصول الشيء إلا  
بعد الآخر لا ما يصح الفاء ( قوله دخل العلم الضروري ) فانه ليس لولا ما حصل وانما كان ضروريا لأن كل عاقل يجد من  
نفسه أنه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بأن السلك أعظم من الجزء من  
غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بأن العالم حادث بالنظر والاكتساب ثم  
أن هذا العلم حاصل من الاستدلال أيضا كما ذكره المصنف بقوله والادار أو تسلسل ( قوله إذا قلنا أنه ضروري ) بمعنى  
البديهي أي ما لا يتوقف على نظر أي بخلاف ما إذا قلنا أنه ضروري بمعنى الاضطراري كما سنبه عليه فانه خارج لعدم تعلق

افراده فالثاني عنه التوقف هو الافراد لا المفهوم الكلي لان المتصف بالحصول خارجا انما هو الافراد فحقيقة البديهي نظرية وافراده ضرورة فالتعريف لهاية الكلية والحصول منوط بالافراد

الفرض به ( قوله طردا وعكسا ) لان طرد كل عكس للآخر فانقراض طرد كل انتقاض لمكس الآخر ( قوله على التعريفين ) نسخة على التعريف أى تعريف النظرى وهي ظاهرة موافقة لقوله فلا يصدق تعريف النظرى الخ وعلى هذه النسخة يزداد ويصدق عليها تعريف البديهي تدبر ( قوله لولاه لما حصل له العلم ) يريد ان المراد من الحصول الوجود الرباطي أى الحصول للعالم لاحصوله في نفسه والحاصل ان منشأ البداية والنظرية على ما اعتبره الحشى حال العلم أى التحصيل وهو يختلف باختلاف العالم بخلافه على مقابله فان المنشأ حال العلم أى الحصول في الذهن وهو لا يختلف فانه في نفسه اما يتوقف او لا يتوقف ويؤيده ان وجود ( ٩٢ ) العرض هو بينه وجوده لموضوعه بخلاف ما اذا كان التوقف بمعنى انه لولاه

لا تمتنع فان المراد امتناعه ( قوله والعكس ) في نفسه ( قوله يحصل بهامرعة ) هو قوة يحصل بهامرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب ( قوله الاعتبارية ) أي التي تختلف باختلاف الاعتبار والاضافات لان اختلافها بذلك قرينة على اعتبار حجية موافقة للمطلوب ( قوله لأن ) الحصول معتبر في مفهومها ( قوله الثاني ) كان مراده ان المدار في النظرية والبداهة على الحصول الاول للشخص فان كان بالنظر فهو نظري والا فبديهي وان حصل ثانيا على خلاف ما حصل أولا هذا وقال الزاهد النظري ما يتوقف مطلق

أقول البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري المقابل للنظري وقد يطلق البديهي على المقدمات الاولى يتفحصان طردا وعكسا بالمعين المذكورين فظهر انه لا يرد على التعريفين ان العلوم النظرية يمكن حصولها بطريق الحدس فلا يصدق تعريف النظرى على شيء من افراده وانما يرد لو فسر التوقف على النظر بمعنى انه لولاه لا تمتنع العلم وأما اذا فسر بما ذكرناه أعني لولاه لما حصل فلا وتفضيله ان طرق حصول العلم منحصرة بالاستقراء في البداهة والاحساس والتواتر والتجربة والحدس والنظر فاذا كان حصوله بشيء سوى النظر لم يكن الناظر محتاجا في حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاهما حصل واذا لم يكن حصوله بما عداه كان في حصوله محتاجا اليه ويصدق انه لولاهما حصل له العلم ثم ان البديهي والنظري يختلف بالنسبة الى الاشخاص فربما يكون نظري شخص بديهي لآخر وبالعكس فقيد الحجة معتبر في التعريف على ما قرر من انه يستغنى تعريفات الامور الاعتبارية قيد الحجة وان لم يذكر وأما اختلافهما بالنسبة الى شخص واحد بحسب اختلاف الاوقات فحل بحث لان الحصول معتبر في مفهومها أولا وهو اما بالنظر أو بدونها وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت للناظرين فتدبر ( قوله البديهي بهذا المعنى الى آخره ) دفع توهم ان المقابل للنظري الضروري دون البديهي يعني ان البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري فدكره في مقابلة النظرى كذكره فظهر فائدة تقييد الضروري بالمقابل للنظري وفيه اشارة الى ان الضروري قد يطلق بمعنى آخر لا يقابل النظرى أعني مرادف البديهي بالمعنى الاخص ( قوله وقد يطلق ) بيان فائدة التقييد بقوله بهذا المعنى والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار ان من شأنها ان تصير جزء قياس وقد فسرنا السيد قدس سره بها في قول المواقف المقصد السادس في المقدمات وإيراد صيغة الجمع مع بطلان حجيته بلام الجنس للإشارة ان اختلافه عليها اطلاق الكلي على افراده فان مفهومه ما يمكن تصور الطرفين مع ملاحظة النسبة

حصوله على النظر بان يتوقف فرد من حصوله عليه والبديهي ما لا يتوقف شيء من حصوله عليه وحيث ان كصور لا يختلف باعتبار الاشخاص ولا الاوقات اه وهو الموافق لتعريف النظر بما يتوقف حصوله والبديهي بما لا يتوقف حصوله فان الاولى مهمة والثانية سالية كلية اه ( قوله لان الحصول معتبر في مفهومها أولا ) أى قبل الاختلاف بالاوقات فلا دخل للاختلاف بها فعنى الاولى اعتبار الحصول للشخص في ذاته تأمل ( قوله دفع لتوهم الخ ) أى وحيث لا تصح مقابلة النظرى به فظهر فائدة الخ وهي دفع عدم صحة المقابلة ( قوله وفيه اشارة ) أى في التقييد بالمقابل للنظري وقوله أعني مرادف هو المعنى الاخر الاخص المقدمات الاولى وهي التي يكون تصورات اطرافها كافية في جزم الذهن باللزوم بينها وهو بهذا المعنى يختص بالتصديقات وبلبني الاول بسما وغيرها من التصورات ( قوله والمراد بالمقدمات الخ ) فلا يرد ان الاوليات لا يلزم ان تكون مقدمات وقوله باعتبار بيان لوجه تسميتها مقدمات ( قوله وإيراد الخ ) مع ان الظاهر الافراد ( قوله مع بطلان حجيته ) أى المفيدة لو بقيت انها قيد

( قوله كنصور الحرارة ) اعلم ان الحرارة والبرودة كل منهما ينقسم الى كلية وجزئية فحقيقتها أمر كلي ولا يسلم ان تصورهما بديهي وان اراد تصور الحرارة الجزئية فلا يسلم ان تصورهما من العلوم لان ادراك الجزئيات بالحواس والعلم الصورة الحاصلة في العقل فالحسن ان بقدر مضاف اى كنصور حصول الحرارة اى الجزئية بناء على ان تصور حصول الحرارة الجزئية مدرك بالعقل وأما لو قلنا انها مدركة بالحاسة فلا يكون ذلك من قبيل العلوم ويمكن ان يقال ان المراد تصور حصول الحرارة الكلية وذلك لان الحرارة الكلية جزء للحرارة الجزئية التي هي موجودة وجزء الموجود موجود في ضمنه والحاصل اننا اما ان نمشي على القول بان الحرارة الجزئية تدرك بالعقل ( ٩٣ ) ونزيد بالحرارة الجزئية أو نزيد الكلية ونمشي على

#### كنصور الحرارة والبرودة

( قوله كنصور الحرارة ) أقول مثل لكل واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق تنبها على أن التصور ينقسم الى البديهي والنظري وان التصديق أيضا ينقسم اليهما وسيأتي تحقيق ذلك بالدليل ولا اشكال في تعريف البديهي والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلا والنظري منه ما يتوقف عليه—وأما التصديق ففي تعريفه قسمه اشكال— وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور المحكوم عليه والحكم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهيا كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لامكانه مع انه يصدق عليه انه

في الحكم وقد يطلق البديهي على ما يشته العقل بمجرد افتائه اليه من غير استماعة بحس أو غيره تصورا كان أو تصديقا ذكره قدس سره في شرح المواضع الا ان الاطلاق الاول شائع فلذا ذكره ولم يتعرض للثاني لعدم تعلق الغرض بضغط ممانيه { قوله تنبها } آه ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بديهية يكفي في التنبه عليها التمثيل وان اثباته بالدليل مبنى على النزول عن ذلك { قوله ولا اشكال } آه قد استفيد من تعريف البديهي والنظري المطلقين ومن التمثيل لهما بالتصور والتصديق تعريف كل واحد من البديهي والنظري من التصور والتصديق { قوله فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلا } أي لا بالذات ولا بالواسطة فالامور النسبية التي يكون التسوب اليه نظريا نظرية وان كان ادراكها في نفسها بديهيا كعدم الملكات وكذا النسبة الحكيمة ان كان أحد طرفيها نظريا وما قيل ان كونها نظرية تحكم لان النظري ما يستفاد من النظر في مبادئه والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم بل في مبادئ علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم مدفوع بان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية لان معنى كونها ضرورية انها اضطرابية لا انها بديهية { قوله ومثل هذا التصديق } الى آخره لا اعتبارهم في بدهية التصديق ولظرفته الاحتياج الى موصله { قوله كالحكم بان } الى آخره فان من تصور الممكن بعنوان ما تساوى وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجع أحدهما على الآخر جزم بثبوته له كن تصور كفتي الميزان بلهما متساويان لارجحان لاحدهما في ذاته جزم

نريد الكلية ونمشي على القول بان الكلي موجود في الجزئي

في الاطلاق فلا يكون من اطلاق الكلي ( قوله من غير استماعة الخ ) هذا يخرج بعض ما يقابل النظري فلذا لم يكن مناسباً هنا ( قوله في ذلك اشارة الخ ) أي هي المقصودة بالتمثيل فلا يقال ان النسبة بالتمثيل مستغني عنه بتصريح المصنف بالاقتسام ( قوله لا بالذات الخ ) فيه مخالفة لما أسلفه سابقا من ان المراد التعريف بالذات كذا قيل وفيه انه حرر آخر غير ماسبق وقوله وكذا النسبة الخ

أي بالنسبة لتصورها فلا يتأني ما ذكره السيد آخرا قدس ( قوله نظرية ) أي تكتسب من القول الشارح ( قوله نظري آخر ) وهو أحد الطرفين ( قوله ولا يرد الخ ) أي على ان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف فانه يلزم ان هذه التصورات نظرية ( قوله ولا يرد أيضا ) أي على تحرير السيد هذا وان تقدم له ان ذلك قيل انه بديهي فيدخل فيه على تحريره الاول به ( قوله لا اعتبارهم الخ ) أي وفي مثل هذا لا يحتاج الى الحجة أصلا. وانما يحتاج الى التصورات الثلاث بخلاف ماسبق في اعدام الملكات والنسبة الحكيمة فانه يحتاج فيها الى الموصل للتصورين المذكورين وهو مبادئ الموقوف عليه تدبر

(قوله بأن النفي والاثبات الخ) النفي هو ادراك ان النسبة غير واقعة والاثبات هو ادراك انها واقعة على طريق الجزم او الرجحان فهما وحيث فلا يسلم اتهم ليرتفعان بل يرتفعان في الشاك في النسبة لانه ليس عنده ادراك انها واقعة ولا ادراك انها ليست بواقعة والجواب ان المراد بالاثبات ثبوت شيء بالنفي انتفاء شيء عن شيء ولا شك ان ثبوت الشيء ونفيه عن شيء لا يمتنعان ولا يرتفعان فزيد مثلا لا يثبت ارتفاعه الثبات وثبوته ولا يرتفعان عنه (قوله وهو الذي لم يتوقف حصوله) فيه ان العلم هو حصول الصورة وعلى القول الثاني فالمراد بالحصول التحقق فكلما يقتضى ان العلم له حصولان وليس كذلك والجواب انه قد سبق ان المراد من قولهم حصول الصورة الصورة الموصوفة بالحصول فزيد من قوله الذي لم يتوقف حصوله الحصول الذي وقع صفة للصورة وليس المراد حصولا آخر (قوله واما نظري) عطف على اماديهي والنظري نسبة للنظر لتوقفه عليه وهو ترتيب له أمور معلومة لتأدي الى مجهول (٩٤) كان المجهول تصوريا أو تصديقا والمعلوم اما الجنس والفصل أو الصغرى والكبرى

والتصديق بأن النفي والاثبات لا يمتنعان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب

يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج عن تعريف البديهي فيطلب التعريفان طردا وعكسا \* والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستقنيا في ذاته عن النظر كان بديهي داخل في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد ما ذكر في تعريفه وأما توقفه على النظر في أطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركب كما هو مذهب الامام قوى هذا الاشكال

بانه يحتاج الى الرجحان الى أمر خارج عنه { قوله وهذا هو المراد } الى آخره لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق وان كان التوقف في نفسه شاملا بالذات وما بالواسطة (قوله قوي هذا الاشكال) أي المذكور على من اعترف بكيفية التصور حيث لا يتبع حيث الدفع المذكور فان التوقف حيث ليس الاعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء وقوة الاشكال لا تقتضي عدم اندفاعه حتى رد ان التصديق البديهي عند الامام مالا يتوقف على النظر أصلا والنظري ما يتوقف عليه في الجملة فالتصديق المذكور عنده نظري ولذا يستدل ببداية التصديق على بداهة تصورات اطرافه هذا ولك ان تفرق بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة وتصورات الاطراف سابقة في الحصول فدار البداهة والنظرية عنده أيضا هو الحكم وحيث لا يلزم اكتساب التصديقات من القول الشارح وأما استدلاله ببداية التصديق على بداهة تصورات اطرافه فتصديق لا يكون موقفا على النظر أصلا حاصل لله والصبيان كالتصديق بان ما موجود مثلا (قال والتصديق بان النفي والاثبات) أي ثبوت شيء شيء وانتفاءه سواء كان مفهوم الوجود أو غيره وليس المراد بهما

والنظري قال الشارح هو الذي يتوقف حصوله على نظر الخ اعترض بان بعض الاشياء العلم به بديهي عند بعض الناس ونظري عند بعضهم وذلك مثل تصور العقل فهذا التعريف أي تعريف

النظري المذكور يصدق على العقل بالنسبة لبعض الناس الذي هو عندهم بديهي لانه يصدق على العقل انه يتوقف حصوله

(قوله عن من اعترف بكيفية التصور الخ) أما من اعترف ببداية جميع التصورات وقد نسب الى الامام فلا اشكال لان الشكل غير محتاج الى النظر

(قوله ولا فرق بين جزء وجزء الخ) أي لا فرق بين الجزء الذي هو الحكم حتى اذا كان نظريا يكون التصديق نظريا وبين تصور غيره حتى اذا كان نظريا لا يكون نظريا وأورد السيد في حاشية المطلاع أيضا انه اذا كان الحكم محتاجا الى النظر فاحتياج التصديق بسببه احتياج بالواسطة فلي تقدير الحمل على مذهب الامام يلزم ان يحمل التصديق ضروريا وان توقف حصول الحكم على استدلاله كثيرة وذلك بما لا يقول باحد (قوله ولك ان تفرق الخ) أي بين استلزام نظرية الحكم وبداهته نظرية التصديق وبداهته دون غيره (قوله بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق) أي فلا يتحقق التصديق الا به ولا يتوقف حصوله به مدحصول باقي الاطراف الاعلى فان كان بديهي كان ما يطلق عليه التصديق بديهي لانه لم يقبل الاحتياج به التصديق وهو بديهي وان كان نظريا كان نظريا (قوله لا يلزم اكتساب التصديق الخ) هذا أوردوه على الامام لان التصديق عنده مركب من التصورات والحكم والتصورات انما تكتسب من القول الشارح وهي بعض اجزاء التصديق فيلزم ان يكون للقول الشارح دخل في اكتسابه وحاصل الدفع ان التصديق هو المركب من التصورات والصورة

على نظر وكتب ولو باعتبار قوم آخرين فصار تعريف النظرى غير مانع ومحاج بان قوله الذى هو يتوقف حصوله على نظر أى من حيث حصوله فخرج العقل بالنسبة لمن هو عنده بديهي فان الحصول بالنسبة له غير متوقف فلا يقال له نظري كذا قيل ويمكن ان يقال ان هذا لا يرد أصلا لان القصد تعريف الحقيقة بقطع النظر عن لافرادها لانها في اختلاف العادة في بعض الافراد بان يكون النظرى عندهم بديها ( قوله واما نظرى ) اعلم ان تعريف البديهي والنظرى بما ذكر لا يرد عليهما اشكال وأما تعريف التصديق والنظرى والبديهي بما ذكر فيرد عليهما اشكال وذلك لاننا قد وجدنا بعض الاحكام بديهية لاحتياج الى نظر واستدلال لكن المحكوم به وعليه يحتاجان لنظر واستدلال ومثل هذا التصديق يسمى بديهييا كالحكم بان الممكن وهو ما يستوى وجوده وعدمه يحتاج الى مؤثر اى مرجح يرجح أحد طرفيه وحينئذ فقد صدق على التصديق البديهي انه يتوقف على نظر واستدلال فصار تعريف البديهي غير جامع لعدم شموله لهذه الصورة وتعريف النظرى غير مانع لصدقه على هذه الصورة والجواب ان التصديق في امثال عبارة عن الحكم باحتياج الممكن للمؤثر واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بديهييا داخلا في تعريفه ولا يضرنا توقفه على نظري في بعض اطرافه ( ٩٥ ) قوله في تعريف البديهي ما لا يتوقف

على نظري ما لا يتوقف باعتبار ذاته وان توقف بالنظر لاطرافه وقوله في النظرى ما يتوقف أى باعتبار ذاته لا باعتبار اطرافه لكن هذا الجواب انما يفتى على مذهب الحكماء من ان العلم التصديقي عبارة عن الحكم واما لو شئنا على مذهب الامام من ان التصديق مجموع اطراف والحكم فلا تكون تلك الصورة داخلة في النظرى ولا في البديهي

كتصور العقل والنفس والتصدق بأن العالم حادث اذا عرفت هذا فتقول ليس كل واحد من كل واحد من الصور والتصديق بديهي فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهييا لما كان شيء ( قوله فتقول ليس كل واحد ) أقول يريد انه ليس كل واحد من التصورات بديهييا ولا كل ادراك الثبوت والافتاء لان بينهما تضادا باعتبار اتصاف النفس بهما يرتضان عند التردد ( قال اذا عرفت هذا ) أى معنى البديهي والنظرى بحيث لا واسطة بينهما فتقول في تحرير الدعوى والاستدلال عليها ( قال ليس كل واحد من كل واحد ) أه اشارة الى ان اللام في قوله الكل عوض عن المضاف اليه المنكر والمقصود منه استتراق الافراد ومن الثاني استتراق الانواع بقرينة قوله منهما وأنه لو اسقط أحدهما لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منهما لا فادان ليس مفهوم كل واحد منهما بديهي ولو اسقط الثاني وقيل ليس الكل منهما لا فادان ان ليس كل فرد من مجموعهما ( قال فانه لو كان جميع التصورات الى آخره ) الموافق لما ذكره في تحرير الدعوى ان يقال فانه لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشارة الى أنه يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا مع أى ليس كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الانفرادى والجموعي ههنا واحد ( قوله يريد ) الخ تفصيل لقوله ليس كل واحد من كل واحد لما فيه من الاجمال وبيان

وحيث ان يتقوى الابرار على مذهبه ويمكن ان يحاج على مذهبه بأن المنظور له في البداية والنظرية هو ما يحصل آخره ولما كان في تلك الصورة ما يحصل آخره والحكم هو بديهي جعل بديهييا وهذا بناء على ان هذا الحكم ضروري عند الامام والذى حقيقه بعضهم نقلا عن الامام ان التصديق لا يكون ضروريا الا اذا كان جميع الاجزاء ضرورية ( قوله كتصور العقل ) أى بانه قوة للنفس بها تستدل لاكتساب العلوم الضرورية والنظرية ( قوله والنفس ) أى بأنها جوهر مجرد عن المادة والعرض في ذاته مقارن للمادة في فعله بمعنى ان المادة أى الجسم لا فضل فعلا الا اذا كانت مع النفس وهذا المعنى صادق على المولى لكن لم يرد اذن في اطلاق النفس على الله لكن النفس جوهر مجرد حادث والمولى على فرض اطلاقها عليه جوهر مجرد قديم ( قوله اذا عرفت هذا ) اى ما تقدم من ان البديهي كذا والنظرى كذا ( قوله ليس كل واحد ) أى ليس كل فرد فرد من كل واحد من النوعين أى التصور والتصديق فكل الاولى لاستتراق الافراد والثانية لاستتراق الانواع واما اشارة الشارح بههنا الى ان ال في قول المصنف وليس الكل عوض عن مضاف اليه نكرة ( قوله فانه لو كان الخ ) هذا دليل استثنائي للدعوة المذكورة لان

التي هي الجزء الاخير فانه لم يحصل لا يحصل هناك تصديق حتى يكتب من القول الشارح ( قوله أى معنى البديهي الخ ) وليس المراد اذا عرفت تحرير الدعوى كما فهم العصام اذ لم يقدم في الشرح الامعنى البديهي والنظرى ( قوله اشارة الخ ) هذا تحرير الدعوى

الدعوي نظرية فحتاج لدليل ثم ان الشارح ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية وهي لكن التالي باطل فبطل المقدم الذي هو قوله جميع التصورات والتصديقات بديهية واذا بطلت تلك الدعوة احتمل ان تكون كلها نظرية واحتمل ان يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا لكن سيأتي ابطال الاحتمال الاول فتعين ان الواقع الاحتمال الثاني ثم ان قوله لو كان جميع النع الاولى له ان ينتف لكل واحد على حدة لان كل واحد مقصود بالذات الاستدلال عليه فيقول لو كانت التصورات كلها بديهية لما كان شيء من التصورات مجهولا لنا لكن التالي باطل فبطل المقدم ولو كان كل واحد من التصديقات بديهيما لما كان شيء من التصديقات مجهولا لنا والتالي باطل فبطل المقدم لكن الشارح جمع بينهما اختصارا للعبارة واشارة الى ان الدليل فيها واحد ( قوله لو كان جميع التصورات النع ) فيه ان المناسب لقوله وليس كل واحد النع ان يقول لو كان كل واحد من التصورات النع وأجب بأنه انما عدل اشارة الى ان كل في المتن يصح ان يراد بها الغالب في استعمالها وان يراد بها غير الغالب وذلك لان الغالب في كل ان تستعمل (٩٦) في الكل الجعبي أي كل فرد فرد واستعمالها في الكل المجموعي قليل وجميع

بالمعنى فسر الشارح بقوله ليس كل واحد اشارة الى ان كل في المتن باقية على استعمالها الغالب لان الشيء اذا اطلق ينصرف للغالب ثم عبر بجميع اشارة الى جواز جعلها للكل المجموعي ثم ان ملخصه من ان كل الاغلب فيها استعمالها في الكل الجعبي سواء اضيفت لمفرد او لجمع كما هو ظاهر كلام بعض وصرح بعض بأن هذا	من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل وفيه نظر واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري — وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهي ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال ليس جميع التصورات بديهي والا لما احتجنا الى نظر في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل قطعا — وكذلك ليس جميع التصديقات بديهي والا لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات الى نظر وهو أيضا باطل قطعا ( قوله وفيه نظر ) أقول هذا النظر وارد على ظاهر هذه العبارة لقاعدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لقاعدة شمول الافراد والثاني لقاعدة ان الحكم على افراد كل واحد منها مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المطلوب كما سنفصله في الحاشية الموطوعة على قوله أما ان يكون جميع التصورات آء ثم دفع التوهم الثاني من هذا البيان وهو انه لو كان المقصود ذلك لما جمع بينهما في قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهي بقوله لكنه جمع آء به للاختصار مع الاشتراك والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك في الدليل بقوله فكانه قال هكذا ينبغي ان يفهم هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله فكانه قال اعادة لما سبق وان مفاد
---	---

فما اذا اضيفت لجمع فقط ( قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات النع ) حاصله دليل مركب من شرطية واستثنائية ولما كانت الاستثنائية نظرية اقام عليها دليلا وأما الشرطية فهي ضرورة فلذا لم يستدل عليها ( قوله وهو باطل أي وعدم جهل شيء لنا باطل وهذا اشارة للاستثنائية المحذوفة التي علمتها ( قوله وفيه نظر ) اي وفي هذا الدليل نظر من حيث الشرطية فهو منع للتلازم الذي بين المقدم والتالي فيها وهو قوله لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيما لما جعلنا شيئا ( قوله وفيه نظر قد علمت ان هذا بحث في الشرطية ) ويمكن البحث أيضا في الاستثنائية الدال عليها قوله وهو باطل بان يقال اننا نسل الملائمة ولكن لانسل البطال لجواز ان يقال هي اذا كانت بديهية كانت معلومة ويكفي علمها ولو بوجه ما والجواب ان المراد بقوله لما جعلنا شيئا أي من حيث ذاته واحواله فصحت الاستثنائية التي هي عبارة عن بطلان الملازمة

( قوله حتى يثبت ) المطلوب ويندفع ما قيل على المصنف ان استدلاله لا يفيد المطلوب الذي هو بداهة البعض من كل منها ونظرية البعض بل يفيد بداهة البعض من مجموع القسمين . ونظرية البعض منه وليس بمطلوب ( قوله قدس سره ) وارد على ظاهر هذه العبارة الخ مراده دفع مقاله السعد من ان قوله لو كان كل واحد الخ بمعنى اننا لم نحتاج في تحصيل شيء من التصورات والتصديقات الى نظر . وحاصل الدفع ان الاراد انما هو على الظاهر ولا ينافيه قول الشارح والصواب الخ لان المراد الصواب في العبارة

(قوله لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا الخ) أي فالبداهة شامع الجهل ولا كان يتم الدليل الا لو كان لا يمكن مجامعتها للجهل (قوله أو الحدس) أي الانتقال من المبادئ للمطالب بسرعة فاستفادة نور القمر من الشمس أمر بديهي لكن متوقف على حدس (قوله أو غير ذلك) كالتيجربة كما في تسهيل السقونيا للصغراء (قوله فإلم (٩٧) يحصل الخ) مامصدرية نظرية

وقوله فالبداهة الخ أي  
وحيث قد بداهة الشيء  
لا تقتضي حصوله وعدم  
الجهل به (فالصواب الخ)  
أي وإذا كان الدليل الأول  
لم يتم فالصواب الخ ثم إن  
المراد بقوله الصواب الأول  
لما كان الجواب عن الدليل  
الأول بأن يقال أن قوله في  
الدليل لما جهلنا شيئا أي  
جهلنا محوجا إلى النظر فلا  
يشافي أننا قد نهمل شيئا  
ونحتاج فيه إلى ميل العقل  
أو الحدس أو التجربة  
(قوله) لما احتجنا في تحصيل  
شيء الخ) أي فاللازم في  
هذا الدليل لجهلنا بديهية  
عدم الاحتياج في شيء إلى  
نظر وكسب وهذا صادق  
بالتوقف على توجه العقل  
أو الاحساس الخ (قوله  
ولا نظريا) زاد لا معناه  
معطوف على المتن لأنه ربما  
يتوهم أن التي منصوب على  
المجموع وهذا لا ينافي أن  
تكون كلها نظرية أو كلها  
بديهية

(قوله ينصرف إلى الكامل)

لجواز أن يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا فإن البديهي وإن لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكن يمكن أن يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه الفل إلى أو الاحساس به أو الحدس أو التجربة أو غير ذلك فإلم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل البديهي فالبداهة لا تستلزم الحصول فالصواب إن يقال لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات إلى الفكر والنظر ولا نظريا أي ليس كل واحد من التصورات والتصديقات نظريا

وإن كان المصنف قد فسرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج إلى النظر قال بعض الأفاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الأشياء مجهولا لنا جهلا محوجا إلى نظرها فكان لا يحتاج إلى نظر معلوما لنا فتأمل (قوله ولا نظريا) أقول عطف على قوله بديهيا وقد جمع هنا أيضا بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حدته أي ليس كل واحد من التصورات نظريا إذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصورات بطريق الدور أو التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا إذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريق الدور أو التسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على قياس ما مر فإن قلت جاز أن يكون جميع التصورات نظريا وتنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصديق بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجزأ أيضا أن يكون جميع التصديقات نظريا وتنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصور بديهي فلا دور ولا تسلسل أيضا قلت هذا البرهان موقوف

هذه الحاشية بيته ما ذكره في قوله أما أن يكون جميع التصورات إلى آخره (قوله قد فسرها) أي العبارة المذكورة وجه التفسير أن المطلق ينصرف إلى الكمال (قوله فتأمل) لعل وجه التأمل منع قوله فكان لا يحتاج إلى نظر معلوم لنا لأن المحتاج إلى التجربة والحدس ليس أسهل حصولا من المحتاج إلى النظر (قال لما كان شيء من الأشياء مجهولا لنا) لاذواتها ولا وجهها فلا يرد أن بطلان التالي ممنوع لأن كل شيء معلوم لنا ولو بوجه (قال فالصواب) منفرع على قوله فالبداهة لا تستلزم الحصول أي فالصواب في نفس الأمر هذا فإن حملت عبارة المتن على هذا صحت والا فلا أو المراد بالصواب في العبارة فإن التفسير المذكور تصف كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد أن اللائق أن يقول فلا ولي كما مر من توجيه المتن (قوله عطف على قوله بديهيا) وكلة لأننا كيدنا في ثلاث يتوهم أن التي المستفاد متوجه إلى مجموع كونه بديهيا ونظريا (قوله هذا البرهان موقوف إلى آخره) قيل يمكن إتمامه بدون ذلك بأن يقال لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا لاستلزم الاكتساب لتوقفه على تصور المطلوب وعلى التصديق بالفائدة ويناسبه المبادئ فيلزم الدور والتسلسل

(٩٣ شروح الشمسية) فلا يقال أنه لا دلالة للعلم على الخاص حتى يفسر به وجهه كإلزامه لاحتجاجة للنظر بخلاف غيره (قوله منع قوله) الخ لأنه مبني على أن غير المحتاج إلى النظر أسهل حصولا من المحتاج إليه (قوله منفرع على قوله فالبداهة الخ) لأن عدم الاستزمام واقعي فيكون المنفرع عليه كذلك وليس عطفًا على قوله وفيه نظر لا بدفاعًا بل تأويل (قوله إلى مجموع كونه الخ) فيكون مصب التي الهيئة المجتمعة من البداهة والنظرية وهو لا ينافي كونها كلها بديهية أو كلها نظرية (قوله ويناسبه المبادئ) فيه أن

(قوله يلزم الدور أو التسلسل) لما كانت هذه القضية الشرطية حادثة بالتصديق والتصديق لا يحصل إلا بعد تصور الطرفين الموصولين له احتاج إلى بيان الدور والتسلسل في نظرية الزوم ونظرية المفردات في أول المفردات تم الزوم (قوله يلزم الدور أو التسلسل) قد يقال لا يلزم الزوم لم لا يجوز أن تكون جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصديق بديهي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت جميع التصورات نظرية ولا نسلم أنه يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت التصديقات كلها نظرية لم لا يجوز أن تنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصور بديهي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل والجواب أن هذا الدليل موقوف على امتناع اكتساب التصور من التصديق وكذا العكس فإن تم هذا الامتناع تم الدليل والا فلا على أن أئولو سلم أنه يجوز أن سلسلة اكتساب التصورات تنتهي إلى تصديق بديهي فلا نسلم عدم لزوم الدور والتسلسل لأن التصديق مركب من تصورات أربع فكل من هذه التصورات إذا كان نظريا يلزم الدور أو التسلسل فإن قلت ما ذكرته من لزوم الدور أو التسلسل لكون جميع التصورات والتصديقات نظرية (٩٨) يلزم عليه فساد هذا الدليل وذلك لأنه احتوى على تصديقات وتصورات نظرية

فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور أو التسلسل

على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فإن تم تم الكلام والا فلا على أن البيان في التصورات يتم بدون ذلك أيضاً لأن التصديق البديهي الذي ينتهي إليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور أو التسلسل فإن قلت على تهدير أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه أيضاً نظريا ويكون أيضاً قولك واللازم باطل والمزوم مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه أيضاً نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات

وفيه نظر لانه اما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منا بالقصد والاختيار لم يجوز أن يقع نظر منا من غير قصد فيحصل به تصور وتصديق من غير تقدم شيء ما ذكر (قوله على امتناع اكتساب إلى آخره) بناء على أن لزوم الدور والتسلسل معناه امتناع انفكاكما عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب إذ لو أمكن لا يمكن عدم الدور والتسلسل فاذفع ما قيل أنه موقوف على انتفاء الاكتساب المذكور لأعلى امتناعه (قوله فإن قلت على تهدير إلى آخره) الظاهر أنه قضى إجمالي يعني أن دليلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح لاستلزامه الحال لانه قياس استثنائي مشتمل على مقدمتي الملازمة والاستثناء وعلى تهدير نظرية الكل يكون التصديق بتلك المقدمات والتصورات التي يشتمل

فالتصديقات قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل وكذلك قولك فاللازم باطل فالزوم مثله والتصورات اطراف هاتين المقدمتين فإداته للمطلوب متوقف على هذه الأمور النظرية وتحصيل هذه الأمور النظرية يلزمها الدور أو التسلسل فإداته هذا الدليل المطلوب مؤدله دورا والتسلسل وإذا كان الدليل مؤديا للمحال فلا يكون دليلا والجواب أن مقدمات هذا الدليل وإن كانت نظرية معلومة فيتم الاستدلال لانه اما

يتوقف على معلوميتها \* والحاصل أنا لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل على تقدير كونها نظرية لانه معلومة في نفس الامر وهو كاف في الاستدلال

اللازم في الاكتساب نفس التماسية لا العلم بالتماسية (قوله عنه) أي عن كون الكل نظريا (قوله لا يمكن) أي الافتكاك (قوله قد سره) فإن قلت جاز أن يكون الخ (هذا سند لمنع الملازمة المدعاة بين نظرية الكل وحصول الدور أو التسلسل ولما كان السند مساويا وباطله نافع قال في آيات المقدمة المنوعة هذا البرهان الخ إشارة إلى بطلان السند المذكور وقوله مع أن الخ تبيأت لها مع تسليم السند المذكور (قوله قضى إجمالي) أي لا يفرض فيه مقدمة معينة بخلاف التفصيلي كالذي قبله ويمكن الجواب عنه بنقض إجمالي أيضا بأن يقال ذلك هذا أيضا ليس بصحيح بجميع مقدماته لزوم الدور أو التسلسل إلا أنه غير نافع في المقصود وهو آيات الدعوى إذ الخصم أن يعود بالنقض الإجمالي ثانياً فإن عاد المستدل عاد الخصم وهكذا فلذا اختار السيد ما ذكره في الجواب (قوله مقدمتي الملازمة) أي الدالتان عليها والاستثناء مقدمة ثالثة (قوله قضى إجمالي)



( قوله والدور هو توقف الخ ) المستفاد من قوله كما يتوقف الخ ان الدور هو توقف كل من أمرين على الآخر والتفسير بخالفه لانه يقتضى انه توقف الاول على الثاني الموصوف بتوقفه على الاول فيجب بان هنا تفسير باللازم لا بالحقيقة وعمل لللازم لان الدور انما كان حالاً لانه يستلزم كون الشيء حاصل قبل حصوله وهو محال والذي يدل على ما ذكر ظهوراً هو التعريف باللزوم ثم ان الدور اذا كان التوقف فيه بمرتبة يسمى دوراً مصرحاً والاقدور مضمراً أي غني لاحتياجه الى تأمل ( قوله توقف الشيء على ما ) أي على شيء وقوله يتوقف أي الشيء الثاني وقوله عليه أي على الشيء الاول فكأنه قال توقف شيء على شيء من صفات الشيء الثاني ان يتوقف على الشيء الاول ( قوله اما بمرتبة ) أي درجة كالجواب قلت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على زيد ( قوله أو بمرتبتين أي درجتين ) كالجواب قلت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على زيد متوقف على بكر وبكر متوقف على خالد وخالد على زيد قوله اما بمرتبة متعلق بالتوقف الثاني ( قوله كما يتوقف ) ( ١ ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ج ) الخ ) مثلاً زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على خالد وخالد على زيد فعمر متوقف على زيد بمرتبتين أي بنسبتين من حيث كونه أثرًا لخالد وخالد أثرًا لزيد أو من حيث كون زيد أثرًا في خالد وخالد أثرًا في عمرو فاما ان يلتفت لجانب العلة أو يلتفت الى جانب المعلولة واذا كان مؤثرًا كان اذا أثر زيد في عمرو ( ٩٩ ) وعمرو في زيد فزيد متوقف

على عمرو وعمرو متوقف على زيد ولكن توقف عمرو على زيد بمرتبة أي نسبة واحدة وهي كونه أثرًا فقط أي كون زيد أثرًا في عمرو فلو كان أربع مؤثرات فثلاث نسب وهكذا فزيادة مؤثر تزد مرتبة أي نسبة فظهر من هذا ان قوله اما بمرتبتين متعلق بالتوقف الثاني لا

والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف ( ١ ) على ( ب ) وبالعكس أو بمراتب كما يتوقف ( ١ ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ج ) و ( ج ) على ( ١ ) والتسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية واللازم بطلان للزوم مثله

والتصورات الى الدور أو التسلسل الحاليين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالاً قلت هذه المقدمات وتصوراتها أمور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فيتم الاستدلال بها قطعاً

عليهما نظرية فلا بد من تحصيلها ليتم الاستدلال فيحتاج الى معلومات آخر ويلزم الدور والتسلسل المحالان في قوله فيحتاج كما في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور والتسلسل مساعبة والمراد الى تحصيل معلومات يلزم منه الدور والتسلسل ويمكن ان يكون مناقضة بجمع المقدمة التي يدعيها المستدل ضمناً وهي ان تلك المقدمات معلومة ( قوله قلت هذه المقدمات الى آخره ) وكذا استلزامها للنتيجة معلوم بلا شبهة وفيه إشارة الى ان منع معلوماته مكاره ( قوله فيتم الاستدلال ) لانه انما يتوقف

الاول والا لفسد في المثال الثاني في الشارح لان التوقف الذي بمرتبتين انما هو في الثاني واما الاول فتوقفه على الثاني بمرتبة دائماً

هو منع مقدمة لا بعينها ولا بد لذلك من شاهد يشهد له وهو . اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة . واما استلزام صحته وتامه بجميع مقدماته المحال اذ لا بد على التقديرين من اختلال مقدمة غير معينة . ولا كان الناقض مستنداً على بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في الماوضة . واما المناقضة فهي منع مقدمة معينة أعني طلب الدليل على صحته فلا يتجه المنع في جوابها وانما لم يكن ما هنا معارضة لانه لا يثبت به قبض المدعى أعني كسبية جميع التصورات والتصديقات كذا في حاشية السيد على شرح المطالع ( قوله فيحتاج ) الخ لان الاحتياج ليس للدور أو التسلسل بل لمعلومات يلزمان منها ( قوله وهي ان تلك المقدمات معلومة ) أي المقدمات المذكورة بقول الملل لو كان السكل نظرياً الخ . واما قال معلومة دون بدسية لان الاستدلال والاحتجاج بها يتضمن دعوى معلوميتها والا فلا تقوم حجة على الخصم بخلاف بداهتها فان الملل لم يدعيها سراحاً ولا ضمناً اذ مدار احتجاجة على صحته دون بداهتها وبما ذكره الحاشي سقط التردد المذكور في شرح المطالع أنظره ( قوله الى ان منع ) الخ أي ان كان السؤال مناقضة ( قوله لانه انما يتوقف ) على معلوميتها في نفس الامر يعني ان تلك القضايا وتصوراتها نظرية على التقدير لا في نفس الامر ولا نسلم ان يكون أثباتها ينظر في آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل اذ المحتاج الى حصوله الى نظري ما هو غير معلوم في نفس الامر وهذه ليست كذلك

( قوله أما الملازمة ) اشارة للدليل على الشرطية فهي نظرية والحاصل ان الدليل اذا ركب من مقدمتين نظريتين احتجج الى اقامة الدليل على كل من المقدمتين فاشار لذلك الشارح بقوله أما الخ وقدم دليل الملازمة لان المقدمة الشرطية مقدمة في الدليل على الاستثنائية ( قوله على ذلك التقدير ) وهو كون الجميع نظريا ( قوله فلانه اذا حاولنا الخ ) هذا يقتضى ان الدور أو التسلسل لازم ليكون جميع التصورات والتصديقات نظرية من حيث التحصيل لامن حيث ذاتها وهذا يخالف قوله أولا لو كان الجميع نظريا للزم الدور والتسلسل فانه يقتضى انه لازم لها باعتبار ذاتها والجواب ان الدليل الذي اقامه حذف فيه بعض المقدمات وحاصله ان ما ذكره قياسا حذف منها بعض المقدمات وتركيبها لو كان الكل نظريا للزم عند التحصيل الدور أو التسلسل لكن لزوم الدور أو التسلسل عند التحصيل محال فاللزوم مثله وانما كان لزوم الدور أو التسلسل محالا عند التحصيل لانه يستلزم امتناع التحصيل لكن امتناع التحصيل باطل لكونه واقعا فاللزوم باطل فقول الشارح للزم الدور أو التسلسل اي عند التحصيل وقوله فبأي شيء واللازم باطل أي لزوم الدور أو التسلسل عند الحصول باطل وحذف الدليل على هذه الاستثنائية وقد قلناه كما علمت ( قوله فلا بد ان يكون حصوله بغير آخر ) اي لان العلم النظري يتوصل له بالامور المعلومه فهذه الامور المعلومه علمها أيضا بكون نظريا فيتوصل ( ١٠٠ ) له بامور معلومة وعلمها المتعلق بها نظري وهلم جرا ( قوله وهلم جرا )

الاولى اسقاطه لانه يومه ان الدور بعد الخ وليس كذلك ( قوله وأما الملازمة الخ ) صورة الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا للزم الدور أو التسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستلزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزوم مثله فلذا قال الشارح اذا حاولنا الخ وليس نظرية الكل

أما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد أن يكون حصوله بغير آخر وذلك العلم الآخر أيضا نظري فيكون حصوله بغير آخر وهلم جرا

نعم يلزم أيضا من كونها معلومة لنا أن لا يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا في الواقع على معلوميتها في نفس الامر لاعلى التقدير المذكور فلا يضر عدم معلوميتها على التقدير وفي اراد القاء اشارة الى ان الحجة اما تقوم على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لاعلى من يجهد معلوميتها في نفس الامر وعلى التقدير أيضا لان كل ما يورد في اثبات معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اذ لم يثبت بعد ضروري لا قبل المنع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور والتسلسل على تقدير كون السؤال قضا باننا لانسلم انه على تقدير كونها نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف للاستدلال واثبات للمقدمة المنوعة على تقدير كونها مناقضة بان تلك المقدمات معلومة بلا شبهة ونظريتها على التقدير لا يضرنا في الاستدلال لانه انما يقتضى المعلومة في الواقع ( قوله نعم يلزم الى آخره ) بناء على ان نظرية الكل تستلزم امتناع المعلومة فلا تجامها والاستدلال

في نفسها مستلزما للدور أو التسلسل وهو ظاهر

( قوله لاعلى التقدير المذكور ) أي كون الكل نظريا الخ وقوله فلا يضر الخ لانه مجرد تقدير مخالف للواقع ( قوله الى ان الحجة اما تقوم الخ ) قال في حاشية المواقف اذا أورد السؤال المذكور بطريق التقض يمكن التقض عنه بالتمع المذكور وأما اذا أورد بطريق المتسع فلا يتم الدليل المذكور الا اذا اعترف المانع بمعلومية تلك القضايا في نفس الامر وأما اذا منع معلوميتها فيه وعلى ذلك التقدير فلا سبيل للمستدل الا السكوت أي كل ما يورد في اثبات صدق معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اه قوله على من اعترف الخ أي من هو معترف وهو الناقض أو اعترف بعد الانكار وهو المانع تدبر ( قوله لاعلى من يجهد ) الخ لو قال معلوميتها على التقدير وفي نفس الامر أيضا لكان أقصد كما هو ظاهر ( قوله اذ لم يثبت بعد ) أي بدمامضى من الزمن وهو الآن أو بعد الاستدلال ( قوله على تقدير كون السؤال قضا ) أي لما عرفت ان الناقض مستدل على بطلان الدليل فيتوجه عليه المنع ( قوله لانها معلومة في نفس الامر ) وان لم تكن معلومة على ذلك التقدير ( قوله واثبات للمقدمة المنوعة ) أي لامنح اذ المنع لا يتوجه على المنع لانها الى انتشار البحث بلا فائتتمع ان المانع طالب للدليل ( قوله لانه ) أي الاستدلال ( قوله والاستدلال الخ ) اذ لو لم يجامع نظرية الكل معلومة هذه المقدمات لما صح الاستدلال بها لما مر تدبر

( قوله فاما ان تذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود الخ ) قد يقال من الجائز ان هذه العلوم يجوز ان تنتهي الى علم حضوري كالعلم بنفسك أو تنتهي الى علم حصولي ولكن فريض من المولى يصير لك كالبديهي وحيث لا يانزم لادور ولا تسلسل على جعل الجميع نظرية وأجيب بان المنظور له في الدليل الامر الوقوعي وما ذكر امر جائز عقلا غير واقع فلا يضربنا في الدليل ( قوله وهو التسلسل الخ ) انما عبر في جانب التسلسل بقوله وهو وفي جانب الدور بقوله فيلزم الدور لانه لا عبر بسلسلة والذي يكون فيه السلسلة انما هو نوع من الدور وهو المضر بخلاف الصريح فلو عبر بقوله وهو الدور لتوهم الدور بنوعيه مع انه لا يصح ( قوله وأما بطلان اللازم ) اشادة للدليل على الاستثنائية فبعبارة اشارة الى انها نظرية ( قوله حاصلا قبل حصوله اي لانه من حيث إيجاد ( ١٠١ ) عمروزيد زيد معدوم ومن حيث

إيجاد زيد لمعدوم زيد موجود فيلزم ان يكون كل منهما موجودا معدوما في آن واحد وهو باطل بداهة لاقتران الوجود بالعدم وبالعكس ( قوله والسابق ) وهو ( ا ) على السابق وهو ( ب ) على الشيء وهو الاخير مثلا زيدا وجده عمرو وعمرو أو جده زيد فقوله والسابق مصدوقه زيد الذي اوجد عمرا وقوله على السابق وهو عمرو وقوله على الشيء وهو زيد من حيث انه او جده عمرو

فلما ان تذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود فيلزم الدور وأما بطلان اللازم فلان تحصيل الصور والتصديق لو كانت بطريق الدور أو التسلسل لامتنع التحصيل والاكتساب أما بطريق الدور فلانه يقضي الى أن يكون الشيء حاصلا قبل حصوله لانه اذا توقف حصول ( ا ) على حصول ( ب ) وحصول ( ب ) على حصول ( ا ) اما بمرتبة أو بمراتب كان حصول ( ب ) سابقا على حصول ( ا ) وحصول ( ا ) سابقا على حصول ( ب ) والسابق على السابق على الشيء سابق

وهذا مؤيد لمطلوبنا ( قوله فلانه يقضي ) أقول اذا كان الدور بمرتبة واحدة كما اذا توقف ( ا ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ا ) يلزم أن يكون ( ا ) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك يكون ( ب ) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان ( ا ) سابق على سابقه ولو كان في مرتبة سابقه لكان مقدما على نفسه بمرتبة واحدة فاذا سبق على سابقه فقد تقدم على نفسه

مبني على تقدير فرض الجامعة ( قوله وهذا مؤيد لمطلوبنا ) لانه لما لم يجتمع التقدير المذكور بما هو نفس الامر لم يكن واقعا في نفس الامر وهو المطلوب ( قال والدور هو توقف الى آخره ) حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئتين على الآخر كما يدل عليه بيانه في التمثيل وبعبارة المواقف نفس في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم اختاره لكونه انظر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف اليبان والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دورين ( قال اما بمرتبة واحدة الى آخره ) متعلق يتوقف عليه وتوقف الشيء على معناه المتبادر أعني ما يكون بلا واسطة فالعني توقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف واحدا أو بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفتان والاول يسمى مصرا والثاني مضمر فاذا توقف ( ا ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ج ) و ( ج ) على ( ا ) يصدق عليه التعريف المذكور سواء اعتبر توقف ( ا ) على ( ب ) بلا واسطة وتوقف ( ب ) على ( ا ) بواسطة أو اعتبر توقف ( ا ) على ( ج ) بواسطة وتوقف ( ج ) على ( ا ) بلا واسطة

( قوله على تقدير فرض الجامعة ) أي تقدير الجامعة المحالة بعاء على ان كسبية الجميع محال والحال

جاء ان يستلزم محالا آخر وان كان منافيا له على ما هو المشهور كانهما كذا في حاشية السيد على شرح المطالع ( قوله انظر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه ) اي الذي هو وجه استحالة الدور كما في الشرح ( قوله لتقدم ) متعلق باستلزاما ( قوله وما قيل ) اي اندفع ايضا وقوله دورين لان هناك شئتين كل منهما متوقف على الآخر ( قوله بان لا يتخلل الخ ) تصوير لدرجة الواحدة لكنه باللازم لان الدرجة الواحدة هي سبق زيد فقط على عمرو فقوله توقفا بدرجة أي ملتبسا بدرجة هي ذلك السبق أو بسبب درجة هي هو وعلى كل ليس المراد بالدرجة الواسطة لثلاث يخرج عن التعريف دور لا واسطة فيه ( قوله فيكون التوقف واحدا ) أي التوقف الدال عليه يتوقف وتفرع كون التوقف واحدا على ما قبله فينبه انه ليس معنى الدرجة الواحدة التوقف الواحد بل هو لازمها فعبده الرد على البصام وغيره ( قوله والاول ) وهو الاواسطة في وقفه ( قوله سواء اعتبر توقف ( ا ) على ( ب ) بلا واسطة )

( قوله فيكون ب حاصل قبل حصوله وهو محال ) لان القبلية تقتضى انه معدوم وقوله حاصل يقتضى انه موجود فالألف قد اعتبرت مرتين وكذا الباء من حيث ان كلا مؤثر ومؤثر فيه ( قوله فيكون ب حاصل ) المناسب لنوع الكلام كما علمته ان يقول فيكون ( ا ) حاصل الخ وان كان كل من ( ا ) و ( ب ) يلزم ان يكون حاصل قبل حصوله ثم اعلم انه كما يلزم على الدور ان يكون الشيء حاصل قبل حصول نفسه يلزم ايضا ان يكون الشيء مثل زيد في المثال سابقاً على نفسه من حيث كونه مفقوداً بمرتين الاولى من حيث تأثيره في عمرو وعمره فيه وتأخره عن نفسه من حيث كونه مفقوداً على نفسه من حيث كونه فعلاً بمرتين من حيث كونه أثراً ( قوله فلان حصول العلم الخ ) هذا دليل مركب في نفس الامر من قضاياء يفهم منها المقصود وليس دليلاً استثنائياً ولا اقترانياً لكن في الكلام حذف مقدمة رابعة والاصل حصول العلم المطلوب متوقف على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال فالوقوف عليه وهو حصول العلم المطلوب متوقفاً على استحضار مالا نهاية له محال فحصول العلم المطلوب محال فظهر لنا من هذا ان تحصيل التصور والتصديق اذا كان بطريق التسلسل يؤدي ذلك الى فنيهما مع انهما ثابتان ( ١٠٢ ) في الواقع واذا كان التحصيل به مؤدياً الى فنيهما لا يصح ان يكون تحصيلهما

على ذلك الشيء فيكون { ب } حاصل قبل حصوله وأنه محال وأما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حيثئذ على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار مالا نهاية له أنه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم أنه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول أمور بمرتين وقس عليه حال ( ب ) ( قوله ان عنيتم ) أقول حاصل السؤال ان استحضار أمور غير متناهية في زمان واحد أو في أزمنة متناهية محال وأما استحضارها في أزمنة غير متناهية فليس بمحال فاذا فرض ان تحصيل الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له اما دفعة واحدة أو في زمان متناه من الملائمة وان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له في أزمنة غير متناهية سلمنا الملائمة ومننا بطلان اللازم لجواز ان تكون النفس قديمة موجودة وكذا يصدق على ما كان التوقف فيه بوسائط بان يتوقف ( ا ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ج ) و ( ج ) على ( د ) و ( د ) على ( ا ) وان اعتبر فيه كل واحد من التوقيين بواسطة بان يعتبر توقف ( ا ) على ( ج ) وتوقف ( ج ) على ( ا ) ولخفاء ذلك الصدق على الناظرين قال بعضهم انه متعلق بكلا

به ويصح ان يكون كلام الشارح دليلاً استثنائياً والاصل لو كان حصول العلم المطلوب متوقفاً على التسلسل للزم استحضار مالا نهاية له لكن استحضار مالا نهاية له محال فاللزوم كذلك فقول الشارح على هذا والموقوف على المحال محال بمنزلة والملزوم كذلك محال واذا كان حصول العلم المطلوب متوقفاً على التسلسل محال لم يصح ان

يكون التسلسل طريقاً للتصور والتصديق ( قوله فان قلت ان عنيتم الخ ) هذا وارد على المقدمة الاولى غير الثانية وحاصله انه ان اراد انه يتوقف على استحضار مالا نهاية له في زمن واحد فلا يصح فالمقدمة الاولى حينئذ باطلة وان اراد استحضار مالا نهاية له في ازمان في الزمان فالاولى مسلمة والثانية باطلة ( قوله على استحضار ) متعلق بـ يتوقف وقوله على ذلك التقدير اي بناء على ذلك التقدير وهو كون الكسب بطريق التسلسل ( قوله دفعة واحدة ) معناه في زمان واحد ( قوله فلا نسلم انه لو كان الخ ) حاصله ابطال المقدمة الاولى

فيكون هو المعبر عنه بالتوقف الاول وقوله وتوقف حينئذ على ( ا ) بلا واسطة وحينئذ يكون هو المعبر عنه بالتوقف الاول ايضا وكلاهما من الدور المضمر اعني ما كان بواسطة في أحد توقفيه ( قوله وكذا يصدق الخ ) لان معنى المرتبتين نخل الثالث وهو صادق فيما اذا كان هناك رابع وهكذا أو المراد بالثالث المتوسط ( قوله وان اعتبر الخ ) راجع لقوله وكذا الخ ايضا ( قوله وان اعتبر فيه ) خصه بذلك لما كان بواسطة فيه في الطرفين لكثرة اختلاف ما قبله يعني ان هذا الاعتبار لا ينافي الصدق لانه يصدق حينئذ ايضا ان ( ا ) متوقف على ( ب ) بلا واسطة و ( ب ) متوقف على ( ا ) بالواسطة ( قوله ولخفاء ذلك الصدق الخ ) اعتبارهم بلا واسطة في توقف ( ا ) على ( ب ) وبواسطة في توقف ( ب ) على ( ا ) حتى اذا توقف

(قوله فان الامور الغير المتناهية الخ) مثالا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث فكل مقدمة محتوية على محمول وموضوع وادراك كل منهما تصور والنتيجة العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع فاذا فرض ان المطلوب ان العالم له صانع وقياسه القياس القريب ومقدمة القياس الثاني أعني الاولى نتيجة القياس الاول والمقدمة الاولى من القياس الاول على تقدير كونها نظرية تحتاج لقياس وهكذا فالمطلوب الاخير متوقف على علوم نظرية لانهاية لما فاذا كانت النفس قديمة فلا مانع من كون المطلوب يتحصل بعلوم نظرية لانهاية لما ولا يلزم ان تجتمع هذه العلوم في زمن واحد فحصول العلم المطلوب متوقف على علوم لانهاية لما وليس بلازم اجتماعها في الوجود (قوله فان الامور أعني العلوم) التي يتوقف عليها المطلوب (قوله معدات) بالكسر (قوله دفعة واحدة) مثل استحضار مالا نهاية له في أزمنة متناهية (قوله فان الامور الغير المتناهية معدات الخ) اعترض بان المدد للشيء ما به استمداد الشيء واستمداد الشيء كونه حاصل بالقدرة القريبة أو البعيدة لا بالفعل فالمدد ما به يكون الشيء حاصل بالقدرة القريبة أو البعيدة وتلك العلوم مجامعة للمطلوب فلا تكون مدة كيف والعلم بالصغرى والكبرى يجامع النتيجة والمدد بخلاف ذلك لان المدد للشيء وجوده حاصل قبل وجود ذلك الشيء ولا يجامع وجوده وجود ذلك الشيء فالمدد الذي لابد منه لكل مطلوب الانتقالات من الصغرى الى الكبرى ومن الجنس الى الفصل ولا (١٠٣) شك انها لا تجامع المطلوب بل

تقطع عند وجوده والجواب ان اطلاق المدد على العلوم مجاز مرسل بان اطلق اسم الحال وهو الانتقالات فانها هي المدد وأريد المحل وفيه تسمع لان الانتقالات في الحقيقة محلها النفس لا العلوم أو مجاز بالاستمارة وذلك ان الانتقالات وهذه العلوم تشابهت في عدم وجوب الاجتماع وان كان في الانتقال يجب عدم نسبته العلوم

غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب والمعدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق مددا لوجود اللاحق وان عنيتم به أنه يتوقف على استحضارها في أزمنة غير متناهية فسلم

في أزمنة غير متناهية ماضية ويحصل لها في تلك الأزمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لها الآن الادراك المطلوب الموقوف على تلك الادراكات التي لا تنامي (قوله فان الامور الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب) أقول قيل عليه ان الامور الغير المتناهية هنا هي العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية أعني الانتقالات الذنية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا أردت تحصيل المطلوب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست معدات لحصول المطلوب لانها مجامعة فان العلم باجزاء المعرفة يجامع العلم بالمعرف والعلم بالقياسات يجامع العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدات للمطلوب لما أمكن مجامعتها اياه لان المدد يوجب الاستمداد للشيء واستمداد الشيء هو كونه موجودا بالقدرة القريبة من الفعل أو البعيدة فيجتمع وجوده بالفعل نعم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدات للمطلوب لانها مجامعة بل انما يحصل التوقيف على التنازع اذ لو تعلق بإحدهما يدخل الدور المضمر بواسطة في المصرح ولا يخفى أنه وان

بالانتقالات واستمرار اسم التشبه به للمشيء على طريق الاستمارة التصريحة

الشيء بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة جملة داخل في تعريف المصرح به انه مضمر ولم يعرفوا انه يساق على هذا توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبتين نظرا لتوقف المتوقف عليه الثاني تقدير (قوله على التنازع) أي توقف الشيء بمرتبة أو بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة أو بمرتبتين (قوله اذ لو تعلق بإحدهما الخ) لانهما ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف براتب على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور مضمر وقس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول فانه يدخل في التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه ما اذا كان ما يتوقف عليه متوقف براتب وهو دور مضمر وقد اختار الحاشي الاول لكنه حمل التوقف الاول على ما هو المتبادر وهو التوقف بلا واسطة مع تسمي اعتبار التوقف قائمض عنه الاشكال (قوله ولا يخفى انه الخ) أي اذا قلنا بالتنازع فالتوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة هو المصرح بالتوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين هو المضمر فالدور المضمر بواسطة وان خرج من التوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة الذي هو المصرح لكنه لم يدخل في المضمر الذي هو التوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين لان المضمر الذي كان مورد

( قوله ولكن لانسل الخ ) ابطال للثانية ( قوله ان يحصل لها علوم ) وهي المبادي اي والآن حصل المطلوب فكيف اذا كان بطريق التسلسل لا يحصل المطلوب ( ١٠٤ ) فقد كان كما علمت بطريق التسلسل وقد حصل المطلوب فبطل السؤال

ولكن لانسل ان استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في أزمنة غير متناهية فجاز أن يحصل لها علوم غير متناهية في أزمنة غير متناهية فقول هذا الدليل مبنى على حدوث النفس

المطلوب عند اقطاعها فالعلوم السابقة اما علل موجبة للمطلوب أو شروط لحصوله فلا بد أن تكون حاصلة مجتمعة معا عند حصول المطلوب وان كانت الافكار والاتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب فيلزم حيثئذ احاطة الذهن بأمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فيم الدليل ويسقط الاعتراض وأجيب بأنه لاشك ان الحركات الفكرية معدت لحصول المطلوب متممة الاجتماع معه وأما ما يقع فيه تلك المدمات أعنى العلوم والادراكات وان لم يتبع اجتماعها مع المطلوب لكنها ليست بما يجب اجتماعها بأسرها معه دفعة فانا نجد من أخصنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات والتتابع التي يتوصل بها الى المطلوب أنا نذهل عند حصول المطلوب عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع الجزم بالمطلوب بل ربما نفل بعد ما حصل لنا المطلوب عن المقدمات القريبة التي بها حصل لنا المطلوب ابتداء مع ملاحظة المطلوب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية الكثيرة لمقدمات جدا فان من زاو لها علم أنه عند ما حصل له التصديق المطلوب بتلك المسائل قد ذهل عن المقدمات البعيدة ذهولا تاما بلا ارتياب في ذلك التصديق وعلم أيضا أنه يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها ويمر بها جزما يقينا مع الفلعة عن المقدمات القريبة أيضا نعم يعلم اجمالا أن هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطلوب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحيثئذ كان ذلك الاعتراض متجها غير ساقط ومحتاجا الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدت لانها محال المدمات أو في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متنازة عن المدمات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب مفصلة أي بالفعل لكنها يجب أن تجامه جملة أي بالقوة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة لامور غير متناهية جملة غير محال وانما المحال ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز أن يحصل النفس أمور غير متناهية مفصلة في أزمنة غير متناهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الآن أي عند حصول المطلوب المتوقف عليها جملة على أنا قول كما جاز أن لا تكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المطلوب جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لثني هذا الجواز من دليل ( قوله هذا الدليل مبنى على حدوث النفس ) أقول قد يتوهم عدم ابقائه عليه لان الناظر لتحصيل المطلوب اذا توجه اليه فلا بد أن يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان متناه فيمتنع أن يحصل فيه أمور غير متناهية وقساده ظاهر لان حصول المطلوب بطريق التسلسل يستلزم أن تكون تلك الامور حاصلة له في نفسه ولو متعاقبة في أزمنة غير متناهية وأما اذا توجه الى تحصيل المطلوب بالنظر فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو مباد

السؤال على هذا غير محال لجواز ان يقال النفس قديمة فيجوز ان نذكر أمورا غير متناهية يترتب عليها المطلوب والجواب ان هذا مبنى على ان النفس حادثة فادراكها مالا نهاية له محال كانت في زمن واحد أو في ازمان متعاقبة ( قوله مبنى على حدوث النفس ) أي فلو قلنا ان النفس حادثة فلا يرد للسؤال ويكون الدليل تاما لا غبار عليه فان قلت انها اذا كانت قديمة والتفت الى تحصيل المطلوب تستحصل تلك العلوم الغير المتناهية الآن لتوقف المطلوب عليها واستحضارها الغير المتناهية في الآن محال فالدليل تام سواء قلتم ان النفس قديمة أو حادثة والجواب ان تحصيل المطلوب انما يتوقف على أمور غير متناهية أي على وجود ذاتها ولا يتوقف على استحضارها \* ثم يتوقف على استحضار المباديء القريبة ثم كون الدليل لا يتم الاعلى كون النفس حادثة

التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة او التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب كما سبق وهذا الذي قاله بعضهم نقله العصام ثم قال انه يتم تعريف المصرح لكن يختل تعريف المضمر اه فين المحشى وجه الاختلال وقد

(قوله وقد برهن الخ) أعلم ان النفس عندهم جوهر مجرد اي لا جرم ولا عرض مدبر لا متاق به فلو كانت قديمة موجودة وجودا مستمرا لكانت متعلقة من الازل بذاتها قبل وجود البدن وبعد وجوده لان تعلقها بالبدن لا ينافي تعلقها بذاتها لما علمت ان تعلقها تعلق تدبير وحيثئذ فتكون متعلقة بوجوداتها المتقدمة ويلزم من هذا استحضارها لوجودات واستحضارها لوجوداتها لازم لتعلقها بوجوداتها الذي هو لازم لكونها قديمة لكن استحضارها لوجوداتها باطل فبطل ملزومه وهو تعلقها بوجوداتها

(قوله وقال بعضهم) هو المعاصم (قوله ان اشكال التعلق باق لانه لا بد للجار والمجرور من متناق) ويرد عليه ما تقدم من قوله اذ لو تعلق النح (قوله كان وضما) كالا بعدادا وعقلا الى طبيعيا كالملل والمعلولات (قوله كالوجود) (١٠٥) اوى كون اجزاء السلسلة

موجودة لا كراتب

الاعداد فانها وهمية محضة

والاجتماع اى اجتماع

اجزائها في الوجود حتى

لا يجرى البرهان في حركات

الافلاك عندهم) مع عدم

تناهيا (قوله عندهم

راجع لتعلق عليها ومختلف

فيها اما المتكلمون) فيجرى

عندهم في المرتبة في

الوجود (قوله مثل كونه

من جانب الملل) اى

ومثل كون الاجزاء مع

كونها موجودة معا بينها ترتب

ليقع كل جزء من سلسلة

بازاء الآخر من الأخرى

وخالف الامام ارازي فيه

كمخالف في شرط الاجتماع

(قوله من جانب الملل)

بان يكون عدم التناهي فيها

بان يكون رأس السلسلة

معلولا ويتصاعد الى جانب

وقد برهن عليه في فن الحكمة

خرج من المصرح لكنه لم يدخل في المضمرة اذ ليس فيه الا ثلاثة توقفات فلا يكون كل واحد من التوقيين  
بمراتب وقال بعضهم انه ليس بيانا لتوحي الدور بل اشارة الى ان شيئا من التوقيين لا يلزم ان يكون بلا  
واسطة كما يتبادر من التوقف اذا المطلق ولا يخفى ان اشكال التعلق الذي ذكره البعض انما بقوله اذ لو  
تعلق الى آخره باق لا يندفع هذا البيان على ان كلا الوجهين لا يرضى به الشارح فانه قال في بحث العرف  
ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى  
دورا مضمرا فانه صريح في تعلق الجار بمتوقف وانه بيان لتوحي الدور (قال والتسلسل ترتب  
أمر الى آخره) سواء كان وضما أو عقلا هذا معنى التسلسل عند الحكماء ولاستحاطة شروط  
متفق عليها كالوجود والاجتماع ومختلف فيها عندهم مثل كونه من جانب الملل دون المعلولات  
والمراد من قوله واللازم التسلسل اللازم هنا لان الدليل يختص به فا قيل الاولى ترتب على غير  
متناهية ليصح قوله اللازم باطل وأما ترتب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه ليس  
بباطل عند الحكماء ليس بشيء (قال وأما الملازمة) صورة الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا  
يلزم الدور أو التسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستزامه امتناع التحصيل مع امواقع فاللزم  
مثله فلذا قال اذا حاولنا الى آخره وليس نظرية الكل في نفسها مستلزما للدور أو التسلسل وهو  
ظاهر فا قيل نظرية الكل تستلزم الدور أو التسلسل في الواقع لتحقق العلم بشيء من الاشياء  
فلا حاجة الى التقيد بقوله اذا حاولنا ليس بشيء لان اعتبار تحقق العلم لا يجمل الدور أو التسلسل  
لازما لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله (قال وذلك العلم أيضا نظري) فاما ان يكون حصوله  
بالاول فيلزم الدور المصرح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له أو يكون حصوله بالعلم الآخر قاما ان  
تذهب السلسلة وهو التسلسل أو تعود السلسلة فيلزم الدور للمضمر ولذا لم يقل وهو الدور وأما  
منع لزوم الدور أو التسلسل بمجواز الانتهاء الى نظري متمتع الاكتساب أو الى علم حضوري فتع  
لا يضر المستدل كما لا يخفى (قال وهم جرا) لاحاجة الى هذا بل نخل لانه يوم ان لزوم الدور

(١٤) (شرح الشمسية) الملل (قوله دون المعلولات) أي بان كانت غير متناهية وفرض المبدأ علة معينة صدر عنها معلول ومن  
ذلك معلول آخر وهم جرا لكن الحق عندنا الخشي جريته فيها كما بينه في حواشي المواقف فارجع اليه (قوله اللازم هنا) وهو  
التسلسل في جانب الملل لاخصاص دليل التشرح به (قوله ليس بشيء) قيام القرينة على ان المراد التسلسل في الملل مع ان تلك  
الاولوية باطلة لان الفرض بيان حقيقة التسلسل المتفق عليه والمختلف فيه عند الحكماء كما قال ومختلف فيها عندهم فانكار  
البطلان عند الحكماء مطلقا باطل (قوله في نفسها) أي يقطع النظر عن التحصيل (قوله ولذا لم يقل الخ) أي لاقتصاره على  
الدور المضمر لم يقل وهو الدور لثلاث يتوهم منه التوهمان بخلاف قوله وهو التسلسل تدبر (قوله وأما منع الخ) أي بأنه يجوز ان  
لا تذهب سلسلة الكسب ولا تعود بل تنهي الى نظري متمتع الكسب فانه لا يضر المستدل لان يلزم حيثئذ امتناع الكسب

فبطل ملزومه وهو كونه قديمة وإذا بطل قدمها ثبت حدوثها وهو المطلوب وإنما استحال استحضارها للوجودات لأن استحضار ما يتأخر في زمن واحد لا يتأتى هذا محصل ما يقرروه في الحكمة على حدوثها ودليل حدوثها عند أهل السنة ظاهر وهو أنها من العالم والعالم حادث ( قوله بل البعض الخ ) حاصله ان المصنف ادعى دعوتين الأولى ان البعض نظري

الذي هو مراده وكذلك انتهى الى علم حضوري لانه يستلزم ان لا يكون الكل نظرياً وأما خص الحضوري لان التصور والتصديق قسبان للعلم بمعنى الصورة الحاصلة والعلم الحضوري ليس صورة حاصلة بل نفس المعلوم كعلمنا بانفسنا ( قوله كافة ) يجوز ان تكون بمعنى المرتبة ( قوله الشرط مقيد ) مراد بالشرط قول السيد اذا كان الدور وبالظرف قوله كما اذا الخ وقوله لا لزوم تقدم الشيء على نفسه أى مع انه المذكور في قول الشرح بقضى ( ١٠٦ ) الى ان يكون الشيء حاصل الخ ثم ان قول السيد ان يكون ( ا ) مقدماً أولى من

قول الشرح فيكون ( ب ) حاصله لان أصل الكلام في توقف ( ا ) على ( ب ) المتوقف على ( ا ) ولذا فصل السيد بقوله وكذلك يكون ( ب ) الخ ففصله اشارة الى ذلك تدبر ( قوله فاستحالته الخ ) فذكره لذلك لان البطلان بتوقف عليه فلا يقال ان ابطل الدور لا يتوقف على ما ذكر ( قوله أى بالنبر يعني ) انه يمكن في ذاته محال بغيره ( قوله أى طلب ) اشارة الى ان السبب والطلب وقوله مفصلة لان الفرض النظر فيها والاتقال منها ولا يمكن الا مع تفصيلها ( قوله مرتبة أو غير مرتبة ) رد على السمع حيث قيد

بمد الجبر وليس كذلك ( قوله ا ) اذا كان الدور الى آخره ( دفع لا عسى ان يحتلج في ذهن المتبدي انه اذا كان الدور بمرتبة يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بل اللازم منه التقدم بمرتبتين ) واذا كان الدور بواسطة كان التقدم بثلاث مراتب وهكذا تريد مراتب التقدم على مراتب الدور بوحدة وما في قوله كما اذا توقف كافة ( قوله يلزم ان الى آخره ) الشرط مقيد بالظرف فلذا جعل الجزاء لزوم تقدم ( ا ) على نفسه لا لزوم تقدم الشيء على نفسه ( قال وانه محال ) لانه لا يمكن تصور حصول الشيء قبل نفسه اذ التقدم لا يتصور الا بين الاثنين فاستحالته اجلى من ان تين بانه يلزم وجود الشيء حال عدمه وانه اجتماع التقيضين ( قال والموقوف على المحال محال ) أى بالنبر فلا يكون التحصيل واقعا مع انه واقع ( قوله استحضار ما لا نهاية له ) اي طلب حضورها في الذهن مفصلة سواء كانت مرتبة أو غير مرتبة حاصلة قبله أو حال الاستحضار لا يتصور في الآن لكونه بالقصد والطلب وان كان يمكن حضورها فيه كبرق خاطف فهو في زمان فاما ان تكون مجتمعة فيكون في زمان واحد أو متعاقبة فاما في أزمنة متعاقبة وكلاهما محال \* اما الاول فلان النفس لا تقدر على التوجه بالقصد في زمان واحد الى شيئين وأما الثاني فلما فاته عدم تنهايه أو متعاقبة في أزمنة غير متعاقبة كل أمر في زمان واستحالته غير ظاهرة ( قوله دفعة ) أى في زمان واحد بطريق الاجتماع ( قوله أو في أزمنة غير متعاقبة ) بطريق التعاقب ولظهور بطلانه لكونه منافيا للمفروض لم يتعرض رد على السمع حيث قيد

بالترتب في توجيه امتناع الاستحضار اذ ادخل له في الامتناع وان كان لا بد منه في الاكتساب وقوله قبله أى الطلب وقوله او الشارح حال الاستحضار أى طلب الحضوري في الذهن والمراد بالاستحضار ما يعم الاستحصال ومراده بهذا التعميم انه لا فرق في الامتناع بين الحاصل من قبل والحاصل حين الاستحضار ( قوله يكونه بالقصد ) أى لكونه بحضور بالقصد ولا يمكن قصد أمور مفصلة في آن لا يقسم وان كان يمكن حضورها فيه أى في الآن كبرق خاطف فانه حضور اجمالي لا يمكن معه النظر والكلام في طلب الحضور للنظر لاني الحضور ( قوله فهو في زمان مرتب على قوله لا يتصور في الآن أى فيكون في زمان اما واحداً أو متعدد ) قوله فاما ان تكون مجتمعة ( اي حال حضورها فداركون الطلب في زمان واحد على اجتماعها حال حضورها فتنى قوله لا تقدر على التوجه بالقصد في زمان واحد الخ أنها لا تعتمد على التوجه قصدا الى شيئين معا مراد الخ لئلا يكون كلام السيد في الاستحضار وهو الطلب لا في الحضور ( قوله بطريق الاجتماع ) أى لا ادراكات ( ا ) قوله ( قوله اذا كان الدور الخ ) المقول عليه سبق في صفحة ١٠١ فليقاس الباقي



( قوله وذكره السيد ) توضيحا وترك الاستحضار في الآتي لظهوره وقد بينه المحشى ( قوله لم يترضه الشرح حمل دفعة على ما هو الظاهر ردا على من حملها على ما يشمل الأزمنة المتناهية لانه خلاف الظاهر ( قوله فن فضول الكلام ) لانه لا حاجة اليه مع منع الملازمة ( قوله لا يجمع العقل ) أى لا يجمع الحصول بالفعل ( قوله على عدمه بعد وجوده مخرج المانع فان الشيء يتوقف على عدمه سواء كان بعد وجوده أولا ( قوله فالأمور الخ ) قريع على قوله ما يتوقف الخ وأما قوله وقد قرر الخ فبيان التوقف عليها لان الفكر الذى هو معد للقيضان واقع في هذه العلوم كسيأتي ( قوله قربية أو بعيدة ) أى قربية ان لم يكن بينها وبين المطلوب واسطة أو كانت قليلة وبسببها كان بينها وبينه واسطة كثيرة ( قوله والمعدات لا يلزم اجتباعها ) وافق الشرح في تسميتها بمدات والمقصود انها شبيهة بها في عدم لزوم الاجتباع وان كان المعدات يجب عدمها كسيأتي ( قوله لا يلزم اجتباعها اقتصر على نفي اللزوم لان المقصود نفي لزوم الاستحضار في زمان واحد وهو كاف فيه ( قوله كما يدل عليه آخر الكلام ) وان تبادل من أوله انه كلام على السند الذى هو ان الأمور الغير المتناهية معدات حتى يرد انه أخص لجواز ابتناؤه على غير هذا السند كما سيأتي ( ١٠٧ ) في كلام السيد والكلام على السند

الشارح له وذكره السيد توضيحا للمرام ( قوله منعا للملازمة ) والسند ما ذكره في الشرح وما قيل وبطلان اللازم مسلم وأورد عليه أنه يجوز ان يحصل لنفس أمور غير متناهية كقرب خاطف فن فضول الكلام ( قال معدات لحصول المطلوب ) المعد ما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجمع الفعل فهو ما يتوقف الشيء على عدمه بعد وجوده وقد قرر في الحكمة ان الفكر الصحيح معد لقيضان المطلوب من المبدأ فالأمور الغير المتناهية معدات قربية أو بعيدة لحصول المطلوب وكذا بعضها معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من وجه ومباين من وجه والمعدات لا يلزم اجتباعها في الوجود مع المطلوب ولا بعضها مع بعض كالمطلوبات الموصلة الى المطلوب فلا يلزم استحضارها في زمان واحد ( قوله قيل عليه اه ) أثبت للملازمة المتنوعة كما يدل عليه آخر الكلام ( قوله أثنى الانتقال آه ) اشار بذلك الى ان ليس الحركة هنا بلعني المصطلح لانها تقضى مسافة قابلة للانقسام الى ما لا نهاية له بل المراد مجرد الانتقال من علم الى آخر دفعا ولذا قال الشيخ في أول برهان الشفاء ان الفكر كالحركة للنفس ( قوله والانتقال من بعضها الى بعض ) عند الترتيب ( قوله فان العلم بأجزاء المرف ) لا بالمعرف فاه علم تفصيلي لا يجمع العلم بالمعرف الذي هو اجالي بخلاف العلم بالأجزاء أى بكل واحد فانه حاصل في ضمن العلم بالمعرف ( قوله واستعداد الشيء ) أى الاستعداد للشيء لا كون الشيء مستعدا ليصح الحمل ( قوله ثم اه ) بيان لمنشأ غلط السائل ( قوله فالعلوم السابقة اه ) لان ما يتوقف عليه المعلول اما ان يتوقف على وجوده وهو الملل والشروط فلا بد من اجتباعها معه او على عدمه وهو المانع او على عدمه بعد وجوده وهو المد ولا شك ان العلوم

الاخص لا يفيد ولا يقبل وبحاجت الجواب بان توهم المعترض مساواة السند كان في قبول الاعتراض ( قوله اشار بذلك الى ان ليس الخ ) عبارة السيد في شرح المواقف انظر مجموع الحركتين التين هما من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية قال المحشى بناء على اتحاد العلم والمعلوم فلا حصة للمعلومات ليس الاوارد الصور والكيفيات على النفس ولما كان فيها الانتقال من معلوم الى معلوم وصورة الى صورة دفعة ولم يكن بين المبدأ والمتنتهي أمر

واحد متصل قابل للانقسام الى أمور كل منها كيفية فثابتة كما في الحركة الابدية وهو لازم في الحركة عند الحكماء والا لزوالها على ما بين في محله زاد لفظ قبيل ولم يقل واما من الحركات النفسانية اه ويبتدفع ما في حاشية الزاهد على التهذيب هنا تقدير اه وفي شرح المواقف اذا قيل بامتناع الجوهر الفرد وترك الجسم منه فالجسم اذا اقتبل من مكان الى آخر فلا بد ان يكون بينهما امتداد سم في خية الحركة هو المسافة فالمركان الاول مبدأ المسافة والثاني منتهىها وتلك المسافة يمكن ان يفرض فيها حدود غير منقسمة في امتداد الحركة والمسافة لفظا كانت أو خطوطا او سطوحا لا يمكن فرضها متتالية والا كانت السافة مركبة من اجزاء لا تحيزا اما بالفعل او بالقوة وذلك محال بل كل اثنين مفروضين بينهما زمان يمكن ان يفرض فيه اثبات آخر ( قوله أى الاستعداد للشيء ) أى السكأن للشيء لان هذا هو كونه بالقوة وأما كون الشيء مستعدا الذى هو مصدر المبني للمجهول فمعناه قيام الاستعداد بالشيء لا كونه موجودا بالقوة اذ ليس هو مفهوم كون الشيء مستعدا والحاصل ان الاستعداد مأخوذ مع قطع النظر عن القيام بالشيء في مفهومه تأصيل ومراعاة الرد على قره داود ( قوله وهو الصل ) ان كان وجود ذلك الشيء وجود جميع ما يتوقف عليه

وان لم يكن وجوده وجود الجميع فهو الشرط وقوله أو على عدمه أي فقط وترك السبب لانه لا يتوقف عليه الوجود بل يكون عنده لابه (قوله توطئة الخ) وان كان ظاهرها ابطال السند (قوله وليس الفرض منه الخ) لان السكلام على السند الغير المساوي لا يفتق وانما كان غير مساو لجواز إبقاء المنع على غير هذا السند كما يعلم من جواب هذا الاعتراض الذي ذكره السيد (قوله وان كان يلزم الخ) لانه يلزم من كونها عللا أو شروطا ان لا تكون معدات (قوله مجرد توطئة لان محصل الجواب اما معارضة أو منع (١٠٨) لوجوب حصولها مجتمعة عند حصول المطلوب ولادخل لهذه المقدمة فيه

(قوله قدس سره لكنهما ليس مما يجب الخ) هذا هو السند الآخر المبني عليه المنع (قوله لا يقتضي ان تكون عللا أي ما ادعاه المعارض (قوله ليست الخ) بل يتوقف عليها بواسطة المعدات (قوله فلا يرد الخ) لانه يدفع الاستدلال اذ المستدل استدلل بانها علل أو شروط واجب وان وافق على ابطال كونها معدات لكنه خالف في كونها عللا أو شروطا الذي هو محل الاستدلال للمعارض (قوله من حيث وقوع الانتقال فيها) لانها من تلك الحجة ترجع للحركات التي هي معدات حقيقية (قوله كما جعل البناء) أي السيد (قوله اذ لا معنى لقوله الخ) لان وقوع

ليس مانع من حصول المطلوب ولا معد لما سبق ففيها ما علة موجبة أي لها دخل في إيجاب وجود المعلوم أو شروط والتقييد بالموجبة احتراز عن الممد فانه لا يوجب وجود المعلوم بل استدعاه وفي إيراد الفاء إشارة الى ان ما ذكره سابقا من ابطال كون العلوم معدات توطئة لهذه المقدمة وليس الفرض منه ابطال السند وان كان يلزم منه ذلك ولنا قال قيل عليه (قوله أحجب بانه لاشك الى آخره) هذه المقدمة مجرد توطئة لقوله وأما ما يقع اه لادخل لها في الجواب (قوله وأما ما يقع فيه اه) في هذا التعبير إشارة الى ان انتفاء كونها معدات لا يقتضي ان تكون عللا موجبة أو شروطا فانها مما يقع فيه المدف في ليست مما يتوقف عليه وجود المعلوم بلا واسطة والمتحصر في الاقسام المذكورة ما يتوقف عليه وجود المعلوم بلا واسطة فلا يرد ما قيل ان هذا البيان لا يدفع الاستدلال فانه تمسك بمحصص الملة في الاقسام المذكورة وابطال كونها معدات (قوله نعم يعلم اجبالا) أي يعلم علما بالقتل متعلقا بجميع المقدمات من حيث هي مجموعة كالزوجة الواقعة على الجماعة وليس المراد به العلم بالقوة القريبة من الفعل كما توهم (قوله لانها محال المعدات) أي كالحال لها في تعلقها بها تعلق الظرفية لان المحل الحقيقي لها النفوس الناطقة فيكون مجازا مرسلا (قوله أو في حكمها) فيكون استعاره وانما لم يحمل المعدات على مناهها الحقيقي بان يراد بالامور الغير المنتهية للعلوم من حيث وقوع الانتقال فيها كما جعل البناء من حيث صدور الحركات عنه ومدا وذاته جزأه في حاشية المطالع لانه حينئذ يصير التردد المذكور في الشرح قبيحا اذ لا معنى لقوله ان عديم بقولكم انه يتوقف على استحضار الامور الغير المنتهية من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على استحضارها من حيث انها كذلك دفعة واحدة (قوله في عدم لزوم الاجتماع) ولنا اكتفى بالشارح بذلك (قوله مفصلة أي بالفعل آه) العلم التفصيلي بالاشياء عبارة عن صور متعددة بعدد تلك الاشياء والعلم الاجمالي عبارة عن صورة واحدة متعلقة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فلذا فسر قوله مفصلة بقوله أي بالفعل وقوله جملة بقوله أي بالقوة والا فالعلم الاجمالي أيضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كل (قوله جملة) أي الكل بصورة واحدة (قوله مفصلة) أي كل واحد بصورة

الحركات لا يمكن ان يكون دفعة حتى يعنى بذلك القول ويذكر على وجه الاحتمال فيه (اقول) قوله وقد يكون مبدأ التفصيل كما اذا سئلت عن مثلة فخطر الجواب بياك اجبالا ثم فصلته وقوله وقد لا يكون كالمعلم بالامور الغير المنتهية جملة فان عدم المتناهي مانع من التفصيل (قوله فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة) يريد ان الفعل والقوة راجع للتعدد ففي عبارة السيد مع التفسير المذكور العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب متعددة بالفعل لكن يجب ان تجامعه متعددة بالقوة فالعلم والقوة راجع للتعدد المفهوم من العلوم لاندات العلوم حتى لا يكون العلم الاجمالي علما بالفعل فيخالف ما صرح به الحق الدواني في شرح المضدية من انه علم بالفعل لان العلم بالفعل هو ان تكون النفس الناطقة مشاهدة للصورة سواء كانت اجالية أو سورا بمبدأ المعلوم فان كانت ذاهلة

والبعض بديهي والثانية أن البعض النظري يحصل من البديهي بالفكر أما الدعوة الأولى فظنية أشار لدليها بقوله أما أن يكون النح والمقدمة الثانية ضرورية وقد فسر الشارح قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان تحصيله بالفكر لاحصوله بالفعل ( قوله أو يكون بعض التصورات والتصديقات بديها والبعض الآخر نظريا ) قد جعل الشارح الأقسام ثلاثة مع أنها تسعة بان نقول التصورات كلها بديهية والتصديقات بعضها بديهي وبعضها نظري للتصورات كلها نظرية والتصديقات بعضها بديهي

عنها كانت حاصلة في خزائنا التي هي المبدأ الفياض للصور العقلية على رأيهم كان العلم حينئذ بالقوة قدير ( قوله قدس سره جاز أن لا تكون حاصلة بالقوة ) أي أن لا تكون متعددة بالقوة لعدم كون الاجالي ( ١٠٩ ) مبدأ للتفصيل وهذا جواب

بالنح بعد التسليم ( قوله لما بالنح ) فالقوة القريبة أن يكون اجاليا مبدأ للتفصيل والبعدة أن لا يكون مبدأ له كذا فسر المحقق القريبة والبعدة بناء على رجوع القوة والفعل للتعدد كما تقدم له لا للعلم كما توهم بعضهم فتكلف في معنى القرب والبعد تأمل ( قوله ولا يمكن بناؤه على قدم النفس النح ) لانها على تقدير قدمها يتوقف كسبها على تعلّقها بالبدن لان كسبها بالالة وهي البدوة التي في مقدم البدن الاوسط أعني القوة المفكرة والالة لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن اكتساب أمور غير متناهية الاعلى القول بالتاسخ بان يحدث

( أقول ) لا يخلو أما أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديها أو يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا أو يكون بعض التصورات والتصديقات بديها والبعض الآخر منظر بالاقسام قريبة له يتمكن من النظر وأما ملاحظة المبادي البعدة فلا تم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادي البعدة والانتظار الواقعة فيها ليتصور حصول المبادي القريبة له هذا والأولى أن يقال ليس جميع التصورات والتصديقات نظريا لان بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة وأمثالها وبعض التصديقات كالتصديق بأن النبي والانبيا لا يجتمعان ولا يرتضيان وإن الكل أعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لنا بلا نظر واكتساب ( قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات ) ( قوله جاز أن لا يكون الى آخره ) لما عرفت ان العلم الاجالي لا يجب ان يكون مبدأ لتفصيل الأحاد كالأولية الواقعة على الجملة بل قد يكون مبدأ له وقد لا يكون ( قال مبني على حدوث النفس ) ولا يمكن بناؤها على قدم النفس وحدث البدن وبطلان التاسخ لان بطلان التاسخ مبني على حدوث النفس كما تقرر في الحكمة ولانه ليس مذهب أحد من الحكماء بأن مذهب افلاطون القدم مع التاسخ ومذهب ارسطو الحلو مع بطلان التاسخ ولا يستلزم أن يكون النفس عقلا لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء فان قيل لو فرضنا قدم النفس مع التاسخ يمكن إبطال نظرية الكل بان النفس بعد اتقانها من بدن الى بدن آخر لا يبقى لها علم بشئ من الاحوال الساقية فلا يمكن تحصيل شئ قلت عدم بقاء العلوم الساقية غير معلومة يقينا أما المعلوم عدم العلم بها وهو لا يستلزم عدمها ( قوله قد يتوهم الى آخره ) اثبات للمقدمة المنوعة بحيث لا يبيّن على حدوث النفس بتوهم أنه لا بد من استحضار المبادي كلها بعد الفصد وقبل الحصول وهو زمان محدود ( قوله وقصده ) أي هذا التوهم ظاهر ومشاؤه عدم الفرق بين الحصول والاستحضار فان الواجب استحضار المبادي القريبة لترتيبها ليحصل المطلوب وأما المبادي البعدة فاما يجب حصولها ولو في أزمنة متعاقبة لاستحضارها لعدم وقوع النظر فيها ( قوله والأولى أن يقال ) أي إذا أريد إبطال نظرية الكل استقلالاً ليرتب عليه

بدن بعد بدن من الازل وتعلق النفس بواحد بعد آخر ( قوله عقلا ) العقل جوهر مجرد لا يحتاج الى البدن في وجوده وبقاءه بخلاف النفس ( قوله غير معلوم يقينا لاحتمال بقاءها محتملة ليست مبدأ للتفصيل لعدم تهاجها كما سبق فقله عدم العلم بها أي لا تفصيلا ولا اجالا بحيث يكون مبدأ للتفصيل بخلاف الاجال الذي هو ليس مبدأ للتفصيل فانه لا بد منه كما يفيد كلامه السابق مع كلام السيد ويمكن أن مراده أنه لا يعتبر في العلم الاجالي بغير القوة القريبة العلم به بل المصدر على حصول المبادي البعدة قبل القريبة ليتصور حصول القريبة له وأن غفل عنها الآن كما يفيد كلام السيد الآتي ( قوله قدس سره قد يتوهم ) المتوهم السعد ( قوله بحيث لا يبيّن أي ذلك الانبات وقوله يتوهم متعلق بانبات ( قوله إذا أريد إبطال نظرية الكل فالتعود رفع الإيجاب الكلي لا انبات بداهة البعض حتى يلزم المصادرة على المطلوب كما فهم بعضهم ( قوله ليرتب عليه النح ) يعني أن هذا هو مراده قدس سره فلا يكون دفع مؤنثة إبطال الإيجاب الكلي في الشقن اولى على الإطلاق كما فهم المصنف

وبعضها نظرى التصديقات كلها بديهية والتصورات بعضها بديهى وبعضها نظرى أو التصور كله بديهى والتصديق كله بديهى والتصوير كله نظرى والسابع الذى فى الشارح وهو البعض من التصور بديهى والبعض نظرى وكذا التصديق والثامن التصورات والتصديقات كلها بديهية والتاسع كلها نظرية فقول الشارع أَوْ يكون البهض بديهيًا والبهض نظريًا صادق بسبعة وإذا قد علمت أنها أكثر من ثلاثة وأن الثالث في كلامه صادق بسبعة كيف يقول شارح الأقسام ومنحصرة فيها أي في هذه الثلاثة وأوجب بأن احتواء القسم الثالث على السبعة إنما حصل بملاحظة الإجمال في كلامه بأن قول بعض الهيئة المجموعة من التصورات والتصديقات ضرورى والبعض نظرى أما لو حمل القسم الثالث في كلام الشارع على التفصيل فلا تحصل تلك الصور بان يقال قوله أَوْ يكون بعض التصورات الخ معناه أن يكون بعض التصورات بديهيًا والبعض الآخر نظريًا وكما يقال في التصديق ولا ينظر للتصور والتصديق مجتمعين وتأخذ بعض واحد مع الآخر ) قوله تعين القسم الثالث وهو ان يكون الخ فيه اشكال وهو ان الموجبة الكلية تقضيها سالبة جزئية فنكسل التصورات نظرية وكل التصورات بديهية (١١٠) كلياتنا كأدبائنا وتقضيها سالبان جزئيتان صادقتان لكنكذب الأصل وهما ليس

بعض التصورات بديهي  
وليس بعض التصورات نظريا  
ولا شك ان السالبة تصدق  
عندني موضوعا لكونها  
لا تقتضي وجود الموضوع  
فتصدق عند وجود  
الموضوع ويكون المحمول  
مسلوبا وعند عدم الموضوع  
من أصله بخلاف الموجبة  
كانت محصلة المحمول أو  
معدولة فانها تقتضي وجود  
الموضوع واذا كانت هاتان  
السايلتان صادقتين  
لكذب الاصل ويصدقان

منحصرة فيها ولما بطل القسمان الاولان تبين القسم الثالث وهو أن يكون البعض من كل منهما  
بديها والبعض الآخر نظريا والتظري يمكن تحصيله بطريق الفكر من البديهي  
أقول يعني ان التصورات امان تكون كلها بديها أو كلها نظريا أو يكون بعضها نظريا وبعضها  
مع انضمامه الى ماسبق من ابطال بداهة الكل اتقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري  
والتظري وأما اذا أريد اثبات الاتقسام ابتداء فالاولى رفع مؤنة ابطال الایجاب السكفي في الشقين  
من الين وان يقال وينقسمان الى الضروري والتظري بالوجدان ( قال امان يكون جميع التصورات  
الح ) لما اضرب المصنف عن ابطال بداهة الكل ونظريته الى دعوى اتقسام كل منها الى ضروري  
ونظري يحصل منه بالفكر من غير اقامة الدليل عليها اشار الشارح الى ان هذه الدعوى مركبة من  
حكيم أحدها لازم لما تقدم وهو الاتقسام والثاني بديهي وهو امكن تحصيل نظري كل منهما من  
البديهي فلا حاجة الى الدليل وبما حررت لك ظهر فساد ما قيل أنه نتيجة لما تقدم وان الظاهر اراد  
الفاء الا انه أورد كلمة الاضراب تنبها على ان المقصود من الدليل النتيجة لعدم لزومها لما تقدم فضلا  
عن كونها نتيجة لها وأما كونه اضرابا عن الاستدلال الى اثبات الاتقسام بالوجدان فحقيق بان  
يضرع عنه لان العبارة لتاسعده ( قوله يعني ان التصورات آه ) خلاصته ان الشارح جمع هنا

عند عدم الموضوع فيقال أنه لا يلزم من صدق هاتين السابقتين وجود هذه القضية وهي قوله البعض ضروري  
والبعض نظري لانهما يصدقان عند عدم الموضوع فيصدقان بأن لا توجد بداهة ولا نظر لمعلم وجود ذلك البعض في الجائز  
أن هذا القسم لا يتبع بالنظري ولا بالبدهي فلا يتم قول الشارح تعين الثالث وهو أن يكون البعض بدعياً والبعض نظرياً إلا  
لو كانت السالبة المحصلة في قوة الموجبة المدعولة المحمول مع أنها ليست في قوتها وإذا كان كذلك فلا يلزم من بطلان القضيتين  
تعين الثالث لأن السالبة المحصلة التي هي قبض السكيتين الباطنتين التي هي صادقة أعم من المدعولة التي قالها الشارح لأن قوله  
بل البعض بدعياً في قوة البعض لا بدعياً أي نظري وكذا قوله والبعض نظري في قوة البعض لا نظري أي بل بدعياً وإنما كانا  
أعم لصدقهما على كون البعض نظرياً والبعض بدعياً التي هي حاصل المدعولة وعلى كون التصور غير بدعياً وغير نظري وأجيب  
بأن هذه التصورات أمور موجودة في الخارج وحينئذ فلا يتأتى أن يكون موضوع السالبة في الواقع معدوماً وحينئذ فتساوت  
الموجبة المدعولة فتصدق السالبة بنفي المحمول فقط لا بدعياً الموضوع وإذا كانت التصورات موجودة وقد ارتفع عنها بداهة  
الكل ونظرة الكل ثبت أن البعض بدعياً والآخر نظري (قوله والنظري يمكن إلخ) لما كان ليس بالآزم أن يجعل قائمة علم  
(قوله ابتداء أي) بلا ترتيب على ما ذكر (قوله فلا حاجة إلى الدليل أي) على كل من الحكمين لأن أحدهما لازم والثاني

المنطق التحصيل للنظري بطريق الفكر بل إمكان التحصيل حول الشارح المتعز عن ظاهره (قوله لأن من علم الخ) علة لمخدوف أي وهذا الإمكان بديهي لأن من علم الخ مثلاً الحدوث لازم للتغير والمزوم ومتى وجد المزوم وجد اللازم فهذا متضمن لقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم مثلاً لو كان العالم متغيراً لكان حادثاً ولكنه متغير فلا استثنائية حكمت بوجود المزوم فقوله لأن من علم الخ إشارة للشرطية وقوله ثم علم وجود الخ إشارة للاستثنائية وقوله حصل له إشارة للتبعية

بديهي كما قال (قوله بمعنى المدول) فيكون قضيض ليس الكل بديهي ليس الكل هو لا بديهي وحيث يرفعان بارتفاع الموضوع وهذا هو الواسطة بخلاف ما إذا كان بمعنى السلب فإنه يكون القضيض (١١١) ليس الكل ليس بديهي ولا واسطة

لأن من علم لزوم أمر لا آخر ثم علم وجود المزوم حصل له من العلمين السابقين وهما العلم باللازمة وبديهي وقد بطل القسمان الأولان فتمين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يتخلو عن هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من أن الأقسام تسعة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات أموراً موجودة فموجب أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديهي ولا نظرياً فإن النظري بمعنى اللابديهي وجاز أن لا يكون شيء منهما بديهي ولا لابديهي كزيد المعلوم فإنه ليس كتاباً ولا لا كتاباً (قوله لأن من علم لزوم أمر لا آخر) أقول أورد الدليل على اكتساب التصديقات أنه أمر محقق لا ينبغي لأحد أن يشك فيه أيضاً التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل منهما بالانفراداً فالاحتمالات منحصرة في الثلاثة فطلان الأولين يستلزم ثبوت الثالث بلا شبهة (قوله ولما كان إلى آخره) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لاسم أن يطلان الأولين يوجب تعيين الثالث لجواز أن يكون صدق السالبيين المذكورين بانتفاء الموضوع وخلاصة الجواب أن الموضوع موجود فلا يمكن صدق السالبيين إلا باعتبار رفع المحمول وإذا اتنى عن كل البديهة والنظرية تمين الأقسام (قوله فإن النظري بمعنى اللابديهي) فهو قضيض له بمعنى المدول لا بمعنى السلب حتى لا تصور بينهما واسطة لكون القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشيء أما بديهي أو ليس بديهي (قوله وجاز أن لا يكون إلى آخره) بأن لا يكون ذلك الشيء وصدق المدول يقتضي وجوده (قال والنظري يمكن تحصيله) فسر قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان التحصيل لأن أثبات الاحتياج إلى المنطق كفي به إمكان التحصيل بالفكر فإنه إذا أمكن ذلك مع أن الفكر ليس بصواب دائماً احتيج إذا أريد الاكتساب إلى أن قانون يفيد العصمة عن الخطأ ولا يتوقف ذلك على تحصيل نظري به بالفعل وبما حرره الشارح من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بديهة غير مستفادة مما تقدم اندفع ما قيل أن الثابت مما تقدم هو أن البعض من كل منهما ضروري فيجوز أن يكون البديهي تصوراً واحداً أو تصديقاً واحداً أو متعدداً غير مناسب للمطلوب أو تصورات جزئيات وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظري بالفكر (قوله أورد الدليل إلى آخره) يعني

لأن من علم لزوم أمر لا آخر ثم علم وجود المزوم حصل له من العلمين السابقين وهما العلم باللازمة وبديهي وقد بطل القسمان الأولان فتمين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يتخلو عن هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من أن الأقسام تسعة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات أموراً موجودة فموجب أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديهي ولا نظرياً فإن النظري بمعنى اللابديهي وجاز أن لا يكون شيء منهما بديهي ولا لابديهي كزيد المعلوم فإنه ليس كتاباً ولا لا كتاباً (قوله لأن من علم لزوم أمر لا آخر) أقول أورد الدليل على اكتساب التصديقات أنه أمر محقق لا ينبغي لأحد أن يشك فيه أيضاً التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل منهما بالانفراداً فالاحتمالات منحصرة في الثلاثة فطلان الأولين يستلزم ثبوت الثالث بلا شبهة (قوله ولما كان إلى آخره) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لاسم أن يطلان الأولين يوجب تعيين الثالث لجواز أن يكون صدق السالبيين المذكورين بانتفاء الموضوع وخلاصة الجواب أن الموضوع موجود فلا يمكن صدق السالبيين إلا باعتبار رفع المحمول وإذا اتنى عن كل البديهة والنظرية تمين الأقسام (قوله فإن النظري بمعنى اللابديهي) فهو قضيض له بمعنى المدول لا بمعنى السلب حتى لا تصور بينهما واسطة لكون القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشيء أما بديهي أو ليس بديهي (قوله وجاز أن لا يكون إلى آخره) بأن لا يكون ذلك الشيء وصدق المدول يقتضي وجوده (قال والنظري يمكن تحصيله) فسر قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان التحصيل لأن أثبات الاحتياج إلى المنطق كفي به إمكان التحصيل بالفكر فإنه إذا أمكن ذلك مع أن الفكر ليس بصواب دائماً احتيج إذا أريد الاكتساب إلى أن قانون يفيد العصمة عن الخطأ ولا يتوقف ذلك على تحصيل نظري به بالفعل وبما حرره الشارح من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بديهة غير مستفادة مما تقدم اندفع ما قيل أن الثابت مما تقدم هو أن البعض من كل منهما ضروري فيجوز أن يكون البديهي تصوراً واحداً أو تصديقاً واحداً أو متعدداً غير مناسب للمطلوب أو تصورات جزئيات وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظري بالفكر (قوله أورد الدليل إلى آخره) يعني

بديهي وليس الكل لابديهي والأول صادق بنظرية الكل والبعض والثاني وهو نفي البديهة عن الكل صادق ببديهة الكل أو البعض ومجموعهما لا يخرج عن كون التصور والتصديق أما بديهي كلا أو بعضاً أو ليس بديهي كذلك ولا واسطة فهو في نفي الواسطة بمنزلة الشيء أما بديهي أو ليس بديهي فتأمل (قوله وصدق المدول بأن يكون الشيء) لابديهي يقتضى وجوده لأنه حكم إيجابي تدبر (قوله لأن أثبات الخ) رد على المصام وقوله أندفع ما قيل الخ رد عليه أيضاً (قوله مقدمة بديهة) فيعلم بالبديهة أن الضروري منه يمكن منه الاكتساب بأن يكون تصورات وتصديقات مناسبة للمطلوب (قوله أو تصورات جزئيات) خص التصورات بذلك لأن التصديقات تابعة لها في ذلك

( قوله العلم بوجود اللازم ) وهو النتيجة فان قلت ان الاتساج لا يسلم حصوله بمجرد العلمين الاولين بل لابد من ترتيب السكري بعد الصغرى مثلا قلت نعم و اشار له الشارح بقوله ثم علم الخ فغير بم الموضوع للترتيب ( قوله بالضرورة ) المراد بها هنا البداهة لا التحتم لانه يجامع ان يكون نظريا ومتى كان كذلك توقف على نظراخر و علم جرا وزم الدور أو التسلسل ( قوله فلو لم الخ ) أي فلو لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل العلم الثالث لكن التالي باطل فبطل المقدم أعني لم يكن الخ ثبت الامكان فان قلت تهدم ان هذه القضية بديهية ومتضمنة هذا انها نظرية فالجواب ان القصد التنبيه ثم ان المراد بالنظري فيما تقدم أهم من التصور والتصديق فالاول توقف على تصورات بديهية والثاني على تصديقات كذلك واذا كان كذلك فيقال ان هذا الدليل من قبيل التصديق لا التصوري والدعوى قد احتوت على أمرين فلم ترك دليل التصور والجواب ان التصورات قد وقع فيها اكتسابها من التصورات البدئية نزاع حتى قال بعضهم ان التصورات كلها بديهية فثبتت النظرية لها ليس ظاهرا نعم قد مثل فيما يأتي للتصور والتصديق ( قوله أمور معلومة ) ( ١١٣ ) المراد حاصلة في الذهن كانت جوابا أو غير صواب لانه صادق بترتيبه

والعلم بوجود المازوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر ترتيب أمور معلومة للتأدي الى المجهول كما اذا سألنا لتحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والناطق ورتبناهما بأن قدما للحيوان وأخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان وكما اذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطا بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يخل عن وصمة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات كلها بديهية لا يجري فيها اكتساب وفي التمثيل أورد مثلا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا ليس اختصاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل افتقاره في التصورات فلا يثبت الاحتياج الى جزئي المنطق بل لان البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة يطول الكلام بذكرها ولا يليق بحال المبتدي ايرادها ( قوله وفي التمثيل ) أي في تمثيل الفكر ( قوله توضيحا ) لجران الفكر فيها ( قال بالضرورة ) متعلق بقوله حصل له من العلمين اه والمقصود منه ان كون العلم بوجود اللازم حاصلا من العلمين معلوم لنا بالضرورة فافادة النظر بالعلم معلوم بالضرورة ولا يحتاج الى نظر آخر حتى يلزم الدور او التسلسل المانع من الاكتساب ( قال والفكر هو ترتيب أمور الى آخره ) أي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى مجهول يقينا أو ظنا واحتمالا فخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس للتأدي بل لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكة المدسوبة لوجود غرض التأدي احتمالا وكذا التعليم لانه فكر بموعة الغير وكذا الرسم الكامل

المقدمتين الكاذبتين للتأدي اى لقصد التأدي لان السابق على الترتيب انما هو قصد التأدي فهو حينئذ العلة لا التأدي بالفعل لانه غير سابق بل حاصل بعده ولذا تراهم يقولون اول الفكر آخر العمل وخرج بقوله للتأدي الخ الترتيب بين زيد وقام لان علة تحصيل القضية لا التأدي الى مجهول ولم نقل من حيث انها مؤدية الى مجهول لانه يكون حينئذ مشعرا بان الالتفات انما هو للمقدمات بقطع

النظر عن الناظر وهذا لا يكون الا في مقدمات صحيحة الصورة والمادة بخلاف قولنا للتأدي الى مجهول فانه صادق بكون المتغير المقدمات فاسدة المادة والصورة لان الالتفات حينئذ للناظر فالثاني نحو بعض الفرس ليس بانسان وكل انسان حيوان فافادة صحيحة والصورة فاسدة ومثال الاول ظاهر عليك ولا يخفى ( قوله كما اذا حاولنا ) ما كافة واذا شرطية اي اردنا معرفة الانسان اى تصويره ( قوله وعرفنا الحيوان والناطق ) اي عرفنا معناها ( قوله ورتبناهما ) كذا في بعض النسخ بالواو والاولى حذفها لان جواب اذا لا يقتصر بالواو ( قوله بان قدما الخ ) قيل هذا واجب فلا يحصل التعريف الا بهذا الترتيب وقيل ان تقديم الجنس اولي

( قوله الى كشف شبهة الخ ) هي ان المطلوب أما مشهور به مطلقا فلا يطلب لان تحصيل الحاصل محال أولا فلا يطلب لاستناع التوجه الى المقول عنه وأجيب بأنه مجهول من وجه معلوم من وجه آخر والمطلوب هو الاول فارجع الى شرح المواضع ( قوله أي في تمثيل الفكر لاقوله لان من علم الخ ) لانه انما أورد مثال التصديق ( قوله متعلق بقوله حصل لا بالشرطية كما قاله المصنف ) قوله يقينا أو ظنا ) راجع للتأدي ( قوله لان الترتيب فيها ) أي بين موضوعها ومحوها اتما هو لتحصيلها ( قوله وكذا الرسم الكامل ) ولا يقال انه لا تأدي به لوجود العلم بالناقص

لحصول القائمة ( قوله يتأدى التهن منه ) أي من الترتيب ( قوله ووسطنا المتغير الخ ) فيه ان المتغير سابق لان التغير ملازم للحدوث  
اذ لا يعقل الحدوث الا بالتغير فالنوسط بين الطرفين سابق على التصديق وقد يجاب بان القصد توسط المتغير بين الطرفين  
من حيث انها طرفان فلا ينافي انه سابق على ارادة التصديق من حيث القات ثم ان كون الفكر ترتيب أمور الخ هذا عند  
المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو عبارة عن مجموع حركتين حركة من المطالب الى المبادئ والثانية من المبادئ الى المطالب  
بيان ذلك انه يحظر أولا بالعقل حدوث العالم فينتقل التهن الى المبادئ فيوقع الترتيب بينها فينتقل من المبادئ الى المطالب  
( قوله وحكمنا بالنا العالم الخ ) ناهرا ان هذا امر زائد على التوسط مع ان توسط المتغير بين طرفي المطلوب لا يكون الا بالحكم  
الا ان يجعل هذا تفسيرا للتوسط ( قوله جعل كل شيء في مرتبته ) أي التي عند المرتب فيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب  
من اعتبار المرتب تلك المرتبة فان وضع شيئا في مرتبته ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا ثم ان الضمير اما ان يعود الى الكل او الى شيء  
وكلاهما فاسد أما الاول فلان المعنى عليه وضع كل شيء في مرتبة كل شيء ( ١١٣ ) فيكون الفرد الواحد موضوعا في

مرتبته ومرتبة غيره وأما  
الثاني فلان المعنى وضع  
كل شيء في مرتبة شيء  
ما فيكون الجميع موضوعا  
في مرتبة شيء واحد مهم  
وهو باطل والجواب  
أنا نختار الاول ونمشي  
على التحقيق من ان الضمير  
الراجع للكرة المذكورة  
بحكم سابق عليه معرفة  
مفيد للتميز وللشخص  
لصيرورته معهودا بذلك  
الحكم مثلا وضعت  
رجلا في مرتبة الضمير  
مفيد للتميز لان المراد  
في مرتبة هذا الرجل الذي

المتغير بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن العالم متغير وكل متغير حدث فحصل لنا التصديق بمحدث  
العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة

لان المطلوب في ذلك هو الماهية على الوجه الاكمل والمعلول الواحد لا بد له من علة واحدة  
على مانص عليه في شرح الاشارات فالترتيب بين جميع القاديات والعرضيات موصل اليهما  
وان كان كل واحد من الترتيبين اللذين يشملهما في نفسه فكر أحدهما موصل الى الكنه  
والثاني الى الوجه وكذا قياس المساواة والاستزام بواسطة عكس التقيض داخل فيه وان أخرجهما  
عن القياس لعدم لزوم لقائه وكذا النظر في الدليل الثاني لان المقصود منه العلم بوجه دلالته  
وهو مجهول وانما قال للتأدي ولم يقل يبحث يؤدي ليشمل الفكر الفاسد صورة أو مادة ويرتب  
عليه قوله وذلك الفكر ليس بصواب دائما فيشمل المغالطات المصادمة للبداهات كالتشكيك في  
نفس اللزوم لان الفرض منها التصديق بالأحكام الكاذبة وان لم يحصل ذلك هذا تصرف الفكر  
عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به الى المبادئ وحركة  
منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر ( قال كما اذا حاولنا ) ما كافة واذا شرطية وربناها جزاؤه  
وهو المقصود بالافادة وليست موصولة أو موصوفة واذا ظرفية على ما فهم ثم اعترض بان الواجب  
الواو في قوله وربناها وكذا قوله كما اذا اردنا الى آخره ( قال والترتيب في اللغة جعل كل شيء اه )  
وفي شرح المطالع وضع كل شيء والمثال واحد والمعنى ان الترتيب

( ١٥ ) شروح الشمسية ) تعلق به الوضع فالمعنى وضع كل شيء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة  
بحسب تعدد الاشياء ولكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الواضع ليست لغيره فالتصور له كل فرد على حدته تعلق به الوضع  
فهو نظير وضعت زيدا في مرتبته وعمراف في مرتبته

( قوله والمعلول الواحد الخ ) هذا هو الحق الذي ذهب اليه الحق الدواني وغيره من المحققين فان خصوصية العلتين ملغاة في  
الترتب والتوقف والموقوف عليه في الحقيقة انما هو القدر المشترك بينهما اذ المعلول لا يرتب الا على شيء يشتمل حصوله بدوره وتام  
الكلام في حاشية الزاهد على الدواني فارجم اليه ( قوله موصل اليها ) أي الى الماهية على الوجه الاكمل ( قوله ويترتب ) عطف  
على يشمل ( قوله كالتشكيك في نفي اللزوم ) حاصله ان اللزوم لا يحقق له فان الامرين اللذين بينهما تلازم اما ان يجوز اشكاك  
ذلك اللزوم بينهما في الواقع أم لا والاول يستلزم جواز اشكاك اللازم عن اللزوم وهو بنفي اللزوم بينهما والثاني يستلزم التسلسل  
اذ ينقل الكلام الى لزومه فان جاز اشكاكك عنه فينقض الامر انتفي اللزوم فجاز اشكاكك اللازم عن اللزوم فيها وان امتنع كان  
لازما لللزوم فيها. وهكذا ولا مجال لقول بان لزوم اللزوم نفس اللزوم لانه نسبة بين اللزوم والطرفين فيكون متغيرا لطرفيه

( قوله اسم الواحد ) اضافته ببيان والمراد الواحد حقيقة أو اعتبارا فالاول كقولنا حيوان ناطق وحد والثاني حيوان ناطق قول شارح فانها وحيدة اعتبارية لانه متعدد ( قوله في مرتبه ) أي التي عند المرتب فيلاحظ المعبدة فلو وضع كل شيء في مرتبه من

تتسلسل اللزومات المتحققة في نفس الامر وأجيب بجوابه منها منع استحالة هذا التسلسل لكونه في الامور الاعتبارية والاستحالة فيه اذ وجود تلك اللزومات في الواقع ليس الوجود ما نتزعج منه لا بصورة مقابلة فلم يلزم تحقق اللزومات الغير المتناهية في الواقع ومنها ان ما ذكرتم ان استلزام المطلوب تحقق اللزوم وهو خلاف مدعاكم وان لم يستلزم فلا محذور ومنها ما اشار اليه الحاشي بقوله المقاومة للديهيات من ان هذا تشكيك في البديهيات فلا يسعح ط ( قوله بين الاشياء الخ ) افاده به ان ليس المراد ترتيب شيء على آخر بل ترتيب بين الاشياء ( قوله وفيه اشارة الى انه الخ ) أي في تعليق الوضع بالمرتبة لان الظاهر منه ذلك ولان الالفاظ الموضوعه للافضل ( ١١٤ ) الاختيارية تدل على صدورهما من قائلها اختيارا ( قوله ان الضمير الراجح

الخ ) فالضمير راجع لكل فرد على حدته فكما

( قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد ) أقول اي اسم هو الواحد فلاضافة ببيان

بين الاشياء وضع كل شيء منها في مرتبه التي عند المرتب قبشمل الفكر الفاسد وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار المرتب تلك المرتبة فلو وضع شيئا منها في مرتبه ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا قيل ان الضمير في قوله في مرتبه اما ان يرجع الى السك ٢ اولى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبه كل شيء ولا في مرتبه شيء ما وقد نجر الناظرين في حله والجواب انه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير الراجح الى التكررة المذكورة أو لا يحكم سابق عليه معرفة لصيرورة معهودا به فيختار ان الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبه شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء اذ لكل واحد منها مرتبه مختصة به عند الوضع ليس لغيره فاندفع المحذور وصار المال مافي التاج الترتيب نهادن جيزى راس ديكري والظاهر ان يقال وضع شيء بعد شيء الا انه زاد لفظه كل اشارة الى ان الترتيب القوي انما يتحقق اذا وضع كل شيء منها في موضعه حتى لو اتى شيء منها اتى الترتيب قان دفع ما قبل ان هذا التصريف يقتضى تعدد الترتيب بحسب تعدد الاشياء الموضوعه ( قال جل الاشياء المتعددة ) في التوضيف اشارة الى بقاء تعددها حال الترتيب فاذا جعل الماء الذي في الاناثين في اناء واحد لا يكون ذلك ترتيبا وكذلك لا يكون التركيب من الاجزاء المحمولة عند من قال بوجود الكل في الخارج ترتيبا ( قال بحيث يطلق الى آخره ) أي يعتبر فيها انضمام بعضها الى بعض بحيث يتصف بالوحدة الحقيقية أو الاعتبارية فيطلق عليها لفظ الواحد ( قوله فلاضافة ببيان ) على ما هو الشائع في اضافة

انذا قلت وضمت الرجل في مرتبه يعود الضمير على معين كذلك اذا قلت وضمت كل شيء في مرتبه ولا حظت مرجع الضمير المعين فهو بمنزلة وضمت زيدا في مرتبه وعمرا في مرتبه وهكذا ( قوله من الاشياء ) اشارة الى بقاءه على تنكيه مع تعليق الحكم به اما المعرفة ضميره لموده الى معهود ( قوله نهادن جيزى بكسر التون وفتح الدال الوضع وجيزى معناه شيء وراء سنون بس بفتح الباء

الفارسية وكسر السين بمعنى خلف وديكرى بكسر الدال وفتح الكاف وكسر الراء بمعنى آخر والمعنى وضع ويكون شيء خلف آخره ( قوله والظاهر ان يقال الخ ) لان الترتيب فعل يتوقف على شيئين فلا يكون في كل شيء على افراده ( قوله اشارة الى ان الترتيب الخ ) حاصله ان حقيقة الترتيب هي وضع شيء بعد شيء الا انه لا يتوقف على وضع كل في موضعه بحيث لو اتى اتى جملة نفس الترتيب ( قوله حتى لو اتى في شيء منها الخ ) وهذا الاتفاقي صدق به وضع شيء بعد شيء لان الشيء لم يشترط فيه وضعه في مرتبه لان وضع كل في شيء هو تعلقه به ( قوله يقتضى تعدد الترتيب ) أي يقتضى تحققه بحسب تعدد الاشياء بحيث يكون عدد الترتيب كعدد تلك الاشياء وليس كذلك لانه انما يكون بين الاشياء ( قوله فاذا جعل الخ ) فاذا ذكر خارجها التوضيف لا بقول الشرح فيكون لبعضها الخ كما فعل المصام لا سيأتي من قول الحاشي اذ لا يمكن وجود الاشياء الخ فالمراد الرد عليه ( قوله وكذلك الخ ) اذ لا يبقى التعدد ( قوله أي يعتبر الخ ) بيان لما تضمنه الجدل دل عليه بحيث الخ فهو مرتب على هذا المحذوف ( قوله بالوحدة الحقيقية ) كالوحداني للامور الخارجية أو الاعتبارية كالوحدة للامور الانشائية ( قوله على ما هو الشائع الخ )



غير قصد بل اتفاق فلا يكون ترتيباً عرفاً ( قوله ويكون لبعضها الخ ) كما اذا قلت حيوان ناطق فانه أشياء متعددة ويطلق عليها اسم الواحد بان يقال هذا حد ولبعضا نسبة بالتقدم والتأخر بان يقال حيوان متقدم وناطق متأخر وقوله ويكون لبعضها الخ خاص بالترتيب ويحد لتقوم ماهيته به أخرجه به التأليف فانه جعلل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد فينبها المعموم والخصوص المطلق فكل ترتيب تأليف ولا عكس واعترض بانه لا يبقل جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد الا ولبعضا نسبة بالتقدم والتأخر حسا وعقلا فلا يتحقق أعمية التأليف والجواب ان المعموم من حيث المفهوم وان وجد التساوى بينهما بحسب الماصدق أو يقال ان المعموم من حيث الماصدق يتحقق في الحلقة المركبة من الشكل واللون وفي الامور الذهنية ملحوظة دفعة ( قوله والمراد الخ ) فسره بذلك لاحتمال الجمع الثلاثة ولما فوقها وقوله ما فوق أى شي فوق الواحد وهو خصوص الاثنين وقوله في هذا الفن أى في المثلث وهذا دليل على ان اطلاق الجمع على الاثنين حقيقة عرفية لانه جاز

رد على العصام وقوله والمطابق عطف على الساتع وانما كان ذلك مطابقا لما ذكر لان الاسم لا يكون الا واحدا فلا فائدة في التوصيف الا لبيان المراد بالاسم ( قوله أعم منه مفهوما ) اذ لم يتر فيه نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفي فيه بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والمقل اذا لاحظ المطلق جوز ( ١١٥ ) محققه في شيء بدون المقيدين غير

عكس وأما بحسب الصدق فتساوين اذ لا يمكن وجود تأليف من أشياء ما وضع أي تكون هي قابلة لان يشار الى كل واحد منها أين هو من صاحبه اما حسا أو عقلا من غير ترتيب بل كل تأليف منها يشتمل على تقدم وتأخر بين الاجزاء ( قوله ) وقيل معناه الخ أي

ويكون لبعضها نسبة الى البعض الآخر بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ( قوله ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر ) أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناسب للمعنى القوي وأما التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد الاسم واللفظ الى ما بعدهما والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالتوصيف ولما في شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم ( قوله هذا داخل الى آخره ) فذكره لتقوم ماهية الترتيب به دون التأليف للاحتراز اذ لا يمكن وجود أشياء مع بقائه تعددها بدون التقدم والتأخر فيها حسا وعقلا فالتأليف أعم منه مفهوما وأما صدقا فتساوين وقيل معناه ٢ انه يصح ان يقال بعد جعلها شيئا واحدا ان هذا مقدم وذلك متأخر وحيث يتحقق المعموم من حيث الصدق في الحقيقة المركبة من الشكل واللون والحركة المدحرجة للمركبة من الابنية والوضعية والامور الذهنية الملحوظة دفعة وأما الجسم المركب من الهويولي والصورة ففي كل منهما تقدم وتأخر

معنى ويكون الخ والفرق بين هذا وما قبله ان المتعبر فيما قبله اعتبار الوحدة بين الاشياء المتعددة لاجلها شيئا واحدا وما دامت الاشياء متعددة فلا بد من التقدم والتأخر بينها حسا أو عقلا وحيث لا يكون هذا القيد للاحتراز عن التأليف لعدم وجود فرد الزائد على مفهوم الترتيب حتي يحترز عن دخوله في مفهوم الترتيب بهذا القيد وما المتعبر في هذا القيد فهو الجبل وجعل الاشياء المتعددة شيئا واحدا تارة يكون مع بقائه التقدم والتأخر وذلك اذا لم يكن ذلك الجبل امتزاجيا كجبل المقدمات قاسا وحيث لا يكون ترتيبا وتأليفا وتارة يكون مع عدم التقدم والتأخر وذلك اذا كان الجبل امتزاجيا بان لا يكون للاشياء وضع بحيث يشار الى كل منها أين هو من صاحبه كما في الحلقة وما معها وحيث يكون هذا القيد للاحتراز عن دخول هذا الفرد الزائد على مفهوم الترتيب فيه تقدير ( قوله من حيث الصدق ) أي كما انه متحقق من حيث المفهوم فيصدق على الحلقة بطاها المعجزة وهي مجموع الشكل واللون المركب دون المرتب ( قوله المركبة من الابنية ) أي من الحركة الابنية وهي ما يخرج المتحرك بها من مكان الى مكان والوضعية أي الحركة الوضعية وهي ما يتغير بها نسبة اجزاء المتحرك الى أمور خارجة عنه لانه اذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع فالوضعية قطع كحركة الفلك على نفسه فانه لا يخرج عنها من مكان الى مكان لان حركته بسيطة والابنية قطع الحركة من مكان الى مكان بلا تبدل نسبة المتحرك ( قوله في كل منهما الخ ) فالهوية متقدمة لانها محل الصورة والصورة متقدمة لان الهويولي لا يتحقق الا بها

(قوله وكذا كل جمع) أي ماعدا الجمع الواقع في تعريف الجنس والنوع فإنه ليس المراد بقوله كثيرين الاثنين بل مازاد عليها فقوله كل جمع عام مخصوص (قوله وأما اعتبرت) أي وأما اعتبرت أمورا فوق الواحد وقوله لان الترتيب الخ أي قد ذكر الامور ليس للاحتراز عن ترتيب لا بين أمور فالترتيب لا يكون الا بين أمور قد ذكر الامور في التعريف لبيان الواقع (قوله لا يمكن) أي لاعتقلا ولا عادة ولا شرعا ولا كان ينبغي لم يذكر له دليلا (قوله بالمعلومة) أي والمراد بالمعلومة وأما أي بهذا فمما لا يتوهم من ان المراد بالمعلوم المدرك ادراكا مطابقا للواقع عن دليل ويكون احتراز بقوله مطابقا للواقع عن الجهل وقوله عن دليل عن التقليد فأي بهذا المراد الشامل لها (قوله الحاصلة صورها عند العقل) أي فلما شأن صور ولنا أمور متصفة بالصور وهي العلوم فالترتيب ملاحظ بين الامور وبين صورها وهي العلوم لكن الترتيب يتعلق بالامور بالذات وبصورها على سبيل التبع اذا علمت هذا تمل ان قول بعضهم في تعريف الفكر ترتيب علوم الخ أي ترتيبا على سبيل ( ١١٦ ) التبع أو المراد بالعلوم المعلومات (قوله عند العقل هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته

وافعاله بخلاف النفس فانها جوهر مجرد عن المادة في ذاتها لافي افعالها

ما فوق الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وأما اعتبرت الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا وبالمعلومة الامور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول ولم تعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب يرادف التأليف (قوله وأما اعتبر الجهل في المطلوب)

(قوله عقلي) لا خارجي لوجودهما معا (قوله بنا الخ) أي وقع هذا الاطلاق ولم يقيد بالاكثر بنا الخ (قوله ولعل وجهه) أي وجه كون المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله يقع في المعلومات) لانها المقصود بالترتيب (قوله بالذات لان الصورة العلمية تعرض للمعلوم في الذهن لافي الخارج ولو كانت عينه لم تتخاف فاطلاق العلم على المعلوم اطلاق للمعرض (قوله وباعتبار) فمن حيث القيام بالذهن

عقلي من وجهه) قال وكذلك كل جمع آه هذا كثر ي بناء على ما قرر مامن عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان الجموع المأخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهه ان الاصل في الفن مباحث الموصول الى الصور والتصديق وفي تحقيقها يعني الامر ان فالجمع المستعمل في تعريفها يعني ما فوق الواحد فكذلك فيا قيمها الا نادرا (قال وأما اعتبرت الامور) يعني ان هذا القيد ليس احترازا بل واقعي ذكر تيمنا لترتيب (قال وبالمعلومة) الترتيب بالذات بقع في المعلومات وياتي في الصور سواء قلنا بغيره العلم للمعلوم بالذات أو بالاعتبار فن قال ترتيب علوم اراد بالعلوم المعلومات أو اعتبر الترتيب التبعي كذا افاده السيد في حواشي شرح المطالع وما اورد عليه من الشك من عدم تمامه على القول بانحد العلم والمعلوم بالذات توهم منشاؤه عدم التدبر للفاخرة الاعتبارية (قال والتصديقية اليقينيات الى آخره) ذكر الاقسام الثلاثة بطريق التخييل لكونها عمدة والا فتصديقية لا تحصر فيها فان الحكم باحد الطرفين اما بامتناع الآخر أو بجويزه الثاني المخلون والا اول اما ان تعتبر مطابقتها للخارج فان كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وان لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب وان لم يكن ثابتا فهو تقليد المجتهد المصيب أو لا تعتبر مطابقتها وان كان لا يخلو عن المطابقة أو اللامطابقة قاما ان يقارن تسليما فهو السليم أو انكارا فهو الموضوع وعليه بناء الصناعات الاربع من البرهان والحطابة والجدل والسفسطة كذا في شرح الاشارات (قال فان الفكر كما يجري آه) الكاف لجرد قران الفيلين

علم ومن حيث مجرد الحصول فيه معلوم وتحقيق الكلام في رسالة الزاهد في العلم (قوله لكونها عمدة) للقطع التصورية بالحكم فيها أو رجحانه (قوله لكونها عمدة أيضا) لبناء الاستدلال بها على اعتقاد المطابقة أو رجحانها (قوله أما بامتناع الآخر) أي معه (قوله اما ان يتبر مطابقتها أي يؤخذ من حيث مطابقتها (قوله ثابتا) أي لا يزول بالتشكيك (قوله أو لا يعتبر مطابقتها الخ) فان المسلمات الفرض منها احكام الخصم على أي وجه اراد فيني الكلام معه على تسليمه تلك المقدمات طابقت أو لا والموضوعات مقدمات توضع للاستدلال عليها وهي منكردة عند الخصم وهذه الموضوعات هي الحاجة للصناعات الاربعة ولعله اراد بالانكار مقابل التسليم فينبش الشك وسيتأتى انشاء الله التمييز بين الابوية آخر الكتاب (قوله لجرد قران الفيلين) كما في قولهم ودع كما سلم (قوله الكاف لجرد الخ) دفع لما في البصام من ان جريانية في التصديقات محقق بخلاف التصورات مع كون المقصود بيان متضمن محل العلم على ما يتناول التصورات فينبش ان يجهل تجريده في التصديقات مشها به.

(قوله اليقينات الخ) راجع للتصدية وأما التصورات فداناً مطابقة للواقع ثم ان هذه الثلاثة متباعدة وأراد بالجهليات الجهولة جهلا مركبا أما البسيط فلا دخل له هنا وظاهر كلامه ان التصديق قاصر على ذلك مع ان منه التقليديات لانها لم تدخل في واحد من ذلك والقضايا المسلمات أو المفكرة وقد يقال اما اقتصر على تلك الامور لان شأن الاقيسة ان تقع هذه الامور فيها بخلاف غيرها واعلم ان المراد بقولهم يقينتان ان المتقدمتين يقينتان ومتى قيل منظونات أو مجهولات ان يكون كل منهما كذلك او احدهما فقط (قوله كما يجري الخ) هذا ربما يفهم ان الجريان في التصورات أسهل وفي التصديقات تبع مع ان الذي يقصد بالافادة للتصديقات الا ان يقال قدم التصورات لان الفكر يقع أولا فيها وقال بعضهم اما قدمها اهتماما بها ووجه الاهتمام انه يتوهم من كون الافادة والاستفادة لوضع الافى التصديقات وعدم الفكر في التصورات فينبى بذلك وقوعه فيه أو يقال السكاف لمجرد قرن الفعلين في الوجود من غير تقدير احدهما بالآخر (قوله اليقيني) صفة للتصديقات وأما التصورات فلا تكون الا مطابقة (قوله فكذا ذكرنا) أي في الترتيب بين حيوان وناطق والعالم وحادث (قوله هذا الحائط ينتزاع) هذه مقدمة يقينية دليلها المشاهدة فجعله نظيا باعتبار الثانية (قوله وأما في الجهلي) جعله جهلا باعتبار (١١٧) الاولى والا فالثانية صادقة وقوله

وكل مستغن عن المؤثر  
قديم أي وكل موجود  
مستغن عن المؤثر قديم  
والا فالعديم مستغن عن  
المؤثر وليس قديما (قوله  
لا يقال العلم أي المذكور  
ضناني قوله معلومة (قوله  
وهو أخص من الاول)  
أي لان هذا من التصديق  
الذي هو فرد من أفراد  
الصورة الحاصلة وهذا  
ليان الواقع لا دخل له في  
السؤال (قوله لانا نقول  
الخ) حاصله أنا نسلم ان  
عند القرينة المعنية فلا منع  
وهنا قرينة معنية للمعنى المراد  
وقوله على الحصول العقلي أي  
يقطع على التحقيق (قوله  
قانه لم يفسره في هذا الكتاب  
الا به) أي لانه لم يفسره الخ  
فهو بيان للقرينة وقوله لم  
يفسره الخ هو الصورة الحاصلة  
في العقل ثم قال بعد ترتيب  
أمر معلومة فسبق حقيقة العلم  
تدل على ان المراد به مجرد  
الصورة الحاصلة ثم ان هذه  
قرينة نظية فلا يقال حينئذ  
يحتمل انه اراد بالعلم المتضمن  
له قوله معلومة العلم لا بلغي  
السابق وحينئذ فلا يكون  
سبق حقيقة العلم قرينة على  
ان المراد به هنا الصورة  
الحاصلة لما علمت ان القرينة  
نظية لا قطعية هذا وقد  
يقال ان السؤال من أصله  
لا يرد لان العلم في هذا الفن  
عبارة عن الصورة الحاصلة  
وأما اطلاقه على المعنى الثاني  
فهو اصطلاح أهل السلام  
وحينئذ قايس العلم مشتركاً  
في هذا الفن فلا يتأتى السؤال  
الا لو كان يطلق على المعنيين  
في هذا الفن

التصورية والتصدية من اليقينات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري  
أيضا في التصديقات وكما يكون في اليقيني يكون أيضاً في الظني والجهلي أما الفكر في التصورات والتصديق  
اليقيني فكذا ذكرنا وأما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينتزع منه التراب وكل حائط ينتزعه التراب  
ينهد فهذا الحائط ينهد وأما في الجهلي فكذا اذا قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر  
قديم فالعالم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة قانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق  
على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وهو أخص من الاول ومن شرائط التعريفات التحرز عن  
استعمال الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة  
تدل على تعيين المراد من معانيها وهنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول  
العقلي قانه لم يفسره في هذا الكتاب الا به وانما اعتبر الجهلي المطلوب

في الوجود على ما في الرضى وقدم الجريان في التصور اهتماما بشأنه ومن لم يفهم وقع في حيص  
بيص ٣ (قال وهو أخص من الاول) مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال (قال قانه لم  
يفسره في هذا الكتاب) يعني قبل تعريف الفكر الا به فهو السابق الى فهم المثل فلا يرد ان قدم  
الذكر في الكتاب لا يصير قرينة للمعنى والمالم تكن القرينة نصا في الدلالة على ارادة قال في شرح المطالع

الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات لكن لا مطلقا بل عند عدم القرينة على ارادة واحد من المعاني التي وضع لها وأما  
عند القرينة المعنية فلا منع وهنا قرينة معنية للمعنى المراد وقوله على الحصول العقلي أي  
يقطع على التحقيق (قوله قانه لم يفسره في هذا الكتاب الا به) أي لانه لم يفسره الخ فهو بيان للقرينة وقوله لم  
يفسره الخ هو الصورة الحاصلة في العقل ثم قال بعد ترتيب أمور معلومة فسبق حقيقة العلم تدل على ان المراد به مجرد  
الصورة الحاصلة ثم ان هذه قرينة نظية فلا يقال حينئذ يحتمل انه اراد بالعلم المتضمن له قوله معلومة العلم لا بلغي  
السابق وحينئذ فلا يكون سبق حقيقة العلم قرينة على ان المراد به هنا الصورة الحاصلة لما علمت ان القرينة نظية لا قطعية هذا وقد  
يقال ان السؤال من أصله لا يرد لان العلم في هذا الفن عبارة عن الصورة الحاصلة وأما اطلاقه على المعنى الثاني فهو اصطلاح  
أهل السلام وحينئذ قايس العلم مشتركاً في هذا الفن فلا يتأتى السؤال الا لو كان يطلق على المعنيين في هذا الفن

(قوله مجرد بيان الخ) لان التحرز لازم سواء الاخص وغيره (قوله السابق) أي التبادر الى فهمه فتبادر بواسطة تقدمه هو  
القرينة لاجره التقدم حتى يرد ان القرينة شرطها ان تكون في التعريف وهذه خارجة مقدمة عليه (قوله ولما لم تكن الخ)  
فأولونه لاشافي صحة القرينة.

( قوله حيث قال للتأدي الى المجهول ) أي لافعال النفس الى معنى قصوري أو تصديقي كان مجهولاً لها ( قوله استعلام ) السين والياء زائدتان للتأكيد لا للطلب والا فريد ان طلب الحال عبث لا محال ( قوله وتحصيل الحاصل ) عطف على معلول فكأنه قال لانه تحصيل حاصل وتحصيل الحاصل محال ( قوله فاكْتسابه من الامور الخ ) أي انه وقع وافتح انا كُتسابه من الامور التصورية وكذا يقال فيما بعده وليس المراد ان اكتسابه من التصورية هذا بالدليل العقلي وكذا اكتساب التصديقي من الامور التصديقية أمر اضافي لانه بالدليل العقلي لان اكتساب التصديقي من التصورات والعكس ممكن لكن لم يقع ولو كان بالدليل العقلي لم يكن ممكناً وقد يقال على قوله فاكْتسابه من الامور الخ انه مشكل لان المجهول ليس مشهوراً به فلا توجه اليه النفس والجواب انه معلوم من وجه ومجهول من وجه والمستحيل انما هو توجه النفس للمجهول مطلقاً مثلاً ان تعلم ان من جملة الكليات انسان لكن مجهول ( ١١٨ ) حقيقة فتوجه اليه من جهة كونه كلياً فقوله وانما اعتبر الجمل أي من وجه

حيث قال للتأدي الى المجهول لاستحالة استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل وهو أعم من أن يكون قصورياً أو تصديقياً أما المجهول التصوري فاكْتسابه من الامور التصورية وأما المجهول التصديقي فاكْتسابه من الامور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف

أقول مبادئ المطلوب لا بد ان تكون معلومة أي حاصلة قبل حصوله ليتصور الترتيب فيها فذلك قال ترتيب أمور معلومة وأما المطلوب فيذني لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله وان وجب ان يكون معلوماً بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار ( قوله ) وأما المجهول التصوري فاكْتسابه من الامور التصورية ( أقول يعني ان طريق اكتساب التصور من التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصديقات معلومان وأما طريق اكتساب التصور من التصديقات أو بالعكس فما لم يتحقق وجوده وان لم يتم برهاناً بضاعى امتناعه

ان الحاصلة أولى من المعلومة واذا دلت القرينة على تعيين معنى العلم تبين معنى الجهل أيضاً فقلنا لم يتعرض له في السؤال والجواب ( قوله مبادئ المطلوب آه ) يعني كان اعتبار الجهل ليس للاحتراز كذلك اعتبار المعلومة ( قوله وأما المطلوب آه ) يعني ان المراد من الجهل الجهل من وجه فان المجهول المطلق لا يمكن طلبه ( قوله طريق اكتساب الى آخره ) يعني ان المراد بقوله فاكْتسابه من الامور التصورية ان هذا اكتساب واقع معلوم قطعاً لانه واجب وكذا في قوله من الامور التصديقية ( قال ومن لطائف آه ) في ايراد كلمة من التبعيض إشارة الى ان له لطائف أخرى من التنبيه على ان الترتيب لا يمكن الا في اثنين واشتراط المعلومة في الامور والجهل في المطلوب هذا ان اعتبر اضافة اللطائف الى هذا التعريف متقدمة على اعتبار البضية وان اعتبر البضية متقدمة على

لا مطلقاً ( قوله أرتبب أمور الخ ) فيه ان هذا لا يشمل التعريف بالخاصة وحدها ولا بالفصل وحده فهو مبني على اشتراط التركيب في التعريف او انه لما كان للتعريف بالافرد نادراً والتأدي لاحكام لم يتعرض له ( قوله ومن لطائف الخ ) يقتضى ان هذا التعريف له لطائف اخر غير ما ذكر لان التبعيض المفسد من من يقتضى ذلك وهو كذلك منها اشتراط كون الامور معلومة لاستحالة معرفة المجهول بالمجهول ومن لطائفه اعتبار أمور من

حيث ان الترتيب لا يكون الا بين أمور ومن لطائفه ان المؤدي لا بد ان يكون مجهولاً والا لزم تحصيل الحاصل انه

( قوله فلذا لم يتعرض له الخ ) حاصل السؤال ان الجهل قسبان بسيط وهو عدم حصول الصورة في العقل ومركب وهو الصورة الحاصلة الغير المطابقة قبل كون العلم بمجيي الحصول العقلي يخرج الجهل بالمعنى البسيط وعلى كونه بالمعنى الآخر يدخل الجهل بالمعنى المركب وحيث لا يعلم هل الجهل قسم من العلم او قسم له وبمعين معنى العلم تبين معنى الجهل وهو الجهل البسيط فانه الخارج دون المركب فذير ( قوله ليس للاحتراز ) اذ لا يمكن الترتيب لتحصيل المعلوم حتى يجتزأ عنه ومثله ترتيب الامور المجهولة ( قوله لا يمكن طلبه ) لبقه بالقصد ولا يمكن قصده ( قوله من التنبيه الخ ) كما اشار اليه الشرح وبينه هوساجاً ( قوله وان اعتبر البضية متقدمة الخ ) عبارة غيرة يجوز ان يكون البعض مضافاً الى اللطائف أولاً والى هذا التعريف تأنيلاً كما قيل في حب رمانك انت حب اضيف الى رمان أولاً فاكْتساب منه بعض التعريف ثم اضيف الى كاف الخطاب تأنيلاً لزيادة التعريف فلي هذا لا يقتضى ان يكون التعريف لطائف بل يقتضى ان يكون الاختيال على العلل الاربع لطيفة لهذا التعريف وتكون تلكه اللطيفة بضامين

( قوله انه مشتتل على اللعل الاربع ) اى لان كل مركب لايد فيه من علل أربع اى ان سبب وجوده في الخارج اربعة علة صورية وعلّة مادية وعلّة غائية وعلّة فاعلية والقدر المركب له علل أربع فالصورة مثلا علة للمركب لا للماد فوحدها ولا للغاية وكذا تقول في غيرها وتحقق ذلك ان الجسم عند أهل الكلام مركب من جوهرين فأكثر وأما عند الحكماء فهو متركب من الهولي والصورة والصورة عندهم هي الملازم للمادة والذات والحال في الفراغ هو الهولي مثلا القطعة الخشب الحالة في الفراغ هي الهولي والصورة الخشبية فانما حرق صارت الصورة الرمادية وكذا الدقيق قبل عجنه الصورة الدقيقة وبعد العجن العجينة فظهر من هذا ان الصورة عندهم موجودة يتركب منها الجسم فهي جوهر مجرد عن المادة وانها تتوارد على المادة ولا تغارقها وأما عند أهل الكلام فهي من الاعراض فبند الحكماء هذه الصورة علة من جلة اللعل الاربع في وجود السرير والعلّة الثانية المادة وهي الهولي الحاصلة في الفراغ والعلّة الثالثة الفاعلية وهي التجار والراية الغائية وهي الاتخاذ للجلوس لكن الداخل في ذات المركب من هذه العلل الاوالتان دون الاخيرتين وقوله ومن لطائف الخ وجه لطافته بغير امتياز الشيء ماهية ووجودا ( قوله انه مشتتل على اللعل الاربع ) أي انه تعريف بلوازم تشير الى تلك اللعل الاربع فهو مشتتل عليها باعتبار اشتباهها على

للطائف السكّنة للاشياء اه فيكون المعنى وبعض الطائف السكّنة ذلك البعض بالتعريف فتقدم البصية على الاضافة يقتضي ان البصية من مطلق اللطائف وان الاضافة في الحقيقة لذلك البعض لا للطائف ندر ( ١١٩ ) ( قوله والحق الخ ) يعني ان من

في مثل هذا التركيب اما تدل على ان هذه اللطيفة بعض الطائف التي تسب لهذا التركيب اما على وجه التحقق بان يكون فيه لطائف اخر أو على وجه الجواز بخلاف من في نحو قولك زيد من القوم ( قول الشرح اشارة الى العلة الصورية ) العلة الصورية هي جزء الجسم

انه مشتتل على اللعل الاربع ( قوله انه مشتتل على اللعل الاربع ) الاضافة افاد بصية هذه اللطيفة من مطلق الطائف لا من لطائف هذا التعريف والحق ان محبة كلة من في امثال هذا الموضع يكفي كون المذكور بعضا من مدخول من ولا يقتضى وجوداً سر آخر بل جوازه ( قال مشتتل على اللعل الاربع ) أي تعريف بلازم مشير اليها ووجه لطافته انه يفيد امتياز الشيء ماهية ووجودا ثم ان الامور والهيئة الاجتماعية داخلتان في المرتب أعنى المرف والجهة خارجتان عن الترتيب فاطلاق المادية والصورية على التشبيه ٢ وأما القول بان المراد بالعلل الاربع اللعل الاربع لا يكون لاجله النظر أعنى المرف والجهة والعلل الاربع كما تضاف الى المركب تضاف الى ايجادها وكما يفيد اشتباه تعريف المركب عليها ايضاحه كذلك يفيد ايضاح ايجادها وان كان يصحح اطلاق المادية والصورية على الحقيقة فمع كونه تنكفاً مخالفاً لعبارة الشارح

الذي لا بد ان يكون الجسم معه بالفضل والمادية جزءه الذي يصلح ان يكون معه بالقوة وقد يستعملان بمعنى الجزء الذي يكون لشيء معه بالفضل أو بالقوة فلا يخصصان بالاجسام وهو المراد هنا ( قوله أي تعريف بلازم ) لان حقيقة الفكر حركتان مبدأ لاوى منهما المطلوب ومنها آخر ما يحصل من المبادي ومبدأ الثانية أول ما يوضح منها للترتيب ومنها المطلوب فتعرفه بالترتيب تعريف باللازم الغير المحمول بنا على جواز ما وتسامع ( قوله اي تعريف بلازم الخ ) سيأتي للمعنى ان الافكار جزئيات للصحة والمعرف فيكون المراد من الفكر هو مجموع المادة والهيئة وذلك الترتيب لازم لتلك المجموع وما ذكرناه باعلى الهاشم لا يوافق ماسأني وان ذكره المحشى في حاشية المواقف ( قوله يشير اليها ) أي الى اللعل الاربع للنظر لكن كون الهيئة علة صورية له والامور المعلومة علة مادية له مبني على التشبيه من حيث انه يكون مع الاولى بالقوة ومع الثانية بالفضل ( قوله ماهية ) بسبب بيان المادة والصورة ووجودا بسبب الفاعل والغاية ( قوله داخلتان في المرتب الخ ) اى والمة للمادية والصورية يجب ان يكونا جزأين لا هما علة له ( قوله على التشبيه ) ووجه الشبه ماسر وحيث قد لعل الاربع علل للنظر حقيقة في الفاعل والغاية ومجازا في المادة والصورة ( قوله والعلل الاربع كما تضاف الخ ) اعتذار عن اضافتها للنظر انها علل لا لاجله النظر ( قوله تضاف الى ايجادها ) يقال لا بد لايجادها من اللعل الاربع ( قوله كذلك يفيد ايضاح ايجادها ) أي كذلك يفيد اشتباه تعريف النظر الذي به يحصل المركب كمال ايضاحه كما في المعاصم ( قوله مخالفاً لعبارة الشرح ) فان كلامه في الصورية والفاعلية والغائية صريح في

الواجب المشيرة لها ثم ان ما ذكره من ان فاعل النظر هو المرتب الناظر وغايته التأدي الى مجهول كلام منسوب الى التحقيق واليقين وأما جعل الامور المعلومه مادة وأن الهيئة العارضة لتلك الامور صورة فهو على سبيل تشبيهه بالمحسوس لان المادة والصورة اما يكونان للجسام (١٢٠) والنظر الذي هو الفكر من الاعراض النفسانية

أقول كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة أو علتين أو ثلاث وإذا عرف بالاربع كان ذلك أكمل من باقي الاقسام وليس المراد من التعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرفة لانها مبنية للمعلول بل المراد أنه يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولا عليه فيعرف بها وما ذكره من أن فاعل النظر هو المرتب الناظر وأن غايته هو التأدي الى مجهول فهو قول تحقيق وأما ان الامور المعلومه مادية وأن الهيئة العارضة لتلك الامور صورية فهو قول على سبيل التشبيه يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا لان فاعل المعرفة والحجة المبدأ الفياض دون المرتب والعلة الغائية اما تكون للصادر بالاختيار (قوله كل مركب آه) اي موصوف بالتركيب في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار المتبرك كما هو المتبادر سواء كان موجودا خارجيا أو ذهنيا وهو المراد بالتركيب الحقيقي الواقع في بعض تصانيفه فلا يرد كل أمرين موجودين اعتبر التركيب بينهما فانه مركب وليس له مادة ولا صورة قيد بل مركب لان البسيط لا يكون له علة مادية ولا صورة سواء كان صادرا عن مختار أو موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية سواء كان مركبا أو بسيطا وادخال الفكر في هذه السكينة على التشبيه المتفرع على اثبات المادية والصورية له كالايجني (قوله من علة مادية آه) لان النصف بالتركيب في نفس الامر لا بد له من الاجزاء التي هو بها بالقوة ومن الانضمام به بالفعل ولا نفي للمادية والصورية الا ما به التي بالقوة وما به التي بالفعل بخلاف المركب الاعتباري اذ لا انضمام فيه في نفس الامر بل بمجرد الاعتبار (قوله داخلتان فيه) مقومتان لماهيته ولذا سميتا علل الماهية (قوله ومن علة فاعلية) لانه ممكن والممكن لا بد له من الفاعل (قوله وعلة غائية) وهي مالا جلته الفصل لان الصادر بالاختيار لا بد له من مرجح يرجح أحد طرفي الفصل على الآخر كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح على مآثر في الحكمة والاشاعة ينكرونه (قوله خارجتان عنه) أي عن ماهيته يتوقف وجوده عليهما ولذا خصتا بعلل الوجود (قوله كان ذلك اكمل الى آخره) فالاختصاص المستفاد من اضافة الطائفت الى هذا التعريف ليس حقيقيا بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة (قوله وليس المراد آه) بيان لفائدة اعتبار قيد الاشياء وحل لما وقع في عباراتهم أنه تعريف بالعلل الاربع (قوله قول تحقيق) من حققت الامر اذا تحققت وتيقنت اي قول منسوب الى التيقن لاشبهه فيه (قوله فهو قول على التشبيه) أي تشبيه ما به الفكر بالقوة للمادية وتشبيه ما به بالفعل بالصورية وان كانا خارجين عن ماهيته ومن هذا ظهر ان كونه قولاً بالتشبيه لا يحتاج الى التحليل لكونه معلوما بما ذكره سابقا من كون المادية والصورية داخلتان في المركب فالتحليل بقوله لان النظر آه على سبيل التنزل اما باعتبار انه قد يطلق النظر على مجموع الامور المرتبة المخصوصة كما وقع في عبارة الملخص واما باعتبار ان المادية قد تطلق على

أما علل الترتيب فالحاصل عليه المادية (قوله لان فاعل المعرفة الخ) وليس للناظر الا الترتيب (قوله) اما تكون للصادر بالاختيار أي والمعرفة والحجة ضروريان بعد النظر الذي هو بالاختيار (قوله وهو المراد الخ) وقابله الاعتباري المذكور (قوله) وليس له مادة الخ) اذ المادة ما تقوم بها الصورة ولا قيام هنا بل مجرد اعتبار (قوله لا يكون له علة المادية) لانها ما تركب منها الشيء والعلة الصورية هي الهيئة الحاصلة من اجتماع الاجزاء وهنا ليس كذلك (قوله لان الصادر عن الموجب الخ) أي مالا اختيار له أصلا (قوله المتفرع على اثبات الخ) أي ادعاء وجه الشبهه (قوله بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة فلا ينافي ان كل تعريف اشتدل على العلل الاربع تكون تلك اللطيفة من لطافته (قوله بيان لفائدة

اعتبار الخ) أي ولم يقل تعريف بالعلل الاربع كما قالوا (قوله قدس سره محمولات عليه) أي أمر واحد فالترتيب يشير الى تلك العلل يصح حمل على المعرفة اذ ليس بين المعرفة والتعريف حمل (قوله قد يطلق النظر الخ) فتكون تلك الامور مادة له والهيئة الحاصلة لها صورة لكن على سبيل التشبيه من حيث انها لا يكونان الا للجسام

( قوله بالمطابقة ) متعلق بالاشارة ( قوله الحاصلة للتصورات ) أي الحاصلة للمتمصورات لان الهيئة للمدركات لا للادراكات وقوله الحاصلة أي من حصول الحال في الحال لما علمت ان الصورة عندهم حالة في الفئات وان الفئات واحدة والصور تتوارد عليها وكذا يقال في قوله الحاصلة لاجزاء السرر ( قوله في اجتماعها ) أي بسبب اجتماعها ( قوله والى العلة الفاعلية ) أي انه مكتسبه على طريق أهل السنة وموجد له على طريق أهل الاعتزال ( قوله بالالتزام فيه ان الترتيب جعل كل شيء في مرتبه أو جعل الاشياء كالشيء الواحد فالصورة هي الهيئة وهي غيره على كل من التعريفين لان الهيئة معلولة للترتيب ولازمة له وطر ان العلة غير المعلول فالترتيب يدل على الهيئة بطريق الالتزام وعلى الفاعل كذلك فلا وجه لما ذكره من التفرقة وأجيب بانه لما كان الزوم في الاول أظهر من الثاني وذلك لان دلالة الترتيب على الفاعل من دلالة ( ١٢١ ) المعلول على العلة ودلالة الترتيب

على الصورة من دلالة العلة على المعلول ودلالة العلة على المعلول أظهر من دلالة المعلول على العلة جعلها من قبيل الدلالة المطابقة أي انها شبه الدلالة المطابقة في الظهور وانما كانت دلالة العلة على المعلول أظهر من

فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كالهيئة الحاصلة لاجزاء السرر في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام

لان النظر من الاعراض النفسية والمادة والصورتان تكونان للاجسام ( قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة ) أقول اعترض عليه بان صورة الفكر كما اعترف به هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس الترتيب بل هي معلولة له \* فيكون دلالة الترتيب عليها التزامية كدلالاته على المرتب ويمكن أن يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي المعلولة له أظهر من دلالاته على المرتب الذي هو فاعله لان دلالة العلة على معلولها أقوى وأظهر من دلالة المعلول على علته لان العلة المعنية تدل على معلول

ماه الشيء بالقوة مطلقا حيث جعلوا الموضوع داخلا في المادية كما في الحركات ( قوله من الاعراض النفسية ) أي المختصة من بين الاجسام بذوات الانفس الحيوانية سواء قلناه الترتيب بخصوص والمربط بخصوص ( قوله والمادة والصورة آه ) صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث قال انما قال أي الشيخ كأنهما عتاه المادية والصورية ولم يقل هما عتاه لان المثلث لامادة له ولا صورته فانه كم والمادة والصورة تكونان للاجسام انتهى فانه صريح في انها بمعنى المادة والصورة المختصين بالاجسام واليه تشير عبارة الشارح حيث قال وصورة الفكر آه بعد التعبير بالعلة الصورية وهذا لا ينافي ما صرح به السيد في شرح المواضع من ان المراد بالعلة الصورية والمادية ما يميز الاجسام والاعراض وكذا ما في شرح الملخص من ان المراد بالمادة والصورة هنا أي في قسم العلة ما يميز الاجسام والاعراض لان تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخير ( قوله بل هي معلولة الى آخره ) قيل هذا انما يتم اذا جعل الترتيب مصدر الفاعل فدلولة نفس الهيئة الاجتماعية فدلالاته عليه مطابقة وليس بشيء لان النظر صفة الناظر فكيف يصح تفرقه بجماعه صفة الامور ولان التأدي علة غائية لفعل الناظر لا للهيئة المرتبة عليه ( قوله لان دلالة العلة على معلولها ) قال المحقق

( ١٢٦ ) شروح الشمسية ) معلول للفاعل وعلة في الهيئة لان الشيء قد يكون علة باعتبار معلولها وباعتبار آخر فدلالة الترتيب على الفاعل من دلالة المعلول على العلة ودلالة الترتيب على الهيئة من دلالة العلة كما علمت

( قوله مطلقا ) أي سواء كان داخلا أو خارجا كال موضوع العلم فانه خارج عن العلم لكن يكون به بالقوة من حيث ان المحولات التي هي العلم لا تكون الاعلى موضوع ثم ان الصورية تابعة للمادية ( قوله الحيوانية ) أخرج الثانية ( قوله او المرتب ) أي بناء على الترتيب ( قوله في آتهما ) أي العلة المادية والعلة الصورية ( قوله بمعنى المادة والصورة الخ ) المادة ماملا فرائضا والصورة جوهر حال في المادة قطعة الخشب مادة صورتها هي الخشبية فاذا احترقت تبدلت الصورة الخشبية بالصورة الرمادية فقولها المختصين بالاجسام أي المتربك منها الاجسام ( قوله فدلالاته عليه ) أي على مدلوله ( قوله قدس سره لان العلة المعنية تدل على معلول معين قيل عليه ان أريد بالعلة المعنية العلة التامة فسلم لكن لا يتم التعرّف وان أريد بها العلة الناقصة فلا سلم وأجيب

(قوله كالتجار) ظاهره ان التجار علة للسرى وفيه ان افعال اليد حركانه في المعلولة وأما الهيئة الحاصلة للسرى فأثر حركانه فالحاصل ان التجار أئمة هو علة لافساده وحركانه والهيئة ناشئة عن حركانه (قوله الى العلة المادية) المادة ما يكون الشيء حاصلها بالقوة والعلّة الفاعلية ما يكون الشيء حاصلها بالفعل (قوله فان الفرض من ذلك الترتيب النح) فيه ان هذا

بان المراد بها العلة التامة ولما ثبت ان نوع العلة يدل على معلول معين كان دلالة العلة أى ولو ناصتة مطلقا أقوى من دلالة المعلول أقول هذا الكلام ظاهري لا يليق بكلام الحكماء ويمكن ان يقال المراد بالعلّة ما يستلزم وجوده وجود المعلول ويتحقق المعلول عند تحققه ولا شك ان الترتيب وان لم يكن علة تامة لكن يتحقق معه المعلول وقيل ان العلة التامة أيضا لا تدل على معلول معين ثم وجودها يستلزم وجود المعلول وأوجب عنه بان المراد بدلالة العلة التامة ان التصديق بوجود العلة التامة يستلزم التصديق بوجود المعلول وقيل عن بعض الاكابر ان المراد بالتبين هنا التبين النوعي فان كل علة معينة بالنوع كالنار تدل على معلول معين كالحرارة دون العكس لان الحرارة المعينة بالنوع لا تدل على علة معينة كالنار واعترض عليه بان هذا أتم إذا كانت الحرارة العارضة للشس (١٢٣) والحرارة العارضة للنار والعارضة للحركة متحدة بالنوع فاجاب بأنه كذلك كما

اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب وهي القوة الفاعلة كالتجار للسرى وأمور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرى ولتأذي الى مجهول اشارة الى العلة الفاعلية فان الفرض من ذلك الترتيب معين والمعلول المعين يدل على علة ما فارد التنبيه على ذلك فصر بالمطابقة على معنى أن دلالة الترتيب على الهيئة كالمطابقة في الظهور

الطوسي في شرح الاشارات العلم التام بالعلّة التامة لا يتم من غير علم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها التي منها معلولاتها الواجبة بوجودها فالعلم التام بالعلّة التامة يقتضى العلم بما هيّة المعلول وآيته والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضى علة معينة وأما يقتضى علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضى العلم بأية العلة دون ماهيتها انتهى وخلاصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر المعلول المعين دون غيره فاذا علم بتلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة بخلاف المعلول المعين وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة والمرتب لان الذهن يتخلل منه اليها والاولى دلالة العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والثانية بالعكس فالاولى أقوى ولو قال فان الترتيب المعين يدل على الهيئة المعينة بلا شبهة دون المرتب فلذا عبر عنها بالمطابقة لكفي في مقصوده لكنه قصد اثباته بال قاعدة الكلية فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخرين بتدبر (قال كالتجار) هذا بناء على بادي الرأي والا فالتجار فاعل للحركات التي هي معدّات للسرى

ين في موضعه ومحصل الجواب ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي معلولة أيضا لا التزام الا ان الشرح عبر عنها بالمطابقة لتنبية على ان احدى الدلالاتين الاخرتين أظهر من الأخرى وبهذا أيضا اندفع ما قيل من ان الترتيب لو كان اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة لكان الترتيب نفس العلة فيصدق الترتيب على الفكر فتأمل اه عماد على السيد (قوله قال المحقق الطوسي الخ) من

هنا قالت الفلاسفة علمه تعالى بالكل منطوق علمه بذاته (قوله فالعلم التام الخ) أما الاول فلان العلة لذاتها الترتيب موجبة للمعلول فالعلم بها من حيث إيجابها له يوجب العلم به بيته وأما الثاني فلان المعلول يقتضى العلة لاندائه بل لا يمكنه والا مكان أتما يقتضى علة ماضية العلة من قبلها (قوله وآيته) أى وجوده وذلك لانه لا بد من وجوده عند وجودها لتامها (قوله لا بد في العلة من خصوصية الخ) ضرورة التأثير في المعنى دون غيره أما المعلول فلا خصوصية له اذ لا تأثير منه (قوله بخلاف المعلول فانه اتماما يارم قابلية التأثير من أى مؤثر (قوله لان التهن يتخلل الخ) فالمراد بدلالة الالتزام ان يكون هناك علاقة مصححة للتأثير والتأثر وهو الزوم النحوي بالمعنى الاعم لا الزوم الين بمعنى عدم الانفكاك كما يفيد كلام العصام (قوله بمعنى الفاعل المستقل الخ) لا يعني مالا يتوقف تأثيره على شيء حتى يرد ان الترتيب يتوقف على الاختيار ووجود المرتب ولنا وهم بعضهم فقال انه ليس بعلة تامة كما قدم (قول الشرح اذ لا بد لكل ترتيب الخ) دليل لاستلزام الترتيب هنا للفاعل حاصله ان هذا فرد من افراد الترتيب وكل ترتيب لا بد له من مرتب فانها لا بد له من مرتب فاندفع ما في العصام أيضا (قوله دون المرتب) أى المعين (قوله للتأخرين منهم قوله داود وعماد) (قوله فاعل للحركات) أى التي هي صنع السرى



علة للمركب أي الهيئة الاجتماعية لا لترتيب في الحقيقة فإن الممثل بالمثل إنما هو المركب جسمه ( قوله ليس إلا أن يتأدى  
الذهن ) أي إلى أن تفصل النفس ( قوله كجلوس السلطان ) ظاهره أن الجلوس علة للسير مع أن الجلوس علة لاتخاذ  
السير ويمكن أن يجاب بأن يقال هو علة له من حيث اتخاذ وتبين من هذا كله أن الفكر عبارة عن هذا المركب من  
المادة والصورة ومعلوم أن التعرف عين المعرفة وحينئذ فقول الشارح أنه مشتغل على اللال الأربع الخ فيه تسمح إذ  
ظاهره يقتضي أن اللال الأربع داخلية في المركب لأن التعرف عين المعرفة ( قوله أي الفكر ) إنما فسر بذلك رعاية لسوق الكلام  
لأن الكلام أولاً وآخره في الفكر وما قبله إنما فسر لدفع توهم أن يحمل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فوهم لأن المشار إليه  
الترتيب الخصوص الذي هو الفكر ( قوله دائماً ) قيد في المتن لافي الثاني أي أن صوابه متفية في جميع الاوقات والا لاقتضى أن  
جميع الفكر خطأ مطلقاً لأن المعنى عدم صوابه الفكر في جميع الاوقات ثم إن هذه العبارة محتملة لامرين الأول أن بعض الافكار  
صحيح في بعض الاوقات وبعضها خطأ في بعضها والواقع الثاني أن جميعاً غير صواب لأن هذا الكلام من قبيل سلب العموم  
وهو صادق بصورتين وعلى كل حال فيكون خطأ الفكر ثابتاً في بعض الاوقات فقد تحقق فكر قاسد ولم يتحقق أن كل فكر  
صحيح لأنه من عموم السلب لأنه لا يكون كذلك إلا إذا جعل دائماً قيداً في الثاني ( ١٢٣ ) وهو يلزم عليه الخطأ ( قوله فن

واحد ) تفصيل لمناقضة  
المقالة ويتأدى أي يصل  
فكره وقوله إلى التصديق  
بحدوث العالم كحل السنة  
وأما زاد لفظ من وعقله  
بالعامل الثاني بعده لأجل  
أن يكون إشارة إلى أن القصد  
تفصيل مناقضة المقالة  
باعتبار مقضى أطفالهم لا  
باعتبار ذواتهم بخلاف ما لو  
قال فواحد يؤدي الخ  
لكن مفيداً لتفصيل  
للمناقضة باعتبار أفراد

ليس إلا أن يتأدى ذهن إلى المطلوب المحمول كجلوس السلطان مثلاً للسير وذلك الترتيب أي  
الفكر ليس بصواب دائماً لأن بعض العقلاء يناقض بعضاً في مقضى أفكارهم فن واحد يتأدى  
فكره إلى التصديق بحدوث العالم ومن آخر إلى التصديق بقدمه بل الإنسان الواحد يناقض نفسه بحسب  
الوقتين فقد يفكر ويؤيد فكره إلى التصديق بقدم العالم ثم يفكر ويناقض فكره إلى التصديق بحدوثه  
( قوله لأن بعض العقلاء يناقض بعضاً ) أقول دل هذا على أن الفكر قد يكون خطأ وإن  
( قال كجلوس السلطان ) أي للسير وهو أيضاً قول ظاهري والافه غاية لإيجاد السرير ( قال أي  
الفكر ) فسر الترتيب بالفكر رعاية لسوق الكلام فإن ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما  
قيل أنه لوهم أن يحمل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم لأن المشار إليه الترتيب الخصوص  
الذي هو الفكر ( قال ليس بصواب دائماً ) أي في جميع الاوقات قيد للمتن فلا بد أن يكون خطأ  
في بعض الاوقات فتحقق فكر قاسد أما بأن يظهر فساد الفكر الأول بينه أو يظهر فكر آخر  
يناقضه وعلى التقديرين لا يكون كل فكر صحيحاً فيتلازم أول الكلام وآخره ( قال فن واحد )  
تفصيل لمناقضة المقالة فلذا قدم الجار والمجرور على متعلقه وزاد من ولم يقل فواحد لأن المقصود بالنات

العقلاء وهو غير المقصود ( قوله بل الإنسان الواحد ) أضرب بهذا لكونه أظهر من الذي قبله لأن الشخص أعلم بنفسه من  
علمه بغيره ( قوله بحسب الوقتين ) فيه أن شرط التناقض اتحاد الوقت ومتى احتلف لم يكن تناقض وأجيب بأنه أراد بالتناقض

( قوله أي للسير ) أي غاية للسير لاتخاذ عدم مواضع كلام الشرح ولنا كان قولاً ظاهرياً ( قوله لإيجاد السرير ) لأن العلة الغائية  
هي الحامل على الفعل ذهناً المترتب عليه خارجاً ( قوله أنه لوهم الخ ) أي لدفع ذلك التوهم الناشئ من حمل الترتيب بالدلالة على بلطافة  
مع أن المراد وقوع الخطأ بحسب المادة والصورة معاً فتوهم مجرد الهيئة أي الهيئة المجردة عن المادة ( قوله قيد للمتن ) فيكون من سلب  
العموم ويصدق بكون الجميع خطأ وكون البعض خطأ والبعض صواباً وعلى كل يتحقق كونه خطأ في بعض الاوقات ( قوله أما بأن  
يظهر فساد الفكر الأول بينه ) إشارة إلى قول الشرح بل الإنسان الخ وقوله أو يظهر فكر آخر إشارة إلى قوله فن واحد الخ  
( قوله أو يظهر فكر آخر ) يناقضه فيكون القاسد واحداً لا بينه ( قوله لا يكون كل فكر صحيحاً ) بأن يكون الكل باطلاً والبعض باطلاً  
والبعض صحيحاً ( قوله فيتلازم الخ ) قريع على قوله فلا بد الخ إذ في الصوابية عن الفكر البناء إنما يستلزم أن ليس كل فكر صواباً  
بمازاده من الوسائط تدبر ( قوله فلذا قدم الخ ) أي لكونه تفسيراً لمناقضة المقالة قدم الجار والمجرور لأنه يقيد المحصر فيه ( قوله )  
ولم يقل واحداً مع أنه يفيد المحصر أيضاً نحو رجل جلبي ( قوله لأن المقصود بالنات الخ ) وذلك إنما يفهم من زيادة من لأن

القوي وهو التخالف أو ان الوقتين ليسا ظرفين للتناقض بل للفكرين المؤديين لنتيجة قوله بحسب الوقتين على حذف مضاف أي بحسب تفكره في وقتين وأما التناقض فإعتبار النتيجة فزمن التناقض واحد وهو زمن وجود نتيجة الفكر الثاني مثلاً الشخص تارة يفكر فيؤديه فكره الى حدوث العالم وتارة يفكر فيؤديه فكره الى قدمه فزمن التناقض هو زمن وجود النتيجة الثانية لان النتيجة الاولى حاصلة عنده الى ان حصلت الثانية فاجتمع الامر ان فسد حصول الثانية تغير في الثابت للعالم فالوقت متجدد وتعدد الوقت انما هو باعتبار الفكرين ( قوله لزم اجتماع التقيضين ) أي وهو محال أي فكونها صوابين محال أي وليس باجتماعين أيضاً والا لزم ارتفاع التقيضين ( ١٢٤ ) وارتفاعها محال كاجتماعها فثبت ان البعض صواب والبعض خطأ وهو المطلوب

ولا يتم الكلام الا بهذه العنونة ثم ان استحالة اجتماع التقيضين بديهية فلا يحتاج لدليل بخلاف مخالفة اجتماع الضدين فلها انما هي من لزوم اجتماع التقيضين وذلك لان كلام الضدين أحسن من قبيض الآخر فسواء أحسن من لا يياض وياض أحسن من لا سواد فلو وجد سواد وياض لزم اجتماع سواد لا سواد وياض لا يياض وهو محال بداهة ( قوله اجتماع التقيضين فيه ) ان القدم والحدوث مساويان للتقيض لا هما قضيان لان حدوث مساو للقديم وقد يقال ان القدم يستلزم لاحدود والحدوث يستلزم لا قدم فلو صدق القدم والحدوث لزم اجتماع القدم ولا قدم

ولا يتم الكلام الا بهذه العنونة ثم ان استحالة اجتماع التقيضين بديهية فلا يحتاج لدليل بخلاف مخالفة اجتماع الضدين فلها انما هي من لزوم اجتماع التقيضين وذلك لان كلام الضدين أحسن من قبيض الآخر فسواء أحسن من لا يياض وياض أحسن من لا سواد فلو وجد سواد وياض لزم اجتماع سواد لا سواد وياض لا يياض وهو محال بداهة ( قوله اجتماع التقيضين فيه ) ان القدم والحدوث مساويان للتقيض لا هما قضيان لان حدوث مساو للقديم وقد يقال ان القدم يستلزم لاحدود والحدوث يستلزم لا قدم فلو صدق القدم والحدوث لزم اجتماع القدم ولا قدم

ولا يتم الكلام الا بهذه العنونة ثم ان استحالة اجتماع التقيضين بديهية فلا يحتاج لدليل بخلاف مخالفة اجتماع الضدين فلها انما هي من لزوم اجتماع التقيضين وذلك لان كلام الضدين أحسن من قبيض الآخر فسواء أحسن من لا يياض وياض أحسن من لا سواد فلو وجد سواد وياض لزم اجتماع سواد لا سواد وياض لا يياض وهو محال بداهة ( قوله اجتماع التقيضين فيه ) ان القدم والحدوث مساويان للتقيض لا هما قضيان لان حدوث مساو للقديم وقد يقال ان القدم يستلزم لاحدود والحدوث يستلزم لا قدم فلو صدق القدم والحدوث لزم اجتماع القدم ولا قدم

الكلام معها لتفصيل المتعلق اه وبهذا اذنع ما قبل الظاهر ترك لفظة من اه ( قوله الى التقيضين نحو الانسان حيوان فست الانسان لحيوان وقوله المتأخرين كالأبدل لحيوان بمجرد اه ونحو المالمقديم والمالمحدثان فان التناقض لا بد فيه من الإيجاب والسلب اه ( قوله من الحسيات والتجربيات الخ ) هذه الاربعة هي البديهي الغير الاولى لتوقفها على الحس والتجربة والتواتر والحدس وهو انتقال الذهن الى المطلوب دفعة بدون الحركتين اه ( قوله ولذا لم يقل ) أي لكونه اما بديهي أو من قضايا قياساتها معها لان القضايا التي قياساتها معها ليست معلومة بمجرد التوجه بل مع ضمنية القياس الذي معها اه ( قوله أظهر من اطلاعة على حال غيرها لاحتياج ان الغير لا يعتمد ما يدل عليه لفظة بخلاف حال الشخص نفسه فانه لا ريب فيه اه ( قوله معنى من المعاني التي لاتناقض الخ ) لانه لا يتناقض في الذهن انما التناقض في الاتساق وهذا مبني على طول بل في حواشيه على العقائد ( قوله انما التناقض الخ )

والحدوث ولا حدوث وهو اجتماع التقيض والحاصل ان الفكرين اذا اتجا التقيض فاجتماعها اذا صدق الفكران ظاهر وأما اذا اتجا المتخالفين فاجتماع التقيض من جهة الاستزام كل من المتخالفين لقيض الآخر ( قوله فست ) أى دعت الحاجة الى قانون أى أمر وضابطوسياى ان المنطق مسائل كلية وكل مسألة منه توصف بكونها قانونا فطلاق القانون على الشكل أى على الهيئة الاجتماعية من تلك المسائل من اطلاق وصف الجزئيات على الكلي ( قوله يفيد معرفة طرق اكتساب الخ ) الطرق هي القول الشارح في النظريات التصويرية والطريق في النظريات التصديقية الحجة ( قوله فست الحاجة الى قانون كلي ) اعترض بأنه اذا كان بعض الافكار صحيحا وبضها فاسدا لادعو الحاجة الى تفصيل أحوال الافكار الجزئية لا الى القانون الكلي وأجيب باننا لنسلم ذلك لكن تفصيل أحوال الافكار الجزئية متعذر فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة أحوال أى نظر أريد من

أى فيرجع الى التناقض في التصديقات فلذا اقتصر عليه ( قوله أو الكسب ) عطف على الخطأ ( قوله فترك العرض الخ ) مفرع على الثاني ( قوله ليس لمدم وقوعه ) فيها بل تقع فيها بان لا يكون مافى الذهن ( ١٢٥ ) صورة لما أريد تصويره وهو مبنى

على انه خطأ في التصور ورد بما مر من انه خطأ في انتساب الصورة لتبها وهو التصديق ( قوله بل لاحتياجه ) أى يان وقوع الخطأ فيها وقد استوفى الكلام فيه في حواشي العقائد اه ( قوله تلك الافكار الجزئية ) أى التي وقع فيها الخطأ ( قوله لا الاحتياج الى القانون فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان للموجبتين في الشكل الاول تنبجان

فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرية التصويرية والتصديقية  
لتصديقات لعدم ظهور ذلك في التصورات ( قوله فست الحاجة الى قانون ) أقول يريد أن المقصود وان كان معرفة تفاصيل أحوال الانظار الجزئية لكنها متعذرة فلا بد من قانون

أو الكسب في التصورات بناء على شبه الامام فترك العرض لبيان الخطأ فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتي لاثبت الاحتياج الى جزئ المنطق بل لاحتياجه الى بيان لا يلبق بهذا المختصر المدون للمبتدئ ( قوله يريد الى آخره ) يريد دفع ما يرد من ان اللازم من وقوع الخطأ في الافكار وعدم كفاية البديهية في التفرغ الاحتياج الى معرفة أحوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل الدفع ان هنا مقدمة مطبوعة تركها الشارح لظهورها كأنه قيل فست الحاجة الى قانون لتمدن معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهية العقل لاتفى بذلك التميز فلا بد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاصلة التي لا تخصر في عدد حتي يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئي الواقع منا صحيح أو فاسد ولا شك في تعذر تلك المعرفة وانما لم يسل بلزوم الدور أو التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر أو يلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون محتمة وتميزه عن الخطأ بديها أولا وقد يسل بان معرفة محبة الفكر الجزئي الواقع منا معرفة يقينية لا تحصل الا من القانون الكلي الذي يندرج فيه لان الطريق المقدور لنا ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي أو بحال الجزئي على الكلي أو بحال الجزئي على الجزئي والاخير ان لا يفيد ان

موجبة ( قوله لتمدن معرفتها الخ ) علة لقوله الى قانون أي تعرف به اجمالا اذا قدر معرفتها تفصيلا وقوله لما عرفت علة لقوله مست تدبر ( قوله فلا بد من معرفة جميع الافكار الخ ) بان يكون بحيث كل فكر يرد عليه تمكن من معرفة محتمة وفساده كما يفيد قول الشرح وأي فكر صحيح وأي فكر فاسد فقلوه حتي يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئي الخ أى أى فرد من أفراد الافكار الجزئية التي تقع منا ( قوله حتي يمكن الحكم الخ ) فاحتياج الى معرفة الجميع الذي لا ينحصر انما هو لتتمكن من هذا الحكم للاحتياج الى المطالب التي لانتهاية كثرة حتي يمنع بان مطالب كل أحد بالفصل متناهية وغير المتناهي انما هو ما يصلح ان يطلب لكنه غير محتاج اليه ( قوله لم يسل ) بصيغة المجهول ( قوله لانه يحتاج كل فكر الى آخر ) انما ما توقف عليه وهو الدور أو غيره وهو التسلسل ( قوله أولي زمل احاطة الذهن الخ ) فالحدود فيه الاحاطة بغير المتناهي لان الاحاطة تنافي عدم التناهي وهذا غير محذور التسلسل اذ لا يلزم فيه الاحاطة بغير المتناهي اذ لاتناهي فيه ( قوله لجواز الانتهاء الخ ) فيتم التسلسل والاحاطة بغير المتناهي وكذا الدور لانا نختار توقف كل واحد على غير ما توقف عليه ( قوله بحال الكلي ) لاشتماله على حال الجزئي ( قوله أو بحال الجزئي على الكلي ) وذلك هو الاستقراء فانه استدلال بحال الجزئيات على حال الكلي ( قوله أو بحال

الانظار المخصوصة (قوله من ضروريتها) متعلق باكتساب وهذا يفيد ان مقدمات القياس لابد ان تكون ضرورية ولا تكون نظرية مع انها قد تكون نظرية والجواب ان المراد من ضروريتها أى ابتداء أو بواسطة نظر لانه اذا كانت احداها نظرية أو كلاهما لابد من دليل على ذلك وفكر حتى ترجع النظريات للضروريات حتى يسلم من الدور أو التسلسل مثلا العالم حادث وكل حادث لابد له من صانع كل منهما نظري لكن يتجهان للضرورة فيستدل على الاولى بان العالم متغير وكل متغير حادث ولا شك ان الاولى ضرورية قوله من ضروريتها أى ولو بواسطة (قوله والاحاطة الخ) معطوف على معرفة والاحاطة بالافكار الصحيحة والفسادة عبارة عن العلم بهما والافكار جمع فكروها ترتيبا للمقدمتين (قوله الواقعة فيها اي في تلك الطرق) اعلم ان الفسادارة يكون من جهة المادة والصورة وتارة يكون من جهة أحدهما فاذا قلت العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر فهو قاسد المادة دون الصورة واذا قلت بعض (١٢٦) الانسان ليس بحيوان فقاسد للمادة والصورة لان صفى الشكل الاول لابد

ان تكون موجبة واذا قلت بعض الحيوان ليس بانسان فصحيح للمادة دون الصورة لعدم الإيجاب فصحة الفكر بصحة مادته وصورته (قوله حتى يعرف منه ان كل نظري الخ) أى جواب ان كل نظري (قوله بأى طريق يكتسب) بحيث يقال اذا كان المطلوب تصورياً فطرقة القول الخارج واذا كان نظريا فطرقة الحجة (قوله ان كل نظري) بكسر ان كانت من مقول السائل والا فالتح (قوله وأي فكر صحيح) أى جواب هذا

من ضروريتها والاحاطة بالافكار الصحيحة والفسادة الواقعة فيها أى في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظر بأى طريق يكتسب وأي فكر صحيح وأي فكر قاسد وذلك القانون هو المنطق \* يرجع اليه في معرفة أحوال اي نظر أريد من الانظار المخصوصة (قوله من ضروريتها) أقول لم يرد ان اكتساب النظريات انما يكون من الضروريات ابتداء بل اراد ان اكتسابها انما يستدل بالضروريات اما ابتداء أو بواسطة لجواز أن يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك النظري الآخر من نظري ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور أو التسلسل (قوله اي فكر صحيح وأي فكر قاسد) أقول قد عرفت أن للفكر مادة هي الامور المعلوملة وصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا جمعا كان الفكر صحيحا أو فسادا مما أوفسدت احداها كان قاسدا فاذا أريد اكتساب تصور لم يمكن ذلك من اي تصور كان بل لابد له من تصورات اليقين فتمين الاولى وعلى كالاتمليين لا يثبت الاحتياج الى المنطق في تحصيل نظري يكون صحة فكره بدنيا اوليا مادة وصورة ولا ضير في ذلك فتدبر فانه ما زلت فيه اقدم الناظرين (قوله يرجع اليه) في معرفة صحة الفكر المخصوص مادة وصورة (قوله لم يرد ان اكتساب الى آخره) حتى يرد عليه ان اللازم مما تقدم هو الاحتياج الى قانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون الضروريات وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره فقيه أنه يستلزم استدراك قوله من الضروريات (قوله قد عرفت آه) يريد بيان معنى صحة الفكر وفساده (قوله فاذا أريد آه) الفاء لتفصيل صحة المادة والصورة اللذين كورتين سابقا وتبين بما ذكره قدس سره ان المراد

السؤال وهو ما احتوى على صحة المادة والصورة وذلك القانون هو المنطق من تسمية الشكل بوصف جزئه قوله النطقية وانما أي المنسوبة الى المنطق - واعلم ان المنطق قسمان نطق ظاهري أعني التكلم وبالطبي أعني ادراك المقولات والنسبة هنا يصح ان تكون للنطق الظاهري لان القوة النطقية سبب الادراكات الصحيحة والادراكات الصحيحة سبب الافكار الصحيحة والافكار الصحيحة سببها المنطق فالتسبب سبب للنطق الظاهري بواسطة فانه أريد بالنطق ما يشمل النطق الظاهري والباطني كان المنطق سببا للاول بواسطة والثاني بواسطة أعني الافكار الصحيحة فلهذا انما يحصل بنسبه أي سببا بعبارة بواسطة

الجزئي على الجزئي وذلك هو التمثيل لكن في ذكر الاستقراء شيء لان ما نحن فيه معرفة حال الجزئي لا الكلي (قوله ولا ضير في ذلك لان الاحتياج للقانون انما هو في غير البديهي الصحة اه) (قوله صحة الفكر الخ) هذه هي الاحوال (قوله يستلزم لان معرفة قانون اكتساب النظريات من الضروريات انما هو باعتبار آخره أما باعتبار أوله فلا فلا وجه للتقيد بالضروريات بخلافه على كلام السيد فانه يعتبر السكسب الاول ويقول انه من الضروري بواسطة تقدير (قوله استدراك قوله) أى الشرح

( قوله ومعنى وقوع الافكار فيها الخ ) فمضى قول الشرح والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة المستدرجة تحت تلك الطرق بان يكون الفساد لفقد الشروط ومنه يعلم اطلاق الطريق على الصحيح والفاقد وجه اخذه من كلام السيد انه متى كانت التصورات والتصديقات مناسبة مع وجود الطريق المخصوص كان ذلك الفكر جزئيا للطريق الصحيح المبين في المنطق والا كان جزئيا للطريق الفاسد المبين فيه وبدل لما قاله الحاشي قول السيد في حاشية ( ١٦٧ ) المطالع ان الافكار الصحيحة

وانما سمي به لان ظهور القوة التطبيقية انما يحصل بسببه \*

لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال في التصديقات فكل مطلوب من المطالب التصورية والتصديقية مباد معينة يكتسب منها ثم ان اكتسابه من تلك المبادئ لا يمكن أن يكون بأي طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلوب الى شيئين أحدهما تميز مبادئه عن غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادئ مع شرائطه فاذنا حصل مبادئه وسلك فيها ذلك الطريق أصيب الى المطلوب فان وقع خطأ أما في المبادئ او في الطريق لم يصب والتكفل بتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن ( قوله لان ظهور القوة التطبيقية ) أقول المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى النطق الباطني وهو ادراك العقولات وهذا الفن يقوى الاول

بطرق اكتساب النظريات أقسام المعرفة والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها جزئيا من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد ومعنى افادة المنطق اياها افادة مناسباتها بالافكار الترتيبات الواقعة فيها توهم وخروج من المعاني الاصطلاحية من غير ضرورة ( قوله لما مناسبة مخصوصة آه ) مثل كونه ذاتيا له أو خارجا محمولا مساويا بينا ( قوله وكذا الحال في التصديقات ) قاله لا يد فيها من مقدمتين مشتنتين على الحدود الثلاثة ( قوله فكل مطلوب الى آخره ) وهذا هو محبة الملة ( قوله من طريق مخصوص ) مثل الحدود والرسم في التصورات والقياس والتمثيل والاستقراء في التصديقات ( قوله شرائط مخصوصة ) كساواة المعرفة وكونه اجلي واجبا على الصغرى وكلية الكبرى مثلا ( قوله لم يصب ) أي لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق في بعض الاحيان كما في قولنا زيد حمار وكل حمار جرم وما قيل ان اللازم هنا هو الجسمية التي في ضمن الحمار ففيه انه على تقدير تسليمه لا يجري في نحو كل انسان فرس ولا شيء من الفرس بجماد ( قوله والتكفل الى آخره ) أما التكفل لتحصيل المبادئ التصورية فبيان أقسام الكلبي وبيان خواصها التي تميز بعضها عن بعض وأما للطريق فبيان أقسام المعرفة وشرائطها وأما للمبادئ التصديقية فبيان ما يتألف منه الصناعات الخمس وبيان ما يميز به بعضها عن بعض وبيان القضية وأقسامها وشرائطها وأما للطريق فبيان أقسام الحجة وشرائطها ( قوله كما ينبغي ) انما قال ذلك لان كل علم متكفل ببيان محبة مبادئه لكن لاحق التكفل لان العلم اليقيني الجزئي انما يحصل من العلم بالكلية فان التمثيل والاستقراء لا يفيدان اليقين ( قوله ادراك العقولات ) أي الامور الغائبة عن الحواس ( قوله يقوى الاول ) لان التكلم على وفق المعاني المدبرة في التهن فاذا كان

يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت هي مدرجة تحتها وتلك منطقية عليها ( قوله اندراجها تحتها ) هذا مبني على ان الفكر مجموع للمادة والصورة لاجتماع الحركتين ولا الترتيب فهو مخالف لما مر الا ان يكون المزوم فيها مر هو مجموع الامور القريبة اه ( قوله ومعنى افادة المنطق اياها ) عبارة الصمام معرفتها ( قوله وبالفكر ) عطف على المراد بالطريق ( قوله توهم ) لعله لان مجرد المناسبة لا يكفي في الصحة المترتبة بعد ( قوله وخروج من المعاني الخ ) لان الطريق في الاصطلاح هو الموصل لاجرد المبادئ ( قوله بينا ) أي خاصة بينة ( قوله الى المطلوب الصحيح ) ويلزم الاصابة الى المطلوب الفاسد نحو العالم قديم وكل قديم

مستغن عن الفاعل ( قوله على تقدير تسليمه ) اشارة الى منه باننا اذا قلنا زيد حمار وكل حمار جسم مطلقا كانت النتيجة زيد جسم مطلقا وجه التسليم ان النتيجة حينئذ زيد جسم مطلقا حماري غايته ان تكون اظهر كذبا ( قوله لا يجري الخ ) قد يقال ان اللازم حينئذ أيضا لا شيء من الانسان الفرمي بحمار الا ان يقال ان هذا صادق بخلاف زيد جسم حماري نذكر ( قوله لان العلم اليقيني الخ ) وبيان محبة مبادئ باقي المعلوم ليس بطريق حمل الكلبي على الجزئي فان استعمل ذلك فيها كان من الرجوع الى المنطق ( قوله أي الامور الغائبة عن الحواس ) فلدراك الصور المأخوذة عن الحواسات لا يقال له المنطق

( قوله ورسومه ) إشارة الى أنه رسم لاحد كما يأتي بيانه ( قوله آله ) كالجنس في الحد ( قوله قانونية نسبة الى القانون ) وفيه ان هذا يعارض ما تقدم لانه يقتضى أنغير قانون بل منسوب له وأجيب بان النسبة جاءت على الاصل لانه غير قانون بل منسوب للقانون وما تقدم من تسميته قانونا فعلى طريق التجوز سلمنا انها حقيقة فلا مانع من نسبة الشيء الى نفسه اذا أريد بالمبالغة كأحرى اذا أريد الكمال في الحرمة وواحدى اذا أريد بالمبالغة في الوحدة وخرج بهذا القيد الآلة الحسية لانها دائماً جزئية ( قوله تصمم مراعاتها ) سيأتي ما فيه ( قوله هي الواسطة بين الفاعل ) أي هي ليست مطلق واسطة بل واسطة مخصوصة واحتز به عن النسبة التي بين الموضوع والمحمول فانها وان كانت واسطة لكن ليست بين الفاعل ومنفعله ( قوله في وصول أثره لتغير ) احتز به عن العلة المتوسطة كما يأتي ( ١٢٨ ) ( وقوله اليه ) أي الى المنفعل ( قوله فالتقيد الاخير ) يقتضى ان هناك قيداً آخر وهو

ورسموه بأنه آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه \* كالتشعار للتجار فانه واسطة بينه وبين الحطب في وصول أثره اليه فالتقيد الأخير لا يخرج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله اذ علة الشيء علة لذلك ويسلك بالتالي مسلك السداد فهذا الفن يتقوى ويظهر كلا معني الطلق للنفس الانسانية المسماة تدوير المعاني سديداً كان التكلم سديداً ( قوله ويسلك بالتالي الى آخره ) الباء للتعدي لانه يحفظه عن عروض الخطأ فيه ( قوله يتقوى ويظهر ) في عطف يظهر على يتقوى إشارة الى ان الظهور في الشرح بمعنى دست يافتن على مافى التاج وفي التعبير بالنفس الانسانية إشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفي التوصيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة تشير الى كونها مبدأ للنطق وهو معنى القوة النطقية ( قال آله ) اختار صيغة المفرد اشاراً الى كونه علماً واحداً مفرداً بالتدوين ( قال هي الواسطة الى آخره ) هكذا فسر الامام في شرح الاشارات فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشيئين كواسطة الفلادق والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرجت الواسطة المذكورة عما لا يكون طرفاً فاعلاً ومنفعلاً ولظهور فائدة هذا القيد لم يتعرض له الشارع وتعرض لفائدة القيد الاخير أي في وصول أثره اليه وما قيل أنه يصدق التعريف على الشرائط وارتضاع المانع والمعد لانها وسائط بين الفاعل والمنفعل في وصول الاثر اذ اليجاد لا يحصل بدونها فتقوم لانها متمات الفاعلية فان الفاعل انما يصير فاعلاً بالفعل بسببها لواسائط في الفاعلية ( قال اذ علة الشيء الى آخره ) تلميح لقوله فانها واسطة أنه ان رجع ضمير منفعلها الى الفاعل بتأويل العلة وان رجع الى العلة المتوسطة فهو تلميح لمقدمة مطوية أي فتكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضاً لأن فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لمدخلته في الفاعلية على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل أو لان الشيء اذا كان محتاجاً اليه لامر هو محتاج

كذلك وهو قوله بين الفاعل ومنفعله ولم يبين محترزه كما قلنا لظهوره ( قوله لا يخرج ) العلة المتوسطة ( كسروا اذا فرض ان زيدا علة في عمرو وعمرو علة في بكر ) ( قوله بين فاعلها ومنفعله ) أي فعمرو واسطة بين زيد وبكر وهو المنفعل لعمرو ( قوله اذ علة الخ ) ظاهره أنه علة لقوله فانها أي العلة المتوسطة وهو عمرو وواسطة بين فاعلها ومنفعله أي منفعل العلة المتوسطة وهو لا يصح لان العلة الاولى مصدوقها زيد والثانية مصدوقها بكر وهي المنفعل والشيء المتوسط هو عمرو أي فعمرو وتوسط بين فاعله ومنفعل نفسه لان بكراً

منفعل لعمرو هذا حاصل الدعوى فلا التفات فيها الى كون بكر أثرأ لزيد وهذه العلة تقتضي الالتفات الى ان بكراً أثر لزيد الشيء والجواب ان المعلوم للعلة المذكورة في الحقيقة محذوف والاصل فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله ويلزم ان يكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضاً ( قوله اذ علة الشيء الخ ) فاذا كان عمرو واسطة بين فاعله ومنفعله لزم أنه واسطة بين زيد وبين منفعل زيد وهو بكر ( قوله دست يافتن ) دست هو اليد ويافتن الوجدان أي وجدان اليد والقوة ( قوله اختار صيغة المفرد ) أي التي تستعمل مفرداً لان آلة يستعمل مفرداً وجما ( قوله كل ما يتوسط الخ ) يشمل الواسطة في الوجود بان يكون زمان وجودها بين زماني وجود غيرها والواسطة بحسب المكان أيضاً ( قوله والنسبة ) عطف على واسطة ( قوله تلميح لقوله فانها واسطة الخ ) ومراده به بتحقيق دخولها في باقي التعريف حتي يمكن اخراجها بالقيد الاخير ( قوله لان فاعل الخ ) أي لا يزيد بالعلة في كلام الشرح خصوص الفاعل بل مطلق المحتاج اليه ويكون معنى قوله اذ علة الخ لان الشيء اذا كان محتاجاً اليه الخ ( قوله على ما قالوا الخ ) متعلق بقوله لان فاعل الخ

لكن بواسطة فصدق على بكر أنه منفعل للآتين مما لكن يزيد بواسطة ولعمرو بغير واسطة وهذا كله اذا جعلنا ضمير منفعلها عائدا على اللمة المتوسطة كما هو المتبادر أما لو رجح الفاعل أي يتفعل الفاعل ويكون انث باعتبار أنه علة فالامر ظاهر لا غير عليه فعمرو متوسط بين زيد وبين منفعله (قوله الا انها الخ) استدراك على ما توهم من الواسطة في الوصول (قوله لا يصل الى المعلوم) أي مطلقا وفيه أنه اذا كان لا يصل اليه لا يكون المعلوم منفعلا عن اللمة البعيدة فلا تكون اللمة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل واسطة بين فاعلها ومنفعلها هي وحيدته فلا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى التقييد الاخير فخروجه بقوله ومنفعله أي منفعل ذلك الفاعل والجواب أنه لما كان زيد مؤثرا في عمرو وعمرو مؤثرا في بكر فلا شك أن زيدا له مدخل في وجود بكر وليس ذلك المدخل الا بكونه فاعلا له لانه لا يمكن وجود بكر الا بسبب كون زيد صار فاعلا لعمرو لكنه فاعل بعيد لم يصل أثره الى بكر فحيث بكر منفعل لزيد بعيد فيصدق حيث على عرواته واسطة بين الفاعل أعني زيد ومنفعله وهو بكر لكن منفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالتقييد الاخير والى هذا اشار الشارح بقوله اذ علة علة الشيء علة له بواسطة (قوله فضلا) يستعمل بمعنى بقي وبمعنى زاد وجاوز قالني على الاول الوصول الى المعلوم منتفحة حالة كون الوصول بقية من الوصول المتوسط واذا كان هذا الوصول البقية منتفحا لزم (١٢٩) منه انتفاء أصل الوصول لان

الدار اذا انتهت وبقي منها شيء ثم سيق انتفاؤه لزم منه انتفاء الدار لانه اذا انتهي بقية الشيء لزم انتفاء الشيء فالذي جعل بقية الوصول المطلق لانه

الشيء بواسطة فان (ا) اذا كان علة (ب) و (ب) علة (ج) كان (ا) علة (ج) ولكن بواسطة (ب) الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول أثر اللمة البعيدة الى المعلوم لان أثر اللمة البعيدة لا يصل الى المعلوم فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر

بالاطقة فاشتق له اسم من التطق (قوله لان أثر اللمة البعيدة لا يصل الى المعلوم) أقول

اليه لا آخر كان الشيء الاول أيضا محتجا اليه لا آخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعل اللمة المتوسطة منفعل فاعلها باثبات الفاعلية بواسطة أو بمقدمة كلية ضرورية تشمل الفاعل وغيره وليس مصادرة على ما توهم (قال الا انها الى آخره) استدراك من قوله قولها واسطة بين فاعلها ومنفعلها (قال فضلا عن ان يتوسط آه) يعني ان التوسط في الوصول فرع لتحقق الوصول قلنا اتقنى الاصل اتقنى الفرع بطريق أولى وفضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنى زاد وبقي على ما في شمس العلوم يقع بعد نفي صريح أو ضمني للتبعية من نفي الاذي على نفي الاعلى فضل الثاني معناه اتقنى الوصول مطلقا حال كونه بقية عن التوسط أي عن الوصول بالتوسط وجزأته فيكون انتفاؤه اظهر وعلى الاول معناه اتقنى الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط

(١٧ شروح الشمسية) بناء على انه تحليل لمقدمة مطوية اثبات للكون المذكور باثبات الفاعلية بواسطة بناء على ان المراد باللمة خصوص الفاعل أو اثباته للكون المذكور بمقدمة كلية بناء على ان المراد باللمة مطلق المحتاج اليه سواء كان فاعلا أولا وعلى كل لامصادرة (قوله فهو اثبات الخ) بيان لتقارير الدعوى والدليل حتى تنقضي المصادرة (قوله استدراك الخ) بين به ان الفاعل لا يجب ان يؤثر في المنفعل فمقتضى الاعتراض به اذا لم يصل أثر اللمة البعيدة اليه لا يكون المنفعل منفعلا لها فلا يكون داخلها في باقي التعريف فلا يصح الاحتراز بالتقييد الاخير عنها (قوله يعني ان التوسط الخ) بهذا اندفع ما قيل ان ما بعد فضلا أولى بالتقييد مما قبلها وليس الوصول بواسطة أبعد من الوصول بلا واسطة لجواز توقعه على الواسطة (قوله يقع بعد نفي) أي يقع بين أمرين متفقين يكون الثاني منهما. أخرى بالتقييد من الاول للدلالة على كون الثاني أخرى بالتقييد من الاول (قوله عن التوسط) لفظ عن فيه وفيها بعده بمعنى من كما يدل عليه قوله وجزأ منه وأما عبر أولا بمن لانها الموجودة في قول الشرح فضلا عن ان يتوسط الخ أي واذا اتقنى الجزأ اتقنى الشكل بالاولى وهو معنى ظهور انتفاؤه (قوله مطلقا) أي غير مقيد بكونه جزأ ويكون الحال قيما لا ينافي تسلط التي عليه مطلقا تدبر (قوله حال كونه زائد الخ) أي حال كون انتفاء الوصول مطلقا زائدا ومتجاوزا عن انتفاء الوصول بالتوسط ومن المعلوم أنه يلزم من تحقق الزائد وهو انتفاء الوصول مطلقا تحقق للزيد عليه وهو انتفاء الوصول

جعل بقية الوصول المتوسط وعلى الثاني قلعتي انتهاء الوصول مطلقا حال كونه زائدا عن الوصول المتوسط فانتفاء الوصول  
المتوسط اولوي لانه اخص من انتفاء الوصول مطلقا وانتفاء الوصول مطلقا الذي هو اعم قد نفي قيلزم منه نفي الاخص نظير  
هذا قوله زيد لا يملك الدرهم (١٣٠) فضلا عن الديتار أي انه لا يملك الدرهم حالة كون نفي الدرهم زائدا على

وتاما الوصل اليه أثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهي من البعيدة

قيل عليه فلي هذا لا يكون الملول منفلا عن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين  
الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعله ومنفعلها كما صرح به أولا وجيشد  
لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى القيد الاخير بل هي خارجة بقوله ومنفعله أي منفعل  
ذلك الفاعل والجواب أنا اذا فرضنا أن (١) مثلا أوجد (ب) و (ب) أوجد (ج) فلا شك  
أن (١) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك الا لكونه فاعلا له اذ لا يمكن وجود (ج) الا بان  
يصير (١) فاعلا (ب) لكنه فاعل بعيد لم يصل أثره الى (ج) فيكون (ج) أيضا منفعله بعيدا  
فيصدق على (ب) حيثذ أنه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالقيد الاخير  
والى ما ذكرناه مفصلا أشار اجمالا بقوله اذ علة علة التي علة له بالواسطة قائل

أي عن انتفاء التوسط فهو منتف أولا ( قال اما الوصل اليه ) كلمة اما لتأكيد النفي السابق صريحا  
للاهتمام بشأنه ( قال لانه الصادر منها آه ) أي الملول معلوم الانصاف بالصدور من المتوسطة لكونه  
أثرها والمتوسطة معلومة الانصاف بالصدور عن البعيدة لكونها أثرها ومعلوم ان الشيء الواحد  
لا ينصف بصدورين ولا يقوم صدور واحد بصادرين ثبت ان الوصل اليه أثر المتوسطة دون  
البعيدة فالتعريف في قوله الصادر منها من قيل ووالدك البعد وخلاصة كلامه ان الملول منفعل  
بالبعيدة لكونها فاعلة له وليس صادرا عنها فلم يصل أثرها اليه بمحقق ذلك قولهم الواحد لا يصدر  
عنه الا الواحد مع اتفاقهم على ان الواجب تعالى فاعل لكل الممكنات بلا واسطة أو بواسطة  
وللتاخرين هنا كالت اوهن من نسج النكبت يتكشف لك حالها ما ذكرنا لك فلا حاجة الى  
التصريح ( قوله قيل عليه فلي هذا ) أي على تقدير عدم وصول أثر العلة البعيدة الى الملول وبني  
الاعتراض على استلزام الاضلال لوصول الاثر فاذا انتفى الوصول انتفى الاضلال ( قوله أولا ) أي  
سابقا فلا يقتضى وجود التصريح ثانيا ( قوله والجواب الى آخره ) خلاصته ان الاضلال لا يستلزم  
الوصول فالملول منفعل العلة البعيدة مع عدم وصول أثرها اليه وذلك لان البعيدة لها مدخل في  
وجود الملول توقفه عليها وليس ذلك الا بالتفاعلية اذ لاجهة توقف وجوده عليها سواها فتكون  
فاعلة له فيكون منفعلا لها أيضا لكون الفاعلية والمنفعلية من الاضافات لكنه فاعل بعيد فخلل بينه  
وبين منفعله فاعل آخر يسببه لم يصل أثره اليه لما عرفت من انه صادر من المتوسطة دون البعيدة  
( قوله اشار بمجمل بقوله آه ) قد عرفت تفسير ذلك المجمل بما لا مزيد عليه ( قوله قائل ) أمر  
بالتأمل لدقته وغموضه حتي يظفر لك دفع ما يترجم من ان المتبادر من منفعله للمنفعل القريب فلا  
حاجة الى القيد الاخير فان المتبادر هو المطلق ولذا قيد المحقق الطوسي التعريف بالقرب فقال  
ما يتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب ولو سلم فالتبادر من المنفعلة القريب لا يكون بينه وبين فاعله

نفي الديتار فاذا انتفى الدرهم  
ثم نفي الديتار دون  
العكس لان نفي الدرهم  
يشبه الاعم ونفي الديتار  
يشبه الاخص لان من  
يملك الديتار عده الدرهم  
وليس كل من ملك الدرهم  
يملك الديتار فالوصول  
مطلقا انتفى حالة كونه  
زائدا عن الوصول المتوسط  
فقد انتفى التوسط وزاد

بالتوسط لانه يلزم من نفي  
العام نفي الخاص ( قوله  
فهو منتف أولا ) أي  
الوصول بالتوسط منتف  
أولا حتي يتحقق انتفاء  
الوصول مطلقا فيكون  
الوصول بالتوسط أولى  
بالانتفاء وفي كلامه رد  
على الصاملن تدبر ( قوله  
والتوسطة معلوم الخ )  
أخذه من قوله وهي من  
البعيدة لانه بقرينة ما قبله  
بمترلة وهي الصادرة من  
البعيدة ( قوله لا ينصف  
بالصدورين ) ان قلنا ان  
الملول صادر عنها أي عن  
كل منهما ( و قوله ولا  
يقوم الخ ) ان قلنا كلا

والقانون

من المتوسطة والملول الاخير صادرين عن العلة الاولى بصدور واحد ثبت ان الصدور

اما هو عن المتوسطة ( قوله فالتعريف الخ ) أي التعريف للعهد بناء على الاشهر وهذا مفرغ على قوله أي الملول معلوم الانصاف  
الخ ( قوله لكونها فاعلة لمتة ) قوله وليس صادرا عنه ( أي عن المذكور وهو العلة البعيدة ( قوله وللتاخرين )



الامر ينفي مطلق الوصول كما انني الفيتار وزاد الامر ينفي الدرهم فاذا انتفي الزائد الذي شأنه الوجود دفن باب أولى غيره فاذا انتفي المزيد عليه انتفي الزائد ( قوله أمر كلي ) الامر الكلي مشترك بين امرين الاول المفرد الصادق على كثيرين كالانسان يقال انه امر كلي يعني انه صادق على كثيرين أي صالح لان يحمل على كل منها هو وكذلك الحيوان والثاني القضية التي حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها كالفاعل مرفوع فهي أمر كلي يعني انها مشتقة على جزئيات كثيرة كالكلية يوصف بها المفردات والقضايا والمراد هنا الثاني ( قوله على جميع جزئياته ) ظاهره ان القضية لها جزئيات مع ان الجزئيات انما هي لموضوعها فلم لها فروع تنفرد عنها فزيد من ضرب زيد وعمرو من ضرب عمرو وهكذا جزئيات لموضوع قولنا كل فاعل مرفوع وفروعها الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كالحكم على زيد بالرفع ( ١٣١ ) من قولنا زيد من ضرب زيد

والقانون أمر كلي ينطبق \* على جميع جزئياته

( قوله والقانون أمر كلي ) أقول اذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالقائل أمر كلي أي مفهوم كلي لا ينع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها هو وهذه القضية أيضا أمر كلي أي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والضابط اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة

واسطة أصلا لا ان يكون بينهما فاعل آخر فيخرج عن التعريف آلة الضرب الذي يكون بين الضارب والمضروب حائلا ( قوله اذا قلت كل فاعل مرفوع الى آخره ) تمديد لتفسير المذكور بقوله فقله أمر كلي اه كما بدل عليه الفاء فعرض أولا لما يتبادر الى الفهم من لفظ الكلي ومن انطباقه على الجزئيات ونسبة الجزئيات اليه من غير تقدير ولذا ذهب بعض القاصرين الى ان القاعدة هو المفهوم الكلي كما صرح به في حاشية المطالع وثانيا لما هو المراد وبين معنى الانطباق وان نسبة الجزئي اليه تساع ثم اشار الى بطلان الاول بقوله والقانون والقاعدة والاصل اميانة خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدة العبارة له ( قوله وهذه القضية أيضا أمر كلي ) أي حكم كلي وليس مختصا بالفاعل كما سبق اليه الوهم من تذكر الكلي ( قوله قد حكم الى آخره ) تفسير لمعنى الكلية اذا وصف بها القضية ( قوله هي الاحكام اه ) أي المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التمثيل ( قوله وهذه الفروع اه ) اشارة الى ان الانطباق حيث يدعى الاشتمال لا الحل كما سبق اليه الوهم من نسبته الى الجزئيات ( قوله بالقوة القريبة من الفعل ) متعلق بالمشتملة والمراد بالاشتمال وجودها فيها ولاشك في كونه بالقوة اذ الحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به كونها بحيث يستخرج منها حتى يرد انه بالفعل ( قوله والقانون والقاعدة اه ) يعني ان هذه الفاظ مترادفة

مرفوع وعلى عمرو وعلى بكر بالرفع من قولك عمرو من قام وعمرو أو بكر مرفوع وأوجب بان في الكلام حذف مضامين أي منطبق ومشتمل على جميع أحكام جزئيات موضوعها وهذا الاشتمال بالقوة القريبة من الفعل لا به بالفعل

أنظر من هم ( قوله آلة الضرب لعله الصرف بالصاد المهمة ثم الفاء أي الآلة التي تكون حائلا بين الضارب والمضروب فلا يصل اليه الاثر وتلك الآلة كالترس ونحوه وقد وجدت في نسخة هكذا آلة الصرف وهو موافق لما ترجينه اه ع ط كذا نقل عن الشيخ وهو سهو تقدير ( قوله حائلا ) احترز

به عن الضرب باليد مثلا فانه ليس بواسطة ( قوله لما يتبادر الى الفهم الخ ) فان المتبادر من الكلي لفهوم الكلي ومن الانطباق الحل ( قوله هو المفهوم الكلي ) أي مفهوم لفظ الفاعل مثلا لا القضية الكلية ( قوله مع عدم مساعدة العبارة له ) أي عبارة الشرح اذ لا تعرف الاحكام من مفهوم الفاعل مثلا ( قوله وليس مختصا بالفاعل يعني ان مراد السيد بقوله وهذه القضية أيضا أمر كلي ان لفظ أمر كلي ليس مختصا بالفاعل من قولنا كل فاعل مرفوع بل كما يطلق عليه أمر كلي يطلق على القضية أيضا بانها لانها حكم فيها على كلي ( قوله مع تلك الجزئيات ) فانها معا مندرجان في القضية الكلية ( قوله كما يسبق الى الوهم الخ ) لان الجزئيات في الاصطلاح اسم للامور المتعددة التي يحمل عليها المفهوم الكلي الذي لا ينع تصور من وقوع الشركة فيه كلفهوم لفظ الفاعل وهذا هو بعض ما ذهب اليه بعض القاصرين السابق ( قوله حتى يرد الخ ) لان تلك الحجة ثابتة بالفعل

( قوله ليتعرف ) اللام للغاية والمآبة أي ان هذا الامر الكلي مشتمل على جميع أحكام الجزئيات بالقوة وعاقبة ذلك الاشتغال  
تعرف أحكام جزئيات الموضوع أي التعرف بالفعل فالتعرف بالفعل معاقب للاشتغال بالقوة وليس المراد ان التعرف للاحكام  
بمجرد اشتغال الكلي على جميع الاحكام بالقوة كما هو ظاهر بل لابد من موعة أخرى وهو ان يأخذ جزئيا من جزئيات  
الموضوع ويحمل عليه الموضوع ويحمل قضية صفرى ويحمل ذلك القانون الكلي كبرى فيبرز جيتذ حكم الجزئيات بالفعل بحيث  
تقول زيد من ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج زيد من ضرب زيد مرفوع فالحكم على زيد بالرفع تعريف لتلك  
الحكم بالفعل هذا ولك ان تقول لا عوج لما قررناه فيها تقدم بل المراد منطق أى مشتمل موضوعه على جميع جزئياته او ان  
في العبارة استخداما والمني ( ١٣٢ ) منطق ذلك الامر الكلي لا بلعني المتقدم وهو القضية بل بعني آخر وهو

المفرد أعني الموضوع

ليتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلي منطق على جميع جزئياته يتعرف  
أحكام جزئياته منه

فيها واستخرجها منها الى الفعل يسي قريبا وذلك بان يحمل موضوعا أعني الفاعل على زيد مثلا  
فيحصل قضية وتحمل صفرى القياس وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع  
فينتج ان زيدا مرفوع قد خرج بهذا العمل هذا القرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك غيره  
قوله أمر كلي أي قضية كلية وقوله منطق أى مشتمل بالقوة على جزئياته أي على جميع أحكام  
تطلق في الاصطلاح على هذه القضية مثلا من حيث اشتغالها على تلك الفروع وللإشارة الى الحيثية  
وصف الامر الكلي بالانطباق مع أنه لا يكون الا كذلك وبهذا ظهر عدم محه حمل الامر الكلي  
على موضوع تلك القضية لأن صدقه على جزئياته لازم له فلا حاجة الى الذكر وليس بمعتبر في  
مفهوم القاعدة حتي يقال أنه ذكر للإشارة الى الحيثية وأيضا لامنى لاستخراج أحكام جزئياته منه  
الا بتقدير المضاف اي من حكمه اذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع  
( قوله بهذا العمل ) وهو تحصيل الصفرى وضما الى القاعدة ( قوله وقس على ذلك ) اي على  
استخراج القرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع اخر لهذه القاعدة ولغيرها ( قوله على  
جميع احكام الى آخره ) يحذف المضاف بقرينة قوله يتعرف احكامها والمضاف اليه بقرينة ان ليس  
للقضية جزئيات ( قوله ليتعرف اء ) في بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لا محل لها من  
الاعراب وفي بعضها باللام للمآبة دون التعليل وفي صيغة الفعل إشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة  
والمشقة فخرج من التعريف القضية الكلية التي تكون فروعا بديهية غير محتاجة الى التخرج  
كقولنا الشكل الاول متنج فيكون ذكره في الفن بطريق المبدئية لمسائل أخرى قيل ما ذكره  
قدس سره تكلف مستغني عنه بل يقال معناه قضية كلية تشتمل على جزئيات تعتبر فيها باعتبار  
تحققها لا باعتبار تلقاها وتسدعي تحقيقها فخرجت الشرطيات اذ لاجزئيات لها والسوالباد لا تشتمل

( قوله من حيث انطباقها  
الخ ) لان الامر الكلي  
من حيث انطباقه على  
مساوى موضوعه أو على  
أهم منه لا يسمي قانونا  
مثلا كل انسان ضاحك  
لا يسمي قانونا بالنسبة الى  
انطباقه على كل ناطق ضاحك  
وكذلك كل انسان ناطق  
لا يسمي قانونا بالنسبة الى  
انطباقه على بعض الحيوان  
ناطق ( قوله عدم محه  
حل الخ ) كاتوهم البعض  
السابق ( قوله وليس بمعتبر  
في مفهوم القاعدة الخ )  
صوابه في مفهوم الامر  
الكلي الا ان يقال معناه  
انه حينئذ يكون الفيدمعتبرا  
في مفهوم الامر الكلي  
فلا حاجة اليه لان صدقه

على جزئياته لازم وليس بمعتبر الخ تدبر ( قوله بقرينة ان ليس للقضية  
جزئيات ) لان الجزئية انما تكون للمفهوم الكلي وهو موضوعا ( قوله لا محل لها من الاعراب ) لانها مسوقة لبيان فائدته ( قوله  
دون التعليل ) لان الانطباق ليس للتعرف بل لكونه ذاتيا لما تحته ( قوله قيل ما ذكره السيد الخ ) القائل العصام وما ذكره  
السيد هو ان معنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعا ( قوله تعتبر فيها باعتبار تحقيقها ) حاصلها ان الجزئيات  
تكون معتبرة فخرج الكلي من حيث كليته ( قوله وتسدعي تحقيقها ) أي تسدعي تحقيق تلك القضية وصدقها. تحقق تلك  
الجزئيات ووجودها ( قوله فخرجت الشرطيات ) أي بقوله تشتمل على جزئيات وقوله والسوالباد لا يستدعي تحقيقها وصدقها  
من حيث انها قضية تحقق الجزئيات المختبرة في تحقق كونها قضية لصدق السالبة مع انتفاء الموضوع

( قوله حتى يعرف الخ ) أي لانه فاعل وكل فاعل مرفوع وقوله حتى يعرف الخ تفريع على قوله ليتعرف منه جزئياته الخ يعني الغاء التفرعية ( قوله وبين المطالب الكسبية ) كنبوت الحدوث للمالم المتبع له قولك العالم متغير وكل متغير حادث ثم ان ظاهره ان القوة العاقلة فاعلة للمطالب الكسبية وان المطالب المذكورة منفصلة لها مع انها أي القوة العاقلة قابلة للمطالب فاية الامر ان المنطق واسطة بين القابل والمقبول فلا يكون المنطق حينئذ آلة والحاصل انه لا يثبت ان يكون آلة الا لو كانت القوة العاقلة فاعلة للمطالب فيكون المنطق واسطة بين الفاعل والمتضمن ان القوة العاقلة قابلة للمطالب لافاعلة لها والجواب ان جعل المنطق آلة اتما هو بناء على القول بان الحكم فعل فالمطالب الكسبية فعل لقوة العاقلة وحينئذ فالمنطق واسطة بين الفاعل والمفعول أو يقال تنبني على القول بان الحكم الذي هو المطالب كيفية للنفس أي ادراكا واسكن جعله آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى الافهام من كون القوة العاقلة فاعلة لادراكاتها لان الادراكات لما كانت ناشئة بتوسط فعل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق الى الفهم انها افعالها واما ان يجمل في الكلام مضاف محذوف والاصل واسطة ( ١٣٣ ) بين القوة العاقلة وبين مبادي

المطالب ومبادي المطالب ترتيب الصغرى والكبرى في التصديقات وترتيب الجنس والفصل في التصورات فالتقسيم ترتب الصغرى والكبرى والجنس

حتى يتعرف منه ان زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيد فانه فاعل واما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية

جزئيات موضوعه وقوله ليتعرف أحكامها منه أي بالفعل على الوجه الذي قررناه ( قوله لانه واسطة بين القوة العاقلة ) أقول قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية

على الجزئيات المتغيرة في تحقيقها بناء على ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالتانون لا يكون الا قضية كلية حتمية موجبة واما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح اضافها الى موضوعها للدلالة على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المتغيرة فيها دون الاعم الشامل للجزئيات الفرضية المتغيرة في معنى الكلي أقول وفيما ذكره تكلفنا الاول ان يراد باشتمالها على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يراد بجزئياتها الجزئيات المتغيرة في تحقيقها والدلالة للفظ عليه مع ان المتبادر من اضافة الجزئي الى شيء ان يكون جزئيته بالقياس اليه وان يكون ذلك الشيء كليا له الثالث انه يستلزم ان لا يكون قولهم نقضنا المتساويين متساويان ونقيض الاعم أخص من نقيض الاخص قانونا لاشتمالها على نقاض الأمور الشاملة نحو الاشياء والا يمكن وحى من الأمور الفرضية الرابع انه يلزم ان لا تكون المسائل التي موضوعها الكلليات المنحصرة في فرد واحد كباحث الواجب والعقول والافلاك قوانين لعدم الجزئيات لما في نفس الامر بل بالفرض ثم لا يخفى على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى الفهم مما ذكر هذا الفاضل بلا شبهة لكن المرء مشغوف بتأنيج فكره والظاهر ما قيل ان المراد بالجزئيات

القضية أيضا يعني ان الجزئيات المضافة الى الكلي أهم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته الفرضية التي يتحقق بها كلية الكلي بخلاف الجزئيات المضافة الى القضية فان المراد بها الجزئيات بحسب نفس الامر لانها المتغيرة في القضية لابتناء الاحكام عليها دون الفرضية ( قوله ان يراد باشتمالها الخ ) لانه متى كان المراد بالكلي القضية الكلية وبالجزئيات جزئيات الموضوع فلا معنى لتطبيق القضية على تلك الجزئيات الا اشتمالها على أحكامها بالقوة ( قوله ان يكون الحكم فيها الخ ) لان هذا هو الذي اشتملت عليه القضية دون نفس الجزئيات فان الذي اشتمل عليها الموضوع والمراد ان الحكم فيها عليها اجمالا كما سبق ( قوله المتغيرة في تحقيقها ) بالجزئيات الفردية ( قوله ان يكون جزئيته بالقياس اليه ) وعلى ما ذكر جزئيته بالقياس لما هو أخص منه أعني المقيد بما هو متحقق في نفس الامر دون ما يتناول الفرض ولذا قال على جزئيات تعتبر فيها لاعلى جزئياتها ( قوله وان يكون ذلك الشيء كليا له ) وعلى ما ذكر الكلي هو ذلك الاخص ( قوله لاشتمالها الخ ) قلها جزئيات حقيقة اتما ايرادها من جهة هذا الاشتمال ( قوله والعقول الخ ) أي مبحث كل منها ( قوله لعدم الجزئيات لها ) فابردا من هذا الوجه وان كان ماله وما

( قوله لا يكون الا قضية ) ( قوله الكلي من حيث كليت فانه يكون مفردا ) ( قوله كلية خرجت القضية الجزئية وقوله كلية خرجت الشرطية ) ( قوله مم ان الواضح ) ( قوله اضافها الى موضوعها لانها ) ( قوله جزئيات الموضوع ) ( قوله لانها جزئيات )

والفصل والمنطق واسطة بين العاقلة وبين مبادئ المطالب التي هي منفعة لها (قوله في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قوله لان مسائله قوانين إلخ) فيه إشارة إلى ان تسميته بالقانون تساع أي مجاز من باب تسمية الشيء بوصف أجزائه

قبله واحدا (قوله ولا يكون ذكر إلخ) أي لاحتياج التوجه لان ذكره للإشارة إلى الحقيقة السابقة لانه ذكر لبيان كيفية التفريع (قوله من غير لزوم الحذف) كما مر عن السيد (قوله يحتاج إلى تكلف) كان يقال أنه نظرف للملاحظة الانطباع بخلافه على التوجيه فانه نظرف للانطباع (١٣٤) (قوله حيثنذ) أي حين جرينا على الاظهر (قوله ذلك الفاضل أي)

### في الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله \* قوانين

لافاعلة لها وأجيب بأن الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونه آلة اما بناء على الظاهر المتبادر إلى أفهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لادراكاتها كما ذكره واما القروع تشبيها لها في الاندراج وباحكامها الاحكام التي تشتمل تلك الجزئيات عليها وحيثنذ لاحتاجة إلى الحذف والاظهر عندي ان المراد قضية كلية تنطبق أي يحمل موضوعا على جزئياته عند تعرف احكامها منها حيثنذ يكون التعريف مشتملا على بيان التفريع أيضا ولا يكون ذكر الانطباع بعد ذكر الكلي محتاجا إلى التوجيه وتكون الجزئيات محمولة على معناها المتبادر من غير لزوم الحذف لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع إلى الموضوع المفهوم من الكلي اذ معناه ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه ويؤيده ما وقع في عباراتهم عند تعرف احكامها فان تعلق عند على التوجيهات المذكورة يحتاج إلى تكلف واللام في ليتعرف كما في أكثر النسخ حيثنذ يكون للتوقيت يعني ان التعريف على التوجيهات للمذكورة غير ما ذكر ذلك الفاضل يصدق على القضية السالبة مع أنهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة وجوابه ان القضايا السالبة من القوانين اذاستباط القروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب والتأويل المذكور انما ارتكبه لان البحث في العلوم لا يكون الا عن العوارض الذاتية (قوله لافاعلة لها) أي لانتهاها ولا لآثر يتعلق بها لان الترتيب الذي هو فعلها انما يتعلق أثره أعني الهيئة المخصوصة بمبادئها فلا يكون المنطق واسطة في وصول أثرها إليها فلا يرد ان كون المطالب الكسبية منفعة لايتوقف على كون العاقلة فاعلة لها فان الخشب منفعل للتجار والتجار ليس فاعلا له (قوله فلا اشكال في التصديقات) لان المنطق يكون واسطة في حصول التصديق الذي هو أثر الإيقاع الذي هو فعل النفس وهذا القدر يكفي في كونه آلة ولا يجب جريانه في التصورات أيضا (قوله بناء على الظاهر المتبادر) فان الادراكات لما كانت قائمة بتوسط فعل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق إلى الفهم انما أفعالها ولا ضير في بناء اطلاق اللفظ على شيء باعتبار مايتبادر إلى الفهم وان كان خلاف الواقع انما يضر ذلك في المطالب العلمية (قوله واما بناء إلى آخره) فكلام الشارح على حذف المضاف أي بين مبادئ المطالب الكسبية (قال في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قال لان مسائله قوانين)

المضام) قوله قضايا موجبة لانها قوانين يستر فيها الانطباع ولا انطباع في السوالب (قوله والتأويل المذكور) أي تأويل السوالب بالموجبات لم يرتكبه لعدم الاستباط منها بل لان البحث في العلوم انما يكون بمحمل العوارض الذاتية والسلب صدم شيء لا عارض ذاتي ثم يظهر ان المراد بالتأويل تأويل الاشياء على الجزئيات في تعرف القانون بالاشياء على احكامها سواء أريد بلجزئيات جزئيات الموضوع على ما قاله السيد والخشبي أو القروع على ما قاله صاحب الفيل فان هذا الاشياء لا يكون في السوالب تدبر (قوله فلا يرد إلخ) لان أثر فصل التجار وهو الهيئة المخصوصة واصل

للخشب بخلاف أثر فعل القوة العاقلة فانه انما وصل لمبادئ المطلوب لانه (قوله في حصول التصديق) أي كلية للمطالب وهي النسب الحكيمية فالمنطق آلة في كون تلك النسب مصداقها أي موقفة في الشرح كونها مكتسبة تدبر (قوله وهذا القدر إلخ) فلا يردانه حيثنذ يخرج قسم التصورات من تعرف المنطق قال قدس سره وان كان ادراكا أي فهو كيف لا فقل (قوله لما كانت قائمة) فليست آثارا لفعل النفس بل هي قائمة من المبدأ الفياض (قوله انما افعال) أي وآثارها المتعلقة بالمطالب كونها مدركة (قوله أي في حال الاكتساب) دفع لما يتوهم من ان قوله في الاكتساب يدل على ان الاكتساب هو الازل الواصل إلى المطالب مع انه تأثير وفعل وأثر الفاعل ما يرتفع على فعله لاضله

(قوله كلية) صفة كاشفة (قوله منطبعة) أي مشتملة بالقوة القريبة من الفعل (قوله على سائر جزئياتها) أي على جميع جزئياتها (قوله عرفنا منه الخ) ان قولنا لاشيء الخ أي بأن قول لاشيء من الانسان يحجر بالضرورة سالبة ضرورة وكل سالبة ضرورة تنعكس سالبة دائماً ينتج لاشيء من الانسان يحجر تنعكس سالبة دائماً فان قلت هلا عكست الضرورية ضرورة مثل نفسها اذا يصح ان يقال في عكس لاشيء من الانسان يحجر بالضرورة لاشيء من الحاجر بانسان بالضرورة قلت ان عكس الضرورية مثل نفسها لا يطرد محتمة فانما فرض ان زيدا لم يركب في عمره الحمار صدق لاشيء من مركوب زيد بفرض بالضرورة ولو انعكس ضرورة لكذبت بان يقال لاشيء من القرس بمركوب زيد بالضرورة وانما كانت هذه كاذبة لان نقيضها وهو بعض القرس مركوب زيد بالامكان صادق وانما كان هذا قبضها لان الامكان يقابل الضرورة وانما كان أحد التقيضين صادقا كان الآخر كاذبا وانما كذب عكسها ضرورة تعين ان يكون عكسها دائماً وهي لاشيء من القرس بمركوب زيد دائماً وهذه محيطة قطعا (قوله والالم يمرض للمنطقي خطأ) لكن التالي باطل فبطل القدم وهو كونه بصمم (١٣٥) فان الذي يصمم انما هو مراعاة

(قوله هذا مفهوم التعريف) أي يفهم من التعريف ان الذي يصمم انما هو للمراعاة لاهو بنفسه وفي هذا اشارة الى انه يمكن البحث في هذا الذي يفهم بان يقال من الجائز ان يقال انه هو الذي يصمم بشرط المراعاة بل هذا هو

كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية تنعكس الى سالبة دائماً عرفنا منه ان قولنا لاشيء من الانسان يحجر بالضرورة ينعكس الى قولنا لاشيء من الحاجر بانسان دائماً وانما قال تصمم مراعاتها الذهن لان المنطق ليس هو نفسه يصمم الذهن عن الخطأ والالم يمرض للمنطقي خطأ أصلاً وليس كذلك فانه ربما يخطئ لاهمال الآلة هذا مفهوم التعريف \* وأما احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لأوباب الصنائع وقوله تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر \*

بناء على انه آلة بين القوة العاقلة وبين المعلومات التي ترتبها لاكتساب المجهولات فان الازر الحاصل فيها يترتب العاقلة ايها على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن

القريب للقول ولك ان ترجع اسم الاشارة لجميع ما تقدم وبحث في بعضه بما سمعت (قوله بمنزلة الجنس) أي بمنزلة في الصدق على كثيرين وليس جنسا لان الآلة تعرض امام فان قلت سيأتي للشارح

يعني ان اطلاق القانون عليه كما يستفاد من قوله وهو المنطق باعتبار ان اجزاءه قوانين لا باعتبار ذاته وهذا ظهر وجه كونه قانونية لكونه منسوبا الى القانون نسبة الكل الى وصف الاجزاء ووصف القانون بالصفة الكاشفة لآليات كونها قوانين لان صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر ليعترف احكامها لانه خارج عن الحد بيان لفكرة الانطلاق ولقظ السائر بمعنى الجميع على ما في الصحاح وان انكره الزعشمري وقال انه في اللغة بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع وهم وان وقع في كلام المصنفين (قال من العلوم (١)) أي العلوم الكسبية كما يقتضيه السياق اذ العلوم الحسية على ما هو الغرض من تدوينه (قال ليس بصمة (٢)) اي ليس كافيا في الصصة بل لا بد من المراعاة

انه لا يصح التعريف بالعرض العام كان مع الفصل أو الخاصة فهذا التعريف غير صحيح والجواب ان عدم الصحة طريق لبعض وسباني خلافه وأنه صحيح ويدل على ذلك قوله ورسومه حيث لنبه القوم (قوله يخرج الآلات الجزئية) لان القانونية نسبة لقانون والقاعدة

(قوله يعني ان اطلاق الخ) يريد ان مراد الشرح قوله وانما كان قانونا الاعتذار عن اطلاق القانون عليه في كلام المصنف مع انه قانوني أي منسوب للقانون كما هو في الرسم المذكور لانه نفسه قانون وليس مراده شرح ما في الرسم المذكور حتى يرد ان المذكور فيه انه قانوني لا قانون (قوله كما يستفاد) أي ذلك الاطلاق (قوله وهذا ظهر الخ) فهذا الذي ظهر هو شرح ما في الرسم المذكور وما قبله اعتذار عن المصنف بتوصل به الى ما ظهر واستثنى بهذا الظهور عن التصريح (قوله ووصف القوانين الخ) توجيه للآيتين بالوصف الكاشف (قوله ولم يذكر الخ) دفع لما قيل الاولى تمام الحد لان ما ذكره فرع لما ترك وحاصله ان ما ذكره واحد وليس فرعا لما ترك بل الامر بالعكس (قوله الزعشمري) ضبطه بعض حواشي المجامع بضم الزاي (قوله يعني الباقي) بناء على انه من السور بمعنى البقية (قوله ليس كافيا الخ) دفع لما قيل ان لسكن من المنطق والمراعاة مدخلا في الصصة

(١) قوله قال من العلوم المقول عليه يأتي في صفحة (١٣٦) (٢) وقوله قال ليس بصمة ما وجدنا المقول عليه في الشارح تأمل

( قوله عارض من عوارضه ) أي عارض عام ( قوله فان الذاتي الشيء الخ فالانسان مجموعه حيوان ناطق لأن الحيوان ذاتي للانسان وكذا ناطق وقوله فان الذاتي الشيء أي كالحَيوان فانه ذاتي للانسان وقوله يكون له في نفسه فيكون له أي باعتبار ذاته أي ذات ذلك الشيء كالانسان فالحيوان ثابت للانسان باعتبار ذات الانسان ( قوله بل بالقياس الى غيره ) أي بل بالنظر الى غيره من العلوم وهذا يقتضي ان كل عارض للشيء يكون له باعتبار غيره وأورد عليه الضاحك بالنسبة للانسان فان الضاحكية عرضية وهي لاحقة للانسان لا باعتبار غيره وكذا الكاتب الان قال الضاحك عارض باعتبار التعجب وفيه أنه رد التعجب فانه عارض ( قوله بالفاية ) حاصله أنه علل كونه ربما بتبليين وتلك الآية مفسرة بالعصمة في نفس الامر وإن كانت بحجة بحسب الظاهر وقوله ولانه تعريف بالفاية تمثيل ثاب لكونه ربما اشارة الى أنه كذلك باعتبار صدره أي ماهو كالجنس وباعتبار ماهو فيه كالفضل والحاصل أنه قدم التمثيل الاول لكونه في الجنس وآخر هذا لكونه في الفصل ( قوله مسائله ) أي مسائل ذلك العلم تطلق المسئلة على القضية ككل فاعل مرفوع وتطلق على نسبة القضية أي النسبة الثامة وهو المراد هنا ثم اعلم ان العلم يطلق على مسائل العلم وعلى ادراك تلك المسائل أي ادراك النسب ادراك تصديق ويطلق أيضا على الملكية الحاصلة بترؤلة القضايا وقوله حقيقة كل علم مسائله فيه أنه سيأتي له ان اجزأ ( ١٣٦ ) العلوم مسائله ومبادئه وموضوعاته ومنها جملة نفس المسائل والجواب ان عد

الموضوعات والمبادئ من اجزاء العلوم على سبيل التسامح لان المسائل فلا وجه لنفيها عنه ( قوله العلوم القانونية التي لاتصم ) أي العلوم الآلية القانونية الخ لان الاخراج إنما هو بقيد العصمة مع ثبوت الآلية والقانونية بقوله كالعلوم الآلية زيادة من التامخ فائدة أو العبارة سقيمة فانظر لنسخة صحيحة ( قوله بل عما يضر ) كعلم

يخرج العلوم القانونية التي لاتصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا التعريف ربما لان كونه آلة عارض من عوارضه فان الذاتي للشيء انما يكون له في نفسه والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكيمة ولانه تعريف بالفاية ادغاية للمنطق الصفة عن الخطأ في الفكر وغاية للشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما قائمة جيلة وهي ان حقيقة كل علم مسائله

( قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ) أقول أسماء العلوم المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه ( قال العلوم القانونية التي لاتصم ) اما بان لا تكون غايتها العصمة كالعلوم الآلية واما ان تكون غايتها العصمة لكن لاعن الخطاء بل عما يضر أو عن الخطاء لكن لافي الفكر بل عن الخطاء في اللفظ ( قال لان الذاتي للشيء ) معناه انه اذا لوحظ الشيء في نفسه وقطع النظر عما سواء يجب ثبوت الذاتي له وهو ظاهر فلا يضر ذلك كون النسبة ذاتيا للامور النسبية كالقولات النسبية ( قال حقيقة كل علم ) يعني ما به الشيء هو هو ولذا ضم الماهية اليها واعتبار وضع الاسم لها لكونها حقيقة اعتبارية باعتبار وضع الاسم بلزتها ( قوله أسماء العلوم المدونة الى آخره ) مقصوده دفع التدافع بين

السحر وما يبدعه لعل النحو ( قوله اذا لوحظ الخ ) خرج الحاصلة نحو الضاحك والمتعجب فانه ليس كذلك والا لا تخلف والذاتي لا يكون بالقوة ( قوله فلا يضر ذلك في كون النسبة الخ ) لانه اذا لوحظت الامور النسبية وقطع النظر عما سواها وجب ثبوت النسبة لها وان كان لا بد من التسمين ( قوله ما به الشيء هو هو ) لا بد من اعتبار التأثير بين الموضوع والمحمول ليصح الحمل فالراد به هو الاول ذات الشيء وبالتالي ما يلزمه وهو كونه متحصلا في نفسه بحيث يعبر عنه بهو والسببية المستفادة من الباء يكفيها التأثير الاعتباري ولا يتجه النقص بالفاعل اذ الفاعل يحصل به وجود الشيء لا الشيء نفسه ولذا قالوا ان الفاعل يحمل الشيء موجود لا ذلك الشيء كذا قاله الغشي في حواشي المواظف لكن الظاهر ان هذا مبني على ان الماهيات غير محمولة تدبر ( قوله أيضا ما به الشيء هو هو ) أي لا المعنى الوضعي للحقيقة وهو الماهية من حيث وجودها الخارجى بناء على ما اشتهر من ان الحقيقة تختص بالموجود الخارجى لان المسائل التي هي حقيقة كل علم ليست حقيقة متحصلة بل أمر اعتباري اذ الموجود كل مسئلة على حدة فالج مجموع أمر اعتباري ( قوله حقيقة اعتبارية ) أي لافي نفسها لا عرفت ( قوله أيضا حقيقة اعتبارية ) أي متصفة بالوحدة في الاعتبار لافي الخارج اذ المركب بالتركيب الحقيقي ما يكون له وجود ووحدة غير وجودات الاجزاء ووحدها بحسب نفس الامر في ظرف كانت الاجزاء موجودة فيه فيكون له آثار

ولوازم غير مجموع آثار الاجزاء ولوازمها قاله الزاهد في حواشي المواقف اهـ ( قوله حقيقة اعتبارية ) اي لاني نفسها ( قوله فان الحصر الخ ) رد لما يقال ان كلامي الشرح لا يوجيان التدافع لاحتمال ان أحد الاطلاقين مجازي وحاصله انه لا حصر في الاطلاق المجازي وحيث ان يكون حصر الشرح باطلا فصحة انما تكون بالنسبة الى المعنى الحقيقي فيدفع الحصر ان ( قوله فلا يرد الخ ) رد لاعتراض آخر على الشرح ( قوله على الملكية الخاصة الخ ) أي ملكة الاستحضار لامتلاك الاستحصان فان اسماه العلوم المدونة لا تطلق عليها صرح به في المطول ونص عليه الشريف في شرح ( ١٣٧ ) المفتاح وصرح به كثير من

الفضلاء قاله الحاشي في حواشي المواقف ( قوله فلا يتأني الخ ) فانه على غير هذا القول ( قوله فان هذا الاطلاق الخ ) لتبلي

لظهوره بالنسبة الى الاول ( قوله فان حصر العلم الخ ) لتبلي لكون ذلك حقيقة ( قوله اذ لا يصح الحصر الخ ) لان مدار الجاز على العلاقة والحصر في الثاني مستفاد من ضمير الفصل أو من تعريف الحجر والضمير لتأكيد ( قوله من جملة هذه الثلاثة ) يعني انه واحد منها لا أمر مرتب عليها ( قوله داخلان في المبادي ) أي مبادي نفس العلم وهي ما يتوقف عليها مسائله أما تصوره فلو قوع موضوع المسئلة وأما التصديق بوجوده فلان ما لا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت

وغيرها تطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعنية وأخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فلي الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره أولا وعلى الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمسائله كما صرح به ثانيا \* واعترض عليه بان اجزاء العلوم كما سيذكره في الخاتمة ثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل وأجيب بان المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فاما احتيج اليه

كلامي الشارح حيث ذكر أولا ان حقيقة العلم مسائله وثانيا ان العلم هو التصديقات فان الحصر انما يصح بالنسبة الى المعنى الحقيقي وهو الحقيقة الاسمية فلا يرد انه تطلق اسما للعلوم على الملكية الخاصة من التصديقات أيضا فلا وجه للتخصيص بهذين المعنيين ( قوله أي يعلم تلك المعلومات الى آخره ) اشار بالتفسير الى ان النحو الذي هو اسم العلم في هذا القول بمعنى المعلومات المخصوصة فلا يتأني ما وقع في كلامهم لمن العلم فيه عبارة عن الملكية ( قوله وهو ظاهر ) فان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول ولذا يقال في تعريف كل علم علم اصول وان كان الاطلاق الاول أيضا حقيقة عرفية ( قوله كما صرح به ثانيا ) حيث قال العلم هو التصديقات بالمسائل فان حصر العلم عليها صريح في انها حقيقة اذ لا يصح الحصر على المعنى المجازي ( قوله بان اجزاء العلوم الى آخره ) فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائله وكذا ان حقيقته العلم بها لانها العلم بالموضوع والمبادئ والمسائل ( قوله المقصود من هذه الثلاثة ) أي من جملة هذه الثلاثة لا افترض منها المسائل لان تدوين العلوم لاجل العلم بها والموضوع والمبادئ مقصودان بالعرض فالقول بان حقيقة العلم المسائل قول تحقيقي وقوله اجزاء العلوم ثلاثة قول مبني على المساعة ( قوله وأما الموضوع الى آخره ) أورد عليه ان تصور الموضوع والتصديق بوجوده داخلان في المبادي والتصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنى لمد الموضوع جزء العلم والقول بان المراد نفس الموضوع كما يومه قوله ليرتبط بسببه الخ فان الرابط وجهة الوحدة الذاتية للمسائل فنه فيه انه لا معنى لاراد نفس الموضوع في العلم والجواب انه ان اريد بالمبادي ما يتوقف عليه المسائل فالصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له على ما قيل وان أريد بها المقدمات التي يتركب منها أدلة المسائل فهو خارج عنها فقل من جملة جزأ على حدة اراد بها المعنى الثاني وقيل انه وان كان داخل في

( ١٨ شروح الشمسية ) شيء له وما قيل ان تصور الموضوع مقدمة مقدمة الشروع لتوقف التصديق بالموضوعية عليه فلا يكون من مبادي العلم فنه ان كونه من مبادي الشروع لا يتأني كونه من مبادي العلوم ( قوله لا معنى الخ ) لانه اما من مبادي العلم أو من مبادي الشروع فلا معنى لمده جزأ على حدة ( قوله لا معنى لاراد نفس الموضوع الخ ) اذ لا يورد الا ما يمد تصوره ( قوله ما يتوقف عليه المسائل ) سواء كان من جهة كونه موضوعا له أو دليلا عليها ( قوله فرع ثبوت المثبت له على ما قيل ) القول بالقرعية هو المشهور واحتار الحق الدواني ان ثبوت الشيء للشيء انما يستلزم ثبوت المثبت له دون القرعية وتحقيقه في حواشيه على التجريد ( قوله وان أريد بها المقدمات ) أي أريد بالمبادي المقدمات التي يتركب منها أدلة المسائل فالصديق بوجود الموضوع خارج عنها فيصع جملة جزأ على حدة ( قوله وقيل الخ )

لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة

ليرتبط بسببه بعض المسائل بعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا المبادئ اما احتياج اليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فالاولى والاناسب أن تعتبر تلك المسائل على حدة وتسمى باسم فن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم قلل ذلك منه تساع بناء على شدة احتياج العلم اليها فزلا منزلة الاجزاء مع أنه يجوز أن يعتبر المقصود بالذات أغنى المسائل مع ما يحتاج اليه أعنى الموضوع والمبادئ وما يسمى باسم فيكونان حيث من أجزاء العلوم لكن الاول أولى كما لا يخفى ( قوله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها ) قيل عليه ان مسائل العلوم تزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات اما تتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ثم وضع اسم العلم بازائها وأجيب بان وضع الاسم لم يأت لتوقف على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل المسائل أولا لأنها استخرجت ودونت تمامها ثم سميت باسم العلم بل اراد أن تلك المسائل لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفعل

المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدئية لسئلة دون مسئلة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزأ برأسه ( قوله ليرتبط الخ ) ارتباطا ذاتيا لكون موضوعات المسائل راجعة اليه فلا يرد الفاية ( قوله فالاولى والاناسب الى آخره ) تميزا لما هو المقصود بالذات عما هو المقصود بالعرض وحطاله عن مرتبته ( قوله فن جعل الى آخره ) مطوف على قوله ان المقصود بالذات مقدمة ثانية من الجواب ( قوله مع أنه يجوز الخ ) ظرف متعلق بقوله فالاولى والاناسب أي الاولى ان يعتبر تلك المسائل على حدة مع أنه يجوز ان يعتبر المقصود بالذات مع ما يحتاج اليه فتكون الامور الثلاثة اجزاء العلم حقيقة ويكون القول بان حقيقة العلم المسائل مبنيا على المساحة لقصر النظر على المقصود بالذات ( قوله لكن الاول أولى ) يعني جعل الموضوع والمبادئ جزأ مساعدا أولى من جعلها جزأ حقيقة فهذا الاول غير الاول السابق فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل على حدة أولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متبايران في الفهوم كما يدل عليه فاه التفرع في الموضوعين وان كانا متلازمين في الوجود ( قوله ان مسائل العلوم الخ ) لا يخفى ان الشئ ادعي الموجبة الكلية فيكون في السؤال ثبوت تزايد المسائل في بعض العلوم فلا يرد ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر والمقابلة ( قوله لا يتوقف على تحصيله في الخارج ) لتحقق الوضع للمعدومات حتي لا يمكن التحصيل الاجمالي اذ لا اجمالي لوجوده في الخارج بل على تحصيله في الذهن وفي الذهن تحصيلان تفصيلي واجمالي والمراد ههنا الاجمالي فاندفع الاعتراض فظهر لك مما قررنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل تحصيل في الخارج وان التعرض لاثباته بان الوجود الاصيل لها في الذهن بمنزلة الوجود الخارجي للاعيان في حق ترتيب الآثار التزام لما لا يلزم وتدقيق لاحاجة اليه يدل على ما ذكرنا ايراده قدس سره لفظ المعنى منكرا وتقرير فلم يرد على التحصيل في الذهن ( قوله لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم ) قال لا لحظة الاجمالية باعتبار الموضوع والغاية مثلا آلة للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة وحيث لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققا بجميع اجزائه في وقت ما والعالم به اما يسمى علما باعتبار الملك لا باعتبار الصدقات بالمسائل وليس من قبيل

منه ( قوله لانه قد حصلت تلك المسائل ) أي في الذهن لافي الخارج والاوراد ان

فيه انه لا فرق بينه وبين تصور الموضوع في ذلك ( قوله وهما متبايران ) فلا تكرار ( قوله لتحقق الوضع ) علة لثني التوقف ( قوله حتي لا يمكن ) تفرع على المثني أعني قوله يتوقف على تحصيله ( وقوله اذ لا اجمالي الخ )

الخ ) علة لثني امكان التحصيل الاجمالي للموجود الخارجي ( قوله اذ لا اجمالي للموجود في الخارج ) لان الاجمال تكون مبدأ التفصيل ولا يكون ذلك في الخارج ( قوله بل على الخ ) عطف على قوله سابقا على تحصيله ( قوله لا يتوقف الخ ) بل معناه ان التوقف على التحصيل في الخارج اللازم له عدم امكان التحصيل الاجمالي منتف سواء كان للمسائل تحصيل في الخارج أولى ( قوله وان التعرض لاثباته الخ ) أي حيث لم يكن لها وجود خارجي ( قوله لفظ المعنى منكرا ) فيشمل المقدمات المستتمتات ( قوله في جهة الوحدة ) هي الموضوع والغاية ( قوله المستخرجة الخ ) صفة المسائل ( قوله اما سمى علما ) أي مع أنه لم يحصل جميع ما هو علم



المسائل ثانياً يومياً فيوماً لأن العلوم إنما تتكامل بتكامل الأفكار في الخارج وهمي تتكامل في الخارج وإذا كانت في الخارج فكيف تحصل ويوضع لها اسم العلم (قوله وراء تلك المسائل) أي غيرها (قوله فمرقة بحسب حده لأحصل الالعلم بجميع مسائله) أي بالتصديق بجميع مسائله (قوله لأحصل الالعلم) أي بالتصديق بجميع مسائله (قوله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه) لأنه عينه والتصديق بذات الشيء لا يكون مقدمة له

(قوله الوضع العام والموضوع له الخاص) كوضع اسم الإشارة لأن اللفظ هناك موضوع لكل فرد من الأفراد على حدة (قوله بل الوضع والموضوع له شخصيان) الوضع الشخصي ما كان للموضوع فيه خاصاً كلفظة زيد وبقائه النوعي وهو ما كان للموضوع فيه عاماً ككل ما كان على هيئة فاعل والموضوع له الشخصي ما كان متيناً وغيره ما ليس كذلك كالموضوع له في وضع اسم الإشارة تدبر (قوله شخصيان) في شرح الرسالة أن ما وضع لأمركي باعتباره مفعولاً على عومه يكون وضعه وضعاً عاماً لموضوع له عام كما إذا تصورت معني الحيوان الناطق ووضعت لفظة الإنسان بأزائه ولا ينبغي أن التصديقات من هذا القبيل وإن الاسم وضعها باعتبار كل منها على حدة تأمل (قوله ضرورة كون اللفظ) راجع لشخصية الوضع والمعنى راجع لشخصية الموضوع له (قوله ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين) أما شخصية اللفظ فظاهرة (١٣٩) وأما شخصية المعنى فباعتبار

ذاته فلا يثاني تعدده باعتبار الحال كما سيذكره وإذا اعتبر ذلك التعدد يكون من الوضع العام لموضوع له عام لأن عموم الوضع كما يكون لكون آفته كلية مع خصوص الموضوع له كوضع اسم الإشارة يكون لكون الموضوع له كلياً لأنه حينئذ

وراء تلك المسائل فمرقة بحسب حده وحقيقته لأحصل الالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة

الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التعدد في الموضوع له بل الوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين إلا أن آلة الوضع مفهوم كلي يتدرج فيه الأجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كما إذا قدر الرجل أبنا ووضع له اسماً ثم إن لم يستبرق تعدد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد الحال كما في العرف كان علماً شخصياً وإن اعتبر ذلك كان علماً عاماً فلا يتناقض ما ذكره هنا وما ذكره في حواشي الشرح المضدي من أن أصول الفقه علم الجنس (قال لأحصل الالعلم بجميع مسائله) إذ لا حقيقة له سواء سواء جعل أنفسها حداً له بناء على أن الحد يكون بالأجزاء الغير المحمولة أيضاً أو يؤخذ منها الجنس والفصل بالتحليل أو الانزاع على اختلاف الرأيين فلا يرد أن الحصر ممنوع لجواز أن يحصل معرفته بالجنس والفصل على أن الجنس والفصل إنما يؤخذان من أمر مشترك ومختص

آلة وموضوع له باعتبارين فخصيصة الموضوع له في ذاته لا تنافي لتعدد اعتبار الحال المبني عليها كونه علم جنس لكن هذا ظاهر إذا كان العلم عبارة عن المسائل لأنها لا تعدد لها في ذاتها وإنما هو باعتبار الحال أما إذا كان عبارة عن التصديقات فالظاهر تعدد لها في نفسها ضرورة أن التصديقات القائمة بنفس زيد غير التصديقات القائمة بنفس عمرو واسم العلم موضوع لتوقع المشترك بين تلك الخصوصيات لم وضعه لسكن من تلك الخصوصيات بوضع عام لا حاجة تدعو إليه إذ لا ينكر الخلاف على ذلك النوع وحينئذ تكون أسماء العلوم من اعلام الاجناس فتكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وقد جزم به وبالفرة المذكورة في شرح عنوان الزواهر وعدم المدخلة في ترتب الغاية للحصول لشخص معين الذي اعتنر به المحشي فيما يأتي لا تقتضي كون التصديق في ذاته شخصياً فتدبر (قوله أن لم يعتبر الخ) لكونه طارئاً على الوضع (قوله بالتحليل أو الانزاع) اختلقوا حل الماهية مركبة من الأجزاء المحمولة في الخارج مع تباين ما هيئتها فيه أو ليس في الخارج إلا الماهية البسيطة والتزكيب منها في الذهن اعتباري فقبل الأول أخذ الجنس والفصل بالتحليل وعلى الثاني بالانزاع والمحشي رحمه الله جعل أولاً الخلاف عاماً لأنه أجزاء خارجية ولغيره لأجل الترتي قوله على أن الخ (قوله أننا يؤخذان من أمر مشترك الخ) المشترك هو المادة والمختص هو الصورة قال الشيخ في الميات الشفاء أن الجسم قد يقال أنه جنس للإنسان وقد يقال أنه مادة فلا إذا أخذ الجسم جوهراً ذا طول وعرض وعقو بشرط أن لا يدخل فيه معنى غير هذا مثل حس وتحد كان مادة وجزأ من الإنسان وليس بمحمول عليه وإن أخذ لا شرط شيء بل يجوز أن يكون له معنى آخر وإن لا يكون له فهو جنس للإنسان ومحمول عليه وكذا الفصل كالتأطيق بالتأطيق إلى الإنسان إذا أخذ

( قوله الى غير ذلك الخ ) مثل وعرفوه ( قوله تنبها الخ ) أي فلو عبر بمجده لم يحصل التنبيه المذكور زيادة على أنه لا يمكن حده لتقديره ولو قال وعرفوه لكان صحيحا الا أنه يقوت التنبيه ( قوله فان قلت الخ ) وأرد على قوله فمرقه بحسب حده الخ أي بالتصديق بجميع مسائله

لا بشرط شيء كان فصلا ومحولا عليه وإذا أخذ بشرط لشيء كان صورة ومادة بمعنى مطلق الجزء اه وبه تعلم وجه أخذ المجلس والفصل من الجزأين الخارجين ( قوله هاجز آن خارجيان ) قال الشيخ في الهيات الشفاء التركيب من المادة والصورة مختص بالجواهر لانه قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة والاعراض لا يوجد فيها ذلك والمعلوم من قبيل الاعراض ( ١٤٠ ) تدبر ( قوله في الواقع ) متعلق بالثاني يعني ان التي تناظر للواقع لا لعدم الامكان

للتشروع فيه وإنما المقدمة معرفته بحسب رسمه فلماذا صرح بقوله ورسموه دون أن يقول وحدوه الى غير ذلك من العبارات تنبها على أن مقدمة التشروع في كل علم رسمه لاحده \* فان قلت العلم بالمسائل هو التصديق بها ومعرفة العلم بمجده تصوره

وبعضها حاصل بالقوة فلا اشكال ( قوله دون أن يقول وحدوه ) \* أقول لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال وهو أي ذلك القانون أو قال وعرفوه لكان صحيحا لكنه مارعن التنبيه المذكور

هاجز آن خارجيان للتركيب وليس العلم بالمقدمة كذلك ( قال وليس ذلك مقدمة التشروع الخ ) أي ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة التشروع أعني تصوره بوجه يتميز عما عداه عند الشارع على ما مر وأما أنه لا يمكن ذلك قبل التشروع لانه يستلزم الدور أو يمكن فاشتغال بما لا دخل له في المقصود ( قال فلماذا ) أي لان مقدمة التشروع معرفته بالرسم ( قوله لم يكن صحيحا ) لانه ليس مقدمة التشروع وأما أن المذكور رسم كما بينه الشارح فوجه لصحة رسموه لا لاختيار رسموه على حدوده ( قوله أي ذلك القانون ) اشار الى أنه لو أورد الضمير كان واجبا الى القانون دون المنطق مع قرينه لان المراد به اللفظ ( قوله لكنه ) استدراك لدفع توهما إذا لم يكن في نفسه صحيحا لا يكون تركه مدخلا في التنبيه بان عدم محتمل لا ينافي خلوها عن التنبيه المذكور ( قوله مارعن التنبيه المذكور ) لشمولها لحد والرسم ( قال العلم بالمسائل الى آخره ) يعني ان ما ذكر في بيان الفائدة يدل على ان معرفته بمجده تحصل من العلم بجميع المسائل الا أنه ليس مقدمة التشروع وليس كذلك لانها تصور العلم بالمسائل تصديق بها والتصور لا يستفاد من التصديق اتفاقا أما الاختلاف في امكانها وأما كان العلم بالمسائل هو التصديق بها لان المسئلة من حيث أنها مسئلة مركب تام خبري والعلم المتعلق بالتركيب الخبري من حيث هو تصديق ولو قلقي التصور بها أيضا يلزم أن يكون شيء واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة وهو محال وما ذكرنا ظهر أنه لا يمكن أن يقال في الجواب ان المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها ولا شك أنه ليس مقدمة التشروع أو المراد التصديق بها والمعنى ومعرفته بمجده بواقعته لا يحصل الا بسبب التصديق بجميع المسائل لان تصور المسائل يتوقف على حصولها وحصولها

حق يحتاج لثبوت الدور ( قوله بما لا دخل له في المقصود ) اذ المقصود أنه ليس مقدمة في الواقع كما تقدم ( قوله لكنه استدراك لدفع توهم الخ ) وأما استدراك على الآخرين لانه اذا خلا المحتمل عن التنبيه فملطوع به أولى ( قوله استدراك لدفع توهم ) انا إذا لم يكن في نفسه الخ ) يعني أنه قال أولا ولو قال ذلك لم يكن صحيحا وقال ثانيا ولو قال المنصف وهو الخ لكان صحيحا فربما يتوهم ان مراده التفرقة بين الصحيح وغيره بأن ترك الصحيح هو ما فيه التنبيه بخلاف ترك غيره لان تركه لفساده فاستدرك على ذلك بقوله لكنه الخ ليقيد أنه لا فرق بين القاسم

والصحيح في الخلو عن التنبيه المذكور ولو لا تلك الاقادة لاقتصر على ثبوت الصحة وبهذا يظهر ما كتبه والتصور بعد على قوله مارعن التنبيه ولعل هذا أولى بما بالهامش قبل تدبر ( قوله لا يكون تركه مدخلا ) لان تركه حينئذ لعدم محتمل للتنبيه ( قوله لان المراد به اللفظ ) فان معنى قوله وهو المنطق أي المسمى به ( قوله لا يستفاد من التصديق ) أي لا يعلم استفادته منه اتفاقا لانه يعلم عدم جواز استفادته منه ولذا قال اما الخلاف في امكانها أي تلك الاستفادة ( قوله في امكانها ) أي الاستفادة ( قوله من حيث هو ) أي من حيث هو مركب بأن يتعلق التصديق بشيء بين طريقه لا بذاته ( قوله لا يمكن ان يقال الخ ) لان مربي الجوابين على ان المراد من العلم بالمسائل الذي هو مقدمة تصورها والعلم بالتركيب الخبري تصديق لا تصور ( قوله والمراد بالتصديق بها ) أي المراد من قول الشرح لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله لا يحصل الا بالتصديق بها ( قوله لان تصور المسائل )

( قوله والصور لا يستفاد من التصديق ) أي لم يقع ذلك وإن كان ممكنا ( قوله فنقول ) حاصل الجواب لانفسكم ان التصور غير مكتسب من التصديق ولكن في عارضا حذف مضاف وإن قولنا لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله أي لا يحصل الا بتصور العلم بجميع مسائله فتصور العلم بمجده تصور التصديق بمسائله فالعلاقة بحسب الحد لم تحصل من التصديق بل من تصور التصديق فليست العبارة مرادا ظاهرها والشارح قدم على هذا الجواب مقدمة فقال العلم نفس التصديق الخ وجدت التصديقات أم لا غير ان التصديقات أن وجدت وجد العلم والا فلا يلزم من وجودها وجوده ومن استثنائها استثناءه ( قوله العلم نفس الخ ) هذا إشارة لاطلاق نأن للعلم قائم كما يطلق على المسائل كما قال أولا يطلق على ادراك ادراك تصديق ( قوله حتى اذا حصل الخ ) فربيع على البنية أي حتى اذا حصل في الخارج ففرع على البنية ما هو لازم لها وقد حذف ( ١٤١ ) الشارح طرف المدم ( قوله

لكن تصور العلم الخ ) هذا هو الجواب ( قوله يتوقف على تصور الخ ) يشير الى ان تصور تلك التصديقات سبب لتصور العلم بمجده اذ لا معنى لتصور العلم الا بتصوره بجميع اجزائه واحزائه في المسائل فان قلت المسبب عن السبب لان المسبب معرفة العلم بمجده والسبب كون العلم عبارة عن التصديقات وتصور العلم عن تصور التصديقات فقد انعكس السبب والمسبب على هذا ويجب اختلافهما وأوجب بينهما متعديان حقيقة ولكنهما مختلفان بالاجمال والتفصيل فلا حظ في السبب التفصيل والاجمال في المسبب وهذا كاف في التعارض كما قاله في التعريف

وللتصور لا يستفاد من التصديق \* قلت العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب بمجده يتوقف على تصور تلك ( قوله العلم بالمسائل ) هو التصديقات بالمسائل ( أقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرنا أنه صرح به ثانيا ( قوله لكن تصور العلم بمجده يتوقف ) أقول لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وأريد تصوره بمجده احتيج الى أن يتصور تلك التصديقات التي هي أجزاءه فاذا تصور تلك التصديقات بأسرها تجتمعت فقد حصل تصور العلم بمجده اذ لا معنى لتصور الشيء بمجده ان تمام الا تصوره بجميع اجزائه والتصور أمر لا جبر فيه

ليس الا التصديق بها لعدم وجودها في الخارج وعلى التقديرين لا حاجة الى تبصير الدليل واعتبار اطلاق العلم على التصديق بالمسائل ( قال العلم هو التصديق بالمسائل ) أي مع قطع النظر عن خصوصية المحل لان اسماء العلوم المدونة لا تستعمل الا في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن شخص من الاشخاص \* والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا تضر في تشخيصها لانها غير معتبرة في الوضع كالاختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض المتبدلة بحسب الاوقات لا مدخل له فيه وما قيل من أن تعريف النحو مثلا لا يصدق الا على التصديقات الحاصلة لكل شخص دون التصديقات الكلية فوهم اذ لا مدخل في ترتيب غاية النحو على تلك التصديقات للحصول لشخص معين بل للحصول في الذهن مطلقا وهو معتبر في مفهوم التصديق انما الكلام في الحصول الشخصي ( قوله هذا هو المعنى الى آخره ) بيان لما ذكره سابقا بقوله كما صرح به ثانيا ( قوله فاذا تصور تلك الاجزاء الى آخره ) بنفسها أو باخذ الاجزاء المحمولة منها بالتفصيل أو الاتزان ان امكن ( قوله الا تصوره بجميع اجزائه ) المحملة أو غيرها كما نص عليه الشارح في شرح المطالع ناقل عن الشيخ الرئيس ( قوله والصور أمر لا جبر فيه ) دفع لاستبعاد ان يتعلق التصور بالتصديق فانه تعلق أحد الضدين بالآخر ففيه توهم اجتماع الضدين

والمعرف فتصوره بمجده لا يكون مقدمة للشروع لانه متعذر ولا غرابة في كون التصديق بتصور لان التصور يتعلق بالتصديق

هذا محل الرد للمعني ( قوله لعدم وجودها في الخارج ) علة لقوله ليس الا التصديق بها ( قوله واعتبار اطلاق العلم ) أي اطلاق اسمه كالتعلق على التصديق بالمسائل بعد ما قال أولا ان حقيقة كل علم مسائله المتعدي ان معنى اسم العلم هو المسائل لا التصديق بها تأمل ( قوله أي مع قطع النظر عن خصوصية المحل الخ ) هذا اختيار منه لان اسماء العلوم من قبيل علم الشخص وأن مسأله التصديقات لا المسائل وما تقدم له قريبا كان بيانا لتوجيه القولين بقطع النظر عن المختار منهما ( قوله في ترتيب غاية النحو ) أي التي التعرف من جهة ( قوله انما الكلام ) أي القول بعدم الاعتبار انما هو في الحصول الشخصي لا الحصول في الذهن مطلقا ( قوله ان امكن ) بأن كان للمركب جزآن خارجيان مشتركو غنص يؤخذ منهما ذلك وذلك غنص بلجوامر كما مر ( قوله كما نص عليه الخ )

وبالتصور بل حتى أنه يتعلق بدمه فيصور الشخص عدم التصور ( قوله الى جواب معارضة ) اعلم ان انواع البحث ثلاثة معارضة وتقص اجابتي وتقص تفصيلي ويسمي ايضا مناوضا فانه يتعلق بمقدمة معينة واحدة او اثنتين على التبيين تفصيلي وان يتعلق بواحدة غير معينة أو بالدليل برمته فتقص اجابتي بان قيل هذا الدليل برمته لا يسلم وان سلم الدليل وأنى بدليل ينتج خلاف ما اتجه دليل المستدل فمعارضة مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم فان منع الخصم الصغرى سقط كلام المدعي ولا يطالب الخصم بشاهد على منعه أى لا يطالب بسند للنع ويقال منع الخصم هذا منع ومناقضة وتقص تفصيلي فان اراد المستدل ابطال كلام الخصم بين أنها بدئية أو نظرية ويأتيها بدليل ثم المنع اما ان يكون مع السند أو مجردا عنه ومنع المستدل للمنع لا يفيد وابطاله للسند يقبل مطلقا كان أعم من المنع أو أخص أو مساويا لكن لا يفيد الا اذا كان مساويا للنع مثلا بعض الحيوان غير ناطق فاذا قال الخصم لا أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون انسانا فابطاله مفيد لانه مساو للنع فان كان أعم أو أخص كان نقول كل انسان حيوان فيقول الخصم لا أسلم أنه حيوان لم لا يجوز ان يكون حجرا فكونه حجرا أخص من لحيوان فلا يفيد لان ابطال الاخص لا يفيد ( ١٤٣ ) ابطال الأعم وكان يقول المستدل بعض الحيوان لا انسان فاذا قال الخصم لا

التصديقات لاعت نفسها فالتصور غير مستفاد من التصديق \* قال \* وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعليله ولا نظريا ولا لادار أو تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد منه \* ( أقول ) هذا اشارة الى جواب معارضة تورد ههنا أو توجهها ان يقال المنطق بديهي فلا

يتعلق بكل شيء حتى أنه يجوز أن يتصور التصور وأن يتصور التصديق بل يجوز أن يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك التصديقات أمرا متعذرا لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع فيه ( قوله اشارة الى جواب معارضة ) أقول اذا استدل على المطلوب بدليل

( قوله يتعلق بكل شيء ) ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى وفرض اشتراك الجزئي على أنه قد قرر عندهم أنه مامن مالم لا وقد خص منه البعض ( قوله وان يتصور التصديقات ) ان كان عليها حضوريا فتصورها مجرد الاتفات اليها واستحضارها وان كان حصوليا فهو باعتبار الوجود الاصلي في الذهن تصديقات وباعتبار الوجود الظلي تصورات مع الأنحاء بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كالوجودات العينية فاندفع توهم لزوم عدم اتحاد العلم والمعلوم أو لزوم كون شيء واحد تصورا وتصديقا مع ثابتهما ( قوله أمر متعذرا ) أي قبل الشروع فيه سواء كان متعذرا في نفسه ايضا كما في العلوم التي تزايد مسائلها أولا والقرينة على ذلك أنه قال لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة الشروع فيه ولم يقل لم يمكن تصور العلم بمجده ( قوله اذا استدل ) الاستدلال دليل كرفق كذا في

أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون حيوانا قالسند أعم فاذا ابطاله المستدل ضربه لانه يبطل مقدمته التي ادعاهها فلا يفيد منه والذي يبحث بالنقض الاجابتي لا يقبل منه الا ان أتى يشاهد كان يقول التفاح مطعوم وكل مطعوم يجرم الرباقية فينتج التفاح يجرم الرباقية فيقول الخصم ذلك بجميع مقدماته ممنوع لانا وجدنا التفوخ كذلك وهو غير ربوي وأما المعارضة فتحتاج لترجيح أحد

الدليلين على الآخر ( قوله معارضة ) هي في اللغة المناقضة وفي الاصطلاح اقامة دليل ينتج خلاف ما اتجه دليل حجة المستدل ثم ان مورد تلك المعارضة ما تقدم من دعوى المصنف ان المنطق يحتاج له وأثبتها بان النظر ليس صوابا دائما فاحتجج الى قانون وذلك القانون هو المنطق فوردت المعارضة وحاصلها ان عددا دليلا ينتج خلاف ما اتجه دليلكم من الاحتياج للمنطق وحاصله أنه ضروري وكل ضروري لا يحتاج له فالمنطق لا يحتاج له فالدعوى ثبوت البداهة له ولما كان ثبوت البداهة له كسبيا رد لما قبله يشتم التمرشع بالاجزاء غير المحسولة كأجزاء البيت من السقف والجدران ( قوله وفرض اشتراك الجزائي ) لانه فرض محال لان تصوره يجمع من فرض الشركة فيه ( قوله الوجود الاصلي ) هو ما يرتب عليه آثارها والظلي ما ليس كذلك بأن يكون الحاصل صورته لا نفسها ( قوله كالوجودات العينية ) كالآثار لها وجود أصلي خارجي ترتب عليه الآثار كالأحرار ووجود ظلي ذهني لا ترتب عليه آثارها والحقيقة واحدة اما الاختلاف في ترتب الآثار وعندهم باختلاف الوجودين ( قوله على ذلك ) أي ان المراد التضمن قبل الشروع لا مطلقا ( قوله ولم يقل لم يمكن الخ ) لان هذا خاص بما اتينا به مسأله لعلنا لا تزايد فيه فمكن ( قوله صكرقتن ) معناه أخذ أي أخذه للدليل

أقام المعارض عليه دليلا بقوله لو لم يكن ضروريا لكان كسبيا لانه لا واسطة ولو كان كسبيا لأفتقر الى قانون آخر واقفاره الى قانون آخر باطل للزوم الدور أو التسلسل والدور والتسلسل باطل فبطل اللزوم له وهو كونه مفتقرا لقانون آخر وإذا بطل هذا بطل لازمه وهو كونه كسبيا ( قوله بيان الاول ) أي من المتقدمين لان المعارضة كما علت التلحق ضروري وكل ما هو كذلك فلا يحتاج لعلمه بقوله بيان الاول أي كونه ضروريا ( قوله لا يقال الخ ) هذا منع وقض تفصيلي لانه منع تقدم الدليل وهي قوله واقفاره الى قانون آخر باطل للزوم الدور الخ وإذا بطلت تلك المقدمة بطلت المعارضة وحاصل ذلك المنع منع مصاحب للسند وقد علت ان المنع لا يتوقف على ذكر السند ولكن ذكره لا يضر وهو لانسم لزوم الدور والتسلسل له اذا توقف على قانون آخر وهم جرا لا يمكن ان يكون منتهيا الى قانون بديهي فلم يلزم الدور

( قوله لا رجاء ) علة للتجريد ( قوله بازداشتن از كاري ) بازداشتن معناه ( ١٤٣ ) مسك واز معناه عن وكاري أمر

حاجة الى تعلية \* بيان الاول أنه لو لم يكن المتعلق بديهيا لكان كسبيا فاحتيج في تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون أيضا يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب أو تسلسل، وهما محالان \* لا يقال لانسم لزوم الدور أو التسلسل وانما يلزم لو لم ينته الاكتساب الى قانون بديهي وهو فالخصم ان منع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها على التحين فذلك يسمى منعا ومناقضة وتقصا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكر شيء يتقوى به المنع يسمى سندا للمنع وان التاج فذكر الدليل بعده تصريح بماعلم ضمنا أو مبني على التجريد لارجاع الضمائر الآتية اليه ( قوله ان منع ) المنع بازداشتن از كاري والمراد هنا منها عن الثبوت بان طلب دليلا على نبوتها وأما منها بالابطال فلا يسبق بمقبول بل هو غصب لمص السند ( قوله او كل واحدة منها ) كلمة او للتعميم يعني ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط وليس للتوقيف فلا يرد أن قوله كل واحدة منها مستدرك لانه ليس قسما لمنع مقدمة واحدة لانه منوع متعددة المنع واحد فيصدق على منع كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة ( قوله يسمى منعا ) ودفعه بأبواب المقدمة الممنوعة بالدليل أو بدعوى بدهاها وإزالة خفاها وأما مجرد دعوى بدهاها فلا تدفع المنع الا ان يكون بدهاها في غاية الظهور فيكون إشارة الى ان المنع مكابرة أو بتميز الدليل وترك تلك المقدمة ( قوله ومناقضة الى آخره ) في الصراح المناقضة سخن بر خلاف بريدكيدركفتن والنقض باز كردن بنا وناب رسن والمناسبة ظاهرة ويسمى قضا تفصيليا لتحين محل النقض فيه ( قوله ولا يحتاج الى آخره ) لان معني طلب الدليل عليها انظار الجهل بها وذلك لا يقضي الشاهد ( قوله يسمى سندا للمنع ومستدا ) في الصراح سند بالتحريك آنچه پشت بوي باز نهند از بندي كوه وتكيه كاهه والسلام على السند بل من غير مقبول

والمعنى المسك عن أمر ( قوله لا منع واحد ) أي حتى يكون قسما ( قوله والنقض باز ) معناه التفتيح وكرن الجمل وبنا حرابي وتاب لوى رسن الجبل مركبان اضافيان ومعني الاول جمل البنا مفتوحا ومعني الثاني فتح لوى الجبل ( قوله سخن ) الكلام وير على وخلاف بمعناه العربي وير الثاني بمعنى على تأكيد للاول وبك معناه واحد وبكر بمعنى آخر وكفتن معناه التكلم والمعنى تكلم واحد بكلام على خلاف الآخر ( قوله قدس سره فالخصم

ان منع المنع ) هذه مناصب الخصم بعد استدلال المستدل ولا تزيد على ذلك ( قوله قدس سره ولا يحتاج الى شاهد ) أي دليل ( قوله قدس سره فان ذكر شيئا ) هو تجوز قبض المقدمة الممنوعة ولا يجوز له دعوى ثبوت النقض لانه غصب لمص السند المستدل الا ان صور المنع بصورة الدعوى بمبالغة في قوته ( قوله آنچه ) يجد الهزرة وسكون التون وكسر الجيم معناه الذي وبشت بضم الباء وسكون الشين والتاء معناه ظهر وبوي بفتح الباء والواو وسكون الياء عليه وباز نهند معناه يضع واز معناه من وبندي ارتفاع وكوه الجبل وتكيه جاء محل الاتكاء والمعنى الذي يوضع عليه الظهر من ارتفاع جبل أو محل الاتكاء وهو الشك. ( قوله بالمنع غير مقبول ) أي مطلقا كان السند مساويا أولا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب إثبات المقدمة الممنوعة الذي هو مطلوب منه عند منع المنع ولان المنع طلب الدليل على مقدمة دليل المستدل وهو غير مستدل حتى يلزمه إثبات دليله ومن هنا قبل الإبطال مطلقا لانه لا تكليف فيه للمانع بإثبات شيء

( قوله مطلقاً ) أي كان السند مساوياً أولاً فهو راجع للمنع والإبطال ( قوله ونافع أن كان مساوياً الخ ) ففيه حينئذ اثبات المقدمة المنوعة كما إذا كان مقدمة الدليل . هذا العدد زوج فقيل لا نسلم لم لا يجوز أن يكون فرداً فقيض المقدمة لا زوج ومساويه فرد وإذا انتفت الفردية ثبتت الزوجية لمساواتها لتقيض لا فرد ( قوله بخلاف ما إذا كان أعم ) هو الذي إذا تحقق المنع تحقق لكن قد يتحقق مع انتفاء المنع كأن يقول المستدل بعض الحيوان لا إنسان فقال المعارض لا أسلم ذلك أي بل هو إنسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالسند حيوان وهو أعم من المنع وهو إنسان فأبطل المستدل للسند فيسُد عليه المقدمة القائلة بعض الحيوان لا إنسان ( قوله وكذا إذا كان أخص ) عطف على قوله بخلاف ما إذا كان أعم المقابل لقوله ونافع أي وكذا إذا كان أخص لا ينع مثاله أن يقول المستدل كل إنسان حيوان فقال الخصم ( ١٤٤ ) لا أسلم أنه حيوان لم لا يجوز

#### منوع \* لا تقول

منع مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحاً ومعناه أن فيها خلافاً لذلك يسمى نقضاً إجمالياً ولا بد هناك من شاهد على الاختلال وأن لم يتنع شيئاً من المقدمات لأمينة ولا غير معينة بل أورد دليلاً مقابلاً للدليل المستدل داعياً لقيض مدعاه فذلك يسمى معارضة

والإبطال مقبول مطلقاً ونافع أن كان مساوياً للمنع أي لتقيض المقدمة المنوعة لأن إبطال أحد المتساويين يستلزم إبطال الآخر بخلاف ما إذا كان أعم فإن إبطاله يضر المستدل لانه يستلزم إبطال المقدمة المنوعة وكذا إذا كان أخص لأن إبطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة المنوعة ( قوله بأن يقول ليس إلى آخره ) وأما منها بمعنى طلب الدليل عليها وإظهار الجهل بها فلا معنى له ( قوله نقضاً إجمالياً ) لكونه نقضاً فيه إجمال لعدم تعيين متاعقه ودفعه أما بالتحق أو بتبشير الدليل ( قوله ولا بد هناك من شاهد الخ ) لانه لو اعتبر مجرد دعوى عدم صحة الدليل يلزم انسداد باب المناظرة وحصرها بالشاهد في تخلف الحكم أو استلزامه المحال ( قوله وان لم يتنع إلى آخره ) ليس مراده أن عدم المنع شرط في المعارضة حتى يرد عليه أن المعارض يجوز أن يكون مانعاً ونافضاً بل مراده أن المعارض من حيث أنه معارض لا يكون مانعاً ونافضاً ( قوله مقابلاً للدليل المستدل ) بأن يثبت خلاف ما أثبتته دليله والتقييد بالمستدل لأن الأصل في مباحث المناظرة الاستدلال ولذا قال قدس سره إذا استدلل على مطلوب بدليل والا فقد يقدم بداهة الدعوى مقام الاستدلال وتعارض بالدليل ( قوله على قبض مدعاه ) أما بلا واسطة أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه ( قوله فذلك ) أي الإراد الخصوص ( قوله يسمى معارضة ) في الصراح معارضة مكافاة كرد بدأنچه ديكرى

أن يكون حجراً فالجهر أخص من لا حيوان الذي هو قبض المقدمة المنوعة فالسند أخص وإذا بطل لا يبطل المنع لانه لا يلزم من بطلان الخاص بطلان العام ( قوله اما بالتحق أي منع تخلف الحكم أو استلزامه المحال ( قوله اما بالتحق أيضاً لأن الناقض مستدل (أو بتبشير الدليل) أي كله بخلاف التبشير في المناقضة فانه يكفي فيه تبشير المقدمة المنوعة ( قوله لانه لو اعتبر مجرد دعوى الخ ) فيه إشارة للفرق بين النقض حيث يلزم فيه الشاهد

والمناقضة حيث لا يلزم بأن النقض عبارة عن نفي الدليل وهو دعوى بخلاف المناقضة كما سبق والمقابلان من الدليل قد يكون نظرية استلزامه للمطلوب ويكون حاسله طلب الدليل على الاستلزام فلا يحتاج إلى شاهد ففيه أن الاستلزام للمطلوب مقدمة معينة فتضمنها استدلال المستدل بالدليل كما نبه عليه المحقق في حواشي المطول ( قوله وحصرها الخ ) إشارة إلى القدح فيه فانه لا مانع من كون المصادرة على المطول مثلاً ( قوله مانعاً ونافضاً ) أي نقضاً تفصيلاً وإجمالاً ( قوله من حيث أنه معارض الخ ) وكذا يقال في المناقضة مع النقض فلا يعترض على قوله قدس سره أن منع وإن منع ( قوله أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه ) كان يستدل الأول على حدوث العالم ويستدل الثاني على قدمه فيدل دليل الثاني على لاحدونه الذي هو قبيض حدوثه بواسطة دلالة على ضد مدعي الأول وهو القدم ولعل مراده بالضد الوجودي بمعنى ما لا يدخل العدمي مفهومه ليشمل الاعتباري ( قوله أي الإراد الخصوص ) أي إيراد دليل مقابل للدليل المستدل فلا يرد أن التعريف يصدق على إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المعارض مع أن عدم صحة معارضته المعارضة مشهورة

( قوله مجموع قوانين الاكتساب ) أي فكل القوانين من المنطق وإذا كانت كلها منه كانت نظرية وحيث قد لم يكن شيء منها ضروريا انتهى القوانين اليه وإذا لم يكن شيء منها ضروريا بطل ذلك السند وإذا بطل السند بطل المنع لأن السند هنا مساو فإذا بطل بطل مساويه الذي هو المنع وحيث قد ثبت المقدمة للمنوعه ( قوله لأن المنطق مجموع قوانين الخ ) أي جميع قواعد الاكتساب

( قوله والتقص ) أي الاجالي أو التفصيلي ( قوله بالمعارضة ) الا اذا كانت المعارضة بدليل من جنس آخر غير ما وقع فيه المعارضة الاولى كان وقت في نصين فافرض المستدل بالقياس قال التفاتني في شرح المختصر لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون عند حارص النصين الى القياس فحين اعتبروا ذلك في الاجتهاد لزم اعتبارهم في البحث والمناظرة لا اشتراكهما في القصد الى اظهار الصواب ( قوله لأن الدليل الواحد الخ ) يعني انه اذا استدلل الممثل ابتداء على مطلوب بأدلة كثيرة واستدل المعارض على قبحه بدليل واحد كانت معارضة وسقطت تلك الادلة ولم يقل أحد باستناع المعارضة بدليل واحد والدوام لا ابتداء بلا فرق ( قوله أيضا لأن الدليل الواحد الخ ) كما يمارض شهادة الاثنين ( ١٤٥ ) شهادة الاربعة ( قوله فلا فائدة

في المعارضة ) قبل ان الدليل الثاني يجوز أن يكون أظهر مادة وصورة من الاول أو مسلما عند المعارض أو يكون احتمال دليل المعارض مستفاد منه بلا خفاء فيعرض للمعارض بسببه عن المعارضة ففيها القائمة وفيه ان مثل هذه التجوزات تجري في النصب ( قوله والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا ) وحيث قد تعلمه هو اكتسابه بالنظر ( قوله فلا يتوقف الخ ) أي لا يتوقف على ضم ذلك من خارج لقوله من العبارة

المنطق مجموع قوانين الاكتساب فإذا فرضنا ان المنطق كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها ( قوله المنطق مجموع قوانين الاكتساب ) أقول وذلك لأن الاكتساب اما للتصور واما للتصديق والاولا ما يمكنه ومقابله كردن كتاب بكتاب ودفعه بالتح والتقص لا بالمعارضة لأن الدليل الواحد يمارض أدلة كثيرة اذ لا ترجيح بكثرة الأدلة فلا قائمة في المعارضة ( قال فلا حاجة الى تعلمه ) لانه عبارة عن تعلم مسائله والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا على ما قرر عندم فلا يتوقف هذا الحكم على كون التعلم كسبيا ولا يرد عليه أنه يجوز ان يكون محتاجا الى التعلم باعتبار اطرافه لأن ذلك ليس احتياجا الى تعلمه بل الى تعلم اطرافه ( قال فاحتجيج في تحصيله الى قانون آخر ) وذلك القانون الى قانون آخر لكونه نظريا محتاجا الى النظر والنظر مجموع الحركتين حركة لتحصيل المباني المناسبة وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المباني وترتيبها محتاجان الى قانون يعرف به مضمونها كذا ذكره الشارح في شرح المطالع ولا يمكن ان يكون ذلك القانون هو القانون الاول لامتناع تحصيل الشيء من نفسه اذ لا تغاير حتى يتصور التحصيل والسببية بينهما فاحتجيج الى قانون آخر ويرد عليه أنه يجوز ان يكون في مرتبة من المراتب مناسبة ضرورية وترتيبها بدعي الانتاج فلا يحتاج في صحة ذلك الفكر الى قانون \* نعم يجب ان يكون ذلك الفكر الجزئي مندرجا تحت قانون وموافق له ولا يجب استخراج منه حتى يثبت الاحتياج اليه كذا يستفاد من كلامه قدس سره في حواشي المطالع ( قوله لأن الاكتساب اما للتصور الى آخره ) فان قيل قد علم ان القانون الذي

( ١٩ ) شروح الشمسية ( قوله ولا يرد عليه الخ ) حاصل الاراد أنه يجوز ان يكون المنطق نفسه بدنيا لعدم توقفه لذاته على نظر وان توقف عليه باعتبار كل جزء من أجزائه وحاصل الدفع انه لا معنى لتعلمه الا تعلم مسائله ( قوله يجوز ان يكون الخ ) فقص المعلوم ضروري لقانون ا كتسابه الذي ذكره الشرح بقوله لا يقال الخ تدبر ( قوله في مرتبة من المراتب ) أي القانون الثاني أو الثالث أو الرابع وهكذا ( قوله مناسبة ضرورية ) فلا يحتاج تحصيل المباني الى نظر وقوله وترتيبها بدعي فلا يحتاج الترتيب الى نظر ( قوله انه يجب الخ ) لأن الافكار الصحيحة يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرض عليها كانت هي مندرجة تحتها وتلك منطبقة عليها أما كونها مستفادة منها باستخراجها عنها فلا ( قوله الجزئي ) أي المنطق بالاداء الجزئية والترتيب الجزئي والحاصل ان كل قانون قاعدة كلية لكنه جزئي من جزئيات القانون الذي توقف هو عليه فن جهة كونه جزئيا للقانون الآخر هو مستفاد منه ولكن جزئيات ذلك القانون المستفاد يجوز أن تكون بدنية المقدمات المناسبة وبدنية الترتيب وتلك البداهة لا تنافي نظرية القاعدة الكلية من جهة الحكم الكلي فتدبر حتى التدبر فالفكر المنطقي ببعض القوانين بدعي وان كانت قاعدته الكلية نظرية ( قوله قد علم الخ ) أي من قول الشرح سابقا فاحتجيج الى قانون الخ ( قول الشرح الى قانون

وجهه ان المكتبة اما تصورية أو تصديقية واكتساب التصورات القول الشارح واكتساب المجهولات التصديقية الحجة ولا شك ان القواعد المتعلقة بالقول الشارح الذي يكتب به التصوري والقواعد المتعلقة بالحجة التي يكتب بها المجهول الصديقي كل منها مذكور في المنطق فصيح قوله المنطق مجموع قوانين أي مشتغل على قوانين الاكتساب (ح) (قوله على ذلك التقدير) أي كونه كسبيا وقوله فالدور أو التسلسل لازم أي فصحت المعارضة (قوله وتقرر الجواب) أي عن تلك المعارضة حتى يتم كلام المستدل وحاصله المنطق ليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو كون كله بديهيا وإذا بطل كون كله بديهيا بطل دليل المعارض وسد دليل المستدل (١٤٦) وفيه ان المعارض دعواه عدم الاحتياج فاستدل عليها بالبداهة وهذه الدعوى قد

أخذت في الدليل لاهيا نفس قوله والا لاستغنى عن تعلمه وأخذ دعوى المعارض في الدليل على ابطال دليله بمنزلة قول المستدله ذلك ابطال لطلان دعواه وهذا الكلام لا يصح ذكره فلا يصح ذكرها حيث ذكر في الدليل والجواب ان الدعوى لا كانت لازمة للدليل وكانت الدعوى باطلة ويلزم منه بطلان الدليل لانه متى بطل اللازم بطل للزم صحت أخذها في الدليل فكان المستدل قاله ان دليلك أي المعارض باطل فلا يبنى اقامته لكون الدعوى واضحة البطلان (قوله كالشكل الاول)

والقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيتوقف اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو أيضا كسبي على ذلك التقدير فالدور أو التسلسل لازم \* وتقرر الجواب أن المنطق ليس بجميع الاجزاء بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا واللازم الدور أو التسلسل كما ذكره المعارض بل بعض أجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال

هو بالقول الشارح والثاني بالحجة قوانين الاكتساب ليست الا قوانين متعلقة بأحدهما وهي القوانين المتطابقة المتعلقة باكتساب التصورات والتصديقات فليس هناك قانون متعلق بالاكتساب خارج عن المنطق (قوله بل بعض أجزائه بديهي كالشكل الاول) أقول فان انتاجه لتنتج بين الاحتياج الى بيان أصلا بل كل من تصور موجبتين كليتين على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول وتصور يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المنطق فاما الحاجة الى اقامة الدليل على ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب \* قلت اللازم ما سبق ان المنطق جميع القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب النظريات وأما ان القانون الذي يحتاج اليه في اكتساب المنطق داخل فيه فلا ولنا تعرض قدس سره لاثبات ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب مطلقا (قال والتقدير ان الاكتساب الى آخره) بناء على ما مر منقولاً من شرح المطالع وقد عرفت ما يرد عليه وأما تعرض لهذا المقدمة اذ بها ثبت المقدمة الممنوعة أعني لزوم الدور أو التسلسل (قال وتقرر الجواب (ح) خلاصته ان أحد المخدورين انما يلزم اذا كان كله بديهيا او نظريا لم لا يجوز ان يكون بعضه بديهيا وبعضه نظريا فلا يلزم شيء من المخدورين فالائق ان يقول حتى يلزم الاستغناء وحتى يلزم الدور أو التسلسل الا انه أورد بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق في نفس الامر وليس مجرد احتمال عقلي (قوله فان انتاجه (ح) اشار بذلك الى ان قوله كالشكل الاول تسامح والمراد قولنا الشكل الاول منتج (قوله لا يحتاج الى بيان) أي اثبات بالدليل تسامح لقوله (ين) قوله بل كل من (ح) اضراب من قوله ين بانه بديهي أولى يكن في الحزم تصور الطرفين الذي يكني فيه التنبيه على مفهومات اصطلاحية وأشار ببيان بداهة الضروب الاربعة الى ان معنى قولهم الشكل بديهي) أي غير المنطق

والا فلا وجه له بعد تسليم كون المنطق كسبيا (قوله فلا) بل الظاهر عدم الدخول (قوله وقد عرفت والبعض ما يرد عليه) وهو ان كون القانون كسبيا لكونه من المنطق لا ينافي ان يكون الترتيب الجزئي والمتباعدة الجزئية في مرتبة من المراتب بديهيين فلا يكون الفكر المتعلق بهما محتاجا لقانون تدبر (قوله خلاصته (ح) يعني انه جواب بنج المقدمة الاولى القائلة لو لم يكن بديهيا لكان كسبيا وسنده لم لا يجوز ان يكون بعضه بديهيا وبعضه نظريا فليس تقضا اجاليا وهو ظاهر ولا معارضة والا لزم استدراك قوله ولا نظريا والا لدار (ح) (قوله فالائق ان يقول (ح) أي لانه مانع ليس منصبه الدعوى (قوله متحقق في نفس الامر) فاستدل به ما ذكر انما هو لتحققه في نفس الامر لانه والمعارضة (قوله تسامح) لان الشكل الاول ليس جزءا من المنطق بل فرد من أفراد موضوع المنطق وانما المسئلة الشكل الاول منتج (قوله يكني فيه التنبيه (ح)



الأول وما بعده ليس قاعدة بل القاعدة الشكل الأول منتج والشكل الثاني منتج وهكذا فليس هو قاعدة بل موضوع القاعدة والذي يوصف بالبداهة أتمها والقاعدة لا موضوعها والشارح قد وصف موضوعها به فالجواب أن قوله كالشكل الأول على حذف أي كالقاعدة المتصلة بالشكل الأول وهي الشكل الأول منتج ( قوله والبعض الكسبي إنما يستفاد من البعض البديهي ) فيه أن استفادته إنما هي بطريق وتلك الطريق نظرية فساد الخدور أعني لزوم الدور أو التسلسل والجواب أن لا نسلم أن تلك الطريق نظرية بل هي بديهية وبيان ذلك أن قوله مثلا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمجرد ينتج لاشيء من الإنسان بمجرد من الشكل الأول ومن تصور المتقدمين والنتيجة جزم بأنها لازمة للمقدمين وعكس الكبرى ( ١٤٧ ) لازم لها ظاهرا أي قطعا بداهة

لأن كل قضية يلزمها أن تنكس بداهة ومتى عكست رجح للشكل الثاني فالشكل الثاني صار لازما للأول بكس الكبرى فيلزم من إنتاج الأول إنتاج الثاني لأن صحة المزوم تقتضي صحة اللازم والحاصل أن إنتاج الثاني نظري ولكن اكتسبناه من إنتاج الأول وهو بديهي والطريق بديهية \* وأعلم أن قولهم الشكل الأول منتج قاعدة كلية وهي بديهية وفروعها أيضا كذلك وكذا يقال في قاعدة الشكل الثاني مع فروعها ولك أن تقول في بداهة الشكل الأول أي في توجيه الشكل الأول مستنزم لإنتاج الشكل الثاني وإنتاج الأول معلوم قطعا فالثاني كذلك أو تقول لو كان الشكل الأول مستنجا

والبعض الكسبي إنما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل

الموجبة الكلية التي هي تبعية جزم بديهية باستزامها إياها وهكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فإن من علم الملازمة وعلم وجود المزوم علم وجود اللازم قطعا وعلم بديهية أن للمقدمتين المذكورتين أعني المقدمة الثالثة على الملازمة والمقدمة الثالثة على وجود المزوم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال إذا استنتج قضى التالي وكذا القياس الاستثنائي المتفصل بديهي الإنتاج وكثير من مباحث العكس والتناقض بديهي أيضا \* فان قلت إذا كانت هذه المباحث بديهية فلا حاجة إلى تدوينها في الكتب \* قلت في تدوينها في الكتب فائدتان أحدهما إزالة ما عسى أن يكون في بعضها من خفاء محو إلى التزيه وتأتيها أن يتوصل بها إلى المباحث الأخرى الكسبية ( قوله إنما يستفاد من البعض البديهي ) أقول فان قيل استفادة البعض الكسبي من البعض البديهي

الأول منتج انت ضروره الاربعه منتجة لان بعض ضروره عقيمة ( قوله جزم بديهية الى آخره ) لان تصور الموجبتين الكليتين على هيئة الضرب الاول يستلزم العلم باندراج كل الاصغر تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر وذلك يستلزم العلم بالضرورة بلزوم اندراج كل الاصغر تحت الاكبر وأشار بقوله باستزامها إياها إلى أن المراد بقوله انه منتج أن النتيجة لازمة له يتمتع انعكاسا كما عه ( قوله وهكذا حال باقي الضروب الخ ) فان تصورها وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم باستزامها إياها ( قوله علم وجود اللازم قطعا ) يان للإنتاج وقوله وعلم معطوف عليه ويان لكون إنتاجه ينأ كافيًا فيه تصور القياس الاستثنائي أعني المقدمتين وتصور النتيجة أعني وجود اللازم يعني حكم بديهية من غير احتياج إلى بيان بل بمجرد تصور المقدمتين وتصور النتيجة باستزامها لما فا قيل يستفاد من كلامه قدس سره أن الإنتاج لا يزن للشكل الأول بالمعنى العام وللقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الخاص توهم ( قوله وكذا القياس الاستثنائي المتفصل إلى آخره ) فان الحكم فيها بعد تصور الطرفين على الوجه الذي هو مناط الحكم بديهي أولى ( قوله هذه المباحث ) لم يقل هذه المسائل لان المسئلة لا تكون إلا نظريا كما صرحوا به ( قوله أن يكون في بعضها الخ ) إشارة إلى أن هذه القاعدة غير مطردة بخلاف الثانية ( قوله أن يتوصل بها إلى آخره )

أي فلا يحتاج إلى حدس أو تجربة أو تواتر أو حس حتى يكون غير بديهي أولى ( قوله يعني الخ ) يريد أنه لا بد في الدين من تصور الطرفين ولم يذكر في كلام السيد سوى التصديقات السابقة في بيان الإنتاج فقال الخشني أن تصور الطرفين معلوم من قول السيد أن المقدمتين المذكورتين فان تلقى هذا العلم لا بد له من سبق التصور تدبر ( قوله فاقيل يستفاد الخ ) اللزوم بالمعنى العام هو ما يكون تصور المزوم واللازم والنسبة بينهما كافيا في الجزم باللزوم بينهما واللزوم بالمعنى الخاص هو ما يكون تصور المزوم كافيا في تصور اللازم ويكون تصورها وتصور النسبة بينهما كافيين في الجزم باللزوم بينهما فيكون تصور المزوم كافيا في الجزم باللزوم بدون توسط أمر زائد سوى تصور النسبة قال بعض الحواشي أن قوله قدس سره بل كل من تصور الخدول على أن

لأنه الشكل الثاني لكن الشكل الأول منتج بديهية فمنه إنتاج الشكل الثاني ( قوله وأعلم أن ههنا مقامين ) أي دعوين وهما أن المستدل نتيجة دليله الاحتياج إلى المنطق ونتيجة دليل المتعرض عدم الاحتياج إلى التعلم ولا تأتي المعارضة إلا إذا كانت نتيجة الثاني تنافي نتيجة الأول بحيث لا يتحتم معاً مع نتيجة الثاني بتجانب نتيجة الأول إذ قد يقال المنطق لسنا محتاجين لتعلمه لكونه ضرورياً لجميع أجزاءه لكن محتاج إليه نفسه في تحصيل العلوم بأن يراعى في الاكتساب فلا يلزم من عدم الاحتياج إلى التعلم عدم الاحتياج إليه فلم تكن نتيجة الثاني قبضاً لنتيجة الأول ولا مستلزماً لتقيض فطلت المعارضة لما علت من حقيقتها إذ عند الاحتياج لا ممانعة ولا مدافعة ( قوله وإن فرضنا اتقانها ) أي بأن لم يلاحظ الجواب المتقدم ( قوله وإن ( ١٤٨ ) فرضنا اتقانها ) فيه نظر إذ لابد من فرض اتقانها صلحت للمعارضة فرضاً \* وأجيب

بأن المقصود النظر لذات المعارضة أي المقدمتين بقطع النظر عن وصفها بالمعارضة وقوله فرضنا اتقانها أي بأن قطعاً النظر عن الجواب الذي ذكر ( قوله وهو لا يناقض الاحتياج ) أي ولا يستلزم التقيض ( قوله أو لكونه معلوماً ) أي بطريق الكشف

وأعلم أن ههنا مقامين الأول الاحتياج إلى نفس المنطق والثاني الاحتياج إلى تعلمه والدليل أنما يتنص على ثبوت الاحتياج إليه لا إلى تعلمه \* وللمعارضة المذكورة وإن فرضنا اتقانها لا تدل الأعلى الاستثناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج إليه فلا يبعد أن لا يحتاج إلى تعلم المنطق لكونه ضرورياً لجميع أجزائه أو لكونه معلوماً بشيء آخر وتكون الحاجة ماسة إليه نفسه في تحصيل العلوم النظرية فلذلك كور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

أنما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر إلى قانون آخر فيعود المحذور قلنا ذلك النظر أيضاً بديهي فالكسبي من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا حاجة إلى قانون آخر أصلاً ( قوله فلذلك كور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ) أقول قيل عليه أنما يلزم ذلك إذا قرر كلام المعارض على ما وجهه \* ولنا أن نقرره هكذا لو كان المنطق محتاجاً إليه لكان أما بديهي أو كسبي

ولم نجعل من المبادئ البيئة لا يصلحها إلى المطالب الكسبية أيضاً قريباً أو بعيداً ( قوله أنما يكون بطريق النظر ) إذ ليس من القضايا التي قياساتها معها ولا من الحدسيات فيكون بالنظر كأن يقال الشكل الثاني شكل أول بالرد وكل شكل أول منتج فيحتاج في معرفة صحة ذلك النظر الجزئي إلى قانون آخر لأن التقدير أن الاكتساب لا يتم إلا بالمنطق فيعود لزوم الدود أو التسلسل ( قوله ذلك النظر ) أي لا نسلم أن ذلك النظر يحتاج إلى قانون آخر أنما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئي الواقع في البعض البديهي نظراً إنتاجه بل هو بديهي الإنتاج فالكسبي من المنطق يكتسب من بعضه البديهي بطريق جزئي بديهي الإنتاج ولا يخفى أنه حيث يمكن الجواب باختبار أن كله نظري ومنع لزوم الدور أو التسلسل لجواز أن يكون استفادته من مبادئه البديهية بطريق جزئي بديهي إلا أنه لما كان ذلك خلاف الواقع لم يتعرض له وهذا الجواب مبني على ما حققه قدس سره من أنه يمكن تحصيل نظري بغير بديهي ولا يحتاج إلى المنطق كما مر وأما على ما ذكره الشارح من أن كل نظري يحتاج في اكتسابه إلى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يخفى وقد ذكره قدس سره في حواشي المطالع ( قال أن ههنا مقامين ) أي دعوين فالقائم بفتح الميم لانه محل قيام المدعي والحكم ومنهم من قرأ بضم الميم فاحتاج في تطبيق عبارة الشرح عليه إلى تكلفات ( قال وإن فرضنا اتقانها )

إنتاج الشكل الأول ين بالمعنى العام وقوله فإن من علم الملازمة الخ يدل على أن إنتاج القياس الاستثنائي المتصل بين بالمعنى الخاص فالتشبيه في الين بالمعنى المشترك والحشى جعل اللزوم فيها بينا بالمعنى العام حيث قال في الأول يكن في الجزء تصوراً للظرفين وفي الثاني كافياً فيه تصور القياس إلى قوله وتصور النتيجة وجعل قوله قدس

سره فإن من علم الملازمة إلى قوله علم وجود اللازم بياناً للإنتاج لا لكونه بيناً واتخاذ كره معاً لا داخل له في وصلاحها بداهة إنتاج الاستثنائي لأن العلم بالإنتاج أنما يكون أولاً إذا كان مطابقاً للواقع فلين تحقق الإنتاج مدخل في كونه حكماً أو ثانياً ( قوله ولم يحصل الخ ) أي جعلت هذه المباحث من المنطق ولم نجعل من مبادئ أي مقدماته البيئة لا يصلحها إلى مسائله فأنفع ما قاله العصام ( قوله ولا من الحدسيات ) ومعلوم أنها ليست من التجريبات ولا التواترات ( قوله بطريق جزئي بديهي ) وإن كانت القاعدة الكلية المتدرج فيها هذا الطريق نظرية لأنها من المنطق النظري لكونها بعض قوانين الاكتساب ( قوله كاسم ) أي في قوله ويرد عليه أنه يجوز أن يكون الخ ( قوله وقد ذكره ) لعل الضمير للبناء المذكور ( قوله بضم الميم ) من أقام الزاماً قال لا عمل إقامة الدليل ( قوله فاحتاج الخ ) لا

جمل يمتض بمعي ينصب فيحتاج لكونه على صيغة المجهول ولذا ويل قول ( ١٤٩ ) الشرح والمعارضة لاندلج ( قوله

وإذا لم يكن حاصل فيه )  
للزوم الدور أو التسلسل  
على حصوله بطلان أنه  
بديهي بعدم الاستغناء عن  
تعلمه ( قوله لا تنج في القياس  
الاستثنائي ) لان انتاج  
الاستثنائي مبني على ثبوت  
الملازمة ولا تلازم في  
الافتاقيات أما غير الاستثنائي  
فتنتج فيه الاتفاقية لأنه مبني  
على وضاه وحاصل القياس  
هنا لو كان محتاجا إليه لكان  
بديها أو كسبيا لكنه غير  
بديهي والا لاستغنى عن  
تعلمه وغير كسبي والادار  
أو تسلسل ( قوله فلا ينتج  
الخ ) أي ليس انحصار  
المنطق في البديهي والكسبي  
فردا للاحتياج إليه أو عدمه  
حتى يستلزم بطلانه بطلان  
الاحتياج على التبيين أو  
عدمه كذلك ( قوله بان يقال )  
أي بعد ثبوت انتفائه في  
نفسه ( قوله وما قيل في  
الجواب ) أي جواب قوله  
قبل ان انتفاه الخ والجواب  
الصام ( قوله على نفي صفة  
مخصوصة ) متعلق بأقامة  
ما يدل وما يدل على نفي  
الوجود هو ابطال البداهة  
والكسبية والصفة المخصوصة  
هي عدم الاحتياج إليه ( قوله  
والمقصود بدالخ ) أي مقصود  
السيد بقوله ورد الخ ليس انتفاه

وكلاهما باطل أما الاول فلا أنه يلزم الاستغناء عن تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فلزوم الدور أو التسلسل في تخصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفي الاحتياج الى المنطق نفسه وحجتنا بحجاب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بديها أو كسبيا يدل على انتفائه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتجا إليه أو غير محتاج إليه اذ يصح أن يقال ليس المنطق محتجا إليه والا لكان اما بديها أو كسبيا وكلاهما باطل فوجب أن يكون محتجا إليه فظهر أن هذه شبهة يتسلكها في نفي هذا المصداق احتجج إليه أولم يمتجج \* ولنا أيضا أن نقول في تقرير المعارضة للمنطق كسبي فلا يحتاج إليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق أما الاول فلا أنه لو لم يكن كسبيا لكان بديها وهو باطل والا لاستغنى عن تعلمه

أي في نفسها بأن قطع النظر عما يرد على مقامها لا من حيث أنها معارضة فلا ينافي قوله لا يصلح للمعارضة ( قوله يدل على انتفائه في نفسه ) لان للمنطق سواء كان عبارة عن المسائل أو الصدقات بها لا وجود له الا في الذهن وإذا لم يكن حاصل فيه فيكون متنيا في نفسه فاندفع ما قيل هذا غير مسلج لجواز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون متمتع بالحصول فلا يتصف بأحدهما أصلا ( قوله ولا تعلق له بكونه محتجا إليه ) لا أثبات ولا نفي فتكون قضية الملازمة أعني لو كان محتجا إليه لكان بديها أو كسبيا اتفاقية والاتفاقية لا تنتج في القياس الاستثنائي ( قوله اذ يصح الخ ) دليل قوله ولا تعلق له بكونه محتجا إليه يعني كما يصح كون المنطق غير محتاج إليه مقدما لكونه بديها أو نظريا يصح كون المنطق محتجا إليه مقدما له فلا يكون كونه بديها أو نظريا لازما لشيء منها بخصوص بل لوجود المنطق في نفسه سواء كان محتجا إليه أولا فلا ينتج استثناء قبض التالي قبض أحد المقدمين على التبيين قبل ان انتفاه في نفسه يستلزم عدم الاحتياج إليه فلا يصح قوله لا تعلق له بكونه محتجا إليه لأنه حصل له التعلق بالواسطة بان يقال المنطق لا يحتاج إليه اذ لو كان محتجا إليه لكان موجودا ولو كان موجودا لكان اما بديها أو كسبيا وكلاهما باطل والجواب أنا لانسل أنه لو كان محتجا إليه كان موجودا لجواز الاحتياج إليه مع انتفائه في نفسه غاية عدم وجود ما لأجبه محتجج إليه أعني التمييز بين الافكار الصحيحة والفاصلة يدل على ذلك ما سيجيء من قوله ويمكن أن يقال لما بين الى آخره حيث تردد بعد ثبوت الاحتياج إليه في كونه بديها أو نظريا متمتع بالتخصيص وما قيل في الجواب ان العقلاء لا يكتفون بأقامة ما يدل على نفي وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا الحمل واستبعاد قصه المعارض ذلك فليس بشيء أما اول افلان الكتب مشحونة بالاستدلال بنفى وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة اذا كانت ذلك التي مقصودا كاستدلالهم بلزوم نفي وجود الواجب على نفي زيادة وجوده واستدلالهم على عدم زيادة الوجود مطلقا بعدم كونه موجودا وأمثال ذلك كثير لمن تتبع الكتب الكلامية والحكمية وأما ثانيا فلان المقصود دفع ما ذكره الشارح من أنه لا يصلح للمعارضة وكونه مستبعدا لا يضره ( قوله المنطق الخ ) تقريره اذا عرضت على قوانين الاستدلال أنه لو افتر الى المنطق لزوم الدور أو التسلسل والثاني باطل يان الملازمة أنه كسبي وكل كسبي محتج في تخصيله الى قانون هو أيضا كسبي لكونه من المنطق فيدور أو يتسلسل يان الصغرى أنه لو لم يكن كسبيا لكان بديها وهو باطل والا لاستغنى عن تعلمه وهذا التقرير أوردته العلامة التفتازاني في شرحه للرسالة ( قوله المحتاجة الى المنطق ) أي على

هذا الحمل بل بعدمه ويكتفي فيه ان العقلاء الخ ( قوله مطلقا ) أي في الواجب وغيره وقوله بعدم كونه أي الوجود موجودا ( قوله أورد

المحقق) أي دُعا لما قاله الشرح من أن المذكور في معرض المعارضة لا يصلح لما ذكره (قوله) إذ كان المناسب حينئذ أن يضاف المصنف ذكر نفي النظري (لأنه (١٥٠) الأم لا ذكره (قوله كما هو المتبادر من عبارة) أي المصنف حيث قال ولا

نظرا ولا لادارا أو تسلسل

وغير المتبادر أن يكون مرجح الضمير إلا كسباب مطلقا (قوله) لإبالتقرير المستفاد الخ) حتى يكون عذرا في تركه التقرير المستفاد من شرح المطالع (قوله عن جميع التقريرات) أي عن تركها وإنما العذر ما ذكره السيد بقوله ولم يلتفت الخ (قوله أيضا) الأولي تركه وليس في عبارة الصام (قوله روي) معناه الوجه فراروي إلى الوجه كردن جعل والمعني جعل الوجه إلى الوجه وقوله كسي را كسي معناه أحد ويأوه للتشكيك ورا علامة المقبول وأز معناه من وجيزي معناه شيء ويأوه للتشكيك وداشتمن الحيز والمنع والمعني منع أحد من شيء وقوله رو معناه الوجه ورو إلى الوجه وكردان الجمل ورا بعد قوله دليل مستدل علامة المقبول وديكر معناه آخر وكالربط وبازدا رندماست معناه ما منع حصة لديكر ورا بعد دليل مستدل علامة المقولية لما منع وأز بمعنى

لأنها المقابلة على سبيل الممانعة \* قال في البحث الثاني في موضوع المنطق \* موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لثباته أو لما يساويه أو لجزئه \* فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لأن المنطقي يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصول إلى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وعرضا وخاصة ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصول إلى التصديق أما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية وتقيضا قضية وأما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات \*  
وأما الثاني فلأنه لو احتجج إليه مع كونه كسبيا لزم الدور أو التسلسل ولم يلتفت الشارح إلى هذا التقرير إذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر النظري وأن يشير إلى لزوم الدور أو التسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة إلى المنطق لا أن يقتصر على لزومها في تحصيله في نفسه \* ويمكن أن يقال لما بين المصنف الاحتياج إلى المنطق نفسه أراد أن يبين أن حاله ما ذا هل هو يهدي بجميع أجزائه حتى يستغني عن تدوينه في الكتب أو هو كسبي بجميع أجزائه حتى يتبع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر أن المنطق ليس مما يستغني عن تدوينه ولا مما يتبع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا إليه فوجب أن يدون في الكتب \* ولم يلتفت الشارح أيضا إلى هذا التوجيه لأن المشهور في كتب الفن إيراد المعارضة في هذا الموضع لنفي الاحتياج إليه (قوله لأنها المقابلة على سبيل الممانعة) أقول يعني أن المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مما عالج لأول في ثبوت

زعم المستدل فإن المعارض لا يصترف بالاحتياج إلى المنطق (قوله ولم يلتفت الشارح) أشار به إلى أنه معلوم للشارح حيث ذكره في شرح المطالع إلا أنه لم يلتفت إليه هنا لعدم المناسبة للمتن إذ كان المناسب حينئذ تقديم ذكر نفي النظري لأنه الذي جعله المعارض ملزوما للدور أو التسلسل المستلزم لعدم الاحتياج وأما نفي البداة فالتخصم معترفه لا بانه النظرية فالجواب غير محتاج إليه إنما ذكره للإشارة إلى المعارضة فلناسب تأخير قوله وأن يشير الخ ليكون إشارة إلى التقرير المذكور (قوله لا أن يقتصر إلى آخره) كما هو المتبادر من عبارته (قوله) إيراد المعارضة) أي مطلقا لا بالتقرير المستفاد من ظاهر عبارة المتن كما وهم لأن التقرير المذكور في شرح المطالع لهذه المعارضة غير هذا التقرير فاقيل ان هذا اعتذار عن جميع التقريرات المذكورة أيضا وهم (قوله مقابلة الدليل بالدليل) في التاج المقابلة روي فرا روي كردن والممانعة كشي را از چیزی وداشتمن والباء في الدليل التعدية وروبرو كردن دليل مستدل را دليل ديكره بازدارنده است دليل مستدل را از ثبوت مقتضاي أو وهو بينه ما قبل المعارضة إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المستدل فأتوهم من اختلاف المعنيين وجعل أحدهما تعريفا مبنيا على المساحة ليس بشيء وكذا ما قبل المعارضة في الاصطلاح دليل يدل على تقيض المدعى لأن قولهم عورض وبعارض ومعارض شاهد على كونها في الاصطلاح بالمعني المصدري وإن كان قد تطلق على الدليل

من وأو بعد مقتضاي ضمير مرجحه دليل المستدل كذا قيل فخر (قوله من اختلاف المعنيين) أي (أقول) المقابلة على سبيل الممانعة وإقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المستدل وقال ذلك الشوم أن المعني الأول لازم للمعني الثاني

(قوله لا يتميز عند العقل) أي تميزا تاما فلا رد أن يقال أنه يتميز بالرسم وبالغاية فكيف يقول لا يتميز إلا بالموضوع والحاصل أنه متى حصل العلم بالموضوع حصل لنا العلم التام بالعلم سواء سبق ذكر الغاية أم لا علم الرسم أم لا (قوله إلا بعد العلم بموضوعه) أي إلا بعد التصديق بموضوعية الموضوع (قوله ولما كان الخ) حاصل ما يتبادر من كلام الشارح أنه لا يمكن تصور موضوع المنطق إلا إذا تصورنا موضوع العلم لأن موضوع المنطق خاص وموضوع العلم عام وتصور الخاص لا يمكن إلا بعد تصور العام واعترض عليه بأنه لا يكون تصور الخاص متوقفا على تصور العام إلا إذا كان القصد تصور الخاص بالكنه ولا بد أن يكون العام ذاتيا للخاص كما في الإنسان والحیوان وظاهر أن ما هنا ليس كذلك (١٥١) لأن المراد هنا تصور ما يصدق

عليه موضوع المنطق من كونه المعلومات التصويرية والتصديقية فكيف يقول أن تصور الخاص مسبق بتصور العام وأجيب بأن التصديق بموضوعية الموضوع الذي هو المقصود لما كان خاصا وهو فرع عن تصور الموضوع الذي هو عام كان لا بد من تصور مطلق للموضوع أولا فالوجوب حيث نذكر من حيثية أخرى وإذا كان كذلك بقول الشارح والعلم بالخاص أي والتصديق بالخاص (وقوله مسبق بالعلم بالعام) أي بتصور الأمر العام

(أقول) قد سمعت أن العلم لا يتميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه ولا كان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام

مقتضاها وما ذكرتم ليس كذلك (قوله لا يتميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه) أي لا يتميز عند العقل تميزا تاما ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم إلا بعد العلم بأن موضوعه ما ذا أعني التصديق بأن الشيء الفلاني مثلا موضوع لهذا العلم كما أشرنا إليه سابقا (قوله ولما كان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع)

على المساحة (قوله لا يتميز عنده تميزا تاما الخ) أي ليس المقصود حصر مطلق التميز حتى لا يصح بل التميز التام أي التميز الذي هو للعلم في نفسه واعتبر في جملة علما على حدة منفردا عن علم آخر وكذا المراد من زيادة البصيرة زيادتها في حد ذاتها وليس المراد بالتمييز التام التميز الأول والزيادة على البصيرة السابقة إذ لا يلزم سبق شيء مما يوجب التميز على العلم بالموضوع وما قيل أنه يفيد تميزا تاما باعتبار الترتيب الذي اعتبره المصنف في مقدمات الشروع وأنه كالجزء الأخير من العلة الثانية فما لا يفهم به قائل لأن الكلام في تمايز العلوم مطلقا (قوله أعني التصديق الخ) يعني أن المراد بقوله أن موضوعه ماذا ما يقع في جواب هذا السؤال إذ ليس الاستفهام المذكور موجبا للتمييز (قوله كما أشرنا إليه) في بيان قول الشارح فلا ن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات حيث قال وذلك لأن المقصود من العلوم الخ وقد حمل بعض الناظرين الإشارة إلى ما ذكره قدس سره من أن التميز يحصل بتصور العلم بغاياته ولعله كان في نسخته لما أشرنا إليه بالألم فجعله تعليلا لتقييد التميز بالتام وهو سهو لأن حصول التميز بغير الموضوع في الجملة يبين لا يحتاج إلى بيانه ثم اعترض بأن تصور العلم بالغاية لا يتميز به مسائل العلوم الأخر لجواز اشتراك العلمين في المسائل والاختلاف بجهة البحث فغاية العلم بالغاية أن يعلم أن هذه المسئلة من علم كذا ولا يلزم أن لا يكون من علم آخر إذ لما مدخل في غاية كل منهما فقول الشارح إذا تصور العلم برسه وقف على جميع مسائله أجمالا الخ لا ينافي ما ذكره هنا من أن العلم لا يتميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه حتى يحتاج

لا عنه (قوله حتى لا يصح) لحصوله بمعرفة الرسم والغاية (قوله للعلم في نفسه) وهو التميز بالموضوع بخلاف التميز بالرسم

والغاية فانه تميز له باعتبار أمر خارج عنه (قوله باعتبار الترتيب) وهو تقدم المعرفة بالرسم ثم بالغاية ثم بالموضوع (قوله مطلقا) أي تميزا ذاتيا في ذاتها بقطع النظر عما اعتبره المصنف أو غيره لأن ما اعتبروه اتما هو في كون الشروع على بصيرة وما هنا في التميز الزايج لذات العلم بقطع النظر عن الشروع (قوله لجواز اشتراك العلمين) في المسائل وذلك كمشكلة أن الفلك كروي فإن النظر فيها في الطبيعة من جهة أن له مبدأ الحركة والسكون بالذات وفي علم التجويم من جهة أنه له كما وأحرارا لالتحق الكم فالاول نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بنسطة أي لا يختلف مقتضاها وكل ما لا يختلف مقتضى طبيعته لا يكون الا كرويا والثاني نظره من جهة ماهو كم وله احوال تلحق لكم من الاوضاع والنسب ويستدل عليه من جهة حدوث الحالات عند الطلوع والغروب وتنبؤاوي الإبعاد في كل وقت وتلك الحالة لا تصور الا عند الكروية (قوله اذ لما مدخل في غاية كل منهما) بأن يترتب عليها كل

( وقوله وجب أولا تعريف مطلق موضوع العلم ) أي تصور مطلق الموضوع ( وقوله حتى يحصل معرفة موضوع علم المنطق ) أي حتى يحصل التصديق بموضوعية موضوع المنطق ( وانزلت الشارح على هذا النزول أدفع الاعتراض الذي علمته فظهر من هذا ان كلام الشارح يمكن أن ينزل على ما قاله السيد من قوله والحق الخ ( قوله ما يبحث في ذلك العلم ) اما عدل الشارح عن عبارة المصنف وهي موضوع كل علم ما يبحث فيه الخ إشارة الى ان الضمير في قول المصنف موضوع كل علم ما يبحث فيه راجع الى كل واحد من حيث تعينه لانه راجع لكل علم لان موضوع العلم الواحد لا يبحث عن كل علم فيه ( قوله عن عوارض الفاتية ) المراد بالبحث عن العوارض الحكم على الموضوع او على أنواعه أو على عوارضه مثلا موضوع النحو الكلمات العربية لانه يحكم عليها فتقول الكلمة اسم أو فعل أو حرف وتارة يحكم على أنواعها فتقول الاسم معرب الاسم مبني الفعل معرب الخ فالمراد بالأنواع الجزئيات ( ١٥٢ ) لذلك الموضوع وتارة يحكم على عوارضه مثل قولك الاعراب يلحق أو آخر

وجب أولا تعريف مطلق موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع علم المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الفاتية كبدن الانسان لعل الطلب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض

أقول هذا كلام القوم ويتبادر منه الى الفهم ان المقصود تصور الموضوع فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام اذا اجتمع هناك شيان أحدهما ان يكون العلم بالخاص علما به بالكنه وتأنيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما ممنوع في صورة النزاع \* وأجيب عن ذلك بأن الخاص هنا أعني موضوع المنطق مقيد والعام أعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمما الى ما قيد به ورد هذا الجواب بان المطلوب هنا ليس تصور مفهوم الى الاعتدال بان زيادة التميز لا تحصل الا بعد العلم بالموضوع (أقول) تميز العلم حاصل بالعلم بالفاتية وأما تميز كل مسألة عن مسائل العلوم الأخر فلا يحصل بالعلم بالموضوع أيضا لجواز اشتراك العلين في الموضوع والاختلاف بمجهة البحث على ما قالوا ( قوله هذا كلام القوم ) وليس بمرضى للشارح حيث علل في شرح المطالع تقديم تعريف الموضوع المطلق بما ذكره قدس سره بقوله بل الحق انه لما كان المقصود الى آخره ( قوله ويتبادر منه الخ ) حيث نسب المحصور والمعموم الى المفهومات التصورية ( قوله فلذلك ) أي لما يتبادر الى الفهم ( قوله علما به بالكنه ) أي بتفصيل اجزائه وانما فسرنا بذلك لان العلم بالكنه قد يطلق على حصول الشيء في الذهن بنفسه لا بأمر صادق عليه ( قوله ذاتيا للخاص ) أي داخلا في ماهيته سواء كان محولا أولا ( قوله وكلاهما ممنوع ) أي لاننا ان مقدمه التثروع تصور موضوع المنطق بالكنه ولا نسلم ان مطلق الموضوع جزء منه لا بد لكل منهما من دليل ( قوله بان الخاص هنا أعني موضوع المنطق مقيد ) يعني ان

الكلمة فأواخر الكلمة عارض لها لاجزئي لما ولا نفسها وسيأتي الكلام في هذا آخر الكتاب ( قوله كبدن الانسان لعل الطلب ) أي بالنسبة لعل الطلب ( قوله فانه يبحث فيه عن أحواله ) المراد بالبحث عن أحواله ان نحمل العوارض عليه من حيث الصحة والمرض والمراد بالبحث عن أحوال البدن حمل تلك الأحوال على البدن وقيد بهذه الحيثية للاحتراز عن حالة الحدوث وعن كونه جسيما مثلا فان البدن له أحوال كثيرة وظاهره ان الأحوال المحمولة على البدن غير الصحة والمرض وليس

كذلك ويمكن الجواب بان قوله من حيث الصحة أي من حيث قبول الصحة الخ فالذي أخذ قيدا لقبول والمحمول على وكلمة

من الفاتيتين المختلفتين ( قوله الى الاعتدال ) أي الذي ذكره السيد ( قوله تميز العلم الخ ) أي لعدم اشتراك علين في غاية واحدة ( وقوله أيضا ) أي كما لا يحصل بالعلم بالفاتية لجواز ترتيب الفاتيتين كما سبق ( قوله والاختلاف بمجهة البحث ) فالمراد في تميز المسائل عن مسائل علوم آخر على تلك الجهة تعتبر الحيثية في كل موضوع على أنها علة للبحث عن اعراضه أو قيدا للموضوع في نظر الباحث كذا في حواشي الزاهد على دوام التهذيب ( قوله الى المفهومات التصورية ) لان مفهوم موضوع المنطق ومفهوم مطلق الموضوع تصوريان ( قوله لان العلم بالكنه قد يطلق الخ ) أي وكلاهما في ان العلم بالخاص الذي هو الكل يستلزم العلم بالعام الذي هو الجزء والعلم بالكنه بالعلم الثاني لا يلزمه ان يكون المعلوم جزءا لاحتمال كونه بسيطا ( قوله سواء كان محولا ) بان كان جزءا ذهنا أولا بان كان خارجيا ( قوله بالكنه ) بل يكفي بالخاصة أو العرض العام ( قوله ولا نسلم ان مطلق الموضوع جزء منه ) لان موضوع

البدن نفس الصحة فلا اشكال أو ان المحول نفس المشتق من الصحة والمرض (٩٥٣) كصحيح ومرضى (قوله

وكالكلمة لعلم النحو

هذا هو المشهور وقيل

ان موضوعه نفس الكلمة

لاجزئيتها وهذا ثابت في

بعض النسخ بدل الكلمات

(قوله من حيث الاعراب

والبناء) فيه ما تقدم والمراد

بالبحث عن الكلمات

حمل الاحوال عليها وبأني

أيضا الإبطال والجواب

المتعلق بالمعلومات الصورية

والتصديقية \* ومطلق

الموضوع وصف لها وتلك

المعلومات موصوفة بالموضوع

والوصف خارج عن الموصوف

فلا يكون الموصوف ذاتيا

له (قوله ان الخاص هنا

مفيد) أي الواقع أنه مفيد

فيصدق عليه مفهوم الخاص

والمفيد (قوله وان

المراد) أي بلقطا لخاص

(قوله تحت قوله لذلك)

فيكون الجميع مبنى

الاعتراض والمقصود من

هذا رد أنه كان يكفي في

إردني أنه مفيد والباقي

مستدرك (قوله في البرهان)

أي على أن موضوعه

المعلومات الصورية

والتصديقية (قوله

وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء \* والموارض الذاتية

موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ماصدق عليه

مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات الصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسقط ما ذكرتم بل

الحق أنه لا كان المقصود التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن إلا بعد

معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في هذا التصديق فسره أولا والحاصل ان المطلوب في هذا

المقام لو كان تصور ماصدق عليه مفهوم موضوع المتعلق لم يحتاج الى معرفة مفهوم الموضوع أصلا

لانه عارض له لذاتي له وأما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتج

الخاص هنا مفيد والعلم مطلق وان المراد بالخاص هنا المفيد وبالعالم المطلق على التجوز ولا شك

في ان معرفة المفيد من حيث أنه مفيد مسبق بمعرفة المطلق لتحقق الشرطين المذكورين (قوله

حتى يصح الخ) أي حتى يكون مقيدا فيصح توقفه على معرفته الخ (قوله بل المطلوب الخ)

لانها مقدمة الشروع اذ بها يتجزء العلم عما عداه لا يتصور مفهوم موضوع المنطق (قوله وليس

ذلك مقيدا) بل ما يصدق عليه المفيد ولما كان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع وفي

الجواب تسليمه لكنه اراد بالخاص والعلم المفيد والمطلق وفي الرد التصريح بذلك الا ان المراد

تصور ما يصدق عليه المفيد جعل قدس سره كما سأنت قوله فذلك وعطف البعض على البعض

(قوله بل الحق) اضراب عما يفهم من قوله فسقط ما ذكرتم أي فسقط ما ذكرتم من جواب

الاعتراض وبقي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق ان يقال وجه إيراد

تعريف مطلق الموضوع أنه لا كان المقصود من قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع التصديق

بأن الشيء الفلاني الخ وهذا الحق ما يمكن حمل كلام القوم عليه بأن يكون المراد بقوله لا بعد العلم

بموضوعه التصديق بانه موضوع العلم فلا بد في المنطق من التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع

المنطق ولما كان موضوع المنطق الذي هو محمول في هذا التصديق لكونه مفيدا لخاص من مطلق

الموضوع والعلم بل المقيد من حيث أنه مفيد مسبق بالعلم بالمطلق لانه المطلق مع المفيد وجب أولا

أي قبل التبرع في البرهان تعريف مطلق الموضوع فلاشارة الى ذلك التأويل خص قدس سره

الاعتراض بما يتبادر منه (قوله والحاصل) أي حاصل قوله بل الحق واقفا به أمرين أحدهما أنه

أثبت كون التبادر من كلامهم غير حق ليصح الاضراب بأن اللازم مما سبق بقاء الاعتراض على دليله

ولا يلزم من عدم تمام الدليل أن لا يكون المدعي حقا والثاني ان ما سبق من كون الموضوع محولا

في التصديق المذكور إنما هو بطريق التمثيل ولا يشين ذلك (قوله في هذا المقام) أي في مقام ان

العلم بموضوع المنطق مسبق بالعلم بمطلق الموضوع (قوله أصلا) سواء كان ذلك التصور بالكونه

أو بالوجه (قوله لانه عارض له) اذ وصف الموضوعية إنما عرض له بعد تدوين المنطق والبحث

(٢٠ شرح للمناسبة) فلاشارة الخ) أدفع بهذا ما اطال به قره داود قائظ (قوله أي في مقام ان العلم الخ)

لا يمكن ان يكون العلم بالموضوع

( قوله لما ) أي الامر هو الضمير الأول للشيء والثاني لما يصبح العكس أي يلحق الشيء لأجل أمر ذلك الامر هو ذلك الشيء أو ذلك الشيء هو ذلك الامر والأقرب الأول إذ ليس فيه الاصل واحد بخلاف الثاني ففيه فصلان ( قوله أي لذاته ) توضيح لما قبله أي لا لأجل امر آخر ( قوله كالتعجب لللاحق لذات الانسان الخ ) هذا بما يقوى ما تقدم من البحث من ان العوارض قد تلحق الشيء لذاته خلافا لما قدمه الفارح ثم ان التعجب يطلق على الحالة التي تحدث للانسان بسبب الامور الخفية وعلى ادراكها الامور الغريبة الخفية السبب وهذا هو المراد هنا ( قوله كالتعجب ) أي كالمشتق منه لانه هو الذي يحمل على الانسان ( قوله كالحركة بالارادة فالخ ) ظاهره ان الحركة بالارادة عرض بالاصالة الحيوان بالاتباع للانسان مع ان الحيوان هو الجسم الذاتي المتحرك بالارادة فظاهر هذا انه ذاتية وأجيب بان هذا بناء على قول من يقول ان الحركة بالارادة خارجة عن الحيوان فالحيوان جسم تام فقط وأما متحرك بالارادة خاصة له فقد تميز عن غيره بالعوارض بالذاتيات لما يلزم عليه من ان الماهية لها فصلان وأجيب أيضا بان العارضة بالحركة بالذاتيات المتحركة بالحركة بالقوة

( قوله أي تعريف مفهوم مطلق ( ١٥٤ ) الموضوع ) أي مطلقه عن التقيد بعلم دون علم اذ ادخل له في الموقوف عليه كما دخل لمطلق

مفهوم الموضوع أي ماهية الموضوع مطلقا إذ ليست موضوعه شيء من العلوم بل ماصدق هي عليه فلذا قال الشارح فموضوع كل علم الخ ولم يقل فموضوع العلم ما يبحث فيه الخ ( قوله لكونه مأخوذاً الخ ) غلبه في التصديق هو أخذه فيه وصفاً غنائياً أو أخذه فيه محمولاً وحيث لا حاجة الى جعل التصديق بمعنى المصدق به كما قيل ( قوله عن عوارضه ) المراد بالعرض الخارج المحمول وبالتالي ما منشاء الذات على أجدال وجوده الثلاثة التي ذكرها

في التي تلحق الشيء لما هو هو أي لذاته كالتعجب لللاحق لذات الانسان أو تلحق الشيء لجزئه ( كالحركة ) الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعاً \* وقبل موضوع المطلق هو هذا أو جعل محمولاً وقبل هذا موضوع المطلق ( قوله تلحق الشيء لما هو هو ) أقول نقطة ما موصولة لأحد الضميرين راجع الى ما و الآخر الى الشيء أي تلحق الشيء للامر الذي هو أي ذلك الامر هو أي ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته ( قوله كالتعجب لللاحق لذات الانسان ) أقول فان قلت العارضة للشيء ما يكون ( قوله الى بيان مفهومه ) أي تعريف مفهوم مطلق الموضوع ( قوله سواء جعل الى آخره ) لكونه مأخوذاً في التصديق وصفاً غنائياً أو محمولاً ( قال يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ) أي تحمل عليه أو على أنواعه أو على أعراضه الذاتية أو على أنواعها على ما سيحى في الخاتمة ( قال عن عوارضه ) أي جميع عوارضه بمعنى أي عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل يبحث عنه فلا يرد النقض على تعريف الموضوع بالمساوي له على ما توهم ( قوله موصولة ) لان الشيء الذي لاجله المحقق مشين في نفسه ( قوله وأحد الضميرين الخ ) من غير تعيين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار في التفسير رجوع الاول الى ما قبله منه ( قوله وحاصله الخ ) لان المراد الاتحاد في المفهوم بقوله لجزئه عطف على ما هو هو \* ولو أريد الاتحاد في الصدق يدخل فيه ما يلحق لجزئه أو لما يساويه فيكون حيثن ذلك أو لجزئه عطفاً على لذاته ( قال فموضوع كل علم ) الظاهر ان يقول موضوع علم زاد لفظ كل للتعميم على ان التخصيص لا اختصاص له بموضوع علم دون علم ( قال

الشارح ( قوله أي يحمل عليه ) كقولهم في النحو الكلمة أما مرة أو مبنية أو على أنواعه كقولهم فيه الحروف كلها مبنية أو على أعراضه الذاتية كقولهم الاعراب أبا تقدير أي ولفظي أو على أنواعها كقولهم الاعراب التظلي رفع أو نصب كذا قيل ( قوله بمعنى أي عارض ) يريد بان الإضافات ابطلت معني الجملة كاللام فلا يرد موضوع العلم الذي يبحث فيه عن عرض ذاتي واحد له فقط لو فرض وجود موضوع كذلك ( قوله يستخرج من القول الى الفعل ) أي بالطريق الذي ذكره سابقاً قد سره فلا بد ان يكون مبحوثاً عنه من حيث انه عرض للموضوع العلم لان حيث انه عرض فلا يرد النقض بالمساوي للموضوع بان يكون عرض العرض للموضوع بعد عروضة ما يساويه فان هذا العرض بعد من أحوالنا الموضوع للأنشطة يتنوع ما يساويه فلا يبحث عنه في العلم من حيث انه عارض للمساوي لان المساوي ليس موضوعاً لقاعدة الكلية المتضمنة لحكم الفرع الذي هو جزء من جزئيات موضوعها وأما موضوعها موضوع العلم أو نوعه أو عرض الثاني أو نوعه فقدر ( قول الشارح من حيث الصحة ) أي من حيث قبولها لان العرض هو الصحة ( قوله لا الذي الخ ) رد لما قيل لا يظهر وجه اختيار الموصولة على الموضوعية ( قوله متعين ) وهو نفس الشيء ( قوله من غير تعيين ) وحقا قيل يتعين الأقرب للأقرب تمييزاً راجحاً فالتميم لا لأنظر لا لا يمكن ( قوله فيكون حيثن ذلك الخ ) أي ويكون كله تخصيصاً لما يلحق الشيء لما هو هو



( قوله من حيث انطباقها لامن حيث هي في ذاتها ) وهذا يقتضي ان القضية الطبيعية كالحويان جنس والانسان نوع ليست من العلم قال الزاهد العرض الذاتي يمكن ان يختص بطبيعة المروض من حيث هي ولا يتجاوز الى الافراد لكن هذا القسم لا يبحث عنه لان المسائل هي القضايا المتعارفة وهي التي الحكم فيها على الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد وما ليس الحكم فيه الا على الطبيعة فقط ليس من مسائل العلم ( قوله اما لذاته ) بان يكون عروضه لذات بلا واسطة وقوله لجزئته الاعم كالحقوق التحيز للانسان لكونه جسيما وقوله أو المساوي أي جزئته المساوي كالحقوق التكلم للانسان لكونه ناطقا وقوله أو للخارج المساوي كالحقوق التجنب للانسان بواسطة ادراك الامور المستترة وفي الاحق للشيء بواسطة الخارج غير المساوي وبواسطة المبين وذكرها الشرح ( قوله أو من أحوال مقومه ) وذلك المقوم هو الجزء المساوي كالتأنيق بالنسبة الى الانسان فاذا حمل على الانسان عرض ذاتي باعتبار التأنيق كالتكلم مثلا كان التكلم مختصا بالانسان باعتباره من آثار مقومه أي ماهو داخل في قوامه وحقيقته وهو التأنيق الذي هو جزء مساو بواسطة حمل التكلم على الانسان ( قوله على الاطلاق ) أي بدون قيد بكونه مع مقابله ( قوله أوسع مقابله ) ظهر في حال القراءة محتمها وهو معنى قول الدواني في حاشية التهذيب ( ١٥٥ ) ان المتعبر في العرض الذاتي

شموله لجميع افراد الموضوع اما على الافراد أو على سبيل التقابل فكل من محولات المسائل مع مقابلاتها اعني محولات المسائل الاخر شامل لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له مثال شمول للعرض الذاتي على سبيل الافراد كل جسم متعبر ومثاله على سبيل التقابل كل جسم اما متعبر بالحرق أو ممكن بالحرق فانه مامن جسم الا وهو متصف باحد هذين الوصفين وما

في ذلك العلم ) أشار في ان الضمير في عبارة النص راجع الى علم باعتبار معلوميته يتناسب الموضوع اليه سابقا فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل والى الى علم كما مر في تعريف الترتيب ولك ان ترجع الضمير الى علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمير كانه قيد موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي علم كان ( قال عن عوارضه الذاتية ) تفصيل الكلام ان كمال الانسان معرفته أعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة \* ولما كانت معرفتها بخصوصها معتدلة مع عدم افتادها كالا مبتدا به لتبنيها وتبدلها أخذوا المفهومات السككية الصادقة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبمخو عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ليقيد عليها بوجه كلي علما باتيا أبدا للدهر \* ولما كانت أحوالها متشككة وضبطها منتشرة مختلطة متسرا اعتبروا الاحوال الذاتية لفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالتدوين وعممو الاحوال الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته أو لجزئته الاعم أو المساوي فان له اختصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال نفسه أو مقومه أو للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق أو مع مقابله مقابلة التضاد أو العدم والمملكة دون مقابلة السلب والايجاب اذ للتقابلان قابل الایجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم ضبطا للاشتراك بقدر الامكان فاقبوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع ( والشاملة )

جاء هذا العموم الا من قابل امتناع الحرق لامكانه اه وبهذا يتضح كلام المحقق فتدبره وقد مثل الشيخ الرئيس في الشفا للعرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانعناء والزوجة والفردية كالتقابل بين الاستقامة والانعناء من قيل التضاد وبين الزوجية والفردية قابل الدم والملكة والاولان يحملان على الخط وما يبداه على العدد ولا شك في شمول كلا القسمين للموضوع مع اعتبار التقابل لا أحدهما فقط تدبره لحرره ط ( قوله دون مقابلة الخ ) أي لا يتعبر في الشمول قابل السلب والایجاب ( قوله اذ للتقابلان قابل الایجاب والسلب الخ ) مثلا الضحك وعدمه معني الایجاب والسلب لا اختصاص بالحويان اذ عدم الضحك معني السلب البسيط صادق على الحجر ايضا بخلاف عدمه عمن شأنه الضحك تدبره لاقوله لا اختصاص الخ ) أي فيكون من الاعراض القريبة لا يبحث فيها في العلم كما سيأتي ( قوله ضبطا للاشتراك ) مرتبط بقوله اجتروا الاحوال الخ ( قوله أو مع مقابله عطف على الاطلاق ) أي أو شاملا له مع المقابل له قابل التضاد أو قابل العدم والمملكة كالتقابل

( ١ ) قوله ( قوله أو مع مقابله الخ ) حقه ان يكون قيل ( قوله أو دون مقابله ) ولكن الایجاب كان يمكنه والامر في

باعتبار اختصاص مجموع المتقابلين لا أحدهما فقط إذ لا شمول فيه كما أوضحناه بالهامش قال ابن سينا القسمة الأولية للأعراض الذاتية قد تكون بتقابل كقولنا كل خط أما مستقيم وأما منحني وكل عدداً زوج وأما فرد وقد تكون لتغير تقابل كقولنا إن من الحيوان سائح ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر قال الدواني في حاشية التهذيب موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية أي يرجع البحث فيه إليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته أو لما يساويه على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث إما بأن يجعل موضوع العلم بينه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي أو بأن يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحويان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس أو يثبت له ما يعرض لأمر أهم منه بشرط أن لا يتجاوز في الصوم عن موضوع العلم كما صرح به ناقد التنزيل كقول الفقهاء ككل مسكر حرام أو يجعل عرضه الذاتي أو نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له أو لما يلحق لأمر أهم بالشروط المذكور كقولهم كل متحرك بمركبتين مستقيمتين لابد وأن يسكن بينهما فقولهم ما يبحث عن أعراضه الذاتية مجمل مفصلة ما ذكرناه إذ لا ريب في أنه يبحث في العلوم عن الأحوال المختصة بأنواع موضوع العلم كما سبل مامن علم إلا ويوجد فيه ذلك كما يظهر أن يتبع وقوله بشرط أن يتجاوز في الصوم عن موضوع العلم أي لتلايكون المحمول بالنسبة إلى موضوع العلم من الأعراض (١٥٦) الغربية وقوله كل مسكر حرام فإن موضوع الفقه إنما هو أفعال المسكرين

وشناوله المسكر نوع منها وأثبت له الحرمة اللاحقة للأمر أهم منه هو كونه منهياً عنه وقوله كل متحرك بمركبتين مستقيمتين الخ كالحركة المطلقة نوع عرضي للموضوع الذاتي له والحركة المتعقبة نوع العرض الذاتي للموضوع (قوله والشاملة الخ) أي وإن

والشاملة مع مقابلها لأنواعه واللاحقة للخارج المساوي لأعراضه الذاتية ثم إن تلك الأعراض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الإطلاق أو على التقابل فأتبعوا الموارض الشاملة على الإطلاق لنفس الأعراض الذاتية والشاملة على التقابل لأنواع تلك الأعراض وكذلك عوارض تلك الموارض وهذه الموارض في الحقيقة قيود للأعراض المثبتة للموضوع أو لأنواعه إلا أنها لكثرة مباحثها جمعت محمولات على الأعراض وهذا تفصيل ما قلنا معنى البحث عن الأعراض الذاتية إن ثبتت تلك الأعراض لنفس الموضوع أو لأنواعه أو لأعراضه الذاتية أو لأنواعها أو أعراض أنواعها وبما ذكرنا أن دفع ما قيل أنه مامن علم إلا ويبحث فيه عن الأحوال المختصة بأنواعه فيكون بحثاً عن الأعراض الغربية للحقوق بواسطة أمر أخص كما يبحث في الطبيعي عن الأحوال المختصة بالمعادن والنبات والحيوان وذلك لأن المباحث عنه في الطبيعي إن الجسم إما ذو طبيعة أو ذو نفس آلي أو غير آلي وهي من الموارض الذاتية والبحث عن الأحوال المختصة بالعناصر وبالبركات التامة وغير التامة كلها

كانت هي ثابتة لنفس الموضوع ومنه يقال فيما بينه (قوله واللاحقة الخارج المساوي الخ) كالحركة أي اللاحقة للموضوع لأجل الخارج المساوي أتبعوا لأعراضه الذاتية وهي ذلك الخارج المساوي كالمضاحك العارض للمتعجب بلا واسطة وللأسان بواسطة المتعجب (قوله أو لأعراض أنواعها) ترك أثبات تلك الأعراض لأعراض الأعراض الذاتية قال الزاهد إن ما ذكره ليس قبيح بل المراد على إن لا يكون البحث خارجاً عن موضوع العلم وأعراضه الذاتية المنسوبة إليه (قوله وذلك لأن المباحث عنه الخ) حاصله إن المباحث عنه في الطبيعي هو عوارض موضوعه الشاملة على الإطلاق أو الشاملة لافزادة على التردد فهي على التردد مثبتة أولاً للموضوع وثانياً لأنواعه مثلاً الجسم أحواله على التردد إما ذو طبيعة أو ذو نفس ثم يخص كل قسم بنوع وقوله إما ذو طبيعة أو ذو نفس بن عوارض الجسم الذاتية ضمن كل تقدير المرض الذاتي لموضوع العلم والمباحث عنه في الحقيقة هو محمول العلم وهو الأمر الدائم بين موضوعات المسائل قال الزاهد وفيه أن المفهوم المراد من الأحوال الاختيارية وما بحث عنه هو الأحوال الحقيقية ويلزم أن لا يكون محمولات المسائل مقصودة بالذات

( قوله بواسطة التعجب ) أي اللاحق لذات والحق انه لا يبعد من الاعراض الذاتية الا ملحق الذات أو العارض لها أو اللاحق لها بواسطة فلا فالصواب ابد الله بالحق الشيء لجزئه المساوي كالتكلم فانه عارض للانسان بواسطة جزئه المساوي كالناطق فالعرض الثاني على كل حال ثلاثة أقسام ولكن يبدل القسم الوسط من الشارح بما قلنا

( قوله تفصيل لهذه العوارض ) راجع لأحوال أنواع الموضوع وقوله وقبولها راجع لموارض الاعراض الذاتية وعوارض أنواعها وعوارض أعراضها ( قوله أنه يرجع البحث فيه إليها إلى قوله أو يثبت تنوع العرض الخ ) فجرد كون التثبت له نوعا للعرض الذاتي لموضوع العلم كاف في كون ذلك الموضوع موضوعا للعلم الذي وقع فيه ذلك ( ١٥٧ )

الأنات فيلزم دخول علم القوة المتحركة الذي يبحث فيه عن الموارض الثابتة لمن حيث الحركة المخصوصة

كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو تلخصه بواسطة أمر خارج عنه مساو له كالضحك المارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك

محمولا على خارجها والتعجب ليس محمولا على الانسان وأجيب بهم يتسارعون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والتخييل والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها وأعلم أن العوارض التي تليق الأشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الأشياء واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر \* وأما العلم بثبوتها لها بحسب نفس الامر فربما يحتاج إلى برهان ( قوله كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان ) أقول طريقة المتأخرين أنهم يحصلون تفصيل لهذه العوارض وقبولها والاستصعاب الفاضل للحق الذاتي هذا الاشكال قال معنى قولهم يبحث عن عوارضه الذاتية أنه يرجع البحث فيه إليها بان يثبت الاعراض الذاتية له أو يثبت تنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع أو لعرضه الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك أو يثبت له ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يعني عليك أنه يلزم حينئذ دخول العلم الجزئي في العلم السلكي كعلم الكرة لتحركة في علم الكرة وعلم الكرة في علم الطبيعي لأنه يبحث فيها عن الموارض الذاتية لتنوع الكرة أو الجسم الطبيعي وأعرضه الذاتي أو تنوع عرضه الذاتي ( قال الشارح من حيث الصحة للمرض ) قيد للعرض المستخدم من إضافة أحواله وليس بياناً للأحوال فالمراد من حيث استعداد الصحة للمرض لأنه يبحث فيها في الطب وقيد الحقيقة من تمام الموضوع لا يبحث عنه في البدو وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء ( قال كالتعجب ) أي ادراك الأمور الغريبة الخفية السبب فانه لاحق للانسان لذاته لا لجزئه أعني الناطق على ما وهم لأن الغرابية تقتضي الحدوث وهومن خواص المادة فيكون للحيوان أيضاً دخل في عروضة وان أردبه الافعال الذي يقع ذلك الادراك فهو لاحق لمساويه فقد وقع في الكتب مثالا لها ( قوله ما يكون محمولا عليه ) لأن مسائل العلوم قضائية وناقض البحث بالحل فحق ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء ( قوله خارجها ) يتناول على أن ثبوت الذاتي للشيء بعد العلم بكونه ذاتياً وبين والمسئلة لا بد أن تكون نظرية ( قوله يتسارعون إلى آخره ) لتثنيه على أن المراد المفهوم لا ما يصدق عليه ( قوله وأعلم الخ ) دفع لما يسبق إلى الوهم من أمثاله كان العرض الأولي

من حيث هي لا من حيث العموم ولا من حيث المخصوص فإباحتها من حيث العموم أو المخصوص فهو عرض ذاتي لها من حيث هي وإن كان عرضاً خارجاً من حيث العموم أو المخصوص مثلاً موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث هو فإباحته من حيث العموم كالتحليل ومن حيث المخصوص كالقوة الألية أعراض ذاتية لطبيعتها من حيث هي وإن كانت أعراضاً غريبة لطبيعتها العامة أو الخاصة فالعرض لا من حيث أن اعتبر اتحاد ذلك الأخص مع المروض ولو بالعرض فهو من الأعراض الذاتية وإن اعتبر خصوصيته لأحوال العارضة له من حيث المخصوصة فهو من الأعراض الغريبة له ولا يدخله ما أورده الجسم للاختلاف بالحقيقة فليقلل ( قوله ولا يفسر البحث بالحل ) أي لا يكون قضاء العلوم الواقع فيها البحث قضائياً حقيقياً فليس البحث في تعريف الموضوع بما يبحث في العرض هو حل لأن البحث في تعريف البحث في قضائه ( قوله فحق ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء ) أي لا ما يميز الشيء عن غيره من الموارض عمومًا ومخصوصًا

(قوله ان العوارض ستة) جمل (١٥٨) العوارض ستة باعتبار القسمة الثانوية لا الاولى ولا الثانية لان الاولى تقول فيها

العرض ينقسم الى ذاتي وعرضي وان اعتبرته بالقسمة الثالثة فانه يزيد على الستة لان العرض الخارج الاعم اما ان يعتبر من جهتين أو مطلقا الى آخر ما سيأتي (قوله لاستنادها الى) علة لتسميتها بذاتية (قوله أما العارض للذات) أي اما وجه استناد العارض للذات لها (قوله فلان الجزء داخل في الذات) أي لانه قطعة منها لتركبانه ومن غيره (قوله والمستند الى ماهو في الذات) أي الى الذي في الذات أي داخل فيها وقوله مستند الى الذات أي كأنه مستند الى الذات ولذا قال في الجملة والحاصل ان الحيوان داخل في الذات أي اللسان والحرك بالارادة مستند للحيوان ولما كان حيوان مستندا للذات استنادا قويا فكان المستند له وهو التحرك بالارادة مستندا للسان فتقوله في الجملة أتى به للاشارة الى ان استناد المستند للجزء للذات بواسطة في نفس الامر

اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحيحة بل الخلق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته

عارضاً للشيء لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون أثباته مطلوباً في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدفع ان انتفاء الواسطة في الثبوت في الواقع لا يستلزم انتفاء الواسطة في الاثبات أي العلم بالثبوت فيجوز ان يكون العارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان \* واعلم ان معنى كون الشيء واسطة ثبوت وصف لامر ان يكون ذلك الشيء علة لثبوت ذلك الوصف لذلك الامر فهو قسمان احدهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة أصلاً فيكون هناك عارض واحد وعروض واحد وبذلك والاعتبار كالنقطة العارضة للخط بواسطة ألتناهي وكالاعراض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب واثنيهما ان تصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها يتصف ذلك الامر لا بمعنى ان هناك اتصافين حقيقيين لامتناع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقة بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وتبعية ذلك الامر ولا غبار على جواز تمدد الشيء بالاعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في العروض تميزاً لها عن القسم الاول ثم ان المعتبر في العروض الاولى عدم الواسطة في العروض نص عليه قدس سره في حاشية المطالع وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم يكون المعتبر في العروض الذاتي الغير الاولى وجود الواسطة في الثبوت أعني الجزء أو المساوي فيلزم انحصار مسائل العلوم في القضايا الضرورية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء أو لجزئه أو مساويه فيمتنع انشاكها عنه ويلزم ان لا يكون العرض الذاتي أخص من الموضوع مع انهم صرحوا بمجوازه وان لم يجوزوا كونه لاحقاً لامر أخص فالمراد بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها القسم الثاني منه لا الاعم فلا مخالفة بين كلاميه الا انه أجل ههنا لان مقصوده دفع الوهم المذكور ومنشأه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الاثبات (قال كالحركة بالارادة اللاحقة الى آخره) أي المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة لا يجوز ان يكونا فضلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لها فضلان في مرتبة واحدة فهما لا زمان للفصل أقماً مقامه لجهالة (قال بواسطة التعجب) أي المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجباً فانه يعرض للإطفال في المهد ولذا يصحكون وكون التعجب سبباً للخوف والفرح مثلاً لا ينافي كون التعجب معروضاً للضحك بلا واسطة (قوله التي يبحث عنها في العلوم) التقيد للاشارة الى انه المتنازع فيه لا كونها اعراضاً ذاتية بمعنى استنادها الى الذات واختصاصها بمقومه (قوله وليست بصحيحة) لعل التأنيث بتأويل القديمة والا فالظاهر وليس أي الجمل المذكور

الداخل كالحيوان بالنسبة الى الانسان والعارض يوجد بدون المحمول كالحرارة فانها عارضة للماء مع انها ليست محمولة عليه . فلان ويوجدان معاً في المحمول الخارج كالضحك للانسان محمول عليه وعارض له وحيث قد يكون بين الحمل والعروض عموم وخصوص وجهي تدبر

( قوله فلان المساوي يكون الخ ) وذلك كالتعجب بالنسبة للانسان لان كل انسان متعجب وكل متعجب انسان وهذا مبني على قواعد المناطقة الذين يعرفون الانسان بانه حيوان ضاحك ومجملونه جامعا مانعا ومنهجه أهل السنفان الجن والملائكة حيوان ضاحك وأهل الفلسفة يتكرون الجن رأساً وأما الملك فليس جيباً عندهم لانه عندهم جوهر مجرد من الهوى والصورة بخلاف الجسم فانه متركب منهما وحيثئذ فلا يتصف الملك بالتعجب ولا بالضحك ( قوله كالحركة اللاحقية الخ ) حاصله ان الحركة في الاصل وصف للجسم وللأبيض بواسطة الجسمية ( قوله للأبيض ) ( ١٥٩ ) مفهومه ذات ثبت لها البياض

وما صدقه زيد وعمرو والورق والعمود والحركة انما هي لاحقة لها صدقات لا مفهومه الكلي كما هو ظاهر الشارح ثم ان ما صدقات الأبيض ما صدقات للجسم كالحركة حيثئذ لاحقة للأبيض بدون واسطة فكلام الشارح فيه نظراً والتأمل به مشكل وأجيب بجواب فيه بسد بأن افرادها وان اتحدت لكن افراد الأبيض من حيث انصافها بهذا المفهوم غير نفسها باعتبار انها ما صدقات الجسم فالحركة حيثئذ لاحقة لهذه الافراد باعتبار ملاحظتها انها من أفراد الأبيض فالجسمية حيثئذ خارجة باعتبار انها ما صدقات الأبيض ( قوله للخارج الأخص ) أي أخص من وجه أو مطلقاً

فلان المساوي يكون مستنداً الى ذات المعروض والمعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون المعارض أيضاً مستنداً الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي المعارض لا امر خارج أهم من المعارض كالحركة اللاحقية للأبيض بواسطة انه جسم وهو أهم من الأبيض وغيره والمعارض للخارج الأخص كالضحك المعارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو أخص

أو لما يساويه سواء كان جزءاً له أو خارجاً عنه

بصحيح \* ذكر الشارح في شرح المطالع لعدم الصحة وجوب الاول ان المبحورث عنه في العلم الآثار المطلوبة له اذ المقصود معرفة حال الموضوع لا ماهو أهم منه والآثار المطلوبة هي الاعراض العينية المختصة التي تعرضه بسبب استعداده الخاص به واللاحق بواسطة الجزء الاعم يعمه وغيره وفيه نظر لانا لا نسلم ان الآثار المطلوبة هي الاعراض المختصة به فان ما يخص بقومه أيضاً من الآثار المطلوبة لاستداده الى ما يتحد معه في الجبل والوجود بخلاف الخارج الاعم قال الشيخ في الشفاء انما سميت امراضاً ذاتية لانها خاصة بذات الشيء أو جنس ذات الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته اما على الاطلاق واما بحسب المقابلة ولو سلم فيجوز ان يخص بقود خصصة فيصير من الآثار المختصة بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الاعم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد تخصيص نسبة فقط والمعتبر تخصيص الامر بوجوب ذلك التخصيص كالقول نعم على ذلك في الشفاء ( الثاني ) ان علم الحساب انما جعل علماً على حدة لان له موضوعاً على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيها يرضى له من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر فيه من جهة ما هو كلكان موضوعه الككم لا العدد وفيه بحث ظاهر لان مجرد النظر فيه من جهة الككم لا يقتضي كون الككم موضوعاً له انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال التي لحقت له كونه عدداً ولذا عدل عنه السيد قدس سره الى انه يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى والادنى اذا كان الاعم موضوعاً للعلم كما في الكركة مطلقاً والكركة المتحركة وفيه أيضاً نظر لان غاية ما يلزم مما ذكره ان لا يبحث عنه في العلم الادنى لكونها مبحوثة في العلم الاعلى وذلك لا يقتضي ان لا يكون من الآثار المطلوبة لموضوع العلم الادنى على ان لزوم الاختلاط أيضاً ممنوع لانه يحمل في العلم الادنى على الأخص وفي العلم الاعلى على الاعم ( قوله أو لما يساويه ) أي في الوجود سواء كان محمولاً عليه أو لا على ما قاله قدس سره في حاشية المطالع

( قوله كالضحك المعارض الخ ) ما خصه ان الانسان خارج عن الحيوان لان الحيوان جزء من الانسان والكل خارج عن الجزء فالضحك لحي الحيوان بواسطة امر خارج عن الحيوان وهو الانسان وهو أخص خصوصاً مطلقاً كالضحك المعارض للأبيض بواسطة انه انسان فخرج وهو انسان وهو أخص من الأبيض خصوصاً من وجه وأبني البحث المتقدم هنا

( قوله لانه يحمل في العلم الادنى على الأخص الخ ) قال الزاهد لابد في كل علم من أخذ موضوعه مع حيثئذ لئلا يلزم الاختلاط قال الشيخ في الشفاء موضوع العلم اما ان يكون قد أخذ على الاطلاق من حيث هوته وطبيعته غير مشروطة فيها زيادة معني ثم طلبت عوارضه الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب واما ان يكون قد أخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة

(قوله كالحرارة الخ) ظاهره ان الحرارة القائمة بالماء عين الحرارة القائمة بالنار وليس كذلك فهذا مثال مبني على التنفيل والتوهم والمثال المبني على التحقيق هو اللون العارض للجسم بواسطة السطح وتوضيحه ان الخط عندهم متركب من نقطتين فالنقطة نهاية الخط فلا وجود لها استقلا والسطح متركب من الخطوط فالخط هو نهاية السطح ولذا لا وجود له الا في ضمن السطح فالسطح موجود ويتصف باللونية فاذا وضع سطح فوق آخر كان الجيوع جسما فهذا الجسم يتصف باللونية بواسطة السطح لما علمت ان اللون في الحقيقة وصف للسطح فقد انصف الجسم باللون بواسطة السطح ثم ان المركب من السطوح يقال له جسم تعليمي وأما الجسم الطبيعي فهو ما تركب من الهويولي والصورة وهذا بحسب قواعدهم (قوله لما فيها من الغرابة) أي البعد (قوله واقامة للحد) وهو قوله (١٦٠) لما هو وهو قوله مقام المحدود وهولائه فالحدود الذات والحد ما به يكون الشيء هو

من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء تسمى أعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى ذات الممرض والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فكذا قال عن عوارضه التي تلتحقه لما هو الخ اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود اذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية

(قوله لما فيها من الغرابة بالقياس الى الممرض) اقول يعني ان الثلاثة الاول من الاعراض

من انه يبحث في الطبيعي عن الألوان مع انها محمولة عليه بواسطة السطح الذي يساويه في التحقق فان الجسم أبيض بواسطة ان سطحه أبيض (قال ان العوارض الى اخرى) أي العوارض باعتبار انقسامها الى الذاتية وعدنها ستة فلا يرد انها بالقسمة الاولى اثنان وبالقسمة الغير الاولى تزيد على الستة (قال لاستنادها) أي نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستناد في اللغة تكيه كرفق يعني ان لها خصوصية بالذات لازمة كانت أو مفارقة ليست لها عداها من العوارض وإن كانت لازمة كالسواد للفراب وهي كونها لاحقة بلا واسطة أو بواسطة لها خصوصية بالتقوم أو بالسواة (قال مستند الى الذات في الجملة) أي بواسطة مقومه وان لم تكن بواسطة مستندة اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج المساوي فاته مستند اليه لكونه عارضا له مساويا اياه (قال بواسطة انه جسم) فان الحركة عارضة لذات الجسم وإن كان تقتضي الطبيعة أو الازادة أو الفاسر (قال بواسطة انه انسان) وإن كان عارضا للإنسان بواسطة التعجب (قال وهو أخض من الحيوان) وخارج عنه ضرورة خروج الشكل عن الجزء (قال كالحرارة العارضة الى آخره) هذا المثال تخيلي لان النار ليست بواسطة في الممرض بل في الثبوت اذ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع (قوله يعني ان الثلاثة الاول الى آخره) تحقيق بوجود الغرابة في هذه الثلاثة بالقياس الى الثلاثة الاول حتى يصير وجهها لتخصيصها بهذا الاسم

هو وقوله اشارة للاعراض الذاتية هو المناسب للمقام وأما قوله واقامة للحد الخ لاتعلق لها بالمقام (قوله اذا تمهد هذا) أي اذا علم وتصور حدنا وهو ان تصور موضوع المنطق موقوف على تصور مطابق للموضوع وقوله فنقول أي في بيان موضوع المنطق ما هو (قوله موضوع المنطق الخ) هنه مقدمة استدل عليها بدليل من الشكل الاول وهو قوله لان المنطقي الخ لكن في كلامه شيء وهو ان هذه المقدمة ليست نتيجة القياس وانما نتيجة عكسها لان القياس هنا للمعلومات التصورية والتصديقية يبحث عن

عوارضها في علم المنطق وكل ما كان كذلك فهو موضوع علم المنطق ينتج المعلومات التصورية والتصديقية موضوع علم المنطق فالدعوى موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية وعكسها المعلومات التصورية والتصديقية ما قاله الشارح وجوابه ان الشارح ارتكب ما ذكره اشارة الى جهة المعنى سواء قلنا المعلومات المذكورة موضوع المنطق أو قلنا موضوع المنطق المعلومات المذكورة والشارح لم يذكر الصغرى بل ذكر ما يستلزمها والكبرى التي ذكرها الشارح أعظم من الكبرى المذكورة في القياس اشارة الى ان الملتفت اليه القواعد المنطقية سواء دوت أولا لأنه قال لان المنطقي الخ بخلاف ما لو قال يبحث عنها في علم المنطق أي بالفعل ولتشكثير الفائدة بالنسبة للعدول عن الكبرى حيث قال هو موضوع العلم ولم يقل موضوع علم المنطق معني على طبيعته من غير ان يكون فصلا لثبوته ثم طلبت عوارضه النهائية التي تلتحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة

(قوله لان المنطقي يبحث عن اعراضه الخ) ظاهره انه يبحث عن جميع أحوالها وليس (١٦١) كذلك بل عن بعضها وهي

الأحوال التي يتوقف  
التوصل الى المعلوم التصوري  
والتصديق عليها كما يأتي  
بيانه والا لافن أحوالها كونها  
موجودة في الذهن أو في  
الخارج ولا يبحث للمنطقي  
عن هذه الاحوال (قوله  
للمعلومات التصورية الخ)  
للمعلومات التصورية  
والتصديقية المراد بها مصادقاتها  
لانها الموصلة لمفهوماتها  
الكليّة (قوله من حيث أنها

لأن المنطقي إنما يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فتكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطقي واما قلنا ان المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية

لما استندت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة لذات المعروض الا انها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات المعروض فلم تنسب اليها بل سميت اعراضا غريبة (قوله والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعها) أقول وذلك لأن المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء أحوال له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لأشياء أخر فهي بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الايض عرض غريب وبالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ماعداها (قوله فتقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية)

(قوله لما استندت الى الذات) يعني ان الثلاثة الاول لما كانت قوية النسبة الى الذات نسبت الى الذات بخلاف الثلاثة الباقية فانها ليست بهذه المثابة وان كانت عارضة له فكان فيها غرابة بالقياس اليه (قال لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية) أي لاعتبار الاعراض الغريبة كما يقتضيه السياق فالمراد المحصر الاضافي وان كان في الواقع حقيقيا اذا لا يبحث في العلم عن الذاتيات أيضا قال الشيخ في الشفاء ان المحمول في المسئلة لا يجوز ان يكون طبيعة جنس أو فصل أو شيئا مجتمعا منها اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة وقد يبرهن على وجودها بشيء ما اذا كان حرف بموارضه ولم يكن تحقق جوهره وحينئذ لم يكن المحمول جنسا للموضوع بل كان جنسا لشيء آخر مجهول بمرض له هذا الذي يطالب له المحمول (قوله لان المقصود الى آخره) أثبت للمحصّر المذكور بآيات جزئية وقرر ان قوله المقصود في العلم أي ما يبحث عنه فيه لكون تعريف المسند اليه مفيدا للقصر يتضمن حكيمين أحوال الموضوع يبحث عنه في العلم وما ليس من أحواله لا يبحث عنه فيه فيحصل قياسان (أحدهما) الاعراض الذاتية أحوال له وأحواله يبحث عنها في العلم فالاعراض الذاتية يبحث عنها في العلم وهو الجزء الثبوتي والثاني الاعراض الغريبة ليست أحوالا للموضوع وما ليس من أحواله لا يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث عنها فيه وهو الجزء المتفي (قوله ببيان أحوال موضوعه) أي آياتها بالدليل الاتي ان كانت مجهولة الآلية والدليل الذي ان كانت معلومة الآلية نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله في الحقيقة) لما عرفت من استنادها اليه كما أنها أحوال في الظاهر لكونها محمولة عليه وليس الحقيقة بمعنى نفس الامر أو مقابل المجاز على ما توهم لان الاعراض الغريبة أيضا أحوال له في نفس الامر لحملها عليه والحقيقة المقابلة للمجاز صفة المفرد أو الاستناد وكلاهما منتف بهما (قوله فبقي في الحقيقة أحوال الى آخره) لاستنادها اليها وان كانت في الظاهر اعراضا له لحملها عليه (قال اشارة) حال من فاعل قال فلا يلزم تحليل المثل ويصح عطف أقامته عليه من غير تكلف (قال اذا تمهد هذا) أي تصوير مفهوم مطلق الموضوع (قال موضوع المنطق الخ) راجي مطابقة المتن فجعل موضوع المنطق موضوع المدعى وعكس في النتيجة لانه اللازم

توصل) أي بان يجعل  
الايصال محمولا عليها أي  
على المعلومات التصورية  
والتصديقية والمراد بالايصال  
الذي يجعل محمولا عليها  
للمشتق منه وهو الموصل  
ولا يقال ان مسائل هذا  
الفن لم يوجد فيها المحمول  
لفظ موصل بل لفظ حد  
أو رسم مثل الحيوان الناطق  
حد والحيوان الضاحك  
رسم الا ان يقال المراد  
بالموصل ما صدق عليه  
الموصل وخذ أو رسم صادق  
عليه موصل والحاصل  
انه لا بد من ملاحظة قيد  
في الموضوع أي صحة الايصال  
واما المحمول فهو الايصال  
بالفعل فلا بد من امور  
تلاحظ في العبارة بان يراد  
في الموضوع صحة الايصال

ويراد بالإيصال في المحمول الموصل (١٦٢) ويراد ما صدق عليه الموصل لا بعنوان كونه موصلاً (قوله من حيث أنها

لأنه يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث أنهما كيف يركبان ليوصل المجموع أقول ليس المراد أنهما مطلقا موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة الإيصال موضوع له وذلك لأن المنطقي لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصويرية والتصديقية مطلقا بل عن أحوالها باعتبار صحة إيصالها إلى مجهول وتلك الأحوال هي الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال وأما أحوال المعلومات لا من هذه الحثية أعني صحة الإيصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لما هيته الأشياء في نفسها أو غير مطابقة لما إلى غير ذلك من أحوالها فلا يبحث للمنطقي عنها إذ ليس غرضه متعلق بها فموضوع المنطق مقيد بصحة الإيصال لا بنفس الإيصال والا لا يصح البحث عن نفس الإيصال لأنه ليس حيثئذ من الأعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الإيصال وما يتوقف عليه أعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لأنه يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي)

من القياس وللإشارة إلى أنه لا فرق بين التمييزين (قال لأن المنطقي إلى آخره) كان الظاهر أنها يبحث في المنطق عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له إلا أنه أضاف القضية الأولى المستزمنة للصغرى مقامها تنبها على أن أعراضها الذاتية غير محصورة في أدوات وأقام القضية الشاملة للبرى مقامها لأنها المستفادة من تعريف مطلق الموضوع وتكثير الفائدة (قوله ليس المراد إلخ) تحقيق للمقام ودفع كل ما يترتب من عدم التشديد بالحثية أن يكون موضوعه المعلومات التصويرية والتصديقية مطلقا فترك الشارح أتباعا للمتن إشارة إلى أن مقدمة الترويج هو التصديق بموضوعها وأما تعيين جهة موضوعها فما مرزأنا إذ لا علم بشاركتها للمنطقي في الموضوع ممتازا عنه بالحثية حتى لا يميز عند الطالب بدون العلم بالحثية المستبرقة فيه وأما ما قيل من أنه أطلق الدعوى بموقفات الدليل عن الحثية فيجب على الدعوى أنها خلاف الواقع وعلى الصغرى المنع إذا المنطقي لا يبحث عن المعلومات مطلقا فروع لأن الإطلاق عن التشديد بحثية لا يقتضي العموم بجميع الحثيات (قوله بل هي مقيدة إلخ) خال من المبتدأ أن آيات فن الضمير للمفعول للفعل المستفاد من انتساب الخبر إليه أي ينسب إليه موضوع له (قوله باعتبار إلخ) متعلق بالعرض المستفاد من إضافة أحوالها (قوله وكونها مطابقة إلى آخره) أي كون المعلومات التصويرية والتصديقية أمورا ثابتة في نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر أو اعتبارية حصة كآليات الأغوال والقضايا الذهنية وتفسيرها بكونها صادقة أو كاذبة أو بكونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالحيوان الناطق فانه مطابق لما هيته الإنسان دون الفرس وخرج عن الصارفة أن الشائع في الأول التبرير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب في الثاني لما هيته بعض الأشياء دون بعض (قوله فلا يبحث إلى آخره) وإن كان عروض ما يبحث المنطقي عنه موقفا على بعض تلك الأحوال كالوجود الذهني لكن لا يدخل له في الإيصال فإن من ينكر الوجود الذهني معترف به أيضا (قوله فموضوع إلخ) متفرع على قوله بل عن أحوالها باعتبار صحة الإيصال وتلك الأحوال هي الإيصال إلخ (قوله لا بنفس الإيصال) حتى يرد عليه أن قيد الموضوع من تنه لا يبحث عنه في العلم والإيصال مسبوحت عنه في المنطق وهكذا الحال في كل حثية وقع عنها البحث في العلم وفي حوائض المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإيصال والمسبوحت عنه الإيصال الخصوص أعني الإيصال إلى التصور أو التصديق فتكون الأعراض الذاتية أخص من الموضوع شاملة للمقابلة (قوله أعراض ذاتية إلى آخره) أي إيداء ما تعين من كون الإيصال قيد للموضوع كونه عرضا ذاتيا وللقيد من تنه الموضوع جزء منه

توصل أي لا من حيث كونها موجودة في الذهن أو في الخارج أم غير موجودة فيها (قوله من حيث أنها توصل إلخ) ظاهره أن الوصول إلى المجهول التصوري من تنه الموضوع وحيثئذ فلا حاجة إلى المحمول لأنه نفس الإيصال مثلا الحيوان الناطق حد قضية وقد أخذ في موضوع الفن أعني الحيوان الناطق الإيصال فلا حاجة لقولنا حد واجيب بأن المأخوذ في الموضوع صحة الإيصال والذي جعل محمولا لنفس الإيصال فإن قلت الإيصال بالفعل ليس هو الذي يحصل بل الموصل أحب إلى المراد المشتق من الإيصال فإن قلت مسائل هذا الفن لم نجد من جعلها كون المحمول موصلا فالجواب أنه قد وجد لكن لا بملك المادة بل بجماعها كقولنا الحيوان الناطق حد والحيوان الضاحك رسم (قوله من حيث أنهما كيف يركبان) أي من حيث جواب أنهما (قوله من حيث أنهما كيف إلخ) أي لا من حيث الوجود في الذهن أو في الخارج لأن هذا يبحث

عنه علم الحكيم وفي الكلام حذف أي من حيث جواب يكسر كيان والجواب يقدم الجنس ويؤخر الفصل فإن قلت فظاهر إلى



هذا الكلام ان هذا الجواب هو المحمول وليس كذلك لان المحمول حد أو رسم وأجيب بأن في العبارة حذفاً أي من حيث مسبب هذا الجواب ولا شك انه يتسبب عند الحد أو الرسم (قوله الى مجهول تصوري) وهو يتوقف على امر توفيقاً قريباً والتصديق يتوقف على امرين قريبين وبسبب والاول تصديقي والثاني تصوري (قوله ١٦٣) وكذلك يبحث عنها الخ) أي يبحث عنها

من حيث محمولات أخر (قوله من حيث انها يتوقف الخ) المحمول هو المشتق لا يتوقف ويرد السؤال الثاني والجواب هنا ايضا

وذلك بأن يقال التاطق فصل او الحيوان جنس قد حمل معنى متوقف لا متوقف والحاصل ان المحمولات التصورية كما

يبحث عنها من حيث

الايصال يبحث عنها من

حيث محمولات أخر. كما

علت (قوله ككون

المعلومات التصورية. كلية

الخ) بأن يقال الحيوان

كله زيد جزئي ناطق ذاتي

الضاحك عرضي وخاصة

وظاهره ان تلك القضايا

من قواعد هذا الفن مع

انها ليست منه ولا من

مبادئه لم من مبادئه تصور

الجزئي وتصور الكل

وتصور الفصل وتصور

الجنس والحد متوقف على

ذلك توفيقاً قريباً وكلاهما

من باب التصورات ولا

شيء عندنا يتوقف عليه

الى مجهول تصوري كالإنسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان فيصير المجموع قياساً موصل الى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث عنهما من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق أما توفيقاً قريباً

أقول أحوال المعلومات التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة أقسام أحدها الايصال الى مجهول تصوري اما بالصفة كما في الحد التام واما بوجه ما ذاتي أو عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص وذلك في باب التعريفات وانها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري توفيقاً قريباً ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة فان الموصل الى التصور يتركب من هذه الامور فالايصال يتوقف على هذه

وكونه مبجوهاً عنه والتقدير يكون مسلم الثبوت (قال لانه يبحث عنها من حيث الخ) متعلق بيبعث بيان للتبعثوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجمله ان المنطقي أه (قوله أحوال المعلومات التصورية الخ) أفاد قدس سره في هذه الحاشية الامور الثلاثة الاول حصر أقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الشارح على الحد التام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارته. والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من أحوال المعلوم التصوري وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لامن أحوال المعلوم التصديقي كما يومئ ظاهر عبارة الشارح من ذكره تحت اقسام ما يتوقف عليه الايصال التصديقي (قوله كما في الحد التام) في شرح المطالع كالحد والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد أو رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايصالاً بلا توسط ضمنية وهو معنى الايصال القريب سواء كان بالصفة أو بالوجه فلهذا قدس سره أراد هنا حصول الكل في الجزئي (قوله توفيقاً قريباً أي بلا واسطة) قوله وجنساً وفصلاً وخاصة قد ذكر النوع والعرض العام استطراداً. اذ لا دخل لهما في الايصال لم من فسر الايصال بكونه موصلاً أو موصلاً اليه حيث يبحث في المنطق ان البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعل مباحث النوع مقصوداً بالذات داخلاً في الايصال للقريب (قوله فان الموصل الى التصور الى آخره) أي ماسدق عليه للوصل الى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث انها تصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة الى ان الفصل والخاصة من حيث يتركب الموصل منها مما يتوقف عليه الايصال توفيقاً قريباً واما باعتبار انه يجوز التعريف بهما وحدهما

الجنس والفصل وغيرها بحيث يتوقف عليه الحد توفيقاً بعيداً بخلاف المعلوم التصديقي (قوله ومن حيث انها يتوقف الخ) باعتبار ان القياس يتصف بكونه موصلاً الى التصديق والقياس يتوقف على القضايا والقضايا متوقفة على محمول وموضوع فلزم ان القياس يتوقف على القضايا بدون واسطة وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة ولا يخفى ان القضايا والقياس من باب التصديق وتلك موضوعات والمحمولات من باب التصور فظهر لك من هذا ان التصديقات تتكسب من التصورات وقد تقدم خلافه وانها لا تكسب الا من التصديقات

وأجيب بأنها لا تكتسب الامن التصديقات اكتساباً قسرياً، واما التصديق بالنتيجة فتوقف على التصور بواسطة ( قوله ككون المعلومات التصديقية قضية ) ( ١٦٤ ) نحو كل انسان حيوان قضية أو عكس قضية نحو بعض الحيوان انسان عكس قضية

أي بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو قضيض قضية واما توقفاً بعيداً أي بواسطة ككونها موضوعات ومحولات فان الموصول الى التصديق يتوقف على القضايا بالذات لتركب منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحولات فيكون الموصول الى التصديق موقوفة على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحولات بواسطة توقف القضايا عليها وبالجملة المنطقي يبحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما نفس الايصال الى المحولات أو الاحوال التي يتوقف عليها الايصال

لاحوال بلا واسطة وذكر الجزئية هنا على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى الجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما أحوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة أقسام أيضاً أحدها الايصال الى الجهول التصديقي بقيناً كان أو غير يقيني جازماً أو غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء والتخيل التي هي أنواع الحجة وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى الجهول التصديقي توقفاً قريباً وذلك مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى الجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القريبة من الفعل فهما مفردتان في المعلومات

فداخيلان في الايصال ( قوله بلا واسطة لكون ما يصدق عليه تلك الامور جزأً للموصول الى التصور بواسطة وان كان غرض بعض هذه الامور بتوسط بعض آخر كالجنس والفصل فانه يعرض للمعلوم التصوري بتوسط الثاني فن قال ان الثاني والرضي بما يتوقف عليه الموصول الى التصور توقفاً بعيداً فقد بعد عن المرام ( قوله هنا ) أي في بيان التوقف القريب للموصول الى التصور (على سبيل الاستطراد) أي يتبعه ذكر السككية اذ الجزئية ليست بكاسية ولا مكتسبة ( قوله أي بواسطة ) فان ما يصدق عليه الموصول الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوعات والمحولات فالايصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا عليها ( قوله في ضمن باب القضايا ) لأن الاحتياج اليها بواسطة القضايا ( قوله وذلك مباحث القياس الى آخره ) لم يقل باب القياس والاستقراء والتخيل لعدم إيرادها في باب واحد خطأ لمرتبة ما عن مرتبة القياس ( قوله وذلك مباحث القضايا ) لم يقل وذلك باب القضايا لاشتماله على بحث الموضوع والمحول ( قوله بالقوة القريبة ) فانه بعد حذف أداة الشرط يحصل القضيتان بالفعل ( قوله فهما مفردتان الى آخره ) نظر إلى أن حالهما بالقوة وحيداً فيتحقق التوقف البعيد للموصول التصديقي باقتباس الى المعلوم التصديقي وبعضهم نظر الى حالهما بالفعل فجعلهما كال موضوع والمحول من قبيل المعلومات التصورية وما قبل ان يبحث عن المعلوم التصوري لا ينحصر فيما يتوقف عليه الموصول التصديقي توقفاً بعيداً بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الموصول الى التصديق توقفاً قريباً لا بعيداً كالمبحث عن موضوع الكبرى بأنه يجب ان يكون بينه محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفاً قريباً لا بعيداً فتوهم بعض اذ ليس ما ذكره من مسائل المنطق أصلاً بل انه لا بد من تكرار الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى ( قوله ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي )

وقوله أو قضيض قضية مثل بعض الانسان ليس بحيوان قضيض قضية وظاهر هذا الكلام ان تلك القضايا أعني كل انسان حيوان قضية وبعض الحيوان انسان عكس قضية وبعض الانسان ليس بحيوان قضيض قضية من قواعد هذا الفن وظاهر خلافه وانما هي تمثيلات محولة على السماع ( قوله ككونها موضوعات أو محولات ) بان قول حيوان من كل انسان حيوان محمول وانسان من كل انسان حيوان موضوع وظاهر هذا الكلام ان القاعدة حيوان من كل انسان محمول وانسان من كل انسان حيوان موضوع والظاهر ان هذا أيضاً ليس من مسائل هذا الفن ( قوله فان الموصول الى التصديق أعني القياس ( قوله وبالجملة ) أي وأقول قولاً متبساً بالجملة أي بالاجمال أي أقول قولاً مجعلاً وحاصه ان المعلومات التصورية والتصديقية تنصف بكونها موصلة للتصديق وبكونها يتوقف عليها الموصول وهذا التوقف اما بعيد أو قريب وقولهم

المعلومات التصورية موصولة أي من حيث الهيئة الاجماعية والتوقف من حيث التفصيل فلا تنافي في هذا الكلام لانه جملها موافقة وهذه صلة ومتوقفة عليها الموصول ( قوله اما نفس الايصال ) أي يبحث يجعل عليها والحل ليس من هذا العنوان كما تقدم ( قوله والأحوال )

ككونها قضية وعكس قضية الى آخر ما مر وقوله أو الاحوال المناسب الواو (قوله) (١٦٥) وهذه الاحوال ليس

المراد الاحوال الثابتة بل  
المراد الاصل والاحوال  
(قوله عارضة المعلومات)  
بحيث تحمل تلك الاحوال  
وتقدم كيفية الحل \*

اما الاصل منظور فيه  
للهيئة الاجتماعية والذي  
يتوقف عليه الاصل من

حيث التفريق بينه اعترض  
على ادخال الجزئي فانه  
ليس فيه توصيل فم قد  
يكون موضوعا لصغري  
الشكل الاول (قوله استحصال

المجهولات أي طلب حصول  
المجهول بناء على ان السين  
والثاء للطلب ولكن في الحقيقة  
الفرض منه تحصيل المجهولات  
أي بان تصدر معلومة بعد  
ان كانت مجهولة فالسين  
والثاء اذئان للوكيد (قوله)  
والمجهول أي الذي هو  
مفرد المجهولات وقوله اما  
تصوري أو تصديقي وذلك

لانهم قالوا العلم اما تصور  
أو تصديق ومن لوازم  
ذلك ان الذي يتصف بالعلم  
يقال له معلوم اما تصوري  
أو تصديقي ومقابل وهو  
الذي لا يتصف بالعلم بمجهول  
اما تصوري أو تصديقي  
(قوله اما في الموصول الملح  
التصور أي للموصل القريب  
كالحد والزمن والموصل

وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لدولتها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لها قال  
(وقد جرت العادة بان يسمى الموصول الى التصور قولاً شارحاً والموصول الى التصديق حجة  
ويجب تقديم الاول على الثاني وضماً لتقديم التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق لا بد فيه  
من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لاستماع  
الحكم من جهل أحد هذه الامور)

(اقول) قد عرفت ان الفرض من المنطق استحصال المجهولات والمجهول اما تصوري أو تصديقي  
فيظهر المنطقي اما في الموصول الى التصور واما في الموصول الى التصديق وقد جرت العادة أي عاد

التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمجهول فلهما من قبيل التصورات (قوله) وهذه  
الاحوال (اقول) اشارة الى الاصل والاحوال التي يتوقف عليها الاصل ما (قوله والمجهول  
اما تصوري واما تصديقي) اقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في المتصور  
والمصدق به قطعاً وانحصر المجهول أيضاً في التصوري والتصديقي لان ما كان مجهولاً اما أن يكون  
بمجرد اذا علم وأدركه كان ادراكه تصوراً واما ان يكون بحيث اذا علم وأدركه كان ادراكه تصديقاً

قبل لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصول التصديقي فيما يدق قضايا  
مخوفاً ومساعداً بن البحث عن المعلوم التصديقي من هذه الحقيقة أكثر من ان يخصص فان مقتضى القياس  
من حيث انهما يترتب منهما القياس يتوقف عليهما الاصل توفقاً قريباً ومن حيث يتوقف عليهما  
صورة القياس يتوقف عليهما الاصل توفقاً بعيداً بل المعلوم التصديقي على مذهب الحكم أي الحكم بما  
يتوقف عليه الاصل توفقاً بعيداً لا لأنه ليس في القياس الاجزاء الجزئية مدفوعة اذ ليس لنا احوال للقدمين  
بحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسها عليهما لا ينفع في ثبوت  
التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكم بالحكم باطل لتصرعهم بان  
المصدق به عبارة عن القضية (قال من حيث انهما كيف يتركان) متعلق ببحث والمراد ما يقع في جواب السؤال  
بكيف وهو الهيئة الخصوصية التي بالحصول الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا  
قياساً (قال وكذلك بحث الخ) معطوف على قوله بحيث (قال لذواتها) أي لا لامرغيب عنها اذ ليس جميع  
هذه العوارض مما يلحقها هو لان الذاتية تفرض للمعلوم التصوري بواسطة ما يواضعه اعني كونه جزء  
للماهية والفصلية بواسطة كونه جزءاً مختصاً بها وعلى ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العلم (قوله اشارة  
الى آخره) أي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الاصل كما هو له في لفظة هذه ولترك الشارح لفظة  
الاحوال لكان أخصر وأحسن (قوله لا انحصر الخ) قد قررناه اذا عطف جزاءه ان شرطوا احبوا  
قد يكون كل منهما جزءاً مستقلاً وقد يكون الثاني جزءاً له بواسطة الاول وهما من قبيل الثاني  
والا لكان ذكر انحصار المعلوم في المتصور والمصدق به مستدركاً ثم ان انحصار المعلوم من حيث  
انه معلوم في المتصور والمصدق به بسبب انحصار العلم فيها فلا ينافي ما ذكره في حواشي المطالع  
من ان انحصار العلم فيها اما هو لانحصار المعلوم لانه من حيث ذاته لا باعتبار وصف الملموعية فانه  
ان كلاناً اثناناً للنسبة تصديق والا فتصور (قوله اذا علم وأدرك) ذكر أولاً العلم  
البعيد كالجنس والكميات الجنس (قوله واما في الموصول الى التصديق) أي للموصل القريب كالقياس أو البعيد بواسطة كالتقاضي

أو بواسطتين كالموضوعات والمحمولات ( قوله بان يسموا الموصل الى التصور ) أي الموصل القريب ( قوله فلانه في الأغلب الخ ) وذلك لأن الحد التام مركب وكذلك الرسم التام وأما الحد الناقص والرسم الناقص فقد يكونان بالمفرد وفيه ان هذا يقتضي ان التعريف يجوز ان يكون بالمفرد وهو مخالف لقولهم السابق في تعريف النظر أنه ترتيب أمور معلومة الخ واجيب بان تعريف النظر بما مر تعريف الغالب منه وأما تعريف مطلق النظر فهو ترتيب أمر أو أمور معلومة الخ أو أنه هنا مشى على قول من يجوز التعريف بالمفرد وما مر ماث على قول من لا يجوز وهو التحقيق ( قوله والقول يرادفه ) أي يرادف المركب فلي هذا زيد وعمرو لا يقال له قول وهذا اصطلاح للمنطقة والافند النحاة القول يعم المفرد والمركب ( قوله ماهيات الاشياء ) أي الماهيات الحقيقية والرسمية أو الماهيات الحقيقية والماهيات العرضية وأما عننا لاجل ان يشمل التعريف بالرسم فان قلت قد يعرف الانسان بالحيوان الضاحك وأحد الجزئين ( ١٦٦ ) داخل والإخر خارج فكيف يجعل ماهية عرضية والجواب ان التعريف هو

المجموع المركب وهو خارج لان التعريف هو الهيئة الاجتماعية والمركب من الداخل والخارج خارج ( قوله والموصل الى التصديق الخ ) اعلم ان القياس اما استثنائي أو اقترائي فالاقترائي تقدم انه موصل للمجهول ومتوقف المجهول عليه توقفاً قريباً ومتوقف على المقدمات أي على كل واحدة توقفاً بعبداً بواسطة ويتوقف على الموضوعات وعلى المحمولات توقفاً بعبداً بمرتبتين وأما الاستثنائي مثل لو كان انسانا لكان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان فهو أيضاً موصل توصيلاً قريباً وكل مقدمة منه يتوقف عليها توقفاً بعبداً بمرتبة وكل من المقدمتين مركب تمسك

بمعني ان الغلبة لازمة للحجة حال الاستدلال بها دون حال الفهم مثلاً ( قال من حجج يحج ) أي ظهور تفرعه على ما قبله ثم فسره بالدراك للتخصيص على المراد ( قوله تمحصل أمر ) أي مناسب المطلوب فالنظر فيه هو تمحصل مناسبته لا تمحصل نفسه فانه حيث يكون النظر فيها يحصل به لافيه ( قوله قد تساع في البارة ) فترك ذكر أحد قسمي النظر في التعريف لكونه قليلاً ناقصاً ليس للصناعة فيه كثير مدخل ( قوله فاعتبر الى آخره ) الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت ان مباحث ما يتركبان منه من تنهما لتوقفهما عليها ( قال ان الفرض الخ ) أي الفرض الاصلي فانه المقصود من المصصة عن الخطأ في الفكر ( قال عادة ) في التاموس المادة الديدن وفي الصراح ديدين خوي ومادت ( قال فلتشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء ) اما بالكنهه أو بالوجه ( قال استدلالا الى آخره )

فهو أيضاً موصل توصيلاً قريباً وكل مقدمة منه يتوقف عليها توقفاً بعبداً بمرتبة وكل من المقدمتين مركب تمسك من قضيتين بالقوة الترتيبية من التمسك قولك لو كان انساناً في قوة هو انسان وكذا قوله لكان حيواناً في قوة هو حيوان فيتوقف المجهول التصديقي على كل مقدمة مما احتوي عليها المقدمة الشرطية أو الاستثنائية توقفاً بعبداً بواسطتين فصار الحاصل ان كلا من الاستثنائي والاقترائي موصل قريب وكل مقدمة من مقدمتي ذلك القياس موصل بعيد بمرتبة وكل جزء من أجزاء المقدمة موصل بعيد بمرتبتين الا انه في الاستثنائي ذلك الجزء تصوري وفي الاقترائي تصديقي وقوله والموصل الى التصديق حجة أي الموصل القريب ( قوله استدلالاً ) أي في حال الاستدلال لافي حال الفهم لانه لا خاصة حيثئذ ( قوله من حج يحج اذا غلب لامن حج يحج اذا قسب وقوله لان من تمسك الخ ) أي فهو من تسمية بالتعصب باسم المصيب

( قوله مباحث الاول ) جميع مبحث وهو محل البحث ( قوله ويجب تقديم الخ ) اي وجوبا صناعياً ( قوله أي الموصل إلى التصور ) أي سواء كان قريباً أو بعيداً وكذا يقال فيما يمدد ودفع هذا التفسير ما يتوهم ( ١٦٧ ) ان المراد بالاول التصور

مباحث الأول أي الموصل إلى التصور على مباحث الثاني أي الموصل إلى التصديق بحسب الوضع لأن الموصل إلى التصورات والتصورات والتصديق والتصديقات والتصور مقدم على التصديق طبقاً لتقديمه عليه وضماً ليوافق الوضع الطبع وأما قلنا التصور مقدم على التصديق طبقاً لأن التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج إليه المتأخر ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق أما أنه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة

( قوله لأن الموصل إلى التصور والتصورات والموصل إلى التصديق والتصديقات ) أقول وذلك لأن الموصل القريب إلى التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين أو مركبين قيديين والموصل البعيد إلى التصور هو الكليات الخمس وهي أيضاً من قبيل التصورات والموصل القريب إلى التصديق هو أنواع الحجة أعني القياس والاستقراء والتمثيل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل التصديقات ( قوله ولا يكون علة له ) أقول أي لا يكون علة

من باب نصر لأنه مشتق منه ( قال اذا غاب ) لامن حج اذا قصد ( قال ويجب ) ان يستحسن ( قوله وذلك لأن الموصل القريب الخ ) ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في عبارة الشرح مقيد بالقرب والبعد لأن الموصل هنا عبارة عن القول الشارح والحجة كما يدل عليه السياق فلا معنى للتقيد ( وايضاً التقيد في الموصل إلى التصور لفواظ الموصل للبعد فيه وفي الموصل إلى التصديق للاختراز عن الموصل الا بعد عت لأن كون التصور موصل إلى التصديق لا يضرب في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل يؤكد به مقصوده قدس سره ببيان فائدة ايراد صيغة الجمع أعني التصورات والتصديقات وعدم الاكتفاء على ان الموصل إلى التصور تصور والموصل إلى التصديق تصديق وهي الإشارة إلى ان الموصل إلى التصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار ما يتألف منه وكذا الموصل إلى التصديق تفذه فاته من الملهمات ( قوله والموصل البعيد هو الكليات الخمس ) هذا الكلام لا فائدة الحصر من الجانبين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد إلى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي ان يكون كل واحد منها مؤصلاً بعيداً حتى يرد البعض بالنوع والعرض العام على ماوهم ( قوله اي لا يكون علة مؤثرة اه ) يعني ليس المراد نفي الصلة مطلقاً والام يمكن حملها بها بل العلة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلاً كافياً أي مستجمعاً لجميع ما يحتاج اليه المعلوم كان التقدم بالعلية لا بالطبع فيقيد التأثير بدخل ماعدا الفاعل مما يحتاج اليه ويقيد الكافية بدخل الفاعل وحده فان جميعها مقدم بالطبع وأما العلة بالتامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم تكن المادية والصورية متبينة فيه فانه تقدم بالعلية عند الجمهور واليه تشير عبارة قدس سره حيث قال يحتاج اليه ولم يقل الفاعل \* وقال في الخواص وعندني ان المتقدم بالعلية هو الفاعل المستجيب لا المجموع وان كانتا معتبرتين فيه ففي متأخرة بين المعلوم لسكونه جزءاً منها فافهم ولا تصح لي ما قاله الناظرون قلهم بخبروا في حل هذه العبارة

في آيات الدعوتين وقدم الثانية على الاولى لثقة الكلام عليها ( قوله والا لزم من حصول الخ ) لكن التالي باطل فبطل المتقدم وثبت أنه غير علة وهو المدعى وحذف الاستثائية لظهورها وأقام الدليل على الظاهر لان الامور الضرورية فيقيد عليها ازالة لما في بعض الإذهاب القاصرة من الخفاء فيه إشارة إلى أنه ليس ظاهراً ظهوراً تاماً

( قوله لايد فيه من ثلاث تصورات ) ( ١٦٨ ) يقتضي ان التصديق مركب ( قوله أما بذاته ) بان يتصور بالحد التام ( قوله

وجوب وجود المعلوم عند وجود العلة وامانه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لايد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للعلم الاولى باشتاع الحكم من جهل أحد هذه التصورات وفي هذا الكلام قدنبه على قاندين احدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يتمم الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصويره بوجه ما \* اما بكنه حقيقته أو بامر صادق عليه فانا نحكم على أشياء لا نعرف حقائقها كما نحكم على واجب الوجود بالعلم والقدرة وعلى شبح تراء من بعد يائه شاغل للحيز المين فلو كان الحكم مستدعيا لتصور المحكوم عليه بكنه حقيقته لم يصح منا أمثال هذه الأحكام وثانيهما ان الحكم فيما بينهما مقول بالاشتراك على معنيين

مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان استقل بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدما بالعلمية كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقدما بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق كتقدم بالطبع كما بينه ولما ثبت أن لهذا النوع أعني التصورات قدما بالطبع على النوع الآخر أعني التصديقات كان الاول ان تكون المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني ( قوله أحدهما ان استدعاء التصديق الخ ) أقول كما أن التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه حقيقته بل يستدعي تصويره بوجه ماسواه كان بكنه حقيقته أو بامر صادق عليه كذلك لا يستدعي تصور المحكوم به بكنه الحقيقة بل يستدعي تصويره مطلقاً أعم من أن يكون بكنه أو بوجه آخر وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجه ماسواه كان بكنهها أولا وذلك لانا نحكم أحكاما يقينية نظرية أو سببية كما مثل وننسب أشياء الى أخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها

( قوله فان المحتاج اليه ) أي اما اعتبر عدم المؤثرية والكفاية في المتقدم بالطبع ( قوله ولما ثبت الخ ) دفع لما يتوهم من ان اللازم ما ذكره الشارح تقدم التصورات الثلاثة على التصديق والكلام في تقديم مباحث التصور مطلقاً على مباحث التصديق وحاصل الدفع انه ثبت مما ذكر ان لنوع التصور قدما على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الافراد فكان المناسب ان تقدم مباحث النوع المتقدم على مباحث النوع المتأخر ( قوله أعني التصورات ) أشار بصفة الجمع الى ان تقدم النوع باعتبار تحققه في ضمن الافراد وكذا في التصديقات ( قوله كما ان التصديق الى آخره ) أفاد بهذا التعميم ان تخصيص الشارح بتصور المحكوم عليه بالذكر ليس لاختصاص الحكم المذكور به بل على طريقة التمثيل يدل على ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كذلك ( قوله كذلك ) اعادة المبتدأ باسم الاشارة لعبد العهد والكاف في كما وكذلك لجرد القرآن في الحكم وليس للتشبيه ( قوله سواء كان بكنهها أولا ) قيل تصور النسبة تابع لتصور الطرفين في كونها بالكنه أو بالوجه وفيه بحث لان تكوين النسبة قائمة بالطرفين وآلة لارتباطهما لا يقتضي ان يكون تصورها تابعا لتصورها فان لها حقيقة وراء الطرفين ووجوها واعتبارات صادقة عليها ( قوله حقائق ) جمعه باعتبار تعدد المحكوم عليه المستفاد من قوله تنسب أشياء الى أخرى

أو بامر صادق عليه ) بان يتصور بخاصته فاذا تصور الانسان بانه ضاحك فليس متصورا بالحقيقة أي الكنه ( قوله أو بامر صادق عليه ) ليس المراد ان يتصور بهذه الحالة ( قوله وتصور الحكم ) أي كذلك فيتصور اما بذاته أو بامر صادق عليه ( قوله للعلم الاولى ) أي البدهي وهو الذي لم يتوقف على تجربة ولا حس ولا نحو ذلك ( قوله وفي هذا الكلام ) يعني قوله لايد في التصديق من ثلاث تصورات ( قوله بالعلم والقدرة ) أي بما هو مشتق من القدرة والعلم ( قوله فلو كان الحكم الخ ) اعلم ان الموضوع والمحمول كما يصح تصورها بالكنه يصح تصورها بوجه ما كما تقدم وأما النسبة فتصورها بالحقيقة أي بكونها تملقا معنويا من الموضوع والمحمول ارتباطا بالمحمول أشد من ارتباطه بالموضوع أو بوجه ما بان تصورها بلها شيء به الربط ( قوله فيما بينهما ) أي في الاصطلاح الذي بينهما ( قوله بالاشتراك ) أي النظمي وهو التبادر عند الإطلاق

( قوله الإيجابية ) لم يقل النسبة الإيجابية والسلبية إشارة الى ان النسبة في القضية الموجبة والسالبة شيء واحد وهي الثبوت لكن الاختلاف إنما هو من جهة أنها في الموجبة مطابقة وفي السالبة غير مطابقة فتقولك زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد وقولك ليس زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد لكن ذلك الثبوت غير مطابق للواقع فالثبوت فالثبوت ( قوله إيجاب تلك النسبة ) أي إدراك وقوعها أي إدراك مطابقتها للواقع وقوله أو انزعاج أي إدراك انزعاج أي إدراك عدم مطابقتها للواقع لأنه ليس للتقص فعل على التحقيق بل إدراك ينشأ من التوجيه والقاء الحواس وقوله يعني أي المصنف ( قوله حيث حكم ) أي حيث ذكر أنه لا بد إلح حيث قال التصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه الحكم لامتناع الحكم عن جهل إلح وحاصل ما في ذلك ان الحكم الاول في المصنف يحتمل ان يراد به النسبة والثاني الإيقاع ( ١٦٩ ) ويحتمل العكس ويحتمل ان يراد

أحدها النسبة الإيجابية المتصورة بين الشئين وتأتيها إيقاع تلك النسبة الإيجابية أو انزعاج يعني بالحكم حيث حكم بأنه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الإيجابية أو السلبية وحيث قال لامتناع الحكم عن جهل إيقاع النسبة أو انزعاج تنبها على تفاوت معنى الحكم والا كان كالمراد به النسبة الإيجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم عن جهل أحد هذه الأمور معنى

ولا النسبة التي بينهما على ما لا يخفى ( قوله والا ) أقول أي ان لم يكن بالاول النسبة الحكيمة والثاني إيقاع النسبة وانزعاجها فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكيمة فيلزم ان لا يكون لقوله لامتناع الحكم عن جهل أحد هذه الأمور معنى وذلك لان قوله والحكم ان كان معطوفاً على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم أي النسبة الحكيمة لامتناع النسبة الحكيمة في الواقع بدون تصورها وهذا المعنى باطل وان كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد

( قوله ولا النسبة التي بينهما ) فان الواجب في التصديق ان تصور النسبة بأنه رابط بينهما بهو هو أو بالاتصال أو بالانفصال واما ان حقيقته ماذا فلا ( قوله معنى ) أي معنى صحيحاً نفي افادة أصل المعنى بمبالغة لظهور فسادها ( قوله لامتناع النسبة الحكيمة إلح ) يعني ان معنى قوله لامتناع الحكم عن جهل أحد هذه الأمور انه لا بد من تصور هذه الأمور فيستفاد منه هذا التقدير امتناع النسبة الحكيمة نفسها في الواقع بدون تصورها وهو معني باطل لان نسبة شيء الى شيء في نفس الامر لا يتوقف على تصور متصور لاتصاف الأشياء بأحوالها وان فرض عدم كل متصور حتى للمبادي العالية ولذا قال به من نفي وجودها \* ثم وجود النسبة موقوف عليه وفرق بين ظرفية الواقع لشيء وظرفيته لوجوده على ما بين في محله وبما ذكرنا من ان معنى قوله لامتناع الحكم عن جهل أحد هذه الأمور انه لا بد من تصورها ظهر فساد ما قيل في بيان قول الشارح لم يكن لقوله لامتناع الحكم عن جهل معنى وذلك لان الحكم جعل منسوباً الى من جهله بامتناعه منه ونسبة أمر كان

( ٢٢ شرح الشمسية ) الاول فلا يصح لان المعنى كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم أي النسبة الحكيمة لامتناع الحكم أي النسبة في نفس الامر بدون تصورها أي من جهلها ولم يتصورها فيقتضي انه متى انتفى تصورها انتفى وجودها في نفس الامر وهذا باطل لان وجودها في نفس الامر لا يتوقف على تصورها والثاني أيضاً لا يصح لان المعنى لا بد في كل تصديق من نفس النسبة لامتناع النسبة في نفس الامر من جهلها أي لامتناع النسبة في نفس الامر عند عدم تصورها بل هذا أكثر فساداً من الاول لأنه يقتضي ان جزء التصديق نفس النسبة لأنه قال لا بد في كل تصديق من نفس النسبة فيفيد أنها جزء من التصديق مع ان الذي هو جزء من التصديق تصور النسبة لا نفس النسبة وأيضاً الدليل ان يطابق المدعى لان المدعى ان التصديق لا بد فيه من ذاتها والعلة لامتناع النسبة في نفس الامر بدون تصورها وهي لاتوافق المدعى لان المدعى ان يتعرض فيه لتصورها أصلاً وأيضاً يلزم الفساد الاول وهو ان وجود النسبة في نفس الامر لا يتوقف على تصورها والحاصل ان قوله الحكم الاول

يحتل عطفه على قوله والحكم عليه فيكون قوله لا بد من تصور مساعداً عليه ويحتمل ان يكون عطفاً على قوله من تصور فيكون المسلط عليه قوله لا بد من هو الاحتمال الاول فاسد من جهة والثاني يلزم عليه الفساد من ثلاث جهات وكل من الفسادات اما جاء من كون المراد بالحكم في الموضعين النسبة وقول الشارح لم يكن لامتناع الحكم من جهل معنى أي معنى صحيحاً فنيته لاصل المعنى بمبالغة في فساد ذلك المعنى وكأنه منى من أصله (قوله أو إيقاع النسبة فيها) أي ادراك الوقوع على التحقيق واما ان جرينا على ان الحكم من الافعال فلا يؤول بل يلاحظ انه أوقع من النفس شيء يقال له إيقاع (قوله أو إيقاع النسبة فيها) والمعنى (١٧٠) لا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع الإيقاع عن يتصوره وفيه نظر لان

أو إيقاع النسبة فيها فيلزم استدعاء التصديق تصور الإيقاع وهو باطل لانا اذا أدركنا أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على تصور ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كانت الحكم ادراكاً أما اذا كان فعلاً فالتصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية لنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها

في التصديق من النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية وهذا اظهر فسادا واما ان يريد بالحكم في الموضعين إيقاع النسبة وانزعاه فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع والانتزاع لامتناع الإيقاع والانتزاع بدون تصورها وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفاً على تصور الإيقاع والانتزاع وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول الإيقاع وبالتالي النسبة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع النسبة الحكمية عن جهل الإيقاع وهو باطل قطعاً مع ان المقصود وهو ان الحكم يطلق على النسبة

شخص بامتناعه منه انما يحسن اذا كان كذلك الامر تعلق بذلك الشخص بأن يكون صالحاً لا ان يصير وصفاً له والنسبة الحكمية ليست بهذه الحيثية على ان اللازم مما ذكره عدم الحسن لا ان لا يكون له معنى (قوله وهذا اظهر فساداً) لظهور عدم وروده على المدعي لانه يدل على وجوب تصور النسبة لانفسها بخلافه على التقدير الاول فانه يرد على بعض المدعي وهو وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديق بضم مقدمة كاذبة وهي ان النسبة لا بد منها في التصديق مع اشتراكها في عدم صحة المعنى وقيل وجه الاظهرية انه يرد عليه ما يرد على الاول مع شيء آخر هو ان النسبة معتبرة في القضية لافي التصديق وفيه انه يدل على كثرة الفساد لظهوره وعلى فساد المدعي لافساد الدليل الذي هو المطلوب وقيل لانه يدل على قبض المدعي لانه اذا كانت النسبة متممة لا يمكن اعتبارها في التصديق وفيه ان الحكم هنا بامتناعها بدون التصور لا بامتناعها في نفسها ولعل منشأ عدم ذكره قدس سره هنا لفظ بدون تصورها (قوله فيكون المعنى) أي على تهدير عطف الحكم على المحكوم عليه واما على تهدير عطفه على التصور ففساده نلزم مما تقدم ولذا لم يتعرض له (قوله هو باطل قطعاً) لانه يلزم منه استدعاء التصديق تصور الإيقاع وانه لا معنى لامتناع النسبة مع انهم قالوا أجزاؤه

الإيقاع عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصديق يتحقق بدون تصور ذلك الادراك والدليل غير تام فبطل المدعي اذ لا يلزم من وجود التصديق تصور ذلك الادراك بمقدومض له هذا كله ان يريد بالحكم الادراك فلأبقينا الإيقاع على ظاهره من كونه فعلاً لنفس اختيارياً وكل فعل اختياري لا بد في حصوله من الشعور به فيكون الحكم حيث لا بد من تصوره فيجب بان الإيقاع لو ابقى على ظاهره لزادت أجزاء التصديق على أربعة تصور المحكوم به وتصور المحكوم عليه وتصور النسبة والحكم وتصوره مع انهم قالوا أجزاؤه

اربعة وهذا الجواب مبني على عطف الحكم على المحكوم عليه ليكون مدخولاً للتصور فلو عطف على التصور فخصول فسيأتي فساد في آخر القولة وترك الشارح احتمالاً رابعاً وهو ان يراد بالاول الإيقاع وبالتالي النسبة لكون فسادها معلوماً مما تقدم أي من كونه يلزم ان يكون تصور الإيقاع جزءاً من الحكم فزيد الأجزاء ومن كون العلة لاتوافق المعلول ومن كونه يقال لا نسلم انه يتبع النسبة بدون تصور الإيقاع فظهر لك حيثن بطلان احتمالات ثلاثة وبقي واحد وهو ان يراد بالاول النسبة وبالتالي الإيقاع (قوله لانا ادركنا ان النسبة إلخ) أي الذي هو معنى الإيقاع أي قد يحكم الانسان ويدرك ويحصل التصديق ولا يتوقف على تصور هذا الادراك (قوله هذا انما يتم) أي هذا البيان المذكور للبطلان انما يتم إلخ



(قوله فصول الحكم هذا قياس من الشكل الاول قدم كراه على صفراء والاصل حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وحصول الحكم موقوف على تصوره ينتج حصول التصديق موقوف على حصول الحكم ويدل على قلب المقدمتين النتيجة (قوله على ان المصنف الخ) دليل ثان على استدعاء التصديق لتصور الحكم أي انه اذا أريد بالإيقاع الفعل فلا بد من تصوره لدليلين دليل عقلي وهو انه فعل اختياري الخ ودليل تقلي وهو تصريح المصنف بذلك أي بكونه لا بد من تصور الحكم ان كان فصلا وحيث لا يتعين ان يراد بالاول النية وبالتالي الإيقاع بل يصح ان يراد به الإيقاع في الموضعين وحاصل الجواب ان المصنف قال هنا لا بد في التصديق من تصور الخ وتعبيره في دون ان يقول التصديق (١٧١) لا بد له بقضي ان المذكور جزء

فيزم زيادة الاجزاء على اربعة وهو باطل فبطل كون المراد هنا في الحليين بالحكم الإيقاع بمعنى الفعل فتعين ان يراد به في الاول النسبة الحكمية وفي الثاني الإيقاع بمعنى الادراك وهذا دفع للدليل الاول والدليل الثاني لانه صرح فيه بالشرطية (قوله قد صرح به) أي صرح بكون التصديق متوقفاً على تصور الحكم ولكن جملة شرطاً (قوله يدل الخ) أي بسبب التعبير (قوله وهو) أي المصنف صرح بخلافه (قوله قال الامام في المخلص الخ) هذا تأييد لكون قول المصنف لا بد فيقال على الجزئية كما ادعاه الشارح في الجواب ووجه الدلالة انه لو لم تكن لفظة في

فصول الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للماخص صرح به وجملة شرطاً لاجزاء التصديق حتى لا يزيد اجزاء التصديق على اربعة فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به إيقاع النسبة في الموضعين ل زاد اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه قال الامام في المخلص كل تصديق لا بد فيه الحكمية وعلى إيقاعها حاصل على هذا الوجه أيضاً (قوله قال الامام في المخلص) أقول المقصود من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه الخ بدون تصور الإيقاع (قال هذا) أي البيان للذكور للبطان (قال فصول التصديق الخ) أي نتيجة المقدمتين المذكورتين من الشكل الاول يجعل الاولى كبرى والثانية صغرى (قال على ان المصنف الى آخره) دليل آخر على الاستدعاء المذكور (قال صرح به) أي بتوقف التصديق على تصور الحكم وجملة تصوره شرطاً للتصديق لاجزاء منه (قال فتقول الى آخره) جواب عن سؤال باطل الاحتمال المذكور أيضاً حتى يثبت بطلان ارادة الإيقاع مطلقاً وليس جواباً بتغيير الدليل على ما وهم (قال يدل على ان الخ) حيث قال فيه ولم يقل له لكن الحق ان المراد لا بد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ولیم الاستدلال على طريقة الحكم أيضاً (قال بخلافه) أي كونه جزءاً حيث قل عنه وجملة شرطاً (قال قال الامام الى آخره) تأييد لكون قول المصنف لا بد فيه دالا على جزئية تصور الحكم ووجهه ان الامام قال من ثلاثة تصورات فلو لم تدل كلمة فيه على الجزئية لقال اربعة تصورات لان الحكم عنده فعل لا بد في التصديق من تصوره فلو كان للحكم في عبارته محمولا على الإيقاع زاد اجزاء التصديق كذلك في عبارة المصنف (قوله المقصود من هذا الكلام الخ) يعني ان الشارح وان ذكره بطريق التأييد لما تقدم لكن المقصود منه ومطعم نظره ايراد الاعتراض المذكور بقوله قبل فرق الخ ودفعه فهو تمهيد وتوطئة له في الحقيقة وقبل مراده قدس سره انه من الاعتراض المذكور بيان لمنشأ القاطع يعني ان الشارح لا رأى ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم عليه قطعاً ظن انه كذلك في كلام المصنف رح أيضاً قدمه

تدل على الجزئية لا اقتصر على ثلاثة لان الحكم عند الامام فعل ومتى كان فصلا لا بد من تصوره وان كان على جهة الشرطية لالجزئية فكان المناسب ان لا يقتصر على ثلاثة بل يزيد رابعاً فالتعبير بثلاثة يدل على الجزئية لا على مطلق التوقف عليه والا زاد رابعاً لان الحكم عنده فعل فلا بد من تصوره الا ان تصوره عنده شرط لا جزء فوافقت عبارة المصنف عبارة الامام في المخلص وان المراد بالحكم الاول النسبة (قال الامام الخ) قد تقدم ان هذا دليل على ان المراد الجزئية ومع ذلك هو توطئة للاعتراض الإيجابي بقوله قبل ولدفعه بقوله وفيه نظر (قوله وإيقاع النسبة فهما) فيزم استدعاء التصديق اعالم يقل فيزم ان لا يكون لقوله لا امتناع الحكم من جهل الحكم معنى كما قال فاما اذا أريد بهما النسبة لانه اذا اريد بهما الإيقاع وجملة عطفها على المحكوم

من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم قيل فرق ما بين قوله وقول المصنف هنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه فيثبت لا يكون تصورا كما قال ولا بد في التصديق من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه فيثبت يكون تصورا وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لا امتناع الحكم من جهل أحد هذين الامرين ولو صح حمل قوله احدهما الامور على هذا لظهر الفساد من وجه آخر وهو ان اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه وبه والمدعي استدعاء التصديق التصورين والحكم فلا يكون الدليل واردا على المدعي وايضا ذكر الحكم يكون حيثن مستدركا اذ المطلوب بيان تقدم

ودفع ذلك الاعتراض أما تقرير الاعتراض فهو ان يقال ان المصنف لم يقل لان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم حتي يصح حيثن ما فرعه عليه من ان الحكم لو اريد به ايقاع النسبة لكان تصور الايقاع داخلا في ماهية التصديق وزاد أجزاء التصديق على أربعة بل قال لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهذه العبارة تحتمل وجهين احدهما ان يجعل قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم وحيثن ذم ما ذكرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لم يلزم محذور أصلا بل كان الحكم نفسه جزءا من التصديق لا تصوره نعم ما ذكرته وهو ان تصور الحكم جزء من أجزاء التصديق يتم في عبارة الملخص حيث صرح فيها بان المعبر في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الايقاع ل زاد أجزاء التصديق على أربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الايقاع ادراكا كما هو مذهب الاوائل وسماه تصورا قاضي ان كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به والتصور الذي هو الحكم وحيثن فلا يتم ما ذكره الشارع في عبارة الملخص ايضا لا نقول مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكمية لا الايقاع والا ل زاد أجزاء التصديق عنده على أربعة وأما تقرير الدفع فان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه

يرجع ضمير فرق ما بين قوله ولا يخفى عليك بشاعة تقديم منشأ الفلظ على بيان الفلظ وان ايراد الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سببا لتقديمه ( قوله تقرير ذلك الاعتراض الخ ) حاصله منع دلالة قول المصنف لا بد فيه الخ على جزئية تصور الحكم حتي يزيد أجزاء التصديق على أربعة أما يلزم ذلك لو عطف الحكم على المحكوم عليه لم لا يجوز عطفه على التصور ( قوله حتى يصح الخ ) زاد كلمة حتى تأكيد معنى النافية الذي يستفاد من حتى فانه قد يجيء للاستيناف ( قوله لم يلزم محذور أصلا ) الظاهر يلزم المحذور المذكور كما يدل عليه الاضراب الا انه أورد التكرار وترويحاً لكلامه ومبالغة في صحته ( قوله لا يقال الخ ) هذا الاعتراض مجرد قدح فيما ذكره السائل من انه يتم فيما ذكره الامام لا دخل له في دفع المنع ( قوله والتصور الذي هو الحكم ) اشارة الى ان الحكم حيثن يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه والا لكانت الاضافة لامية لبكونها في المصطوف عليه كذلك ( قوله وأما تقرير الدفع الى آخره ) حاصله انه وان لم يلزم المحذور المذكور

لكان لقوله لا امتناع الخ معنى صحيحا لكن يكون فاسداً من جهة انه يلزم عليه زيادة أجزاء التصديق على اربعة ( قوله قيل فرق الخ ) هذا منع لما تقدم وحاصله ان كلام الامام يتبين فيه ان لا يراد فيه بالحكم الايقاع والا ل زادت أجزاء التصديق واما المصنف فلا لان الحكم ليس معطوفا على المحكوم عليه بل على تصور فلا يلزم من ارادتنا بالحكم فيها الايقاع ان لا يكون الايقاع مصورا حتى يلزم زيادة أجزاء التصديق ( قوله وفيه نظر ) أي في هذا الفرق نظر من أوجه ثلاثة ( قوله لو كان ) أي الحكم بمعنى الايقاع ( قوله لوجب ان يقول الخ ) لان الحكم حيثن ليس بقيل التصورات لانه معطوف على التصور ( قوله ولو صح حمل قوله الخ ) أي سلمنا ذلك ولكن يلزم الفساد من وجهين آخرين ( قوله على هذا ) أي أحد الامرين ( قوله من ذلك ) أي من كون الامور تحتمل على اثنين

( قوله لم يكن له دخل في ذلك ) أي فيعطف حيثئذ الحكم على المحكوم عليه ( ١٧٣ ) حتى يكون تصوراً ويكون ليس

مستدركاً ( قوله لا شغل للمنطقي ) فيه إشارة إلى أن بحث الانطباع ليس من المقاصد بالذات بل من مقدمات الشروع في العلم ( قوله من حيث هو منطقي ) وأما من حيث أنه يحوي فله شغل بذلك ( قوله فاته يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل إلى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناها وكذلك ما يوصل إلى التصديق مفهومات القضاء لا الفاظها ولكن ما توقف اقادة المعاني واستفادتها على الالفاظ والا لوجب أن يقول لامتناع الحكم عن جهل أحد هذين الأمرين أي المحكوم عليه والمحكوم به ولو حل الأمور على معنى الأمرين كافي تعريفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعي لأن الدليل لا يثبت إلا أمرين والمدعي مركب من أمور ثلاثة وأيضاً يلزم أن يكون ذكر الحكم في المدعي لغوا لا مدخل له فيها هو المقصود ههنا من تقديم التصور على التصديق ( قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ ) أقول إنما اعتبر هذه الحيثية لأن المنطقي إذا كان نحوياً أيضاً فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث أنه نحوي ( قوله ولكن ما توقف اقادة المعاني واستفادتها على الالفاظ ) أقول فالتنطقي إذا أراد أن يعلم غيره بمجهول تصورياً أو تصديقياً على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم وجود الدليل على المدعي والاستدراك في العبارة ( قوله ولو حمل إلى آخره ) إشارة إلى أن لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته إلا أن الشارح جعله لازماً لصحته بمابقة ( قوله لغوا ) لأن الكلام على تقدير عدم كونه تصوراً كما صرح به الشارح ( قال لا شغل الخ ) أراد به دفع توهم أن مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لإيرادها في المقالة الأولى واقادة أنها مقصودة بالعرض وإيرادها فيها لشدة الاتصال بين الالفاظ والمعاني ( قوله وإنما اعتبر الحيثية ) يريد أن المتني هو الشغل بالذات بقرينة قوله صار النظر فيها مقصوداً بالعرض وإنما اعتبر الحيثية في نفي الشغل بالذات عن المنطقي لأن المنطقي إذا كان نحوياً مثلاً له شغل بالذات بالالفاظ فاندفع ما قيل أن قيد الحيثية احتراز عن كونه مفيداً ومستفيداً كما يدل عليه عبارة الشارح لا عن كونه نحوياً ( قوله أيضاً ) إشارة إلى أن الحيثية بيان للإطلاق أي من غير أن يعتبر شيء سوى كونه منطقياً لأنه إذا اعتبر معه كونه نحوياً مثلاً الخ وليس للتقييد ما قرر أنه إذا أعيد الحديث في الحيثية كان بياناً للإطلاق ( قال ما توقف اقادة المعاني إلى آخره ) أي الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها في ذهن بل من حيث مطابقتها لما في الخارج سواء كان تلك المعاني من المنطقي أو غيره ( على الالفاظ ) أي على نفسها على ما جرت به السنة الإلهية ( صار النظر فيها ) أي البحث عن أحوالها ( قوله فالتنطقي الخ ) أورد الفاعل إشارة إلى أن المراد بالمنطقي العالم بالمنطق والي كلية ينشوع عليه هذه الجزئية وفي الاكتفاء بالتعليم إشارة إلى أن المراد بالمنطقي العالم بالمنطق والي أن المراد بالاستفادة استفادة غير المفيد التي هي لازم الاقادة لا استفادته بأن يكون المفيد والمستفيد شخصاً واحداً ( قوله بمجهول تصورياً أو تصديقياً ) سواء كان من المنطقي أو لا

التصور على التصديق طبعاً والحكم إذا لم يكن تصوراً لم يكن له دخل في ذلك قال ( وأما المقالات فثلاث المقالة الأولى في المفردات وفيها أربعة فصول \* الفصل الأول في الالفاظ \* دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق وتوسطه لما دخل فيه ذلك المعنى تضمن كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط وتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ) ( أقول ) لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فاته يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل إلى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناها وكذلك ما يوصل إلى التصديق مفهومات القضاء لا الفاظها ولكن ما توقف اقادة المعاني واستفادتها على الالفاظ والا لوجب أن يقول لامتناع الحكم عن جهل أحد هذين الأمرين أي المحكوم عليه والمحكوم به ولو حل الأمور على معنى الأمرين كافي تعريفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعي لأن الدليل لا يثبت إلا أمرين والمدعي مركب من أمور ثلاثة وأيضاً يلزم أن يكون ذكر الحكم في المدعي لغوا لا مدخل له فيها هو المقصود ههنا من تقديم التصور على التصديق ( قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ ) أقول إنما اعتبر هذه الحيثية لأن المنطقي إذا كان نحوياً أيضاً فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث أنه نحوي ( قوله ولكن ما توقف اقادة المعاني واستفادتها على الالفاظ ) أقول فالتنطقي إذا أراد أن يعلم غيره بمجهول تصورياً أو تصديقياً على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم وجود الدليل على المدعي والاستدراك في العبارة ( قوله ولو حمل إلى آخره ) إشارة إلى أن لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته إلا أن الشارح جعله لازماً لصحته بمابقة ( قوله لغوا ) لأن الكلام على تقدير عدم كونه تصوراً كما صرح به الشارح ( قال لا شغل الخ ) أراد به دفع توهم أن مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لإيرادها في المقالة الأولى واقادة أنها مقصودة بالعرض وإيرادها فيها لشدة الاتصال بين الالفاظ والمعاني ( قوله وإنما اعتبر الحيثية ) يريد أن المتني هو الشغل بالذات بقرينة قوله صار النظر فيها مقصوداً بالعرض وإنما اعتبر الحيثية في نفي الشغل بالذات عن المنطقي لأن المنطقي إذا كان نحوياً مثلاً له شغل بالذات بالالفاظ فاندفع ما قيل أن قيد الحيثية احتراز عن كونه مفيداً ومستفيداً كما يدل عليه عبارة الشارح لا عن كونه نحوياً ( قوله أيضاً ) إشارة إلى أن الحيثية بيان للإطلاق أي من غير أن يعتبر شيء سوى كونه منطقياً لأنه إذا اعتبر معه كونه نحوياً مثلاً الخ وليس للتقييد ما قرر أنه إذا أعيد الحديث في الحيثية كان بياناً للإطلاق ( قال ما توقف اقادة المعاني إلى آخره ) أي الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها في ذهن بل من حيث مطابقتها لما في الخارج سواء كان تلك المعاني من المنطقي أو غيره ( على الالفاظ ) أي على نفسها على ما جرت به السنة الإلهية ( صار النظر فيها ) أي البحث عن أحوالها ( قوله فالتنطقي الخ ) أورد الفاعل إشارة إلى أن المراد بالمنطقي العالم بالمنطق والي كلية ينشوع عليه هذه الجزئية وفي الاكتفاء بالتعليم إشارة إلى أن المراد بالمنطقي العالم بالمنطق والي أن المراد بالاستفادة استفادة غير المفيد التي هي لازم الاقادة لا استفادته بأن يكون المفيد والمستفيد شخصاً واحداً ( قوله بمجهول تصورياً أو تصديقياً ) سواء كان من المنطقي أو لا

المعاني لا من الغير بل من نفسه فلا يتوقف على الفاظ وان كان عسراً جداً وذلك لأن النفس تعودت ملاحظة المعاني من

الالفاظ بحيث اذا أرادت أن (١٧٤) تتعلل المعاني وتلاحظها تخيل الالفاظ وتتعلل منها تلك المعاني ولو أرادت أن تتعلل

صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا قاله لفظية والا فغير لفظية

بالقول الشارح أو الحجة فلا بد له هناك من الالفاظ ليكنه ذلك وأما اذا أراد أن يحصل هو لنفسه أحد المجهولين بأحد الطرفين فليس الالفاظ هناك أمرا ضروريا إذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ ليكنه عسير جدا وذلك لأن النفس قد تمودت ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا أرادت ان تتعلل المعاني وتلاحظها تخيل الالفاظ وتتعلل منها الى المعاني ولو أرادت تعقل المعاني صرفة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل قول من أراد استفادة المنطق من غيره أو افادته اليه احتاج الى الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما أشرفنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه السلكي المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متناولة لجميع المفهومات وربما يورد على التدرية أحوال مخصوصة باللغة التي دونها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها (قوله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر) أقول يريد بالعلم الادراك أهم من أن يكون تصورا أو تصديقا يقينيا أو غير

(قوله اما اذا أراد الخ) يعني انما قال لتوقف الافادة واستفادتها ولم يقل لتوقف فهمها وتحصيلها الى آخره لانه اذا أراد تحصيلها في نفسه لا يتوقف ذلك على الالفاظ (قوله تعقل المعاني) المراد بها ما يقابل الالفاظ لا الصور الذهنية (قوله تخيل الالفاظ الى آخره) كلها تناجي نفسها بالفاظ تخيلية (قوله صرفة) أي خاصة عن قوالب الالفاظ الخيلية والمحقة (قوله بل نقول الخ) مبني الوجه الاول على ان المراد بالمنطقي العالم به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد متباينين ومبني هذا الوجه على ان المراد بالمنطقي ماله اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا له أو طالبا به وتخصيص المعاني بالمعاني المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقي في هذا الوجه باعتبار شدة الاحتياج حينئذ وعمومه للعالم والتعلم (قوله وكذا الحال الخ) فان من أراد استفادة أي علم كان أو افادته يحتاج الى الالفاظ (قوله ولذلك الخ) أي لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصرة في كل علم كالنصور بالرسم والتصديق بالغاية وبالوضعية (قوله ثم ان المنطقي) دفع لما يسبق الى الفهم من أنه لما توقفت افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كانت معرفة وضع الالفاظ بجواهرها وهيئاتها المفردة والتركيبة من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة للشروع لخصوص هذه المباحث التي أوردوها في المنطق وحاصل الدفع ان الافادة والاستفادة وان توقفت على معرفة وضع الالفاظ المخصوصة التي بها الافادة والاستفادة الا ان المنطقي يبحث عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للنسبة (قوله وربما يورد الى آخره) اعتذار عن وقوع البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب أو بلغة اليونان (قوله يريد بالعلم) أي في الموضعين والقرينة شيوع اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق في تعرضهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر بقرينة شيوع اطلاق الدليل على الحجة (قال كون الشيء بحالة يلزم من العلم به)

المعاني من غير الفاظ تخيلها لصعب عليها ذلك وأن أمكن ذلك والدليل على هذا كله الوجدان (قوله من حيث انها دلائل المعاني) أي لا من حيث قيامها بالغير ولا من حيث قيامها بالذهن ولا من حيث كونها مخلوقة فان هذا شامل له العرض (قوله وهي كون الشيء الخ) شامل للمفردات وللأقسام (قوله بحالة يلزم الخ) أي بحالة تلك الحالة مبينة بقولنا يلزم الخ أي بحيث يلزم الخ وقوله العلم بشيء مشامل يقيني والظني لأن الشيء قد يكون يقينيا ويتشعظنا كروية مركوب زيد وخندمه على الباب فتكونه في البيت هذا منطوقون وكون الخدم على الباب يعني لادراكه بالحاسة فليزم من العلم بالاول العلم بالثاني غير ان الثاني ظني (قوله والدال الخ) اعلم ان الدال أما لفظي أو غير لفظي وكل منهما اما عقلی أو طبعی أو وضي فالاقسام ستة اما الدلالة اللفظية باقسامها الثلاث فقد ذكرها الشارح وأما

كدلالة

غير اللفظية فذكر الشارح من أقسامها الوضعية وأما الطبيعية والعقلية فلا فالاول كدلالة الصفرة على الرجل والثاني كدلالة العلم على وجود الضائع

( قوله كدلالة الخط ) فإنه دال على اللفاظ ( قوله والنصب ) جمع فصلة ما ينصب للدلالة على الطريق ( قوله جعل اللفظ ) كان اللفظ مشخصاً أو غير مشخص وقوله على المعنى كان ذلك المعنى مشخصاً أو متعددا لوحظت بأمر كلي أو كان ذلك المعنى كليا كان حقيقة أو مجازا فدخل في اللفظ الشخص أربعة ثلاثة موجودة وواحد مستحيل الأول أن يكون الموضوع له مشخصاً كالموضوع كوضع زيد ذاته \* الثاني أن يكون الموضوع له متعددا لوحظ بأمر ( ١٧٥ ) عام واللفظ الموضوع مشخص

في الجميع كآباء الأشارة  
والموصلات الثالث أن  
يكون الموضوع له كليا  
لوحظ بأمر كلي والموضوع

كدلالة الخط والقيد والاشارات والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جعل على الوضعية  
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى أولا وهي لا يخلو

خاص كوضع الانسان  
للحيوان الناطق الرابع

( قوله كدلالة الخط والقيد ) أقول وكذلك دلالة النصب والاشارة وهذه الدلالات غير لفظية  
لكنها وضعية وقد تكون الدلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثر ( قوله والوضع جعل  
اللفظ بازاء المعنى )

أي في الجملة كما هو المقرر من أن الحكم إذا أطلق من الجهة يتبادر منه الإطلاق العام أعني بضم  
الهم بوجه الدلالة أعني الوضع أو اقتضاه الطبع أو العلية والمعلولة أو بضم الهم بالقرينة يشمل دلالة  
اللفظ على المعنى المجازي والازم عبارة عن امتناع الاشكال بين الشئيين بأن لا يتخلل بينهما أمر آخر  
سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك أو في وقتين مستقبليين له كالنظر الصحيح  
والعلم بالنتيجة أو في العلم بأن يعلم ما بأن يكون أحدهما متفلاقتين والثاني تبعا والا فاحضار أمرين  
بأبواب محال كما في المتضادين والمدلول المطابق والتضني والالتزام أو يكون العلم بأحدهما مستقبلا  
للمعلم بالآخر بلا فصل كما في الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة إلى المدلول والمعرف والمعنى والمراد بالعلم  
هنا مجرد الالتفات والتوجه كاصح به قدس سره في حواشي المطالع فلا يرد بأنه يلزم أن لا يكون  
لفظ دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلوم ( قوله غير لفظية عقلية ) نص قدس سره في حواشي  
المطالع أن الدلالة الطبيعية تحقق للالفاظ فقط والمقابلة تم اللفظ وغيره والاكتفاء هنا على العقلية  
أيضا مشير إلى ذلك وقال المحقق الدواني في حاشية التهذيب وهي أي الطبيعية لا تنحصر في اللفظ  
فإن دلالة الحجرة على الحجل والصفرة على الوجع وحركة النبض على المزاج الخصوص منها ولعله  
قدس سره أراد أن تحققها للفظ فقط فيقال فإن تلفظ أخ لا يصدر عن الوجد وكذا الأصوات الصادرة  
عن الحيوانات عند مداه بعضها لبعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل إنما تصدر عن طبيعتها بخلاف  
ما عدا اللفظ فإنه يجوز أن تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية  
والمزاج الخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز أن تكون آثارا لنفس تلك الكيفيات والمزاج فلا  
يكون الطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فإن  
العلاقة في الأولى التأثير وفي الثانية الإيجاب والتأثير أقوى من الإيجاب وأيضا بين الفرق بينهما  
بأن المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر كذا في حواشيه ( قال بجعل  
الجعل ) لم يشرع للجعل اشارة إلى عموم اللفظ وغيره فقوله ( وهي ) أي ما يجعل الجاعل ( الوضعية )

علماء المنطق فلا يقال له دال فضلا عن كونه مجازا وكذا المعنى فإنه يدل على البصر التزاما فإذا استعمل المعنى في البصر  
كان مجازا ودلالته عليه من قبيل المطابقة وهذا مجاز باق الفريقين لأن هذا لازم بين المعنى الإخص والحاصل أن المناطقة  
يشترطون في اللازم أن يكون بينا بخلاف أهل البيان فإنه أهم من أن يكون بينا أولا قريبا أو بعيدا فكلما كان مجازا عند المناطقة  
جواز عند أهل المعاني ولا عكس وظاهر ذلك من هذا أن المعنى مثلا إذا استعمل في معناه الأصلي كان دلالة على البصر بالالتزام  
وإذا استعمل في البصر على طريق المجاز كانت دلالة على البصر مطابقة لما علمت من أن تعريف الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى

ولو بواسطة قرينة والجواز (١٧٦) كذلك (قوله اما ان يكون بحسب الطبع) أي اما ان يكون المذكور بحسب

أما أن يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة أخ على الوجع فان طبع الالفاظ يقتضي التناظر به عند عروض الوجع له أولا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسوع من وراء الجدار على وجود الالفاظ والمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ

أقول هذا تعريف وضع اللفظ وأما تعريف الوضع المطلق المتناول له وإليه فهو جعل شيء بأزاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني (قوله كدلالة أخ) أقول هو بفتح الهزة والخاء المعجمة للحرز وأما أح ففتح الهزة وضمها والخاء المعجمة فدلالة على وجع الصدر يقال أح الرجل أح اذا سمل (قوله فان طبع الالفاظ يقتضي التناظر به عند عروض ذلك المعنى) أقول وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى أعني الوجع فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع أيضاً (قوله من وراء الجدار) أقول انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان السمع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة

يشمل الوضعية اللفظية وغيرها والمثال المذكور مثال اللفظية الوضعية وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية وقوله وهي العقلية (قال جعل اللفظ الخ) سواء لو حظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصياً أو لو حظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعياً كما في المشتقات أو لو حظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام وللوضع له الخاص كما في المضمرات والمبهيات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بأزاء المعنى بنفسه كما في الحقيقة أو بواسطة القرينة كما في الجواز (قوله هذا تعريف وضع اللفظ الخ) لا تعريف مطلق الوضع حتى يريد انقضى بوضع الخط أو المقدم بدليل أنه علم تعريف المطلق بما تقدم من قوله يجعل الجاعل فان قلت أي حاجة الى تعريف وضع اللفظ بعد العلم بمطلقة قلت التصحيح على المقصود مع الإشارة الى ان التعريف المشهور أعني تخصيص شيء بشيء معناه التمييز والجعل لا الحصر والالفاظ لا تنقضي بوضع المشترك أو المرادف (قوله واما تعريف الوضع الى آخره) تصرح لما علم من قوله اما يجعل الجاعل وهي الوضعية (قوله اذا فهم الخ) أورد اذا ميلا الى ما هو المختار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح النطقى متى (قوله هو بفتح الهزة الخ) في حواشي المطالع هو بضم الهزة وسكون الخاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهزة دل على التحسر (قوله على وجع الصدر) الظاهر على أذى الصدر كما في حواشي المطالع يدل عليه الاستشهاد (قوله أح الرجل) على وزن مد (قال فان طبع الالفاظ) في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة فاذا أريد طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته النوعية أو نفسه يقتضي التناظر به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أي طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني وان أريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك أي النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر هنا على الاول لانه أظهر (قوله وبهذا الاقتضاء الخ) يعني الاقتضاء المذكور علاقة الدلالة (قوله كما ان صدور اللفظ الى آخره) فيكون اللفظ المذكور من حيث الصدور علاقة ذاتية بالطبع فدلالته عليه بدلالة عقلية

والمناسب ان يقول اما ان تكون أي الدلالة وقوله بحسب الطبع أي طبع الالفاظ لا اللفظ ولا طبع السامع بدليل قول الشارح فان طبع الالفاظ (قوله كدلالة أخ) أي بفتح الهزة وتشديد الخاء لانه هو الدال على مطلق الوجع وأما أح بضم الهزة أو بفتحها مع الخاء المعجمة فاعلم يدل على وجع الصدر من السعال (قوله فان طبع الالفاظ الخ) انما كان طبع الالفاظ يقتضي التناظر بأخ لان لفظة أح تذهب الوجع (قوله عند عروض ذلك المعنى) أراد بالمعنى ما يفهم من هذا اللفظ كالوجع (قوله كدلالة اللفظ المسوع الخ) لان اللفظ أثر وهو يدل على المؤثر بالغة العقلية كان اللفظ موضوعا أو غير موضوع مستعملا أو غير مستعمل فان قلت هو أثر مطلقا كان مسموما من وراء جدار أو لا فائدة التقييد وجوابه انه حالة للمشاهدة وجوده معلوم من المشاهدة وان كان لفظ دلالة أيضاً لكنها

خفية فتد المشاهدة يدل عليه شيان لكن أحدهما ضعيف كالعلم قلنا قيد

بحيث متى أطلق فهم منه معناه

اللفظ عليه عقلا \* وأما المسوع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه إلا بدلالة اللفظ عليه عقلا وانحصار الدلالة في اللفظة وغيرها أمر محقق لأشبهه فيه \* وأما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعة والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقل الدائر بين النفي والاثبات فإن دلالة اللفظ انما تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة الى العقل قطعا لكنها اذا استقرت فإن نجد الاقسام الثلاثة ( قوله بتي أطلق ) أقول أي كلما أطلق فإن الدلالة المتبصرة في هذا

دلالة الأثر على المؤثر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء الطبع له عند عروض المعنى ولا تنافي بين اجتماع الدالتين بل الدلالات كما اذا فرض وضع لفظ اح اح لمعنى أيضاً (قال وهي العقلية) ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به \* وأما عند المنطقيين فإن تحقق لزوم بينهما بحيث يتمتع الانشكاف في مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواشي المطالع في دلالة المعينات على معانيها ( قوله لا بدلالة اللفظ ) أي قطعاً أن قلنا ان العلم بالمشاهدة بجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين فتح قوله يظهر من الظهور بمعنى آشكار شديداً على ما في التاج فإنه اذا علم وجود الالفاظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه ويؤيد هذا الترجيح الحصر المستفاد من قوله \* وأما المسوع الخ أو أصلاً أن قلنا ان العلم بالمشاهدة لا يجمع العلم بدلالة اللفظ بناء على أن المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل حينئذ قوله يظهر من الظهور بمعنى يبيد اشدن على ما في الصراح والحصر حينئذ بيان الواقع ( قوله فلا يعلم إلا بدلالة اللفظ الى آخره ) فإن فهم وجوده بعد صدور اللفظ منه بسبب كونه بحيث يلزم من العلم به علمه لكونه أثراً له ولولا هذه الحجة فيه لا يعلم وإن علم اللفظ فما قبل العلم بوجوده اتماماً حصل من العلم باللفظ والدلالة ليست سبباً له فالحق أن يقال ألا بالعلم باللفظ ليس بشي ( قوله وانحصار الخ ) الحصر اما عقلي ان كان يجزئ العقل به بمجرد ملاحظة القسمة مع قطع النظر عن أمر خارج عنه وأما استقرائي ان لم يكن كذلك وبه نص قدس سره في حواشي الشرح العنصري ومنهم من قسم القسم الثاني الى ما يجزئ به العقل بالدليل أو التنبه وسماه قطعياً وإلى ما سواه وسماه استقرائياً والحصر الجسلي استقرائي في الحقيقة إلا أن لجسلي الجاعل مدخلا فيه ( قوله التناثر بين النفي والاثبات ) بحيث لا يجهل النفي وراء ذلك القسم فلا يرد الحصر الاستقرائي الدائر بين النفي والاثبات لضبط الانتشار لكون النفي فيه مرسلًا يجهل عند العقل أمراً آخر وراء القسم ( قوله لا يلزم أن تكون الخ ) وذلك لانه لا يلزم من انتفاء كون العلاقة الوضع أو الطبع أن تكون العلاقة بينهما ذاتية بأن يكون أحدهما علاقة للآخر أو معلولاً له أو يكونا معلولين على واحدة لجواز أن تكون أمراً آخر ( قوله أي كلما ) فسر متى بكلمة لانه نص في العموم بخلاف متى فإنه ظاهر وكلاهما من سور الإيجاب الكلّي الشرطي وقد عرفت أن المراد بالعلم في الموضوعين الالتفات القصدي اذ لا يشغل التحن من بخلور اللفظ تبعاً الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابق الحاصل تبعاً الى المعنى الاتزامي لأن اخطار المازوم شرط بالانتقال الى اللازم وإن المراد بالازوم الاستغناء فلا يرد لزوم الالتفات الى شئين في آن واحد

( قوله بحيث متى أطلق فهم الخ ) كان ذلك المعنى مطابقة أو تضاماً والتزاماً ومن هنا فهم ان المراد بالازوم في اصطلاحهم الزوم البين للمعنى الاخص بقى ان هذا الكلام يفيد الجزئية مع ان قواعدهم كلية فإنما كان اللفظ يدل على المعنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فلا يكون ذلك دالاً فضلاً عن المطابقة وغيرها وأجيب بأن لا نسلم أن متى تقتضي الجزئية بل هي تدل على الكلية ظاهراً بخلاف كل قلها تدل عليه نصاً فتقوله كونه اللفظ بحيث الخ بمنزلة قولك كلما أطلق فتفسر متى الظاهرة في العموم بكلمة فيخرج من ذلك رغبنا التثبت فإنه لا يكون دالاً عندهم لعدم الفهم منه في جميع الاوقات بل عند نصب القرينة

(قوله للعلم بوضعه) خرج (١٧٨) بذلك العقلية والطبيعة لانه لاوضع فيها ولم يقل للعلم بالوضع بازائه لثلاثا يخرج ماعدا

للمعلم بوضعه وهي اما مطابقة أو تضمن أو التزام وذلك لان اللفظ اذا كان دالا بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما أن يكون عين المعنى الموضوع له أو داخلا فيه أو خارجا عنه فالدلالة اللفظ على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لتلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى داخل فيه ذلك المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان أو الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان دلالته عليه بواسطة أن اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه أما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق أي موافق لتنام ماوضع له من قولهم طابق الثعلب الثعل اذا تواقها وأما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له وأما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لايدل على كل أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وأما قيد حدود الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به

العلم ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لايمكنون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف اصحاب العربية والاصول (قوله للعلم بوضعه) أقول اختراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال للعلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له أي لمعناه ثلاثا يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة ولا يصح الجواب بانه يجوز ان يكون الالتفات الى أحدهما بالاخطار والى الآخر بالتبع وما قيل انه بشكل بما اذا كان المعنى ملتقا اليه لانه يلزم التفات الملتفت اليه فوهم اذ لايشك أحدني أنه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت للنحن اليه والالتفات الثاني غير الاول (قوله بواسطة قرينة) أي غنية الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكنايات المبنية على العرف والمادة والادعاء فان قيل ان أراد انهم لايمكنون بدلالته بدون القرينة فسلم لكن أهل العربية والاصول يوافقونهم في ذلك وان أراد انهم لايمكنون بدلالته مع القرينة فنوع لكون الدلالة حيثئذ كلية وهم (قال للعلم بوضعه) فانما أطلق المشرق يلتفت السامع العالم بوضعه الى معانيه على وفق العلم بوضعه ان اجمالا فاجابا وان تفصيلا فتنجيلا وما قيل من عدم صدق التعريف على الضائر والمبهات فان هذا مثلا موضوع لكل مشار اليه مفرد مذكر واذا سمع هذا اللفظ من هو عالم بوضعه لايقنع جميع معانيه فوهم لان هذا ليس موضوعا لكل مشار اليه مفرد مذكر مطلقا بل معين وفيه الاهارة اليه واستعمل اللفظ فيه وذلك المعنى مفهوم عند الاطلاق للعالم بوضعه له بوضع عام (قوله أي بوضع ذلك اللفظ) مطلقا سواء كان لتلك المعنى أو لما دخل فيه أو لما هو ملازمه (قوله ثلاثا يختص بالدلالة المطابقة) لان فهم المعنى للعلم بوضعه اللفظ له ليس الا في المطابقة

المطابقة بقي ان هذا يفيد ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع مع ان الواضح يدرك المعنى ووضعه قبل الوضع فصار الوضع متوقفا على فهم المعنى كما ان فهم المعنى متوقف على الوضع وهذا دور والجواب ان فهم المعنى المتوقف على الوضع فهم من اللفظ بخلاف الوضع فانه متوقف على ملاحظة المعنى لا بكونها من اللفظ (قوله وهي أما مطابقة الخ) هذا خبر عقل بديل قوله وذلك لان اللفظ الخ (قوله كدلالة الانسان) أي لفظ الانسان وقوله على الحيوان الناطق أي على هذا المعنى لان الدال لفظ والمدلول معنى (قوله وقابل صنعة الكتابة) اعترض بان المعتبر عندهم الزورم البين بللمعنى الأخص وهذا ليس كذلك لان الزورم عندهم أما بين بللمعنى الأخص أو بللمعنى الأعم فكل ماوقف على شيء وقاله لازم بين المعنى الأعم كدلالة الانسان على الحدوث

لان الانسان نجسم تام متفكر بالقوة ولا يلزم من ذلك تذكر صنعة الكتابة فهم قابل للعلم لازم بين بللمعنى الأخص لا يتبين لانك متى لاحظت الانسان بهذا المعنى حكم العقل بقبول العلم (قوله وانما قيد) أي التخصيص



( قوله لا تنقض حد بعض الخ ) أي فينتقض حد المطابقة بالتضمن والالتزام ( ١٧٩ ) وحد التضمن بالمطابقة والالتزام

وحد الالتزام بالتضمن  
والمطابقة فالاقسام ستة  
ولم يذكر الشارح ما ينطبق  
بالسنة لم يلم بما يذكره مما  
ذكره وإنما قال لا تنقض

حد الدلالات الخ ولم يقل  
لا تنقض كل واحدة بما  
عدها لانه لم يذكر  
انتقاض التضمن بالالتزام  
والعكس ( قوله عن طرف  
واحد ) أي وهو بعض  
الطرفين فصار دلالة  
الامكان الخاص على  
الامكان العام تضمن ( قوله  
ببعضها ) أي ببعض  
الدلالات أي ببعض  
مصدق الدلالات ولك  
ان تقول ببعض الحدود  
أي ببعض ماصتها لأن  
المقوض الحد والمقوض  
به فرد من افراد المصدق  
( قوله لجواز ان يكون  
اللفظ مشتركا الخ ) أي  
جواز أو قوعا ( قوله وهو  
سلب الضرورة عن طرف  
واحد ظاهره ان هذا  
جزء من سلب الضرورة  
عن الطرفين وهو غير  
ظاهر لان السلب الأول  
مفيد للطرفين والثاني  
بأحدهما فهما متبايران  
واجب بان قوله سلب  
الضرورة عن الطرفين

لا تنقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الجزء والكل  
كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللامكان العام وهو سلب  
الضرورة عن أحد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين الملزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للجزم  
المذكورة بلحصر العقل لان دلالة اللفظ بالوضع اما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له أو على

( قوله لان دلالة اللفظ الخ ) لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهي المطابقة أولا وحيتها اما  
ان يكون على جزئه وهي التضمن أولا وهي الالتزام بالعقل يجزم بالأخصار بمجرد ملاحظة القسمة وما قبل  
ان يحصر الدلالة في الاقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضي انحصارها في المطابقة والتضمن والالتزام لا اعتبار قيد  
الحقيقة فوهم لان قيد الحقيقة إنما اعتبر لئلا يلزم تداعل الاقسام لا لخراج فرد من الدلالة اللفظية  
الوضعية من الاقسام الثلاثة وكذا ما قبل ان الدلالة الالتزامية مشروطة بالزوم النهائي فلم يكن الحصر  
عقبا لانه يجوز العقل ان يدل اللفظ على الخارج الغير اللازم لان ذلك شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية  
وليس بمعتبر في مفهومها واعتبر على الحصر بوجوه الاول ان لفظها اذا كان راجعا الى الابوة  
والبنوة يدل على المجموع بالمطابقة وعلى أحد الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر لا متناع  
تعمل أحدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم أحدهما للآخر وهذه  
الدلالة ليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حيتها الجزئية ولا الالتزامية لعدم الخروج  
أقول لانه لم يحقق الدلالة بواسطة الزوم بينهما لان تعقل أحد المتضايفين انما يستلزم تعقل الآخر  
اذا كان خطرا بإبال والا لزم تعقلات غير متناهية متعلقة بالمتضايفين عند تعقل أحدهما وهما لما  
كان فهم أحدهما في ضمن فهم مجموعها الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم  
الآخر فلا يتحقق الدلالة فلا حاجة في جوابه الى ارتكاب تكلف بان يقال المراد بالخروج في  
المدلول الالتزامي ان يصير مدلول اللفظ من حية غير حيتها المنية والجزئية الثاني ان لفظ ضرب  
مثلا اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم  
في ضمن الكل ولا الالتزامية والا لزم تحقيق الالتزام بدون المطابقة أقول لانه دلالة ضرب  
بدون الفاعل على معنى اذا لا استتمال بدون الفاعل أصلا ولولم نقول انها مطابقة لان دلالة الفعل  
على الحدث مجبوره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بهيته الموضوعه له نونا الثالث انه  
اذا أطلق المشترك يفهم كل واحد من معانيه عند العلم بأوضاعه وفهم جميع المعاني أيضا مع انه  
ليس هذه الدلالة له شيئا من الاقسام الثلاثة أقول لا نسلم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم  
لاجتماع فهم كل واحد منها منه وإعلم ان ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا ينافي كونه  
عقليا لان البديهي قد ينطبق اليه شبهة بواسطة عدم تحرير الطرفين كما هو منط الحكم ( قالاما  
تسمية الاولى الى آخره ) في التاج المطابقة با كسي موافقت كزبد التضمن درميان خویش آوردن  
الالتزام تدبر كرتن فلا تتأهل الدلالات الثلاثة على المعاني القوية للالفاظ الثلاثة سميت بتلك الالفاظ ولما  
كانت هذه الدلالات أنواعا للدلالة الوضعية اللفظية جاز تسميتها بها فيقال دلالة مطابقة وقضية  
والالتزام ( قال لا ينقض حد بعض الدلالات الى آخره ) لم يقل جد كل واحد منها بكل واحد  
منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتفاء حد التضمن

في قوة قولنا الامكان الخاص سلبا والامكان العام في قوة سلب والثاني جزء من الاول

والضوء ويتصور من ذلك صور أربع الأولى أن يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام والثانية أن يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة أن يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم الذي هو المألوم والرابعة أن يطلق ويعني به الضوء اللازم وإذا تحققت هذه الصور فقول لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانقضاء بدلالة التضمن والالتزام أما الانتقاض بدلالة التضمن فلا بماذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضامنا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام بما وضع له أيضاً لفظ الامكان قيدخل في حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن فلا يكون مانعاً فاذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليست

جزءه أو على خارجه ( قوله وعلى الامكان العام تضامنا ) أقول يريد ان لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة تضمنية وذلك لايتاني دلالاته على الامكان العام أيضاً دلالة مطابقة وذلك لانه اذا اجتمع في الامكان العام شيان أحدهما كونه جزءاً للمعنى الموضوع

بالتزام وبالمعنى ولما لم يتعرض له الشارح رحمه الله ( قال فانه موضوع الى آخره ) لاشك في عموم الامكان العام من حيث الصدق لكن في جزئية مفهومه من مفهوم الامكان الخاص شبهة لان كل واحد منهما سلب مقيد وليس أحد القيدين جزءاً من الآخر الا ان يقال ان سلب الضرورة عن الطرفين عبارة عن السلبين فالسلب الواحد جزء منهما ( قال والضوء ) جاء إطلاق الشمس على الضوء في مثل قولهم وقتت الشمس من الكوة ووقتت العصر لما تنبأ الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة ( قال ويتصور ) على صيغة المعلوم أو المجهول من التصور بمعنى صورت بسنن وجيزي واصورت كردن باخويشتن ( قوله يريدان الخ ) لما كان عبارة الشارح يرد عليها الاعتراض من وجوه ثلثة الاول انه يدل على اشتراط الارادة في الدلالة وذلك باطل وان نقله الحق الطوسي عن الشيخ في شرح الاشارات الثاني ان قوله كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة لادخل له في الانتقاض الثالث ان قوله وعلى الامكان العام تضامنا يشعر بانه لا مطابقة حينئذ حيث لم يذكره في محل البيان وجهه قدس سره بان ذكر الارادة يبين للواقع لا للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد ليكون دلالاته على الامكان العام تضامنا واليهما أشار قدس سره بحذف الارادة عن البين وبجمل دلالاته على الامكان الخاص حالا والدلالة على الامكان العام جزءاً مقصوداً بالاقادوم بان عدم ذكر المطابقة بواسطة انه لا دخل لها في الانتقاض لان انتفاءه حين الدلالة على الامكان العام تضامنا اذ لا منافاة بينهما واليه أشار بقوله وذلك لايتاني ( قوله على الامكان الخاص ) أي دال عليه فهو ظرف مستقر اذ الاطلاق معناه التخلية والارسال وهو لا يتعدى بلى ( قوله وذلك لا يتاني الى آخره ) على ما توهمه بعض شراح المطالع وقالوا في توجيه الانتقاض كان دلالاته على الامكان العام تضامنا لا مطابقة وكذا في الانتقاضات الآتية ورده الشارح في شرح المطالع بما ذكره قدس سره ( قوله على الامكان العام أيضاً ) أي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعاً له في ذكر لفظة أيضاً هنا إشارة الى ان الدلائل متغايرتان بالذات لتغاير الجهتين بالذات فاقبل المناسب للسياق ان يكون قوله أيضاً متأخراً عن قوله مطابقة وهم

( قوله ويتصور من ذلك )  
بضم الباء وقطعه ) أي  
يمكن فهو لازم على كل  
( قوله ولعني به ) الجرم  
ظاهره ان مدلول لفظ  
الشمس الجرم المشاهد  
مع ان مدلوله الامر  
الكلّي أعني الكوكب  
النهارى الذي ينسخ ظهوره  
وجود الليل والجرم  
المشاهد جزئي له فالكلّي  
من قبيل الاحوال أو  
الاعتبار وهو غير جرم  
ففي عبارته تسامح ( قوله  
اذا تحقق ) بالبناء للفاعل  
أو المفعول ( قوله لانقضاء  
بدلالة التضمن ) أي يفرد  
منها ( قوله قيدخل في  
حد دلالة المطابقة دلالة  
الخ ) فانقضاء المطابقة  
يفرد من افراد التضمن  
والجواب ان المنقوض به  
جزء موضوع لانه هو  
الموضوع له وقد قلنا  
بتوسط الوضع له

( قوله لتحققها ) أي تلك التضمية وإن فرضنا انتفاء الوضع بازائها أي بازاء الامكان العام ( ١٨١ ) ( قوله ويراد به الامكان

العام ) الارادة غير شرط لان المعار على فهم السامع بقي ان الاقسام ستة كما تقدم وترك الشارح قسمين منها وبينهما ان الشمس على تقديره وضع الشمس للآخرين معاً وللضوء وحده وباعتبار الاول صار دلالاته على الضوء تضميناً وعلى الجرم كذلك وباعتبار وضعه للجرم وحده كانت دلالاته على الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليه تعريف التضمين وأجيب بأن قد قلنا بواسطة أنه جزء الموضوع له فخرج هذا لان الدلالة عليه باعتبار الزوم وباعتبار استعماله في الجرم دلالاته على الضوء التزام مع أنه يصدق عليه تعريف التضمين باعتبار الوضع لهما فينتقض تعريف دلالة الالتزام بفرد من افراد دلالة التضمين والجواب ما تقدم وهو ان الدلالة حيثند باعتبار أنه جرم لا باعتبار أنه جزء على الخارج عن المعنى أي على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له سواء كان ذلك المعنى

بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحققها وإن فرضنا انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام \* وأما الانتقاض بدلالة الالتزام فلا نه اذا أطلق لفظ الشمس وعنى به الجرم كان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على مواضع له فلم يقيد بدلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له إلا أنها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا أنه ليس بموضوع للضوء كان دالاً عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم المزموم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمين بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة فإنه اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان العام كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام دخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه أيضاً فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لأنها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له أعني الامكان الخاص والثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه دلالتين من يثبت الحجتين وإذا اعتبرنا دلالاته التضمينية صدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فاذا قيدنا حد المطابقة بقيد التوسط خرجت تلك الدلالة التضمينية عن حد المطابقة ( قوله لتحققها ) أقول أي لتحقق تلك الدلالة التضمينية فإنها ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا مدخل فيها لوضعه للامكان العام بل الوضع للامكان العام بسبب دلالة أخرى عليه مطابقة ( قوله وعلى الضوء التزاماً ) أقول لما كان الضوء مشتملاً على حجتين أحدهما كونه لازماً للمعنى الموضوع له أعني الجرم والثانية كونه موضوعاً له فلفظ الشمس يدل عليه بدلتين أحدهما مطابقة والاخرى التزام ويصدق على هذا الدلالة الالتزامية أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض حد دلالة المطابقة بالالتزام فاذا اعتبر قيد التوسط لم ينتقض ( قوله كان دلالاته عليه مطابقة ) أقول يعني ان هناك دلالة مطابقة وإن كان هناك أيضاً تضمينية لما عرفت فذلك المطابقة تدخل في حد التضمين ان لم يقيد بذلك القيد وإذا ( قوله لدلتين إلخ ) حاصلتين من ملاحظة الوضمين ولا شك ان استحضار الوضمين لا يكون في آن واحد فكذا الدلتان فما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين في آن واحد وهم ( قوله وإذا اعتبرنا إلخ ) كلمة اذا مجرد الظرفية لا للشرطية أي يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالاته التضمينية وأما قيد بذلك لانه مدار الانتقاض فلا يردان الاعتبار لادخل له في الصدق لان الصدق متحقق وإن لم يتحقق الاعتبار ( قوله أي تلك الدلالة التضمينية ) إشارة الى ان الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة حاصله الدلالة التضمينية ( قوله ولا مدخل إلخ ) إشارة الى ان قوله وإن فرضنا انتفاء وضعه كناية عن أنه لا مدخل فيها لوضعه للامكان العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق الوضع فرض محال فجاز ان يستأنز الدلالة فان المحال جاز ان يستأنز المحال ( قوله ولما كان إلخ ) فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دلالاتها على الضوء التزاماً انتفاء المطابقة على ما زعم بعض الشارحين فإنه باطل لتحقق الدلتان لاشتراكه على وجهي الدلتان ( قوله وإن كان أيضاً هناك دلالة تضمينية ) فلا يتوهم من الاكتفاء على المطابقة انتفاء التضمينية فان ذلك لعدم الاحتياج إليها في

الخارج وجودياً أو عديماً أو اعتبارياً قديماً أو حاداً

لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بتوسط الوضع لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعنى به الضوء كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليه انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلة في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع فاذا قيد به خرجت عنه لانها ليست ثمة بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال ( ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بمجالة يلزم من تصور المسى في ذهن تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بمجالة يلزم من تحقق المسى في الخارج تحقيقه كدلالة لفظ المعنى على البصر مع عدم الملازمة بينها في الخارج )  
( أقول ) لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد لدلالته على الخارج من شرط وهو لزوم الذهني أي كون الامر الخارجى لازماً لمسمى اللفظ .

( قوله على كل امر خارج عنه ) أي خارج عن المعنى الموضوع له سواء كان وجودياً أو عدمياً ولا خفاء الواو للحال ( قوله على كل امر خارج ) فيه التعميم المتكسب ( قوله ولا خفاء

قيد فلا انتقاض ) قوله وعنى به الضوء كان دلالة عليه مطابقة ( أقول وهناك أيضاً دلالة التزامية لما عرفت فتأمل ) قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه ( أقول أي عن المعنى الموضوع له والا لزم أن يكون كل لفظ وضع لمعنى دالاً على معان غير متناهية وهو ظاهر البطان ) قوله فلا بد للدلالة على الخارج من شرط ( أقول وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني المطابقة

في ان اللفظ الخ ) والا للزم ان الانسان عند سماع اللفظ يدرك أموراً لا نهائية لها وهو باطل فلا بد من شرط وكذلك لا يجوز ان يوضع اللفظ لمسمى واحد مركب من أمور لا نهائية لها ولا يجوز ان يوضع اللفظ لوضع متعدد لا نهائية لها لمان متعددة لا نهائية لها لمان ما تقدم ( قوله الذهني ) صفة للزوم إشارة الى ان اللزوم ينقسم قسمين ( قوله أي كون الامر الخ ) وليس المراد ما تصوره ذهن كان بواسطة أولا

الانتقاض ( قوله كما عرفت ) من اشتباه على الجهتين ( قوله كما عرفت ) من اشتباه الضوء على جهتين ( قوله فتأمل ) لعله إشارة الى سؤال وجواب ذكره الفارح رحمه الله في شرح المطالع بقوله لا يقال اللفظ اذا دل باقوى الداليتين أعني للمطابقة لا يدل باسمعها أعني التضمن والالتزام لان الانسليم ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة ( قوله والا ) أي وان دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج والحال ان جميع الالفاظ للموضوع متساوية في كونها موضوعة لزم ان يكون كل لفظ دالاً على معان غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلاً واجمالاً ولخروجها بالاعتبارين عن الموضوع له وهو ظاهر البطان لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعاني الغير المتناهية لاجمالاً ولا تفصيلاً ( قال فلا بد الى آخره ) مفرغ على ما تقدم باعتبار العلم كما في قوله تعالى ( وما يكمن من قصة فن الله ) أي فنم أنه لا بد للدلالة على الخارج من شرط أي من أمر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى اللغوي للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده ( قال الامر الخارجي ) من نسبة الفرد الى الكلّي والظاهر الامر الخارجي كما في بعض النسخ ) قال يلزم من تصور المسى تصوره ( أي من ادراكه ادراكه سواء كان تصوريين أو تصديقين أو أحدهما تصوراً والآخر تصديقاً ) قال فاقول لم يتحقق هذا الشرط ) كان الظاهر ان يقول فانه لو لم يتحقق اللزوم الذهني فان الكلام في ان ذلك الشرط هو اللزوم الذهني الا انه عبر عنه بهذا الشرط إشارة الى ان كلمة والا في المتن وان كان يقدرها وان لا يشترط لكن المراد وان لا يتحقق هذا الشرط لا وان لا يحصل ذلك شرطاً لان عدم جعله شرطاً لا يستلزم امتناع فهم الامر الخارجى بل عدم تحقيقه في الواقع فالمراد بقوله ويشتري في الدلالة الالتزامية الله آخر

بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره فإنه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الامر الخارجى من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين لما لاجل انه

فيكنى فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان يتقبل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمان متعددة فإنه عند سماعه يتقبل ذهنه الى ملاحظة تلك الماني بسرهما فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ماذا من بين تلك الماني فان كون المعنى مرادا للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة من كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مرادا للمتكلم أولا \* وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضاً الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا

(قوله بحيث يلزم) في قوة الكلية أي يلزم من ادراك المسمى ادراكه كان ذلك الادراك تصديقاً أو

تصوراً بحيث يلزم من التصديق بهذا التصديق بهذا أو من تصور هذا تصور هذا أو من التصديق بهذا تصور هذا أو بالعكس (قوله فلم يكن دالا عليه) والا لفهم والغرض ان الفهم متبني (قوله وذلك) أي وبيان امتناع الفهم والدلالة اذا لم يلزم من تصور المسمى تصويره

أنها مشروطة به في الواقع لانه يجمل شرطاً لها (قوله فيكنى فيها) أي اذا أطلق اللفظ الموضوع اطلافاً صحيحاً على ما هو المراد في تعريف الدلالة فلا يرد أنه اذا أطلق الحرف بدون المتعلق والفعل بدون الفاعل لا يكنى العلم بالوضع في فهم معناها المطابق والمشتقات موضوعة باعتبار الميتة وضماً نوعياً وباعتبار المادة وضماً شخصياً والعلم بالوضعين كاف في فهم معانيها (قوله من سماع اللفظ) أي لاجل سماعه أو من اللفظ المسموع (قوله وهذا هو الدلالة المطابقة) أي الانتقال المذكور قال قدس سره في حواشي المطالع وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافاً الى الفاعل أو المفعول أعني السامع أو المعنى أو بانتقال ذهنه من اللفظ الى المعنى فن المسامحات التي لا يثبت بها المقصود اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان الفهم والانتقال من اللفظ اذ هو بسبب حالة فيه فكأنه قيل هي حالة للفظ بسببها يفهم المعنى منه أو يتقبل منه اليه فكأنهم نهوا بالتساع على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال انتهى كلامه فالمراد بالدلالة في قوله وأما الدلالة على المعنى الموضوع له الخ ثمرتها بناء على المسامحة المشهورة والاقاقل الدلالة يكنى فيها الوضع ولا تعلق له بالعلم بالوضع أصلاً (قوله وكذا اذا علم الخ) لما كان في كفاية العلم بالوضع في فهم المعنى المطابق عن اللفظ المشترك خفاء منشأ علم الفرق بين الإرادة والدلالة حتى قال من شرط الإرادة في الدلالة ان اللفظ المشترك مالم يوجد قرينة ارادة أحد معانيها لا يفهم منه معنى تعرض لبيان حاله بان الدلالة بالنسبة الى جميع معانيه متحققة انما المحتاج الى القرينة الارادة (قوله لمعنى مركب) أي ذي اجزاء من حيث انه مركب فالمراد به ما يقابل البسيط لما يقابل المفرد فان التركيب المقابل للأفراد يوصف به المعنى بعد الوضع وانما اعتبر الحيثية لانه اذا وضع لمعنى مركب من حيث انه واحد لا يدل على اجزائه دلالة تضمنية (قوله ولا يمكن الى آخره) دفع لان يقال الدلالة التضمنية والمطابقة لا يكتفي فيها العلم بالوضع بل لابد من شرط وهو ان لا يكون موضوعاً لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ولا يكون موضوعاً لمان غير متناهية باوضاع غير متناهية بقوله لا يمكن الاول متعلق بالتضمن والثاني بالمطابقة ونفي الامكان باعتبار عدم ترتيب الثمرة المقصودة من وضع الالفاظ وهي افادة ما في الضمير واستفادتها سواء كان الواضع هو الله تعالى

( قوله أولاً لانه يلزم من ( ١٨٤ ) فهم الخ ) أراد بالزوم عدم الاشكال كان خارجاً أو جزءاً فيشمل دلالة التضمن .

فان قلت هذا يقتضي تعدم فهم الشكل على الجزء وهو كذلك لان فهم الجزء باعتبار كونه من اللفظ به فهم الشكل وأما باعتبار ذاته فتقدم وكذا يقال في اللازم فان البصر لازم للهي وفهمه في ذاته سابق لانه يتصور ثم يضاف له العدم وأما من اللفظ فلا ( قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً ) متحقق الامر ( قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً ) متحقق الامر الثاني هو الفهم والامر الثاني مقارن للاول لان الاول منطوق فيه للعقل بدون اللفظ الثاني منظور فيه للفهم من اللفظ ( قوله فلم يكن اللفظ دالا ) لانتهاء الدلالة بواسطة انتفاء الفهم ( قوله لانه لو كان الزوم الخارجي الخ ) اشارة بقياس استثنائي ( قوله عما من شأنه الخ )

موضوع بارزانه أولاً لانه يلزم من فهم معنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره لم يكن الامر الثاني أيضاً متحققاً فلم يكن اللفظ الدال عليه ولا يشترط فيها الزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان لزوم الذهني هو كون الامر الخارجي شرطاً في تحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل فاللزوم مثله أما الملازمة فلا متاع تحقق المشروط بدون الشرط وأما بطلان اللازم فلان العدم كالمعنى يدل على الملزمة كالبصر دلالة التزامية لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع المعاندة بينهما في الخارج .

لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن أيضاً أن يوضع لفظ واحد يزاء كل واحد من معان غير متناهية بأوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالاً بالمطابقة على ما لا يتألف ( قوله أولاً لانه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه ) أو غيره فلا يرد ان في الامكان غير مسلم اذا كان الواضح هو الله سبحانه وتعالى ( قوله لخصوصيته الخ ) أي لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية ملحوظة بخصوصيتها فاما وضعه لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية ملحوظة لخصوصيتها بل اجاباً فواقع كلفظ الجملة والجمع ونحوها ( قوله ان يوضع لفظ واحد الخ ) قيد بالواحد لان الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعه لمعان غير متناهية وضماً شخصياً أو نوعياً أفراداً أو تركيباً يمكن تأدية أى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازاً وقيد بالأوضاع لان وضع اللفظ الواحد لها بالوضع الواحد العام متحقق ولما كان عموم الجهم المتكرر الموصوف بمعنى كل فرد فرد اقاد الكلام كونه موضوعاً لكل معنى يوضع لا بأوضاع متعددة كما توهم فقيل الواجب ان يقول بوضع واضح من أوضاع غير متناهية ( قال ولا يشترط فيها الزوم الخ ) عطف على قوله وهو الزوم الذهني ولا حاجة الى تأويله بقولنا ويشترط فيها الزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية وعلى المكس جازولاً الى تكلفه انه عطف على مانقله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية ( قال يلزم من تحقق المسمى في الخارج ) ظرف للتحقق في

الموضيين والمراد بالتحقق الخارجي التحقق الاصيل لاما هو في خارج الذهن ليشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالخوة للعلم أهم من ان يكون في نفسه او في شيء فيشمل لزوم الجوهر للجوهر كالزوم الحيولى للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كالزوم التحيز للجسم وبالعكس ولزوم الامور الاعتبارية معاملها كالزوم القيام بالذات للجسم ولزوم بعضها لبعض كالابوة والبنوة ولزوم السلبية كالزوم عدم الفرية للانسان ( قال بحيث يلزم من تحقق المسمى الى آخره ) أي من وجوده الظلي وجوده الظلي وأما استلزام الوجود الاصيل لشيء للوجود الظلي لآخر وعكسه فمتنع لان ظرف هذا الزوم لا يجوز ان يكون الخارجي ولا الذهن لاستلزام النسبة فيما فيه وجود الطرفين فيه لم هنا قسم آخر من الزوم وهو لزوم شيء لشيء في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الانصاف الذهني كالزوم عدم الملون لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققهما في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن للمعنى المذكور بل ين أنفسهما وان كان ظرف الزوم بينهما الذهن

فان قلت هذا يقتضي تعدم فهم الشكل على الجزء وهو كذلك لان فهم الجزء باعتبار كونه من اللفظ به فهم الشكل وأما باعتبار ذاته فتقدم وكذا يقال في اللازم فان البصر لازم للهي وفهمه في ذاته سابق لانه يتصور ثم يضاف له العدم وأما من اللفظ فلا ( قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً ) متحقق الامر ( قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً ) متحقق الامر الثاني هو الفهم والامر الثاني مقارن للاول لان الاول منطوق فيه للعقل بدون اللفظ الثاني منظور فيه للفهم من اللفظ ( قوله فلم يكن اللفظ دالا ) لانتهاء الدلالة بواسطة انتفاء الفهم ( قوله لانه لو كان الزوم الخارجي الخ ) اشارة بقياس استثنائي ( قوله عما من شأنه الخ ) خرج به الحافظ وسواء كان باعتبار شخصه كزيد الاصمى أو باعتبار نوعه كما في الاله أو باعتبار جنسه كالقربانها عيال ولكن شأن جنسه ان يكون بصيراً كذا قيل ولا حاجة لهذا لان التميز بالثانية يصدق على الاله والمقرب ولو نظر

لمخصصهما فان شأن هذا الشخص من القرب والاله ان يكون بصيراً لهما حيوان

( قوله فان قلت الخ ) هذا يفيد أن كل ما كان جزءاً من المفهوم كان جزءاً من الحقيقة وهذا إحدى طريقتي والطريقة الأخرى التباين لأن المفهوم ما فهم من اللفظ وإن لم يكن جزءاً من الحقيقة فإن البصر مفهوم من ( ١٨٥ )

ان بين الازم الذهني والخارجي عمومًا وخصوصًا من وجه فالامكان امر اعتباري متحقق في الذهن وفي خارجه وكون حكمه بحسب متحقق في الذهن بحيث يتصور لا في الخارج والزوجة للارمة لازمة ذهنا وخارجا والحدوث للعالم لازم في الخارج لان الزوم الذهني هو الذي متى تصور الملزوم تصور ذلك الازم كزوم البصر للعني والحاصل ان الزوم اما ذهني أو خارجي والذهني اما بين أو غير بين والين اما بين بالعني الاخص واما بين بالعني الاعم فالخارجي هو الذي يلزم من وجود ملزومه في الخارج وجوده والازم الذهني هو ما ليس كذلك لكن ان توقف الزوم على وسائط كان غير بين والا فان كان يلزم من تصور الملزوم تصوره كان بين بالعني الاخص وان كان تصور الازم والملزوم كافيا في الجزم بالزوم كان بين بالعني الاعم ( قوله فتقول العني الخ ) حاصله

فان قلت البصر جزء مفهوم العني فلا يكون دلالة عليه بالاتزام بل بالضمن فتقول العني عدم البصر لا العدم والبصر والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه والا لا يجتمع في العني البصر وعدمه قال ( والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط وأما استلزامها بالاتزام فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فمنوع ومن هذا تين عدم استلزام التضمن بالاتزام ما إما فلا يوجد ان لا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بدون المتبوع ( أقول ) أراد المصنف بيان نسب الدلالات الثلاثة بعضها مع بعض بالاتزام وعدمه فالمطابقة أقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهم قطعاً ( قوله والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه ) أقول المضاف اذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم العني هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلة في مفهوم العني ويكون البصر خارجا عنه ولزوم الكلية للصورة العقلية والمعلومية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المقولات الثانية اللازمة للاولي واما لزوم وجود العلم الاصيل لوجود المعلوم في التصور فوهم لان ههنا وجودا واحداً للعلم اصالة وللمعلوم ضمنا كوجود الكلي في الخارج في ضمن فردة فتدبر ولا تقطع وأما تعرضوا لعدم اشتراط الزوم الخارجي لان أكثر الاحكام باعتبار الخارج ( قوله الدلالة التضمنية الخ ) لما كان استعمال الزوم شائناً في الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنية ليصح الحصر المذكور ( قوله يلزم من فهم المعنى الى آخره ) يعني انه ناشئ من فهم الموضوع له فانه سبب لفهمه من اللفظ وحاصله بينه ولا ينافي ذلك تقديم فهم الجزء في نفسه على فهم الكل فان فهم الجزء من اللفظ غير فهمه في نفسه ( قوله المضاف الخ ) مقصوده قدس سره دفع ما ينساق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا عن مفهومه كان مفهومه العدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم وحاصله ان التقيد داخل والتقييد خارج فان العني العدم المضاف الى البصر من حيث انه مضاف لا العدم من حيث ذاته ( قوله ومفهوم العني هو العدم الخ ) في شرح المطالع في أوائل بحث القضايا فرق بين جزائي وهو بين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءاً من العني والا لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تفهيمه الا مضافا اليه ولا يجد الا بان يقرن البصر بالعدم فيكون أحد جزائي البيان انتهى وهو مخالف لما صرح به ههنا أقول ترك ذكر البصر معه في نحو قوله تعالى ( صم بكم عني ) وقوله تعالى ( بل هم قوم عمون ) يدل على دخول البصر في مفهومه وذكره معني قوله تعالى ( فانها لا تسمى الابصار ) يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد قلعل الشارح في كلامه في الموضعين على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال واما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توقف التعقل ووجوب الذكر في الحد لأجل دخول الاضافة في مفهومه هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام فدفع

( ٢٤ شروح الشمسية ) ان البصر ليس جزءاً من المفهوم فالعني بسيط وهو مركب من جزئين مادي وهو العدم وصوت وهو الاضافة ( قوله بالاستلزام ) متعلق بالنسب لالبيان قاليان وان كان حاصله الا انه غير مقصود وأما لم يجعل متعلقاً

بالبیان لان البیان كما يكون بالاستزام يكون بالتوقف كالتضمن فانه متوقف على المطابقة ( قوله اي ليس متى الخ ) تفسير لعدم الاستزام وحاصله ان قوله ليس الخ رفع للإيجاب الكلي المقاد يبقى وهو كما تحققت المطابقة تحقق التضمن فادخل على تلك القضية أداة السلب اشارة ( ١٨٦ ) الى ان المرفوع الإيجاب الكلي وهذا لا يتناقض وجود الایجاد الجزئي لانه لوكان

المتنفي الإيجاب الجزئي لاقتضى ان المطابقة لايجامع التضمن وهو باطل فصح حيثذ الإيجاب الجزئي وهو بمض مايتحقق فيه المطابقة يتحقق فيه التضمن والحاصل ان متى تفيد الإيجاب الكلي وليس تفيد التفي فأتى بمضى اشارة الى ان التفي منصب على الإيجاب الكلي ( قوله لجواز أن ) واتى بهذا اشارة الى ان كون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط موجود ذلك المعنى في الخارج غير محقق بل هذا أمر جائز فقط والحاصل ان لفظ قطعة هل هو موضوع للأمر الكلي الذي هو نهاية الخط أو هو موضوع للجزئيات المستحضرة بالأمر الكلي وهل الواضع هو الله أو غيره خلاف فقيل ان الواضع هو الله وحيثذ فلقطعة قطعة أمّا هو موضوع للأمر الكلي لاغير وقيل أنه موضوع للأمر الكلي والواضع غيره وقيل ان

لاستزام التضمن اي ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط فيكون دلالاته عليه مطابقة ولا تضمن وهنا لان المعنى البسيط لا جزئه واما استزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى ( قوله لجواز أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط ) أقول وبهذا الدليل أيضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن ( قوله فغير متيقن ) أقول

عكس خرافات الاوهام ( قال أراد بيان الخ ) فهو من تمام التعريفات موجبة لا يذنا كشف الدلالات فلا يرد ان بيان الاستزام لا يدخل له في الاقادة والاستفادة ( قال بالاستزام ) متعلق بالنسب بالبيان فدخل فيه البیان بالتوقف ( قال أي ليس متى تحققت الخ ) يعني ان المراد بعلم الاستزام رفع الإيجاب الكلي فان متى من سور الإيجاب الكلي وذلك لان الاستزام عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والاضاع ومعنى قولنا متى تحققت تحقق الزوم في جميع الاوقات لادوام الاتصال على ماوهم لانه المتبادر من الشرطية ولاه تفسير لنفي الزوم والقول بانه تفسير باعتبار نفي الكلية لا باعتبار الزوم تكلف مستغنى عنه ( قال لجواز ان يكون الى آخره ) الجواز هنا بالنظر الى الوضع كما هو المتبادر من دخوله على النسبة التي بين اسم كان وخبرها وانما اكنفي على الجواز لكفائته في المقصود ولتردد في تحقق الوضع للباطن بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى أو بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققة كائنته والوحدة والمجردات فاذا وضع أحدا لفظا لتلك تحقق المطابقة بلا تضمن بخلاف الجواز الذي في قوله لجواز ان يكون من للماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فانه جواز بالنظر الى وجود اللزوم فيفيد ذلك عدم العلم بالاستزام لا العلم بدمه وقيل ان الجواز الاول امكان وقوعي او امكان في نفس الامر ولا شك في مناقضتهما للاستزام لانه عبارة عن امتناع الانفكاك والثاني امكان عقلي أي لا يحكم العقل بامتناعها وذلك لا يكتفي في نفي الاستزام لان عدم حكم العقل بالامتناع لا يستلزم عدم الامتناع ( قوله وبهذا الدليل أيضاً الى آخره ) اعتذار من عدم التعرض لبیان عدم استلزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوما من هذا الدليل انه قال للمعنى بسيط والتكثرة الموصوفة تم فيفيد جواز الوضع لكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني أولا فنيا اذا كان له لازم ذهني يتحقق الالتزام بدون التضمن وأورد قدس سره كلمة اذا وكان الدالين على التحقق اشارة الى تحقق اللزوم له فان عدم الانقسام خارج عن ماهية النقطة والال لكانت هي معدومة ولان بين لها بالمعنى الاخص ولنا أخذها في تعرضها وكذا كونها ذا وضع وكذا في الوحدة وما قيل ان امكان معنى بسيط كذلك كاف في عدم الاستزام فبقي انه ان أراد الامكان في نفس الامر فمنوع وان أراد العقلي فسلم لكنه لا يستلزم عدم الاستزام بل عدم العلم به ( قال فغير متيقن ) لم يقل غير

الموضوع له الجزئيات والواضع غيره فلا يتناقض ان يوجد موجود في الخارج وهو غير مركب ودل عليه باللفظ الا تصوره على القول الاخير واما على القولين قبله فليس لنا حيثذ معنى جزئي موجود خارجا وضع له اللفظ فأتى بالجواز اشارة الى ان هذا أمر غير محقق بل محل نزاع ( قوله فغير متيقن ) انما لم يقل غير معلوم لان العلم هنا يطلق على التصور فيقتضي انه لا يتصور



اصلا مع انه يتصور قطعاً غاية الامر أنه لايجزم به (قوله كذلك) اذ كل ماهية يلزم (١٨٧) من تصورها تصور لازمها

(قوله انا لانسل ان تصور كل ماهية يستلزم الخ) أى لان المتبر عند أهل هذا الفن الازم البين بالمعنى الاخص وما ذكر ليس كذلك بقوله لانسل انه يستلزم اى استلزاما بينا خاصا والا فهو لازم الا انه ليس بهذا المعنى والحاصل انه ظهر مما ذكره من الدليل القيد ان المطابقة لاستلزام تضمن وانها لاستلزام الازم عدم

تصوره وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيأ كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانتهاء شرطه وهو التزوم الذهني وزعم الامام ان المطابقة مستلزما للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غير هاو اللفظ اذا دل على المزوم بالمطابقة دل على اللازم في التصور بالالتزام وجوابنا انا لانسل ان قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بأنه لايجوز أن يكون لسلك معنى لازم ذهني والازم من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية يلزم من تصور معنى واحد تصور أمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بزاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجواز ان يكون بين المعنيين تلازم متناهي فكيف يكون كل منهما لازما ذهني لا آخر ولا استحالة في ذلك كما في المتضامين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام باننا نجزم قطعاً بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ماعداه فيتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما دعه من عدم الاستلزام (قوله وزعم الامام) اقول مبناه

معلوم لان العلم شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الالتزام ولان المقصود نفي العلم اليقيني آياتا وفيها سواء كان مشكوكا أو منظوتا وان أدى الدليل الى الشك (قوله دفعة) أى في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى للموضوع له ومنه الى اللازم قترتب الانتقالات فلا تكون في زمان واحد (قوله وهو محال) لان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منها الى الآخر في زمان متناه محال بالضرورة فاقيل يمنع استحالة تعقل ما لا يتناهى دفعة لانه لا يضيّق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا وان كثرت ليس بشيء (قوله ورد ذلك) منع قوله وهكذا الى غير النهاية بسند جواز التلازم بين معنيين وما قيل ان مجموع المعنيين أيضاً معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التناكس أن لا يسكن النفس من الانتقال من أحد التلازمين الى الآخر بل ينتقل من أحدهما الى الآخر دائماً والوجدان يكذبه فدفع لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازما ذهني لا احد المعنيين وفرق بين تعقل المعنيين معا وتعقل المجموع وان اللازم في صورة التناكس تعقل المعنيين معا كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة الخ لا الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله لان التلازم من الطرفين) ذكر الطرفين للتصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين (قوله دورا محالا) اي دور تقدمه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور مية وهو لا يقتضى الا حصولها معا في الخارج والذهن وأجاب قدس سره في حواشي المطالع عن أصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور المزوم بالاختطار فلا يلزم من تصور المزوم بالاختطار تصور لازم كذلك حتى يلزم تصور لازم اللازم وأورد عليه أن هذا الجواب يقتضي خروج الدلالة الاتزامية من تعريف الدلالة لانه لا يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى للمعنى بوضعه والاتزامية ليست كذلك بل متى أطلق تعقل المسى بالاختطار وليس بشيء لان الدلالة مشروطة بالتوجه الى اللفظ والتجرد عن الشوائل كما صرح به الحق التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله فان صح الى آخره) يعني ان هذا استدلال بالوجدان

معلوم لان العلم شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الالتزام ولان المقصود نفي العلم اليقيني آياتا وفيها سواء كان مشكوكا أو منظوتا وان أدى الدليل الى الشك (قوله دفعة) أى في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى للموضوع له ومنه الى اللازم قترتب الانتقالات فلا تكون في زمان واحد (قوله وهو محال) لان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منها الى الآخر في زمان متناه محال بالضرورة فاقيل يمنع استحالة تعقل ما لا يتناهى دفعة لانه لا يضيّق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا وان كثرت ليس بشيء (قوله ورد ذلك) منع قوله وهكذا الى غير النهاية بسند جواز التلازم بين معنيين وما قيل ان مجموع المعنيين أيضاً معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التناكس أن لا يسكن النفس من الانتقال من أحد التلازمين الى الآخر بل ينتقل من أحدهما الى الآخر دائماً والوجدان يكذبه فدفع لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازما ذهني لا احد المعنيين وفرق بين تعقل المعنيين معا وتعقل المجموع وان اللازم في صورة التناكس تعقل المعنيين معا كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة الخ لا الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله لان التلازم من الطرفين) ذكر الطرفين للتصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين (قوله دورا محالا) اي دور تقدمه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور مية وهو لا يقتضى الا حصولها معا في الخارج والذهن وأجاب قدس سره في حواشي المطالع عن أصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور المزوم بالاختطار فلا يلزم من تصور المزوم بالاختطار تصور لازم كذلك حتى يلزم تصور لازم اللازم وأورد عليه أن هذا الجواب يقتضي خروج الدلالة الاتزامية من تعريف الدلالة لانه لا يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى للمعنى بوضعه والاتزامية ليست كذلك بل متى أطلق تعقل المسى بالاختطار وليس بشيء لان الدلالة مشروطة بالتوجه الى اللفظ والتجرد عن الشوائل كما صرح به الحق التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله فان صح الى آخره) يعني ان هذا استدلال بالوجدان

بين بالمعنى الاخص ولا تسلسل فان قلت اذا كان هذا لازماً لهذا وهذا لازم لهذا الزم الدور وهو محال والجواب ان الدور انما

تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فكثيراً ما تصور ماهيات الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلاً عن أنها ليست غيرها ومن هذا تبيين عدم استلزام التضمن الالتزام لانه كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز أن يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع بآثاره دال على أجزائه بالتضمن دون الالتزام وفي عبارة المصنف تسامح فان اللازم عما ذكره ليس تبيين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبيين استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر وأما ما أي

على ان سلب التبر لا يلزم ذهني لكل معني من المعاني بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس بصحيح فالتصور كثيراً من المعاني مع الغفلة عن سلب غيرها عنها ولوصح لاستلزام كل تصور تصديقاً وهو باطل قطعاً نعم سلب التبر لا يلزم بين المعاني الا وهو أن يكون تصور المألوم مع تصور الالتزام كافياً في الجزم بينهما باللزوم والتزام المتبر في الالتزام هو اللازم بين المعاني الاخص وهو أن يكون تصور المألوم مستلزماً لتصور اللازم ( قوله لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة ) أقول قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معني مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لانه قد تصور معني مركباً مع الذهن عن كونه مركباً وعن مفهوم

فالمصنف يعترف به اذا رجع الى وجدانه والمساكن ينكره ويقول لان لم يتحقق الذهن عن سائر الاعيان انما المتحقق الذهن عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور فترده قدس سره هنا في تماميته والجزم بعدم الاستلزام في بعض تصانيفه مبني على الحالين من الانصاف والمساكنة وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفاهيم اذا أخذ بحيث لا يشذ عنها شيء فهنما مطابقة وليس له لازم ذهني والا لزم خلاف المقروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يشذ عنها شيء وكل واحد منهما خارج عنها لانصافها به قدالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفاهيم فتدبر ( قوله ان سلب التبر الى آخره ) السلب يطلق على ما يقابل الإيجاب أعني ادراك لا وقوع النسبة وعلى ما يقابل الثبوت أعني الانتفاء واللا وقوع الذي هو المعلوم وكذلك المعني يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى ذي الصورة الذي هو المعلوم فعلى الاول المراد بالحصول في الموضعين حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته ( قوله

وليس بصحيح الخ ) أورد المتع في صورة الدعوى والسند في صورة الدليل بمباغة ( قوله ولو صح الخ ) نقض بعد المتع ( قوله نعم الخ ) بيان لمنشأ غلط الزاعم ( قوله وهو باطل ) والا لزم من ادراك أمر ادراك أمور غير متشابهة ولان الوجدان يكذبه ( قوله لازم بين المعاني الاخص الخ ) المراد هنا باللازم ما يمتنع تفككه عن الشيء محولاً كان أو لا ( قوله قد يتوهم الخ ) منشأ هذه الشبهة أيضاً اشتباه اللازم بين المعاني الاخص باللازم بين المعاني الاخص وحاصل الجواب منع كونه بينا بالمعني الاخص وهو المتبر في الالتزام وكلفة بل للاضراب أو الترتي باضماء التركيب الى الاسمين وقد يتوهم أيضاً ان التضمن فهم الجزء من حيث كونه جزءاً والجزئية مفهوم خارج عن ذات الجزء فيكون التضمن مستلزماً للالتزام والجواب ان التضمن فهم الجزء بسبب كونه جزءاً لا بوصف كونه جزءاً فالجزئية فعلية لا قسدية

يوجد عند التوقف بحيث ان هذا يؤثر في هذا وهذا موجود بل الموجود الاستلزام تحصل ان كون المطابقة لا تستلزم الالتزام غير محقق ( قوله وفي عبارة المصنف تسامح ) اي بمحض مضاف بقول المصنف ومن هنا تبيين عدم استلزام التضمن الالتزام اي تبيين عدم تبيين الاستلزام ( قوله بل عدم تبيين الاستلزام ) والفرق بينهما ظاهر لان الثاني صادق بالوجود في نفس الامر بخلاف الاول فانه غير مجامع للوجود في نفس الامر

( قوله لانهما لا يوجدان الا معهما ) لما كانت هذه الملقحفة أقام عليها دليلا بقوله لانهما تابعان وحاصله انهما تابعان لها والتابع لا يوجد بدون المتبوع ينتج لانهما لا يوجدان الا معهما وان كانا لا يوجدان الا مع الملقحة صح قولنا في الدعوى انهما مستزمان للملقحة ثم انه لاشك ان مفهوم الدعوى وهو يلزم من وجودهما وجود الملقحة غير مفهوم الملقحة وهو انهما لا يوجدان الا اذا وجدت الملقحة فصح الدليل حينئذ ( قوله وفي هذا البيان ) اي الدليل ( ١٨٩ ) نظر ( قوله لا ان التابع في

التضمن والالتزام فيستزمان الملقحة لانهما لا يوجدان الا معهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالحيثية احترازاً عن التابع الأعم كالحرارة للشارق فانها تابعة للشارق وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة وأما من حيث انها تابعة للشارق فلا توجد الا معهما وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعاها وان لم يقيد بها الكلية والجزئية فليس شيء منها لازماً ذهنياً يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد يدعي ههنا أيضاً اننا نجزم بجواز أن يتصل بعض المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفهومات الخارجية على قياس ما قبل في الملقحة فلا يكون التضمن مستلزماً للالتزام ( قوله لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعاها ) من حيث هو حادث ومثال

( قوله أيضاً ) أي كما يدعي في عدم استلزام الملقحة للالتزام ( قوله اننا نجزم بمجوز الخ ) فهو امكان وقوعي أو في نفس الامر لدخول الجزم عليه فيفيد عدم الاستلزام ( قوله على قياس الخ ) حال من قائل نجزم أي قائلين على قياس ما قبل في الملقحة فهنا في الدليل وقوله أيضاً في المدعي فلا تكرر ( قال وفي عبارة المصنف تساع ) حيث حذف المضاف اعتباراً على فهم المتعلم أي تبين عدم تبين استلزام في التاج التساع آسان كرفق بابك ويستمعونه فيما يكون في العبارة تجوز والقرينة ظاهرة للدلالة عليه ( قال لان التضمن والالتزام تابعان ) لان فهم الجزء والالتزام من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطلقاً متقدماً على فهم الكل وفهم بعض الأجزاء أي الملكات متقدماً على ملزوماتها أي الأعدام واماً ما قبل بتبعية التضمن والالتزام للملقحة من حيث ان مقتضى الدلالات الثلاث أي الوضع يقتضي الملقحة أولاً وبالذات والتضمن والالتزام ثانياً وبالعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه مستزمنين لها ولا ينافي ذلك كون الملقحة تابعة للتضمن بوجه آخر فسقط ما أورده الشارح في شرح المطالع من ان الامر في التبع بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل ففيه بحث لان ما له التبعية في الفقد وقد منع السيد قدس سره عدم وجدان التابع في القصد بدون المتبوع في القصد كالسفر للحج وكذا ما قبل ان الواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واستيعب هذه الحيثية كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمني والالتزام بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم متبوع بدون فهم اللازم فالأمر في الداليتين على عكس تحقق المدلولين فالاعتراض ناشئ عن عدم الفرق بين الدلالة والمدلول وفيه بحث لأنه ان أراد الاستنباط في القصد فسلم لكن لا يشهد المطلوب كما عرفت وان أراد الاستنباط في التحقق فنوع لا يد له من دليل ( قال احترازاً عن التابع الأعم ) من متبوعه الخاص في التحقق سواء كان معلولاً له أو معلولاً لملء أخرى وسواء قلنا ان الواحد التوحي معلول لملء ما أو معلول لملء معينة والحيثية قيد الاحتراز عن دخوله في

ومن التابع المقوم فلو قيدنا التابع المحمول في الصغرى بالحيثية فتشأ الى الاتحاد في المقوم لانه لو كان المنظور له الصدق لما احتيج للحيثية لانه حاصل بدونها فلا غرر لها لو زيدت الا النظر للصيغة لان الحيثية قد قصد بها المقوم ولو أريد الاتحاد لم يصح حينئذ فتح الصغرى حينئذ لا نسلم ان ذات التضمن ذات التابع ( قوله منعاها ) اي فيكون القياس صحيحاً من حيث الصورة باطلاً من حيث المادة .

( قوله لم يتكرر الحد الوسيط ) اي فيكون القياس قاسد الصورة صحيح المادة فلا يصح الدليل فلا يكون من النقص التفصيل أو الاجمال والمعارضة لان هذه اما تكون بمد صحة صورة الدليل ( قوله ويمكن ان يجاب الخ ) حاصله اننا لا نجعله قيدا للصغرى ولا للكبرى والاصل التضمن تابع والتابع لا يوجد بدون المتبوع في حالة كونه تابعا يشج التضمن لا يوجد بدون المطابقة في حالة كونه تابعا فم الدليل بجمله قيدا للحكم أي المحكوم به في الكبرى لكن فيه شيء وذلك ان النتيجة خلاف المقصود لان المقصود أن التضمن لا يوجد ( ١٩٠ ) بدون المطابقة مطلقاً وهذا الاعتراض أشار له الشارح بقوله نعم اللازم الخ ( قوله

لم يتكرر الحد الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن أن يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيدا للاوسط بل للحكم فيها فيتكرر الحد الاوسط نعم اللازم من المتقدمين ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير المطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقاً لا يوجد بدون المطابقة وهو غير أقول وذلك لانك اذا قلت التضمن تابع من حيث هو تابع فان أردت ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان كاذبا قطعاً لان التضمن فرد من أفراد التابع لانفس مفهومه وان أردت معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتشكل عليه ( قوله ويمكن أن يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيدا للاوسط بل للحكم فيها ) أقول يعني ان قولنا من حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالمحكوم به أعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار الاوسط فيصير الكلام حينئذ هكذا التضمن تابع للمطابقة وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع يشج ان التضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز أن يكون من تمة المحكوم عليه لانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه وجعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً بالتابع فان أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان

موضوع الكبرى اذا كانت قيد له وعن دخوله في الحكم اذا كانت قيدا للمحكوم به ( قوله فان أردت الخ ) يعني ان الحيثية اذا كانت عن المحيث كان معناه الاطلاق وأنه لا قيد هناك حتى قيد الاطلاق أيضاً ولا شك ان شدة التضمن مقيدا بهذا الاعتبار يستفاد منه اتحاد به في المفهوم اذ الاتحاد في الصدق حاصل بدون اعتبار الحيثية فاندفع ما توهم من ان اللازم ان التضمن ثابت له مفهوم التابع لا انه عينه ( قوله يعني الخ ) حاصله اختيار الشق الثاني وثابت تكرار الاوسط بجمله متعلقاً بالمحكوم به ولما كان المحيظ موجهاً لكلامه بكفيه الاحتمال فلذا لم يتعرض الشارح لاثباته وتعرض قدس سره لذلك بقوله ولا يخفى الخ تقريباً في الجواب ( قوله فان أردت بالتابع ) يعني ان أردت بل موضوع مفهوم التابع يلزم أمران أحدهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية والثاني بالنسبة الى الحيثية وهو ان لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لانه حينئذ يكون معناه مفهوم التابع من حيث انه مفهومه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتبوع فانه اذا قيد لا يوجد بدون المتبوع أيضاً وما قيل في بيانه من انه لا وجود

من حيث انه تابع ( الاولى تأخير هذه الحيثية الا ان يقال انه قدمها نظراً لحكاية ما تقدم في القياس ( قوله ان التضمن مطلقاً ) اي من غير التقيد بالحيثية ( قوله وهو غير لازم ) أجب بان الحيثية لازمة للتضمن والالتزام بالقضية المقيدة لازمة للقضية المطلقة فكانت النتيجة قول التضمن لا يوجد بدون المطابقة فاطلاقها مساو لتقيدها وهو عين المدعى بقوله وهو غير لازم فيه نظر بل هو لازم باعتبار ما قلنا من ان القيد مساو للطلق وبمد هذا فاقدم يشعر بصحة جعل الحيثية قيدا في موضوع الكبرى لانه قال ان لم يجعلها قيدا في محمول الصغرى لم يتكرر الحد الوسيط فظاهره أن الفساد انما نشأ من عدم التكرار ولو لم يلتفت

للتكرار لصح التقيد مع انه لا يصح جعلها من تمة موضوع الكبرى كانت للاطلاق أو للتقيد لانه اذا جعلت قيدا لازم من الموضوع وكانت للاطلاق وأريد بالتابع المفهوم يصير المعنى والمفهوم التابع من حيث هو تابع لا يوجد الخ وهو غير صحيح لان الكبرى حينئذ تكون طبيعية وشرط انتاج الاول ان تكون الكبرى كلية بل يلزم عليه فساد آخر لان المعنى حينئذ التابع من حيث ذاته لا يوجد بدون المتبوع وهو باطل لانه قد يوجد بدون المتبوع اذا كان أعم فان كانت التقيد أو التحليل لزم تقيد الشيء بنفسه أو تحليل الشيء بنفسه فحين جعله قيدا للحكم في الكبرى والقضية المطلقة مساوية للمقيدة

( قوله والدال بالمطابقة ) أعلم ان اللفظ الدال بالمطابقة تارة يتعلق به وضع واحد ( ١٩١ ) كالانسان للحيوان الناطق وتارة

لازم من القديمتين قال ( والدال بالمطابقة ان قصد مجزئته الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة والافهم المقتدر ) ( أقول ) اللفظ الدال على المعنى بالمطابقة أما ان يقصد مجزئته منه الدلالة على جزء معناه أولا يقصد فان قصد مجزئته منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة فان الراي مقصود منه الدلالة على رعي منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود منه مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل وان أردت به تحليل اقسام ذات التابع بوصف التسمية بهذه الحقيقة أو تقييده بها كان تحليلاً أولاً أو تقييداً للشيء بنفسه وهو قاسد أيضاً فحين ان الحقيقة مشقة بالحكم هو ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعة لذلك المتبوع فلا يرد التابع لاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعة له لكن يجئ ما ذكره الشرح من ان اللازم من الدليل حينئذ ان التضامن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعة بالمطابقة والمقصود انهما لا يوجدان بدونها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعة لازمة للمعنى التضامن

لمفهوم التابع أصلاً فلا يحصل لتقييد سلب وجوده بقوله بدون المتبوع فيه انه يقتضي ان لا يكون لقولنا لا توجد الأوبة بدون البتوة معنى محصل وكذا ما قيل من انه وان كان له معنى محصل لان أحد المتضامين لا يوجد بدون الآخر الا انه لا يدخل له فيها نحن فيه لانه لا يقال فيها لا يدخل له في المقام انه ليس معنى محصلاً له ( قوله وان أردت الى آخره ) أي ان أردت به ذات التابع وما يصدق عليه حينئذ تكون الحقيقة غير الحث والقرض انما قيد للموضوع فهي اما لتعليل اقسام الذات بالذات فيكون المعنى كل ذات موصوف بالتابعة لأجل انه موصوف بها فيلزم تأويل الشيء بنفسه أي لتعليل الاقسام بالتابعة بالاقسام بالتابعة \* واما تقييد اقسام الذات بالذات فاعني كل ذات موصوف بالتابعة مقيداً بكونه موصوفاً بالتابعة فيلزم تقييد الشيء بنفسه ( قوله تقيين الى آخره ) أي اذا بطل تعليقها بالحكم عليه تقيين تعليقها بالحكم به اذ لا ثالث بأن يكون حالاً من ضمير لا يوجد مقدماً عليه للتوسع في الظرف وتفصيل هذا الكلام ما ذكره قدس سره في حواشي المطلاع ان قولك من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح وعرض موضوع الطب وقد يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تمنح ( قوله لكن يجئ حينئذ الخ أي حين اذ جعل الحقيقة قيدا للحكم به قيل لتقييد الحكم به بالحقيقة اعتباراً ان أحدهما ان يكون قيدا للحدث فحينئذ تعد النتيجة مقيدة والثاني ان يكون قيدا لانتساب الحدث الى الفاعل فيقول حينئذ الى المشروطة أو الرقعية الباعثين كأنه قيل وكل تابع مادام تابعاً لا يوجد بدون المتبوع والصغرى دائمة والدائمة مع إحدى العامتين فتجئ دائماً كما هو المذكور في الموجبات فينتج التضامن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع دائماً وهو المطلوب أقول القضية حينئذ تكون منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط كونه موصوفاً بالتابعة يوجد بدون المتبوع الخاص كالحرارة فانها بشرط اقسامها بصفة التبعة توجد بدون النار في الشمس لم لها لا توجد مقيدة بصفة التبعة لانه بدونها قد يرد ( قوله ومنهم من قال الى آخره ) أراد به المحقق الفتنائزي ورده قدس سره في

يتعلق به وضمان كرامي  
الحجارة فانه لفظ دال  
بالمطابقة على المعنى للمركب  
وقد تعلق به وضمان وضع  
باعتبار راي ووضع باعتبار  
الحجارة وأما الحقيقة  
الاجتماعية فلم يتعلق بها وضع  
أصلاً وما قالوه من  
الوضع النوعي فبني  
المركبات الاسنادية ( قوله  
ان قصد مجزئته منه ) أي  
قصد أجزاها على قانون  
الوضع احتراز عما اذا  
قصد من زاي زيد رأسه  
ومن الياء يده ( قوله  
كرامي الحجارة ) أي ان  
لم يجعل علماً وكذا غلام  
زيد وعبد الله وعبد الرحمن  
( قوله فان الراي ) أي  
ونحوه من اسم الفاعل  
المراد به الحدث ولا بد  
من التقييد بهذا القيد  
احترازاً من لابن وتامر  
فان المقصود منه الذات  
لا الحدث اذ المقصود  
ذات قام بها ذلك الشيء  
( قوله على رعي منسوب  
الخ ) فيه ان اسم الفاعل  
الملاحظ منه أولاً الذات  
وأما الفعل فان الملاحظ  
منه أولاً التسمية كما تقرر  
في رسالة الوضع وكلام  
الفارح هنا يقتضي ان

الملاحظ من اسم الفاعل أولاً الحدث وأجيب بأن المقام مقامان مقام ملحوظية ومقام مقصودية والشكلام الآن في المقام الثاني لا

الدلالة على الجسم المعين وبمجموع المعنيين معنى رامي الحجارة فلا بد أن يكون للفظ جزء وأن يكون لجزئه دلالة على معنى وأن يكون ذلك المعنى جزءاً للمعنى المقصود من اللفظ وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام وما والالتزام فإذا لم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد مطلقاً فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلقة والاولى في بيان استزائها للمطابقة أن يقال ما يستلزم من الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمها قطعاً ( قوله وبمجموع المعنيين معنى رامي الحجارة )

حواشي المطالع بأنه أن أراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وإن أراد أنها مقصودان تبعاً ضرورة أن المقصود الاسمي من وضع اللفظ لمعني دلالاته عليه وإما دلالاته على جزئه أو على لازمه فقصودة بالتبع ورد عليه أن المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة للمرجح انتهى ولعله ترك ههنا لأن فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل وإن كان فهمه في ذاته متقدماً عليه سواء قلنا أن فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالأعبار كما ذكر في شرح مختصر الأصول للضدّي أو قلنا بتغايرها بالذات ( قال الدال بالمطابقة ) لم يقل الدال على المعنى المطابق ليكون صريحاً في أن المقسم هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة المطابقة بخلاف الدال على المعنى المطابق فإنه يشمل الدال على المعنى التضمني والالتزامي أيضاً فلا بد من اعتبار قيد الحيثية لإخراج الدال عليها ( قال أن قصد مجزئه إلى آخره ) لاشك في أن اللفظ إنما عرض له التركيب حين الاستعمال وقصد إفادة المعاني الكثيرة فإن الواضع ابتداءً وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة والركب من حيث أنه مركب إنما صار موضوعاً بوضع الأجزاء كما صرح به السيد قدس سره والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ وإرادة المعنى فهم أن القصد متبوع في التركيب ولما كان الأفراد عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وأن التركيب والأفراد لا يجتمعان في اللفظ في حالة واحدة فلذا اعتبر المتأخرون القصد في تعرضها وليس منبأه على أن الإرادة معتبرة في الدلالة على ما وهم إذ لو كان كذلك لما احتجج إلى اعتبارها وأما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كما وقع في عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم اجتماع الأفراد والتركيب في مثل عبد الله وتأبط شراً وذلك يستلزم أن يجري أحكام الأفراد والتركيب المنعوية من كونه كلياً وجزئياً وقضية وجزء قضية وإفادة القائمة التامة وعدمها واللفظية من الأعراب والبناء وصحة كونه مستنداً إليه وعدمه في حالة واحدة وذلك بين البطلان واعتبار قيد الحيثية لا يدفع ذلك لأن الحيثيتين حاصلتان فيه معاً إنما يدفع ذلك انتفاء تعرض أحدهما بالآخر فتدبر ولا تصغ إلى ما قيل أن قيد الحيثية مغن عن اعتبار القصد ولا إلى ما قيل أن اعتبار القصد يوجب خروج المركب عن تعرضه حين انتفاء القصد ولا إلى ما أُجيب به عنه من أن المتبر تقدير القصد فإن كل ذلك من المحفوات ( قال فإن قصد مجزئه منه إلى آخره ) قصد جارياً على قانون الوضع كما صرح به شارح في شرح المطالع فلا يرد نحو زيد إذا قصد مجزئه منه الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون الوضع والمراد من قصد الدلالة أن يعتبر تلك الدلالة في إفادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المفاد صحيحاً أو باطلاً فيشمل المركبات البدئية بطلان مدلولها والمركبات المجازية نحو رمي بدر وما قيل أن التعريف

الاول ولذا قال شارح مقصود منه الدلالة الخ ( قوله على الجسم المعين ) أن أريد بالمعنيين الشخصي فغير مسلم وأن أريد التوحي فالتوحي غير مردي وأجيب بأن مختار الشق الثاني والكلبي موجود في ضمن الجزئي فإذا طرح الجزئي طرح الكلبي ( قوله وبمجموع المعنيين الخ ) فيه أن عندنا معنى ثالثاً وهو النسبة وأجيب بأن القصد هنا المركب وهو مادل جزؤه على جزء معناه والنسبة الدال عليها الهيئة ( قوله كرامي الحجارة ) من المعلوم أن الذي يقصد من اللفظ معناه والدال غير معنى اللفظ فكيف قوله فإن قصد مجزئه منه الدلالة الخ إلى أن قال كرامي الحجارة فالاولى أن يقول فإن قصد مجزئه منه معناه ( قوله وإن يكون لجزءه دلالة على معنى ) وسواء كان هذا المعنى ثابتاً لهذا اللفظ أو لا أي سواء كان صحيحاً أو فاسداً كأن يتوهم أن مدلول رامي الحجارة الذهب

يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزءاً كعبد دالاً على معنى

أقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك وضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو اوضاع متعددة بحسب أجزائه اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى آخر فاذا أخذ مجموع المعنيين مما كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ لمعنى

منتقض بلفظ الانسان اذا ضم اليه مهمل فلا بد ان يقال بكل جزء منه قد دفع لاه خارج عن القسم لانه الدال بالمطابقة أو الدال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع السمين ولا بوضع الاجزاء وما قيل انه يصدق التعريف على نحو ضرب والتقييد بالاجزاء المرببة في السمع مما لا دليل عليه قد دفع بان المقصود من نحو ضرب دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى الدلالة

الجزء على الجزء ( قوله يعني ان هذا المجموع الخ ) لما كان القسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع في المركب من حيث انه مركب وكان فيه خفاء ازاله قدس سره ببيان ان له من حيث التركيب وضعاً باعتبار يده يدخل في الدال وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وانما قيدنا بالحيثية لان للمركب وضعاً نوعياً باعتبار حيثه لكن لا مدخل له في التركيب والافراد فان المتبر فهما الاجزاء المرببة في السمع كما سيحى ( قال فان ارامي مقصود الدلالة ) أي الفرض منه تلك الدلالة وان

كان موضوعاً لذات ما نسب اليه الرمي على ما قرر من أن الصفات يشتر فيها النسبة من جانب الذات وفي الافعال من جانب الحدث وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات أخذت في مفهومها لاقتضاء النسبة ايها والفرض منه افادة الاحداث المخصوصة المنسوبة اليها ( قال الى موضوع ما ) أي ذات قائم به الرمي فالقيام أيضاً مدلول له واحترز به عن نحو لاين وتكرر قاله دال على ذات ما نسب اليه اللين والتمر لاعلى ما يتصف به فاقيل ان الصواب الى ذات ما لان الذات لا تخوذة في مفهوم الصفات في غاية الاجهام وهم ( قال ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة ) اي معناه من حيث انه مركب فلا يرد ان له جزءاً آخر أعني معنى الهيئة التركيبية ( قال فلا بد الخ ) أي بالنظر الى

القيود المذكورة في تعريف المركب صريحاً لا بد من تحقق أربعة أمور \* واما كون ذلك المعنى مقصوداً قائماً يستفاد بطريق التزوم لان الدلالة على جزئه اذا كانت مقصودة ولم يكن المعنى الذي هو جزؤه مقصوداً من اللفظ أصلاً كان ذكر الجزء الآخر من اللفظ الدال على الجزء الآخر من المعنى مستنداً كما قلنا ذلك لم يتعرض له في تفصيل القيود وتعرض في بيان فوائدها لان الاخراج حاصل بهذا القيد المستند لزوماً ( قال لكن لا دلالة له على معنى ) سواء كان لمعناه جزء كزيد أو لا كما به

حروف التهجي وانما لم يتعرض لهذا التفصيل لعدم دلالة القيود المذكورة في التعريف عليه لا صريحاً ولا لزوماً لان المذكور قيد الدلالة وهو يقتضي المعنى واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزء أولاً فلا دلالة له عليه لان الاطلاق لا يقتضي العموم وما قيل ان هذا القسم مجرد احتمال عقلي لان الحروف موضوعة للاعداد فليس بشيء لان ذلك انما هو بعد وضع أبجد ومختصة بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لا في جميع اللغات ( قوله وذلك ) لما كانت العبودية لازمة

( قوله على المعنى ) أي على  
جزء المعنى كما في نسخة  
( قوله كعبد الله علماً ) وأما  
لو كان غير علم فهو من قبيل  
رامي الحجارة

(قوله شخص انساني) لم يقل فرد انساني لأن ملاحظة الشخصية عبارة عن ملاحظة الماهية مع تشخصها بخلاف ما لو قال فرد فان هذه اللفظة لا تقتضي التشخص فانه يقال زيد فرد من افراد الكتاب (قوله الماهية الانسانية الخ) حاصل الفرق بين عبد الله والحيوان الناطق حين (١٩٤) جماعهما علما عليان ان اجزاء عبد الله تدل على معنى خارجي بخلاف

وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومي الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الانسانية وهي جزء المعنى المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات المشخصة والا أي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ كبد الله أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن دلالة مقصودة لعدم قدرته على الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فام أخره وضماً ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ عند المحصلين فنقول للمفرد والمركب اعتباران أحدهما بحسب الذات

بل وضع أجزائه لاجزائه والمطابقة تم التقييلين معا (قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة) أقول وذلك لأن العبودية صفة للذات المشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى أيضاً جزءاً للذات المشخصة وهو ظاهر وأما قال كبد الله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً كان مركباً قتيدياً من الموصوف والصفة (قوله وهي جزء معني اللفظ المقصود) أقول أي الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان أيضاً جزء

للذات المشخصة والالزام تشبه بالذاتيات أزال الخفاء بقوله وذلك الخ (قوله وهو ظاهر) ولذا لم يتعرض له الشارح (قال شخص الانساني) أما لم يقل فرد لان الشخص يقال بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه أهم فمعي انساني ان الانسان ذاتي له فيرتب عليه قوله فان معناه حينئذ الخ بلا مرية (قوله فيكون مفهوم الخ) تنبيه لسلام الشارح بضم مقدمة مطوية في كلامه تركه لظهوره (قال سواء لم يكن الخ) يعني ان الثاني داخل على التصديق المتقيد والتي متوجه الى القيد لا الى أصل القصد ولا كانت القيود متعددة كان لثني القصد المتقيد بها صور متعددة فا قيل ان عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يتبادر في استعمال المجاورات من توجه الثني الى القيد مع بقاء الأصل توهم على ان رجوع الثني الى القيد والأصل شائع في استعمالات النقصاء والسلام المجيد (قال ومخالفة الوضع الطبع) أي من غير داع في الصراح القوة تواناني أي ليس بخطاء لكنه في قوته في التبصير (قال للمفرد والمركب اعتباران) أي لفظهما اعتباران عم الاعتبارين لهما أولاً ثم خص البيان باعتبار المفرد إشارة الى ان مسدداً الجواب تحقق اعتباري المفرد اذ حاصله ان مفهوم المفرد مؤخر عن

الحيوان الناطق قالت اجزائه دالة على معنى فان قيل اذا كان الفرض انهما علماً فلا معنى للدلالة للاجزاء على معني اذ ظاهراً ان اجزائها كاجزاء زيد واحرف زيد لا تدل على معنى أصلاً حين العلمية وأجيب بان الدلالة لتلك الالفاظ داخل باللفظ لذاتها لا بالنظر لكونها اعلماً فهي حالة كونها اعلماً ملاحظ كونها غير اعلماً فتكون دالة (قوله والا فهو المفرد) أي والا يوجد ما ذكره وعدم وجود ما ذكره صادق بالتتام الجزئية وبالتتام الدلالة وبالتتام المعنى المقصود وبالتتام القصد (قوله سواء لم يكن له جزء) أخذ هذا من تسلط الثاني على قوله بجزئه وقوله أو كان له جزء ولم يدل الخ أخذ هذا من تسلط الثاني على دلالة وقوله أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون الخ أخذ هذا من تسلط الثاني على قوله جزئ المعنى وقوله (أو)

كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولم يكن الخ) أخذه من تسلط الثاني على القصد فالقيود المعتبرة في المركب اربعة من فتلاحظ في مفهوم للمفرد تسلط الثاني على كل واحد منها (قوله يتناول الالفاظ الخ) أي بسبب اعتبار تسلط الثاني على القصد وعلى كل قيد من القيود التي قيد بها (قوله للمفرد والمركب اعتباران) أي لهذين اللفظين اعتباران أي لكل واحد من هذين



المفطين اعتباران ( قوله وهو ماصدق عليه المفرد ) أي لفظ مفرد ( قوله من زيد وعمر ) بيان لما صدقات المفرد ( قوله كالكتاب مثلا الخ ) ان قلت لأي شيء عم الفارح أولا حيث قال للمفرد والركب اعتباران أحدهما الخ ثم خص الكلام ثانياً بالمفرد قلت إنما خصه ثانياً بالمفرد كنهه بذكره كذا قرر بعض الأشياخ والاولى ان يقال انه إنما خصه ثانياً بالمفرد لان المتصور له في السؤال والجواب الآتي الاعتباران في المفرد وذكر المركب أولا لقاعدة ان الاعتبارين للذكورين ليسا قاصرين على المفرد وقوله اعتباران أشار بهذا الى ان ذلك كاف وان لم يكن ذلك ثبأ في الواقع ( قوله فسلم ) أي لان زيدا موجود قبل وجود قولك زيد قائم ( قوله و التبريد ليس بحسب الذات ) أي ليس ملحوظا ومنظورا فيه الذات وقوله بل بحسب المفهوم أي بل المتصور فيه للمفهوم ( قوله فان القيود في مفهوم المركب وجودية ) ( ١٩٥ ) فيه ان المركب أمر اعتباري

وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمرها وثانيها بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازمته كالكتاب مثلا فانه مفهومنا هوشي له الكتابة وذاتا هو ماصدق عليه الكاتب من أفراد الانسان فان عني بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً أن ذات المفرد مقدم على ذات المركب فسلم ولكن تأخيرهم ههنا في التعريف والتبريد ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عني به ان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجودي في التصور سابق على العدم فلذا أخر المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن ولا الالتزام لان المعبر في تركيب اللفظ واقراده

ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء ( قوله وانما اعتبر في المقسم ) أقول أي انما اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يتدرج فيها التضمن والالتزام أيضاً وهما اعتبارا التضمن

المركب وان كان ماصدق عليه مقدما والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم وما صدق عليه على طبق ما ذكر في الكتاب اشارة الى ان التقديم والتأخير دأر على اعتبار ذينك الحالين لاعتبار تحققهما في نفسها ( قال فان القيود الى آخره ) المراد بالوجودي ما لا يدخل السلب في مفهومه والعدمي بخلافه ( قال فلهاذا ) أي لتحقيق الاعتبارين في المفرد ( قال لانها بحسب الذات ) أي المقصود منه تحصيل الاقسام وان كان فيه ضم القيود الى مفهوم مشترك ( قوله أي انما اعتبر في المقسم الخ ) لما كانت عبارة الشارح تحمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن والالتزام بدلا كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معها وذلك بأن يكون الاطلاق في قوله دلالة المطابقة قرينة للتقيد بقيد فقط ويستفاد بموتة ذلك التقيد قيد معها في قوله لا لا تضمن والالتزام خصه قدس سره بالاكتفاء الثاني بقرينة ان الاحتمال الاول بيد لا يذهب اليه الوهم وان كان ظاهر العبارة موافقا له لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو مقصود لذاته واعتبار ما هو مقصود بالتبع ( قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا ) أي معني قوله لا لا تضمن والالتزام لم يعتبر التضمن والالتزام

التقسيم ضم قيود متباينة الى المفهوم في التقسيم الحقيقي أَوْضَحَ قيود متخالفة في الاعتباري فالتقسيم حيثما انما هو للمفهوم لا للأفراد وأوجب ان قوله لانها بحسب الذات أي لان المقصود من التقسيم الذات أي الماصدقات أي المقصود من التقسيم تحصيل الماصدقات لذلك الأمر السكلي مثلا القصد من ضم ناطق وصاله الحيوان تحصيل ماصدقاته وهي الانسان والفرس ولا يضرا في كون هذه ماصدقات للحيوان كونها في نفسها مفهومات وقوله والاحكام أي وفي الكلام على بيان صحة الحكم وعدم الصحة أعنى من قوله ان لم يصلح للحكم به وعليه فائدة وان صلح للحكم به وعليه فالاسم وان صلح للحكم به فقط فالقول وهذا في المعنى تقسيم لكن لو حظ قوله حكم عليه حكم به فعمل ذلك كلاما عليه من جهة الاحكام أي الحكم قوله والاقسام والاحكام أي في التقسيم وفي بيان الكلام على صحة الحكم ثم ان كون الحكم بحسب الذات ظاهر لان الراد من الموضوع الأفراد ( قوله وانما اعتبر الخ ) حاصله

ان المراد بالمعنى في تعريف المركب كما قال المصنف المعنى المطابق فقط لاما هو أهم ولا الالتزامي والتضمني دون المطابقة فالاقسام ثلاثة والمعتبر الاول (١٩٦) (قوله على جزء مناه المطابق) هذا في المركب وقوله وعدم دلالة في المفرد

دلالة جزئه على جزء مناه المطابق وعدم دلالة عليه لدلالة جزئه على جزء مناه التضمني والالتزامي وعدم دلالة عليه فانه لو اعتبر التضمن أو الالتزام في التركيب والافراد لزم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني اذا لاجزه له وأن يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع بازاء معني له لازم ذهني بسيط مفردا لان شيئا من جزء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي وفيه نظر لان غاية ما في الباب أن يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركبا وبقياس الى المعنى التضمني او الالتزامي مفردا ولما جاز أن الالتزام بدون المطابقة فلا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما أن يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء مناه المطابق وجزء مناه التضمني وجزء مناه الالتزامي جميعا حتى اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء مناهية الثلاثة كان مركبا واذا انتفى الدلالات الثلاث بالقياس الى أجزاء جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها كان مفردا واما أن يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني وحيث تحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى

مهما بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعل المقسم الدال المقيد بالثلاثة والاحرج الدال باحدها عن المفرد والمركب (قال لان المعتبر) أي في نفس الامر كما هو المتبادر الى الفهم عند اطلاق الحكم ومن اقامة الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم وذلك ليس صريحا منهم بل فهم بسبب انه لو اعتبر غيرها لزم محال فقد ركب شططا (قوله ثم اذا اعتبر الخ) يريدانه بعد اعتبار المقسم الدال مطلقا تحقق احتمالات أربعة أحدها ان يشترط في التركيب دلالة الجزء على جزء جميع المعاني الثلاثة وفي الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني أو باعتبار بعضها وحيث لا يجتمع الافراد والتركيب والثاني ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة باعتبار أي معنى كان وفي الافراد عدمها باعتبار أي معنى كان وحيث يجتمع الافراد والتركيب في لفظ واحد والثالث ان يشترط في التركيب وجودها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع أيضا والرابع ان يشترط في التركيب وجودها باعتبار واحد منها وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع وهذا الوجهان باطلان لانه يستلزم ان تحقق الوسطة بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب والاحتمال الاول يبعد جدا لانه يستلزم خروج أكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخوله في المفرد لان وجود الدلالة المذكورة بالقياس الى جميع المعاني قليلة جدا فبقى الاحتمال الثاني فتعرض له الشارح وبين انه يستلزم اجتناع الافراد والتركيب في لفظ واحد نظرا الى الداليتين واعتراض عليه بانه لا يحذور في اجتناعهما نظرا الى الداليتين هذا خلاصة كلامه قدس سره وهو مبني على ان وجه النظر منع لبطان التالى أعني لزوم اجتناع الافراد والتركيب فعنى قوله لا دلالة جزئه على جزء مناه الى آخره ليس المعتبر في التركيب تلك الدلالة على افرادها بان تكون موجبة لحصوله

(قوله لا دلالة جزئه على جزء الخ) أي لا يشتر ذلك مع المطابقة وليس المراد اعتبار التضمن والالتزام دون المطابقة وان كان ظاهره ذلك لان هذا لم يذهب اليه وهم واهم فالامر دائر بين صورتين حيث قدّم هذا الثاني أعني اعتبار التركيب والافراد باعتبار الثلاثة يحتمل ان المراد منه ان اللفظ لا يقال له مركب الا اذا دل اللفظ على جزء المعنى المطابق والتضمني والالتزامي ويحتمل ان التركيب يحقق دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مطلقا أي جزء كان والاول مستبعد جدا فتعين ان المعنى ان التركيب يحقق بأي اعتبار كان (قوله عليه) علمت ان مقاله قياس مع الفارق (قوله فانه لو اعتبر التضمن والالتزام) أي مع المطابقة في التركيب أي في دلالة اللفظ على جزء المعنى (قوله لزم ان يكون اللفظ المركب الخ) أي واللازم

باطل فكذلك المزوم فبطل اعتبار التضمن وقوله وان يكون اللفظ الخ ابطال لاعتبار الالتزام فتعين ان يكون المعتبر دلالة المطابقة (قوله وفيه نظر الخ) لان حاصل ما تقدم لزوم كون اللفظ مفردا ومركبا وهو غير محال لانه مفرد من جهة ومركب من جهة ولا مانع منه كما في عبد الله

يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفرداً ومركباً كما في عبد الله لأن مدلوله المطابق قبل العملية يكون مركباً وبمدها يكون مفرداً فلم يَجُوزْ ذلك باعتبار المعنى المطابق والمعنى التضني أو الاتراحي

غيرها أيضاً وكذلك تحقق الأفراد بالنظر إلى كل واحدة من الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فإذا اتفق التركيب نظر إلى التضمين مثلاً كان هناك أفراد نظراً إليه والاول مستبعد جداً فذلك لم يترس له وبين أن الثاني يستلزم كون اللفظ مفرداً مركباً معاً نظراً إلى دلتائين وأعرض عليه بأنه لا محذور في ذلك بل هذا أولى بالجواز مما جوزوه من تركيب اللفظ وأفراده نظراً إلى معنيين مطابقين وقد يتندر عن ذلك بأن التركيب والأفراد في عبد الله إنما كانا في حالين وبحسب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الأقسام بخلاف ما نحن فيه فإن التركيب والأفراد فيه

ومعنى قوله لزم أن يكون المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفرداً أنه يلزم أن يكون في حال تركيبه مفرداً ولك أن تحيل النظر مردداً بين منع الملازمة المشار إليها بقوله غاية ما في الباب وبين منع بطلان التالي بأن تقول إن أردت بقوله لزم أن يكون اللفظ المركب الخ أنه يلزم دخول ذلك المركب في المفرد منع الملازمة تماماً يلزم ذلك لو اعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لا يجوز أن يعتبر وجودها باعتبار واحد منها وإن أردت أنه يلزم أن يكون المركب حالة تركبه مفرداً أيضاً يتبع بطلان التالي إذ لا محذور في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة لجزئه على جزء منه التضني أو الاتراحي

ليس المتبر تلك الدلالة مع المطابقة بأن يكون المتبر وجود الدلتائين ولا بأفراده بأن يكون كل واحد منها موجبا للتركيب ومعنى قوله لزم أن يكون اللفظ المركب إلى آخره لزم دخول المركب في المفرد أو كونه مفرداً أحال تركيبه على هذا التوجيه يكون الاحتمال من كورين في الشرح بلا ريبه تقدير (قوله لانه عدم إلى آخره) لا عدم جميع أفراد المركب فلا يمكن أن يكون الأفراد عبارة عن انتفاء التركيب باعتبار جميع المعاني وما قيل أن المتبر في التركيب دلالة الجزء على جزء واحد من تلك المعاني وهو إيجاب جزئي ويكون عدمه سلباً كلياً فيكون الأفراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار

جميع المعاني فوهم لأن الثاني في تعريف المفرد ليس متوجهاً إلى أحد والألافاة التعريف تحقق الأفراد إذا كان اللفظ جزء دال على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى واحداً من المعاني الثلاثة وذلك باطل (قوله فذلك إلى آخره) تقديم الجار والجرور لجرد الاعتناء بشأن التعليل وحصول الحكم معلا لا للحصر على ما وهم فقوله وبين عطف على لم يترس مع متعلقه فلم يلزم كون استبعاد الوجه الاول على لبيان بطلان الثاني أيضاً على أنه لو أريد بيان فساد الثاني فقط صح التعليل أيضاً (قوله بل أولى إلى آخره) إضراب من السيد قدس سره استظهاراً لورود النظر وذلك لانه إذا

جوز اجتماع التركيب والأفراد باعتبار الدلتائين الغير المجتمعتين كان اعتبار اجتماعهما باعتبار الدلتائين المجتمعتين أولى (قوله إنما كان في الحالين) أي حالة قصد المعنى الطلي وحالة قصد المعنى الإضافي (قوله زيادة التباس بين الأقسام) بمجهت يتخير في أجراء أحكام الأفراد والتركيب عليه إذ يستعمل إلا في معنى واحد قوله لكنهما في حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابق وبحسب وضع واحد وهو الوضع الذي يدل باعتباره على المعنى المطابق

(قوله كما في عبد الله) أي باعتبار علميته وغيرها وفيه نظر لأن التركيب والأفراد في عبد الله إنما هو باعتبار وضعين وحالتين بخلاف ما نحن فيه فإن الأفراد والتركيب وإن كانا باعتبار دلالته فيحسب حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابق وباعتبار وضع واحد وهو الوضع الذي دل باعتباره على المعنى المطابق فيه التباين

( قوله والاولى ان يقال الخ ) لما لم يتم الدليل الاول في عدم اعتبار التضمن والالتزام شرع في دليل آخر يتبع المطلوب ( قوله ) لا يتحقق الا اذا تحقق الخ ) حاصله ان المعنى المطابق اعم فهو انفع في الاعتبار فلذا نظر له وقطع النظر عما عداه ( قوله اما في التضمن فانه اذا الخ ) هذا لا يظهر الا باعتبار التركيب اما باعتبار الافراد فهو العكس لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار التضمن والالتزام ولا يلزم ( ١٩٨ ) من تحققه باعتبار التضمن والالتزام تحققه باعتبار المطابقة كما هو ظاهر فان

فلاولى أن يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمي أو الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق اما في التضمي فانه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمي دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التضمي جزء المعنى المطابق

وان كانا باعتبار دلالتين لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فلتنبس الاقسام زيادة التباس ( قوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى آخره ) أقول ذكر الافراد هنا على ما في بعض النسخ استطراداً والصحيح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمي والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق \* واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمي والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الافراد نظراً الى التضمن والالتزام لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره

( قوله فيلتبس الاقسام زيادة التباس ) يوجب التحير في اجراء الاحكام لانه يتحقق التركيب والافراد في استعمال واحد ( قال فلاولى الخ ) في بيان اعتبار المصنف المطابقة وحدها في القسم وعدم اعتبارها مطلقاً ( قوله ذكر الافراد استطراداً ) في التاج الاستطراد خويشون را ازيش دشمن بهت مز دادن براي فرقتن ويرا \* ويسى باللام والمراد هنا ذكره لاعتقاد بل بتبعية التركيب ( قوله فانه اذا تحقق الى آخره ) لان قولنا كما تحقق التركيب باعتبارها تحقق التركيب باعتبار المعنى المطابق يتمكّن الى قولنا كما لم يتحقق التركيب باعتباره لم يتحقق باعتبارها وهو ملزوم لقولنا كما تحقق الافراد باعتباره تحقق الافراد باعتبارها وما قيل انه يتحقق الافراد في اللفظ الموضوع لمعنى بسيط غير ملزوم لشيء بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمي والالتزامي فوهم مني على ان يتحقق الافراد بالنسبة اليهما يقتضي وجودهما كلياً تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق وليس كذلك ( قوله لكن التركيب الى آخره ) دفع للتوهم الناشئ من كون الافراد بعكس التركيب فانه يستلزم ان يجوز الاكتفاء في القسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام بناء على انه اعم تحقّقاً لان الافراد باعتبار المطابق يستلزم الافراد باعتبارها ( قوله هو المفهوم الوجودي ) ولان المقصود بالافادة المعاني التركيبية ولان المعنى المطابق أصل فاعتبار التركيب والافراد بالنظر اليه اولى ( قوله واعتباره الخ ) أي التركيب باعتبار المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنى التضمي والالتزامي اذ لا يخرج فرد من افراد المركب بترك اعتبار التركيب بحسبها وليس للمركب باعتبار التركيب بحسبها احكام تخصه فاعتبار التركيب بحسبها يمد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابق مستغني عنه واعتبار التركيبين في المركب بلا حاجة فاندفع ما قيل ان ما ذكره يدل على ان لا يكون لنا فرد من المركب بالنسبة الى المعنى التضمي والالتزامي لم يكن مركباً بالنسبة الى المعنى المطابق وهذا لا يقتضي ان

قلت اذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط ففرد باعتبار المطابقة فليس هناك معنى تضمي حتى يقال ان الافراد قد وجد باعتبار التضمن ومن الجائز ان يكون معنى اللفظ لا لازم له بالمعنى الاخص فقد وجد الافراد باعتبار المطابقة دون الالتزام والتضمن فهو لك في سند المتع لانه كما يتحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار الالتزام والتضمن لا يصح وأجيب بان السالبة تصدق بنفي الموضوع فتوهم المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه صادق بعدم الجزء بالسلبية وبان يكون له جزء ولا يدل على جزء المعنى فقط قطعة مفرد باعتبار المعنى المطابق وهو ظاهر وباعتبار التضمي أيضاً لصدق التعريف عليه لان السالبة تصدق بنفي الموضوع وكذا يقال بالنسبة للافراد باعتبار المعنى الالتزامي فانه صادق

بعدم الجزء بالسلبية ومنشأ هذا الاعتراض ذكر المارح لفظ الافراد ولو اقتصر على المركب لما ورد شيء ولذا قيل واما الصواب ان يقول والاولى ان يقال التركيب بالنسبة للمعنى الخ ( قوله فانه متى دل الخ ) وذلك كحيوان ناطق فان له لازماً ما ركا من معنيين كضاحك وماش لكن ضاحك لازم لناطق وماش لازم لحيوان فكما ان المجموع لازم للمجموع فكل واحد لازم لكل واحد فيلزم من تركيب المعنى الالتزامي تركيب المعنى المطابق

( قوله جزء اللفظ ) أعني حيوانا في المثال المذكور أو ناطقا ( قوله لا متاع تحقق الخ ) أي لأن المجموع لازم للمجموع وكل واحد لازم لكل واحد وأورد على ذلك ما نال من يلزم من تركب المعنى الاتزامي تركب المطابق لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط وله لازم مركب فقد تحقق التركيب باعتبار دلالة الاتزام دون المطابقة فالجواب أن الفرض أن اللفظ مركب من لفظين كما هو الموضوع فأحد اللفظين موضوع للمعنى المطابق وهو البسيط ولا نزاع والثاني إما أن يكون مهملأ أو موضوعا لمعنى فإن كان الأول كان اللفظ غير مركب والفرض أنه مركب وإن كان الثاني فلا يخلو ما أن يكون هذا المعنى عين الموضوع له اللفظ الآخر أم لا فإن كان الأول كان مترادفا وهو غير مركب بل مفرد والفرض أنه مركب قسمين الثاني وهو أن ذلك اللفظ لا بد أن يكون دالا على معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ الآخر وإذا تعين ذلك ( ١٩٩ ) ثبت المطلوب وهو أنه يلزم من

ويعجز الجزء جزء وأما في الاتزامي فلا نه من دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي بالاتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق للمطابقة لا متاع تحقق الاتزام بدون المطابقة وقد تحقق الأفراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابق بالنسبة إلى المعنى التضمني والاتزامي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القسمة إلى مجسم المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المنعنين الآخرين فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد من الاكتفاء بغير المطابقة ( قوله وأما في الاتزام فلا نه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي الخ ) أقول واعترض عليه بأن الدلالة الاتزامية وإن استلزمت المطابقة إلا أن تركيب اللفظ بحسب الاتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى الاتزامي مركبا بدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك إذ لم يلزم حينئذ

بخصيص تعريف المركب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح بالبال بالمطابقة كيـف وانه يشعر بأن التركيب والأفراد لا يتحقق بالنسبة إلى المعنى التضمني والاتزامي وظهر أن ما قيل أن ملخصه أنه قيد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لأن التركيب بحسبه أيضا مندرج فيه لأنه أخص من التركيب بحسب المدلول المطابق وهم محض يتنادى على فساد قوله يعني عن اعتباره بحسب المنعنين الآخرين ( قوله فلذلك ) أي لكون التركيب وجوديا وكون اعتباره بحسب المعنى المطابق مغنياً اعتبر المطابقة وحدها دون مطلق الدلالة التي يندرج فيها التضمن والاتزام لأنه يلزم اعتبار أمر مستغني عنه ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد لكونه عدما ( قوله من الاكتفاء ) بيان ما يقتضيه ( قال وجزء الجزء جزء ) هذه المقدمة بديهية فالتعرض لبيان اشتغال بما لا يعني فدلالته على جزء المعنى التضمني دلالة على جزء المعنى المطابق بلا خفاء وظهور هذا البيان لم يبين الاستلزام هنا بمتاع تحقق التضمن بدون المطابقة وإن كان تاما لأنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني فلا بد لهذا الجزء من اللفظ من معنى مطابق والجزء الآخر لا يكون مهملأ ولا مرادفاً له أيضاً معني مطابق

تركب اللازم تركب المعنى المطابق فقول المسترض يجوز أن يكون اللفظ مركبا باعتباره بالاتزام دون المطابق لا يسفل مع فرض أن اللفظ مركب من لفظين فإن قلت بعد دفع هذا السؤال يرد أشكال على قوله فلا نه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى بالاتزام وحاصله أنه ادعى دعوة وهي أنه لا يتحقق التركيب بالنسبة للاتزامي إلا إذا تحقق بالنسبة للمطابقة ففي وجد التركيب باعتبار المعنى الاتزامي وجد اعتبار المعنى المطابق وأقام على ذلك دليلا وهو أنه إذا دل جزء اللفظ أي لانه متى دل

جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام دل ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق للزوم المطابق للاتزام فورد اعتراض بجمع المقدم وحاصله أنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالاتزام لجواز أن يكون جزء الاتزامي تضميناً لمعنى ذلك اللفظ فمن الجائز أن يكون اللفظ المركب دالا على المعنى الاتزامي المركب ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء من ذلك اللازم للمركب بالاتزام بل التضمن مثلا الحيوان الناطق لازما لصاحك الحساس فالصاحك خارج عن الناطق وحساس داخل في الحيوان فلا يدل عليه بالاتزام بل بالتضمن ومجموع اللازم خارج عن معنى اللفظ لأن المركب من الخارج والدخل خارج وإذا كان دلالة اللفظ على جزء المعنى الاتزامي قد يكون بغير الاتزام بل بالتضمن فلا يتم عاقبتهم من لزوم تركيب المطابقة لتركيب الاتزام لانه قد وجدنا لازما مركبا ولم توجد المطابقة مركبة لأن الدلالة على اللازم بالتضمن لا بالاتزام وحاصل الجواب أن دلالة اللفظ على جزء اللازم بالتضمن لا يضرن لأن التضمنية تلزمها المطابقة

الأفراد والتركيب للمطابقة إلا أن هذا الوجه يفيد أولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجه الأول أن تم  
يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة قال ( وهو أن لم يصلح لأن يخبر به وحده فهو الأداة كفي ولا  
وأن صلح لذلك فإن دل بهيته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة وأن لم يدل فهو  
الاسم ) ( أقول ) اللفظ المفرد إما أداة أو كلمة أو اسم لانه إما أن يصلح لأن يخبر به وحده أو لا يصلح

دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامى دون المدلول المطابقى ولا دليل يدل  
على استحالة ذلك ورد هذا الاعتراض بأن جزء اللفظ إذا دل على جزء معناه الالتزامى بالالتزام  
فلا بد أن يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقى والإلزام بثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء  
الآخر من اللفظ لا يكون مهملًا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل إلى مستعمل وإذا لم يكن  
مهملًا بل موضوعًا لمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطابقى للجزء الأول والا لكانا لفظين  
مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب هناك أيضًا بل يكون معنى مغايرًا لمعنى  
الجزء الأول فقد حصل جزأى اللفظ مدلولان مطابقان قطعًا ولزم التركيب باعتبار المطابقة أيضًا  
فإن قلت إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالالتزام  
لأن المعنى الالتزامى وإن كان خارجًا عن المعنى المطابقى إلا أنه لا يلزم أن تكون أجزاؤه المعنى

فتركيب المطابقة تحصل  
سواء كان للدلالة على جزء  
اللازم بالتضمن أو الالتزام  
( قوله لأنه إما أن يصلح  
الح ) هذا يفيد أن التقسيم  
لفظ إنما هو بالنظر لمناه  
للفظ فقولك من حرف

ففيحقق التركيب بالقياس إلى المعنى المطابقى ( قوله بل يلزم تركيب إلى آخره ) أي تركيب اللفظ  
باعتبار المدلول الالتزامى دون تركيبه باعتبار المدلول المطابقى ( قوله ولا دليل الح ) فانه أول المسئلة  
( قوله والا لم يكن هناك تركيب ) أي تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فلا يكون  
داخلًا في القسم لأنه الدال على معنى بالوضع ولا وضع في هذا المجموع لمعنى لانيقسه ولا بوضع  
الأجزاء فاندفع ما قبل أن قولك جسيق مهمل مركب خبري مع كون الجزء الأول مهملًا لأن  
ذلك التركيب من حيث دلالاته على نفسه لا من حيث الدلالة على المعنى قبل الاظهر أن يقال ولا  
يجوز أن يكون الجزء الآخر مهملًا والا لم يكن المجموع دالًا بالمطابقة فلا يكون دالًا بالالتزام فلا  
يكون مركبًا بحسب المعنى الالتزامى وهو المفروض ولا ريب في أنه يتم بهذا القدر اللازمة ولا حاجة  
إلى نفي جواز كون الآخر مرادفًا للأول وفيه بحث لانا لانسلم الملازمة المستفادة من قوله والا لم  
يكن المجموع دالًا بالمطابقة لان تمام الموضوع له لذلك المجموع هو المعنى المطابقى لجزء الموضوع  
ولم يثبت بعد أن المدلول المطابقى للمجموع لابد أن يكون مركبًا من مدلولي الجزئين ( قوله فلا  
تركيب هناك ) أي من حيث المعنى إذ لا وضع للمجموع هناك لمعنى فلا يرد أنه قد يحصل التركيب  
من المرادفين كقطف البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ إلى نفسه نحو جاني زيد زيد وقرأت  
الكتاب بابًا بابًا لانتفاء التركيب بينهما من حيث المعنى أما التركيب من حيث اللفظ فائتداء التأكيد  
أو التفصيل أو الإيضاح ( قوله ولزم التركيب الح ) أى لزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامى  
التركيب باعتبار المعنى المطابقى والا لزم ما تحقق الالتزام بدون المطابقة أو انتفاء التركيب بين اللفظين  
من حيث المعنى ( قوله فإن قلت إلى آخره ) منع لتحقق المقدم المشار إليه بقوله أنه إذا دل جزء اللفظ  
على جزء المعنى الالتزامى بالالتزام فلا بد أن يكون لهذا الجزء معنى مطابقى بأن المفروض دلالة الجزء  
على جزء المعنى الالتزامى مطلقًا لا دلالاته عليه بالالتزام حتى يحقق له معنى مطابقى فيلزم التركيب

جر بهذا الاعتبار ليست  
حرفًا ولا أداة لم يلاحظ  
بها الابتداء في الجزئي ( قوله  
أما أن يصلح ) هذا  
وجودي وقوله ولا يصلح  
هو عدي فقد قدم الوجودي  
على المدمي وهو موافق  
للقاعدة وقوله بعد فإن لم  
يصلح الح تخالف لهذه  
لانه قدم المدمي

( قوله فهو الاداء ) برعله

الاسم الموصول فانه يصح

ان يجز به وحده بل لا يجز

به الا منع صلته فيدخل

في تعريف الاداء فيكون

غير مانع ويخرج في تعريف

الاسم فيكون غير جامع

وأجيب بأن الموصول دال

على ذات والاخبار به جميع

لكن فيه لهما قابليات

بالصلة للصحة الاخبار

بل لتوضيح الذات ( قوله

فهو الاداء ) أروء عليه

ألف ضربا وواو ضربا

فانها لاتصلحان للاخبار

بهما ومع ذلك غير أدوات

وأجيب بان الاداء لاتصلح

للاخبار بها ولا بمرادها

والف ضربا مرادها ما

وواو ضربا مرادها هم

وكل منهما صالح للاخبار

به فان قلت من مرادها

الابتداء والظرفية

فيقتضي انهما غير اداتين

للاخبار بمرادها وأجيب

بأن من وفي معاهما الابتدائي

الجزئي والظرفية الجزئية

وما خلاص مطلق الابتداء

والظرفية لانهما كيان فلذا

كانت من وفي حرفا

والابتداء والظرفية اسان

وليس مرادفين لها

فان لم يصلح لان يجز به وحده فهو الاداء كفى ولا \* وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجز به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به أصلا كفى فان الخبر به في قولنا زيد في الدار هو حصل أو حاصل

الانترامي خارجة عن المعنى المطابق وذلك لأن المركب من الداخل والخارج خارج \* قلت دلالاته على جزء المعنى الانترامي اما ان تكون التزامية أو تضمنية أو مطابقة وعلى التقادير الثلاث ثبتت لتلك الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد أيضاً أن يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما يبناء فيلزم التركيب بمحسب المطابقة قطعاً ( قوله فان لم يصلح لان يجز به وحده فهو الاداء ) أقول يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة كالالتقى في ضربا والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامي فان شيئاً من هذه الضائر لا يصلح لان يجز به وحده وربما يجاب عنه بان المراد من عدم صلاحية

باعتبار المعنى المطابق لم لا يجوز أن يكون مدلولاً تضمنياً أو مطابقاً له ومن هذا تبيين ما قيل ان الاولى قديم هذا السؤال على السؤال السابق وهم وما قيل ان هذا السؤال غير متجه اذ ليس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى الانترامي لم يتكون تلك الدلالة التزامية بل المقصود انه لا بد في التركيب باعتبار المعنى الانترامي من ان يكون دلالة أحد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على ما يفهم منه دلالة التزامية والا لم يكن مجموع المعنيين مدلولاً لانترامياً فانه لا اسم للملازمة المذكورة بقوله والا يمكن مجموع المعنيين مدلولاً لانترامياً لجزء في اللفظ دلالة على أحد جزئي المعنى الانترامي بالتضمن أو المطابقة ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة على الجزء الثاني منه أصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً بينهما مجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشي فانه مدلول الانترامي للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم تضمنياً ولا دلالة للناطق على الماشي أصلاً ومجموع المعنيين مدلول الانترامي لكونه خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق ( قوله لان المركب من الداخل والخارج خارج ) يعني انه ليس نفسه ولا جزءه ( قوله قلت الى آخره ) جواب بمتين الدليل بحيث لا يرد عليه المنع المذكور ( قوله اما ان يكون التزامية الى آخره ) وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي منحصرة في الاقسام الثلاثة فاقيل انها ليست شيئاً منها لانه لا تقع من حيث انه جزء المعنى الانترامي لان من حيث انه لازم الموضوع له أو جزؤه أوضح ليس شيء لان الكلام في دلالة الجزء اللفظ على جزء المعنى وكونه جزء المعنى الانترامي بالنسبة الى المركب لا يكفي في دلالة الجزء عليه كالانحني ( قال اللفظ المفرد ) بالنظر الى معنى استعمال فيه فلا يرد قوتها في الحروف وفي الظرفية المخصوصة معني في فان المراد بكلمة في فيها نفسها لامنها سواء كان حقيقياً أو مجازياً بالدخول في الاداء لفظ هو الذي في قولنا زيد هو قائم فانه اداء في قالب الاسم مستمرانه وتقصيه في السبعة فاقيل انه تقسم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازي بهذه الاسماء من بدائع الاوهام لان بدائع الاحكام ( قوله يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة الخ ) يعني ان جعل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ مع ان منشأها المعنى يدل على ان الاعتبار عدم صلاحية المعنى له من حيث انه في قالب ذلك اللفظ فح يرد الاشكال بالضائر المرفوعة المتصلة فانها لكونها فاعلة أبداً لاتصلح للاخبار بها والضائر المنصوب للفاعل والخبر ورتبها لكونها فضلة أبداً لاتصلح لتلك أيضاً وانما قال بمثل الخ لانه يشكل بالاسماء اللازمة للظرفية أيضاً فانها لاتقع الا مفقولة فيه واما ما قيل لانه يشكل بالاعلام الشخصية فبني على ان يراد بالاخبار به المحل إيجاباً والظاهر شموله للسلب أيضاً وعلى ان الجزئي لا يصلح محله ويصيرح الشارح بخلافه في تعريف الجنس

ولا مدخل لي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح لان يخبر به وحده كلا فان

الاداة لان يخبر بها وحدها انها لا تصلح لذلك لان نفسها لا يمارد فيها وتلك الضمائر تصلح لان يخبر بمارادها فان الالف في ضربا يعني هاء الواو في ضربا يعني هم والكاف في ضربك يعني أمت والياء في غلامي يعني أنا وهذه المرادفات تصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظة في مرادفة للظرفية حتي يراد انها لا تكون اداة أيضاً وذلك لان لفظ الظرفية معناها مطلق للظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة بين حصول زيد وبين الدار وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه لا تصلح لان يخبر بها أو معناها بخلاف معنى الظرفية المطلقة فانه صالح لما وقس على ذلك معنى لفظة من ومعنى لفظا ابتداء ولو قيل الاداة ما لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنها ترد الضمائر التي وقست خبراً عنها كالف والواو والتاء في ضربت نعم يحتاج في ضربك وغلامي الى التأويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معناه لان يخبر به وعنده وحده فهو الاداة لم يحتاج الى تأويل فان الضمائر المتصلة المذكورة بما يصلح معناه لان يخبر به وحده وان لم تصلح نفسها للاخبارية (قوله ولا مدخل لي في الاخبار به) أقول قيل عليه ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار عنه

(قوله انها لا تصلح الى آخره) بناء على انها في مقابلة قولنا وان صلح لذلك والبتدار منه صلاحية الاخبار به في الجملة ولو بمرادفه (قوله وهذه الخ) بخلاف الاداة فانه لا مرادف لها (قوله وليست لفظة في الخ) دفع توهم ان الحروف لها مرادفات أيضاً يعبر عنها بها عند تفسير معانيها كما يقال في الظرفية ومن للابتداء والى الانتهاء (قوله مطلق الظرفية) فلا تكون مرأة للملاحظة الطرفين متعلقة ببعضها وان كان مستلزما لتعللها اجالا (قوله ظرفية مخصوصة الخ) أي النسبة الى الطرفين مأخوذة فيها وهذا القيد بيان للواقع ومناطق الفرق قوله معتبرة الخ أي معتبرة من حيث انها رابطة بينهما مرأة للملاحظة أحدهما بالقياس الى الآخر فلا تكون مستقلة بالمفهومية صالحة للحكم عليه و به قان دفع ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناطق الفرق الاطلاق والمخصوصية وليس كذلك بل مناطه الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف يتوهم ذلك وان قوله وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه الخ يتبادي بان مناطه الاعتبار المذكور (قوله نعم يحتاج الى آخره) قيل الظاهر انه لا احتياج فيها أيضاً الى التأويل لوقوعها مخبراً عنها في قولك انك عالم وضربي زيداً وليس بشي لان الضمائر المنصوبة المتصلة بالفعل قسم الضمائر المنصوبة المتصلة بالحرف على مافي الكافية فصلاحيه أجدها للاخبارية لا يستلزم صلاحية الاخر والاضير في ضربي مجرور ليس مخبراً عنه نعم انه مخبر عنه من حيث المعنى والكلام في محبة الاخبار باللفظ وكذا الجواب في قولك علمتي منطلقاً واما ما قيل من انه يصلح للاخبار بالكاف في علمتيك أي علمتي نفسك من غاية الاتحاد بيني وبينك فوقوق على صحة هذا القول والظاهر عدما اذ مقول اتصال القلوب في الحقيقة مقول واحد وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني مضافا الى الاول لان معنى علمت زيداً قائماً أو انساناً علمت قيامه أو انسانيته وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك (قوله اما ان لا يصلح معناه) يعني لو زيد لفظ المعنى في التعريف لم يحتاج الى التأويل لانه يكون التعريف صريحاً في ان ذلك صفة للمعنى في نفسه لا مدخل للفظ فيه ولا شك في ان معاني الضمائر المذكورة لاستقلالها بالمفهومية تصلح لذلك بخلاف الاداة (قوله لم يحتاج الى تأويل) لا تدخل الضمائر المذكورة لانه

(قوله ولا مدخل لي في الاخبار به) فيه ان المخبر به ليس مطلق الحصول بل الحصول المقيد بالظرف في لما دخل في الاخبار كلا الا ان يقال من أحكام الخبر الرفع في آخره والرفع سابق على في علم يكن جزءاً من الخبر بخلاف لاجر فان الرفع واقع بعده وهذا الجواب منظور فيه الجانب اللفظ للجانب المعنى والا فالمعنى باق على أشكاله لان المخبر به الحصول المقيد بالظرف (قوله لا يصلح لان يخبر بها) نحو زيد كان غائباً وفي هذا اشارة الى ان تعرف الحرف غير مانع وتعرف الفعل غير جامع



الخبر به في قولنا زيد لاحجر هو لاحجر فلا له مدخل في الاخبار به ولملك قول الافعال الناقصة لا تصلح لأن تغير بها وحدها فيلزم أن تكون أدوات فتقول لا بد في ذلك حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية والزمانية هي الافعال الناقصة وغاية ما في الباب أن اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لأن نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى

بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون لفظه في جزء من الخبر به في المعنى كما أن كلمة لا في زيد لاحجر جزء من أجزاء الخبر به فلا فرق بينهما وهذا كلام حق لكن الشارح نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في هذا التركيب حاصل في الجزء الآخر المقدر قبل كلمة في حكم أن الخبر به قد تم قبلها ووجد الرفع في لاحجر حاصل بعد لا فله جزء من الخبر به (قوله حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية) أقول يعني أن القوم في أول باب القضاء كروا أن الرابطة بين الموضوع والمحمول أداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان أصلا كوهي قولك زيد هو قائم والى زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما فدل ذلك على أنهم عدوا

لا يحتاج الى تأويل أصلا فانه يحتاج الى تأويل الاخبار بالاسناد لدخول أضرب ولا تضرب بل في قول لا تأويل لها لأن الاخبار منها في اللغة الاعلام ولا شك أن الانشآت يصح أن يعلم بها النسبة الذهنية (قال لأن ما لا يصلح الخ) يعني أن الإيراد للتنبيه على أن الأداة قبيل (قوله فلا بد أن يكون في جزء الى آخره) وذلك لأن القيد جزء من مفهوم المقيد وإن كان خارجا عما يصدق عليه (قوله كما أن لا جزء عن الخبر به) وما قيل من أن معنى لا غير مستقل وضم الغير للمستقل الى المستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصح الاخبار بلا حجر وإنما وقع هنا جزاء باعتبار قوله الى التي المطلق الذي هو مستقل الا يرى أن المعنى المطابق للقول غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس بشيء لأن المعنى الغير المستقل إذا ضم الى أمر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية بمعنى أنه لا يحتاج في تمثله الى ضمنية \* نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كعدم النسبة التي في القول الى الحدث والزمان بخلاف ما لو ضم الى الفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى (قال لا تصلح لأن يتغير بها) لأنها موضوعة لتقرير الفاعل على سفة فالخبر بها هو الصفة ومدلولها التقرير وخص النقص بالافعال لأن مشتقاتها وبصادرهما تقع خبراً بها وتغيراً عنها كما لا يخفى (قال فيلزم أن تكون أدوات) مع أنها افعال (قال لا بد في ذلك) أي في دخولها في الأدوات مع كونها افعالا غاية ما يلزم أن تكون أدوات عندهم افعالا عند النحاة (قوله يعني أن القوم الى آخره) أي ليس مراد الشارح أنهم قسموا الأدوات صريحا الى القسمين فانه خلاف الواقع بل أراد أنه لزم ذلك من كلامهم لزوما لا خفاء فيه لانهم سمو الرابطة أداة وقسموا الرابطة الى القسمين ويعلم منه أن الأداة منقسمة عندهم الى قسمين بلا خفاء (قوله وقسموا الرابطة) أي الرابطة التي هي اللفظ كما صرح به في السعدية حيث قال اللفظ الدال على النسبة الحكمية ينهي رابطة وربطها المحمول بالموضوع وزعموا أنها أداة لدلالة على معنى غير مستقل فاندفع ما قيل أنهم جعلوا الرابطة أداة بمعنى عدم الاستقلال بالمفهومية لا بمعنى أنه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لأن يتغير به بدليل أنهم جعلوا الحركة رابطة وما قيل أنهم لم يصيروا بيان الأداة قد تكون اسما وقد تكون كلمة بل

(قوله فتقول لا بعد الخ)

أي فدخولها في تعريف

الأداة لا يصير غير مانع

بل صيره جامعا (قوله

حتى أنهم قسموا الأداة

الخ) فيه أن القسم إنما

هو في الرابطة وسموا

الرابطة أداة فالرابطة هي

السمى والأداة اسم فالتفسير

واقف في المسمى لا في الاسم

وأوجب أن المراد بالأداة

معناها اللفظي لأن الرابطة

وقست مسمى (قوله وذلك)

أي ما ذكر من الموافقة

والمطابقة أي مطابقة المذهبين

غير لازم وهذا صادق

بوجودها لكن المراد

عدم وجودها فالتصديق

الخالفه فرع عن عدم اللزوم

وعدم اللزوم أصل فالتفت

لهذا الأصل (قوله لأن

نظرهم في الالفاظ الخ)

حاصله أن نظرهم للمعاني

بحسب الذات ونظرهم

للالفاظ بالذات بل

لأجل اقادة المعاني

( قوله من حيث اللفظ نفسه ) ( ٢٠٤ ) ظاهره ان النحاة لا يفتنون للمعاني مطلقاً لا بالذات ولا بالتبع فذلك لم يعبر

ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغاير جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لأن يخبر به وحده

الافعال الناقصة أدوات ( قوله ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه ) أقول لأن مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة أنها تشارك ماعداها من الافعال المسماة بالتامة لتماها مع فاعلها كلاماً في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جملوها افعالاً وأما القوم فقد وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجوها في الادوات وان كانت متميزة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سماها بعضهم كانت وجودية لانها تدل على الثبوت ومن ثم قيل الاولى ان تربع القسمة ويقال اللفظ المفرد اما أن يكون معناه غير تام أي لا يصلح لأن يخبر به وحده ولا غنى عما ان يكون معناه تاماً أي يصلح لاحدهما أولهما معاً والاول اعني الغير التام اما ان لا يدل على زمان أصلاً فهو الاداة واما ان يدل عليه فهو الافعال الناقصة \* والثاني أيضاً ان لم يدل على زمان بهيئته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال أيضاً الاسماء الموصولة لا تصلح لان يخبر بها وحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات ويحجب بانها صالحة لذلك لكنها لا يهاهما تحتاج الى صلة تيتها فالحكوم به وعليه هو الموصول والصلة خارجة عنه ميتة له ( قوله وان صلح لأن يخبر به وحده الخ )

انها قد تكون في قالب الاسم وقد تكون في قالب الكلمة ويون بعيد بين المعنيين وعلى تقدير التسليم يلزم ان يكون هو اداة فهم لانه لا يمكن تقسيم الاداة الى الاسم والكلمة بل الى ما يكون في قالبها وفي صورتها وباعتبار المعنى اداة ( قال وذلك غير لازم ) فيجوز تركه الا ان التطابق اولي وأحسن ولا بد في ترك الاولى ( قال لان نظرم في الالفاظ من حيث المعنى ) أي ينظرون الى المعنى بالذات وإلى اللفظ بواسطة ولا جله والنحاة بالعكس يعني ان المتعقبن يبحثون عن أحوال تعرض للفظ من جانب المعنى والنحاة يبحثون عن أحوال تعرض للفظ نفسه فلا يرد ما قيل انهم قالوا في وجه حصر الكلمة الى أقسامها لانها إما ان تدل على معنى الى آخره لان الدلالة المذكورة حال تعرض للفظ نفسه لا حال تعرض له من جانب المعنى كالكلية والجزئية ( قوله لتماها ) تعليل للمساواة التامة والمراد بالكلام ما تضمن كثيرين بالاسناد ( قوله في كثير من العلامات الخ ) متعلق بيشاركوهي دخول قد والسين وسوف والنواصب والجوازم والحق الضائر وتاه التأنيث الساكنة والاقسام الى الماضي والمضارع والامر والهي وغير ذلك ( قوله ولذلك ) أي لدلالاتها على الزمان كالكليات التامة سموها كانت ولعدم صلاحيتها للاخبار ضموا اليها وجودية أي دالة على ثبوت اخبارها لاسماها ( قوله ومن ثم الخ ) أي لاجل كونها ذات جهتين لا يحسن ادرجها في شيء منهما ( قوله اما ان يكون معناه ) أعم من المطابق والتضفي وكذا في مقابله ( قوله وقد يقال أيضاً ) أي كما يقال انه يلزم ان يكون الافعال الناقصة أدوات وتعلقه بقوله يتشكل بماتل الضائر المتصلة وهم ( قوله لايهاهما يحتاج الخ ) فلا يحتاج الى الصلة لازالة الابهام والإفادة التامة لا لصحة

هذه الحيثية في جانب المعنى وهو مشكل الا ترى لقولهم اللفظ الدال على معنى اما أن يدل على معنى في نفسه واما أن يدل على معنى في غيره الخ فقد التفتوا للمعنى وأوجب بان دلالة اللفظ على المعنى راجعة للفظ من حيث ذاته لا من حيث المعنى فهذا التعميم لا يقتضي التفتهم للمعنى بخلاف وصف اللفظ بالكلمة والجزئية فانه من حيث المعنى ( قوله وان صلح لان يخبر الخ ) قد تقدم انه قدم الوجودي على اللفظي ثم بعد ذلك عكس ونكتة ذلك ان لو قدم الوجودي فلا يغلو حاله اما ان يذكر ما يتعلق به بتمامه من القسمين ثم يذكر اللفظي أولاً بأن يتوسط اللفظي بين قسمي الوجودي فان كان الاول زمن التباين بين القسمين فيؤدي الى الانتشار وان كان الثاني لزماً تفرقه والتكرار في القسم الوجودي والحاصل انه لو قدم الوجودي

( قوله وصيغته ) عطف مرادف ( قوله معين ) سواء كان ذلك المعين واحدا كضرب أو غير واحد كما في يضرب فإنه دال على متعدد وهو الحال والاستقبال بناء على القول بأنه يدل على الأمرين حقيقة ولكن التحقيق أنه إنما يدل على الزمان المستقبل بطريق الوضع ( قوله أو لا يدل ) صادق بعدم الدلالة أصلا وبالدلالة على الزمان بالجوهر ( قوله كزيد وعمر ) مثل مثالين إشارة لما كان مدلوله ذاتا ومعني وكان الأول أن يزيد ومعني وزمانا لاجل أن يكون مثلا لجميع ما دخل تحت إلا ( قوله والمراد بالهيئة والصيغة ) إنما عبر بالمراد ولم يقل والهيئة كدلالة الانسان ( ٢٠٥ ) والصيغة يطلقان على الهيئة

فاما أن يدل بهيته وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب ويضرب فهو الكلمة أو لا يدل فهو الاسم كزيد وعمر \* والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وقاخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها \* وإنما قيد حد الكلمة بما لاخراج ما يدل على الزمان لا بهيته

أقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون مفهومه عدديا لكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدمنا أن ينقسم الى قسمين أولا \* ثم يذكر ما هو قسميه فيلزم تباعد القسمين وذلك يوجب الانتشار في الفهم واما أن يذكر ما هو قسميه في عقبه ثم يعاد الى قسميه ثانيا وذلك يوجب تكرارا في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة الكافية في تقسيم الكلمة الى أقسامها فاخير هنا تقديم العددي احترازاً عن المحذورين \* واما في تقسيم القسم الثاني أعني قسم ما يصلح لأن ينجز به وحده الى قسميه فقد روعي تقديم الوجودي أعني الكلمة على العددي أعني الاسم اذ لا يحذور هنا ( قوله كضرب ويضرب ) أقول والاول مثال لما يدل بهيته على الزمان الماضي والثاني لما يدل بهيته على الحاضر. وعلى الزمان المستقبل أيضا لكونه مشتركا بينهما

الاجزاء ( قوله لكون مفهومه وجوديا ) أي مفهومه المختص به وهو الذي به يمتاز عن قسميه والا فالمفرد الذي هو المقسم معتبر في مفهومه وهو عددي ( قوله لكن هذا القسم الى آخره ) يعني تقديم الوجودي أولى اذا لم يعارضه مانع كزوم الانتشار أو التكرار فما نحن فيه واما اذا عارضه مانع فلك الخيار في رعاية المانع وفي رعاية الوجودي فان في كل منهما ترك ما هو الاثني في باب التسليم من وجه وأثبت من وجه ( قوله احترازاً عن المحذورين ) أي كليهما أي بخلاف ما اذا اخر العددي فإنه يحصل الاحتراز عن أحدهما ( قوله مثال لما يدل بهيته على الزمان الحاضر الخ ) دفع توهم أن يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في أحد الزمانين مجازاً في الآخر بناء على ما سبق الى الوهم من أن الدلالة على أحد الازمنة عدم الدلالة على الاثنين ( قال فاما أن يدل بهيته الخ ) أي بشرط أن يكون في مادة موضوعه متصرف فيها فلا يرد نحو خبق وحجر قائما على هيئة ضرب مع عدم دلالتها على الزمان ولتنبه على ذلك قال بهيته ولم يقل هيته ( قال بهيته وسيته الخ ) الهيئة في اللغة يكرر ونهاد وفي العرف الصفة والصيغة اسم للحالة الحاصلة من الصوغ بمعنى در كالبريختين كداختهرا أو بمعنى آماده كردن أو بمعنى يبدأ كردن وفي العرف اسم للحالة الخصوصة

وتضرب متحدة اذا علمت هذا فتقول هل أراد بالهيئة الشخصية التي لم يعتبر دلالتها على الزمان أو النوعية وكلامه الآتي يدل على الثاني حيث جعل اختلاف الهيئة لازما لاختلاف الزمان ولو أراد بالهيئة الشخصية لورد لها لا يكون معها اختلاف الزمن والمراد بالحركات الجركات الاصول لا البارزة لمحدود عراب أو بناء أو اعلال فلا مدخل لحركة البناء من ضرب ولا يرد سكون البناء من ضرب وكبر القاف في قيل لانها ثبوتات من الاعلال والحاصل أن الملتفت له الهيئة التي لها دخل في اختلاف الزمان وهي النوعية لا الشخصية والمراد بالامامة مادة الأصول

بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس واليوم والصبوح والنبوق فان دلالتها على الزمان  
بجوادها وجواهرها لا يبيها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها

(قوله بل بحسب جوهره ومادته كالزمان الخ) أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة  
حتى يرد انه يلزم من ذلك أن يكون تقاليب الزمان بأسرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل  
قطعاً بل أراد ان الجوهر لم يدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة

للحروف وعطف الصيغة على الهيئة لتفسير لشهرته في المعنى المراد (قال زمان معين الى آخره)  
قيد التمين بيان للواقع لا احتراز اذ لا يدل بيئته على الزمان الغير المعين (قال والمراد الى آخره)  
لم يقل بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة الخ لان الهيئة يطلق بمعنى الصفة مطلقاً والصيغة قد  
تطلق على مجموع الهيئة الشخصية والحالة (قال الهيئة الحاصلة الخ) تحقيقه ان الصيغة الشخصية  
عبارة عن الهيئة الشخصية الحاصلة للحروف المعينة الاصلية والزائدة بالاعتبار المذكور والصيغة  
الصفية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها أصلية وزائدة  
مع قطع النظر عن خصوصها والصيغة النوعية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية  
من حيث انها كذلك وهي الدال على الزمان فالهيئة الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها ماهية  
الصفة والاختلاف فيها موجب لتووعها وما يحصل بالحروف الزائدة أو بخصوصية الحروف الاصلية  
خارج عن ماهيتها والاختلاف فيها موجب لاختلافها اصافاً واشخاصاً اذا عرفت هذا فنقول  
المراد بالهيئة الصفة والحروف أهم من أن يكون في الحال أو في الاصل كفي وفيه اشارة الى  
ان هيئة اللفظ الذي على حرف واحد كهيئة الاستهتام لا يطلق عليه الصيغة والى ان الهيئة الحاصلة  
للكلمات باعتبار التقديم والتأخير كبد الله وتأيت شرا عليين لا يسمي صيغة ثم ان جعل ترفيهاً  
لمطلق الصيغة فالحروف على اطلاقها وان جعل ترفيهاً للصيغة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف  
الاصلية وذكر التقديم والتأخير كليهما للتنبيه على ان لكل منهما مدخلا في حصول الهيئة كانه  
قبل اعتبار ترتيبها في اللفظ وازافة الحركات والسكنات الى الضمير لجرد الارتباط على التقدير الاول  
وحركة الحرف الاخير داخلية فيها ضرورية فانهما موجبة لاختلاف الشخص وعلى التقدير الثاني للاختصاص  
أي التي لها اختصاص بتلك الحروف بان لا تكون لمروض عارض كحركة آخر السكلمة وسكونه  
لكونها بسبب عارض البناء أو الاعراب والتغيرات الحاصلة في الصيغة باعتبار الاعلال كما في قول  
وباعتبار المجاورة كما في استعمل حيث سكن الفاء للزوم توالي أربع فتحات وباعتبار التوافق كما في  
ضربا وضربوا فان شيئاً منها لا يوجب اختلاف الصيغة نوماً ثم ان اعتبار الحركات والسكنات في الصيغة  
لا يقتضي اعتبارهما مما حتى يخرج نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لا للعبة وبما ذكرنا اندفع  
الشكوك التي عرشت لبعض الناظرين فابتهج بها \* لكن بقي بحث ذكره قدس سره في حواشي المطالع  
وهو انه يلزم ان تكون صيغة نحو تكلم وتكلم واحدة بالنوع لعدم اختلاف بينهما الا باعتبار  
حركة الاخر وهو غير معتبر والجواب ان الاصل في فاء المضارع السكون نص عليه الشيخ الرضي  
في شرح الشافية في بحث كسر حروف المضارعة (قوله فان الهيئة هناك الى آخره) يعني ان  
المراد بقوله فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها استقلالها بالدلالة بشهادة الدليل فيكون المراد بقوله

(قوله كالزمان والامس الخ) يقتضي كون حروف  
زمان تدل على زمن ولا  
دخل للهيئة ان تكون تلك  
الدلالة موجودة مطلقاً  
ولو تقدم بعض الحروف  
على الآخر وأجيب بأن  
الجوهر له دخل فلا يتناقض  
ان الهيئة كذلك (قوله  
الصبوح شرب اللبن صباحاً  
والنبوق شرب اللبن ليلاً)  
فهما يدلان على الزمان مع  
غيره والامس يدل على  
الزمان المعين المقيد بالماضي  
واليوم يدل على زمان معين  
مطلقاً فكنت تسمى الامثلة  
الاشارة لذلك (قوله بحسب  
هيأتها) أي فقط

(الح) فصار اختلاف الهيئة مستلزما لاختلاف الزمان وهذا اشارة الى ان المراد بالهيئة الهيئة النوعية فلا يرد ضرب بالبناء للفاعل بالبناء للمفعول ولا يرد ضرب وضربت واماضرب ولم تضرب فقد اُخذَ زمانا مع اختلاف الهيئة النوعية وأجيب بأن المراد اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة في الكلمات وامام يضرب فركب أو ان المراد الكلمات بقسط

النظر عن القيدان وحينئذ فلم يضرب وضرب قد اختلفا زمانا والجواب الثاني أحسن لان الدال على المعنى يضرب ولم يضرب على ذلك (قوله وان اُخذت المادة) أي هذا اذا اختلفت المادة بل وان اُخذت فالاول كضرب وبما كل قائما قد اختلفا زمانا وحيث فظاهاه النظر للادة في الجملة فذلك بالغ عليها فالاول جعلها للحال لان المتفتل له في الدلالة الهيئة فقط فلا داعي للنظر للادة والشهادة لأنهم لا عند اتحاد المادة (قوله واتحاد الزمان الح) يرد عليه يضرب ولا تضرب فان

بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اُخذت للمادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب فان قلت فلي هذا يلزم أن تكون الكلمة مركبة لدلالة أصلها ومادتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزؤها دالا على جزء معناها على الزمان كما سيذكره واعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان سمحت فاقطع في لغة العرب دون لغة السجم فان قولك أمد وأيد متحذان في الصيغة ومختلفان في الزمان وقد قدم ان نظر الفن في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلفظ دون أخرى وأجيب بأن الاحكام باللغة العربية التي دون بها الفن غالبا في زماننا أكثر فلا بد في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة كما مررت اليه الاشارة (قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اُخذت المادة كضرب ويضرب) أقول رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والحطاب والنية مختلفة قطعا ولا اختلاف في الزمان بل قول صيغة المجهول من الماضي غائفة لصيغة المعلوم وصيغته من الثلاثي المجرد والمزيد والرابعي مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة (قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة) أقول رد عليه أيضاً بان صيغة المضارع تدل على الحال

فان دلالتها على الزمان بموادها لا يهتأ بها ان للمادة مدخلا فيها بقرينة المقابلة والمقصود نصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر (قوله كما سيذكره) بقوله بشهادة اختلاف الزمان الى آخره (قوله فان قولك أيد وأمد متحذان) فلا يصح كلما اُخذت الصيغة اُخذ الزمان وان اختلفت المادة واما النقص بكفت ورفت وخاست فغير وارد حيث اختلفت الصيغة مع عدم اختلاف الزمان فلا يصح قولكم كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وان اُخذت المادة لاختلاف المادة فيها (قال بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة) أي في الكلمات فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لا يرد ان نحو لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من الادة والكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحذان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كليهما من المركبات فتدبر فانه من المزالقي (قال وان اُخذت المادة) الظاهر مع اتحاد المادة اذ لا يكتفى بفرض اتحاد المادة في الشهادة وليس بيقضي أعني عدم الاتحاد شهادة فضلا عن ان يكون أولى بها وكذا الحال في قوله وان اختلفت المادة (قوله رد عليه الح) قد ظهر لك ما ذكرنا في تحقيق معنى الصيغة أدقاعه لانه اختلاف صنف اذ هو باعتبار حال الفاعل أو باعتبار الحروف الزائدة واما اختلاف الثلاثي والرابعي المجردين فهو من حيث للمادة والصيغة والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة وما قيل في الجواب انه لا اختلاف في صيغ الماضي الا باعتبار آخر للماضي ولا اعتداده به في الصيغة أصلا فان أراد انه لا اعتداده به في الصيغة أصلا فيلزم تحقق الاعتداده به حيث قالوا صيغ الماضي يلفظ الجمع وإن أراد انه لا اعتداده به في الصيغة الدالة على الزمان فلا بد من بيان يظهر بين الفرق بين الصيغ الدالة وغيرها حتى يتم الجواب والفرق ما حققناه وكذا الجواب بان المراد باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عين الماضي بما عين للمستقبل اجمال لا يوجب

فقول للمعنى من التركيب أن يكون هناك أجزاء مرتبة مسموعة

والاستقبال على الأصح وليس هناك اختلاف صيغة فالأولى أن يقال ما يصلح لأن يخبر به وحده  
أما أن يصلح لأن يخبر عنه أيضاً أولاً والأول الاسم والثاني الكلمة فإن قلت يلزم من ذلك أن  
يكون أسماء الأفعال كلمات قلت لا يبعد في ذلك لأن ههنا إذا كان بمعنى بعد ينبغي أن تكون كلمة  
مثله وأما عند النحاة إياها أسماء فلامور لفظية وبالجملة كل ما لا يصلح معناه حقيقة لأن يخبر به وحده  
فهو عند النحاة أداة سواء كان عند النحاة فصلاً كالأفعال الناقصة أو اسماً كاذ وأذا ونظائرهما وكل ما يصلح  
لأن يخبر به وحده ولا يصلح لأن يخبر عنه فهو عندهم كلمة وإن كان عند النحاة من الأسماء قبل  
هذا يكون امتياز الأداة عن أخوتها بقيد عديم وامتياز الكلمة عنها بقيد وجودي وعن الاسم  
بقيد عديم وامتياز الاسم عنها بقيد وجوديين (قوله مسموعة) أقول أي مرتبة في السمع

التشفي (قوله وليس هناك اختلاف الصيغة) لم يقل مع اتحاد الصيغة كما هو الظاهر إشارة إلى أن  
الشهادة المذكورة شهادة بالدوران وجوداً وعدمه فبني قول الشارح واتحاد الزمان عند اتحاد  
الصيغة أنه كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان فبدر عليه المضارع حيث تحقق فيه عدم اختلاف  
الصيغة مع اختلاف الزمان وأما الجواب بأن لم يختلف الزمان فيه لأن الدلالة على الزمانين مما  
ليس باختلاف في الزمان فبني على أن يراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل  
الزمان عند عدم تبدل الصيغة فيكون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند  
تبدله وليس كذلك بل المراد منه تعدده عند تعدده كافي ضرب ويضرب فيكون المراد بعدم الاختلاف  
عدم تعدده ولذا عبر الشارح عنه بالاتحاد وذلك لأن المعلوم تعدد الصيغة مع وحدة المادة أو ما تبدل  
صيغة الماضي بالمضارع أو بالعكس فغير معلوم من اللغة وإنما هو مجرد اعتبار صرفي (قوله فالأولى  
الح) أي إذا بطل شهادة الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالهيئة فالأولى ترك القسمة المبنية عليها  
وإن يقال في وجه القسمة الح ولم يقل فالصواب لأن بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدعي (قوله  
يلزم من ذلك) أي من التقسيم المذكور وأما على تقسيم المصنف فهي داخلة في الاسم لعدم دلالتها  
بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة فيها موضوعة للحدث والزمان (قوله أن يكون إلى آخره)  
لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لأن النسبة التامة إلى الفاعل مأخوذة في مفهومها لكونها بمعنى الماضي  
والامر (قوله ينبغي أن يكون كلمة) أي عند المنطق لأن نظره في الألفاظ من حيث المعنى (قوله  
فلامور لفظية) من كون صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وعدم التصرف فيها ودخول اللام في بعضها  
والتثنية في بعضها وكون بعضها مركبة من الجار والجرور واستعمالها مصدرًا (قوله وبالجملة) أي  
جملة التقسيم وتعلبه بخلاف ما قسم فانه كان قسمة لقسم منه (قوله حقيقة) أي من غير تأويل  
بمعنى اسمي فإن الأداة يصلح إذا أول بمعنى اسمي بأن عبر عنه بالاسم كان يقال الظرفية المخصوصة  
معنى في كما سيجي (قوله كاذاً ونظائرهما) عما هو لازم الظرفية (قوله فعلي هذا الح) لم يظهر لي  
فائدة هذا التثنية الايضاح الواضح (قوله وعن الاسم الح) بخلاف تقسيم المصنف فإن امتياز  
الكلمة عن الاسم فيه قيد وجودي وهو الدلالة بهيئة على الزمان وامتياز الاسم عنها بقيد عديم  
وعن الأداة بقيد وجودي (قوله أي مرتبة في السمع) أشار بذلك إلى أن قوله مسموعة حال

( قوله هي الفاظ ) أي مركبة من حروف بدليل قوله أو حروف في الباءة حذف فلاول كريد قائم والثاني كيك فان الباء ليست مركبة من حرف وكذا الكاف وما أجزاء ( قوله فلانها آلة الضمير راجع للإدانة لا بمعنى اللفظ بل بمعنى الكلمة وقوله اما الأداة أي لفظ أداة في الكلام استخدام ( قوله واما بالكلمة ) أي ( ٢٠٩ ) باقظ الكلمة وقوله فلانها أي

الكلمة بمعنى المدلول لا بالمعنى السابق وقوله من الكلم أي مأخوذة من الكلم باعتبار دالها وقوله تكلم الخاطر أي تحريكه ( قوله هذا إشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه ) أي وهو انه إما كلي أو جزئي فوصف اللفظ بهذين تابع لوصف المعنى بهما فإذا كان المعنى كلياً كان داله متصفاً بالكلمة وان كان المعنى جزئياً كان داله متصفاً بذلك وقوله الى قسمة الاسم أي لا الحرف ولا الفصل وذلك لان الحرف

وهي الالفاظ والحروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعين من الازمنة الثلاثة لا دخل له في الاحتراز لانه قيد حسن لأن الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح ووجه التسمية اما بالإدانة فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومتصرم تكلم الخاطر بتفسير معناها \* واما بالاسم فلانه أعلى مرتبة من سائر أنواع الالفاظ فيكون مشتملاً على معنى السمو وهو العلو قال ( وحينئذ اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى علماً والا فتواطئاً ان استوت افراده الذهبية والحجرية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض أولى واقدم وأهد من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضع تلك المصافي على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظاً متقولاً عرفياً ان كان الناقل هو العرف العام كإدانة وشرعاً ان كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحاً ان كان هو العرف الخاص كاصطلاح النجاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة الى المنقول عنه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازاً كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والزجل الشجاع ) ( أقول ) هذا إشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه فالاسم إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول أي ان كان معناه واحداً قاما أن يتشخص ذلك للمعنى بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد ( قوله وهي الفاظ أو حروف ) أقول أراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف كريد قائم بالحروف ما يقابلها كقولك بك فانه مركب من أداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفي بالالفاظ لكفاه لتناولها للحروف أيضاً ( قوله ليست بهذه المثابة ) أقول وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان مما ( قوله هذا إشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه ) قول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم

من ضمير مرتبة فان كونها مرتبة حال السمع هو ترتيبها في السمع وقائده الاعتراض عن الحركة الإبرائية فانها دالة على الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة مرتبة في الوجود على الحرف الذي لحقته لكونها صفة له لكنها ليست مرتبة في السمع لان سماع الحركة والحرف معاً ( قوله بان يسمع الخ ) لا بان تكون مرتبة في القوة السامعة اذ لا ترتب هناك ( قوله أراد الخ ) لا ما يتلفظ به كيلا يلزم استدراك أو حروف وفي تمثيله في المركب من القسمين إشارة الى ان قاعدة قوله أو حروف التثنية على تحقق القسمين ( قوله لكفاه الخ ) لكنه يحل عن التثنية المذكور ( قوله مسموعتان مما ) لكن الهيئة تتبع الالفاظ فتكون ملفوظة بينهما أيضاً ( قوله جعل الخ ) حيث قال وحينئذ اما الخ

( ٢٧ شروح الشمسية ) الحدث ونحو الفاعل وإذا كان كذلك فهي غير مستقلة بالمفهومية واما جزء مدلوله الثاني وهو الحدث فهو مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وإذا كان مجموع مدلوله غير مستقل فلا يصلح لان يحكم عليه بالكلمة ولا الجزئية واما لو حكم بالفعل فهو على ارادة الحذف فقط لا بالنسبة لمجموع الهيئة الاجتماعية فلا كان معناه الحرف والفعل غير مستقل قصير هذا ما التقسيم على الاسم فان قلنا انه يصح ان يقال من معناه جزئي قلت قد رجع الامر حينئذ للاسمية لان المراد لفظه

( قوله أي لم يصلح الخ ) هذا وما بعده ( ٢١٠ ) تفسير باللازم للتشخيص ولمدحه واما معنى التشخيص الحقيقي فهو الثنين

أي لم يصلح لأن يكون مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح لأن يقال على كثيرين فإن تشخص ذلك المعنى ولم يصلح لأن يقال على كثيرين كزيد يسمى علماً في عرف النحاة لأنه علامة دالة على شخص معين وجزئياً حقيقياً في عرف المنطقيين وإن لم يتشخص وصلح لأن يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفراد فلا يحلو إما أن يكون حصوله في إفراذه الذهنية والحارجية على السوية

لأن أقسام اللفظ إلى الجزئي والكلي اتما هو بحسب انقسام معناه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه معنى مستقل صالح للانقسام بهما فإن معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لأن يوصف بالجزئية وبحكم بها عليه وكذا معنى الإنسان يصلح لأن يحكم عليه بالكلية واما الحرف فإن معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلاً صالحاً لأن يكون محكوماً عليه أصلاً وذلك

( قوله لأن أقسام اللفظ الخ ) أي أقسام اللفظ اليهما ليس باعتبار ذاته فتكون جميع أقسامه متساوية في ذلك الانقسام على ماسينه بقوله والسر في ذلك بل هو وصف له باعتبار متعلقة أعني معناه فإنه المتصف بالجزئية والكلية إذا حصل في العقل واما قبل الحصول فلا يتصف بشيء منهما لانهما من الموارض الذهنية ولذا زاد قيد الصلاح في قوله ومعنى الاسم الخ والا فالتناسب للسوق أن يقول ومعنى الاسم من حيث هو معناه متصف بهما وخلاصة كلامه قدس سره أن معنى الاسم من حيث أنه يعبر به صالح للانقسام بهما فإذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره اليهما ومعنى الاداة والكلمة من حيث التعبير بهما لا يصلح للانقسام بهما فإذا لوحظ معناه في قالبها لا يمكن للعقل قسمتهما باعتبار ذلك المعنى اليهما بل لابد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم فيكون المقسم أي الوصف العنوان في القسمة الاسم بحيث يتناول الأقسام الثلاثة ولتنبيه على هذا غير الأسلوب المشهور في القسمة فقال وحينئذ الخ ولم يقل وهو أو الاسم وليس مقصوده قدس سره أن الاداة والكلمة لا يتقسمان اليهما أصلاً حتى يرد أنه خلاف الواقع كيف وقد نص الشيخ في الشفاء بأن الاسم المتقسم إلى الكلي والجزئي بمعنى اللفظ المفرد الشامل للأقسام الثلاثة وأنه لا يلزم من عدم أقسام معناه من حيث التعبير بهما عدم أقسامه مطلقاً فيجوز أن يكون ذلك بملاحظته في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم الاستقلال وإن اختصاص بعض الأقسام لا يوجب التخصيص إذ لا شك في أن الأقسام الباقية تشترك فيها الأقسام الثلاثة ( قوله صالح للانقسام بهما الخ ) انقسام المعنى بالكلية والجزئية في الذهن انقسام انتزاعي ينزوع العقل منه هذين الوصفين بعد ملاحظته بالقياس إلى كثيرين ولا شك أن انتزاع شيء من شيء يلزمه العلم بكونه منتزعا منه وبالعكس وكذا صلاحته لكل منهما تستلزم صلاحته للآخر فينبغي تلازمهما كس فلذا استدل قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم بهما على صلاحية الانقسام في معنى الاسم وبانتفاء صلاحية الحكم على انتفاء صلاحية الانقسام في معنى الاداة والكلمة فلا يرد أن صلاحية معنى الاسم للحكم بالانقسام لا يستلزم الانقسام في نفسه ولو أريد الحكم المطابق للواقع تمنع ذلك لأنه موقوف على صلاحية اتصافه في نفسه ولو سلم فلا نسلم أن انتفاء صلاحية الحكم بالانقسام يستلزم انتفاء صلاحية الانقسام لأن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم ( قوله فإن معناه من حيث هو معناه ) أي من حيث أنه يعبر به في قالبه ليس مستقلاً أي لا يتحصل ذهنياً ولا خارجياً بالمتعلق والحكم عليه من حيث يعبر به بقولنا

( قوله ولم يصلح ) لأن يقال عطف تفسير بدليل ما قبله أو أنه عطف سبب على مسبب لأن التشخص أي الثنين يتسبب عنه أنه لم يصلح لأن يقال على كثيرين ( قوله سي علما في عرف النحاة ) أي ولا يسمى عندهم جزئياً ( قوله لأنه علامة على ) لكونه سي علما أي فالعلم مأخوذ من العلامة ويحتمل أنه مأخوذ من العلم وحينئذ قسمينهم له علامة لكونه يعلم به شيء معين ( قوله وجزئياً حقيقياً في عرف الخ ) أي ولا يسمى عندهم علماً وقد علم من هذا أن كل ما كان علماً عند النحاة كان جزئياً حقيقياً عند المناطقة وهل يلزم العكس أي هل يلزم من كونه جزئياً حقيقياً عند المناطقة أن يكون علماً عند النحاة أولاً قال بعضهم لا يلزم لأنك إذا قلت هذا حيوان أو قلت الحيوان وأشرت إلى معين كان هذا جزئياً حقيقياً ولم يكن علماً وورد بأن المراد الصين من ذات الوضع لا من آل ولا من اسم الإشارة ومعنى التفت

إلى الثنين بالوضع لزم أن ما كان جزئياً حقيقياً علماً عند النحاة ( قوله فهو الكلي ) سميته بذلك من تسمية الدال باسم أولاً



الدلول فهو مجاز وكذا قول في قوله جزئياً (قوله يسمى متواطئاً) أي متوافقاً وهذا من وصف الشيء بوصف أفراد له لان الذي يتصف بالتوافق الافراد يدل قوله بعد لأن أفراد متوافقة (قوله من التواطئ) أي مأخوذة من التواطئ، والانسب ان يقدم قوله من التواطئ على قوله لان أفراد فيؤخر المسئلة على الملل (قوله فان الانسان مستو الخ) أي لان الانسان الحيوان الناطق وكل فرد من أفراد استوي في الحيوانية والناطقية أي لا يزيد (٢١١) واحد على آخر شيء منها

(قوله له أفراد في الخارج)

كزبدو عمرو وخالد (قوله

وصدقه عليها بالسوية) أي

لا يصح ان تقول زيد أقدم

أو أشد في الانسانية من

عمرو فالمراد بصدقه عليها

حمله عليها (قوله بالسوية)

أي ملتبس بالسوية (قوله

وصدقه عليها أيضاً بالسوية)

أي فليست الشمس متحققة

في فرد أكثر من فرد

آخر وقول الشارح فان

الانسان له أفراد في الخارج

والشمس لها أفراد في

الذهن الخ هذا يقتضي انا

نوزع في قوله أولاً امان

يكون حصوله في أفراد

الذهنية والخارجية أي

الذهنية في بعض السكيات

والخارجية في بعضها وفيه

ان الانسان له أفراد أيضاً

ذهنية وأجيب بان المراد

بالافراد الخارجية ما يشمل

الذهنية والخارجية والمراد

بالذهنية الفرضية وابن زيد

الذي لم يكن خارجاً هذا

أولاً فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطئاً لأن أفراد متوافقة في معناه من التواطئ وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدقه عليها أيضاً بالسوية وان تساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر يسمى متشككاً والتشكك على ثلاثة أوجه التشكك \* بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود

لان معنى من مثلاً هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السبر والبصرة مثلاً على وجه يكون هو آلة للملاحظتها ومرة لتعرف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظاً قصداً فلا يصلح لان يكون محكوماً به فضلاً عن ان يكون محكوماً عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلاً يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للملاحظتها على قياس معنى الحرف وهذا المجموع أعنى الحدث

معنى الحرف بعدم الاستقلال لا باعتبار تغييره بنفسه فلا تناقض وان لم يكن صالحاً للحكم أصلاً لا يكون متصفاً بشيء في نفسه كما عرفت (قوله ابتداء مخصوص الخ) باعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له في عدم الاستقلال بالمفوضية بل للمدار كونه ملحوظاً تبعاً فان الابتداء المخصوص يصح الحكم به وعليه لانه ابتداء ملحوظ قصداً قيد متعلق بخصوص وليس مرآة لتعرف حال شيء ومعنى كونه مخصوصاً انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئياً حقيقياً كما طرفاه جزئياً حقيقين أو كلياً كما طرفاه كليان (قوله على وجه يكون آلة للملاحظتها) أي ملاحظة السبر بالنسبة الى البصرة لا ملاحظة مجموعها وكذا قوله لتعرف حالها وإطلاق الآلة والمرآة عليه باعتبار التشابه بينهما في كون كل منهما غير ملحوظ قصداً (قوله فلا يصلح الى آخره) لان النفس مجبولة على انه يتبع الحكم منها ما لم تلاحظ قصداً (قوله فضلاً الخ) هذا بناء على ان بعض الآلة لا يصلح لكونه محكوماً به لا لكونه محكوماً عليه ولا لأنها متساوية في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت (قوله وكذا الفعل التام) احتراز عن الفعل الناقص فانه داخل في الاداء في عدم صحة الحكم عليه وبه (قوله على حدث) قال الرضى يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب أولاً كالطول (قوله وعلى نسبة مخصوصة) وهي النسبة الحكيمة التي لا تحصل ذهناً ولا خارجاً الا بذكر الفاعل المبين بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة الملحوظة بالذات فلها تقع محكوماً عليها وبها لانها لا تكون نسبة حكيمة بهذا الاعتبار ومرآة للملاحظة حال الحدث بالقياس الى الفاعل (قوله على انها آلة للملاحظتها) هذا

موجود في الذهن تحقيقاً بخلاف أفراد الشمس فانها على سبيل الفرض \* فان قلت ان الانسان أيضاً له أفراد فرضية فلم لم ينظر اليها قلت لان الكثرة حاصلة بسبب الموجود في الخارج فلم يمتنع لتلك الافراد في حصول الكثرة (قوله أشد من البعض) أي أشد من حصوله في البعض الآخر (قوله بالاولوية) أي بسبب الاولوية (قوله وهو اختلاف الافراد) لا يصح رجوع الضمين للتشكك لانه ليس اختلاف الافراد في الاولوية ولا يصح رجوعه للاولوية خلافاً لما قاله بعض الحواشي لان المعنى حينئذ الاولوية اختلاف الافراد في الاولوية اذ هنا تفاوت والمخلص ان يجعل راجعاً للتشكك ويكون في الكلام حذف أي

وموجب التشكيك اختلاف الافراد الخ ( قوله فانه في الواجب ) أي فان الوجود في الواجب أم أمّا كان أم في الواجب من الممكن لأن وجود الواجب ذاتي ( ٢١٢ ) يعني أنه لم يسبقه عدم ولم تؤثر فيه ذات قائمته من حيث أنه لم يقع بتأثير الغير

فانه في الواجب أم وأثبت وأقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر هو ان يكون حصول معناه في بعض الافراد متقدما على حصوله في البعض الآخر كالوجود أيضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه في بعضها أشد من حصوله في البعض الآخر كالوجود أيضا فانه في الواجب أشد من الممكن لان آثار الوجود في وجود الواجب أكثر كما ان أثر البياض وهو تقريب البصر في بياض الثلج

مع النسبة للمحولة بذلك الاعتبار معني غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء ثم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا يحكم به أصلا فالفعل أمّا امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معني ولا جزء معني يصلح لان يكون مسندا به أو مسندا اليه وان شئت امتزاج هذه المعاني عندك فغير عن معني من بلفظه ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه أو به ولا هو لا أنفك ان تكون في مرة من ذلك وكذا عبر عن معني ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فإني تجد انك جعلت الضرب مسندا الى شيء وربما صرح به أو أومأت اليه واما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة بينه وبين غيره فما لا يصير محكوما عليه ولا به وكذا عبر عن مفهوم الانسان بلفظه فإني تجد صالحا لان يحكم عليه وبه صلحا لاشبهه فيه قطعاً فظهر ان معني الاسم من حيث هو معناه يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معني الكلية والاداة من حيث هو معناها فلا يصلح لشيء من ذلك أصلا لكن اذا عبر عن معناها بالاسم كأن يقال معني من أو معني ضرب صح ان يحكم عليها بالكلية أو الجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان معني الكلمة والاداة بل معني الاسم فأتضح بذلك ان الاسم صالح لأن

لا ينال ما وقع في مختصر الاصول من ان الجملة موضوعة لقاعدة النسبة اذ يجوز ان يكون الأمر الملحوظ لأجل الغير مقصودا بالاداة من اللفظ ( قوله مع النسبة للمحولة بهذا الاعتبار ) أي باعتبار انها آلة للملاحظة مرآة لتعرف حالها ( قوله غير مستقل بالمفهومية ) لانه لا يتحصل معناها ذهنا الا بالفاعل المعين الذي هو خارج عن ذلك المجموع بخلاف الصفات فان النسبة التقيدية المعتبرة فيها من جانب الذات المهمة الى الحدث وان كانت آلة للملاحظة الا ان الذات المهمة والحدث داخلان في مدلولها فيكون المجموع مستقلا بالمفهومية منها فيصلح لان يحكم عليه وبه وكذا مدلول هذا والرجل فان ما يحتاج اليه التنيه والترفيف مأخوذه فيكون مستقلا بالمفهومية ( قوله فلا يصلح لان يحكم الى آخره ) قبل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومية وكذا بعد اعتباره معه لان تلك النسبة تامة مقصودة بالاداة لا يرتبط بشيء الا بعد جعلها غير مقصودة ( قوله محكوما به ) ولا يصح كونه محكوما عليه لامتناع كون المسند من حيث أنه مسند مسندا اليه ( قوله لا أنفك الى آخره ) كما لامرية في عدم صحة جعل كلمة من مسندا اليه أو مسندا ( قوله فلا يصلح لشيء من ذلك ) أي الاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه ( قوله ان الاسم ) أي من حيث أنه اسم

وامّا كان أثبت لامتناع لحوق عدمه فانه لزوال لا يلحقه فهذا إشارة لفصحة البقاء واما كان الوجود في الواجب أقوى منه في الممكن لان وجود الواجب عين ذاته على كلام بعضهم من ان الوجود عين الوجود أي وحيثما يقع التشكيك بخلاف وجود الممكن فانه غير ذاته فيمكن انتفاؤه عن ذاته ففسده الالفاظ الثلاثة متلازمة والمغايرة بينهما اما هو بحسب المفهوم ( قوله حصول معناه ) أي معني الكلّي قبل حصوله في الممكن أي وكذلك حصوله في الاب قبل حصوله في الابن ( قوله أشد من الممكن ) أي أشد من حصوله في الممكن ( قوله لأن آثار الوجود ) من وجود الواجب المراد بالآثار بالنظر للوجود الحاصل في الواجب الافعال أي كونه أفعال الله أكثر من أفعالها كما ان أثر البياض التفرق في أنه هل يلزم من التشكيك بالتقدم والتأخر ان يكون تشكيك بالشدة والضعف

أولا مثال الشارح يفيد الاول ويمكن التمثيل الثاني بحركة الفلك فان حركة الفلك موجودة وذات زيد موجودة أكثر وحركة الفلك سابقة على ذات زيد ووجود زيد أقوى من وجود حركة الفلك لانها قارة ووجود حركة الفلك غير قارة

( قوله أكثر مما هو في بياض العاج ) حاصله أنه انما كان بياض الثلج أشد من بياض العاج لان تأثيره تفرق البصر الحاصل من بياض الثلج أشد من البياض الحاصل في العاج فلاشبهة انما هي من أثره هذا حاصل كلامه وفيه ان ظاهر كلامه أولان الاشدية انما هي منظور لها في ذاته لا باعتبار أثره وأجيب بان الاشدية للكلمة بالذات لما كانت ( ٢١٣ ) حقيقة نظر لها في أثره أي

أكثر مما هو في بياض العاج وانما سمي مشككا لان افراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه انت نظر الى جهة الاشتراك خيله أنه متواطئ لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف أومه انه مشترك كانه لفظ له معان مختلفة كالعين فالناظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وان كان الثاني أي ان كان المعنى كثيرا فاما ان يغالي بين تلك المعاني فنقل

ينقسم الى الجزئي والكلي المنقسم الى التواطئ والمشكك بخلاف الكلمة والاداة وأما الانقسام الى المشترك والنقول باقسامه والى الحقيقة والجواز فليس بما يختص بالاسم وحده فالتفصيل قد يكون مشتركا تخلف بمعنى أوجد واقرى وعسمس بمعنى اقبل وادبر وقد يكون منقولا كهل وصام وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف أيضا قد يكون مشتركا كمن بين الابتداء والتبعيض وقد يكون حقيقة كفي اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفي اذا استعمل بمعنى على والسر في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في جهة الحكم عليها وبها \* واما الكلية والجزئية للعتباران في التقسيم الاول فهما بالحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة لا يصلحان لان يوصفا بشيئ منهما فان قلت المشترك ونظائره وان كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن صفات أخرى للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركا بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً فيزوم من جريان هذه الاقسام في الكلمة والاداة انصاف منيهما بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها \* وأما

( قوله بخلاف الكلمة والاداة ) أي من حيث انهما كذلك ( قوله فليس بما يختص بالاسم ) بل يجري في الكلمة والاداة أيضاً فتخصيص القسمة بالاسم يتم القسمة الاولى والثانية ( قوله قد يكون مشتركا ) الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز في الفعل قد يكون باعتبار المادة كالامثلة المذكورة وقد يكون باعتبار الهيئة كالضمار المشترك بين الحال والاستقبال وصيغ المقود المتقولة من الماضي الى الانشاء وصيغ الماضي المستعملة في المستقبل للدلالة على تحقق وقوعه فالمعتبر في الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز تعدد الوضع اعم من الوضع الشخصي كوضع المادة ومن الوضع النوعي كما في الهيئة والالفاظ الموضوعية بالوضع العام ليس فيها تعدد الوضع أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً فلا يدخل في المشترك على ما فهم ( قوله متساوية الاقدام ) لتساويها في كونها الفاظاً موضوعية للمعاني فان جميعها مستقلة في احضار أنفسها لاجتياج الى اعتبار ضمنية فيصلح الحكم عليها وبها ( قوله وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة ) أي من حيث أنه معناه ( قوله التقسيم يستلزم الى آخره ) لانه عبارة عن ضم قيود مختلفة أو متباينة

والجواب ان هذا الاختلاف لما التفت له في الجمل والصدق وفي النظر عند قسما مستقلا وقوله فلهذا سمي الخ فيه اشارة الى أن تسميته مشككا من باب تسمية الشيء باسم متعلقة ( قوله أي ان كان المعنى كثيرا ) المراد بالكثير ما زاد على الواحد وأراد بالمعنى ما يشمل الكلي والجزئي

واذا كان أثر الموجود في الثلج أشد فليكن ذات الموجود في الثلج أشد من الحاصل في العاج بالطريق الأول ( قوله خيله ) انه متواطئ الضمير في خيله يحتمل رجوعه لتقرر المقوم من الناظر ويحتمل رجوعه للاشتراك ( قوله أوجه ) أي أوقع من وجه وفي الضمير ما تقدم وعبر هنا بوجهه وفيما مر بجمله اشارة الى ان التواطئ أقوى من الاشتراك لان النجاسة أقوى من النجاسة فكان ذلك أمراً ثابتاً في الخيال وحكم الوهم ضئيف ( قوله فلهذا ) أي فلاجل ان الناظر تشكك سمي مشككا على طريق الجواز فان قيل البياض في الواقع موضوع للكلي أي اللون المعروف والاختلاف خارج عن الموضوع له فهو في الواقع من المتواطئ فلا معنى لعدده قسما مستقلا لان الواضع انما وضعه للامر الكلي وهذا عن التواطئ

بان كان موضوعا لمعني أولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعني آخر لمناسبة بينهما أو لم يتخلل

الصفات الضمنية فربما لا يلتفت إليها حال التقسيم وإذا أريد الالتفات إليها والحكم بها على معنى الكلمة

الى أمر مشترك فلا بد من اعتبار الصفات الصريحة التي تضم الى المقسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان كان في الحقيقة تصوير الاقسام وتقييدها في الذهن على ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التجريد من ان المعبر في التقسيم انضمام أمر الى المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة وإذا قصد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية

طبيعية ( قوله فربما لا يلتفت إليها ) حال التقسيم فضلا عن موصوفتها فيجوز في تقسيم اللفظ الى أقسام القسمة الثانية ان لا يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا أضاف لمعني الاداة والكلمة

بتلك الصفات لم فيه صلاحية انه اذا التفت اليه العقل ولا حظ تلك الصفات وجده متصفا بهما وذا لا يتوقف على ملاحظته في قالبها فيجوز ان لا يلاحظ حينئذ في قالب الاسم ( قال اما ان يكون

معناه ) أي للموضوع له بالمعنى العام للوضع يشمل الحقيقة والجاز أيضا ( قال ان كان معناه واحدا ) ولا يكون ذلك الا معنى حقيقيا اذ لو كان مجازيا لكان معناه كثيرا لامتناع تحقق المعنى المجازي

بدون المعنى الحقيقي فلا يرد ما قيل ان أريد بالمعنى المطابق فلا يصح جعل الجاز داخلا في الاقسام وان أريد اعم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في مشخص تجاوزا لا يسمى علما ثم ان

هذا التقسيم مبني على رأي القائلين بان المضمرات وأسماها الاشارات والحروف موضوعة للمعاني الكلية الا انه شرط استعمالها في الجزئيات فهي داخلة في الكل والى وما على رأي من قال بانها

موضوعة بالوضع العام للمعاني الجزئية فهي خارجة عن اقسام القسمة الاولى لعدم كون معناها واحدا وعن اقسام القسمة الثانية وهو ظاهر ومن قال انها موضوعة لمان مشخصة فقد سها لانها موضوعة

لمان جزئية داخلة تحت المفهوم الكل الذي هو آلة لوضعا سواء كان مشخصة أولا ( قال في عرف النحاة ) لانهم يجنون عن اقسام المعرفة وعلمية علم الجنس تقديرية فلا يتنافى خروجها عن

تعريف العلم واما اليبانيون فوظيفتهم البحث عن مقتضيات العلمية ( قال في عرف المنطقيين ) تسمية الدال باسم الدلول واشتهر ذلك بينهم حتى ظن الظاهريون ان الكلية والجزئية من صفات اللفظ

حقيقية واللفظ المستعمل في الجزء الحقيقي تجاوزا كالانسان في زيد لا يسمى جزئيا في عرفهم ( قال فهو الكل ) تسمية الدال باسم الدلول أيضا كما تيسر به الشارح وجعل الكل مقابل للجزئي

الحقيقي دليل على ان تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكل الحقيقي لا فرع تسميته بالكل الاضافي والقول بان لا يسمى لفظ اللاشيء كليا وان المعبر في التواطىء والتشكيك هو الصدق في

نفس الامر والكليات الفرضية خارجة عن القسمين بما لا شاهد عليه من كلامهم ولا فائدة الى ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكلّي اما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة

التوهم الى جزئيات يحمل عليها ( قال في افراده الذهنية ) أي الفرضية وان كان يتمتع بذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت في الاعيان

أو في الذهن فانقص ان للانسان افرادا خارجية لذهنية وللشمس افرادا ذهنية وان دفع التحير الذي عرض لبعض الناظرين ( قال وصدقه عليها بالسوية ) اذ لا يصح ان يقال ان زيدا أشد وأقدم

( قوله بان كان موضوعا

لمعني الخ ) هذا تفسير للنقل وقوله لمناسبة علة

لقوله ثم لوحظ ذلك المعنى والمراد بالملاحظة

مناسبة أي ان الحاصل على ملاحظة ذلك المعنى

ملاحظة المناسبة بينهما فلو لم توجد مناسبة أو وجدت

ولم تحصل ملاحظة فانه لا يلاحظ المعنى الاول

( قوله بان كان موضوعا لمعني الخ ) الباء للتصوير أي

تصوير ما وقع فيه التخلل

(قوله فان لم تخلل الخ) انما قسم هذا على ما فيه التخلل لانه يلزم عليه فصل بين كل واحد وبين ما يرجع اليه ولو قدم ذاك لكان هناك فصلان بين كل واحد وما يرجع اليه من غير نظر الى المعنى الاول (٢١٥) خرج بذلك المنقول ثم ان ظاهر

العبارة يفيدان المشترك فيه معنى أول وثان مع ان المشترك ماضع موضعين سواء كان الواضع فيها واحداً أو لا كان بينهما مناسبة أو لا فالناسبة لا تلا حظ في المشترك لا عند الاستعمال ولا عند الوضع فعلى تقدير وجود النسبة بين المعاني تلك حاصلة غير مقصودة وانما تشترط في الثقل وفي الحقيقة والحجاز كان أحدهما مقدما على الآخر أم لا كان للمعنيين كالمعين أو جزئيين كزيد أو أحدهما كلي والآخر جزئياً كالسان علما لشخص فانه جزئي بهذا الاعتبار وكلي باعتبار وضعه للمعيوان الناطق كان أحد المعنيين من لغة والآخر من لغة أو كانا من لغة واحدة وأجيب بأن قوله من غير نظر الى المعنى الاول في قوة السالبة وهي تصدق بنفي الموضوع فهو صادق بان لا يكون معنى أول بان وضع الواضع لفظا للمعنيين في ان واحد وبأن يكون هناك أول أي بان وضع

فان لم تخلل النقل بل كان وضع تلك المعاني على السوية أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لا اشتراكه بين تلك المعاني كالمعين قلها موضوعا والاداء عبر عنها لا بلفظها بل بافظ آخر كما أشركا اليه فلا محذور (قوله من غير نظر الى المعنى الاول) وأولى بالإنسانية من عمرو على ما نقل من بهمنيار ان معيار التشكيك استعمال صيغة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة أفرادها وعلى كون حقيقته الحيوان الناطق أو غيرها على ما فهم (قال وصدقه عليها أيضاً على السوية الى آخره) لان الافراد التي يفرضها العقل متفقة مع الفرد الموجود في جميع ماعدا الشخص اذ لا يبدأ لا تنزع أمر آخر مقوم لتلك الافراد بخلاف اقوم الفرد الموجود (قال أولى) أي أحق واليق وأقدم أي بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك أو أشد بان ينزع العقل بموثة الوهم أمثال البعض الآخر (قال التشكيك الاولوية) أي بسبب الاولوية والتشكيك بالمعنى القوي على ماسبي في وجه التسمية والحمل على الاصطلاح وهم لعدم الاصطلاح على معنى التشكيك انما الاصطلاح على بيان أسبابها (قال وهو) أي الاولوية والتذكير باعتبار الخبر وارجاع الضمير الى التشكيك وهم (قال فانه في الواجب) أي حصوله فيه على طبق نظيره أتم لعدم سبق المدم عليه لا ذاتا ولا زمانا وأثبت لاستماع زواله واقوى لامتناع تصور انكساره عنه لانه عين ذاته فذاته تعالى أحق من الممكن وهو معنى الاولوية (قال مقدما) أي بالذات قبل حصوله في الممكن لكونه على جميع ماسواه (قال فلهذا) أي لاجل انه يشكك الناظر فيه يسمى مشككا على سبيل الاسناد الحجازي (قال أولا) أي غير مسبوق بوضع آخر لئلا تتكرر لفظة ثم (قال ثم لوحظ ذلك المعنى) أهم من ان يكون تلك الملاحظة من الواضع الاول أو من غيره ليدخل فيه الحقيقة الظارية كلفظ الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الغير انما تم استعمال بمعنى التصديق مطلقاً (قال وضع لمعني آخر) بواسطة أو بلا واسطة فيدخل فيه الحجاز الذي اتسع فيه بان يستعمل في معنى مجازي مناسبة بمعنى مجازي كلفظ دون فانه في الاصل لادني مكاف في الشيء فأتسع فيه فاستعمل بمعنى عند ثم اتسع فاستعمل بمعنى تجاوز حد (قال بل كان وضعه الخ) اضرب عن نفي تخلل النقل اشارة الى ان انتفاء الثقل ليس باعتبار انتفاء الوضع لمعنيين اذ القسم اللفظ اذا كان معناه كثيراً ولا باعتبار انتفاء التأخر في الملاحظة بان يشترط في المشترك ملاحظة المعنيين معا لان اعتبار الملاحظة في الثقل ليتوصل به الى الوضع لمعني آخر وليس قيدا معتبرا فيه برأيه فانتفاؤه باعتبار انتفاء الوضع لهما مناسبة سواء كان الوضمان من واضعين أو من واضع واحد في زمان واحد أو في زمانين وسواء وجدت المناسبة أولا فالرخل داخل في المشترك ويصعب أدراجوه فيما تخلل النقل واسقطوا قيد المناسبة منه وقالوا ان تخلل النقل قايما مناسبة فهو المنقول أولا فهو المرتخل والمصنف رحمه الله لا يسميه اليهما اعتبر الشارح قيد المناسبة فيه لينحصر القسمة (قال من غير نظر الى المعنى الاول) أي المعنى السابق على أحد المعنيين سواء كان منهما أو غيرها فلا يشكل على تمزج المشترك باللفظ المقس الى معنى حقيقي ومجازي ليس الوضع له مناسبة بذلك

اللفظ لمعني ثم وضع لمعني آخر وقوله فهو المشترك أي المشترك فيه فهو من الحذف والإيصال فقد حذف الحرف وأوصل الضمير بالفعل وقوله لا اشتراكه بين تلك المعاني الاولى لان المعاني مشتركة فيه لان الاشتراك انما يستند للمتعدد

( قوله والماء ) أي عين الماء لاناء الماء ( قوله والذهب انما لم يقل والقضة لانه وقع خلاف في اطلاق العيين على القضة وفي بعض النسخ بعد الذهب والركبة أي العضو المعلوم فكل ركبة فيها عين فقوله والركبة أي وعين الركبة وفي بعض النسخ والركبة أي الركوة وفي بعض النسخ عدم الزيادة كما ذكر ( قوله فاما ان يترك استعماله في الاول الخ ) ظاهره ان أهل الشرع لا يستعملون لفظ صلاة في الداء وليس كذلك لانهم يستعملونها في الداء أيضاً وأجيب بان ترك الاستعمال على طريقة الحقيقة وان كانوا يستعملونها على طريقة المجاز ( قوله فان ترك سمي الخ ) مثلاً القرينة اسم لا أول ما يستبطن من الماء ثم نقل لأول ما يستبطن من العلم ثم نقل للعقل على طريقة المجاز ( ٢١٦ ) فقها من أول ما يستبطن من الماء لا أول ما يستبطن من العلم يقال له نقل للملاحظة

للباصرة والماء والركبة والذهب على السواء وان نخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول أولاً فان ترك يسمى لفظاً منقولاً لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولاً شرعياً كالصلاة والصوم فانها في الاصل للداء ومطلق الامساك ثم نقلها الشرع الى الاركان بالخصوص والامساك بالخصوص مع التية واما غير الشرع وهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي أقول يعني ان المعنى في الاشتراك ان لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد أو لا وسواء كان بينهما مناسبة أو لا

المعنى المقيس اليه الحقيقي بل بمعنى حقيقي آخر لهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل في حقيقي وغير حقيقي لاناسبة له بمعنى حقيقي ويسمى خطاباً بالنسبة الى غير الحقيقي فخرج عن المقسم ( قوله يعني ان المعنى الى آخره ) أفاد قدس سره ان قوله من غير نظر الى المعنى الاول تفسير لقوله على السوية وان المراد بالاستواء بين الوضعين عدم ملاحظة الاول في الثاني لا المعية الزمانية كما يتبادر من عبارة المصنف حيث جعل قوله ثم نقل في مقابلة قوله على السوية والمراد بقوله الوضع الآخر أهم من ان يكون منهما أو غيرهما كما هرفت ( قال لاشتراكه بين المعاني الخ ) الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة فالظاهر لاشتراك تلك المعاني فيه فالاشتراك فيه على الحذف والايصال الا انه استعمل الاشتراك بمعنى التخصيص نحو ( قال فاما ان يترك الى آخره ) أي لا يستعمل فيه بدون القرينة لانه لا يستعمل فيه أصلاً وحيث يجوز ان يكون متروكاً عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقيقة ( قال والناقل الخ ) الاقسام المحتملة باعتبار الثاقل والمنقول عنه ستة عشر الا ان الموجود منها هي الاقسام الثلاثة وهي الثقل من اللغة الى الشرع أو العرف العام أو الخاص والبواقي غير متحققة كذا قالوا وفيه ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست مجازاً وهو ظاهر ولا داخلية في المشترك للملاحظة الوضع الاول فيها فلم يدخل في المنقول بطل الانحصار فتحقق الثقل من اللغة الى اللغة ( قال اما العرف العام ) أي ما لا يتعين نقله ( قال لكل ما يدب الى آخره ) الذي يرمز رفق وكل ما امشي على الارض فهو دابة كذا في الصراح ( قال من الخيل ) تخصيص لذات القوائم بما يركب على

المعنى الاول وهو أول مستبطن وتركه واما الثقل من الثاني فثالث فهو مجاز والعلقة معتبرة بين المعنى الثاني والثالث لا بين الاول والثالث خلافاً لما هو ظاهر كلام بعضهم والمراد بالاول في كلام الشارح ولو نسبنا ( قوله سمي لفظاً ) منقولاً المتبادر منه ان الاسم هو المركب من قوله لفظاً منقولاً مع ان الاسم هو المنقول ( قوله والناقل اما الشرع ) حاصله انك اذا تأملت عهد الاقسام ستة عشر لان الاقسام لسة وعرف عام وعرف خاص وشرع والنقل اما من نفسها لنفسها اولئها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر وذكر

الشارح ان الموجود منها ثلاثة ونفي واحداً وهو الثقل من اللغة لغة كالايمان فانه في الاصل جعل الشخص انساناً كالدابة نقل لطلق التصديق وكلاهما لغوي ( قوله اما الشرع ) أي الشارع كما هو في بعض النسخ فيكون منقولاً يقتضي ان الاسم هو منقول لا لفظ منقول ثم نقلها الشارع الخ لا يعني ان المنقول منه والمنقول اليه كلاهما كلي وقد يكونان جزئيين كما اذا نقل لفظ زيد من ذات ووضع لذات أخرى لملاحظة مناسبة بينهما وترك الاستعمال في الاول وقد يكون أحدهما كلياً والاخر جزئياً كما اذا سميت ولدك بإنسان للملاحظة انه فرد من افراده وهجر المعنى الاول وتبين من هذا ان بين المشترك والمنقول التباين اذ في الثاني يلاحظ المعنى الاول عند الوضع والمشارك خال من ذلك ( قوله اما العرف العام ) وهو الذي لم يتعين نقله

(قوله فانها في أصل اللغة الخ) الظاهر ان عرف اللغة من جملة العرف العام فهذا المعنى لم ينتج (قوله من الخيل) بيان لما هو المقصود فلا ينافي ان ذوات الاربعة قد تكون لغير ذلك فليس المراد مطلق ذوات الاربعة بل المراد هذه الثلاثة بالخصوص والبقر ليس من هذا القبيل (قوله أو العرف الخاص) قد يقال ان من جملة العرف (٢١٧) الشرعي فلم أفرد الشرعي

كالدابة فانها في أصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربعة من الخيل والبغال والحمير أو العرف الخاص يسمى متقولا اصطلاحيا كاصطلاح النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة فلكلقل فانه كان اسما لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب والضرب ثم نقله النحاة الى كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة \* واما اصطلاح النظار

(قوله الى ذات القوائم الاربعة) أقول وقيل الى الفرس خاصة واعلم ان الجزئي يقابل الكل فلا يجمع شيئا من أقسامه وان التواطىء والمشكك يتقابلان فلا يجتمعان في شيء واما المشترك فقد يكون جزئيا بحسب كلا معنیه كزبد اذا سمى به شخصان وقد يكون كلياً بحسبهما كالعين وقد يكون كلياً بحسب أحد معنیه وجزئياً بحسب الآخر كلفظ الانسان اذا جعل له علما لشخص أيضاً اذا اعتبر معناه السكلي فاما ان يكون متواطئاً أو مشككاً وقس على ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز أن يكون المعنيان المنقول عنه وللمنقول اليه جزئين أو كليين أو أحدهما جزئياً والآخر كلياً نعم المنقول والمشارك متقابلان فلا يجتمعان وكذا الحال بين الحقيقة والجاز

ما في القاموس انها غابت على كل ما يركب وقس على المذكور (قوله وقيل الى الفرس خاصة) ذكره الامام في التفسير الكبير والعلامة الشيرازي وعبارة الفتح مشعرة بلها للفرس والبغل والخمار ما ذكره الشارح (قوله واعلم الخ) يريد أن اللفظ اذا لوحظ بالتقاسم الى معنى معين فاقسام القسمة الاولى متباينة وكذا اقسام القسمة الثانية واما اقسام القسمة الاولى مع اقسام القسمة الثانية فهي متمايزة بالاعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة في قوله فان كان معناه واحداً وان كان كثيراً (قوله يقابل الكل) تقابل الايجاب والسلب اذ لم يتبروا في مفهوم الكل القابلية لوجودي وليس مفهوم خارجا عنها وسيجيء في كلامه قس سره انه تقابل العدم والملكة (قوله وقس على ذلك حال المنقول) لم يتعرض لبيان الحقيقة والجاز لان المنقول حقيقة من وجه مجاز من وجه فبانها بينهما (قوله وكذا الحال بين الحقيقة والجاز) في انها لا يجتمعان وفي الاكتفاء اشارة الى ان ما عدا ما ذكر لا يتقابلان فالمنقول يجمع الحقيقة والجاز وكذا المشترك كلفظ الشمس بالنسبة الى الضوء ان اعتبر الملاقة يكون مجازاً وان اعتبر الوضع له كان مشتركاً وكذا المنقول مع المشترك بان توجد المناسبة بين المعنيين ويكون مهجوراً أحدهما عند قوم دون قوم (قال والعرف الخاص) أي ما يتبين ناقه والشرع وان كان داخل فيه الا أنه أخرج منه لشرافه (قال كاصطلاح النحاة) جمع ناس بمعنى التحوي على ما في القاموس والنظار فانه جمع ناظر بمعنى المنسوب الى علم الناظره لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى أصلاً (قال لما صدر عن الفاعل) في الصراح فعل بالفتح كردد وبالكسر كردد فوهي في الاصل لما صدر عن الفاعل استعمال المقام بالثنية مجوزاً والتعريفات القوية تعريفات لفظة

(٢٨ شروح الشخصية) هذا الاستعمال قليلا فهو كالمدم (قوله في نفسه) أي في نفس المعنى أي باعتبار نفسه أي ملاحظ باعتبار نفسه لا أنه آلة للغير وفي نسخة في نفسها أي في نفس الكلمة اي انها دالة على المعنى بذاتها من غير توقف على شيء آخر (قوله مقترن باحد الازمنة الخ) المضارع قيل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالمكن وقيل مشترك بينهما وهو الراجح وكلام الشارح إنما يظهر على القولين الاولين

( قوله فكاللدوران ) مصدر دار ( قوله للحركة في السكك ) أي المثني في الطرق ومن جملة الطواف حول البيت فيقال له دوران ( قوله ثم نقله النظر الى ترتيب الأثر الخ ) أي الى ترتيب الأثر على شيء صالح لأن يكون مؤثراً في ذلك الأثر وذلك كترتيب الحرمة على الأسكار فانه متى وجد وجدت الحرمة فلا سكار صالح لأن يكون علة فهو مؤثر في الحرمة على طريق المعتزلة أو باعث على طريق غيرهم أي باعث للسكك ( ٢١٨ ) على الامتنال وسواء كان ذلك الأثر عدماً أو وجوداً أو عدماً ووجوداً فالسبب

فكاللدوران فانه كان في الأصل للحركة في السكك ثم نقله النظر الى ترتيب الأثر على ماله صلوح العلية وإن لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة ان استعمل في الاول وهو المتقول عنه وبجواز ان استعمل في الثاني وهو المتقول اليه كالاسد فانه وضع أولاً للصيوان المتفرس ثم نقل الى الرجل الشجاع لملاقته بينهما وحى الشجاعة فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز أما الحقيقة فلانها من حق فلان الأمر أي ابنه .

( قوله فانه اسم للحركة في السكك ) أقول والاولى ان يقال للحركة حول الشيء ( قوله الى ترتيب الأثر على ماله صلوح العلية ) أقول كترتيب الاسهال على شرب السقمونيا وترتيب الحرمة على الأسكار ( قوله وأما الحقيقة فلانها الخ ) أقول جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذاً من حق المتعدي

فلأبأس في أخذ الفاعل في تعريف الفعل ( قال فكاللدوران ) بفتح الواو مصدر دار ويدور والسكك كتب جمع سكة بالكسر كوجه خورده كذا في الصراح ( قوله الاولى ان يقال ) في الصراح والسراج وغيرها الدوران كريدن فعلى هذا هو موضوع للقدر المشترك بين الحركتين فيكون حقيقة فهما وفي بعض حواشي شرح الاداب المسعودي انه في اللفظة الطواف وقيل الحركة في السكك فالتقل على الاول للنسبة بين فرد المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للنسبة بين نفسها وعلى أي تقدير الاولى ان يعتبر المتقول عنه الحركة حول الشيء لشدة مناسبتها بالمعنى الاصطلاحي ( قال ثم نقله ) أي اصطلاح الناظرين أفرد الضمير رعاية للسياق حيث جعل الناقل العرف الخاص ( قال الى ترتيب الأثر ) أي ماهو أثر في نفسه وجوداً أو عدماً أو معاً على ماله صلوح العلية أي يصح ان ينسب اليه ويقال انه مؤثر فيه ( قال وإن لم يترك المعنى الاول ) أي غير المسبوق بمعنى آخر وهو المعنى الحقيقي ومعنى أيضاً انه يستعمل فيه بعد النقل كما يستعمل فيه قبل النقل أي بلا قرينة ( قال يسمى حقيقة الى آخره ) أي يسمى ذلك اللفظ المتقول بالاسمين الحقيقة والمجاز باعتبارين فلا يرد ان الحقيقة لا يلزم ان يكون معناها كثيرة ( قال ان استعمل ) فيه اشارة الى انه لا بد من قيد الاستعمال في المتن فان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً لكن لما كان هذا القسم ساقطاً عن درجة الاعتبار لان المقصود من وضع الالفاظ الافادة والاستفادة لم يعتبر هذا القيد لاجراجه ولذا أسقطوه عن التقسيم ( قال وهو المتقول عنه ) فسر الاول والثاني والمتقول عنه والمتقول اليه اشارة الى انه ليس المراد بالاول والثاني ما يتبادر منها أعني المعنيين الذين بينهما تقدم وتأخر بمرتبة بل مالا يتقدم عليه معنى آخر وما يتقدم عليه فيدخل فيه اللفظ المقيس الى معنيين نقل من أحدهما الى الآخر وكلاهما مجازيان .

متى وجد وجد السبب ومتى عدم عدم السبب والشروط متى عدم عدم المشروط والمانع متى عدم وجد الشيء ومتى وجد عدم الشيء وقوله في السكك الاولى حول الشيء تتم المناسبة بين المتقول والمتقول اليه فان الدوران رجوع هذا لهذا وهذا لهذا أي متى وجد هذا وجد ذلك بخلاف الحركة في السكك فانه يصدق بحركة واحدة ( قوله بل يستعمل فيه أيضاً ) أي كما يستعمل في الثاني ( قوله وهو المتقول اليه ) أي سواء كان متحداً أو متعدداً فالاول كما في الاسد فانه وضع أولاً للصيوان ثم نقل للرجل الشجاع والثاني كما قالوا في دون فانه في الأصل اسم لادنى مكاتب من الشيء ثم تجاوز بها في الاحوال والرتب ثم تجاوز بها من تعدى حكم الى

حكم وحد الى حد فالتقول اليه قد تعدد ( قوله بطريق الحقيقة ) انما لم يقل فاستعمله في الاول حقيقة اشارة الى أو ان الحقيقة في الأصل اسم للكلمة المستعملة فيها وضمت له وليست في الأصل اسماً للاستعمال نعم هو سمي بذلك على طريق التبع وقوله بطريق الحقيقة الباء للملازمة أي ان الاستعمال متباسب بطريق الحقيقة ( قوله أي أثبت فيه ) اشارة الى انه مأخوذ من المتعدي لامن حق بمعنى ثبت



( قوله أو من حقيقته الخ ) فيه إشارة أيضاً الى أنه مأخوذ من المتعدى ( قوله فهو شيء مثبت ) راجع للاول وقوله معلوم الدلالة الخ راجع للثاني وعلى كل حال هذا الكلام منتج ان حقيقة فصيحة بمعنى مفعولة \* واعلم ان فعلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث وحينئذ يقال لا موجب للآتيان بالثاء والجواب ان التاء ليست للتأنيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية أو ان قولهم فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث فلا يؤثري فيه بالثاء ما لم يكن وصفاً لمؤنث محذوف قول رأيت قتيلة بنى فلان وهنا كذلك فيحمل ان حقيقة صفة لمؤنث محذوف في الاصل أى كلة حقيقة ويحمل ان تكون حقيقة من حق بمعنى ثبت فتكون بمعنى ثابتة فالواجب الآتيان بالثاء لان فعلا اذا كان بمعنى فاعل يجب الآتيان فيه بالثاء فان قلت ما وجه اختيار الاخذ الاول الذى ذكره مع ان فيه اشكالا قد علمته والجواب ان هذا فيه إشارة ( ٢١٩ ) الى انه لا يقال لما حقيقة الا اذا

استعملها التكلم في معناها الحقيقى ( قوله واذا استعمل الخ ) فيه إشارة الى ان المجاز في الاصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح ان يكون اسم مكان لان التكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصلى أو غيره ( قوله من تقسيم اللفظ ) أى من قسماته لانه قد تدهم قسمات فقد قسم اللفظ أولاً الى اداة وكلمة واسم ثم قسم الاسم الى كلمي وجزئي ثم قسمه الى مشترك ومتواطيء ( قوله كان بالقياس الى نفسه ) أى لا بالقياس الى لفظ آخر ( قوله وبالنظر الى نفس معناه ) أى لا الى حال المعنى بخلاف هذا

أو من حقيقته اذا كنت منه على يقين واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصلى فهو شيء مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز الشيء يجوز به اذا تعدها واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصلى قال

( وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه ) ( أقول ) مامر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى أي يكون معناه واحداً أو يخالفا في المعنى أي يكون لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان

بأحد المعنيين وحينئذ يجب ان يحمل التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة ونظائرهما أو يحمل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك مررت بقتيلة بنى فلان وجاز ان يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا اشكال في التاء ( قوله فهو شيء مثبت في مقامه ) أقول هذا إشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة إشارة الى المعنى الثاني ( قوله فقد جاز مكانه ) أقول فعلى هذا

( قوله وحينئذ ) يعني ان فعلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث لا اذا كان موصوفه غير مذكور فانه تدخل التاء للمؤنث دمجاً للآتيان نحو مررت بقتيلة بنى فلان فاذا كانت الحقيقة بمعنى مفعول يجب ان يقال ان التاء فيه ليست للتأنيث بل للنقل بملافة كون كل من النقل والتأنيث فرعاً أو يقال ان التاء كانت فيه قبل النقل بان اعتبر صفة لمؤنث غير مذكور ثم نقل منه ( قوله فلا اشكال في التاء ) لان فعلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكور والمؤنث والحقيقة هنا صفة للكلمة فدخله التاء وانما لم يمتروا هذا الوجه لان اللفظ انما يصير حقيقة بالاستعمال فهي أنسب بالثبوت والمعلومة ( قال فهو مثبت في مقامه ) فهو المثبت الكامل بخلاف المجاز فانه مثبت في غير مقامه فكانه غير مثبت وكذا في معلوم الدلالة ( قال من جاز ) أي مصدر منه

المشروع فيه فانه تقسيم بالنظر الى لفظ آخر وإلى حال المعنى من اتحاد أو تخالف ولما كان الثاني لازماً للاول اقتصر الشارح على الاول في قوله وهذا تقسيم اللفظ الخ ( قوله أي يكون معناه ) واحداً دفع به ما يتوهم من التوافق في المعنى ان يكون بينهما بعض تخالف في المعنى وذلك كائنسان وبشر فانهما موضوعان للحيوان الناطق ولا نقل ان بشر موضوع لبشري ( قوله ان يكون لاحدهما الخ ) دفع ما قد يتوهم انهما متفقان معني مع نوع تخالف ( قوله فهو مرادف له ) أي فكل واحد من اللفظين مرادف للصاحبه أي راك على خاتف وتاجية على ما يأتي والمراد ان معنى هذا هو معنى هذا ( قوله فهو مرادف له ) أي فاللفظ مرادف للآخر واذا كان كذلك فاللفظان مترادفان فهو مرادف ناطر للمفرد وقوله فاللفظان ناطر لهما وانما لم يقل فاللفظان مترادفان لئلا يقتضى انهما مترادفان لفظ آخر غيرها

( قوله أخذنا من الترادف ) راجع لقوله مترادفان ( قوله الذي هو الركوب ) ظاهره ان الترادف والمرادف معناهما واحد مع ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ( ٢٢٠ ) فالترادف ركوب يتكرر بخلاف المرادف فانه الرأكب لكن لا يتكرر هذا

أخذنا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر كالتلفظان راكباً عليه فيكونان مترادفين كاللث والاسد وان كانا مختلفين فهو مبين له والتلفظان متباينان لان المبينة الفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحداً فيتحقق الفارقة بين اللفظين للفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس

يكون المجاز مصدراً ميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجه بان الحكم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصلي الى معني آخر فهو محل الجواز

( قوله فهو محل الجواز ) فيكون لفظ الجواز مكان وقال صاحب الايضاح انه من جاز المكان سلكه فان الجواز طريق الى تصور معناه ( قال مامر من قسم اللفظ الخ ) أي مامر قسم اللفظ المفرد الى الارادة والكلمة والاسم وقسمه الى الجزئي والكلبي والمشتك والمقول والحقة والمجاز والقصر الى الاخير قصير فلا تكن من الفصيرين فهذا التقسيم مقابل للتقسيمين السابقين ولتليهما على ما في المطالع وقول المصنف وكل لفظ الخ مطوف على قوله وهو ان لم يصلح الى آخره والمراد بكل لفظ كل لفظ مفرد بقرينة تقديمه على قسم المركب ويراد لفظة كل مع ان المناسب للتقسيم تركه للتصيص على شموله بجميع الاقسام وادخال الفاء في خبره بناء على جواز دخوله في خبر كل مضاف الى تكررة غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم وليس المقصود منه الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق حتي يردان الفرق ظاهر لان ذلك القسم الاسم وهذا قسم لمطلق اللفظ الشامل للاقسام الثلاثة على انك قد عرفت ان القسم السابق أيضاً أطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم ( قال كان بالقياس الى نفسه ) أي لا بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى نفس معناه لا الى حال معناه بخلاف هذا التقسيم فانه بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى حال معناه من الاتحاد والتخالف بمعنى لفظ آخر ( قال قسم اللفظ ) وضع المظهر موضع الضمر لا يظهر وجهه ( قال أي يكون الى آخره ) نخرج التأكيد المعنوي والمؤكد وكذا الحد والمحدد وان لم يعتبر قيد الافراد وكذا التابع والمتبوع نحو عطشان عطشان لان الاتحاد في المعنى فرع وجودي المعنى لها ولا معنى لعطشان على الافراد والمراد بالمعنى الموضوع له نخرج اللفظان المحددان في المعنى المجازي وبالأول ما قابل المتعدد كما هو الظاهر واللفظان اللفظان يكون معناهما اثنين واتفقا فيه مترادفان من وجه متخالفان من وجه فمعهما اجتماع القسمين ( قال مرادف له ) أي موصوف بالارادة له وفيه اشارة الى ان اطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كاطلاق المترادفين والمتخالفين ( قال أخذنا ) أي أخذ هذا اللفظ أخذنا من الترادف متعلق بقوله والتلفظان مترادفان واذا كانا مترادفين كان كل واحد مرادفاً للآخر فلذا لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث تعرض للبينة دون التباين تنبيها على ان كلا منهما يستلزم الآخر ( قال من الترادف الذي هو الركوب الى آخره ) لم يوجد الترادف بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التابع وعلى هذا لاجابة الى اعتبار مؤنة الركوب فان

والموجود في اللغة ان الترادف هو التابع ولم يوجد الترادف في اللغة بمعنى الركوب فلا داعي لما قاله من الكلفة بقوله كان المعنى مركوب الخ ( قوله والتلفظان راكباً ) أي على طريق البدلية وانما قلنا ذلك ليناسب ( قوله والتلفظان مترادفان ) أي كل واحد مرادف للآخر أي راكب خلفه والافكون اللفظين الراكبين عليه لا يقتضي ان كلا خلف الآخر ( قوله فيكونان مترادفين ) أي كل منهما خلف الآخر ومعني مرادف راكب ( قوله فهو مبين له ) أي فأحد اللفظين مبين للفظ الآخر وهذا يصدق بالتساويين لان المعنى مختلف وان اتحداً ماضداً فالتساويان متباينان على هذا الاصطلاح ( قوله فهو مبين له ) هذا في مقابلة قوله سابقاً فهو مرادف له وقوله والتلفظان متباينان مقابل لقوله سابقاً والتلفظان مترادفان ولم يأت بمقابل

قوله أخذنا من الترادف الخ بأن يقول أخذنا من التباين الذي هو التافرق كما انه لم يذكر في مامر المرادفة التي هي ومن نظير ما ذكره من المبينة للاشارة الى انه يلزم من التباين التباين ومن الترادف المرادفة وهذا شبه احتباك قال لفظ يقال له مرادف ومترادف ومباين ومتباين لكن المترادف والمتباين يشعان بالتكرار ولا تكرر هنا الا ان يقال التكرار بحسب توارد اللفظين على المعنى

(قوله ومن الناس الخ) في هذا تحقير لشأنهم وذلك لأن المقصود من هذه ( ٢٢١ ) الجملة ليس مجرد الإخبار لانه

لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات أي أنهم امتازوا عن سائر الناس بهذا الحكم فإذا كانت الصفة صفة كمال أفاد تعظيمهم ومدحهم كما في قوله تعالى من المؤمنين

رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وإذا كان صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وما نحن فيه من هذا القبيل ( قوله لأن

الترادف هو الاتحاد الخ ) حاصله أنه فاسد لأن ماصدقات الأول منها أكثر من ماصدقات الثاني

فهما مختلفان ماصداق فليس بينهما ترادف لسلطان اتحادهما في الماصدقات الترادف مداره

على الاتحاد في المفهوم ومفهوم ناطق غير مفهوم فصيح لأن مفهوم الأول

ذات ثبت لها النطق ومفهوم الثاني ذات ثبت لها الفصاحة وكذا قول في السيف

والصارم فقوله لأن الترادف هو الاتحاد الخ هذا رد بعد تسليم الاتحاد في

الماصدق وإذا ثبت الاختلاف في المفهوم ثبت التباين وأيضا

ومن الناس من ظن أن مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصديقهما على ذات واحدة وهو فاسد لأن الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال

( وأما المركب فهو إما تام وهو الذي يصح السكوت عليه أو غير تام \* والنامان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وإن لم يحتمل فهو الانشاء فإن دل على طلب الفعل دلالة أولية أي وضعية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا اضرب أنت ومع الموضوع سؤال ودعاء ومع التساوي الناس وإن لم يدل فهم تنبيه يندرج فيه التثني والترجي والتعجب والقسم والتداء وأما غير التام فهو إما تهدي كالحيوان الناطق وإما غير تهدي كالركب من اسم وأداة وكلمة وأداة )

( قوله ومن الناس ) أقول فيه تحقير لم بناء على ظهور فساد ظنهم فإن الناطق موصوف بالفصيح والفصاحة صفة للناطق فها مختلطان في المعنى وإن صدق على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات أخرى بدون الفصيح وكذا السيف فانه موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع أن السيف أهم منه فيمد ظن الترادف في هذين المثالين وأبعد منهما ظن الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض وأما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالإنسان

المترادفين متناهية في الاستعمال والمتخالفين متقاربان فيه والمراد كواب أحدهما خالف الآخر على التناوب لتحقق الترادف ويجوز أن يكون بمعنى أصل الفعل ( قال ومتى اختلف إلى آخره ) كان لظاهره أن يقول ومتى اختلف المعنى تحققت المفارقة إلا أنه راعى المناسبة بالترادف فلهذا تعرض لفي وحده المركب ( قوله

فيه تحقير لشأنهم ) أي في هذا التعبير تحقير لشأن الظاهرين وذلك لأن المقصود من هذا الجملة ليس مجرد الإخبار لانه لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات وتقديم الخبر لمجرد

التشويق كما يقال من المتكلمين من يقول صفاته عين ذاته أي امتازوا عن سائرهم بهذا الحكم فإذا كانت الصفة صفة كمال أفاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه )

وإذا كانت صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ( ومنهم الذين يؤذون النبي ) وفيما نحن فيه من هذا القبيل بناء على ظهور فساد ظنهم وما قيل في وجه استفاد تحقيرهم إما أن التبرير بالبعض المجه

قد يكون للتحقير كالتبرير أو التبرير عنهم بعض الناس دون بعض الفضلاء أو العلماء وأما التبرير عن اعتقادهم بالظن إشارة إلى قوله تعالى ( أن بعض الظن أثم ) وأما التبرير عن جزمهم بالظن لنصف

جزمهم مع عدم الاطراد في جميع نظائر هذا الكلام لا يخرج عن عدم الإفادة فضلا عن إفادة التحقير ( قوله موصوف بالفصيح ) ولا يوصف أحد المترادفين بالآخر في الصراح الفصاحة كشاده سخن ودرست مخارج شدن وهو المراد هنا دون مصطلح أهل الماني على ما فهم في صفة النطق وأجزاؤه على الناطق من قبيل متحرك مسرع ( قوله والفصاحة صفة النطق ) ابتداء للفارق بين

ناطق فصيح وبين سيف صارم من أن الأول صفة الصفة والثاني صفة الموصوف كما صرح به في حاشية شرح مختصر الأصول ( قوله مع صدق الناطق على ذات أخرى ) وهو الذي في لغته لكنه ولا يصح بخارج الحروف ( قوله وأبعد منهما إلى آخره ) لصدق كل واحد منهما بدون الآخر وجه آخر للفساد وهو أن الطق يوصف بالفصاحة والسيف يوصف بالصارم والوصف غير للوصوف ( قوله نعم الاتحاد في الذات ) أي الماصدق وهذا استدراك على قوله لا الاتحاد في الذات إذ ربما يفيد أنه ليس له جهة قرب من الترادف

(قوله لما فرغ من المفرد) أي من قسميه وقوله وأقسامه أي وبيان أقسامه (قوله شرع في المركب) أي قسميه وفي الكلام حذف أي شرع في المركب وأقسامه وحذفه لدلالة قوله (قوله أي يفيد الخطاب إلخ) جملة الشارح تفسيراً لقوله يصح السكوت إلخ والانسب العكس (٢٢٢) بأن يقول لأنه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح إلخ وذلك لأن المفيد

فائدة يطلق على ما يفيد فائدة جديدة أي لم تكن عند السامع كما لو كان

(أقول) لما فرغ من المفرد وأقسامه شرع في المركب وأقسامه وهو إما تام أو غير تام لأنه إما أن يصح السكوت عليه أي يفيد الخطاب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتباً للفظ آخر ينتظر الخطاب والكاظم بالامكان فهو وإن كان باطلاً أيضاً إلا أنه ليس بذلك البدل الكلية وكان منشأ الظن في المتساوين توهم انعكاس الموجبة كلية كنفسها فلما وجدوا أن كل مترادفين متحدان في الذات تخيلوا أن كل متحدتين في الذات مترادقان وإذا بطل الظن في المتساوين كان بطلانه في غيره أظهر (قوله لأنه إما أن يصح السكوت عليه) أي يفيد الخطاب فائدة تامة أقول الأظهر أن يقال لأنه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت عليه تفسيراً لفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي تحصل للخطاب من المركب التام فيزم أن لا يكون مثل الباء فوقاً وغيره من الأخبار المدونة للمعظب مركباً تاماً إذ لا يحصل منه للخطاب فائدة جديدة (قوله ولا يكون مستتباً) أقول هذا تفسير أيضاً لصحة السكوت إذ فيه نوع إبهام أيضاً كانه قال المراد بصحة سكوت التكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مستديماً للفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون الخطاب حينئذ منتظراً للفظ آخر كاستدعاءه للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وانتظار المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشار إلى

(قوله إلا أنه ليس بذلك البعد) لتساويهما في الصدق فيمكن أن يتوهم من ذلك الاتحاد في المفهوم (قوله) وكان منشأ إلخ كما أشار إليه الشارح قوله نعم إلخ (قوله كل مترادفين إلخ) اتحادهما في الذات بمعنى حملها على ذات واحدة (قوله لما فرغ من المفرد إلى آخره) أي عن قسم المفرد وبيان أقسامه شرع في قسم المركب وبيان أقسامه وهذه الشرطية لزومية نظراً إلى الترتيب الذي ألزمه المصنف وقادتها التنبية من أول الأمر على أن هذا ابتداء مبحث آخر وليس تنبيه لما قبله (قوله الأظهر أن يقال إلخ) يعني إذا جمع بين العبارتين كما فعله الشارح فالأظهر أن تقدم العبارة الثانية لاجتماعها وتعمل الأولى تفسيراً لها لثلاث توهم خلاف المراد وأما على ما فعله المصنف من الاكتفاء على صحة السكوت فالأظهر عدم ذكر العبارة الثانية والاكتفاء بعدم الاستيعاب المذكور وأما قال الأظهر لأن الظاهر أن الشارح فسر عبارة التي بالعبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المقصود منها تنبيهاً على اتحاد مؤدى العبارتين والعجب ممن فسر الفائدة التامة بما لا يفهم منه ثم قال فلا يرد قوله والأظهر أن يقل (قوله الفائدة الجديدة) إذ الفائدة الحاصلة إنما يستفاد من الأخبار بها تذكيرها فهي ناقصة في كونها فائدة (قوله هذا تفسير لصحة السكوت إلى آخره) يعني قوله ولا يكون عطف على قوله يفيد وتفسير لصحة السكوت بعد تفسيره بالعبارة المشهورة (قوله إذ فيه نوع إبهام) لأن المفهوم منه أن لا ينتظر الخطاب بعده أصلاً وليس بمراد (قوله أيضاً) أي كما أن فيه نوع تفسير

فائدة يطلق على ما يفيد فائدة جديدة أي لم تكن عند السامع كما لو كان يجمل قيام زيد وقلت قام زيد ويطلق على ما يصح السكوت عليه أي سواء كان مفيداً لفائدة جديدة أم لا كما في السماء فوقنا والأرض تحتنا ويطلق على الموضوع أي ما قابل الحمل كما في زيد وزيد قائم فيكون قوله إما أن يصح السكوت إلخ تفسيراً للمراد من المفيد فإنه لما كان صحة السكوت فيه إبهاماً لأنه صادق باستدعاء المحكوم عليه المحكوم به فقط وباستدعاء الفضلات بينه الشارح بقوله أي لا يكون اللفظ مستتباً أي مستديماً للفظ آخر كاستدعاءه زيد وقوله للفظ آخر أي ما يحصل به أصل الكلام سواء كان محكوماً عليه أو به لا يزيد بأن يكون ظرف زمان أو مكان أو تمييزاً أو حالاً أو جاراً أو مجروراً فإذا قيل زيد

ضرب حصلت الفائدة لأن الخطاب إنما ينتظر الخبر ولا يحتاج لقولك أمس ولأني السوق (قوله ولا يكون) أي اللفظ مستتباً كما أي مستديماً للفظ آخر وليس المراد حقيقة الاستيعاب بحيث يكون اللفظ مذكوراً أي كونه يطلب لفظاً تاماً له ولا لا ننقض بقولك قائم من زيد قائم فإن قائم تابع \* وأما زيد فهو مستدع وطالب للخبر ولا يقال أنه مستتب للخبر فعدم الاستدعاء المذكور تفسير لصحة السكوت بعد أن جعلناه تفسيراً لفائدة الخطاب

( قوله كما اذا قيل ) أى مثل الاستدعاء في زيد والذي يستدعيه زيد استدعاء مخصوص وهو قائم \* والحاصل ان التشبيه في كون الاستدعاء استدعاء مخصوص لمطلق استدعاء ( قوله والا فهو المركب الناقص وغير التام ) أى والمركب غير التام وأتى بهذا إشارة الى انه يسمى بإسمن كل منهما مركب وقدم الاول للإشارة الى ان الغير التام ( ٢٢٣ ) تفسير للناقص والتفسير متأخر

كما اذا قيل زيد فيقي الحاطب منتظرا لان يقال قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم وأما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر والقضية او لا يحتمل وهو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا لواقع أولا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه بان المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخلية في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال لامعني له حيثئذ لم يجب أن يقال ماصدق أو كاذب والحق في الجواب ان المركب احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ولا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند

ان المراد بالاستدعاء أي الاستدعاء والانتظار المفين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ وحيثئذ لا يجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لان الحاطب منتظر الى ان يبين المضروب ويقال عمرا الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان ( قوله بمجرد النظر الى مفهوم اللفظ ) أقول يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب ويقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن

بالنسبة الى الفائضة التامة أو كما ان في الفائدة التامة نوع ايهام ( قوله أى الاستدعاء ) أى ليس المراد بالاستدعاء انه يستدعي ذكره على وجه التبعية اذ كل من المسند والمسند اليه ركنان من المركب التام ليس أحدهما تابعا للآخر بل مجرد الاستدعاء ( قوله بقوله ) متعلق بإشارتي اشارة الشارح بقوله كما اذا قيل الخ فانه مفعول مطلق لقوله مستدعاء أى استدعاء وانتظارا مثل ما اذا قيل ( قوله لان الحاطب ينتظر الخ ) اما لكونه سائلا منه كما اذا قال من ضرب زيدا ولان الفعل في تعقله ووجوده يحتاج اليه ( قال ولا يكون مستدعاء الى آخره ) قيل يلزم ان يكون زيد عمرو في مقام التعداد مركبا تاما لأنه يفيد الحاطب فائدة لا ينتظر منها لفظ آخر والجواب اننا لانسلم كون الاسماء المدودة مركبة ولو سلم فلما ردنى الانتظار بالقياس الى المعنى ولا شك انها من حيث المعنى مستتبعة للفظ آخر وان كانت من حيث النقص غير مستتبعة ( قال الخبر اما ان يكون الى آخره ) مبنى الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة برداشتن والتبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال في نفس الامر ولا خبر يحتملها في نفس الامر وقد صرح بذلك في الجواب حيث قال كل خبر صادق يحتمل الصدق الى آخره وحمل الاحتمال على معنى الامكان العام او الخاص تدقيق لفائدة فيه سوى تعقيد التعريف وحمله على ما لا ينساق اليه الذهن ( قال لانه لامعني للاحتمال ) يعني ان لفظ الاحتمال حيثئذ مستدرك يجب حذفه ولذا قال غير مرضي ولم يقل غير

هذه الكلمة فهو من الكلام الحشو الساقط عن الاعتبار وكان لم يكن مذكورا وكان التعريف الخبر ما كان صادقا أو كاذبا فلو كان فقصه ان الحد فاسد لكان يقول وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال وحيثئذ قوله بل يجب اي غير شرط بمعنى انه مستحسن ولو كان واجب شرط لقال وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال والواجب ان يقال الخ

(قوله الى مفهومه) اي مفهوم (٢٢٤) الخبر وهو ثبوت شيء، لشيء، ونفي شيء، عن شيء، بقطع النظر عن القائل وعن الخارج

العقل الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحصل التقسيم أن المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والا فهو الانشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية أولا يدل فان دل على طاب العقل دلالة

خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى حصول مفهومه وماهيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يردان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية التكلم ولا حظنا حصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبوت شيء، لشيء، أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يردان مثل قولنا الكل أعظم من الجزء وغيره، البديهيات التي يحزم العقل بها عند تصور طرفها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب أصلا بل هو جائز بمصدقه وحاكم بامتناعه كذبه قطعا لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى حصول مفهوماتها وماهياتها وجدناه اما ثبوت شيء، لشيء، أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرا الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحينئذ فلا أشكال في أن الاخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب وهنأ سؤال مشهور وهو أن تعريف الخبر احتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب ان ذلك اما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم وأما اذا فسر الصدق

وعن خصوصية الخبر فاذنا قطع النظر عن الواقع دخل قولك الله واحد وبقطع النظر عن القائل دخل قول النبي انا الاعمال بالنيات وبقطع النظر عن خصوصية الخبر يدخل السام فوقنا واما لو نظر لخصوصية هذا الخبر لم يكن الاصدقا ولا شك أنه اذا نظر للمفهوم ولم ينظر لواحد من هذه الأمور الثلاثة بل جرد المفهوم عنها كان محتملا للصدق والكذب وخصوصية الخبر كونه بديهيا أو نظريا ( قوله فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية ) أي أولية فحينئذ يخرج دلالة الالتزام والتضمنية لان ما قاله قاصر على المطابقة ( قوله ان احفل الصدق والكذب) بحسب مفهومه فهو الخبر اعترض بان الصدق مطابقة الخبر للواقع فقد أخذ المعرف في التعريف وهذا دور ورد بان لا يفسر الصدق بمطابقة الخبر بل بمطابقة النسبة الواقعية للواقع أي مطابقة النسبة الكلامية أي موافقتها لما في الواقع فلا يتأتى الاعتراض الا لو فسرنا الصدق بمطابقة الخبر ونحن لانفسره بذلك وأجيب أيضا بانا لانسلم لزوم الدور حتى على ما ذكره من تعريف الخبر لان وضعية

صحيح لان اشتغال التعريف على لفظ زائد لا ينافي صحته ولذا لم يتعرض له في شرح المطالع وبعضهم أطال الكلام بزعم انه تحقيق وهو بالترك تحقيق ( قال والحق في الجواب ان المراد بال ) خلاصته تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى التام المتبادر كما ذكره المعارض لكن المراد ان المركب التام ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر أي من غير نظر الى خصوصية زائدة على كونه مركبا تاما بل بالنظر الى الماهية الكلية وهو كون ثبوت شيء، لشيء، أو انتفائه عنه فيدخل فيه جميع الاخبار الصادقة أو الكاذبة التي منشأ صدقها أو كذبها أمر خارج عن ماهيته سواء كانت خصوصية التكلم أو خصوصية الطرفين أو أمرا آخر وظهر لك بما ذكرنا انه محل للتعريف على المعنى المتبادر فن قال بعد ملاحظة الاطباء والحاصل الذي ذكره قدس سره انه افساد بعبارة التعريف بالتأويل وحل الاحتمال على الامكان الذهني وادعي انه معناه عندهم فقد افسد الكلام عن نفسه فدع عنك خرافات الأوهام ( قوله وكذا لا يردان مثل قولنا الخ ) أي الاخبار البديهية التي منشأ صدقها أو كذبها خصوصية الطرفين لانها محتملة عند قطع النظر عن تلك الخصوصية فن قال ان قطع النظر عن الخارج كاف في محبة التعريف فقد سما ( قوله الى يحصل ) زاد المحصل وعطف عليه وماهية تخصيصا على ان المراد مفهومه الكلي فان الماهية تدل على الكلية كما سيجيء ( قوله اما ثبوت شيء، لشيء، الى آخره ) أو اتصال شيء، بشيء، أو انفصال شيء، عن شيء، فهو مذكور بطريق التمثيل ( قوله فلا أشكال الخ ) ومن قال ان الاخبار المخصوصة من حيث انها مخصوصة فرد الخبر خارجة عن تعريفه فقد سما لظهور صدق التعريف عليها حال كونها مأخوذة بتلك الحقيقة ( قوله والجواب الى آخره ) لم يرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في تعريف

الصدق بمطابقة الخبر ونحن لانفسره بذلك وأجيب أيضا بانا لانسلم لزوم الدور حتى على ما ذكره من تعريف الخبر لان وضعية

قوله الخبر ما احتجب مطابقة الخبر للواقع المراد من الخبر المعروف الملاحظة كونها معنونا عنها بهذا التفظ وقوله ما احتجب مطابقة الخبر أي مطابقة الماهية في حد ذاتها بقطع النظر عن العنوان عنها بهذا التفظ فصار الحاصل ان المراد من الخبر المعروف الماهية المعنونة عنها والخبر الواقع في تعريف الصدق ما هية الخبر بقطع النظر عن العنوان عنها بالفظ الحياء والباء والراء بل الماهية في حد ذاتها فقد اختلف الخبران وحينئذ فلا دور وقرر بعض الحواشي ( ٢٢٥ ) ان المراد بالخبر المعروف الماهية

وضعية قلنا ان يقارن الاستعلاء أو يقارن التساوي أو يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو أمر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال أو دعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع \* فان قولنا كتب عليكم الصلاة أو اطلب منك الفعل دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن طلب الفعل بمطابقة النسبة الإيقاعية والانتزاعية للواقع والكذب بدم مطابقتها للواقع فلا ورود له أصلاً ( قوله احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل ) أقول اعترض عليه بان الكلام في تقسيم الانشاء

الخبر صفة المتكلم وهو الاعلام عن الشيء على ما هو به لعدم محتمه على التحقيق الذي ذكره في احتمال الصدق والكذب ولا بان هذين التعريفين لفظيان اذ الخبر والصدق والكذب أمور معلومة فاستأهل على الدور لا يضر لان الاصل في التعريف ان يكون حقيقياً مع ان ادعاء معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب بما يطرق اليه المنع ( قوله مطابقة النسبة الإيقاعية الخ ) أي النسبة التي تتعلق بها ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة للنسبة التي بين الشئيين في حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة بين الطرفين ( قال ولم نضرب المخرج ) أي الخارج عن مفهوم المركب وما هيته ( قال وهو اما الى آخره ) ابتداء كلام لتقسيم الانشاء وليس داخلاً تحت المحصل لان المراد منه محصل تقسيم المركب التام الى قسميه اذ الكلام السابق كان فيه ( قال دلالة وضعية ) أسقط لفظ أولية الواقع في المتن لفتنه على انه لا مدخل له في التقسيم وانما زاده المصنوب متأمة لمباراة القوم فيه ثم فسر بما هو المراد يعني ليس المراد بالأولوية التقصيدية حتى يخرج عن القسم الاول الذي المستعمل في النفي مجازاً قاله لا يدل على طلب الفعل دلالة قصيدية بل ما يكون لا بواسطة بان يكون موضوعاً له فلما راد بقوله وضعية ان تكون دلالاته بتوسط الوضع له بقرينة وقوعها تفسر الأولية ولا في المتبادر وما قيل ان دلالة الأمر على طلب الفعل دلالة تضمنية لان الطلب مدلول حيث الفعل مدفوع بان الطلب وان كان مدلول الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر وهو تمام الموضوع له ( قال قلنا ان يقارن الاستعلاء الخ ) أي فهم معه عدم المتكلم نفسه عالياً شرهاً سواء كان عالياً أولاً أو يقارن التساوي أي لا فهم معه الاستعلاء والخضوع لا انه فهم التساوي حتى يرد به في قسم وهو ان لا يقارن شيئاً منها ( قوله اعترض عليه الخ ) هذا الاعتراض ذكره الشارح في شرح المطالع وقال والاولى ان التثنية للتفرقة بين الأمرين وذلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل أو انه لاخراج نحو ليت زيدا يضرب فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تخيه فلي هذا يجوز ان يكون اعترض على صيغة

( ٢٢٦ ) شروع التسمية ( ) حينئذ للشارح ان يؤخر الالتباس عن الخضوع لانه قد جعل الالتباس عبارة عن نفي العلوية والخضوع ونفي الشيء بانها يكون بعد وجوده ( قوله بل للاخبار ) اعترض بان الكلام في الانشاء وبهذه من جملة الاخبار فانه يدخل في القسم حتى يخرج جملة قوله وضعية وأجيب بان المراد بقوله والا فاشته أي ولو بطريق المجاز وهذه من الانشائيات مجازاً لا لخبار واستعملت في طلب الفعل على انه ليس بلازم ان يكون ما خرج بقية داخلاً في القسم لجواز الاخراج بقية ما ليس داخلاً

( قوله وان لم يدل على طلب الفعل ) أي دلالة أولية أي وضعية فلا يثاني أنه يدل دلالة ثانوية أي التزامية ( قوله لأنه بنيه ) أي السامع والمراد بضمير المتكلم قلبه والذي فيه هو مقصوده ( قوله الثاني ) هو أظهر اطلب محبة الشيء الممكن المستبعد الحصول أو المستحيل كما في ليت الشباب يمود يوما وهذا وان لم يدل على الطلب ابتداء أي وضعا لكن يدل عليه التزاما لأن قولك ليت الشباب يمود يستلزم ليد الشباب ( قوله والترجي ) وهو أظهر محبة الشيء المستغرب الحصول غير بعيد كما في ليت الحبيب قادم وهذا يدل على الطلب التزاما لأنه ( ٢٢٦ ) يستلزم قولك أقدم يا حبيب ( قوله والثنا ) هو طلب الاقبال بحرف مخصوص نحو يا زيد أي ادع زيدا

وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لأنه بنيه على مافي ضمير المتكلم ويندرج فيه التمني والترجي والدعاء والتعجب والقسم \* ولقائل أن يقول الاستفهام والتعجب خارجان عن القسم \* أما الاستفهام فلا لأنه لا يليق جملة من التنبيه لأنه استعمال مافي ضمير مخاطب لالتبيه على مافي ضمير المتكلم \* وأما التمني فلعدم دخوله تحت الامر لأنه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه

فلا تكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يخرج بتجديد الدلالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فتكون داخلة في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمرا لأن ألفاظها في الاصل أخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلبا ( قوله لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه )

للمعلوم ويكون في قوله والاولى اشارة الى محبة الاحتراز ولعل وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يجاب ( قوله فكيف يخرج الخ ) لأنه يلزم اخراج الخارج ( قوله بان المراد الاحتراز الى آخره ) بل قد ظهر لك عما ذكرنا من معنى قوله وضعية خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع له وما قيل انها خارجة عن القسم لأنه الدال بالمطالبة فندفع بما عرفت من بيان الشارح ان قيد بالمطابقة قيد من حيث اللفظ دون المعنى وأنه في الحقيقة قسمة الدال بالوضع مطلقا فتلك الاخبار داخلة في القسم لكونها دالة على الطلب دلالة التزامية ( قوله فتكون داخلة في الانشاء ) قيل دخولها فيه فرع كونها داخلة في المركب التام الذي هو قسم الدال بالمطابقة ودلالتها على طلب الفعل تضمنية اذ لا مدخل للسند اليه في تلك الدلالة والجواب لو صح هنا لزم ان لا يكون الامر أيضا قسما منه وحله ان المراد بطلب الفعل ههنا طلب الفعل من فاعل معين الا أنه لما كان حصول الاقسام باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا مدخل فيه للفاعل استقطعه عن الذكر ( قوله لكن دلالتها على الانشاء الخ ) دفع للتوهم الناشئ عن دخولها تحت الانشاء وهو أنه اذا كانت داخلة فيه لا يصح اخراجها عن الامر لأنه يبطل انحصار الانشاء في اقسامه ضرورة عدم دخولها في باقي الاقسام وحاصل الدفع ان دلالتها على طلب الفعل مجازية لان

هو يستلزم اقبل يا زيد ( قوله والقسم ) نحو والله أن زيد أقام وهذا يستلزم ان المتكلم يقول للمخاطب صدقي ( قوله خارجان عن القسم ) أي لا يدخلان في شيء من الاقسام التي ذكرتها للانشاء مع انها من الانشاء اتفاقا فالقسم غير حاصر للاقسام ( قوله استعمال ) أي طلب علم مافي ضمير المخاطب ولأنك ان هذا غير التنبيه بما في ضمير المتكلم لأنه اعلام المتكلم السامع بمافي ضمير والحاصل ان الاستفهام طلب المتكلم علم مافي ضمير المخاطب والتنبيه اعلام المتكلم السامع بمافي ضمير فمما غير ان فلا يكون التنبيه داخلا في الاستفهام ( قوله لا على طلب الفعل ) أي

والامر يدل على طلب الفعل فنلوازم الاول طلب الترك ومن لوازم الثاني ترك الفعل واللازمان متساويان تحت ومن تساوي اللوازم يلزم تساوي المزومات ولك ان تقول التمني دال على طلب الترك والامر ليس له دلالة على طلب الترك ينتج ان التمني ليس بامر ( قوله قلنا ادرج الخ ) حاصله ان لا نسلم ان قسم المصنف غير حاصر بل هو حاصر لأنه ادرج الاستفهام تحت التنبيه وادرج التمني تحت الامر ( قوله ادرج الاستفهام تحت التنبيه الخ ) فيه ان الاستفهام يدل على الطلب والتنبيه لا يدل على الطلب فكيف الاندراج مع انهما متباينان على ان الاستفهام طلب التهنيم أو التهنيم الاول فعل قطعا والثاني فعل لفة وان كان من قبيل الكيف أو الانتباه على الخلاف فيمد اندراجا فالتناسب اندراج في الامر لان كلا منهما طلب فعل



أقول قيل عليه كيف يصح ادراجه في التنبيه مع أن الاستفهام دال على طلب الفعل دلالة وضعية والتنبيه مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وأجيب بأن الاستفهام وإن دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الأول الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل يندرج في التنبيه الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ولقال أن يقول الفهم وإن لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو أفعال أو كيف لكنه بعد في عرف أهل اللغة من الأفعال الصادرة عن القلب والمتبادر من الألفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه وأيضاً المطلوب

الأخبار عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فإذا كانت تلك الأخبار مستعملة فيه بالقرينة المعينة للمراد يكون لازماً يتناوله بالبنى الاخص فتتحقق الدلالة الاتزامية فلا تعد أمراً بل خيراً لأنها في أصل الوضع أخبار والمعتبر في القسمة حال الأصل وفيه إشارة إلى أن عدمها أمراً ليس لحاقها صيغ الامر فإن أسلمه الأفعال الدالة بالوضع على طلب الفعل عندهم أمر وأما قال أمراً مع أن الظاهر فلا تعد من القسم الأول لأن عدمها منه يستلزم عدمها أمراً أو يقال المراد من الأمر مطلق الدال على طلب الفعل ( قال بل للأخبار ) أما أطلب منك الفعل فظاهر وأما كتب عليك الصلوة فلان معنى كتب أوجب فيكون أخباراً عن إيجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوماً ( قال خارجان عن القسمة ) أي ليسا داخلين في شيء من أقسامها فانه معنى الخروج عن القسمة ( قال أما الاستفهام الخ ) لم يتعرض لعدم دخوله تحت الأقسام الباقية مع أن الخروج عن القسمة يقتضي ذلك لظهوره أما الاشتباه في دخوله تحت التنبيه وكذا في قوله وأما التي فقدم دخوله تحت الامر ( قال ويندرج إلى آخره ) أي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التثنية وحرف الترجي وحرف القسم وحرف النداء فإن كلها أثنأت ثنية على مافي ضمير المتكلم من تهي مضمون الجملة وترجي والقسم فإن معنى بالله أقسمت بالله والنداء أعني ( أوأزدادن ) على مافي الصراح وتعرىف المتبادر بالمطلوب إقباله لا يستلزم كون معنى النداء طلب الإقبال حتى رد عليه أنه لطلب الفعل من الخطاب فانه تعريف باللازم ( قوله قيل عليه إلى آخره ) مبني الاعتراض توهم أن التثني في القسم الثاني متوجه إلى نفس الطلب ببناء على استثنائه في الأقسام المذكورة من التثني والترجي والقسم والنداء وبني الجواب أن التثني متوجه إلى الطلب والتقدير معاً وفي الاستفهام يتحقق انتفاء الطلب بالنظر إلى القيد ( قوله لكنه لا يدل الخ ) لأن الفهم ليس بفعل ( قوله بحسب الحقيقة ) أي باعتبار حقيقة وماهيته ( قوله بل هو أفعال الخ ) لأنه نفس العلم وهو أما الحصول فيكون أفعلاً أو الصورة الحاصلة فيكون كيفاً ( قوله لكنه يدل إلى آخره ) ولذا قال أن أفهم وأعلم أمر والسفر في ذلك أن المطلوب بالامر ما يكون مقدوراً تحصيله سواء كان من مقولة الفعل أولاً ( قوله والمتبادر الخ ) أن لم يستعملها أهل الاصطلاح ولا قائلين عند أهل الاصطلاح للمعنى المصطلح لكونه حقيقة وما عدا مجازياً ( قوله على الاستفهام ) أي الجملة الاستفهامية ( قوله فلا يندرج في التنبيه ) والجواب بأن المراد بالفعل ماهو معنى يأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في أنه ليس للاستفهام في مثل أريد قائماً يأخذ الاشتقاق سواء كان اللفظ المستعمل أولاً ليس بشيء \* أما أولاً فإنه لا دلالة للفظ

( قوله ولم يعتبر المناسبة القوية ) لما علمت من المبينة بين الحقيقتين وإذا كان كذلك فابن المناسبة وفيه نظر لان هذا من المقولات والمقولات لا بد فيه من ( ٢٢٨ ) المناسبة كما مر فكيف عدم اعتبارها وأيضاً هذا اصطلاح وخلو الاصطلاح

عن المناسبة مهمل  
فالصواب ان التسمية  
مناسبة للغة في الجملة وذلك  
لان الاستفهام عبارة عن  
تنبيه المخاطب على ما في  
ضمير المتكلم من طلب  
وان كان المقصود الاستفهام  
والشارح التفت المناسبة  
باعتبار القصد ونحن نقول  
لا يشترط ذلك لقولهم النقل  
لا بد فيه من مناسبة ليس  
القصد فيه مناسبة من كل  
وجه بل المدار على مطلق  
المناسبة وكذا في نقل  
الاصطلاح ببناء على ان  
الترك هو كلف النفس  
أى وهو التحقيق عندهم  
لان المكلف به اما هو  
الامر الاختياري والكشف  
من هذا القليل وعدم  
الفعل ليس من المقدورات  
لانه أزل فلا يكلف به  
الشخص فان كان كذلك  
فكيف محجة هذا القول  
القائل انه عدم الفعل الا  
أن يقال عدم الفعل وان  
كان ليس من مقدورات  
الشخص ابتداء لكن له  
قوة فيه باعتبار الانتهاء اذ  
في قدرة الصمد ابدال هذا  
العدم بمحصول الفعل ثم

ولم يعتبر المناسبة القوية والتي تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس لاعدم الفعل عما من  
شأنه أن يكون فاعلا  
بالاستفهام من المخاطب هو تفهيم المخاطب للتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم والتفهيم فعل لا  
اشتباه فيه فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلا من أفعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل اذا  
أطلق هو الافعال الصادرة عن الجوارح قلت فعل هذا يلزم أن لا يكون قولك ففهمي وعلمي وما  
أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً ( قوله ولم يعتبر المناسبة القوية ) أقول وقد يقال الاستفهام تنبيه  
للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من الاستفهام فالمناسبة القوية مرعية ويرد بان المقصود الاصل من  
الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم من الاستفهام فاذا لم يوضع  
المقصود الاصل لم تكن تلك المناسبة مرعية والامر في ذلك سهل ( قوله والتي تحت الامر بناء  
على أن الترك هو كلف النفس ) أقول ذهب جماعة عن التكلمين إلى أن المطلوب بالتهي ليس هو  
عدم الفعل كما هو المتبادر إلى الفهم لان عدمه مستمر من الإزالة إلى الأبد فلا يكون مقدوراً للصد  
ولا حاصلًا بحصوله بل المطلوب به هو كلف النفس عن الفعل وحينئذ يشارك التهي الامر في أن  
المطلوب بهما هو الفعل الا أن المطلوب بالتهي فعل مخصوص هو الكلف عن فعل آخر وحينئذ

الفعل على ذلك واما ثانياً فلانه يخرج عن الامر نحو رويده ( قوله لا الفهم الذي هو فعل  
التكلم ) اذا لامعني طلبه فعل نفسه من غيره ( قوله والتفهيم ) فعل بحسب الحقيقة ( قوله فيلزم  
ما ذكرناه ) من عدم اندراجها في التنبيه ( قوله فان قلت التفهيم إلخ ) أثبات المقدمة المنوعة أعني  
لكنه لا يدل على طلب الفعل بالوضع بعد تسليم ان المراد بالفعل ما بعد عرفا بان المتبادر من لفظ  
الفعل فعل الجوارح والتفهيم ليس منه فيصدق عليه أنه لا يدل على طلب الفعل فيندرج في  
التنبيه ( قوله قلت إلخ ) نقض إجمالي أى ما ذكرت ليس بصحيح لاستزاده ان لا يكون مثل فهمي  
وعلمي من الأوامر المشتقة من التفهيم والتعليم وما يرادفه أمراً وهو باطل قطعاً ويمكن ان يقال  
انه منع المتبادر المذكور بسند لزوم خروج مثل فهمي وعلمي ( قوله بان المقصود الاصل ) أى  
الترض الاصل فلا يتنافى ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهيم المخاطب لان ذلك مطلوب من  
الصيغة ومبدول له وانما قال الاصل لان الاستعمال أيضاً فرض لكنّه بالتبع ( قوله والامر في  
ذلك سهل ) لان المناسبة مرعية بالنظر إلى المقصود بالتبع وغير مرعية بالنظر إلى المقصود الاصل ولا  
يتعلق بذلك عرض علمي ( قوله كما هو المتبادر إلى الفهم ) من كون كلفة لا السلب ( قوله فلا يكون مقدوراً  
للصد ) لان متعلق قدرته حادث والمكلف به لا بد ان يكون مقدوراً ( قوله ولا حاصلًا بحصوله )  
لاستتاع تحصيل الحاصل والمكلف به لا بد ان يكون حاصلًا بتحصيل العبد لتتحقق قائمة التكليف  
( قوله كلف النفس إلخ ) في الصراح الكلف باز استادن وباز استايدن لازم ومقدّر فهو فعل من  
أفعال النفس يصدر عنها بالاختيار بعد الميل إلى الشيء ( قوله هو الكلف عن فعل آخر أى  
الكلف عن فعل غير الكلف المطلوب سواء كان كلفاً أو غيره فيدخل فيه لا تكلف لان المطلوب

عن المناسبة مهمل  
فالصواب ان التسمية  
مناسبة للغة في الجملة وذلك  
لان الاستفهام عبارة عن  
تنبيه المخاطب على ما في  
ضمير المتكلم من طلب  
وان كان المقصود الاستفهام  
والشارح التفت المناسبة  
باعتبار القصد ونحن نقول  
لا يشترط ذلك لقولهم النقل  
لا بد فيه من مناسبة ليس  
القصد فيه مناسبة من كل  
وجه بل المدار على مطلق  
المناسبة وكذا في نقل  
الاصطلاح ببناء على ان  
الترك هو كلف النفس  
أى وهو التحقيق عندهم  
لان المكلف به اما هو  
الامر الاختياري والكشف  
من هذا القليل وعدم  
الفعل ليس من المقدورات  
لانه أزل فلا يكلف به  
الشخص فان كان كذلك  
فكيف محجة هذا القول  
القائل انه عدم الفعل الا  
أن يقال عدم الفعل وان  
كان ليس من مقدورات  
الشخص ابتداء لكن له  
قوة فيه باعتبار الانتهاء اذ  
في قدرة الصمد ابدال هذا  
العدم بمحصول الفعل ثم

ان عبارة الشارح فيها تقدم اعني قوله لانه دال على طلب الترك إلخ يقتضي ان الترك ليس فعلاً أصلاً لانه قاطبة بالفعل ولو  
حيث قال والامر دال على طلب الفعل وعبارته هنا تقتضي انه يصلح ان يكون فعلاً وان يكون غيره فوقع في كلامه تضارب

(قوله إرادها) أي الاستفهام والنهي (قوله المطلوب الفهم) فهو الاستفهام لا يخفى أن المطلوب للاستفهام أنما هو الفهم لا الفهم نعم  
القصد من الطلب الفهم فالصواب إبدال الفهم بالفهم على أن المقابلة للفهم بالفعل (٢٢٩) تقتضي أن الفهم غير فعل وقد

تقدم أنه فعل في التبادر  
من اللغة وشأن الالتفات  
أن يراد منها ما هو متبادر  
منها لغة بقي أن الفهم  
فعل قطعاً لغة واسطلاحاً  
وعلى تقدير لو غير عبادة  
بأن قال المطلوب الفهم لم  
تصح المقابلة بالفعل  
فتلخص أن كلامي الأمر  
والاستفهام دال على طلب  
الفعل فيفرق بينهما بأن  
يقال الانتهاء أن لم يدل  
على طلب شيء بالوضع  
فتبينه وإن دل على طلب  
شيء بالفعل دلالة لفظية  
فاما أن يكون المقصود  
بذلك الطلب حصول شيء  
في الذهن من حيث  
حصوله في الذهن فهو  
الاستفهام واما أن يكون  
المقصود حصول شيء في  
الخارج أو عدم حصوله  
فيه فالاول مع الاستفهام  
أمر الثاني مع الاستفهام  
نهي ولا يراد فنيته ونهي  
لأنه ليس المقصود فيها  
حصول شيء أي علم وفهم  
في الخارج وإن كان  
خصوص اللفظ اقتضى أن  
هذا الأمر المطلوب ذهني

ولو أردنا إيرادها في القسمه قلنا الانشاء إما أن لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو التنبية أو يدل  
فرد محو أما أن يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام أو غيره قلنا أن يكون مع الاستفهام فهو أمران  
كان المطلوب الفعل ونهى أن كان المطلوب الترك أي عدم الفعل أو يكون مع التساوي فهو التماس  
يمكن إدراجها في الأمر كما ذكره ويمكن إخراجها عنه بأن يقيد الأمر بأنه طلب فعل غير كف كما  
قوله بعضهم ونصب جملة أخرى منهم إلى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد  
باعتبار استمراره أذله أن يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله أن لا يفعله فيستمر (قوله ولو  
أردنا) أقول جعل الشارح طلب شيء أعم من طلب الفعل لأنه جملته متناول لطلب الفهم وطلب  
غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت أن الاستفهام أيضاً يدل على طلب الفعل  
وكيف لا والمطلوب من التفسير إما فعله فقط على رأي وإما فعله مع عدمه على رأي آخر  
وليس المطلوب بالاستفهام هو العلم فتبين أن يكون هو الفعل أذلاً مقدور غيرهما اتفاقاً فالاولى  
به الكف عن الكف غير الكف المطلوب ولا يدخل فيه أكفف لأن المطلوب به هو الكف  
لا الكف عن شيء وكذا أكفف عن الزنا مثلاً لأن المطلوب بالصيغة هو الكف واما كونه  
عن الزنا فهو مستفاد عن تعقبا (قوله كما ذكره) حيث أطلق الفعل (قوله طلب الفعل غير كف)  
أي غير كف عن فعل آخر بقرينة السابق سواء كان طلب فعل غير الكف نحو اضرب أو طلب  
الكف لكن لا يكون عن فعل آخر بأن يكون مطلق الكف نحو أكفف أو تكون الخصوصية  
مستفادة عن ذكر المتعلق نحو أكفف عن الزنا فتدبر فانه دقيق (قوله وهو مقدور إلى آخره)  
يعني أن عدم الفعل وإن لم يكن مقدوراً باعتبار نفسه لكونه أزلياً وحاصلاً مقدوراً باعتبار استمرار  
في الاستقبال واستمراره حاصل بتحصيل العبد باعتبار أن لا يشغل ذلك الفعل بالمطلوب بالأمر أحداث  
الفعل والمطلوب بالنهي استمرار عدم (قوله جعل الشارح إلى آخره) فإن قلت طلب الشيء أعم  
من طلب الفعل في نفسه لا يتعلق له بجعل جاعل قلت مراده قدس سره أن الشارح جملته أعم منه  
من حيث الصدق حيث أدخل تحت طلب الفهم مع أنه غير متناول له كما سيجيء لا أنه جملة أعم  
منه من حيث المفهوم (قوله وقد عرفت) بقوله وأيضاً المطلوب بالاستفهام فهم المخاطب للاستفهام  
لا الفهم الذي هو فعل المتكلم (قوله وكيف لا) أي لا يدل على طلب الفعل (قوله والمطلوب من  
الغير) سواء كان مغايراً بالذات كما في أمر المخاطب والغائب أو باعتبار كما في أمر المتكلم نفسه  
وكذا في النهي (قوله على رأي) أي على رأي من يقول أن عدم ليس مقدوراً والمطلوب بالنهي  
الكف (قوله واما فعله مع عدمه) أراد مقارنته به في مجرد كونه مطلوباً لا في كونها مطلوبين  
من صفة واحدة ولو قال وعدمه لكان أظهر إلا أنه رأي مقابلة لفظية فقط (قوله على رأي)  
أي رأي من يقول أن عدم مقدور باعتبار استمراره والمطلوب بالنهي عدم الفعل (قوله اتفاقاً)  
أي بين الفريقين (قوله فالاولى إلخ) إنما قال فالاولى لأنه يمكن أن يقال مبني كلام الشارح على

فقره الأمر ما دل على طلب حصول شيء في الخارج أي بقطع النظر عن المادة وإنما قيدنا بقولنا من حيث حصوله في الذهن  
لاخبرنا علمي وفهمي كذا قال السيد وفيه نظر لأنه إذا كان المقصود من علمي حصول شيء في الخارج وإن كان خصوص  
المادة بغيره حصول شيء في الذهن فعلمي ونحوه خارج بقولنا في الاستفهام حصول شيء في الذهن فهو خارج بغير الحبيبة

أو مع الخضوع فهو السؤال والفتا. وأما المركب الغير التام فاما أن يكون الجزء الثاني منه قيداً للاول وهو التقيدى كالحوان الناطق أولاً يكون وهو غير التقيدى كالركب من اسم وأداة أو كلة وأداة قال ( الفصل الثاني في المعاني المفردة \* كل مفهوم فهو جزئي أن منع نفس قصوره من وقوع الشراكه فيه وكلى أن لم يتبع واللفظ الدال عليها يسمى كلياً وجزئياً بالعرض )

أن يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما أن يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام وأما أن يكون المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فالاول مع الاستعلاء أمر الخ والذي مع الاستعلاء نهى الخ وأما قيدنا الاستفهام بالحقيقة لثلاثا يترتب عو علمي وفهمي فان المقصود منهما حصول التعلم والفهم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع

ما هو المشهور من أن المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم لتفهيم المخاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم مبني على التسامح بناء على أن الفهم أثر التفهم فطلبه وأراد بالفعل فعل المخاطب وما قيل أنه يلزم حينئذ خروج لا علم لان المطلوب فيه فعل المتكلم فتدفع بما عرفت من أن الطلب فيه مبني على التمايز الاعتباري فيكون المطلوب فيه علم الغير وفيه ( قوله ان يقال ) أي اذا أريد إبرازها في القسمة ( قوله فاما أن يكون المقصود الخ ) أي الفرض من طلب الفعل حصول شيء في الذهن أي وجوده بوجود ظلي ( قوله من حيث الخ ) أي من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواء فالحقيقة للإطلاق ( قوله وأما حصول شيء في الخارج ) أي وجوده بوجود أصلي سواء كان في الذهن أو في الايمان وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم لثلاثا يقتضى بمثل اعلم وافهم ففهم أنه يرد عليه حينئذ لاعلم ولا فهم فان الفرض منهما حصول شيء في ذهن المتكلم فيخرجان عن الامر ويدخلان في الاستفهام ( قوله فان المقصود منهما الخ ) يرد عليه أنه ان أراد بالمقصود المدلول بالاستفهام أيضاً كذلك كما اعترف من أنه موضوع لتفهيم المخاطب وان أراد به الفرض فلا نسلم ان الفرض من علمي وفهمي حصول التعلم والفهم في الخارج بل غرضه حصول الفهم والعلم في ذاته وأما يطلب التفهم والتعلم لكونهما وسيلة اليهما فظهر ان الفرق دقيق وما قيل ان المقصود من علمي وفهمي حصول شيء في الخارج وحصول شيء في الذهن لازم وفي الاستفهام بالعكس لا يجدي بطلان وتحقيق الفرق يحتاج الى تمهيد مقدمة وهو ان حصول شيء في الذهن على نحو حصول اتصافي أصلي يترتب عليه الآثار وحصول ظرفي ظلي لا يترتب عليه الا آثار مثلاً اذا تصورت كسر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالماً به ويترتب عليه آثار العلم به والما كان العلم عين المعلوم كان كفره أيضاً حاصل في ضمن تلك الصورة حصولاً ظرفياً غير موجب للإلتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج اذا عرفت هذا فالفرض في الاستفهام وجود النسبة المستفهمة بوجود ظلي وان كان ذلك مستلزماً للإلتصاف بصورتها وذلك لأن المستفهم ليس غرضه من جملة الاستفهامية الا ان يحصل المخاطب في ذهنه تلك النسبة أحياناً أو نفياً والفرض في الامر هو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووقوعه على المفعول لا حصول

( قوله وهو التقيدى ) اعلم انه ينقسم قسمين الاول مركب توصيفي وهو ما كان الجزء الثاني قيداً للاول على طريق الوصفية كالطوبان الناطق والثاني المركب الاضافي وهو ما كان الجزء الثاني مضافاً للاول نحو عبد الله وقد قصر الشارح التقيدى على الاول بدليل المثال وأجيب بأنه انما اقتصر على الاول لانه الذي يقع فيه البحث من جهة كونه معرفاً وقولاً شارحاً بخلاف الاضافي فليس بتلك المثابة وأيضاً التركيب الاضافي يرجع للتوصيفي في المعنى لان قولك غلام زيد يرجع في المعنى الى غلام منسوب لزيد ( قوله في المعاني المفردة ) أي في أحوال تلك المعاني

( قوله الصور الذهنية ) اعلم ان الموجود في الذهن اما موجود بالوجود الاصلى واما بالوجود الظلي فاذنا تصور كذا الكافر كانت تلك الصورة موجودة في العقل وجوداً أصلياً وكان هذا الكفر موجوداً وجوداً ظلياً ويقال له وجود ذهني فالوجود الاصلى هو الذي يرتب عليه الآثار بخلاف الثاني فقلبي بكفر الكافر يقال له موجود في ذهني وكفر الكافر موجود أيضاً في ذهني لكن علمي يقال له موجود وجوداً أصلياً ويرتب على هذا العلم الآثار أي بن يقال لي أنت عالم بكفر الكافر وكفر الكافر هذا موجود في ذهني وجوداً ظلياً ولا يرتب على هذا أثر فلا يقال لي أنت كافر وكذا تصديقنا بذنوب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم موجود وجوداً أصلياً فلذلك يقال لي أنت مصدق قال آثار المترتبة ( ٢٣١ ) هي كون الشخص بوصف بكونه مؤمناً أو كافراً بقول

المؤمن أو كافراً بقول

الشارح الصور الذهنية

ليس المراد أعم من ان

تكون موجودة بالوجود

الاصلى مثل ادراك نسبة

القيام لزيد أو الظل مثل

القيام لزيد بل المراد

الثاني بدليل قوله بعد بان

عبر إلح لان التعبير انما

هو عن النسبة الموجودة

في الذهن بالوجود الظلي

( قوله المعاني هو المعنوي

الذهنية ) المعاني جمع معني

على وزن مفعول فهو اسم

مكان من عني يعني اذا

قصد أو اصله معني أي

مقصود فهو اسم مفعول

بعد التحقيق ( قوله من

حيث انما إلح ) أي لامن

حيث هي وقوله من

( أقول ) المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها وضع بازائها الالفاظ

توفيق الهي والله الموافق ( قوله المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ ) أقول المعني

شيء في الذهن وان كانت تسمى في بعض الاوامر بواسطة كونه أثراً لتلك الحوادث لا من حيث انه

حصول شيء في الذهن كما في فهمي فان معناه أطلب منك فهمي واقم على ان كان معني اضري أطلب

منك ضرباً واقم على الا ان تفهم لما لم يتحقق الا بحصول شيء في الذهن اقتضاه لامن حيث انه

حصول شيء في الذهن بل من حيث انه أثر الفهم كما ان حصول الضرب اقتضى حصول أثره في

الخارج وهو الا لم يحصل شيء في ذهن مقصود المتكلم وغرضه لكن لامن حيث ذاته بل من حيث

انه أثر الفهم فظهر لك مما ذكرنا ان الفرق دقيق محتاج الى تأمل صادق شغل عنه الناظر ووزن حسبه

هنا وان الاختياج الى قيد الحينية انما هو في الاستفهام لان الحصول في الذهن على نحوين لا في

الامر والشيء وان اعلم واقم داخلان لان المطلوب بهما اتصاف المخاطب بالفهم والعلم ووجودهما

يوجد أصلياً يرتب عليه الآثار وان كان يستلزم حصول شيء في الذهن بوجود ظلي قال المصنف

الفصل الثاني في المعاني المفردة أي تصوير مفهوماتها وتقسيمها والمذكور في الفصل الثالث أحوال

المعاني المقردة فانها أحوال الكل ولما زاد فصل المباحث وقد طول الناظر في وجه الافراد

والامر حين اذ لا يتعلق به فرض علمي ( قال المعاني هي الصور الذهنية ) يعني المعاني اذا وقعت

في مقابلة الالفاظ كما في المتن حيث جعل الفصل الاول في الالفاظ والثاني في المعاني يراد بها الصور

الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من اللفظ والصورة الذهنية

تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي

فصارت متطابقة على المذهبين مع ان الزاع بين الفريقين لفظي كما بين في موضعه ومن لم يفرق بين

العلم والمعلوم تحير في فهم الاختلاف بين المذهبين وأطال الكلام ( قال من حيث انها وضع بازائها

الى آخره ) لم يقل من حيث وضعها الالفاظ ليشمل المعاني التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها

المعني لان كون المعني لازماً للفظ يعنى ان يكون موضوعاً له وان يكون لازماً لما وضع له وما قيل ان

حيث وضع بازائها أي بمقابلتها وانما لم يقل من حيث وضعها الالفاظ لاجل ان يكون شاملاً للمعني المطابقة والتضمنية والالتزامية لان قوله بازائها يعنى الثلاثة بخلاف لو قال من حيث وضعها اللفظ فانه يكون قاصراً على المطابقة كذا قال عبد الحكيم وفيه ان قوله فان عبر عنها باللفظ إلح هذا انما يدل على المطابقة لان الافراد والتركيب انما هو باعتبار المعاني المطابقة وأيضاً قوله بازائها معناه في مقابلة والمقابلة لا تكون الا في المطابقة فقوله ان قوله من حيث وضع الالفاظ بازائها يعنى الثلاثة لا يعنى وكذا قوله لو قال انه لو قال من حيث وضعها اللفظ لا يصدق الا بالمطابقة لا يسلم خلق السؤال حينئذ ان قال ان الاول ان يقول من تحت وضع اللفظ لما لاجل ان يشمل المعاني الثلاثة بخلاف قوله من حيث انها موضع بازائها فانه لا يصدق الا بالمطابقة وقد يجاب بأنه انما عبر بازائها لان المعاني الالتزامية والتضمنية معاني مطابقة لالفاظ آخر غير التي تدل عليها بالمطابقة

فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني المفردة والا فالمركبة والكلام هنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرف

اما مقبل كما هو الظاهر من عني يعني اذا قصد أي المقصد واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود واما ما كان فهو لا يطلق على الصورة الذهنية من حيث هي بل من حيث انها قصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة التقطعية العقلية أو الطبيعية ليست بمعتبرة كما مرت اليه الإشارة فذلك قال من حيث انها موضع إزائها الانفاظ وقد يكتفي في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان قصد اللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا والمناسب بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتباره يتصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى الثاني بصلاحية الافراد والتركيب ( قوله فان عبر عنها الخ ) أقول يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطاً لأجزله ومن المعنى المركب ما يكون مركباً وله جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفرداً ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركباً فالافراد والتركيب فقتان للالفاظ اصالة ويوصف المعاني بهما تبعاً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد

تلك المعاني معاني مطابقة لآلفاظ آخر ففيه أنه لا يجدي في دخولها من حيث انها معاني قضائية أو التزامية ( قوله كما هو الظاهر ) لعدم الاحتياج الى الاعلال ( قوله من عني الخ ) اما مصدر ميعى منه أو اسم مكان وكذا لفظ المصداق ولا حاجة حين كونه مصدراً الى جعله بمعنى المقصود نص عليه قدس سره في تحقيق لفظ المجاز في حواشي شرح مختصر الاحول واما كونه اسم مكان فبني على تشبيه موقع عليه القصد بما وقع فيه ( قوله أي المقصد ) هذا الوجه أقرب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ ( قوله بل من حيث الخ ) إشارة الى ان الجبسية قضائية وان المعتبر فيه تعلق قصد المتكلم به من اللفظ في وقت ماله كونه مأخوذاً في مفهومه ولا يكفي مجرد الوضع ( قوله غير مترتبة ) في الافادة والاستفادة فلا يقصد المعنى من اللفظ بسببها ( قوله كما مرت الخ ) من عدم انضباطها ( قوله فذلك ) أي لاجل ان لا يكون قصد المعنى من اللفظ الا بالوضع ( قوله بل من حيث الخ ) تنبيه على اعتبار الوضع واما عدم ذكر القصد فلدلالة لفظ المعنى عليه لكونه معتبراً في مفهومه وقيل مناه أي لاجل كون الوضع سبباً للقصد قال من حيث وضع الخ اقامة للسبب مقام المسبب تنبهاً على ان المراد القصد الجبري على قانون الوضع ويرد عليه ان الوضع ليس سبباً

للقصد ( قوله بمجرد صلاحيتها الخ ) سواء تعلق بها القصد في وقت أولاً فيشمل جميع المفهوميات الموضوعة لها الالفاظ وغيرها ( قوله سواء وضع الخ ) لم يقل سواء قصد اولاً تنبهاً على انه لا يلزم في هذا الاطلاق الوضع كما يلزم القصد وان المراد بالصلاحية أعم من القرينة والبهيمة ( قوله يتصف بالافراد الخ ) فيقتضيه ان يكون مفردة لاخرجات المعاني المركبة ( قوله وعلى الثاني بصلاحية الافراد الخ ) فان أريد بالمفردة ما يصح ان يكون مفردة يكون القيد لغوا لصلاحية جميع المعاني للافراد والتركيب بحسب وضع الالفاظ وان أريد المفردة بالفعل كان اعتبار الضلاحية في المعنى لغوا ( قوله ليس المراد الخ ) أي وصف المعنى بالافراد باعتبار نفسه كما في قولهم الجنس اما مفرد أو مركب على ما هو الظاهر المتبادر من اجراءه عليه ( قوله بل المراد الخ ) هذه التسمية ظاهرة في أنه وصف للمعنى بمجال متعلقه نحو زيد قائم الأب وقوله فيقال المعنى المفرد الى آخره

( قوله بالفاظ مفردة ) في هذا إشارة الى أنه ليس المراد بكونها مفردة انها بسيطة لا تنقسم بل المراد بأفرادها كون اللفظ البدال عليها مفرداً وان كانت مركبة وذلك كالانسان قاله لفظ مفرد ومدلوله مرصوب ( قوله والا فالمركبة ) التي منسوب على القيد وهو مفرد لا على قوله عبر أي وان لم يعبر عنها بالفاظ مفردة بل عبر عنها بالفاظ مركبة الخ وفي هذا إشارة الى ان التصديق بالافراد والتركيب اصالة للالفاظ ويوصف المعنى بذلك تبعاً

فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصويره أي من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشركة فيه أي من اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها أولاً يكون من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه والمعنى المفرد مالا يستفاد جزؤه من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزءاً أولاً يكون لثني منهما جزء أو يكون لاحدهما جزء دون الآخر ( قوله فكل مفهوم الخ ) أقول ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة ان يفرض صدقه على كثيرين والا أي وان لم يتمتع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو الكلي فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة ( قوله أي من حيث انه متصور )

( قوله فكل مفهوم ) أي  
لفظ مفرد لا مطلقاً ولا  
للمفهوم المركب ( قوله  
وهو الحاصل في العقل )  
أي عنده تفسير للمفهوم لا  
باعتبار ما مر في قوله عبر  
عنه بل بلفظ مفهوم والا  
لقال فهو المفهوم من اللفظ  
واتما لم يقل وكل معنى مع  
عبر بنسب لصدور العبارة  
نظراً الى ان التقسيم في  
كلامهم اتما وقع في المفهوم  
وعبر بنسب للمعاني فيها  
تقدم نظراً الى ان هذا  
الفصل وقع في مقابلة بحث  
الانفصال فيها مر ( قوله  
وصدقه عليها ) أي جملة  
عليها حمل إيجاب

يفيد انه وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف اللفظ وقوله فالافراد والتركيب الى آخره يحتمل المعنيين بان يراد بالجميع ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفاً له بحال متعلقة وكذا قول الشارح فان عبر عنها بالفاظ مفردة الى آخره لكن قوله في المعاني المفردة يدل على انه وصف له بحال نفسه لان الوصف بحال المتعلق لا يذكر بدون المتعلق فلا يقال في زيد قائم الاب زيد قائم \* وعلى أي تقدير لا بد من صرف احدى الباريين عن الظاهر ووجهه على انه بيان للافراد بلازمه تقدير ( قوله وبعبارة أخرى ) مغايرة للاولى بالاجمال والتفصيل ( قوله مالا يستفاد جزؤه الى آخره ) هذا بناء على عدم اعتبار القصد في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين أو يقال ان الاستفادة تدل على انفصالها مطاوع الاقادة ( قال والا فالركبة ) التي متوجه الى قيدا للافراد كما هو السابق الى الفهم والاصل ان محط الفائدة القيد الاخير ( قال والكلام هنا ) أي في هذا الفصل في المعاني المفردة دون المركبة فلذا خص العنوان بها ( قال كما ستعرفه ) من انه لو لم يخص الكلام بالمعاني المفردة يبطل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل بمثل الجواهر التالفي ( قال فكل مفهوم مفرد كما يقتضيه العنوان وقد نص في الشفاء على ان القسم للكلي والجزئي والمفرد والمعنى والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوماً ومن حيث قصده منه يسمى معنى عبر بالمعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الاول حيث جعل عنوانه الالفاظ المفردة وفي القسمة بالمفهوم لانها باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما ان أريد الحصول بالفعل وبوجه خاص ان أريد ما يمكن ان يحصل ( قوله ملخص الكلام ) في الساج التلخيص ( هوذا كردن ) أي ما أظهر وحصل بعد التفتيش والتفتيح من الكلام في تعريف الكلي والجزئي هذا المذكور ( قوله في العقل ) أي عند العقل أو في المدبر كما يشمل الجزئي ( قوله ) بمجرد حصوله أي مع قطع النظر عن ماهو خارج عنه ( قوله فرض صدقه ) أي يجوز جملة إيجاباً دون التقدير والاعتبار كما في تعريف النصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق القديم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يمكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم ببله عنه ( قوله استحالة الخ ) لان الهندية والهوية للشخصية مانعة له عن تجوز ذلك ( قوله فالكلية امكان الخ ) أي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا يرد ان الامكان وصف الفرض والكلية

(قوله فان منع نفس تصويره الخ) هذا يفيد ان المانع ليس هو المفهوم بل نفس الصور وليس كذلك ولذا قال الشارح من حيث انه متصور دفعا لما يتوهم كاعتبرت واتما زاد لفظ تصور ونفس لانه لو حذف لفظ تصور لاقضى ان المنع للشركة من حيث ما ثبت له في نفس الامر لان من حيث ذاته فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لا كلي لانه مانع من حيث ذاته لا من حيث تصويره ولو حذف لفظ نفس واقتصر على التصور لوقع في الوهم ان الصور مانع ولو لمع الانضمام فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لان التصور مع انضمامه للبرهان يمنع (٢٣٤) الشركة فافاد ان المانع هو المفهوم المتصور بالاستقلال (قوله ان منع نفس تصويره

الخ) استشكل بان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المفهوم فحصل للصورة صورة وهذا نظير قولهم تصور المحكوم به وتصور المحكوم عليه فان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المحكوم عليه وبه وثبتت صورة للصورة لا يصح فكيف هذا الكلام وأجيب بانها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لان المعلوم من حيث كونه مفهوما من اللفظ لا يقال له علم بثبوت القيام لزيد من حيث دلالة زيد قائم عليه لا يقال له علم بل معلوم ولا يقال له علم الا من حيث ملاحظته بالفضل فرادنا بالمفهوم من حيث دلالة اللفظ والمراد بالتصور ملاحظة العقل وادراكه لذلك المفهوم من اللفظ (قوله فان الهاذية) أي فان تلك اللفظة التي فيها

فان منع نفس تصويره عن الشركة فهو الجزئي لهذا الانسان فان الهاذية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصويره عن صدقه على متعدد وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور مناه وهو سهو والا لكان للمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى واتما قيد بنفس التصور لان أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الشركة هو نفس تصويره نه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله وقد وقع في بعض النسخ الخ) أقول منشأ هذا السهو ان القوم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي وان كان المرض فيقولون ان اللفظ اما ان يمنع نفس تصور مناه من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي أولا يمنع فهو الكلي (قوله واتما قيد بنفس التصور) أقول يريد انه لو صفة المعنى فكيف يصح حمل أحدهما على الآخر والحاصل ان الكلية لا تقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا فرضه بالفضل بل يكفي فيها إمكان الفرض والجزئية تقتضي امتناعه واستحالته (قوله لما كان ظاهر العبارة يدل الى آخره) أي اسناد المنع الى نفس التصور يدل على ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ المانع من محل المفهوم على كثيرين ليس صورته الحاصلة في العقل بل ذاته لكن باعتبار حصوله فيه (قال والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم هو المعنى فصير التقدير كل معنى جزئي ان منع نفس تصور مناه فيكون للمعنى معنى (قوله فيقولون الخ) والمصنف غير المقسم وسها عن تغيير التعريف (قوله يريد انه لو قيل الخ) ظاهر عبارة الشارح يدل على ان المقصود بيان قاعدة قيد النفس حيث زاد في الموضعين لفظ مجرد والسيد قدس سره تعرض لبيان قاعدة قيد التصور أيضا فكيف يصح قوله يريد قيل انه يريد بانيهما الا انه ترك بيان قاعدة قيد التصور لظهورها ولا ينبغي انه مجرد دعوي لا شاهد عليه وعندي ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان كان دالا على انه بيان لقاعدة قيد النفس لكن مراده بيان قاعدة القيد لان معنى قوله ما يمنع الاشتراك الخ ما يمنع الاشتراك في نفس الامر كما هو المتبادر ولو بالنظر الى الامر الخارج عن نفس التصور أي عن المفهوم من حيث انه متصور كقوله الواجب فان الشركة فيه متممة في نفس الامر بالدليل الذي هو خارج عن مفهومه من حيث انه متصور فلو لم يذكر القيدين دخل مفهوم الواجب في الجزئي ان قيل ما يمنع عن الاشتراك واذا لوحظ البرهان ان قيل ما يمنع تصوره عن الشركة وفي توصيف الدليل بالخارجي إشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه لا ما يقابل

لفظ هذا فيشمل جميع قولنا هذا انسان (قوله امتنع العقل) أي الامتناع اتما هو للصدق لا للعقل في العبارة قلب اي من امتنع الصدق عند العقل (قوله أي من حيث انه متصور) تضييع نفس الصور فهو تضييع للفظين معا (قوله كالانسان) أي كقوله الانسان فالكلام اتما هو في المفهوم وحيث قد قوله فان مفهومه الخ فيه شيء لان الاولى الاضار ولك ان تحمل في العبارة استخداما فتريد من الانسان المفهوم والتضييع في مفهومه لفظ الانسان (قوله وهو سهو) منشأه ان هذا التقسيم وقع عند بعضهم في اللفظ لاقى المعنى فاللفظ ينقسم قسمين اما ان يمنع نفس تصور مناه أولا يمنع الخ (قوله والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم معنى



(قوله وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء الخ) فلا شيء لا فرد له أصلاً (٢٣٥) لاذها ولا خارجاً لأن ما كان في

الذهن يصدق عليه شيء ولا يصدق عليه لاشيء وكذا الموجود في الخارج وكذا اللا موجود لا فرد له أصلاً لاذها ولا خارجاً لأن

ما كان في الذهن موجود فيه وكذا ما كان في الخارج فلا يقال لشيء منها إلا موجود وكذا لا إمكان أي بالعموم لا فرد له أصلاً مطلقاً لأن ما كان في الذهن موجود في الذهن فيقال له يمكن بالامكان العام أو في الخارج يمكن بالامكان العام وحينئذ فلا يصدق عليه لا إمكان فيثبت شرك

الباري ممنوع باعتباره وجوده في الذهن ولا شيء أعم من لا إمكان لأن تقيض لا إمكان وهو ممكن أعم من تقيض لا شيء وهو شيء وتقيض الاخص أعم من تقيض الأعم هذا إن أريد بالشيء

الموجود لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا تمنع الفصل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه ومن هنا

من الكليات ما يتبع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فإن الشركة فيه ممتعة بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهوم لم يتبع من صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم يقتضي إثبات الوحدة الى دليل آخر وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء والامكان واللاوجود فانها يتبع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها

فيل كل مفهوم اما ان يتبع من الشركة لفهمه ان المقصود منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر أي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود داخلاً في حد الجزئي فلما قيد بالتصور علم ان المراد منعه في العقل من الاشتراك أي يتبع العقل من ان يجعله مشتركاً ويتبع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي واما التثنية بالنسبة فثلاثاً يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذا لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد قالت العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصوره وحصوله في العقل بل به وملاحظة ذلك البرهان واما بمجرد تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه (قوله وكالكليات الفرضية) أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشيء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن

الذهن أو ما يرادف نفس الامر ثم انه قدس سره ذكر في حواشي المطالع ان الاحتياج الى زيادة قيد النفس بناء على ان يراد بمتن تصوره عن الشركة ان يكون له مدخل فيه ولو أريد به ما يكون مستقلاً فيه فلا حاجة الى ذلك القيد بقيد النفس احتياطياً لدفع توهم الخروج (قوله لفهم منه الخ) وأورد أن لا ام الابداء لادالة على تأكيدها الفهم لكونه متبادراً على ما صرح به في حواشي المطالع بقيد التصور ضروري (قوله في نفس الامر) ظرف لشيء يدل عليه قوله منه في العقل (قوله أي امتناع الخ) يعني اسناد المنع الى المفهوم مجازي فانه موصوف بامتناع الاشتراك الا انه صور الامتناع بصورة المنع وأسند اليه بمبالغة في الامتناع كما في أقدمي بذلك حق لي على فلان (قوله منعه أي المفهوم) (قوله ويتبع منه) أي يتبع من الاشتراك ذلك المفهوم عطفت تفسيره لقوله يمنع العقل كما عرفت (قوله فثلاثاً يتوهم) فيه إشارة الى ما قلناه هنا في حواشي المطالع فان اسناد المنع الى المفهوم ظاهر في استقلاله بذلك (قوله مع ملاحظة برهان التوحيد) أي برهان يدل على انحصاره في فرد واحد ولا يمكن وجود فرد آخر (قوله لا يمكن) لانه مع حصول اليقين بالوحدة كيف يجوز التعدد (قوله صدقها في نفس الامر) أي حملها في حد ذاتها من غير اعتبار معتبر وفرض قارض (قوله على شيء من اشياء الخارجية) أي الاشياء التي يكون الخارج ظرفاً لنفسها سواء كان ظرفاً لوجودها أولاً فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم تكن موجودة في الخارج وكذلك الذهنية فيشمل النسب التي تتصف بها الاشياء في الذهن وان لم تكن موجودة في الذهن أي متصورة (قوله فان كل ما يفرض في الخارج الخ) أي كل ما يفرض نظرية الخارج لنفسه فهو متصف بالشيئية في الخارج لا تصافه بصحة العلم والاخبار ولو يكونه مظروف الخارج وكذا في قوله كل

أي من كون مفهوم واجب الوجود والامكان واللا موجود كلي لا جزئي

ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه لاشي وكالاتا ممكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق تقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكالاتا لوجود فان كل ماهو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ماهو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقيضه في نفس الامر على شيء أصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائصها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجلوا امثال مفهوم الواجب وتناقض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء

ما يفرض في الذهن وانما زاد فيه الفرض بناء على ماهو التحقيق من مذهب الشيخ ان المتبر في القضية المحصورة في جانب الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالفعل بحسب الفرض تنصيصا على المراد ليتضح عدم امكان صدق اللاتشي على شيء من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ماهو في الخارج شيء في الخارج فانه يجبه عليه نظرا الى الظاهر ان اللازم من كون كل ماهو بالفعل في الخارج أو في الذهن شيئا ان لا يكون اللاتشي صادقا بالفعل على شيء من الاشياء لاعدم امكان صدقه عليه فان قيل اذا لم يمكن صدق اللاتشي على شيء من الاشياء فكيف يصدق تعريف الكلي عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شيء ولذا اعتبر في مفهومه التصور والتصوير حصول صورة الشيء في العقل قلت مفهوم اللاتشي فرد للشيء ولا استحالة في كون الشيء فردا لتقيضه والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر قد سببر فانه مما يحجب الناظرين في فهمه وأوردوا شكوكا زاعمين انهم على شيء ( قوله فلا يصدق الخ ) أي فلا يمكن صدقه كما يدل عليه السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوى الخارج والذهن وقد صرفت ان ما يفرض فيها فهو شيء فلو أمكن صدق اللاتشي لزم امكان اجتماع التقيضين ( قوله وكالاتا يمكن بالامكان العام ) بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورة عن جانب المخالف لانه غير شامل للاقسام الثلاثة ( قوله فان كل مفهوم ) أي ما يفرض اتصافه بالمفهومية بالفعل لما مر ( قوله يصدق الخ ) فانه اما واجب أو ممتنع أو ممكن خاص بالحصر العقلي وكل منهما ممكن عام ( قوله فيمتنع الخ ) لا ممتنع صدق التقيضين على شيء واحد واما صدق الشيء والمفهوم على اللاتشي واللامفهوم فهو صدق أحد التقيضين على الآخر فهو جائز ( قوله فان كل ماهو في الخارج ) أي ما يفرض نظرية الخارج له فهو موجود في الخارج اما في نفسه أو في غيره كالتنسب والامور الاعتبارية فلا يرد ان نظرية الخارج للشيء لا تقتضي وجوده اما يقتضيه كون الخارج ظرفا لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ماهو في الذهن ( قوله لا يمتنع العقل الخ ) اذ ليس في مفهومها ما يقتضي امتناع الاشتراك بخلاف الجزئي فان هذيتة وتخصصه المتبر في مفهومه يقتضي ذلك ففي الجزئي الفرض ممتنع وفي الكليات الفرضية فرض ممتنع بالإضافة ( قوله لجميع الاشياء الذهنية والخارجية الخ ) أي ما يكون الذهن أو الخارج ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا لوجوده فيكون محققا أي متصفا بالوجود بالفعل اما في الذهن أو في الخارج أو ظرفا لنفسه فيكون مقدر الوجود فيه فالحقيقة والمقدرة مستفان للاشياء

صادقا عليها ) أي محولا  
عليها حل إيجاب ولما كان  
عدم الوجوب صادقا بالحواز  
والامتناع مع ان الصدق  
يبعد كونه كليا اضرب على  
الامتناع وقال بل من  
أفراده أي أفراد الكلي  
( قوله ما يتبع ) أي فرد  
يتبع ان يصدق ذلك الكلي  
عليه أي على ذلك الفرد  
باعتبار الخارج وقوله اذا  
لم يتبع العقل من صدقه  
أي من صدق الكلي عليه  
أي على ذلك الفرد يعني  
ان بعض افراد الكلي اذا  
تصور نحد الكلي يحمل  
عليه وذلك كشرتك  
الباري فانه اذا تصور  
لا يتبع ما يحمل عليه كمي  
وهو في الخارج جزئي  
وقوله هو ما يتبع مبتدا  
مؤخر ومن افراده خبر  
مقدم والاصل الذي يتبع  
ان يصدق عليه كائن من  
افراد اذا لم يتبع العقل  
فشرتك الباري اذا نظر  
له في الخارج يتبع حل  
الكلي عليه واذا نظره  
من حيث تصوره صح حل  
الكلي عليه ( قوله فلو  
لم يتبع نفس التصور )  
صادق بثلاث صور  
لان عدم الاعتبار فيها

ومن هنا يعلم ان أفراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من أفراده ما يتبع ان يصدق الكلي عليه في الخارج اذ لم يتبع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو لم يتبع نفس التصور الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يتبر واصل المفهومات في انفسها أعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فهو لم يجعل تلك المذكرات داخلة في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك اتما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب لا هو غرضهم ( قوله ومن هنا يعلم ) أقول أي ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفومات اللا شيء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد الكلي التي يتحقق بها كليتته لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر بل من أفراده ما يتبع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يتبع صدقه في نفس الامر على أكثر من واحد والكليات الفرضية يتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه فالعبر في افراد الكلي امكان فرض صدقه عليها اذ بهذا المقدار تتحقق كليتته وكون تلك الافراد أفراداً له محققة في نفس الامر غير لازم لكليتته نعم ما كان فرداً للكلي في نفس الامر

مطلقا لا بالخارجية يدل على ما قلنا سابق من قوله فان ما يفرض في الخارج شيء في الخارج وما يفرض في الذهن شيء في الذهن ( قوله داخلة في الكليات ) أي في عدادها ومن جعلها ولم يقل في الكلي دون الجزئي لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار امتناع فرض العقل لاشتركا وعدمه ليس متباركا لجعلها داخلة في مفهومه فكيف يترتب عليه بالفاء ( قوله التوصل ببعض المفهومات الى بعض ) أي من حيث الفهم يشعر به لفظ المفهومات ( قوله وذلك اتما هو باعتبار حصولها في الذهن الخ ) أي لحصول الوجود الذهني مدخل فيه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي أو الوجود مطلقا ( قوله فاعتبار أحوالها الذهنية الخ ) أي أحوالها التي تعرض للمفومات أنفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى حالها في الخارج أو في نفس الامر أو الامر الخارج من التصور. فيكون الكلي عبارة عما لا يتبع نفس تصوره عن الشراكة والجزئي ما يتبع نفس تصوره عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه ( قوله ان أفراد الكلي التي يتحقق الخ ) إشارة الى ان الافراد التي بها يتحقق كونه عنوانا للمحسورات الاربع يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر ( قوله وكون تلك الافراد محققة لكليتته نعم الخ ) عطف على كليتته ولقطة محققة حيث تد على بناء اسم الفاعل وفي بعض النسخ وكون تلك الافراد محققة غير لازم فالجمله حيث تد معطوفة على قوله اذ بهذا القدر ولقطة محققة على بناء اسم المفعول ( قال اذا لم يتبع العقل الخ ) ظرف لمتعلق الجار والمجرور الواقع خبرا أعني من أفراد الكلي ( قال فلو لم يتبع نفس التصور ) وفي بعض النسخ فلو لم يتبر التصور وقد عرفت ان قيد النفس احتياطي قال النسخين واحد والمقصود أنه لو ترك قيد التصور فيها ويقال ما لا يتبع عن الشركة وما يتبع عنه لزوم الدخول والخروج معا ولو ترك في أحدها لزوم الدخول فقط والخروج فقط فقول الشارح دخل وخرج أهم من أن يكون على سبيل الاجتناع أولا لان الواو لمطلق الجع على ان اعتبار القيد في أحدها دون الآخر مما لا يذهب اليه الوهم فلاحاجة الى

(قوله فلا يكون مانعاً) أي كان الثاني مانعاً أولاً وقوله فلا يكون جامعاً أي كانت تعريف الآخر جامعاً أولاً فكلامه أعم من الاجتماع أو الانفرد فكلامه صادق بثلاث صور فإن القيد إذا حذف منها معاً كان تعريف الكلّي غير جامع والجزئي غير مانع وإذا حذف من الأول (٢٣٨) كان غير جامع وتعريف الجزئي مانعاً وبالعكس كان الكلّي جامعاً وتعريف

في تعريف الكلّي والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون مانعاً وخرجت عن تعريف الكلّي فلا يكون جامعاً وبينان التسمية بالكلّي والجزئي أن الكلّي جزء للجزئي غالباً للانسان فانه جزء لزيد والحيوان فانه جزء للانسان والجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي كلا والكلّي جزءاً له وكلية الشيء إنما تكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل والمنسوب الى الكل كلي

فلا بد أن يصدق عليه ذلك الكلّي في نفس الامر أو أمكن صدقه عليه فيها وستظهر فائدة هذه التسمية التي علمت ههنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة (قوله فلو لم تعتبر نفس التصور) أقول متعاقب بقوله لان من الكليات ما يتبع الشركة الخ (قوله غالباً) أقول اشارة الى ان بعض الكليات ليس جزءاً لجزئية كالخاصة والعرض العام واما الثلاثة الباقية فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والفصل جزآن ماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته (قوله وكلية الشيء) إنما تكون بالنسبة الى الجزئية الخ (أقول لا يخفى

فيه) (قوله فلا بد ان يصدق الخ) أي لابد من الصدق في نفس الامر بالفعل على رأي الشيخ أو بالإمكان على رأي الفارابي (قوله وستظهر الخ) وهي ان ما وقع عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فرداً في نفس الامر محققاً أو مقدراً لا ما لا يكون كليته باعتباره وان اعتبر ذلك وجب التقييد بالأفراد الممكنة لصدق الكلية الموجبة (قوله متعاقب بقوله الخ) يعني انه متفرع ومرتب عليه وليس له تعاقب بقوله ومن ههنا يعلم بل هو جملة معترضة لبيان فائدة (قوله اشارة الخ) فالمراد بقوله غالباً الغالبة باعتبار أنواع الكلّي لا باعتبار الأشخاص اذ لا يلزم أن تكون افراد الثلاثة أكثر من افراد الاثنين (قوله كالخاصة والعرض العام) من حيث انها كذلك وكذا في الجنس والفصل والنوع لما قرر من أن الكليات الجنس تختلف باختلاف الاعتبار (قوله فان الجنس والفصل الخ) فيبان الشارح لجزئية النوع للشخص بيان لجزئيتها له لان جزء الجزء جزء واما ذكر جزئية الحيوان للانسان والجسم الثاني للحيوان فليتنبه على أن كون الكلّي جزءاً للجزئي إنما هو بالقياس الى الجزئي الاضافي (قال فيكون الجزئي كلا) ولا شك ان اتصافهما بهاتين الاضافتين أعني الجزئية والكلية اللغويتين لا يكفي في نسبة أحدهما الى الآخر لان الكلّي معناه شيء منسوب الى أمر متصف بكونه كلا فلا بد من نسبة أخرى وكذا الجزئي فلذا تعرض بمد بيان كونهما كلا وجزأ لبيان أنه قد عرض للجزء بالقياس الى الكل إضافة أخرى وهو معنى الكلية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب الى كله وللشكل معنى وهو معنى الجزئية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب الى جزئه وقال وكلية الشيء إنما تكون الخ هذا تحقيق المقام فدع عنك ما قيل أو يقال

الجزئي غير مانع فقد احتوى كلامه على الصور الثلاث المشار اليها بقوله فلو لم يعتبر الخ فانه أهم من عدم الاعتبار فيها أو في أحدها (قوله غالباً) الغلبة نوعية الكلّي فان الانسان جزئي لزيد والحيوان وكذا الناطق كل منهما جزء للانسان وأما الضاحك والماشي فخارجان عن الكليات خمسة وقد وجدنا ثلاثة منها وهي الجنس والنوع والفصل اجزاء فظهر ان الكلّي جزء الجزئي في الغالب اي في الكثير فان الثلاثة أكثر من الاثنين فبالغلبة باعتبار أنواع الكلّي (قوله فيكون الجزئي) كلاله فالحيوان منسوب للانسان والاول جزء والثاني كل وهذا يقتضي ان ينسب الحيوان الى الكلّي بان يقال هو كلي (قوله وكلية الشيء الخ) أي ان كون الشيء كلياً أي صادقاً على كثيرين لا يصح الا

إذا كان تحت جزئيات فالتسمية الى الكل لا تصح الا بعد ملاحظة ان تحت جزئيات ولا تعتبر عند تحقق الجزء والكل والحاصل ان الشارح أثبت للحيوان كونه جزءاً للانسان كونه كلا وهذا لا يكفي في النسبة لأن المراد بالكلّي هنا ما صدق على كثيرين فلا يتحقق النسبة الا بعد ملاحظة هذه الجزئيات والا لما صح تفسيره بما صدق على كثيرين فلا بد في التسمية مع التقسيم من مقدمتين قوله وبينان التسمية بالكلّي أي المفسر بما صدق الخ

وكذلك

(قوله وكذلك جزئية الشيء) أي كونه جزئياً أي فلا يقال للشيء جزئي إلا بملاحظة اندراجة تحت كلي ولا يكتفي في النسبة للجزء كون الكلي جزءاً له فالجزئي عبارة عما اصف بصفتين وما كونه متدرجاً تحت كلي وكون الكلي جزءاً له كما قلنا في الكلي وقد ظهر من هذا ان الكلي والجزئي أمران نسيان يتوقف تمقل أحدهما (٢٣٩) على الآخر فلا تمقل كلية إلا

بجزئية وكذا العكس فيما قيل من الإضافات وهذا خروج عما الكلام فيه وهو الجزئي الحقيقي لانه فسر بما يتبع تصوره من صدقه على كثيرين ولا يلزم من كون الشيء جزئياً اضافياً كونه جزئياً حقيقياً بخلاف ما اذا كان بينهما العموم والخصوص المنطوق فزيد جزئي حقيقي واثافي والانسان اضافي لا غير واذ قد علمت ان تكلمه على الجزئي الإضافي في قوله واثافي خرج عن الموضوع كان الأولى له ان يتم الكلام بما يتعلق بالمقصود بان يقول بعد ذكر وجه تسمية الجزئي والكلي الإضافي واثافي سمي الجزئي الحقيقي أيضاً جزئياً لانه أخص من الإضافي فاطلق اسم العالم على الخاص وهذا الاعتراض إنما جاء من الحصر في قوله وكلية الشيء إنما تكون الخ فلو قال وكلية الشيء تكون الخ لافاد ان

وكذلك جزئية الشيء إنما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوباً الى الجزء والنسب الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية إنما تمتريان بالذات في المعاني وأما في اللفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالمرض تسمية لذلك باسم المنلول قال شيخنا والكلي إما أن يكون تمام ملبية ما تحته من الجزئيات وداخلا فيها أو خارجاً عنها والأول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالانسان أو غير متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ﴿

ان هذا المعنى إنما يظهر في الكلي بالقياس الى الجزئي الإضافي فان كل واحد منهما متضارب للآخر اذ معنى الجزئي الإضافي هو المتدرج تحت شيء وذلك الشيء يكون متناولاً لذلك الجزئي ولغيره فالكلية والجزئية الإضافية مفهومان متضامان لا يتعقل أحدهما الا مع الآخر كالأبوة والبنوة وأما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل الملكية والدم فان الجزئية منع فرض الاشتراك بان يصدق على كثيرين والكلية عدم المنع فالأولى ان يذكر وجه التسمية في الكلي والجزئي الإضافي ثم يقال واثافي الجزئي الحقيقي أيضاً جزئياً لانه أخص من الجزئي الإضافي فاطلق اسم العالم على الخاص (قوله هذا) أي كون كليته بالقياس الى الجزئي وجزئيته بالقياس الى الكل فيكونان متضامين (قوله إنما يظهر في الكلي الخ) هذا مبني على ما ذكره في حواشي المطالع من ان المشهور ان الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل الدم والملكية ويقابل الجزئي الإضافي تقابل التضائيف وفي بعض النسخ في الكلي الإضافي وهو مبني على ما حققه قدس سره من ان الكلي له أيضاً معنيين كما سيحى (قوله تقابل الدم والملكية) نص قدس سره في حواشي المطالع على ان مفهوم الجزئي ملكية ومفهوم الكلي عدم وفيه اشكال اذ اعتبار عما من شأنه في مفهوم الكلية لا فائدة فيه لانه إنما اعتبر في اعدام الملكات لاخراج اعدام التي ليست من شأن عملها قابلية الملكية وفبا نحن فيه ليس كذلك واردة الإيجاب والسلب من عدم والملكية هنا كما يتوهم من عدم ذكر عما من شأنه في مفهوم الكلي تكلف لذكره مع التضائيف المصطلح وان حل على ان مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكلي ملكية لان معنى جمع فرض الاشتراك لا يمكن فرض الاشتراك وعدم المنع امكان فرضه فلا بد من اعتبار قد عما من شأنه في الجزئي لاخراج الهويات الخارجية والمفهومات التصديقية عنه فانها لا تنصف بالجزئية مع امتناع فرض اشتراكها (قوله فالأولى أي اذا كان التضائيف إنما يظهر بالقياس الى الجزئي الإضافي فالأولى من ذكرها هنا ان يذكر الى آخره (قوله فاطلق اسم العالم الخ) لم يرد انه أطلق بطريق النقل عن العالم او بملافة العموم والخصوص عن الخاص فيكون في الخاص منقولاً أو مجازاً

الكلية والجزئية قد تكون لا بهذه الجهة كما في الحقيقيين فلو حذف الحصر لكان أولى تأمل (قوله إنما هي بالنسبة الى كلي لا ينبغي على مثلك ان هذا صريح في الجزئي الإضافي لانه هو الذي يلاحظ فيه الاندراج تحت كلي وأما الجزئي الحقيقي فهو ما يتبع تصور صدقه على كثيرين فلم يلاحظ فيه الاندراج (قوله أو داخلاً فيها) أي سواء كان مساوياً لها أو أعم وقوله أو خارجاً أي كذلك مساوياً لها أو أعم

( قوله اقتباس المجهولات ) أى تحصيلها على وجه فيه صعوبة بدليل التميز بالاختصاص ويستلزم ذلك أن يكون هذا التحصيل بالنظر  
 بالحواس الباطنة أو الظاهرة وفى الكلام استعارة تصريحية حيث شبه تحصيل المجهولات باقتصاص الصيد بجميع الصعوبة واستمرار  
 اسم المشبه به للمشبه أو استعارة ( ٢٤٠ ) مكنية بأن شبه المجهولات بالصيد تشبيها مضمرأ فى النفس وأثبت الاقتصاص

( أقول ) انك قد عرفت أن الفرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتباس المجهولات التصويرية  
 من المعلومات التصويرية وهي لا تقتص الجزئيات بل لا يبحث عنها فى العلوم لتغيرها وعدم انضباطها  
 وقد بالحقيقى لما سذكركه ( قوله وهي لا تقتص الجزئيات ) أقول وذلك لأن الجزئيات إنما  
 تدرك بالاحساسات أما بالحواس الظاهرة أو الباطنة وليس الاحساس مما يؤدي بالنظر الى  
 احساس آخر بأن يحس بمحسوسات متعددة وتترتب على وجه يؤدي الى الاحساس بمحسوس  
 آخر بل لا بد لتلك المحسوس الآخر من احساس آخر ابتداء وذلك ظاهر لمن يراجع وجدانه  
 لكونه منافيا لما سيجيء من أن الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين ولأنه يرد عليه أن الحجر شرط  
 فى الثقل ولا حجر هبنا بل أراد أنه أطلق لفظ الجزئي المفقول الى العام على الخاص بطريق النقل  
 من اللغو اليه بمناسبة للمعنى العام المناسب للمعنى اللغوي فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة بينهما ومستعملا  
 فيهما ( قال واعلم أن الكلية والجزئية الخ ) قيل ان حصر التسمية الحقيقية فى المسمى لا يصح  
 لأن الألفاظ جزئيات حقيقة لذواتها والجواب أنه ما لم يعتبر حصولها فى العقل ووضع الفاظ بازائها  
 ليست بجزئيات لأن المقسم للمعنى المفرد على مامر والافراد لا يتحقق الا بعد الوضع وبعد الاعتبار  
 تصير معاني ( قال هذه المقالة ) أى المقالة الأولى ( وقال اقتباس المجهولات الى آخره ) الاقتصاص  
 الاصطلياد وفيه اشارة الى أن المراد تحصيلها بالنظر ( قوله لأن الجزئيات الخ ) أى الجزئيات من  
 حيث أنها جزئيات لا تدرك أى ليس ادراكا على الوجه الجزئي وأما الا باحد الانواع الثلاثة من  
 الاحساس والتحصيل والتوهم سمي التكل احساسا لحصولها باستعمال الحواس وللتبني على ذلك  
 أو رد صيغة الجمع وضم اليه قوله اما باحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لأنه لا يمكن ادراكها  
 بدونها لعدم توقف المقصود أعني عدم اقتصاص المجهولات التصويرية بالجزئيات على ذلك وأما  
 الجزئيات المجردة فلا تدرك الا بمفهومات كلية فليس ادراكا على الوجه الجزئي وكذا جزئيات  
 الامور العامة كجزئيات الامكان الا اذا اقترعت من جزئي مادي وحيثئذ يكون ادراكها بالتوهم  
 ( قوله بأن يحس الخ ) بيان لكيفية تأدية الاحساس الى احساس آخر بالنظر بمعنى الترتيب يعنى  
 ليس الاحساس بالمحسوسات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيبيا خصوصا بحيث يصير ذلك المرتب الخصوص  
 باعتبار قيامه بالذهن احساسا بمحسوس آخر ومرآة لمشاهدة محسوس آخر كما ان التأدية بالنظر  
 فى الامور المعقولة عبارة عن ترتيبها على وجه يكون ذلك المرتب باعتبار قيامه بالذهن مرآة لمشاهدة  
 مجبول بل لا بد من احساس آخر وذلك لأن الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئية متكيفة  
 بالعوارض المادية منترعة عن محسوس معين ولا شك فى ان الصورة الجزئية متكيفة بالعوارض  
 الشخصية المنترعة عن محسوس معين لا يمكن ان تصير صورة جزئية كذلك لمحسوس آخر وبهذا

تحصيل وهو اما باق على  
 حاله أو مستعار لتحصيل  
 ( قوله وهي لا تقتص  
 الجزئيات ) لأنها اذا لوحظ  
 منها أى من تلك الافراد  
 جملة ورتبتها لا يتحصل منها  
 احساس بغيرها اذ لا بد  
 فى احساس غيرها من  
 حاسة مثلا اذا لوحظ  
 زيد وعمر ويكر وخالد  
 فترتب فلا يتحصل بعد  
 الترتيب شخص آخر لانه  
 يتوقف على حاسة وكذلك  
 لا يتحصل أمرا كليا بل  
 هو أولى بما قبله فتعين  
 انها لا تقتص الا بالكيليات  
 فان قلت انك اذا قلت  
 زيد انسان وكل انسان  
 ناطق ينتج زيد ناطق  
 فزيد شخص وقد تحصل  
 منه مجبول أصلي فالجواب  
 ان المراد لا يحصل من  
 الجزئيات بالاستقلال وزيد  
 قد وقع جزء قضية ( قوله  
 بل لا يبحث عنها فى العلوم )  
 أعني علوم الحكمة وهي  
 علوم تحصل منها معرفة  
 حقائق الاشياء على ماهي

عليه وهي مفقودة الآن فى مصر أى لا يتكلمون فى اثبات أحوال تلك الجزئيات فى علوم الحكمة لان القصد  
 من هذه العلوم كمال النفس الانسانية كما لا يتبقى ببقائها بحيث تكون النفس الانسانية مشاهدة للمولى جل وعلا فى الجملة من حيث  
 اطلاعها على حقيقة الاشياء على ماهي عليه وهذه الجزئيات متغيرة غير منضبطة ومنحصرة فتعجز النفس الانسانية عن تفصيلها  
 ( قوله وعدم انضباطها ) أى حصرها فالعطف مقار

فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً على بيان الكليات وضبط أقسامها قال كلي إذا نسب إلى ما تحتها من الجزئيات فاما أن يكون نفس ماهيتها ودخلها فيها أو خارجاً عنها والدخل يسمى ذاتياً وكذلك ليس ترتيب الحسوس مؤدياً إلى ادراك الكلي وذلك اظهر فالجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلاً ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية ولا مكتسبة فلا غرض للمنطقي متعاقب الجزئيات فلا بحث له عنها

ظهر ان لا يكون الاحساس مؤدياً إلى احساس آخر بالنظر بمعنى تحصيل أمر للتأدي إلى مجهول الا انه قدس سره لم يتعرض له فقلته وعدم تعلق الفن به كثير تعلق والحاصل ان الامور العقلية لكونها منزعة عن أمر واحد بعد حذف الشخصيات يجوز ان يكون صورة بعض مرآة لمشاهدة بعض آخر للتصادق بينهما بخلاف الامور المحسوسة قلنا متباينة فلا يجوز ان تكون الصورة الجزئية لواحد منها مرآة لمشاهدة محسوس آخر بل يحتاج إلى احساس آخر نعم احساس محسوس يوجب التخيل والتوهم أي حصول صورة في الخيال وحصول صورة جزئية متعلقة بذلك المحسوس في الوهم وليس هذا محصلاً بالنظر بل إيجاب احساس لاحساس آخر وبما حررنا اندفع ما قيل ان التأدية متحققة في الاحساسات كلاحساس بالمرآة المؤدى إلى الاحساس بالوجه وكالاتقال من احساس صورة حاصلة إلى تخيل انسان مخصوص ومن طعم شيء إلى تخيله فان في هذه الصور إيجاب احساس لاحساس آخر ولا كلام فيه وانما الكلام في التحصيل بالنظر بان يكون الاحساس بالترتيب والتحصيل مرآة لمشاهدة محسوس آخر وكذا ما قيل اذا كان مركب خارجي من محسوسات مستورا بشيء وأزيل الستر من أحد الاجزاء ثم من الآخر إلى آخر الاجزاء يحصل من الاحساس بتلك الحسوسات الاحساس بتلك المركب على وجه الترتيب كما في الحد التام وذلك لان احساس كل جزء منها يصير سبباً لاجتماع الصور الجزئية للاجزاء في الحس المشترك والخيال فتحصل صورة الكل فيها فالاحساسان متبايران يوجب أحدهما الآخر وكذا الحال في الكلمة المسموعة بسماع حروفها المرتبة وغير ذلك مما يتخيل فيه تأدية الاحساس إلى الاحساس ( قوله وذلك اظهر ) لان الاحساس اذا لم يكن مؤدياً إلى الاحساس مع تناسب بين الحسوسات في كونها مدركة للحس فكيف يكون الصورة المتكيفة بالمواضع المادة مرآة لمشاهدة أمر مجرد وما يتوهم من كون احساس البقلة الجزئية مؤدية إلى ادراك البقلة الكلية فلي تقدير تحققة الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية على ما قالوا من ان الاحساس بالجزئيات موجب لان تستعد النفس لفيضان صور كلية عليها لا ان الاحساس بها ادراك الامر الكلي وانما اطيننا في الكلام لانه زل فيه الاقدام ( قوله فالجزئيات مما لا يقع فيه إلى آخره ) واما انه لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك أمر آخر لا يتوقف المدعي اعني عدم اشتغال المنطقي بها على ذلك فاقيل الكليات تستفاد من الجزئيات بطريق الانزاع فلم لا يجوز ان يكون بطريق النظر أيضاً وهم ( قوله ولا هي مما يحصل بفكر ) لما عرفنا ان طريق تحصيلها الاحساس ( قوله فلا غرض للمنطقي إلى آخره ) لان غرضه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر واذا لا تعلق للفكر بالجزئيات فلا يتعاقب الغرض بها أيضاً ( قوله فلا بحث له عنها ) لا بان يحمل الجزئيات موضوعات للمسائل ولا بان يجعل المفهوم الكلي عنواناً لها بحيث يسري الحكم إلى الجزئيات

( قوله فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً إلخ ) فيه اتهم قد ينون الجزئي الحقيقي والاضافي والنسبة بينهما وحينئذ فلا يصح قولك فلهذا صار إلخ وأجيب بان ذكر الجزئي الحقيقي ليس لذاته بل لتوضيح مفهوم الكلي واما ذكر النسبة فلا تضمن مفرقهما معرفة تامة والجزئي الاضافي ان كان كلياً فالبحت عنه لكونه كلياً وان كان جزئياً فلا بحث لهم عنه فان قلت قد صوروا الجزئي الاضافي وهو شامل للحقيقي وهو يقتضي الالتفات للحقيقي فالجواب ان هذا لا يمد بحثاً عنه لان البحث عن الشيء بيان أحواله لا بيان ذاته ( قوله على بيان الكليات ) أي تصوير مفهوماتها وبيان أقسامها ( قوله اذا نسب إلى ما تحتها ) أي إلى ما يحمل عليه ( قوله يسمى ذاتياً ) نسبة لذات لكونه جزءاً منها

بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية أصلا وذلك لأن المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس الانسانية يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس وأيضاً الجزئيات غير منضبطة لكثرةها وعدم احصائها في عدد تنفي قوتها لانسان بتفانيه فلا يبحث الا عن الكلليات فان قلت قد ذكر ههنا الجزئي الحقيقي وسيد ذكر الجزئي الاضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت اما ذكره ههنا فتصور لمفهوم الجزئي الحقيقي ليتضح به مفهوم الكللي واما بيان النسبة بين المعنيين فمن ثمة التصور

( قوله بل لا يبحث عن الجزئيات الى آخره ) أي من حيث انها جزئيات بان يجعل تلك موضوعات المسائل ( قوله في العلوم الحكمية ) اشارة الى ان المراد بالعلوم العلوم الحكمية ( قوله تحصيل كمال ) وهو التشبه بالواجب علما ( قوله يبقى ببقائها ) أي لا يزول عنها أصلا كما في علم الواجب تعالى ( قوله والجزئيات متغيرة الخ ) أي الجزئيات للمادية متغيرة ان كانت معروضات متبدلة ان كانت عوارض وذلك لان من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول جميع الكمالات بالفعل ونفوذها اليها دفعة أو تدريجيا يستلزم التغير والتبدل ( قوله فلا يحصل لها من ادراكها الخ ) لأنه حين التفسير ان لم يتغير العلم لم يكن كالا لكونه جهلا وان تغير لم يبق يبقاء النفس واما ادراكها بالاطلاق العام غير مقيد بزمان وقوع التغير كادراك المتجم الكسوف الخصوصي بجميع خصوصياته قبل الوقوع فهو ادراكه تعقل كلي منحصر في شخص واحد لعدم الاتزاع عن المادة الخصوصية والكلام في ادراك الجزئيات للمادية من حيث انها جزئيات ( قوله وأيضاً الجزئيات الخ ) ما من كان خاصا بالجزئيات المتغيرة مفيدا لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها المشخصة وهذا يعم للمادية والمجردة مفيدا لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب للنفس كما لا يتبدل به لعدم حصول التشبه بالبداء بذلك لمشاركته في ذلك الحيوانات العجم فيه فلا يرد ما قيل ان لا يدرك كله لا يترك كله فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقاً ( قوله فلا يبحث الا عن الكلليات ) أي لا يبحث في العلوم الحكمية الا عن الكلليات بان تجعل المفومات الكلية عنوانا للمسائل بحيث يسرى الحكم منها الى الجزئيات حتي يحصل العلم بها على الوجه السكلي الباقي أبدا فلا يرد ان الكلليات أيضاً غير منضبطة فلا يبحث عنها أيضاً ( قوله فان قلت قد ذكر الجزئي الحقيقي الخ ) اراد على قوله فلا يبحث عنها يعني ذكر الجزئي الحقيقي بمجمله قسما عن المفهوم وتعرفه ولنا لم يقل عرف وكل واحد منهما يستلزم حكما على الجزئيات الحقيقية فقد وقع البحث عنها بجعل مفهوم الجزئي الحقيقي عنوانا لها فاندفع ما قيل ان البحث عن مفهوم الجزئي الحقيقي ليس بحثا عن الجزئي الحقيقي لكونه كليا ( قوله وسيد ذكر الجزئي الاضافي ) بانه كل أخص تحت الاعم وذلك حكم عليه ظاهراً ويتضمن تعريفه ولنا لم يقل وسيعرف ( قوله وذلك ) أي المذكور بحث عن الجزئي الحقيقي أي يتضمن البحث عنه اما الاول والثالث فظاهر واما الثاني فشمل الجزئي الاضافي للحقيقي فيسرى الحكم عنه الى أفراد الجزئي الحقيقي أيضاً ( قوله اما ذكره ههنا الخ ) أي ذكره وان كان يتضمن حكما على أفرادها لكن ليس المقصود تصور مفهومه منه ذلك بل المقصود تصور مفهومه ليتضح به مفهوم الكللي فان معرفة الشيء تكمل بمعرفة مقابله

( قوله يسمى عرضيا )  
نسبة للعرض أي الخارج  
لكونه جزئيا من جزئيات  
الخروج فالاول من نسبة  
الجزء للكل والثاني من  
نسبة الجزئي للكللي



وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج وهذا أهم من الاول والاول أي السكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرها

اذ بمعرفة النسبة بين معنيين يتكشفان زيادة انكشاف واما الجزئي الاضافي فان كان كلياً فالبحث عنه لكونه كلياً وان كان جزئياً حقيقياً فلا يبحث عنه واما تصور مفهومه الشامل لنفسه فليس يبحث عنه لان البحث ببيان أحوال الشيء وأحكامه لا يبين مفهومه (قوله وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج) أقول أي عن الماهية فيتناول الثاني بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول أجزائها المنقسمة الى الجنس والفصل واما الثاني بالمعنى الاول أي الداخل في الماهية

(قوله واما الجزئي الاضافي) أي الحكم عليه به كل أخص تحت الاعم وان كان يتضمن البحث عن السكلي والجزئي لكن البحث عن الاول مقصود دون الثاني (قوله لان البحث) أي في الاصطلاح (قال فالكلي اذا نسب الى ما تحته) أي الى ما يحتمل هو عليه لان نسبه الى المبين غير معتبرة فانه بالنسبة اليه ليس شيئاً من الاقسام الثلاثة ثم قيده بكونه من الجزئيات سواء كانت من تبعية أو ابتدائية أي حال كونه بضاً منها أو ناشئاً منها للإشارة الى ان الاعتبار بالنسبة الى جزئي واحد أي جزئي كان لا الى مجموع الجزئيات لانه يبطل المحصر اذ هنا أقسام أربعة أخرى هي ان يجمع في الكلّي تلك الاقسام الثلاثة سواء أو ثلاث ولا الى جزئي واحد معين لانه حينئذ يصير الاقسام متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزئها بل هو معتبر على اختلافه فتكون الاقسام متخالفة بالاعتبار على ما صرحوا به من جواز اجتماع الجنس في كل واحد \* ثم الجزئي الواحد لا يجوز ان يراد به الحقيقي والاخرجت الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها مقيسة الى الماهيات التي هي أجناس متوسطة أو ساقطة بل الاضافي وللإشارة الى ذلك عبر عنه بقوله ما تحته هذا لكن يرد التلطف مقيساً الى الحيوان فانه خاصة له مع عدم دخوله في الكلّي المنسوب الى ما تحته من جزئياته الا ان يقال ان ما يحتمل عليه شيء فهو جزئي اضافي له ثم الظاهر ان السكليات الفرضية داخلة في هذه الاقسام الثلاثة كما يظهر في الحاشية المرفوعة على قوله بل لفظ السكلي أيضاً وذلك لان امكان فرض صدقها على كثيرين نظراً الى مجرد مفهومها يستدعي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم تكن شيئاً منها في نفس الامر فاندفع ما قيل ان فرض صدقها في نفس الامر محال فيجوز ان يستلزم المحال بان لا يكون شيئاً من الاقسام الثلاثة فانه يجوز فرض صدقها فضا وجزئاً وخارجاً بالنسبة الى أمر واحد فيزعم صدق السكليات الخمسة عليها بالنسبة الى ذلك الامر لان الفرض والفروض كليهما ممتنعان اذ لا يمكن للعقل تجويز كونه فضا وجزئاً وخارجاً بالنسبة الى أمر واحد ويجوز ان يخرج السكليات الفرضية وتعتبر النسبة الى ما يحتمل عليه في نفس الامر بناء على عدم تعلق الفرض الحكمي بأحوال السكليات الفرضية ويكون ادخالها في التعريف ببيع ادخال مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على طبق ما قلنا في النسب بين السكليات فان بعضهم خصصها بما سوي الامور الشاملة وتفاصيلها وبعضهم عمداً (قوله أي عن الماهية) لاعتناء الشخص (قوله أجزائها المنقسمة) يريد اقسام الشكل الى أجزائه فان كل تقسيم بالنظر الى مفهوم المقسم قسمة الكلّي الى الجزئيات وبالنظر الى الحاصل من القسمة قسمة الكل الى الاجزاء

(قوله على ما ليس بخارج)

أي فيشمل الجنس والفصل

والنوع والنسبة في الاولين

ظاهرة وأما في الثالث فلا

تظهر لاه من نسبة الشيء

الى نفسه وأجيب بان هذه

نسبة اصطلاحية فلا يلتفت

الى النسب ولا الى

النسب اليه أو لان الذات

كما تطلق على الحقيقة

تطلق على ما صدقتها

فالنسبة لها صدقات فتعبر

بالنسب والنسب اليه

بذلك الاعتبار وأتى وربما

أشارة لقلة هذا الاستعمال

( قوله الا بعوارض ) كالسواد ( ٢٤٤ ) واليباض والطول والعرض فريد بعبارة عن الحيوانية والناطقة والتشخص

من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الا بعارض مشخصة خارجة عنه بها يمتاز شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخلو اما أن يكون متعدد الاشخاص في الخارج أولا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا لان السؤال بما هو عن الشيء انما هو لطالب تمام ماهيته وحقيقته فان كان السؤال سؤالا عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها \* ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادها فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب هو الانسان

فيقتصر بالاجزاء وفي قوله ربما إشارة الى أن اطلاق الثاني على المعنى الاول أشهر ( قوله الا بعارض مشخصة خارجة عنها بهذا يمتاز شخص عن شخص الخ ) أقول يعني ان افراد الانسان لا تشتمل الا عن الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للنوع عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها أشخاصا معينة متميزة بعضها عن بعض

( قوله إشارة الخ ) سواء كان للتكثير على ما هو الشائع في الاستعمال أو للتقليل على ما هو أصل الوضع لان التقييد ببعض الأوقات يدل على ان الاستعمال الاول مغرط ( قوله يعني أن أفراد الانسان الى آخره ) لما كانت عبارة الشارح توهم ان أفراد الانسان لا تزيد على مفهومه الا بلحوق العوارض المشخصة من الكم والكيف والوضع وغير ذلك فيكون زيد مثلا عبارة عن الانسان الملحق بالاعراض وذلك بخلاف ما تقرر في الحكمة من ان الشخص عبارة عن الماهية والتشخص وهو أمر وجودي داخل في قوامها فدفع السيد قدس سره بان المراد بعدم الزيادة لها داخلية فيه وبالعوارض المشخصة التشخصات لانها الموجبة لنوع فرض الاشتراك لا الاعراض اللاحقة لها فانها ليست بمشخصة وانما يقال لها مشخصات نحوزا باعتبار لزومها للشخص وكون التشخص قائضا من المبدأ عند صحتها لا يبينه في المحاكات ( قال ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص ) قيل ان النوع لا يتحصر في القسمين لجواز ان لا يكون تحت أشخاص ك مفهوم النوع فانه نوع للكل ولا تزيد أفرادها بعوارض مشخصة والا لكانت أشخاصا لا أنواعا والجواب ان أفرادها المفهومات من حيث هي هي أشخاص وان كانت باعتبار الصدق أنواعا ولذا أدرج بعضهم الطبيعية في الشخصية ( قال بحسب الشركة والخصوصية الخ ) في التاموس هذا بحسب ذا أي بعمده وقدره أي ان كان السؤال بالشركة يكون مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وما انصابه على الحالية أي مجتمعين والفرق بين فاعلنا معا وفاعلنا جميعا ان معاضد الاجتماع في حال الفل وجميعا يعني كلنا سواء اجمعوا أولا كننا في الرضي فالعني حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك ان تكون المقولية في زمان واحد ( قال لتمام الماهية المختصة به ) أي المختصة في السؤال وذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان تكون ماهية متخصة بشخص ولا يحتاج الى تكمينات باردة ارتكبتها الناظرين ( قال كان طالبا لتمام ماهيتها ) يضمير الواحد المؤنث وهو راجع الى الجماع المدلول عليها بقوله وان جمع كما في قوله تعالى

ولما هي انما هي الا ولان دون الثالث والا لما كان بين زيد وعمرو تساو بل تماثل فهذه العوارض بها تميز الافراد لانها تمت بها الماهية لما علمت ( قوله فهو المقول ) أي

المحصول ( قوله بحسب الشركة والخصوصية معا ) المعنية في صحة الحمل لان الحمل عليها في زمن واحد بحيث يجعل الانسان على الافراد وعلى فرد في آن واحد وقوله بحسب الشركة اذا كان المسئول عنه أفرادا متعدد وقوله والخصوصية أي اذا كان المسئول عنه فردا واحدا والمعنية محمولة على ما علمت ( قوله انما

يطلب به تمام ماهيته وحقيقته ) الماهية تطلق على ما يقع في جواب ما كان موجودا أو غير موجود كشرط الباري وعلى الحقيقة التي هي الأمر الموجود بوجود افراد لان حقيقة الشيء ما به الشيء هو هو فالماهية أعم من الحقيقة وحيث فاعلطب تفسري إشارة الى ان المراد بالماهية المعنى الثاني ( قوله كان طالبا لتمام ماهيتها ) أي ماهية

هذه الخمسة ويرتكب التوزيع فيها بعد في قوله وتمام ماهية الاشياء أي الشيئين والاشياء وقوله بينهما لانه أي بين الشيئين في القول عليها وفي الاشياء في القول عليها

( قوله كان الجواب ) الانسان فلا يصح الجواب بالناطق لانه غير تمام الماهية ولا بالضحك لانه خارج عن الماهية ( قوله معا ) بالنصب على الحال أي حال كونها أي الشركة والخصوصية مجتمعين في صحة الحمل معا ( قوله المحضة ) أي الخالصة من جهة مشاركة الحمل لغيرها ( قوله لا فرد آخر له في الخارج ) وان كان في الذهن له افراد آخر ( قوله ان تعددت اشخاصه في الخارج ) اعلم ان الموجود اما ان يكون موجوداً في الذهن واما ان يكون موجوداً في الخارج أي خارج الاعيان واما ان يكون في نفس الامر وبين الاولين العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في زيد وينفرد الاول في التعناء مثلاً والثاني في صفات الله السكالية التي لم يطلع عليها فليس لما شعور بها في موجودة في خارج الاعيان لا مكلف رؤيتها في الذهن وبين الوجود في الذهن والوجود في نفس الامر أيضاً العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في زيد فانه موجود في نفس الامر بمعنى انه لا تحقق له في ذاته بقطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفرض وينفرد ( ٢٤٥ ) الاول في شريك الباري والثاني

لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر وبما كان الجواب الانسان أيضاً لانه كالماهيتما المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يتحصر نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالباً لتام الماهية المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعددت اشخاصه في الخارج كان مقولاً على كثيرين في جواب ماهو كالانسان وان لم تعدد كان مقولاً على واحد في جواب ماهو فهو اذن كلي مقول على

( واذا رأوا تجارة أو هو انقضوا اليها ) أي الى الرؤية أو ضمير التثنية على مافي بعض النسخ في الرضى لا يستكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد أحدهما لانه لما احتمل أو كثيراً في الإباحة صار كالواو وفي القرآن ( ان يكن غنياً أو فقيراً قاله أولى بهما ) وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد المؤنث أيضاً الى شيئين أو أشياء باعتبار كثرتها في أنفسها وان كانا اثنين من حيث العطف وقد تغير الناظران في الارجاع ( قال ونعم ماهية الاشياء ) لم يقل شيئين اقتصاراً على المفاسدة وحل الجمع هنا على ما فوق الواحد خروج عن السابق ( قال لان السائل الخ ) يعني ان كونه مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشركة أيضاً فلا يرد ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود ( قال فهو اذن كلي مقول الخ ) أي فهو اذا كان منقسماً الى قسمين كلي مقول الى آخره وليس معناه اذا علمت ما ذكر لان كونه معرقاً بهذا التعريف منوط بانقسامه اليهما لا بالعلم بالشرطية المذكورة فلا يرد ما قيل ان في صحة كتابته بالنون

ثم اعلم ان من جهة افراد الموجود في نفس الامر الامور الاعتبارية والامور الاعتبارية منها ماله تحقق في نفسه وثبوت في نفسه ولكن لا وجود له خارجاً بقطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفرض سواء لاحظناه العقل أم لا كالامكان \* ويطلق الامكان على ملاحظه العقل كان له تحقق في نفسه أولاً وبين المعنيين عموم وخصوص وجهي فيجتمعان في الامكان فيقال له انه أمر اعتباري يعني انه لا وجود له خارجاً وان كان له ثبوت في نفسه وهذا يصدق عليه المعنى الاول من حيث ان له ثبوتاً في نفسه ويصدق عليه المعنى الثاني من حيث ان العقل يلاحظه وينفرد المعنى الثاني في كون زيد كبراً فان السكون لا يثبت له في ذاته ولكن يلاحظه العقل وينفرد الاول في الاعتبارية المتعلقة بالامور الفاعية عنا ككون أمور في الارض موجودة فقول الشارع اشخاصه في الخارج أي خارج الاعيان ثم ان كبراً ما يقول العلماء انه موجود خارج الأذهان ويريدون الوجود في نفس الامر ( قوله كان مقولاً على كثيرين ) أي أو على واحد كما تقدم لانه اذا كان له افراد في الخارج اما مقول على كثيرين أو على واحد

( قوله أوعلى كثيرين ) متفقين بالحقائق وذلك كالإنسان فانه يقال على زيد وعلى عمرو وبكر وهي متفقة بالحقائق فان قلت انها متفقة في الحقيقة فهلا قال بالحقيقة وأجيب بانه اتما جمع نظرا لتعدد الحقائق فالوع ليس قاصراً على الإنسان فالإنسان مقول على أفرادها التي هي متفقة بالحقيقة وكذلك الفرس والمار فجمعه للحقائق نظراً لكثرة مواد الكثيرين المتفقين ثم ان ارادة صيغة الجمع المذكور السالم أعني ( قوله متفقين ) ولم يقل متفقات لتغليب العقلاء على غيرهم ( قوله ليخرج الجنس ) فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وذلك كحيوان فانه مقول على الإنسان وعلى الفرس وعلى المار وهي مختلفة الحقائق وفيه ان الجنس كما يقال على المختلف الحقائق قد يقال على الكثيرين المتفقين بالحقيقة كما في ما زيد وعمرو وبكر والصاحك فيقال حيوان حيوان قيل على المتفقين بالحقيقة بالنظر لزيد ( ٢٤٦ ) وعمرو وبكر وأجيب بأن تعاقب الحكم على مشتق وهو متفقين يؤذن بعلمية مامنه

واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو فالكلبي جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتمدد الاشخاص وقولنا أو على كثيرين ليدخل في الحد النوع المتمدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد ( قوله وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس )

هنا نظر لان التقدير اذا علمت وكأنه اذ بالكسرا بالفتح والا لكان التقدير اذا علمت ( قال مقول على واحد أو على كثيرين الخ ) ولا يمكن الاكتفاء على أحدها لما عرفت ان المقول على واحد لا يمكن ان يكون مقولا على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولا بحسب الخصوصية الخاصة فلو لم يذكر أو على كثيرين لم يكن التعريف جامعا ( قال متفقين بالحقائق ) أورد صيغة الجمع تنبيها على كثرة مواد الكثيرين المتفقين والا لكان الظاهر بالحقيقة ( قال ليدخل في الحد الخ ) يعني لو لم يقل على واحد بل اكتفى بعلى كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاذا قيل دخل فيه فبدخوله في الحد بالنظر الى الاكتفاء بعلى كثيرين وكذا دخول النوع المتمدد الاشخاص بالنظر الى الاكتفاء بعلى واحد ومن لم يتبته أول الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا في كلي وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلا في كلي مقول على واحد ( قال متفقين بالحقائق ) اراد صيغة الجمع المذكور السالم لتغليب العقلاء على غيرهم والمراد بكونهم متفقين بالحقيقة على ما يشعر به تعليق الحكم للمشتق وما سبق من كونه جوابا بحسب الشك والخصوصية معا فلا يراد ان الجنس أيضا قد يقال على متفقين في الحقائق نحو زيد وعمرو وبكر حيوان وفي جواب ماهو أيضا فيقال ما زيد وبكر وعمرو وهذا الفرس وجاب بالحيوان والحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر كما انه مقول عليهم وعلى هذا الفرس لان مقولية الحيوان عليهم لكونه من أفرادها لا لانها في الحقيقة أو اختلافهم فيها وما قيل ان قيد فقط مراد في التعريف فساد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه عن التعريف

الاشتقاق وحيث قد اراد المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة من أجل كونهم متفقين أي ومقولية الحيوان على زيد وعمرو لا من أجل الاتفاق بل من أجل كونهم أفرادا أو يقال ان زيدا وعمرا بمنزلة الإنسان فيثبت صدق ان الحيوان اتما قيل على المختلفين بالحقيقة واما الجنس فهو مقول على المتفقين فهو لا من تلك الجمعية بل من جهة انها افراد له وقوله يخرج الجنس فيه انه كما يخرج به الجنس يخرج به أيضا المرض العام سواء كان عرضاً عاما للنوع أو للجنس لان مقولته على الكثيرين لكونهم من

افرادها لا لانها في الحقيقة أو اختلافهم ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والتامي وقابل الابعاد أي الطول والعرض لان وقولنا قولها على الكثيرين لكونهم من افرادهم ويخرج أيضا خواص الإجناس كالاشي لان قولها على الكثيرين لكونهم من افرادها لانها في الحقيقة واذا كان كذلك فلاي شيء جعلها خارجة بالقيد الثاني دون الاول والجواب ان القيد الثاني لما كان مخرجا للفصول مطلقا قريبة أو بعيدة لكونها يقال في جواب أي شيء هو في ذاته أو عرضة ومخرجا للخواص مطلقا كانت خواص أجناس أو أنواع كان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الأخير أولى لثلاث يتشوش ذهن المعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر فالفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت بقيد متفقين في الحقائق الا ان ذلك ليس مقصودا واما المرض العام فهو وان كان اخراجه بالاول أولى لمخروجه به مطلقا لكن جعله خارجا بالثاني رعاية لادراجه مع الخاصة المشاركة له في العرضية فلما كانا متساينين أخرجهما الشارح بقيد واحد

( قوله فانها لا تقال ) في جواب ماهو وذلك لان العرض العام لا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عام له ولا في جواب أي شيء لانه ليس بميزا لما هو عرض عام له نعم يقع في مطلق ( ٢٤٧ ) الجواب كما في أزبد ماش أم واقف

وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تقال في جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الامرين لازم إما اشتغال التعريف على أمر مستدرج وما أن لا يكون التعريف جامعاً لأن المراد بالكثيرين أن كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا فيلزم أن يكون قوله المقول على واحد زائداً جشوا لأن النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وإن كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف الأنواع التي لا وجود لها في الخارج أصلاً كالغفاء فلا يكون جامعاً والصواب أن يحدف من التعريف قوله على واحد

أقول هذا القيد يخرج الجنس مطلقاً كما ذكره ويخرج العرض العام أيضاً مطلقاً ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والنامي وقابل الابداء ويخرج أيضاً خواص الاجناس كالكلامي فانه وإن كان عرضاً عاماً بالقياس الى الانسان مثلاً لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان وإما القيد الاخير أعني في جواب ماهو فانه يخرج الفصول مطلقاً قريبة كانت أو بعيدة ويخرج الخواص أيضاً مطلقاً سواء كانت خواص الأنواع أو الاجناس فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى وإما اخراج العرض العام فقد قيل اسناده الى الاول أولى وإنما اسند الى الثاني رغبة لادراجه مع الخاصة المشاركة اليه في العرضية في سلك الاخراج بقيد واحد ( قوله لانها لا تقال في جواب ماهو ) أقول أما العرض العام فلا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له ولا في جواب أي شيء هو لانه ليس بميزا لما هو عرض عام له \* وإما الفصل والخاصة فلا يقال في جواب

( قوله مطلقاً ) أي قريباً كان أو بعيداً لما عرفت في الحاشية السابقة ( قوله ويخرج العرض العام مطلقاً ) أي سواء كان عرضاً عاماً للنوع أو للجنس مفارقاً أو لازماً وذلك لأن مقولته لكون الكثيرين من أفرادها لا يضافهم في الحقيقة أو اختلافهم وكذا الحال في الفصول البعيدة وخواص الاجناس ( قوله فانه وإن كان الخ ) علة لاجراج الماشي مع كونه من أفراد العرض العام يعني ان المقصود اخراجه عن النوع بالاعتبارين ( قوله يخرج الفصول مطلقاً الخ ) لكونها مقولة في جواب أي شيء في ذاته أو في عرضه ( قوله فكان اسناد الخ ) لئلا يتشوش ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ويحتاج الى ملاحظة التفصيل فيها يعني ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس وإن خرجت عن قوله متفقين في الحقيقة لكن ليس ذلك مقصوداً منه ( قوله أولى ) لخروجه به مطلقاً مع مناسبتها للجنس في العموم ( قوله وإنما اسند الخ ) يعني ان الشارح راعى المناسبة بين العرض العام والخاصة فاخرجها بقيد واحد ( قوله لا تقال في جواب ماهو ) وإن كان يقع في مطلق الجواب نحو أماش زيد أم واقف ( قوله لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له ) وإن كان ماهية لمحصه وبهذا الاعتبار نوع ( قوله ليس بميزا لما هو عرض عام وإن كان ميزا لما هو خاصة له كالكلامي فانه من حيث أنه عرض عام للانسان ليس بميزا

يقالان في جواب ماهو لانها ليسا تمام ماهية لما كانا فصلاً أو خاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو لكن النوع تمام ماهية للأفراد المتفقة الحقيقة وأما الجنس فلا تمام للماهية المشتركة بين أفراد مختلفة الحقيقة ( قوله حشوا )

الحشو الزائد المتعين زائدته كما في قوله والاسم قبله وأما الزائد زيادة غير متعينة فانه يكون تطويلاً كما في قوله والتي قولها كذباً وميناً ( قوله ان أحد الامرين ) أي الخليلين في السلام حذف الصفة ( قوله والصواب ان يحدف الخ ) فيه إشارة الى ان اشتغال التعريف على الزائد المتعين خطأ لأن المقصود منه تعيين المجهول وتصويره

( قوله بل لفظ الكلّي الخ ) ترق بالنسبة الى مفاد لفظه أيضاً أي انه حكم بان لفظ الكلّي زائد مع ان التكرار حاصل بمقول على كثيرين ( قوله يعني عنه ) أي لان مفهوم الكلّي هو مفهوم المقول على كثيرين بينه لاتباير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانهما مترادفان وفيه ان الكلّي ( ٢٤٨ ) مفهومه الصالح للحمل على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين المقول

بل لفظ الكلّي أيضاً فان المقول على كثيرين يعني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين

ما هو لهما ليسا تمام ماهيتين لما كانا فصلا وخاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو لهما يميزانه بالفصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره . والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه واما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المتفقة الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المتخلفة الحقيقة وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني ( قوله بل لفظ الكلّي أيضاً فان المقول على كثيرين يعني عنه ) أقول وذلك لان مفهوم الكلّي هو مفهوم المقول على كثيرين بينه الا ان لفظ الكلّي يدل عليه اجمالاً ولفظ المقول على كثيرين تفصيلاً لا يقال مفهوم الكلّي هو الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولاً على كثيرين بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة المقول بالفعل على الصالح لان يقال على كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لانا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف الكماليات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو أريد به المقول بالفعل

له أصلاً لا عن جميع ماعده ولا عن بعضه وانما يميزه باعتبار كونه خاصة للحيوان ( قوله لما كان فصلاً أو خاصة له ) وقد عرفت فائدة التقيد غير مرة قوله واما النوع الى آخره اشارة الى ان هذا القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق أعم من وجهه وليس أخص منه مطلقاً كما هو الشائع فانها يحتملان في النوع ويحقق الثاني في الجنس دون الاول ( قوله هذه المعاني ) أي المعاني التي بها تمايزت الكلية الكلية ( قال على واحد زائداً حشواً ) الحشو ما يتعين زيادته فيه اشارة الى تميزه قبل فيه نظر لأنه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقاً على النوع الغير المتعدد الاشخاص يصدق مقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فيصبح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ما هو والجواب انه كيف يمكن اسقاطه وهو بمعنى الكلّي كما سبق . ثم لو كان المراد بالمقول على كثيرين بالفعل يصح اسقاطه والاكتفاء على المقول على واحد في الخارج أو في الذهن ( قال والصواب الخ ) لان اشتمال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التعريفات فان المقصود منها تنقيش

الجهول في الذهن وتصويره ( قال وان كان المراد الخ ) واما ارادة الكثيرين في الذهن فقط فهو ظاهر البطلان اذ لامعني للتديد ويلزم خروج الانواع الموجودة في الخارج ( قال بل لفظ الكلّي أيضاً ) الترق بالنسبة الى مفاد لفظه أيضاً حكم باستدراك لفظ الكلّي مع ان التكرار حاصل بمقول على كثيرين بناء على وجوب ذكره بواسطة تعليق متفقين وفي جواب ما هو ( قوله بينه ) لاتباير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانهما مترادفان ( قوله ومفهوم المقول الخ ) بناء على ان التبادر الى الفهم الاطلاق العام ( قوله التزام ) ان سلم دلالاته عليه اذ يمكن منع كونه لازماً بينا بلعني الاخص ( قوله الا الصالح لان يقال ) أي بالفرض كما مر بالقرينة العقالية وهو ما أفاده بقوله اذ لو أريد به

بالفعل والمراد الاول أي الصلاحية وحينئذ يحتاج لفظ الكلّي والمقول على كثيرين وان كان يدل عليها لكن بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعريف والجواب انهم لم يريدوا بالمقول المقول بالفعل بل الصالح لان يقال والاخرج عن تعريفات الكماليات المفهومات الكلية التي لا افراد لها موجودة في الخارج ولا في الذهن فاتها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية واذا كان المقول بمعنى الصالح لان يقال كان المقول على الكثيرين المعنى الكلّي فيستغنى عنه . فان قلت اطلاق المقول على الصالح مجاز ولا بد له من قرينة على ان هذا تعريف وينبغي خلوه من التجوز وقوله فان المقول يعني الخ قد يقال أيضاً غير ما مر ان الاول وقع في محله والثاني هو الزائد والجواب ان مؤثرت الثاني لانه يدلنا

بالتفصيل على المعنى أعني المقولية ولاجل الوصف بقوله متفقين بالحقيقة ( قوله ويقال النوع المقول على كثيرين الخ ) قد يقال المقولية من العرض العام فكيف تجعل جنساً للتعريف بخلاف الكلية فاتها جنس ورد فان معنى الكلّي هو المقول الخ فالتخذ معنى كل منهما فكل منهما من العرض العام .

( قوله ) وحيتذ يكون كل نوع مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مما ) لأجل أن هذا ظاهر في النوع الذي له أفراد خارجية . وأما مثل التفتاء فلا يتأتى فيها القول لا بحسب الشركة ولا ( ٢٤٩ ) الخصوصية ومثل شمس لا يقال إلا

بحسب الخصوصية لانه لا أفرادها خارجا إلا واحد لا نقول الأفراد لانه يصح السؤال عنها بأن يقال ماهذا الفرد وهذا الفرد أي الموجودة في الذهن

بالحقيقة في جواب ماهو وحيتذ يكون كل نوع مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية مما والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين أما أولا فلأن نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالتخصيص بالنوع الخارجي يتنافى ذلك وأما ثانيا فلأن المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى الحدود وقد جمعه من أقسام النوع قال

فيقال غفاه والحال أنه قامت قرينة على أن الأفراد المسئول عنها أفراد التفتاء ( قوله بحسب الخارج )

خارج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها أفراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فاتها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحيه فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكل فيغني عنه ( قوله فالتخصيص بالنوع الخارجي يتنافى ذلك ) أقول قات قلت ما هو سؤال عن الحقيقة

المقول بالفعل ( قوله ليس لها أفراد الخ ) سواء لم يكن لها فردا أصلا كالكليات الفرضية أو كان لها فرد واحد في الخارج والذهن كالمفهوم الواجب بناء على برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا ومقال الحق الدواني فيه بحث أما أولا فلا نه يلزم حيتذ أن يدخل فيه الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقوليتها عليها بل الكليات المباشرة بالنسبة الى المباشرة مطلقا وأما ثانيا فلأن الكليات التي ليست لها أفراد ليست أجناسا لشيء فلا بأس بخروجها والجواب عن الاول أن أراد أنه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة ومباشرة فمنوع اذ لا يمكن حيتذ فرض صدقها عليها وإن أراد أنه أن يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق الموجود عليها وكونها مباشرة فسلم ولا ضير في ذلك وعن الثاني بأن مقصود السيد قدس سره انه يلزم خروجها عن الكليات المحس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك أن القول بأن مفهوم الواجب ليس شيئا منها بطل على أن عدم الأفراد في نفس الامر لا يتنافى كونها أجناسا باعتبار امكان الفرض وليت شرى انها اذا لم تكن داخلة في الكليات المحس فما قائمة ادراجها في تعريف الكلي ( قال وحيتذ يكون كل نوع الى آخره ) أي حين اذ عرف بهذا التعريف يكون مفادا لتعريف ذلك كما هو في نفس الامر بخلاف تعريف المصنف فان مفاده أقسام النوع الى القسمين ( قال والمصنف رحمة الله عليه لما اعتبر الى آخره ) بيان لمنشأ غلطه أي المصنف اعتبر في النوع مقولته في جواب ماهو بحسب الخارج وفي بعض النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج فحيتذ بحسب الخارج متعلق باعتبار المال واحد ( قال نظر الفن ) سواء كان في المبادئ أو في المسائل والتعريفات من المبادئ التصويرية ( قال يشمل المواد كلها ) سواء كانت من الموجودات الخارجية أو الذهنية فالمراد بالمواد الامور الجزئية التي يوجد فيها الامر الكلي لانها أصول الكليات في الوجود والانتزاع منها ( قال فلان المقول الى آخره ) يعني انهم اصطلموا على أن المقول بحسب الخصوصية المحضة مالا يكون مقولا بحسب الشركة أصلا وهو الحد التام بالنسبة الى الحدود والخروج عن اصطلاح

المقول بالفعل ( قوله ليس لها أفراد الخ ) سواء لم يكن لها فردا أصلا كالكليات الفرضية أو كان لها فرد واحد في الخارج والذهن كالمفهوم الواجب بناء على برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا ومقال الحق الدواني فيه بحث أما أولا فلا نه يلزم حيتذ أن يدخل فيه الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقوليتها عليها بل الكليات المباشرة بالنسبة الى المباشرة مطلقا وأما ثانيا فلأن الكليات التي ليست لها أفراد ليست أجناسا لشيء فلا بأس بخروجها والجواب عن الاول أن أراد أنه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة ومباشرة فمنوع اذ لا يمكن حيتذ فرض صدقها عليها وإن أراد أنه أن يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق الموجود عليها وكونها مباشرة فسلم ولا ضير في ذلك وعن الثاني بأن مقصود السيد قدس سره انه يلزم خروجها عن الكليات المحس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك أن القول بأن مفهوم الواجب ليس شيئا منها بطل على أن عدم الأفراد في نفس الامر لا يتنافى كونها أجناسا باعتبار امكان الفرض وليت شرى انها اذا لم تكن داخلة في الكليات المحس فما قائمة ادراجها في تعريف الكلي ( قال وحيتذ يكون كل نوع الى آخره ) أي حين اذ عرف بهذا التعريف يكون مفادا لتعريف ذلك كما هو في نفس الامر بخلاف تعريف المصنف فان مفاده أقسام النوع الى القسمين ( قال والمصنف رحمة الله عليه لما اعتبر الى آخره ) بيان لمنشأ غلطه أي المصنف اعتبر في النوع مقولته في جواب ماهو بحسب الخارج وفي بعض النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج فحيتذ بحسب الخارج متعلق باعتبار المال واحد ( قال نظر الفن ) سواء كان في المبادئ أو في المسائل والتعريفات من المبادئ التصويرية ( قال يشمل المواد كلها ) سواء كانت من الموجودات الخارجية أو الذهنية فالمراد بالمواد الامور الجزئية التي يوجد فيها الامر الكلي لانها أصول الكليات في الوجود والانتزاع منها ( قال فلان المقول الى آخره ) يعني انهم اصطلموا على أن المقول بحسب الخصوصية المحضة مالا يكون مقولا بحسب الشركة أصلا وهو الحد التام بالنسبة الى الحدود والخروج عن اصطلاح

( ٢٢ ) شروح الشمسية ) الخارجية متوقفة عليها كالحادث فانه امر اعتباري وقد قصد معرفته في قولنا العالم حادث وكل حادث له محدث فلا بد من معرفة الحدوث وهو الوجود بعد عدم لان معرفة أحوال العالم متوقفة عليها فالحاصل أن النظر في الفن عام والمقصود فيه خاص ( قوله هو الحد ) كان يقال ما للانسان فيجب بانه حيوان ناطق فقد تعرف

ولا حقيقة الا للموجودات الخارجية فيلزم حينئذ التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً قلت ماهو سؤال عن الماهية وهي أعم من ان تكون موجودة في الخارج أم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلّي في الجنس فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها التي هي من تمام ماهيتها كالعتقاء مثلاً لا يندرج في غير النوع قطعاً فلو اخرج عنه لم ينحصر الكلّي في الاقسام الخمسة ولا يجوز ان يقال المتبر في الكلّي ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلّي يشاؤل الموجود والمعدوم والممكن والمستم وسيأتي تقسيم الكلّي بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام ثم المقصود الاصيل معرفة أحوال الموجودات اذ لا يكال يمتد به في معرفة أحوال للمعدومات الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدومة كانت أو موجودة ممكنة كانت أو متممة والمقصود الاصيل من هذا الفن أن تبين في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها واحكامها فان هذه

القوم من غير داع في قوة الخطأ بق هنا بحث ذكره بعض الفضلاء وهو أنه يعرف المقول في جواب ماهو بالنوع والجنس اذ ما لم يعرف أن نوع زيد مثلاً ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه وعن زيد واذا لم يعرف جنسه لم يعلم أن أي شيء مقول في الجواب عنه وعن الفرس وأنتم عرّفتم الجنس والنوع بالمقول في جواب ماهو فيلزم الدور والجواب منع توقف معرفة المقول في جواب على معرفة النوع والجنس اذ يحصل تلك بمعرفة كونه تمام الماهية المختصة والماهية المشتركة ثم تلك المعرفة في الماهيات الحقيقة عبر جداً على ما قالوا ( قوله ولا حقيقة الا للموجودات ) لأنها عبارة عن الماهية الموجودة في الخارج ( قوله فيلزم التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً ) سواء اعتبر المتقولة فيه بحسب الخارج أولاً ( قوله سؤال عن الماهية ) ولذا فسرنا بما يجاب به عن السؤال بما هو ونسبوه اليه ( قوله لم ينحصر الكلّي الى آخره ) وما قيل أن الكلّيات الفرضية ترد نقضاً على الحصر لان الحمل على الجزئي معتبر في جميع الاقسام ولا حمل فيها ولا امكان حمل فهو لانه لو لم يكن فيها امكان حمل لما صدق عليها تعريف الكلّي ( قوله المتبر في الكلّي ) أي الكلّي الذي هو مقسم الاقسام الخمسة هو الموجودة في الخارج فمثل العتقاء خارج عن المقسم فلا يرد نقضاً على الحصر ( قوله ولو في ضمن فرد واحد ) ليدخل مفهوم الواجب والشمس في الاقسام الخمسة ( قوله لان ما سبق الخ ) تعليل لثني الجواز يعني ان ما ذكره ميتا في السابق واللاحق فلا اعتداده به ( قوله نعم الى آخره ) تقرير لما سبق من أن التخصيص ينبغي نظراً للفن وبيان المنشأ التخصيص وهو كون المقصود الاصيل عن الحكمة التي دون النطق لاجلها معرفة أحوال الموجودات وانما قيد المقصود بالاصيل لان معرفة أحوال المعدومات أيضاً مقصودة في الحكمة لكن بالتبعية وبكونها وسيلة الى تلك المعرفة ( قوله الا أن قواعد الخ ) دفع للتوهم الناشئ عن السابق وهو أنه اذا كان المقصود الاصيل ذلك المعرفة فيجوز التخصيص المذكور نظراً الى المقصود الاصيل ( قوله قواعد الفن الخ ) فيجب أن تكون موضوعات تلك القواعد شاملة لجميع المفهومات حتى تكون القواعد شاملة ( قوله والمقصود الاصيل الخ ) عطف على قواعد الفن الخ يعني قواعد الفن شاملة والمقصود الاصيل منها استعمالها في اكتساب معرفة الموجودات وقد تستعمل في

أن ما يقال في جانب  
الخصوصية انما هو الحد  
وقصر الجواب بالتوسع  
على الخصوصية خطأ



( قوله بينها وبين نوع آخر ) أى فدار الجنسية على كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك أيضاً لكل ماشاركه في ذلك الجنس أم لا وذلك لأن النوع الآخر شامل للفرس ( ٢٥١ ) إذا لوحظ مع الإنسان فالحيوان

تمام المشترك بين ماهية

الإنسان والفرس ومع ذلك هو تمام المشترك بين الإنسان وكل ماشاركه في

ذلك الجنس أى في الحيوانية

كالثور فهو جنس قريب

وشامل للجسم الثامى لانه

تمام المشترك بين الماهية

وبين نوع آخر كالشجر

والبساتين فهنا أى كونه

تمام المشترك يحقق كونه

جنساً ولكنه ليس تمام

المشارك بين الماهية وكل

مايشترك في ذلك الجنس

أى الجسم الثامى اذ من

جملة مايشترك فيه الفرس

والجسم الثامى ليس تمام

المشارك بين الإنسان

والفرس ولهذا جعل جنساً

بعبداً وشامل لطلق جسم

فهو مشترك بين ماهية

الإنسان وبين نوع آخر

كالطائر فهو تمام المشترك

بينها وهذا يحقق كونه

جنساً وليس هو تمام

المشارك بين ماهية الإنسان

وبين مايشترك في ذلك

الجنس اذ من جملة المشارك

لها فيه الفرس والجسم

المطلق ليس تمام المشترك

( وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنساً وسموه به كلي مقول على كثيرين مختلفين بالخاص في جواب ماهو ) ( أقول ) الكلي الذي هو جزء الماهية منحصراً في جنس الماهية وفصلها لانه اما أن يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون

المعرفة محتاج اليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة ( قوله وبين نوع آخر ) أقول هذا القدر أعني كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنساً فانه اذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنساً قريباً لها واذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الأنواع الأخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الأنواع الأخرى كان أيضاً جنساً قريباً للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين أو الأنواع كان جنساً بعيداً لها فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك

اكتساب معرفة الامور الاعتبارية لاحتياج تلك المعرفة الى هذه المعرفة فكما ان معرفة الامور الاعتبارية في الحكمة مقصودة تبعاً كذلك شمول قواعد هنا الفن لها مقصود تبعاً ( قوله لولا الاعتبارات الخ ) أى لولا معرفة الامور الاعتبارية لبطلت معرفة الموجودات العينية لانها مباد لها ومن معرفتها يكتب معرفتها ( قال وبين نوع آخر ) أى حقيقى ولا يلزم أن لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنساً على ما فهم لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقى وان لم يصدق من هذه الحقيقة فتدبر ( قال جزء الماهية ) الماهية في اصطلاح المنطقيين ما يجاب به عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلياً فلا يرد منع الحصر بالتشخيص وعند أهل الحكمة ما به الشيء هو هو وبين المنين صوم من وجه كما يظهر بالتأمل ( قوله هذا القدر الى آخره ) يعنى ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها معتبرة في الجنس حتى يلزم أن يكون تمام المشترك بين النوعين أو الأنواع داخلاً في أو لا يكون بل لاجل ان هذه القدر كاف في تحقيق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين أو الأنواع أولاً فيكون معنى قوله أولاً يكون أولاً يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الأنواع ( قوله فانه اذا كان الجزء الى آخره ) اعتبر في الشرط امرين كون الجزء مشتركاً وكونه تمام المشترك ولم يقتصر على الثاني مع انه كاف في ترتيب الجنسية القريبة اشارة الى أن كلا الامرين معتبران في الجنس قصداً ومحط للفائدة فالتفني في قوله أولاً يكون راجع الى كلاهما لا كما يفهم من الظاهر أن المقصود كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام المشترك وان الاشتراك أمر مسلم مفروغ عنه على ما قالوا من أن محط الفائدة التبد ( قوله وبين النوعين الآخرين الى آخره ) لم يقل وبين كل نوع يشارك الماهية في ذلك الجزء مع انه أخصر متباعدة للشارح فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بماشاركها في ذلك الجزء

بينها وشامل للجوهر فانه تمام المشترك بين ماهية الإنسان وبين العقول العشرة وليس هو تمام المشترك بين الماهية وكل ماشاركها في الجوهر فان من جملة المشارك للإنسان فيه الفرس فالاول يحقق كونه جنساً والثاني يعنى كونه جنساً قريباً فقول الشارح ونوع آخر شامل لجميع الأنواع المذكورة لاجل أن يشمل جميع الاجناس بعيداً أو قريباً

(قوله والمراد بهما المشترك الخ) أي ليس المراد بإتمام الخ أنه محتو على أجزاء بل المراد ما قاله سواء كان بسيطاً كالجواهر أو مركباً كالحيوان والجسم (قوله بل كل جزء) كل معنى فليس المراد أفراداً متعددة (قوله أما أن يكون نفس الخ) فالإنسان والفرس قد اشتركا في الحيوان (٢٥٢) وفي الجسم التام وفي مطلق جسم وفي الجواهر والاول هو تمام المشترك (قوله

والمراد بهما الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما أما أن يكون نفس ذلك الجزء أو جزءاً منه كالحيوان فإنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والفرس إذ لا جزء مشترك بينهما إلا وهو أما نفس الحيوان أو جزء منه كالجواهر والجسم التام والحساس والمتحرك بالإرادة وكل منها وإن كان مشتركاً بين الإنسان والفرس إلا أنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وأما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل وربما يقال المراد بهما المشترك مجموع الأجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فإنه مجموع الجواهر والجسم التام والحساس والمتحرك بالإرادة وهي أجزاء مشتركة بين الإنسان والفرس وهو منقوض بالأجناس البسيطة كالجواهر لانه جنس عال قال ولا يكون له جزء حتى يصح أنه مجموع الأجزاء المشتركة فباعتبارنا أسد وهذا الكلام وقع في الين فلتخرج الى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية أن كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع

أما نفس ذلك الجزء (أي كما في الحيوان والجواهر فإن الاول تمام المشترك بين الإنسان والفرس والثاني تمام المشترك بين الإنسان والعقول العشرة وقوله أو جزء منه أي فيما إذا كان مركباً وذلك كالحيوان فإنه لا تجدد جزءاً تمام مشترك الا وهو نفس ذلك الحيوان أو جزء منه (قوله كالحيوان تمثيل لما تحقق فيه الامران مما (قوله كالجواهر) هذا هو الجنس العالي وقوله والجسم التام الخ أجزاء للحيوان وكان الاولى أن يزيد مطلق جسم قبل الجسم التام لان الأجناس مرتبة كما علمت (قوله بل بعضه الخ) أي فلم يتحقق فيه ضابط الجنس القريب فإذا اعتبر الإنسان والفرس فلا يكون جنسهما الجواهر لعدم صدق الضابط عليه فلم يقل ما الإنسان والفرس فلا يقال جواهر

بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولاً وستطلع عن قريب على هذا المعنى قوله أولاً يكون معناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مامن الأنواع أصلاً (قوله أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه) أقول تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما (قوله وهذا الكلام وقع في الين) أقول يعني قوله وربما يقال وأما (قوله وستطلع عن قريب الى آخره) أي في قوله وهو قريب أن كان الى آخره ولا ينبغي لطف قوله عن قريب (قال لا يكون وراءه الى آخره) الوراء في الاصل مصدر بمعنى السراستعمل بمعنى السار وهو القدام وبمعنى المستور وهو الخلف ولذلك صارت من الاضداد والمراد ههنا الخلف أي لا يكون خلقه أي بعده جزء آخر مشترك فيجوز أن يكون قبله جزء مشترك وهو جزؤه وأما لم يقل أولاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه رطابة لمعني التمام فإن التمامية تدل على أنه لا ياتي بعده شيء وحمله على معني الغير توهم لعدم الشاهد له مع أن التفسير بلفظ الوراء ثم حمله على معني الغير ثم تفسير الغير بالخارج اشتغال بالآليني (قوله تفسير الخ) أي ليس تفسير لقوله جزء مشترك كما يوهم القرب والتشكيك لفساد المعنى إذ يصير الكلام الجزء المشترك الذي لا يكون غيره جزءاً مشتركاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه فيفيد جواز كون غيره جزءاً مشتركاً يكون جزء مشترك خارجا عنه ولأنه لا معنى لذكرة مطلقاً ثم تفسيره بالمقيد ولا فائدة في إعادة جزء مشترك بل تفسير لتام التعريف بيان للمعنى المستفاد من لفظ وراءه بلفظ اصريح فاندفع ما قيل أن التخصيص يبعد عن العبارة فكأن هذه العبارة أسد محل نظر (قوله يعني قوله وربما يقال الى آخره) كما يشعر به لفظ هذا الموضوع للقريب ولفظ الين فإنه في الاصل مصدر بأن بمعنى الفرق استعمل ظرفاً للمكان الفاصل

ولا جسم تام ولا حساس ولا متحرك بالإرادة بل حيوان لانه تمام المشترك بينهما (قوله وربما يقال الخ) هذه طريقة آخر للامام ووجهها أن المتبادر من التمام ما ذكره وإن كان ما ذكره قاصراً (قوله وهذا الكلام) أي قوله وربما يقال الخ لا بيان الجزء الذي هو تمام إذ هو يجب بيانه (قوله في الين) الين في الاصل مصدر بأن بمعنى افترق استعمل هنا ظرفاً للمكان الفاصل بين الشيئين الحاصل بينهما فيكون ذكره استطراداً

(قوله والا فهو الفصل) داخل تحت الامرين أي والا يكن تمام المشترك بل منه (٢٥٣) أصل الاشتراك أول يمكن مشتركا

أصلا ودخول الامر الاول بالنظر لما يتبادر من لفظ تمام وأما لفظنا للمعنى تمام المتقدم فلا يدخل لان معنى تمام جنس لا يكون جزء خارجا عنه فانسى هذا أعني المشترك الذى ليس غيره خارجا بوجود الخاص (قوله تمام الماهية) (المخصصة الماهية لانهم بالجنس والفصل) (قوله اذا هو) أي الجزء (قوله الا هذا) أي ما كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة (قوله ونخرج بالكثيرين الجزئي) أي يخرج عن الكثيرين (قوله لانه مقول على واحد) أي بحسب الظاهر وفي الواقع لا بد فيه من التأويل (قوله فيقال هذا زيد) اعترض بان هذا مدلوله الشخص الجزئي وحيد فقد اتحد المحمول والوضع وفائدة الحل النسبة وهي تقتضي تقارير المنسوب والمنسوب اليه فلا يصح هذا الحل لان الإيجاب والافى السلب لان حل الجزئي على

آخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المختصة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا أفرد الماهية بالسؤال لم يصح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حيث هو تمام الماهية المختصة بالجزء والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الجزء اما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط ولا نفى بالجنس الا هذا كالحوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالفرس مثلا حتى اذا سئل عن الانسان والفرس بملها كان الجواب الحوان وان أفرد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحوان لان تمام ماهيته الحوان الناطق لا الحوان فقط ورسومه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فقط الكلي مستدرك والمقول على كثيرين جنس للخصم ونخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وقولنا مختلفين بالحقائق

تفسير تمام المشترك بما ذكره أولا فلا بد منه قطعاً (قوله لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد) أقول كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ومحمولا على شيء أصلا بل يقال ويحمل عليه المفهومات الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا وحمله على نفسه لا يتصور قطعاً اذ لا بد في الحل الذى هو النسبة ان يكون بين امرين متباينين وحمله على غيره ايجابا متبعا أيضا واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل

بين الشبهتين الحاصرين بينهما فيكون ذكره اسطراديا وليس التفسير الاول اسطراديا لانه بان اللفظ المتأخذ في المقدمة الاولى لدليل الانحصار والقول بانه يجوز الحل على مجموع التفسيرين اذ لا يلزم من كون الشيء ضروريا ان يكون مقصودا أصليا لجواز أن يكون موقوفا عليه والمراد بقوله ما كنا فيه هو المقصود الاسلى صرف عن الظاهر من غير ضرورة ويستلزم أن يكون تضرعات أطراف المسائل ومقدمات الدلائل كلها واقعة في البين (قوله لا يكون مقولا ومحمولا على شيء الى آخره) لان مناط الحل الاتحاد في الوجود وليس معناه أن وجودا واحدا قائم بهما لامتناع قيام المرض الواحد بمحايين بل معناه أن الوجود لاحدا بالاصالة والاخر بالاتباع بان يكون منتزعا عنه ولا شك أن الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية أو عرضية منتزعة عنه على ما هو تحقيق المتأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس أو على التأويل فاندفع ما قيل انه يجوز أن يقال زيد انسان فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من الجنين فظهر انه لا يمكن حمله على الكلي وأما على الجزئي فلاله اما نفسه بحيث لا تقاير بينهما أصلا بالاملاحة والالتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعاً وبكفي هذا القدر من التعاير في الحل فلا يمكن تصور الحل بينهما فضلا عن امكانه وأما جزئ آخر مغاير له ولو بالملاحظة والالتفات فالحل وان كان يتحقق ظاهر الكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال المذكور أن زيدا المدرك أولا هو زيد المدرك ثانياً والمقصود

الجزئي لا يفيد واجب بان قولهم الجزئي محمول أي بحسب الظاهر وفي الحقيقة المحمول كلي فقوله هذا زيد أي هذا مسمى زيد ومسمى كلي وان انحصر في الخارج في فرد

( قوله يخرج النوع ) أي وكذا فصله وخاصة أي لأن مقولتهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف وإنما لم يخرجهما به لأن القيد الأخير وهو قوله في جواب ماهو لما كان خرجاً للنحواس والفصول مطلقاً أي سواء كانت للانواع أو للاجناس أسند اخراجهما إليه تسهيلاً ( ٢٥٤ ) على المتعلم والا لحصل له تشبعت في ذهنه فبقى عليه العرض العام وهو خارج بقوله

في جواب النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو وبحواب ماهو يخرج الكليات البوافي أعني الخاصة والفصل والعرض العام \* قال ( وهو قريب أن كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل مايشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبيد ان كان الجواب عنها وعن بعض مايشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون هناك جوابان ان كان بيد اعمرية واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم وأربع أجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس ( أقول ) القوم قد ربوا الكليات لان هذا اشار الى الشخص المميز فلا يراد يزيد ذلك الشخص والافلا حل من حيث المعنى كعرفت بل يراد به مفهوم سمي زيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرض انحصاره في شخص واحد فالحصول أعني المقول على غيره لا يكون الأكلياً ( قوله ) وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع ) أقول ويخرج به أيضاً فصول الأنواع وخواصها لكن القيد الأخير أعني في جواب ماهو يخرج الفصول والخواص مطلقاً فذلك أسند اخراجها إليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالفيد الأخير ( قوله القوم ربوا الكليات ) أقول لا يخفى عليك أن القواعد الكلية لا تنضح عند المبتدئ الا بالأمثلة

منه تصادق الاعتبارين عليه وكذا في قولك هذا الضاحك هذا الكاتب المقصود اجماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه للاعتبارين نعم على القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقدمين والوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لامن حيث التعدد يصح حله على الكلي لاستوائهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل هذا مبني على ما نقل عن الفارابي والشيخ من صحة حل الجزئي هذا ما عدي في هذا البحث الفاضل والله الملم للصواب ( قوله فلا يراد به ذلك الشخص ) بحيث لا يفاير به وجه من الوجوه ولو بالاثلاث ( قال ) وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع ) أي مطلقاً لأن مقولته على كثيرين لانفاقهم في الحقيقة لا لاختلافهم فتخرج الكليات الجنس بالقياس الى حصصها أيضاً فا قيل الجنس والعرض العام نوعان بالقياس الى حصصهما ولا يخرجان بقوله مختلفين بالحقيقة توهم ( قوله ) ويخرج أيضاً فصول الى آخره ) لان مقولتهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف ولذا لم يترس الشارح لاجراجهما ( قوله مطلقاً ) سواء كان للانواع أو للاجناس ( قوله ) أسند اخراجهما إليه ) تسهيلاً على المتعلم ( قوله فلا يخرج الى آخره ) لكونه مقولاً على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون عرضاً عاماً بقى ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً على مختلفين انه مقول على متفقين أعني الحصص فلا بد من قيد الحيثية ليخرج عنه بهذا الاعتبار تقدير فانه من المزالق ( قال القوم ربوا الكليات ) أي الكليات المخصوصة كما بينه بقوله فوضوا والتفسير بالكليات الطبيعية أو معروض الكليات المنطقية هنا تفسير بالمجهول ( قوله لا يخفى عليك الى آخره ) لما لم يصرح في كتب

في جواب ماهو لانه لا يزال في الجواب أصلاً ( قوله ) القوم قد ربوا الخ ) اعلم ان الصلح عبارة عن الملصكات أو عن الادراكات التصورية والتصديقية أو عن القواعد والضوابط الكلية ومعلوم ان الامور الكلية لا تنضح الا بالأمثلة مثلاً قولك كل فاعل مرفوع قاعدة كلية لا تنضح الا بالمثل كقولك زيد فاعل في قام زيد وكذلك هنا الكليات الجنس والخص والافلا حل من حيث المعنى كعرفت بل يراد به مفهوم سمي زيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرض انحصاره في شخص واحد فالحصول أعني المقول على غيره لا يكون الأكلياً ( قوله ) وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع ) أقول ويخرج به أيضاً فصول الأنواع وخواصها لكن القيد الأخير أعني في جواب ماهو يخرج الفصول والخواص مطلقاً فذلك أسند اخراجها إليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالفيد الأخير ( قوله القوم ربوا الكليات ) أقول لا يخفى عليك أن القواعد الكلية لا تنضح عند المبتدئ الا بالأمثلة

كتب الفنون مشحونة بالأمثلة تسهيلاً على المبتدئ وأصحاب هذا الفن سلخوا تلك الطريقة في فهم ومن جملة ما بحث تلك الكليات فاوردوا له أمثلة كما قلنا ومن جملة ترتيب الانواع والاجناس من السالي والسافل والمتوسط والفرد فنلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيباً بينه الشارح بقوله فوضوا الخ \* ثم ان هذا الترتيب غير واجب

لجواز وجود ماهية ولها  
جنس قريب وليس فوقه  
جنس ولا تحته جنس  
والجواز العقلي صحيح  
في هذا الفن وهو المسمي  
بالجواز الامكاني وأما كون  
هذا من الجواز الوقوعي  
فلا اذ لم يقع هذا الامر  
( قوله فوضوا الانسان  
فيه ) اشارة الى ان المراد  
كليات مخصوصة لا مطلق  
كليات الفن ( قوله ثم  
الجنس ) قضيته انه لا جنس  
فوق الجواهر وسائر آخر  
المباراة ما يعارضه في قوله  
وعلى هذا القياس وسائر  
هناك الجواب ( قوله  
والحيوان جنس ) أي  
قريب ولكن المقصد  
تحقيق الاول ولذلك اقتصر  
في العلة على ما يفيد ذلك  
( قوله اذا انتقش هذا )  
أي اذا علمت هذا أي  
تعدد تمام الجزء المشترك  
وقوله على محيطة الخاطر  
أراد بالخاطر القلب مجازاً  
مرسلاً لا ما يحصل فيه  
والاضافة من اضافة للمشب  
به الى المشبه ( قوله فقول  
الح ) شروع في مبحث آخر

حتى تهيأ لهم التمثيل بها تسهيلاً على التعلم المبتدي فوضوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم التام ثم  
الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة  
بين الانسان والفرس وكذلك الجسم التامى جنس للانسان والنباتات لانه كمال الجزء المشترك  
بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الجسم التامى وكذلك الجسم  
المطلق جنس له لانه تمام الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلاً وكذلك الجوهر جنس له لانه  
تمام الماهية المشتركة بينه وبين المعدن فقد ظهر انه يجوز أن يكون ماهية واحدة أجناس مختلفة  
بعضها فوق بعض واذا انتقش هذا على محيطة الخاطر فقول الجنس اما قريب أو بعيد لانه  
الجزئية فذلك تري كتب القوم مشحونة بالامثلة تسهيل على التعلم المبتدي فاحب هذا الفن ذكروا  
في مباحثه امثلة جزئية تسهيلاً فأوردوا في مباحث الكليات امثلة من الكليات الخاصة وفي  
ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه ( قوله فقول الجنس اما قريب أو بعيد )  
أقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها قائماً ان يكون تمام  
المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولاً والاول لا بد ان يكون جواباً عن الماهية وعن  
القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضوا الى آخره ولم يثل تلك الكليات المرتبة في موضع ازال قدس  
سره الخلفاء بقوله لا ينبغي عليك الى آخره وحاصله ان ايراد الامثلة لتوضيح القواعد طريقة مسلوكة  
بين العلماء فاحب هذا الفن أيضاً سلكوا تلك الطريقة في فهم ومن جعلها مباحث الكليات  
فأوردوا لها امثلة ومن جعلها ترتيب الانواع والاجناس من العالي والسافل والمتوسط والمفرد  
فثلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيباً بينه الشارح بقوله فوضوا الى آخره  
فالترتيب الضمني الذي راعوه في تلك الكليات الخاصة لتمثيل الانواع والاجناس المرتبة هو  
المراد بقوله رتبوا الكليات حتى تهيأ لهم التمثيل لا التصريح بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة  
مرتبة والفرض من ذلك تسهيل فهم تلك الانواع والاجناس على المبتدي كما ان المقصود من  
تمثيلات جميع مباحث هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قيل ان الترتيب بين تلك الكليات  
ليس بوضع القوم بل هو حاصل بين طبائرها فليس بشيء لان كون الانسان تمام ماهية افرادها  
وكون الحيوان جزءاً وتاماً المشترك بين أنواعه وكذا ما فوقه موقوف على الاطلاع على ذاتيات  
الحقائق وعلى ترتيبها في التتوهم وذلك معتذر فهو مجرد اعتبار للتمثيل ( قوله ان القواعد الكلية  
الح ) وصف القواعد بالكلية والامثلة بالجزئية لتبني على علة عدم اتصافها الا بها فان النفس  
لا تفهم بالمحسوسات في بدء الفطرة تعقل الكل في ضمن الجزئ أسهل لها من تعقل اصالة ( قوله  
فاحب الى آخره ) تفريع للحكم الجزئي على الكل وكذا قوله فأوردوا الح ( قوله كما بينه بقوله  
فوضوا الى آخره ) متعلق بقوله مرتبة ( قال اذا انتقش الى آخره ) أي اذا علمت تعدد تمام المشترك  
فاعلم انحصار الجنس في القسمين فانه موقوف على ذلك ( قوله بالقياس الى كل ما يشاركها فيه الح )  
كلمة ما سواء كانت موصولة أو موصوفة تشتمل جميع المشاركات وكل واحد منها اما اذا كانت  
موصوفة فظاهر لان المجموع من حيث انه مجموع أيضاً ما يشاركها فيه كما ان كل واحد كذلك وأما اذا  
كانت موصولة فلا بد ان يرد بها الجميع بوصف الاجتماع بل أهم من أن تكون مجتمعة أو متفرقة

( قوله فهو القريب كالحيوان ) قالت قلت الحيوان جزء الانسان وهو مقدم على الانسان لان الجزء مقدم على السكل وقضية الحل انه متأخر عنه لان الحل صفة له والصفة متأخرة عن الموصوف وأجيب بأن الحيوان يعتبر تارة بقيد انضمام الناطقية له وهو النوع وتارة يلاحظ من حيث انه جزء وتارة يلاحظ بقطع النظر عما ذكر فالواقع محولا هو الحيوان المطلق ( قوله لا المشاركات الحيوانية ) اي ولا يكون الجواب عن الانسان والفرس بالجسم النامي لانه ليس تمام المشترك وهو الجواب أي لانه تمام المشترك

ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ماشاركها فيه فهو القريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس بما هما وهو الجواب بينهما عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فهو البعد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية للمشاركات الحيوانية الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بيذا برتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاث اجوبة ان كان بعيدا برتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث وأربعة أجوبة ان كان بعيدا

جميع ماشاركها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ماشاركها فيه وهذا يسمى جنساً قريباً والثاني أعني مالا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ماشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض ماشاركها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنساً بعيداً والضابط في معرفة مراتب البعد أن يتردد عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فما بقي فهو مرتبة البعد واعلم أن الجسم النامي جنس بعيد للانسان برتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالإرادة وان الجسم المطلق جنس للانسان بعيد برتبتين وللحيوان برتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان ببعد بثلاث مراتب وللحيوان برتبتين وللجسم النامي برتبة واحدة وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق واعلم أيضاً أن ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز أن تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه

وكذا الحال في لفظ الجميع فلذا سوي قدس سره بين المبرتين فقال أولاً كل ماشاركها كما في المتن وثانياً جميع ماشاركها كما في الشرح فالفرق بين المبرتين والنقص بالجسم النامي على تقدير ارادة الجميع توهم ولا حاجة في دفعه الى حمل البعض على العموم ( قوله وعن جميع ماشاركها فيه ) مجتمعة أو متفرقة ( قوله وهذا يسمى جنساً قريباً ) لم يكتفوا في الجنس القريب بان يكون تمام المشترك بالنسبة الى كل ماشاركها فيه او بان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ماشاركها فيه ليظهر وجه القرب فانه بعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية وذلك انما يظهر بعدم تعدد الجواب ( قوله وهذا يسمى جنساً بعيداً الخ ) لتوسط جنس آخر وذلك لان الجوابين لا يكونان في مرتبة واحدة اذ لا يمكن أن يكون للماهية تمام مشترك في مرتبة واحدة فلا بد بينهما من الترتيب ( قوله والضابط الخ ) يريد أن تعدد الاجوبة معلول البعد كما فصله الشارح بقوله ويكون هناك جوابان الخ والعلم بالمعلول يوجب العلم بالعللة ( قوله واعلم الخ ) يريد أن القريب والبعد ليسا قسمين متباينين بل مختلطين بالاعتبار ( قوله وكل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق ) في كون كل منهما تمام المشترك بالنسبة الى بعض ماشاركها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر ( قوله واعلم أيضاً الخ ) يعني لاي توهم من تصوير الشارح القريب والبعد في الاجناس الترتيبية ومن كون القرب والبعد من الإضافات

بثلاث مراتب كالجواهر فان الحيوان والجسم الثاني والجسم المطلق أجوبة ثلاثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائداً على عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس القريب جواب ولكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر \* قال ( وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد اما أن لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر أصلاً كالناطق بالنسبة الى الانسان أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له كالحاساس والا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيفاً كان يميز الماهية عن مشاركيها في جنس أو في وجود فكان فصلاً )

جنس ولا تحت جنس كما سيأتي عن قرب هذه الماتى مفصلة

انه لا يتحقق القريب بدون البعيد فيكون ترتيب الاجناس واحياً ( قوله ولا تحت جنس ) بان يكون تحت نوع فيكون جنساً قريباً لكونه جواباً عن كل المشاركات له ومفرداً فاقبل ان قوله من جنس قريب مغن عن قوله ولا تحت جنس توهم ( قال هذا بيان للشق الثاني الى آخره ) أي اثبات لحكم الشق الثاني من الترتيد الذي اعتبره المصنف وترك التصريح به للاختصار اعتياداً على دلالة الشرطيتين الدائرتين بين النفي والاثبات عليه أعني الحكم عليه لكونه فصلاً بالدليل فقوله وهو راجع الى الشق الثاني بناء على حذف المضاف منه وقوله وذلك اشارة الى اليان ( قال اما أن لا يكون الخ ) أي لا يكون ذاتياً لنوع آخر وذلك بان لا يوجد في نوع آخر أو يوجد ويكون عرضياً له أو جزءاً غير محمول عليه فانه في مقابلة لكونه ذاتياً مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ليكون جنساً ففي جميع هذه الاحتمالات يكون ميمزاً للماهية أما على الاول فظاهر وأما على الثاني والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الموارض ومع قطع النظر عن تركبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون ميمزاً لها عنه لعدم وجوده فيه بهذا الاعتبار ولا خفاء في أنه لا يجب في الفصيلة التميز عن جميع المشاركات فضلاً عن التميز بجميع الاعتبارات فاندفع ما قال قدس سره في حاشية المطالع من أن مجرد الذاتي غير ميمز للماهية لوجوده فيها ما بينها من الماهيات ولو بالعرض وان اعتبر بوصف كونه ذاتياً فهو بهذه الحقيقة خارج عن الماهيات فلا يكون فصلاً لها وكذا اندفع ما قيل أن الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والمخارجية الحقيقية والمقدرة لا يكون جزؤها المخصص بها ميمزاً لها عن غيرها أصلاً لشموله للجميع كالماهية لانه على تقدير تسليم جواز الجزء لها لاقتضائه على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين يكون ميمزاً لها عن سائر المفهومات من حيث ذاتها وان لم يكن ميمزاً لها عنه من حيث اعتبار صدقها واندفع الاشكال أيضاً بان المفهومات الرضية المختصة بها ليست عرضاً عاماً لعدم شمولها لماهية أخرى ولا خاصة لعدم انفصالها عن شيء تميزاً عرضياً فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاصية مقولة في جواب أي شيء هو في عرضة ( قال مساوياً له ) انما احتج الى اثبات المساواة اذ على سائر التقديرات لا يكون فصلاً لان المماثل لا يفيد تميز الماهية والخاص يكون ميمزاً لبعض أفراد الماهية عما لا يوجد فيه لا للماهية والعام يجوز أن يكون ذاتياً لجميع المفهومات فلا يفيد للماهية تميزاً

( قوله كالجواهر ) أي المطلق لا المجرد ولا الفرد لاجل ان يكون جواباً عن الانسان والعقل ( قوله وعلى هذا القياس ) أي إجر على هذا القياس وفيه انه لا شيء فوق الجوهر كما مر الا ان يقال ان هذا على سبيل الفرض والتقدير ( قوله فكل ما يزيد البعد ) الضابط في معرفة البعدان تعتبر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وتنقص منها جواباً واحداً فاقبل فهو مرتبة البعد فليجسم ليطلق جواباً ثالثاً فتقص منها واحداً فيكون مراتب بعده من الانسان مرتبتين والاجوبة ثلاثة ولذا قال الشارح ويكون عدد الاجوبة زائداً الخ

(قوله يكون فصلا) أي أنه يلزم من عدم كونه تمام المشترك أن يكون فصلا (قوله وذلك) أي بيان كونه يلزم من كونه غير تمام المشترك أن يكون فصلا (قوله على ذلك التقدير) وهو كونه يلزم مما تقدم ما ذكر (قوله أما أن لا يكون مشتركا الخ) كالناطق وقوله وبين نوع آخر وذلك (٢٥٨) كالفرس والحمار ونحوهما من أفراد أنواع الحيوان أو كان من أفراد الجسم النامي

(أقول) هذا بيان للشق الثاني من التزديد وهو أن جزء الماهية أن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون فصلا وذلك لأن أحد الأمرين لازم على ذلك التقدير وهو أن ذلك الجزء إما أن لا يكون مشتركا أصلا بين الماهية ونوع آخر أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له وأياً ما كان يكون فصلا إما لزوم أحد الأمرين فلأن الجزء أن لم يكن تمام المشترك فلما أن لا يكون مشتركا أصلاً كالناطق وهو الأمر الأول أو يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الأمر الثاني فلذلك البعض إما أن يكون مابينا لتمام المشترك أو أخص منه أو أهم منه أو مساوياً له لا جاز أن يكون مابينا له لأن الكلام في الأجزاء المحمولة ومن المحال أن يكون المحمول على الشيء مابينا له

أصلاً (قال فلما أن لا يكون مشتركا) أي ذاتياً مشتركا لأن الكلام في الجزء المحمول وهو شامل للاحتالات الثلاثة التي مرّت وكذا قوله أو يكون مشتركا مضاه أو يكون ذاتياً مشتركا (قال أما أن يكون مابينا إلى آخره) هذه التسبب معلومة بالمنع مكررة مما سبق في بيان قيود التصرّفات المذكورة سابقاً فلا يرد ما قيل أن نسب تأخير انحصار المكلي في الخمسة عن مبحث النسب والمراد النسب الأربع من حيث الصدق في نفس الأمر قائمها المعبرة في المفردات لأن من حيث المفهوم قائمها لا تكون بين الكليات إلا بالعموم المطلق أو من وجهه ولا من حيث الوجود قائمها في القضايا (قال في الأجزاء المحمولة) أي على الماهية فلا بد أن يكون البعض وتمام المشترك محمولين على الماهية والأمر الصادقة على شيء واحد متصادقة (قال مابينا له) أي مابينة كلية لأنها المتبادر عند الإطلاق ولائها المتأنيّة للحمل دون الجزئية ولذا جوزوا تركب الماهية عن الجنس والفصل الذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قال لوجود الأعم بدون الأخص) ليس المراد منه الوجود في الخارج إذ لا يجب وجود الماهية في الخارج فصلا عن أجزائها ولا الصدق لأنه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدون بل الوجود في الذهن وتصوره أي لجواز تصور الأعم بدون الأخص أي لا يكون الأخص معه فيلزم جواز وجود الكل في الذهن بدون الجزء وأنه محال بالبداية وقد نص عليه الشيخ في الإشارات حيث قال جميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور وأن لم يخطر بالبال مفصلة وهذا الوجه يجري في نفي المباشرة أيضاً كما لا يخفى إلا أن ما ذكره أظهر وبما ذكرنا ظهر لك قائدة اعتباره قدس سره قيد الجواز حيث قال ولا الجواز وجود تمام المشترك الخ لأن اللازم من كونه أخص هو جواز تصور الأعم بدون له لتصوره بالفعل ومن لم يتبّه هذه الدققة قال المراد بقوله ولا أخص لا جاز أن يكون أخص فيلزم من جواز كونه أخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم أشكل عليه في قوله ولا أهم الخ لأن جواز كونه أهم لا يستلزم وجوده في نوع آخر بل جواز وجوده فصرف العبارة إلى اعتبار مقدمة أخرى وهي أنه لو كان جازاً لما لزمن من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه التسلسل

كالشجر أو كان من أفراد مطلق جسم كالجبر أو كان من أفراد مطلق الجوهر كالمقول (قوله) أما أن لا يكون مشتركا هذه دعوى أولى وقوله وإيا كان الخ دعوى ثانية وأقام الشارح لكل واحد استدلالاً (قوله مساوياً له) أي لتمام المشترك وذلك كحساس قائم بعض من الحيوان وهو مساوٍ له في الوجود فتبي وجد الأول وجد الثاني وبالعكس (قوله أن لم يكن تمام المشترك) نفي هذا صادق بصورتين لأن الكلام المقيد بقيد إذا دخل عليه ناف كان صادقا بصورتين وذلك من جهة أن الثاني إما منصّب على القيد أو على المقيد وحينئذ يفتني القيد لانتفاء المقيد (قوله فلما أن لا يكون مشتركا أصلاً) أي بالاشتراك العام ولا التامس وذلك (قوله بل بعضه) وذلك كحساس (قوله أو أهم أو أخص الخ) بقي العموم

والخصوص الوجهي إذ حيث لا يقال أهم منه ولا أخص وأجيب بأن قوله ولا أخص صادق بالخصوص المطلق ولا الوجهي ولك ادخاله في قوله ولا أهم أي عموماً مطلقاً أو من جهة (قوله في الأجزاء المحمولة) أي المحمولة على تمام المشترك (قوله مابينا له) أي مابينة كلية والا فالتذان بينهما عموم وخصوص مطلق أو من وجه متباينان لكن تبايناً جزئياً



(قوله ولا أخص لوجود) أي للزوم كون الكل أعم وهو باطل بالضرورة (قوله لأن بعض تمام المشترك بين الماهية الخ) وذلك كالحساس فانه لو فرض انه أعم من الحيوان لكان موجودا في الشجر مثلاً تحقيقاً لمعي العموم فيكون الحساس مشتركاً بين الانسان والشجر الذي بإزاء تمام المشترك أعني ان الشجر مقابل للحيوان لأن الحساس موجود في الحيوان والشجر والفرض ان الشجر مباين للحيوان بقوله بإزاء أي بمقابلة تمام المشترك أي بأنه مباين له (قوله فاما ان يكون تمام الخ) أي فاما ان يقال ان الحساس تمام المشترك بين الانسان والشجر أولاً الاول محال لأن الجزء ليس (٢٥٩) تمام المشترك بين الماهية ونوع ما

والمراد بالجزء الحساسية  
واذا بطل الاول والحال  
ان الحساسية موجودة في  
الانسان والشجر \*  
والشجر مباين للحيوان  
لزم ان يكون هناك تمام  
مشترك آخر بين الانسان  
والشجر والحساسية بعض  
هذا التمام فالانسان له تمام  
مشترك بينه وبين الفرس  
والحمار هو حيوان وبينه  
وبين المشترك تمام مشترك  
آخر والحساسية بعض

ولا أخص لوجود الأعم بدون الأخص فيلزم وجود الكل بدون الجزء وانه محال ولا أعم  
لأن بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لو كان أعم من تمام المشترك لكان موجوداً  
في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعي العموم فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الذي  
هو بإزاء تمام المشترك لوجوده فيها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لأن المقدران الجزء  
ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الأنواع واما ان لا يكون تمام المشترك بل بعضاً منه فيكون  
الماهية تماماً مشتركاً أحدهما تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بإزائها والثاني تمام المشترك  
(قوله ولا أخص) أقول أي لا أخص مطلقاً ولا من وجه والجزء حيث لا وجود تمام المشترك الذي  
هو الكل بدون جزئه الذي هو أخص منه مطلقاً أو من وجه وإذا لم يكن أخص من وجه  
لم يكن أعم من وجه أيضاً ولك أن تقول ولا أخص أي مطلقاً وتحمل ولا أعم متاولاً للأعم  
مطلقاً ومن وجه أيضاً والحاصل أن الأخص من وجه له خصوص بختيار وعموم باعتبار فان  
شئت لاحظت خصوصه وأدرجت فيه فإلزم من الأخص مطلقاً وهو جواز وجود الكل بدون  
الجزء وإن شئت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركاً للأعم مطلقاً فيما يلزمه من وجوده بدون تمام  
المشترك

هذا الآخر وبعض الاول  
أيضاً ثم نقول لا جائز أن  
يكون الحساس أعم من  
تمام المشترك الذي بين  
الانسان والشجر إذ لو  
كان أعم لوجد في نوع  
آخر غير الشجر كالحجر  
تحقيقاً لمعي العموم والفرض  
ان الحجر مباين لتتمام

فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز  
ان يكون بالنظر الى امتناعه بالغير وقاد في بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء انه اذا صدق  
الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود الجزئي دون الجزء وهو مستحيل أو ان المراد  
بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء المحمول عليه اذ الكلام في الاجزاء المحمولة  
وهو محال اذ لا معني لصدق الكل الا صدق كل جزء محمول له وأنت خير بان هذين الوجهين  
مع عدم تماميتهما على ما بينه بعض المتصدين لجميع مباحث تمام المشترك بيد عن العبارة بحيث لا يرضى  
به الطبع السليم (قوله ولا أخص) مطلقاً ولا من وجه كما هو الظاهر من اطلاق الأخص (قوله)  
لم يكن أعم من وجه (قوله) لتلازم العموم من وجه مع الخصوص من وجه (قوله اي مطلقاً) بناء  
على له المتبادر من الاطلاق (قوله) وتحمل ولا أعم الخ) ليطلق جميع النسب التي سوى المساواة (قوله)  
والحاصل الخ) يعني أحد التعميمات لازم في اثبات المساواة وليس مقصوده قدس سره انه لا يجوز

المشترك بين الانسان والشجر ولا جائز أن يكون الحساس تمام المشترك بين الانسان والحجر إذ هو خلاف الفرض فتعين أن  
يكون بعض تمام المشترك بين الانسان والحجر فيقتضي أن يكون هناك تمام مشترك بين الانسان والحجر والحساسية بعض من  
هذا التمام الثالث وهكذا فاما أن يستمر الحال بأن يكون كل تمام مشترك الحساسية أعم منه أولاً يستمر بأن تنتهي تلك التمامات  
الى كون الحساس ليس أعم منها بل مساو لها فان كان الاول فباطل لانه يلزم عليه أن الماهية لها تمامات مشتركة لا نهاية لها  
وهذا مؤد الى كون الماهية لا تتعقل والفرض انها متعقلة وإن كان الثاني فهو المطلوب لانه مؤد الى تميز الماهية (قوله)  
وبين النوع الذي بإزائها) وهو الفرس كما مثلاً

بينها وبين النوع الثاني الذي هو بزاء تمام المشترك الاول وحيث لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني أعم منه لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه

(قوله لو كان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى العموم) أقول قيل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك موجوداً في النوع الآخر الذي هو بزائه لجواز أن يكون تمام المشترك موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أعم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان وأما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه إذ لا يكون الشيء فرداً لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أخص وأجيب

الجمع بينهما على ما هو (قوله لو كان موجوداً في نوع آخر) وما قيل الأعمية لا تقتضي إلا أن يكون موجوداً في نوع آخر بالاطلاق العام فيجوز أن لا يكون ذلك النوع موجوداً في وقت وجود بعض تمام المشترك فإذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض أعم منه أيضاً على الوجه المذكور وهكذا فاللازم أن تكون الماهية مركبة من تمام مشتركات لا تنهى عند حد فلا تكون مركبة من الأجزاء الغير المتناهية بالفعل فوهم لأنه يستلزم ازدياد ذاتيات الماهية عند وجود الأنواع وهذا الخش من كون الأجزاء غير متناهية بالفعل (قوله في النوع الذي هو بزائه) أي يوجد فيه البعض بدون تمام المشترك (قوله موجوداً أيضاً في هذا النوع) فلا يتحقق نوع بزاء تمام المشترك أصلاً وليس المراد أنه يجوز أن يكون تمام المشترك موجوداً في هذا النوع الذي فرض كونه بزاء تمام المشترك فانه محال لكونه فرض المتناهي فالدفع ما قبل أن تحقيق العموم لا يتوقف على اعتبار جواز وجود تمام المشترك في النوع الثاني بل يكفيه وجوده في النوع الذي بزائه الماهية فانه يتحقق للبعض فردان تمام المشترك والنوع الذي بزائه الماهية وتتمام المشترك ليس له إلا فرد واحد وهو النوع (قوله لصدقه على تمام المشترك) لفرض عموم (قوله وعلى هذا النوع) لصدق تمام المشترك عليه وصدق الخاص على شيء يستلزم صدق العام عليه (قوله فيكون له) أي لبعض تمام المشترك فردان ليعكون صدق الكل على جزئياته لاصدق أحد المتساويين على الآخر وأما احتياج إلى اعتبار الفردية لأن العموم والخصوص مرجعاً إلى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلا بد من صدق أحدهما على كل أفراد الآخر وعدم صدق الآخر على بعض أفرادها فالدفع ما قبل يعني في إثبات الأعمية صدقه على تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج في إثبات الفردية لاحدهما والفردين للآخر (قوله فيكون له فردان) أي لبعض من حيث أنه بعض مشترك فلا يرد أن له فرداً ثالثاً وهو الماهية لأن ذلك الفرد من حيث أنه ذاتي لها لامن حيث الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فرد (قوله فلا يصدق على نفسه) أي صدق الكل على الجزئي فلا يرد أن عدم الفردية لا يقتضي عدم الصدق لأن أحد المتساويين ليس بفرد للآخر (قوله إذ لا يكون الشيء) أي الشيء الذي إذا لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصية لا يكون فرداً لنفسه لأن الفردية تستدعي الخصوصية فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج في دفعه إلى أن المراد لا يلزم أن يكون فرداً لنفسه ولا أن في الفردية وفي الصدق متساويان في الجلاء والخفاء فلا يتناسب الاستدلال باحدهما

(قوله وبين النوع الثاني)

وهو الشجر الذي بزائه تمام المشترك الاول أي مبين له (قوله وحيث لو كان بعض الخ) وهو الحساس أي وحين اذ كان تمام المشترك المبين هو تمام المشترك بين الماهية والشجر لو كان الحساس أعم من تمام المشترك الثاني (قوله لو كان موجوداً في نوع آخر كالحجر تحقيقاً لمعنى العموم بدون تمام المشترك المبين أي المفروض بين الانسان والشجر) قوله وذلك النوع الثالث (وهو الحجر الذي بزائه تمام المشترك الثاني أي المقابل له وهو الذي بين الانسان والحجر مبين لتتمام المشترك بين الانسان والشجر) (قوله وليس هو) أي ذلك البعض وهو الحساس تمام المشترك بينهما أي بين الانسان والحجر فيحصل تمام مشترك ثالث بين الانسان والحجر

وأجيب بأن تقرر الكلام هكذا جزء الماهية اما ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الانواع المابتة لها أولا والاول هو الجنس والثاني اما أن لا يكون مشتركا أصلا بينها وبين نوع آخر مابين لها فيكون فصلا للماهية مبرا لها عن جميع المابيات واما أن يكون مشتركا بينها وبين نوع آخر مابين لها وحينئذ لا يجوز أن يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدر بل لابد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام المشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مابين له أو يكون مشتركا فالاول يكون مبرا لتمام المشترك عن جميع الماهيات المابتة له فيكون فصلا للجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلا للماهية في الجملة والثاني أعني ما يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مابين له لا يجوز أن يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع المابين لتمام المشترك والا لكان جنساً داخلا في القسم الاول لان ذلك النوع مابين للماهية أيضا فلا بد أن يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فهنا تمام مشترك ثان ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو بزاء تمام المشترك مابين له فلو وجد فيه لكان محمولا عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون مابين له فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل أن بعض تمام المشترك الذي

على الآخر واما ما قيل التي لابد ان يكون صادقا على نفسه اذا اعتبر مفارقة اعتبارية فتمام المشترك يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا ومحمولا مفارقة بالاعتبار غايته انه لا فائدة في هذا الحل ثم انه لو صح ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين اعم من الآخر من وجه وكذا الاخص مطلقا لصدقه على الاعم وهو لا يصدق على نفسه وانه لا يصح الانتهاء الى بعض تمام مشترك مساو لان ذلك البعض المنتهي اليه صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه والحل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان أراد انه لا يصدق بالحل الطبيعي بدون اعتبار التغاير فسلم لان الحل يستدعي الاثنية لكنه غير نافع لانه يصدق على نفسه مع اعتبار التغاير وان أراد انه لا يصدق على نفسه بالحل المتعارف فهو غير مسلم فانه اذا أريد بالحيوان الافراد وقيل الحيوان حيوان لا شك في صحة هذا الحل فاوهام ناشئة من عدم الفرق بين الصدق والفردية بينهما بون بيد فان الصدق يقتضي الاتحاد في الوجود والفردية تقتضي اعتبار خصوصية زائدة بهابصر جزئياً للمحمول ومدار النسب الاربع على الفردية دون مجرد الصدق فان مفهومي المتساويين متضادان ولا يلزم ان يكون أحدهما فردا للآخر ولعمري ان مفارقة التأمل أكثر من ان يحصى (قوله) وأجيب الخ خلاصة الجواب حذف النسب وتقييد النوع بالمابية ومدار الدفع على اعتبار المابية فيجوز ان يكون جوابا بالتغير وان يكون بالتحريم (قوله اما ان لا يكون مشتركا أصلا) أي ذاتيا مشتركا كما حرفت (قوله عن جميع المابيات) نظرا الى ذاتها كما حرفت (قوله في الجملة) أي عن بعض المشاركات لان مشاركات الجنس بعض مشاركات الماهية (قوله لان ذلك النوع مابين للماهية أيضا) لان مابين تمام المشترك مابين لها فلو كان ذلك البعض تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع مابين لها لصدق عليه انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مابين لها فيكون جنسا داخلا في القسم الاول وهو خلاف المفروض (قوله لكن الى آخره) استدراك لدفع توهم تأمية الاستدلال

كلامنا فيه اما أن يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مبين له أولا فالثاني يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول اما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت واما أن يكون بعضا من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اسمه أن يقال لم لا يجوز أن يكون هذا الثالث بعينه هو الاول بأن يكون بزاء الماهية نوعان متباينان ومباينان للماهية أيضا يشاركهما كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في كل نوع من النوعين وأعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصلا للجنس وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون لماهية واحدة

الثاني من قوله قان دفع بذلك الخ ( قوله أنه ان يقال الخ ) جواب لقوله اذا قيل ( قوله بان يكون الخ ) مثلاً بزاء الانسان الفرس والشجر ويشارك الفرس الانسان في تمام مشترك هو الحيوان ويشارك الشجر له في تمام مشترك هو الجسم النامي المنتصب القائمة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القائمة في الفرس والجزء أعني النامي أعم من الحيوان لوجوده في الشجر المبين له ( قوله بزاء الماهية ) أي اعتبر اشتراكه في الذاتي بالقياس اليه فلا يلزم استدراك قوله متباينان للماهية ( قوله متباينان ) ليكون لكل منهما تمام مشترك مبين للآخر كما هو المفروض اذ صدق أحدهما على الآخر يستلزم صدق تمام مشترك عليه ( قوله متباينان للماهية ) ليكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جنساً اذ لا بد للجنس أن يكون مقولاً على نوعين متحصلين متميزين بخصيلين متباينين ( قوله فلا يكون فصلا للجنس ) لعدم المساواة ( قوله مما لا مدفع له الخ ) أي عن الدليل المذكور من غير تغير وهذا الحصر ادعائي للتنبيه على قوة الاعتراض فلا يرد من أين علم انحصار الدفع في الثبوت المذكور قال الفاضل القوشجي يمكن دفع الاعتراض من غير بناء الى تلك القاعدة بأن يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركا بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما أن يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة أو بعضه لاسيلى الى الاول لانه خلاف المقدر ولا الى الثاني لانه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذينك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم أن يكون هناك تمام المشتركات غير متناهية يكون كل منها أعم مطلقاً من الآخر انتهى أقول فيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا نسلم أنه لو كان ذلك الجزء تمام للمشارك بين الانواع الثلاثة يلزم خلاف المقدر لان المقدر عدم كونه تمام للمشارك بين الماهية ونوع يحصل لانه في مقابلة ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الانواع المحصلة واحداً كان أو كثيراً ليكون جنساً ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث ( قوله الا اذا ثبت الخ ) في شرح الجديد للتجريد قالوا لو أمكن جنسان في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما بالفصل وحده والا لكان النوع متحصلاً بدون الجنس الآخر فلا يكون الآخر جنساً له والتقدير بخلافه بل كل منهما يحصل بالفصل وبالجنس الآخر فصلاً يحصل كل منهما هو المجموع الحاصل من الجنس الآخر والفصل فيكون كل منهما علة ناقصة لتحصل الآخر فيكون يحصل كل منهما موقوفاً على

جنسان لا يكون أحدهما جزءاً للآخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل والتحسك بدليل آخر وهو ان يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع مامن الاتواع البانية لها فاما ان لا يكون مشتركاً بينها وبين نوع ما بين لها كان عذراً لها عن جميع الماهيات واما أن يكون مشتركاً بينها وبين غيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها اذ من جملة الماهيات ماهية بسيطة لاجزاء لها فيكون هذا الجزء ميمزاً للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فصلاً للماهية فان قلت فملى هذا ينحصر أجزاء الماهية

الآخر فيلزم الدور انتهى ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى اطناب لا يحل المقام ايرادها ( قوله ولم يثبت ههنا ) من الانيات أى في مقام انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل فالدليل المذكور ههنا ناقص والحوالة الى العلم الالهي وتسليمه ههنا لا يفيد اطمئنان قلب المتعلم فالمتحسن ترك هذا الدليل والتحسك بدليل آخر لايحتاج الى الحوالة ( قوله ماهية بسيطة ) اذ المركب لا بد ان ينتهي بالتحليل الى البسيطة لان كل كثرة وان كانت غير متناهية لا بد فيها من الواحد لانه مبدأها فلو انتفى الواحد انتفى الكثير لانتهاء مبدأه ولذا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة ( قوله عن الماهيات التي لا تشاركها الخ ) لاشك في ثبوت الماهيات المركبة للبانية وكل مركب لا بد من انتهائه الى البسيط لما عرفت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة ( قال وهو غير لازم ) قيل يمكن ان يقرر الدليل على وجه يلزم ان يكون تمام المشترك الثاني جزءاً من الاول وهكذا بان يقول بعض تمام المشترك لو كان أهم لا بد ان يوجد في نوع بدونه فهو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بل بعضه فهناك تمام مشترك بين هذه الثلاثة فلا بد ان يكون الثاني جزءاً من الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام مشترك وهكنا وفيه بحث لانا نقول انه بعض تمام المشترك بالقياس الى النوع وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدر لان تمام المشترك الاول ليس نوعاً محصلاً بل ماهية جنسية فلا يثبت الجزئية ( قال وانما يلزم ذلك ) أى يلزم الترتيب من الدليل المذكور وكلمة انما مجرد التأكيد أو للحصر والمراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لاعلى تهدير كون تمام المشترك الاول جزءاً من الثاني فانه باطل فضلاً عن لزوم الترتيب لانه حينئذ لا يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك ( قال ايراد التسلسل وجود أمور غير متناهية على القول بوجود الكلبي الطيعي يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالفعل وعلى القول بعدم وجوده وبان الاجزاء الذهنية أمور انتزاعية من الهوية البسيطة يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالفرض بمعنى لو قدر وجودها كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري برهان التطبيق والتضائف فيه اما على الاول فقدم تميز الاحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلكونها متناهية بالفعل وبما ذكرنا تظهر فساد ما قاله المحقق التفتازاني من انه يستلزم حصر مالا يتناهى بين حاصرين واستدل الشارح في شرح المطالع بانه يستلزم امتناع تعقل الماهيات بالكنه والكلام في الماهيات المعقولة أو ما يمكن تعقلها وفيه ان ثبوت تعقل ماهية بالكنه بمعنى الاطلاع على الذاتيات مما لم يعم عليه دليل انما اثبت التعقل بالكنه بمعنى تعقل الشيء بذاته لا بامر صادق عليه كيلا يلزم تسلسل الوجوه

(قوله أو ينتهي الى بعض الخ) أي فيكون ممزاً تاماً أو غير تام فإن الناطق بميز للماهية ممزاً تاماً وأما الحساس فإنه يميز لها ممزاً في الجملة لانه اتامز جنسها وبهرضنا فيما تقدم مباحنة النوع الآخر لتام المشترك يدفع اعتراض السيد الذي قاله وحاصله أن قوله كان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقفاً لمعنى العموم يقال عليه أن تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك أي الحيوان موجوداً في النوع الآخر الذي هو بإزائه أي كالشجر كما قلنا لجواز أن يكون الحيوان موجوداً في الشجر أيضاً كما أنه (٢٦٤) موجود في الإنسان ويكون بعض تمام المشترك الذي هو الحساس أعم منه لصدقه

على تمام المشترك وهو يحصل تمام مشترك ثالث وهلم جرا فاما أن يوجد تمام المشترك الى غير النهاية أو ينتهي الى بعض تمام مشترك مساو له والاول محال والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متناهية فقوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتب أمور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتب اجزاء الماهية وانما يلزم ان لو كان تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله في الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ماعداها لما ذكرتم فيكون ممزاً للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلاً لها قلت لا يكفي في كون الجزء فصلاً للماهية بمجرد تميزه لها في الجملة بل لا بد أن يكون تمام المشترك بينها وبين نوع آخر (قوله أو ينتهي الى بعض تمام المشترك مساو له) أقول الظاهر في العبارة أن يقال أو ينتهي الى تمام المشترك يساويه بعض تمام المشترك

(قوله لما ذكرتم) من ثبوت الماهيات البسيطة (قوله مجرد تميزها) أي ممزاً ذاتياً (قوله في الجملة) أي عن كل المشاركات أو بعضها (قوله الظاهر من العبارة الخ) لان التسلسل انما هو من تمام المشترك فالظاهر اعتبار الانتهاء الى واحد منها لا يوجد بعده آخر واما بعض تمام المشترك فهو أمر واحد الا ان وجود وصف المساواة فيه لا يمكن أن يكون موجبا لقطع تلك السلسلة نسب الانتهاء اليه تساعا واما ما قيل أن المراد من بعض تمام المشترك فردة وضعير له راجع الى البعض الذي هو جزء تمام المشترك فنخرج عن سوق الكلام مع استدراك لفظ البعض (قال ولا نفي بالفصل الخ) أي بعد كونه جزءاً غير تمام المشترك ولظهوره لم يتعرض له (قال والى هذا) أي ما ذكرنا من الاستدلال (قال أي سواء الخ) تفسير من الشارح للعموم المستفاد من كيف كان تغلغل بين الشرط والجزء أعني بميز الماهية فهو من كلام المصنف داخل تحت قوله بقوله وفي بعض النسخ فهو يميز الماهية فهو فاسد إذ لا يمكن جملة من كلام المصنف وجعله من كلام الشارح مع أنه لا فائدة فيه واحتياج الفاء الى تقدير الشرط يجعل قوله كيف كان ناقصاً عن بيان المشار اليه اللهم الا أن يراد كيف ما كان الى آخره (قال من الدليل) أي من الدليل الذي مر وهو أنه إذ لم يكن تمام المشترك يكون مختصاً بها أو بضاً منه مساوياً لها وكما كان كذلك يكون ممزاً لها في الجملة فإذا لم يكن تمام المشترك يكون ممزاً لها في الجملة وكونه نتيجة لهذا الدليل لا ينافي كونه مقدمة لدليل حصر الجزء في الجنس والفصل (قال كان فصلاً) أي الفصل الذي انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابلته بجنس الماهية فلا يرد أن الجوهر اذا تركب من أمرين متساويين لصدق على كل منهما أنه

على تمام المشترك وهو الحيوان وعلى هذا النوع الآخر فيكون له فردان النوع الآخر وتمام المشترك وأما تمام المشترك فليس له الا فرد واحد وهو هذا النوع فيكون أخص أو انه يجاب بجواب آخر بان رادبالاعية باعتبار الوجود لا باعتبار الافراد لا يوجد حساس بدون حيوان فها متساويان (قوله أو ينتهي الى بعض الخ) الاولى أن يقول أو ينتهي الى تمام مشترك بعضه مساو له لان الكلام في تمام المشترك لانه الذي ينتهي الى تمام المشترك وأجيب بان انتهاء تمام المشترك الذي بعضه مساو له يستلزم انتهاء البعض فقد استدل بآيات اللازم على إثبات المألوم وهذا أبين فكأنه قيل أو ينتهي الى تمام مشترك بعضه مساو لان بعض

ذلك التمام انتهى الى المساوي (قوله مساو له) أي لتام المشترك الاخير (قوله والا لتركبت الخ) أي وهو محال لانه اراد يلزم عدم تعقلها والفرض انها متعق (قوله ليس على ما ينبغي) الذي ظهر عما تقدم أنه عند عدم الانتهاء الي مساو يلزم اجتماع تمامات مشتركة لنهاية لها وهذا لا يقال له تسلسل لان التسلسل ترتب أمور لنهاية لها لكن ان كان ترتبها باعتبار الماضي كان ذلك التسلسل مستحيلاً وان كان باعتبار المستقبل كان ذلك التسلسل غير محال (قوله وانما يلزم ذلك ان لو كان الخ) لان الجزء علة في السكل فلا يكون مستحيلاً الا اذا كان تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول والثالث جزءاً من تمام

المشترك الثاني والرابع جزءاً من تمام المشترك الثالث وهكذا لان تمام المشترك الاخير الذي وصل اليه وهو الحيوان صار معلولاً لما قبله لانه مركب من الثاني والثاني من الثالث وهكذا الى ما لا نهاية له في الماضي فالاول اعني الحيوان معلول الثاني والثاني معلول الثالث وهكذا وهو المستحيل واما ما نحن فيه من ان المشترك الاول بين الانسان والفرس والثاني بين الانسان والشجر وبين الاول والثاني تبين وهكذا كما علمت واذا كان واحد مائناً للآخر فلا يعقل حينئذ كون تمام الماهية الثاني معلولاً للاول اذ بينهما التباين وحينئذ فلا سلسلة بينهما اذ لاتعدل السلسلة الا اذا كان الثاني جزءاً للاول وهكذا والفرض ان الجزئية متفية لاشتراط المباشرة ( قوله ولعله أراد الخ ) لا يقال يمكن أن يكون حيوان جزءاً من الذي والثاني جزءاً من الاول لانا نقول هذا تسلسل حينئذ باعتبار المستقبل ولا ضرر فيه والكلام في اثبات ما فيه الفرض ( قوله ولعله أراد بالتسلسل وجود أمور الخ ) هذا بناء على ان تمام المشتركات لها وجود في الخارج اما لو جربنا على ان الامور السكلية لا وجود لها في الخارج وانما هي أمور اعتبارية فلا ننظر للوجود فان قات الامور الاعتبارية ( ٢٦٥ ) لا تسلسل فيها التمسلسل في الامور

الموجودة فالجواب ان الامور الاعتبارية كتمان أمور اعتبارية تنفي فرض الفارض ولا تسلسل فيها وأمور اعتبارية لها وجود في نفسها قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا هو المراد هنا والتسلسل يعقل فيه ( قوله أصلاً ) أي بان لا يوجد الاشتراك التام ولا الناقص وذلك كناطق قاته غير مشترك بين الانسان وغير مطلقاً ( قوله عن غيرها ) أي عن جميع ما غيرها ( قوله وان

أراد بالتسلسل وجود أمور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة تبين ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الامر الثاني وأما ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركاً أصلاً يكون مختصاً بها فيكون مميزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لا يميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض اغيارها ولا فني بالفصل الا يميز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيفما كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميز للماهية عن مشاركتها في جنس لها أو وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس أو وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لها في الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشبهة

( قوله وان لم يكن لها جنس ) أقول وذلك بان تتركب الماهية مثلاً من أمرين متساويين ومساويين للماهية فصل ماهية الانسان مع انه ليس مميزاً لها عن المشاركات الجنسية واما تقييد الفصل بالقسم أو القرب فتقييد لا دليل عليه وإحالة للمتعلم الي ما ليس معلوماً له

( ٣٤ شروح التسمية ) كان بعض الخ وذلك كحساس ( قوله يكون فصلاً الخ ) وذلك كحيوان ( قوله فيكون فصلاً للماهية ) وحى الانسان ( قوله وجميع اغيار الجنس الخ ) أي لان تقييد الاعم أخص من تقييد الاخص ( قوله في الجملة ) أي مميز ولو في الجملة قوله أو يقال ان المناطقة لا يقولون على المفهوم أي في الجملة والمميز لها عن جميع ما عداها ( قوله والى هذا ) أي الى ما مر من الاستدلال ( قوله لان اللازم من الدليل الخ ) أي غاية ما يفيد الدليل التميز للماهية فقط ولم يضا لتمييز عن جنسها دائماً مثلاً اذا فرض ماهية مركبة من فصلين كناطق قاته لامشارك تلك الماهية في ناطق فليس مميزاً لها عن الجنس اذ الفرض ان الماهية لا جنس لها لانها مركبة من فصلين فقط بدون جنس فتمييز انما هو عن الوجود فقط فالمشارك انما هو في الوجود فقط فالتمييز انما هو في العرض العام فقط وهو الوجود لان هذه الماهية المركبة من فصلين لم يشاركها الفرس ونحوه الا في الوجود ولاجل هذا زاد قوله او وجود ( قوله واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية ) أي دائماً أبداً ( قوله فلا يلزم ) أي حكم يلزم من الدليل ( قوله ان كان لها جنس ) كائنان ( قوله وان لم يكن لها جنس ) أي كلالاهية المركبة من فصلين كناطق وناطق بناء على ان الماهية يجوز ان تتركب من المتساويين

(قوله وحينئذ يكون فصلها) أي أحد الفصيلين (قوله بجذف النسب) أي المتقدم ذكرها من التباين والعموم والخصوص (قوله بعض تمام المشترك) أي كحساس (قوله أن لم يكن مشتركين تمام المشترك الخ) أي أن لم يكن الحساس مشتركا بين الحيوان والشجر يكون مختصاً بحيوان ومتى كان كذلك كان فصلاً للماهية وأن كان مشتركا بين الحيوان والشجر لم يكن حساس تمام المشترك بين الإنسان وماهية الشجر بل تمام المشترك شيء آخر الحساس بعض منه وهكذا فيلزم التسلسل وهو محال فلا بد من انقطاع التسلسل يكون الحساس (١٦٦) بعض المشترك الثاني وهي مساوية له فتكون مميزة له فيكون فصلاً (قوله جزء

الماهية) أي ملاحظاً أن مجموع الجوهر الناطق فصل وكذا الجوهر الحساس (قوله لا نقول الكلام في الأجزاء المفردة الخ) قد يقال عليه أن جسم تام من جملة الأجزاء لانه جنس والأجزاء هي الجنس والفصل مع أنه مركب فالجواب أن القصد حصر الأجزاء المفردة في الجنس والفصل لا حصر الجنس والفصل في الأجزاء المفردة فلا يتناقض

أن بعض الاجناس قد يكون مركباً كذا أجاب الشيخ وهو بعيد من كلام الشارح إذ قول الشارح الكلام في الأجزاء المفردة صريح في أن المراد حصر الجنس والفصل في الأجزاء المفردة لا كما قال وحينئذ فالاشكال الذي قاله السيد وهو ورود جسم

في صدر البحث \* قال (ورسموه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كان كل منها فصلاً لما لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود) (أقول) رسموا الفصل بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق فيكون كل واحد منهما فصلاً لها فأنحصار أجزاء الماهية في الجنس والفصل بأن يكون بعضها جنساً وبعضها فصلاً أو يكون كلها فصلاً وسيأتي ذكر هذه الماهية (قوله الكلام في الأجزاء المفردة) أقول قد يناقش حينئذ في أنه كيف يعد الجسم النامي من الأجزاء المفردة مع كونه مركباً

(قال فيكون فصلاً) إذ لاني بالفصل الا الثاني المميز وهو كذلك وتوهم كونه أخص أو مابناً باطل لان الجزئية تنافي للخصوص والمحل ينافي للمابنية (قوله فيكون كل واحد منهما فصلاً) ولا يلزم تولد العلتين على معلول واحد لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل بالآخر (قوله بعضها جنساً وبعضها فصلاً) اما مطلقاً أو من وجه كما إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالحیوان والناطق عند البعض (قوله أو يكون كلها فصولاً) ولا يجوز أن يكون كلها أجناساً لأنه أن لم يحصل منهما ماهية فظاهراً وان حصلت كان كل واحد منهما ممزاً لها عما يشترك في الآخر فيكون فصلاً وجنساً بالتقياس إلى الآخر (قوله قد يناقش إلى آخره) والجواب بأن عبهم ذلك من الجنس المتوسط باعتبار التمييز عنه بمفرد لا يحسم مادة الشبهة لأنه يرد على المحصر حينئذ الجوهر الناطق باعتبار التعبير عنه بمفرد والحق أنه لا وجه لجلل الجنسية والفصلية دائرة على الالتفات (قال ورسموا الفصل بأنه كلي الخ) أي بهذا الطريق أو بهذا الرسم فلا يلزم أخذ المرسوم في الرسم (قال في جوهره) في موضع الحال عن هو اعمال التأويل أو بدونه ومعناه أي شيء هو كما في ذاته أي مع قطع النظر عن عوارضه

نام على جواب الشارح وأرد لعمالة تأمل (كاتبه) (قوله يحمل على الشيء) إنما لم يقل المصنف يقال مع والحساس أن الماهية واحد وقد عبر في غير هذا الكلي دفعاً من أول الامر لما يتوهم أن الفصل لما كان علة للتويع فيقع في الوهم أن العلة لا تحمل على المعلوم (قوله أي شيء) خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر وقوله في جوهره حال أي الإنسان حال كونه في جوهره فالضمير بمعنى الإنسان الذي قلناه في التقدير ثم إن الكلام على حذف مضاف أي ما يميز الإنسان حال كون المميز في جوهره أي جوهره أي قطعة من ذاته المراد ما يجواب بميز الإنسان حال كون المميز من ذاته فيجاب بالفصل (قوله كالناطق والحساس) مثل بمثلين لا هو ظاهر



(قوله فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد) فيه إشارة الى انه يجاب بالتفصيل عن السؤال عن النوع وعن جزئياته (قوله لانت السؤال الخ) علة عامة في الجملة أي كان المميز جزءاً من الفئات أو عرضاً من الاعراض مميزاً تميزاً تاماً لا (قوله الجوهرى) أي الذاتي (قوله العرضي) أي المنسوب للعرض (قوله لا يقال في (٢٦٧) الجواب أصلاً) أي لا في

جواب ما ولا في جواب أي (قوله تقول لا يكتفى الخ) حاصله انا نختار الشق الثاني و زيد في الكلام شيئاً يخرج الجنس فالتفصيل مأمور الانسان في الجملة وليس تمام المشترك وفيه نظر فان العرض العام كالتنبي بين الانسان من الشجر والحجر وليس تمام المشترك فقوله فالجنس خارج عن التعريف لا يفيد شيئاً لأنه وان خرج

والحاساس فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في جوهره فالجواب انه ناطق أو حاساس لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميزه يصح الجواب ثم ان طلب المميز الجوهرى يكون الجواب بالتفصيل وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة فالكلبي جنس يشمل سائر الكليات ويقولنا يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لافى جواب أي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب أصلاً ويقولنا في جوهره يخرج الخاصة لأنها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه فان قلت السائل بأي شيء هو ان طلب يميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحاساس فضلاً للانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار أو عن بعضها فالجنس يميز للشيء عن بعضها فيجب ان يكون صالحاً للجواب فلا يخرج عن الحد فتقول لا يكتفى في جواب أي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لا بد معه ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محله ان التفصيل كلي ذاتي لا يكون متولاً في جواب ما هو ويكون ممزجاً للشيء

(قوله لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة) أقول اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو كان المطلوب بالميز في الجملة سواء كان ميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه وسواء ميزه تميزاً ذاتياً أو عرضياً فيصح ان يجاب بأي فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالتنطق والحاساس والثاني وقابل الابداد وأن يجاب عنه بالخاصة أيضاً واذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب

(قال وذاته) أي نفسه عطف تفسير لجوهره فانه يطلق على الذات وعلى ما يقابل العرض (قال فانه اذا سئل الى آخره) دليل لصحة التمثيل بالناطق والحاساس (قال انما يتم الخ) (١) أي لا بما ليس ذاتياً بمزله فلا يرد انه يتم الجواب بنام وقابل الابداد أيضاً (قوله اذا سئل عن الانسان الخ) مقصود السيد السند قدس سره تحقيق المقام وتفصيل جميع ما يقع في جواب أي شيء مع الإشارة الى تفسير بعض الالفاظ الجملة من لفظ في الجملة ولفظ في جواب أي شيء هو بان ليس المراد اختصاصه بكونه جواباً لهذا السؤال حتى لو سئل بأي جوهر أو جسم أو حيوان مثلاً لا يكون الواقع في جوابه فضلاً بل المراد به أي شيء وأمثاله انهم اختاروا هذا اللفظ لشموله جميع الفصول فان كلها تميز الماهية عن المشاركات في الشيئية (قوله ما يميزه) أي عن المشاركات في الشيئية والضابط ان السؤال بأي يكون عما يميز المستثول عنه بما يشترك فيها أضيف اليه أي (قوله سواء كان الخ) وما قيل تفسير في الجملة بما ذكره يجعل التزديد في السؤال الآتي في الشرح قبيحاً فليقتصر على التعميم الثاني ليس بشيء لان مقصوده قدس سره تحقيق مطلب أي وتفسيره فكيف يصح الاختصار ولا نسلم لزوم قبح التزديد اذ يكتفي بحمل العبارة له في نفسها وان تعين المراد منه على ان القصر المستفاد من انما في قوله انما يطلب

التمييز من حيث ذاتها اما من حيث فصل الجنس أو خصوصية العرض فيفتقان في الجواب أي جواب ان نظر لفصلها كذا قرر الشيخ ولكن الانصاف ان الاعتراض لا يرد أصلاً لان التعريف متعز ذلك لذكركه فيه قوله من جوهره (قوله ولما كان محله) أي محصل ما تقدم (١) (قوله قال انما يتم لم نجد المكتوب عليه في الشرح فليحذر

في الجملة فلو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كماهية الجنس العالي والفصل الأخير كالتألق كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تمييزاً جوهرياً ياعماً يشاركا في بالخاصة ويصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل أي جوهري هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا القابل للابتناد الثلاثة واذ قيل أي جسم تام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابتناد والثاني ايضا واذ قيل أي حيوان هو في ذاته تعين التألق للجواب ( قوله كماهية الجنس العالي والفصل الأخير ) اقول اتماثل بهما لامتناع تركيبهما من

والتعين المستفاد من قوله فكل ما يميزه في الجملة يتبادى على التعيين الذي ذكره قدس سره ( قوله بالخاصة ) مطامعة كانت أو مضافة ( قوله لم يصح الخ ) لعدم كونها ميمزا ذاتيا أي بالنظر الى ذاته ( قوله وصح بالفصول المذكورة ) لكون كل واحد منها ميمزا ذاتيا عن كل المشاركات في الشيئية أو بعضها ( قوله الا بما عدا القابل ) لانه ليس ميمزا عن المشاركات في الجسمية وقس على ذلك ما سيأتي ( قال ثم ان طلب المميز الجوهري الخ ) بان ضم اليه في جوهريه أو في عرضه ( قال وبقولنا ) يحل على الشيء الخ اذ مجموع الفصل ومتعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد ولم يقل محمول في جواب أي شيء أو كلي هو جواب لأي شيء هو في ذاته كيلا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بالفصل فان المتبر مجرد صلاحيته له وانما لم يقل يقال كما في سائر السكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحل عليه لامتناع محل العلة على الملوك فصرح بلفظ الحل ازالة لهذا التوهم ( قال يخرج النوع الى آخره ) أي من حيث انها كذلك ( قال في الجواب أصلا ) أي لا في جواب ماهو ولا في جواب أي شيء فانه يقال في جواب كيف هو كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح أو مريض ( قال فان قلت الخ ) اما ايراد على التعريف بانه اما غير جامع أو غير مانع فيكون نقضا أو على قوله يخرج الجنس فيكون منعا وعلى الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات للمقدمة المتنوعة وما قيل ان ورود السؤال بالنوع اشد لو روده على شق التردد والجواب عنه بانه اعتبر في أي شيء ان يكون جزء الماهية فوهم اما الايراد فلان الطالب بأي شيء انما يطلب ما يميز الماهية المشتهل عنه بما يشاركه في الشيئية والنوع نفس الماهية لاميظه واما الجواب فلانه حيث لا يكون النوع خارجا بقوله في جواب أي شيء هو وقد يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس ليس ميمزا لان الجنسية من حيث الاشتراك والتميز باعتبار الاختصاص وفيه بحث لان الجنسية ان كانت تقيدية يلزم ان لا يكون الجنس ذاتيا لعدم دخول الجنسية في الماهية وان كانت تأملية فلا يفيد لان كون ذات الجنس ميمزا كاف في النقض وان كانت علة التميز الاختصاص ( قال لا يكتفى الى الخ ) ظاهر كلامه يدل على ان عدم كونه تمام المشترك معتبر في جواب أي شيء لكن المذكور في كتب العربية ان أي شيء يطلب به المميز مطلقا كما صرح به الشارح سابقا الا ان يقال هذا معتبر فيه اصطلاحا وما قيل ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقرينة مقابلة تمام المشترك فيه فمع عدم مساعدة عبارة الشارح وعدم جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات يرد عليه انه حيث لا يكون الجنس خارجا بهذا القيد لا بقوله في جواب أي شيء هو ( قال محصلا ) أي محصل قوله انه كلي يحل الى آخره لا يحصل

( قوله من أمرين متساويين الخ ) فلي تقدير كونه مركبا لا يكون مركبا الا من أمرين متساويين لانه لو تركب من أمر عام وخاص لكان ذلك العام فوقه فلا يكون عالما والفرض انه العالي وكذلك الفصل الأخير لو كان مركبا من أمرين عام وخاص لم يكن فصلا أخيرا بل الفصل الأخير فصله وذلك كناطق فانه المتشكر بالقوة فلو فرض ان القوة فصل أخير وفست القوة بهيئة راسخة وفرض ان راسخة فصل هيئة لم تكن القوة فصلا أخيرا بل الأخير هو الراسخة فتعين ان الفصل الأخير لم يكن مركبا على تقدير كونه مركبا الا من أمرين متساويين وفيه نظر بل ولو فرض ان الفصل الأخير مركب من أمرين متساويين لم يكن فصلا أخيرا بل الفصل الأخير هو أحد الفصلين لان الفصل الأخير اذا حلل بفصلين فالفصل الأخير هو أحدهما المحلل له ذلك الفصل

( قوله وحده الفصل الح ) خالف لفظاً بميزه في الوجود لان الفصل عنده لا يميز الا ما يشارك في الجنس وذلك لان الفصل موجود وحيث يحتاج لفصل يميز عما شاركه في الوجود والفصل يحتاج كذلك فيؤدي للتسلسل ( قوله من جنسه ) متعلق بمحذوف أي ميز له من جنسه أي من افراد جنسه ( قوله اذ لم يساعده البرهان على ذلك ) ( ٢٦٩ ) أي على ما تقدم من ان الفصل

لا يكون مميزاً لما شاركه في الجنس فقط لان من لوازم الفصل وجود الماهية فإذا التفت لوجوده فقد التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو فصلها فالفصل مميز لها ومميز لنفسه تبعاً عما يشاركه في الوجود وان استدلال المتأخرين على ان الفصل ما به الشيء في الجنس أو الوجود بجواز كون الماهية مركبة من أمرين متساويين يرد عليه التسلسل الذي قاله الشيخ ويتبع حيثئذ ذلك التسلسل بجاعلت \* والحاصل ان الشيخ قال ان الفصل لا يميز الا ما شارك في الجنس فقط ولا يميز ما شاركه في الوجود وخالفه غيره وقال انه يميز ما شاركه فيها وهو المعبر عنه بقول الشارح في الجملة أي ولو في الجملة واستدل الشيخ على مدعاه بأنه لو ميز عن المشارك في الوجود

الوجود ويحمل عليها في جواب أي موجود هو واعلم ان قدماء المتطهين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبهم في الشفاء وحده الفصل بأنه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره من جنسه واذا لم يساعده البرهان على ذلك نبه المصنف الجنس والفصل معاً والالم يكن الجنس العالي جنساً عالياً ولا انفصل الاخير فصلاً اخيراً اما اذا فرض التعريف ثلثا يكون قوله ان الفصل لنوا ( قوله لم يكن الجنس العالي عالياً ) لوجود جنس فوقه ( قوله ولا انفصل الاخير فصلاً اخيراً ) لان هذا الفصل لكونه مركباً من الجنس والفصل يكون نوعاً محصلاً في نفسه وكان فصله مميزاً له عما يشاركه في جنسه ويكون جنسه مشتركاً بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيها اما تمام المشترك أو بعضه فيكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة اذ لا يجوز كون أحدهما جزءاً للآخر لازوم تكرر الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل لأنفس هذا الفصل فلا يكون هذا الفصل فصلاً اخيراً لانه المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط والعالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطاً أو عالياً اذ لا يكونان مميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب له فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع المبين اما تمام المشترك أو بعضاً منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءاً من جنس الماهية لا العكس والا لم يكن الجنس القريب للماهية جنساً قريباً فلا يكون له دخل في التحصيل والتمييز بل هو غير منضم الى الجنس في الحقيقة ويكون المحصل والمميز لتويع في الحقيقة هو الجزء الاخير فلا يكون الفصل الاخير فصلاً اخيراً اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلاً ويميز له وفيه بحث اما أولاً فلا يلزم من انتفاء العكس صكون جنس الفصل جزءاً لجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منهما في الآخر واما ثانياً فلجوابه في جميع الفصول ولا اختصاص له بالاخير واما ثالثاً فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامه فصلاً بل جزؤه والمتبادر من العبارة ان لا يبقى الفصل موصوفاً بصفة التأخر وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان يتم تحليلها يعتبر الاعمال في جانب الجنس ويعتبر الاخص فصلاً لان المحصل للام للمهم هو هذا الخاص ولذا يعتبر الحيوان جنساً ولا يعتبر الجنس مجرد الجواهر وقابل الابداد والحساس والناتق فصلاً بان يكون مجموع هذه الامور فصلاً فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلاً في جنس الماهية ويجعل مجرد الخاص فصلاً اخيراً فلا يكون الفصل الاخير فصلاً اخيراً بل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما أولاً فلان العقل انما يعتبر الاعمال في جانب الجنس اذا كان محصلاً ويميز له في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل

لزم الدور الذي علمته وحيثئذ فكلام القائل الثاني بأنه يميز المشارك فيها لا يتم وأجاب القائل الثاني بأن لا نسلم انه اذا ميز المشارك له ولو في الجملة يحصل التسلسل لان وجود الفصل بوجود الماهية ففي التفت لوجوده التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو ذلك الفصل فيميز نفسه تبعاً ولا تسلسل فهو الشارح اذ لم يساعده الخ صادق بعدم الدليل من أصله ويوجوده مع عدم تمامه وهو المراد كما علمت

على ضعفه بالمشاركة في الوجود أولاً وبايراد هذا الاحتمال ثانياً قال  
( والفصل المميز للتوابع عن مشاركة في الجنس قريب ان ميزه عنه في جنس قريب كالتناطق للانسان  
وبعيدان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان )

( أقول ) الفصل اما يميز عن المشارك الجنسي أو عن المشارك الوجودي فان كان يميزاً عن المشارك  
الجنسي فهو اما قريب أو بعيد لانه ان ميزه عن مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل قريب  
كالتناطق للانسان فانه يميزه عن مشاركاته في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد  
فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه عن مشاركاته في الجسم السامي وانما اعتبر القريب والبعيد

ركبهما من اجزاء وجبان تكون تلك الاجزاء متساوية ( قوله وانما اعتبر القريب والبعيد ) اقول اعترض  
عليه بان قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفاهيم سواء كانت مختفة الوجود في الخارج اولا فلا يكون تحقق  
الوجود فيه مقتضياً لتخصيص البحث به فالصواب ان يقال اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور  
في الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية فان انا ههنا اذا تركبت من امور متساوية كان تمييز كل واحد  
منها للماهية كتمييز الآخرا فلا يمكن عد بعضها يميزاً قريباً وبعضها يميزاً بعيداً والا يلزم الترجيع  
بلا مرجح فلذلك خص اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية  
وبرد عليه ان الانقسام اليهما يتصور في تلك الفصول ايضاً فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس  
وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركباً من امرين متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين  
فصلاً يميزاً لتلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية ويميزاً لتلك الماهية عن بعض المشاركات  
الوجودية فقد وجد احوال الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية مختلفة في التمييز فينبغي ان يمكن

أعم من جنس تلك الماهية أو مساوياه أو مايناله والمجموع المركب محمولاً عليه واما ثانياً فلان  
اللازم منه عدم الانتفاء لا الامتناع واما ثالثاً فلي تقدر تمامه فيبعد عدم كون المجموع فصلاً لعدم  
كونه اخيراً ( قوله ان تكون الاجزاء متساوية ) لامتناع كونها متباينة ( قال كل منهما ) أي مثلاً  
فلا حاجة الى تقدير أو كل منهما ( قال في الشفاء ) واما في الاشارات ففصل في جنس أو وجود  
( قال فان كان يميزا عن المشارك الجنسي الخ ) لم يقل يميز الدواعي اشارة الى ان التقيد في المتن حيث  
قل والفصل المميز للتوابع بطريق التمثيل اذ لا يختص القريب والبعيد بالتوابع الحقيقي واما حمله على  
التوابع الاضافي فبعد اذ لم يعرف فيما سبق معناه ( قال وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد )  
أي فقط بقرينة المقابلة لتلا يتنقض التعريف بالفصل القريب فانه يميز عن مشاركاته في الجنس البعيد  
ايضاً ( قال وانما اعتبر الى آخرة ) أي انما فسروا القريب والبعيد بحيث يختص بالفصل الجنسي ولم  
يُفسروا بما يعم الفصل الوجودي فلا يرد ان أراد بالقرب والبعيد الاصطلاحيين فلا بد من  
اعتبارها الا في الفصل الجنسي وان أراد مني آخر فليبين أولاً حتي نتكلم فيه ( قوله فلا يمكن عد  
بعضها الى آخرة ) فيه اشارة الى انه لا يمكن تحقيق القريب بدون البعد وبالعكس لانهما من الاضافات  
فلا يصح كون الفصول الوجودية كلها قرينة فاندفع ما قبل ان عدم تفاوت الفصول الوجودية في  
التمييز انما يفيد عدم صحة تقسيمه الى القريب والبعيد لا لعدم صحة انقسام مطلق الفصل اليهما بان  
يكون الفصول الوجودية داخلة في القريب دون البعيد ( قوله فقد وجد الى آخرة ) كما وجدت

( قوله على ضعفه ) أي  
الزعم وقوله أولاً أي  
حيث قال في جنس أو  
وجود وقوله وبايراد هذا  
الاحتمال أي في قوله فعل  
هذا لو تركت حقيقة الى  
ان قال لانه يميزها عما  
شاركها في الوجود ( قوله  
أوعن المشارك الوجودي )  
الذي يميز عن المشارك  
الوجودي عبارة عن أمر  
من أحد امرين متساويين  
بحيث لا يكون للماهية  
جنس فلو انما خلو وجمع

( قوله على احتيال يذكر ) أى يذكره المجوز لكون الفعل قد يميز ما شارك في الوجود وهو أى الاحتمال الذي يذكر جواز تركب الماهية من أمرين متساويين أو أمور كذلك بقى أن قواعدهم عامة متكلم فيها على الموجود وعلى جاز الوجود وحيث قد فالواجب التعرض للفصل مطلقا سواء كان ميمزاً عن اشارك الجنسى أو الوجودي فتوله ليس يحتمل الوجود لا يهض علة في عدم جعل الفصل قريباً وبعيداً بالنظر للميز عن اشاركات الوجودية فالأولى أن يقول وإنما اعتبر قرب الفصل وبعده في الفصل المميز في الجنس لأن الفصل المميز عن اشاركات الوجودية لا يعمل فيه قرب ولا بعد لان الماهية اذا تركبت من أمرين متساويين فكل واحد منهما مميز للماهية عما عداها فلا يعمل قرب ولا بعد وذلك بله اذا فرض ان ماهية مركبة من جنس وفصل وان ذلك الجنس مركب من أمرين متساويين كان كل واحد من هذين الأمرين ( ٢٧١ ) مجزأ للجنس عن جميع ما شاركها

في الفصل المميز للجنس لأن الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود بل هو مبني على احتيال يذكر وربما يمكن أن يستدل على بطلانه بأن يقال لو تركبت ماهية حقيقية من أمرين متساويين فاما أن لا يحتاج أحدها الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض أو يحتاج فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور والالزام الترجيح بلا مرجح لانها ذاتيتان متساويتان فاحتياج أحدها الى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر اليه أو يقال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلاً من أمرين متساويين

أن يقال الفصل المميز للماهية عما يشاركها في الوجود انميزها عن جميع اشاركات فهو فصل قريب لها وان ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالأولى الاقتصار على ما ذكره الشارح فالتحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره ويحال معرفة ماعدها على المقايسة به وأما التعريفات فالأولى بها شمولها لكل

أحوال الفصول الجنسية مختلفة في التمييز فان فصلاً واحداً يكون قريباً بالنسبة الى ماهية بعيداً بالنسبة الى آخر كالحساس فصل قريب للحجوان بعيد للانسان فلا يرد أن الكلام في الفصول المختلفة في التمييز بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف في التمييز فصل واحد بالقياس الى ماهيتين ( قوله واما التعريفات الخ ) اعتذار عن عدم تخصيص التعريف بالفصل الجنسى ودفع لما يقال أن الشارح اعترض سابقاً على المنصف بتخصيص تعريف النوع بالخارجي وهما جواز التخصيص ووجه الأولوية أن التعريف للماهية من حيث هي دون الأفراد فاللائق به الشمول للموجود والمعدم ( قال

ليس محقق الوجود ) بخلاف الفصل الجنسى فانه ثبت تركب الجسم من المادة والصورة وكل منهما اذا أخذ لا بشرط شيء كان جنساً وفصلاً على ما حقق في موضعه ( قال كالجوهر مثلاً ) تقرير الدليل في شرح التجريد أن كل ماهية إما جوهر أو عرض فان كان جوهرها كان الجوهر جنساً لها وان كان عرضاً كان أحد التسهة أو التلائمة على اختلاف المذهبين جنساً لها فلا يكون تركبها من

لم يميز الانسان عن الفرس والحمار واذا قد تصور كون الفصل المميز عن اشاركات الوجودية يكون قريباً وبعيداً وان كان باعتبار ماهيتين فالاحسن ما التفت له الشارح في التعاميل ولا يقال انه قد مر الاعتراض على تخصيص النوع بالجنائات الموجودة وان الصواب التعميم لانا نقول ان ماهر بالنسبة للتعريف وهي تكون للماهيات مطلقاً ( قوله ليس يمكن أن يستدل على بطلانه ) أى بطلان ذلك الاحتمال أي وحيث فيكون تركب الماهية من أمرين متساويين مستحيلاً ( قوله ماهية حقيقية ) أي موجودة في الخارج ( قوله ضرورة وجوب الخ ) أي لا تقرر في الحكمة ان الأمرين اذا لم يميح أحدهما الى الآخر فلا يجوز تركب الماهية منهما ( قوله والا يلزم الخ ) وان لم يميح أصلاً أو البعض قد خذل تحت الاسودتان لكن أولاهما قد قدمت فالحاصل انه لو تركبت الماهية من أمرين متساويين لزم الخلل من جميع الوجوه وما أدى الى الخلل محال.

( قوله تقوم الجوهر بالعرض ) أي فيلزم تركب الجوهر من جوهر و عرض فالجواهر صار مفترقاً للعرض مع ان العرض مفترق للجوهر وهذا دور وأيضاً فالكلام في الاجزاء المحمولة فيلزم حمل العرض على الجوهر وهو باطل ( قوله وهو محال ) أي لازوم التناقض أو احتياج كل منهما للآخر أو للزوم الحمل عليه ( قوله فاما ان يكون الجوهر ) أي الجوهر العالي نفسه أي عين الجوهر الجزء ( قوله وأنه محال ) أي لأن من لوازم الشكل ان يتركب من غيره والجزء ما يتركب منه غيره فيلزم ان لا يكون الشكل كلا والجزء جزءاً ( قوله أو داخلاً ) أي واما ان يكون الجنس العالي داخلاً في أحد الجزئين فصار الجزء شاملاً للجنس العالي وغيره ومن المعلوم ان بعض ( ٢٧٢ ) الشكل هو نفس الجزء فيلزم تركب الشيء من نفسه ومن غيره أي الشيء الآخر

( قوله أو خارجاً عنه ) أي ان الشكل خارج عن الجزء وحينئذ فيكون الشكل عارضاً للجزء ومن المعلوم ان الشكل مركب من الجزء وغيره والشيء لا يعرض لنفسه فأحد الجزئين غير عارض ولا صروض الا في الجزء الآخر ولا يكون الشكل بتمامه عارضاً وكون الشيء غير طارئ بتمامه محال أي يستحيل ان يقال ان الشكل بتمامه غير طارئ لأنه يجب ان يكون الشكل بتمامه عارضاً ( قوله فانه من مطارح الازكيا ) أي ان الازكيا يطرحون أفكارهم عليه أثباتاً له أو نفياً لدفعه ويحتمل ان الازكيا يطرحون فيه ويدققون فيه وذلك لان

( قوله فانه من مطارح الازكيا ) أقول يعني ان الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساويين وان فرضت تلك الماهية جنساً من الاجناس العالية فالجواهر مثلاً لو تركب الى آخره فلي هذا قوله مثلاً متعلق بقوله كالجواهر مفعول مطلق ثانياً كيد معنى التثليل المستفاد من الكاف فانه قد يحكي التثليل بما يحصر فيه الممثل ويحتمل كونه متعلقاً بالجنس العالي فيكون إشارة الى جريته في الفصل الاخير والجنس المفرد أيضاً ( قال ان كان عرضاً ) التزديد بين مفهوم العرض والجوهر غير حاصر فالمراد التزديد بين ماصدق عليه العرض وبين ما يصدق عليه الجوهر ( قال لزم تقوم الجوهر ) أي يكون العرض محمولا عليه مواطاةً وذلك محال لاستلزامه اتحادها فلا يرد تقوم السرير بالبيئة القائمة بالخشب على ان في كون السرير بمعنى المركب من الخشب والهيئة جوهرها مناقشة ( قال فاما ان يكون الجوهر نفسه ) أي يكون الجوهر المطلق نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهره ففرضه منصوب على الجزئية وداخلاً وخارجاً معطوفان عليه ( قال وأنه محال ) لانه لا يتيقر الشكل كلا ولا الجزء جزءاً ( قال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره ) لاستلزام كون الشكل نفس الجزء واحتياج الشيء في تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشيء على نفسه الى غير ذلك ( قال فلا يكون العارض الخ ) مثلاً لو تركب الجوهر من ( ا ) و ( ب ) ( ف ) شيء عرض له الجوهر الذي حقيقته ( أوب ) ويمتنع ان يكون ( ا ) عارضاً لنفسه فتبين ان يكون العارض ( ب ) ( قوله يعني ان استدلال الخ ) معنى التوجيهين ان المطارح جمع مطرح ظرف مكان من المصدر المبني للفعل على التوجيه الاول نحو المكتوب ومن المصدر المبني للمفعول نحو المقتل على التوجيه

قوله فاما ان لا يحتاج أحدها الى الآخر وهو محال ممنوع لان الحالية إنما هي مسلمة في الماهية الموجودة في الخارج انفارق التميزه اجزاءها خارجاً كالسرير وما هنا ليس من الماهية الموجودة خارجاً بل من الامور الذهنية ولا تميز لبعض اجزائها عن بعض في الخارج وقوله يلزم الدور ممنوع اذ من الجائز ان أحدها يحتاج الى الآخر بمجهتين مختلفتين وذلك كالجواهر والعرض فان كلا منهما متوقف على الآخر لكن بمجهتين مختلفتين فالجواهر متوقف على العرض من حيث بقاء ذلك الجوهر فان الله اذا اراد اعدام الجوهر امسك تلك الاعراض عنه فقدم الجوهر لوقته ولا يتوقف على تماق الموت به والعرض متوقف على الجوهر من حيث الحلول لامن حيث البقاء وقوله والا يلزم الترجيح بلا مرجح ممنوع ألا ترى ان الانسان والناطق متساويان ولا يلزم من متساويهما في الصدق الترجيح بلا مرجح فانطق لا يتوقف على انسان بخلاف العكس فهذا ان أمران متساويان في الصدق لا في الحقيقة وأحدهما محتاج الى الآخر دون

العكس فن الجائز تركب ماهية من أمرين متساويين وأحدهما محتاج الى الآخر ( ٢٧٣ ) هذا ما يرد على الدليل الاول

و أما الدليل الثاني فطرافه  
مسلية ولكن نختار طرفه  
الاخير ونقول يطلق  
العارض على القائم بالشيء  
وعلى الخارج عن الشيء  
وقولهم ولا يكون العارض  
تتامه عارضا إنما هو في  
العارض بالشيء الاول لا  
بالشيء الثاني وكلامنا في  
الثاني فان الانسان عارض  
لناتق بمعنى أنه خارج  
عنه فالحاصل ان الحالة  
انما هي في العارض بمعنى  
القائم بالشيء ولا كلام لنا  
فيه انما كلامنا في العارض  
بمعنى الخارج عن الشيء  
ولا محالة ألا ترى انه  
يقال الانسان عارض عن  
الناتق أي أنه خارج عنه  
مع ان بعض الانسان عين  
الناتق ( قوله من أقسام  
على غيره لا مطلق كلي  
( قوله ما يكون خارجا  
عن الماهية ) أي التي لها  
افراد نخرج حينئذ  
الصفات القائمة بالذات  
العلية الخارجية عنها  
كواجب الوجود ولا  
شك انه كلي يحمل على  
الذات العلية لكن كلامنا

المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحيثي وقد يكون لازما للماهية كالزوجية للاربعية  
وهو اما يتنوع الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيًا في جزم الذهن بالزوم بينهما كالانقسام  
بمتساويين للاربعية واما غيرين وهو الذي يفترج جزم الذهن بالزوم بينهما الى وسط كمتساوي الزوايا  
الثلاث لثلاثين للمثلث يقال الين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم  
والعارض المفارق اما سريع الزوال كحكمة الحجل وصفرة الوجمل وأما بطيئه كالشيب والنياب (   
( أقول ) الثالث من أقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية

أمرين متساويين مما يليق به الاذكياء فيأينهم ويطرحون عليه افكارهم أي هو من المباحث الدقيقة  
التي يعتني بها الاذكياء ويشترضون لتقويتها أو دفعها أو ينفى أنه مما يطرح فيه الاذكياء وتوقع  
في الفلظ كانه من لفة يتزلق فيها اقدام انماهم والمقصود منه الاشارة الى ما في الدليلين من الانظار اما  
في الاول فإن يقال لانهم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض مطلقاً بل  
انما يجب ذلك في الاجزاء الخارجية المتميزة في الوجود المعيني وأما في الاجزاء الداخلية المحمولة فلا لانها  
أجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعاً وإن يقال حاز احتياج كل منهما الى الآخر  
من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور وجاز ان محتاج أحدهما الى الآخر دون العكس ولا محذور اذ  
لا يلزم من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة فلما كان يكونا متخالفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج  
من أحد الطرفين من دون الآخر ترجيح من غير مرجح وأما في الدليل الثاني فإن يقال انما نختار ان  
أحد الجزأين يصدق عليه الجوهر وأن الجوهر خارج عنه اما قولك فلا يكون العارض تتامه عارضاً وأنه

الثاني ( قوله أي هو من المباحث الخ ) يعني انه كناية عن دقته والاعتناء بشأنه لانه ملزوم لطرح  
الانكار ( قوله كانه من لفة الخ ) فيكون استعارة مبنية على تشبيهه بالزفة ( قوله والمقصود الخ )  
أي من الامر بالنظر الاشارة الى استخراج ما في الدليلين من الانظار ( قوله الماهية الحقيقية )  
أي الموصوفة بالوحدة في الخارج احتراز عن الماهية الاعتبارية كالشجرة فانه لا يلزم فيه احتياج بعض  
أجزائه الى البعض ( قوله المتميزة في الوجود المعيني ) صفة كاشفة للخارجية قالوا لو لم يمتنع بعضها  
الى بعض لم يحصل منهما ماهية حقيقية ويكون كالخبر الموضوع في جنب الانسان وادعو بداهة  
ذلك الحكم ( قوله جاز احتياج كل منهما الى الآخر من جهتين ) كما قالوا في الطيولي والصورة  
( قوله فلا يلزم دور ) قال بعض الناظرين ان المراد بقوله فلان احتياج كل منهما الى الآخر الاحتياج  
من جهة واحدة فيلزم الدور حينئذ قطعاً والاحتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل في لزوم  
الترجيح بلا مرجح ولا ينبغي انه خلاف ظاهر العبارة لاقائمة فيه الا نقل النظر من موضع الى  
آخر ( قوله متخالفين في الماهية ) اكتفى بجواز التخالف بناء على مقتضى منصب المتع والالتخالف  
واجب والام يحصل التركيب ( قوله واما في الدليل الثاني الى آخره ) ونقض هذا الدليل بانه لو  
تم لدل على امتناع تركب الماهية من الاجزاء المحمولة متساوية كانت أولاً ويتنفي التركيب عن  
الاجزاء الخارجية أيضاً كما لا ينبغي ولم يذكره قدس سره لان المقصود بيان الانظار الواردة على  
مقدماته ( قال خارجا عن الماهية ) أي ماهية الافراد على ماهو الخارج من قسمة الكلي بالنسبة  
الى ماهية ماحته فالخارج عن الحقيقة الشخصية كواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص

ليس فيه لانه خارج عن الذات المعنية لا عن الماهية

( ٣٥ شرح الشمسية )

( قوله اما ان يتبع انفكاكه ( ٢٧٤ ) عن الماهية ) بمعنى أن الماهية لا تقبل انشغافه بمعنى أنه لا يجوز وجود الماهية بدونها

وان وجد اللازم بدونها كالفرديّة فان ماهية الثلاثة لا توجد بدونها مع ان الفرديّة أهم قوله كالفرديّة لثلاث فهي لازمة لثلاث بمعنى ان الثلاثة لا تتقبل بدونها وان وجدت الفرديّة في غيرها ( قوله كالفرديّة لثلاثة الخ ) فيه تسمح لان الكلام في الكلّي المحمول والمحمول الفرد وادخلت السكاف الزوجيّة باعتبار الاربعه ويصح ملاحظة السكاف في المضاف ليدخل الحصة ( قوله كالكتابة بالفعل )

واما الكتابة بالامكان فن اللازم وسأني ان ما يمكن انفكاكه أهم من اللازم ( قوله واللازم اما الخ ) ال لهمد ( قوله كالسواد للحيثي ) فيه تسامح لان الكلام في اللازم المحمول وقد يقال قوله واللازم الخ أراد به اللازم من حيث هو هو كان عرضاً أو غيره لان مرادهم بالعرض في هذا المقام المحمول فالسواد غير عرض عندهم في هذا المقام بل الاسود ( قوله وتشخصه ) هذا يريد أنه

وهو اما ان يتبع انفكاكه عن الماهية أو يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفرديّة والثاني العرض المفارق كالكتابة بالفعل للانسان واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحيثي فانه لازم لوجوده وتشخصه للماهية لان ماهية الانسان قد يوجد بغير السواد ولو كان السواد لازماً للانسان لكان كل محل قلنا استحالته متنوعة فان المارض للشيء بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجاً عنه بجميع أجزائه فان الانسان اذا قيس الى الناطق لم يكن عنه ولا جزءاً بل خارجاً عنه وليس يتأمله خارجاً عنه نعم المارض للشيء بمعنى القائم به لا يجوز ان لا يكون بتأمله عارضاً له وبين المضمين بون بعيد ( قوله كالفرديّة لثلاثة الخ ) وقوله كالكتابة بالفعل للانسان وقوله كالسواد للحيثي أقول هذه من المسامحات الى أفراد خارج عن المقسم وحل الماهية بمعنى ما به الشيء هو هو الشامل للحقيقة الشخصية على ما هو خروج عن القسمة السابعة ( قال اما ان يتبع انفكاكه من الماهية ) أي لا يجوز ان تفارقه وان وجد في غيرها فلا يرد اللازم الا مع ذلك الامتناع اما لذات الملزوم أو لذات اللازم أو لاسر متفصل كالسواد للحيثي ( قوله وقوله كالسواد ) هذا على تقدير كونه مثالا للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه مثالا للعرض اللازم لان اللازم أهم من العرض اللازم لجواز ان لا يكون محمولا ( قال واللازم ) ذكر بلفظ المظهر للإشارة الى انه تقسيم اللازم مطلقا لا العرض اللازم فانه يختص بالكلّي الخارج عن الماهية بخلاف اللازم المطلق فانه ما يتبع انفكاكه عن الشيء كلياً كان أجزائياً وليس اللازم مضميناً على ما توهم ( قال اما لازم للوجود ) أي لازم للماهية باعتبار وجودها الخارجي اما مطلقاً كالنحو للحيثي أو مأخوذاً بمرض كالسواد للحيثي فانه لازم لماهية الانسان باعتبار وجوده وتشخصه الصنفي لا ماهيته من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقاً والالكان جميع أفرادها اسود أو باعتبار وجودها الذهني بان يكون ادراكاً كاستدراكه كماله على ما سيأتي اما مطلقاً ومأخوذاً بما هو حاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد الوجودين أو لازم باعتبار خصوصية أحد الوجودين اما مطلقاً أو مأخوذاً مع عارض خارج عن الماهية وانما لم يتعرض لاستيفاء اقسام لازم الوجود بل اكتفي بإيراد مثال اللازم للوجود الخارجي المخصوص الذي هو أخفى لان ذلك ونظيفة حكمية لا يتعلق فرض المنطقي أعني الاكتساب به فان السكاف لازم للماهية اذ هو المستعمل في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطراداً وبما ذكرنا اندفع إيراد الحق السواني من ان السواد كالا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها أيضاً لان الانسان الأبيض كثير بل انما يلزم للماهية الصنفيّة أعني الحيثي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر في قوة ان السواد ليس لازماً لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال في توجيه عبارة الشارح من أنه أراد بلازم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص كما يشعر به قوله وتشخصه فهذا تقسيم آخر سوى التقسيم المشهور وما متنازعان الا ان القسم الاول منهما واحد فريد عليه ان المقسم لازم الماهية فكيف يتدرج فيه لازم الشخص وان التقسيم المشهور غير حاصر لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازماً للنوع ولا للشخص

لازم لوجوده من حيث تشخصه الصنفي فهو غير لازم للماهية باعتبار الوجود مطلقاً والا لزم ان يكون موجود انسان اسود وليس لازماً للماهية من حيث هي كما قال الشارح



(قوله لا ماهيته) أي والوجوده من حيث هو هو ولذلك أضاف الوجود للضمير لان الكون موجوداً موجوداً في الرومي (قوله وليس كذلك) جملة حالية (قوله كالزوجة للاربعة) بمعنى أن الاربعة لا تفك عن الزوجة وان وجدت الزوجية في غيرها (قوله متى تحققت) في الذهن أو في الخارج وعبر بذلك إشارة الى أن هذا اللازم لا يجب وجوده في الخارج بل المدار على أنه متى تحققت الماهية تحقق هذا اللازم بقى ان الاربعة من الامور الاعتبارية فلا يعقل التحقق في الخارج الا ان يقال هنا على الفرض والتحقيق في الخارج والاربعة ليست هي صف الامين ولا المقسم بمساويين بل هي عبارة عن الوحدات المقدرة في العقل والزوجة عبارة عن الاقسام بمساويين (٢٧٥) والفرعية عبارة عن عدم الاقسام بمساويين (قوله هذا

انسان أسود وليس كذلك) واما لازم لماهية كالزوجة للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفه ما يتبع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما لا يتبع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يتبع وهو لازم الماهية لا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا يتبع انفكاكه عن الماهية غاية ما في الباب أنه لا يتبع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا يتبع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه متى انفكاك عن الماهية الموجودة وما يتبع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو متبع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يتبع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يتبع انفكاكه

المشهور في عباراتهم والامثلة المطابقة هي الفرد والكتاب والقمل والاسود لان الكلام في الكلبي الخارج عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها لكنهم ساءوا فذكروا مبدا المحمول بذله اعتمادا على فهم المتكلم في سياق الكلام ماهو المقصود منه وقس على ما ذكرنا سائر ما تساءلوا فيها من امثلة الكليات (قوله فانه ما يتبع انفكاكه عن الماهية في الجملة الخ) أقول

(قوله اعتمادا الخ) نكتة مصححه والمرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التساع (قال فانه متى تحققت) أي في الخارج والذهن وفيه إشارة الى ان امكان الوجود كاف في لازم الماهية ولا يجب وجوده بالفعل في الخارج أو في الذهن (قال كالسواد للحبشي) المراد به المتزوج بالزواج الفصني المخصوص سواء كان الحبشة أو غيرها فيخرج له ليس له هذا المزاج وان تولد الحبشة والمراد بالسواد كونه أسود بطبيعته والتخلف ارض لا يتاني ذلك على ان المريض لا يبقى له ذلك المزاج كذا أفاده المحقق الدواني (قال فانه متى انفكاك الخ) اما كان اسائل مبطلا لتقسيمه باستزمام الحال كان منع لزوم الحال كافيا لدفع السؤال فلذا قال أولا لا نسلم ان لازم الوجود الخ لكن ذلك غير كاف في صحة التقسيم فلذا تصدى لاجابه بقوله فانه متى انفكاك الخ وهو استدلال بالشكل الاول ينتج ان لازم الوجود متبع انفكاكه عن الماهية (قال فاما ان يتبع انفكاكه الى آخره) دليل على الكبرى يعني انه يصبح قسمته اليها واذا صح قسمته اليها كان صادقا عليها

الخ فاصله انه انفك عن قسمه ولا يلزم من ذلك انفكاكه عن المقسم (قوله في الجملة) اما ان يتعلق بالمتبع وهو غير ظاهر لشموله للعارض المغاير كصفة الوجبل فانه لازم عند وجود سيبه ومع ذلك يتفك واما ان يتعلق بالماهية ولا معنى له الا ان يقال مناه من حيث هو هو وهو قاصر على أحد القسمين وأوجب باختيار الثاني ومعنى في الجملة الماهية المطلقة أي التي لم يهدد بقيد من حيث هي أي أو من حيث الوجود فشمع القسمين (قوله فانه متى انفك الخ) دليل على ان لازم الوجود متبع انفكاكه عن المقسم وحاصله انا نقول لازم الوجود متبع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يتبع انفكاكه عنها فهو متبع الانفكاك عن الماهية في الجملة ينتج لازم الوجود متبع الانفكاك عن الماهية في الجملة تخفف النتيجة لظهورها والصغرى ظاهرة والكبرى مخفية فأقام عليها دليلا بقوله فانه ما يتبع الخ وحاصله ان متبع الانفكاك في الجملة قسمان أحدهما القسم والاخر المدعى

عن الماهية من حيث أنها موجودة أو يمتنع انفكاكها عن الماهية من حيث هي هي والثاني لازم  
الماهية والاول لازم الوجود فورد القسمة تناول لنفسه ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكها عن  
الشيء لم يرد السؤال ثم لازم الماهية اما بين أو غير بين أما اللازم الين \*

قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يمتنع كان المعنى ان اللازم ما يمتنع في الجملة انفكاكها  
عن الماهية وحيث يدخل في اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوتها للماهية من علة فاذا اعتبرت  
تلك العلة كان ذلك العرض يمتنع الانفكاك عن الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على  
ما توهم لم يكن له معنى أصلا الا أن يقال المراد به الماهية من غير قيد بشيء فبرد أن الماهية ثمة  
غير قيد بشيء هي الماهية من حيث هي فكيف تنقسم الى الماهية الموجودة وإلى الماهية من  
حيث هي في الأولى أن يقال المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمتنع  
انفكاكها عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكها عن الماهية الموجودة أما ان يمتنع انفكاكها عن  
الماهية من حيث هي هي أولا فالاول لازم الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا أي في الذهن والخارج  
معاً والثاني لازم الوجود أي لازم الماهية الموجودة أي في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً  
( قوله ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكها عن الشيء الخ ) أقول انما لم يقل المصنف ذلك لانه قسم الكل

( قوله لم يرد السؤال )

لان الشيء شامل للماهية

وللوجود وفيه ان الكلام

في قسم الكل باعتبار الماهية

فلو قال ما ذكر لخروج عن

السياق ( قوله ثم لازم

الماهية ) الايمان بتم اشارة

لتقسيم آخر غير ما تقدم

( قوله اما بين أو غير بين )

أي لا غير فلا ينقسم الى

غيرهما فالحقيقة لاملانة

جمع أو خلو هذا قصده

( قوله كان المعنى الى آخره ) وكذا اذا كان متعلقا بالانفكاك كما لا يخفى ( قوله ما يمتنع في الجملة )  
أي بوجه من الوجوه ( قوله فاذا اعتبرت الى آخره ) واما اذا لم يعتبر العلة بل نظر الى نفس  
الماهية لا يمتنع انفكاكها عنها وان كانت العلة متحققة فتدبر فانه زل فيه اقدم بعض الناظرين  
( قوله لم يكن له معنى أصلاً ) اذ التبادر منه ما يكون ماهية بوجه من الوجوه ولا معنى له ( قوله  
الا ان يقال الى آخره ) بان يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل ان المراد بالماهية في الجملة  
ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كانت مطلقة أو مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه لفظ الماهية مفهوم  
الماهية والمراد ما يصدق عليه مفهوم الماهية وقال المحقق التفتازاني أخذنا الماهية في تفسير اللازم  
أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسماً منه وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية  
من حيث هي هي الماهية المجردة لامتناع عروض شيء لها فضلاً عن النزوم ( قوله فالاولى الى  
آخره ) انما قال ذلك لانه يمكن ان يراد بالماهية في الجملة مطلق الماهية الشاملة للمطلقة أي من غير  
قيد بشيء وللاخذ مع الوجود لكن التقسيم حيث لا يكون مقيداً للاقسام المحصلة بل مجرد  
الاعتبارات المتقدمة على ما قلنا في اعتبار الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء  
( قوله الماهية الموجودة ) قال قدس سره التبادر من الوجود هو الوجود الخارجي وحيث يعلم  
اللازم بشرط الوجود الذهني بطريق المقايسة ولك ان تحمله على ما يتناولها معاً وقوله فيها سيأتي  
أي في الخارج يشير الى الوجه الاول وما قيل انه يلزم حيث خرج السلوب اللازمة للماهية  
المعدومة فليس بشيء لان المعدوم المطلق لا عارض له فضلاً عن اللازم وكذا المعدوم في الخارج  
من حيث انه معدوم ومن حيث انه موجود مقدراً داخل في الماهية الموجودة ( قوله أو مقدراً )  
كالنعناء فانه يلزم كونه طائراً على تقدير وجوده ( قوله انما لم يقل ذلك الخ ) قال قدس سره في  
حواشي المطالع لو قيل ما يمتنع عن الشيء لا يمتنع في لازم الماهية ولازم الوجود انتهى وذلك

فهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما كالاتقسام بتساوين للأربعة فان من تصور الأربعة تصور الاتقسام بتساوين جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بتساوين وأما اللازم الغير البين فهو الذي يقتضي جزم ذهن بالزوم بينهما الى وسط كنتساوي الزوايا الثلاث لثلاثين

( قوله فهو الذي يكفي

الح ) هذا تصور لا تصور

فلا يرد ان الحكم على

الشيء أو بالشيء فرع

تصوره فهذا تصور

لا تصور ( قوله مع تصور

ملزومه فيه اشارة الى

ان اللزوم تصور أولا

ثم اللازم وهذا غير واجب

بل الاحسن ( قوله في

جزم العقل الح ) فضيته

انه لو سكن في الظن

بالزوم لا يكون شياً وهو

كذلك بقى ان الجزم

بالزوم موقوف أيضاً على

تصور النسبة فلم تركوها

والجواب ان تصور اللزوم

وتصور اللازم مستلزم

لتصور النسبة بينهما

فاستغنى عن تصورهما

( قوله جزم بمجرد

الح ) مفاده ان الجزم بان

الأربعة منقسمة ضروري

لا يتوقف على دليل آخر

( قوله كنتساوي الزوايا

الثلاث لثلاثين ) متعلق

بالتساوي

بالقياس الى ماهية افرادها ثلاثة أقسام أحدها ان يكون الكلي نفس تلك الماهية وأنها بما يكون جزءاً لها وثالثها ما يكون خارجاً عنها فلما قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الى جنس وضع ل أراد ان يقسم الكلي الخارج عنها بالقياس اليها الى لازم وغير لازم لان ذلك هو مقتضى سوق الكلام ( قوله فهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما ) أقول لابد في الجزم من تصور النسبة قطعاً فاما ان يقال المراد ان تصوره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما ان يقال تصورها يقتضي تصور النسبة والجزم مما ( قوله كنتساوي الزوايا ) أقول اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان هكذا قائمه | قائمه واذا وقع بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا حادة / منفرجة

وأما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي في المثلث

هي مساوية زاويتين قائمتين فتساوي الزوايا الثلاث في المثلث لثلاثين لثلاثين سواء وجدت في ذهن الجواز كونه لازماً للشخص وقد عرفت فيما سبق دخوله في لازم الوجود ( قوله فاما ان يقال الى آخره ) يعني ان تصور النسبة مراد الا انه ترك ذكره لعدم التفاوت فيه بين البين والغير البين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نهج واحد في جميع التصديقات ( قوله واما ان يقال الح ) يعني ان اللازم البين هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضياً لتصور النسبة بحيث يتبع انفسا كما عنه فانه حينئذ يكون تصور الطرفين كافياً في الجزم كقولنا الاثنان ضعف الواحد وما ليس كذلك فهو ليس بين والمناقشة بان المثال الذي ذكره الشارح ليس من هذا القبيل سهل فيمكن فرضياً واما ما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع اللزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشيء لانه يصدق حينئذ على اللازم الغير البين ان تصور اللازم واللزوم من حيث اتهما كذلك يستلزم الجزم باللزوم ولان المراد منهما في اللازم البين بالقياس الى احصاها اذ لا يمكن تصور اللزوم من حيث انه ملزوم قبل تصور اللازم ( قال في لجزم العقل ) فلو كان كافياً في الظن باللزوم لم يكن بين اللزوم ( قال بان الأربعة منقسمة بتساوين ) أي بالضرورة ليحصل الجزم باللزوم ( قال فهو الذي يقتضي الح ) والافتقار الى الوسط لا يقتضي ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذي يتبع حصول الجزم باللزوم اما بامتناع التصديق باللزوم أو بامتناع الجزم بل غايته الظن داخل في غير البين لانه يصدق عليه انه لو وجد الوسط حصل اللزوم ( قوله اذا وقع خط مستقيم على مثلث ) بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس فانه يحدث حادثان في الداخل ومنفرجتان في الخارج ( قال كنتساوي الزوايا الثلاث لثلاثين ) متعلق بالتساوي وللمثلث متعلق بالزوايا حال عنها ( قوله واما المثلث ) أي الذي يلزمه التساوي

مثلث





وقال في الاول اذا قام خط مستقيم على آخر مستقيم فالزاويتان الحادتان عن جنبه اما قائمتان أو مساويتان لقائمتين نكط  
 ا ب قام على خط ح د وحدت زاويتا ا ب ح ا ب فان كان ا ب عموداً كانتا قائمتين لتساوي الزاويتين حيثذ وان لم يكن  
 عموداً فلا بد من مجاز العمود فليتوهم انه خط ه ب فكان كل من زاويتي ( ٢٧٩ ) ح ب ه د ب قائمة وهما مساويتان

للاولين لانتباقيهما عليهما  
 فالاوليان كقائمتين



بمجموع ما عرفت نعلم  
 قولهم زوايا التثلاث كقائمتين  
 تحقيقا لا تهليداً وهربياً  
 ( قوله من حدس الخ )

كقولهم نور القمر مستند  
 من نور الشمس فان ذلك  
 متوقف على حدس وهو  
 ان القمر ان قابل الشمس  
 بناته كلها كان نوراً وان  
 قابلها بعضها كان ذلك  
 البعض نورانياً والآخر  
 مظلم وان لم يقابلها أصلاً  
 فلا ينور لان ذاته مظلمة  
 فالحكم على استناد نور  
 القمر من الشمس متوقف  
 على حدس أي تخمين

لجواز توقفه على شيء آخر من حدس أو تجربة أو احساس أو غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط  
 في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم  
 الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره ككون الاثنين ضعفاً لواحد فان من تصور الاثنين أدرك  
 انه ضعف الواحد

( قوله لجواز توقفه على شيء آخر ) أقول يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن صورهما كافياً في الجزم بالزوم  
 بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على أمر مغاير لتصورها ولا يجب أن يكون ذلك الأمر الموقوف عليه  
 هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئاً آخر كالحدس وأخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط للمعنى  
 المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفى تصور طريقه في الجزم به يكون قضية أولية فكانه  
 قال للزوم الذي بين الماهية ولازمها اما بديهى أولي وأما كسبي نظري فوردانه يجوز ان لا يكون  
 نظرياً ولا أولياً بل يكون بديهياً مغايراً للاولى كالحدس والتجربة والحسي فمن أراد حصر لازم  
 الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بعدم  
 كون تصور اللازم مع تصور الملزوم كافياً في الجزم بالزوم وحيثذ يظهر الانحصار ويكون غير  
 البين منقسياً الى نظري يقتصر الى الوسط والى بديهى يقتصر الى أمر آخر سوى تصور الطرفين  
 والوسط ( قوله وقد يقال البين على اللازم ) أقول هذا هو اللازم الذهني للمعبر في الدلالة الالتزامية  
 وهو يفوت حين اذا أريد منع الجمع ( قوله وتوضيحه الخ ) لما كان في جواز احتياج الزوم الى  
 شيء سوى الوسط خفاء أوضحه بارجاعهما الى القضية الاولى والنظرية ولا شك في ثبوت الواسطة  
 بينهما ( قوله فمن أراد حصر الخ ) وأما تفسير الكفاية في البين بمعنى عدم الاحتياج الى الوسط  
 فيدخل ما يحتاج الى أمر آخر سوى الوسط فيه كما اختاره المحقق التفتازاني فيبعد عن لفظ الكفاية  
 ولفظ البين الدال على كمال الظهور وكذا حمل الوسط على المعنى القوي لان اطلاق الوسط على  
 الحدس وامثاله تكلف لعدم كونها واسطة بين الشئيين ولذا لم يتعرض لها السيد قدس سره ( قال  
 ما يترن بقولنا لانه ) أي ما يجعل محمولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخلة عليها لام الاستدلال  
 على ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كما يقال العالم حادث لانه متغير كذا أفاده المحقق التفتازاني فيجئ  
 بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باعتبار رجوعها اليه لا يدخل القياس الاستثنائي ولو أريد  
 به ما يقع بعد قولنا لانه سواء كان حداً أو وسطاً أو لا فيكون الوسط أهم من الحد الاوسط يدخل  
 الجميع ( قوله هذا هو اللازم الذهني للمعبر الخ ) وان كان المرض اللازم الذي هو قسم الكل  
 الخارج عنه أخص ضرورة وجوب كونه كلياً محمولا على الماهية وشيء منها لا يعتبر في اللازم فانه  
 يجوز ان يكون جزئياً وان لا يكون محمولا بالواطء وان يكون لازماً للشخص فاللازم قيد القسم أهم

( قوله أو تجربة كالحكم ) على السقمونيا بأنها مسهلة للصفراف فهو متوقف على تجربة وليس أولياً ( قوله أو احساس ) أي كالحكم  
 بحسن زيد مثلاً فانه موقوف على مشاهدته ذاته ( قوله فلو اعتبرنا الخ ) وأجب بان ما توقف على غير الوسط داخل في البين  
 بان يراد بقوله هو الذي يكفى تصوره مع تصور ملزومه أي بدون توقف على وسط فقط فيصدق بما توقف على تجربة وغيرها  
 وللتوقف على الوسط

فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي على معنى انه يتم وجود الشيء الثاني في الخارج منفكا عن الشيء الاول كالحادث للجسم فان وجود الجسم يتم بوجود الحادث بل وجود الحادث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني على معنى انه يتم حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه وحاصله انه يتم ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى ماهية من حيث هي على معنى انها يتم ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انما وجدت

من المقسم ( قوله فان لزوم شيء ) سواء كان وجوديا أو عديما محولا بالمواطأة أو بالاشتقاق أو لا نحو العمى والبصر ( قوله بحسب الوجود الخارجي ) أي باعتباره بخصوصه ( قوله على معنى انه يتم الخ ) أي لاعل معنى انه يتم وجود الشيء الثاني بدون وجود الشيء الاول بل على معنى انه يتم وجوده في نفسه أو في شيء في الخارج أي بالوجود الاصلي سواء كان في الايمان أو في الاذهان منفكا عن الشيء الاول أي في نفسه كما في المدييات أو عن حصوله اما في نفسه كالعرض بالنسبة الى الحل أو في شيء غير الملزوم كالابوة والبنوة أو الملزوم كالصفات اللازمة فهذه كلها أقسام اللازم الخارجي والقصر على البعض تقصير فلا تكن من القاصرين ( قوله لازما خارجيا ) لكون لزومه إياه في الخارج وذلك لا يستدعي وجود الملزوم أو اللازم في الخارج بل وجود الملزوم فيه على ما ين في محله ( قوله بحسب الوجود الذهني ) أي باعتبار الوجود الظلي بخصوصه وهو وجود المعلوم في ضمن صورته الموجودة في الذهن أصالة ( قوله على معنى انه يتم الخ ) أي لاعلى معنى انه يتم وجوده الظلي بدون حصول الشيء الاول أصالة فانه باطل اذ الوجود الظلي لا يرتب عليه أثر خارجي بل على معنى انه يتم الوجود الظلي للثاني بدون الوجود الظلي للاول ( قوله وحاصله الخ ) يعني ان المراد بالحصول في الذهن الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الادراك المطلق لا الحصول الاصلي فيه فاللزوم بين علمي الشئيين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون العلمين من الموجودات الأصلية ( قوله على معنى الخ ) أي على معنى ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يتم ان تنفك عنه فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية بمنفكة عن كل ما يعرضها بل على معنى انها يتم ان توجد باحد الوجودين أي وجود كان منفكة عنه فلا مدخل في الامتناع لمخصوصية شيء منها ( قوله منفكة عن ذلك ) أي عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة به لاعن حصوله في الخارج أو في الذهن والا لكان اللزوم خارجيا او ذهنيا ( قوله بل انما وجدت الخ ) أي في الخارج أو في الذهن كانت معه فامتناع الاتصاف بالظن الى الماهية نفسها واحد الوجودين أيها كان ظرفا للاتصاف به بناء على ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت الثبوت له في ظرف الثبوت سواء كان للماهية وجودا كالارسية حيث يلزمها الزوجية فيها أو وجود في الخارج فقط كذاته تعالى وقدس فانه لا يوجد في الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث لو حصل في الذهن يتم اتصافه به أيضا أو وجود في الذهن فقط كالطبائع فانها يتم ان توجد منفكة عما يلزمها من الكمية والذاتية وسائر المعقولات الثانية لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها ولنا من قال بوجود الطبائع في الخارج قال باتصافها بها فيه أيضا على ما في شرح التجريد قال قدس سره في حواشي التجريد المعقولات

والمعنى الاول اعم لانه متى يكن تصور الملزوم في الزموم يكن تصور الملزوم مع تصور الملزوم وليس  
كلما يكن التصور أن يكن تصور واحد \* والعرض الفارق اما سريع الزوال كحجرة الحجل وصفرة

كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب  
أن يكون لازماً ذهنياً لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب أن يوجد ذلك اللازم فيه أيضاً  
فيكون لازم الماهية لازماً ذهنياً قطعاً فيكون بينا بالمعنى الاخص فلا يجوز انقسامه الى اللازم الين  
بالمعنى الاعم وغير الين قلت الواجب في لازم الماهية أن يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت  
منصفة به ولا يلزم من ذلك أن يكون اللازم مدركاً مشعوراً به فان ماهية المثلث اذا وجدت في  
الذهن كانت موصوفة بكون زواياها الثلاث مساوية لثلاثين ومع ذلك يمكن أن لا يكون للذهن شعور  
بفهوم المساواة المذكورة فضلاً عن الجزم بثبوتها ماهية المثلث فليس كل ما كان حاصله للماهية  
المدركة في الذهن يجب أن يكون مدركاً فان كون الماهية مدركة صفة جارية لها هناك مع انه لا يجب  
الشعور به واللازم من ادراك أمر واحد ادراك أمور غير متناهية بل يجوز أن يكون لازم الماهية  
بحيث يلزم من تصورهما الجزم بالزموم بينهما وان لا يكون كذلك فصح الانقسام الى الين بالمعنى  
الاعم وغير الين \* ويجوز أن يكون بحيث يلزم من تصور الملزوم أي الماهية تصورهما فيكون بينا بالمعنى  
الاخص وان لا يكون بهذه الهيئة ( قوله والمعنى الاول اعم ) أقول اعترض عليه بان المعتبر

( قوله اما سريع الزوال )  
أي مع سهولة أو مع صعوبة  
فقوله كحجرة الحجل مثال  
للاول ومثال الثاني العشق  
القائم بالعاشق غزواه

صعب

الاولي طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي وما يعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد  
في الخارج أمر يطابقه كالكلية والذاتية ونظائرها يسمى معقولات ثانية فان قلت قد صرح قدس سره  
في حواشي المطالع وشرح المواضع ان المعقولات الثانية عوارض ذهنية لا تعرض للمعقولات الاولى في الذهن  
قلت كونها عوارض ذهنية يعني ان عروضها لها ليس الاعتبار الوجود الذهني لا يعني ان يكون امتناع  
أفكارها عن نظرنا الى ذاتها يعني انه لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالكلية عارضة للحياة مثال في  
الذهن ومن لوازم الماهية بمعنى يتمتع أفكارها عنها انما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام لللازم باعتبار انقسام  
الزموم فالواجب ان لا يصدق اقسام الزموم بعضها على بعض واما اقسام اللازم فالخارجي ولازم الماهية  
يكون لازماً ذهنياً واللازم الخارجي لا يكون لازماً للماهية فتدبر فان هذا المقام من المزالق كم زلت فيه  
أقدام الناظرين ( قوله موصوفة به ) أشار بذلك الى ان امتناع أفكارها لوازم الماهية باعتبار الاتصاف بها  
اتصافاً افتراضياً لا باعتبار حصولها في نفسها أو في غيرها كما في اللوازم الخارجية ( قوله فان قلت الخ )  
مورد هذا السؤال عدم صحة قسمة لازم الماهية الى القسمين على تفسير لازم الماهية بما ذكره منشأ عدم  
الفرق بين حصول الشيء في الذهن بالوجود الظلي الذي هو الادراك وبين الاتصاف به فيه وان أشار اليه سابقاً  
بقوله وحاصله انه يتمتع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بينهما كما فصله  
بما لا من يدعيه ( قوله واللازم الى آخره ) أي ان كان حصول صفة موجبة للشعور بها لزماً من ادراك الأمر  
ادراك أمور غير متناهية لان ادراك الأمر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم الشعور به بناء  
على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركاً وذلك يستلزم حصول صفة للادراك في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم  
ادراك الادراك وهو يستلزم حصول صفة للادراك الادراك وهو كونه مدركاً وهكذا فتدبر فانه مما خفي  
على من يدعي الاطلاع على الدقائق ( قوله بل يجوز الى آخره ) عطف على قوله يجب واضرب عن

(قوله كالشيب) فيه ان الشيب (٢٨٢) لا يزول اذا أريد به الزمان أو الشعر الابيض الا ان يراد بالشيب الكهولة فانها

الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس بمحاصر لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكاً حتى يتحصّر في سريع الانفكاك وبطيء لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له تحركات الافلاك \* قال (وكل واحد من اللازم والمفارقان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والافواه العرض المأم كالشيب وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض المأم بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمس \* نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام )

(أقول) الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة أو عرض عام لانه أن اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك

في الاول هو كون تصوريهما كافيين في الجزم بالزوم والمعتبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وهذا المقدم لم يبين كون الاول أهم اذ ربما كان تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم ولا يكون التصوران معاً كافيين في الجزم بالزوم فلا بد لنفي ذلك من دليل نعم لو فسر البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم مع الجزم بالزوم كان المعنى الثاني

نفي الوجوب (قال كالشيب والشباب) أكتفي في شرح المطالع على الشباب وهو الظاهر واما الشيب فهو بياض الشعر أو السن الذي تضاف فيه الحرارة الغريزية في كونه بطيء الزوال خفاء الا ان يراد به الشيب النير الطبيعي فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وسعدت انهم يصلحون للمعاجين مدة مديدة فيصير الشعر الابيض اسود وتعود القوة التي كانت في الشباب وكتبوها في كتبهم ورأيت شيخاً بلغ عمره مائة وستة عشرة سنة قد صار شعر لحية البيضاء من اسله اسود وبقي بياض في أعلاه يتبدل يوماً فيوماً بالسواد (قال وهذا التقسيم ليس بمحاصر) ولذا قسم في شرح المطالع الى المفارق بالقوة والى المفارق بالفعل وقسمه الى سريع الزوال وبطيءه وما قيل ان التقسيم بمد ذلك غير محاصر لجواز ان يكون العرض المفارق بما يمكن اتصافه به ومفارقاً عنه ابدأ كالابيض للعجشي فيه ان المقسم الكلي بالقياس الى ماهية ما تحت من الافراد وهو لا بد أن يكون محمولاً عليها فكيف يكون مفارقاً ابدأ (قال الكلي الخارج الى آخره) جعل المقسم الكلي الخارج وعنه اشارة الى أن اللائق بالمصنف بعد تقسيمه الى اللازم والمفارق ان يجعل المقسم الخارج ويعمه ليحصل مقصوده من قسمه كل من اللازم والمفارق الى الخاصة والعرض العام ويصبح ترتب انحصار الكليات في الجنس من غير تكلف لا تقسم كل واحد منها اليها وان كان ذلك جميعاً بناء على ان الخاصة قيد القسم لانفسه فانه يبطل الانحصار ظاهراً ويحتاج الى الاعتذار (قال ان اختص الى آخره) على صيغة المجهول يقال خصه بكذا اذا اختص به في الصراح خصوص وخصوصية بالضم والفتح حصصتي والفتح افصح خاصة (كردن) يقال خصه بكذا واختصه به وكان المتناسب لما سبق ان اختص بماهية واحدة الا انه اختار لفظة الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المدومة لان المدوم مسلوب في نفسه فكيف يتصف بشيء وزاد لفظ الافراد لان كلية الكلي

لانه ان اختص بافراد الخ) اختص بالبناء للمفعول لا للفاعل لان اختص متعد قول اختصه بكذا بقي ان الضاحك فانه اما هو خاصة للانسان لا لافراد خلافاً لما قال وأجيب بأنه اما ذكر الافراد اشارة الى ان كلية الانسان اتماهي باعتبار الافراد

تزول بالشيوخوخة أو يقال انه أراد الشعر الابيض ويقال انه نظر في زواله لما اتفق لبعض الناس من زوال الشعر الابيض ونبت غيره اسود بعد ان عاش من العمر نحو خمس مائة سنة (قوله وهذا التقسيم الخ) أجيب عنه بان المراد بقوله ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء أي مع كونه ينفك بالفعل فلا يرد ما أورده (قوله لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له) وذلك تحركة الفلك فانه يحكي انفكاكه ولا ينفك أبداً (قوله الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة الخ) جعل الشارح التقسيم ابتداء للخاصة وللعرض العام وجنسه فلا يرد عليه الاعتراض الوارد على كلام المتن الآتي بقوله واعلم الخ لان المتن جعل التقسيم في الخارج اللازم والمفارق فجعل كل واحد منها اثنين ففي أربعة اذا ضمت للثلاثة التي مرت تكون سبعة فلا يصح قوله فالكليات اذا خمسة (قوله



( قوله فانه مختص الخ ) تخصيصه الانسان أي الحقيقة النوعية واما الحقيقة الجنسية فكلادسي\* فانه خاصة باعتبار الحيوان وان كان عرضا عاما باعتبار الحقيقة النوعية وذكر الحقيقة دون الماهية لان الماهية تشمل الوجود والمعدوم بخلاف الحقيقة فانها قاصرة على الوجود والمراد باختصاصها بالافراد ان لا توجد في غيرها وليس المراد ( ٢٨٣ ) الوجود في جميع الافراد لان الصالح

ان أريد به الصالح بالقوة

كان من العرض اللازم

والافن البارز المفاوق

وحذف الافراد هنا اشارة

الى ان المعبود والمتعارف

هو ان يقال الصالح خاصة

للانسان ( قوله كلادسي )

أي بالفعل فيكون خاصة

مفارقة أو بالقوة فيكون

خاصة لازمة ( قوله فانه

شامل للانسان الخ )

اشاره الى ان كونه عرضا

عاما انما هو باعتبار الانسان

لا باعتبار الحيوان والافق

خاصة ( قوله مقولة ) أي

نحو ( قوله مستدركة

الخ ) أي لا حاجة اليها

لان قوله مقولة يعني عنه

( قوله يخرج الجنس

والمرض العام ) أي ويخرج

فصول الاجناس أيضا وانما

سكت عنها لان الشاوح

أراد اخراجها بالقياس

الاخير فان قلت المرض

العام لا يقال في الجواب

أصلا فما معنى قوله لانها

مقولان على حقائق مختلفة

فانه مختص بحقيقة الانسان وان لم يختص بها بل يعمها وغيرها فهو العرض العام كلادسي فانه شامل للانسان وغيره وترسم الخاصة بالماهية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولنا عرضا فالحقيقة مستدركة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والمرض العام لانها مقولان على حقائق مختلفة وقولنا قولنا عرضا يخرج النوع والفصل لان قولنا على ما تحتها ذاتي لا عرضي ويرسم المرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولنا عرضا فقط قولنا ويخرج النوع والفصل والحاسة لانها لا تقال الا على افراد حقيقة واحدة فقط وقولنا قولنا عرضا

أخص من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم ( قوله قولنا فقط يخرج الجنس والمرض العام ) أقول وكذا يخرج فصول الاجناس كالجناس وما فوقه لكن العيد الاخير يخرج الفصول مطلقا أعني فصول الانواع والاجناس فلذلك اسند اخراج الفصول اليه ( قوله وغيرها يخرج النوع الخ ) أقول خروج النوع بهذا القيد عما لاشبهه فيه وكذا خروج فصل

بالنظر الى الافراد واختار صيغة الجمع اشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاشخاص التي لها مادية كلية أولا كخواصه تعالى وخواص التشخيصات لا يتعلق غرضنا به اذ لا بحث للمنطقي عن أحوال الجزئيات وأراد بها ما فوق الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة والحقيقة أعم من النوعية والجنسية ليم خواص الاجناس أيضا ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة لان خواص الاجناس اعراض علمة بالقياس الى أنواعها والمراد باختصاصها بأفراد حقيقة واحدة ان لا توجد في غيرها لانها المقابلة للعرض العام والخاصة الاضافية ليست خاصة مطلقة وإطلاق الخاصة عليها بلاشتراك اللفظي على ما في الشفاء ( قوله وكذا يخرج فصول الاجناس ) أي بالقياس الى أنواعها واما بالقياس الى الاجناس فهي مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط فيخرج بقوله قولنا عرضا وما قيل ان المقول على أفراد حقيقة واحدة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق على أفراد حقيقة واحدة كما يصدق على خاصة الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار الا بقوله قولنا عرضا فدفع بان للتبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على أفراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة ( قوله أعني الفصول الخ ) يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة لقيد الاخير واما بالقياس الى الاجناس فخارجة بقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكر أوهاما نظما نزع مراتب التعمل مبنية على ان الجنس أيضا خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على أفراد حقيقة واحدة جنسية لانه كفصل الجنس والحاسة له وذلك باطل لانك قد عرفت ان التعريف يقتضي مفارقة المقول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى أفراد حقيقة الجنسية ويتحقق في الفصل والحاسة

قلت ان معنى كلامه مقول اي محمول والحل لا يقتضي وقوعه في الجواب أصلا فهو محمول في غير الجواب لافي الجواب حتى يتأني الاعتراض كان قول الحمار والفرس ماش ( قوله لانها مقولان على حقائق ) لا يتأني الحل على حقيقة واحدة كان قول الفرس ماش ( قوله يخرج النوع والفصل ) سواء كان فصل نوع أو جنس كان قريبا أو بعيدا وان كان فصل الجنس مطلقا فخرج عما قبله ( قوله يخرج النوع والفصل الخ ) أراد بالفصل فصل النوع واما فصل الجنس فداخل لانه يقال على أفراد حقائق مختلفة

( قوله يخرج الجنس الخ ) أي وفصل الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على حقائق ولكن ليس قولاً عرضياً ( قوله وانما كانت هذه التعريفات الخ ) اعلم ان الشيء ( ٢٨٤ ) اما حقيقة موجودة في الخارج أو أمر اعتباري فما بين تلك الحقيقة من

الداخل يقال له حد حقيقي والا بان كان خارجاً عنها فرسم حقيقي والثاني كالابوة والبنوة فما بين ماهية الابوة من الداخل لحداسي وما بين خارجها يقال له رسم اسمي ( قوله رسوما الخ ) حيث عبر المصنف بالرسم دون الحد ( قوله وراه تلك المفاهيم الخ ) أي أمامها لان المقدم في الملاحظة الحقيقة لا المارض فالقيد في الاعتبار حيوان تاطق لا ضاحك فالحقائق مقدسة على تلك المفاهيم بالذات فتكون تلك المفاهيم خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها أم لا فيكون التعريف بها رسماً ( قوله لها ) تنازع فيه ملزومات ومساوية واحترز بالمساوية عن كونها أخص أو أعم لان تلك الملزومات لو كانت أخص لما صح التعريف بها وكذا لو كانت أعم ( قوله فثبت لم يتحقق ذلك ) أي فثبت بالنسبة للفاعل ( أي فثبت ) بثبت ان لها مفاهيم في نفس الامر ويصح ان يكون

يخرج الجنس لان قوله ذاتي \* وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون لها ماهيات وراه تلك المفاهيم ملزومات مساوية لها حيث لم يتحقق ذلك اطلاقاً عليها اسم الرسم وهو بمنزلة النوع كالتماثل وانما فصول الانجاس اعني الفصول البعيدة للانواع مثلاً فيخرج بالقييد الاخير ( قوله ) وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات ( أقول للماهيات اما حقيقة أي موجودة في الاعدان واما اعتبارية أي موجودة في الذهن اما الحقيقتان فالتميز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال لاتباس الجنس بالمرض العام والفضل بالخاصة فيفسر التميز بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية واما الاعتباريات فلا اشكال فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما جنس ان كان مشتركاً واما فصل ان كان مميزاً ولم يكن مشتركاً وكل ما ليس داخل في مفهومها فهو بالقياس اليه وهو ظاهر ( قوله أي موجودة في الاعدان الخ ) أي موجودة بوجود أصلي ليشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة ( قوله واما اعتبارية ) يستبرها العقل اما بان يتنزه عن أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان والامتياز وسائر أمور الاصطلاحية فانها مفاهيم انتزعت من العقل من الموجودات البينية وليس لها وجود أصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة أحكامها ايها ان مبدأ انتزاعها أمر في الخارج وانه بحيث يمكن ان يتنزه العقل تلك الأمور منه ويصفها بها أو يتنزه من عند نفسه كالانسان ذي رأسين وانساب الاعوال وقد ظهر لك بما ذكرنا فساد ما قيل ان الاعتبارية التي وقعت في مقابلة الموجودة قسماً أحدها ما لا يكون له تحقق في نفس الامر الا باعتبار المتبرك كالمفاهيم الاصطلاحية والثاني مفهوم له تحقق في نفس الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجوداً كالوجوب والامكان والحدوث وغيرها من الأمور المشتملة الوجود في الخارج ولا شك ان التميز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال فان ماهياتها متحققة في نفس الامر بدون اعتبار المتبرك ( قوله المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية ) وهي التي تشرح ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التميز بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية أعني ما يشرح لمفهوم وضع الاسم بانه قائم لا يصير ( قوله لان كل ما هو داخل الخ ) أي لأنها مفاهيم اعتبرها العقل سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج أولاً وكل ما هو داخل في مفهوماتها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لها ان كان محمولاً عليها وفي حكم الذات ان كان غير محمول اما جنس أو في حكم الجنس أو فصل أو في حكم الفصل ( قوله اما جنس أو فصل الخ ) أي لا يتخلو عنها فيجوز ان يكون كل واحد منهما جنساً وفصلاً بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وان يكون بعضهما جنساً وبعضها فصلاً وان يكون كل واحد منهما فصلاً بان يتركب من أمرين متساويين ( قال وراه تلك المفاهيم ) أي قدام تلك المفاهيم أي مقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفاهيم خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها أولاً فيكون التعريف بهارساً ( قال فثبت لم يتحقق ذلك ) على صيغة المجهول أي لم يتبين ذلك من قولهم تحققة أي يتقنه فيلا يرد ان اطلاق الرسم مبني على تحقق هذا الاحتمال لا على عدم تحققه والحل على ان المراد لم يتحقق

بالبناء للمجهول ولا يمتز على انه بان عدم التحقق صادق بالجزء بالتالي وبالشك مع انه اذا جزم بعدم المفاهيم فالذي عن يطلق حينئذ حدود لا رسوم فلا يصح ترتب قوله بعد اطلاق عليها الرسم لانا نقول ان معنى لم يتحقق على جملة البناء للمفعول لم يتبين ذلك من قولهم تحققة أي يتقنه فهو قاصر على صورة الشك بعدم المفهوم

بالبناء للمجهول ولا يمتز على انه بان عدم التحقق صادق بالجزء بالتالي وبالشك مع انه اذا جزم بعدم المفاهيم فالذي عن يطلق حينئذ حدود لا رسوم فلا يصح ترتب قوله بعد اطلاق عليها الرسم لانا نقول ان معنى لم يتحقق على جملة البناء للمفعول لم يتبين ذلك من قولهم تحققة أي يتقنه فهو قاصر على صورة الشك بعدم المفهوم

( قوله حصلت مفهوماتها ) أى مفهومات تلك الكليات ثم ان الاضافة لليان لان ( ٢٨٥ ) المفومات هي الكليات وانما

يفترقان بالاجمال والتفصيل  
ثم ان المراد حصلت في  
العقل كما يدل عليه لفظ  
مفهوم لان الخارج ( قوله  
فكئون في حدودا ) أى فلا  
يصح التعبير بالرسوم ( قوله  
على ان عدم الخ ) جواب  
بالسلم أى سلمنا الجواب  
للمذكور ولكن عدم العلم  
بأن لها حقائق لا يوجب  
الخ ( قوله لا يوجب العلم  
بها رسوم ) أى وقوله  
فيا قسم ويرسم الخ يدل  
على ان الواجب اعتقاد  
رسميتها ( قوله فكان  
القاسب الخ ) لم يصير  
بالصواب اشارة الى انه  
يمكن الجواب عن قول  
المصنف ويرسم الخ بان  
يقال معنى قوله ويرسم أى  
ويرسم اشارة الى ما ذهب  
اليه بعضهم من ان الاسم  
يطلق على التعريف مطلقا  
كما انه قيل ان الحد يطلق  
على التعريف مطلقا كان  
بالرسم أو الحد ( قوله لا  
بالنطق الخ ) أى كما عبر  
به القوم ( قوله التي هي  
مباديها ) أى مبدأ انتزاعها  
فكان ان الجنس والفصل  
مبدؤها المذمة والصورة  
كذلك المرئيات المحمولة

عن التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها فليس  
لها ممان غير تلك المفومات فكئون في حدودا لها على ان عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها  
رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أهم من الحد والرسم وفي تمثيل الكليات بالناطق  
والضاحك والمسمى بالناطق والضحك والمشي التي هي مباديها فائدة وهي ان المعبر في حل الكلى  
على جزئياته حمل المواطاة وهو حل هو هو لاجل الاشتقاق وهو حل هو ذو هو والناطق  
والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق أو ناطق  
عرشي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية ( قوله حصلت  
مفوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها ) أقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس  
من كتاب الشفاء ( قوله فكئون في حدودا ) أقول أى هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك  
المفومات التي وضعت الاسماء بازائها حدودا اسمية للكليات لا رسوما اسمية لها نعم لو كانت تلك  
الاسماء موضوعة لمفومات آخر ملزمة مساوية لهذه المفومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت  
رسوما اسمية لها ( قوله وفي تمثيل الكليات ) أقول قد سبق انهم قد يتساعون فيذكرون النطق  
مثلا ويريدون به الناطق والمصنف ترك المساعة تنبيها على تلك الفائدة ( قوله والنطق والضحك  
ولمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة ) أقول بل النطق يصدق على افراده أعني نطق زيد

انتفاء ذلك بعيد كل البعد ( قوله فلا اشتباه الخ ) لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وما اعتبره  
خارجا فهو خارج ( قال حصلت مفوماتها ) أى الكليات فالاضافة من قبيل مفهوم الانسان  
بالفرق بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ المفهوم اشارة الى ان هذا التحصيل في العقل دون الخارج  
( قوله صرح بذلك ) أى المذكور من التحصيل والوضع ولما كان ذلك محتاجا الى النقل صححه  
قدس سره بتصريح رئيس أهل هذا الفن به فاندفع بذلك ما قيل من انه يحصل من التقسيم المذكور  
مفومات للاقسام الخمسة سوى ما فهم من التعريفات فالظاهر ان تلك المفومات ما هي وضع الاسماء  
بازائها ( قوله أى هذه التعريفات ) يعني ان ضميرى راجع الى التعريفات لا الى المفومات ولذا  
أبرزه ( قوله ملزمة ) اعتبارا لزوم بناء على ما هو المشهور من ان الرسم لا يكون الا بالخاصة اللازمة وان  
جوز الشارح في شرح المطالع بالخاصة المفارقة وأما المساواة فككون التعريفات بها جامعا ومافعالا  
لكون هذه المفومات كذلك ( قوله والمصنف ترك المساعة الخ ) يعني في ترك المساعة اللازمة  
من التمثيل المذكور في مقام تساع في القوم تنبيه على تلك الفائدة فلا تنبيه على ذلك في مثال  
التوع والجنس لاتفاق مع القوم فيه وعندي لبارة الشارح معنى آخر وهو ان في تمثيل الكليات  
الثلاث بالمشتملات لا بالمبادي معان الاختلاف بين الكليات ليس الا باعتبار المبادي اذ الذات المهمة  
مشتركة بين الكل تنبيه على تلك الفائدة فحينئذ لا حاجة الى اعتبار ترك المساعة في مقام المساعة  
( قال هي مباديها ) أراد به مبدأ انتزاعها على ما بين في محله من ان الجنس والفصل مبدأها المادة  
والصورة فكذا المرئيات المحمولة مبدأها العوارض الغير المحمولة وقيل فيه مساعة اذ لفظ النطق  
مبدأ للفظ الناطق وأما مفهوم النطق فليس بمبدأ لقبوم الناطق ( قوله بل النطق الخ ) دفع لما

مبدؤها العوارض الغير المحمولة ( قوله وهو حل هو هو ) أى حل يكون الموضوع معه هو أى المحمول ( قوله حل هو ) أى  
الموضوع ذو هو أى النطق وهو المحمول وقوله حل ذو هو بضافة حل لا بسمه أو بالتكوين

وأذ قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك أن الكليات منحصرة في خمس (نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام) لأن الكلي إما أن يكون نفس ماهية ماتحته من الجزئيات أو داخلا فيها أو خارجا عنها فان كان نفس ماهية ماتحته من الجزئيات فهو النوع وإن كان داخلا فيها فلما أن يكون تمام المشتركة بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس أولا يكون فهو الفصل وإن كان خارجا عنها فان احتص بمحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض العام واعلم أن المصنف قسم الكلي الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج عن الماهية منقسما الى اربعة أقسام فيكون أقسام الكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصه فلا يصح قوله بمعية ذلك فالكليات اذن خمس \* قال

قوله فيكون أقسام الكلي اذن

ونطق عمرو ونطق خاله بالمواطاة فيكون كليا بالقياس اليها وأما بالقياس الى أفراد الانسان فلا \* نعم اذا اشتق منه الناطق أو ركب مع ذو كان ذلك المشتق أو المركب كليا بالقياس الى أفراد الانسان لحله عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والمشي ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة أقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدى الآخرين واحداً كان جعلها قسما واحداً أولى (قوله فيكون أقسام الكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصه) أقول هذا في غاية الظهور لأن المقسم يجب أن يكون مشترفاً في كل واحد من أقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالتقسيمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام \* والمفارق اذا قسم اليهما كان التقسيمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقما قسمين للمفارق وقما قسمين للعرض العام اللذين وقما قسمين للمفارق فاقسام الكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد حصره في قسمين وجب عليه أن يقسمه أولا الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيلزم انحصار الكلي في خمسة أقسام وقد يتذمر للمصنف بأن اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بمهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليهما بهذا

سبعة) لأن الخاصة والعرض العام اللزمان غير الخاصة والعرض العام المفارقان فلا يصح التفريع وأجيب بأنها سبعة باعتبار الظاهر وخسة باعتبار الواقع لأن مال الخاصة ما احتص بمهية واحدة والعرض العام ما كان غير مختص كان مفارقاً أو لازماً

يتراءى من ظاهر العبارة أن هذه المفهومات لعدم كونها محمولة على أفراد الانسان لا تكون كليات بأن المقصود نفي كونها كليات بالقياس الى أفراد الانسان لا بالقياس الى حصصها (قوله ولما كان مؤدى الآخرين) وهو الاتصاف بالاتحاد كما في حمل المواطاة (قوله كان جعلها الخ) قليلا للانتشار بقدر الاسكان والحاصل أن البعض نظر الى جانب اللفظ والشارح الى جانب المعنى (قوله معتبرا في أقسامه) والام لم يكن تقسيما بل ترديدا لانه ضم قيود متخالفة أو متباينة الى مفهوم كلي ليحصل منه أمور متخالفة أو متباينة (قال فيكون أقسام الكلي الخ) أي أقسامه المحصلة الاولى المتبادرة من اطلاق الاقسام واضافتها الى الكلي فلا يردان الاقسام الاولى ثلاثة والاقسام المطلقة تسعة لاقسام كل من الجنس والفصل الى القريب والبعيد لأن الاقسام الثلاثة وإن كانت أولية ليست محصلة فان الجزء والخارج مبهمان وأقسام الجنس والفصل أقسام ثانوية وفي عطف قوله لا خمسة إشارة الى أن كونه سبعة منافي لكونه خمسة لما أن اسم العدد نص في مدلوله لا يحتمل الزيادة والتقصان الا مجازا على ما بين في الاصول فلا يجز في جوابه أن يقال كونها سبعة لا ينافي كونها خمسة (قوله وقد يتذمر) في الصراح عذر (بهاه) اعتذار (عذر خواستن) وفيه إشارة الى

( الفصل الثالث في مباحث السكلي والجزئي وهي خمسة \* الاول السكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشرىك الباري عزاسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالمعتاة وقد يكون الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالبارى عز اسمه أو مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيراً كما متناها كالكوأكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم )

( أقول ) قد عرفت في أول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعاً من اشتراكه بين كثيرين فهو السكلي وان كان مانعاً من الاشتراك فهو الجزئي فنسأط السكلية والجزئية انما هو الوجود العقلي واما كون السكلي متمتع الوجود في الخارج أو

الاعتبار أيضاً فلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان مفهوم العرض العام فهما مالا يختص بها بل يعنها وغيرها فقد رجع حصول الاقسام الارسة الى منعين مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق قصار السكلي الخارج عن الماهية منحصرأ فيها فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظر الى الظاهر حكم بعدم صحة التفريع والمصنف كانه نظر الى زبدة الاقسام في المال فلذلك فرع على قسميه الانحصار في الخمسة ( قوله في مباحث السكلي والجزئي ) أقول ذكر الجزئي هنا على سبيل التبعة اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئي لكنه تصور مفهومه أعني الحقيقي الذي مقى والاضافي الذي سنذكره وبين النسبة بين

ضعفه لانه حينئذ لا يكون لتقسيم الخارج الى اللازم والمفارق مدخل في التفريع أصلا مع انه المذكور أولا ( قوله على قسميه ) أي المصنف وليس الضمير راجعا الى الخارج لان التفريع على تقسيم السكلي الى الاقسام المذكورة ( قوله هنا ) أي في العنوان والمنعون على ما ينساق اليه الدليل فانه يفيد انه لا شغل للمنطق بذلك أصلا لعدم نوط غرضه به ومن هذا ظهر سباجة ما قيل ان ذكر الجزئي هنا للتبعية على ان له حظا من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن المعاني الثلاثة للسكلي لا يختص بل الجزئي أيضاً فاننا اذا قلنا زيد جزئي فهناك أمور ثلاثة وانما قال هنا لان ذكره في قسمة القضية الى الشخصية والمسورة ليس باستطراذي لتعلق الفرض به من حيث انه موضوع الشخصية لوقوعه كبرى الشكل الاول ( قوله لكنه الخ ) استدراك لدفع التوهم الناشي من نفي البحث عنه على سبيل العموم وقد بينه قدس سره فيما سبق بالتفصيل فاعاده هنا تذكير لما سبق ( قال فأناط السكلية الخ ) اي الملحوظ في السكلية والجزئية الوجود العقلي ولا يلاحظ في ذلك الوجود الخارجي فيجوز ان يكون ما يصدق عليه السكلي ممكن الوجود ومتمتع الوجود وكون الاتع والامكان أيضاً مناطه الوجود العقلي لا يضراً فاقيل ان المراد ان الوجود العقلي المفصل سابقا من ان يجرى العقل النظر الى مفهوم السكلي فلا يرد ان امكان السكلي وامتناعه أيضاً مناطه الوجود العقلي مما لا حاجة اليه ( قال واما ان يكون السكلي متمتع الوجود الخ ) أي ما يصدق عليه الكل لان مفهومه متمتع الوجود في الخارج لكونه من المقولات الثانية قلنا زاد لفظ المفهوم في قوله قاصر خارج عن مفهومه ومن

( قوله الفصل الثالث في

مباحث السكلي ) المباحث

جمع مبحث وهو محل

البحث وهو لغة التفتيش

واصطلاحاً ثبات المحمولات

للموضوعات ( قوله والجزئي )

البحث عن الجزئي غير

مقصود بالذات بل لاجل

ان يتضح مفهوم السكلي

فلذلك عرفوا الجزئي

الحقيقي والاضافي وذكروا

النسبة بينهما ( قوله من

حيث انه حاصل في العقل )

أي لا من حيث وجوده

في الخارج فانه قد يتتمتع

من هذه الحقيقة

( قوله فهو السكلي الخ )

فالسكلية والجزئية لازمان

للسكلي والجزئي فهما أي

السكلي والجزئي ملزمان

بالبقي الاعم فما حصل في

العقل ملزوم ( قوله واما

ان كون السكلي متمتع الوجود

أي متمتع وجوداً أفراداً

قالا مكان والامتناع مفتان

للافراد لاذاته لا سبأني

انه متمتع بالخارج واما السكلية

والجزئية فصفتان للمفهوم

( قوله لا يقتضيه ) أى لاستزامه نفس مفهوم الكلّي للأبائى الاعم ولا للمفنى الاخص بخلاف الكلّية والحزبية فانها لازمان له للمفنى الاعم ( قوله اذا نسبناه ٢٨٨ ) للوجود أى باعتبار الافراد ( قوله والاول كالبارى ) قضيته ان البارى ممكن

ممكن الوجود فيه فأمر خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ يعنى امتناع وجود الكلّي أو امكان وجوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عنده أن يكون متمتع الوجود في الخارج وان يصحّ ممكن الوجود فيه فالكلّي اذا نسبناه الى الوجود الخارجى اما ان يكون ممكن الوجود في الخارج أو متمتع الوجود فيه \* الثاني كشريك البارى عزاسمه والاول اما ان يكون موجوداً في الخارج أو لا الثاني كالنقاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج أو لا يكون متعدد الافراد فيه فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصراً في فرد واحد فلا يتخلوا ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج أو يكون مع امكان غيره \* فالاول كالبارى عزاسمه والثاني كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج قلنا ان يكون

مفهومه تميها للتصور وما بين النسبة بين الاضافى والكلّي أيضاً توضيحاً لتصويره (قوله واما ان يكون متمتع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه) أقول هذا الامكان هو الامكان العام، مقيداً بمجانبات الوجود فيقابل المتمتع كما ذكره ويتناول الواجب كما سيذكره أعني قوله والاول كالبارى فلا يتجه ان يقال ان أراد بالامكان الامكان العام كان متناولاً للمتمتع لا مقابلاً له وان أراد بالامكان الامكان الخاص فلا يتدرج تحته الواجب والحاصل ان الكلّي اما معدوم في الخارج وهو قسبان متمتع الوجود فيه

لم يتبّه قال الاظهر خارج عنه اذ الكلّي هو المفهوم لا ماله مفهوم ( قال خارج عن مفهومه ) أى ليس متبهاً معه لا شرطاً كما يدل عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّي وخص المصنف البيان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن امتناع الوجود مقتضى نفس مفهومه جازان يكون ممكن الوجود فيلزم جواز جميع الاقسام ( قال احقّل عنده ) احتمالاً مطابقاً لنفس الامر كما يشهد به الوجدان فلا يرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم بالزوم لكونه نظرياً ويكون في الواقع مقتضياً لاحدهما ( قال كشريك البارى ) أى ما يشارك ذاته تعالى في صفاته فانه متمتع الوجود في الخارج لما دل عليه برهان توحيد الواجب وكذلك في الذهن اذ ما حصل في الذهن لا يكون موصوفاً بصفاته ( قوله مقيداً بمجانبات الوجود ) الامكان العام من جانب الوجود، مناه سلب ضرورة عدمه فهو يم الوجود دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب عدمه سلب ضرورة الوجود ويم الامتناع واما الذى يم الجميع فهو مطلق الامكان يعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين الوجود وعدمه كذا أفاد الحقّق التفتازاني ( قوله فلا يتجه الخ ) لان المراد بالامكان العام المقيد بمجانبات الوجود لا مطلقاً ( قوله فلا يتدرج تحته الواجب ) لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين، والواجب ضروري الوجود ( قوله والحاصل ) أي حاصل هذا البحث وفي جمل الاقسام الاولى المعدوم والموجود تعريض للمصنف بان اللائق ان يقسمه هكذا لان هذا تقسيم الكلّي باعتبار الوجود في الخارج فالنظر اليه في التخصيص أولى من النظر الى أحواله

الوجود لانه جملة مثالا لبعض أقسام الممكن وفيه انه ان أراد بالامكان الخاص فلا يصح وان أراد بالامكان العام دخل للمتمتع فلا يصح المتفاوتة واجب بان الامكان العام تارة يلاحظ من جانب الوجود وتارة يلاحظ من جانب عدمه وتارة يلاحظ من جانب أحدهما فإذا قيل البارى ممكن فان لوحظ بالامكان من جانب الوجود لم يكن كفراً وان لوحظ من جانب عدمه كان كفراً وكذا ان لوحظ من جانب أحدهما لا يبيته وذلك لانه ان لوحظ من جانب الوجود كان المعنى عدمه ليس بواجب وهو صادق بالجواز والمستحيل واذا كان مستحيلاً كان الوجود واجباً وهو الممتنع وان كان من طرف عدمه كان المعنى الوجود ليس بواجب فيصدق بوجود المعدوم أو بجوازه وهو

كفر وان لوحظ واحداً لا يبيته فينتحق بهذا وبهذا فيصدق بالكفر اذا علمت هذا فالشارح افراده  
أضاف الامكان للوجود فدخل فيه الواجب وقابل حينئذ المستحيل ( قوله والاول كالبارى ) أراد به واجب الوجود حتى يكون كلياً

(قوله أو غير متناهية) عدم التناهي يصدق بصورتين أحدهما عدم الوقوف على حد (٢/٩) وإن كان الوقوف عليه متناهياً

كسهم الجنة والثاني يطابق على أمور موجودة بالفعل لا تقف على حد وكلاهما مراد هنا فصفة الباري الوجود كناية ويدخل تحتها أفراد لاتناهي بللغى الثاني والعالم عند الفلاسفة قديم فما مرت نفس الا وقبلها نفس وهي غير متناهية بللغى الاول وهذا كله على القول بعدم التناسخ أما ان قلنا بالتناسخ فاذا خرجت الروح من جسد انتقلت لجسم آخر فهي موجودة بالفعل وتمثيل الشارح انها هو بالنظر لثاني (قوله كالكوكب السيارة) هذا تمثيل للكلي. وأما قول المصنف كالكوكب السيارة فهو مثال لأفراد الكلي لا لنفس الكلي (قوله اذا قلنا لحيوان مثلاً إلخ) ظاهره ان الحيوانات مقول له وليس كذلك بل هو مقول عليه ولذلك عدل الشارح عن ذلك الى قوله اذا قلنا الحيوان إلخ (قوله هناك) في ان هنا أمور ثلاثة (في ان هنا أيضاً نسبة وخكاً والحيوان من حيث انه معروض للكلية والكلية

أفراده متناهية أو غير متناهية والاول كالكوكب السيارة فانه كلي له افراد منحصرة في الكواكب السبعة السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على مذهب بعض الفلاسفة (قال الثاني) اذا قلنا لحيوان مثلاً بانه كلى فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني يسمى كلياً منطقياً والثالث يسمى كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج وأما الكليان الآخران ففي وجودهما في الخارج خلاف النظر فيه خارج عن المنطق (أقول) اذا قلنا لحيوان مثلاً كلى فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما أي من الحيوان ويمكن الوجود فيه وأما موجود في الخارج غير متعدد الافراد وهو أيضاً قهبان وأما موجود متعدد الافراد وهو أيضاً قهبان فانه محصور أقسام الكلي في ستة (قوله كالكوكب السيارة وقوله كالنفس الناطقة) أقول هذان مثالان للكلي المتناهي الافراد وغير المتناهي الافراد وما وقع في المتن من الكواكب السبعة السيارة والنفس الناطقة مثالان لافراد الكليين المذكورين (قوله على مذهب بعض) أقول يعني على مذهب من قال بعدم العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد عنده

(قوله وهو أيضاً قهبان) أي مع امكان غيره أوسع امتناعه (قوله وهو أيضاً قهبان) متناهي الافراد وغير متناهية (قوله فانه محصور أقسام الكلي) أي أقسامه المتحققة في نفس الامر ولذا مثل لكل قسم بمثال فلا يرد ان الكلي المعدوم الممكن يجوز ان يكون منحصراً في فرد مع امتناعه غيره أولاً وان يكون متعدد الافراد المتناهية وغير المتناهية فانه مجرد احتمال عقلي (قوله وما وقع إلخ) وانما غير الاسلوب اعتاده ببيان التناهي وعدم التناهي (قوله من قال بعدم العالم) وعدم التناسخ أيضاً كرسطو فانه اذا كان نوع الانسان قديماً ويكون لكل بدن نفس يلزم ان يكون النفوس الناطقة المارقة عن الابدان غير متناهية وأما عند افلاطون القائل بقدم العالم مع التناسخ فانه عنده متناهية فيبانه قدس سره قاصر (قال اذا قلنا لحيوان مثلاً كلى) أشار بذلك الى ان في المتن استدراكاً حيث قال اذا قلنا لحيوان بانه كلى وان صح ذلك باعتبار ان اللام كاللام في قوله تعالى ﴿وقالت أخرجهن لأولهن ربنا هؤلاء أضلونا﴾ أي عنهم وليست داخلة على المقول له كما في قلت زيد كذا وان دخول الباء في مقول القول لكونه بمعنى التكلم على ما في القاموس عن ابن الانباري انه يجيء بمعنى التكلم (قال فهناك أمور ثلاثة) أي في ما يتعلق به غرضنا فلا يرد ان هناك أموراً آخر كالحيوان المفيد والعارض المفيد والحكم والنسبة بينهما (قال ومفهوم الكلي) أي مفهوم الكلي الصادق على الحيوان صدق العارض على المروض على ما بينه عليه قوله ثم اذا قلنا لحيوان كلى ويرشد اليه ماسيجي في كلامه قدس سره بقوله والحاصل إلخ وهذا المفهوم من حيث هو هو أو من حيث انه يعرض له الكلية أي من حيث اشتراكه بين الكلي المارض للانسان والكلي العارض للقرس الى غير ذلك على ما اختاره الشارح كلى طبيعي والكلي العارض له كلى منطقي ففي قولنا الكلي كلى أيضاً أمور ثلاثة مفهوم الكلي من حيث هو هو والكلي العارض المحمول عليه والمجموع المركب منهما وكذا

(٣٧ شروح الشمسية) من حيث انه عارض وأجيب بان المراد ما تعلق به الفرض ثلاثة فلا ينفى ان هنا أكثر (قوله ومفهوم الكلي من غير اشارة إلخ) أي كانت جنساً أو فصلاً أو نوعاً أو عرضاً عاماً (قوله وهو المجموع) أي الهيئة الاجتماعية

( قوله ظاهر ) أي لانه نظري فقوله فانه الخ تنبيه لادليل ( قوله فانه لو كان الخ ) وذلك لان مفهوم الانسان حيوان ناطق ك مفهوم البشر ففي تعقل أحدهما ( ٢٩٠ ) تعقل الآخر ولا كذلك الحيوان والكلبي لما سيأتي له بيانه ( قوله لو كان

والكلبي والتغاير بين هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان المفهوم من أحدهما عين المفهوم من الآخر لزم من تعقل أحدهما تعقل الآخر وليس كذلك فان مفهوم الكلبي مالا يمتنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة ومن الين جواز تعقل أحدهما مع التعقل عن الآخر

( قوله فانه لو كان المفهوم من أحدهما ) أقول أي الحيوان والكلبي فانه اذا ظهر التغاير بين مفهوميهما ظهر التغاير بين كل منهما وبين الجدوع المركب منهما أيضاً والحاصل أن مفهوم الحيوان أعني الجواهر القابل للاباد النامي الحساس المتحرك بالارادة أمر يرضه في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانع من الشركة فنسبة هذا العارض المسعى بالكلية الى ذلك المعروض في العقل كنسبة البياض العارض لشوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البياض الابيض المحمول بالواطأة على الثوب كان هناك معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع المركب من المعروض والعارض كذلك اذا اشتق من الكلية الكلبي المحمول بالواطأة على الحيوان كان هناك أيضاً معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلبي ومجموع المركب من المعروض والعارض وكذا ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس عين مفهوم الثوب ولا جزأ له بل هو مفهوم وخارج عنه صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره كذلك مفهوم الكلبي ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزأ له بل هو مفهوم خارج عن صالح لان

في قولنا الكلبي جنس والجنس جنس والجنس القريب نوع الى غير ذلك فتدبر فانه قد اشكل الفرق بين هذه المفهومات الثلاثة على من يدعي التفرد بمحل المشكلات ( قال لو كان المفهوم من أحدهما ) أي احد اللفظين أعني الحيوان والكلبي ولذا نفي الضمير وليس راجعا الى المفهومين حتى يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم على ما وهم والضمير في قوله من تعقل أحدهما راجع الى المفهومين أي مفهوم أحدهما والمفهوم من الآخر ويرشد الى جميع ذلك قوله فان مفهوم الكلبي الى آخره ولا اعتبار التغاير بينهما من حيث نسبتها الى اللفظين قال لزم من تعقل أحدهما تعقل الآخر ولم يقل لزم ان يكون تعقل أحدهما عين تعقل الآخر ( قال جواز تعقل أحدهما ) أي واحد كان فيؤول الى معنى كل واحد ( قوله ظهر التغاير بين كل منهما الخ ) فلا يرد ان التقرب غير تام لان المدعي التغاير بين المفهومات الثلاثة والدليل يفيد التغاير بين اثنين منهما ( قوله والحاصل الخ ) تصوير للمعرض والعارض والذهني بالامور الثلاثة الخارجية حتى يتضح تغاير المفهومات حق الاقتراح فان الاشتباه بينها لاجل كونها عوارض ذهنية ( قوله حالة اعتبارية ) أي حالة ليس لها وجود بالا اعتبار والانتزاع ( قوله كنسبة البياض الخ ) في ان كلا منهما قائم بموصوفه مختص به اختصاص التاعت بالمتعوت الا ان أحدهما من حيث الوجود الذهني والآخر من حيث الوجود الخارجي ( قوله وعارض هو مفهوم الكلبي ) فيه اشارة الى ان الكلبي المنطقي هو مفهوم الكلبي من حيث صدقه على شيء صدق العارض على المعروض

المفهوم من أحدهما ) أي الحيوان أو الكلبي وهذا يدل على ان المراد لفظ الحيوان ولفظ الكلبي فيثبث تقدير في صدر العبارة مفهوم فقوله أمور ثلاثة الحيوان أي مفهوم الحيوان ( قوله فانه لو كان المفهوم الخ ) أثبت للتغاير بين اثنين فقط وبقي المتغايرة بين المجموع وأحدهما وسكت عنه لزومه لتغاير الافراد ( قوله لزم من تعقل أحدهما ) أي من تعقل مدلول أحدهما لان المحدث عنه المفهوم كما علمت ولك ان لا تعذر شيئاً لكن نجعل الضمير ليس جارياً على الاحد السابق بل على مدلوله فان قات المفهوم شيء واحد وهو ما يعني من اللفظ ليفهم فما معنى التمييز بأحدهما وبالأخر الا ان يقال المتغايرة باعتبار المفهوم من اللفظين ( قوله وليس كذلك ) هذا بمنزلة استنباش وحذف النتيجة فكانه قال لكن اللازم وهو لزوم تعقل أحدهما

تعقل الآخر باطل فبطل المقدم وهو كون مفهوم أحدهما عين مفهوم الآخر الذي هو التساوي ( قوله مالا يمتنع قالوا ل الخ ) أي شيء اعتباري لا يمتنع نفس تصور مفهومه أي تصور مصادقات مفهومه لان مفهوم الكلبي يدخل تحته الاستثناء وغيره من السكليات فقدم منع التصور اتما هو لمصادقاته



قالواول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع أو لانه موجود في الطبيعة أي في الخارج والثاني كليا منطقيا لان المنطقي انما يبحث عنه وما قاله المصنف ان الكلي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة

يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرضها الكلية في العقل ( قوله قالواول الخ ) أقول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فملي هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكلي أو صالح لكونه معروضا له كلي طبيعي ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس أو صالح لكونه معروضا له جنس طبيعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية العارض مع المعروض فلا اشكال حيث نودا ان اعتبر العارض معه بطريق القيدية دون الجزئية كافي العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي أيضا ( قوله لان المنطقي انما يبحث عنه ) أقول يعني انه يأخذ مفهوم الكلي من حيث هو هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه أحكاما لتكون تلك الاحكام عامة شاملة

( قال قالواول الخ ) تفرع على تصوير المفومات الثلاثة في مادة معينة بحكم كلي يسمى المفهوم الذي يصدق عليه مفهوم التكلي يسمى كليا طبيعيا ومفهوم الكلي العارض له يسمى كليا منطقيا والمجموع المركب من المعروض والعارض يسمى كليا عقليا فحصل لكل واحد منها معنى محصلا يمتاز عن الآخر واندفع الوهم العارض لبعض الناظرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم الكلي لا يفيد ما هو المطلوب أغنى تحصيل مفهوم الكلي الطبيعي الصادق على الحيوان وغيره ( قوله فلا فرق اذن الخ ) أي اذا كان الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا وجنسا طبيعيا ايضا كان مفهومها الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عرض الكلية والجنسية فما قيل كون الحيوان فردا لما لا يوجب اتحادهما بل بينهما فرق بالعموم والخصوص وهم ( قوله فالصواب ان مفهوم الخ ) هذا ما ذكره الشارح في شرح المطالع وقال انه منصوص في الشفاء وقال المحقق التنازاني وهذا مصرح به في كلام المتقدمين والمتأخرين الا ان بعضهم صرحوا بالقيد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلي طبيعي انه مع قطع النظر عن عوارض سوى السكبة وكذا الحال في الجنس الطبيعي وغيرها ومعنى قولهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج ان الطبيعية التي يعرض لها الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لانها مع انصافها بالكيفية موجودة فيه لكن كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات صريح فيها هو المشهور حيث قال المدعي التي لا ينعى مفهوماتها عن وقوع الشبهة قد تؤخذ من حيث هي هي لا من حيث انها واحدة أو كثيرة أو كلية أو جزئية أو موجودة أو معدومة الى قوله قالها من حيث هي كذلك تسمى طبايع أعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي الى آخره ( قوله أو صالح الخ ) كلمة أو للتخيير يعني أنت غير في اعتبار أحد القيدتين لتحصيل الفرق بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي وليست للتريد أو التعميم ( قال لانه طبيعة من الطبايع ) أي حقيقة من حقائق أعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطراده ( قوله يعني انه يأخذ الخ ) فليس معنى القصر انه يبحث عن مفهوم الكلي فسه حتى تكون المسئلة طبيعية بل معناه انه يبحث

( قوله لانه طبيعة ) أي

حقيقة من الحقائق أي

موجود في الخارج أي

في الطبيعة أي موجود

في خارج الاعيان ولا

تقل خارج الذهن وهذا

أحد قولين وهذا ضعيف

ومع ذلك وجوده في

الخارج انما هو في بعض

افراد الكلي لان من

الكلي ما يستحيل وجوده

كشريك الباري أو جائز

ولم يوجد كالتفاء وستعلم

التحقيق ( قوله لان المنطقي

انما يبحث عنه ) أي لانه

انما يبحث عن الشيء والصادق

على كثيرين كان جنسا أو

نوعا أو عرضا طالما أو

خاصة أو فصلا والكلي

المنطقي كما تقدم أمر يمتد

العقل لا يثبت له في

الخارج ( قوله وما قال المصنف

ان الكلي الخ ) أي ما قاله

المصنف في تفسير الكلي

المنطقي انه الكون كليا

فيه مساهلة بخلاف ما قلناه

في تفسيره من انه لا يمتنع

نفس تصور الخ فانه خال

عن المساهلة

( قوله اذ الكلية ) أي وهي الكون كلياً ( قوله أتما هي مبدؤه ) أي أصله الذي اشتق منه وأجيب بأنه أتى بهذا التفسير للإشارة إلى أن منشأ الوصف أتما أتت من مبدئه فهو تفسير لفرض التسمية وأن كان فيه مساهلة ( قوله لمدم تحققة ) أي في العقل لأن المركب من الموجود في الخارج والمعلوم فيه ممدوم فيه ( قوله وأتما قال الحيوان الخ ) اعلم أن الموضوع إما حيوان أو إنسان أو ناطق أو غير ذلك من باقي الكليات والمحمول إما كلي أو جنسي أو فصل أو نوع أو عرض عام أو خاصة فقول المصنف مثلاً ليدخل ما كان من جانب الموضوع مثل حيوان كناطق وضاحك ومائثي وإنسان وما كان من جانب المحمول مثل كلي كجنس وفصل وعرض عام وخاصة ونوع إذا علمت هذا فكان للشارح أن يقول وأتما قال الحيوان الكلي مثلاً لأن التصور لازم على الاقتصار على الحيوان ( ٢٩٢ ) والكلي وكان الأولى للمصنف تأخير لفظة مثلاً ( قوله لا يختص بالحيوان ) هذا

أذ الكلية أتما هي مبدؤه والثالث كلياً عقلياً لمدم تحققة إلا في العقل وأتما قال الحيوان مثلاً لأن اعتبار هذه الأمور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفاهيم الكليات حتى إذا قلنا الإنسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج

جميع ما يصدق عليه مفهوم الكلي ( قوله اذ الكلية أتما هي مبدؤه ) أقول أي مبدأ الكلي وأراد بالبدأ المشتق منه فإن نسبة الكلية إلى الكلي كنسبة الضرب والضاربه إلى الضارب ( قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج ) أقول أي قد يكون موجوداً فيه لا أن كل كلي طبيعي موجود في الخارج إذ من الكليات الطبيعية ما هو متمتع الوجود كشريك الباري وما هو ممدوم يمكن كالتفاهة

عنه من غير أن ينسب إلى مادة من المواد ( قوله أراد بالبدأ المشتق منه ) لا العلة بأن يراد أن الانصاف بالكلية علة لحل الكلي عليه لأن الكلام في مفهوم الكلي لا في الحل والانصاف ( قوله فإن نسبة الكلية الخ ) لما كان في كون الكلية مشتقاً منه والكلي مشتقاً خفاءً أزاله بأنها بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونها بمعنى المصدر واسم الفاعل ( قال لمدم تحققة ) أي هذا المفهوم إلا في العقل لأن التركيب من المروض والعارض عقلي صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المروض والعارض موجودين في الخارج كالابيض أو قلنا بعدمه لمدم كون العارض موجوداً ( قال ولا بمفهوم الكلي ) هذا بيان زائد على ما استفاد من المتن فإن لفظ مثلاً فيه متعلق بالحيوان فقط لا بمجموع الحيوان كلي لأن الفصل منعقد في مباحث الكلي ولذا قدم انظر مثلاً على أنه كلي ( قوله أي قد يكون موجوداً فيه ) وهو إذا كان ذاتياً لما تحته وما تحته موجوداً فيه ( قال والكلي الطبيعي موجود في الخارج ) أي حقيقة لا تخجوزاً بمعنى أن فرداً موجوداً فيه على مذهب إليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه

ناظر للموضوع والمفهوم الكلي ناظر للمحمول ( قوله بل يتناول سائر الماهيات ) ناظر لجانب الموضوع ( قوله ومفاهيم الكليات ) ناظر لجانب المحمول ( قوله حتى إذا قلنا الخ ) الأوضح أن يورد الكلي على جميع الكليات والجنس على ما يليق به وكذا الفصل وغيره لأن المقام مقامان فيورد الكلي على جميع الحسة ثم الجنس والفصل وغيرهما والشارح لفق لأن الإنسان من جانب الموضوع ونوع من جهة المحمول ثم أن المتحصل من كلامه أن الحيوان

يحمل عليه الكلي والجنس فيقتضى اتحاد الكلية والجنسية وأن الكلي هو الجنس والجنس هو الكلي وهو الحيوان من حيث هو وليس كذلك لأن الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي وهو الجنس والكلي كلي منطقي فالصواب أن يلاحظ أن الحيوان من حيث أنه تعرض له الكلية كلي ومن حيث أنه تعرض له الجنسية جنسي فتعبراً فإن قلت يلزم عليه اتحاد الطبيعي مع العقلي فالجواب أن الكلية في الطبيعي قيد وفي العقلي جزء ( قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج ) أي حقيقة لا تخجوزاً بمعنى أن فرداً موجوداً فيه على مذهب إليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه قاله عبد الحكيم ( قوله موجود في الخارج ) أي خارج الأعيان وليس هذا في جميع الكلي الطبيعي لأن منه ما هو متمتع وما هو ممكن غير موجود كالتفاهة

(قوله لان هذا الحيوان) أي الجزئي المشار اليه بالإشارة الحسية ثم ان طريق الاستدلال على وجود الكلبي الطبيعي ان يؤتي بالحيوان الكلبي ويجعل موضوعا ويجعل عليه قولنا جزء من هذا الحيوان الموجود (٢٩٣) ويؤتي بكبرى وهي جزء

الموجود موجود كما فعل  
الشارح لكن الكبرى  
فيه متنوعة لان قولنا جزء  
الموجود موجود فرع  
عن نبوت الوجود له وهو  
عين السعوى وأخذ  
السعوى في الدليل مصادرة  
وكذلك الصغرى متنوعة  
لانه لو كان جزءا له لازم  
ان يحل الشخص الواحد  
في أمكنة متعددة لان  
الترض ان الكلبي مشخص  
موجود في الخارج راجعي  
بالبصر وهو موجود في  
زيد وعمر والحقاني المكان  
والاوصاف فيلزم انه  
موجود في الشرق وفي  
الغرب وأنه أبيض وأسود  
وأنه طويل وقصير وهذا  
باطل فلذا كان التحقيق  
ان الكلبي الطبيعي أمر  
اعتباري لا وجود له في  
الخارج وأما قولهم في  
تعريف زيد مثلا انه حيوان  
ناطق فهو تعريف ماهيته  
الاعتبارية لا ماهيته الحقيقية  
لان الماهية الحقيقية التي  
لها افراد خارجية ولا  
افراد ماهية في الخارج  
واذا علمت ان كلا من

لان هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود  
فالحيوان موجود وهو الكلبي الطبيعي وأما الكليان الآخران أي الكلبي النطقي والكلبي العقلي  
(قال لان هذا الحيوان) أي الحيوان الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان  
المرضول للشخص أو عن مجموعها (قال والحيوان جزء منه) لانا نعلم بالضرورة ان إطلاق الحيوان  
على أشخاصه ليس كإطلاق لفظ العين على معانيه ولا كإطلاق الأبيض على الجسم حيث يحتاج إلى ملاحظة  
أمر يخرج عنه بل نخرج منه ما يتقوى به ولا نعني بالجزء إلا ما يتقوى به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه  
كالمثلث فإنه لا يتقوى ولا يحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان  
ما يتقوى به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلصاته أنه لا شك ان بعض الأشخاص يشارك بعضا آخر  
دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض فذلك الأمر المشترك يتقوى به تلك  
الأشخاص في حد ذاتها ولا بد من وجوده أينما وجدت والآن تكن متقوى به فاندفع الاعتراض  
الذي لفتته الفصول بالقبول وهو انه ان أريد أنه جزء في الخارج فنوع بل هو أول المسئلة وان أريد أنه  
جزء في الذهن فلا نسلم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك  
لان الجزء ما يتقوى به الشيء ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوى به الماهية مع قطع النظر عن  
الوجود والعدم نعم انه ينقسم الى خارجي أي غير محمول عليه وذخني أي محمول عليه بحسب اختلاف  
اعتباره بشرط لاشي ولا بشرط شيء على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لزم  
ان يكون لشي واحد ماهيتان أو يكون إطلاق الجزء على أحدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون  
من ان الأشخاص هويات بسيطة في الخارج يتنزع العقل منها بحسب تبه المشاركات والمباينات أمورا  
كلية الا ان ما ينزع من ذواتها يسمى جزءا وذاتيا وما ينزع منه بملاحظة أمر خارج عنه يسمى  
عرضيا كالوجود فإنه ينزع بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة عن الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا  
عليه من ان الماهيات اذا لم يكن تشخصها فيها لا بد له من علة اما نفسها فينحصر نوعها في فرد أو لا  
فيعمل بموادها واعراض اكتسفت بها فان الاحتياج في الانصاف بالشخص الى العلة يقتضي ان  
يكون الانصاف به خارجيا فهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج ولا غبار على هذا المطلب الا  
ما قالوا من انه لو كان موجودا فلما بوجود الفرد فيلزم قيام وجود واحد بامر من واما بوجود مفابر  
له فلا يصح الحمل وان كل موجود في الخارج فهو مشخص بالبداهة وهذا هو الذي قدم الى الحكم  
بامتناع وجوده وقد أحيب عن الاول بما لا يحمل المقام إرادته وتحقيقه وإثباتي حكم وهي كيف لا  
والتفتيش المذكور سابق الى وجود أمر مشترك والى ما ذكرنا من التحقيق أشار الشيخ الرئيس  
في الاشارات بقوله تبييه قد يغلب على أوهم الناس ان الوجود هو المحسوس وان ما لا يتاله الحس  
مبجوهه ففرض وجوده محال الخ (قال واما الكليان) لا يخفى ان مفهوم الكلبي قدر مشترك بين  
المفهومات الثلاثة عارض لها كما تدل عليه أمثاؤه فما قيل ان تشبهه من قيل تنية اللفظ المشترك ودم

حيوان وناطق لا وجود له خارجا وأنه مبين لزيد لكون حمله على زيد مثل حمل قائم عليه ولا منافاة أصلا ومما يدل على  
ان الكلبي الطبيعي لا وجود له انه من صدقات الكلبي النطقي وقد قالوا بعدم وجوده في الخارج الأعلى قول الفلاسفة  
القائلين بوجود الامور الاعتبارية في الخارج كالابوة والنسوة

( قوله فني وجودهما في الخارج خلاف ) مبنى ذلك الخلاف هل الامور الاعتبارية موجودة في الخارج أم لا ثم ان ظاهر كلام الشارح كالصنف عدم وجود الخلاف في وجود الكلّي الطبيعي مع ان الحق كما علمت عدم وجوده كغيره من الكلّين الا ان يقال ان القول بوجوده متقدّم فعمل غيره كالعدم ( قوله والنظر في ذلك ) أي البحث عنه وهذا سؤال حاصله ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي خارج عن الصناعة مثل الكلّي المنطقي والعقلي فلا وجه لذكره وقوله وهذا مشترك أي والنظر في الوجود والبحث عنه مشترك وقوله فلا وجه لا يراده أي لا يراد الكلّي الطبيعي أي لا يراد كونه موجوداً في الخارج ( قوله عن الصناعة ) أي الصناعة المنطقية لانه بحث عن أحوال الموجودات ( قوله من حيث أنه موجود ) أي لا من حيث صدقه على كثيرين وعدم صدقه ( ٢٩٤ ) ( قوله فلا وجه لا يراده الخ ) أجيب بان وجود الطبيعي متوقف على أدنى إشارة وهو

فني وجودهما في الخارج خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجود من حيث أنه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلّي الطبيعي فلا وجه لا يراده ههنا واحاطلها على علم آخر قال ( التالك الكلّيان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس )

( أقول ) النسب بين الكلّين منحصرة في أربعة \* التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم ( قوله وهذا مشترك ) أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي أيضاً خارج عن الفن بل هو من مسائل الحكمة الالهية ( قوله فلا وجه ) أقول قيل عليه الوجه ان بيان وجود الكلّي الطبيعي يكفيه أدنى إشارة مع ان معرفة وجوده نافعة في الامثلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقيين اذ هناك يطول الكلام ولا تقع فذلك استحسن ايراد الاول وترك الاخيرين

( قال خارج عن الصناعة ) لانها باحثة عماله دخل في الايصال ( قال من حيث أنه موجود ) أي مع قطع النظر عن خصوصية زائدة على كونه موجوداً ( قوله يريد ) يعني ان المشار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام السابق من خروجه عن الصناعة وكونه وظيفة الحكمة الالهية ( قال النسب بين الكلّين الخ ) هذه النسب من مقولة الاضافة وحقيقتها النسبة المتكررة أي نسبة تمقل بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوقها بأحدهما وتخصيها به يقال النسبة بين الشئيين كذا وبهذا الاعتبار واحدة اما بالتويع

ما تقدم بخلاف غيره فانه يتوقف على أمور كثيرة وأيضاً الطبيعي له نفع كثير في قواعد الفن فاذا قيل الجنس يقدم على الفصل فيمثل لذلك بالحيوان الناطق ( قوله النسب بين الكلّين الخ ) ليس المراد ان كل كليين بينهما نسب أربع لان ذلك مستحيل وكذا لا يعقل ذلك بين كلمي أصلاً وأنى بالطرف وهو بين إشارة الى ذلك أي انحصار النسب في الأربع اتما هو باعتبار اليشية لا بالنظر للاطراف والا فقد تزيد مثلا اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه \* أحدهما أعم والآخر

أخص فهذان نسبتان والتساويان يقال فيهما الناطق مساو للانسان والانسان مساو للناطق وهكذا فتكون النسب والخصوص ثمانية لا أربعة ثم ان هذه النسب الأربع تارة تكون النسبة منها المتعبرة في الين واحدة بالتويع وهو ما عبر عنها بلفظ واحد كالناتق يعني ان تحتها افراد أوتارة تكون واحدة بالجنس بمعنى ان تحتها أنواعا وهي ما عبر عنها بلقطين كالعموم والخصوص فكل من العموم والخصوص نوع داخل تحتها ( قوله المطلق ) راجع لكل من العموم والخصوص أي أعم في جميع الحالات وأخص في جميع الحالات وكذا قوله من وجه راجع للطرفين أي أعم من جهة وأخص من جهة فان قلت الا لا إمكان واللاشيء ليس بينهما التساوي ولا العموم والخصوص الوجبي ولا المطلق اذ لا يصدقان على شيء في الذهن ولا في الخارج ولا يصدق عليهما الا تعريف المتباينين والمتباينان بين تقضيها التباين الجزئي واللاتي. والا لا إمكان بين تقضيها التساوي ففقد انتقض تعريف المتباينين وأجيب بان هذه النسب الأربع اتما هي بين الكلّيات الصادقة في نفس الامر لا في الامور القرضية ولا شيء ولا إمكان

والخصوص من وجه والتباين \* وذلك لان السكلي اذا نسب الى كلّي آخر قاما ان يصدق على شيء واحد أو لم يصدقا فان لم يصدق على شيء أصلا فهما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شيء من أفراد الفرس وبالعكس وان صدق على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما

(قوله فان لم يصدق على شيء أصلا فهما متباينان) أقول اعترض عليه بان اللاشئى واللا يمكن بالامكان العام لا يصدقان على شيء أصلا لا في الخارج ولا في الذهن فان جملا متباينين وجب ان يكون بينهما تقيضهما تبين جزئي على ماسأني وهو باطل لان الشئى والممكن العام متساويان وان لم يجملا من المتباينين فقد دخل في تعريفها مالمس منها وأجيب بتخصيص الدعوى بالسكليات

ويعبر عنها بلفظ واحد كالاخوة والجار والتساوى والتباين واما بالجنس فيعبر عنها بمجموع اللفظين كالاخوة والبنوة والقرب والعموم والخصوص وعلى كلا التقديرين توجب انصاف كل من الطرفين بفردتها موافق للآخر أو تخالف بالنسبة بين السكليين الواحد بتألف كالتساوي والتباين أو بالجنس كالمعوم والخصوص مطلقاً أو من وجه أربع واعتبار قياما بالطرفين ثمان قائم ولا تصح الى قول من قال المعوم والخصوص المطابق نسبتان عددا واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا طراده في جميع الاضافات فيجوز ان يعد الابوة والبنوة نسبة واحدة وبما حررنا لك اندفع ما قبل ان المعوم والخصوص اما صفة لمجموع الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه اسم الخاص والعام (قال اذا نسب) نظرف للحكم باحد الامرين أعني الصدق وعدم الصدق لا لثمة فلا يرد ان اتصاف السكليين بالنسبة ثابت سواء نسب السكلي الى كلّي آخر أو لا (قوله بان اللاشئى واللا يمكن) واما اذا كان احدهما من السكليات الفرضية نحو اللاشئى والانسان فهما داخلان في المتباينين وبين تقيضهما أعني الشئى واللا انسان عموم وخصوص من وجه لصدق الشئى بدونه في الانسان واللا انسان بدونه في اللاشئى واجتماعهما في الفرس وقس على ذلك اللاشئى والبارى فلها جنس مادة النقص بالسكليات الفرضية (قوله وأجيب الخ) قال المحقق الفتازاني لا يقال المعبر في مفهوم النسب الصدق بحسب امكان الفرض والتقدير والتقيضان لسكونهما كليين يمكن للعقل ان يفرض كلا منهما صادقا على كل ما يصدق عليه الاخر فيكونان متساويين لانا نقول لو لم يكن المعبر في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر لم يضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق أحد المتباينين على عين الاخر وصدق أحد المتساويين على غير الاخر وصدق الخاص على غير أفراد العام وان كان ذلك المفروض محالا بل الجواب ان التقيض لسكونهما كليين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشئى بلذات وشئى من حيث انه صورة حاصلة في العقل فيصدق عليه الامر ان المتناقضان حتى ان اللا يمكن التصور صادق على شيء في الذهن ولا تناقض لتباين جهتي الإيجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يشتر في الموضوع نفس المفهوم انتهى وحاصله ادخالهما في المتساويين لكن انما يتم لو فسر التساوي بصدق كل منهما على الآخر واما على ما فسر من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا كما لا يخفى على ان قوله وهي لاشئى بلذات ممنوع لان مفهوم اللاشئى شيء واقفا اللاشئى ما فرض صدقه عليه فتدبر (قوله بتخصيص الدعوى) لم يرض ابراهيم

بالامكان العام لا يصدقان على شيء في نفس الامر ففوله فرجع التباين أي من الطرفين (قوله فاما ان يصدق الخ) ظاهره ان الصدق على شيء لا يتحقق الا عند وجود النسبة وليس كذلك لان الصدق وجود مطلقا وجدت نسبة أم لا واجيب بان المراد فاما ان يحكم بالصدق الخ فالوجود عند النسبة انما هو الحكم لا الصدق بالفضل (قوله فان لم يصدق على شيء الخ) أي بان لم يجمعا فيه كالانسان والفرس (قوله اما ان يصدق كل منهما) أي بان يحصل وقوله أولا يصدق صادق بصورتين انتهاء الصدق من الطرفين أو من أحدهما والاولى المعوم والخصوص الوجهي والثانية المطلق

على كل ما يصدق عليه الآخر أولاً يصدق فإن صدقاً فهما متساويان كالإنسان والناطق فإن كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وإن لم يصدق فاما ان يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس أولاً يصدق فإن صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر أعم مطلقاً والآخر أضخص مطلقاً كالإنسان والحيوان فإن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً وإن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه فانهما لا صدقاً على شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان هناك ثلاث صور احداها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معاً على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل

(قوله كالإنسان والناطق)  
صحة الحمل في هذا باعتبار  
اختلاف المفهوم

الصادقة في نفس الامر على شيء أو أشياء أو التي يمكن صدقها كذلك فيخرج السكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء خارجاً وهذا فكله قيله اللسان اللذان يصدق كل منهما على شيء بحسب نفس الامر يخصصان في الاقسام الاربعة وتتميم القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الاغراض المطلوبة من الفن ولاغرض للنطق في السكليات الفرضية بل في السكليات الموجودة اصالة أو الصادقة في نفس الامر على شيء تبعاً ولا يمكن أيضاً ادراجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك الاحكام (قوله فان صدقاً فهما متساويان) أقول المعتبر فيها صدق كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق معاً في زمان واحد فان التام والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين التام في الجملة

التي في قوله لم يصدق على شيء واحد الى قيد الوحدة مع بقاء الصدق واخراجها عن تعريف المتباينين لانه يحل بانحصار النسب في الاربعة (قوله أو التي يمكن صدقها الى آخره) كلمة أو للتخيير لا للتزديد أو التعميم (قوله بل في السكليات الى آخره) أي بل غرضهم اصالة في السكليات الموجودة وتبعاً في الامور الصادقة على شيء لان المطلق آلة دون للحكمة الباحثة عن أحوال الاعيان الخارجية على وجه كلي فوضوعات مسائلها ومحولاتها اماذايات الاعيان فهو سكليات موجودة أو عوارض صادقة عليها في نفس الامر كالامور العامة وما ليس شيئاً منهما فلا غرض للنطقي في البحث عن أحواله فتقوله اصالة وتبعاً متعلق بالفرض ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قوله ولا يمكن الى آخره) يعني لو أمكن ادراجها لعم كما عم تعريف السكلي وادرجت فيه وإن لم يتعلق الفرض بها (قوله مع رعاية تلك الاحكام) أي الاحكام الآتية لتقيض (قوله في زمان واحد) تفسير للمية لدفعان يحمل على مجرد الاجتماع في الصدق (قوله فان التام والمستيقظ متساويان) في الصراح الاستيقاظ بيدار شدن از خواب فما قيل يجوز ان يتولد على الاستيقاظ ولا يصير ناعماً بل يموت مع عدم الانصاف بالنوم فلا يصدق كل مستيقظ تام وهم منشأ عدم اطلاع على معنى الاستيقاظ (قوله انما هو بين التام في الجملة) أي في وقت ما (قال أعم مطلقاً) أي عموماً مطلقاً غير مقيد بوجه دون وجه

( قوله فرجع التباين إلخ )

بالحيوان وغير الحيوان باعتبار أن كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون أعم منه وباعتبار أنه مشمول له يكون أخص منه فرجع التباين إلى سالتين كليتين من الطرفين كقولنا لاشيء مما هو إنسان فهو فرس ولا شيء مما هو فرس فهو إنسان والتساوي إلى موجبتين كليتين كقولنا كل ماهو إنسان فهو ناطق وكل ماهو ناطق فهو إنسان والمعموم المطلق إلى موجبة كلية من أحد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر كقولنا ما هو إنسان فهو حيوان وليس بعض ماهو حيوان فهو إنسان والمعموم من وجهه إلى سالتين جزئيتين وموجبة جزئية كقولنا بعض ماهو حيوان هو أبيض وليس بعض ماهو حيوان هو أبيض وليس بعض ماهو أبيض هو حيوان وأما اعتبرت النسب بين الكليتين دون المفهومين لأن المفهومين أما كليان أو جزئيان أو كلي وجزئي والنسب والمستيقظ في الجملة فالتأني في حال نومه يصدق عليه أنه مستيقظ في الجملة وإن لم يصدق عليه أنه مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال نومه أنه نائم في الجملة فالتساويان يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق المتعبر في المعموم مطلقا والمعموم من وجهه ( قوله وأما اعتبرت النسب بين الكليتين ) أقول يعني أن الكليتين تحقق بينهما النسب الأربعة على معنى أنه يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران بينهما تساوي وهذا قد تحقق في الكليتين مطلقا الأقسام الأربعة وأما الكلي والجزئي

( قوله وفس على ذلك إلخ ) فلا بد أن يصدق العام على جميع أفراد الخاص بالاطلاق العام وحيث لا يكون تحقق العام نفسه لازما للخاص بل صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون في العام مستلزما لشيء الخاص بل في صدقه بالاطلاق مستلزما لشيء الخاص وإعلان المراد قولهم في تعريف التساويين أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لا يخرج عما يصدق عليه أحدهما عن الآخر كافي قولهم المقابلة جميع ما يتوقف عليه الشيء سواء تعدد ما صدق عليه أولا فدخل فيها الكليتان المتحصران في فرد واحد كالواجب بالذات والقديم بالذات وكذا الخالف في المعموم فدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالذات والقديم بالزمان ( قال فرجع التباين إلى آخره ) مصدر بمعنى وليس بمما يرجع إليه أي ما يجب أن يتحقق حتى يتحقق التباين على ما هو لكونه مستملا إلى ولعدم كونه مما يتوقف عليه التباين ثم رجوع التباين في الكليتين إلى سالتين كليتين لا يقتضي أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا ينافي ذلك ما سبق من تحقق التباين بين الجزئيين وبين الجزئي والكلي الغير الصادق عليه كما يتركب السالتيان من المفهومين اللذين لم يصدق شيء منهما أو واحد منهما فقط على أمر مع عدم التباين بينهما لأن الصدق على أمر معتبر في النسب كما مر ( قال إلى سالتين كليتين من الطرفين ) دائمتين لا إلى ضروريتين ومن الطرفين يتعلق بالسالتين معناه حاصلتين من سلب الطرفين أي كل واحد من الآخر على حذف المضاف وكذا قوله من أحد الطرفين أي الإيجاب أحد الطرفين وقوله من الآخر أي من سلب الآخر فاما ما قيل من أن قوله من الطرفين بمعنى التاشيئين من الطرفين لأن منشأ القضية الموضوع والقضية لبيان فكلف كما أن تفسيره بالركبتين من الطرفين غير جار في قوله من أحد الطرفين ( قال إلى موجبتين كليتين ) أي مطلقتين عامتين كما عرفت في التام والمستيقظ ( قوله على معنى إلى آخره ) لأعلى معنى أن كل كليتين تحقق النسب الأربعة بينهما

الاربع لتحقيق في القسمين الآخرين \* اما الجزئان فلانها لا يكونان المتباينين واما الجزئي والكلّي فلان الجزئي ان كان جزئياً لذلك الكلّي يكون أخص منه مطلقاً وان لم يكن جزئياً له يكون مبايناً له \* قال

(وقضيض المتساويين متساويان والاصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر فيصدق أحدهما على الآخر على ما كذب عليه الآخر وهو محال وقضيض الأعم من شيء مطلقاً أخص من قضيض الأخص مطلقاً لصدق قضيض الأخص على كل ما يصدق عليه قضيض الأعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما صدق عليه قضيض الأعم وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم وانه محال واما الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق قضيض الأعم على كل ما يصدق عليه قضيض الأخص وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم وهو محال والأعم من شيء من وجهه ليس بين قضيضيه عموم أصلاً لتحقيق مثل هذا العموم بين الأعم مطلقاً وقضيض الأخص مع التباين الكلّي بين قضيض الأعم مطلقاً وعين الأخص وقضيض المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لانها ان لم يصدقاً معاً أصلاً على شيء كاللا وجود للعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا معاً كاللا انسان واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع قضيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزماً )

فلا يوجد فيها الا قسمان فقط وفي الجزئين الا قسم واحد فلو قال المفهومان المتساويان الى آخر التقسيم لربما توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكلّيان علم ان ليس حال القسمين الآخرين كذلك والا لكان التخصيص لئلا فان قلت قد علم بما ذكر عدم جريان النسب الاربعة فيها لكن لم يعلم ماذا فيها من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بأدنى التفات على أن المقصود الأصلي معرفة أحوال النسب الكلّيات بعضها الى بعض ( قوله فلانها لا يكونان المتباينين ) أقول فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيداً مثلاً وبهذا الكاتب عمراً فهناك جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيداً مثلاً فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات

( قوله فلا يوجد فيها الا قسمان الى آخره ) هذا مبني على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما اختاره الشارح اما على تحقيقه قدس سره فلا متنازع حيله لا يحقق شيء من النسب الاربعة في الصورتين ( قوله فلو قال المفهومان الى آخره ) فترفيه قدس سره هذا التوهم على وجود النسب الاربعة بين الكلّيين يدل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ما تحته كذلك فلا يرد ان هذا التوهم ضعيف لان تقسيم الشيء لا يكون لجريانه في كل ما تحته وليس أكثر من ذلك لا يكاد يوجد مثله ( قوله لكان التخصيص لئلا ) وكون البحث عن الكلّي مقصوداً بالذات لا يقتضي التخصيص لان الأصل في القواعد العموم ( قوله بأدنى التفات ) أي بعد العلم بحقيقة الاقسام الاربعة يعلم النسبة بينهما بأدنى التفات ( قوله على ان المقصود الى آخره ) يعني لو لم يعلم ماذا فيها فلا ضرر ( قوله قلت الى آخره ) خلاصته منع تصادقهما على تقدير تعدد المشار اليه ومنع كونهما جزئيين على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشق الاول لجرد الاستظهار اذ لا يذهب التوهم الى

( قوله فلانها لا يكونان المتباينين ) سواء أحمداً نوعاً كزيد وبكر أو اختلفا كهذا الانسان وهذا الحمار فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان ولا يتأني بينهما تباين فاجوب انه ان كان التقصد الاشارة الى زيد وعمرو فتباينان وان كان التقصد الى شيء واحد فلا يمتثل تباين اذ موضوعه في شئين فان قلت الاشارة اليه باعتبار الكاتب غيرها باعتبار الضاحك قلت ان التصددد الاعتباري لا يفتتله



( قوله وتقيضا المتساويين متساويان ) أي فتوكل لا ناطق مساو لا انسان ( قوله أي ) ( ٢٩٩ ) يصدق كل الخ ) أي بحيث

يقول كل لا انسان هو  
لا ناطق أي كل فرد  
انفت عنه الانسانية  
موصوف بعدم النطق  
والدليل على ذلك ان تقول  
لوم يصدق ما قلنا لصدق  
التقيض والتقيض مستلزم  
تقيضا أخرى وتلك القضية  
مستلزمة لاخرى وهي

بدئية البطلان فبطل  
مازومها فبطل مازوم المازوم  
وهو التقيض ثبت حينئذ  
المدعي مثلا كل لا انسان  
لا ناطق موجبة كلية  
فتقيضا سالبة جزئية  
وهي بعض الانسان ليس  
بلا ناطق فلو لم يصدق  
الاحل لصدق هذا التقيض  
وهو السالبة الجزئية وهذه  
السالبة الجزئية مستلزمة  
لموجبة جزئية وهي بعض  
الانسان ناطق لان نفى  
النفى اثبات وهذه الموجبة  
الجزئية من لوازمها عكسها  
وهي بعض الناطق لا انسان  
وهو كذب لما قلناه لقطعية  
الصدق وهو كل ناطق  
انسان فكذب للمازوم  
اللازم للتقيض واذا كذب  
كذب التقيض وثبت

( أقول ) لما فرغ من بيان النسب الاربع بين العنيتين شرع في بيان النسب بين التقيضين فتقيضا المتساويين متساويان أي يصدق كل واحد من تقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه تقيض

زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك وأخرى اتصافه بالكناية وبذلك لم يتعدد الجزئي الحقيقي تمعداً حقيقياً ولم يتغير تغايراً حقيقياً بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئين المتغايرين تغايراً حقيقياً كما هو المتبادر من العبارة لاني جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولوعده جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كلياً فانا اذا أشرنا الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وهذا العاويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عدا من الجزئيات المتكثرة فلا يكون ماساً من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كلياً قطعاً وأمثال هذه الاستثله بخيلات

تصادفها على تقدير التمدد ( قوله وبذلك لم يتعدد الى آخره ) أي بسبب مقارنته بوصاف متعددة لا مدخل لها في تشخصه لم يتعدد الجزئي تمعداً حقيقياً أي كاتماً في نفس الامر بل هناك تعدد بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنة زيد بازمة متعددة لا يوجب تعدده تمعداً حقيقياً بل فرضياً ( قوله كما هو المتبادر من العبارة ) أي من صيغة التثنية فانه يستفاد منه التعدد في نفس الامر لا بمجرد الفرض ( قوله ولوعده جزئي الى آخره ) أي لوعده جزئي واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات التي لا مدخل لها في تشخصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم ان يكون الجزئي مقولاً على كثيرين لانه مقارن بالوصاف المتعددة الموجبة لتكثرها في نفس الامر فهو جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداها فانهض ما قاله الحق الدواني وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ممنوعة لان الكلية تجوز صدقه على ذوات متكثرة لا صدقه مع مفهومات آخر على ذات واحدة والمتحقق هناك هو الثاني دون الاول وهكذا ما قيل انهم قالوا ان الحد التام مغاير للحدود بالاعتبار مع انهم اعتبروا التساوي بينهما فلم أهم لا يشترطون في التساوي كون الطرفين تغايرين بالذات لان الكلام في ان تعدد الاعتبارات لا يوجب التمدد فيها اعتبرت فيه لان تعدد الاعتبارات لا يعتبر وفي الحد مع المحدود اعتبر التغاير بالاجل والتفصيل حيث جعل أحدهما وصلاً الى الآخر ولم يعتبر ذلك التغاير موجبا لتعدد الماهية كما في مانع فيه تقدير ( قال بين العنيتين ) أي بين نفس الكلين وذاتهما أي كونهما صادقين على ما جمعه من غير اعتبار عروض وصف كونهما تقيضين لمفهوميين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس أو عديمين كاللا انسان والافرس ولذا اعترض قدس سره فيما سبق على تعريف المتباينين بالامكان والا موجود ( قال في بيان النسب بين التقيضين ) أي في بيان النسب بالتصادق والتفارق بين الكلين من حيث عروض هذا الوصف أعني كونهما تقيضين لمفهوميين آخرين باعتبار عروض تلك النسب الاربع لها باعتبار ذاتها فالبحوث عنه مثلا النسبة بين اللا انسان واللا ناطق من حيث كونهما تقيضين لاسرين متساويين لامن حيث كونهما تقيضين لخصوص الانسان والناطق والنسبة بين الكلين بهذا الاعتبار قد تختلف فان الامرين الذين بينهما عموم من وجه أو مباينة باعتبارها في أنفسهما تكون النسبة بينهما باعتبار كونهما تقيضين التابن الجزئي تقدير قاه مما خفي على من يدعي فهم الدقائق

حينئذ المدعي وهو ان كل لا انسان لا ناطق

( قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ ) أي لان القضية ليس بعض الانسان ليس بلناطق فلا ناطق ارفع ثبت ناطق وهو يرجع للموجة الجزئية اللازمة فيزم ثبوت ناطق للانسان فالكذب لا ناطق ( قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ ) هذا بمنزلة قولنا فيما تقدم ان لم يصدق الاصل وهو قولنا لا لانسان لا ناطق لصدق تقيضه وهو السالبة الجزئية أعني قولنا فيما مر بعض الانسان ليس بلناطق فقد ارفع أحد التقيضين وهو لا ناطق لان لا ناطق قد في بليس عن بعض التقيض الآخر وهو لانسان ( قوله لكن ما يكذب عليه الخ ) فاذا كذب لا ناطق أي ارفع ثبت ناطق الذي هو عين التقيض وهو يرجع للموجة الجزئية ( قوله لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين الخ ) لانه اذا صدق بعض الانسان ليس بلناطق فقد صدق بعض الانسان ناطق والا لكذب التقيضان لان لا ناطق قد ارفع كناطق وهو باطل وهذا اشارة الى ما قلناه اولاً من ان السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية ( قوله والا لكذب الخ ) جواب عما يقال يجوز ان يرتفع لا ناطق ولا ثبت ناطق ( قوله فيصدق عين أحد المتساويين ) وهو ناطق وهو يرجع حينئذ للموجة الجزئية اللازمة ( قوله فيصدق عين أحد المتساويين الخ ) مفرع على قوله لكن ما يكذب عليه الخ فهو تصريح بما علم ( قوله وهو يستلزم صدق أحد المتساويين ) هذا يرجع للعكس المتقدم وهو باطل فبطل المعكوس فبطل التقيض ثبت المدعي فلم يبق الدليل الا لكون هذا التقيض مستلزماً للموجة الجزئية المستلزمة لعكسها الباطل بداهة ( قوله وهو يستلزم صدق أحد الخ ) هذا اشارة لعكس الموجبة الجزئية بان تقول بعض الناطق لانسان وهو باطل قطعاً لئنا قلناه قطعي الصدق أعني ( ٣٠٠ ) الاصل الاصيل فبطل الملزوم أعني الموجبة الجزئية فبطل الملزوم الموجبة وهو

<p>التقيض ثبت الاصل والبطلان وان كان يظهر من مجرد الموجبة الجزئية لكن البطلان أظهر في العكس فلذا أحسب للعكس اذا علمت ما ذكرنا فالبطلان لا يظهر ولا يتم الا اذا كانت السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية بان</p>	<p>الاخر والا لكذب أحد التقيضين على بعض ما صدق عليه تقيض الآخر لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عينه والا لكذب التقيضان فيصدق عين أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر وهذا خلف مثلاً يتعظم بها عند العامة ويفتضح بها عند الخاصة نموذجاً بالله من شروء أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ( قال والا لكذب ) أي ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لا تنفي صدق أحدهما على بعض ما يصدق عليه الآخر لان رفع الإيجاب الكلي يستلزم سلب الجزئي فكلما على صلة الصدق الذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق بأي تفسير فسر الصدق من الحل والتحقق ومطابقة الواقع ( قال والا لكذب التقيضان ) أي لم يصدق شيء منهما على ذلك</p>
--	--

كان موضوعها موجوداً كما في مثال الفارح اما اذا كان موضوعها ليس موجوداً فلا يتم البرهان مثلاً كل شيء يمكن تقيضها يجب كل لا شيء لا يمكن تقيضه ويمكن متساويين وأما تقيضها أعني قوله كل لا شيء لا يمكن فليس متساويين اذ لا شيء يصدقان عليه حتى يستلزم تقيض كل لا شيء لا يمكن وهو بعض لا شيء ليس بل يمكن موجبة جزئية أي بعض لا شيء يمكن بالامكان العام وحيث قد يكون السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية متنوعة وحيث قد يتم الدليل على ان تقيض المتساويين متساويين اذ لا يتم الا لو كانت مستلزماً لها على الدوام ورد بان لا نسلم عدم استلزام بعض لا شيء ليس بل يمكن بعض لا شيء يمكن ضرورة انه اذا ارفع لا يمكن ثبت يمكن لانه تقيضه والا لزم ارفع التقيضين وهو محال ومنع التناقض بين يمكن ولا يمكن مكابرة وأجيب بان التناقض بين يمكن ولا يمكن انما يظهر اذا لم يعتبر حملها على شيء بأن نظر لمفهوماً وأما اذا اعتبر حملها على شيء كقولك زيد يمكن زيد غير يمكن فلا نسلم انها متناقضان لان تقيض حمل يمكن على زيد سلب هذا الحل لاجل السلب ونحن قد حملنا السلب وانما كان حمل السلب ليس تقيضاً لان زيد يمكن وزيد لا يمكن كل منهما يقتضي وجود الموضوع فلو اتفق ذلك الموضوع وهو زيد ارفع يمكن ولا يمكن بازدياد الموضوع وهو زيد بان لا يوجد والتقيضان لا يرتفعان فتعين ان يكون تقيض فيه زيد يمكن سلب الحل أعني زيد ليس هو يمكن لان السالبة تصدق بنفي الموضوع والمتساويين لا بد من اعتبار صدقهما على شيء اذ يرجع التساوي الى موجبتين كليتين واذا كان لا بد من صدقهما على شيء فيكون تقيض كل لا شيء لا يمكن سلب صدق لا يمكن على بعض شيء وسلب صدق لا يمكن يجامع عدم يمكن فارتفع يمكن ولا يمكن فلا تصح الموجبة القائلة ببعض لا شيء يمكن فبقى الاعتراض الاول

ولكن هذا انما جاء من اعتبار ان القضية التي هي تقيض المتساوين معدولة فيكون (٣٠١) تقيضها سلب صدق العدول

والخاص من ذلك الاعتراض  
انا فتر تقيض المتساوين  
الصادقين على شيء موجبة  
سالبة الطرفين فاصل كل  
شيء يمكن فثاني بتقيضه  
سالبين هكذا كل ما ليس  
بشيء فهو ليس بممكن  
وكل ما ليس بممكن فهو  
ليس بشيء وكل من  
هذين موجبة سالبة  
الطرفين والقاعدة ان  
الموجبة سالبة الطرفين  
لاقتضى وجود الموضوع  
فصدقها حاصل ولو كان  
الموضوع متنيا فكذبها  
لا يكون لعدم الموضوع  
ولعدم استدلائها وجوده  
وانما هو لصدق تقيض  
المحمول عليه فيصدق عين  
أحد المتساوين مع تقيض  
الآخر فاذا قلت كل ما ليس  
بممكن ليس بتاتق تقيضها  
بانتساب السلب الاول على  
السلب الثاني بحيث قول  
بعض ما ليس بشيء ليس  
ليس بممكن واذا انشئي  
ليس بممكن ثبت ممكن  
فيصدق الموجبة الثالثة  
بعض ما ليس شيء ممكن  
وعكسه بعض الممكن لا شيء  
فيؤدي الى وجود أحد  
المتساوين بدون الآخر  
وتم الدليل لانفاء الموجبة

يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والا لكان بعض الا انسان ليس  
بلا ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا وبعض الناطق لا انسانا وهو محال

( قوله والا لكان بعض الا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا ) أقول أورد  
عليه أن صدق بعض الا انسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض الا انسان ناطق لما سألني  
من أن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول ألا ترى أن صدق قولك ليس زيد بلا  
كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز أن يكون زيد معدوما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً  
والمر في ذلك أن الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة أن ثبوت مفهوم وجودي أو عدي

البعض وهو محال لانه ارتفاع التقيضين ( قال يجب الى آخره ) فقوله كل لا انسان لا ناطق وكل  
لا ناطق لا انسان مثال لقوله أي يصدق كل واحد من تقيض المتساوين على كل ما يصدق عليه  
التقيض الآخر وقوله والا لكان بعض الا انسان ليس بلا ناطق مثال لقوله والا لكذب أحد  
التقيضين على بعض ما يصدق عليه الآخر أي وإن لم يصدق الكليان لصدق تقيض أحدهما فكان  
بعض الا انسان ليس بلا ناطق مثلاً فهو مذكور بطريق التمثيل ولا حاجة الى تقدير أو بعض  
الا ناطق ليس بلا انسان وقوله فيكون بعض الا انسان ناطقا مثال لقوله فيصدق عين أحد المتساوين  
على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر وليس مثلاً لقوله لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق  
عليه عينه على ما وهم لانه حكم كلي شامل لصورة تقيض المتساوين وغيرها مبرهن بقوله والا  
لا رقع التقيضان أورد دليلاً لقوله فيصدق عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه تقيض  
الآخر فهو المحتاج الى المثال وقوله فبعض الناطق لا انسان عكس لقوله بعض الا انسان ناطق ومثال  
لقوله فيلزم صدق أحد المتساوين بدون الآخر وانما احتيج اليه لان معنى صدق أحد المتساوين  
بدون الآخر أن لا يصدق عليه الآخر بل يخلقه تقيضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض  
الا انسان ناطقا فاندفع ما قيل ان قوله بعض الناطق لا انسان مستدرك لا يحتاج اليه في محاذة  
ما ذكره سابقاً عن التمثيل ( قوله أورد عليه الى آخره ) لا يخفى ان الاراد على المثال بعد الاستدلال  
على المدعى لا معنى له الا أنه أورد هنا لوضوح ورود منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق  
عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر ثم ان هذه المقدمة أيضاً مدللة بقوله  
لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عينه فائق عليها راجع الى منع قوله والا لكذب  
التقيضان فاذا اعترض آخر بان هذا المنع مكابرة لان ارتفاع التقيضين محال بدسمة وأجاب بان  
التقيضين بمعنى العدول يرتضان وانما لا يرتضان بمعنى السلب وقد اشتبه على المستدل أحدهما بالآخر  
هكذا ينبغي ان يضم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة  
المعدولة المحمول للموجبة المحصلة فأورد عليه جمع الاستلزام فانه لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك  
( قوله ان السالبة المعدولة المحمول ) أي القضية السالبة التي يكون السلب جزءاً من محمولها أعم  
من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزءاً من محمولها ( قوله ان الإيجاب يستلزم ) أي صدق  
الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه في طرف الإيجاب ان خارجاً فغارباً وان ذهناً فذهناً ( قوله  
ان ثبوت مفهوم وجودي ) أي موجود في نفسه أو معدوم أو لا يكون السلب جزءاً مفهوم أو

السالبة المحمول حينئذ للموجبة المحصلة لوجود الموضوع أو يجاب بان الدليل المتقدم خاص بما اذا وجد موضوع المتساوين

وقيض الاعم من شيء مطلقاً أخص من قبيض الاخص مطلقاً

لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء بخلاف السلب فإن قلت اذا كان الموضوع موجوداً فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان كإسباني والحال فيما نحن فيه كذلك لان الانسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره قلت ذلك لا يجديك نعم اذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في قبيض المتساويين مطلقاً فاذا لم يصدق قبيضها على شيء أصلاً فهناك لا يتم البرهان قطعاً كقبيض الشيء والممكن العام فإن الشيء والممكن العام لا يجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق الاشياء واللا يمكن بحسبها على مفهوم من المفومات فاذا قلت لو لم يصدق كل لاشيء لا يمكن لصدق قبيضه وهو بعض الاشياء ليس بلا يمكن فيكون بعض الاشياء ممكناً أنجه المنع المذكور فإن قلت مفهوم الممكن قبيض لمفهوم اللا يمكن فاذا لم يصدق أحدهما على شيء وجب أن يصدق عليه الآخر والا لارتفع القيقضان مما وهو محال بادهة فإن أورد عليه المنع كان مكابرة غير مسموعة قلت هذان المفومان متناقضان اذا اعتبرنا في أنفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء وأما اذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك قضيتان موجبتان احدهما معدولة والاخرى محصلة كقولك زيد ممكن وزيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لان قبيض صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لاصدق سلبه عليه ولا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شيء اذ مرجع التساوي الى موجبتين كليتين وأطراف القضايا اعتبر فيها الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبرت صدقهما على أفرادهما وكذلك اذا قلت كل لا انسان لا ناطق فقد اعتبرت صدق اللاناطق على ذات اللاانسان فاذا أخذت قبيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا بعض اللاانسان ليس بلا ناطق لاصدق الناطق عليه لان الناطق قبيض اللاناطق في حالة

( قوله وقبيض الاعم من شيء ) حاصله ان كل ما صدق عليه الاعم يصدق عليه الاخص وهذه دعوى أولى والثانية ليس كل ما يصدق عليه قبيض الاخص يصدق عليه قبيض الاعم مثلاً كل الانسان حيوان دون العكس فاذا أخذت القبيض وجدت الأمر بالعكس ( قوله مطلقاً ) راجع لقوله أخص من قبيض الخ

يكون جزءاً منه يستلزم وجود ذلك الشيء المثبت له في طرف ذلك الثبوت لا امتناع انصاف المعدوم بصفة ( قوله أنجه المنع المذكور ) وهو أنه يجوز ان يصدق الاولى لعدم موضوعها فلا يصدق الثانية لانها يقتضي وجود الموضوع ( قوله فان قلت ) اثبات للقدمة المنوعة يعني استلزام قولنا بعض الاشياء ليس بلا يمكن لقولنا بعض الاشياء ممكن وليس ابتداء استدلال على ان قبيض المتساويين متساويان على ما وهم ( قوله متناقضان اذا اعتبرنا في أنفسهما ) أي اذا اعتبر مفهوم في نفسه وادخل عليه السلب حصل هناك مفهومان متناقضان بمعنى انهما متباعدان غاية التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا التقيقض بمعنى العدول ( قوله واما اذا اعتبر صدقهما ) أي صدق ذينك المفهومين المتبعرين في أنفسهما ( قوله لان قبيض الخ ) بناء على ان قبيض كل شيء رفعه ( قوله ولا شك الى آخره ) يعني فيما نحن فيه اعتبر صدق المفهومين سواء كانا وجوديين أو عدميين على شيء بناء على ان رجوع المساواة الى الموجبتين الكليتين وكذا فيما ذكر في اثباته لانه قضيتان والمعتبر في اطراف القضايا أي في جانب الموضوع والمحمول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول على ذات واحدة فاذا أخذ القبيض لشيء منهما كان سلب صدقه على شيء لاما هو قبيضه في نفسه ( قال وقبيض الاعم من شيء مطلقاً الخ ) الثاني متعلق بالاخص الاول ولا حاجة الى قيد الاخص الثاني لان كونه مطلقاً فهم من قبيض الاعم مطلقاً

أي يصدق بقبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم وليس كل ما صدق عليه قبض الاخص يصدق عليه قبض الاعم

الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لا في حالة اعتبار صدقه عليه فقد اشتهى عليك قبضه باعتبار الصدق بقبضه لا باعتبار الصدق فوضت أحدها مكان الآخر فأتبعه بلامكارة والمخلص أن يقال أنا بأخذ قبضي المتساويين باعتبار الصدق على شيء فيكون قبضاهما سلبين هكذا كل ما ليس بإنسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بإنسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبتان الطرفین والموجبة السالبة الطرفین لا تقتضي وجود الموضوع للموجبة بخلاف المدولة الطرفین وقد حقق ذلك في موضعه ولنا أيضاً أنخص البحث بما اذا لم يكن المتساويان شاملين لجميع الأشياء ههنا وخارجان قبضيهما حيثن يصدقان على موجود اما خارجي أو ذهني فيتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص القواعد لانا نقول تميمها إنما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة أحوال نقائص الامور العامة اذ ليس في العلوم الحكيمة قضية موضوعها أو محمولها قبض الامور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم فلا بأس بإخراجها عن قواعده بل اعتبارها بوجوب اختلالا في حصر النسب كما مر وفي تساري

(قوله أي يصدق الخ)  
هنا تفسير لقوله وقبض  
الأعم الخ وهذا التفسير  
يدخل تحته دعوتان

(قال أي يصدق قبض الاخص الخ) بيان امني العموم المطابق بينهما فالمنطق كل فرد يصدق عليه كلي هو قبض الاعم يصدق عليه كلي هو قبض الاخص ولا غبار على هنا وان تردد فيه بعض الناظرين (قوله فوضت أحدها مقام الآخر) حيث قلت ان اللاممكن قبض الممكن قاذم يصدق اللاممكن يصدق الممكن والا ارتفع التقيضان فلنهما قبضان باعتبارهما في أنفسهما وقد اعتبرتهما قبضين باعتبار الصدق (قوله والمخلص الى آخره) أي الخلاص أو ما يوجب الخلاص عن الاشكال المذكور (قوله باعتبار الصدق) أي صدق المتساويين على شيء بناء على رجوع المساواة الى الكليتين الموجبتين فيكون قبضاهما سلبين أي سلب صدق المتساويين على شيء لاسلها في أنفسهما (قوله فيحصل قضيتان موجبتان سالبتان الطرفین) أي حكم فيهما بإيجاب سلب المحمول بسبب عنه الموضوع (قوله فالموجبة السالبة الطرفین الى آخره) ذكر الطرفین بناء على ان ما نحن فيه كذلك والقصود ان الموجبة السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع لان الإيجاب اعتباري صرف اعتبر العقل ان سلب شيء عن شيء إيجاب لتلك السلب له وصوره كذلك ولا إيجاب في الحقيقة بخلاف المدولة فان الاتصاف به حقيقي وان كان الصفة سلباً واذا تمهد هاتان المقدمتان فنقول لو كذبت إحدى هاتين القضيتين فكذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لعدم استعدائهما وجوده واما لصدق قبض المحمول عليه فيصدق عين أحد المتساويين مع قبض الآخر مثلاً اذا كذب كل ما ليس بإنسان ليس بناطق كان كذبه لصدق قبض ليس بناطق على ما ليس بإنسان وهو صدق الناطق عليه (قوله فتم البرهان بلا اشتباه) لاستلزام الموجبة السالبة المحمول حيثن للموجبة المحصلة لوجود الموضوع (قوله وهذا الفن الى آخره) يعني ان المنطق اتبادون لاجل ان لا يعرض الغلط في الحكمة ولا قضية حكيمة لامن المسائل ولا من المبادئ التصديقية اطرافها من نقائص الامور الشاملة فلا حاجة الى معرفتها فلا بأس في إخراجها عن القواعد المنطقية (قوله كما مر) بقوله واعترض عليه بان الاشياء واللاممكن بالامكان المأم الى آخره

( قوله اما الأول الخ ) وهو كل ( ٣٠٤ ) لا حيوان لا انسان وهذه موجبة كلية فلو لم تصدق لصدق التقيض وهو سالبة

اما الاول فلانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ماصدق عليه تقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما قول يصدق كل لا حيوان لا انسان والا لكان بعض اللا حيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان

تقيض المتساويين كما ذكرنا آتفا وفي كون تقيض الاخص أعم من تقيض الاعم الى غير ذلك واصلاح هذا الاختلال يوجب تكلفات بعيدة ( قوله اما الاول فلانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه تقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم ) أقول يرد عليه الاعتراض المورد على تقيضي المتساويين كما أشرنا اليه فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء لا انسان لصدق بعض اللا شيء ليس بلا انسان فيلزم صدق بعض اللا شيء انسان اتجه أن يقال السالبة المدعولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما مر وان تمسكت بأن الانسان مثلا تقيض الانسان فاذا لم يصدق أحدهما على شيء صدق الآخر عليه والا ارتفع التقيضان رد بما عرفته من أن تقيض مفهوم في نفسه ينافي تقيضه باعتبار صدقه والخلص ما مر قائل

( قوله الى غير ذلك ) من كون الموجبة الكلية منعكسة كنفسها بعكس التقيض ومن كون تقيضي المتباينين متباينين تباين جزئيا فأن بين المدعوم في الخارج وبين الممكن العام بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين مطلقاً خصوصاً وعموماً مطلقاً لصدق الممكن العام على الواجب فيكون بين المدعوم والا يمكن العام مبينة كلية لما مر من ان بين عين الخاص وتقيض العام تبايناً كلياً فيكون بين تقيضيهما أعني الالامدوم والممكن العام تباين جزئي مع تحقق البعوم المطلق بينهما لصدق الممكن العام بدون الالامدوم في المنتع وشموله جميع افراد الالامدوم لانه اما واجب أو ممكن خاص وهذا الاشكال لا يمكن التضي عنه الا بالتخصيص ( قوله يوجب تكلفات بعيدة ) ذكره الشارح في شرح المطالع وبين وجه عدم تمامتها وان شئت فارجع اليه وفيه اشارة الى ان ما ذكره أولاً أيضاً تكلف بعيد لان القضية السالبة المحمول اخترعه المتأخرون مع انه باحث هذه النسب مذكورة في كلام المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توقفت فيه بان حكم العقل بان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين إيجاب وإيجاب فاخراج الموجبة السالبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية ( قوله كما أشرنا اليه ) بقوله وفي كون تقيض الاخص أعم من تقيض الاعم ( قوله والخلص ما مر ) باننا نأخذ تقيض الاعم والاخص باعتبار الصدق لكون مرجعهما الى قضيتين فاذا لم يصدق كل ما ليس بممكن عام ليس بانسان فكذب ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه ذلك بل باعتبار صدق تقيض المحمول فيصدق بعض ما ليس بممكن عام انسان فيلزم صدق الخاص بدون العام أو نحصر البحث بما اذا لم يكن العام من قاض الامور الشاملة فتقيضا العام والخاص حينئذ يصدقان على شيء خارجي أو ذهني فيتلزم الموجبة المدعولة والمحصلة ( قال فلانه لو لم يصدق تقيض الاخص الخ ) أي لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم يصدق عين ذلك الاخص عليه لاعين اخص ما على ما وهم

جزئية وهو ليس كل لا حيوان لا انسان وهذا التقيض مستلزم لموجبة جزئية قائمة ببعض اللا حيوان انسان وهذه مستلزمية للعكس أعني بعض اللا انسان لا حيوان فقد وجد الاخص بدون الأعم وهو ما ناقض لقطي الصدق فبطل المطلوب أعني الموجبة الجزئية اللازمة للسالبة المزومة للتقيض فبطل المطلوب أعني التقيض فثبت المدي وهو كل لا حيوان

لا انسان ( قوله فلانه لو لم يصدق الخ ) أي لو لم يصدق كل لا حيوان لا انسان ( قوله لصدق عين الاخص الخ ) فيه اختصار لانه حذف التقيض وأثبت الموجبة اللازمة للتقيض وعكس اللازم وهذا هو المشار اليه بقوله بعض اللا حيوان انسان وهو لازم التقيض الذي هو بعض اللا حيوان ليس بلا انسان ( قوله فيصدق الأخص الخ ) اشارة لعكس لازم التقيض ( قوله والا لكان بعض اللا حيوان الخ ) هذا اشارة لازمة للتقيض وكان الاولى أن يقول وهو

( قوله هذا خالف ) أي العكس باطل فبطل حينئذ المألوم فبطل التقيض وثبت المدعى وأورد على ذلك شيء وإنسان فإن بينهما العموم والخصوص المطلق فكل إنسان شيء وكل ما صدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه تقيض الأخص لكن لا يتأتى أن يقام على ذلك الدليل الذي أقيم فيما مر بأن يقال كل ما صدق لاشيء صدق لا إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو بعض اللاشيء ليس للإنسان وهذه مستلزمة لتقيض اللاشيء إنسان لأن الاستلزام غير مسلم لأن التقيض سالبة جزئية والسالبة تصدق بنفي الموضوع لأن سلب لا إنسان يصدق بسلب إنسان لأن الموضوع متف لأن عدم الشيء غير متحقق أي لا أفراد له فليس سلبت صدق لا إنسان وهو يجمع صدق سلب إنسان فقد اتسقت عن الموضوع لا إنسان وإنسان فلم تصدق الموجبة المتقدمة وأوجب باننا نعتبر الأصل أعم التقيض وهو كل لاشيء لا إنسان موجبة سالبة الطرفين لا معدولة كما توهم المعترض وحينئذ فالمعنى كل شيء سلبت عنه الشبهة سلبت عنه الإنسانية والموجبة السالبة الطرفين تصدق عند عدم الموضوع ( ٣٠٥ ) فلا يكون كنبها أي نفيها

سلب الموضوع بل بالنصب  
سلب التقيض على التقيض  
الثاني بأن قول بعض  
ماليس بشيء ليس ليس  
إنسانا وسلب السلب إيجاب  
فصل الاستلزام حينئذ  
يقال في الدليل هكذا كل  
لا شيء لا إنسان إذ لو لم  
يصدق لصدق تقيضه وهو

هذا خالف وأما الثاني فلأنه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما صدق عليه تقيض الأخص يصدق عليه تقيض الأعم  
لصدق تقيض الأعم على كل ما يصدق عليه تقيض الأخص فيصدق عن الأخص على كل الأعم بعكس التقيض  
وهو محال فليس كل لا إنسان لا حيوان والا لكان كل لا إنسان لا حيوان وينعكس إلى كل حيوان إنسان

( قوله فيصدق الأخص على كل الأعم بعكس التقيض ) أقول يعني على طريقة القدماء وهي أن يجعل  
تقيض المحمول موضوعا وتقيض الموضوع محمولا فإن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها على هذه الطريقة  
والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فإن قولنا كل شيء يمكن بالإمكان الماهية موجبة كلية ولا يصدق  
عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورد في دفعه مامر فإن قلت عكس التقيض على هذا  
الطريق مما لم يقل به المصنف كما سيأتي فكيف يستدل به على إثبات ما ادعاه وأيضا الاستدلال به  
بأن بما لم يتبين بعد وأوجب بأن الشارح نظر إلى الواقع وهو صحة تلك الطريقة

( قوله ودفعه مامر ) من اعتبار قضية موجبة سالبة المحمول أو التخصيص بما عدا القضايا التي موضوعها  
الأمور الشاملة ( قوله فكيف يستدل به ) أي الشارح على إثبات ما ادعاه كما يدل عليه الجواب  
وفيه إشارة إلى أن ما ذكره الشارح ليس تفسيرا لما في المتن فإنه طريقة على حدة تركها الشارح  
لظهورها وهو أنه إذا صدق تقيض العام على كل ما صدق عليه تقيض الخاص لم يبق للعام فرد سوى  
الخاص وذلك يستلزم صدق الخاص على كل أفراد العام وبما حررنا أدفع ما قيل أن المقصود  
أنه كيف يمكن تفسير كلام المصنف في الاستدلال بما لا يرضى به فالجواب بأن الشارح نظر إلى  
الواقع لا يتبع في دفعه ( قوله بما لم يبين بعد ) أي بعد هذا البحث حتى يكون حوالته على ذلك بل  
إنما يبين فيما بعد عكس التقيض على طريقة المتأخرين ( قوله بنظر إلى الواقع ) وأن لم يكن مرضيا للمصنف

( ٣٩ شرح الشبهة ) وأما الثاني ) وهي ليس كل إنسان لا حيوان الخ حاصله أنها سالبة جزئية فلم تصدق لصدق تقيضها  
وهو موجبة كلية قائمة كل لا إنسان لا حيوان والتقيض مستلزم لمعكسه بعكس الموافق بأن يؤخذ تقيض الثاني ويجعل موضوعا  
وتقيض الأول ويجعل محمولا بحيث يقال هنا كل حيوان إنسان وهو باطل فبطل التقيض المستلزم للطلان ثبت المدعى وهو  
السالبة الجزئية ( قوله فليس كل لا إنسان الخ ) هذا إشارة للدعوى وقوله والا لكان الخ هذا هو التقيض ( قوله وينعكس إلى  
كل حيوان إنسان ) وهو باطل فبطل المألوم فإن قلت عكس التقيض غير مطرد فلأنه الاستدلال على الدعوى مثلا شيء يمكن بالإمكان العام  
مساويان فكل شيء يمكن وكل يمكن شيء فلو عكس ذلك بعكس التقيض إلى كل لاشيء لا يمكن كان باطلا لأن المعلوم الممكن لاشيء وهو ممكن فلا  
يصح كل لاشيء لا يمكن وحينئذ فلأنه ما ذكره من الاستدلال بعكس التقيض إذ لا يستدل بالإلزام المطردة وأوجب بأن محل  
كونه لا يطرد في القضايا العامة الصادق موضوعا بالوجود والمعدم كشيء ويمكن وأما في غير القضايا العامة فهو مطرد فيها مثل  
كل إنسان حيوان والبحث مخصوص بغير القضايا العامة فإن قلت أن المصنف غير مرتض لمعكس التقيض الموافق ولا يقول به

وحيث فلا يصح الاستدلال به حتى يصح كلام المصنف من أن قبض الأعم أخص من قبض الأخص والجواب أن الشارح نظر إلى الواقع وهو صحة تلك الطريقة على أنه لم يكتف بمسكن التقيض في الاستدلال بل استدل بعد بما يصح التمسك به عند المصنف (قوله أو قول أيضاً قد ثبت الخ) لما كان الدليل الأول غير متفق عليه لأن التمسك لمسكن التقيض إنما هو التمسك بما أتى الشارح بذلك الدليل المرعى عند الجميع وحاصله أن الدعوى كل لا إنسان لحيوان فلو لم تصدق هذه الدعوى لصدق تقيضها موجبة كلية وصدق التقيض (٣٠٦) إذا أخذتم الأول آل الأمر إلى كل لحيوان لا إنسان وكل لا إنسان لا حيوان وهذا

أو نقول أيضاً قد ثبت أن كل قبض الأعم قبض الأخص فلو كان كل قبض الأخص قبض الأعم لكان التقيض متساويين فيكون المتيان متساويين هذا خلف أو قول أيضاً العام صادق على بعض قبض الأخص تحقيقاً للمعوم فليس بعض قبض الأخص قبض الأعم بل عينه وفي قوله لصدق قبض الأخص على كل ما يصدق عليه قبض الأعم من غير عكس تسامح لجعل الدعوى جزءاً من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والإصرار اللذان بينهما عموم من وجه ليس ولم يكتف أيضاً بمسكن التقيض في الاستدلال بل استدل بما يصح التمسك به عند المصنف أيضاً وأما قولك هذا بيان بما لم يبين بعد فإجابته أن العكس المذكور قريب من الطبع يكفيه أدنى تنبيه (قوله تسامح) أقول أوجب بأن المدعي كون قبض الأعم مطلقاً أخص مطلقاً من قبض الأخص وما جملة جزءاً من الدليل هو تفسير وتعريف للمدعى لاعتنه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليك

(قوله ولم يكتف) أي لم يكتف في إثبات الجزء الثاني أعني ليس كل ما يصدق عليه قبض الأخص يصدق عليه قبض الأعم بمسكن التقيض حتى يرد عليه ما ذكر بل استدل بما صح التمسك به عند المصنف أيضاً أعني قوله أو قول إلى آخره وما قبل أن للمصنف مدعين أحدهما قوله ليس كل قبض الأخص قبض الأعم والثاني وهو مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم والذي بينه الشارح بمسكن التقيض هو الثاني وما يصح به التمسك عند المصنف فهو استدلال على الأول فيلزم إلا كفاؤه فليس شيء لأن معنى قول الشارح بمسكن قبض بسبب كونه عكس التقيض أي مدلوله لأنه لازم بتوسط عكس التقيض إذ لا مقابلة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل لا إنسان لا حيوان الخ حيث أكتفي بمسكن التقيض (قوله قريب من الطبع) لأن المحمول في القضية الموجبة الكلية أماسوا للوضوع أو أهم منه ولا شك في أن انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء الموضوع وأما نزاع المتأخرين قائم هو في عمومه وجريانه في نحو كل يمكن شيء فإنه لا يصدق كل لا شيء لا يمكن لعدم وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة (قوله جزءاً من الدليل) أي صغرى القياس والصغرى مطوية أي كما كان كذلك كان قبض الأخص أعم من قبض الأعم (قوله فهو بالحقيقة) أي إذا كان الصغرى تفسراً للمدعي فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود فلا مصادرة (قوله وما بعده) أعني

يرجع لتساوي العينين والفرض اختلافهما بالمعوم والخصوص فهذا التساوي باطل فبطلت الموجبة التي هي قبض الدعوى (قوله أو قول العام صادق الخ) حاصله أن أصل الدعوى أن الحيوان أعم من الإنسان فيصدق حيوان مع قبض إنسان وهو لا إنسان وحيث كان كذلك فلا يصح كل لا إنسان لا حيوان لأنه يطل المعوم وبطلان المعوم باطل (قوله فليس بعض قبض الأخص) وهو فرس قبض الأعم وهو حيوان بل هو فرد من أفراد (قوله وفي قوله لصدق قبض الخ) حاصله أن المصنف ادعى أن قبض الأعم من شيء مطلقاً أخص من قبض الأخص مطلقاً من غير عكس وأقام على ذلك دليلاً

بقوله لصدق قبض الأخص على كل ما يصدق عليه قبض الأعم من غير عكس ولا شك أن هذا الدليل عين الدعوى وقد ذكرنا أن أخذ الدعوى جزءاً من الدليل مصادرة وهي ممنوعة لكن الأولى للشارح أن يقول لجعل الدليل نفس الدعوى كما علمت إلا أن يقال إن الشارح لاحظ أن الدليل هو قوله لصدق قبض الأخص على كل ما يصدق عليه قبض الأعم من غير عكس أما الأول فلا نه كذا الخ فقوله أما الأول الخ من جملة الدليل فصح كون الدعوى جزءاً من الدليل (قوله تسامح) أوجب عنه بأن هذا ليس دليلاً على مدلول بل هو استدلال بالحد على المحدود فالحدود مجهول ولما كان هذا الحد خفياً يحتاج لبيان بينه بقوله أما الأول الخ وأما الثاني الخ فبعدم هذا كله فممكن أن المراد يكون بالتسامح التساهل في التمييز حيث وضع لأم التعليل موضع أي التفسيرية فجعل الدعوى جزءاً من الدليل بحسب



الظاهر وفي الحقيقة لأجل أنه أراد بالإلم أي التفسيرية ( قوله لأن التباين ) الكلي يصدق عليه بالعموم الوجهي لأن معنى قوله في الجملة أي في بعض الاوقات وهذا أعم من كون البعض الآخر مسلوب الصدق في جميع الاوقات والتباين الكلي كما يصدق عليه السالبان الجزئيان يصدق فيه السالبان الكليتان نحو كل انسان ليس بفرس وكل فرس ليس بإنسان ونحو بعض الانسان ليس بفرس وبعض الفرس ليس بإنسان ( قوله في الجملة ) زاد ذلك لأجل صدقه ( ٣٠٧ ) ( قوله كما ان مرجع التباين الكلي

سالبان الخ ) أي يخص به والا فقد يوجد فيه التباين الجزئي ( قوله والتباين الجزئي اما عموم الخ ) ليس التقصدا شرا كما بين الاثنين بل التباين الجزئي يدخل تحته فردان ( قوله لأن المفهومين اذا لم يتصادقا الخ ) تفسير للتباين الجزئي ( قوله أصلاً ) أي لا مطلقاً ولا من وجه فلو عبر بالتباين لصدق بالتباين الجزئي وهو يصدق بالعموم الوجهي فيكون بين تقيض حيوان ولا انسان عمومًا من وجه مع ان بينهما التباين الكلي فذلك قيد فيما تقدم ( قوله فان قلت الخ ) قد تقدم ان ابطال احدهما على العموم اجابى واقامة دليل يمارض دليل المدعي بمعارضة وقد علمت فيما مر ان المصنف ادعى دعوة وهي ان

بين تقيضهما عموم أصلاً أي لا مطلقاً ولا من وجه لأن هذا العموم أي العموم من وجه متحقق بين عين الاعم مطلقاً وتقيض الاخص وليس بين تقيضهما عموم لا مطلقاً ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلا بينهما يتصادقان في اخص آخر ويصدق الاعم بدون تقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في تقيض الاعم كالحيوان واللاتباين فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللاتباين في الانسان واللاتباين بدون الحيوان في الجماد واما أنه لا يكون بين تقيضهما عموم أصلاً فالتباين الكلي بين تقيض الاعم وعين الاخص لا يحتاج صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلاً وانما قيد التباين بالكلي لأن التباين قد يكون جزئياً وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فرجعه الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي سالتان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه أو تباين كلي لأن المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور قد لا يتصادقا في صورة أصلاً فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فاما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلاً فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين تقيضهما عموم أصلاً باطل لأن الحيوان أعم من الابيض من وجه وبين تقيضهما عموم من وجه فتقول ان المقصود تفصيل المدعي الى جزئين ليستدل على كل واحد منهما على حدة فالاولى أن يجعل تفسيراً له ويقال أي يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عايه تقيض الاعم من غير عكس ففي الكلام تساع بجمل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة ( قوله وانما قيد التباين بالكلي ) أقول قوله أما الاول الخ وأما الثاني الخ ( قوله ان المقصود ) أي ليس ان المقصود اثبات الحد للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوماً بغير الحد وفيما نحن فيه قد علم المحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعي على جزئين ليستدل على كل واحد منهما على أفراد اذ لا دليل يثبت المدعي بتمامه ( قوله ويقال أي يصدق ) عطف تفسيرى لقوله يجعل أي المراد بجمله تفسيراً له أن يورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لان يكون النرض من التاميل التفسير ( قوله في الكلام تساع ) أي تساهل في اللفظ حيث أورد لام التاميل مقام حرف التفسير يجعل التفسير أي ما هو تفسير في الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التاميل عليه فمضى قول الشارح وهو مصادرة على المطلوب انه مصادرة صورة وبما ذكره قدس سره ظهر كونه تساعاً حقيقة ولا حاجة الى ان القول بالتساع تساع لانه خطأ ولا الى ما قيل ان التساع اللفظي ربما يفضى الى الفساد كما يفضى الى قوت الاولى فانه خلاف للعارف بينهم

الامر ان الذين بينهما عموم من وجه ليس بين تقيضهما عموم أصلاً وأقام على ذلك دليلاً فذكر الشارح دليلاً ينتج تقيض المدعي وهو ما أشار له بقوله فان قلت الخ فهو إشارة لمعارضة ( قوله لان الحيوان الخ ) فيجتمعان في الملوك وينفرد الحيوان في العبد الاسود والثاني في الورق وكذا يقال في لا حيوان ولا أبيض فيجتمعان في الثوب الاسود والاول في الورق والثاني في العبد الاسود فكيف قولك أيها المصنف ان الامر ان الذين بينهما عموم من وجه ليس بين تقيضهما عموم أصلاً وحاصل الجواب ان الاعتراض منشأه عدم فهم الصوى

( قوله المراد انه ليس يلزم الخ ) ( ٣٠٨ ) فلا ينافي قد يكون بينهما عموم وخصوص وجهي فتخلص ان بين تقيضي الامرين

الذي بينهما عموم وخصوص وجهي قد يكون التباين وقد يكون العموم الوجهي وجبت بقول المصنف ليس بين تقيضهما أي ليس يلزم ان يكون بين تقيضهما عموم وقوله أصلاً مناه مطلق أو وجهي وليس المراد ان كون تقيضهما منفي عنه العموم في جميع الاوقات كما هو من المعترض ( قوله أو يقول الخ ) حاصله ان العبارة في حد ذاتها قبيحة ما تقدم لانه لو

قال بين تقيضهما العموم لأفاد العموم في جميع الاوقات لان المهمة في قوة الكلية في العلوم فاذا أدخل النفي على هذا الكلي نفي الدوام والامر الكلي فيصدق حينئذ بصورتي أي ليس بينهما العموم الدائم ( قوله لا أفاد العموم الخ ) لان مهملات العلوم كلية ( قوله لا ينافي رفع الإيجاب الكلي ) قوله لم يتبين الخ لانه انما ذكر عدم العموم الدائم وهو يصدق بصورتين ( قوله فاعلم ان النسبة الخ ) أي اذا علمت ان

( قال مصادرة على المطلوب ) في الصراح مصادرة خون كسي را بمال أو خريدن وفي القاموس صادرة على كذا طالبة به والمناسبة ظاهرة ( قوله حاصله الى آخره ) لما كان في كلام الشارح اطناب بين حاصله ودفع به ما قيل ان التباين الجزئي أيضاً يثبت المدعى لانه لا يقال بدون التباين الكلي ولا يستعمل في مجرد العموم من وجهه لان ذلك انما هو في لفظ التباين الجزئي ومقصود الشارح انه لو أطلق التباين لاحتمل ان يكون ذلك ثابتاً في أحد نوعيه أعني التباين الجزئي المجامع للعموم من وجهه فلا يثبت نفي العموم بينهما ( قال اذا لم يتصادقا الى آخره ) أي لم يحمل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعه الى سالتين جزئيتين فاقبل انه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فان لم يتصادقا الى آخره وهم لانه انما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادقا لم يجتمعا في بعض الصور ( قال فان قلت الخ ) معارضة منشأ توهيم كون الدعوى سالبة كلية كما هو المتبادر من وقوع التكرار في سياق النفي وعدم التقيد بادة من المواد ( قال المراد منه انه ليس يلزم الى آخره ) بقرينة ان جميع القضايا التي أثبت النسبة فيها ضرورة مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكرتها ضرورة ولذا قدم هذا الجواب ( قال لا أفاد العموم ) بناء على ان مهملات العلوم كليات ( قوله فيكون سالبة جزئية ) وليست من المسائل اذ المقصود منها دفع توهيم العموم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان ما ذكر عام مخصوص البعض (١) ( قوله كان حاصله الى آخره ) لتلايكون التعرض للمهم مع تحقق خصوصية أحد الطرفين لهما في بيان النسبة ( قال ولا نفي بالمباينة الجزئية الا هذا القدر ) يجي في كلامه قدس سره ان هذا القدر غير كاف لان المراد بها المباينة مجرداً عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية

المصنف لم يبين النسبة فتقول لك في بيانها اعلم ان النسبة الخ (١) قوله ( قوله كان حاصله الخ ) كذاباً لا اصول فيلحجر وقد

( قوله الا هذا القدر ) وهو صدق كل واحد منها بدون الآخر المباشرة الجزئية أي وهي تصدق بالتباين الكلي والعموم الوجهي فان قلت المباشرة الجزئية لم تقدم في السبب الرابع والجوابان المباشرة الجزئية ( ٣٠٩ ) لا تخرج عما تقدم ( قوله وقبضا

المتباين ) أي تابينا كليا وقوله متباينان أي تابينا جزئيا لا كليا كما هو التوهم والتباين الجزئي متحقق في مادتين كما يأتي ( قوله الصادقين على

الا هذا القدر وقبضا المتباينين متباينان تابينا جزئيا لاتهما اما ان يصدقا معا على شيء كالانسان والافرس الصادقين على الجاد أو لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس وأيا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدقا على شيء أصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً واما اذا صدقا على شيء كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر فيصدق كل واحد من تقيضهما بدون تقيض الآخر فالتباين الجزئي لازم جزما

الجاد ) وسكت عن مادة الافتراق فالأول منفرد في الفرس والثاني في الانسان ( قوله كاللاوجود واللاعدم )

( قوله فاعلم أن النسبة بينهما المباشرة الجزئية ) أقول لا يقال يلزم من ذلك أن لا تخسر النسبة بين الكليات في الرابع لانا نقول المباشرة الجزئية منحصرة في المباشرة الكلية والعموم من وجه فاذا قيل ان النسبة هناك هي المباشرة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباشرة كلية وفي بعضها عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الرابع ( قوله فلان قيد فقط لا طائل من تحته ) أقول أجيب عنه بان معنى كلام المصنف ان أحد المتباينين يصدق مع تقيض الآخر فقط أي لا يصدق مع عين الآخر فيصدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر ظهر صدق أحد التقيضين بدون التقيض الآخر وبعدم صدق أحد المتباينين مع عين الآخر ظهر صدق تقيضه مع عين الآخر فن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من تقيضي المتباينين بدون الآخر فبعد فقط لا بد منه وليس معناه المبين الآخر لا يصدق مع تقيض الأول والالكان فاسدا لاختلافه عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقاً صحيح للطلوب اذ حاصله ان قيد فقط منضما الى ما تقدم يفيد معنى صدق كل من المتباينين مع تقيض الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيداً للمعنى

بما يصدق عليه الخ ) ولا ذات تنصف بعدم الوجود وعدم عدم ( قوله وإياها كان ) أي سواء صدقا على شيء كإحدى الأول أو لم يصدقا كما في المثال الثاني ( قوله كان بينهما تباين كلي ) أي والتباين الجزئي لازم للكلي ( قوله يصدق مع تقيض الآخر ) أي فيصدق انسان مع لا فرس وصدق فرس مع لا انسان فقد وجد لا فرس بدون

( قال كاللاوجود واللاعدم ) أي اللاوجود واللاعدم فان كل واحد منهما يصدق على تقيض الآخر ولا يصدقان على شيء واحد فاقبل انه من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص النسبة بالكليات الصادقة في نفس الامر وهم ( قال تابين جزئي ) بمعنى صدق كل منهما بدون الآخر في بعض الصور فقط بقرينة جملة في مقابلة التباين الكلي وهذا كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب الكلي ويراد به التني عن البعض مع الاثبات للبعض فكأنه قال وان صدقا كان بينهما عموم من وجه الا انه اعتبر عنه بالتباين الجزئي في لترتب عليه قوله فالتباين الجزئي أي بلعني الاعم لازم جزما ( قال لان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر ) بناء على ان الكلام في الكليات الصادقة في نفس الامر علم ما مر بيانه في قوله وتقيض المتساويين متساويان ( قوله أجيب الى آخره ) خلاصته ان قيد فقط متعلق بقوله مع تقيض الآخر لا بقوله أحد المتباينين وعط الفائدة اضافة أحد الى المتباينين أي يصدق أحد المتباينين لا أحد التقيضين مع تقيض الآخر لا مع عينه فيفيد الأول صدق أحد التقيضين بدون تقيض الآخر والثاني صدق تقيض ذلك الآخر مع عين الآخر مثلا يصدق الفرس مع الا انسان ويصدق اللافرس مع الانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاداً لصدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر ( قوله وليس معناه الى آخره ) أي ليس قيد فقط متعلقاً بقوله

لا انسان ووجد لا انسان بدون لا فرس فمتحقق كل من التقيضين بدون الآخر وهذا أمر لازم للتباين الجزئي وقوله لان كل واحد يصدق الخ على التباين الجزئي

( قوله وقد ذكر في المتن الخ ) حاصل هذا اعتراض على المتن من جهتين اما الاولى فظاهرة واما الثانية فخلاصها ان المدعي كلي ولا يد ان يكون دليله كليا وهو قد جعل الدليل غير كلي وأجيب بان قيد قط ليس راجعا لقوله أحد المتباينين كما توهم المعتبر بل هو مرتبط بقوله مع نقض الآخر ومعتزله صدق أحد المتباينين مع عين الآخر فلم ينعى حينئذ أنه يصدق أحد المتباينين كالإنسان مع قبيض الآخر وهو فرس ونقيضه هو لا فرس وقد وجد إنسان الذي هو أحد المتباينين مع نقض الآخر وهو لا فرس لأمع المتباين الآخر وهو فرس وإذا كان إنسان لا يصدق ولا يوجد مع فرس لزم منه صدق نقضه مع فرس فكلام المصنف بهذا الاعتبار بمنزلة قولك ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقض الآخر ويجعل القيد أعني فقط راجعا لقوله مع نقض الآخر يكون المصنف في غنية عن زيادة لفظ كل في الدليل كما هو حاصل الاعتراض الثاني والحاصل أنه على هذا التوجيه يكون الدليل منتجا لكون ( ٢١٠ ) كل واحد من المتباينين يوجد مع قبيض الآخر لكن يدل على وجود واحد مع

وقد ذكر في المتن هنا ما لا يحتاج إليه وترك ما يحتاج إليه اما الاول فلأن قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق أحد المتباينين مع قبيض الآخر زائد لا طائل تحته واما الثاني فلأنه وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع قبيض الآخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لاصدق واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق أحد النقيضين مع نقض الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وأنت تعلم المقصود افادة ظاهرة والمدلول الى هذا القيد المحوج الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف التبادر تكلف ظاهر لكن الحلل حيث متعاق بالعبارة دون المعنى ( قوله وأنت تعلم ان الدعوى الخ ) أقول أجيب عن ذلك بان معنى قولهم قبيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ان النسبة بين هذين أحد المتباينين فيكون محط الفائدة لفظ أحد فيكون معناه ما ذكره ( قوله لا خاليا عن الفائدة فقط ) لا يعني عليك حسن العبارة ( قوله الى هذا القيد ) متعلق بترك بعضهم معنى الرجوع ( قوله وحمل اللفظ الى آخره ) لان التبادر ان يكون محط الفائدة لفظ أحد لاختصاصه الى المتباينين ( قوله لكن الحلال الى آخره ) لا بالمعنى فالحل عليه أولى ( قال وأنت تعلم الى آخره ) يريد أنه لو لم يعتبر العموم في قوله أحد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظه كل أو بمجمل الاضافة للعموم يثبت الدعوى بمجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك باقي المقدمات من قوله لانها ان لم يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعين بخلاف استدراك قيد فقط فلذا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان المصنف لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المصنف مستدرك

قبيض الآخر بالنطسوق وعلى وجود الآخر مع قبيض الاول بالضرورة فاذا وجد إنسان مع لا فرس فقد وجد أحد النقيضين بدون القبيض الآخر ويلزم من ذلك وجود لانسان مع فرس ( قوله وليس يلزم الخ ) مثلاً حيوان يوجد مع لانسان دون العكس فالتقيضان لحيوان ولانسان اذا وجد واحد منهما لا يلزم منه عدم الآخر لان لحيوان يجامع لانسان فاحد النقيضين وهو لحيوان يوجد مع الآخر نعم لانسان قد يجامع

حيوان والحاصل أنه لم يلزم من صدق حيوان مع لا انسان صدق ككل واحد من النقيضين بدون القبيض الآخر وأنت لما علمت ان لا انسان يجامع لحيوان ( قوله وأنت تعلم الخ ) اعتراض على المتن حاصله ان قوله ان لم يصدق على شيء أصلاً الخ وان صدق على شيء الخ الاولى حذف هاتين المقدمتين لان الدعوى وهي قوله وقبيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ثبت بمجرد قوله ضرورة ان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقض الآخر فقول الشارح فباقي المقدمات مستدرك مراده بذلك الباقي المقدمتان الاولتان اللتان عرّفتهما وأجيب بأنه انما ذكر هاتين المقدمتين لان النسبة بين النقيضين لما كانت التباين الجزئي من غير ان يلاحظ فيه خصوصية ولا شيء فكان محتجاً فردان فلذا احتج الى ان يبين هذين الفردين وذلك انما يكون بهذين المقدمتين فذكرهما انما هو لبيان فردي هذا العام أعني التباين الجزئي وقولنا من غير ان يلاحظ فيه خصوصية احترازاً عما يلاحظ في التباين الجزئي خصوصية كما في الانسان والفرس فان بينهما تبايناً جزئياً لكن مع الخصوصية وهو التباين الكلي وكما في الحيوان والابيض فان بينهما عمومًا وخصوصاً وجهاً ويلزم منه التباين الجزئي لكن بقيد كونه في العموم الوجهي

أن الدعوى ثبت بمجرد المقدمة الفائلة كل واحد من المتباينين يصدق مع قبض الآخر  
لأنه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المتباينة الجزئية باقي المقدمات  
مستدرك قال

( الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيق فكذلك يقال على كل أخذ تحت  
الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو أهم من الاول لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون  
العكس أما الاول فلا يندرج كل شخص تحت الماهيات المعراء عن الشخصات وأما الثاني فلجواز  
كون الجزئي الاضافي كلياً واستناع كون الجزئي الحقيق كذلك )  
( أقول ) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقاً لأن جزئيته بالنظر

النقيضين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل واحد من فرديه أي التباين الكلي والعموم  
من وجهه إذ لو كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن أحدهما الخصوصيتين كالتباين  
الكلي مثلاً لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية إذ لا يقال أن النسبة بين الفرس والانسان  
أو بين الحيوان والابيض هي التباين الجزئي مع نبوته هناك قطعاً بل يقال أن النسبة بين الاولين هو  
التباين الكلي وبين الاخيرين هو العموم من وجهه وبم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين  
ولا شك أن المدعي بهذا المعنى لا يتم الا بالابيين أن قبضي المتباينين قد لا يتصادقان أصلاً وقد  
يتصادقان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مفيداً بخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا  
بخصوص العموم من وجهه في جميعها بل يثبت في بعضها في ضمن المتباينة الكلية وفي بعضها في  
ضمن العموم من وجهه فالنسبة بين قبضي المتباينين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل  
واحد من فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لاشبهة فيه قيل ان المصنفين ان يقضي الامرين  
الذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور تبايناً كلياً وظاهراً بينهما قد يكون عموم  
من وجهه كاللاحيوان واللا ابيض فاذا ضم ذلك الى ما ذكره في قبضي المتباينين من صدق عين  
كل واحد منهما مع قبض الآخر

( قوله إذ لا يقال الى آخره ) لما مر النسبة ان الاكتفاء على المبهم مع تحققه في جميع الصور في  
ضمن أحد الفردين بخصوصه قصور في بيان النسبة ( قوله ويعلم من ذلك الى آخره ) عطف على قوله  
بل يقال ان النسبة الى آخره أي يعلم من ذلك القول ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين  
أي في المتباينين المذكورين من غير حاجة الى التصريح بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين  
الجزئي فانه لا يفهم منه أحدهما بعينه فيكون التباين قاصراً ( قوله ولا شك الى آخره ) عطف  
على قوله بان معنى قولهم الخ مقدمة ثانية من الجواب ( قوله وهذا الكلام الى آخره ) يحتمل  
ان يكون من تسمية كلام الجيب ويحتمل ان يكون من كلامه قدس سره تحميلاً للجواب ( قوله  
قيل الى آخره ) جواب عن اعتراض ذكره الشارح بقوله نعم لم يبين مما ذكره المصنف  
النسبة بين قبضي امرين بينهما عموم من وجه كما سيصرح به آخر \* آخره ههنا لتوقفه على  
قوله لصدق أحد المتباينين مع قبض الآخر ( قوله في بعض الصور ) وهو عين الاخص  
مع قبض الاعم ( قوله فاذا ضم الى آخره ) انما احتجج الى الضم لان اللازم مما ذكره

( قوله على المعنى المذكور )

وهو الذي يمنع العقل

صدقه على كثيرين وقوله

مقول بالاشتراك أي

الاشتراك اللفظي وهو كما

مران يكون اللفظ الواحد

الموضوع لثمان عدة بأوضاع

عدة واما المنوي فهو أن

يكون اللفظ موضوعاً لمعنى

كلى ونحوه أفراد واذا

أطلق الاشتراك انما يصرف

لفظي ( قوله ويسمى جزئياً

حقيقاً ) ظاهراً ان الاسم هو

لفظ حقيق ( قوله لان جزئيته

بالنظر الخ ) علة للتسمية

ولا ضرر فيه وقولهم

التسمية لاتعمل الشئ

وجوبها لا جوازها وقوله

بالنظر أي بالإضافة الى

حقيقته

( قوله وبازائه ) أي ويطلق بازائه أي في مقابلته أي ان الجزئي الحقيقي يقابله الجزئي الإضافي فتقابل العدم والمملكة لان الاول يابتن نفس تصويره من وقوع الشركة فيه والثاني لا يمتنع الخ لا تقابل التضاد ( قوله كالانسان بالنسبة الى الحيوان ) أي واما بالنسبة الى حقيقته فهو كلي ( ٣١٢ ) ( قوله لان جزئيه بالاضافة الى شيء آخر ) أي واما بالنظر الى حقيقته

الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل أخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي الإضافي وهو الاعم من شيء آخر وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لانه والكلي الإضافي متضايان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايين الاخر والا

فانه جار فيها أيضاً ظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل من فرديه أو نقول نفي أولاً أن يكون النسبة بينهما هي العموم من وجه لان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين التقيضين هي العموم من وجه أيضاً فبالغ في فيه حيث ضم اليه نفي العموم مطلقاً ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره في تقيضي التباينين بعينه لان تقيضهما ان لم يتصادقا على شيء أصلاً كتقيض الاعم وعين الأخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرور صدق كل واحد من المنين مع قبض الآخر وأياما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم ان المصنف أحمل النسبة بينهما وهو بصدد بيانها ( قوله وبازائه الكلي الحقيقي وقوله وبازائه الكلي الإضافي الخ ) أقول فان قلت المتبادر مما ذكره ان الكلي أيضاً له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والآخر اضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معني الجزئي وكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً أمر مكتشف على ما بينه وأما الكلي فليس يظهر له معنيان

ثبوت التباين الكلي في بعض الصور وثبوت العموم من وجه في بعض آخر واما النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلا يعلم ما هي فاذا ضم ذلك الى ما استفاد مما ذكره في تقيضي التباينين من صدق عين كل واحد مع قبض الآخر ظهر ذلك ( قوله فانه جار فيها ) أي ما ذكره في تقيضي التباينين جار في تقيضي الامرين اللذين بينهما عموم من وجه ( قوله فبالغ ) جملة مترضة بين قوله نفي أولاً وبين المخطوف عليه أعني قوله ولم يتعرض لدفع توهم انه اذا كان المقصود نفي ما يتبادر اليه الوهم فلم نفي العموم مطلقاً حيث قال ليس بينهما عموم أصلاً أي لا مطلقاً ولا من وجه بانه لاجل المبالغة في النفي ( قوله ولم يتعرض للنسبة ) أي ثانياً ( قوله المتبادر الى آخره ) انما قال ذلك لاحتمال ان يجعل ذلك على ان للكلي مفهوم واحد يسمى باعتبار مقابلته للجزئي الحقيقي حقيقياً وباعتبار انه امر نسبي لا يعقل عروضه لشيء الا بالقياس الى كثيرين اضافياً كما يشير اليه كلامه قدس سره ( قوله لان التمايز بين الى آخره ) فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متعقلاً بالقياس الى كثيرين لكن عروضه لشيء بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج الى وجود كثيرين فالجزئية بهذا المعنى ثابتة لشيء بالنظر الى نفس مفهومه وكونه أخص أمر عارض له بالقياس الى

فهو كلي ( قوله وهو الاعم من شيء ) أي بحسب الفعل ونفس الامر لا بالمكان والفرض واذا كان الكلي الإضافي ذلك كان الجزئي الإضافي ما اندرج تحت شيء بالفعل فيها متضايان أي لا يعقل تعقل هذا بدون الاخر واما الكلي الحقيقي فهو ما صلح لفرض الاندراج أمكن الاندراج فيه أولاً كالاشياء وعلى تهدير الامكان حصل اندراج بالفعل أم لا كالتقاء فهو أخفض من الإضافي بمرتبتين ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن الاندراج تحته كان الكلي الحقيقي أثقل منه بمرتبة وحيدة يكون الجزئي الإضافي بما أمكن اندراجه تحت غيره ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن اندراج غيره تحته بالفرض والجزئي الإضافي بما أمكن اندراجه تحت غيره بالفرض لكان مساوياً للكلي الحقيقي ( قوله لانه والكلي الإضافي

متضايان ) أي لان الجزئي الإضافي خاص والكلي الإضافي عام والخاص والعام اضافيان كما بينه الشارح بقوله وكما ان الخاص خاص الخ ولا يعقل تعقل خاص بدون علم ولا العكس والمصنف قد أخذ العام في تعريف الخاص فتقتضاه ان تعقل العام سابق على تعقل الخاص لان أجزاء المعرفة سابقة في التعقل على المعرفة وكون تعقل العام سابقاً على تعقل الخاص باطل بالضرورة اذ هما متضايان ومقتضى ذلك انهما متساويان في التعقل

( قوله لامه ) أي ففقتى كونهما متضايين أنه معه ومقتضى أخذه العام في التعريف ( ٣١٣ ) أنه سابق وحيث أنه تعريف

لكان تعقله قبل تعقله لامه وأيضاً لفظة كل أتا هي للإفراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالأولى  
متأيزان كذلك فإن معناه المتقدم الذي سماه هنبا كلياً حقيقياً هو الصالح لفرض الاشتراك  
بين كثيرين ولا شك أنه أمر نسبي لا يعقل للشيء إلا بالقياس إلى كثيرين فإن أراد بالكلية  
الاضافي هذا المعنى فليس للكلية إذن معنيان وإن أراد به معنى آخر فلم يبينه فأت أراد به  
معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الأعم من شيء ومعناه أنه الذي يندرج تحته شيء آخر ولا ينبغي  
بالاندراج ما يكون مندرجاً بمجرد الفرض حتى يرجع إلى المعنى الأول بينه بل ما يكون بحسب  
نفس الأمر فالكلية الحقيقية ما صلح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن  
الاندراج في نفس الأمر أولاً والكلية الاضافي ما يندرج تحته شيء آخر في نفس الأمر فيكون  
أخص من الكلية الحقيقية قطعاً بدرجتين الأولى أن الكلية الحقيقية قد لا يمكن اندراج شيء تحته  
كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الاضافي والثانية أن الكلية الحقيقية ربما أمكن  
اندراج شيء تحته وإن لم يندرج بالفعل لا ذهنياً ولا خارجاً ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفعل  
وأما أخص هذا المعنى بالاضافي لأن الاضافة فيه أظهر من الاضافة في المعنى الأول وسعى الأول  
بالحقيقي لكونه مقابلاً للجزئي الحقيقي على أن صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في  
كونها اضافية وإن كان تعقلها

ما هو أعم منه فهو معنى اضافي لا يمكن عروضه للشيء إلا بالقياس إلى عروض الصوم للشيء آخر  
( قوله متأيزان كذلك ) أي يكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً بل معنى واحد اضافي ( قوله  
ولا شك أنه أمر نسبي ) أي النسبة داخلية في مفهومه إذ النسبة إلى كثيرين لا يعقل عروضه للشيء  
واتصافه به إلا بالقياس إلى ذات كثيرين ويستلزم نسبة أخرى عارضة لكثيرين وهو كونهم معروض  
للإشتراك فيه ( قوله هذا المعنى ) ويكون التعبير بقوله وهو الأعم من شيء تعبيراً منه أوضح من  
كونه اضافياً كما يشير إليه قدس سره في رسالته الفارسية أن كل واحد من الكثيرين يسمى فرداً  
للكلية وجزئاً اضافياً له ( قوله وإن أراد معنى آخر ) أي مقابراً لذلك المعنى المتقدم فلم يبينه  
ومنشا السؤال عدم الفرق بين صلاحيته للإشتراك بين كثيرين وبين الأعم من شيء الأمن حيث  
التعبير ولم أنه لو ترك السؤال والجواب واكتفى بقوله ومعناه أنه الذي يندرج الخ لكان أحسن  
وأخصر إذ التردد في السؤال والقول بأنه لم يبينه بعد أن فسّر الشارح الكلية الاضافي بقوله وهو  
الأعم من شيء ثم الجواب بأنه أراد معنى آخر وقد بينه الخ مستبشع جداً إلا أن الشارح في شرح  
المطالع صرح بأن هناك مفهومات ثلاثة الجزئين والكلية فذلك تردد قدس سره وتشكك في  
كون المفهومات أربعة أو ثلاثة عند الشارح ولذلك قال سابقاً المتبادر ( قوله حتى يرجع إلى المعنى  
إلى آخره ) فيه إشارة إلى أن منشأ السؤال عدم الفرق بين المعنيين ( قوله لا ذهنياً ولا خارجاً )  
كالكليات المدعومة إذ لم يفرض لها فرد في الذهن سواء كان المفروض ممكناً كما في التقاء أو تمتعاً  
كما في شريك الباري ( قوله لأن الاضافة فيه أظهر ) لأن كون الاندراج فيه من الاضافة أمر ظاهر  
في بادي الرئي بخلاف صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين ولهذا يناقش فيها ( قوله لكونه مقابلاً  
الخ ) فهو توصيف للشيء بوصف مقابله بأجراء التقابل بحري النسب ( قوله في كونها اضافية ) أي

المستعمل غير صحيح فإن قلت في الجواب أن المذكور في المتن الأعم لا العام والمتضايقان الخاص والعام لا الأعم والأخص فتقول المعترض واحد المتضايين لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضايين الآخر فتقول ذلك مسلم لكن هنا ليس كذلك فكلام المصنف لا اعتراض عليه فتقول ذلك مردود لأن الأعم متوقف في تصوره على العام فكأنه ذكر العام ضمناً أو يقال إن مراد المصنف بالأعم العام كما أن مراده بالأخص الخاص وحيث أنه قائم على المذكور صراحة لا استلزاماً غاية الأمر أنه عبر عنه بتعبير لفظه فالاشكال باق بحاله فكان الأولى له أن يقول ما كان مندرجاً تحت شيء بإسقاط الأعم ثم إن الشارح إنما نظر لفظ الأعم فاعترض بما علمت ولم ينظر لفظ الأخص وأنت لو نظرت له لو وجدت وأرد عليه أشكال أقوى مما أورده الشارح على الأعم وحاصلها أن الأخص والأعم أماناً أن يبقى على حقيقتهما أو يضرر بالعام

( ٤٠ ) ( شرح الشمسية ) والخاص على ما مر فإن أريد الثاني فالخاص هو نفس الجزئي الاضافي وحيث أنه صرف

الشيء بنفسه وبما يتوقف عليه وهو العام وهذا قاسد لانه يقتضي معرفة الشيء قبل معرفة نفسه وذلك لا يقبل وان أريد الاول فيلزم ان يكون عرف الشيء ( ٣١٤ ) بما يتوقف عليه وبما يتوقف عليه مضايقة فهذا الاعتراض وارد على المصنف سواء

ان يقال هو الاخص من شيء وهو أي الجزئي الاضافي أعم من الجزئي الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي موقوف على تعقل الغير كما ان تعقل الشيء كما ان تعقل الشيء من فرض الاشتراكين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وحيث يكون تسميته بالحقيقي ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الاضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء كان الكلّي الاضافي ما أمكن اندراج شيء تحته فيكون أيضاً أخص من الكلّي الحقيقي لكن بدرجة واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الاضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء آخر حتى يلزم ان الكلّي الاضافي ما أمكن فرض اندراج شيء تحته فيرجع الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح ضمير الجزئي الاضافي بما ذكرنا لانه لا يقال للفرس انه جزئي اضافي للانسان مع امكان فرض الاندراج فتأمل ليتضح لك ان الحق ان الكلّي أيضاً له مفهومان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي تقابل الدم للملكة وليس توقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما اضافي يقابل الجزئي الاضافي تقابل التضايغ وان الحال بين الكلّين في النسبة عكس ما بين الجزئين فالكلّي الاضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الاضافي أعم من الحقيقي كما سنبينه ( قوله وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر لانه أي الجزئي الاضافي والكلّي الاضافي متضايغان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلّي الاضافي العام ) أقول وذلك لما عرفت ان معنى الجزئي الاضافي هو المتدرج تحت غيره

منسوبة الى الاضافة نسبة الفرد الى الكلّي ( قوله موقوفا على تعقل الغير ) أعني الكثيرين لكونه داخلا في مفهومها ( قوله كما ان تعقل الممتع الى آخره ) أي تعقل مفهوم الجزئي الحقيقي موقوف على تعقل الغير أعني كثيرين لدخوله في مفهومه أيضاً ( قوله لان تحققه ) في شيء وعروضه له لا يتوقف على تحقق الغير وكذلك مفهوم الكلّي وعروضه لشيء لا يتوقف على تحقق الكثيرين فالتوقف في كلامه قدس سره في جميع الموارد على معناه الحقيقي لا يمتنع الاستلزام على ما وهم ( قوله تقابل الدم والملكية ) هكذا صرح في حاشية شرح المطالع واحال ببيان على ما ذكره سابقا في القسمة حيث قال المفهوم أي ما من شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أولا ان منع هومن حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه بالمثل على كثيرين إيجابا فهو الجزئي وان لم يمنع فهو الكلّي انتهى ويظهر منه ان الذي ليس من شأنه الحصول في العقل واسطة بينهما ففي مفهوم الكلّي قيد عما من شأنه ان يمتنع أي من شأنه نوعه وهو المفهوم مطلقا معتبر والظاهر الإيجاب والسلب اذ تحقق شيء ليس من شأنه الحصول في العقل أصلا على تردد ثم المراد ان التقابل بين الكلية والجزئية أعني المنع وعدم المنع كذلك لا بين الكلّي والجزئي لانها مفهومان من صفتها المنع وعدمه فليس أحدهما عدما للاخر حتى يكون بينهما تقابل الدم والملكية أو الإيجاب والسلب فهما متضادان ( قوله تقابل التضايغ ) فالكلية والجزئية من المضايغ الحقيقي والجزئي والكلّي من المضايغ المشهور ( قوله كما مر ) ان من المعتبر في الكلّي الاضافي الاندراج بالفعل وفي الحقيقي امكان فرض الاندراج وهو

يقف على حاله أو أريد من العام والأخص العام والخاص وقد يجاب عن هذا بان ترتب التجريد في الأخص والأعم بان يزيد منهما شيء اندرج تحت شيء آخر ونجدها عن وصف الخصوص والعموم وحيث يدفع الاعتراضان أو يقال ان المصنف لم يقصد بما ذكره التصريف بل قصده الإشارة الى قاعدة كلية تضمن تعريفا خاليا عن الموانع بأن يقال انه شيء اندرج تحت شيء هذا وقد أجاب بعض عن اشكال الشارح بان المصنف ذكر التضايغ لا أحدهما فقول الشارح واحد التضايغ لا يجوز الخ مسلم لكن المصنف لم يذكر أحدهما حتى يتأتى الاعتراض ورد ذلك الجواب بان الاحتمال موجود في ذكر الاثنين فلا يتبع في هذا المقام خصوصا مع لزوم تعريف الشيء بنفسه فالاولى ما قلناه من الجواب ثم اعلم ان

الاضافة انما تعتبر اذا كانت بحسب التعقل ونفس الامر وما والكلّي الحقيقي لا يقال له اضافي لان الاضافة حقيقي الكلانية فيه أعني صدقه على كثيرين انما تعتبر فيه بحسب التقدير لا بحسب نفس الامر ( قوله يعني أن كل جزئي حقيقي الخ ) أي بالناية لدفع المصادرة الواقعة في المصنف وحاصل ذلك الدفع انه من باب الاستدلال بالحد على المحدود وهو يرجع للتفسير



جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهيته المعرأة  
عن الشخصيات كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التي بها صار شخصا معينا بقيت ماهية الانسانية

وهذا هو معنى الخاص بينه ومعنى الكلّي الاضافي هو المتدرج تحته شيء آخر وهذا هو معنى العام  
بينه فالخاص والجزئي الاضافي يعني واحد وكذلك العام والكلّي الاضافي يعني واحد ولا شك  
ان الخاص والعام متضايقان مشهوران كالاب والابن وان الخصوص والعموم متضايقان حقيقيان  
كلاوية والنسوة والمتضايقان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يذكر أحدهما في تعريف الآخر والا  
لكأن تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المعرفة وأجزائه مقدم على تعقل المعرفة فالت  
المذكور في تعريف الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو بمعني الكلّي الاضافي حتى يلزم  
ذكر أحد المتضايقين في تعريف الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو الاضافي  
مع ان المقصود بالاعم والاخص ههنا هو العام والخاص لامي التفضيل والزيادة في العموم والخصوص  
لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمعناه فيلزم تعريف الشيء بنفسه  
وبمضايقه معا وعلى الاول يلزم تعريفه بالاخص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف  
الشيء بما يتوقف معرفته على معرفته وبما يتوقف على معرفة مضايقه فالتخلل في التعريف من وجوب  
أحدهما تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضايقه أو بما يتوقف على  
معرفة مضايقه ولا شك ان التخلل الاول أقوى من الثاني فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وحده

أخص منه بدرجتين ( قوله وهذا هو معنى الخاص بينه ) واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوعا في  
القضية الموجبة الكلّية حتى أن أحد المتضايقين عد جزئيا اضافيا للآخر فيخالف كونه خلاف المتبادر  
يستلزم ان لا يكون تعريف المصنف جامعا ( قوله فلا يجوز ان يذكر أحدهما الى آخره ) فيه اشارة  
الى ان تعرض الشارح لبيان ان الكلّي الاضافي معناه العام ليس لاجل ان اتمام النظر في تعريف  
المصنف موقوف عليه لانه ما أخذ الكلّي الاضافي في التعريف بل لفظ الاعم فيكتفي في اتمامه ان  
الجزئي الاضافي معناه الخاص فكما ان الخاص خاص بالنسبة الى بل لتعميم القاعدة وهي انه لا يجوز  
ان يذكر في تعريف الكلّي الاضافي الجزئي الاضافي والخاص ( قوله مقدم على معرفة المعرفة )  
لكون معرفته سببا لمعرفة فلو أخذ أحد المتضايقين في تعريف الآخر لزم تقديم الشيء على نفسه  
بمرتبتين ( قوله تعقل الاعم الى آخره ) يعني ان الاعم من حيث انه دال على زيادة العموم مأخوذ  
في التعريف وهو متوقف على تعقل زيادة العموم على علم آخر فيلزم أخذ المضاف في التعريف  
بالواسطة فيلزم هدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب ( قوله مع ان المقصود الى آخره ) وان  
كان اللفظ مستملا في المعنى التفضيلي كما يقال العسل أحلى من الحل أي على تقدير فرض الحلالة  
فيه فيرجع الى معنى أصل الفعل فلا يردّ انه لا يمكن الارادة هذا المعنى في عبارة المتن لان صيغة  
التفضيل اذا استعمل بمن يكون نصا في الزيادة ( قوله لا بمعنى التفضيل والزيادة ) والا لزم ان  
لا يكون الشخص جزئيا اضافيا بالنسبة الى ما فوقه ولا ما فوقه كلياً اضافيا بالنسبة اليه ( قوله أقوى  
من الثاني ) لان امتناع تعقل الشيء قبل نفسه اظهر من امتناع تعقل أحد المتضايقين قبل الآخر  
( قوله فالاولى ان لا يقتصر الى آخره ) المقصود منه ان في كلام الشارح قصصا كما في ابطال السند

( قوله وهذا منقوض ) قد تقدم ان النقص يرد على الدليل برمته وعلى مقدمة الدليل والشارح لما لم يلقف مقدمة معينة ذلك على ان المراد نقض اجابى ( قوله فانه شخص ) أي ذات معينة في الخارج ( قوله والا فو ) أي الذات المعينة أي والا قل بالامتناع فان قلنا ان له ماهية فلك الذات المعينة ان كانت مجرد تلك الماهية الخ ( قوله وهو محال ) أي لان بين الجزئي والسكلي تقابل العدم والملكية وهما متنافيان ( ٣١٦ ) ( قوله وان كانت ) أي الذات المعينة التي تبدها ( قوله يلزم ان يكون واجب

وهي أعم منه فيكون كل جزئي حقيقي مندرجا تحت أعم فيكون جزئيا اضافيا وهذا منقوض بواجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع ان يكون له ماهية كلية والا فو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون أمر واحدكليا وجزئيا وهو محال وان كانت تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا للشخص وهو محال لما تقرر في فن الحكمة ان تشخص واجب الوجود عنه وأما الثاني فلجواز ان يكون الجزئي الاضافي كليا لانه الاخص من شيء والاخص من شيء

وأبضا يلزم ان لا يكون تعريفه بالأخص من شيء كما ذكره الشارح صحيحا لاشتراكه على الخلل الاول قطعا هذا وقد قيل في جواب النظر ان المصنف ذكر المتضامين مما أعنى الاخص والاعم في تعريف شيء واحد هو الجزئي الاضافي ولا يندور في ذلك وإس شيء لان هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الاضافي هو الخاص ومعنى السكلي الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر واردمع زيادة كما عرفت وان لم يسلم فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل أراد ذكر حكم من أحكامه يمكن ان يستنبط منه له تعريف وحينئذ يندفع الاشكالان مما الا ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهرا ( قوله وهذا منقوض بواجب الوجود ) أقول أي بذاته المحصورة المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر وأجب عن هذا النقض بان مناط

الأخص فلا يرد انه ليس من المناصب الثلاثة فلا وجه ليراده انما قال فالاولى لانه غير لازم على المترض ايراد جميع الاعتراضات ( قوله تعريفه ) أي الشارح وما قيل ان التعريف هو الاخص ومن شيء خارج عنه فقيه ان نسبة الخصوص الى شيء آخر معتبرة في مفهومه ( قوله مع زيادة ) وهو تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف عليه ( قوله وان لم يسلم ) بان يقول معنى الاندراج الدخول تحته ومعنى الخصوص عدم الشمول لما يشمله الآخر وهما معنيان متغايران وان استلزم أحدهما الآخر ( قوله يندفع الاشكالان ) اللذان ذكرهما الشارح وهما لزوم تعريف الشيء بما يضافه وعدم جواز ذكر لفظ كل وأما لزوم تعريف الشيء بنفسه وبما يتوقف عليه وان اندفع أيضا لكنه اشكال اوردته قدس سره ( قوله الا ان المقام ) أي المقام مقام بيان معنى آخر للجزئي ولذا شبهه بالحق الاول فهو يقتضي الاعتناء فيكون التصدي الى التعريف ( قال وهذا منقوض ) أي دليلكم على ان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي ليس بجميع مقدماته صحيحا لاستلزامه المحال وهو ان يكون لذاته تعالى ماهية كلية وقد تقرر في الحكمة بطلانه وما قيل انه قض تفصيلي للمقدمة القائلة بان

الوجود الخ ( وذلك كريد فانه معين بتشخصاته لا بذاته فالتشخص غير عين زيد وواجب الوجود متميز بذاته لا بتشخصاته اذ لا تشخصاته فان قلت ان مناط الجزئية والسكلية الوجود الذهني والذات العلية يستحيل وجودها في الذهن فلا يرد الاشكال من أصله والجواب ان الجزئي والسكلي ليس معناه ماحصل في الذهن ولم يصدق على كثيرين بل هو ما لو حصل في الذهن لم يصدق على كثيرين وحينئذ فالذات العلية لو حصلت في العقل لم تصدق على كثيرين فهو جزئي أو انه ليس المراد بالوجود في الذهن تعقل الشيء بكنهه بل ولو بالاوصاف التي تقتضي تبينه كالحالات مثلا وان كانت

تلك الاوصاف كلية وحينئذ فالذات العلية لا يستحيل وجودها في الذهن ( قوله ان تشخص الواجب عنه ) أي شخصه في يجوز الخارج وتعيينه خارجا بعينه وذاته لا بمشخصات خارجية ( قوله فلجواز ان يكون الخ ) حاصله ان الجزئي الحقيقي أخص والجزئي الاضافي أعم وينقلب الامر في السكلي الاضافي والحقيقي فكل كلي اضافي كلي حقيقي ولا عكس كما في النقاء وأما الجزئي الحقيقي مع السكلي الحقيقي فالتباين وكذا الجزئي الحقيقي والسكلي الاضافي وأما الجزئي الاضافي والسكلي الحقيقي أو الاضافي فالعدم والخصوص من وجه فالانسان جزئي اضافي وكلي حقيقي وازيد جزئي حقيقي وليس كليا حقيقيا ولا اضافيا

يجوز أن يكون كلياً تحت وكلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي

الكلية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الوجود المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يعقل إلا بوجوه تفرض كلية منحصرة في شخص ورد بان معنى الجزئي هو ما كان

كل جزئي حقيقي داخل تحت ماهيته للمرأة فهو لأن المانع سائل لا مبطال وكذا ما قيل أنه فض  
اجبالي لتلك المقدمة بناء على كونها مدللة بزعم المستدل وتوجيهه أن أي دليل أورد عليها ليس  
بصحيح إذ لو كان صحيحاً يلزم منه محال لأنه يلزم من صحته صحة تلك المقدمة مع أنها باطلة لأن  
المقصود من بيان عدم صحة الدليل بيان عدم ثبوت تلك المقدمة فلا معنى للاستدلال بعدم صحتها  
على عدم صحة أي دليل أورد عليها ( قوله كما صرح به ) أي الشارح حيث قال القوم أي ما حصل  
في العقل إما جزئي أو كلي ( قوله وليس من شأن الخ ) أن كان للقسم معنى الحاصل في العقل  
بالفعل فالعرض لنفي الشأن المبالغة كما به قيل ليس شأنه تعالى الحصول في العقل فضلاً عن حصوله  
فيه بالفعل وإن كان بمعنى ما من شأنه الحصول فيه فالأمر ظاهر ( قوله حتى يتصف بالجزئية ) فهو  
واسطة بين الجزئي والكلي وكذا الحال في التشخيصات الجزئية فإنها كذا هي تعالى في كونها متشخصة  
بنفسها لا بأمر زائد عليها وإلا لزم التسلسل ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل الدم والمملكة  
( قوله بل لا يعقل الخ ) أي فيما إذا أريد تعقله بالوجه المختص به فالعلوم بها كلي بناء على اتحاد  
العلم والمعلوم بالذات وأن العلم بالشيء بالوجه نفس العلم بالوجه على ماهو التحقيق فلا يرد أن كون  
الوجوه الكلية مرآة لمشاهدته لا يستلزم كون المعلوم كلياً ( قوله ورد بان معنى الجزئي أي آخره )  
لثلاث مخرج منها شيء من المفهومات على ماهو اللاحق بمفهوم قواعد الفن فعلى هذا الكلية والجزئية  
من عوارض الماهية لأن هذه الحقيقة ثابتة للأشياء إنما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب  
والإيجاب وما قالوا أن مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني وأنهما من المعقولات الثانية فبني  
على أن انصاف المفهوم بهذه الحقيقة دائر على انصاف صورته بالمتع عن الشركة فيه وعدمه والمافية  
وعدمها إنما يتصف بهما الشيء بعد حصوله في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون الانصاف  
الصورة بها بالذات وذو الصورة بالتبع فإن مطابقة صورته لكثيرين صفة له وإن كانت المطابقة  
صفة للصورة أو فسر بالنسبة المصححة للحمل فإن الصورة الحاصلة مأمنة عن شركة ذي الصورة  
بين كثيرين أي حمله عليها وسواء قلنا أن العلم نفس المعلوم أو شبح ومثال تقديره دقيق وبالتأمل  
حقيق ولا تفتت إلى ما قيل أنه يفهم بما ذكره قدس سره في حواشي المطالع أن للكلي والجزئي  
معاني أربعة الأولى الشركة الحقيقية والثانية الشركة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة المصححة للحمل  
ورابعها كون الشيء بحيث إذا حصل في الذهن عرض له الشركة والمعنى الأول لا يمرض لشيء لا  
في الخارج ولا في الذهن والثاني والثالث يمرض في الذهن والرابع يمرض لشيء في الخارج ولا  
إلى ما وقع في المواضع من أن الكلية والجزئية صفة للصورة على رأي من قال باتحاد العلم والمعلوم  
وصفة للمعلوم على رأي من ذهب إلى القول بالشبح والمثال ولا إلى ما وقع في شرح التجريد الجديد  
أنه لا يصح تفسير الشركة بالمطابقة لأن الكلية والجزئية صفة للمعلوم على ما نص عليه المنطقيون

ومطلق شيء ممكن  
كبيان حقيقتان وإضافتان  
وليسا جزئيين إضافيين  
لعدم اندراجهما تحت شيء

فانه متع ان يكون كلياً قال

( الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً ويسمى النوع الاضافي )

( أقول ) النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو

بحيث لو حصل في الذهن منع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع الخ اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وأيضاً المنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية ( قوله فانه يمنع ان يكون كلياً ) أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وما ذكرت النسبة بين الكلين وأما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكلين فالباينة لان الجزئي يمنع والاكلي لا يمنع وأما النسبة بين الجزئي الاضافي

والمطابقة وعدمها صفة الصورة على ما حققه السيد قدس سره ( قوله بحيث لو حصل الخ ) أورد كلاً لو اشارة الى ان فرض الحصول كاف في الجزئية والكلية وان كان المفروض محالاً ولا يتنافى ذلك استلزامه على تقدير حصوله لتع الشركة أو عدمها لعلاقة عقلية بينهما والاراد عليه بانه على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستلزماً لشيء منها أو مستلزماً لكلهما لان المحال يجوز ان يستلزم المحال مدفوع بانه لا بد لازوم من العلاقة ولا يتصور للشيء علاقة بالقيضين كما يشهد به البديهية وقولهم المحال يجوز ان يستلزم المحال بخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق ( قوله اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل ) ولا كونه من شأنه ذلك والاتخرج الامور الغير الحاصلة بالفعل وما ليس من شأنها ذلك عنها واكتفى بنبي الاول لانه المتبادر الى الفهم. ( قوله وذلك ) أي المذكور من معنى الجزئي الحقيقي ( قوله يصدق على الواجب تعالى ) أي على ذاته المقدسة لانه على تقدير الحصول في العقل مانع عن وقوع الشركة فيه والا لم يكن شخصاً ( قوله وأيضاً المنع الى آخره ) بناء على انه لا طريق مقدوراً لنا لحصول كنه الشيء الا التحديد والبسيط يتمتع بتحديد ( قوله لا ذاته على وجه مخصوص يتعرض له الجزئية ) اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي يكون مرآة لشاهدة ذاتها المخصوصة وما قيل ان ضم الكلبي الى الكلبي لا يفيد الجزئية فليس بكلبي على ما بين في محله كيف لا وقد صرحوا بان لفظة الله تعالى علم لذاته تعالى والتعريف بالعلمية لاحضار شيء بينه في ذهن السامع فلو لم يكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم وأجاب العلامة التفاتاً عن النقض بان تشخصه تعالى عين ذاته في الخارج فلا يتنافى ذلك لمجمله الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون داخلاً تحت ماهية المراءة ولم يرد ان هذا مصداق ما قيل ان لكل عالم هفوة لانه مصرح في كتب الحكمة بان تشخصه عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد وان ذاته تعالى فرد للوجود والتشخص ولسائر الصفات مع كونه قائماً بذاته وما قيل ان نسبة التشخص الى الماهية كنسبة الفصل الى الجنس في كون كل واحد منهما ذاتاً للآخر فلي تقدير محته تماماً في الماهيات الممكنة ( قوله وما ذكرت ) من معنى الكلبي الحقيقي والكلبي الاضافي ( قوله النسبة بين الكلين ) وهي ان الكلبي الاضافي أخص من الكلبي

( قوله وهو المقول ) أي المحصول لان نوعيته الخ  
تعليل للوصف بالحقيقة  
والنوعية نسبة اضافية بين  
الانسان وافراده

(قوله الى حقيقته الواحدة) أي الحقيقة المتحدة فظهر ان الحقيقي نسبة الى الحقيقة (قوله في افراده ظرف مستقر) أي الحقيقة الواجبة الكثافة في افراده بني ان طاهره ان النوع الحقيقي هو لفظ (٣١٩) الانسان وانه غير الحقيقة حتى نسب

بها وليس كذلك لان النوعية وصف للحقيقة الا ان يرتكب التجوز (قوله كذلك يطاق الخ) لا حاجة لقوله كذلك أي اطلاقا فامتسبا بالاشتراك أي الفعلي وفي هذا إشارة الى ان الاطلاق الثاني غير مجاز (قوله على كل ماهية) كانت الماهية نوعا أو جنسا أي بلا واسطة أي وليس المراد بالاولى ائامن أول الأمر (قوله فانه ماهية) هذا يقتضى ان النسبة فيما تقدم من نسبة الشيء الى نفسه الا ان ايراد النوع الماهية المحملة وبالماهية الماهية المفصلة (قوله وعلى غيرها) أي كان ذلك الغير متعددا أو متفردا (قوله الى ما فوقه) وهو الجنس كالحوان فذلك الماهية بينهما وبين الجنس التضايغ لانه لا يعقل كونه جنسا الا بتلك الماهية مع شيء آخر ولا يعقل ماهية مقول عليها وعلى غيرها الاشتغال الجنس (قوله منزلة منزلة الجنس) لان الجنس هو الكل والماهية بالزومة

ويقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة الحاصلة في افراده كذلك يطاق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو قولنا أولا أي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس والجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انه حيوان ولهذا الذي يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالإضافة الى ما فوقه فلاماهية منزلة منزلة الجنس ولا بد من ترك لفظ صكل لما سمعت في مبحث وبين كل واحد من بينهما قاعدوم من وجه اصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكلبي على الكلبيات للتوسعة (قوله لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة) أقول نوعية هذا النوع نسبة واصافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها الا حقيقة افراده ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فذلك سمي بالحقيقي وأما النوع الآخر أعني الاضافي فلا بد من نوعيته من اندراج مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضايقا له وبينان ذلك ان الجنس اذا كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولاً عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المدرجتين تحته موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه

الحقيقي بدرجتين أو بدرجة (قوله وصدقهما بدونه الى آخره) قيل فيه بحث اذ كل مفهوم شامل يندرج تحت الآخر والا لم يكن شيء منهما شاملا بل يندرج تحت نفسه والجواب انه ان أراد بالاندراج كون كل منهما موضوعا للآخر فلا ينفع في كونه جزئيا اضافيا عند الجمهور وان أراد به كون كل واحد منهما أخص من الآخر فنوع لان الدوم والخصوص باعتبار الصدق وصرحهما الى موجبة كلية وسالبة جزئية ولا سالبة جزئية فيها (قوله فليس يعتبر الخ) أي فليس فيها اضافة زائدة على ما اعتبر في مفهوم الكلبي الا انه عرض لها الخصوصية وهو كونهن متفقين فيها بخلاف النوع الاضافي وانما لم يقل هنا ما قال في للجزئي الحقيقي والكلبي الحقيقي من ان تعقله وان كان موقوفاً على تعقل الغير الا ان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير لان تحقق النوع الحقيقي واتصاف شيء به يتوقف على تحقق الافراد ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا والسر في ذلك ان في مفهوم الكلبي والجزئي اعتبر امكان فرض الاشتراك وفي النوع الحقيقي كونه مقولا بالفعل على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله فلا بد من نوعيته) أي مع ما اعتبر في النوع الحقيقي (قوله فيكون مضايقا له) أي يكون النوع الاضافي متضايقا للجنس وهذا ظهر انه لا يجوز اخذ أحدهما في تعريف الآخر الا انه لم يتعرض له هنا لظهوره مما تقدم (قوله وبينان ذلك) أي التضايغ بينهما (قوله ان الجنس الى آخره) بيان لسبب التضايغ بينهما كالتولد بسبب تضايغ الابن والاب (قوله فلا شك الى آخره) بيان لترتب الاضافة الحاصلة بذلك السبب للنوع الاضافي

لذلك الجنس فنزلت منزلة الجنس في التعريف في قوله على كل ماهية فان قلت اذا كانت النوع والجنس متضايغين فها لا يعقلان الا معاً وذكر أحدهما في التعريف يقتضى سبقه تعقله على تعقل الآخر وهذا ناقض وأجيب بان هذا ليس بتعريف بل هو ضابط وتفسير يؤخذ منه الحد والتعريف

( قوله لا يتم حدودها الخ ) هذا صريح في أنه حد اسمي لانه رسم ولاحد حقيقي بقي انه اذا كان النوع الاضافي يقال فيه كلي مقول عليه وعلى غيره ( ٣٢٠ ) الجنس لزم ان النوع الاضافي احتوى على اضافتين الاولى باعتبار ذكر الكلي فانه

الجزئي الاضافي من ان كل الافراد والتعريف الافراد لا يجوز ذكر الكلي لانه جنس الكليات ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصورة العقلية كليات فذكرها يعني عن ذكر الكلي فقول للماهية ليس مفهوما مفهوم الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها فتكون دلالة الماهية على الكلي دلالة للزوم على اللازم يعني دلالة الالتزام لكن دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والحاشية والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو وأما تنقيح القول بالاولى فاعلم أولا ان سلسلة الكليات انما تنتهي بالاشخاص

كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحته من الماهيات التي هي أنواع له فالجنس والنوع المدرج تحته متضاضان كالأب والابن ( قوله لانه جنس الكليات فلا يتم حدودها الا بذلك ) أقول هذا اشارة الى ما سبق من ان المذكور في تعريفات الكليات حدود اسمية لها لا رسوم كما توهم واذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر فلا بد حينئذ من ذكر الجنس أعني الكلي هنا رعاية لطريقة القوم في تعريف الكليات واذا اعتبر الكلي في مفهوم النوع الاضافي كان فيه اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحته من أفراده لكونه كائنا والاخرى بالقياس الى الجنس الذي فوقه كما بنا والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحته فقط كما عرفت ( قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو ) أقول الجنس كالحيوان مثلا وان كان مقولا ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالضاحك وعلى العرض التام كالماضي

أعني مقولية الجنس عليهما في جواب ما هو ( قوله كما ان صفة الجنسية ) وهي كونه مقولا على مختلفين في جواب ما هو ( قوله متضاضان ) مشهوران عرض لها المضافان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولا عليه في جواب ما هو وكونه مقولا عليه الجنس في جواب ما هو وانما لم يكتف في بيان تضاضهما بكونهما مندرجا ومندرجا فيه لان ذلك يثبت كونه جزئيا اضافيا له لا نوعا اضافيا ( قوله اشارة ) يعني انه مؤاخذه على المصنف بناء على ما هو الحق لانه لما اختاره من كون تعريفات الكليات رسوما حتى يرد انه لا يلزم ذكر الجنس في الرسم ( قوله كما هو الظاهر ) مما قالوا انه لاحقية لها سوى تلك المفومات ( قوله رعاية بطريق القوم الى آخره ) تعليل لقوله لا بد الخ فلا يرد انه على تقدير كون المذكور في التعريفات حدودا اسمية تامة يجوز ان يكون ما ذكره المصنف حدا ناقصا ( قوله واذا اعتبر الخ ) بيان لوجه تسمية أخرى بالنوع الاضافي وهو اشتراكه على اضافة أخرى سوى ما اعتبر في الحقيقي على نحو ما قيل في تسمية القصر بالحقيقي والاضافي ( قال هي الصورة المعقولة من الشيء ) أي المأخوذة من شيء بحذف الشخصات لانها عبارة عما يحجب بها عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلية والصورة كما عرفت تطابق على العلم والمعلوم ولكل منهما مساع هنا ( قال والصورة العقلية ) أي المأخوذة عن الشيء فلا يرد صور المجردات على تقدير حصولها وجزئيات الامور العامة قلنا عقلية وليست بكليات ( قال غاية ما في الباب ) فيه اشارة الى منع كونه لازما ذهنا ( قال ينتهي بالاشخاص ) هذا مثل قولهم سلسلة الممكنات تنتهي بالواجب

اضافي باعتبار ما تحته من الافراد الثانية باعتبار كون الكلي مندرجا تحته جنس فلذلك سمي اضافيا لتقوى الاضافة فيه ( قوله هو الصورة المعقولة من الشيء ) وذلك لانه اذا

جرد زيد عن مشخصاته بقيت الماهية فأراد بالصورة صاحب الصورة ( قوله غاية ما في الباب ) انه من لوازمها هذا لا يظهر الا في ذات الشيء بعد الشخصات كما في زيد اما من ليس له مشخصات كواجب الوجود فانه لا مشخصات له اذ

الواجب تشخصه بعينه وذاته لا يمرض خارجية يمكن ان يحدد فالكلية غير لازمة لذلك المفهوم ( قوله فان الجنس لا يقال الخ ) محط الاخراج على ( قوله في جواب ما هو ) فلا ينافي انه يحمل في غير الجواب بان يقال الناطق حيوان والضاحك حيوان بقي انه لا يقال عليه الجنس من حيث انه فصل اما من حيث انه ناطق نوع من الانواع وفوقه جنس فانه يقال عليه الجنس

( قوله انما تنتهي بالاشخاص ) بان نقول جوهر ثم جسم ثم نائم ثم حيوان ثم انسان ثم تركي ثم زيد والمرتبة الاخيرة وهو خارجة من السلسلة كما يدل عليه قول الشارح انما تنتهي سلسلة الكليات بالاشخاص

وهو النوع المقيد بالتشخيص وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومي والتركى وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذنا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل المالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التركى بواسطة حمل الانسان عليها وحمل الحيوان على الانسان أولى بقوله قولاً أولاً احتراز عن الصفه فانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركى والفرس بما هما كان الجواب

لكن لافى جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية وكليا يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لافى جواب ما هو فيخرج عن حد النوع الاضافى بهذا القيد ( قوله وهو النوع المقيد بالتشخيص ) أقول أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يمنع من وقوع الشركة فيه ففي زيد مثلا ماهية الانسانية وأمر آخر به صار زيد مانعا عن وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى تمنيا وتشخصا ( قوله يكون حمل المالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد او على التركى بواسطة حمل الانسان عليها ) أقول وذلك لان الحيوان ما لم يصير انسانا لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي ليس

فالظرف خارج عن السلسلة ( قوله لكن لافى جواب ما هو ) أي من حيث انها فصل وخاصة وعرض عام فلا ير أنه قد يقال عليها الجنس فى جواب ما هو اذا كانت داخلة تحته لانها بهذا الاعتبار أنواع اضافية ( قوله النوع الحقيقي المقيد الى آخره ) فالتشخيص عارض للنوع بسببه اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للشخص كما يدل عليه قوله ففي زيد مثلا فاقيل ان أول كلامه يدل على المروض وآخره يدل على الجزئية وهم هذا تعريف الشخص الذي تنهى اليه سلسلة الكليات فلا يرد انه منقوض بذاته تعالى والمراد بالوع ما يصدق عليه النوع كالانسان مثلا لا مفهومه فاقيل انه لو صدق عليه النوع المقيد لصدق عليه النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم ( قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية ) وهذه الصفات فيود للنوع جزء للصف فاصنف مركب من الداخلى والخارج داخل فى الخاصة كما صرح به بعضهم وفي اختيار لفظ المقيد على المتصف اشارة الى ان النوع المتصف بصفات عرضية مساوية له كالانسان الضاحك خارج عن السلسلة وكذا الجنس المتصف بصفة مساوية له كالحيوان الماشى ( قال واذنا حمل كليات ) أي ذاتيات مترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل التركى عليه ( قال فان الحيوان الخ ) تصور للحكم الكلي بصورة جزئية ليقاس عليه غيرها وليس اثباتا له بها حتى يرد ان التمثال الجزئى لا يثبت القاعدة أي الحيوان مثلا انما يتجدد مع زيد فى الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاخص على ثبوت الاعم استدلال لم يقال زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان ( قوله لان الحيوان الخ ) أي الحيوان المطلق أعني لا بشرط شيء الذي هو الجنس لكونه أمرا مبهما محتملا لأنواع كثيرة ما لم يصير انسانا أي نوعا محصلا بضم الفصل فيه لم يكن محمولا على زيد أي متحدا مع فرد من أفراد أنواعه لانه يلزم منه تحققه فى الخارج قبل تحضه فيلزم منه جواز كون زيد حيوانا من غير ان يكون نوعا من أنواعه وذلك باطل ( قوله فان الحيوان ) أي لو كان الحيوان المطلق محمولا على زيد من غير تحضه انسانا أي نوعا معينا لجاز حمله عليه باعتبار تحققه فى نوع آخر أعني

( قوله المقيد بالتشخيص )

صفة للنوع والقيد والمقيد

عبارة عن التشخيص وليس

القيد للتشخيص وكذا يقال

فى الصفه والتركى هو

الانسان مع كذا فالصفات

العرضية جزء للصف

كالمهية ولم يقل الشارح

المتصف بكذا لئلا يدخل

الانسان الضاحك وهو

ليس من جملة السلسلة

( قوله يكون حمل المالى

الخ ) فان قلت الصفه

من الكليات كما تقدم

فظاهره ان حمل الانسان

على زيد بواسطة الصفه

مع انه محمول بدون النظر

لهذا فالجواب ان المراد

بالكليات الكليات الذاتية

وأما الصفه فهو يتركب

من خارج وداخلى فهو

خارج لا ذاتي

( قوله يخرج الصف الخ ) فان قلت الصف خاصة من الخواص لانه خارج كما تقدم فلا يحتاج لاخرجه بما ذكر بل هو خارج بقوله في جواب ماهو ( ٣٢٢ ) فالجواب ان الخاصة خاصتان خاصة يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

الحیوان لكن قول الجنس على الصف ليس بولي بل بواسطة حمل النوع عليه فباختبار الاولية في القول يخرج الصف عن الحد لانه يسمى نوعا اضافيا قال ( ومراتبه أربع لانه اما أعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع أو أغنى من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي أو مبين للكل وهو النوع المفرد كالعلم ان قلنا ان الجوهر جنس له )

بأنسان لا يحمل عليه أصلا ( قوله فباختبار الاولية في القول يخرج الصف عن الحد ) أقول هذا القيد وان أخرج الصف عن الحد أخرج النوع عنه أيضاً بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم ولا للجوهر مع انه يسمى نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وأيضاً النوع لما كان مضافاً للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتباره في الجنس أيضاً والا لم يكن مضافاً له فيلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة أجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى ان يترك قيد الاولية ويخرج الصف بقيد آخر ويقال النوع الاضافي كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

ما ليس بانسان مثلاً لكن الحيوان الذي ليس بانسان يسلب عنه فدل ذلك على ان حمله عليه بعد تحصيله انساناً وما ذكرنا اندفع ما توهم من ان عدم صحة حمل الحيوان الذي ليس بانسان لا يثبت عدم صحة حمله عليه ما لم يصر انساناً لجواز ان يكون المحمول عليه الحيوان مطلقاً فان قيل الحيوان جزء للانسان مقدم عليه فلا يكون معلولاً له قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر كذا في حواشي المطالع وهو مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء حيث قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك مانعاً ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فرمياً وصل المعلول الى الشيء قبل علة بالذات فكان سبباً لثبته عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحداً مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان انتهى كلامه لكن لا حاجة اليه لان الجزء هو الجسم بشرط لاشئ أعنى المادة والمحمول لا بشرط شيء فالمحمول غير المتقدم ( قوله انما يسمى نوع الانواع الخ ) فيه انه لم لا يجوز ان يكون تسميته بذلك لكونه نوعاً تحت جميع الانواع المرتبة ( قوله لما كان مضافاً للجنس ) أي لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبين ذلك الى آخره فاندفع ما قيل من انه اذا اعتبر قيد الاولية في تعريف الجنس كان المضاف للنوع الجنس القريب لا مطلق الجنس فلا يلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة أجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها بل ان لا تكون مضافاً بالقياس اليها ولا استحالة فيه ( قوله ويقال النوع الاضافي الخ ) فقوله كلي جنس وقوله مقول في جواب ماهو يخرج الصف والخاصة والعرض العام والفصل وقوله ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو يخرج الجنس العالي

وخاصة ليست كذلك قالوا الصفن وأما الضاحك فلا يقال عليه وعلى غيره الجنس فلا يقال الضاحك والفرس حيوان فان قلت الانسان نوع وفوقه حيوان وفوقه جسم نام وفوقه مطلق جسم وفوقه جوهر وحمل مطلق جسم وجسم نامي ونحوها انما هو بواسطة انسان فلا يقال قولاً اولياً انما يقال قولاً اولياً باعتبار الحيوان فالانسان ليس نوعاً اضافياً للجسم المطلق ونحوه وقد تقدم ان ين النوع الاضافي والجنس قابل للتضاف فما يوجد في تعريف أحدهما يوجد في تعريف الآخر فمن لوازم ذلك ان الجنس يقال على كثيرين قولاً اولياً فلا يكون الجسم النسائي جنساً للانسان لانه لا يقال قولاً اولياً لانه قول بواسطة حيوان ففسد الكلام من وجهين فلا يكون الانسان نوعاً للاجناس العالية ولا العالية جنساً له باعتبار أخذ قيد الاولية

في التعريف مع انه نوع لما وهي أجناس له فلانساب ان يقول كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره ( أقول ) الجنس فبقولنا الجنس مقول خرج الصف ولا يحتاج لزيادة قيد الاول



( قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً ) أي والاولوكان لا يستحيل ان ترتب الانواع الحقيقية لكان النوع الحقيقي الثاني الذي فوق الاول جنساً وكون النوع جنساً محال لانه يؤدي الى اجتماع التقيضين اذ مقتضى كونه زعاً انه ليس جنساً ومقتضى كونه جنساً انه ليس نوعاً فيلزم اجتماع نوع لا نوع وجنس لا جنس واجتماع التقيضين محال فاما أدى الى ذلك وهو كون الانواع الحقيقية ترتب محال وبيان ذلك الزوم أي لزوم كون النوع الذي يكون جنساً على تقدير ترتب الانواع الحقيقية ان الانسان نوع حقيقي قطعاً ولو كان الحيوان أيضاً كذلك أي نوعاً فاما ان يكون تمام ماهية افراد الانسان كما ان الانسان كذلك أي تمام ما تحته من الافراد أولاً فان كان الاول وهو انه تمام ماهية افراد الانسان ( ٢٢٣ ) فهو باطل لان تمام للماهية

لا يعقل تعدده لانه بعد فرض التمام لا يعقل تعدد وان كان الثاني وهو ان

الحيوان ليس تمام ماهية افراد الانسان فلا يخلو اما ان يكون جزءاً للتمام

أولاً فان كان الاول وهو ان الحيوان جزء لتتمام

ماهية افراد الانسان والجزء الثاني الانسان فلا يكون حيثئذ نوعاً

والفرض انه نوع هنا خالف وان كان الثاني وهو ان الحيوان ليس

جزءاً لتتمام ماهية افراد الانسان بل قلنا ان تمام

الماهية واحد فقط والثاني ليس تماماً ولا جزءاً فلا

يخلو اما ان يكون ذلك الاحد الحيوان أو الانسان

فان كان الحيوان كان باطلاً لانه يلزم ان يكون

( أقول ) أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي ففوقه نوع آخر حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنساً وانه محال

( قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً ) أقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جميع أفرادها فلو فرضنا ان فوقه كلياً آخر هو أيضاً تمام ماهية جميع أفرادها لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها والا لكان الكل الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مشتملاً على

( قال دون الحقيقي ) حال من مراتب النوع لا من فاعل أراد ويشير على ما هو مفاعضة بانه لاجل حاجة اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك أي أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي حال كونها متجاوزة عن النوع الحقيقي غير موجودة فيه واستبعد ذلك التجاوز من ايراد ضمير المفرد الراجع الى النوع الاضافي ولذا

قال يشير دون بين لان ذلك مستبعد بطريق الإشارة حيث لم يتعرض له مع ان المقام مقام البيان وأما قال مراتب النوع الاضافي دون أقسامه لحصولها بوقوعه تحت نوع آخر أو فوقه لا بحسب اقتسامه اليها في نفسه ( قال لان الانواع الى أخرى ) دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الظاهر لوجودها

في النوع الاضافي وعدمها في الحقيقي بان يجعل قوله وأما النوع الاضافي تمة الدليل لان كلمة اما في قوله وأما النوع الاضافي يمنع العطف على اسم ان ولان ذلك المدعى ليس من كورا صريحاً ( قوله وذلك الى أخرى ) أثبت للضرورة وحاصله ان مقصود الشارح لزوم كونه جنساً على تقدير

الترتيب حال كونهما نوعين حقيقيين فلا يرد منع الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية لشيء واحد أو خلاف المقروض بان لا يبقى الفوقاني نوعاً حقيقياً لصيرورته جنساً أو مرضاً أو فصل جنس أو ان لا يبقى التحتاني نوعاً حقيقياً لصيرورته صنفاً ( قوله تمام ماهية افرادها ) لم يقل جميع افرادها

لان هذا القدر كاف في النوعية ألا ترى ان الحيوان نوع حقيقي بالنسبة الى حصصه مع عدم كونه تمام الماهية بالنسبة الى جميع افرادها ( قوله بالقياس الى كل فرد من افرادها ) حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التحتاني أيضاً لانها أيضاً من افرادها على تقدير كونه فوقه ( قوله والا

لكان الكل الذي الى أخرى ) أي لكان التحتاني مشتملاً على الفوقاني الذي هو تمام ماهية افرادها وعلى

الانسان صنفاً لان الصنف هو ما اشتغل على تمام الماهية وزيادة وانسان بهذه المثابة اذ هو محتو على تمام الماهية أعني الحيوان وزيادة النطق فهو مثل تركي وكون الانسان صنفاً باطلاً وان كان الانسان كان باطلاً أيضاً لانه يلزم ان يكون الحيوان جنساً وقد فرضنا انه نوع حقيقي وكون النوع جنساً باطلاً لما علمت من لزوم اجتماع التقيضين فحين ان يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة لا المختصة فهو جنس لا نوع ولا ترتيب في الانواع ثم ان كلام الشارح أعني قوله والا لكان النوع جنساً بناء على فرض ان تمام المشترك واحد من النوعين وذلك الاحد هو الانسان كما علمت وأما لو فرضنا انه الانسان لزم ان الانسان صنف ولو فرضنا ان كلا منهما تمام الماهية المختصة لزم تعدد تمام الماهية فالخاص ان اللازم على ترتب الانواع الحقيقية واحد من ثلاثة أمور وحينئذ فاقصّر الشارح على أحدها بناء على ما سمعت والوازم الثلاثة باطله فبطل المقدم

(قوله فوق نوع آخر) أي (٣٢٤) بأن يكون أهم ما تحته كالحيوان والانسان (قوله أو ما بينا للكل) فيه أنه لا دخل

وإما الانواع الإضافية فقد قرت لجواز أن يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالإنسان فإنه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فاعتبار ذلك صار مراتبه أربعة إما أن يكون أهم الانواع أو أخصها أو أهم من بعضها وأخص من البعض أو ما بينا للكل والاول هو النوع العالي كالجسم فإنه أهم من الجسم النامي والحيوان والانسان والثاني النوع السافل كالإنسان فإنه أخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فإنه أخص من الجسم النامي وأهم من الانسان والجسم النامي فإنه أخص من الجسم وأهم

أمر زائد على حقيقة أفرادها فلا يكون نوعا حقيقيا بل سفاهة خلف فتميز أن يكون فوقاني تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وأنه محال وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفرادها فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان فيلزم أن يكون لكل فرد ماهيتين مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احداها جزءا للآخرى لم يكن شيء منهما تمام ماهية بل جزءا منها وإن كانت احداها جزءا للآخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحيث أن كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان والزيادة

أمر خارج عنها كلي فيكون التحتاني صفا أو في حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم من كون الشيء مشتملا على تمام الماهية وكليا أن يكون صفا فإن المركب من الانسان والضحك كذلك مع أنه ليس بصنف (قوله أمر زائد) أي خارج لامتزاج ان يكون لشيء واحد حقيقتان (قوله وهذا خلف) أي خلاف المفروض وهو كونه نوعا حقيقيا (قوله قسمين الى آخره) أي اذا لم يمكن أن يكون فوقاني تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها يكون بالنسبة الى التحتاني بعض تمام الماهية حتى لا ينافي نوعية التحتاني فيكون تمام المشترك بين افراد التحتاني وبين افراد آخر فرض كونه تمام الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا بالقياس الى التحتاني وقد فرضناه نوعا حقيقيا بالنسبة اليه حيث فرض كونه حقيقيا حال كونه فوق التحتاني فيلزم كون الكلّي الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وحنسا وأنه محال فتدبر فإنه من المداحض قد تغير فيه الناظرون فبعضهم أنكروه رجما بالنسب وبعضهم قابله بالشبهة والريب (قوله وتوضيحه) زاد في التوضيح لزوم تعدد الماهية وبين فساد وتركه في الجمل لظهور فساد (قوله فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك) أي تمام ماهية كل فرد من أفرادها اعتبر فيما سبق نوعية فوقاني في نفسه فاكنتي على كونه تمام الماهية بالنسبة الى أفرادها مطلقا ثم أبطل بأنه لا يمكن أن يكون تمام ماهية كل فرد من أفرادها وهما اعتبر نوعيته بالقياس الى افراد التحتاني ولذا رتب عليه قوله لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان (قوله لم يكن شيء منهما تمام ماهية) ضرورة احتياجه في تقويمه الى كل واحد منهما (قوله بل جزء منها) لعدم كونها خارجين عن الماهية (قوله وحيث أن) أي حين اذا ثبت ان تعدد الماهية المختصة محال فلا يكون تمام الماهية الا أحدهما فان كان فوقاني وحده تمام الماهية يلزم كون التحتاني صفاً وإن كان وحده تمام الماهية يكون فوقاني بالنسبة الى افراد

اللباين في الترتب الا ان يلاحظ في الترتيب حثية الوجود والدم فالمبينة بالنظر الثاني ثم اعلم ان النوع اما حقيقي أو اضافي وكل منهما اما ان ينسب الى الحقيقي أو الإضافي فالأقسام أربعة فاذان نسب نوع حقيقي الى نوع حقيقي فلا يكون بينهما الا نسبة الافراد لأن أحدهما ليس فوق الآخر ولا تحته وذلك كالانسان فاذان نسب الى نوع حقيقي فلا نجد فوقه ولا تحته لم تحت مفردا عنه ما بينا له كالفرس وإذا نسب حقيقي الى الإضافي كان اما مقابلا له أو تحته لا قوته وذلك كالانسان اذا نسب للمقل فإنه نسب الى الإضافي وهو مبين له لان الذي فوقه جنس وتحت أشخاص وكالانسان فإنه اذا نسب الى الإضافي أعني العقل كان تحت الإضافي فإن الانسان تحت الحيوان وإذا نسب الإضافي الى الحقيقي كان مفردا أو عاليا وذلك كالانسان فإنه اذا لوحظ فيه أنه نوع اضافي ونسب

الى الحقيقي فلا يجمع معه أبدا فهو مفرد لا فوقه ولا تحته كالحيوان فإنه اذا نسب الى الحقيقي كان الحيوان عاليا من وإذا نسب الإضافي الى الامثلة فهو مذكوره الشارح بأنواعه الاربية

( قوله كالعقل ) مذهب أهل السنة أن الفاعل للاشياء كلها هو الفاعل المختار وهو الله تعالى على الإطلاق ومذهب الحكماء أن الفاعل المختار لما كان واحداً من كل وجه كان لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا الصادر يسمونه بالعقل الاول لكن صدور ذلك العقل عن المولى بطريق العلة لأن الاميجاد بالاختيار ينفعه فالمولى فاعل بالإيجاب ( ٣٢٥ ) وقد أثر في العقل الاول

من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وهي كلها في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع آخر اذ ليس تحته نوع بل أشخاص ولا أخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر فملي ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع اما أن يكون فوقه نوع وتحته نوع أو لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع أو يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع أو يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق وذلك ظاهر قال

( ومرتبة الاجناس أيضاً هذه الاربعة لكن المالى كالجوهر في مرتبة الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالجوهر ومثال المتوسط فيها الجسم الناعم ومثال المفرد العقل ان قلنا الجوهر ليس بجنس له )

صفا لا يشمله على أمر كلي زائد على ماهية أفراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً وقد فرضناه نوعاً حقيقياً فظهر أن النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيقي ولا تحته وأما النوع الحقيقي بالقياس الى الإضافي فيجوز ان يكون تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الإضافي اما نوع حقيقي وأما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شيء منهما لما مر ويجوز أيضاً ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي أصلاً كالعقل على ماسائتي فالنوع الحقيقي مقبلاً الى النوع الحقيقي لا يكون الا مفرداً ومقبساً الى النوع الإضافي اما مفرداً وأما سافلاً والإضافي مقبلاً الى الحقيقي اما مفرداً لم يكن تحته نوع حقيقي أيضاً كالانسان واما عال كالجوهر وأما الإضافي مقبلاً الى الإضافي فمرتبة أربع وانما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعاً في الرتبة نظراً الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب فيه ملاحظة الترتيب عدماً كما ان في غيره ملاحظة الترتيب وجوداً ( قوله ان قلنا الجوهر جنس ) أقول هذا المثال انما يتم بشيئين أحدهما ان العقول العشرة متفقة بالحقيقة وثانيهما ان الجوهر جنس

التحتاني تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً ( قوله لما مر ) من استلزامه جنسية النوع الفوقاني أو صنفية ما تحته أو تعدد الماهية المختصة ( قوله الا مفرداً ) لما عرفت من امتناع الترتيب بين الانواع الحقيقية ( قوله اما مفرد الى آخره ) لانه لا يكون تحته نوع بل أشخاص فان لم يكن فوقه نوع يكون مفرداً والافسافلا ( قوله اما مفرد الخ ) أي لا يجوز ان يكون متوسطاً ولا سافلاً والا لزم النوع الحقيقي تحت حقيقي وقد سبق بطلانه ( قوله أيضاً ) متعلق بقوله تحته أي كما ان ليس فوقه نوع حقيقي بل جنس ( قوله نظراً الى ملاحظة الى آخره ) فكأنه قيل ومراتبه باعتبار وجود الترتيب وعدمه أربع يدل على ذلك قول الشارح قد يترتب فان لفظ قد يدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل علماً باعتبار عدم العلم على ما وهم بل من قبيل جعل الانسان قسمين باعتبار وجود العلم وعدمه ( قوله هذا المثال الى آخره ) فريض

يقال له العقل الفياض وهو العقل العاشر وسمى بذلك لافاضته على كل ما في الارض ثم ان كل عقل من هذه العشرة مدبر لما نفا عنه فالعقل الاول النائي عن واجب الوجود مدبر لفلك التاسع والعقل الثاني وهكذا والعقل العاشر مدبر لفلك التاسع ولجميع من في الارض ( قوله وهي كلها في حقيقة العقل متفقة ) وانما هي مختلفة بالتخصصات فان افراد النوع مختلفة بالاشخاص

(أقول) كما ان الانواع الاضافية قد ترتب متازلة كذلك الاجناس أيضاً قد ترتب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه جنس آخر وكما ان مراتب الانواع اربع فكذلك مراتب الاجناس أيضاً تلك الاربعة لانه ان كان أعم الاجناس فهو الجنس العالي كالطوهر وان كان أخصها فهو الجنس السافل كالطوان أو أعم وأخص فهو الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم أو مابنا للسلك فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب

لها (قوله كذلك الاجناس قد ترتب متصاعدة) أقول أشار بلفظة قد الى ان الترتب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع أيضاً فكما يكون نوع اضافي لا نوع اضافي فوقه ولا نوع تحته فيكون نوعاً مفرداً غير واقع في سلسلة الترتب كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته فيكون جنساً مفرداً وليس واقعاً في سلسلة الترتب فتل هذا ينبغي ان لا يعد من المراتب وتعمل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله بعضهم الا هم تساموا فعدوه من المراتب نظراً الى ما ذكرنا من ان اعتبار أفرادهم يهوج الى ملاحظة الترتب عدماً وانما قال في الانواع متازلة وفي الاجناس متصاعدة لان ترتب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع ونوع نوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحته لان نوعية الشيء بالقياس الي ما فوقه فالشيء اما يكون نوع نوع نوع اذ كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتب على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتب الاجناس هو ان يثبت جنس وجنس جنس وجنس جنس الجنس ولا شك ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء اما هو بالقياس الي ما تحته فالشيء اما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتب على سبيل التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع مبين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الا نوعاً حقيقياً فيستحيل ان يكون جنساً وان الجنس العالي بيان جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعاً وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه وعليك باستخراج الامثلة

للمصنف بانه ترك أحد الامرين اللذين لا بد منهما في صحة التمثيل للنوع المفرد بالعقل واللام في قوله متفقه الحقيقة للمهد أو عوض عن المضاف اليه أي حقيقة العقل فلا يرد ان مطلق الاتفاق في الحقيقة لا يكفي في التمثيل وكذا ما أورد على الشارح من ان كون العقول العشرة متفقه في حقيقة العقل لا يكفي في صحة التمثيل بل لا بد مع ذلك من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق في الحقيقة لا يطلق الا اذا كان تمام الماهية ولذا اكتفوا في تعريف النوع الحقيقي بذلك التصدر (قوله هو ان يكون هناك نوع) يعني ان الترتب سواء كان في الانواع أو الاجناس بصحة الاضافة بينهما ولما كانت النوعية الاضافية باعتبار الاندراج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوعاً تحت نوع آخر فيكون أخص منه وهكذا فيكون الترتب من عام الى خاص ومن خاص الى أخص وهكذا فيكون بطريق التنازل ولما كانت الجنسية بالنسبة الى ما تحته كان معنى جنس الجنس جنساً فوق جنس آخر فيكون أعم منه فيكون الترتب من خاص الى عام ومن عام الى أعم وهكذا فيكون بطريق التصاعد (قوله ان النوع السافل الخ) وكذا النوع المفرد ولظهوره مما سبق لم يتعرض له (قوله وعليك باستخراج الامثلة) قال في شرح المطالع اما بين الجنس السافل والنوع العالي فتصادقهما

أتى بعد للاشارة الى انها قد لا ترتب ولا ينظر لملة ولا لعدمها وعدم الترتب بالنظر للجنس المفرد هذا ان لم يلاحظ الترتيب من حيث الوجود والعدم والافلا معنى للملاحظة قد (قوله فكذلك مراتب الخ) المقام معنا مقامان مقام من حيث الترتب ومقام من حيث العدد وقوله وكذلك مترتب على محذوف وهو المقام الثاني والاصل وكما ان مراتب الانواع الاضافية اربعة فكذلك (قوله فكذلك مراتب الخ) لا يخفى ان كونها اربعة انما هو باعتبار الجنس المفرد فهو يشير الى ان الترتب ملاحظ فيه حيث عدم الوجود وحيث فلا معنى لذكر قد (قوله الا ان العالي الخ) لما كان قد يتوهم ان العالي في الاجناس كالعالي في الانواع بين المراد بما ذكر ولكن المناسب لسكلامه ان تكون صورة السؤال هكذا قد عرفنا ان الانواع اربعة والاجناس اربعة وما العالي منها وما السافل فالجهول كل منهما

(قوله لان جنسية الشيء الخ) بيان كلة الفرق وحاصله ان الجنس انما سمي بذلك باعتبار ما تحته ثم اعلم ان النوع العالي أو المتوسط أو السافل اذا أخذ مع جميع الاجناس وهي الاربعة تحقق بينهما اثنا عشر نسبة لكن يتكرر واحدة منها فاذا أخذ السافل مع جميع الاجناس الاربعة تحقق بينهما التباين لان الانسان جنس قطعاً فيبين الحقيقتين التباين فاذا أخذ الجنس العالي مع جميع الانواع قالتباين أيضاً ويتكرر في النوع السافل لانه أخذ في الاربعة الاول (٣٢٧) فبني الجنس المتوسط

والسافل والنوع العالي  
والتوسط فاذا أخذ النوع  
العالي مع الجنس المتوسط  
والسافل فالعموم والخصوص  
الوجهي فيجتمع النوع  
العالي مع الجنس المتوسط  
في الجسم ويغرد الاول  
أعني النوع العالي في  
الاول فانه نوع عالي اضافي  
فوقه جنس فقط وهو  
الكيف ونحوه انواع وهي  
الحضرة والحجرة ضرورة  
ان تحتها أشخاص أو لو  
كانت أجناساً لكان تحتها  
أنواع فهو ليس نوعاً متوسطاً  
ويغرد الثاني في الجسم  
النامي فانه متوسط وليس  
بنوع عالي فاذا أخذ  
النوع العالي مع الجنس  
السافل فالعموم والخصوص  
وجهي فيجتمع في الاول  
فانه نوع عالي ليس تحته  
أجناس بل هو جنس  
سافل ويغرد النوع  
العالي في الجسم فانه نوع  
عالي وليس جنساً سافلاً

الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المقرد مثل بالفعل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنساً له فانه ليس أهم من جنس اذ ليس تحته الا المفعول العشرة وهي أنواع لا أجناس ولا أخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له لا يقال أحد التمثيلين فانه اما تمثيل النوع المقرد بالفعل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المقرد بالفعل على تقدير عرضية الجوهر لان العقل ان كان جنسياً يكون تحته أنواع فلا يكون نوعاً مفرداً بل كان عالياً فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنساً لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنساً لا يكون جنساً مفرداً لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان المفعول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير انها مختلفة فيه والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع أو لا يطابقه قال  
(والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أهم من الآخر من وجهه لصدقهما على النوع السافل)

(قوله لا يقال) أقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق المفعول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنساً لها فيستحيل تعميمها معاً والجواب ان المقصود من التمثيل هو التفرع فان طابق الواقع فذاك والا لم يضر اذ يكفي مجرد الفرض خصوصاً فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدق أحدهما بدون الآخر في الجسم والحيوان وأما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلتحققهما في الحيوان واقتراقهما في اللون والجسم النامي وأما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلتصادقهما في الجسم واقتراقهما في الجسم النامي واللون وأما بين الجنس والنوع المتوسطين فتصادقهما في الجسم النامي واقتراقهما في الجسم والحيوان (قوله قد عرفت الخ) تعرض للشارح بان تخصيص فساد أحد التمثيلين بالترديد بين ان تكون المفعول العشرة متفقة الحقيقة أو مختلفة ليس على ما ينبغي لان صحة التمثيل الاول يتوقف على كون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني على عدم كونه جنساً ولا ينبغي ان هذين التقديرين أيضاً لا يجتمعان كتقدير الاتفاق والاختلاف في الحقيقة واحده التمثيلين فانه نظراً الى هذين التقديرين أيضاً (قوله اذ يكفي مجرد الفرض الى آخره) لكن بقي وجه تخصيص هذا للمثال بالفرض بناء على كل واحد

ويغرد الجنس السافل في الحيوان وفي النوع المتوسط والجنس المتوسط فيجتمعا في جسم نامي ويغرد الاول في الحيوان وليس جنساً متوسطاً بل هو سافل ويغرد الثاني في الجسم فانه جنس متوسط لا نوع متوسط وأما النوع المتوسط مع الجنس السافل فيجتمعان في الحيوان فانه نوع متوسط ويغرد الاول في الجسم النامي فانه نوع متوسط لا جنس سافل ويغرد الثاني في اللون فانه جنس سافل فهذه أربعة تضم لسبعة باسقاط المكرر تكون النسب أحد عشر (قوله ضرورة ان ما لا يكون الخ) لان في الاعم يستلزم في الاخص

( قوله أراد ان يبين النسبة بينهما ) أي لان بذكره المعنيين تشوف النفس الى النسبة بينهما هل هي التباين أو غيره ( قوله أعم مطلقا ) أي فكل نوع انصف بكونه حقيقيا باعتبار صرح ان ينصف بكونه نوعا اضافيا باعتبار آخر فالعموم من حيث الصلاحية لامن حيث المفهوم ( قوله ورد ( ٣٢٨ ) ) ذلك في صورة ( الخ ) اعلم ان العبارة الصادرة من القدماء ان بينهما العموم المطلق

( أقول ) لما نبه على ان للنوع معنيين أراد ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي أعم مطلقا من الحقيقي ورد ذلك في صورة دعوى أعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها أنواع اضافية وليست أنواعا حقيقية لأنها

في ما لم يوجد له مثال في الوجود ظاهرا ( قوله لما نبه على ان للنوع معنيين ) أقول- حاصله ان المصنف أراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم من وجه لكن لما كان القدماء يوهمون ان الاضافي أعم مطلقا من الحقيقي رد أولا قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهنا ثلاثة أشياء أحدها بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاسمي وثانيها رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللبالغة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم صحيحا ولو اكنفي بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لكن ان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن ضمنا لاصريحا وثالثها رد قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم- وذلك لانهم زعموا ان الاضافي أعم مطلقا فرد هذا القول هو ان يقال ليس الاضافي أعم مطلقا لوجود الحقيقي بدونها كما في الحقائق البسيطة والمصنف رد ما هو أعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلق واذا بطل ما هو أعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما اختار المصنف في رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد كأنه قال ليس شيء منها أعم من الآخر فضلا عن أن يكون الاضافي أعم فتوجه

من التقديرين المتباينين مع كونه موهما لفساد أحد التبيينين ( قال لما نبه ( الخ ) ) انما قال نبه لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه لم يعلم بما تقدم تسميتهما بذينك الاسمين ( قوله حاصله الى آخره ) دفع لما يترأى من ان الشرطية المذكورة بقوله لما نبه مستدركة اذ يكفي قوله قد ذهب قدماء المنطقيين الى آخر الكلام في شرح عبارة المتن وحاصل الدفع ان المقصود منها التنبيه على ان المقصود الاصيل من قول المصنف والنوع الاضافي الى آخره ببيان النسبة والتعرض لنفي العموم المطلق استطرادي لتحقيق النسبة بالعموم من وجه ( قوله لكن لما كان الى آخره ) في ايراد كلمة لكن الاستدراكية اشارة الى ان قول الشارح وقد ذهب الخ استثنائية جواب سؤال كانه قيل فلم تعرض لنفي العموم المطلق ( قوله أولا ) تصرع لما علم من كلمة تم في قوله ثم بين ( قوله أعم من قولهم ) أي من حيث التحقيق ( قوله وهو ) أي ما هو أعم ( قوله فقال ) تفسير لقوله رد ( قوله فتوجه الخ ) تبريع على البيان السابق أي ظهر منه ان لفظ ذلك اشارة الى مذهب القدماء وان قوله أعم صفة لدعوى وان قوله وهي راجع الى الدعوى وان الاعم هو المتنى دون الثاني فانه رد له

والاضافي أعم وهنوعوى وقولنا بينهما العموم المطلق دعوة أخرى والثانية أعم من الاولى لأنها تصدق بكون الحقيقي أعم والاضافي اخص وبالعكس والدعوة الاولى اخص ومن العلوم ان الاخص مستلزم للاعم فالأخص ملزوم والاعم لازم له والمصنف نفى اللازم وهو الدعوة الثانية واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو الدعوة الاولى التي قالوها القدماء التي هي أخص من الثانية ومن قولهم ان بينهما العموم والاضافي أعم فقول الشارح في صورة دعوى الاضافة بيانية والكلام على حذف مضاف أي ورد المصنف ذلك بسبب رده لدعوى موصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله وهي أي تلك الدعوى الموصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله ان ليس بينهما عموم الخ على حذف مضاف أي متنى ان ليس بينهما الخ لاعتبار ان الدعوة العامة هي المتغلبة لا الثاني

والحاصل ان المصنف لم يرد قس دعواهم بل رد ما هو أعم من دعواهم ويلزم منه رد دعواهم وقوله فان اجلاس كلا منهما علة للنفي والحاصل ان المقصود ببيان ان النسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي وهو مستلزم لرد دعواهم لكن ردا غير صريح فلذا لم يكتف به فلذا رد أولا قولهم ردا صريحا ( قوله فكما في الانواع المتوسطة ) أي كما في الجسم الثامي

( قوله والا لكانت مركبة ) لكن التالي باطل لفرض البساطة فبطل المقدم ( ٣٢٩ ) وأجيب بان كون ذلك يستلزم

التركيب لا ينافي البساطة لان التركيب بحسب الماهية العقلية والبساطة من حيث الذات الخارجية فقد اختلفت جهة البساطة والتركيب فم كلام قداماء للتطيقين قالمقل والنفس فوقهما جنس وهو الجوهر وأما النقطة والوحدة

فوقهما جنس وهو المرض وأما الفصل فلا يلزم اطلاعا عليه والحاصل ان العقل والنفس مركبان من الجوهر ومن شيء آخر والنقطة والوحدة مركبان من العرض ومن شيء آخر لكن ذلك التركيب بالنظر للماهية العقلية لا بالنظر لما في الخارج وأما بالنظر لما في الخارج فهي بسائط لامركبات قالنفس جوهر مجرد عن المادة متعلق بالجسم شأنها التدبير والعقل جوهر مجرد ليس شأنه التدبير بل شأنه اعادة النفس على التدبير والوحدة كون الشيء واحدا لا يتقسم والنقطة نهاية الخط قالمقل والنفس

أجناس وأما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالمقل والنفس والنقطة والوحدة فانها أنواع حقيقية وليست أنواعا اضافية والا لكانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ماهو الحق عنده وهوان بينهما عموما وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما متصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على أفراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قال ( وجزء المقول في جواب ماهو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقما في طريق ماهو كالحيوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن )

ورد ذلك أي مذهب القداماء وقوله أعم صفة لدعوى أي تلك الدعوى التي هي أعم من مذهبهم وقوله وهي أي تلك الصورة بل الدعوى التي هي أعم وقوله ان ليس أي هذا المثني لا الثاني فانه رد لتلك الدعوى لاعينها ( قوله كما في الحقائق البسيطة ) أقول يعني الحقائق البسيطة التي هي تمام ماهية افرادها ( قوله كالمقل والنفس ) أقول هذا اما يصح اذا لم يكن الجوهر جنسا لما حتى يتصور كونها بسيطتين ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما تمام ماهية افرادها حتى يكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد يناقش في كلا السكلايين يكون الجوهر جنسا لما تحته وبكونها مختلفي الافراد في الحقيقة ( قوله والنقطة والوحدة ) أقول هذا أيضا اما يصح اذا

( قال وليست أنواعا حقيقية ) أي بالقياس الى افرادها الحقيقية والا فهي أنواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقيد بأمر خارج وعنده ( قوله أي تلك الدعوى ) فسر التركيب الوصفي بالمعنى الخبري بناء على ان الاوصاف في الاصل اخبار للتخصيص على العموم صفة المثني دون الثاني فيتضح ان الحمل في قوله هي ان ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار المثني دون الثاني وقبل ان الضمير راجع الى الرد المندلول عليه بقوله رد الثاني باعتبار تأويل الخبر بالقضية وفيه انه لا شاهد له وقيل ان الضمير راجع الى الصورة واساقها الى الدعوى ليست بيانية بل لامية بذاتي ملائمة والمراد منها الرد فصح العبارة من غير تكلف ولا يجني انه على جميع التوجهات لا يظهر لفظ الصورة فائدة ولا للتصريح عن ذلك الحكم العام بلفظ الدعوى وجه فانه ليس دعوى القداماء ولا دعوى المنصف والوجه عندي ان المراد من الدعوى هي التي ومعنى كونه اعم انه أعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المنصف أوردته في صورة الدعوى حيث جعلها نتيجة للدليل وليست دعواء حقيقة لان المقصود الاصيل الرد ( قوله يعني الحقائق الى آخره ) لتكون انواعا حقيقية ( قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته ) من العقل والنفس والهيو والصوردة والجسم فتكون انواعا اضافية ( قوله وبكونها مختلفي الافراد الى آخره ) اما العقل فلان تحته العقول العشرة التي هي أنواع حقيقية كل نوع منحصر في فرد وأما النفس فلان النفس الفلكي والانسان نوعان اما حقيقيان أو اضافيان داخلا تحتها

من الجوهر والنقطة والوحدة من الاعراض

( أقول ) المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة أي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واقفا في طريق ماهو كالحيوان أو الناطق فان معنى الحيوان جزء لمجوع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان

كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يندرجا تحت جنس أصلا وقد يناقش في الموضوعين أيضا ( قوله المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة ) أقول يعني اذا سئل عن الماهية بما هي يجاب بلفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل عليها تضمننا فلا يقال الهندي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب مثلا في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو اذ ربما انتقل الذهن من الدال بالتضمن على الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصود وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخر له يفوت المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها على السامع وهذا المقدار كان باعًا على الاصطلاح على ان لا تذكر الماهية في جواب ماهو الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ماهو فذلك لا يتصور الا اذا كانت الماهية المسئول عنها مرتبة

( قوله وقد يناقش الخ ) اما في الموضوع الاول فلان النقطة تحته النقطة التي هي طرف الخط والنقطة التي هي طرف سطح الخروط والنقطة التي تفرض في وسط الخط ونقطة المركز فيجوز ان يكون كل منها نوعا مندرجا تحت جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحته الوحدة الشخصية والتوعية والجنسية والرضية والانصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضوع الثاني فانها مندرجان تحت جنس الكيف عند البعض فيكونان نوعين اضافيين وخلاصة المناقشة في الموضوعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن فيجوز ان يكون لها ماهيات كلية مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت احدى المقولات العشرة ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف المبارات ( قوله يعني اذا سئل الخ ) يعني يريد ان تعريف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود ههنا هو قصر المقول في جواب ماهو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد الاخير أعني بالمطابقة لا نفس الدال فيفيد ان الدال بالتضمن والالتزام لا يقبلان في جواب ماهو ( قوله اذ ربما انتقل الخ ) يعني استعمال اللفظ في جزء ما وضع له أو لازمه مجاز والحجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فالهندي والكاتب اذا استعملا استعمالا صحيحا في المعنى التضمني أو الالتزامي لابد ان يكون معهما قرينة مانعة عن ارادة معناها المطابقي فلا ينتقل اليه أصلا لكن يجوز ان ينتقل الى جزء آخر أو لازم آخر اذ القرينة المعنية للمراد لا يجب ان تكون قطعية الدلالة على تيمنه ان يجوز ان يكون للعرف أو المادة أو الخصوصية المقام أو اعتبار خطابي مدخل فيه فلا يرد ما يتوهم ان الظاهر ان يقال اذ ربما انتقل الذهن الى معناها المطابقي ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الانتقال الى الجزء الآخر أو اللازم الآخر

( قوله بالمطابقة ) متعلق بالدال واحتراز بذلك عن ان يقول التركي في الجواب عن ما الانسان لان التركي وان دل على الانسانية بالتضمن لكن يدل على الماهية وعلى التركية فلا يجاب به اذ ربما يتوهم ان الماهية هي مجموع الامرين وليس كذلك ولا يجاب أيضا بضاحك من حيث الالتزام اذ ربما يقع في الوهم ان حقيقة الضاحك هي ماهية الانسان أو لازم آخر فان قلت القرينة تدفع هذا الوهم قلت ان القرينة قد تكون خفية ( قوله أي بلفظ الخ ) فيه اشارة الى ان المقول في الحقيقة هو المعنى والمطابقة صفة للفظ فقوله بالمطابقة أي بلفظ يدل بالمطابقة عليه ( قوله المقول أي المحمول )



( قوله وأما سمي الخ ) حاصله ان الطريق هو المحمول لانه موصل للماهية والجزء ( ٣٣١ ) واقع في الطريق ومظروف

فهما من ظرفية الجزء في الكل ( قوله هو طريق ماهو ) أي طريق المشلول عنه بماهو ( قوله يسمى داخلا ) وجه التسمية ان الدخول يقتضي الاستتار كما هو ظاهر في

الدلالة التضمنية فان الجسم مستتر في معنى الحيوان وأما الوقوع فلا يقتضي الاستتار ( قوله لان دلالة

الالتزام الخ ) وذلك كافضاحك فانه يدل على الحيوان الناطق التزاما فلا يقال ضاحك في ما الانسان والحال ان المراد الماهية بتمامها وكذا اذا أريد جزؤها فان قلت يظهر المراد بالقرينة قلت ان القرينة قد تكون خفية فلتخصن المطابقة معتبرة كلا وجزأ والتضمن معتبر في الجزء فقط والالتزام مهجور فهما لاحتال ان يقع في الوهم انه مدلول الضاحك المطابق أو التضمني أو لازم آخر غير الماهية الانسانية هو الماهية ( قوله والجنس العالي جاز ان يكون الخ ) لا تقسم ان الماهية بمجوز تركبها من أمرين

وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة وأما سمي واقفاً في طريق ماهو لان المقول في جواب ما هو طريق ماهو وهو واقع فيه وان كان مذكوراً في جواب ماهو بالتضمن أي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كقوله الجسم أو التائي أو الحساس أو المتحرك بالارادة فانه جزء معني الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وأما المحصر جزء المقول في جواب ماهو في التسمين لان دلالة الالتزام مهجورة في جواب ماهو بمعنى انه لا يذكر في جواب ماهو لفظ يدل على الماهية المشلول عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحاً قال

( والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقوم لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والتروع السافل يجب ان يكون له فصل يقوم ويتمم أن يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس )

فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضنيا ولا عذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانتغال من ذلك الدال على الجزء بالالتزام الى لازم آخر له ولا يمتد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ماهو كلا وجزأ وان التضمن مهجور كلا ومعتبر جزأ وان الالتزام مهجور كلا وجزأ وهذا في جواب ماهو واما التعريفات فقد قيل ان الالتزام مهجور فيها أيضاً كما في جواب ماهو وذلك أيضاً للاحتياط فيها والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة المبنية المقصود ( قوله وأما سمي واقفاً ) أقول تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء

( قوله فيجوز ان يدل عليه مطابقة ) كما يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق وحينئذ لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا لان المشلول عنه تمام الماهية لا ما يوجب تصورها وهو باعتبار التفصيل حد موجب لتصوير المحدود وتفصيله في حواشي المطالع ( قوله وان يدل عليه تضنيا ) كان يقال في جوابه انسان ( قوله لان جميع الاجزاء مقصودة ) فلا ينتقل الذهن الى غير المقصود ( قوله معتبرة كلا وجزأ ) أي معتبرة في كل الجواب وجزئه وقس على ذلك ( قوله هذا ) أي الحكم المذكور من هجر التضمن كلا لا بعضا وهجر الالتزام مطلقا ( قوله فقد قيل الخ ) لم يتعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها جزأ وهو ظاهر لكونها مركبة وكلا أيضاً لان الرسم الا كل يدل على ماهية المحدود تضنيا ( قوله ان الالتزام مهجور ) يعني لا يجوز ان يذكر لفظ يدل بالالتزام على مفهوم معتبر في التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوهم من ذلك هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المرف ( قوله والاولى جوازها الخ ) لا ستعرف من جواز استعمال الالفاظ المجازية في التعريفات مع القرينة المبنية للمقصود وذلك لكثرة الاحتياج الى التعريفات ولكونها مشروطة باللوامز البينة المساوية للمحدود ولعلها توجد لوازم شي واحد كذلك ولوجود فكل واحد منها موجب لمعرفة المحدود فلا يضر الانتقال الى غير ماقصده صاحب التعريف ( قال أي بلفظ ) تلبس جزء المقول باللفظ المذكور من قبيل تلبس السكلي بالجزئي لا من قبيل تلبس

متساويين وأراد بالعالي العالي الحقيقي كالجواهر لا النسمي

( قوله أي جنس ذلك النوع ) أي لاجنس آخر ( قوله في قوامه ) أي في ذاته فهو جزء من ذات النوع كالتاطق ( قوله فانه مقسم ) أي لاداخل في ذاته وظاهر هذا ان التاطق يقسم الحيوان قسمين لان معنى مقسم محصل قسمين مع ان المحصل للقسمين التاطق والصاهل لا التاطق فقط ولذلك دفع الشارح هذا بقوله أي محصل قسم له ( قوله صار حيواناً تاطقاً ) الاولى صار انساناً لانه هو القسم ( قوله ٣٣٢ ) في الوجود أي لافي الجسم والا لم يكن عالياً والفرض انه عالي ( قوله عن ذلك )

( أقول ) الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس أي جنس ذلك النوع فلما نسبت الى النوع فبانه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له واما نسبت الى الجنس فانه مقسم له أي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسماً من الجنس ونوعاً له مثلاً التاطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيواناً تاطقاً وهو قسم من الحيوان اذا تصورت هذا فقول الجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقوم لجواز ان يتركب من امرين متساويين يساويه ويمازاه عن مشاركاته في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل يقومها لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب أن يكون له أي للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحت أنواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب أن يكون له فصل مقوم ويتبع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجوب ان يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس واما الثاني فلامتناع أن يكون تحت أنواع والا لم يكن سافلاً بل متوسطاً

المطلوب عليه تضمننا اصطلاح والمناصفة في التسمية مزية فان الواقع انسب للمطلوب مطابقة والداخل أنسب للمطلوب تضمناً وان كان لسلك منها مناسبة مع كل من الجزأين ( قوله فبانه مقسم له أي محصل قسم له ) أقول قد يتوهم ان التاطق مثلاً يقسم الحيوان الى قسمين تاطق وغير تاطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه محصل قسم له لا محصل قسمين فان غير التاطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم التعلق اليه كما ان التاطق قسم منه حاصل بانضمام التعلق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان له كل واحد منهما محصل قسم واحد له وكان من قال ان التاطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى التاطق وجوداً وعدماً حصل له قسمان كما ان من عد المفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك

المطلوب بالداخل فلا يرد ان المقول وجزءه من قبيل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلولاً عليه بالمطابقة ولا يحتاج الى ان يقال المراد جزء مفهومه ( قوله أنسب للمطلوب مطابقة ) لظهور الوقوع فيه كما ان الدخول في الثاني أظهر ( قوله وان كان لسلك منهما ) أي من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئين أي المدلول بالمطابقة والمطلوب بالتضمن لاستلزام كل من الوقوع والدخول للاخر ( قوله نظر الى ان الحيوان الخ ) فان قيل فلم جعل قوله توها دون عد المفرد من المراتب قلت لان معنى تحصيل الفصل لقسم من الجنس تحصيل قسم له في نفس الامر لا في مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل أمراً جديماً

أي عن القول بالجواز المذكور ( قوله لا بد ان يكون لها جنس ) أي فلا يكون غالباً ( قوله أي للجنس العالي ) أي الحقيقي وعبرنا بالوجوب اشارة لوقوع ذلك فالفصل المقسم واجب بخلاف المقوم فانه جائز ولما كان هذا غير واقع عبر بالجواز ( قوله فلوجوب ان يكون فوقه جنس ) أي لان العرض انه سافل ( قوله وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه ) أي ومضى كان ذلك الفصل مميّزاً كان مقوماً فلا يرد ان المسمى أمران ثبوت فصل له وانه مقوم فبقي انه التفت للجنس العالي وسكت عن السافل وعكس في النوع وتكلم على المتوسطات أنواعاً وأجناساً وأجيب بانه سكت عن النوع العالي لانه

مندرج في الجنس المتوسط وعن الجنس السافل لانه مندرج في النوع المتوسط فقد احتوى لاه على الاقسام والمتوسطات الستة وهي النوع العالي والسافل والمتوسط والجنس كذلك فان قلت ان النسبة بين النوع العالي والجنس المتوسط والخصوص ومن لوازم ذلك انفراد فأن الاندرج واجب بان المراد الاندرج من حيث الحكم أي ان الحكم واحد أي ان ماعلم عليه بانه نوع على محكم عليه بانه جنس وان كان قد ينفرد بالنظر لاعتبار

( قوله والمتوسطات الخ ) أي فالجسم مقوم له قبول الابداد ومقسم له نامي والجسم النامي مقوم له نامي ومقسم له الحيوان والحيوان مقوم له حساس ومقسم له ناطق ( قوله يقوم النوع العالي ) أراد به ولو نسبياً لاجل ان يشمل حيواناً باعتبار انسان والجسم النامي باعتبار الحيوان وكذلك في الجنس لاجل ان يشمل الجوهر ونحوه ( قوله أي ليس الخ ) فان ناطقا قوم الانسان ولو قوم الجسم النامي لزم انه مساو للانسان فلا يكون عاليا وهو باطل ضرورة انه مخالف للفرض ( قوله لان بعض مقوم الخ ) وذلك كدأى فانه مقوم للانسان ومع ذلك هو مقوم للحيوان وهو عالي بالنسبة ( ٣٣٣ ) للانسان وسواء كان السافل

والمتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها أجناساً وفصول مقومات لان تحتها أنواعاً فكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم السافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم العالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق وانما قال من غير عكس كلي لان بعض مقوم السافل مقوم العالي فهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصلًا أيضاً في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي ولا يتكسب كلياً أي ليس كل مقسم العالي مقسم السافل لان فصل السافل

( قوله والمتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً ) أقول لم يذكر النوع العالي لاندرجاه في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لاندرجاه في النوع المتوسط ( قوله وكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي ) أقول أراد بالعالي ههنا الفوقاني والسافل التحتاني لأمراً من ان العالي ماهو فوق الجسيم والسافل ماهو تحت الجميع ( قوله لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات السافل ) أقول وذلك لان العالي لما كان مقوماً للسافل كان جميع مقوماته فصولاً كانت أو أجناساً مقومات للسافل قطعاً ( قوله فلو كانت جميع مقومات السافل ) أقول أي جميع الفصول المقومة له

( قوله لاندرجاه في الجنس المتوسط ) أي في حكمه لاشترأ كهما في ان فوقهما جنساً وتحتها نوعاً وكذا قوله لاندرجاه في النوع المتوسط أي في حكمه فلا يرد ان النوع العالي لا يجب ان يكون جنساً متوسطاً ولا الجنس السافل نوعاً متوسطاً كالقول فانه نوع عال لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحته الأنواع الحقيقية وكذا الحال في النوع المقرد فانه في حكم النوع السافل وفي وجوب المقوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحته وفي الجنس المقرد فانه في حكم الجنس العالي في وجوب المقسم له لكونه جنساً دون المقوم لجواز بساطته ولم يتعرض قدس سره لياتها لان الكلام في بيان النسبة بين الفصول التي للأجناس والأنواع الواقعة في الترتيب والمقرد ليس منها ( قوله أراد بالعالي الخ ) ليكون الحكم شاملاً للمتوسطات أيضاً ( قال ان جميع مقومات العالي الخ ) أي على تقدير وجوده فانه يشمل المتوسطات والعالي بان يترتب من أمرين متساويين وانما لم يقل لان العالي مقوم للسافل لان الكلام في الفصول المقومة والمقسمة ( قوله كان جميع مقوماته الخ ) لان جزء الجزء جزء

الجسم النامي في الانسان فالتحصيل من صفات الفصل والحصول لازم له فالتقسيم يحصل التحصيل الذي هو من أوصاف الفصل ( قوله وهو معنى تقسيمه الخ ) التبادر ان الضمير راجع للحصول وليس كذلك لان التقسيم هو التحصيل لا الحصول ( قوله أي ليس كل مقسم العالي ) أي سواء كان جنساً أو فصلاً وكذا يقال فيما بعده وذلك كناطق فانه قسم العالي أعني الحيوان دون السافل وهو الانسان والا لم يكن سافلاً ( قوله لان فصل السافل الخ ) أي سواء كان السافل نوعاً أو جنساً وذلك كسكاس فانه مقسم للجسم دون الحيوان والا لكان الحيوان حساساً وغير حساس

(قوله في التعريفات) جمع تعريف بمعنى معرف (قوله أما في القول الشارح) أي المصحح له وكذا يقال فيما بعده (قوله إن نشرع فيه) أي في القول (٣٣٤) الشارح (قوله قال قول الشارح) أي فقول القول الشارح الخ (قوله وهو ما يستلزم

المقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقوم ولكنه ينكس جزئياً فإن بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال

(الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء وهو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء وامتيازُه عن كل ماعداً وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يلزم قبل نفسه ولا أهم قصوره عن إفادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص) (أقول) قد سلف لك أن نظر المنطقي أما في القول الشارح أو في الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح فقد حان أن نشرع فيه فاقول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازُه عن كل ما عداه

لأن الكلام فيها فإن قلت فعل هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي فرضاً أمر آخر يمتاز به عن العالي قلت ليس في السافل وراء ماهية العالي إلا الفصول المقومة للسافل فإن فرضت مشتركة أتحد السافل والعالي ماهية مثلاً ليس في الإنسان وراء الجوهر إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجوهر وهي قابل الأبعاد الثلاثة والثاني والحساس والمتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس في الإنسان وراء الجسم إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجسم هي الثلاثة الأخيرة وليس فيه أيضاً وراء الجسم التامى إلا فصلان موقومان له ومقسمان للجسم التامى هما الأخيران وليس فيه أيضاً وراء الحيوان الأفضل واحد هو الناطق فإنه إذا ترتب الأجناس كان الذي تحت الجنس العالي مركباً منه ومن فصل وهكذا فلا يتميز السافل عن الذي فوقه إلا بما هو فصل مقوم له فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما فرق أصلاً (قوله قال قول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم الخ) أقول أعني ما يكون تصوره

(قوله لأن الكلام فيها) يعني أن المذكور وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه خروج عن المبحث لأن المراد بقولنا كل مقوم للعالي فهو مقوم للسافل الفصل المقوم ففي العكس أيضاً يجب إرادته (قوله فرضاً) متعلق بالمشاركة (قوله أتحد العالي والسافل ماهية) لاشتراك كل منهما على ماهية العالي والفصول المقومة للسافل (قوله فإنه إذا ترتب الخ) لتلخيص قوله ليس في السافل أمر وراء ماهية العالي إلا الفصول المقومة الخ وهو مختص بالسافل إذا قيس إلى ما يكون عالياً بالواسطة إذ السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة يمتاز بفصل واحد لا بفصول وهذا بيان بحال السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة فلا يكون قوله فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما إعادة لقوله فإذا فرضت مشتركة أتحد السافل والعالي وحاصل التعاليل أن كل سافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة لا يمتاز إلا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يمتاز كذلك السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بالواسطة الواحدة لا يمتاز عنه إلا بفصلين وهكذا لو فرض الاشتراك فهما لم يتميز عنه أيضاً (قال ما يستلزم تصوره الخ) أي بالذات كما هو المتبادر فلا يرد النقص بالجزء الأخير من الحد التام لأن استلزامه

الخ (أي شيء يستلزم الخ) قصور الحيوان الناطق وإدراكه يستلزم تصور الإنسان لأن المعرف والمعرف شيء واحد وإنما يختلفان بالأجل والتفصيل وأورد على هذا التعريف بأنه غير مانع لشموله للوازم بالنسبة للملزومات والمعرف بالنسبة للمعرف فإنه يصدق عليهما هذا التعريف وأجيب بأن المراد ما يستلزم تصوره تصور الشيء بطريق النظر والترتيب والمعرف بالفتح وإن كان يلزم من تصوره تصور المعرف لكن لا بطريق النظر والترتيب وكذا يقال في اللازم فإنه شيء يلزم من تصوره تصور الملزوم لكن من غير اتصال من جنس إلى فصل ثم منهما إلى شيء آخر فإن قلت إن التعريف بالمفرد جائز فتوكل بطريق النظر والترتيب ممنوع قلت إن التعريف بالمفرد فيه خلاف على أن فيه أيضاً تريباً لأن ناطقاً معناه ذات ثبت

لها النطق فقد وجد التريب حتى في المفرد (قوله أو امتيازُه عن كل ماعداً) فيه أنه يلزم من الأول الثاني إذ متى كان تصور وليس شيء يستلزم تصور شيء آخر كان تصور الشيء الأول مميزاً للثاني عن كل ماعداً وحينئذ فلامعنى للثاني باو وأجيب بأن المقصود من الأول الإطلاح على السكنة ومن الثاني خلاف ذلك فتصايراً من جهة المقصود من كل وإن كان الثاني أهم من الأول

وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرقا له

بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء أو امتيازه عن جميع ماعداه وهذا القيد يفهم باعتباره مما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون معتبراً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصديقات ومع هذا القيد لا نقض بان تصور المرف يستلزم أيضاً تصور معرفه فيقتض حد المرف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها الينة المتبرة في دلالة الالتزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والا لكتاب ( قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ ) أقول قد تبين ان تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد التام وأما تصور المرف المكتسب فان كان حداً تاماً فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه فانه يمكن فيه تصورات الاجزاء مفصلة اما بالكنه أو بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً ( قوله والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرقاً ) أقول اعلم ان المتأخرين اعتبروا في

( قوله والا لكان الاعم

الخ ) أى واللازم باطل

وهو التالي فبطل الملازم

وهو المقدم وصح حينئذ

تقصيه

بواسطة استلزامه لتام الحد ( قوله بطريق النظر الخ ) هذا التقيد أولى مما قيل ان المراد بالاستلزام بطريق السببية أو الاستلزام بطريق الاستعقاب فانه لا قرينة على هذا التخصيص مع ان الانتقاض بالملازمات بالنسبة الى اللوازم لا يندفع ( قوله مما تقدم الخ ) ليس المراد انه مذكور فيها تقدم صريحاً بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما ينقسم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل الى التصور النظري يسمى قولاً شارحاً فنأمل في مقالاتهم هذه علم ان مرادهم بما ذكروه هنا هو ان معرف الشيء ما يكون تصوره مستلزماً بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء ( قوله وكيف الخ ) نصب قرينة أخرى على التقيد ( قوله ببيان طرق اكتساب الخ ) والا لكتاب لا يمكن الا بالنظر ( قوله بان تصور المرف الخ ) وذلك لان معنى الاستلزام امتناع الاشكال بين التصويرين فكما ان تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادها بالذات الا ان الاستلزام من جانب الحد استلزام السبب للسبب ومن جانب المحدود استلزام السبب فما قيل ان تصور المحدود بجملا غير مستلزم لتصور حده ومقتضاه عين الحد فلا استلزام أصلاً وهم منشأ عدم الفرق بين الاستلزام والسببية ( قوله تصور لوازمها الخ ) بالكنه أو بوجه يتنازع ما عداها ( قوله اذ ليس شيء من هذين الى آخره ) وكذا اندفع ان تصور الجسم الناطق أو الجسم المكتسب مثلاً من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن فكيف يستلزم تصوره في الذهن بكنه الحقيقة أو امتيازه عما عداه ( قوله لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها الخ ) فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصوراً للشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي كان ذلك تصوراً بالحد الناقص بناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور لذلك الوجه من حيث اتحاده بذلك الشيء

لانه قد يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما وليس كان قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدركا لان كل معرف فهو مفيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنهه الحقيقية وهو الحد التام كالحیوان الناطق فان تصوره مستلزم تصور حقيقة الانسان واتما قال أو امتيازته عن كل ماعداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتهما لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازته عن جميع اغياره ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة أو غيره لا جائز ان يكون نفس المعرفة

المعرفة ان يكون موصلا الى كنهه المعرفة او يكون بمنزلة المعرفة عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان الاعتبار في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتيازته عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبيا محتاجا الى معرفة كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كسبيا فتصوره بوجه أعم أو أخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم أو الاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة ( قوله أو امتيازته عن جميع ماعداه ) أقول قد عرفت ان ذلك غير

فكان الحد مركبا من ذلك العرضي أو الذاتي مع ذاتي آخر قدسبر ( قال لانه قد يستلزم الخ ) وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لامتناع الانفكاك في التصور ( قال وليس كان قوله أو امتيازته الخ ) حكم باستدراكه بناء على تأخيرته في الذكر والا فاللازم استدراك أحدها ( قوله من غير ان يوصل الى آخره ) بناء على ان العام اذا قيل بالخاص كان المراد منه ماعدا الخاص فكلمة أو للانفصال الحقيقي فالرسم الا بكل خارج عن الاقسام المعتبرة عندهم كتركيب من العرض العام والفصل أو الخاصة أو منها وان كان معرفا لصدق تعريف المعرفة عليه وبعض الناظرين قال أى من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة أو لمنع الغلو وفيه انه لا حاجة الى هذا التقيد فان الاطلاق أظهر فيها قصد منه ( قوله ولهذا حكموا ) فيه ان الاخص يوجب الامتياز عن كل ماعدا المعرفة ضرورة عدم وجوده في اغياره ولذا عللوا عدم صلاحيته للتعريف بكونه أخص وغاية ما يقال ان الاخص انما يكون الة وسماء لمشاهدة نفسه لكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون بمنزلة الاعم من حيث عمومته واليه يشير قوله قدس سره اشتراط المساواة بمذهب اليه المتأخرون اذ حينئذ يحصل التميز التام بحيث يمتاز جميع افراد المعرفة من جميع ماعداه ( قوله مع التصور بالوجه ) قيد بذلك لان التصور بالكنه لا يكون معه الا التميز التام ( قوله اذ لا يمكن الخ ) لان التميز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان يتصور الشيء بأمر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التميز أصلا فوهم لانه يوجب التميز عن نفسه وان كان ذلك التقيض فرما باعتبار آخر ( قوله فهما يصلحان الخ ) فلا بد من ادخالهما في المعرفة والا لم يكن المتعلق جميع قوانين الاكتساب ( قال ثم المعرفة الخ ) فان قلت بعد ما عرفت المعرفة بما هي يستفاد مغايرته للمعرفة فالترديد المذكور فيصح قلت اللازم منه ان يكون

بينها مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة من حيث انه معرف أو غيره ( قال لا جائز ان يكون ) أى من حيث انه معرف نفس

( قوله لانه قد يستلزم الخ ) بيان لوجه الملازمة وقد للتقليل والتقصيد من ذلك انه لا يلزم من تصور الاعم تصور الاخص فعمله تعريف باعتبار أوقات الاستلزام ( قوله وليس كان قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدركا ) أى والتالي باطل لان الاعم قد نلت هذا التصرف بالتبطل فبطل المقدم ( قوله مستدركا ) أى لان المراد حينئذ من الاول الامتياز مطلقا فالثاني على هذا من افراد الاول ( قوله بكنهه الحقيقة )

الاضافة بيانية

( قوله لو جوب ان يكون الخ ) لان المعرفة في المرف والعلة سابقة في الفعل على المعلوم ( قوله والثي لا يعلم قبل نفسه ) أي والا لكان معلوما غير معلوم في آن واحد من جهة واحدة وهذا باطل لادائه لاجتماع التقيضين ( قوله فحين ان يكون غير المرف ) ظاهر كلامه ان هنا لم يعلم مما تقدم وليس كذلك اذ التعبير في تعريفه بالاستزمام يقتضي التبرية وأوجب بأن التبرية المعلومة بما تقدم مطلقة وبيانها يعلم من هنا فأقاد هنا ان التبرية من حيث أنه معرف ( ٣٣٧ ) لا مطلقا وجاز ان يكون نفس

المرف أي من حيث أنه معرف بالكسر فلا يتنافي أنه عينه من جهة المعنى ( قوله اما ان يكون مساويا له ) أي في الوجود للماهيات لاني المعرفة اذ قد علم انتفاءها بالدليل السابق ( قوله والاعم من الشيء لا يفيد ) أي لان الاعم بعض كنهه الاخص وبعض الكنه لا يفيد التميز عن جميع ماعداه ( قوله ولا الى أنه اخص ) أي فلا يصح تعريف الحيوان بالانسان لان وجود الخاص دليل بالنسبة للعام لانه قد يوجد العام في العقل ولا يوجد الخاص واذا كان العام أكثر

لوجوب ان يكون المرف معلوما قبل المرف والشيء لا يعلم قبل نفسه فحين ان يكون غير المرف ولا يتخلو اما ان يكون مساويا له أو أعم منه أو أخص منه أو مباينا له لاسيلى الى انه أعم من المرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المرف أو امتيازها عن جميع ماعداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منها ولا الى انه اخص لكونه أخفى لانه أقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وأيضاً شروط تحقق الخاص وممانداته أكثر فان كل شرط ومماند للعام فهو شرط ومماند للخاص ولا ينمكس وما يكون شروطه وممانداته أكثر يكون وقوعه في العقل أقل وما هو أقل وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل والمعرف لابد أن يكون أجلى من المرف واجب الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يمتاز معه المتصور عن بعض ماعداه في غاية نقصان لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المرف والمعرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهما واما المتأخرين فلما كان أبعد من الاعم والاخص كان أولى بأن لا يفيد تميزاً تاماً مع ان الظاهر أنه لا يفيد تميزاً أصلاً وان احتمل احتمالاً مرجوحاً بعيداً أن يكون تميزاً في الجملة وأبسدته افادته تميزاً تاماً بأن يكون بين المتأخرين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر ( قوله ولا الى أنه اخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام ) أقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه واما اذا لم يكن ذاتياً أو كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه ( قوله وأيضاً شروط تحقق الخاص ) أقول هذا بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا اندازان بمقتضى الخاص

المعرف بحيث لا يفايزه بوجه من الوجوه ( قوله هذا موقوف ) أي هذا الحكم السلكي كما هو المطلوب . ووقوف على ذينك الامرين فلا يتنافي كون وجود الخاص مستلزماً لوجود العام في بعض الصور بأن يكون العام لازماً بينا للخاص ( قوله معقولاً بالكنه ) أي الانفصالي لا الاجالي فانه لا يستلزم تصور العام ( قوله لم يلزم الخ ) والسر فيه ان العموم والخصوص ليس بينهما بحسب الانتقال بل بحسب الصدق والخل في نفس الامر ( قوله اذ جاز الخ ) اذ ليس العموم والخصوص بينهما في العقل ووجود الزوم البين بينهما ليس بلازم فيجوز حصول الخاص في العقل بدون حصول العام فيه ( قال والمرف لابد وان يكون أجلى من المرف ) أي المرف من حيث الوجه الذي هو معرف لابد ان يكون أكثر ظهوراً من المرف من حيث أنه معرف بالنسبة الى السامع

( شروح الشمنية ٤٣ ) بالكنه والا فلا يتم اذ يمكن تصور الانسان مع العلة عن كونه شيئاً وان كان ماش عاماً الا أنه غير ذاتي للانسان فلا يلزم من تصور الخاص تصور العام ( قوله وأيضاً شروط الخ ) مثلاً الحيوان جسم ويشترط فيه النمو والحساسية والانسان يشترط فيه ذلك مع زيادة انه متفكر بالقوة والحيوان يماند ويضاد الشجرية والجمادية ولا يضاد القرسية والانسان يماند الشجرية والجمادية والقرسية فظهر ان شروط الخاص وهو الانسان أكثر من شروط العام وهو الحيوان وكذا ممانداته أكثر

( قوله لانه في غاية البعد ) وحينئذ فلو جعل أحد المتباينين كالحمار تعريفاً للمباين الآخر كالإنسان لازم الترجيح من غير مرجح ( قوله وبالعكس ) أي كل ماصدق عليه المعرفة بالفتح صدق عليه المعرفة بالكسر فهما قضيتان موجبتان ( قوله أو مطرداً ) منعكسا الاول من هذين اللفظين بدل مانع والثاني بدل جامع ( قوله راجع الى ذلك ) أي الى القضيتين الموجبتين ( قوله فان معنى الجمع ان يكون الخ ) كما اذا عرف الانسان بالحيوان الناطق لا بالكاتب بالفعل ( قوله وهذا المعنى ) ملازماً للكلمة الثانية أعني كل ماصدق عليه ( ٢٣٨ ) المعرفة بالفتح صدق عليه المعرفة بالكسر وإذا عرف الانسان بالكاتب بالفعل لم

ولا الى أنه مباين لان الاعم والاخص لما يصاحبا للتعريف مع قربهما الى الشيء فللمباين بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرفة مساوياً للمعرفة في العموم أو الخصوص فكل ماصدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومافما ومطرذا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرفة متساوياً لكل واحد من أفراد المعرفة بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى ملازم للكلمة الثانية الثالثة كل ماصدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى التبع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المعرفة وهو ملازم للكلمة الاولى والاطراد التلازم في الثبوت أي متى وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكلمة الاولى والانفكاس التلازم في الانتفاء أي متى انتفى المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكلمة الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وكل مالم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس قال

ولا يعقل العام كما مر آنفاً ( قوله فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وكل مالم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة ) أقول وذلك لان الموجبة للكلمة الثانية عكس نقض الموجبة للكلمة الاولى على طريق المتقدمين ( قوله وبالعكس ) أقول وذلك لان الاولى أيضاً عكس نقض الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وقائدة قوله وبالعكس أثبات

لوجوب تقدم معرفته لكونه مبيناً والسبق في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل واتخاذ النسبة الى السامع لان الشيء قد يكون أجلى بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وصنعتهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر وهكذا أفاده قدس سره في حواشي شرح المطالع وانما قال أجلى لان المعرفة ظهوراً في الجملة بالوجه الذي هو آلة الطلب وهذا الشرط شامل للحد والرسم كما لا يخفى فاندفعت الشبهة الذي عرضت لبعض الناظرين وطول الكلام فيه ( قال فكل ماصدق عليه المعرفة الخ ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها ( قال ان يكون المعرفة متساوياً الخ ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع ( قال وهو ملازم للكلمة الثانية الخ ) الصواب انه عينها كما نص عليه السيد في حواشي المطالع اللهم الا ان يعتبر التناهي الاعتباري ( قال وهو ملازم للكلمة الاولى ) لكونه عكس نقض لها أي كل مالم يصدق عليه المعرفة بفتح الراء لم يصدق عليه المعرفة بكسرها ( قال متى وجد المعرفة الى آخره ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في

تصدق هذه الكلمة وقوله ملازم الكلمة أي لانه عنها كما هو ظاهر لان معنى الجمع ان يكون المعرفة بالكسر متساوياً لأفراد المعرفة والقضية الكلية خلاف ذلك في المفهوم ( قوله وهو ملازم للكلمة الاولى ) أعني كل ماصدق عليه المعرفة بالكسر صدق عليه المعرفة بالفتح الذي هو القضية الاولى يلزمه المنع المتقدم تفسيره فهما مختلفان مفهوماً دون الماصدق والحاصل ان ما قاله الاصوليون من انه لا بد ان يكون جامعاً مانعاً يرجع الى ما قاله الشارح في القضيتين من وجوع اللازم اليه ملزومه ( قوله وهو عين الكلمة الاولى ) وهو لازم لعين الكلمة الاولى ولا بد من هذا لانها

مختلفان مفهوماً ( قوله وهو ملازم ) أي متى انتفى الخ أي في لم يكن حيواناً ناطقاً لم يكن انساناً هذا هو الانفكاس ( ويسمى ) وهو ملازم للكلمة الثانية وحاصل ذلك ان كل قضية من لوازمها منعكسا بالعكس المستوي أو يمكن النقض الموافق أو المخالف والقضية الثانية قائمة كل ماصدق عليه المعرفة بالفتح صدق عليه المعرفة بالكسر وإذا عكسها يمكن النقض الموافق بان جعلت نقض المحمول موضوعاً ونقض الموضوع محمولاً قلت كل مالم يصدق عليه المعرفة بالكسر لم يصدق عليه المعرفة بالفتح وهذا عين الانفكاس فاللزوم الكلية الثانية واللازم العكس ثم ان اللازم قد يكون أعم وقد يكون مساوياً واللازم هنا أي لزوم



الانكاس للكلية الثانية من قبل المساوي وذلك لان عكس القضية اذا عكس وجع لعين القضية الكلية فالحاج له في هذا المقام انما هو كون الانكاس لازما للكلية الثانية فقول الشارح فانه اذا صدق الخ هذا هو الكلية الثانية وقوله فكلما الخ هذا هو عكسها وهو المحتاج له في هذا المقام لان به يظهر لزوم الانكاس للقضية الثانية وأما قوله وبالس أي كل ماصدق المعروف بالفتح صدق المعروف بالكسر فلا حاجة له في هذا المقام لكن أتى الشارح به لدفع (٢٣٩) ما يتوهم ان لزوم المتبع

( ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل الفريين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد وربما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة وربما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد )

( أقول ) المعروف اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص فهذه أقسام أربعة فالحدا التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان الحيوان الناطق اما تسميته حدا فلا في الالة المنع وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وأما تسميته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتعريف الانسان الناطق أو بالجسم الناطق اما أنه حد فلما ذكرنا وأما أنه ناقص فإخروج بعض الذاتيات عنه والرسم

الزوم من الطرف الآخر لتثبت الملازمة الكلية التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلية الثانية ( قوله ) وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه ( أقول ) وذلك لان في ذاتيات كل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ماعداء فيكون الحد التام بواسطة اشتماله على الذاتيات المدبرة مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي فلا يرد ان الرسم ايضا فيه منع

تفسير الانكاس ( قوله لثبت الملازمة ) أي الزوم من الطرفين التي ادعاها وان لم يكن لها مدخل في المقصود أعني استلزام القضية الثانية للانكاس ( قوله والمقصود بيان الخ ) يعني ان يصحح الاطلاق في المنقول هو النقل لانه وضع ثاب والمناظرة بين المعنيين لمجرد ترجيح هذا اللفظ على غيره من الالفاظ ووجود المرجح لا يكفي في الاطلاق بخلاف المجاز فان التصحيح فيه وجود العلاقة والمناظرة فكما يوجد فيه يصحح الاطلاق ( قال ما يتركب من الجنس الخ ) أو ما في حكمها بان يقام تعريف الجنس والفصل مقامهما والمراد الجنس والفصل الحاصلان بأعضائها سواء كانا حاصلين بالكنه التفصيلي أولا اذ لو كانا حاصلين بالوجه كان المعروف هو ذلك الوجه وهو وجه المعروف ايضا فيورد ذلك للوجه في التعريف لا الجنس والفصل وأما المركب من الفصول المتساوية وان كان حدا ايضا إلا أنه لما لم يثبت وجوده في الحقائق أسقطوه عن درجة الاعتبار وأما التحديد بالاجزاء الخارجية فان شرطنا في المعروف كونه محمولا على ما في التهذيب فلا يمكن التحديد بها الا بأخذ لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذو سقف وجدرا فليكون رسما لاحد أو ان لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الاجزاء الا أنه لثدرته أسقطوه عن الاقسام كما أسقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء وكذا ان مركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه في

المانع ( قوله وهو لاشتماله الخ ) من العلوم ان الحد كما أنه يجب ان يكون مانعا يجب ان يكون جامعا فوجه الاقتصار على الاول واجب بان الحد منع من دخول الغير كما أنه منع من خروج بعض الافراد فانه متحقق في الجمع ( قوله الاجنبية ) صفة كاشفة ويحتمل انه احتراز عن الاعراض فلها اعتبار ولكن ليست اجنبية ويحتمل انه عن افراد المحدود فلها اعتبار للماهية لكن ليست اجنبية بقرى ان هذا مجرد تسمية ومناسبة لانه علة موجبة للتسمية فلا يرد ان مقتضى هذا ان الرسم فيه ماذكر

( قوله فيكون تعريفاً بالآخر ) ( ٣٤٠ ) أي والتعريف بالآخر رسم وكان الانسب ان يقول بدل هذا فذلك سمي رسماً ( قوله

فلمشابهته ) ظاهره ان وجه التسمية في الرسم انما هو المشابهة ولم ينظر لتاتم فيه بنفسه ( قوله لان الفرض الخ ) قد يقال لا نسلم ان الغرض محصور في ذلك وما للانع من ان يكون للنرض أيضا الاطلاع على بعض العوارض الخاصة كالشمس فانه خاصة بالنسبة للحيوان ( قوله فلا حاجة الى ضم الخاصة الخ ) قد يقال الفائدة الاطلاع على بعض الخواص ( قوله في الاقسام الاربعة ) لكن على وجه يدخل فيه الاقسام الاربعة وغيرها كالثلاثة المخرجة فيدخل في الرسم الاقسام الثلاثة ( قوله أو بغير تلك ) كان يكون بالخاصة وحدها أو العرض العام والخاصة أو بالجنس البعيد والخاصة أو الفصل مع الخاصة كل هذا يصدق عليه قوله أو بغير ذلك لكن يقال عليه انه اذا كان بالفصل مع الخاصة ليس رسماً ناقصاً بل حد ناقص كما تقدم له فيجب ان يقال ان قوله وهو الرسم الناقص راجع

عن دخول الاغيار فيه فينبغي أن يسمى حدا \* واعلم ان أبواب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المرفوع وكثيراً ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين \* واعلم أيضاً ان الحقائق الموجودة يتسمر الاطلاع على ذاتياتها والتميز بينها وبين عرضياتها تسمرأ تامة واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فذلك ترى رئيس القوم يستعصب بتحديد الاشياء وأما المفهومات القنوية والاصطلاحية فأمرها سهل فان التفتظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركب فان كان داخلها فيه كان ذاتياً له وما كان خارجاً عنه كان عرضياً له فتحديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدوداً ورسومها بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدوداً ورسومها بحسب الحقيقة ( قوله لان الفرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات ) أقول أي المقصود من التعريف اما تمييز المرفوع عما عداه فالعرض

للماهيات الحقيقية ( قال انما لم يتبروا الخ ) فيه اشارة الى انها داخلة في المرفوع الا انهم لم يعتبروها في الاقسام فلا يردان تعريف المرفوع منتقض بها بقي الرسم الاكمل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك فانما لم يعتبروه في الاقسام لانه في الحقيقة اجتماع القسمين ( قوله وكثيراً الخ ) فيعرض على اطلاقهم بالانسلم كونه حدا لعدم اشتراكه في الذاتيات ( قوله واعلم أيضاً ان الحقائق الموجودة الخ ) ذكر الموجودة مع ان الحقيقة تعال للماهية الموجودة تنصباً للراد ودفعاً للعمل على الماهية مطلقاً والمراد الموجودة في نفس الامر سواء كانت في الاعيان أو في الازدهان كالايمان والوجوب ( قوله تسمرأ تامة واصلا الى حد التعذر ) لانه لا يقدر على ذلك الا صاحب النفس القدسية الذي ليس علمه كسبياً ( قوله ورئيس القوم ) أي الشيخ أباً علي ابن سينا ( قوله فتحديد المفهومات ) أي من حيث انها مفهومات وضع اللفظ بازائها في اللغة أو الاصطلاح ( قوله تسمى حدوداً ورسومها بحسب الاسم ) لانها شارخة لمفهوم الاسم اما بذاتياتها أو بعرضياتها ( قوله بحسب الحقيقة ) لكونها

لا يصلح رجوعه له من هذه الاحتمالات بدليل كلامه الاول

( ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع التشابه ثم يقال التشابه اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الاثنان زوج أول ثم يقال الزوج الأول هو المتمم بمساويين ثم يقال المتساويان هما الشيآن اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشيآن هما الاثنان ويجب أن يحتز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة بالدلالة بالتقياس الى السامع لكونه مفقوتا للعرض )

( أقول ) أخذ أن بين وجوه احتلال التعريف ليحتز عنها وهي اما معنوية أو لفظية أما المعنوية ففيها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أى يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر

العام لا يدخل له في التميز فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا الغرض وأما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان بجميع الذاتيات أو بعضها والعرض العام لا يدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا الغرض إلا خرف يسقط العرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وأما ذكر في باب الكليات لاستيفاء أقسام الكلّي وأما الجنس فهو وإن لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فذلك اعتبر مع الفصل والخاصة ههنا بحث وهو أن تميز الشيء قد يكون عن جميع ماعده وقد يكون عن بعضه والعرض العام فانه يميز التميز الثاني فيبني أن يعتبر في التعريف فإن قلت المعتبر هو التميز الأول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت أن الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حينئذ أن لا يكون العرض العام معرفاً لا ان لا يكون جزءاً من المعارف وأيضاً قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلوباً وإن كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فإن تصور الشيء قد يكون بوجوده متفاوتة بعضها أكل من بعض فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وإن المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة الى انضمام الخاصة اليه فندفع بان التميز الحاصل منهما أقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فإذا أريد هذا التميز الأقوى احتيج الى ضم

شارحة للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات أو العرضيات ( قوله وأما الاطلاع عليه ) فيه إشارة الى أن في عبارة الشارح تسامح إذ ليس المقصود من التحديد الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع على المحدود بالذاتيات أو العرضيات ( قوله لهذا الغرض الآخر ) هكذا في أكثر النسخ ولا قاعدة في لفظ الآخر والظاهر لهذا الغرض أيضاً ( قوله والعرض العام قد يميز التميز الثاني ) وهو ما اذا جعل آلة لمعرفة شيء ( قوله لا ان يكون جزءاً من المعارف ) لجواز أن المركب من العرضين الساميين خاصة مساوية كالظائر المولود ( قوله فالصواب الخ ) وللإشارة الى هذا الرسم الناقص في وجهه الحصر لم يقيد بقيد يخصه بما ذكره أولاً لكن على ما ذكره الشارح للمركب من العرض العام والفصل مع الخاصة داخل في الرسم الناقص بخلاف ما ذكره قدس سره

( قوله بما يساويه ) أي شيء يساوي ذلك الشيء والشيء فالضمير البارز عائد على ما والمستتر عائد على الشيء

( قوله فانهما ) أي الحركة وما ليس بسكون ولام السيد حيث رجع الضمير على الحركة والسكون غير ظاهر ويدل لما قلنا قوله بعد فتي علم أحدهما الخ أي فهما مصطلجان في العلم والجهل إذ لا يلزم من العلم بالحركة العلم بالسكون بل العلم بما ليس بسكون إلا أن يقال العلم بالحركة يلزمه العلم بما ليس بسكون ويلزم من العلم بما ليس بسكون العلم بالسكون فهو لازم بالواسطة لكن هذا تكلف ثم أن كون الحركة وما ليس بسكون في مرتبة واحدة أي كونهما متساويين في العلم والجهل إنما يتم لو قلنا التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد وعليه فالحركة الحصول في آئين في مكانين والسكون الحصول في مكان في آئين لا تقابل المدم والمملكة بحيث تفسر الحركة بالخروج من القوة إلى الفعل والسكون عدم ذلك والا كان من التعريف بالاختصاص لأن الإعدام إنما تعرف بعد معرفة ملكاتها والمملكة سابقة وحيث أن تعريف الحركة بما ليس بسكون تعريف بالاختصاص لا بالمساوي فإن قلت أن سببية التعريف للمعرف سببية في الوجود والزمن وتقدم العلة على المملول في التحمل دون الوجود فلا معنى لجعل ما ذكر من قبيل العلة والمملول واجب بأن محل كون تقدم العلة على المملول في التحمل وإن اصطعنا في الوجود في العلة الموجبة وأما غير الموجبة ( ٣٤٢ ) فلا ينافي اصطعناها مع المملول ألا ترى أن الماء علة في النبات غير موجبة له ومع

كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر والمعرف يجب أن يكون أقدم معرفة لأن معرفة المعارف علة لمعرفة المعارف والعلة مقدمة على المملول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة واحدة ويسمى دورا صريحا أو بمراتب ويسمى دورا مضمرًا ومثاله في الكتاب ظاهر وأما الأغايط اللفظية فانهما تصور إذا حاول الإنسان التعرف لغيره وذلك بأن يستعمل في التعرف ألفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى ذلك الغير فيفوت غرض التعرف كاستعمال الألفاظ الغريبة الوحشية مثل أن يقال النار أسطقس فوق الأسطقسات الخاصة إلى الفصل ( قوله كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في مرتبة واحدة من العلم والجهل ) أقول أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا إنما يصح إذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى من الحركة لا مساويا لها فإذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى ( قوله ويسمى دورا صريحا ) أقول وذلك لظهور الدور فيه وإذا زادت المرتبة على واحدة استمر الدور هناك فذلك يسمى دورا مضمرًا وفساد الدور المضمر أكثر إذ في الدور المصرح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين وفي المضمر بمراتب فكان أخفى ( قوله أسطقس ) أقول هو أصل المركبات والتماسي

ذلك الماء سابق عليه والتعريف من قبيل العلة الغير الموجبة والألفاظ كالمشاكل وما ذكرناه من أن العلة موجبة وغير موجبة هو ما يشير له كلام بعض ولكن الذي ذكره الصمام أن العلة عندهم لا تكون الا موجبة وإن سببية التعريف في التحمل فقط لا في الزمن فقولهم يجب في التعرف السببية أي في التحمل لا في الزمن وعلى هذا الكلام

فلا اعتراض مدفوع ( قوله بما ) أي بتعريف يتوقف معرفة ذلك التعريف على ذلك الشيء المعروف ( قوله دورا مضمرًا ) وكاستعمال من الضمور ) هو الخفاء لكون ذلك الدور خفيا لكثرة المراتب بخلاف المصرح فانه لا كان قليل المراتب كان صريحا وظاهرا لم ليس فيه الا مرتبة ويلزم على وجود المصرح أن يكون الشيء متقدما على نفسه بمرتين ومتأخرا عنها بمرتين وأما في المضمر فيلزم أن يكون الشيء متقدما على نفسه بمراتب ومتأخرا بمراتب كما مر بيانه أول الكتاب وأما منع الدور في التعرف لانه يؤثر الأمر إلى تعريف الشيء بنفسه لما فيه من توقف الشيء على نفسه والتوقف على المتوقف على الشيء يتوقف على ذلك الشيء وما تقدم من منع المعية أخف من هذا القبح ( قوله وأما الأغايط اللفظية ) المتأخر لما تقدم في قوله وجوه الاختلال معذوبة ولفظية أن يقول وأما الاختلالات اللفظية إلا أن يقال أنه عدل عن ذلك للإشارة إلى أنها توقع السامع في الغلط ( قوله الوحشية ) هي عين الغريبة وليس المراد ما عند اليونانيين من تغايرها ( قوله أسطقس ) أي أصل فوق الأصول وبيان ذلك أن العناصر أربعة أي الأصول للحيوونات والنباتات والمعادن أربعة لتركبها منها التراب والماء والهواء والنار وكل واحد من هذه كرة محيطة بالأخرى فلا كرة محيطة بالأرض إلا أنها كرة غير تامة الاستدارة لما ترض في كرة الأرض من الوهاد والحيان والهواء يحيط بكرة الماء والنار يحيط بكرة الهواء فهي أصل فوق أصل

وكاستعمال الالفاظ المجازية فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى انهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك محل فهم المعنى المقصود نعم لو كان لاسماع علم بالالفاظ الوحشية أو كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه

العناصر الاربعة استعقبات لانها أصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم ان استعمال الالفاظ المجازية أردأ من استعمال الالفاظ المشتركة لتبادر الفهم منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين المقصود وبين ما ليس بمقصود لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون أردأ من استعمال الالفاظ الغريبة اذ لا يفهم هناك شيء أصلاً فالجمل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فتطول المسافة بلا طائل

قد تم بحمد الله تعالى طبع المجلد الاول من حواشي شرح الشمسية المتعلقة بمباحث التصورات بمطبعة ( كردستان العلمية ) لصاحبها الفقير اليه ( فرج الله زكي الكردى ) باعتهاء العلماء الاعلام بالتصحيح التام ومراجعة الفصول والمباحث على حسب المرام بمدة ان انقطع منها احدى عشرة ملزمة بمطبعة بولاق وذلك في شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٢٧ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

وبايه في الجزء الثاني بقية الحواشي المتعلقة بمباحث التصديقات ( واوله المقالة الثانية في القضايا واحكامها ) وبلي هذا أيضا شرح السعد وحاشية الجلال

﴿ فهرست الجزء الاول من شرح القطب على الشمسية ﴾

مصحفة

٢ خطبة الكتاب

١٧ أما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية النطق وبيان الحاجة اليه الخ

١٥٠ المبحث الثاني في موضوعه

١٧٣ المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول \* الفصل الاول في الالفاظ

٢٣٥ الفصل الثاني في المعاني المفردة

٢٨٧ الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئى ( وهي خمسة )

٣٣٤ الفصل الرابع في التصرفات ( تم فهرست الجزء الاول )

( قوله وكاستعمال الالفاظ )

المجازية كنسب الشجاع

بالاسد الراعى في الحروب

( قوله فان الاشتراك محل

فهم المعنى المقصود ) اراد

بالاخلال ما لا يفيد المقصود

فان المشترك يقف العقل

عنده ولا يجزم بشيء من

هذا فظهر ان الجواز أضر

من المشترك لان المشترك

لا يجزم العقل معه الى

ضد المقصود بخلاف الجواز

( قوله أو كان هناك قرينة

على المراد الخ ) نوقش

بأن الجواز لا يقبل بدون

قرينة وهذا الكلام

يقتضى انه يتحقق بدونها

وأجيب بأنه أراد بالقرينة

القرينة العينية ورد بأن

قوله فيها صر فان الغالب

مبادرة المعاني الحقيقية

يتم ذلك اذ هذا يقتضى

عدم القرينة المألوفة وأجيب

بأن الجواز يتحقق بالقرينة

المألوفة ولو كانت خفية

فيحصل حينئذ مبادرة

للمعاني الحقيقية وأراد

حينئذ بالقرينة هنا المعينة

الموضحة للمألوفة



## الجزء الثاني

من المجموع المشتمل على شرح قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفي  
سنة ٧٦٦ للرسالة الشمسية في المتطق تأليف نجم الدين عمر بن علي  
القزويني المعروف بالكاتب المتوفي سنة ٤٩٣ وعلى حاشية  
المحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني  
المتوفي سنة ٨١٦ وعلى حاشية العلامة  
عبد الحكيم السالكوتي وحاشية  
العلامة الدسوقي وحاشية  
الجلال الدواني وشرح  
السمد على الشمسية  
نفع الله به

### تقديم

اعلم ان هذا المطبوع يشتمل على ستة مواد فبدأنا في صلب الصفحة بشرح القطب ثم بحاشية السيد  
ثم بحاشية عبد الحكيم وبدأنا في الهامش بحاشية الدسوقي مفصلاً بين كل مادة والتي تليها بمجدول  
وهذه المواد كلها موافقة في البحث وبعد انتهاء هذه المواد يؤتى ان شاء الله تعالى بحاشية جلال الدين  
الدواني على شرح القطب ثم بشرح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني على الشمسية

( طبع بمعرفة ذي المهمة الملية      حضرة الشيخ فرج الله زكي  
الكردى رئيس الشركة الخيرية      وقعه الله لنشر الكتب النافعة )

### ❦ تنبيه ❦

ان حقوق اعادة طبع بعض هذه الحواشي محفوظة للشيخ فرج الله  
الذكور فكل من تجاسر على اعادة طبعه يحاكم  
قانوناً ويلزم بالتعويض

### ❦ الطبعة الاولى ❦

بمطبعة ( كردستان الملية ) لصاحبها فرج الله زكي الكردى  
بدرب المسقط بحمالة مصر الحمية سنة ١٣٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿مباحث الحجة﴾

(قوله شرع في بيان مباحث الحجة) أي أن يشرع في بيان مباحث الحجة أي قرب ذلك لأنه لم يشرع بالفعل لأن مباحث الحجة القياس وهو المقصود بالذات ولم يشرع فيه بل سيأتي أن قلت إذا كان القياس هو المقصود بالذات فهلا قال المقالة الثانية في الحجة ؟ وحاصل الجواب هو ما أشار له الشارح بقوله ولما الح (قوله على معرفة القضايا وأحكامها) أي أحكام القضايا من التناقض والعكس (قوله لبيان ذلك) أي القضايا وأحكامها (قوله ورتبها الح) مستأنف وليس معطوفاً على وضع إذ لا يصح أن يكون جواب الشرط وهو لا ويصح أن يكون عطفاً على الجملة بتمامها أعني الجملة الشرطية وهو من ترتيب الحمل على الفصل لأن المقدمة والثلاث فصول هي نفس المقالة الثانية

﴿قال﴾

﴿المقالة الثانية في القضايا وأحكامها﴾ وفيها مقدمة وثلاثة فصول (أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية \* القضية قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب \* وهي حلية أن نخلط بطرفها إلى مفردين كقولك زيد عالم زيدليس عالم بشرطه أن لم تسجل (أقول) لا فرغ من مباحث القول الشارح شرع في بيان مباحث الحجة ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا وأحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول

﴿مبحث التصديقات﴾ (قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا) أقول كما أن للقول الشارح

﴿قال﴾ (المصنف المقالة الثانية في القضايا وأحكامها) أي في تعريف القضايا وأقسامها وفي بيان أحكامها أي أحوالها من العكس والقيض وعكس النقيض والتلازم وزاد لفظ في القضايا في العنوان أشار إلى أن المقدمة أيضاً من مقاصد المقالة الثانية فاقبل أنه لا يحسن التقابل بين القضايا وأحكامها لأن معنى قوله في القضايا أنها موضوعات حقيقية لهذه المباحث ولا يصح ذلك المعنى في قوله وأحكامها إذ أحوال القضايا ليست موضوعات حقيقية في شيء من المباحث فالقصد أما مصادق عليها الأحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص بالعام وأما نفسها فالقصد أنها موضوعات ذكورية فيلزم أن لا يكون قوله وأحكامها على نهج قوله في القضايا وما أوجب عنه من أن المقصود في كلا الموضعين أنها موضوعات ذكورية ليس بشيء منشأها قلة التدبر على أنه لا معنى لكون القضايا موضوعات ذكورية إذ الموضوع الذكري ليس إلا الوصف النعوتي وهو مفهوم تصوري ﴿قال﴾ (لا فرغ من مباحث القول الشارح الح) قد جرت عادة الشارحين إيراد هذه القضية الإضافية بعد الفراغ من مبحث والشروع في آخر تنشيطاً للمتعلم وتجديداً لطلبه فيما سيأتي حيث حصل قدراً معتدلاً من العلم وتنبيهاً على أنه إذا وقع مسئلة مما تقدم فيها تأخر فهو بطريق الاستطراد ومعنى قوله شرع حان أن يشرع فيه كاصرح به في أول فصل التمرينات فالمنى لا فرغ المصنف من المباحث المختصة بالقول الشارح وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان أن يشرع في المباحث المختصة بالحجة \* ولما توقف تلك المباحث على مباحث القضايا وضع المقالة الثانية لبيان ذلك أي قدما عليها فحفظ القائمة هو وصف المقالة بالثانية وأما جملها مقالة على حدة فلغز ين المبادي والمقاصد على ما هو الأصل فلا يحتاج إلى تسكتة أما المحتاج إليها جملها في مقالة واحدة كافي القول الشارح وقوله ورتبها معطوف على الجملة الشرطية لاعتلى الجزاء أو استثنائية فليكن سلوك الطريق المستقيم وترك الانقطاعات إلى التكاليف والتعسفات التي عرضت لبعض الناظرين ﴿أقن يمشي مكيًا على وجهه أهدى أمن يمشي سواي على صراط مستقيم﴾ وما قيل أراد بقوله المباحث المتعلقة بها فيدخل مباحث القضايا وكذا في قوله مباحث القول الشارح لتوافق قوله شرع على حقيقته ولا يحتاج إلى التأويل بإراد أن يشرع أو حان أن يشرع فيه أنه صرف اللفظ عن المتبادر يأتي عنه قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا وأحكامها (قوله كما أن للقول الح) يريد بيان جهة التوقف التي أجملها الشارح وحاصله أنه توقف بعض المسائل على البعض لكونها مبادي له والمقصود من التشبيه توضيحه



أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية أي الحاصلة بحسب القسمة الأولية فإن القضية تنقسم  
أولاً إلى المحلية والشرطية ثم المحلية تنقسم إلى ضرورية ولا ضرورية ومثلاً والشرطية إلى لزومية وإتفاقية

مبادي يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكميات الخمس لترتب المرف منها كذلك الحاجة  
مباد ترتب منها ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فذلك قدمها (قوله)  
أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية ( أقول أما التعريف فلا بد من تقديمه وأما

( قوله أما المقدمة ففي

تعريف القضية الخ ) أنا

بدا بالمقدمة لأن أقسام

القضية نوع من صورها

وحينئذ فتقوله وأقسامها

الأولية معطوف على القضية

ولك أن تطفه على

التعريف وجعل المقدمة

في الأقسام الأولية لأن بها

تضع القضية ( قوله فإن

القضية تنقسم الخ ) هذا

تعريف وهو لا يكون إلا

للاحكام والأولية وقع صفة

للاقسام والمركب التقيدي

لا يلائم وأجب بأنه تعليل

لحذوف أي وإنما قيدنا

الاحكام بالأولية لكذا

بما علم سابقاً من توقف مباحث القول الشارح على مباحث الكميات والمقصود بالقول الشارح مباحثه  
لأن المقصود بيان جهة توقف المباحث على المباحث وأيضاً قال قدس سره وهي مباحث الكميات الخمس  
وإن مباحثها مبادي مباحثه لالذاتة وإنما المبادي لذاته نفس الكميات الخمس (قوله لترتب المرف منها)  
أي من الكميات الخمس ولو باعتبار البعض لتلبيس لكون مباحثها مبادي مباحثه يعني أن المرف مركب من  
الكميات الخمس فلا بد في معرفته من حيث أنه موصل من معرفته من حيث يتوقف عليها الاتصال فيكون  
مباحثها مبادي مباحثه ( قوله كذلك للحجة ) أي مباحث الحجة مبادي ترتب منها أي من موضوعاتها على  
حذف المضاف بقرينة قوله وهي مباحث القضايا فتقوله كذلك إعادة لقوله كما أن القول الشارح مبادي لتخالف  
الفاصلة الكثيرة وكان الظاهر تركه والمناظرين اعتبروا نفس القول الشارح والحجة وجعلوا مباديها  
نفس الكميات والقضايا فشكل عليهم أمر الحل في قوله وهي مباحث الكميات الخمس وفي قوله وهي مباحث  
القضايا فتكلموا بما لا يرضى بسماعه الأذان الكريمة غاية جهدهم تصحيح العبارة ولم يحجروا وحول أنه  
على ذلك التقدير لم يزد لفظ المباحث ولم يقل وهي الكميات وهي القضايا لأن المقصود بيان وجه تقديم  
المباحث على المباحث ( قال أما المقدمة الخ ) أما تعريف القضية وتعريف أقسامها الأولية فلا بد من تقديمه  
على المباحث الآتية في الفصول الثلاثة لأن البحث عنهم موقوف على معرفتها وأما تقسيم القضية إلى تلك الأقسام  
فما لا حاجة إليه في تلك المباحث فكانه أوردته تكميلاً لتعريفات القضية وتلك الأقسام إذ بالتقسيم  
ينكشف المقسم زيادة انكشاف من حيث إيضاحه وينكشف من حيث التحقق أيضاً ويتعين الأقسام  
الأولية بحيث لا يتصور غيرها وكان التقسيم من تمام التعريفات للمقسم والأقسام فقول المصنف وأقسامها  
عطف على القضية والتعريفات كلها مقصودة في المقدمة \* فما قيل إن التقسيم إذا كان من تمام  
التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان \* وما قيل إن التقسيم إذا كان لتعيين تلك الأقسام ناسب  
أن يجعل وجهاً لتقديمه لاجلهم من تمام التعريف وهم مبنى على أن مقصوده قدس سره قوله وأما التعريف  
تعريف القضية فقط وإن قول المصنف وأقسامها عطف على تعريف القضية ومساو وتقسيمها إلى أقسامها  
( قال فإن القضية الخ ) تعاميل المقدمة مطوبة مستفادة مما سبق أي إنما قيد الأقسام بالأولية لأن  
للقضية أقساماً ثانوية والنقض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية وهذا على تقدير أن يكون  
قوله والنقض بالواو كما في بعض النسخ وأما على تقدير كونه بالفاء كما في أكثرها فهي جزء شرط  
محذوف أي إذا قرر أن لها أقساماً ثانوية أيضاً فالنقض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية  
فلذا قيد العنوان بها والمناظرين تكلموا في تصحيح التعليل بما لا يرضى به الطبع السليم ( قال ثم  
المحلية إلى الضرورية الخ ) والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وإن كانت من الأقسام الأولية  
ظاهراً لكن لاختلاف الإيجاب والسلب والكلية والجزئية في المحلية والشرطية كانت في الحقيقة

أقسام الحلية والشرطية هي أقسام القضية الا أنها ليست بأقسام أولية لها بل أقسام ثانية أي إنما تنقسم القضية اليها ثانياً بواسطة ان الحلية والشرطية يتقسان اليها فالغرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية أي أقسام القضية بالذات لا أقسام أقسامها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب فالقول وهو اللفظ المركب في القضية المقلوطة أو المفهوم العقلي المركب في القضية المقلولة جنس يشمل الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشآت كلها من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اما حلية

التقسيم الى الاقسام الأولية فكأنه من تحتها اذ بذلك التقسيم ينكشف الشيء زيادة انكشاف ويتعين به أقسامه الأولية التي يراد بيان أحوالها ( قوله في القضية المقلوطة ) أقول يعني ان القضية تطلق تارة على المقلوطة وتارة على المقلولة اما بالاشتراك أو الحقيقة والحجاز والثاني أولى لان المعتبر هو القضية المقلولة وأما المقلوطة فأنما اعتبرت لدلالاتها على المقلولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول وكذلك لفظ القول يطلق على المنفوط والمعقول فالقول المنفوط جنس للقضية المقلوطة والقول

أقساماً ثانوية ( قال بل أقسام ثانية ) أي ليست بأولية سواء كانت ثانوية أو ما يبعدها ( قال فالغرض الخ ) فسمية الشرطية الى المتصلة والمنفصلة ليست بمقصودة في المقدمة بل استطرادي ولا يخفى ما فيه والوجه ان يقال أراد بالاقسام الأولية ما يكون أقساماً لها بالنظر الى ذاتها لا باعتبار أمر خارج عن حقيقتها فالحلية والشرطية والمتصلة والمنفصلة من الاقسام الأولية لكونها باعتبار الحكم المنقسم الى الخلق والشرطي والاتصالي والانفصالي الذي هو جزء القضية بخلاف الموجبة والسالبة واللزومية والاتفاقية فأنها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الجزئية والكلية والضرورية واللاضرورية فأنها باعتبار صفات الموضوع والمحمول ( قال قول يصح الخ ) لم يقل قول بل قال الخ اذ لا يلزم في القضية ان يقال بالفعل لقائله أنه صادق فيه أو كاذب ولم يقل قول قائله صادق فيه أو كاذب ليخرج قول المعطوفه والثاني زيد قائم فان كلا منهما وإن كان في نفس الامر صادقاً في كلامه أو كاذباً الا انه لا يقال لها انه صادق أو كاذب في العرف لان كلامهما ملحق بلحان الطيور وليس بحيز ولا انشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قول صادق أو كاذب لثلاثيته الدور حيث أخذوا في تعريف الصدق والكذب الخبر المرادف للقضية ولهذا ترك التعريف المشهور أعنى ما يحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى مؤنة بيان الاحتمال بان المقصود به الاحتمال بالنظر الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى عن خصوصية الطرفين ( قوله لان المعتبر الخ ) لأنها الموصوفة بالصدق والكذب والايصال وهذا الوجه يختص بهذا المقام والوجه العام ما قالوا من ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والحجاز يحمل على الحجاز ( قوله فسميت الخ ) أي أطلقت عليه لا وضعت له والالكان مشتركاً ( قوله وكذلك لفظ القول الخ ) التشبيه في مطلق الاطلاق فان القول يرادف المركب صفة للفظ لانه ما دل جزؤه على جزء معناه المعنى انما يوصف به بالعرض على ما نص عليه قدس سره في اول بحث المعاني المفردة فالقول حقيقة في المنفوط بحجاز في المعقول على عكس القضية ولا يمكن ان يقال لفظ القضية منقول عن القضية المقلوطة الى المعقولة بناء على ان القدماء جعلوا موضوعات مسائل المنطق الالفاظ للتأخير اجراً في الاحكام على المقولات لان المنقول يشترط فيه حيز المعنى الاول ولا هجره هنا على ان جعل القدماء الفاظ موضوعات المسائل لا يقتضي الوضع لجواز أن يكون ذلك

( قوله هي أقسام القضية ) لان أقسام القسم قسم ( قوله بل أقساماً ثانية ) أراد بالثانية ماعدا الأولية ليشمل جميع الاقسام ( قوله فالغرض من وضع الخ ) فيه نظر لانه قد تقدم ان الغرض منها التعريف وغيره وأجيب بان الحصر اضافي أي بالنسبة للثانوية ( قوله فالقضية قول الخ ) حاصله أن القضية تطلق على زيد قائم وعلى هذا المستحضر على طريق الحقيقة أو انه حقيقة في الثاني بحاز في الاول لان المقصود بالذات المعاني ووصف اللفظ بالقضية من وصف المدلول بالدال وعبر بيصح اشارة الى انه لا يشترط القول بالفعل وأخرج بذلك قول الجنون زيد قائم فانه لا يصح ان يقال لقائله ذلك فليس قضية ( قوله أو المفهوم العقلي ) أي المدرك بالعقل ( قوله فصل يخرج الخ ) فيه ان فصل الشيء لا يبدان يكون مفرداً ومحولاً ويصح جمعه وهذا ليس كذلك لانه غير مفرد الا ان يقال هنا بمنزلة الفصل لا فصل حقيقة

(قوله بطرفها) أي باعتبار طرفها لا باعتبار معناها (قوله أو لم ينحل) أي الى (٥) مفردين (قوله هما المحكوم عليه

وبه) هذا ظاهر في الحلية دون الشرطية نحو فلان كان انسانا كان حيوانا وأجيب بان قوله المحكوم عليه وبه أي بالحكم الحلي أو الاتصالي (قوله ان نخذف الادوات الخ) انما يظهر هذا في زيد هو قائم دون زيد قائم وأجيب بان الاداة فيه مقدرة وان كانت غير مذكورة وملاحظة تقديرها بمنزلة وجودها في ان هذا ظاهر في القضية المفقولة لا المقولة الا ان يقال ان الارتباط في المقولة حاصل بالحكم فمحلها اذهاب لهذا الحكم وعلى كل حال فكلما الشارح قاصر (قوله ما يدل على الارتباط بالحكم) وهو الاداة أو الحكم واحترز بالحكم عن الجنس (قوله فهي حلية) أي باعتبار ما كان والافهى الآن مفردات (قوله ان حكم فيها بان أحدها هو الاخر) هذا لا يظهر في نحو الانسان حيوان اذا لم يحكم بان الثاني عين الاول بل الحاصل ان الثاني صادق على الاول (قوله بان أحدها هو الاخر) هذا انما يظهر

أو شرطية لانها اما ان تنحل بطرفها الى مفردين أو لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى انحلالها ان تخذف الادوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر فاذا حذفنا من القضية ما يدل على الارتباط بالحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي حلية اما موجبة ان حكم فيها بان أحدهما هو الآخر المقول جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام \* وأما عند الاوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة أولا ووقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم بالتصديق لا يتعلق الا بها اما بجميع أجزائها أو ببعضها (قوله اما ان نحل) أقول

الحل بإقامة الدال مقام المدلول سهلا لفهم كيف وقد اتفقوا على ان موضوع المطلق المقولات الثانية أو المعلومات التصورية والتصديقية (قوله ثم القضية الخ) بيان للفرق بين القضية والتصديق فانه قد يشبه على بعض الاوهام باعتبار الحصول في الذهن في القضية لان الصدق والكذب انما يرضى لما باعتبار حصولها في الذهن والحصول في الذهن شرط لما والتصديق من قبيل العلم والاطلاق التصديق عليها اما على التجوز باعتبار انه متعلق بالتصديق أو على ارادة المصدق به عن التصديق (قوله فهذه المعلومات من حيث الخ) حصوله المعلومات حصولا لا يوجب انصاف النفس بها وحصول العلوم حصولا أصليا فلا يرد انه اذا اعتبر الحصول في الذهن في القضية يلزم اتحاد التصديق والقضية اذلا فرق بين المعلوم والعلم عند القائل بحصول الاشياء انفسها في الذهن الا باعتبار القيام في الذهن وعدم القيام به على ما تقرر في محله (قوله هو العلم بالمعلوم الخ) بمعنى الاذعان والتسليم له لا بمعنى التصور له (قوله لا يتعلق الا بها) بخلاف اطراف القضية فانه كما يتعلق التصديق بها يتعلق بما عداها أعني الوقوع واللا وقوع فليس لما اختصاص بالتصديق مصحح لان يطلق بمعنى المصدق به عليها فادعاء الحصر ليكون لاطلاق التصديق بمعنى المصدق به نوع اختصاص بالقضية (قال) (وقوله يصح أن يقال الخ) أي في حكم الفصل في حق الامتياز فان الفصل يشترط ان يكون مفردا محولا (قال) (اما ان تنحل بطرفها) أي باعتبار طرفيها وبالنظر اليهما الى مفردين فالقبود المذكورة في جانب الموضوع او المحمول كالجهة غير معتبرة في الانحلال حتى يرد انه قد ينحل الحلية الى أكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في الدار (قالها المحكوم عليه الخ) بالحكم الحلي أو الاتصالي أو الاتصالي فيدخل فيها المقدم والتالي (قال ان نخذف الخ) كما لا بد في القضية للمعقولة من الحكم الذي هو بمنزلة الصورة كذلك لا بد في القضية للمفقولة ما يدل على الحكم للذكور لفظا كان أو حركة وهو بمنزلة الصورة لما سواء كانت شائية أو ثلاثية فذنفها وازالها ابطال للصورتها وانحلالها الى أجزائها المادية فيشمل نحو زيد قائم وقام زيد بالبرية وحل الحذف هنا على الترك لفظا وتقديرا ليشمل الثنائية بناء على حل الاداة على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح تفسير الانحلال به فانه ابطال للصورة ثم ما ذكره الشارح معنى انحلال القضية المفقولة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابعة (قال) ان حكم فيها بان أحدها هو الاخر (اما صريحا كما في الجملة الاسمية أو ضمنا كما في الفعلية كما سيحجى في كلامه قدس سره وانما لم يعتبروا الجملة الفعلية قسما آخر من الحكم قليلا للاقسام وضبطا

في نحو زيد قائم لا في نحو قام زيد الا ان يقال ان الثاني في قولنا الاول

كقولنا زيد هو عالم وأما سألبة أن حكم فيها بأن أحدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فإنا إذا حذفنا لفظة هو الدالة على النسبة الإيجابية من القضية الأولى وليس هو الدال على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وإن لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا أن كانت الشمس طالعة قالها موجود وأما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فإنا إذا حذفنا أدوات الاتصال وهي كلمة أن والفاء بقيت الشمس طالعة النهار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك إذا حذفنا أدوات العناد وهي أما وأو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما أيضاً ليسا بمفردين فإن قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقوله زيد عالم يقضيه زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود حملات مع أن أطرافها ليست بمفردات فانتقض التعريضان طرفا وعكسا فقول المراد بالمفرد أما المفرد بالفعل أو بالقوة

القضية لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فإما أعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي يرتبط أحدهما بالآخر بمنزلة الصورة لها وانحلال القضية هو بطلان صورتها واضحا كجزائها المادية بعضها عن بعض (قوله وليس هو الدال على النسبة السلبية) أقول كلمة ليس لرفع النسبة الإيجابية التي دل عليها لفظ هو ومجموعهما يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا للمحكوم به بالمحكوم عليه بالنسبة السلبية (قوله طرفا وعكسا) أقول فتعرف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحرود فيه وتعرف

للاتسار بقدر الامكان (قال أن حكم فيها بأن أحدهما) ليس الآخر أي قصدا كما هو المتبادر فلا يرد الموجبة السالبة المحمول فإن الحكم التصديقي فيها الإيجاب (قوله القضية لا بد فيها الخ) مقصوده بيان أن زوال الربط بين الطرفين انحلال لانجزية (قوله من الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع كما نص سابقا ولاحقا لكن يشترط كونه معقولا كما ذكره سابقا بقوله من حيث أنها حاصلة في ذهن فلا يناق في ماذكره قد سره في شرح المفتاح من أن المحتمل للصدق والكذب هو الحكم المعقول أعني الإيقاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع (قوله فهما الخ) الفاء التفسير أو جزاء شرط محذوف أي إذا كان لا بد فيهما من ثلثة أمور (قوله بمنزلة المادة الخ) في كون القضية بهما بالقوة كالجسم بالمادة وأما قال بمنزلة المادة لا اختصاصها بالأجسام وقس على ذلك قوله بمنزلة الصورة (قوله وانحلال القضية) فإن الانحلال في اللغة كشاده شدن كره وهو ابطال للصورة مع بقاء الجبل بحاله (قوله كلمة ليس الخ) لما كان كلمة ليس هو بحسب التركيب الامتزاجي دال على رفع النسبة الإيجابية فلا يكون دال على ما يرتبط المحمول بل موضوع وجهه بأن المجموع من حيث المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فيكون رابطا لهما وبمنزلة الصورة للقضية السالبة فيصح الانحلال فيها فيشملها التعريف (قال بقي الشمس طالعة والنهار موجود) كما سيحى من أن كان رابطا زمانية فيجب حذفها أيضا فالمراد بقوله كلمة أن مع مدخولها أولان معني كانت الشمس طالعة الشمس كأن طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على ما حققه الشارح في شرح المطالع من أن كلمة كأن مقترن في جانب المحمول كما سيحى وأما القول بأن إرادته لجرد رعاية أن لأن حرف الشرط لا يدخل على الاسم لا مدخل لها في القضية فلا يطابق كلامهم (قال المراد بالمفرد أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) أي ما يعمها فكلمة أو للتعميم كما في قوله تعالى

(قوله وليس هو الدال الخ) ليس في الأصل نفت النسبة الإيجابية الحاصلة بهو فالقصد الآن بهذا التركيب هو النسبة السلبية وهي مدلول المركب بتمامه أعني ليس هو ويدل على هذا كلام الشارح والأقوال الدال على نفس النسبة الإيجابية (قوله وهو كلمة أن) أي مع مدخولها وهو كاتب ولك أن تقول كانت وإن كانت متقدمة لكنها من متعلقات المحمول والأصل الشمس كأن طلوعها (قوله فإن قلت الخ) عدد المثال لأن الموضوع في الأول مركب قضيدي والثاني أجزاؤه جمل حلية والثالث أجزائه جمل شأنها إن تكون للشرطية (قوله أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) أولست للشك ولا للتقسيم بل القصد منها ما هو أعم فهي للتعميم لا لخصوص التوزيع أو التقسيم

( قوله وأقلها ان يقال الخ ) اما كان أقل لانه لاجتياج الى استحضار بخلاف لوأول ( ٧ ) الطرف الاول في المثال الاول بانسان

والثاني بماشي ( قوله  
قوله لا يمكن الخ ) لان  
القصد بيان ان وقوع  
هذه النسبة متوقف على  
أخرى فلا يتحقق بهذا  
ذاك اذ ليس القصد  
الاخبار ( قوله بقي هنا  
شيء ) حاصله ان الجواب  
للتقدم وان دفع الاراد  
للتقدم لكن يرد ايراد

وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات  
بالفصل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة وأقلها ان يقال هذا ذاك أو هو هو أو الموضوع  
محول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن أطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها  
هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية واما ان تتحقق هذه  
القضية أو تتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة \* نعم بقي هنا شيء وهو ان الشرطية كافتست  
قضية اذا حللتها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفها بعد التحليل  
بمفردين وأقلها ان يقال هذا ملازم لذاك وذاك مماثل لذاك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل  
أو بالقوة دخلت الشرطية تحت الحلية فالاولى ان يحذف قيد الانحلال عن التعريف ويقال الحكم  
عليه وبه في القضية ان كانا مفردين

الحلية غير منمكس بطرود بعض الحدود عنه ( قوله فالاولى ان يحذف قيد الانحلال ) أقول هذا  
القبيل ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاولى تركه وحمل المفرد على مايم المفرد بالفعل والقوة

( كونوا حجارة أو حديدا ) وأما مجرد التأكيدي فليس للترديد أو التسميم ( قال وهو الذي الخ )  
تفسير للمفرد بالقوة يعني ان لفظ القوة يدل على عدم كونه مفردا بالفعل وهو ظاهر وعلى صلاحية  
له وذلك بان يمكن التسميم عنه بمفرد ( قال وأقلها الخ ) أي أقل الفاظ المفردة التي يمكن التعبير  
عنها أي من أطراف تلك القضايا ومشقة هذه الفاظ وقلة مؤنها ظاهرة لعدم احتياجها الى  
ملاحظة خصوصية الاطراف ومعانيها والظاهر ترك كلة ان كلالا يعني وقراءتها مسكورة غير صحيح  
لوقوعها موقع المفرد ( قال بل يقال ان تحققت الخ ) يعني ان الحكم في الشرطية لما كان بافعال  
وقوع نسبة بوقوع نسبة أخرى أو بانفصاله عنه لم يمكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد  
عبر عن طرف الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم فان المبرر به عنه مجموع قوله ان تحققت هذه القضية  
ففي هذا التعبير صار ما كان مقدما في التعبير الاول جزءا لامن حيث انه مقدم ( قال بقي هنا شيء )  
الخ ) يعني وان اندفع بالتعميم المذكور الانتقاض بالامثلة المذكورة عن التبرفين لكن بقي اشكال  
آخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحلية لتحقق التعبير عن اطرافها بالمفرد  
بعد الانحلال أي حذف الحكم الانصالي والافتصالي لانه كان مقتضيا للملاحظة الطرفين تفصيلا مانعا  
عن التبريد بالمفردين فاذا زال يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بمفردين لان انحلال  
القضية الى ما منه تركيبها لان تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة يمكن التعبير عنها بمفردين بعد  
زوال الحكم الشرطي مقتضى الملاحظة الطرفين تفصيلا فيكون انحلالها الى مفردين بالقوة قدبر  
فانه خفي على الناظرين ( قال فالاولى ) لم يقل فالصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يرد  
عليه شيء كما اختاره الحق التنازلي من ان المقصود بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه  
جزأ من القضية وعند افادة حكمها والحلية تنحل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بافظين مفردين حال  
اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطي  
فهو لا تنحل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بمفردين عند قصد افادة الحكم الشرطي ولما كان في هذا

بالمفرد مايشعل المفرد  
بالفصل أو بالقوة لورد  
اعتراض آخر عكس الاول  
وهو ان تعرف الشرطية  
غير جامع والحلية غير  
مانع لصحة تأويل ان  
كانت الشمس طالعة فالهار  
موجود بهذا ملازم لذلك  
( قوله هنا ملازم الخ )  
الاول في المتصلة والثاني  
في المنفصلة ( قوله فالاولى  
ان يحذف الخ ) لم يقل  
والصواب لامكان الجواب  
بان اجزاء الشرطية في  
حالة التعليل ليسا مفردين  
بالفعل ولا بالقوة وقولنا  
هنا ملازم لذلك خروج  
عن الموضوع بخلاف  
التأويل المتقدم في الامثلة  
المتقدمة فانه لا يتقدم

معه اسم الحلية ( قوله ان كانا مفردين ) أي حقيقة أو حكما سميت حلية ولا شك ان المثال المتقدم أعني ان كانت الشمس طالعة  
الخ ليس أجزاؤه مفردين بالفعل ولا بالقوة أي هذا اللفظ ليس ما ذكر

( قوله وقيل صوابه الخ ) حاصل هذا اعتراض لبعض الشراح على المصنف ( قوله والا تخفية ) تحت الا صورتان أعني ما كانا مفردين أو مفردا وقضية ( قوله ثلاثا يرد عليه ) أي ثلاثا يرد على هذا القول المتقدم المشار اليه بالصواب وقوله وهو ليس بصواب أي وذلك القيل المتقدم ليس بصواب من وجهين ( قوله فلورود بعض الخ ) فانه يرد عليه زيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم فليزم هذا القيل ان يكون شرطية مع ( ٨ ) انه حلية وكذا يرد الشمس طالعة يلزمه النهار موجود وعبر ببعض اشارة الى ان

سميت حلية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والا تخفية ثلاثا يرد عليه مثل قولنا زيد أبوه قائم فانه حلية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما أولا فلورود بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال القضية الى مامته تركيبها والشرطية لانتزاعها من قضيتين فان أدوات الشرط والعناد أخرجت أطرافها عن ان تكون قضايا ألا ترى اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب ثم اذا أوردنا أداة الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس كما ذكره ومن أضعف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن أن يبرهن عن طرفها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك ( قوله فلورود بعض النقوض المذكورة عليه ) أقول وهو قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود ( قوله فلان انحلال القضية الى مامته تركيبها ) أقول لان المركب انما يحل الى أجزائه الموجودة فيه لما عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية \* ثم ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان التوجيه تكلف في تفسير المفرد بالقوة ولزوم استدراك قيد الانحلال قال الشارح والاولى ( قال سميت حلية ) زاد لفظ التسمية اشارة الى انه مفهوم اصطلاحي ( قال هذا هو المطابق الخ ) في المحرر اشارة الى ان مقاله المتأخرون من زيادة لفظ الانحلال تفسير الكلام أي كلام الشيخ ( قال وقيل صوابه ) أي في التفسير والضمير في قوله يرد عليه وقوله عليه راجع الى القول المدلول عليه بيقال ورود قولنا زيد أبوه قائم على تقسيم المصنف بخروجه عن القسم الاول ودخوله في الثاني بخلاف هذا التقسيم فانه لا يرد عليه وكذا ورود بعض النقوض عليه فاقبل ان الواجب ثبوت الضمير في الموضين وتبديل ثلاثا يرد بقولنا لانه لا يرد وهم لان معنى ثلاثا يرد ثلاثا يدخل أحد القسمين في الآخر ( قال واما ثانيا ) انما أخرجه مع انه تحقيق والاول الزام لانه يستلزم عدم صدق تعريف الشرطية على فرد من افراده فهو أقوى من الاول ففيه ترقي من الاضعف الى الاقوى ( قوله ومن اضعف الخ ) والسر في ذلك ان الحكم في الحلية باتحاد الطرفين في الوجود وهو يقتضي ملاحظتهما اجالا فلا يد من ان يكونا مفردين بالفعل أو بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم باتصال وقوع نسبة بين شيئين بوقوع أخرى أو بالاتصال بينهما ولا شك انه يقتضي ملاحظة النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزوم لذلك ليس تميرا عن الشرطية بل هو قضية حلية معناها معنى الشرطية ( قوله الى اجزائه الموجودة فيه ) أي المادة كما يشعر به آخر كلامه وقول الشارح مامته التركيب فان التركيب مبتدأ منها الى حصول الصورة فلا يردان الصورة من الاجزاء الموجودة

المثال الاول لا يرد لان الموضوع فيه مركب تقييدى وقد جعله من أقسام الحلية ( قوله واما ثانيا الخ ) حاصله ان اللفظ لا يكون قضية الا اذا لوحظ فيها الحكم مثلا اذا لوحظ في الشمس طالعة حكم فلا يرتبط بغيرها فقلي تقدير لو ربط بغيره زال الحكم فقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه نهار غير موجود ليس مركبا من قضايا فاذا حللناه انحل الى مامته تركب وهو قد تركب من غير قضايا فاجزاؤها غير قضايا فان قلت اذا حصل الانحلال وجد الحكم فالجواب ان التركيب مانع ولا يلزم من انتقائه وجود مقتضى فلا سلم من انتفاء التركيب وجود الحكم اذ غاية ما هناك زوال المانع ولا يلزم منه وجود المقتضى فلننصه ان قول المعترض ان

الشرطية تنحل الى قضايا غير مسلم ( قوله لا تركب من قضيتين ) اي لما ذكرناه أولا ولان قولنا ان كان زيد حمارا طالعة كان ناقصا صادق فاذا حللناه الى طرفين صار الطرفان كاذبين فالشرطية صادقة وأجزاؤها كاذبة فلو كانت الشرطية تتركب من قضيتين لكانت كاذبة مع انها في حد ذاتها صادقة والمقدم في حد ذاته كاذب لا يتصدق بصدق ولا كذب بقي ان اليراد الثاني أقوى من الاول اذ غاية الاول انه قال يلزمه كذا وكذا أي مع صحة الكلام بخلاف الثاني فانه يبطله

طالعة خرج عن ان يكون قضية محتمل الصدق والكذب ثم ربما يقال في هذا الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين محجوزا من حيث ان طرفها اذا اعتبر فيها الحكم كالأ قضيتين والا فيها ليستا قضيتين لا عند التركيب ولا عند التحليل (قال)

القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة وأوقعت النسبة بين طرفيه لم يتصور ربطه بشئ آخر يارب يصير محكوما عليه أو به قال لم تجرد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية أخرى فاذا حذفت أدوات الشرط والجزاء بقي الشمس طالعة والهار موجود بذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم اليه الحكم وحينئذ لا يكون ذلك تحليلا فقط بل لتحليل الى الاجزاء وضم شئ آخر اليها ومن زعم انه اذا حذفت الادوات فقد وجد الحكم في الاطراف فقد أخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان زيد حمرا كان نافعا مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذا زالت عاد الحكم لان زوال المانع لا يكتفي في وجود الشئ بل لا بد من وجود المقتضى وزوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور وان أردت تفصيلا يتضح به عليك الحال فاستمع لما قول في القضية

ولا ينحل اليها (قوله الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انزاعا) أي اعتبر الوقوع واللاوقوع حال كونه حاصل في الذهن ومعقولا كما مررت مرارا (قوله لا يرتبط بغيره) ضرورة لان النفس لا يمكن ان يلتفت الى شيئين قصدا وبإلزام وعدم صيرورته محكوما عليه أو به لعدم اقتدار النفس على ذلك لا يستلزم عدم انصافه بشئ من التقيض في نفس الامر حتى يلزم ارتقاع التقيض على ما وهم (قوله بان يصير محكوما عليه أو به) بالحكم الحلي أو الانفصالي أو الانفصالي (قوله فالم مجرد القضية عن الحكم) أي عن الوقوع أو اللاوقوع من حيث حصوله في الذهن فلا يرد انه كيف يمكن تجريدها عنه والحال ان الحكم الانفصالي أو الانفصالي إنما هو بين وقوع النسبتين اللتين هما في المقدم والتالي (قوله مالم يضم اليه الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع من حيث انه حاصل في الذهن وكذلك فيما بعد (قوله فقد وجد الحكم في الاطراف) أي الوقوع واللاوقوع من حيث حصوله في الذهن على وجه الازدعان فلا يردان وجود الحكم لا يتناقض العلم بكنهه لان القضية قد تكون كاذبة (قوله وان أردت الخ) هذا التفصيل مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء ونحن ننقله لك ببارته فانه يوجب التثني عما تعلق بقلبك في تحقيق معنى العملية والشرطية قال والقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بإيجاب أو سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه أيضا مثل هذه النسبة أولا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث هو واحد وجلة بل من حيث يعتبر تفصيله فان القول الجازم ليس بسيط ولا جلي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهار موجود فقد حكم ههنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود فوجب ثلثا ثانيا للاول وكقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عند بين قولين وبين اجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضا يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجامعة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس

(قوله ثم ربما يقال الخ)  
حاصله ان مقتضى الاعتراض المتقدم انه لا يقال في القضية الشرطية انها انحلت الى قضيتين ولا انها مركبة من قضيتين فاستدرك على ذلك وقال قد يقع التعبير بالتركيب محجوزا في الفن دون التعريف وأما التعبير بالانحلال فلا فليخصه انه لا يصح التعبير بالانحلال الى قضيتين مطلقا أي في الفن وفي التعريف وأما التركيب من قضيتين فلا يصح التعبير به في التعريف لما تقدم وأما في عبارات الفن فقد وقع محجوزا باعتبار ما كان أو باعتبار ما يكون عند الانحلال وملاحظة الحكم في الاجزاء

(و الشرطية اما متصلة وهى التى حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى

ان لم يوجد في شيء من طرفها نسبة فهي حلية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت مما لا يصح ان تكون تامة بان تكون نسبة تقييدية فهي أيضاً حلية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت مما يصح ان تكون تامة فاما ان توجد في أحد طرفيها فتكون القضية أيضاً حلية كقولك زيد أبوقائم واما ان توجد فيهما فاما ان تكون ملحوظة اجمالاً فتكون أيضاً حلية كقولك زيد قائم بنافه زيد ليس قائم واما ان تكون ملحوظة تفصيلاً فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف الجملة اما مفردة بالفعل أو بالقوة فان اشتمل على النسبة التقييدية مطلقاً فكذلك للمشغل على النسبة الخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالاً مما يمكن ان

وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو بهذه الصفة وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً وما جرى مجرى الاول يسمى متصلاً وما جرى مجرى الثانى يسمى منفصلاً واما ان لم يكن كذلك بل كان الترتيب بين معنيين لا تركيب فهما أصلاً كقولنا زيد حيوان أو بين معنيين فهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مانت فان تركيب الجزء منه وهو حيوان ناطق مانت تركيب بهذه القضية ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان أو تركيب فيه صدق وكذب ولكن أخذ من حيث هو جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحده لا فصله كقولنا الانسان بشي قضية وانه ليس يلتفت الى حال الانسان وحال حمل المثنى عليه بل الى الجملة التى يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قلت سمعت انه رأى عبداً زيدا وما أشبه هذا فجميع هذه التى لا يراد ان يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية أو السلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء منها إيجاب أو سلب فيجعل التأليف الإيجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان أريد فهو حملي وخاصة ان المنسوب اليه يقال في إيجابه انه هو ما جعل منسوباً كما يقال ان الانسان هو حى وفي السلب خلافه واما في الشرطي قائم قال في إيجابه ان هذا لازم لذلك أو معانده ولا يقال لاحد الجزئين انه الآخر انتهى فتأمل في هذه العبارات الجزئية تجد فيه تحقيقاً وأيضاً بياناً الاقسام شافياً عن التشكوك والادغام كاشفاً لما ذكره قدس سره في تفصيل المرام (قوله الانسان حيوان) بناء على ان معنى الحيوان جسم نام حساس لا شيء ذو حيوه والا لكاتب مشتمل على النسبة التقييدية (قوله تقييدية) المقصود بها اعداد التامة بمعنى ما يصح السكوت عليه فيدخل فيه التوصيفية والاضافية والامتزاجية ونسبة المشتقات الى فاعلها (قوله فيكون القضية أيضاً حلية) لانه لا بد من ملاحظة النسبة اجمالاً ليتمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقوله زيد أبوقائم) وكذا زيد أضربه لانه لا يقع محمولاً الا بتأويل مقول في حقه (قوله ملحوظة اجمالاً) بان لا يلتفت الى لسة قصداً بل الى المجموع من حيث المجموع أيضاً حلية لصحة الحكم بالاتحاد (قوله ملحوظة تفصيلاً) أي يكون النسبة ملتفتاً اليها قصداً وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها مفصلاً فلا يمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولنا ان كانت الشمس طالعة الخ) وكذا ان جاءك زيد فاضربه سواء جوزنا وقوع الانشائية جزاء بلا تأويل أو بتأويل (قوله على النسبة التقييدية مطلقاً) أي من غير تفصيل كما



كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جاد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين القضيتين في الصدق والكذب معا أو في أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا أو أسود

يوضع موضعه مفرد لان دلالاته اجمالية وان أطراف الشرطية لا يمكن أن يوضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيمية على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها اما ان يكونا مفردين بالفعل أو بالقوة أولا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما أن يكون مشتملا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا أولا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين أراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصح التقسيم بهذا الوجه أيضاً \* واعلم ان الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه

أشار اليه بقوله بان كانت تقييدية فهي أيضاً محلية وذلك لانها لا تكون ملحوظة الا اجمالا آلة تعريف حال المنسوب بالقياس الى المنسوب اليه ( قوله لان دلالاته ) أي للمشتمل المذكور ( قوله اذ لا يمكن الخ ) لما عرفت من ان النسبة فيها ملحوظة تصدأ وبالتالي ذلك يستدعي ملاحظة الطرفين كذلك ولا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة الامور المتعددة مفصلة وما قيل انه يمكن ان يوضع مفرد بإزاء مفهومات متعددة مرتبة فيفهم منه تلك الامور مفصلة مرتبة بناء على ان الدلالة تابعة للوضع فجوابه انه قدس سره نفي الامكان الوقوعي لا الذاتي ( قوله أراد الخ ) ونحو ان جاءك زيد فأكرمه داخل في الشرطية بناء على ما حققه قدس سره من ان الجزاء الطلبي يؤول بالخبر أي يقال في حقه أكرمه وما أورد عليه من ان مقصود القائل به ليس الا تعليق الطلب تأثيره واستنزاهه للاخبار لا يقتضي اتحادها فالجواب ان يقال انه ليس قضية بل هو انشاء كقولك أكرم زيدا ان جاءك فتدفع بما حققه في حواشي المطول لا يليق بالموضع بيساته ( قوله فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل ) اذ لا يحتاج فيها بعد حذف الربط الى شيء سوى الاثنان تلك النسبة بخلاف ما اذا لوحظ النسبة اجمالا فانه قضية بالقوة البعيدة لاحتياجها الى ملاحظة النسبة تفصيلا أيضاً ( قوله فيصح التقسيم بهذا الوجه ) أي باعتبار انحلاله الى قضيتين وعدمه ( قوله لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم ) بمعنى الوقوع واللاقوع الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل في الذهن اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كاذبين بل فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة قالتها موجود انه يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة الاولى سواء وقعت النسبتان أولا ( قال فان أدوات للشرط والتنادي الخ ) أراد بالشرط معنى التعليق كما هو الشائع قلنا قابله بالنادي ( قال أخرجت ) أي على تقدير وجود الحكم فيها قبل دخولها كما يدل عليه البيان وانما خص هذه الصورة بالبيان لانها منشأ توهم القائل بان اطراف الشرطية قضايا وما قيل ان المقصود أخرجهما عن صلاحية الحكم فع كونه تكلفا محل المنع فانه لو انتفت صلاحية لا عاد

( قوله هي التي يحكم فيها بصدق الخ ) أي بحيث يكون مدلولها مطابقة لأمطافا والا لاقتضى ان المدد اما زوج أو فرد متصلة بحسب الزوم اذ يستلزم ليس ( ١٢ ) ان كان زوجا فهو فرد ( قوله بصدق قضية الخ ) أي بتحقيق نسبة قضية على

( أقول ) الشريطة فبما ان متصلة ومنفصلة فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جاد فان الحكم فيها بسلب صدق الجمادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتثافي بين القضيتين اما في الصدق والكذب مما أي بانهما لا يصدقان ولا يكذبان أو في الصدق فقط أي بانهما لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بانهما لا يكذبان وربما يصدقان أو بنفيه أي بسلب ذلك التثافي فان حكم فيها بالتثافي فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالتثافي في الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجا أو فردا فان قولنا هذا المدد زوج وهذا المدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالتثافي في الصدق فقط فهي مائة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا فان قولنا هذا الشيء شجر أو هذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها للتثافي في الكذب فقط فهي مائة الخلو كقولنا اما أن يكون هذا الشيء لاشجرا أولا حجرا فان قولنا هذا الشيء لاشجرا وهذا الشيء لاشجرا لا يكذبان

( قوله فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها ) أقول فالتصلة الموجبة هي التي يحكم الحكم بعد الحذف كما في القياس الاستثنائي ( قوله فالتصلة الموجبة الخ ) لما كان تعريف التصلة في المتن أعنى وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير أخرى بعد ما أفاد الشارح ان المقصود بلا صدقها سلب الصدق لا الصدق والا لخرج السالبة وزم اعتبار لا صدقها في قوله على تقدير صدق أخرى مثلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير لا صدق أخرى ولانه خلاف الواقع اذ لا يكون في التصلة الا تعليق الصدق بالصدق بقية اهام اختصاصه بالزومية فان المتبادر من صدق قضية على تقدير صدق أخرى ان يكون بينهما علاقة تقتضي ذلك واهام ان الحكم فيها بأي وجه وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان تعين ان ليس بمعنى الحمل لكنه مجيء بمعنى المطابقة للواقع والتحقيق تعرض قدس سره لتعريفها وبيان أقسامها بحيث يدفع ذلك قتيبن ان الحكم ههنا بالاتصال والتحقق سواء كان بعلاقة أولا وان الصدق ههنا بمعنى التحقق في نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع والا لتركب التصلة الكلية الصادقة من مطلقتين عامتين ضرورة دوام صدق المطلق العامة وليس كذلك فانه بصدق قولنا كلما صدق الانسان حيوان صدق زيد قائم ولا يصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيد قائما ( قال ) ولكنهما قد يكذبان ) أشار بذلك الى ان المقصود المائة الجمع باللعنى الأخص أعنى ما حكم فيها بالتثافي بالصدق فقط أي مع عدم التثافي في الكذب لا باللعنى الاعم أعنى ما حكم فيها بالتثافي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتثافي في الكذب فانه شامل للحقيقة أيضا وكذا الحال في مائة الخلو

تقدير تحقيق نسبة قضية أخرى ( قوله بصدق الحيوانية ) أي بتحقيق نبوت الحيوانية أي بانصاف صدق الحيوانية ( قوله ) وان حكم فيها بسلب الخ أي فهي يجوز الجمع والخلو عكس الموجبة وهكذا في الثاني ( قوله بسلب صدق الخ ) أي سلب تحقيق نسبة قضية ( قوله ليس البتة ان كان الخ ) أي ان تحقق نبوت الانسانية انتفت الجمادية والتصلة ان لوحظ فيها الزوم كانت متصلة لزومية وان لوحظ الاتفاق فالتقافية والا فطلقة ( قوله لا يصدقان ) أي تلك النسبتان لانه يجتمعان ( قوله ولكنهما قد يكذبان ) اعلم ان مائة الجمع قصر بتفسير أخص بان يقول ما حكمت بالتثافي في الصدق وأوجب الارتفاع ومائة الخلو ما أوجب التثافي في الكذب وأوجب محبة الاجتماع وقصر بتفسير اعم بان تقول مائة الجمع ما أوجب منع الجمع جوزت الخلو ام لا ومائة الخلو ما منعت

الخلو جوزت الجمع ام لا والمتبادر من الشارح انه سر بالتفسير الاعم ( قوله سميت منفصلة حقيقية ) هذه تسمية اصطلاحية ولما كان قول سميت بذلك نسبة للحقيقة كان حقيقة التثافي لا توجد الا فيها

(قوله والا لكان الشيء شجرا وحجراما) أي وهو باطل فبطل المقدم (قوله ليس اما ان يكون الخ) أي فلا عناد في الصدق ولا في الكذب فيجسمان ويرتقان (قوله ليس اما ان يكون هذا الانسان الخ) قد (١٣)

الخلو (قوله ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا الخ) فهي تزيل منع الخلو (قوله ما يرفع فيها الحل) لف ونشر (قوله ليس اجراء الخ) أي بان قول الحماية ما انصفت بالحل والمتصلة ما انصفت بالاتصال وكذا التفصلة واما بحسب الاصطلاح فالحلية هي التي طرفاها مفردان وهذا صادق بالوجبة السالبة وهذا ظاهر في الحلية اما المتصلة الموجبة فهي ما حكم فيها بالصدق والسالبة ما حكم فيها بالسلب فلم يجتمعا في تعريف واحد بقي ان مقتضاه ان هذه الاسامي جارية على الموجبات

(قوله بحسب مفهوم اللفظة) وليس كذلك كذا قيل ووجهان الحلية ما انصفت بالحل أي وقع فيها حل وهذا مفقود هنا ومراد الناطقة بالحلية ما انحل طرفاها الى مفردين لا ما انصفت بالحل فاما انصفت بالحل فقلت الى هذه القضية المفسرة اصطلاحا لما تقدم والمتسابة في ذلك وجود

والا لكان الشيء شجرا وحجراما وهو محال وقد يصدقان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسلب التناق في مفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسلب التناق في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كانا قاته يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بسلب التناق في الصدق فقط كانت سالبة مائة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا أو اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بسلب التناق في الكذب فقط كانت سالبة مائة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا أو زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال السوالب الحلية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحل والاتصال والاتصال فلا تكون حلية ومتصلة ومنفصلة لانها ما يثبت فيها الحل والاتصال والاتصال لانا نقول ليس اجراء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللفظة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم

فما يبال اتصال بتحقيق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكنفي بمطابق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوما سميت متصلة لزومية أو بكونه اتفاقيا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا أو لزوما أو اتفاقيا والمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتناق بين قضيتين اما في التحقيق والافتاء ما أوفي أحدهما فان اكنفي بمطابق التناق سميت منفصلة مطلقة وان قيد التناق بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التناق اما مطلقا أو مقيدا بالعناد أو بالاتفاق وسيرد عليك تفاصيل هذه المالماني في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات (قوله) ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب (أقول لان مفهوم الحلية اصطلاحا هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل أو بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على

(قوله بتحقيق قضية) معنى بتحقيق القضية وقوع نسبتها في نفس الامر والمقصود من الحكم فيها بالاتصال ان يكون مدلوله المطابق ذلك لثلاث ينتقض تعريف كل من المتصلة والمنفصلة بالآخرى بناء على تلازم الشرطيات (قوله وسيرد عليك الخ) اشارة الى ما سبق من ان لكل واحد من الاتفاقية المتصلة ومانعة الخلو ومائة الجمع معنيين عاما وخصوصا (قال فلا تكون حلية الخ) أي لا يصح اطلاق هذه الاسامي عليها كما يدل عليه الجواب وليس معناه فلا يكون داخلة في تعاريفها اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحى الشامل للسوالب بحيث لا مصرية فيه لا معنى لثبته عنها (قال ما يثبت) ما موصولة أي لان الحلية والمتصلة والمنفصلة بحسب اللفظة التي يثبت فيها الحل والاتصال والاتصال والحل على التافية وارجاع الضمير الى السوالب وهم يوجب التكرار وبما حررنا اندفع ما قيل ان الحل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وبمعنى النسبة الحكمية متحقق في السوالب فيصح اطلاق الحلية بمعنى المنسوب الى الحل لان السكلام في الاطلاق بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى على ان ما ذكره لا يطرده في المتصلة والمنفصلة (قال بحسب مفهوم اللفظة) أعني ما انصفت بالحل

المعنى اللغوى فيها وهو خاص بالموجبات واما السوالب فلامشابهة ولك ان تقول قلت من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحى المتحقق في الموجبة والسالبة فلا حاجة الى قائلين

المناسبة المحققة للنقل اما في الموجبات فلتحقق معنى الحمل والاتصال والاتصال واما في السوالب  
فلمشابهتها اياها في الاطراف لا مجال المقدمة كانت معقودة لذكر أقسام القضية الاولى والمتصلة  
والمتفصلة ليست من الاقسام الاولى بل من أقسام قسمها أعني الشرطية لانا نقول لا شك ان  
المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى واما ذكر أقسام الشرطية فيها فبالعرض  
وعلى سبيل الاستطراد ( قال )

زيد قائم يصدق على زيد ليس قائم بلا تفاوت وكذلك الحال في مفهومي المتصلة والمتفصلة  
اصطلاحا بل قول اطلاق الشرطية على المتفصلة أيضا بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على  
المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المتفصلة ظاهرا وقد يتوهم من قوله ليس اجراء  
هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس  
كذلك بل اجراء هذه الاسامي عليهما معا بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعا فالأظهر في العبارة  
أن يقال ليس اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة ( قوله واما في السوالب  
فلمشابهتها اياها في الاطراف ) أقول قد يتوهم من هذه العبارة أنهم أطلقوا هذه الاسامي على  
الموجبات أولا لتحقق المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب لمشابهتها للموجبات في الاطراف  
والظاهر أنهم نقلوا هذه الاسامي من الثاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود  
المناسبة في بعض أفراد هذه المفهومات أعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة  
النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين ( قوله واما ذكر أقسام الشرطية فيها فالعرض الخ ) أقول  
الاقسام الاولى هي الحلية والشرطية واما ذكر الموجبة والسالبة في الحلية على سبيل التبعية كان  
مفهوم الحلية اما يضبط بذكرها وكذا ذكر المتصلة والمتفصلة ههنا لانهما حقيقتان مختلفتان مندرجتان  
تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لما ذكرنا في الحلية وذكر

( قوله واما ذكر أقسام  
الشرطية ) أي من كونها  
متصلة ومنفصلة وموجبة  
وسالبة مانعة جمع وخلو  
وحقيقة ( قوله فالعرض  
الخ ) أي مفهوم الحلية  
لا يدرك الا باقسامها  
الثانوية وكذا يقال في  
الشرطيات

والاتصال والاتصال بل بمعناها الاصطلاحية ( قوله وان لم يكن معنى الشرطية الخ ) وهو المنسوب  
الى الشرط بمعنى تعليق شيء بشيء ( قوله وقد يتوهم الخ ) التوهم ناش من تخصيص السوالب  
وفي التعبير بالوهم وتجهيل الفاعل اشارة الى كمال ضعفه فلهذا لم يتعرض لدفعه لان التخصيص  
بالسوالب بواسطة ان الكلام فيها لا يلقى الحكم عن الموجبات يشهد بيانه عليه بقوله ومفهوماتها  
الاصطلاحية الخ ولهذا قال والأظهر ولم يقل والظاهر ( قوله قد يتوهم من هذه العبارة ) فان  
معناه وأما المناسبة المحققة للنقل في السوالب فانه يدل على تحقق النقل اليها والتعاليق بقوله فلمشابهتها  
يدل على تأخره لكن التوهم مندفع بالناية بان يقال معناه نعم المناسبة المحققة للنقل الى المعنى العام  
متحققة باعتبار جميع افرادها اما في الموجبات الخ والقرينة على أنها منقولة الى المعنى الاصطلاحي  
العام ما سبق من قوله ومفهوماتها الاصطلاحية الخ وقد صرح به الشارح في شرح المطالع ( قوله  
فلا حاجة الى التزام الخ ) وكيف يلزم وهو يستلزم ان يكون اطلاقها على الموجبات مهجورا  
لان النقل مشروط بهجر النقل عنه ( قوله هي الحلية والشرطية ) وأما ما وقع في الاشارات من  
ان أضاف التركيب الحيزي ثلثة حملية ومتصلة ومنفصلة فالمراد منه الانصاف المحملة والشرطية  
لكونه جنسها ليس أمرا محضلا ( قوله كأن مفهوم الحلية الخ ) انما قال كأن الخ لان الايجاب والسلب

( الفصل الاول في الحماية وفيه أربعة مباحث \* البحث الاول في أجزائها وأقسامها الحولية أما  
تستحق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعاً ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها  
يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطلة كقوله في قولنا زيد هو عالم ونسب القضية  
حينئذ ثلاثية وقد تحذف الرابطة في بعض الحالات لشعور الذهن بمنها والقضية تسمى حينئذ ثنائية  
( أقول ) لما قسم القضية الى الحولية والشرطية شرع الآن في الحليات وأما قدمها على الشرطيات  
لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالحولية إنما تلتزم من أجزاء ثلاثة المحكوم عليه

في المفصلة أنواعها المختلفة لتضبط واشير الى الإيجاب والسلب في جميعها لما ذكرنا \* وإعلم ان أقسام  
القضية الى الحولية والشرطية حصر عقل وأما أقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك  
لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان تكون بحمل  
احدهما على الأخرى بل لابد ان تكون هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم من هذا ان تكون النسبة التي هي  
غير الحمل منحصرة في الاتصال والانفصال لجواز أن تكون بوجه آخر فهذه القسمة استقرائية  
اذ لم توجد في العلوم ومعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف القضايا ( قوله ) وأما قدمها  
على الشرطية لبساطتها ( أقول ) فان الحماية وإن كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزأ للشرطية

خارجان عن حقيقة الحماية فالتحصيل بها شبيه بتحصيل المناهية المهمة بالفصل بخلاف الشرطية  
ولذا قال فلا يحصل مفهومها الا بهما ( قوله ان أقسام القضية الخ ) لانه حصر دائر بين النفي  
والاثبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومي القسامين بالانحصار بأي قسم قسمت القضية من  
التناسيم المذكورة وأما كون كلا طرفي الشرطية مشتقاً على ملاحظة النسبة تفصيلاً فأنظر الى  
الواقع حتى لو وجد قضية أحد طرفيها مفرد اما بالفعل أو بالقوة والآخر مشتمل على النسبة  
للمحفوظة تفصيلاً يكون شرطية وأما ما قيل ان علمت في علمت زيداً قائماً قضية بالفعل والنسبة  
للمحفوظة بين علمت وبين زيداً قائماً نسبة تامة خيرية وليست بحولية لان أحد طرفيها ليس بمفرد  
لألفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علمت وحده وبين ملاحظته حال كونه جزءاً  
من هذا المركب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون شيء من طرفيها قضية بالفعل ولا شك ان أحد  
طرفيها قضية مدفوع بان علمت قضية حولية لانه بمعنى انا عالم وزيداً قائماً بتأويل قيام زيد ولذا  
يصح دخول ان المفتوحة عليهما وان المجموع فضلة خارج عن النسبة التامة الخيرية كما قيل انا  
عالم بقيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة خيرية لزم ان يكون مثل ضربت زيداً قائماً  
في الدار وقت الظهور مشتملاً على نسب خيرية ملحوظة قصداً والوجدان يكذبه وكلام القوم مبطله  
( قوله فان الحولية الخ ) يعني ان الحولية مركبة في نفسها من أجزاء ثثة فليست بسيطة بمعنى  
ملا جزء له لكنها تقع جزء من الشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها بمعنى انها أقل جزء منها  
ولم يكنف بكونها أقل جزء منها بأن يقول الشرطية لابد فيها مع مالا بدمنه في الحولية من المحكوم  
عليه وبه والنسبة حيث يكون طرفاها مركبة بخلاف الحولية لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم  
مباحث الحولية على مباحث الشرطية فلهذا اعتبر البساطة من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار  
الجزئية لاجابة الى اعتبار البساطة كما لا يخفى

( قوله شرع الآن في  
الحليات ) أي في تقسيمها  
وكان المناسب ان يقول  
شرع الآن في الحماية لكنه  
نظر لكون الحماية لها أفراد  
كثيرة خصوصاً المتفتلة  
تلك الافراد ( قوله  
لبساطتها ) أي بالنسبة  
للشرطية ( قوله والبسيط  
مقدم على المركب الخ ) فيه  
إشارة الى ان الشرطية  
مركبة من الحليات ( قوله  
طبعاً ) أي والأصل ان  
الوضع يوافق الطبع  
فوافق الدليل الدعوى التي  
هي تقديم الحليات في الوضع  
بهذا التقدير

( قوله ويسمى موضوعاً )  
 أى في القضية الحتمية والا  
 فالحكم عليه في الشرطية  
 يسمى مقدماً ( قوله لانه  
 قد وضع ) أي أثبت  
 ( قوله بها يرتبط الخ )  
 قدم الجار والمجرور للخصر  
 أي لا يرتبط المحمول  
 والموضوع الا بها ( قوله  
 وكما ان من حق الموضوع  
 الخ ) هذا يفيد ان  
 الموضوع والمحمول ليس  
 اللفظ بل مدلوله كذات  
 زيد ونفس القيام في قولك  
 زيد قائم ( قوله تسمية للدال  
 الخ ) أي تقسيم اللفظ  
 الدال على النسبة برابطة  
 مجاز بحسب الاصل اذ  
 الرابطة في الاصل اسم  
 للنسبة فقط وان صار  
 الآن حقيقة عرفية ( قوله  
 كهو ) تمثيل للفظ الدال  
 على الرابطة أعني النسبة  
 ( قوله التي هي مورد  
 الايجاب الخ ) أي ثبوت  
 القيام لزيد الذي هو مورد  
 الوقوع والا وقوع المبرر  
 عنهما بقول الشارح  
 الايجاب والسلب لان  
 الايجاب هو الوقوع  
 ويطلق أيضاً على ادراك  
 الوقوع والسلب هو  
 اللا وقوع ويطلق أيضاً  
 على ادراك اللا وقوع

ويسمى موضوعاً لانه قد وضع ليحكم عليه بشيء والحكم به ويسمى محمولاً لحمله على شيء ونسبة  
 بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبر  
 عنهما بلقطين كذلك من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة  
 لدالتها على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم فان قلت المراد بالنسبة  
 الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة او لا وقوعها الذي هو الايجاب  
 والسلب فان كان المراد بها الاول يكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة او لا وقوعها فلا بد  
 ان يدل عليها بعبارة أخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزءاً  
 آخر فليدل عليها أيضاً بلفظ آخر \* والحاصل ان أجزاء الحتمية أربعة فكان من حقها ان يدل  
 فتكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون اقل اجزاء منها ولا نفى ان الحتمية بجميع اجزائها تقع جزءاً  
 للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات لاحكم فيها بل ينى ان الحتمية اذا كانت قضية بالقوة  
 القريسة من الفعل أي ملحوظة بتفاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزءاً منها فكأنها  
 بتامها جزءاً منها فاستحقت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطيات ( قوله ويسمى موضوعاً )  
 أقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضاً فان زيدا في قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه  
 زيد قائل او ذو قول في الزمان الماضي ( قوله والحاصل ان اجزاء الحتمية أربعة ) أقول هي المحكوم عليه  
 ( قوله ولا نفى الخ ) أي من قولنا انها تقع جزءاً للشرطية ( قوله التي هي سوى الحكم ) أي الوقوع  
 والا لا وقوع من حيث حصولها في الذهن بطريق الاذمان وهذه الحتمية معتبرة في كونها قضية فلا يرد  
 ان ذات الحكم معتبرة في الشرطية ايضاً الا انه مفروض فيها مذعن في الحتمية ووصف الجزء لا مدخل له  
 في الجزئية فيكون الحتمية بجميع اجزائها جزءاً للشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره  
 ( قوله فكأنها الخ ) أي اذا كانت باعتبار أكثر اجزائها جزءاً منها فكأنها بتامها جزء منها فتكون  
 مقدمة عليها طبعاً فاستحقت التقديم في البحث ليوافق الوضع الطبع ( قال ويسمى موضوعاً ) أي المحكوم  
 عليه في الحتمية لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولاً ( قال ان يدل عليها باللفظ ) تسوية  
 بين الاجزاء فلا يرد ان حقها ان يدل عليها بدال لفظاً كان أولاً ( قال واللفظ الدال ) هذا بناء على  
 الاكثر والا فالرابطة قد تكون حركة كما سيصرح به ( قوله لان محصل معناه الخ ) أي معناه  
 الذي لا يتبدل بتغير العبارات وبهذا الاعتبار حصروا القضية في الحتمية والشرطية وان اختلفت  
 القضيتان في المدلول الاول الذي يختلف بحسب تغير العبارات وللإشارة الى ذلك زاد لفظ محصل  
 فا قيل لا نسلم ان محصل معناه ذلك بل هو معنى آخر لازم لمعني هذه القضية وهم ( قال اما النسبة  
 التي الخ ) أي النسبة التي هي مورد الوقوع والا وقوع فان الايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت  
 والا ثبوت ايضاً على ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح الشرح المضدي حيث قال الوقوع  
 والا وقوع هو الايجاب والسلب أي ثبوت شيء لشيء وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية  
 بالمورد لهما وتوصيفهما بعبارة الايجاب والسلب توضح لمبايعة على ما هو رأى المتأخرين من  
 انبائهم للقضية جزءاً آخر سوى الوقوع والا وقوع يسمونه النسبة الحكمية التقيدية المشتركة  
 بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة أولاً ووقعها ( قال والحاصل ان اجزاء الحتمية أربعة )

(قوله فان النسبة) جواب عما يقال ان قوله بها يرتبط الخ لان لم يشير الى الثاني لان النسبة التي (١٧) هي الثبوت يحصل بها الارتبط

عليها باربعة الفاظ فقول المراد الثاني وكان قوله بها يرتبط المحمول بالموضوع اشارة الى انه فان النسبة مالم يعتبر معها الوقوع واللاوقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الالة على النسبة التي هي مورد الاعتياج والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً فالجزء ان من القضية يتأيدان بعبارة واحدة ولهذا أخذنا جزءاً واحداً حتى انحصر الاجزاء في ثلاثة \* ثم الرابطة أداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة ثبوتها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور

وبه والنسبة بينهما ووقوعها أولاً وقوعها وهذه الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير أعني ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالحجة ويسمى هذا الادراك حكماً وقد يسمى هذا المذكور أعني وقوع النسبة أولاً وقوعها حكماً أيضاً ولذلك قيل لا بد في القضية من الحكم (قوله فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً) أقول دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية (قوله وهي غير مستقلة ثبوتها على المحكوم عليه وبه) أقول يعني ان النسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالحجوم عليه معقولة من حيث انها حالة بينهما وآلة تعرف حالها فلا تكون معنى مستقلة يصلح لان يكون محكوماً عليه اوبه فاللفظ الدال عليها يكون أداة (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور)

على رأى المتأخرين والتحقيق ماذهب اليه للمتقدمون ان الجزء الثالث هو ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به علمان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقتها للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقتها لياها (قال فان النسبة مالم يعتبر معها الخ) فهي رابطة بالعرض والمتأخر من قوله بها يرتبط ما يكون رابطة بلا واسطة وهي الوقوع واللاوقوع فيكون في قوله بها يرتبط اشارة اليه (قال يتأيدان بعبارة واحدة) أحدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز على ما هو (قوله وان كانت التزامية كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة) أي وقوع النسبة التي أدركت بين المحمول والموضوع بينهما في نفس الامر وتسميهم عن ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها بادراك ان النسبة واقعة أولست بواقعة للاشارة الى ان المقصود كون الادراك بطريق الاذن لتلك الوقوع واللاوقوع الذي هو أمراً جالياً مورده النسبة لان الوقوع واللاوقوع عبارة عن هذه القضية والالزام اعتبار القضية في القضية والتصديق في التصديق الى ما لا يتناهي (قال ولذا أخذنا جزءاً) أي في القضية الملقولة وهذا متفق عليه بين الفريقين انما الاختلاف في أجزاء القضية للمعقولة (قال حتى انحصر الاجزاء) للقضية الملقولة (قال ثم الرابطة أداة) قضية مهمة فلا يريد انه قد يكون حركة (قوله يعني ان النسبة الخ) دفع لما أورده المحقق التفتازاني من انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكونه أداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافة أدوات وحاصل الدفع ان المق بالتوقف عدم الاستقلال بالفهمية لكونها دالة على نسبة هي آلة لتعرف حال الطرفين غير ملحوظة لذاتها كاشتر معنى الحروف وأشار الشارح الى قوله على النسبة الرابطة قائلاً باعتبار ملاحظتها من حيث ذاتها ليست رابطة (قال وهي غير مستقلة) وهي تمام معناها والدال عليها لفظ مفرد ولظهور هذه التيقود

أيضاً فاجابان النسبة على تقدير وصفها بالربط انما هو بالنظر لاعتبار الوقوع معها واذا كان كذلك فتعتبر الوقوع من أول الامر ولا تحتاج لاعتبار النسبة التي بمعنى الثبوت (قوله دال على النسبة أيضاً) أي دال عليها بطريق الالتزام واما دلالة على الإيقاع فبطريق المطابقة فهذا ليس من الجمع بين الحقيقة والحجاز (قوله ولهذا أخذنا الخ) أي اعتباراً في القضية الملقولة لا العقلي (قوله ثم الرابطة أداة) يحتمل ان المراد كل أداة فتكون قضية كلية ويحتمل ان تكون مهمة (قوله وهي) أي النسبة غير مستقلة بالفهمية لانها لوحظت آلة لتعرف حال المحكوم به والمحكوم عليه واذا كان المدلول غير مستقل فليكن اللفظ الدال عليها أداة أي حرفاً (قوله ثبوتها) أي لتوقف ملاحظتها على توقف الخ أي ان تمثلاً ليس مقصوداً لذاته بل لاجل تعرف المحكوم به

(٣ م — شرح التمهيد ثاني) والمحكوم عليه (قوله في قالب الاسم) بفتح اللام أي في صورته

وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائماً وتسمى زمانية والقضية الحامية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتغالها على ثلاثة ألفاظ ثلاثة معان وان حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتغالها الا على جزأين

اقول قد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لا ه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية

تركها وماتوهم من ان ليس هو مركب فتدفع بما ذكره قدس سره سابقا من ان المجموع موضوع لوضع النسبة السلبية (قوله وقد يناقش الخ) أجاب المحقق التفتازاني بان ليس مرادهم ان لفظ هو رابطة في لغة العرب بل الناقلون للمنطق الى العربية استعاروا لفظه هو للرابطة الفعير الزمانية بمنزلة است في الفارسية واستين في اليونانية ورده المحقق الدواني بانه يخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال وأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة انكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حتى فان لفظه هو جاءت لالتدلل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام يقال هو الى أن يصرح به فقد خرجت على أن تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت بالادوات لكنها تشبه الاسماء انتهى وأيضاً ما الباعث لهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابطة بل الواجب عليهم ان يقولوا لرابطة في لغة العرب سوي الحركات ثم قال ان المنطقيين لا يسلّمون ان هو راجع الى موضوع ليكون عنه بحسب المعنى بل يصرحون بانه اداة في صورة الاسم ويسكرون اختصاص الفصل بالمواضع المخصوصة ولا يلزمهم موافقة النحويين ولا يخفى انه تحكم لان اختلاف حاله بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره يتأدى على عدم كونه مستعملا في لغة العرب للربط وأي دليل على ما ادعوه وأما هو رجم بالقياس من غير داع يدعو اليه (قوله فلا يكون رابطة) ولو قيل المقي به الفصل والمعاد فتقول الامثلة التي أوردت فيها ليست من مواضع الفصل ولو سلم فضمير الفصل أيضاً لا يدل على الربط بل على التخصيص والتأكيد والفرق بين التعت والخبر كذا في شرح المطالع (قوله ويقال الخ) عطف على يناقش والمناقش والمقاتل الشارح في شرح المطالع (قال باعتبار الرابطة) قيد بذلك لان لها باعتبار اشتغالها على السور وحرف السلب والايجاب والجهة تهيأت آخر (قال لاشتغالها على ثلثة) أي من حيث اعتبار الرابطة فلا يتنافى اشتغالها على الزائد على ثلثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة (قال ثلاثة معان) أي لا قابيتها فلا يتنافى دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيها ليس زمانيا نحو كان الله غفورا رحما ولا يرد ان المعاني أربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معني واحد لشدة الاتياف بينهما (قال وان حذفت) أي تركت فنحو ضرب زيد ثمانية والقول بانه خارج عن القسمة لاستغناءه عن الرابطة والتقسيم لقضية فيها رابطة فيه انه ان أراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو لازم في كل قضية كما يدل عليه قوله فالحمية انما تشتمل من أجزاء ثلثة وان أراد بها لفظها فكيف يصح جعل الثمانية قسما لها (قال لشعور الذهن) ليس قيدا لحذفت بل بيان لوجه الحذف

(قوله لاشتغالها على ثلاثة ألفاظ) أي من حيث الربط فلا يتنافى انها قد تشغل على أربعين من ثلاثة باعتبار السور والجهة وقوله ثلاثة معان أي لقصد افادة ثلاثة معان فلا يرد حيث ان هذه الالفاظ الثلاثة قد تدل على معان أربعة المحمول والموضوع والنسبة والزمن لان الدلالة على الزمن غير مقصودة (قوله لشعور الذهن) بيان لوجه الحذف أي ان وقع وزل وحذفت يكون الذهن مستشعرا بها كانت ثنائية لا انه قيد للحذف بحيث يقتضى ان الشعور قد يوجد فيحصل الحذف وقد لا يحصل فلا يحصل الحذف لان الشعور حاصل على الدوام



بأزاء مثنين وقوله وقد تحذف في بعض اللغات إشارة إلى أن اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فإن لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لاستعمل القضية خالية عنها أما بلفظ كقولهم هست وبود وأما بحركة كقولهم زيد دبير بالكسر قال ( وهذه النسبة أن كانت نسبة بها يصح أن يقال أن الموضوع محمول بالقضية، ووجه كقولنا الإنسان حيوان وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال أن الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كقولنا الإنسان ليس بحجر )

( أقول ) هذا تقسيم ثلث للحماية باعتبار النسبة الحكيمية التي هي مدلول الرابطة فلك النسبة هي حركة الرفع لانهادالة على الارتباط والاستناد والدليل عليه أن المقدرات اذا ذكرت موقوفة الاواخر نحو زيد لم يحصل التركيب ولا يفيد الاسناد وقد تكون في قالب الكلمة ككان الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدالتها على الزمان بخلاف لفظ هو وأخواتها اذ دلالة لها على الزمان اصلا وقد نوقش ههنا ايضا بأن مدلول كان زائد على مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لا مدخل له في الرابط ( قوله إشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة ) أقول قول وجه الضبط أن يقال ههنا ثلاثة اشياء الوجوب والامتناع والجواز تضربها في ثلاثة أخرى هي مجموع الرابطين معا والرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى ( قوله ولغة العجم لاستعمل القضية خالية عنها ) أقول نقض ذلك بمثل قولهم زيد دبير است ومنهج

( قوله هي حركة الرفع ) قال الحق القنناني أن كان الموضوع والمحمول مثنين بالقضية ثنائية وإن كانا معربين فثلاثية تامة وإن كان أحدهما فقط معربا فثلاثية ناقصة انتهى ولو أريد الرفع لفظاً أو تقديرأ أو عملاً لم تكن القضية في لغة العرب ثنائية ( قوله زائد على مدلول الرابطة ) فلا يكون دلالة على النسبة دلالة مطابقة فلا تكون رابطة لانها الدال على النسبة بالمطابقة ولو أريد أعم من ذلك يدخل كان التامة بل الافعال المشتقات كلها في الرابطة ومما قيل أن الرابطة مادل على نسبة شيء إلى شيء ما خارجا عن مدلولها سواء كان دالا بالمطابقة أولا فلا يدخل الافعال التامة فمع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابطة يرد عليه سائر الافعال الناقصة والافعال المقاربة ( قوله الوجوب الخ ) أي وجوب استعمالها وامتناعها وجوازها ( قوله وفيه بصلاح ) أن كان مراد القائل ضبط الاختلاف المشار اليه بقوله في بعض اللغات فلا يخفى بعده لأن كون الاحتمالات التسعة واقعة في الاستعمال محل تردد وإن كان مراده ضبط الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابطة كما يشير اليه قوله في شرح المطالع وعدم الشور على بعض الامثلة لا يشير بالفرض فوجه بعده أن ضبط الاحتمالات العقلية ليس مطلوباً في المقام ولا قائدة يستدعيها معرفتها ( قال ربما يستعمل ) الرابطة زمانية كانت أو غير زمانية وكذلك الحسنة ( قال ولغة العجم ) أي اللغة الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها لشبوعها يدل على الامثلة ومواقع في بعض كتب اللغة الفارسية بدلتها ( قوله نقض الخ ) وأيضاً نقض بقولهم زيد آمد وآبد وأجيب بتخصيص القضية بما يحتاج فيه إلى ذكر الرابطة وهو ما لا يكون المحمول من الافعال التامة لانها ترتبط لدالتها على النسبة إلى موضوع معين ولذا لا يتعقل متاعها بدون ذكره

( قوله مختلفة في استعمال الرابطة ) اعلم ان الاختلاف في الاستعمال صادق بالوجوب وبالتخيير والامتناع والرابطة صادقة بالزمانية وبالسكائية وبهما معا في تركيب واحد فإذا ضربت الثلاثة الاولى في الثلاثة الاخيرة كانت تسعة وهذا بحسب العقل وأما اللبثين بحسب الاستعمال فالامتناع يقع باقسامه الثلاثة وكذلك كون الرابطة صادقة بالرابطة الزمانية وبالسكائية معاً على طريق الجواز أو الوجوب لم تقع في كلامهم لكن هل ذلك صحيح أولاً يبين الامر ( قوله ربما تستعمل الرابطة ) أي زمانية أولاً ( قوله بشهادة القرائن ) أي بالقرائن موجودة على كل حال لكن تارة تلاحظ وتارة لا تلاحظ ( قوله ولغة العجم ) أي الفرس ( قوله هست ) بمعنى هو وقوله دبير بمعنى هو كاتب وقوله بالكسر أي كسر الرأ ههنا مراد الشارح وأن كانت الدال مكسورة أيضاً

ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سالبة بها يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة فانها اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها لا يصح بها ان يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح أن يقال الانسان ليس بحيوان فالصواب أن يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول أو بأن الموضوع ليس بمحمول أو يقال الحكم فيها اما بإقاع النسبة أو بإتزاها وذلك ظاهر \* قال \*

(موضوع الحلية ان كان شخصاً معيناً سميت مخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية أراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة وهي أربع لانه ان بين فيها أن الحكم على كل الافراد فهي الكلية وهي اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة وأما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس يجاهد وان بين فيها أن الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي اما موجبة وسورها بعض أو واحد كقولنا بعض الحيوان أو واحد من الحيوان انسان وأما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض الحيوان ليس بانسان )

\* أقول \* هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فوضع الحملية اما أن يكون جزئياً أو كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة كقولنا زيد انسان وأما سالبة كقولنا زيد ليس بحجر أما تسميتها شخصية فلان ، وضما شخص معين وأما تسميتها مخصوصة

فان قولهم ومنهم قضية خالية عن الرابطة ( قوله وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة ) أقول قيل عليه انما

( قوله فان قولهم الخ ) فيه بحث لانه من عطف المفرد على المفرد فالرابطة المذكورة تربطهما بالموضوع ولولم فالمتطابقين لا يستعملون القضية التامة بدونها على انه وقع في بعض العبارات واللغة الفارسية في الاصل لا يستعملون القضية بدون الرابطة فيجوز أن لا يكون هذا الكلام من أصل اللغة ( قال هذا تقسيم ثان الخ ) لم يورد المصنف جميع التقاسيم المذكورة في هذا الفصل بعنوان التقسيم بل قال ان كان كذا يسمى كذا فلذا صرح الشارح بكونها تقسيماً ومعنى كونه أولاً وثانياً وثالثاً كذلك في هذا الذكر لانها كذلك في المرتبة وقوله باعتبار الرابطة وباعتبار النسبة وباعتبار الموضوع في التقاسيم الثلاثة متعلق بقوله تقسيم لا بقوله ثان فلا يتوهم انه يفيد ان القضية تقسماً أولاً وباعتبار النسبة ( قال وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة ) أي التقسيم المذكور وما قيل تعريف الموجبة يشمل القضايا الكاذبة السالبة لان نسبتها يصح بها أن يقال يقال الموضوع محمول وتعريف السالبة يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح بها أن يقال الموضوع ليس بمحمول فلا يقتصر فساد التعريفين على عدم الانكسار لعدم اطرادها أيضاً ولا يصح قول الشارح وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة لانه يشملها لكن لاعلى وجه يستقيم فوهم لان النسبة التي هي مدلول الرابطة في الكواذب السالبة ليست نسبة بها يصح أن يقال ان المحمول موضوع

( قوله بها يصح ان يقال الموضوع محمول ) أي أن الموضوع يصلق عليه المحمول اذ الموضوع غير المحمول بحسب المفهوم وقوله بها يصح أي في نفس الامر ( قوله وهذا لا يشمل ) أي هذا التقسيم لا يشمل القضايا الكاذبة فالتقسيم حينئذ ليس بجامع ( قوله لا يصح بها ان يقال ) أي لا يصح بحسب نفس الامر ( قوله فالصواب ان يقال الحكم الخ ) هذا تقسيم بالنظر لتعلق الحكم وقوله ان بان الموضوع الخ هذا تقسيم بالنظر للحكم ( قوله سميت القضية شخصية ومخصوصة ) أي سميت بكل واحد من اللفظين على سبيل البدل وليس المراد انها تسمى بهما على انه علم مركب ( قوله شخصية ) نسبة للشخص الذي هو الموضوع من نسبة الكل لجزئه ( قوله شخص معين ) أي ذات معينة في الخارج أو في الذهن فالاول كما مثل الشارح والثاني كما في قولك اسامة اجراً من ثمالة وارتدت من اسامة الحقيقة للمعينة في الذهن

قوله فلفصوص موضوعها) أى قسميتها بالمخصوصة من باب تسمية الشيء بوصف بعضه لأن الخصوص وصف لبعضها وهو الموضوع (قوله ولما كان الخ) جواب عما لا ي شئ لو حظ وصف المحمول دون وصف الموضوع (قوله لو حظ في أسامي الأقسام حال الموضوع) المراد بحال الموضوع ما يشمل ذاته ووصفه والا فحال الموضوع اتنا يناسب تسميتها بالمخصوصة فقط لا بالشخصية لما علت أنها إنما سميت بشخصية نظرا لكون الموضوع (٢١) ذاتا مشخصة فقد نظر للذات في تلك

التسمية فقط وقد يقال ان ذاتا مشخصة فيه نظر للذات والوصف وهو الشخص والمقصود انما هو الوصف فكلامه حيثئذ لا اعتراض عليه (قوله أعذنا من لفظ سور البلد) أي أنه منقول من ذلك اللفظ والسور في الأصل اسم لسور البلد ثم نقل منها اللفظ الدال على

لفصوص موضوعها \* ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لو حظ في أسامي الأقسام حال الموضوع وان كان كليا قاما أن يبين فيها كيفية أفراد الموضوع من الكلية والبعضة أولا يبين واللفظ الدال عليها أي على كمية الأفراد يسمى سوراً أخذنا من لفظ سور البلد كما أنه يحصر البلد ويحيط به كذلك للفظ الدال على كمية الأفراد يحصرها ويحيط بها فان كان فيها كمية أفراد الموضوع سميت القضية محصورة ومسورة \* اما انها محصورة فلحصر أفراد موضوعها واما أنها مسورة فلاشتمالها على السور وهي أي المحصورة أربعة أقسام لأن الحكم فيها اما على كل الأفراد أو على بعضها واما ما كان قاما بالإيجاب أو بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الأفراد فهي كلية اما موجبة وسورها كل أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي كقولنا كل نار حارة أي كل واحدة من أفراد النار حارة واما سالبة

لا يشملها اذا حلت الصحة على ما هو في نفس الامر واما اذا حملت على ما هو أعم من الصحة بحسب نفس الامر ومما هو بحسب زعم القائل فيشملها قطعا وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المصنف هو الصحة في نفس

الاحاطة بأفراد الموضوع وقوله كما الخ بيان للنسابة بين المنقول عنه والمنقول اليه وتلك المناسبة ظاهرة في كل دون بعض الا ان يقال ان تلك المناسبة بالنظر لبعض الجزئيات وطرد في الباقي (قوله كذلك اللفظ الدال على كمية الأفراد يحصرها ويحيط بها) قد يقال هذا انما يظهر في كل دون ما اذا كان السور بعض اللهم الا ان يقال المراد بكون اللفظ يحصر الأفراد ويحيط بها أنه

وكذا في الكواذب الموجبة (قوله فيشملها قطعا الخ) لان النسبة التي هي مدلوله الكواذب يصح بها عند قائله لان الموضوع محمول أوليس بمحمول لكن هذا انما يصح في الكواذب التي لا يعلم القائل كذبها واما الكواذب التي يعلم كذبها ويتعمد الكذب فلا يصح يزعم القائل أيضا ان الموضوع محمول أوليس بمحمول اللهم الا ان يراد بها هو بحسب زعم القائل ما هو كذلك نظرا الى الظاهر والى ما يستفاد من كلامه ولا يخفى بعده وقال الحق في التفتازاني النسبة التي يفهم من قولنا الانسان حجر هي التي بها يصح أن يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا بمخصوصية المادة والتي في قولنا الانسان ليس بحيوان هي التي بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح ههنا وهذا في غاية الوضوح هذا لكن لما منع أن يمنع اتحاد النسبة في الكاذبة والصادقة لم لا يجوز أن يكون للطرفين تدخل في ذلك والظاهر ان المقصود الصحة بحسب التفسير أي يصح التعبير بهذا القول سواء طابق الواقع أولا (قال أي على كمية الأفراد) سواء دخل على الموضوع أو المحمول أو على متعلقاتها (قال يحصرها ويحيط بها) بحيث يخرجها عن الشروع الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض أيضا من غير حاجة الى تحمل أنه سمي باسم الكل (قال فلاشتمالها على السور) ووجود دج التسمية في المتحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق السورة عليها لعدم وجوب اطراده (قال وسورها كل) وكل ما يؤدي معناه من أي لغة كانت (قال أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي) أي سور الموجبة الكلية الكل الافرادي الذي يشمل الأفراد

يزيل الاحتمال الحاصل قبل وجوده وذلك انك اذا قلت الانسان حيوان احتمل ان يكون المراد بالانسان كل فردا وبعضه فاذا أتى بكل أو بعض فقد أحاط بها بمعنى انه رفع الإيها الماحصل قبل وجودها (قوله سميت محصورة ومسورة) أي قلها إسان (قوله) اما انها محصورة (أي مسورة) (قوله) واما انها مسورة (أي مسورة) بذلك (قوله) قاما بالإيجاب (أي الوقوع) فان أريد به اذ الالوقوع كانت الباء للتصوير \* وقوله وبالسلب أي الالوقوع (قوله وسورها كل) أي وما يؤدي مؤداها (قوله لا الكل المجموعي) أي الهيئة المجتمعة لانه من قبل الشخصية (قوله وليس بعض) نحو ليس بعض الحيوان بالانسان وقوله وبعض ليس نحو بعض الحيوان ليس بالانسان

( قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة ) ظاهره انما تفرق بين كل واحد وبين الباقي بان يفرق بين ليس كل وبين ليس بعض ثم يفرق بين ليس كل ثم بعض ليس ( ٢٢ ) مع انه انما فرق بين ليس كل وبين الاثنين معاً ثم بين الاثنين الآخرين لتشارك

وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ اولا واحد من الناس بجماد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان أي بعض افراد الحيوان أو واحد من أفراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان انسانا وبعض الحيوان ليس بانسان والفرق بين الاسوار الثلاثة أن ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما أن ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة فلا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان وهو الإيجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس ثبت الانسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان وهو رفع الإيجاب الكلي واما انه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلاه اذا ارتفع الإيجاب الكلي فاما ان يكون المحمول

الامر والتمريضات يجب حملها على معانيها المتبادرة منها

للكل المجموعي الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية المشتملة عليه شخصية لامتناع صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا وما قبل هي مهمة ولفظ كل عنوان الموضوع ليست بسور وعدم حسن دخول لفظ بعض على الكل المجموعي ليس لاجل عدم تعدد افراده حتي ينافي كونه مهمة بل لاجل كون الموضوع مفهوماً منحصرا في فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم والشمس والسماء الاولى فوهم لانه لا بد في المهمة أن يكون الحكم على مصادق عليه العنوان ولان الانحصار في فرد انما يصح فيما تعدد افراده ذهنا وفيها نحن فيه لاعتوان ولا افراد فضلا عن الانحصار كالايجني وليت شعري ما يقول هذا الفاضل في نحو كل زيد حسن فانه حكم على أجزاء معينة لشخص معين \* ثم مقاله من ان ادخال بعض على ما ينحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لما دخل عليه افراد متعددة في الخارج بل يكفيه التعدد الذهني ( قال أي بعض الافراد ) أي انما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية اذا أريد به بعض افراد ما دخل عليه بخلاف ما اذا أريد به بعض أجزائه نحو بعض الزنجي اسود فانه حينئذ لا يكون موجبة جزئية بل مهمة لان لفظ البعض عنوان القضية لا سورة كانه قيل جزء الزنجي اسود وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الزمن لم يمين ان الحكم على كل افراده أو بعضها ( قال ان ليس كل دال الخ ) يعني ان ليس كل لدخوله على القضية الموجبة المشتملة على الحكم الإيجابي سواء كانت ثنائية أو ثلاثية يدل باعتبار وضعه التركيبى على رفع النسبة على الوجه الكلي ويلزمه السلب الجزئي كإقصاه والمجموع يدل على وضع السلب الجزئي فيكون ليس داخلا في السور والرابطة لا فائدة في الربط الكلي ( قال وعلى السلب الجزئي بالالتزام ) وهو مستعمل فيما لم اعرف من ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا يردان ليس هو في قولنا ليس الانسان هو القائم يدل على وضع النسبة السلبية بينهما بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ضرورة ان رفع النسبة

الآخرين وقوله والفرق أي بعد اشتراك الثلاثة في استعمالها في السلب الجزئي ( قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة الخ ) أي الفرق الكامل لان أصل الفرق يتحقق بكون ليس كل يدل على السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس يدلان عليه بالمطابقة وان لم يتعزز للدلالة على رفع الإيجاب الكلي ( قوله دال على رفع الإيجاب الكلي الخ ) أي بحسب الأصل فلا ينافي انه صار الآن حقيقة عرفية في السلب الجزئي ( قوله وليس بعض وبعض ليس بالعكس ) أي يدلان على رفع الإيجاب الكلي بالالتزام وعلى السلب الجزئي بالمطابقة لكن دلالتها على رفع الإيجاب الكلي لم يعبر حقيقة عرفية فيها كما ان ليس كل صار حقيقة عرفية في السلب الجزئي ( قوله اما ان ليس الخ ) أي اما بيان ان ليس كل دال الخ ( قوله فاما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل

واحد واحد) اشارة الى تسلق الارتفاع بالإيجاب وقوله أو يكون مسلوبا الخ اشارة لتعلق الارتفاع بالكيفية مع بقاء الإيجاب والحاصل ان ارتفاع الإيجاب الكلي صادق برفع الإيجاب وهو الصورة الاولى و برفع الكلي وهو الصورة الثانية

(قوله وعلى كلا التقديرين) أي اللذين لا يتحقق دفع الإيجاب الكلي إلا منها (قوله فالسلب الخ) فربيع على قوله وعلى كلا التقديرين يصدق الخ وقوله من لوازمه تفسير لقوله ضروريات (قوله لا يقال الخ) (٢٣) منشأ الاشكال شيوع المطلق

السلب الجزئي على أحد فرديه أعني السلب عن البعض والتبوت عن البعض كما أشار إليه الشارح بقوله أي السلب الجزئي الخ وهذا معارضة وحاصلها أنمذ كرم دليل على أن رفع الإيجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي وأنا عندي دليل يدل على أن رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب الجزئي وأعم من السلب الكلي وإذا كان أعم من كل واحد فلا يدل جئت دفع الإيجاب الكلي على السلب الجزئي لا تضنوا ولا مطابقة ولا التزاما إذا العام لدلالة له على الخاص فقط انسان لا يدل على ذات زيد بالخصوص بواحد من تلك الدلالة إذ لو دل عليه مطابقة لكان العام عين الخاص ولا يدل عليه تضنا لأنه لو دل عليه كذلك لكان العام لا يوجد بدون الخاص فيقتضي عدم وجود الانسان بدون زيد ولو دل عليه التزاما لاقتضي

مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي أو يكون مسلوبا عن البعض ثابنا البعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزما فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل أي رفع الإيجاب الكلي ومن لوازمه فتكون دلالاته عليه بالالتزام لا يقال مفهوم ليس كل وهو رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب عن الكل أي السلب الكلي والسلب عن البعض أي السلب الجزئي فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالالتزام لأن العام دلالة له على الخاص بإحدى الدلالات الثلاث لانا نقول لا يكون الارتفاع عن كل واحد واحد أو عن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي فيلزم أن يكون المهمة السابقة بل كل المهمة الموجبة أيضا مسورة والرابطة سورا إلا أنها دالة على التثبت المطلق وبزومها الإيجاب الجزئي وذلك لأن ليس هو في السالبة المهمة وهو في الموجبة يستعملا في المدلول الاتزامي (قال فاما أن يكون الخ) وذلك لأن ارتفاع الإيجاب الكلي أما بارتفاع القيد أعني الكلية أو بارتفاع المقيد أعني الإيجاب وما قيل أن الثاني يتوجه إلى القيد وأنه محط الفائدة وكون لازمه الرفع عن البعض أو التثبت البعض فهو في المقامات الخطائية وأما في المقامات البرهانية فيتوجه اليها لانه المتيقن (قال جزما) أي صدقا لا شبهة للعقل أصلا فيكون السلب الجزئي لازما للتقديرين اللازم أحدهما لا يعلي التيقن لرفع الإيجاب الكلي قيل إن عدم تحقق رفع الإيجاب الكلي بدون أحدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئي إنما يدل على التزوم الخارجي وبمجرد ذلك لا يثبت كون دلالة ليس كل عليه بالالتزام قلت كونه دالا عليه مسلم لأنه فرض أنه سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كمية الأفراد والمقصود منها الفرق إن رفع الإيجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لازم له بذلك على هذا اكتفاء الشارح هنا وفي سائر على مجرد التزوم والتقييد بالتزوم في نظر العقل أوفي الذهن على ما قيل تكلف لإيساعده عبارة الشارح على السلب الجزئي بالالتزام ما لم يثبت التزوم الذهني بينهما (قال من ضروريات مفهوم) أي بما لا بد منه وقوله من لوازمه عطف تفسيره ويؤيده ما في بعض النسخ المصححة أي من لوازمه (قال لا يقال الخ) معارضة منشأ شيوع المطلق السلب الجزئي على أحد فرديه أعني السلب عن البعض والتثبت للبعض كما أشار الشارح إلى ذلك بتفسيره للسلب عن البعض بقوله أي السلب الجزئي والمق من عموم رفع الإيجاب الكلي منها عمومها من حيث الصدق اذ يصبح أن قال السلب الكلي والرفع عن البعض رفع الإيجاب الكلي فلا ينافي ماسيجي من أنه مشترك بينهما (قال لأن العام الخ) أي لفظ العام أما عدم دلالاته عليه بالمطابقة فلانه يستلزم اتحاد العام والخاص وأما بالتضمن فلانه يستلزم أن لا يوجد العام بدون وأما بالالتزام فلأن الخاص من حيث أنه خاص ليس لازما للعام فضلا عن التزوم الذهني وتحققه في بعض الصور كدلالة العلم على المعلوم الذي هو أخص منه فذلك لأجل التزوم الذهني بينهما لا من حيث العموم والخصوص (قال لانا نقول الخ) منع عموم الرفع الإيجاب الكلي عن السلب الجزئي وبين منشأ غلطه بالأضراب بقوله بل أعم من السلب عن

أنه متى تحقق العام في شيء وجد الخاص فيه فيقتضي أنه متى وجدت الإنسانية في ذات وجد زيد لضرورة أنه لازم للعام وكل واحد من هذه الوازبات باطل (قوله لانا نقول الخ) حاصله أنه لا يتم ذلك أيها المفادض إلا لو كان رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب الجزئي كما قلت ونحن لانسلم ذلك بل هو أي رفع الإيجاب إنما هو أعم من السلب عن البعض والتثبت للبعض وهذا غير

السلب الجزئي فبطل دليلك ) وحينئذ ثبت دليلنا من أنه يدل على السلب الجزئي التزاما ( قوله بل أهم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض ) أي وهذا غير السلب الجزئي لأن السلب الجزئي هو السلب عن البعض الخ ( قوله والسلب الخ علة لحذوف وقوله بل أهم من السلب عن البعض الخ أي لتحقيقه في السلب الكلي ) ( قوله بل أهم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض هذا تمام الجواب عن المعارضة تأمل ( قوله فهو مشترك ) أي فرغ الإيجاب الكلي مشترك بين ذلك القسم أي السلب عن البعض والثبوت للبعض لكن اعترض قوله فهو مشترك بأنه مناقض لقوله قبل بل أهم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض أي لتحقيق العموم في السلب الكلي لأنه إذا كان أهم كان الكلي المتواطئ لا المشترك وأجيب بأن قوله بل أهم المراد بالعموم من جهة الحل أي أنه يحمل على النفي عن البعض والثبوت للبعض وعلى السلب الكلي وهذا لا يتنافى أنه من قبيل المشترك أو يقال قوله فهو مشترك أي قدر مشترك فلا يتنافى أنه عام ولكن الواقع أنه من المتواطئ فالأولى الجواب الثاني ( قوله وإذا انحصر العام ) أي ( ٢٤ ) العام بحسب الحمل ( قوله وإذا انحصر الخ ) هذا زائد على الجواب عن المعارضة وإنما أتى

رفع الإيجاب الكلي ليس أهم من السلب الجزئي بل أهم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الإيجاب للبعض الآخر أولا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب الكلي فيكون لازما لها وإذا انحصر العام في القسمين كل منهما يكون ملزوما لآخر كان ذلك الأمر اللازم لازما للعام أيضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الإيجاب الكلي وبعبارة أخرى وليس كل يلزمه السلب الجزئي فانه متى ارفع الإيجاب الكلي صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الافراد لكان ثابتا لكل والمقدر خلافه هذا خلف وأما ان ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بالإنسان أو ليس بعض الحيوان إنسانا يكون مفهومه الصريح سلب الإنسان عن بعض افراد الحيوان للتصريح ببعضه وأدخال حرف السلب عليه البعض مع الإيجاب للبعض وبهذا القدر تم الجواب عن المعارضة فقوله وإذا انحصر تحرير الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الإيجاب الكلي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب الكلي في قسمين أعني السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض الكلي والسلب عن البعض الكلي والسلب الجزئي وادلالة ليس كل عليه مسلمة فيكون مدلوله التزاما ( قوله ملزوما لآخر ) وهو

به تجهيز الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الإيجاب الكلي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب الكلي في قسمين أعني السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض الكلي والسلب الجزئي وادلالة ليس كل عليه مسلمة فيكون مدلوله التزاما ( قوله ملزوما لآخر ) وهو

السلب الجزئي ( قوله وبعبارة أخرى ) أي بدل قوله سابقا وأما أنه يدل على السلب الجزئي بالتزام فلانه الخ \* ثم ان وهو الدليلين تنبئهما واحدة وهي ان السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الكلي وأما ذات الدليلين فيختلفان لأن الأول حاصله ان رفع الإيجاب الكلي إما أن يكون المحمول فيه مسلوبا عن كل واحد واحد أو مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وكل ما هو كذلك يصدق معه السلب الجزئي فيتبع رفع الإيجاب الكلي يصدق معه السلب الجزئي فهو قياس اقتراضي وأما الثاني فاستثنائي حاصله لو لم يكن في رفع الإيجاب الكلي المحمول مسلوبا عن شيء من الافراد لكان ثابتا لكل لكن ثبوت المحمول لكل فرد في رفع الإيجاب الكلي باطل فبطل المقدم وإذا بطل ذلك ثبت تقيضه وهو ان المحمول مسلوب عن شيء من الافراد وهو السلب الجزئي وحينئذ قال السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الكلي ( قوله وأما ان ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة الخ ) بهذا يحقق الفرق بين الاسوار وحينئذ بقوله وأما اتهم الخ لتسام الفرق فقوله قبل والفرق الخ أي التام ( قوله لانا اذا قلنا الخ ) هذا من قبيل التنبيه لانه دليل فلا يتنافى حينئذ قوله فظاهر ( قوله وأدخال حرف السلب عليه ) أي في المعنى أي والاتباع بحرف السلب لاجل رفع ربط المحمول بالموضوع وحينئذ فيصدق ليس بعض وبعض ليس بالسلب الجزئي

(قوله لا يكون ثابتا لكل الافراد) الذي هو رفع الإيجاب الكلي (قوله فهو ان ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي) أي كما يذكر السلب الجزئي بخلاف بعض ليس فلا يكون السلب الجزئي لان البعض غير معين أي وحيث قد فصح تسلط الشيء على البعض باعتبار تحققه في أي فرد فيكون سلبا كايما وقوله فان نعين بعض الافراد خارج الحيز أي اذ لو كان داخلنا لكان السلب منصبا عليه فيكون سلبا جزئيا دائما (قوله فاشبه النكرة) اما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الامضاة أو ببدال التووين من المضاف اليه كما نص عليه الرضى فهو معرفة ولا يكون نكرة لان تووين التكسير لازم له (قوله قيد العموم) أي اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة والمراد بكونها في سياق الشيء أن يكون الشيء متوجها اليه فلا (٢٥) يرد ليس كل انسان حيوانا لان

وهو السلب الجزئي وأما انها بدلان على رفع الإيجاب الكلي بالالتزام فلان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لسلك الافراد فيكون الإيجاب الكلي مرهضا مذهبها الفرق بين ليس كل وبين الآخرين واما الفرق بين الآخرين فهو أن ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي لان البعض غير معين فان تدين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق الشيء فكما ان النكرة في سياق الشيء قيد العموم كذلك ههنا ايضا لانه احتدل أن يفهم منه السلب في أي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان أيضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق الشيء بل السلب اما هو وارد عليه

(قوله لان البعض غير معين)

لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكلي فلا يقال بعض الانسان حيوان ويراد كل بعض منه بان يكون الاضافة للاستراق فادخل حرف السلب يكون معناه الشيء عن فرد منه غير معين وما قيل ان ليس بعض وبعض ليس رفع الإيجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الجزئي فلا يكون السلب الجزئي مدلولها المطابق فوهم فان السلب ليس معناه الارتفاع الإيجاب والاختلاف في التعبير فقط (قال واما انها بدلان الخ) نعرض لذلك مع عدم الاحتياج اليه ليظهر الفرق على وجه الكمال وان بينهما تماكسا في الدلالة على رفع الإيجاب الكلي والسلب الجزئي فليس كل قضيض صريح للإيجاب الكلي ملزوم لقضيض الإيجاب الجزئي وليس بعض وبعض ليس بعكس (قال لان تعيين بعض الافراد الخ) أي ليس مدلول القضية وهو ما منها في الجزئية فلا يكون الشيء في ليس بعض متوجها الى المعين حتى لا يحمل على السلب الكلي (قال فاشبه النكرة) اما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الامضاة أو ببدال التووين من المضاف اليه نص عليه الرضى فلا يكون نكرة لان تووين التكسير لازمه له (قال النكرة في سياق الشيء الخ) أي قد قيد العموم اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة نص عليه السيد قدس سره في حواشي المطول ومعنى وقوعه في سياق الشيء أن يكون الشيء متوجها اليه فلا يرد ليس كل انسان حيوان لان الشيء متوجها الى كل (قال الا انه ليس واقعا في سياق الشيء) أي ليس الشيء متوجها اليه بل اعتبر البعض أولا

(م ٤ — شروح التشبيه ثاني) وغير متعين فهو في الصورين وحيث قد قالوا في عدم الالتفات لفي قوله لان البعض غير معين لان تعيين بعض الافراد خارج الخ واما يلتفت الى وقوع بعض في سياق الشيء وعدم الوقوع ثم ان كون ليس بعض قيد السلب الكلي لكون بعض ليس واقعة في سياق الشيء وعدم افادة بعض ليس للسلب الكلي لكون بعض ليس واقعة في سياق الشيء كلام ظاهر يأي منظور فيه للظاهر كما قال السيد واما في الحقيقة فليس الامر كذلك لان كلمة ليس رابطة قاطني متوجها الى ربط المحمول بالموضوع سواء قدم ليس أو آخر فاطفي في الفرقان ليس وان كانت رابطة مفيدة لسلب الربط لها اعتباران ان اعتبرت السلب أولا واعتبرت البهضية بعده وجعلت السلب مساطعا على ثبوت المحمول للبعض ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع عن غير نفي

وبعض ليس قد يذكر للإيجاب المدولي حتى إذا قيل بعض الحيوان ليس بإنسان أريد اثبات  
الانسانية لبعض الحيوان لاسب الانسانية عنه وفرق ما بينهما كما ستقف عليه بخلاف ليس بعض اذ  
لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع \* قال ﴿  
﴿ وان لم يبين فيها كمية الأفراد فان لم تصلح لان تصدق كمية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا  
الحيوان جنس والانسان نوع لان الحكم فيها على نفس الطبيعة وان صلحت لذلك سميت مهمة  
كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر  
(أقول) مامر كان اذا بين في القضية كمية أفراد الموضوع وأما اذا لم يبين فلا يخلو

أقول هذا كلام ظاهرى والتحقيق فيه انك اذا قلت ليس بعض الحيوان بإنسان فان أردت بحرف  
السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلباً جزئياً وان أردت به سلب القضية على معنى انها ليست  
بمتحققة في تنس الامر كان سلباً كلياً لان سلب الايجاب الجزئى يستلزم السلب الكلى فعلى هذا  
ليس كل محتمل ان يكون سلباً كلياً بان يقصد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور هو  
كل واحد واحد وان يكون سلباً جزئياً بان يقصد به سلب القضية كما حققه الشارح في التشرح  
حيث بين ان ليس كل تدل على رفع الايجاب

وسلب عنه المحمول فالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس بمجرد  
الربط فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه بالفارسية كقولنا بعض  
انسان نيست آن بعض كاتب ومن لم يفهم مقصود الشارح ارجع الضمير المرفوع الى البعض فقال  
بل السلب انما هو أي لفظ البعض وارد عليه انتمد به في الذكر ولا يخفى ان لفظ السلب حيث  
زائد اذ يكتفى أن قال بل انما هو وارد عليه (قوله هذا كلام ظاهرى) أي منشأ النظر الى ظاهر  
اللفظ حيث دخل ليس على بعض في الاول وبعض على ليس في الثاني وأما في الحقيقة فليس كذلك  
لان كلمة ليس رابطة فالنفي متوجه الى ضبط المحمول بالبعض سواء قدم ليس أو اخر (قوله فان أردت  
بحرف السلب الخ) يعنى ان ليس رابطة يفيد سلب الربط لكن له اعتبار بين ان اعتبرت السلب أولاً  
واعتبرت البعضية بعده ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غير نفي البعضية كان معناه سلباً  
جزئياً وان اعتبرت البعض أولاً واعتبرت السلب بعده ويكون ماله سلب القضية الموجبة الجزئية كان مفاده  
سلباً كلياً وليس مراده بقوله وان أردت سلب القضية الخ أن يجعل النفي متوجها الى القضية حتى يرد  
عليه ان قصد ان هذه القضية ليست بمتحققة بجمل القضية شخصية والقضية بتامها اسم ليس وخبره محذوف  
فلا يصح مع هذا القصد نصب الجزء الثانى من هذه القضية التي ذكر فيها كل أو بعض (قوله فلى  
هذا الخ) هنا على عكس ما ذكر فانك ان اعتبرت السلب أولاً واعتبرت الكمية بعده كان سلباً كلياً وان  
اعتبرت كمية الموضوع مقدماً على السلب كان سلباً جزئياً (قوله كما حقق) أي في ليس بعض وفى بعض  
النسخ كما حققه أي الشارح في شرح المطالع حيث قال والصواب أن يقال ليس كل وليس بعض اما ان  
يعبر سلبيهما بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلى وليس بعض لرفع الايجاب الجزئى  
وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلى وليس بعض للسلب الجزئى (قال مامر  
كان الخ) اشارة الى ان قوله وان لم يبين الخ يدل لقوله وان بين مطوف عليه وذلك لطول الفاصلة

البعضية كان معناه سلباً  
جزئياً وان اعتبرت البعض  
أولاً واعتبرت السلب  
بعده مسلطاً على ذلك  
البعض ويكون معناه  
سلب القضية الموجبة أي  
عدم تحقق مدلولها خارجاً  
كان معناه سلباً كلياً وهذا  
الاعتباران لا يتأتان في  
بعض ليس لان البعض  
مقدم فلا يتأتى اعتبار  
ملاحظة السلب أولاً  
تأمل (قوله وبعض ليس  
قد يذكر الخ) هذا  
فرق ثان وقوله قد يذكر  
للايجاب أي يجعل ليس  
جزأ من المحمول (قوله  
قد يذكر للايجاب)  
فتكون موجبة ولا يتأتى  
ذلك في ليس بعض لتقدم  
ليس (قوله و فرق  
ما بينهما) أي من جهة  
المعنى وذلك لانك اذا  
جعلت ليس جزأ من  
المحمول قدرت هو  
قبل ليس واذا لم تجعلها  
جزأ من المحمول  
قدرت هو بعد ليس



(قوله لان تصدق كلية وجزئية) كل من كلية وجزئية ليس منصوبا على الحال لان المعنى لان تصدق القضية اي تحقق في الخارج في حال كونها كلية وجزئية فيها كلية وجزئية فيقتضي أن تكون متحققة في (٢٧) الخارج في الكلية والجزئية

اما ان تصالح القضية لان تصدق كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع أو لم تصالح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد فان لم تصالح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعة لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على مصادق عليه الحيوان والانسان من الأفراد بل على نفس طبيعتهما وان صالحت لان تصدق كلية وجزئية سميت مهمله لان الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد أهمل بيان كنهها كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر أي مصادق عليه الانسان من الأفراد في خسر

(قوله كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع) أقول زعم بعضهم أن مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقصد العموم فان الحيوان من حيث أنه عام موصوف بالجنسية والانسان بقيد عمومه موصوف بالنوعية ومثلا للطبيعة نحو قولنا الانسان حيوان ناطق فزاد في القضايا فيها خاصا والحق ان تلك القضايا ايضا طبيعية لان الحكم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف لا والحكم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان الحكم عليه بالضحك في قولنا الانسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها متبعة فان لتفيد المعبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر

(قال اما ان تصالح القضية لان تصدق كلية وجزئية) تمييز عن فاعل يصدق أي يصدق الكلية والجزئية وليس حالا اذ ليس المقصود صدق القضية حاملا مآثرها الكلية والجزئية ابرد أن الانسان في خسر وان يصالح لان يكون كلية وجزئية فلا يصالح لان يصدق حال كونها كلية وجزئية اذ المهمله ليس لها وصف الكلية والجزئية حتى يقارن صدقها بهما بل صدقه من حيث الكلية والجزئية والامصادر اذ الظاهر حينئذ كلياً وجزئياً (قال بان يكون الخ) تفسير للصلاحيه يعني أن صلاحية الصدق بالجهتين عبارة عن أن يكون الحكم فيها على الأفراد قائم مناط الصدق المذكور وليس المقصود معناه الظاهر أعني أن يصالح أن يتصف بالصدق في كلا الحالتين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكواذب نحو الانسان حجر عن تعريف المهمله ويردان ذكر أحد الوصفين كاف في التعريف وذكر الآخر الحالة وان التعريف صادق على بعض الطبيعيات أعني حل الحد على المحدود ومثل الانسان حيوان ناطق فانه يصالح لان يصدق كلية وجزئية مع انها طبيعية وذلك لان معنى الصلاحيه المذكورة أن يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم فيها على الأفراد حال كونها طبيعية نعم اذا اعتبر الحكم فيها على الأفراد كانت مهمله والله در الشارح حيث رفع ظلمات الشكوك بكلمة واحدة والعجب عن من يتنبه لهذه الدقة فأورد الاجابات المذكورة \* ثم ان الشارح قدم ذكر المهمله لكونها وجودية واخر المصنف تعلق ببيان الحكم بها (قوله زعم بعضهم الخ) ففي اختيار الشارح التمسك به اشارة الى الرد على الزاعم المذكور (قوله ههنا) أي في قولنا الحيوان جنس واحتجز به عن المهمله كقولنا الحيوان ماش فان المحكوم عليه ههنا ما يصدق عليه الحيوان لعدم صحة الحكم على الطبيعة (قوله فالتقدير الخ) يعني أن الزاعم المذكور لم يفرق بين قيد الثبوت وقيد الالبات فان قيد الالبات ما يلاحظ

الانسان حيوان ناطق فانه يصالح لان تصدق كلية وجزئية مع انها طبيعية وأجيب باننا لانسلم ذلك لان معنى الصلاحيه المذكورة أن يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم فيها على الأفراد حال كونها طبيعية فلو اعتبر الحكم فيها على الأفراد كانت مهمله

وليس في خسر فقد بان ان الحلية باعتبار الموضوع منحصرة في أربعة أقسام ولك أن تقول في التقسيم موضوع الحلية أما جزئي أو كلي فإن كان جزئياً فهي شخصية وإن كان كلياً فاما أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي أو على ما صدق عليه من الأفراد فإن كان الحكم على نفس الطبيعة فهي طبيعة وإن كان على ما صدق عليه من الأفراد فاما أن يبين فيها كية الأفراد وهي المحصورة أولاً وهي المهمة والشيوخ في الشفاء ثلث القسمة فقال الموضوع أن كان جزئياً فهي الشخصية وإن كان كلياً فإن يبين فيها كية الأفراد فهي المحصورة والا فهي المهمة وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها لخروج الطبيعية والجواب ان الكلام في القضية المتبرة في العلوم

لا يجب أن يلاحظ في الحكم وثله وان لوحظ لم تحصر القضية في خمسة ولا في ستة لان القيود المتبرة حينئذ غير محصورة في عدد فالحق انحصار القضية في الاقسام الاربعة والتقسيم المذكور في الشرح أحسن مما هو في المتن

حال الاثبات ويستبر في جانب الموضوع وقيد الثبوت ما يكون الثبوت باعتباره فإن قيل قيد العموم اذا صرح في جانب الموضوع وإن لم يجب اعتباره حصل هناك قضية خامسة كقولنا الانسان من حيث العموم نوع قلت كيف ما كان فالقضية طبيعية وإن الحكم في أحد القسمين على طبيعة الكلي المقيّد وفي الآخر على طبيعة الكلي المطلق كذا في شرح المطالع ( قوله وإن لوحظ الخ ) أي ان لوحظ قيد الثبوت حال الحكم وجعل القضية متعددة باعتبار مثلاً القيود المتبرة في ثبوت الجنسية للحيوان من الكلية والذاتية وكونه تام المشترك لو اعتبرت حال الحكم وبمعدّد القضية باعتبارها لا تكون القضية منحصرة في خمسة إذ ملاحظة كل قيد قضية أخرى كما أنها باعتبار قيد العموم قضية غير الطبيعة ( قوله أحسن مما هو في المتن ) اما أولاً فلما في قوله ان لم يصلح لان يصدق كية وجزئية من الابهام المحتاج الى التفسير الذي ذكره الشارح \* واما ثانياً فلان قوله وإن لم يبين فيها كية الأفراد يتبادر ان الحكم فيها على الأفراد لكنه لم يبين فشموله للطبيعة بناء على ارجاع النفي الى القيد والمقيد \* واما ثالثاً فلان الطبيعة مخالفة للمخصوصة باعتبار كون الموضوع فيها كلياً وللمسورة والمهمة باعتبار عدم كون الحكم فيها على الأفراد فالأولى أن يحيل في التقسيم عدداً لجمعها ولا يجمع شيء من تلك الاقسام واما ما قيل في وجه الاحسنة ان الطبيعة على مقتضى تقسيم المصنف ما لا يصلح للكلية والجزئية فلا يتناول مثل قولنا الانسان حيوان ناطق لانه يصلح للكلية والجزئية وعلى تقسيم الشارح ما يكون الحكم على نفس الطبيعة سواء يصلح للكلية والجزئية كالنائل المذكور أولاً كقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المصنف متناول له ولو سلم فهو لا يفيد أحسنة تقسيم الشارح بل بطلان تقسيم المصنف ( قال قد أحمل ) في التاج الاحمال ( فرو كذا شنع ) فهو يقتضي الصلاحية فلذا قال لان الحكم الخ ( قال كقولنا الانسان في خسر ) على ان اللام للمعد الذهني ( قال ثلث القسمة ) في تاج البيهقي ( التثليث سه كوشه كردن وسه يكي چنانچه دورخ شود وسه يكي بمائد ونوعی ساختن از عطركه اینرا مثلث خوانند وسه خاف اشتر بستان ) وفي الحديث شر الناس للثلث يعني الساعي باخيه يهلك ثلاثة نفسه وإخاه وامامه انتهى فلم أن التثليث مستعمل في اللغة وليس مستحداً وأنه يقتضي سليفة حاله فما قيل انه مستحدث وأنه يتبادر منه انه كان قبل

( قوله في أربعة أقسام )  
أي الشخبة والمحصورة  
الصادقة بالكلية والجزئية  
والطبيعة والمهمة ( قوله  
لخروج الطبيعة ) أي  
عن الاقسام الثلاثة بناء  
على ماهو المصطلح عليه  
من تفاسير تلك الاقسام  
( قوله المتبرة في العلوم )  
أي العلوم الحكمية  
وذلك لان مسائل العلوم  
قوانين فلا بد من اعتبار  
انطباقها على جزئيات  
موضوعها كما عرفت. في  
تعريف المطلق

(قوله والبطيعة ليست منها)

بدون ياء النسبة في الطبيعة  
وفي بعض النسخ بها  
فحينئذ يحتاج لتقدير مضاف  
أي وموضوع الطبيعة  
ليست من الأفراد (قوله)  
لأن عدم الانحصار أي  
عدم انحصار التقسيم هو  
أن يتناول المقسم شيئا ولا  
يتناول الأقسام وأما تناول  
الأقسام شيئا لا يتناوله

المقسم فهو بطلان التقسيم  
لعدم انحصاره (قوله)  
في قوة الجزئية (المراد  
بالقوة ما قابل الفعل  
أي فهي ليست جزئية  
بالفعل للاختلاف بذكر  
السور وعدمه (قوله يعني  
أنها متلازمان) تفسير  
للقوة أي لا يعني أن المهمة  
مستلزمة للجزئية دون  
العكس كما هو المتبادر من  
كون المهمة في قوة الجزئية  
(قوله فانه متى صدقت الخ)  
فيه أن هذا تعليل للشيء  
بنفسه لأن هذا عن الدعوى  
وهي قولنا بمعنى أنها  
متلازمان وأجيب بأن  
قوله فانه متى الخ تفسير  
للدعوى فكانه قال أي  
أنه متى صدقت الخ إنما كان  
في ذلك التفسير اجمال  
ينبغي مجزئ بقوله فاذ صدق  
الخ والدليل هو قوله بد  
أما أنه كلما الخ تأمل

والبطيعات لا اعتبار لها في العلوم لأن الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الأفراد  
والطبيعة ليست منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لأن عدم الانحصار بأن يتناول المقسم شيئا  
ولا يتناوله الأقسام والمقسم ههنا لا يتناول البطيعات فلا يخل بالانحصار بخروجها (قال)  
(وهي في قوة الجزئية لأنه متى صدق الانسان في خير صدق بعض الانسان في خير وبالعكس)  
(أقول) المهمة في قوة الجزئية بمعنى أنها متلازمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس  
فإذا صدق قولنا الانسان في خير صدق بعض الانسان في خير وبالعكس أما أنه كما صدقت المهمة  
صدق الجزئية فلأن الحكم فيها على أفراد الموضوع ومتى صدق الحكم على أفراد الموضوع فاما  
أن يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على  
بعض الأفراد وهو الجزئي وأما بالعكس فلأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد صدق الحكم  
على الأفراد مطلقا وهو المهمة (قال)

(قوله والبطيعات لا اعتبار لها في العلوم) أقول وذلك لأن الموجودات المتأصلة هي الأفراد  
والطبيعة إنما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم الحكمية معرفة أحوال الموجودات المتأصلة  
الشيخ التقسيم الرباعي فثاته الشيخ وهم (قال لخروج الطبيعة) أي عن الأقسام الثلاثة بناء على  
ما هو المصطلح فيها بينهم من تقاسير تلك الأقسام فلا يرد أن القسمة حاصرة إنما اللازم دخول  
الطبيعة في المهمة وبعضهم تكلف فادرجها في الشخصية بناء على أن الطبيعة لا يمتثل للشركة وبعضهم  
في المهمة بناء على أن معناه ما لم يبين كية الأفراد سواء صالح الحكم عليها أولا وقصيلة في شرح  
المطالع (قال في العلوم) أي العلوم الحكمية مطلقا وذلك لأن مسائل العلوم قوانين فلا بد من  
اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فن قال أن المنطق خارج  
عنه بناء على أن الحكم في قولنا كل جنس موصل يسيد وكل معرف يجب أن يكون أحلى  
على الطبايع فقد سمي لأن الحكم فيها على الأفراد إلا أن أفراد تلك القضايا الطبايع فقط وليس  
الحكم في شيء منها على طبيعة الموضوع من حيث هي (قوله لأن الموجودات الخ) أي الموجودات  
التي يترتب عليها الآثار في الخارج إنما هي الأفراد (قوله والطبيعة إنما توجد في ضمنها) بمعنى أنها  
أمر اثنائيه على ما هو رأي متأخرين التافين لوجود الطبايع أو بمعنى أنها لا توجد بدون  
الفرد عند القائل بوجودها وانضمام التشخصات إليها (قال والطبيعة) بدون ياء النسبة وفي  
بعض النسخ بها فحينئذ يحتاج إلى تقدير المضاف أي موضوع الطبيعة ليست من الأفراد  
(قال لأن عدم الانحصار) أي عدم انحصار التقسيم وأما تناول الأقسام شيئا لا يتناوله المقسم فهو  
بطلان التقسيم لعدم انحصاره (قال المهمة في قوة الجزئية) بمعنى يقابل الفعل أي ليست جزئية  
بالفعل للاختلاف بذكر السور وعدمه والاختلاف بالسور لا يجب الاختلاف في حقيقتها فيكونان  
متلازمين في الصدق فتفسير القوة بالتلازم تفسير باللازم (قال فانه متى الخ) تفسير للتلازم للتلازم  
المصادرة والدليل ما بعده (قال يصدق الحكم على بعض) فلا يرد النقص بقولنا الشئ مضمي  
خارجيا والواجب تقديم حقيقيا لعدم صحة ادخال البعض لأن الأفراد الممكنة للواجب والأفراد  
الخارجية للشمس لا يتبدد ولا بد منه في دخول البعض لانا لا نسلم اقتضاء دخول البعض وجود

( قوله في تحقيق المحصورات ) يقال حققت الامر اذا صرت منه على يقين والغرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والخارجية وانقسام القضية اليبائيس المطلوب فيه ولذلك يتبر تارة وكذا وتارة كذا والمراد بالمحصورات الاربع الموجبة السككية والخزئية والسالبة السككية والخزئية ( قوله يعبرون عن الموضوع (ج) ) أي يعبرون عما يحق موضوعا (ج) وعما يقع محمولا (ب) وليس المراد أنهم يعبرون عن مفهوم لفظ الموضوع ( ٣٠ ) كذا ت زيد (ج) فلفظ (ج) قائم مقام لفظ الموضوع وقوله وهو المحكوم

عليه يسمي الخ المراد بالمحكوم عليه للمعنى لا اللفظ وكذا قول في المحكوم به وقوله عادة القوم أي الماطقة واعلم أن الكتابة تقتضي أن اللفظ بها بسيط أي (ب) و(ج) وهو الحق لان الاختصار حاصل به وأما التلفظ باسميهما أعني كل جيم به فهو باسمين ثلاثين يشاركها سائر الاسماء الثلاثة فلا وجه للاختصار عليهما دون غيرها ولانه اذا تاقظ باسميهما ففهم منها الحرفان المختصان كافي قولنا كل انسان حيوان فلا يكون التعبير دالا على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تاقظ بها بسيطين فانه لا معنى لها أصلاً فيعلم أنه تسمير عن الموضوع والمحمول وانما اختاروا هذين الحرفين لان الالف اذا كانت ساكنة

فان قلت الشخصية أيضا ليست معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعيات فانها ليست بمعتبرة لافي ذاتها ولا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لاعلى الطباع وأيضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام السككية فتنتج من كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع ( قوله وتانيهما ) اقول هذه القائمة

التعداد الا يرى انه اذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو مضي وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققاً أو مقدراً فهو قديم بصدقان كليتين وهكذا الجزئيات ( قوله اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص ) لا معرفت مراته لا كمال النفس في معرفة احوالها ولانها لا تكاد تحصر في عدد ( قوله هي معتبرة في ضمن المحصورات ) فان الحكم فيها في الحقيقة على الاشخاص والمفهوم السككي عنوان لاستحصارها ( قوله بخلاف الطبيعيات الخ ) وما توهم من أن الحكم في قولهم السككي الطينى موجود على الطبيعة فوهم لان الحكم فيها على الطباع من حيث انها افراد للموضوع لا من حيث انها طبايع قال لاعلى الطبايع الخ اي من حيث انها طبايع ( قوله في الظاهر ) اما قال ذلك بناء على ما حققه سابقا من ان الجزئي الحقيقي يتبع حله على شيء واما على تقدير جواز حله على ما ذهب اليه المحقق الدواني فالشخصية تقع كبرى الشكل الاول في الحقيقة ايضا ( قوله مقام السككية ) فلها مناسبة تامة بمسائل العلوم لانها كبريات الشكل الاول فلا يرد ان الطبيعية تقع صفري الشكل الاول لان الصفري لا اختصاص لها بالعلوم حتى يكون مناسبها موجبة للاختبار في العلوم ( قال المصنف البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع ) في التاج التحقيق بيان حقيقت كردن وبدانستن وفي الصراح حققت الامر اذا صرت منه على يقين تحقيق درست وراست كردن وكلام محقق أي وصين وجميع

لا يمكن التلفظ بها والمتحركة ليس لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يحتمل تجزئ عن ب في الخط وهو ج وعكس الترتيب المذكور فلم يقولوا كل ب ج للأشعار بانها خارجان عن أصلها وهو انه لم يرد بهما نفسها ( قوله فكأنهم قالوا كل موضوع محمول ) أي كل ما يقع موضوعا في القضايا الموجبة فهو عين محمولها والتشبيه في عدم اختصاص كل منهما بموضوع معين ومحمول معين الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول لها على سبيل الاستراق ولجل هذا قال فكأنهم قالوا الخ فقد ظهر لك وجه التشبه ووجه المغايرة بين التشبه والتشبه به

كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لما تدين أحدهما الاختصار فان قولنا قولنا كل (ج ب) أخصر من قولنا كل إنسان حيوان مثلا وهو ظاهر وتأسيسها دفع توهم الاختصار فانهم لو وضوا للكلمة مثلا قولنا كل إنسان حيوان وأجر وأعليه الأحكام أمكن أن يذهب التوهم إلى أن تلك الأحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر فتصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفها (ب) و (ج) يمكن تحصيلها بأن يقال كل موضوع محمول لكن يفوت فائدة الاختصار فاجمع الفائدتين اختاروا (ج ب)

هذه المعاني مناسبة للمقام كما لا يخفى والنرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والخارجية وأقسام القضية اليهما ليس المطلوب فيه ولذا قال يعتبر تارة كذا ويستر تارة كذا فما قيل أنه تقسيم القضية إلى الحقيقة والخارجية فلا وجه لجمعه بجنا على حدة لا وجه له عند التحقيق (قال عن الموضوع ب) وعن المحمول (ب) أي عما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية وعما يقع محمولا لأن مفهوم الموضوع والمحمول \* أعلم أنه قد اشتهر التلغظ به بيسطا كما يقتضيه الكتابة وهو الحق لأن الاختصار حاصل به واما التلغظ باسميها أعني كل جيم باه فهو تلغظ باسمين ثلاثين يشاركما سائر الاسماء الثلثة ولأنه اذا تلغظ باسميها يفهم منهما الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل إنسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعريف دالا على الشمول بجميع القضايا بخلاف ما اذا تلغظا بسيطين فإنه لا معنى لها أصلا فيعلم أنه تبير عن الموضوع والمحمول فما قيل أنه خطأ لخطأ المعجب أنه استدل على أن الحق أن يتلغظ هكذا كل جيم باه بالاسم لحروف الهجاء بيسطا فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لا حاجة في التلغظ بها إلى التوسل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلاثي واختاروا هذين الحرفين لأن الألف ساكنة لا يمكن التلغظ بها والمتحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الأول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يتميز عن ب في الخط وهو ج وعكسوا الترتيب المذكور فلم يقولوا كل ب ج للاشعار بأنهما خارجان عن أصلهما وهو أن يراد بهما نفسيهما (قال فكانهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولا والتشبيه في عدم اختصاص كل منهما بقضية معينة إلا أن شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول على الأفراد فلذا قال كان (قال في هذه المادة الخ) وإن ضم معها ما يدل على التمثيل لئلا يظن كونه نصا في عموم جميع الموجبات الكلية واحتمال أن يكون المقصود وما يكون من نوعه (قال فتصوروا الخ) أي تصوروا مفهوم القضية الموجبة الكلية أعني ثبوت المحمول للموضوع شاملا لجميع أفرادها وقس على ذلك (قال وجردوا الخ) أي لم يبتروا حصوله في صورة معينة وليس المقصود أنهم انتزعوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فيكون التجريد مقدما على التصور يدل على ما قلنا قوله من غير إشارة إلى مادة من المواد (قال ويحتمل أن أحوالها) أي عن أحوال مفهومات الكليات لأن من حيث انفسها بل من حيث صدقها وشمولها لطبايع الأشياء التي تحتها بحيث يسري الحكم منها إليها فالشمول لجميع الطبائع بالنسبة إلى جميع المفهومات على سبيل التوزيع كل واحد منها لما تحتها (قوله بأن يقال كل موضوع محمول الخ) في عدم إيهام هذه القضية التخصيص تردد لأن العنوان له مدخل في الأحكام فيجوز أن يتوهم أن الأحكام الجارية عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتعير بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا كل ج ب إذ لا معنى له في

(قوله لفائدتين) أي

لجميع فائدتين فلا ينافي

أن الفائدة الثانية متحققة

في قولنا كل موضوع محمول

(قوله وأجروا عليه

الأحكام) أي من تناقض

وعكس (قوله فتصوروا

مفهوم القضية) أعني

ثبوت المحمول للموضوع

(قوله وجردوها) أي

المفهوم وأنته لاكتسابه

التأنيث من المضاف إليه

في قوله فتصوروا مفهوم

القضية والمراد بتجريد

المفهوم عدم اعتبار تحققه

في مادة معينة وليس

المراد بتجريده أنه

انتزعوا ذلك المفهوم في

القضايا الجزئية والألورد

أن التجريد مقدم على

التصور

( قوله تنبهاً على ان الاحكام الجارية عليها ) أي على مفهوم القضية أي الجارية على المفهوم الكلي شاملة لجزئياتها أي لجميع جزئياتها وفي الحقيقة إنما هي جارية على جزئيات الكلي بحيث يقال كل انسان حيوان عكسها كذا ويناقضها كذا ( قوله في قسم التصورات ) الاضافة بيانية ( قوله أخذوا مفهوم الكليات الخمس ) أي الجنس والفصل والتويع والعرض العام والخاص ( قوله من غير إشارة الى مادة ) كالانسان ( ٣٢ ) والحيوان وناطق وماش وضاحك ( قوله وبمثنوا عن أحوالها الخ ) أي بان

تنبهاً على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكليات الخمس من غير إشارة الى مادة من المواد وبمثنوا عن أحوالها بمثنوا لا لجميع طبائع الاشياء ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطقية على جميع الجزئيات فإذا قلنا كل ( ج ب ) فهناك أمران أحدهما مفهوم ( ج ) وحقيقته والآخر ماصدق عليه ( ج ) من الافراد فليس معناه ان مفهوم ( ج ) هو مفهوم ( ب ) والآن لسان ( ج ) و ( ب ) ( قوله كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكليات من غير إشارة الى مادة من المواد ) أقول يعني أخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقاً من غير إشارة الى طبيعة خاصة نوعية أو جنسية كالانسان والحيوان وجعلوا هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة إياها بأسرها محكوماً عليها لتكون الاحكام الواردة عليها متناولة لجميع طبائع الاشياء فلذلك صارت مباحث التصورات قوانين منطقية على الجزئيات وكذلك أخذوا مفهومات القضايا وجردوها عن الخصوصيات وأجروا عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات أيضاً قوانين كلية منطقية على الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوانين يعرف منها أحكام جزئياتها ( قوله فليس معناه ان مفهوم ج مفهوم ب ) أقول قد تبين فباسم ان لفظ كل سوربين كمية الافراد فإذا قيل كل ( ج ب ) علم أن المراد نفسه حتى ينوهم الاختصاص ( قال ولهذا صارت الخ ) لأنه لما صارت مباحث الكليات والقضايا قوانين والبحث في القول الشارح والقياس إنما هو منها من حيث الصورة صارت مباحث الفن كلها قوانين ( قوله يعني أخذوا الخ ) تفصيل لما أجله الشارح ( قوله الشاملة إياها ) صفة المفهومات بعد صفة أي المفهومات الشاملة للطبائع وقوله محكوماً عليها مفعول ثانٍ لجعلوا ( قال امران ) بل ثلاثة ثالثها كل فهو يطلق بالاشتراك على الكلي وعلى الكل المجموعي وعلى الكل الافرادي كذا في شرح المطالع ( قال بمفهوم ج وحقيقته ) أراد التخصيص بعد التعميم للتخصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ما بحثه على ما قال في شرح المطالع ان تفسير القضية لا بد ان يكون عاماً منطقياً على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون أحكامها قوانين كلية فلو كان المقصود ما صقته ج لا يتناول ما حقيقته ج كذا ( قال من الافراد ) أي الافراد الحقيقية كما هو المتبادر نخرج مسمى ج أي مفهومه المطابق لعدم كونه فرداً وخرج المساوي والاعم حتى لا يدخل في قولنا كل انسان حيوان مفهوم الناطق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد الاعتبارية أعني المحصن قائماً لا تعتبر في الحكم وقولهم كل وجود كذا حكم على افراد الوجود وهي الوجودات الخاصة لاعلى حصصه على ما هو

قالو امثالان الجنس يقدم على الفصل والعرض العام لا يقع في التعاريف الخ ثم ان البحث عن تلك المفهومات ليس من حيث ذاتها بل من حيث صدقها وشمولها لطبائع الاشياء التي عنها بحيث يسرى الحكم منها اليها ( قوله ولما صارت الخ ) أي لانه لما صارت مباحث الكليات والقضايا قوانين نحو الموجبة الكلية تمكس موجبة جزئية والجنس يقدم على الفصل والبحث في القول الشارح والقياس إنما هو من الكليات والقضايا صارت مباحث الفن كلها قوانين ( قوله منطقية على جميع الجزئيات ) أي جزئيات الموضوع كان هناك امران فيه ان الوجود ثلاثة لان كل تطلق بالاشتراك على الكلي وعلى الكل

المجموعي وعلى الكل الجمعي فالاولى للشارح ان يقول اذا قلنا ج ب كان هناك أمران ( قوله وحقيقته ) من عطف لفظين الخاص على العام اذ مفهوم الكاتب ذات ثبت لها الكتابة وهي غير حقيقته أعني الحيوان الناطق وقد يكون المفهوم نفس الحقيقة كما في الانسان فان مفهومه وحقيقته حيوان ناطق ( قوله ماصدق عليه من الافراد ) أي الافراد الحقيقية كما هو المتبادر نخرج مسمى ج أي مفهومه المطابق لعدم كونه فرداً وخرج الافراد الاعتبارية أعني المحصن كما في قولنا الانسان حيوان فان الإنسان له حصص كالحصة الموجودة في زيد وعمر ولا تعتبر في الحكم

( قوله لفظين مترادفين ) أي سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً سواء كان المفهوم معنى حقيقياً لها أو مجازياً لها أو لاحدهما مجاز ولا آخر حقيقة ( قوله فهو ب ) أي فهو يصدق ( ٣٣ ) عليه مفهوم ب ولا تقل فهو ب

لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ بل معناه أن كل ماصدق عليه ( ج ) من الأفراد فهو ( ب ) فإن قلت كما أن ( ج ) اعتبارن كذلك لب اعتباران مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الأفراد فلم لا يجوز أن يكون المحمول ماصدق عليه ( ب ) من الأفراد لا مفهومه كما أن الموضوع كذلك فتقول ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ماصدق عليه ( ب ) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء نفسه فتحصّر التضايا في الضرورية

ما صدق عليه مفهوم ( ج ) من أفرادها لا مفهوم ( ج ) والا لكان لفظة كل زائدة لا فائدة فيها الا أن يراد بها معنى الكلّي فمعنى كل ( ج ) أي كلّي هو ( ج ) وهو مستبعد جداً فالاولى أن يقال اذا قلنا ( ج ) فلا نعي به أن مفهوم ( ج ) مفهوم ( ب ) والام يكن هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نعي به أيضاً أن مفهوم ( ج ) ما يصدق عليه مفهوم ( ب ) والالكانت قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نعي به أن ماصدق عليه ( ج ) من الأفراد يصدق عليه ( ب ) واذا قرن ( ج ) بلفظ كل كان للمعنى كل ما يصدق عليه ( ج ) من الأفراد يصدق عليه ( ب ) ( قوله فان قلت كما أن ( ج ) الخ ) ( اقول ) قد عرفت ان كل كلّي له مفهوم وما صدق عليه من الأفراد فلكل واحد من ( ج ) ( ب )

( قوله مستبعد ) اذ استعمال كل بمعنى الكلّي نادر في كلامهم سيما الداخل على التكررة ( قال لفظين مترادفين ) أي للتساوي سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً وسواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقياً لها أو مجازياً لها أو لاحدهما مجازياً ولا آخر حقيقياً وفائدة هذه الزيادة التوضيح بأنه كما لا حكم في المترادفين لا يكون الحكم ههنا ولذا أنقطع السيد قدس سره ( قال فان قلت الخ ) يريدان ابطال ارادة المفهوم منهما لا يصحح الاضراب المذكور بقوله بل معناه أن كل ماصدق عليه ( ج ) من الأفراد فهو ( ب ) لجواز أن يراد ماصدق عليه من الجانبين بقى احتمال أن يراد بـ المفهوم وبـ ماصدق عليه لم يتعرض له الشارع لانه لا يمكن ذلك الاحتمال في المحصورات والكلام فيها وتعرض له السيد السند لانه يصدديان المعنى بدون السور ( قال فتقول الخ ) ابطال للاحتمال المذكور لنبض المطلوب اذ لا احتمال سوى الاربعة ( قال لكان ضروري الثبوت الخ ) لان الوصف الضوائى والمحمولي آلة للملاحظة الطرفين بوجه التأثير والحكم انما هو بتخاذ ماصدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء نفسه وهو ضرورى فما قيل اذا اعتبرت الأفراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها ( ج ) واعتبرت في جانب المحمول من حيث يصدق عليها ( ب ) كان الحكم في القضية بأن ما يصدق عليه ( ج ) هو ماصدق عليه ( ب ) وعلى هذا لا يلزم انحصار التضايا في الضرورية لاحتمال أن يكون صدق ( ب ) على ماصدق عليه ( ج ) بالامكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون الفعلية أو في بعض الاوقات لا دائماً فيصدق الفعلية دون الائمة كلام منشأ عدم الفرق بين أن يكون مفهوم المحمول آلة للملاحظة وبين أن يكون محمولاً على ذات الموضوع

( م ٥ — شروح التحسية ثانياً ) عينه بالنظر لاجل أي انه عينه بحسب الواقع بدليل الحمل وان كان المحمول في نفسه ما صدقه قد يكون أهم من ماصدق الموضوع كما في كل انسان حيوان

( قوله ولم تصدق بمكنة خاصة ) أي ولم توجد بمكنة خاصة وأشار الشارح بقوله ولم تصدق الخ الى ان الانحصار اضافي أي بالقياس الى المكنة الخاصة التي هي تقيض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أعم منها أيضا ويوضح ذلك ان أخص ( ٣٤ ) القضايا الضرورية وما عداها أعم منها الا المكنة الخاصة فانها تناقضها كما يأتي بيان

ولم تصدق بمكنة خاصة أصلا فقد ظهر أن معنى القضية كل ماصدق عليه مفهوم (ج) من الافراد فهو مفهوم (ب) لاصدق عليه (ب) لا يقال اذا قلنا كل (ج) (ب)

مفهوم وما صدق عليه من الافراد فيتصور هناك معان أربعة الاول ان مفهوم (ج) مفهوم (ب) وقد عرفت بطلانه والثاني ان ماصدق عليه (ج) من الافراد ثبت له مفهوم (ب) وهو المراد والثالث ان ماصدق عليه (ج) من الافراد هو ماصدق عليه (ب) وهو أيضا باطل لان ماصدق عليه الموضوع هو عينه ماصدق عليه المحمول سواء انحصر ماصدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع أو لم ينحصر وإذا أخذ ماصدقا عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء نفسه فيكون صدقا ضروريا فتتخصص القضايا في الضرورية فان قلت على تقدير ارادة الافراد منها ما ينبغي ان لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى لا اتحاد الموضوع والمحمول حيث تد في الحقيقة ولذلك قال ضرورة ثبوت الشيء لنفسه قلت هما وان اتحدتا حقيقة لكنهما اختلفا من جهة ان الافراد اعتبرت في جانب الموضوع من حيث انها يصدق عليها (ج) وفي المحمول من حيث انها يصدق عليها (ب) وهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كاف في صحة الحمل بحسب المعنى وأما اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بفلفظين فغير ملتبس اليه فذلك قال هناك بعدم الحل دون انحصار القضايا في الضرورية \* الرابع ان مفهوم (ج) ماصدق عليه (ب) وهو أيضا ليس من القضايا المتبصرة لما عرفت من ان الحكم فيها على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان المتبصر في جانب الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم هذا في القضايا المتبصرة في العلوم اذ المقصود منها كما عرفت اجراء الاحكام على الذوات المتصلة في الوجود باحوالها والذوات المتصلة هي الافراد والاحوال هي المفومات ( قوله لا يقال الخ )

( قال ولم تصدق الخ ) اشار على ان الانحصار اضافي بالقياس الى المكنة الخاصة التي هي تقيض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أعم منها أيضا ( قوله فيتصور هناك الخ ) وذلك لان الحكم الحمل عبارة عن هو هو قاما ان يعتبر بين المفهومين أو بين الذاتين أو بين ذات الموضوع ومفهوم المحمول أو بالعكس فاقبل ان الاحتمالات زائدة على أربعة منشأ عدم انحصار معنى الحكم الحمل ( قوله وما انحصار الخ ) أي سواء كان المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه ( قوله وأما اعتبار الخ ) جواب شبهة وهو انه يجوز ان يعتبر الاتحاد في المفهوم ويكون صحة الحمل باعتبار التغاير من حيث دلالة اللفظين ( قوله فغير ملتبس ) اليه اذ التغاير في اللفظ لا يؤثر في تقارير الاحكام بخلاف التغاير من حيث المفهوم ( قوله وهو أيضا الخ ) أي كما ان اعتبار التغاير في المفهوم واحد باعتبار الدلالة غير ملتبس اليه كذلك هذا الاحتمال غير معتبر وقصيره بما قيل كما ان القضية التي يراد بكل واحد من طرفيها الافراد ليست بمعبرة كذلك هذه القضية وهم لان ذلك الاحتمال باطل لا انه غير معتبر ( قوله اذ المقصود منها ) أي من القضايا المتبصرة في العلوم ( اجراء الاحكام الخ ) لان

ذلك واذا كانت الضرورية أخص من ماعدا المكنة الخاصة يلزم ان كل ماصح ان يحمل مثلا للضرورية ان يكون مثلا لغيرها من ماعدا المكنة اذا كان كذلك فقول الشارح ينحصر في الضرورية أي وما كان أعم منها من الدائمين والوقتيين والمنشئتين والمطلقات والوجوديتين والممكنة العامة فالمراد انه يلزم انحصار القضية فيما عدا المكنة الخاصة وأن المكنة الخاصة لا يثبت وجودها تأمل ( قوله لا يقال الخ ) هذه شبهة وارادة على صحة الحمل في القضية الحلية وتوضيح ذلك انه تقدم ان القضية الحلية الموجبة ما افادت ثبوت المحمول للموضوع نحو هذا الانسان وأورد المعترض بان هذا الحمل محال لان ما فهم من ج اما ان يكون عين ما يفهم من (ب) أو غيره لا يصح ان يراد هذا ولا هذا فيكون الحمل محالا للشبهة وارادة

على الحلية في خد ذاتها بقطع النظر عن كوننا نريد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم أو نريد غيره فأما ويصح رجوع الشبهة لما تقدم من الوجه الرضي وهو ان المراد بالموضوع افراده وبالمحمول مفهومه فكان المورد يقول سلمنا ما تقدم لكن هذا الحمل محال لان ماصدق عليه ج اما ان يكون عين لمفهوم (ب) أو غيره لا يصح ان يراد هذا ولا هذا



فيكون الحمل محالا لكن رجوع الشبهة للحيلة مطلقا ثم ( قوله قاما ان يكون مفهوم ج ) أي ما يفهم من ج سواء كان الافراد أو المفهوم على التقرير الاول أو ما يفهم منها من الافراد على التقرير الثاني ( قوله لا يكون مفيدا ) أي في الحمل بل الحمل انما هو في الظاهر فقط واذ كان غير مفيد كان عبثا والبس صدره من العقلاء ( ٣٥ ) محال ( قوله لانه يجاب الخ ) حاصل

هذا الجواب معارضة لاسر من الدليل وحاصله ان دليلكم وان دل على صحة مدعاكم وهو ان الحمل محال في القضية الحلية لكن عندنا دليل يدل على ان الحمل فيها غير محال وذلك ان قولكم في الدعوى الحمل محال قضية حلية تسلمون معها وهي مشتملة على حل المحال على الحمل فيكون ابطالا للحمل بنفسه لان قولكم الحمل محال ابطال لمطلق الحمل ومن جزئياته حمل المحالة على الحمل ففي دعواكم ابطال للشيء بنفسه وابطال الشيء بنفسه محال لما يلزم عليه من كون الشيء حقا باطلا وجنثا فالحمل ليس محالا ( قوله واللسائل ان يعودى قوله الخ ) حاصله ان المعارضة انما تأتي لدليلا حيث أتت بالدعوى قضية موجبة وهي الحمل محال ولى أن أتى بها قضية سالبة فلا يتأتى ماقتضاه من المعارضة فتقول الشارح لا ندعي الايجاب أي بقولنا الحمل محال وقوله بل اما ان

قاما أن يكون مفهوم ( ج ) عين مفهوم ( ب ) أو غيره فان كان عنه يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيدا وان كان غيره امتنع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس ما ليس هو لانه يجاب عنه بأن قولكم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطالا للشيء بنفسه وأنه محال وللسائل أن يعود ويقول لا ندعي الايجاب بل ندعي اما أن الحمل ليس بنفسي أو أنه ليس يمكن وصديق السالبة لا يتأتى كذب سائر الموجبات فالقول في الجواب أنا نتخير أن مفهوم ( ب ) غير مفهوم ( ج ) وقوله استحالة حل ( ب ) على ( ج ) هو هو قلنا لانسلم وانما يكون حمله عليه محالا لو أقول هذه شبهة بتسليمها في ابطال الحمل ( قوله يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيدا ) أقول اذ لاحمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط ( قوله لانه يجاب ) أقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة تقريرها ان مدعاكم وهو قولكم الحمل محال باطل لانه مشتمل على صحة الحمل اذ قد حل فيه المحال على المقصود من العلوم الحكيمية معرفة أعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية فلا بد ان يسري الاحكام الى الموجودات العينية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور الذهنية فهو استطرادى أو بطريق اللبس ( قوله هذه شبهة الخ ) أشار بذلك الى انه ليس اعتراضا على ما سبق فان مامر كان بيانا وتحقيقا لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطال للحمل أو زدها لتعلقها به فالتأمل مستدل والجواب معارض وما تكلفه الناظر من أنه منع لقوله فقد ظهر ان معنى القضية الخ بان ابطال الاحتمالين لا يستلزم كون معنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لو لم يكن هذا الاحتمال أيضا باطلا بطلان الحمل المستلزم لطلان جميع الاحتمالات أو معارضة لان تحقيق معنى القضية فرع صحة الحمل فكأنه ادعى ذلك وادعى بدهائها والمعارضة للمعارضة على هذا الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزما لطلانه جائز فكلما لا يخفى بشاعته على ذوي الافكار السالفة ( قال قاما ان يكون مفهوم ( ج ) الخ ) أي ما يفهم منه عين ما يفهم من ( ب ) وليس المقصود من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعد ما حققه الشارح من ان معنى القضية كل ماصدق عليه ( ج ) من الافراد فهو ( ب ) لان التردد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه ماصدق عليه ( ج ) يصدق عليه ( ب ) ويجوز صدق الامور المتغيرة الخ انه بعد ذلك ينكشف المقصود ويحل الشبهة فاقبل ان ايراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضايع لا ندفعه بالتحقيق ليس بشيء منشأه عدم الفرق بين الباريين ( قوله اذ لاحمل الخ ) يعني ان القول بعدم الاقادة بالنظر الى محته من حيث اللفظ هو واما بحسب المعنى فلا حمل وانه يستلزم اثباتية الواحد كما ان الفردية تقتضي وحدة الاثنين ( قوله هذا الجواب معارضة الخ ) قررنا معارضة لانه لا يمكن حمله على المنع وهو ظاهر ولا على القبض لان الدليل ليس مستلزما للمحال بل ثبوت المدعي مستلزم لطلانه فيكون باطلا فلا يصح هذا الجواب قبل هذا الجواب انما يتم لو كان الشبهة مخصوصة بالموجبات وليس كذلك فانه يمكن ان يقال في قولنا ليس ( ج ) ب

الحمل الخ أي بل الذي ندعيه ان يقول اما ان الحمل الخ ( قوله وصديق السالبة ) وهي قولنا في هذا المقام ليس يمكن لا يتأتى سائر الموجبات أي وجنثا فلا يلزم من كذب قولنا الحمل محال كذب قولنا ان الحمل ليس يمكن أو ليس بنفسي واذ كان كذلك فالاعتراض باق والحق في جوابه ان يقال انما نتخير الشق الثاني وهو ان مفهوم ( ب ) الى آخر ما أشار له الشارح بقوله فالقول الخ

(قوله لامتین ان المراد) كل ما صدق (٣٦) عليه ج يصدق عليه مفهوم (ب) فيه ان ذلك الجواب غير دافع وذلك

كان المراد به ان (ج) نفس (ب) وليس كذلك لامتین أن المراد ما صدق عليه (ج) يصدق عليه (ب) ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فما صدق عليه (ج) يسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) يسمى وصف للموضوع وغوايه لانه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة

الحل فيكون مدعاكم مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقاً لكان حقا وباطلا معا وهو محال وردنا شارح هذا الجواب بأنه انما يصح اذا كان مدعى الخصم موجبة وأما اذا كان مدعاه سالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب أن يقال مفهوما (ج) و (ب) متغايران ولا تعنى يحمل (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عين مفهوم (ب) فيلزم الحكم بتغاير المتغايرين بل تعنى كما تقدم ان ما صدق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه مفهوم (ب) وصدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانسان والضحك والمشي وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على زيد وللخصم أن يقول قد حملت مفهوم (ب) بهو هو على ما صدق عليه (ج) فتقول ما صدق عليه (ج) اما أن يكون عين مفهوم (ب) فلا حل بحسب المعنى أو غيره فيلزم الحكم بأن أحد المتغايرين هو الآخر وهو باطل بل تقول صدق مفهوم (ج) على ما فرضت صدقه عليه أيضاً باطل لانهما ان اتحد فلا صدق بحسب المعنى وان تفارقا لم يصح أن يقال أحدهما هو الآخر لا تقيداً ولا اخباراً فقد تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا تتحسم مادتها لا تتحقق معنى الصدق والحل فتقول لابد في الحل من تغاير طرفيه ذهنياً والا لم يتصور بينهما حمل أصلاً

اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم (ب) فلا يفيد السلب واما ان يكون عينه فيمتنع وفيه ان تغايرهما في نفس الامر لا يستلزم ان لا يفيد السلب لجواز ان لا يكون الخطاب ظاهراً وما قيل من انه لا يجب ان يعود ويقال ان الدليل مشتمل على الحل فيستلزم ابطال الشيء بنفسه \* فخواهيه اما تحرير الدليل وكذا لو صح الحمل قلنا ان يكون مفهوم الموضوع عين مفهوم المحمول أو يكون غيره وكذا كان عينه يلزم المحال أعني اثنيّة الواحد وكذا كان غيره يلزم المحال أعني وحدة الاثنيّة فلو صح الحمل يلزم المحال وما قيل ان للسائل ان يقول انا لانديي الحمل بل المناقاة بين الافادة والامكان وجوداً وعسماً يعني ان الدعوى منفصلة حقيقية لا موجبة حلية فلا يخفى فساد لان المدعى ابطال الحل لا اثبات المناقاة بين الافادة والامكان (قوله بل يجب ان يقال الخ) هذا الجواب منع للحصر ان أريد بالصينية العينية من كل الوجوه وبالعينية الغيرية من كل الوجوه ومنع للملازمة ان ردد في القسمين بين السلب والايجاب (قوله ان مفهوم ج هو عين الخ) زاد لفظ المفهوم مع ان الظاهر على طبق ما في الشرح ان (ج) نفس (ب) ليفيد ان الحكم بوحدة الاثنين مطلقاً محال سواء أريد المفهوم أو الذات رعاية لمطابقة كلام السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) فالمتصور بالمفهوم ما يفهم من اللفظ الشامل للذات والمفهوم (قوله ان ما صدق عليه الخ) فالانحاد من حيث الذات والتغاير من حيث المفهوم فلا يلزم شيء من المحذورين (قوله قد حملت الخ) يعني ان معنى الصدق الموصول بقول الحمل فيكون معنى قولك ان ما صدق عليه مفهوم (ج) يصدق عليه (ب) أي ما حمل عليه مفهوم (ج) يحمل عليه مفهوم (ب) ويؤول الى الشيء الذي الذي هو مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) فيعود التزديد المذكور في الموضوعين وتضاعف الاشكال

لان ما يصدق عليه ج اما ان يكون عين ما يصدق عليه (ب) أو غيره فيلزم ما تقدم من الاشكال فالجواب الصحيح الناطع لرد الشبهة انما تختار الشقين فلا بد من ملاحظة الغيرية والعينية لكن ملاحظة الغيرية في الذهن والعينية في الخارج لان بها يصح الحل ويمكن ان ينزل الجواب الذي قاله الشارح على هذا الجواب ولا يرد عليه مما قلناه من رجوع الاشكال بان يقال قوله انما تختار ان مفهوم (ب) غير مفهوم ج أي غيره ذهنياً وان كان عينه خارجاً وما يدل على ذلك قوله بعدم وجوب صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم تأمل (قوله يسمى ذات الموضوع) ان أريد بالموضوع الافراد كانت الاضافة لليان وكانت الاضافة في قوله وصف الموضوع حقيقة وان أريد بالموضوع اللفظ كانت الاضافة حقيقية فهما من اضافة المدلول للدال (قوله وغوايه) عطف تفسير (قوله لانه يعرف الخ)

( قوله عين الذات ) أي عين ماهية الذات لأن الذات هي الأفراد ( قوله كقولهم كل حيوان حساس ) أي فان الحيوانية جزء  
 زيد وعمرو والحمار وغيره ( قوله وحقيقة الحيوان ) الإضافة للبيان ( قوله جزء لها ) أي للذات ( قوله ومفهوم الماشي )  
 أراد به الماشي ( قوله ففصل مفهوم القضية ) أراد بمفهوم القضية اجزائها ( ٣٧ ) وهو الموضوع والمحمول والنسبة

والإيقاع اذ هنا هو مفهوم  
 القضية عند المناطقة كإيدل  
 عليه عدة مواضع من  
 كلامهم منها قولهم المركب  
 مادل جزؤه على جزء معناه

وقولهم ان الموضوع دل  
 عليه بالفظ وكذلك  
 المحمول والنسبة حقها  
 ان يدل عليها بالفظ الى  
 غير ذلك واما قولهم ان

مفهوم القضية هو ثبوت  
 المحمول للموضوع فذلك  
 اصطلاح أسولي وانما  
 احتجنا لتفسير مفهوم القضية

بما يؤخذ من كلامهم ولم  
 يفسره بما هو شائع وهو  
 ثبوت المحمول لما صدق  
 عليه للموضوع لانه لا يرجع

الى المقدين المذكورين  
 بل للعقد الثاني فقط كما  
 قال الشيخ وقد يقال انه  
 يرجع للمقدين لأن ثبوت

المحمول لأي ثبوت وصف  
 المحمول لما صدق عليه  
 الموضوع معناه لما صدق  
 عليه مفهوم الموضوع

كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان  
 عين ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءا لها كقولنا كل حيوان حساس فان  
 الحكم فيه أيضاً على زيد وعمرو وغيرها من الافراد وحقيقة الحيوان انما هي جزء لها وقد يكون  
 خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه أيضاً على زيد وعمرو وغيرها من افراده ومفهوم  
 الماشي خارج عن ماهيتها ففصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين عقد الوضع وهو اقسام ذات

ولا بد أيضاً أن يتجدا وجوداً بحسب الخارج سواء كان حقيقاً أو موهوماً لأن المتبايرين في الوجود  
 الخارجي المحقق أو الموهوم يستحيل أن يحمل أحدهما على الآخر بهو هو بديهته سواء فرض لانها  
 اتصال آخر أو لا فتمنى الحمل اتحاد المتبايرين ذهنا في الوجود الخارجي حقيقاً أو موهوماً كما حقق  
 في موضعه ( قوله العنوان قد يكون عين الذات وقد يكون جزءا لها وقد يكون خارجا عنها ) ( أقول )  
 وذلك لأن العنوان كلي فاذان نسب الى ماهية ما صدق عليه من افراده فلا بد أن يكون أحد الاقسام الثلاثة

( قوله سواء فرض بينهما اتصال ) آخر رد لما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء المحمولة صور  
 لأمور متعددة موجودة بوجودات متعددة في الخارج الا انها لشدة الاتصال بينها وحصول ذات  
 واحدة منها واحدة حقيقة صح حملها على الذات وحمل بعضها على بعض ( قوله اتحاد المتبايرين ذهنا )  
 أي في الوجود الظلي هو العلم ( في الخارج ) عن الوجود الذهني الذي يتبايران فيه سواء كان في  
 الوجود الخارجي المحقق أو المقدر أو في الوجود الذهني الاصل المحقق أو المقدر فالاول كالحيوان

والناطق المتحدين في ضمن وجود زيد والثاني كجنس النعناع وفصله المتحدين في ضمن وجود  
 فرد المقدر والثالث كوجود جنس العلم وفصله في ضمن فرد منه كالعلم بالانسان والاربع ككثيرك  
 الباري مجتمع فانها متحدان بالوجود الذهني المقدر وسواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات أو بالعرض  
 كما في العرضيات والعميات فالخصل اتحاد المتبايرين موهوماً أي وجوداً ظلياً في الوجود المتأصل

المستحق أو المفروض ولا شك ان التأصل في الوجود هو الاشخاص فتبين للموضوعية والمفهومات  
 للمحمولة وهذا أمر خارج عن مفهوم الحمل ( قال يسمى ذات الموضوع ) للقصود بالذات  
 ما يستقل بالوجود وبالوصف مالا يستعمل سواء كان ذاتيا أو خارجيا والاضافة اما بيانية أي الذات  
 الذي هو الموضوع الحقيقي أو لامية أي يصدق عليه الموضوع الذكري وكذا الحال في قوله وصف  
 للموضوع ( قوله فلا بد ان يكون أحد الاقسام الثلاثة ) كما مر اشارة الى انه لا يمكن اجتماع القسمين

كما لا يمكن ان يكون الكلي بالقياس الى ما تحت ذاتيا وعرضيا ونوعا وجنسا وفصلا ولذلك لم يثبت  
 في الحصر المذكور ماهو المشهور من ان الشيء بالقياس الى آخر اما نفسه أو جزؤه أو خارج عنه  
 فانه حينئذ يجوز اجتماع الاقسام بتعدد الغير ( قال وغيرها من افراده ) دون حصصه لما عرفت  
 سابقا من ان الحكم على الافراد الحقيقية دون الاعتبارية ( قال ففصل مفهوم القضية ) أي القضية  
 فصدق مفهوم الموضوع على افراده أي اقسام افراده بذلك المفهوم ملاحظ وحديث تفسير مفهوم القضية بما هو  
 شائع أولى ( قوله الى عقدين ) أي اقسامين ( قوله وهو اقسام ذات الموضوع ) وهو زيد وعمرو بوصفه وهو  
 الحيوانية والناطقية

(قوله بوصف المحمول) الاضافة للبيان (قوله تركيب تقيدي) أي لان المراد من قولك كل انسان حيوان مضاه الافراد المقيدة بالانسانية حيوان وقوله (٣٨) تركيب تقيدي أي مفاد التركيب التقيدي لان التركيب التقيدي عبارة عن اللفظ

الموضوع بوصفه وعقد الجمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلاثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد (ج) مطلقاً بل الافراد الشخصية ان كان (ج) نوعاً أو ما يساويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية ما ان كان (ج) جنساً أو ما يساويه من العرض العام فاذا قلنا كل انسان أو كل ناطق أو كل ضاحك كذا فالجاءكم ليس الا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراد الشخصية واذا قلنا كل حيوان أو كل ماش كذا فالجاءكم على زيد وعمرو وغيرهما من اشخاص الحيوان وعلى الطباع النوعية من الانسان والفرس وغيرهما ومن هنا نسميهم يقولون حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم مطلقاً على الافراد الشخصية

الموجبة المسورة مع قطع النظر عن خصوصية السور يرجع الى عقدين والمقصود بالعقد الاتصاف الحاصل بالمصدر ليصح تفسير أحدها بالآخر (قال) (تركيب تقيدي) لان المقى بالموضوع الذات الموصوفة بمفهومه ولفظه كل للاحاطة والشمول (قال فهنا ثلاثة اشياء) أي في مقام تحقيق المحصورات فلا يرد منع الحصر بمفهوم الموضوع والمحمول والجهة وغيرها (قال) (افراد ج مطلقاً) أي سواء كانت حقيقة أو اعتبارية حتى يدخل الاجناس والفصول والاصناف بل المقى الافراد الحقيقية (قال) (بل الافراد الشخصية الخ) في شرح المطالع التقييد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى ج فان مسمى ج لا يصدق عليه ج بل لاجراء المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كلياً أو جزئياً لكن التعارف خصصه بالجزئيات والمق بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف تنفق حتى ان طبيعة ج اذا قيدت بقيد ذاتي أو عرضي تكون داخلة في كل ج بل المقصود بها الجزئيات الشخصية ان كان ج نوعاً أو ما يماثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان جنساً أو نحوه من فصله والعرض العام انتهى فما قيل ان المفهوم من شرح المطالع ان إدخال الانواع والاشخاص واخراج الفصول والاجناس مع اتصافها بالانواع متداوية الاقدام في الاتصاف بالمحمول في ضمن الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبنى على دعوى اقتضاء العرف واللفظة ذلك فان تمتم والا فلا افتراء على المفهوم بما في شرح المطالع اخرج المساوي والاعم من الحكم وما قيل ان المقصود من النوع اعم من النوع الحقيقي سهو كيف وقد بين الشارح الطابع النوعية بقوله من الانسان والفرس وغيرها ولفظي ان تخصيص الافراد بالاشخاص والانواع بناء على ان الحكم في القضايا المستعملة في السلم انما هو على الافراد المتحصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير متحصلة في نفسها كالاضافة والخصص (قال والافراد الشخصية والنوعية الخ) لا يقال هذا بشكل الاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلى كذا لان الكلام في تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها يتنا لم يحتاج الى تعريف وتباين (قال من قصر الحكم مطلقاً) سواء كان الموضوع نوعاً أو جنساً

كقولك الانسان حيوان ناطق لا الاتصاف بالذكور وقد يقال لا مانع من ان المركب التقيدي يقال على المعاني أيضاً لان التركيب هو الضم وهو موجود في المعاني لان الذهن يقوم به المفصل (قوله فهنا) أي في مقام تحقيق المحصورات فلا ينافي ان الامور قد تزيد على ذلك في غير ذلك المقام لم يذكر الجهة ولا عين المحمول ولا عين الوصف لانه قال وصدق وصفه عليه فلم ينظر للوصف بل لصدقه ولعين المحمول بل لصدقه (قوله أو ما يساويه) أي يساوي النوع وقوله من الفصل بيان لما وانما كان الفصل مساوياً للنوع اصدق كل بالاتصاف والافراد الشخصية (قوله حمل بعض الكليات) أي الجنس فخرج الصف لانه داخل في النوع (قوله من قصر الحكم مطلقاً على الافراد) أي كان الموضوع نوعاً أو ما يساويه أو جنساً أو ما يساويه (قوله مطلقاً) أي شخصية أو نوعية

(قوله ومن هنا) أي ومن كون الحكم على الافراد وعلى الطباع في القسم الثاني وهو ما اذا كان الموضوع جنساً أو عرضاً عاماً

وهو قريب الى التحقيق لان اقسام الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها وأما صدق وصف الموضوع على

كما مر في الكليات الخمس ( قوله لان اتصال الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها ( أقول ) فلو اعتبر الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكراراً لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص فقد اندرج فيه ثبوته للطبيعة النوعية فيلزم التكرار لا يقال انما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن أشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها أشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم الذي يكون فيها مشتركاً بينهما فهنا أعني في الاحكام المشتركة

( قال وهو قريب الى التحقيق ) وأما التحقيق فهو أن يخص ذلك بما سوى المحمولات التي يتصف بها الطبايع استقلالاً نحو كل حيوان شيء أو مفهوم أو ممكن الا أن القرينة دالة على ارادة التخصيص لان الكلام في تحقيق القضايا المتبرة في العلوم الحكمية والمحمولات فيها أحوال للموجودات المتأصلة في الوجود فاقصاف الطبايع بها انما هو في ضمن أشخاصها وان وقع البحث فيها عن أحوال الطبايع أيضاً على سبيل البديلة أو اسطراداً نادراً ( قال لان اقسام الطبيعة النوعية بالمحمول ) أي في القضايا المتبرة في العلوم الحكمية كما سيصرح به الشارح في آخر البحث ( قال ليس بالاستقلال ) أي بذاته بدون الاشخاص ( قال بل لاتصاف شخص الخ ) ليعني ان هناك أضافتين أحدهما سبب للآخر اذ لاتفاير بين الطبيعة والاشخاص في الخارج فضلاً عن أن يتصور أضافتان يكون أحدهما سبباً للآخر بل بمعنى ان هناك اتصافاً واحداً يعتبر بقياس الى الاشخاص ابتداءً وبالقياص الى الطبيعة بعد انتزاعها من الاشخاص أو تخيلها اليه والاعتبار الاول سبب للثاني ( قال اذ لا وجود لها الخ ) سواء قلنا بوجود الطبايع في الخارج وزيادة الثبوت عليها في الخارج كما هو مذهب الأوائل أو قلنا انها من الامور الانتزاعية والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة ( قوله لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص ) أي شخص شخص. بحيث لا يشذ منها فرد كما هو مدلول الكل الافرادي لا المجموع من حيث هو مجموع كما يوم ظاهراً البارة ( قوله فقد اندرج الخ ) قد عرفت أن ثبوته للشخص هو ثبوته للطبيعة فالاندراج بحسب التقاير الاعتباري وما قيل أن ثبوته للاشخاص صريحاً و ثبوته للطبيعة ضناً ثم الاعتراض عليه بانه لا تكرار بين اعتبار الثبوت الصريح والضماني والتحمل لجوابه كلها ناش من قلة التدبر ( قوله فهنا أعني في الاحكام المشتركة الخ ) قيل فيه بحث لانه لا يجوز أن يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة استقلالاً كالاشخاص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم الحكمية ومحمولاتها في اغلب أحوال الموجودات المتأصلة في الوجود ( قال وأما صدق وصف الخ ) أي في القضايا التي لم يقيد فيها عقد الوضع بمجهة من الجهات فبالامكان بحسب نفس الامر لا بحسب الفرض اما اذا قيد بمجهة مخصوصة فقد الوضغ فعلى ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ انه لا يصدق العرفية والمشرطة على مذهب الفارابي

( قوله وهو قريب الى التحقيق لان اقسام الطبيعة النوعية الخ ) أي ولانه لو اختلف للانسان مطلقاً لتكرر الحكم على النوع فانه أسندله الحكم من حيث ذاته ومن حيث تحققه في الافراد وانما لم يقل وهو التحقيق لان كلام هذا القائل لا يؤخذ على إطلاقه بل لابدان يقيد بما اذا كان المحمول لا يتصف به بالاستقلال كما في الحيوان جسم وأما لو كان المحمول يتصف به كل من الحقيقة والافراد بالاستقلال كالشيئية والامكان في قوله كل انسان شيء أو ممكن فان الحكم حينئذ ليس على الافراد فقط بل عليها وعلى النوع

ذاته بالامكان عند الفارابي حتي أن المراد (يج) عنده ما يمكن أن يصدق عليه (ج) سواء كان ثابتاً له بالفعل أو مسلوباً عنه دائماً بعد أن كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ أي ما يصدق عليه (ج) بالفعل سواء كان ذلك الصدق في الماضي أو الحاضر أو المستقبل حتي لا يدخل فيه ما لا يكون (ج) دائماً فإذا قلنا كل أسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن أن يكون أسود حتي الرومين مثلاً

يلزم التكرار (قوله) وبالفعل عند الشيخ (أقول) قيل إنما عدل الشيخ عن مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاقتصار على مجرد الامكان مخالف للعرف والمألوف فان الأسود اذا

لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً اذ لا يكون الكتاب بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً بالامكان فوهم اذ الحكم فهما بشرط الاتصاف بوصف الموضوع فالجزم المذكور صادق أيضاً اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان (قال فبالامكان الخ) أي الامكان العام المقيد بمجاوب الوجود يشمل ما يكون وصف الموضوع ضرورياً لذاته وما أورده المحقق العلوي من أن التعلقة يمكن أن يكون انساناً فلو دخل في كل انسان لكان كذب كل انسان حيوان فغلاطة نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المقصود ههنا وبين الامكان الاستعدادي الثابت للتعلقة (قال ما يمكن أن يصدق الخ) أي الذات الذي يمكن صدق ج عليه (قال بعد أن كان الخ) قيد لقوله مسلوباً عنه ليحل تحت ما يمكن أن يصدق عليه (قوله قيل إنما عدل الخ) في الشفاء قولنا كل أبيض معناه كل واحد مما يوصف بأنه أبيض دائماً أو غير دائم كان موضوعاً للأبيض . ووصفاً به أو كان نفس الأبيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل أبيض لا يفيهم منه البتة أنه كل ما يصح أن يكون أبيض بل كل ما كان هو موصوفاً بالفعل بأنه أبيض كان وقتاً ما غير معين أو ممتداً أو دائماً بعد أن يكون بالفعل وهذا الفل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع مائتفاً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلية ولا الصفة هي على أن يكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على أن العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد أو لم يوجد فيكون قولك كل أبيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بان يجمل وجوده بالفعل أنه أبيض دائماً أو في وقتاً أي وقت كان فهذا جانب الموضوع انتهى كلامه يعني هذا الفعل الذي اعترفنا بتصاف ذات الموضوع بمفهومه ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتي لا يشمل الموضوع الا الافراد التي دخلت في الوجود اذ ربما لا يكون الموضوع ملتفتاً اليه من حيث أنه موجود كما في القضايا الهندسية ولا الصفة ملتفتاً اليها على أن يكون للشيء من حيث أنه موجود بل يكون ذات الموضوع ملتفتاً اليه من حيث أنه حاصل في العقل موصوف بالصفة أي بمفهوم الموضوع على معنى أن العقل يصفه أو يمتد تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا أي أبيض مثلاً فقولنا على معنى أن العقل يصفه أي الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على أن معنى الاتصاف بالفعل في الوضع ان يعتبر العقل بالفعل الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل ففي قولنا كل أسود كذا يدخل الحبشي الموجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل الرومي وهو المعنى الموافق للعرف والمألوف ان يعتبر العقل تصافه ويفرضه بالفعل بعد امكان اتصافه به فيدخل الرومي في الحكم المذكور على ما قاله الشارح في شرح المطالع

( قوله في الماضي الخ ) أي فالمراد من الاتصاف بالفعل مطلقاً فتعال الاول كل صالح يدخل الجنة أي كل شخص اتصف بالصلاح في الماضي الخ أي والفرض ان الاشخاص لم تصف بالصلاح ومثال الثاني كل عالم فهو كذا أي كل من اتصف بالعلم في الحال فهو كذا ومثال الثالث كل مبعوث يمرض على ربه وقوله أو الحاضر أو المستقبل وأما لغة الخ فتعجز الجمع

( قوله وإذا قررت هذه الأصول ) أى ذات الموضوع ووصفه ووصف ( ٤١ ) المحمول بغير تارة بحسب الحقيقة أى

بالنظر لحقيقة القضية ومفهومها  
يقطع النظر عن مافي الخارج  
فالقصد ثبوت الحيوانية  
للإنسان في قولنا كل إنسان  
حيوان سواء كان الإنسان في  
الخارج ثبت له الحيوانية  
أم لا وجد الإنسان خارجا  
أم لا وإذا كان القصد ذلك  
فانها تصدق سواء كانت  
أفرادها موجودة أو معدومة  
( قوله بحسب الحقيقة )  
الباء زائدة وحسب معناه  
قدر يقال هذا حسب هذا  
بمعنى أنه قدره أى أن ( ج )  
( ب ) يشتر تارة منها قدر  
الحقيقة أى من غير أن يكون  
هناك أمر زائد عليها وأما أن  
يقدر للإشارة الى عدم  
الزيادة على الحقيقة تأمل  
( قوله وتسمى حينئذ  
حقيقية ) نسبة للحقيقة  
من نسبة الشيء الى  
مفهومه الذى هو كالحقيقة  
له لامن نسبة الشيء الى  
نفسه ( قوله كانها حقيقة  
القضية ) اعلم انهم قالوا ان  
القضية الحقيقية أكثر استمالة  
في العلوم من غيرها فالخارجية  
وان كانت تستعمل لكن  
الحقيقة أكثر استمالة اذا  
علت هذا تعلم ان قول  
الشارح كانها حقيقة القضية

على مذهب الفارابي لا مكان انصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم انصافهم بالسواد  
في وقت ما ومذهب الشيخ أقرب الى العرف وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون  
بالضرورة وبلا مكان وبالفعل وبالذوام على ماسيجي في بحث الموجهات وإذا قررت هذه الأصول فنعلم  
قولنا كل ( ج ) بغير تارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقية كانها حقيقة القضية المستعملة في العلوم  
أطلق لم يفهم منه عرفا ولغة شيء لم يتصف بالسواد أزلا وأبدا وان أمكن انصافه به

من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه قيد الفعل  
لافضل الوجود في الاعيان بل مايم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الحالية تدخل في  
الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ماهو  
اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اهود بالفعل وأما على رأي  
الفارابي فدخله لا يتوقف على هذا الفرض وقد أومى الشيخ اليه في الشفاء حيث قال وهذا  
الفعل ليس فصل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع مانعا اليه من حيث هو موجود  
بل من حيث هو مقول بالفعل موصوفاً بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد  
أو لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب فعنى به ان كل واحد واحدا هو يوصف بج كان  
موصوفاً بج في الفرض الذهني أو في الوجود الخارجي وكان موصوفاً بذلك دائما أو غير دائم بل  
كيف اتفق فذلك الشيء موصوف بأنه ب كالكلامان صريحان في ان اعتبارا عند الوضع يعم الفرض  
الذهني والوجود فانه فاسد من وجوه اما أو لا فلا نه لا بد حينئذ من اعتبار امكان الوصف في  
نفس الامر أيضا كما اعترف به الشارح والا لدخل الافراد المشعة الانصاف اذا فرض انصافها  
وليس في عبارة الشيخ دلالة على اعتباره بل هي صريحة في نفي اعتبار الامكان والصحة واعتبار  
الفعل وأما تأني فلان مخالفة العرف بلق على حالها اذ العرف واللغة لا يحكم بدخول الرومي في الحكم  
المذكور وأما تأني فلا نه لاثرة لهذا الاختلاف في الاحكام أصلا وأما هو اختلاف لفظي بخلاف  
ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشتراط فعلية الصغرى في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية  
كنفسها وعدم انعكاس الممكنة على ماسيجي وأما رأياً فلان عبارة الشيخ لاتساعده فان قال على  
ان العقل يصفه بالفعل يكون كذا لعل ان العقل يصفه بها وأما خامساً فلا نه لادالة في كلام الشيخ  
على التعصيم الذي أفاده الشارح بقوله بل مايم الفرض الذهني والوجود الخارجي أما المستفاد من  
كلامه تعصيم الافراد حيث قال سواء وجد أو لم يوجد وهو المقصود من التعصيم الذى فقهه من  
الاشارات لاتعميم الانصاف ( قال سواء كان في الماضي الخ ) على سبيل منع الحلول ليشمل الذوام  
( قال لا يتناولهم الخ ) هذا على ماهو المشهور من مذهب الشيخ من ان المعتبر عنده الانصاف بالفعل  
في نفس الامر وأما على تحقيق الشارح لمذهب قد عرفت انه لافرق بين المذهبين الا بالاعتبار  
( قال بحسب الحقيقة ) أى على قدر حقيقة القضية وماهيتها من غير اعتبار أمر زائد عليها يقال  
هذا بحسب ذلك أى بقدر ذلك ( قال كانها حقيقة القضية ) لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار فهي  
نسبة الشيء الى مفهومه الذي هو كالحقيقة له

( ٦ م — شرح الشمسية ثاني ) المستعملة في العلوم مشكل اذ ظاهره ان المستعمل في المراد العلوم قضية غير هذه وهذه القضية  
حقيقة لها مع ان المستعمل في العلوم كثيراً أتما هو الحقيقة كما علقت وأجيب بان الحقيقة لا كانت أكثر استمالة نزل منزلة

الكل فكان القضية المستعملة استعمالاً قليلاً أصلاً وحقيقتها المستعملة كثيراً فالمستعمل في العلوم اثنان الحقيقة وغيرها والحقيقة كالأصل بالنسبة لغيرها وبعد ذلك اعترض أيضاً بأنه لا معنى لارتباط قوله بأنها الخ بما قبله بل ربما ناضه اذ ما قبله يقتضي أن النسبة من نسبة الشيء إلى مفهومه وهذا يقتضي أن النسبة من نسبة الشيء إلى نفسه وقد يجاب بأن في الكلام حدفا والتقدير وتسمى حيث حقيقة واشتهرت بذلك بأنها حقيقة الخ أي أننا ملاحظون في هذا الاشهار كونها بأنها الامر الكلي المستعمل في العلوم تأمل (قوله الخارج (٤٢) عن المشاعر) أي عن ادراكات المشاعر فهو مقرر في نفسه فلا

وأخرى بحسب الخارج وتسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن المشاعر أي الأول فعنه كل ما لو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم فيه ليس مقصوراً على ماله وجود في الخارج فقط بل على كل ما قدر وجوده سواء كان موجوداً في الخارج أو معدوماً فيجوز أن يكون موجوداً فالحكم فيه على أفراده المقدرة الوجود كقولنا كل عصفار طائر وإن كان موجوداً فالحكم ليس مقصوراً على أفراده الموجودة بل عليها وعلى أفرادها المقدرة الوجود أيضاً كقولنا كل إنسان حيوان وإنما قيد الافراد بالامكان لأنه لو أطلقت لم تصدق كلية أصلاً .

(قوله) الخارج عن المشاعر (أقول) للمشاعر هي القوى الدراكية جمع مشعر مشعر المأم وأكسر هاء في موضع الشعور أو آله (قوله) وإنما قيد الافراد بالامكان (أقول) يعني اعتبر المصنف إمكان وجود افراد الموضوع في القضية الحقيقية لأن الحكم فيها يتناول الافراد المقدرة في الخارج ومن جهتها مالا يكون ممكن

(قال والمراد الخ) لا الخارج عما هو حقيقتها لأن هذا الاعتبار أيضاً متى حقق له ولهذا قال سابقاً بأنها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين فقال بمتباعدة كذا وابتداء كذا (قال الخارج عن المشاعر) أي ادراك المشاعر فلا يشكل بالحكم على صفات المشاعر مع أنها خارجية وليست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها (قوله هي القوى الدراكية) أي النفس وآلاتها بل جميع القوى الدالية والافعال كما كان كلها قابلة للعلوم الفاعلة من جنبها تعالى وبلا واسطة أو بواسطة كانت كلها مواضع الشعور وآلاتها ويكون اسناد الادراك اليها بخير أو كاسناد القطع الى السكنى لا كما وهم من ان اطلاق المشرع على النفس تغليب لانها شاعرة (قال من الافراد الممكنة) في نفس الامر فلا ينبغي كونه في الخارج منحصراً في فرد بالامكان العام المقيد بجناب الوجود بقرينة أنه لاخراج الافراد المتممة (قال بل على كل ما قدر وجوده الخ) عم التفرير ههنا بحيث يشمل الموجود والمعدوم فالراد بالمقدرة الوجود في قوله على أفرادها المقدرة الوجود في الموضعين المدومة بقرينة المقابلة بالموجودة (قال وإنما قيد الافراد الخ) أي في تفسير الحقيقة لالوجبة الكلية (قال لم تصدق كلية الخ) لم يقيد بالوجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى ان اعتبار القيد المذكور في الجزئية يتبع اعتباره في الكلية لتحقق التناقض بينهما (قوله يعني اعتبر المصنف الخ) يعني اذ في قوله وإنما قيد اشارة الى ان قوله من الافراد الممكنة قيد لاخراج الافراد المتممة وذلك لان إيراد كلمة لو الشرطية المستعملة في المقدرات لادخال الافراد المقدرة المدومة في الخارج في القضية

يتوقف ثبوته على اعتبار المعبر والمراد بالمشاعر القوة الباطنة المدركة وهي النفس وآلاتها وإنما قد تدارك ثلاثاً يشكل الحكم على صفات المشاعر مع أنها خارجية وليست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها (قوله كل ما وجد) أي كل شيء لو وجد كان (ج) أي انساناً وقوله كان (ب) أي حيواناً (قوله من الافراد الممكنة) أي في نفس الامر أي التي عدتها ليس واجباً وهذا أي كونها ممكنة في نفس الامر لا ينبغي أنها في الخارج قد تكون منحصرة في فرد بالامكان العام وإنما قائمة ممكنة في نفس الامر بقرينة ان ذلك القيد لاخراج الافراد المتممة لأن عدمها واجب (قوله ليس مقصوراً على ماله وجود في الخارج) أي فقط (قوله بل على ما قدر وجوده

الخ) عم التقدير هنا بحيث يشمل الموجود والمعدوم والمراد بالمقدرة الوجود بمد في قوله على أفرادها المقدرة الوجود في الموضعين المدومة الوجود بقرينة المقابلة بالموجودة وليس المراد ان الافراد بقدر وجودها (قوله وإنما قيد الافراد الخ) أي في تفسير الحقيقة الموجبة الكلية (قوله لم تصدق كلية) أي لم توجد قضية كلية سواء كانت موجبة أو سالبة وإنما لم يقيد بالوجبة بحيث يقول لم تصدق كلية موجبة مع ان الكلام فيها للاشارة الى ان اعتبار القيد المذكور لتحقق التناقض في الكلية ولا مدخل للايجاب في ذلك وإلى ان اعتبار القيد المذكور في الجزئية يتبع اعتباره في الكلية لتحقق التناقض بينهما



( قوله اما الموجبة الخ ) أي اما عدم صدق الموجبة الكلية ( قوله فلانه اذا قيل كل ( ج ب ) بهذا الاعتبار ) أي كل انسان حيوان بهذا الاعتبار أي اطلاق الافراد عن التقيد بالامكان ثم اب جواب اذا محذوف أي اذا قيل بكل ( ج ب ) بهذا الاعتبار صادق فقول ليس كذلك ( قوله فلانه اذا قيل كل ( ج ب ) بهذا الاعتبار ) أي فلانه اذا قيل كل انسان سواء كان متمماً أو لم يكن حيوان صادق فقول لا نسلم انه صادق بل هو غير صادق اذ ( ٤٣ ) الانسان المتسع لانسلم انه حيوان وان

كان انسانا فلو وجد الانسان الذي ليس بحيوان صدق انه انسان غير حيوان وهذا متضمن لسالبة جزئية وهي ليس بعض الانسان حيوان وهذه السالبة الجزئية مناقضة للموجبة الكلية المدعاة وهي قوله كل انسان سواء كان متمماً أو لم يكن حيوان واذا كان مناقضاً له بطلت الكلية المدعاة لان ما ذكر من سند المتع مسلم صدقه هذا حاصله فقول الشارح لان ( ج ) ليس ( ب ) أي لان الانسان الذي غير حيوان لو وجد كان ( ج ) أي انسانا وليس بحيوان وهذا السند مستلزم لموجبة جزئية مدعولة المحمول أشار لها الشارح بقوله فبعض مالو وجد كانت ( ج ) أي فبعض مالو وجد كان انسانا وهو المتسم لوجوده كان ليس ( ب ) أي ليس

أما الموجبة فلانه اذا قيل كل ( ج ب ) بهذا الاعتبار فقول ليس كذلك لان ( ج ) الذي ليس ( ب ) لو وجد كان الوجود فيه فلا يكون الحكم فيها سواء كان إيجابياً أو سلبياً صادقاً عليه فلا تصدق قضية كلية أصلاً بل تصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية أو سالبة جزئية كما قرره وهذا التقيد أعني امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق وصف العنوان على ذات الموضوع بحسب الحقيقة ومن جعلها المتمتات في الخارج فلا يكون الحكم بثبوت المحمول لها في نفس الامر إيجابياً كان أو سلباً صادقاً فلا يصدق قضية كلية أصلاً نعم لو كان الحكم في جانب المحمول أيضاً بطريق الفرض كان صادقاً وفق تقريره قدس سره اشارة الى دفع ما قيل ان التقيد المذكور ليس لخراج الافراد المستحيلة بل هو لتعميم الافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو مذهب الشيخ يخصص بالافراد بالفعل لان كلاً لو المستتمعة في القدرات دفع لذلك التوهم واذا دفع ما قيل علم ان التقيد المذكور لا بد منه في تفسير القضية ليستفاد منه اعتبار الصدق بالامكان اذ لو لم يقيد وفسر القضية بمجرد ماله وجد فكان ج لم يصدق قضية أصلاً لان لو وجد فكان ج بالامكان أو بالفعل لا يوجب امكان ج لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل ولا يكون الشيء ج بالامكان ولا بالفعل لان إيراد الشرطية لمجرد ادخال الافراد للمدعومة لا لإفادة التطبيق حتى يكون معناه استلزام تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل اذ لا معنى لتفسير المحلية بالشرطية كما سيحكي تفصيله في كلامه قدس سره ( قوله وهذا التقيد الخ ) هذا البحث أورده المحقق التفتازاني ولم يتعرض للبحث الثاني وهو اننا لانسلم امتناع صدق المحمول على الفرد المقيّد بتقيّضه ولا امتناع سلبه عن المقيّد بينه وانما يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التقدير عملاً لظهور اندفاعه لان المتبر صدق المحمول في نفس الامر لا بطريق الفرض والقول بجواز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد المقيّد بتقيّضه مكابرة ( قال اما الموجبة الخ ) أي اما عدم صدق الموجبة الكلية فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار أي اعتبار كون الحكم فيها على الافراد المقدرة مطلقاً صادقة فقول ليس كذلك أي ليس بصادق فهو مدعي دليله ما يبداه وليس دليلاً حتى يكون صادرة على ما هو وتكلف في دفعها ( قال لان ج الذي ليس ب لو وجد الخ ) اعترض بان المحمول اذا كان أمراً شاملاً لا تكون القضية كاذبة مثلاً قولنا كل انسان شيء اذ الانسان الذي ليس بشيء لا محالة يكون شيئاً والجواب ان اعتقاد الحل بحسب نفس الامر قال انسان المفروض ليس شيئاً لعدم تحققه في الخارج والنهض لا يكون شيئاً في نفس الامر نعم مفهوم الانسان اللاشيء فرد منه لكونه أمراً ثابتاً في النفس وخلصة الاستدلال ان كل مفهوم له تقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاً بتقيّضه لا يصدق عليه ذلك

حيواناً قال الشارح وانه أي ما ذكر من الموجبة الجزئية وهي قوله فبعض مالو وجد الخ يناقض الموجبة الكلية المدعاة واعترض بان الموجبة الكلية لا يناقضها الا سالبة الجزئية والجواب ان الموجبة الجزئية المذكورة تستلزم سالبة جزئية موجودة الموضوع قائمة ببعض الانسان ليس بحيوان فم المقصود ( قوله فقول ليس كذلك ) أي ليس بصادق وهذا مدعي دليله ما يبداه وهو قوله لان ج ليس ب الخ

( قوله لا يقال هـ ب الخ ) حاصله أننا نسلم ما تقدم من أن الإنسان الذي ليس بحيوان لو وجد كان إنساناً وليس بحيوان ولكن لأنسلم أن هذا يتضمن الموجبة الجزئية ( ٤٤ ) التي يحصل بها التناقض فهذا منع لاستزاد فرض (ج) ليس (ب) لصدق

الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكلية ( قوله فان الحكم الخ ) سند للمنع وحاصله أن الإنسان الذي ليس بحيوان ليس من أفراد الإنسان والحكم في القضية إنما هو على أفراد الموضوع وحيث أنه لا يتحقق القضية الجزئية التي حصل بها التناقض ( قوله لانا نقول الخ ) حاصله أن صدق الكلي على أفراد ليس معتبراً بحسب نفس الامر بل بمجرد الفرض وحيث أن الإنسان المتع من أفراد الكلي الذي هو الإنسان وإذا كان من أفرادها ثبتت الموجبة الجزئية وحصل التناقض ( قوله وأما السالبة ) أي وأما عدم صدق السالبة الكلية ( قوله فانه اذا قيل لاني من ج ب ) أي لاني من الإنسان بمجرد صادق جواباً إذا عذوف ( قوله فقول انه كاذب الخ ) حاصله أنا لأنسلم قولكم لاني من أفراد الإنسان سواء كانت ممكنة أو مستعنة

نفس الامر بل يكفي بمجرد فرض صدقه عليه أو إمكان فرض صدقه عليه كما في صدق الكلي على جزئياته حتى إذا وقع الكلي موضوعاً للقضية الكلية كان متناولاً لجميع أفرادها التي هو كلي بالقياس إليها سواء أمكن صدقه عليها أولاً وأما إذا اعتبر إمكان صدق وصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي أو اعتبر مع الإمكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة إلى اعتبار إمكان وجود الأفراد والمحدود من دفعه فإن الإنسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الإنسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل إنسان حيوان وكذا الإنسان الحجر

المفهوم في نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة ( قوله كما في صدق الكلي الخ ) متعلق بالآخر ( قوله فلا حاجة إلى اعتبار الخ ) إذ لا يفتك إمكان صدق الوصف في ظرف من إمكان الأفراد فيه فانه دفع ما قيل أن قولنا كل مجتمع مهدوم أفراد مستحيلة وعنوانه ممكن الصدق عليها فلا بد من إخراجها قيد إمكان الأفراد لأن إمكان صدق العنوان عليها إنما هو في الذهن وأفرادها ممكنة فيه وذلك لا ينافي استحالتها في الخارج ( قال وانه يناقض الخ ) وإذا صدق تلك الجزئية لا يكون الكلية صادقة وهو المطلوب ( قال هـ ب ج الخ ) منع لاستزاد فرض ج ليس ب لصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكلية بسنده أن لا يكون فرداً له والحكم في القضية إنما هو على أفراد الموضوع فلذلك أكتفي بالجواز ( قال لانا نقول الخ ) وما قيل يمكن أن يدفع ذلك بأن الفرد الذي يحقق الكلية يتناول الفرد بحسب الفرض لكن ما يحيط به السور وينصرف إليه الحكم الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة إلى التقييد بالإمكان حاصله ما ذكره قدس سره سابقاً من أن اعتبار إمكان صدق العنوان في نفس الامر أو مع الفعل مغن عن اعتبار هذا القيد ( قال لكنه يجوز الخ ) أكتفي هنا بالجواز لأن المدعى أنه بعد التقييد بقيد إمكان الأفراد يجوز أن يصدق الكلية ولا يمنع ذلك فيكفيه جواز كونه مجتمع الوجود وأما إذا كان المدعى تحقق صدقها فانه لا بدح من

حجر بل يجوز أن يكون بعض الإنسان وهو المتع حجر ف (ج) أي الإنسان الذي هو حجر لو وجد كان إنساناً وحجراً وهذا مستلزم موجبة جزئية قائمة ببعض ما لو وجد كان إنساناً وهو بحيث لو وجد كان حجراً وهذه الموجبة الجزئية تناقض الأصل الذي هو سالبة كلية

لاني

( قوله لان (ج) الذي ليس (ب) في صورة الايجاب ) أي لان الانسان الذي ليس حيواناً في صورة أبطال الموجة الكلية ( قوله و(ج)ب) في السلب أي ولانسان الذي هو حجر في أبطال السالبة الكلية ( قوله وان كان فرداً (ج) أي وان كان ماذكر من (ج) في الايجاب والسلب فرداً لمطلق (ج) ( قوله لكنه يجوز ) أي لكن بعد التقيد بالامكان يجوز أن يكون متمتع الوجود فالانسان الذي ليس بحيوان يمكن في نفسه الا أنه متمتع الوجود واذا كان ممكننا فلا يصدق بعض ما لو وجد كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان ليس حيواناً بل يكون حيواناً لان ذلك البعض وان كان ( ٢٥ ) معدوماً الا أنه يمكن وكذلك

الانسان حجر يمكن في لائى مما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان (ج) الذي ليس (ب) في الايجاب و (ج) الذي (ب) في السلب وان كان فرداً (ج) لكن يجوز أن يكون متمتع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) ولا بعض ما لو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فلا يلزم كذب السكيتين ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان (ج) وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان (ب) والاتصال قد يكون بطريق الزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتأثير موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان تألقاً فالتأثير تاهق فسر صاحب الكشف ومن تأبى بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) أن كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) ولبت شرعى لم يكتفوا بمطلق الاتصال حتى لزهم خروج أكثر القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطق الاعلى قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع وأما القضايا التي

لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا لائى من الانسان بحجر ( قوله ) ولا اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في عقد الحمل ( أقول ) هذا بحسب الظاهر من العبارة جميع فان قولك لو وجد كان (ج) متصلة وكذا قولك لو وجد كان (ب) متصلة أخرى وأما بحسب المعنى فينبى أن لا يقصد هناك اتصال قطعا لان هذه العبارة تفسير للقضية المحلية وقد عرفت أن عقد الوضع فيها تركيب فقيدى فكيف يتصور أن يكون معناه متصلة وان عقد الحمل فيها تركيب خبرى لكنه حمل لاتصالي فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال أصلاً فكيف نفسر بمعنى متصلين بل يجب أن يحمل عبارة الشرط على قصد التميم في افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد المحققة والمقدرة فالتك اذا قلت كل (ج) (ب) يتبادر منه أن الحكم على كل ما هو (ج) في الخارج محققاً فأورد كلمة الشرط في التفسير تنبيهاً على دخول الافراد المقدرة أيضاً في

الجزم باتتاع وجوده ( قوله بهذا بحسب الظاهر (ج) ) تحقيق للمقام ذكره الشارح في شرح للمطالع ( قوله أن لا يصدق هناك (ج) ) اذ ليس هناك حكم يتحقق نسبة على تقدير آخر ( قوله وقد عرفت (ج) ) اذ مضاهها أن كل ما فرض ج ب ( قوله أن يكون معناه متصلة ) فان الاتصال نسبة تامة خبرية ( قوله لكنه حمل ) أي عقد بين الطرفين بهو هو لاعتد بالاتصال في التحقيق

( (ج) ) أي من الافراد لان الافراد ملزمة للانسان والانسان لازم لها ( قوله يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين (ج) ) وذلك لكفى كل انسان حيوان فان وصف الموضوع وهو الانسانية ووصف المحمول وهو الحيوانية لازمان لافراد الموضوع وذاته ( قوله فاما القضايا التي أحد وصفها أو كلاهما غير لازم (ج) ) الاول نحو كل كاتب انسان فان الكتابة بالفعل ليست لازمة لذات الموضوع أعني زب وعمر (ج) بخلاف وصف المحمول فانها لازمة لذات الكاتب والثاني نحو كل كاتب متحرك فان الكتابة والتحرك غير لازمين لذات الموضوع

( قوله بل في أخص من الضرورية ) أى بل في فرد من أفراد الضرورية أخص منها لان الفرد أخص من الكل فزيد أخص من الانسان والحاصل ان الضرورية هي التي كان وصف المحمول فيها زمناً لثلاث الموضوع أهم من أن يكون وصف الموضوع لازماً لها أيضاً وأولاً نحو كل كاتب ( ٤٦ ) انسان وكل انسان حيوان لكن المثال الثاني أخص من الضرورية لان

أحد وصفها أو كلاهما غير لازم فخرجة عن ذلك ولزمهم أيضاً حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لثلاث الموضوع بل في أخص من الضرورية لاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد وكان ( ج ) بالواو الماطفة وهو خطأ فاحش لان كان ( ج ) لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا معنى للواو الماطفة بين اللازم والمزوم على أن ذلك ليس بمشبه أيضاً على أهل العربية فان لو حرف شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كان ( ج ) وجواب الشرط لا يطف عليه

الحكم فان كلمة الشرط تستعمل في الحقائق والمقدرات كقولك في النهار ان كانت الشمس طالعة قالتار موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة قالتار موجود فان قلت فعلي هذا يمكن ايراد الشرط في جانب الموضوع فيلغوا ايراده في جانب المحمول لان المقصود منه المفهوم لا الافراد قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت القضية منحرفة وهي أن يكون السورم كوراً في جانب المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع أو لا فإيراد الشرط في المحمول يشعك في المنحرفات بين الطرفين ( قوله فان كلمة الشرط الخ ) سيما لو فان استعماله في المقدرات أشيع ( قوله قيلوا ايراده الخ ) قد يقال قائده انه لو لم يذكر توهم ان ما فرض ج ب بالفعل ( قال ولزمهم أيضاً الخ عطف على قوله لزمهم خروج أكثر الخ ) والخروج والحصر المذكوران متغايران من حيث المفهوم وان تلازما في التحقيق فلذا جعلهما لازمين ( قال في بعض النسخ ) أى نسخ المتن على ما فسر به أي المصنف حيث قال أي كل ما هو مزوم لج فهو مزوم لب فإ قيل ان وجود الواو في تفسير التوم دليل على عدم صحة تفسيره بالزومية ولا يلزم من عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف وأتباعه إياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن التاط في التفسير خطأ فاحشاً ( قال ولا معنى للواو الماطفة بين اللازم والمزوم ) أى من حيث اتساقهما كذلك بأن يقصد بذكرها افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد قاته يدخل الواو بينهما نحو الانسان والضحك متساويان ( قال ليس بمشبه أيضاً الخ ) أي كما أنه ليس بمشبه على التفسير المذكور ( قال ولا بد له من جواب ) يمكن أن يقال قد مجرد لو عن الشرطية ويستعمل مجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ( ولو أعجبك حسنهن ) أى مفروضاً أعجبك حسنهن بل هذا هو المناسب للمقام

الوصفين لازمان فيه ( قوله في بعض النسخ ) أي نسخ المتن ( قوله على ما فسر به ) أي على ما فسر المصنف به حيث قال أي كل ما هو مزوم ( ج ) فهو مزوم ( ب ) ( قوله ولا معنى للواو الماطفة بين اللازم والمزوم ) أي من حيث اتساقهما لازم ومزوم بأن يقصد بذكرها افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك بل كان القصد من ذكرها بيان اتساق متساويان قاتما تدخل بينهما نحو الانسان والضحك متساويان ( قوله ولا بد له من جواب ) قد يقال ان لو قد تجردت عن الشرطية واستعملت لجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ( ولو أعجبك حسنهن ) أى مفروضاً أعجبك حسنهن بل هذا هو المناسب للمقام

فكانه قيل كلما فرض وجوده وكان ج ( قوله لانه خبر المبتدأ ) أى ولا يجوز ان يحمل جوابا للواو نائبا عن الخبر لانه يكون خبرا بحسب المعنى فيكون من تمة المبتدأ فلا قائمة في الاخبار به بعد اعتباره في جانب المبتدأ ( قوله وجواب الشرط لا يعطف عليه ) اي على الشرط بمعنى فعل الشرط والا كان شرطاً وهذا جواب عن سؤال مقدر وحاصله ما المانع من ان يكون جواباً ومعطوفاً على الشرط

( قوله واما الثاني ) وهو استعمال ج بحسب الخارج ( قوله فیراد به كل ج في الخارج الخ ) لا يقال قولكم في الخارج اما طرق لأفراد الموضوع والحمول أو لوصفهما أولصدقهما على الذات فان كان طرفا لذاتهما ( ٤٧ ) قوله في الخارج تأييدا مستدرك لان

وأما الثاني فیراد به كل ( ج ) في الخارج و ( ب ) في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافه ( ب ) حال الحكم أو قبله أو بعده لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً يستحيل أن يكون ( ب ) في الخارج وإنما قال سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده دفعا لتوهم من ظن ان معنى ( ج ) هو اتصاف الجيم بالبايئة حال كونه موصوفاً بالجمية فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعى الحكم الا وجوده وأما اتصافه

( قوله ) لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً ( أقول ) هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ماصدق عليه ( ج ) في الخارج تعين الحكم على الوجود الخارجي تحقيقاً فقط لان ما لم يوجد أصلاً لم يصدق عليه ( ج ) في الخارج ( قوله ) فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم ( أقول ) أي دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلاً لان الحكم ليس على وصف الجيم الخ

( قال كل ج في الخارج فهو ب في الخارج ) لا يقال قولكم في الخارج اما ظنرف لذات الموضوع والحمول أو لوصفهما أولصدقهما على الذات فان كان طرفا لذات الموضوع والحمول فتقولكم تأييدا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع هي بعينها ذات المحمول وان كان طرفا لوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما تتعدم في الخارج كما في المدولة وان كان طرفا للصدق فهو أيضا باطل لان المحل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يوجد ان في الخارج لانا نقول فرق ما بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كذا في شرح المطالع والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون الخارج طرفا لتحققه لاما يكون طرفا لنفسه ألا يرى الى قولنا زيد موجود في الخارج فان زيدا موجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا ظهر ان كونهما في الخارج لا ينافي كونهما من المقولات الثانية ( قال سواء كان اتصافه بـ حال الحكم ) أراد بالحكم الوقوع والا وقوع دون الإيقاع والانزعاج اذ لا يشتهى على أحد وقوع الاخبار من الماضي والمستقبل المعدومين حال الحكم ( قال يستحيل أن يكون ب في الخارج ) وفي نسخة السيد قدس سره يستحيل أن يكون ج في الخارج فلذا قال لان ما لم يوجد أصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج أي مادام هو معدوم في الخارج فلا ينافي كونه يمكن الوجود في نفسه فاندفع ما قيل ان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً يصح أن يكون يمكن الوجود في الخارج فيصح أن يكون في الخارج فلا يستحيل ( قوله تعليل لقوله والحكم الخ ) لا تتعمم المدلول عليه بقوله سواء كان الخ كما يوحىه القرب منه ( قوله لان ما لم يوجد أصلاً ) أي في وقت من الاوقات لم يصدق عليه ج في الخارج لما تقرر من أن ثبوت شيء لا يخرج ثبوت الآخر ان خارجا فخارج وان ذهنا فذهن وان في نفس الامر في نفس الامر ( قوله أي دفع بما ذكره الخ ) يعني ان قوله فان الحكم تعليل لمقدمة مطوية مستفادة من قوله دفعا لتوهم من ظن أي دفع المصنف ذلك التوهم لكونه باطلاً لان الحكم ليس كذلك الخ ( قال ليس على وصف الجيم ) بأن يكون عكوماً عليه

بالجمية أي ان الحكم على الموضوع لا بد ان يكون الموضوع متصفاً بوصف الموضوع بالفضل مع أنه لا يشترط ذلك والحاصل أنه ليس معنى قولنا كل نائم مستيقظ ان كل فرد من افراد الثائم متصف باليقظة حالة النوم وليس المراد ان الحكم باليقظة على مفهوم الثائم اذ ليس الحكم على وصف الثائم ولا على الذات بقيد الوصف بل على الذات فقط

(قوله والفن يجب ان يكون الخ) (٤٨) يعنى ان قولكم كل ج ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج الخ

قاعدة منطقية لان المقصود  
منه ان كل واقعة موجبة كلية  
تعتبر تارة كذا وكذا واذنا  
كانت من قواعد المنطق  
فيجب ان تكون شاملة  
لجميع القضايا الموجبة الكلية  
مع انها غير شاملة للقضايا  
الصادقة التي افرادها متممة  
الوجود (قوله لانا نقول  
الخ) (حاصله ان المقصود  
ضبط القضايا المستعملة في  
العلوم في الاغلب وما ذكرتم  
مما يستعمل نادراً فلم  
يتفقوا اليه اذ لم يمكنهم  
ادراجها في القواعد بسهولة  
فلذا وصفوها أي ذكروها  
وعرفوها واستخرجوا  
أحكامها من العدل  
والتحصيل والعكس  
والقيض والجهة وغير  
ذلك (قوله مأخوذة في  
الاعلأب بأحد الاعتبارين)  
أي ومن غير الطالب قد  
يستعمل غير هاتين  
الفتييتين في العلوم كما في  
قولك شريك الباري  
متنوع وكل متنوع فهو  
معدوم ينتج شريك  
الباري معدوم (قوله في  
الاعلأب) أي أعلأب مباحث  
تلك العلوم ويصح جعله

(قوله) لا يال هنا قضايا لا يمكن أخذها (أقول) يعنى ان مثل قولنا كل متنوع معدوم قضية  
لا يمكن أخذها خارجية وهو ظاهر اذ ليس افراد الموضوع موجودة في الخارج حقيقة ولا  
حقيقة اذ لا يمكن وجود افرادها في الخارج وقد اعتبر في الحقيقة إمكان وجود الافراد كما مر  
وأجاب بأن المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادراً  
فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية  
فقال معني قولك كل متنوع معدوم أن كل ما يصدق عليه في الذهن أنه متنوع في الخارج يصدق عليه  
في الذهن أنه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة أقسام حقيقية يتناول الحكم فيها جميع الافراد  
الخارجية الحقيقة والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية الحقيقة فقط

أو شرطاً له أو ظرفاً له بل هو آلة للملاحظة ما هو محكوم عليه ومرة لاستحضاره (قال والفن يجب  
أن يكون الخ) يعنى ان قولهم كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا قاعدة منطقية لان ماله كل  
قضية موجبة كلية تعتبر بأحد الاعتبارين فيجب أن تكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع أنه غير  
شامل للقضايا الصادقة التي افرادها متممة الوجود وما قال الحق التفاضلي من أنه اما قال يعتبر تارة  
كذا وتارة كذا ولم يقل اما حقيقه أو خارجية لان هنا قضايا خارجية عن القسمين غير معتبرة  
في العلوم الحكمية فيخشد ان ذلك يستفاد فيها اذا قدم لفظ تارة على يعتبر وهنا قدم يعتبر على  
تارة فيفيد ثبوت الاعتبار للوزع على الوجهين لسلك ج ب فيستفاد الحصر بمقولة أنه مقام البيان  
وبما ذكرنا اندفع الابهات التي أوردها بعض الناظرين وتكلف في أجوبتها بما لا يرضى الطبع السليم  
بثقلها (قوله ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب) أي في أغلب مباحث تلك العلوم فالمقصود  
من قولنا كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا كل قضية موجبة كلية مستعملة في العلوم الحكمية  
تعتبر بأحد الاعتبارين وما ذكرتم من القضايا التي افرادها متممة الوجود فينتعمل في تلك العلوم  
نادراً فلم يلتفتوا اليه وأخرجوها من جميع القواعد اذ لم يمكنهم ادراجها فيها بسهولة وفي تقديمه  
قدس سره الجار والمجرور أعني في الاغلب إشارة الى أنه في عبارة الشرح متعاقبة بقوله المستعملة الا  
أنه أخره عن الخبر لتوسمهم في الظروف ولك أن تقول أنه حال من ضمير المأخوذة والمقصود أغلب  
افراد القضية بلعني ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة كاشمة في أغلب افرادها بأحد الاعتبارين  
قال العبارتين واحد الا أنه يحمل الاغلب في عبارة الشرح على الافراد بقرينة ذكر القضية بالفظ  
المفرد وفي عبارة قدس سره على المباحث لذكره بصيغة الجمع فتدبر ولا تحير باختلاف العبارات

(قوله وأما القضايا الخ) جواب عما يقال ان القضايا المستعملة في العلوم الحكيمية (٤٩) وان كانت مأخوذة بإحدى الاعتبارين

الا أن اللائق بالمباحث  
المنطقية التعميم لانها  
آلة لاكتساب للمعلومات  
مطلقاً وحاصل الدفع ان  
أحكام تلك القضايا غير  
مستخرجة فلم يمكنهم  
ادخالها في القواعد المستعملة  
على بيان الاحكام بسهولة  
وتعميم القواعد انما هو  
بقدر الطاقة (قوله فلم  
يمرف بعد) أي بعد عدم  
امكان أخذها باحد هذين  
الاعتبارين (قوله والفرق  
بين الاعتبارين) أي اعتبار  
الحقيقة واعتبار الخارج  
(قوله واذا كان موجوداً)  
أي اذا كان له أفراد  
موجودة وليس المراد ان  
كل أفرادها موجودة  
كالانسان (قوله بل  
يتناولها) أي تناول اشمولياً  
أي في وقت واحد لا بديلاً  
(قوله والحكم فيها  
مقصود الخ) هنا في قوة  
التعليل لما قبله (قوله  
فالوضع الخ) هنا  
شروع في بيان النسبة  
بينها وحاصله العموم  
والخصوص الوجهي  
وسأني ان الخصوص

فلذا وضوها واستخرجوا أحكامها ليتغنوا بذلك في العلوم وأما القضايا التي لا يمكن أخذها باحد  
هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد أحكامها وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية \* قال  
والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح أن يقال كل  
مربع شكل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن  
يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني دون الاول \*  
(أقول) قد ظهر لك مما بيناه أن الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن  
يكون موجوداً في الخارج وأن لا يكون واذا كان وجوداً في الخارج فالحكم فيها لا يكون  
مقصوراً على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها  
تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فالوضع ان لم  
يكن موجوداً فقد تصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما ان لم يكن شيء من المربعات  
ودهمية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط فالاولى أن يقال أحوال الاشياء على ثلاثة أقسام قسم  
يتناول الافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات

(قال فلذا وضوها) أي ذكرها وعرفها واستخرجوا أحكامها من العدول والتحصيل  
والعكس والنقيض والجهة وغير ذلك (قال وأما القضايا الخ) دفع لتوهم ان القضايا المستعملة في  
العلوم الحكيمية وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين الا أن اللائق بالمباحث المنطقية التعميم لانها  
آلة لاكتساب للمعلومات مطلقاً وحاصل الدفع ان أحكام تلك القضايا غير مستخرجة فلم يمكنهم  
ادخالها في القواعد المستعملة على بيان الاحكام بسهولة وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة \* وانما  
قال الشارح بل زعمهم الخ لان التحقيق عنده ان للقضية مفهوماً واحداً منطبقاً على جميع القضايا  
وهو كل ما يصدق عليه ج في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً يصدق عليه ب والمفاهيم  
الثلاثة جزئيات له (قوله يتناول الافراد الموجودة في الذهن) الظاهر ان المصوِّبها المحققة الوجود  
في الذهن فيخرج منه كل شريك الباري تمتع اذ ليس له فرد محقق في الذهن لا تمتاع تمتد الواجب خارجاً  
وهذا على ما قالوا وتأويله بالسالبة دون كل تمتع معدوم تحكم فان قلت لا بد من تصور والامتاع الحكم عليه  
فيكون موجوداً في الذهن قلت تصور ما هو باعتبار مفهوم الموضوع أعني شريك الباري وأصافه به بمجرد  
الفرض والتقدير لا في نفس الامر فالحق تعميم الوجود الذهني أيضاً كالوجود الخارجي (قوله فالاولى الخ)  
أي اذا جعل أقسام القضية ثلاثة فالاولى ان يجعل الحقيقة شاملة للافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة  
ولا تخص بالافراد الخارجية وان كانت المحققة والمقدرة كما جعله ذلك البعض ليشمل القضايا الهندسية والحسية  
فان الحكم فيها شامل للافراد الذهنية أيضاً \* وانما قال الاولى لانه يمكن أن يقال ان المقصود بالذات  
هي الحكم على الافراد الخارجية وان كانت شاملة للذهنية أيضاً وذلك لان المقصود معرفة أحوال  
أعيان الموجودات (قوله قسم يتناول الخ) أي قسم باحق الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن  
خصوصية احد الوجودين فأبنا وجدنا الماهية كانت متصفة وهذا القسم شامل لجميع أفراد الماهية  
لازماً لها والا لما كانت عارضة لها من حيث هي وما يترأى في يادي النظر من عروض القيام والغبر  
جميع أفراد الجوهر في الذهن ولبعضها في الخارج والتركيب وعدم الإقسام له باعتبار بعض أفرادها

موجوداً في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل أي كل مالو وجد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ماهو المفروض وان كان الموضوع موجوداً لا يتخلو إما أن يكون الحكم مقصوراً على الافراد الخارجية أو متناولاً لها والافراد المقدره فان كان مقصوراً على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخرج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل مالو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً لصدق قولنا بعض مالو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متناولاً لجميع الافراد المحققة والمقدرة فتصدق الكليتان معاً كقولنا كل انسان حيوان فاذاً يكون بينهما عموم وخصوص من وجه \* قال

وعلى هذا قس المحصورات الباقية \* ( أقول ) لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية أمكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه

كازوجية للاربعة والفردية للثلاثة وتساي الزوايا الثلاث لثلاثين للمثلث وقسم يخص بالموجود الخارجي كالحركة والسكون والاضادة والاحراق وقسم يخص بالموجود الذهني كالكلية والجزئية والجنسية وغيرها فينبغي أن يعتبر ثلاث قضايا احداها أن يكون الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذهنياً كان أو خارجياً محققاً كان أو مقدراً كالقضايا الهندسية والجسمية وتسمى هذه حقيقة \* وثانيها أن يكون الحكم فيها مخصوصاً بالافراد الخارجية مطاقاً كان أو محققاً مقدراً كالقضايا الطبيعية وتسمى هذه قضية خارجية وثالثها أن يكون الحكم فيها مخصوصاً بالافراد الذهنية ويسمى قضية ذهنية كالقضايا المستعملة في المنطق ( قوله ) فاذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ( أقول ) المصوم والمحصول في المفردات وما في حكمها من المركبات التقيدية

في الخارج والذهن فتدفع بأن القيام بالنبر العارض له في اللفظ مخالف في الماهية للقيام بالغير العارض له في الخارج فان الاول قيام المتقوم بمقومه \* والله في العكس وان أشتركا في مفهوم القيام بالغير أعني الاختصاص وكذا التركيب الخارجي وعدم انقسام الخارجي: مخالف للتركيب الذهني وعدم الانقسام الذهني فليس شئ منها من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود الخارجي أو من عوارض الوجود الذهني ( قوله ) كازوجية للاربعة والفردية للثلاثة وتساي الزوايا ( الخ ) أورد الامثلة إشارة الى أنها قد تكون ذاتية وقد تكون عرضية ( قوله ) وقسم يخص بالموجود الخارجي أي يكون مخصوص بالموجود الخارجي دخل في عروضه وكذا قوله يخص بالموجود الذهني ( قوله ) كالقضايا الهندسية ( الخ ) فان قولنا كل كرة كذا وكل مثلث يشتمل الافراد الذهنية أيضاً بل الذهنية المستعملة في الخارج كالكرة التي تفرض أعظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض غايته اعظم من قطر الفلك الاعظم ( قوله ) كالقضايا الطبيعية ( أي المستعملة في الحكمة الطبيعية كقولنا كل جسم فله حيز طبيعي أو شكل طبيعي ( قوله ) كالقضايا المستعملة في المنطق ) فان موضوعاتها مقولات ثائية لا يتجاوزها أمر في الخارج وهي كلها موجودات ذهنية بالفضل اما في القوى العالية أو القوى النافذة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذهنية الى تعميم الافراد الذهنية للمعققة والمقدرة .

( قوله ) ولا يصدق بحسب الخارج ( الخ ) أي قد انفردت الحقيقة عن الخارجية ( قوله ) ولا يصدق بحسب الحقيقة ( أي قد انفردت الخارجية ( قوله ) لا يصدق قولنا بعض ( الخ ) أي لصدق قبضها وهو قولنا بعض مالو ( الخ ) ( قوله ) وان كان الحكم متناولاً ( الخ ) هذا إشارة لمادة الاجتماع ومراده بالمقدرة المدومة كما علمت ( قوله ) فاذاً يكون ( الخ ) أي فاذاً علمت ما تقدم من قولنا فالموضوع الخ لعل ان بينهما عموم ( الخ ) ( قوله ) وعلى هذا ( أي على ما تقدم في الموجبة الكلية وانها حقيقة خارجية ( قوله ) لما عرفت مفهوم الموجبة ( الخ ) وهو ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع ( قوله ) أمكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات ( أعني الموجبة الجزئية والسالبة الكلية وجزئية



( قوله على بعض ما ) أي على بعض أفراد من صفات تلك الافراد ان الحكم صدق عليها في الموجبة الكلية ولما عدي الشارح الحكم بطل في قوله فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض الخ علم ان المراد بالحكم الإيقاع وجبئذ لا يصح قوله صدق عليه الحكم الا ان يراد بالصدق التعلق أي تعلقها بالحكم وقوله فان الحكم علة لقوله أمكنك وفيه ان هذه العلة لا تنتج المدعى الذي هو علم المفهوم الا ان يقال انه اذا كان الحكم في الجزئية على البعض علم ان ( ٥١ )

فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المعبرة عما يحسب السكل معتبرة هنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الإيجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الإيجاب عن بعض الآحاد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك

انما هو بحسب الصدق أعني الحل على الشيء كما مر وأما في القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على شيء مفرد ولا على قضية أخرى فالمعوم والخصوص وسائر النسب المذكورة فيما سبق انما يعتبر في القضايا بحسب صدقها أي تحققها في الواقع فالقضيةان المتساويتان هما الاثنان يكون صدق كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسب والصدق بمعنى الحل يستعمل بطل فيقال الكاتب صادق على الانسان أي محمول عليه والصدق بمعنى

( قوله انما هو بحسب الصدق الخ ) أي المتبر في أنفسهم ذلك لا انه لا يتصور النسبة بينهما الا كذلك اذ لا مانع عن اعتبارها باعتبار التحقق كافي للدلالات الثلاث وانما اعتبروها كذلك لانها يعبر بالمفهومات الوجودية والديمية بخلاف اعتبارها من حيث التحقق فانه يختص بالمفهومات التي لها تحقق في نفسها أو في شيء ( قوله كما مر ) أي في بحث النسب ( قوله لان القضية لا يحمل على شيء ) مفرد الخ لان كون نسبها عامة مستتلة في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة بجمع ان يلاحظ ارتباطها بشئ آخر على وجه تكون تلك النسبة مستقلة في التعلق مقصودة بالافادة اذ توجه النفس الى شيئين قصدوا بالذات في آن واحد عمال ( قوله انما يعتبر الخ ) قيل يترأى أي من هذا الكلام ان المقصود من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب التحقق وليس كذلك اذ النسبة المذكورة ماتي بين مفهومي القضيتين لا بين فرديهما وهما من قبيل الفدرات أقول النسبة بين المفهومين هي لمتباين اذ لا شيء من أفراد القضية الحقيقية مما يصدق عليه القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في أحدهما على الافراد المقدرة وفي الاخرى على الحقيقة نعم اذا كان الحكم مما يتناول الافراد الحقيقة والمقدرة يتحقق مضمون القضية الاولى والثانية فالنسبة بالمعوم والخصوص انما هي فيما يصدق عليه باعتبار التحقق لا بين المفهومين على ما مر ( قوله أي تحققها في الواقع ) أي كونها ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار المتبر لثباتي كونها من الامور الاعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج ( قوله والصدق بمعنى الحل الخ ) أي لا بد في الاول من اعتبار كلة على مذ كورا أو محذولا ولا يفهم معناه بدونها وفي الثاني من اعتبار كلة في كذلك وذلك لا يثاني استعمال الاول بفي بعد ذكر كلة على بان يقد الانسان صادق على زيد في الواقع فلا يردان مناط الفرق هو استعمال كلة على في الاول دون الثاني واما كلة في قشرك في المنين ( قال رفع الإيجاب ) الإيجاب بمعنى الثبوت لا الإيقاع اذ لا إيقاع في القضية السالبة فالعني

بمعنى المحكوم به أي المحمول لبعض الافراد ( قوله فالامور المعبرة الخ ) هنا تأويل لليلة أعني قوله فان الحكم أي ان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض الافراد أي دون الكل لان الامور المعبرة هناك بحسب الكل معتبرة هنا بحسب البعض وحيث ان مفهوم الموجبة الجزئية هو ثبوت المحمول لبعض الافراد وهو المدعى والمراد بالامور المعبرة فيها مر ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليها وقوله ثمة أي هناك وقوله بحسب السكل أي بحسب تعلق الحكم بكل الافراد ( قوله ومعنى السالبة الخ ) عطف على قوله لان الحكم الخ أي والمعرفة مفهوم الموجبة الكلية من انه ثبوت المحمول لجميع أفراد

الموضوع عرفت مفهوم باقي المحصورات لان الحكم الخ ( قوله ومعنى السالبة الخ ) فاذا كانت الموجبة الكلية مفهومها ثبوت المحمول لسكل أفراد الموضوع يعلم ان السالبة الكلية رفع الإيجاب عن سكل الافراد أي رفع الثبوت عن كل فرد فرد فليس المراد بالإيجاب فصل الفاعل الذي هو الإيقاع اذ لا إيقاع في القضية السالبة فالعني رفع الثبوت المتصور بين الطرفين واذنان انه ليس بينهما في الواقع

( قوله أعم مطلقاً ) اعلم أن الصدق في المفردات بمعنى الحل فالإنسان والكتاب يصدقان على شيء واحد بمعنى أنهما يحملان على ذلك الشيء وأما في القضايا فهنا التحقق قولك هذه القضية تصدق على تلك القضية بمعنى أن تحقق هذه مستلزم لتحقيق هذه قوله أعم مطلقاً الخ أي يلزم من صدقها خارجية صدقها حقيقة دون عكس ( قوله بدون العكس ) أي لا يلزم من الإيجاب على بعض الأفراد الممكنة الإيجاب على بعض الأفراد المحققة فيلزم من تحقق الموجبة الجزئية الخارجية تحقق الحقيقة نحو بعض الإنسان حيوان وهذا مثال لمادة الاجتماع ولا يلزم من تحقق الحقيقة تحقق للموجبة الجزئية الخارجية كما في بعض النقاء طائر فقد انفردت الحقيقة ( قوله على ( ٥٢ ) هذا الخ ) من المعلوم أن الموجبة الجزئية الخارجية تقيضها سالبة كلية خارجية

وتعتبر المحصورات الأخر بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين السكنتين وأما الفرق بين الجزئيتين فهو أن الجزئية الحقيقية أعم مطلقاً من الخارجية لأن الإيجاب على بعض أفراد الخارجية إيجاب على بعض أفراد الحقيقة مطلقاً بدون العكس وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم من السالبة الكلية الحقيقية لأن تقيض الأخص أعم من تقيض الأعم مطلقاً وبين السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية وذلك ظاهر \* قال في البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب أن كان جزءاً من الموضوع كقولنا اللامحي جاد أو من المحمول كقولنا الجاد لا علم أو منهما جميعاً سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن جزءاً لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة \*

التحقق والوجود يستعمل بنى فيقال صدقت هذه القضية في الواقع ( قوله ) وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم ( أقول ) وذلك لأن تقيض الأخص أعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية أخص كان تقيضها أعم السالبة الكلية الخارجية أعم ( قوله ) وبين السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية رفع الثبوت المتصور بين الشئيين وإذعان أنه ليس بينهما في الواقع وليس معناه أن ثبوت الواقع بينهما ليس بواقع حتى يازم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة إلى مقال الشارح في شرح المطالع من أن الإيجاب جزء من مفهوم السلب بمعنى أنه لا يمكن تعمله إلا مضافاً إليه وليس جزءاً منه كما أن البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزءاً منه ولا يلزم اجتماع العمى والبصر في العمى ( قال الإيجاب على بعض الأفراد ) أي يستلزمه لاعتينه ضرورة أن الإيجاب المقصور على الأفراد الخارجية متمايز للإيجاب على الأفراد مطلقاً أي الشامل للمحققة والمقدرة ( قال مبانة جزئية ) متحققة في ضمن العموم والخصوص من وجه وإنما لم يمتنه لأن المعلوم مما سبق في بيان النسب بين المسائي المفردة هي المبانة لا العموم والخصوص من وجه بخصوصه ( قال المصنف البحث الثالث في العدول والتحصيل ) لم يقل في المعدولة والحصول تنصيصاً على المقصود فإن البحث عنهما إنما هو من حيث العدول والتحصيل ولم يضم إليهما البساطة لأنه أراد بالتحصيل ما شملها ( قال لأن حرف السلب الخ ) تقسيم للقضية الموقوفة عليهما متضمن لتعريف مفوظتيهما وأما تقسيم المقولة عليهما فإن يقال أما أن يكون معنى السلب جزءاً لشيء من طرفيها أو لا فلا يرد أن زيداً عمى معدولة على مانس عليه

والموجبة الجزئية الحقيقية تقيضها سالبة كلية حقيقة فيقال يلزم من السالبة الكلية الحقيقية السالبة الكلية الخارجية بدون عكس في السالبتين بنعكس العموم الذي في الموجبتين لأن تقيض الأعم أخص من تقيض الأخص ففرضنا الموجبة الخارجية أخص تقيضها أعم وهو السالبة الخارجية وفرضنا الحقيقة الموجبة أعم فتقيضها أخص وهو السالبة الحقيقية فإداة الاجتماع لا شيء من الإنسان بمجرد هذه حقيقة وتصلح للخارجية وتنفرد السالبة الخارجية في لا شيء من الاشكال بمثل هذه قصد خارجية لفرض أنه لم يوجد من الاشكال

إلا المربع وتكذب حقيقة قاسم الإشارة في قوله وعلى هذا يرجع المتقدم من أن الموجبة الخارجية أخص من الحقيقة أقول فإنه يلزم من ذلك أن السالبتين بالعكس لأن تقيض الأعم أخص من تقيض الأخص ( قوله مبانة جزئية ) أي عموم وخصوص من وجه وذلك لأنه تقدم أن بين الموجبتين السكنتين عموماً من وجه وتقيضهما سالتان جزئيتان فيكون بين التقيضين عموم من وجه أيضاً فيجتمعان في بعض الحيوان ليس بإنسان وتنفرد الخارجية بفرض أنه لم يوجد في الاشكال غير المثلث من قولك ليس بعض الشكل بمربع فهذه خارجية صادقة وتكذب الحقيقة وتنفرد الحقيقة بفرض أنه لم يوجد من الاشكال إلا المثلث فقط في قولك بعض الشكل ليس بمثلث فهذه حقيقة صادقة وتكذب الخارجية

( قوله القضية اما معدولة الخ ) لا يخفى ان هذا ما عايناه لما قاله المصنف لانه قال المبحث الثالث في العدول والتحصيل ولم يقل في المدولة والمحصلة وما صنعه للمصنف أولى لان المقصود البحث عنهما لامن حيث ذاتهما بل من حيث المدول والتحصيل لكن الحامل للشارح على الالفاظ لغرض المقصود كون الانقسام الاولى انما وقع في القضية حيث قالوا القضية اما معدولة أو محصلة فكل منهما نظر لشيء ولم يضم المصنف لها السالبة لانه أراد بالتحصيل ما يشملهما ( قوله لان حرف السلب الخ ) تقسم القضية للمقولة اليها متضمن لتعريف مفوظتيهما وما تقسم المقولة اليها فيقال اما ان يكون معنى السلب جزء الشيء من طرفها أولا فلا يرد حيث ان زيدا عسمى معدولة على ما قالوه مع ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها لانها معدولة من حيث المعنى لامن حيث اللفظ ( قوله لان حرف السالب الخ ) فيه اشارة الى ان تسميتها معدولة من ( ٥٣ ) باب تسمية الشيء بوصف جزئه

( قوله من الموضوع

والمحمول ( الواو بمعنى أو

كما في بعض النسخ ) قوله

أولا يكون جزءا ) صادق

بان لا يكون أصلا أو

يكون وهو غير جزئه

( قوله موجبة كانت أو

سالبة ) راجع للأقسام

الثلاثة فالصورية ( قوله

وغير ) أي اذا كانت بمعنى

لا بمعنى مفاير والا

خرجت عن الباب لانها

حيث لا ليست حرف نفى

( قوله للسلب ) أي سلب

النسبة كذا قال الشيخ

واعترضه عبد الحكيم

بقوله ان وضعت سلب

النسبة والحكم فنوع

أي لانها موضوعة لما هو

أعم من سلب الحكم

( أقول ) القضية اما معدولة أو محصلة لان حرف السلب اما أن يكون جزءا لشيء من الموضوع والمحمول أولا يكون فان كان جزءا اما من الموضوع كقولنا الاصح جادا أو من المحمول كقولنا الجادا لاعلم أو منها جميعا كقولنا الاصح لاعلم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة أما الاولى فمعدولة الموضوع وأما الثانية فعدولة المحمول وأما الثالثة فعدولة الطرفين وانما سميت معدولة لان حروف السلب كليها وغير ولا انما وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعلت مع غيره كشيء واحد ثبت له شيء أو هو لشيء آخر أو يسلب عنه أو هو عن شيء آخر فقد عدل به ( أقول ) وذلك لما عرفت من أن الامر بين الذين بينهما عموم من وجه يكون بين قضيتيهما

في شرح المطالع من ان حرف السلب ليس جزءا من طرفيهما ولا نحو الاجداد حتى اذا سمي بالاجداد شخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية محصلة لان الاولى معدولة من حيث المعنى لامن حيث اللفظ والثانية بالعكس ( قال وغير ) أي اذا استعمل بمعنى لا ( قال انما وضعت الخ ) فيه بحث لانه ان أراد لها وضعت لسلب الحكم فنوع وان أراد أنعم من ذلك فلا يفيد لكونه هنا مستعملا في سلب الشيء في نفسه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة أو لا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير ثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب أو يصيغ أخرى اليها ( قال يثبت له ) الجار والمجرور في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله وكذا يسلب في يسلب عنه ترك ذلك المثلث لعدم تعلق الغرض به ويثبت له في الموجبة المعدولة الموضوع أو لشيء في الموجبة المعدولة المحمول ويسلب عنه شيء في السالبة المعدولة الموضوع أو عن شيء في السالبة المعدولة المحمول ( قال فقد عدل به ) أي بحرف السلب عن موضعه الاصلي أعني سلب الحكم فنوصف القضية بالمعدولة توصف بحال جزئه وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المعدول بها على الحذف والايصال والاستتار كما في المشترك فان العدول على ما في التاج

كسلب المحمول وان أراد بالسلب ما هو أعم من الحكم فلا ينتج تلك تعليلها لتسميتها بمعدولة لكونها هنا مستعملة في سلب الشيء لانك اذا قلت الاحويان جادا قد سلبت الحيوانية عن الجادا لما ان الحكم فيها بالجداد على الاحويان فالاولى انها انما سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة أولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير ثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب ( قوله يثبت له ) الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل يثبت وكذا في يسلب عنه وقوله يثبت له أي شيء فنترك ذكر التثنية لعدم تعلق الغرض به وفي بعض النسخ يثبت له شيء بذكر التثنية له وقوله يثبت له يعني في الموجبة المعدولة في الموضوع وقوله أو لشيء في الموجبة المعدولة المحمول وقوله أو يسلب عنه أي شيء في السالبة المعدولة الموضوع وقوله أو عن شيء في السالبة المعدولة المحمول ( قوله فقد عدل به ) أي بحرف السلب وقوله عن موضعه الاصلي أعني سلب الحكم وفي هذا اشارة الى ان المعدولة المعدولة به على الحذف والايصال والاستتار لان العدول بتعدي ين يقال عدل عنه ويعدى بعلى ويسدى الى المفعول الثاني بالباء والمثنان الاولان غير صحيحين هنا

( قوله محصلة ) أي لأن المتكلم حصله فيه إشارة الى ان التحصيل وصف للجزء فوصفها بالمحصلة من باب تسمية الشيء بوصف جزئيه ( قوله وربما الخ ) فيه إشارة الى انه استحال قليل والباء في قوله بالموجة داخلة على المقصور عليه ( قوله وتسمى السالبة بسيطة ) من باب تسمية الشيء بوصف جزئيه كما أشار لذلك الشارح في التعليل ( قوله وأما لم يذكر لها ) أي للمحصلة والسالبة ( قوله لان جميع الامثلة المذكورة ) ( ٥٤ ) أي جعلها تصالح الخ لكن على التوزيع فزيد قائم موجبة محصلة وزيد ليس

عن موضوعه الاصيل الى غيره وأما أورد للاولى والثانية مثالا دون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المدول ومن المثال الثاني المحمول المدول فقد علم مثال معدولة الطرفين بجمعها معا وان لم يكن حرف السلب جزءا لشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيها فشكل واحد من الطرفين وجودي محصل وربما يخص اسم المحصلة بالموجة وتسمى السالبة بسيطة لان البسيط مالا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا أنه ليس جزءا من طرفيها وأما لم يذكر لها مثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المباحث السابقة تصلح أن تكون مثالا لها \* قال

والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا يطر في القضية فان قولنا كل ماليس يحيي فهو لاعلم موجبة مع أن طرفيها عدميان وقولنا لاشيء من المتحرك بساكن سالبة مع أن طرفيها وجوديان \*

( أقول ) ربما يذهب الوهم الى أن كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ولما ذكر أن القضية للمعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكر معنى الإيجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت أن الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب هو

مباينة جزئية فلما كان بين الموجبتين السكيتين عموم من وجه كان بين قبيضهما أعني

لكشفن ويعدى بين يقال عدل عنه وأما اشتقاقه من المعدل فغير صحيح لان المعدل معنادهما دأبن ويعدى بعلى ورا بر كرن جيزي بجيزي ويعدى الى المفعول الثاني بالباء وكلا المعنيين غير مستقيم ههنا ( قال ليس جزءا من طرفيها ) أي من شيء من طرفيها فبساطته بالقياس الى المادولة ولذا اختص هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريكه معها في عدم كون السلب جزءا من طرفيها ( قال لان جميع الامثلة ) أي شكل واحد منها ( قال حتى يرتفع الاشتباه ) يعني ان ( قوله والاعتبار بالإيجاب الخ رفع للاشتباه الناشئ من قوله سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة ( قال فقد عرفت ) الخ يعني ان قول المصنف بالنسبة الثبوتية والسلبية على حذف المضاف أي بإيقاع النسبة الثبوتية ورفع النسبة السلبية وذلك لانك قد عرفت ان الإيجاب إيقاع النسبة الثبوتية والسلب رفعها لانس النسبة الثبوتية والسلبية والا لكانت كل قضية صادقة فالمعتبر في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسالبة ما تشتمل على السلب اشتغال الدال على المدلول في القضية المنقوطة واشتغال الشروط على الشرط في القضية المعقولة فالمقصود بقوله فالمعتبر

بقائم سالبة بسيطة وأما فسرنا الجميع بالجملة لانه ليس كل واحد منها صالحا لان يكون مثالا لا يجوز زيد قائم لا يصح مثالا للسالبة فتأمل ( قوله ربما يذهب الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ) أي مع انه ليس كذلك وأما عبر بالوهم ولم يعبر العقل لان حكم العقل لا يكون الا صادقا وقد علمت ان هذا أمر كاذب فلا يصح ان يكون هذا مذهباً للعقل وقد يقال ان الوهم لا يدرك الا الامور الجزئية وكل قضية الخ أمر كلي فتأمل ذلك ( قوله حتى يرتفع الاشتباه ) يعني ان قوله والاعتبار بإيجاب الخ رفع للاشتباه الناشئ من قوله سميت القضية معدولة موجبة أو سالبة ( قوله فقد عرفت الخ ) أخذ من هذا ان قول المصنف بالنسبة الثبوتية والسلبية

على حذف مضاف أي بإيقاع النسبة الثبوتية ورفع النسبة السلبية لان الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب رفعها لانفس النسبة الثبوتية والسلبية والا لكانت كل قضية صادقة والمعتبر في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما اشتمل على الإيجاب والسالبة ما اشتمل على السلب من اشتغال الدال على المدلول في القضية المنقوطة واشتغال الشروط على الشرط في القضية المعقولة

( قوله العبرة ) أي فالتصور المنظور له في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة الخ قابله زائدة وبصح جعلها أصلية للتصور أي فالتصور له شيء مصور بإيقاع الخ ( قوله بإيقاع النسبة ) من إضافة المصدر للمفعول بالنسبة موقفة أي مدرك وقوعها وشبهتها وكذا يقال في قوله رفضها أي إدراك رفضها أي عدم وقوعها وعدم ثبوتها ( قوله فتي كانت النسبة واقعة الخ ) المناسب لقوله فيها مر هو إيقاع النسبة ولقوله فيها يأتي موقفه ان يقول فتي كانت النسبة موقفة أي ( ٥٥ ) مدرك وقوعها ويمكن ان يكون

الثبت لشيء ثابت لها في الزمن وهو الوقوع فاشتق منه واقعة ( قوله كقولنا كلما ليس بجي الخ ) في هذا إشارة الى ان قول المصنف فان قوله كلما ليس بجي وقولنا لشيء من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والفاء للتفريع دون التعليل لان الجزئي لا يثبت المدعى السلكي وادخل كلمة ان لجر ذلك واعترض جعل قوله كلما ليس بجي الخ مثالاً لطرفاه عديمين مع

رفضها العبرة في كون القضية موجبة وسالبة بإيقاع النسبة ورفضها لا بطرفها فتي كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاه عديمين كقولنا كل مائيس بجي فهو لا علم فان الحكم فيها بثبوت الاعلامية لكل ماصدق عليه انه ليس بجي فتكون موجبة وان اشتد طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لشيء من المتحرك بساكن فان الحكم فيها بساكن عن كل ماصدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شيء من طرفها سلب فليس الالتفات في الإيجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة \* قال

و بالسالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولة المحمول اصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فان الإيجاب لا يصحح الا على موجود متحقق كما في الخارجية للموضوع أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع أما اذا كان الموضوع موجوداً فانها متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في التلانية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان أخرت عنها وأما في التائية فبائية أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً بالإيجاب المدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس \*

#### السالبين الجزئيين مباينة جزئية

اعتبار الشرط في المشروط لا اعتبار الجزء في السلك حتى يردان الإيقاع علم فكيف يكون جزء العلوم ( قال فتي كانت النسبة واقعة ) الموافق للسابق واللاحق حيث قال مرفوعة ان يقول موقفة الا انه أراد واقعة في الزمن ( قال فان الحكم فيها أي ) في مدلولها والمقصود بالاعلامية مفهوم الاعلامية تعبيراً عن الشيء بمبده اشتقاقه ( قال كقولنا كل مائيس بجي فهو لا علم ) إشارة الى ان قول المصنف فان قولنا كل مائيس بجي فهو لا علم وقولنا لشيء من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والفاء للتفريع دون التعليل اذ الجزئي لا يثبت المدعى السلكي وادخل كلمة ان لجر ذلك التأكيد ( قال كقولنا لشيء من المتحرك بساكن ) ككون السكون وجودياً بناء على ان المقصود منه المعنى التلوي أي الاستقرار فما قال المحقق التفاضلي في تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لشيء من المتحرك بساكن إشارة الى ان المقصود بمبدية الطرفين ههنا ان يكون حرف السلب جزءاً من لفظه لا ان يكون العدم معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس من المدولة في شيء محل بحث كيف وقد صرح الشارح في شرح المطالع بان قولنا زيد أعنى مدولة

ببعد فخلل الاولى ان المراد بكون الطرفين عديمياً ولو باعتبار الوصف ( قوله فان الحكم فيها بثبوت الخ ) فتي ان الحكم فيها انما هو بلا علم لا بالاعلامية كما قال ( قوله لشيء من المتحرك الخ ) التمثيل بذلك بناء على ان السكون هو الاستقرار لعدم الحركة والا لم يصح لان طرفها حيث يكون عديمياً ( قوله بسلب الساكن ) لم يقل بسلب الساكنية نظير ما هتدم لان ما ذكره هنا جاء على الأصل ( قوله بل الى النسبة ) في الكلام حذف ( أي بل الى إيقاع النسبة ورفضها

( قوله لقائل أن يقول الخ ) هذا خارج عن معنى المتن ( قوله كذلك يكون ) الاولى حذف قوله كذلك لعدم بعد العهد بالثبوت السابق ( قوله فحين مآشر الخ ) حين ظرف لمحذوف وما زائدة أي فيقال حين شرع في الاحكام لم خص الخ وليس ظرفا لخص والا لزم خروج الاستفهام ( ٥٦ ) عن مآستحه من الصدارة ( قوله ان المآصلات الخ ) هذا سؤال ثان كانه قيل ثم قول

( أقول ) لقائل أن يقول المدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين مآشر في الاحكام فلم يخص كلامه بالمدول في المحمول ثم ان المآصلات والمدولات المحمول كثيرة فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجة المدولة المحمول بالذكر فقول أما وجه التخصيص في الاول فهو ان المتبر في الفن من المدول مآجه في جانب المحمول وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولاخفاء في أن الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف القضية بالمدول والتخصيص في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف المدول والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان المدول والتخصيص انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه ( قوله ) يؤثر في مفهومها ( أقول ) أي يوجب اختلاف مفهوم القضية فقلما فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية أخرى يتخالف مفهومها في الحقيقة وأما اختلاف العنوان بالمدول والتخصيص فلا يوجب اختلافا في مفهوم القضية فانه اذا كان لذات واحدة وصفان ( قال كذلك يكون الخ ) الصواب ترك كذلك لعدم بعد العهد بالثبوت السابق ( قال فحين مآشر ) كلمة بالما زائدة أو مصدرية فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف أي يوجب التعرض لاحكامها وقوله فلم يخص عطف عليه وليس ظرفا لخص بدليل ايراد الفاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام ( قال ثم ان المآصلات الخ ) سؤال ثان كانه قيل ثم قول ان المآصلات الخ وليس معناه انه بعد التخصيص بالموجة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول بعد التخصيص بالموجة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول فكيف يصح قوله كثيرة ( قوله أي يوجب اختلاف الخ ) حاصل كلامه قدس سره ان اختلاف المحمول بكونه وجوديا وعدميا يوجب اختلاف مفهوم القضية مطردا بلا اشتباه بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يوجب مطردا لجواز ان يكون لذات واحدة عنوان وجودي وعدمي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية أصلا لان الوصف العنواني انما هو آلة للملاحظة الذات غير مؤثر في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وصفان وجودي وعدمي فان جملا موضوعين لم يختلف مفهوم القضية وان جملا محمولين اختلف باختلاف الذات في نحو كل كاتب جسم وكل لا كاتب جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل الاختلاف بينهما ثابت في أنفسهما والعنوان آلة للملاحظة تلك الافراد المختلفة لا يخفى ان هذا الوجه أهم لعدم اعتبار المدول في جانب الموضوع وقول الشارح والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات أدل عليه ثم ان

ان المآصلات الخ وليس معناه ثم انه بعد تخصيص الكلام بالموجة المدولة يقال المآصلات الخ والا لوردانه ما في بعد التخصيص بالموجة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول فكيف يصح قوله كثيرة وقوله ثم ان المآصلات أي المآصلات المحمول ( قوله كثيرة ) سألني انها أربعة ونسبها ستة فذكر المنصف نسبة واحدة وترك البقية ( قوله ان مناط الحكم ) أي متعلق الحكم ( قوله بالامور الوجودية ) كما في زيد كاتب وقوله بخلاف الحكم عليه بالامور العدمية كما في زيد لا كاتب ( قوله بخلاف المدول ) والتخصيص في وصف الموضوع وذلك كما في نحو الجماد واللاحي لاعلم قد عبر عن الموضوع أعني الافراد بالجماد وبلاحي وما في المتن واحد ثم ان قوله في وصف الموضوع فيه حذف أي بخلاف المدول والتخصيص في دال

وصف الموضوع وذلك لان الموضوع في المثال السابق افراد الجماد ووصف ذلك الموضوع الجمادية والمدول التخصيص والتخصيص انما هو في حال الوصف وهو قولك اللاحي والجماد وقوله فانه الضمير عائد على ما ذكر أي فان ما ذكر من المدول والتخصيص باعتبار اللفظ الذي حصل فيه أو انه عائد على الوصف باعتبار داله وهذا أولى لان الوصف هو المآحدث عنه وقوله عبارة أي معبر به عن ذات الموضوع وهي الافراد .

(قوله فلان اعتبار المدول أي وعدمه وحاصل هذا الجواب ان ههنا أربع قضايا وست نسب حاصلة من أخذ كل قضية مع ما بعدها خمس من تلك النسب ظاهرة وفي واحدة منها اشتباه فلذا تعرض لها (قوله كيف ما كان) أي كيف ما كان الموضوع معدولا أو محصلا (قوله وإيا ما كان) أي كانت القضية معدولة أو محصلة (قوله (٥٧) فههنا أربع قضايا) أي ونسبها ست كما

علمت (قوله ما بين الموجبة)

أي أما بيان عدم الالتباس بين الموجبة الخ (قوله فاعدم حرف السلب الخ) معنى هذه الفروق على عدم اعتبار السلب في جانب الموضوع واسقاطه عن نظر الاعتبار كما بينه فلا يرد ان الموجبة المحصلة في التقسيم المربع قولنا اللامحي جاد وفيه حرف السلب وان الموجبة للمدولة اللامحي

لا عالم وفيها حرف السلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرف السلب في السالبة المدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة والمعدولة (قوله بخلاف الموجبة المحصلة) أي فلانه لا يوجد منها حرف السلب (قوله لوجود حرف واحد في الإيجاب) وحرفين في السالب ههنا بناء على ان المفهوم

التخصيص في الثاني فلان اعتبار المدول والتحصيل في المحمول يربع القسمة لان حرف السلب ان كان جزءا من المحمول فالقضية معدولة والافحصة كفيها كان للموضوع وأيا ما كان ففيها موجبة أو سالبة فههنا أربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد بلا كاتب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المدولة أما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة وأما بين الموجبة المحصلة والموجبة المدولة فلوجود حرف السلب في المدولة دون الموجبة المحصلة وأما بين الموجبة المحصلة والسالبة المدولة فلوجود حرف السلب في السالبة للمدولة بخلاف الموجبة المحصلة وأما بين السالبة المحصلة والسالبة المدولة فلوجود حرفي السلب في السالبة للمدولة وحرف واحد في السالبة للمحصلة وأما بين الموجبة المدولة والسالبة المدولة فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب وأما السالبة المحصلة والموجبة المدولة المحمول فههنا التباس من حيث ان حرف السلب الموجود فيها واحد فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم أنها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة فلها خصصهما بالذكر من بين القضايا

أعدها وجودي كالجاد والآخر عدى كاللاحي وعبر عنهما تارة بالوجودى وأخرى بالعدى وحكم عليهما في الحالين بحكم واحد لم يحصل هناك قضيتان متخالفتان في المفهومية حقيقة

عدم تأثير اختلاف العنوان في القضية حقيقة لا يقتضي عدم تأثيرها مطلقا فلا يرد انه لو لم يكن العنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بامتناع انصاف الشيء بالعنوان ولما دار الاستدلال على اختلاف العنوان (قال فلان اعتبار المدول الخ) حاصلة ان ههنا أربع قضايا وست نسب بينهما خمس منها ظاهر وفي واحد منها اشتباه فلذا تعرض لها (قال فلعدم حرف السلب الخ) بناء على هذه الفروق بل على عدم حرف السلب في جانب الموضوع واسقاطه عن نظر الاعتبار كما بينه فلا يرد ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المربع قولنا اللامحي جاد وفيه حرف سلب ومن الموجبة المدولة اللامحي لا عالم وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في الموجبة المحصلة ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرفي السلب في السالبة المدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة والمعدولة (قال بخلاف الموجبة) المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف السلب (قال فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب) بناء على ان المفهوم اما وجودي أو عدي بمعنى رفع الوجود واما عدمي فمعبر عن الوجودي فلا يرد ان قولنا زيد لا كاتب معدولة موجبة مشتملة على حرفين كقولنا زيد ليس بلا كاتب فالالتباس باق لان

(م ٨ — شروح التخصيص ثاني) اما وجودي أو عدي بمعنى رفع الوجود واما عدمي فمعبر عن الوجودي فلا يرد ان قولنا زيد لا كاتب معدولة موجبة مشتملة على حرفين كقولنا زيد ليس بلا كاتب فالالتباس باق فحاصله ان المدولة قد يوجد فيها جرفان كالسالبة فالالتباس باق لان حرف السالب الموجود فيها واحد بناء على ان في كل واحد منهما سلب أمر وجودي لا ان في احدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء

( قوله أهم من الموجبة ) أي أهم من حيث التحقق لامن حيث المفهوم لانها متباينتان لان مفهوم احدهما ثبت ومفهوم الاخرى سلب ( قوله ولا يتمسك ) أي عكسا كلياً فلا يتناقى انه يتمسك عكسا جزئياً ( قوله فلا نه متى ثبت الالاب لـج ) أي اللاحجر للانسان كقولك كل انسان لاحجر ( ٤٨ ) فثبت اللاحجر للانسان واذا ثبت اللاحجر للانسان يصدق نفى الحجر عنه لانه لو لم يصدق نفى

والفرق بينهما معنوي ولفظي أما المعنوي فهو أن السالبة البسيطة أهم من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة ولا يتمسك أما الاول فلانه متى ثبت الالاب لـج يصدق سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه ثبت له الباء فيكون الباء واللاء ثابتين له وهو اجتماع التقيضين وأما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة المحمول فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة أن إيجاب الشيء لغيره فرع على وجوده المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعدومات صح السلب عنها بالضرورة فيجوز أن يكون الموضوع معدوماً وحينئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما أنه يصدق قولنا شريك الباري ليس ببصير ولا يصدق شريك الباري غير بصير لان معنى

الخير عنه بل ثبت الخير للانسان لزم ان يكون الانسان لاحجر او حجر وفي هذا اجتماع للتقيضين واجتماعهما باطل فإدى الى الاجتماع وهو عدم صدق السالبة البسيطة عند صدق الموجبة المعدولة باطل وثبت نقيضه وهو صدق السالبة البسيطة عند

( قوله ) ضرورة ان إيجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له ( أقول ) سواء كان ذلك الشيء أمراً وجودياً أو عديماً فان ثبوت الالاب كتابة لزيد فرع على وجوده كما أن ثبوت الكتابة له كذلك

صدق الموجبة المعدولة ( قوله اجتماع التقيضين ) أي المفهومين اللذين بينهما غاية الخلاف ( قوله ضرورة ان إيجاب الشيء ) أي صدق إيجاب الشيء لغيره فرع عن وجود المثبت له لان صدقه يستدعي ثبوته لغيره

حرف السلب الموجود فيها واحد بناء على ان في كل منهما سلب أمر وجودي إلا ان في أحدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء ( قال اما المعنوي الخ ) حاصل الفرق ان بينهما عمومًا وخصوصًا من حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثبت ومفهوم أخرى سلب ( قال ولا يتمسك ) أي كلياً ( قال وهو اجتماع التقيضين ) بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الاختلاف واجتماعهما محال بالبداهة وان جاز ارتفاعها بناء على ان ثبوت شيء لشيء يقتضي وجود المثبت له سواء كان المثبت وجودياً أو عديماً ( قال فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ) أي في الظرف الذي فيه الايجاب ضرورة ان إيجاب الشيء الخ أي صدق إيجاب الشيء لغيره فرع وجود المثبت له لانه لا صدقه يستدعي ثبوته لغيره وثبوته لغيره فرع ثبوت الغير في نفسه في ذلك الظرف اذا كان الثبوت حقيقياً سواء كان الثبوت بهو هو أي الاتحاد في الوجود أو بالاتصاف كما في ثبوت الصفات لحالها وهذه المقدمة بدئية اذ الشيء مالم يوجد لم يكن اتحاد شيء معه في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الموجبة السالبة المحمول فان معناه سلب المحمول عن الموضوع ثم اثبات ذلك السلب له ولا فرق بين انتفاء شيء عن شيء وثبوت ذلك الانتفاء له لا بمجرد اعتبار العقل ولو كان ذلك الاتصاف حقيقياً لزم من سلب شيء عن شيء وجود اتصالات غير متشابهة في نفس الامر وهذا ما ذكره السيد السند قدس سره ان صدقها لا يقتضي وجود الموضوع ولان حقيقتها راجعة الى معنى السالبة ضرورة ان انتفاء شيء عن الآخر يستلزم اتصاف الآخر بالعكس بل لا اختلاف بينهما الا بالاعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود للموضوع فكذلك ما يلزمها ( قال كما أنه يصدق قولنا شريك الباري ليس ببصير ) امثال مجرد ايضاح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب فان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية لان الحكم فيها ليس مقصوراً على الأفراد الموجودة في الخارج محققاً

وثبوته لغيره فرع عن ثبوت الغير في نفسه ( قوله بخلاف السلب ) أي فانه ليس فرعاً عن وجود المثبت عنه وقوله فان الايجاب الخ لعله لا قوله بخلاف السلب ( قوله صح السلب عنها ) أي لانه يقتضي الايجاب المثني ومتى اتفق أحد التقيضين ثبت الآخر ضرورة ( قوله فيجوز الخ ) أي وحينئذ فيجوز الخ ( قوله كما أنه يصدق الخ ) هذا مثال مجرد ايضاح ان الايجاب يقتضي الوجود

الاول دون السلب لا قوله يجوز ان يكون الموضوع معدوماً ويصدق معه السلب البسيط دون الايجاب المعدول المحمول وذلك لان هذه القضية ليست حقيقية ولا خارجية لان الحكم ليس مقصوراً على الأفراد الموجودة في الخارج محققاً أو مقدراً بل شمل الذهنية أيضاً



( قوله ولا كان الموضوع معدوماً ) أى فى الخارج والذهن على سبيل الدوام ( قوله فى نفسه ) أى بقطع النظر عن فرض الفراض سواء كان ثابتاً فى الذهن أو فى الخارج ( قوله لا يقال لوصدق الخ ) هذه معارضة واردة على الدليل الذى أقامه على دعوى أن السلب يصح على المعدم فى قوله بخلاف السلب لأن الإيجاب الخ وحاصله أن دليلكم هنا وإن أنشدواكم وهو أن السلب يصح على المعدم لكن عندنا دليل ينتج أن السلب لا يصح على المعدم وهو خلاف الدعوى وحاصله لوصدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين السالبة الكلية والجزئية تناقض لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت تقيضه وهو أن صدق السلب لا يكون إلا عند وجود الموضوع ثم إن الاستثابة لما كانت ظاهرة فلم يذكر لها دليلاً بخلاف الشرطية ( ٥٩ ) فانها نظرية فلذا أقام لها دليلاً حيث

قال لانهما قد يجتزمان الخ ويصح أن يكون نقض الدليل الدعوى المذكور وحاصله أن ما ذكرتموه من الدليل باطل لاستلزامه المحال لانه لو كان السلب يصح على المعدمات لم يكن بين الموجبة الكلية والجزئية السالبة تناقض ( قوله قد يجتزمان على الصدق حينئذ ) أى حين عدم الموضوع ( قوله لجمع الافراد الموجودة ) أى لكل فرد من الافراد الموجودة فليس المراد المجموع ( قوله واصله عن بعض الافراد المدومة ) أى فقد ورد السلب على محل غير المحل الذى ورد عليه الإيجاب وشرط التناقض اتحاد محل الإيجاب والسلب وإذا فقد الشرط فقد المشروط ( قوله

الاول سلب البصر عن شريك الباري ولا كان الموضوع معدوماً صدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثانى أن عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد أن يكون موجوداً فى نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له وهو ممتنع الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانهما قد يجتزمان على الصدق حينئذ فان من الجزأين اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المدومة لانا نقول الحكم فى السالبة على الافراد الموجودة كما أن الحكم فى الموجبة على الافراد الموجودة إلا أن صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الإيجاب لا يتوقف عليه فاذمعي للموجبة للكلية أن جميع افراد ( ج ) الموجودة

( قوله ) لانا نقول الحكم فى السالبة على الافراد الموجودة ( أقول ) وذلك لأن السلب رفع الإيجاب فإذا كان الإيجاب متعلقاً بالافراد الموجودة كان رفعه أيضاً متعلقاً بها فيكون الإيجاب والسلب واردين على الموجودات أى يعتبر ذلك فى مفهوم الموجبة والسالبة لكن بمحقق السالبة وصدقها لا يتوقف على وجودها لأن محصلها انتفاء الشئ عن شئ أى انتفاء المحمول عن ذات الموضوع وذلك إما بأن يكون الموضوع موجوداً ويتحقق المحمول عنه وإما بأن لا يوجد الموضوع

أو مقدراً بل يشمل الذهنية أيضاً والقول بأنها يصدق حقيقة أو خارجية فوهم لأن الصدق فرع قصد مفهومها ( قال ولا كان الموضوع معدوماً ) أى فى الخارج والذهن بقرينة قوله يصح سلب كل مفهوم عنه ( قال فى نفسه ) أى مع قطع النظر عن الفرض سواء كان فى الذهن أو فى الخارج ( قال لا يقال الخ ) معارضة لدليل قوله بخلاف السلب أو قرض له باستلزامه المحال ولا يجوز أن يكون مناه لانه مدلل وما قيل أنه يمكن إيراد هذا المنع على أن الإيجاب لا يصح إلا على موجود به لو لم يكن كذلك لم يكن للموجبة الكلية تقيضاً للسالبة الجزئية فوهم إذ السؤال وارد على الاختلاف بينهما فى الاقتضاء ولا اختصاص له باقتضاء الإيجاب الوجود ولا بعدم اقتضاء السلب إياه ( قال الحكم فى السالبة ثم اللام فى لفظ السالبة والموجبة المذكورتين فى الجواب فى جميع المواقع لعمد أى السالبة الجزئية والموجبة الكلية ونلفظ الجميع معنى كل واحد بدليل قوله أى كل واحد من الافراد الموجودة

لانا نقول الخ ) حاصله منع لدليل الشرطية وتقريره لان لم ان الحكم فى السالبة الجزئية على بعض الافراد المدومة بل الحكم فى السالبة الجزئية على الافراد الموجودة أى المعتبر اقتضاها بالوجود كما أن الحكم فى الموجبة الكلية كذلك على الافراد الموجودة وحينئذ ثبت التناقض وكن الحكم فى السالبة على الافراد المعتبر اقتضاها بالوجود لا ينافي أن صدق المتكلم بالسلب لا يتوقف على وجود الافراد بل هو صادق سواء وجدت الافراد بالفعل أم لا فنقول للشارح الحكم فى السالبة على الافراد الموجودة أى على الافراد المعتبر اقتضاها بالوجود ولا يلزم من اعتبار اقتضاها بالوجود وجودها فى الخارج بالفعل بل قد يكون ذلك المعتبر وقع خارجاً وقد لا يكون وقوله إلا أن صدق السلب أى صدق المتكلم به \* ثم إن اللام فى لفظ السالبة والموجبة المذكورتين فى الجواب فى جميع المواقع للمعد أى السالبة الجزئية والموجبة الكلية

( قوله ويصدق هذا المعنى ) أي الذي هو السلب ( قوله وعند ذلك يتحقق الخ ) أي وعند كون السلب منصبا على الافراد المعتر  
اتصافها بالوجود وجدت بالفعل أم لا يتحقق التناقض لان كلا من الإيجاب والسلب وارد على الافراد المعتر اتصافها بالوجود  
قد وجد شرطه فيجب حينئذ تحققه ( قوله لا دخل له في بيان الفرق ) أي وان كان موضحا له لان به تندفع الشبهة الواردة  
على الفرق ( قوله فلا حاجة اليه ) ( ٦٠ ) أي في البيان للفرق وان كان موضحا له ( قوله يذكر ههنا ) أي يذكر في

كتب القوم في هذا الموضوع  
وإنما عبر بالكاملة لانه ليس  
نصافي الجواب لعدم الاشارة  
فيه الى السؤال اذ غاية  
الامر ان السؤال المذكور  
يذكره في كتبهم وهذا  
الكلام صالح للجواب عنه  
فالظن انه جواب لذلك  
السؤال ( قوله لان الحكم  
فيها ليس مقصورا على  
الموضوعات الموجودة ) أي  
بل الحكم فيها على الافراد  
المقدرة الوجود سواء

يبث له ( ب ) ولا شك انها اذا تصدق اذا كانت افراد ( ج ) موجودة ومعني السالبة انه ليس  
كذلك أي كل واحد من الافراد الموجودة ( ل ) ليس يثبت له ( ب ) ويصدق هذا المعنى تارة  
بأن لا يكون شيء من الافراد موجودا وأخرى بأن تكون موجودة ويثبت اللاباء لها وعند ذلك  
يتحقق التناقض جزما وأما قوله لان الإيجاب لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع  
أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ يكفي فيه أن الإيجاب يستدعي  
وجود الموضوع دون السلب وأما ان الموضوع موجود في الخارج محققا أو مقدرأ فلا حاجة اليه  
فكانه جواب سؤال يذكر ههنا ويقال ان غنيم بقولكم لإيجاب يستدعي وجود الموضوع أن  
الإيجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا تصدق الموجبة الحقيقية أصلا لان الحكم فيها  
ليس مقصورا على الموضوعات الموجودة في الخارج وان غنيم به أن الإيجاب يستدعي مطلق  
الوجود فالسالبة أيضا تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لابد أن يكون متصورا بوجه ما  
وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فأجاب بأن كلامنا ليس الا في  
القضية الخارجية والحقيقية لافي مطلق القضية على ما سبقت الاشارة اليه فالاراد بقولنا الإيجاب  
يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب أن يكون موضوعها موجودا في الخارج

وجدت بالفعل أم لا فالحكم  
فيها منوط بالافراد الموجودة  
والتي لم توجد مما ( قوله

فبنتي عنه المحمول أيضا قطعا ومحصل الموجبة ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك الا بأن  
يكون الموضوع موجودا تابثا له المحمول وتلخيصه ان انتفاء شيء عن الموضوع قد يكون بانتفائه  
في نفسه وقد لا يكون بانتفائه وأما ثبوت الشيء له فلا يمكن الا بأن يكون موجودا

( قوله فبنتي عنه المحمول أيضا ) أي كما اتنى عنه الوجود فان ما اتنى عنه الوجود اتنى عنه كل  
صفة ( قال لا يكون شيء من الافراد موجودا ) انما اعتبر السلب الكلي لانه لو كان شيء من  
الافراد موجودا يصدق الموجبة الكلية أعني كل ( ج ) الموجود ( ب ) ( قال لا دخل له في بيان  
الفرق ) أي ليس ذلك مناط الفرق وان كان موضحا للفرق حيث يندفع به الشبهة ( قال فكانه  
جواب الخ ) يعني انه يذكر في كتب القوم السؤال المذكور وهذا الكلام يصح جوابا له فالظن  
انه جواب لتلك السؤال وليس نصافي الجواب لعدم الاشارة فيه الى السؤال فلذا قال فكانه  
( قال ليس الا في القضية الخ ) المقصود نصب قرينة على ان المقصود الموجود في الخارج على التفصيل  
المذكور والاغتصاصة الجواب اختيار الشق الاول وتعميم الوجود فيشمل الحقيقة ( قال لا في  
مطلق القضية ) حتى لا يصح التخصيص بالوجود الخارجي ويرد النقض بالقضايا الذهنية

مطلق الوجود ) أي أهم  
من ان يكون في الخارج  
أم لا ( قوله لابد ان يكون  
متصورا ) أي فيكون  
موجودا لكن في الذهن  
وقوله في ذلك أي في استدعاء  
وجود الموضوع ( قوله  
فأجاب الخ ) حاصله اعتبار  
الشق الاول ولكن

يريد وجود الموضوع محققا أو تقديرا فتدخل الحقيقة وتخرج السالبة فتقول الشارح كلامنا ليس الا في محققا  
القضية الخ ليس هذا هو الجواب وانما هو بيان لان يراد بالخارج الخارج الحق والمقدر ومحط الجواب قوله فالاراد بقولنا الخ  
( قوله لا في مطلق القضية ) أي الشاملة للحقيقية والخارجية والذهنية واذا كان ليس الكلام في مطلق القضية فلا يصح  
التخصيص بالوجود الخارجي ويورد النقض بالقضايا الذهنية

(قوله مقدر الوجود في الخارج) أي يمكن الوجود في الخارج سواء كانت (٦١) موجودة بالتفصيل أم لا (قوله وذلك كله

إذا لم يكن الخ) أي أن  
ما سبق من كونه لا يلزم  
من صدق السالبة البسيطة  
صدق الموجبة المدولة

إذا لم يكن الموضوع  
موجوداً أما لو كان  
موجوداً بالتفصيل فانهما  
حيثما يكونان متلازمان  
يلزم من صدق أحدهما  
صدق الأخرى وفي هذا  
إشارة إلى أن قول  
المصنف وأما إذا كان  
الموضوع موجوداً فهما  
متلازمان عدل لقوله  
لصدق السلب عند عدم

الموضوع (قوله لأن ج  
الموجود إذا سلب عنه  
الباء الخ) أي كافي قولك  
الإنسان ليس بحجر فقد  
سلبت عنه الحجرية وأثبت  
له اللاجبر \* فالسالبة  
البسيطة استلزمت الموجبة  
المدولة وقوله وبالعكس  
أي إذا أثبت للموجود  
اللاب فقد سلبت عنه الباء  
وذلك كافي قولك لا إنسان  
اللاجبر فقد أثبت له  
اللاجبر ونفيت عنه  
الحجرية وحيثما قلل الموجبة  
للمدولة استلزمت السالبة

محققاً وإن كانت حقيقة يجب أن يكون موضوعاً مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل فظهر الفرق واندفع الإشكال وذلك كله إذا لم يكن الموضوع موجوداً أما إذا كان موجوداً فالموجبة المدولة المحمول والسالبة البسيطة متلازمان لأن (ج) الموجود إذا سلب عنه الباء يثبت له اللاب وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق للمتنوى

(قوله) والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل (أقول) يعني أن السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققاً والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققاً أو مقدراً فإن قلت إذا أخذت القضية على وجه تناول الأفراد الخارجية المحققة والمعدرة والأفراد الذهنية أيضاً كذا ذكرته أنا فثلاً يمكن أن يقال الموجبة منها تقتضي وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققاً أو مقدراً أو في الذهن والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة أيضاً فثلاً يظهر الفرق قلت الإيجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث أنه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه ويقتضي صدق وجوده أيضاً لأن ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين أن الوجود الذي يقتضيه الحكم إنما يتبر حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الحاكم للمحمول على الموضوع كالحظة مثلاً وأما الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته له أن دائماً فثلاً وإن ساعة فساعة وإن خارجاً فثلاً وإن هنا فثلاً والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاها الوجود الأول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة إذا أخذت ذهنية \* والحاصل أن انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وأن ثبوته

(قال مقدر الوجود) سواء كان موجوداً أو لا ثم اعلم أن استدعاء القضية للموجبة وجود الموضوع على التفصيل المذكور مبني على محققه الشارح أن الممكنة الموجبة ليست قضية في الحقيقة فليظهر أن إمكان المحمول لا يستدعي الإمكان الموضوع لا وجوده (قال وذلك كله إذا لم يكن الموضوع موجوداً) إشارة إلى ما سبق من قوله وهو أنه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المدولة بدليل قوله متلازمان وليس إشارة إلى أعمية السالبة البسيطة ولا إلى الفرق بالاعمية فإن وجود الموضوع لا يثبت الإعمية والفرق بينهما وفيه إشارة إلى أن قول المصنف وأما إذا كان الموضوع موجوداً فهما متلازمان عدل لقوله اصدق السلب عند عدم الموضوع معطوف على مقدر أي هنا إذا لم يكن الموضوع موجوداً ودليل العموم مركب من مقدمتين أحدهما مطلوبة وهي لصدق السلب عنه عند صدق الإيجاب تركها المصنف لظهورها على ما بدل عليه تقرير الشارح فيما سبق ولم يجعل قوله وأما إذا كان الموضوع موجوداً فهما متلازمان على أنه مقدمة قاسية للدليل لا لوجودها أو ادعاءها التلازم بأي عنه (قوله كما ذكرته) أي في قوله قالوا (قوله إذا أخذت ذهنية) أي يكون الحكم فيها على الأفراد الذهنية فقط \* اعلم أن القضايا الذهنية على أقسام منها ما يكون أفرادها موجودة في الذهن منصفة بمحمولاتها في الذهن اتصالاً مطابقاً للواقع كجميع المسائل المنطقية فإن محمولاتها عوارض تعرض للمقولات الأولى في الذهن ويكون موضوعاتها وجودان ذهنيان أحدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي يتناير الموضوع والمحمول وثانيهما الوجود الأصلي الذي به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب والفرق بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولاتها

البسيطة لقوله لأن الموجود الخ مع مقابلة من اللب والنشر المشوش

وأما اللفظي فهو ان القضية اما أن تكون ثلاثية أو ثنائية فان كانت ثلاثية فالرابطة فيها اما أن تكون متقدمة على حرف السلب أو متأخرة عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو ليس بكتاب تكون حينئذ موجبة لان من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب بإيجاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط ف تكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق اما يكون من وجوهين

( قوله وأما اللفظي الخ ) فيه اشارة الى ان قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ تعديل قوله والسالبة البسيطة أهم من الموجبة المدعولة وليس متعلقاً بقوله وأما اذا كان الموضوع موجوداً فيها متلازمان بان يكون مناه والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود ( قوله فهو ان القضية ) أي التي أثبت كونها مدعولة موجبة أو سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخراً عن الموضوع ( قوله فان كانت ثلاثية ) أي بأن صرح فيها بلفظ الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المراد الحرف الذي في تلك القضية قائمها لكونها متأخرة عن الموضوع تكون لربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد حينئذ كان زيد قائماً ولا ليس زيد قائماً ( قوله وان كانت ثنائية ) أي بأن لم يصرح فيها بلفظ الرابطة

للموضوع يقتضي وجوده وأما الحكم بالانقضاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضائه الوجود الذهني منافية للوجود نحو شريك الباري تمتع واجتماع التقضين محال والمجهول المطلق يمتنع الحكم عليه والمعلوم المطلق مطابق للموجود المطلق فاطلاق قوله وكذا الحال في الفرق بين الموجبة الخ يقتضي ان يكون في هذا القسم أيضاً للموضوع وجودان احدهما مناط الحكم والثاني مناط الصدق وتحقيقه ان مناط الحكم هو تصورهما بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضي الذي باعتبار فرديتها للموضوع كانه قال ما يتصور بعنوان شريك الباري وبفرض صدقه عليه يمتنع في نفس الامر وتس على ذلك وقال المحقق التفتازاني ان هذه الذهنيات وان كانت موجبة لا تقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وفيه انه يهدم المقدمة البدئية التي بنى عليها كثير من المسائل من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المتيقن له اذ التخصيص لا يجري في القواعد العقلية وقال الشارح انها سوالب وفيه ان الحكم فيها اتما هو بوقوع النسبة والارجاع الى السلب تمسك ومنها ما يكون محمولاتها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود نحو زيد ممكن أو واجب بالغير أو موجود فلموضوعاتها وجود في الذهن حال الحكم ككثير القضايا ولكون الانقاص بها ذهنياً انتزاعياً لا بد ان يكون لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدأ لانتزاع هذه الامور ومناط صدق القضية واتحاد المحولات معها ثم اذا توجه العقل اليها ولاحظها من حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجوداً وامكاناً ووجوباً آخر باعتبار الانقاص بهذا الوجود يستدعي تقدم وجود يكون مصداقاً لهذه الاحكام وليس هذه الملاحظة لازمة للذهن دائماً فينقطع بحسب انقطاع الملاحظة واتما أوردنا هذه النواض مع عدم كونه من مسائل هذا الفن وعدم مناسبة هذا الكتاب أخذنا لطبع المتأخرين كيلا يعقروا في الشكوك التي أوردتها بعض الناظرين في هذا الكتاب والله أعلم بالصواب ( قال وأما اللفظي ) فيه اشارة الى أن قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ تعديل قوله والسالبة البسيطة أهم من الموجبة المدعولة المحمول وهو الظاهر وليس متعلقاً بقوله وأما اذا كان الموضوع موجوداً فيها متلازمان بان يكون مناه والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود ( قال فهو ان القضية ) أي القضية التي اشتهت كونها مدعولة موجبة أو سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخراً عن الموضوع ( قال لان من شأن ) الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المقصود الحرف الذي في تلك القضية قائمها لكونها متأخرة عن الموضوع يكون لربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد كان زيد قائماً وكذا الحال في قوله لان من شيء حرف السلب فلا يرد ليس

( قوله أحدهما بالثبة إلخ ) فوجه سكون هذا لفظياً أنه متعلق بإرادة المعنى من اللفظ وأما ما قيل أنه إذا نوى ربط السلب بقدر السلب مؤخرأً وإذا نوى سلب الربط بقدر أيضاً مقدماً فهو لفظي نظر إلى تقدير الربط فلا يصح لأن الثبة لا تستزم التقدير ( قوله بأن ينوي إما ربط السلب ) أي في الموجبة المعدولة وقوله أو سلب الربط أي في السالبة البسيطة ( قوله نسبة المحمول إلى الموضوع إلخ ) أضيفت إلى المحمول وإن كانت مرتبطة بالموضوع أيضاً لأنها ( ٦٣ ) رابطة بينهما لأنهما مزيد اختصاص

بالمحمول وهو كونه مقتضياً للارتباط بغيره ( قوله ) سواء كانت بالإيجاب البتة للملازمة أي سواء كانت مكتسبة بالإيجاب ( إلخ ) من حيث إلهام ملقة والمراد بالإيجاب إدراك الوقوع لها وبالسلب إدراك عدم وقوعها وفي كلام الشارح إشارة إلى أن الإيجابية أو سلبية في عبارة المتن تعميم للنسبة لا للكيفية وإن كان

أحدهما بالثبة بأن ينوي إما ربط السلب أو سلب الربط وتأتيها بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالإيجاب كلفظ غير ولا وبضها بالسلب كليس فإذا قيل زيد غير كاتب أولاً أو لا كاتب كانت موجبة وإذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة \* قال

البحث الرابع في القضايا الموجبة لا بد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللاضروة واللاادوام وتسمى تلك الكيفية مادّة لفضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية \*

( أقول ) نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللاضروة والدوام واللاادوام فإن كل نسبة فرضت إذا قيست إلى نفس الامر

( قوله نسبة المحمول ) ( أقول ) إذا قلت زيد قائم فهناك نسبة هي نسبة القيام إلى زيد لاسية زيد إلى القيام فإن زيدا أريد به الذات وهي أمر مستقل بنفسه لا يقضي ارتباطاً بغيره والقيام أريد به مفهومه الذي يقضي ارتباطاً بغيره فذلك قال نسبة المحمول إلى الموضوع وإن كانت

زيد قائماً ( قال بأن ينوي ربط السلب أو سلب الربط ) فيكون هذا فرقاً لفظياً أي متملقاً بإرادة المعنى من اللفظ. وأما ما قال الحق التفاضلي يعني أن الفرق اللفظي ساقط لأن هذا فرق لفظي ففيه أن ذكره في ضمن الفرق اللفظي يأتي عنه وكذا ما قيل أنه إذا نوى ربط السلب بقدر السلب مؤخرأً وإذا نوى سلب الربط بقدر مقدماً فهو أيضاً لفظي نظراً إلى تقدير الرابطة لأن النسبة لا تستلزم التقدير ( قوله إذا قلت إلخ ) يعني أن ثبوت المحمول للموضوع وإن كانت متصورة بين الموضوع والمحمول إلا أن لها مزيد اختصاص بالمحمول وهو كونه مقتضياً للارتباط بغيره فذلك نسبة إلى المحمول ( قال سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب ) أنه على أن الإيجاب أو السلب في عبارة المتن تعميم للنسبة لا للكيفية على ما يوجهه القرب لأن الكيفية لا تكون سلبية وما قيل أن اللاضروة واللاادوام كقيمتان سلبتان فهو لئلا من التعبير بالسلب وأما في الواقع فهما عبارتان عن الامكان والاطلاق العام كما يأتي ( قوله لا بد لها من كيفية ) أي صفة ( قوله كالضرورة واللاضروة ) والمراد بهما

مفهوماتها كما امتناع انشكاك النسبة عن الموضوع وعدم امتناع انشكاكها وليس المراد ما صدقت عليه من الأفراد والا كان الدوام واللاادوام مستدركا لدخولها تحت اللاضروة لأن عدم امتناع انشكاك النسبة صادق بالدوام وعدم الدوام فالخلاص إن الكيفية تارة تلاحظ من حيث الوجوب وعدمه وتارة تلاحظ من حيث الدوام وعدمه ( قوله فإن كل نسبة إلخ ) تعليل لقوله لا بد لها أي كل نسبة فرضت متعلقة بين الشيئين وقوله إذا نسبت إلى نفس الامر أي إلى نفسها ذاتها بقطع النظر عن

اعتبار المعبر وفرض الفارض

( قوله ومن جهة أخرى ) أشار الشارح بهذا الى انقسام الكيفية الى الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام ليس تقسماً واحداً كما يومه جمل الشارح الكل تمثيلاً واحداً بل هما تقسيم كل قسم اثنان ( قوله اما ان تكون مكيفة الخ ) أي متصفة بصفة الضرورة أي الوجوب ( ٦٤ ) أي بصفة هي الضرورة فإضافة كيفية للضرورة لبيان أي انها تكون

منحصرة في الضرورة واللاضرورة لا متعاضد ارتفاع التقيضين وأقارن الشارح بقوله اذا نسبت الخ أنه لا بد من تقييد نسبة المحمول الى الموضوع بقيد اذا نسبت الى نفس الامر لان النسبة المعتبرة بين الشئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرض لها كيفية في نفس الامر أصلاً ( قوله تسمى مادة القضية ) اعلم ان مادة الشئ اجزأؤه والمادة معقولة بالاشتراك على الطرفين وعلى النسبة وعلى كیفيتها في نفس الامر لكون كل منها جزءاً ( قوله واللفظ الدال عليها ) أي على الكيفية الثابتة في نفس الامر بحسب ما يفهم من اللفظ أي أنه يفهم من اللفظ ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيه أم لا وبهذا اندفع ما يقال ان قوله واللفظ الدال عليها الخ لا يظهر في القضية

النسبة متصورة بين ين ( قوله ومن جهة أخرى ) ( أقول يعني أن تقسيم كيفية النسبة الى الضرورة وأنه لا بد من تقييد نسبة المحمول الى الموضوع بقيد اذا قيست الى نفس الامر اذ النسبة المعتبرة بين الشئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرض لها كيفية في نفس الامر أصلاً وان ليس المقصود بقوله كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام حصر النسبة في الابع كما يومه جمل الكل تمثيلاً واحداً بل حصراً في اثنين اثنين منها كما صرح به في شرح المطالع والمقصود من ذكر التمثيل كثرة الحججة على المطلوب والمقصود بالضرورة واللاضرورة معناها المصطلح اذ لا واسطة بين الامكان العام والضرورة والاطلاق العام والدوام في الصدق وان وجد الواسطة في المفهوم ( قال تسمى مادة القضية ) هي مشتركة بين الطرفين والنسبة وكيفية في نفس الامر يكون شكل منها جزءاً واحتصرها لكونها جزءاً من القضية المربعة الاجزاء ( قال واللفظ الدال عليها ) أي على الكيفية الثابتة في نفس الامر لاجبئ ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر حتى لو لم تكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها دالاً على الكيفية الثابتة في نفس الامر لانه يتنافى بتحويز مخالفة الجهة للمادة بل بمعنى أنه يفهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها أم لا وهذا المعنى وان كان خلاف الظاهر الا أنه يجب الحمل عليه بقرينة ما سأتي من قوله لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة الخ ( قال أو حكم العقل ) لكن بشرط ان يعتبره قيدا في القضية المعقولة اذ لو لم يعتبره كذلك لا يكون جهة القضية بل حكماً برأيه ( قال لم يكن الحكم الخ ) لا بل الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى أحدها

الكاذبة ( قوله كانت كاذبة ) أي فكذب القضية كما يكون بالنظر لخالفه النسبة لواقع يكون بالنظر لخالفه قيدا واما صدقها فلا بد فيه من مطابقة نسبتها للخارج ومطابقة كيفية النسبة للخارج أيضاً ( قوله أو حكم العقل ) أي ملاحظة العقل بان النسبة الخ لكن لا بد من اعتبار ملاحظة العقل قيدا في القضية المعقولة والا لم يكن جهة القضية بل حكماً برأيه

( قوله فلا جرم كذبت القضية ) أي فلا مهرب من كذبها ( قوله وتلخيص الكلام الخ ) حاصله أنه ذكر فيما سبق أن نسبة المحمول إلى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وأنها قد يختلفان لما في نفس الامر وعند ذلك تكذب القضية وقد كان في ذلك إيهام من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة في الخارج وإن الظاهر مطابقة المقول لما في نفس الامر والألفاظ للمعاني وأنه ( ٦٥ ) كيف تكذب القضية مع تحقق

حكمه فدفع هذه التوهمات في هذا التلخيص فأثبت وجود النسبة وكيفية في الظروف الثلاثة وأوضحه بقياسها على الموضوع والمحمول وسائر الأمور الموجودة في نفس الامر وأثبت أن العقل قد لا يطابق المعلوم وأن الألفاظ موضوعه بإزاء الصور فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وأن صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يتحقق في الموجبة

إذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع ( قوله نسبة المحمول إلى الموضوع ) أي النسبة الصادقة في القضية للمقولة إذا كانت صادقة لا وجود لها في اللفظ ولو كانت شاملة لها لم يصح الحكم بقوله يجب أن يكون الخ ( قوله وغيرها ) كالنسبة ( قوله لم يكن لها بد ) أي فرار ( قوله

فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بآب قول نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سلبية يجب أن يكون لها وجود في نفس الامر ووجود لها عند العقل ووجود في اللفظ كاللوضوع والمحمول وغيرها من الأشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من أن تكون بكيفية \* ثم إذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي إما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر أو غيرها ثم إذا وجدت في اللفظ أورد عبارة تدل على تلك الكيفية المتصورة عند العقل إذ الألفاظ إنما هي بإزاء الصور العقلية فكأن الموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت أجزاء القضية المقولة وفي اللفظ حتى صارت أجزاء القضية للمقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية للمقولة ولما كانت الصور العقلية والألفاظ الدالة عليها لا يجب أن تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للادة فكأن إذا وجدنا شيئاً هو إنسان واحسان من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة إنسان واللا ضرورة قسم برأيه ثنائي وتقسيمها إلى الدوام واللا دوام قسم آخر ثنائي أيضاً لا أن

لم يكن الحكم المقيد مطابقاً للواقع ( قال وتلخيص الكلام الخ ) ذكر فيما سبق أن نسبة المحمول إلى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في حكم العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وأنها قد يختلفان في نفس الامر وتكذب القضية عند ذلك ولما كان في ذلك إيهاماً من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة وإن الظاهر مطابقة المقول لما في نفس الامر والألفاظ للمعاني وأنه كيف يكذب القضية مع تحقق حكمه فصل في هذا التلخيص بما لا مزيد عليه فأثبت وجود النسبة وكيفية في الظروف الثلاثة وأوضحه بقياسها على الموضوع والمحمول وسائر الأمور الموجودة في نفس الامر وأثبت أن العلم قد لا يطابق المعلوم وأن الألفاظ موضوعه بإزاء الصور العقلية فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وإن صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يتحقق في الموجبة إذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع ( قال نسبة المحمول إلى الموضوع ) أي النسبة الصادقة في القضية للمقولة إذا كانت صادقة لا وجود لها في نفس الامر وفي المقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب أن يكون الخ ( قال من الأشياء التي لها الخ ) وفي بعض النسخ

( م ٩ شروح الشمسية ثنائي ) اعتبر لها كيفية أي اعتبر العقل لها كيفية وصفة ( قوله ثم إذا وجدت في اللفظ ) أي بان دل اللفظ عليها ( قوله إذ الألفاظ الخ ) علة لقوله أوردت عبارة تدل على الكيفية الخ ( قوله وبهذا الاعتبار ) وهو وجود الموضوع والمحمول والنسبة في نفس الامر وعند العقل وقوله وفي اللفظ عطف على قوله في نفس الامر أي أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ وقوله حتى صارت الخ مناسب لما تقدم أن يقول وبهذا الاعتبار صارت أجزاء الخ ( قوله هو إنسان ) أي في نفس الامر

وحيث يبرهن بالانسان وربما يحصل منه صورة فرس ويمبر عنه بالفرس فالشبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق للواقع أو غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة أو كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة أو العبارة للمقولة كانت القضية صادقة والا كاذبة لا محالة قال

( والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معا أما البسيطة فست (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة مثالها إيجاباً وسلباً مامر (الثالثة) المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من السكاكين بساكن (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها إيجاباً وسلباً مامر (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفضل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متفلس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتفلس (السادسة) الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الحجاب الخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار بارد) (أقول) القضية اما بسيطة أو مركبة لانها

المجموع قسم واحد رباعي (قوله والقضية المركبة) هي التي حقيقتها تكون ملتبسة من إيجاب وبدون التي والاول نظرا الى التعريف والثاني الى كونه لعمد الذهني فيجوز وصفه بالجملة الخبرية كالنكرة (قال اما مطابق للواقع) اختبار لجران المطابقة واللامطابقة في التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطأ انما هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا تقايس لها (قال اما في عبارة صادقة أو كاذبة) لما حكم على التصورات بالمطابقة وصف العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب بخورا واختصاص الصدق والكذب بالاخبار لا ينافي ذلك (قال فكذلك) أي مثل ذلك الشبح كيفية نسبة الحيوان أو وضع جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية نسبة التي هي من المعقولات مجرياتها في الصورة المحسوسة من الشبح ويظهر انصاف القضية بالصدق والكذب باعتبارها (قال القضية) أي القضية بسيطة الخ) أي القضية الموجهة اما بسيطة أو مركبة لا تخلو عن هذين القسمين فالشرطية حقيقية تنفع الانفكاك



( قوله ان اشتملت على حكيتين ) أي من اشتمل الدال على المدلول في القضية اللفظية ومن اشتمل الكل على الجزء في المقابلة وليس الاشتغال قاصراً على أحدهما لأن قاء التفريع يبدل القضية البسيطة الخ ( ٦٧ ) مانعة من ذلك والمراد

بالحكيتين النسبتان جعلاً ما اشتملت عليه القضية نسبتين باعتبار ماورد على القضية من الإيجاب والسلب والا فهو نسبة واحدة وهي الثبوت غاية

الامراتها في حالة الإيجاب يدرك مطابقتها للواقع وفي السلب يدرك عدم مطابقتها للواقع وقوله مختلفين بالإيجاب أي بإدراك الوقوع وقوله والسلب أي إدراك عدم الوقوع ( قوله هي التي حقيقتها ) أي معناها تكون مثلية

أي مركبة من إيجاب وسلب أي من دال الإيجاب والسلب أي بحيث يكون دال الإيجاب والسلب جزءاً منهما ويحتد فصحوا لشيء من الإنسان بجبر بالضرورة ليست مركبة لانها وان اشتملت على حكم سلب وعلى حكم إيجابي وهو الحكم المختلِف بالاجتماع والافتراق من متعديين في الحكمين المختلفين وان صرح المصنف بذلك في جامع الحقائق كما صرح بالتوافق في الحكم توضيحاً

جزأ من القضية بل مستفاد بطريق الزوم من قيد الحكم السلي بقيد الضرورة ( قوله أي معناها ) فسر الحقيقة بالمعنى للإشارة الى ان المتصور له من اللفظ معناه لاذاته حقيقة القضية الملقولة الفاظ مخصوصة لكن لما كان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى جعل المعنى كآية هو الحقيقة

( قوله لأنه ربما يكون الخ ) حاصل ذلك ان قيد الامكان لعدم اشتياله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول لفظاً وان دل في المعنى بخلاف اللادوام واللاضرورة فانه لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منها سلب الحكم سواء كان الحكم إيجابياً أو سلبياً فالقضية المشتمة عليها مركبة لفظاً ومعنى بخلاف المشتمة على الامكان فانها غير مركبة لفظاً وان كانت مركبة معني فلاجل هذا عبر المصنف بقوله هي التي تكون حقيقتها أي معناها ملثمة الخ لاجل ان يصدق التعريف بالاشتباه والاشتباه هو الذي يكون لفظها مركباً من ايجاب وسلب لم يصدق حينئذ التعريف الا بما اذا ذكر قيد اللادوام واللاضرورة ولم يصدق على ما اذا ذكر قيد الامكان ( ٦٨ ) ( قوله الا ان معناه ان ايجاب الكتابة الخ ) وبيان ذلك ان قولك كل انسان كاتب

لانه ربما تكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهوفي الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية باللاادوام واللاضرورة فان التركيب حينئذ في القضية بحسب اللفظ أيضاً ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد الا ان القضية التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلاثة عشر منها البساطط ومنها المركبات اما البساطط فست (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة تسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة لاوجب تركيب القضية اذ لم يحصل بسببها بين الموضوع والحمول حكمان مختلفان إيجاباً وسلباً

( قال لأنه ربما يكون الخ ) خلاصته ان قيد الامكان لعدم اشتياله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول لفظاً بخلاف اللادوام واللاضرورة لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان إيجابياً أو سلبياً فالقضية المشتمة عليها مركبة تركيباً لفظياً أيضاً (قال غير محصورة في عدد) لان الكيفيات التي يمكن اعتبار عروضها للنسبة غير منحصرة ( قال الا ان القضايا التي جرت الخ ) لم يقل الا ان التي تبحث عنها لان من الموجبات قضايا تورد في العكس والتناقض كما سيجي الا انه لم يجر العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق التفتازاني انها ثمانية عشر ( قال والقياس ) عطف على التناقض بحذف المضاف أي تأليف القياس منها وهو بحث المختلطات وحل القياس على المعنى اللغوي وإرادة النسبة بين الموجبات منها وجعله عطفاً على الضمير المحرور في عنها وإرادة القياس المؤلف منها ومن غيرهما من مواد الاقيسة خارج عن القياس ( قال ثلاثة عشر ) قد صرح صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ( يتربصن باهفن أربعة أشهر وعشرا ) انه اذا لم يذكر تمييز العدد لا يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس وقال أبو حنيفة المطرد ويجوز عكس التأنيث فتقوله ثلاثة عشر صحيح فصح فاقبل الصحيح ثلاث عشرة غير صحيح ( قال وهي التي يحكم الخ ) أي يحكم فيها بان المحمول ضروري الثبوت لذات الموضوع سواء كان منشأها نفس الذات أو امر غيرها فالضرورة لاجل

بالامكان الخاص حكم فيه بسلب الضرورة عن الطرف الموافق وعن الطرف المخالف فنهذه حينئذ ان ثبوت الكتابة للانسان ليست بضرورية وان سلبها عنه ليس بضروري أيضاً ولا شك ان الاول وهو كون ثبوت الكتابة له ليس بضروري ممكنة عامة سالبة أي يدل عليه بممكنة عامة سالبة قائمة لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وان الثاني وهو ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري ممكنة عامة لكن موجبة لانه يدل عليه بقولك كل انسان كاتب بالامكان العام ( قوله بحسب اللفظ أيضاً ) أي بان التركيب بحسب

المعنى ( قوله غير محصورة ) وذلك لان الكيفيات والتقايد التي تفرض للنسبة غير محصورة ( قوله الا ان القضية التي جرت العادة الخ ) لم يقل التي تبحث عنها لان من الموجبات قضايا تورد في العكس والتناقض كإسباني الا انه لم يجر العادة بالبحث عنها ( قوله والقياس ) عطف على التناقض وهو على حذف مضاف أي وتأليف القياس منها وهو بحث المختلطات وحل القياس على المعنى اللغوي وإرادة النسبة بين الموجبات غير متبادر وقوله وغيرها أي كالنسب بين القضايا ( قوله وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الخ ) أي التي يحكم فيها بان وقوع الثبوت على وجه الضرورة سواء كانت الضرورة منشؤها نفس الذات أو أمر غيرها وكذا يقال فيما يأتي وقوله مادام ذات الموضوع أي مدة دوام ذات الموضوع أي افراده ومدة دوام الذات هي

جميع أوقات الوجود ثم إن مدة دوام وجود الذات معتبر على أنه ظرف للضرورة فهو من تمام معنى القضية المذكورة لأنه شرط في الضرورة حتى يكون خارجاً عن معناها وهذا أندفع ما يقال أن قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق تعريف الضرورة عليها وحاصل الدفع أن الضرورة فيها شرط الوجود لاني زمان الوجود قائل واعترض تعريف الضرورة المذكور بأنه يقتضي انحصار الضرورة في إذا كان الموضوع أزلياً واجباً أو متناً لأن ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده وأجيب بأن لا نسلم أن الذي لم يجب وجوده لم يجب له (٦٩) شيء في جميع أوقات وجوده

إذ ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل إنسان حيوان بالضرورة فإن الذات متقدم على الذات وجوداً وعندما قائل

(قوله فإن الحكم فيها بضرورة سلب الحجر النع) يعني أن المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده واعتراض بأن هذا يقتضي أن تكون تلك السالبة ليست أهم من المدولة لأن السلب مفيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق ضد عدم الموضوع وقد تقدم أن السالبة البسيطة أي التي لم يجعل حرف السلب جزءاً منها أهم من المدولة وأجيب بأن هذا إنما جاء من جعل قوله في جميع أوقات وجوده ظرفاً للسلب

أما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورة موجبة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فإن الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للإنسان في جميع أوقات وجوده وأما التي حكم فيها بضرورة السلب فضرورة سالبة كقولنا لاشيء من الإنسان بمحجر بالضرورة فإن الحكم فيها بضرورة سلب

بخلاف اللا ضرورة والادوام لأنها يوجبان حكماً آخر مخالفاً للحكم السابق في الإيجاب والسلب كما سيأتي تحقيقه

الموضوع فرد منها نحو كل جسم متحيز بالضرورة مادام ذات الموضوع موجوداً بأن يكون أوقات وجوده ظرفاً للضرورة لا شرطاً فلا يرد أن قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق عليه تعريف الضرورة لأن الضرورة فيها بشرط الوجود لاني زمان الوجود وما أورده عليه أنه يلزم حينئذ حصر الضرورة الذاتية في الأزلية لأنه لا يصدق إلا في الموضوع الواجب أو المتع لأنه ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده فتدفع بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل إنسان حيوان بالضرورة فإن الذات متقدم على الذات وجوداً وعندما وما قيل في الجواب أن زيدا موجود قضية ذهنية والكلام في القضايا الحقيقية والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لأن كل قضية خارجية أو ذهنية يكون محمولها الوجود يرد اشكال نحو كل مربع موجود فإن المحمول ضروري الثبوت مادام الموضوع موجوداً وكذا ما قيل أن الامكان الخاص الحكمي أعني ما لا يمكن وجوده وعدمه لاجل ذاته لا ينافي الضرورة الذاتية بهذا المعنى لجواز أن يكون ضروري الثبوت لذات الموضوع مع عدم كونه مقتضى الذات فزيد موجود ضرورة مطلقة منغلقة وممكنة خاصة حكيمية لأن توجيه الاشكال هو أن زيدا يصدق عليه الموجود بالامكان الخاص المتطقي إذ ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب يزيد مع أنه يصدق عليه أنه ضروري الثبوت له مادام موجوداً فتدبر فانه غلط فيه من يدعي التبحر (قال فإن الحكم فيها بضرورة سلب الحجرية الخ) يعني أن المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده اتفق كلمة الناظرين على أن هذه السالبة ليست أهم من المدولة لأن السلب مفيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقالوا معنى قولهم السالبة البسيطة أهم من الموجبة للمدولة مفيد بما إذا لم يمنع مانع عن أن يكون صدق السلب بعدم الموضوع وعندى أن معنى هذا أن يكون في جميع الاوقات ظرفاً للسلب ويلزم حينئذ أن

والحق أنه ظرف للثبوت الذي يتضمنه السلب أي فانه حكم فيها بضرورة سلب ثبوت الحجر عن الإنسان في جميع أوقات وجوده أي إن ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وجوده ملوياً بضرورة وحينئذ يجوز صدقها عند انتفاء الموضوع نحو لاشيء من النعاق بالإنسان بالضرورة وعند انتفاء المحمول أما في جميع أوقات وجود الذات نحو لاشيء من الإنسان بمحجر بالضرورة أو في بعض أوقات وجود الذات نحو لاشيء من القمر بمتخسف بالضرورة فإن الانحصاص ضروري له في وقت الحيلة الذي هو بعض أوقات الذات على أن الوجود قد اعتبر قديماً في الموضوع ولكن ليس يلزم تحقيقه كما علمت فيما مر.

( قوله وانما سميت الخ ) قضية كلامه ان لها اسمين ضرورية ومطلقة مع ان المجموع اسم واحد وأوجب بان قوله وانما سميت معناه وانما اعتبر في اسمها الضرورية ( ٧٠ ) واعتبر فيه المطلقة أى انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان ( قوله لعدم تقييد

الحجيرة عن الانسان في جميع أوقات وجوده وانما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت ( الثانية ) الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضرورية المطلقة ومثالها إيجاب ما مر من قولنا دائماً كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام نبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما مر أيضاً من قولنا دائماً الاشئ من الانسان بمجرد فان الحكم فيها بدوام سلب الحجيرة عن الانسان مادام ذاته موجودة والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية أخص منها مطلقاً لأن مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع

( قوله والنسبة بينها وبين الضرورية ) ( أقول ) قد عرفت أن النسب الاربع تحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في الواقع لا بحسب حملها على شئ فان ذلك مخصوص بالقرينات وما في حكمها

لا يكون قولنا لاشئ من النقاء بانسان بالضرورة فالحق انه طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب أى نبوت المحمول لذات الموضوع في جميع أوقات وجوده يكون مساوياً بالضرورة وحينئذ يجوز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع نحو لاشئ من النقاء بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحمول اما في جميع أوقات وجود الذات نحو لاشئ من الانسان بمجرد بالضرورة أو في بعض أوقات وجود الذات نحو لاشئ من القمر بمنخفض بالضرورة فان الانخفاض ضروري له في وقت الحيولة الذي هو بعض أوقات الذات ( قال وانما سميت الخ ) أى انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان وانما أولنا بذلك لانه لاتع التسمية بكل واحد من اللفظين ( قال لعدم تقييد الضرورة الخ ) يعني ان الضرورة التي يذكر في أفراد هذه القضية لا قيد بشئ من الوصف والوقت فيقال كل انسان حيوان بالضرورة وان كان في مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً معتبراً لخراج الضرورة الوصفية والوقئية فن قال ان في جميع الاوقات ليس تقييداً بل تعميماً لم يفرق بين اعتبار القيد في المفهوم وفيما صدق عليه ولم يفهم انه في التعريف للخراج فكيف لا يكون تقييداً ( قال مادام ذات الخ ) المتبادر من التعريف ان يكون المحمول متغيراً للوجود فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجود دائماً لدوام نبوت المحمول للموضوع مادام الموضوع موجوداً ويلزم من ذلك ان لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض لصديق قولنا زيد موجود مادام موجوداً وزيد ليس بموجود بالاطلاق انعام ( قال على قياس ما مر ) أى دائماً لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام في موادها بوصف أو وقت ( قال ما مر ) أي بادني تغير وهو تغير الجهة وفيه إشارة الى مادة اجتماعها ( قوله قد عرفت الخ ) إعادة لما مر لتبيينه وإزالة غفلة المتعلم عما سبق ( قال امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ) إيجابية كانت أو سلبية لكن امتناع انفكاك السلبية قد يكون بامتناع الموضوع وقد يكون بامتناع ثبوت المحمول له ثم هذا ليس تعريضاً للضرورة بل تعبير مفهوم بعبارة مفصلة ليظهر النسبة ظهوراً تاماً فلا يرد ان الامتناع عبارة عن ضرورة السلب أو سلب

الضرورة الخ ) يعني ان الضرورة التي تذكر في افراد هذه القضية لم تقيد بشئ من الوصف والوقت فيقال ان كل انسان حيوان بالضرورة بان كان مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً معتبراً لخراج الضرورة الوصفية والوقئية في القضية المشروطة والوقئية ( قوله على قياس الضرورية المطلقة ) أى انه اعتبر في تسميتها لفظ دائماً لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام في موادها بوصف ( قوله ما مر ) أى مع تغيير لطيف في الجهة وفي قوله ما مر إشارة الى مادة اجتماعها ( قوله أخص منها مطلقاً ) أى خصوصاً مطلقاً فكل قضية صحت ان تكون ضرورية يصح ان تكون دائماً ولا عكس فالنسبة بينها من حيث التحقق لا من حيث المفهوم اذ هما من حيث المفهوم متباينان ( قوله لان مفهوم الضرورة ) أى معناها الاتزامي اذ معناها الحقيقي الوجوب ويلزمه

ذلك وانما فسر الضرورة بتلك العبارة المفصلة لاجل ان تظهر النسبة ظهوراً تاماً واذ قلعت ان هذا تعريف ومفهوم للضرورة باللازم اندفع عنك ما يقال ان الامتناع عبارة عن ضرورة سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور لاخذ المعرف في التعريف وقوله امتناع انفكاك النسبة أى من حيث وقوعها أو من حيث عدم وقوعها

وقوع الافسكاك (قوله)  
لجواز امكان افسكاكها  
اعترض بان جواز امكان  
الافسكاك لا يفيدها في اثبات  
المضي لجواز ان يكون  
الامكان جائزا ولا يقع  
فيكون الافسكاك متممّا  
ورد باننا لانسل ان النسبة  
مثلا اذا كان امكانها جائزا  
يقرّب عليه ان يكون  
افسكاكها متممّا بل غير  
متممع لان الفرض ان  
الامكان متصف بالجواز  
لا بالوجوب وحينئذ  
لجواز امكان افسكاك النسبة  
كان في ثبوت المضي (قوله)  
بشرط ان يكون الخ  
الجبار والمجور متعلق  
بضرورة لا بثبوت لان الثبوت  
غير مشروطا وما بالضرورة  
هذه تكون ثابتة وقد  
تكون وصفيّة وقد تكون  
وقتية فاحترز بقوله بشرط  
ان يكون الخ من الضرورين  
الاخيرين وقوله متصفا  
بوصف الموضوع أي  
سواء كان الوصف منشأ  
للضرورة فتحوّل منعجب  
ضاحكاً ولا تحوّل كاتب  
متحرك الاصابع مادام

الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور (قال وليس متى كانت الخ) مناه ليس متى كانت النسبة متحققة بلزما امتناع انفكاكها عن الموضوع لان القضية سالبة لزومية (قال لجواز امكان انفكاكها) فلا يلزمها الامتناع فلم ان جواز امكان الانفكاك كاف في ثبوت المدعى ولا يرد ان امكان امكان الانفكاك لا يستلزم امكان الانفكاك لجواز ان يمكن امكانه ولا يقع فيكون الانفكاك ممثلا ولا حاجة الى ما قيل من ان المقصود جواز اجتماع امكان الانفكاك مع عدم الوقوع والى الالهي لاني لاني  
امكان الامكان يستلزم امكان انفكاكها اذ غاية الجهد تصحيح امكان الامكان لبيان قائمة اعتباراته وفي الاكتفاء بمجرد جواز امكان الانفكاك اشارة الى ان النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا انما تعتبر بالنسبة الى مفهومها مع قطع النظر عن الامور الخارجية والا فلا دلالا يستلزم الضرورة اذ لا بد له من علة تجب اما بذاتها أو بواسطة انتهائها الى ما يجب بذاتها ومع وجود العلة يجب وجود المللوم ومع عدمها يمتنع كيف ولو اعتبر الامور الخارجية يلزم احصاء القضايا في الضرورة الموجبة أو السالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب أو ممتنع (قال بشرط ان يكون الخ) متعلق بضرورة لا بثبوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كان الوصف منشأ للضرورة نحو كل متعجب ضاحك مادام متعجبا ويسمى الضرورة لاجل الوصف أولا لنحو كل كاتب متعجب الاصابه مادام كاتباً (قال وهي التي حك الخ) خرج بقيد الضرورة ما حكم فيها بحجة غير الضرورة وبقوله بشرط ان يكون ما حكم فيها بالضرورة الذاتية والوقعية وما يكون الوصف ظرفا للضرورة وبقوله مادام متعجبا بوصف الموضوع ما حكم فيها بالضرورة الوصفية لكن يكون الوصف غير العنوان نحو كل انسان متعجب الاصابه مادام كاتباً فانه قضية مشروطة غير معتبرة (قال مطلقا) أي غير مقيدة بوصف أو بوقت بل يكون في جميع أوقات الذات بل ضرورة شرعية في المثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا ينافي ضرورته له في مادة أخرى لامر آخر كالمترش

كاتباً فالتحرك إنما هو ناشئ عن الإرادة لاعتناء الكتابة بغيره هو لازم لها ولاجل هذا قال الشارح أي يكون لوصف الموضوع دخل الخ (قوله أعني أفراد الإنسان مطلقاً) أي غير مقيدة بوصف أو وقت بأن يكون في جميع أوقات الذات (قوله إنما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة) الحصر اضافي فلا ينفي أنه يتصف بالتحرك ضرورة في حالة الارتعاش

( قوله على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف ) أي بدون اشتراط ثبوت الوصف بل المراد انه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في أوقات اتفق ان الوصف أي وصف الموضوع حصل في تلك الاوقات ثبوت الوصف غير ( ٧٢ ) ملغى له رأساً بخلافه على الاول فانه جزء من الموضوع له ( قوله صدقت كما

شرط الوصف واما بالعمامة فلانها أهم من المشروطة الخاصة وستعرفها في المركبات وربما يقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف أهم من أن يكون للوصف مدخل في تحقق ضرورة أم لا والفرق بين المعنيين اما اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وأردنا المعنى الاول صدقت كما تبين وان أردنا المعنى الثاني كذبت لان حركة الاصابع ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورة لذات الكاتب في زمان أصلاً فأن تلك بالمشروطة بها فالمشروطة العامة بالمعنى الاول أهم من الضرورة والبالغة من

( قوله ) والفرق بين المعنيين ( أقول ) حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف صكان ضرورة نسبة المحمول إيجاباً أو سلباً بالقياس الى ذات الموضوع مأخوذاً مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على أنه ظرف للضرورة لاجزأ لما نسبت اليه الضرورة والا لزم اعتبار الوصف مرتين مرة جزأ لما نسبت اليه الضرورة ومرة طرفاً للضرورة فيصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه ولا فائدة لاعتبار الطرف ههنا فتبين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط . وحينئذ ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في تحقق الضرورة ضرورياً لذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروطة بشرط الوصف دون مادام الوصف وان كان ضرورياً له في زمان ثبوته له صدقت

( قوله حاصله ان المشروطة الخ ) يريد ان ثبوت المحمول فيها وان كانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما كان له دخل في الضرورة كان ما ينسب اليه الضرورة إيجاباً أو سلباً لمجموع الذات والوصف فبقي قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً كل ذات متصفة بالكتابة ينسب اليه التحرك بالضرورة بشرط انصافه بها فاندفع ما توهم من ان المحمول ليس ثابتاً لمجموع الذات والوصف بل لذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة الى تأويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول مقيد وفي الثاني مجرد لذات فانه مع عدم مساعدة العبارة له يرد عليه ان التقيد ان كان داخل يرد عليه ما يرد على تقدير دخول الوصف من أن الثبوت للذات لمجموع الذات والتقييد وان كان خارجاً لم يكن فرق بين المعنيين ( قوله ولا فائدة الخ ) لان اعتبار الظرفية لبيان أوقات الضرورة وقد استفيد من اعتبار الضرورة بالنسبة الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض أوقات الوصف لم يكن ضرورياً للمجموع فاعتبار الضرورة بالقياس الى المجموع يعني عن اعتبارها في جميع الاوقات

تبين ) أي لان المعنى ان التحرك واجب للكاتب بشرط كونه كاتباً ( قوله ) وان أردنا المعنى الثاني كذبت ( أي لان المعنى ان التحرك واجب للكاتب بدون اشتراط كتابة في الوقت الذي اتفق ان الكتابة وقعت فيه فالظرف حينئذ مطلق الزمن وحصول الكتابة الواقع اتفاقاً غير منطوق له ولا شك ان هذا كاذب لان التحرك ليس واجبا في هذا الزمن الذي اتفق حصول الكتابة فيه وذلك لان شرط ضرورة التحرك في الواقع الكتابة ووقوع الكتابة في ذلك الزمن ليست لازمة حتى يكون التحرك لازماً وانما وقوع الكتابة في ذلك الزمن أمراً اتفاقياً فاذا كان الشرط وهو الكتابة غير لازم في ذلك الزمن فيمكن المشروط وهو التحرك غير واجب فيه ( قوله في شيء من

الاقوات ) فيه اشارة لما قلنا من ان الظرف لضرورة الثبوت مطلق الزمن وان حصول الكتابة فيه أمر اتفاقي وجه لا يعتبر قيدا وليس الظرف الوقت المقيد بكونه كاتباً فيه والا رجسنا للمعنى الاول ( قوله فان الكتابة التي هي شرط الخ ) أي شرط لضرورة المتحرك في نفس الامر ( قوله فأن تلك بالمشروطة بها ) أي بالكتابة وهو التحرك وفيه ان الكتابة ليست شرطاً في تحرك الاصابع بل الامر بالعكس وهو ان التحرك شرط في الكتابة فتأمل

وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحدوا كانت  
المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة أو دائما أو مادام  
انسانا وان قايما فان كانت المادة مادة الضرورة

المشروطة بالمعين مما كقولك كل منخفض فهو مظلم مادام منخفضا سواء أريد منه بشرط كونه  
منخفضا أو مادام منخفضا بلا اعتبار الاشتراط بناء على أن الانخفاض ضروري للقمر في وقت معين  
وهو وقت حلوله الأرض بينه وبين الشمس فان نسبت الاظلام الى مجموع القمر ووصف الانخفاض  
كان ضروريا له وان نسبت الى ذات القمر كان أيضا ضروريا له في وقت الانخفاض لان القمر  
في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخاف على ما زعموا فذات القمر مستلزم للجموع من ذاته  
ووصف الانخفاض وهذا الجموع مستلزم للاظلام. ومستلزم المستلزم مستلزم فذات القمر في ذلك  
الوقت مستلزم للاظلام فظهر بذلك أن النسبة بين معني المشروطة هي العموم من وجه وهذا الكلام  
محقق وقد أخطأ فيه كثيرون وزعموا أن النسبة بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف أهم مطلقا  
(قوله على ما زعموا) اشارة الى ان ذلك مبني على زعمهم من ان نور القمر مستفاد من الشمس وان في نفسه  
كمدار وان مدار حركته يقطع مدار حركه الشمس على نقطتين اذا كان أحدهما في نقطة والاخر في  
الاخرى يقع الأرض حائل بينهما مانعا من وصول ضوء الشمس اليه فسرى على ظلمته الاصلية وظلمته الاصلية  
بمتتبع انفكا كإعنه لكونها مقتضى طبيعته (قوله لان مادام الوصف أهم مطلقا الخ) منشأ زعمهم اما عدم  
الفرق بين الطرفين والشرط واما النظر الى ان الثبوت في وقت الوصف لا بد له من علة ثبوت الوصف  
في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت ان النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية (قال أي يكون  
الخ) تفسير للشرط المحرور في قوله بشرط أن يكون حتى يلزم اجتماع الشرطية والجزمية فيفسد  
المنطق على ما فهم والمقصود من التفسير ان ليس المقصود من الشرط ماهو المتبادر منه حتى يكون  
الضرورة للذات والوصف خارجا فان الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد بالقيد  
بل هي بالنظر الى مجموع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات الموضوع فقط فلو وصف دخل  
في الضرورة وانما قالوا بشرط الوصف لكونه خارجا عن الضرورة وان كان داخلا فيها نسباليه  
الضرورة فما قيل يريد بقوله دخل أهم من الاستقلال والمداخلة وان كان المتبادر الثاني وهم (قال  
بسبب تسميتها) أي سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل ليست ضرورة الثبوت  
لذات الكاتب أعني أفراد الانسان فلا يتاني ضرورة ثبوت بعض أفراد بسبب الارتماش (قال  
فما تلك بالمشروطة بها) أي بالحركة للمشروطة ضرورة بالكتابة على ما قال الشارح في شرح  
المطالع فان الكتابة نفسها ليست ضرورة لما صدق عليه ان الكاتب في ثبوت أوقاتها فكيف يكون  
تحرك الاصابع التابع لها في الضرورة فلا يرد ما قيل ان الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع دون  
العكس ولا يحتاج الى تكلف يسمع وهو ان المقصود بالمشروطة بها الضرورة كما يقتضيه اضافة  
الشرط اليه محقق الضرورة فان الكلام في كون تحرك الاصابع ضروريا أو غير ضروري لا في  
ضرورة ضرورتها (قال ذات الموضوع أي حقيقته) (قال فاذا اتحد الخ) قاله اذا كان المحمول  
ضروريا لذات الموضوع والذات انما هو الحقيقة كان الحقيقة أيضا دخل في تلك الضرورة

( قوله ولم يكن للوصف مدخل ) أي دخول في الضرورة أي في خصوصها سواء كان الوصف خارجاً عن حقيقة ذات الموضوع أو جزءاً منها فالاول كما في مثال الشارح والثاني كما في قولك كل ناطق حيوان بالضرورة بقي ماذا تفاهراً ولكن كان للوصف مدخل في الضرورة النهائية والحكم أنه تصدق القضايا الثلاث لأنه لا يجوز حينئذ أن يكون الوصف مفارقاً بل لازماً للهائية وذلك كقولنا كل ناطق متعجب بالضرورة أو دائماً أو مادام ناطقاً فإن قلت إذا كانت القضايا الثلاث تصدق في تلك الحالة فلا شيء اختار ( ٧٤ ) الشارح صورة الاتحاد لاجتماع الثلاثة دون غيرها \* وأجيب بأنه إنما اختاره لكونه

وم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورة والدائمة دون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائماً لا بالضرورة مادام كاتباً فإن وصف الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وإن لم تكن للمادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورة والدائمة كما في المثال المذكور فإن تحرك الأصابع ليس بضروري ولا دائماً لذات الكاتب بل بشرط الكتابة وأما المشروطة بالنفي الثاني فهي أهم من الضرورة مطلقاً لأنه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يتخلو الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث تكون الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف ولا ندوم في جميع أوقات الذات \* الرابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات ( قوله ) العرفية العامة ( أقول ) لم يعتبر هنا متينان على قياس معنى المشروطة لأن المحمول

( قال ولم يكن للوصف دخل الخ ) سواء كان الوصف خارجاً كما في مثال الشارح أو ذاتياً نحو كل ناطق حيوان بالضرورة وأما إذا كان للوصف مدخل في الضرورة النهائية فلا يجوز أن يكون الوصف مفارقاً بل لازماً للهائية فحينئذ أيضاً تصدق القضايا الثلاث نحو كل ناطق متعجب بالضرورة أو دائماً أو مادام ناطقاً ونحو كل متعجب ضاحك بالقوة كذلك ومن هذا ظهر أن ذكر صورة الاتحاد لاجتماع القضايا الثلاث بطريق التمثيل تقدير واختاره لكونه مطرداً من غير اشتراط بخلاف ما إذا تفاهراً فإنه لا بد من اشتراط أن يكون للوصف دخل في الضرورة النهائية تقدير فإنه تخير فيه من بدعي القطعية ( قال كقولنا كل كاتب حيوان الخ ) مثال القضية التي هي ضرورة أو دائماً وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوله بالضرورة أي مثال ذلك كقولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة أو الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف ( قوله ) في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب أي أفراد الانسان كاتباً مع قطع النظر عن الكتابة ( قوله ) كما في المثال المذكور وهو كل كاتب متحرك الأصابع ( قوله لأنه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات أي أوقات للعهد أو مطلق الضرورة بأن لا يوجد الضرورة أصلاً لا في جميع الاوقات ولا في بعضها وليس المقصود الضرورة المطلقة إذ لا يكفي الخلو عنها في تحقق الدائمة بدون الضرورة في جميع أوقات الوصف ( قوله لم يعتبر هنا الخ ) يريد أن مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لفاعلها وذلك بدون العكس ) أي لا يلزم من ثبوت الضرورة في جميع أوقات الوصف ثبوتها في جميع أوقات الذات كما في الموضوع

قوله كل قر منخفض مظهر مادام منخفضاً فالانظام ثابت للأفراد في أوقات الانخفاض ضرورة ولا يلزم منه ثبوت الانظام للأفراد في أوقات كونها قرأ غير منخفضة ( قوله لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة ) كما في كل انسان حيوان ( قوله حيث يتخلو الدوام عن الضرورة ) وذلك كقولنا كل ذلك متحرك دائماً فإن التحرك ليس بواجب لكنه دائم ثم إن ال في الضرورة للعهد أي الضرورة التي في الكلام وهي الضرورة في جميع أوقات الوصف أو للجنس أي مطلق الضرورة لأن لا توجد



الضرورة أصلاً لاني جميع الاوقات ولا في بعضها وليس المراد الضرورة المطلقة اذ لا يكتفي الحلو عنها في تحقق المائة بدون الضرورة في جميع اوقات الوصف ( قوله لان العرف يفهم ) أى لان أهل العرف يفهمون وقوله من السالبة اذا أطلقت أى لم يقيد بالدوام وقوله من السالبة أى من جنس السوالب المتحقق في البعض أى ان العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المتقدمة بقيد مادام وهي التي يكون بين موضوعها ومحمولها اتفاق نحو لاشئ من الثائم بقاعد فان قيل ان العرف لا يفهم التقييد بالوصف في نحو ليس رجل في الدار ولا في ليس الانسان حجراً ( ٧٥ ) فاما معنى نسبة هذا المعنى الى العرف

مع عدم الاطراء قلت ان الفهم في بعض القضايا كاف في نسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجب اطراء هذا الفهم في جميع السوالب ( قوله وهي أعم مطلقاً من المشروطة ) أى والعرفية أعم من المشروطة العامة لانه متى تحقق الضرورة بحسب

الموضوع متصفاً بالنوع ومثالها إيجاباً وسلباً ماصر في المشروطة العامة من قولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ودائماً لاشئ من الكاتب بما كن الاصابع مادام كاتباً واتما سميت عرفية لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا أطلقت حتى اذا قيل لاشئ من الثائم بمقتضى يفهم العرف ان المستيقظ مسلوب عن الثائم مادام دائماً فلما أخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي أعم مطلقاً من المشروطة العامة فانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه متى صدقت الضرورة أو الدوام في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينكس الحاشية المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل اما الإيجاب فكقولنا كل انسان متفلس بالاطلاق العام واما السلب فكقولنا

اذا كان دائماً لمجموع الذات والوصف كان دائماً للذات في زمان الوصف لان معنى الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالتقاس الى المجموع وبالتقاس الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان الوصف مدخل في دوام المحمول كما مر في المثال المذكور أو لم يكن كما في قوله كل كاتب

التوقيت قد يكون باعتبار المدخلة وقد يكون باعتبار الظرفية الصرفة ولما كان هذان الاعتباران مختلفين بالتقاس الى الضرورة لانه قد يتحقق الضرورة باعتبار المدخلة دون الظرفية اعتبر للضرورة المشروطة معنيين بخلاف الدوام فانه لا يختلف باعتبار المدخلة والظرفية فلم يعتبر له معنيين ولم يفرق بين الظرفية والمدخلة ولذا وقع في عباراتهم مادام الوصف من غير تفصيل وفي المتن بشرط الوصف وليس مقصوده ان أحد المعنيين يعتبر دون الآخر فيتردد في ان ايهما اعتبر وإيهما متروك على ما هو ( قال لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة ) أى العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المتقدمة بقيد مادام وهي التي يكون بين وصف موضوعه ومحموله تناف نحو لاشئ من الثائم بقاعد وهذا القدر كاف لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجب اطراء هذا الفهم في جميع السوالب فاقيل في انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس الانسان حجراً وأمثال ذلك وهم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الإيجاب فانه يفهم في الإيجاب الاطلاق العام نحو كل ثائم مستيقظ وبالعكس ( قال بالفعل ) متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمقصود بالفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن

الوصف تحقيق الدوام بحسب الوصف كما في كل كاتب متحرك الاصابع دام كاتباً فان تحرك الاصابع للكاتب مدة الكتابة ضروري ودائم مدتها وقوله من غير عكس أى لا يلزم من تحقق الدوام بحسب الوصف تحقيق الضرورة بحسبه وذلك كقولنا كل فلك متحرك مادام فلما قال بثبوت التحرك له مادام فلما دائم وليس بضروري ( قوله لانه متى صدقت الضرورة

أو الدوام ) في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف وذلك كقولنا كل انسان حيوان مادام انساناً وقوله ولا ينكس أى لانه قد يصدق الدوام في جميع اوقات الوصف ولا تصدق الضرورة أو الدوام في جميع اوقات الذات وذلك كقولنا كل قر متخسف فهو مظلم مادام متخسفاً فالاطلام ثابت للافراد في اوقات الانحساف دائماً ولا يلزم منه ثبوت الانطلام ضرورة ولا دواماً في جميع اوقات القمر ( قوله بالفعل ) متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن

(قوله لان القضية اذا أطلقت الخ) يعني ان القضية المطلقة التي لم تذكر فيها الجهة بان لم يصرح بقولنا بالاطلاق بل يفرض فيها حكم الإيجاب والسلب أعم من أن يكون بالقوة (٧٦) أو بالفعل فهي مشتركة بين الموجبات الفعلية والممكنة لانها اذا أطلقت ولم

لاشئ من الانسان بمنتهى بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية اذا أطلقت ولم تقيد بقيد من دوام أو ضرورة أو لا دوام أو لا ضرورة ففيهم منها فعالية النسبة فلما كانت هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها أعم من الوجودية واللازمة والضرورية كإسجعي وهي أعم من القضايا الأربع المتقدمة لانه متى صدقت ضرورة أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف تكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعالية النسبة ضرورتها أو دوامها \* السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب الخالف للحكم فان كان الحكم في

جوان (قوله) الممكنة العامة (أقول) الامكان العام يضر تارة بسلب الضرورة القانية عن الجانب

(قال لان القضية اذا الخ) يعني ان القضية المطلقة التي لم تذكر فيها الجهة بل يتعرض فيها لحكم الإيجاب والسلب أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة فهي مشتركة بين الموجبات الفعلية والممكنة لانها اذا أطلقت ففيهم منها فعالية النسبة فيسمى المقيد باسم المطلق بفعالية استعماله فيه كذا أفاده الشارح في شرح المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان كلاهما كقيمتان زائدتان على النسبة ثم قال والحق ان الفعل ليس كقيمة السب لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد أن يكون أمراً مغايراً لوقوع النسبة الذي هو الحكم والفعل الذي دل عليه بلفظ الاطلاق لا يصح ان يكون جهة لان معناه ليس الا وقوع النسبة وأجيب بان عدمه للمطلقة في الموجبات مجاز يجمع ذكر الجهة في كل كاعتدت السالبة في الخليات والشرطيات فتأمل (قوله) لانها أعم من الوجودية واللازمة والضرورية الخ) لم يقل وانما كانت عامة لانها أعم من الأربع قضايا المتقدمة لاجل ان يكون الكلام في القضايا الموجهة كله على وتيرة واحدة من النظر لما قبلها ولما بعدها (قوله وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة

تقيد بقولنا بالاطلاق ففيهم منها فعالية النسبة فيسمى المقيد وهو القضية التي صرح فيها بجهة الاطلاق باسم المطلقة عن ذلك الجهة بحيث قيل المطلقة بسبب استعماله فيه واعتراض جعلهم الاطلاق جهة وذلك لان شرط الكيفية التي يدل عليها بالجهة ان تكون أمراً مغايراً لوقوع النسبة الذي هو الحكم والفعل الذي دل عليه بلفظ الاطلاق لا يصح ان يكون جهة لان معناه ليس الا وقوع النسبة وأجيب بان عدمه للمطلقة في الموجبات مجاز يجمع ذكر الجهة في كل كاعتدت السالبة في الخليات والشرطيات فتأمل (قوله) لانها أعم من الوجودية واللازمة والضرورية الخ) لم يقل وانما كانت عامة لانها أعم من الأربع قضايا المتقدمة لاجل ان يكون الكلام في القضايا الموجهة كله على وتيرة واحدة من النظر لما قبلها ولما بعدها (قوله وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة

المطلقة عن الجانب الخالف) أي أعم من أن يكون الجانب الموافق ضرورياً أو دائماً بدون ضرورة القضية أو واقعاً بالفعل بدون ضرورة ودوام أو ليس بواقع أصلاً ولكنه ممكن ولا يتأتى ان يكون مستحيلاً فتأمل الاول قولنا كل

انسان حيوان بالامكان العام فان ثبوت الحيوانية للانسان ضرورى ومثال الثاني كل فلك متحرك بالامكان العام فتحرك الفلك دائم غير ضرورى ومثال الثالث كل منخفض متحرك مظم بالامكان العام فان الاطلاق ثابت للمنخفض بالفعل بدون ضرورة ودوام ومثال الرابع كل نار باردة بالامكان العام فتبوت البرودة للنار ممكن وليس بواقع أصلاً واعترض قوله ما حكم فيها بسلب الضرورة بان الحكم ليس بسلب الضرورة بل بالثبوت الذى تعلق به السلب على جهة الضرورة فالاولى ان يقول وهي ما حكم فيها بثبوت المحمول أو سلبه بالامكان وأجيب بأنه اتما عبر بما ذكر للإشارة الى ان الممكنة اتما تشتمل على السلب باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها ( قوله لاحتمالها على معنى الامكان ) المراد بالاحتماء الاشتغال أى لاشتغالها على الامكان من اشغال الشكل على الجزء في القضية الكلية ومن اشغال الدال على المدلول في القضية وبهذا ( ٧٧ ) أى بقولنا من اشغال الشكل أو الدال

اندفع ما يقال ان جميع القضايا الموجهة مشتملة على الامكان ولم تسم بذلك لان اشغالها عليه باعتبار الصدق والتحقق لاعتبار كونه دالة عليه وأنه جزء منها ( قوله فلا أقل من الخ ) فيه حذف هزة الاستفهام والمفضل وقوله ان لا يكون الخ بياناً للاقل أى فلا أقل من ذلك واسم الإشارة راجع لصديق الإيجاب بالفعل والاستفهام انكارى والمعنى لانه متى صدق الإيجاب بالفعل في المطلقة فلا يتبين ان لا يكون السلب ضرورياً أى لا يتبين إمكان الإيجاب في الممكنة العامة بل الإيجاب فيها قد يكون ممكناً وقوله فتي صدق

القضية بالإيجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الجانب المخالف للإيجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية السلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فانه هو الجانب المخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذ قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان العام فمعناه ان إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وأما سميت ممكنة لاحتمالها على معنى الامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطابقة العامة لانه متى صدق الإيجاب بالفعل فلا أقل من أن لا يكون السلب ضرورياً وسلب ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب فتي صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالامكان ولا ينكس لجواز أن يكون الإيجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الإيجاب ضرورياً وسلب ضرورة الإيجاب هو إمكان السلب فتي صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز أن يكون السلب ممكناً غير واقع وأعم من القضايا الباقية لان المطلقة العامة أعم منها مطلقاً والأعم من الأعم أعم قال

المخالف للحكم كما ذكره وتارة بسلب الاستماع الثاني عن الجانب الموافق فان مكان الإيجاب معناه عدم استماع الإيجاب أو عدم ضرورة السلب وكذا الحال في إمكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى ما حكم فيها بثبوت المحمول أو سلبه بالامكان إشارة الى أن الممكنة اتما تشتمل على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها ( قال لاحتمالها على معنى الامكان ) اشغال الكل على الجزء فلا يرد ان جميع القضايا الموجهة مشتملة على الامكان فان اشغالها عليه باعتبار التحقق والصدق ( قال والأعم من الأعم ) اذا كان العموم والخصوص من حيث التحقق فلا يرد أن الجنس أعم من الحيوان وهو أعم من زيد مع أن الجنس ليس أعم منه لعدم صدقه عليه ( قوله والتفسيران متساويان ) أى تحقفاً فان ضرورة أحد الطرفين يستلزم امتناع الطرف الآخر فعدمها يستلزم عدمه

الإيجاب بالفعل فربيع على قوله لانه متى صدق الإيجاب الخ ( قوله فتي صدق الإيجاب بالفعل الخ ) وذلك كما في قولنا كل انسان متنفس بالاطلاق فقد صدق الإيجاب بالفعل وبالامكان ( قوله ولا ينكس ) أى لا يلزم من صدق الإيجاب بالامكان صدق الإيجاب بالفعل لجواز ان يكون الإيجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً نحو كل فلك متحرك بالامكان العام فإيجاب السكون للفلك ممكن وغير واقع ( قوله وكذلك متى صدق السلب بالفعل الخ ) نحو لاشئ من الانسان يتحجر بالفعل ( قوله دون العكس ) لجواز ان يكون السلب ممكناً غير واقع نحو لاشئ من الفلك يتحرك بالامكان العام فان هذا السلب ممكن غير واقع لان الواقع التحرك فلا تصدق هذه مطلقة عامة لعدم وقوع السلب ( قوله والأعم من الأعم ) اعترض بان الجنس أعم من الحيوان وهو أعم من زيد مع ان الجنس ليس أعم من زيد اذ لو كان أعم منه لكان زيد من ماصدقات الجنس فيكون جنساً كما ان الحيوان من ماصدقاته وهو جنس وأجيب بان محل كون الأعم من الأعم أعم اذا كان عموماً من حيث التحقق كما في القضايا

والجنس أعم من زيد من حيث مفهومه ( قوله من المركبات المشروطة الخ ) لم يقل الاول من المركبات المشروطة الخ اشارة الى ان الاولى المستفادة من ( ٧٨ ) قول المصنف الاول للمشروطة الخاصة اولى ذكيرة وليست اولى رتبة ( قوله مع

( وأما المركبات فسيح \* الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتربكها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من النكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتربكها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة )

( أقول من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه والدوام بحسب الوصف يمتنع أن يقيد بالادوام بحسب الوصف فان قيد قيداً صحيحاً فلا بد من أن يقيد بالادوام بحسب الذات حتي تكون النسبة فيها ضرورية ودائمة في جميع أوقات وصف للموضوع لا دائماً في بعض أوقات ذات الموضوع وهي أعني المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتربكها

( قوله ) وانما قيد اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف ( أقول ) اعلم أن المشروطة العامة يمكن تقييدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب غير معتبر ويمكن تقييدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة الوصفية وهو ظاهر ولا بالادوام الوصفي

( قال من المركبات المشروطة الخ ) لم يقيدها بالاولية اشارة الى أن الاولى المستفادة من قول المصنف الاولى المشروطة الخاصة اولى ذكيرة وليست اولى رتبة ( قال مع قيد اللادوام ) يعني ان اللادوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الاول مشروطة عامة لان كونها بسيطة انما يقتضي ان لا تشمل على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضي ان لا يمتنع معها بطريق التقييد فاقبل ان اطلاق المشروطة على الجزء الاول باعتبار أنه كان مشروطة عامة قبل التقييد بالادوام لان المشروطة العامة هي المكيفة بكيفية واحدة لا المكيفة بالكيفيتين وهم نشأ من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد ( قال ) ( وانما قيد اللادوام الخ ) يعني ان الدوام المعتبر في الموجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد بنسبه اما ان يكون بالادوام الذاتي أو اللادوام الوصفي ولا ثالث والتقييد بالادوام الوصفي وكذا بالادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي فبقي قوله فان قيد تقييدها بحسب الذات بالادوام تقييدها لان الكلام فيه ( قال ) لان المشروطة العامة أي جهة المشروطة العامة ( قال والضرورة بحسب الوصف الخ ) أي مستلزماً له ( قال لا دائماً في بعض أوقات ذات الموضوع ) ظرف مستقر أي كاشفة في بعض أوقات الذات فيه اشارة الى ان سلب الدوام الذاتي فيها انما يتحقق باعتبار بعض أوقات الذات باعتبار جميع الاوقات لتحقق الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف الذي هي بعض أوقات الذات ولذا قالوا لا بد أن يكون الوصف فيها وصفاً مفارقاً على ما سيحكي ومن لم يقبه لهذا الدقة قال الاولى لا دائماً في جميع أوقات الذات أو غير متحققة في بعض أوقات الذات بناء على زعمه ان قوله في بعض أوقات ذات الموضوع

قيد اللادوام ( المراد ان اللادوام جزء منها والجزء الثاني المشروطة العامة ضرورة أهمها مركبة وليس اللادوام شرطاً فيها لان ذلك ينافي كونها مركبة ( قوله وانما قيد اللادوام الخ ) حاصله ان الدوام المعتبر في الموجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد بنسبه إما ان يكون بالادوام الذاتي أو اللادوام الوصفي ولا ثالث لهما والتقييد بالادوام الذاتي وكذا اللادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي ( قوله لان المشروطة العامة هي الضرورة ) أي لان جهة المشروطة العامة الخ وقوله والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه أي مستلزماً للدوام بحسبه وقوله يمتنع ان يقيد أي والا لزم التناقض بان يكون كاتب لا كاتب وقوله فان قيد تقييدها صحيحاً أي فان قيد بالادوام تقييدها صحيحاً لان الكلام في اللادوام ( قوله لا دائماً في بعض أوقات ذات الموضوع )

هذا هو محط التفرع ثم ان قوله في بعض ظرف مستقر أي لان الدوام كائن في بعض أوقات الذات ولم يقل من في جميع أوقات الذات اشارة الى ان سلب الدوام الذي فيها انما يتحقق باعتبار بعض أوقات الذات وهو الوقت الذي لم يكن الوصف حاصل فيه لا باعتبار جميع الاوقات لتحقق الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف التي هي بعض أوقات الذات

( قوله أي قولنا لاشئ من الكائن بمتحرك الاصابع بالفعل ) أي لاشئ من الفئات المعبر عنها بالكائن بمتحرك الأصابع بالفعل أي في وقت ما وهو غير وقت الكتابة ( قوله لان إيجاب المحمول للموضوع ) ( ٧٩ ) أي في القضية المقبولة كالتالي

المذكور ( قوله اذا لم يكن دائماً ) بأن قيده بالادوام ( قوله كان معناه ) أي .  
معني ذلك الإيجاب المقيد بالادوام انه ليس متحققاً في جميع الاوقات أي أوقات الذات ( قوله في جميع الاوقات ) الجار والمجرور متعلق بمنحقق لا بلس وذلك لانه فهم الدوام انما يقتضي رفع استمرار الإيجاب في جميع الاوقات ولا يقتضي رفع الإيجاب أصلاً بحيث يكون غير محقق وتسقط بليس قيد المعني الثاني ( قوله وانما لم يتحقق الإيجاب ) أي وانما انتفي الإيجاب في جميع الاوقات ثبت السلب في الجملة أي في بعض الاوقات ( قوله لا دائماً ) عطف على قوله ما دام كتبها الذي هو توقيت لثبوت المحمول للموضوع فيكون الادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر للذات وليس قوله مادام كتباً توقيتاً للضرورة حتى يكون الادوام نفياً لدوام تلك الضرورة مع ان الضرورة لا تكون الا

من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة \* أما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية \* وأما السالبة المطلقة العامة فالجزء الثاني من القضية أي قولنا لاشئ من الكائن بمتحرك الاصابع بالفعل ففي مفهوم الادوام لان إيجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان معناه ان الإيجاب ليس متحققاً في جميع الاوقات وانما لم يتحقق الإيجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معني السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكائن بساكن الاصابع مادام كتباً لان دائماً فتركيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة أي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم الادوام لان السلب اذا لم يكن دائماً لم يكن متحققاً في جميع الاوقات وانما لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الإيجاب في الجملة وهو الإيجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملتبسة من الإيجاب والسلب فكيف تكون موجبة وسالبة فقول الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الاول وسلبها اصطلاحاً فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وان كان سالباً فسالبة ولا يسلب الإطلاق العام ولا يسلب الامكان العام لانها أهم من الضرورة الوصفية ولا يجوز تقييد الخاص بسلب العام فانه قيد غير صحيح \* وقس على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيظهر لك أن بعض أوقات الموضوع ظرف لقوم متعلق بلا دائماً ( قال لان إيجاب المحمول للموضوع ) أي في القضية المقبولة كالتالي المذكور اذا لم يكن دائماً بأن قيد بالادوام كان معني ذلك الإيجاب المقيد بالادوام ( انه ليس متحققاً في جميع الاوقات ) أي تحقق ذلك الإيجاب في جميع الاوقات منف والجوارع المجرور متعلق بمنحقق وليس ظرف النفي لان رفع الدوام انما يقتضي رفع استمرار الحكم لاستمرار رفع الحكم ( وانما لم يتحقق الإيجاب ) أي اذا انتفي تحقق الإيجاب ( في جميع الاوقات ) محقق السلب في الجملة ( أي في جميع الاوقات أو بعضها ) مفهوم الادوام باعتبار منطوقه الصريح مطلقة عامة وان كانت متعقبة ههنا في ضمن رفع الإيجاب في بعض الاوقات بناء على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام اقتضى تحقق الإيجاب في زمان الوصف ثم ان قوله لا دائماً عطف على مادام وهي توقيت لثبوت المحمول للموضوع فيكون الادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر الى الذات وليس توقيتاً للضرورة حتى يكون الادوام نفياً لدوام تلك الضرورة وبما قررنا لك ظهر اندفاع الشكوك الثلاثة التي أوردتها بعض الناظرين حيث قال يرد ههنا اشكالات \* الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائماً لم يتحقق السلب في الجملة \* الثاني ان اللازم لثني تحقق الإيجاب في جميع الاوقات تحقيق السلب في وقت وفضلية النسبة أهم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقق يقتضي جعل الادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة \* الثالث ان قيد الادوام في القضية لا يبعد السلب لدوام الضرورة بحسب الذات لاسبب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه بقاعدة اللغة عطف دائماً على مادام بكلمة لا فيكون ظرفاً للضرورة كإددام ( قال ملتبسة من الإيجاب والسلب ) فيكون مشتملة عليها فكيف يكون أحدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما اشتملت على الإيجاب والسلب

دائمة ( قوله منتشرة من الإيجاب والسلب ) أي مشتملة عليهما وقوله فكيف تكون موجبة أي فقط أو سالبة فقط أي والحال انه قد سبق ان معنى الموجبة ما اشتملت على الإيجاب وان السالبة ما اشتملت على السلب ( قوله اصطلاحاً ) أي ولا مناقشة فيه

( قوله والجزء الثاني ) جملة مستأنفة لبيان حال الجزء الثاني ( قوله في الحذف ) أي في الإيجاب والسلب وقوله في الحكم أي في الكلية والجزئية ( قوله والنسبة بينها الخ ) مبتدأ خبره محذوف دل عليه بما بعده أي يفصل فيها ويقال أما الخ ومقابل أما منوى في الصورة الآتية ( قوله وبين الدائمتين ) المراد بهما الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة ( قوله وهو مبين للدوام بحسب الذات ) أي في الدائمة المطلقة وهو ظاهر أي لانهما قضيان والقيضان متباينان ( قوله وللضرورة بحسب الذات ) أي في الضرورية المطلقة ( قوله وتقضي الاعم ) المراد بالأعم الدوام وتقضيه هو اللادوام وقوله مبين لمعين الاخص أعني به الضرورة ونظير هذا للاحيوان فانه مبين للانسان ( قوله أخص من المطلق ) أي بحسب التحقق لامن حيث الحمل ( قوله وكذا من ( ٨٠ ) القضايا الثلاث ) وهي المطلقة العامة والممكنة العامة والعرفية العامة ( قوله لانهما

والجزء الثاني موافق له في الحكم وغايل له في الكيف والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة أما بينها وبين الدائمتين فبإبينة كلية لانها مقدمة باللاودام بحسب الذات وهو مبين للدوام بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات أخص من الدوام بحسب الذات وتقضي الاعم مبين لمعين الاخص مباينة كلية وهي أخص من المشروطة العامة مطلقاً لانها المشروطة العامة المقيدة باللاودام والمقيد أخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية لانها أعم من المشروطة العامة قال

( الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها إيجاباً وسلباً ماض )

( أقول ) العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لاشئ من الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من سالبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي أعم من المشروطة الخاصة مطلقاً لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائماً صدق اللادوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس

لتركيب هناك وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر

( قال والجزء الثاني الخ ) جملة ابتدائية لبيان حال الجزء الثاني لاحالية اذ لا معنى للتقيد ( قال والنسبة بينها وبين القضايا ) مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده أي مفصلة بهذا التفصيل وعديل امامنوي في الصور الآتية ( قال والمقيد أخص من المطلق ) أي بحسب التحقق

أعم من المشروطة العامة ) أي لان الثلاثة الباقية أعم من المشروطة العامة أي وقد علمت ان المشروطة العامة أخص منها فتكن حيثند المشروطة الخاصة أخص من الثلاثة لان الاخص من الاخص من الشئ أخص من ذلك الشئ ( قوله هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ) أي تعرف بانها ما حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع وسلبه عنه ما دام ذات الموضوع متصفاً بالمتوان بقيد اللادوام بحسب الذات واتحاد قيد اللادوام بحسب الذات لان العرفية العامة هي الدوام بحسب الوصف والدوام بحسب

الوصف يتمتع ان يقيد باللاودام بحسب الوصف لثلا يلزم اجتماع التقضين وهو محال فان قيد الدوام المذكور تقييداً صحيحاً فلا بد ان يقيد باللاودام بحسب الذات لاجل ان تكون النسبة فيها دأمة في جميع أوقات وصف الموضوع ولا دأمة في بعض أوقات ذات الموضوع وقوله وسالبة مطابقة عامة أي لاشئ من الكتاب بمتحرك الاصابع بالفعل أي في وقت ما \* وذلك الوقت في الواقع غير زمن الكتابة ( قوله فتركيبها من موجبة عرفية عامة ) وهي الجزء الاول وقوله وموجبة مطلقة عامة أي كقولنا كل كتاب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام ( قوله لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف ) أي كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً وقوله من غير عكس أي كما في كل مدرس متحرك الاعضاء مادام مدرساً

( قوله ومباينة للذاتين ) أى لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للدوام بحسب الذات ( قوله لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة ) كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع فان اعتبر بالضرورة صدقت المشروطة وان اعتبر بالدوام صدقت العرفية ( قوله في مادة الضرورة الذاتية ) كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة لانه اذا صدق الضرورة في جميع أوقات الذات صدق الضرورة في جميع أوقات الوصف ( قوله اذا كان الدوام بحسب الوصف ) أى كقولنا كل ناظم مستريح الاعضاء مادام ناظماً ( قوله وكذا من الباقيتين ) أى أخص من الباقيتين أعني المطلقة العامة والممكنة العامة ( قوله لانهما أهم من العرفية العامة ) أى وقد سبق انهما أخص من العرفية العامة والأخص من الأخص من شيء أخص من ذلك الشيء ( قوله يجب ان يكون وصفاً مفارقاً ) أى كالكتابة في قولنا كل كاتب الخ وقوله لذات الموضوع ( ٨١ ) متناقض بقوله وصفاً أى يجب

ان يكون وصفاً لذات الموضوع حال كونه مفارقاً أى غير لازم على الدوام ويصح أيضاً ان يكون متعلقاً بقوله مفارقاً أى مفارقاً للذات في بعض الاوقات وليس المراد أنه مفارق لها دائماً والا فافى كونه وصفاً لما تأمل ( كآية ) ( قوله فانه ) أى وصف الموضوع لو كان دائماً للموضوع كما في الانسانية في قولنا كل انسان حيوان ( قوله ووصف المحمول دائماً ) جملة حالية ( قوله هذا خلف ) أى كون وصف المحمول دائماً لا دائماً باطل لا يلزم عليه من الجمع بين التقيضين ( قوله الوجودية

ومباينة للذاتين على ما سلف وأهم من المشروطة العامة من وجه لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة وأخص من العرفية العامة لان المقيد أخص من المطلق وكذا من الباقيتين لانهما أهم من العرفية العامة \* واعلم أن وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين يجب أن يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع فانه لو كان دائماً له ووصف المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان دائماً بحسب الذات هنا خلف قال

( الثالثة الوجودية اللازمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللازمة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان يضحك بالفعل لا بالضرورة فتركيها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة )

( أقول الوجودية اللازمة هي المطلقة العامة مع قيد اللازمة بحسب الذات وانما قيد اللازمة بحسب الذات وان أمكن تقيد المطلقة العامة بالضرورة بحسب الوصف لانهم لم يثبتوا هذا التركيب ولم يترفوا أحكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة أما الموجبة المطلقة العامة فهي الجزء الاول وأما السالبة الممكنة العامة أى قولنا لاشي من الانسان يضحك بالامكان العام فهي معنى اللازمة لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب يمكن

( قال مفارقاً لذات الموضوع ) متعلق بوصفاً لا مفارقاً والا لوجب عن والوصفية مسلم لكونهما مأخوذة في مفهومها فلذا لم يتعرض لآبائه وأثبت وجوب كونه مفارقاً ( قال ولم يترفوا أحكامه ) من العكس والتقيض

( ١١٢ - شرح التسمية ثاني ) ( اللازمة ) انما سميت وجودية لان الحكم فيها بالفعل وقوله هي المطلقة العامة مع قيد اللازمة وحيث تعرف بها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مقيداً بالضرورة بحسب الذات ( قوله وان أمكن تقيد المطلقة العامة بالضرورة بحسب الوصف ) أى كما في قولنا كل كاتب ضاحك بالفعل لا بالضرورة بحسب الوصف ( قوله لانهم لم يثبتوا هذا التركيب ) أى لان القوم لم يجعلوا اللازمة بحسب الوصف قيداً في المطلقة العامة لثقة استعماله فلما كان هو في حد ذاته قليلاً لم يثبتوه قيداً في التركيب لثقة استعماله حيثئذ ( قوله ولم يترفوا أحكامه ) أى لم يلتفتوا لاحكامه من تناقض وعكس وتركب القياس ( قوله لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً ) أى لان الإيجاب المعتبر في لفظ القضية اذا لم يكن مدلوله ضرورياً في الواقع وقوله كان هناك أى بحسب ما يفهم من القضية سلب ضرورة الإيجاب فاندفع بهذا ما قال ان قوله كان هناك الخ هو عين قوله لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً فالفرع عين الفرع عليه مع أنه يجب تعاقبهما

( قوله وموجبة ممكنة عامة ) هي معنى اللاضرورة وهي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام ( قوله وهي أهم مطلقاً من الخاصين ) أي للشرطة الخاصة والرفية الخاصة ( قوله لانه متى صدقت الضرورة ) أي في الشرطة الخاصة أو الدوام بحسب الوصف أي في الرفية الخاصة ومثال الاول كقولنا بالضرورة كل ككاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتنى صدق ضرورة التحرك لا دائماً صدق حصول التحرك بالفعل لا بالضرورة ومثال الثاني كقولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتنى صدق دوام التحرك في مدة الوصف لا دائماً بحسب دوام الذات صدق حصول التحرك بالفعل لا بالضرورة ( قوله صدق فعلية النسبة لا بالضرورة ) اما صدق فعلية النسبة فلا تـ الاطلاق العام أهم من الدوام الوصفي الذي هو أهم من الضرورة واما صدق لا بالضرورة فلا أنه من الدوام من غير عكس أي لا يلزم من صدق فعلية النسبة لا بالضرورة صدق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فان حصول الضحك بالفعل لا بالضرورة لا يتأتى ان يكون ضرورياً أو دائماً ( قوله لتقيدها ) أي الوجودية للضرورة ( قوله وأهم من الدائمة ) أي الدائمة المطلقة ( قوله لتصادقها في مادة الدوام ( ٨٢ ) الخالي عن الضرورة ) أي كما في قولنا كل فلك متحرك دائماً فان هذا متحقق

فيه كل من القضيتين لكن زياد عليه لا بالضرورة اذا جمل وجودية لادائمة ( قوله وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة ) كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ( قوله وبالعكس في مادة اللادوام ) أي وصدق الوجودية اللادائمة في مادة أنتنى فيها الدوام بحسب الذات كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ( قوله وكذا من الشرطة العامة والرفية العامة لتصادقها في مادة الشرطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة لمخصوص المقيد ومن الممكنة العامة لانها أهم من المطلقة العامة قال ( الرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجاباً وسلباً ماسر ) وتركيب القياس في الصراخ التعريف شاختن ( قال صدق فعلية النسبة لا بالضرورة ) اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام أهم من الدوام الوصفي واما لا بالضرورة فلا أنه أهم من اللادوام ( قال وصدقها بدونها في مادة الضرورة التي يكون النوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكذا الحال فيها

وكذا الوجودية للضرورة أهم من وجه من هاتين القضيتين ( قوله لتصادقها ) أي القضاء الثلاث في مادة الشرطة ( اقول الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ( قوله وصدقها بدونها في مادة الضرورة ) أي التي يكون العنوان فيها عن الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة لانه اذا صدقت الضرورة في جميع أوقات الذات صدقت الضرورة والدوام بحسب الوصف وحيداً هنا يصلح مثالا للشرطة والرفية العامتين ومعلوم انه لا يصلح مثالا للوجودية للضرورة لما علمت أنه اعتبر فيها قيد اللاضرورة والضرورة موجودة هنا ( قوله وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ) أي في مادة أنتنى فيها الدوام بحسب الوصف حتى لا تكون مشروطة ولا عرفية نحو كل كاتب آكل لا بالضرورة ( قوله لمخصوص المقيد ) أي وهو الوجودية اللاشروطية لانها قيدت بالضرورة أي عن المطلق وهو المطلقة العامة ( قوله ومن الممكنة العامة ) أي وأخص من الممكنة العامة وقوله لانها أي للممكنة العامة أهم من المطلقة العامة أي وقد علمت ان المطلقة العامة أهم من الوجودية اللاشروطية فلتكن الممكنة العامة أهم من الوجودية اللاشروطية والوجودية أخص منها لان الاخص من الاخص ( قوله مع قيد اللادوام بحسب الذات ) أي فهي ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لا دائماً بحسب الذات



( قوله لانه متى صدقت مطلقتان ) أي كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فهاتان مطقتان عامتان الاولى موجبة وهي كل انسان ضاحك بالفعل والثانية أعني قولنا لا دائما سالبة وهي لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل ويصح ان يجعلا مطلقة ويمكنه بأن يقال كل انسان ضاحك بالفعل ولا شئ من الانسان بضاحك بالامكان بمعنى ان الضحك انتفت الضرورة عنه ( قوله بخلاف العكس ) أي فليس كلما صدقت مطلقة ويمكنه يصدق مطلقتان لما علمت ان الممكنة أعم من المطلقة فينفرد بتحقيقها في جهة عمومها وذلك كما في كل فلك متحرك بالفعل لا بالضرورة فان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني وهو قولنا لا بالضرورة يمكنه عامة وهو لا شئ من الفلك بمتحرك بالامكان العام ولا يصح ان تكون مطلقة بحيث قال لاشئ من الفلك بمتحرك بالفعل لانه متحرك دائما ( قوله وأعم من الخاصتين ) أي الشروط الخاصة ( ٨٣ ) والعرفية الخاصة ( قوله ومبينة

للمائتين ) أي الضرورية ( قوله من المائتين ) أي للشروط العامة والعرفية العامة ( قوله لتصادقها ) أي الثلاثة في مادة الشروط الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ( قوله وصديقها يدونها في مادة الضرورة ) أي التي يكون العنوان فيها عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة ( قوله حيث لا دوام بحسب الوصف ) أي حيث استثنى الدوام الذي سببه الوصف نحو كل كاتب آكل لا بالضرورة ( قوله وذلك ظاهر ) أي لان الاخص من الاخص أخص فتحصل ان أنواع الموجهات الضرورات

( أقول ) الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامة ومثالها ان يجعلا وسائياً مامر من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما وهي أخص من الوجودية اللا ضرورية لانه متى صدقت مطلقتان صدقت مطلقة ويمكنه بخلاف العكس وأعم من الخاصتين لانه متى تحقق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائما يتحقق قضية النسبة لا دائما من غير عكس ومبينة للمائتين على مامر غير صرة وأعم من المائتين من وجه لتصادقها في مادة الشروط الخاصة وصديقها يدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة والممكنة المائتين وذلك ظاهر قال ( الخامسة الوقية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمتخفف وقت التربع لا دائما فتركيبها من سالبة وقية مطلقة وموجبة مطلقة عامة ) ( أقول ) الوقية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا سيأتي في الوجودية اللادائمة ( قال هي التي حكم فيها الخ ) خرج بقيد الضرورة مالم يحكم بالضرورة أعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين المنتشران اذ لا يثبت فهما متينان الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من أوقات وجود الموضوع والمائتان والخاصتان فان المتبادر منه ما يقابل أوقات الوصف

وهي أخص والدوام وهي أعم منه وبين المطلقات وهي أعم مما قبلهن والممكنات وهي أعم مما قبلهن فالضرورات أخصهن والممكنات أعمهن ( قوله هي التي حكم فيها بضرورة الخ ) قد علمت مما سبق ان الحكم ليس بالضرورة بل بالثبوت المقيد بالضرورة أو اللا ضرورة ففي قوله ما حكم بالضرورة تسمح وقد علمت سابقاً الجواب عنه ثم انه أخرج قيد الضرورة المطلقة العامة والممكنة العامة والممكنة الخاصة والوجوديتين والعرفية العامة والعرفية الخاصة لان الحكم في هذه ليس بالضرورة وبقوله في وقت معين المنتشران أعني المنتشرة المطلقة والمنتشرة التي لم تقيد اذ لا يثبت فهما متينان الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من أوقات وجود الموضوع أي يلاحظ ذلك الوقت من أوقات الخ للشروط العامة والخاصة لان الحكم فيها وان كان بالضرورة في وقت معين لكن من أوقات الوصف

( قوله وقت حيولة الارض ) وذلك لان القمر ذاته مظلمه ونوره اتمامه مستفاد من ذات الشمس عندهم ثم ان مداره يقاطع مدار الشمس من محاور على زاويتين قائمتين فاذا حل القمر عند قاطعه وحلت الشمس في الاخر حصل الانخفاض لصيرورة الارض اذ ذاك حائلة بينهما ( قوله من موجبة وقتية مطلقة الخ ) الوقتية المطلقة من البساطت ولم يذكرها المصنف هنا في البساطت وقد ذكرها السعد في التهذيب ( قوله وقت التربع ) وهو ان يكون بين الشمس والقمر ربع الفلك ( قوله وهي كل قر منخسف بالاطلاق العام ) أى كل قر ثبت له الانخفاض بالفعل ( قوله وهي أخس من الوجوديتين ) أى فكل مثال صح ان يكون وقتية صح ان يكون ( ٨٤ ) وجودية مثلا قولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيولة لا دائما وقتية

بالضرورة كل قر منخفض وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما فتركبها من موجبة  
وقتية مطلقة وهي الجزء الاول أي قولنا كل قر منخفض وقت الحيلولة وسالبة مطلقة عامة  
وهي مفهوم اللادوام أعني قولنا لاشئ من القمر بمنخفض بالاطلاق العام وأن كانت سالبة كقولنا  
بالضرورة لاشئ من القمر بمنخفض وقت التربع لا دائما فتركبها من سالبة وقتية مطلقة وهي  
الجزء الاول أي قولنا لاشئ من القمر بمنخفض وقت التربع ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل  
قر منخفض بالاطلاق العام وهي أخس من الوجوديين مطلقا لانه إذا صدق الضرورة بحسب  
الوقت لا دائما صدق الاطلاق لا دائما ولا بالضرورة ولا تنكس وأعم من الخاصتين من وجه لانه  
إذا صدقت الضرورة بحسب الوصف فإن كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في شئ من الاوقات  
صدقت القضايا الثلاث كقولنا بالضرورة كل منخفض مظلم مادام منخفضا لا دائما أو بانوقيت  
لا دائما فإن الانخفاف لما كان ضروريا لذات الموضوع في بعض الاوقات والاطلام ضروري  
للانخفاض كان الاطلام ضروريا للذات في ذلك الوقت وأن لم يكن الوصف ضروريا لذات الموضوع  
في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام  
كاتب لا دائما فإن الكتابة لما لم تكن ضرورية للذات في شئ من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع  
الضروري بحسبها ضروريا للذات في وقت ما فلا تصدق الوقتية وإذا لم تصدق الضرورة بحسب  
الوصف ولا الدوام وصدقت بحسب الوقت لم تصدق الخاصتان وتصدق الوقتية كما في المثال المذكور  
هذا إذا فسرنا الشرط بالضرورة بشرط الوصف وأما إذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف

(قوله) وتصديق الوثيقة كما في المثال المذكور (أقول) يعني قوله كل قر منخفض وقت حيلولة الأرض قالت الأغصاف ليس ضروريا بحسب وصف القرية ولادائماً بحسب فلا يصديق كل قر منخفض مادام قر (قوله) وأما إذا فسرتها بالضرورة مادام الوصف تكون المشروطة الخاصة أخص من الوثيقة مطلقاً (أقول) وذلك لأن الضرورة المعتبرة في المشروطة الخاصة (قال كما في المثال المذكور) أي قولنا كل قر منخفض وقت حيلولة الأرض لادائماً

( قوله وأمر من الخاصتين ) أى وأخص من الخاصتين أعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ( قوله صدقت القضايا يكون الثلاث ) يعني الوقتية والخاصتين ( قوله كل منخسف مظم مادام منخسفا لا دائما ) مثال للخاصتين لكن تشبيها بالضرورة يدل على أنه للمشروطة الخاصة فقط لأن العرفية ليس فيها ضرورة ( قوله أو بالوقت ) إشارة للوقتية فتقول في مثالها كل منخسف مظم وقت الجحولة لا دائما ( قوله كل كاتب الخ ) يصلح للخاصتين وقوله وإذا لم تصدق الخ إشارة لآخراد الوقتية وذلك كقولنا كل قر منخسف وقت الجحولة فلا يصلح أن يكون مشروطة خاصة إذ لا يقال كل قر منخسف مادام قرأ دائما أو بالضرورة إذ مادام قرأ لا يحصل له انخفاف أصلا ( قوله كما في المثال المذكور ) أي في المتن وهو قولنا كل قر منخسف وقت جحولة الأرض لا دائما ( قوله هذا ) أي كون الوقتية أخص من المشروطة الخاصة من وجه وقوله إذا فسرنا المشروطة أي العامة

( قوله تكون المشروطة الخاصة أخص الح ) وذلك ان قولنا كل منخسف مظم بالضرورة مادام منخسفاً لا دائماً مشروطة خاصة ويصح ان يكون وقتية بأن نقول كل منخسف مظم وقت الانخفاف ونفرد الوقتية في قولنا كل قر منخسف وقت الحيلولة لا دائماً فقد علمت انه يلزم في المشروطة الوقتية لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف في المشروطة الخاصة تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات في الوقتية لان جميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات لتكون الوصف مفارقة ولا يلزم من الوقتية للمشروطة اذ لا يلزم من تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات تحققها في جميع أوقات الوصف وذلك كما في كل قر منخسف وقت الحيلولة لا دائماً فقد تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات ولا يصح ان تحقق في جميع

أوقات الوصف اذ يقال كل قر منخسف مادام قرأ ( قوله والوقتية مباينة الح ) اظهار في محل الاضرار ارتكبه لطول الفصل ( قوله وأعم من العامين ) أي المشروطة العامة والرفعية العامة ( قوله لصدقها ) أي التقضيا الثلاث في المشروطة الخاصة أي بالمعنى الثاني وذلك كما في قولنا كل قر مظم وقت الانخفاف فهذه وقتية ويصح ان تكون مثالا للعامين بأن يقال دائماً كل قر مظم وقت الانخفاف أو بالضرورة شكل قر مظم وقت الانخفاف ( قوله وصدقها بدونها ) أي وصدق العامين بدون الوقتية في مادة الضرورة وذلك كما في قولنا كل انسان

تكون المشروطة الخاصة أخص من الوقتية مطلقاً لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات من غير عكس والوقتية مباينة للدائتين وأعم من العامين من وجه لصدقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة والممكنة العامة قال ( السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائماً فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائماً فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة )

( أقول ) المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع لا دائماً بحسب الذات وليس المراد بعدم التعين ان يؤخذ عدم التعين قيدها بل أن لا يحدد بالتعين وترسل مطلقاً ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائماً كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وسالبة مطلقة عامة أي قولنا لاشئ من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم حينئذ القياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين تصديق الضرورة الوقتية هناك أيضاً لاتها بالقياس الى الذات في وقت معين فكلاماً صدقت المشروطة الخاصة بالمعنى المذكور صدقت ( قال وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات ) لكون الوصف مفارقة بناء على ان الكلام في الخاصتين ( قال من غير عكس ) أي ليس متى تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات تحققت في أوقات الوصف نحو كل قر منخسف وقت حيلولة الارض لا دائماً ( قال لا دائماً بحسب الذات ) معطوف على ضرورة ليعبر بالمعنى التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقيداً بعدم الدوام الذاتي ( قال ان يؤخذ الح ) اذ وجود الوقت الغير للمعين محال فضلاً عن ضرورة ثبوت شئ فيه أو سلبه

حيوان مادام انساناً فهذا يصلح مثالا للعامين لا للوقتية لان الوقتية مقيدة باللا دوام وهو يناقض الضرورة ( قوله وبالعكس حيث لا دوام ) أي وصدق الوقتية بدونها حيث لا دوام بحسب الوصف نحو كل انسان ضاحك وقت التمجيع فهذا مثال للوقتية لا للعامين اذ لا يصح ان يقال كل انسان ضاحك مادام انساناً ( قوله لا دائماً بحسب الذات ) عطف على قوله ضرورة فالمنى حينئذ التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقيداً بعدم الدوام الذاتي ( قوله بل ان لا يقيد بالتعين ) أي وعدم التقييد بالتعين لا تستلزم ذكر عدم التعين نحو كل انسان متنفس ( قوله وترسل مطلقاً ) أي تطلق مطلقاً أي تطلق عن التقييد بعدم التعين أي تذكر حال كونها مطلقة عن التقييد بعدم التعين

( قوله صدقت الضرورة في وقت ما ) أى لان صدقها في وقت معين من افراد وقت ما فيجوز في نحو كل قر منخسف وقت الحيلولة لادعاء ان نقول كل قر منخسف وقتاً ما ( قوله بدون العكس ) أى لا يلزم من صدق الضرورة في وقت ما صدقها في وقت معين الا ترى الى قولنا كل انسان متنفس في وقت ما منتشرة ولا يصح جعله وقتية بحيث يقال كل انسان متنفس في وقت كونه انساناً اذ تحقق الانسانية ولا يتحقق النفس ( قوله غير معدودتين ) أى لم يمدحها المتنصف وان عددها غيره ( قوله احتمل الحكم كل وقت ) أى على ( ٨٦ ) البدلية ( قوله هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين ) أى كانت

اللاادوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لادعاءاً فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاادوام وهي أهم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادعاءاً صدقت الضرورة في وقت ما لادعاءاً بدون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق \* واعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزأ الوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما فالاولى سميت وقتية باعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها باللاادوام أو باللاضرورة والاخرى منتشرة لانه لما لم يتعين وقت الحكم فيها احتمل الحكم فيها لكل وقت فيكون منتشراً في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة باللاادوام واللاضرورة ولذا اذا قيدنا باحدهما حذفنا الاطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة لامتثلتين وربما نسميها بدمطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ويفرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح لاسترة فيه قال

( السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جالبي الوجود والعدم جميعاً وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكتابتها من ممتكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة والصائبات فيها أن اللاادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما )

( أقول ) الممكنة الخاصة التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب فاذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص أو لاشئ من الانسان بكتابتها بالامكان الخاص كان معناه أن إيجاب الكتابة للانسان وسلبيها عنه ليسا بضروريين لكن سلب ضرورة الإيجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من ممتكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى لان الوقتية وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصة فتكون الوقتية أهم منها مطلقاً وأما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحرك

النسبة ضرورية أم لا أى وأما الوقتية المطلقة فهي التي حكم فيها بالضرورة ( قوله والمطلقة المنتشرة ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ) أى وأما المنتشرة المطلقة فقد حكم فيها بالضرورة ( قوله ويفرق بينهما ) أى بين المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة وقوله بالعموم والخصوص أى المطلق أى كالمثال يصلح للارول يصلح لثنائي ولا العكس وذلك لان الثبوت بالفعل في وقت ما أهم من الثبوت بالفعل في وقت معين ( قوله كان معناه ) أى مصي الامكان الخاص بالتحقق في القضيتين الموجبة والسالبة ( قوله لكن سلب ضرورة الإيجاب ) أى في القضية الموجبة وقوله وسلب ضرورة السلب أى في السالبة فهو لف وثمر مرتب ويصح

ان يجعل قوله لكن سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة السلب أى في كل من الموجبة والسالبة كما علمت ان كل قضية ممكنة خاصة مركبة من عامتين احدهما سالبة والاخرى موجبة فكل خاصة فيها سلب وإيجاب لكن الموجبة فيها السلب ضمني من حيث ان السلوب عنه غير مصرح به لانه عن الطرف المخالف وفي السالبة بالعكس ( قوله فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى أى فالمتى المؤدى بقولنا لاشئ من الانسان بكتابتها بالامكان الخاص هو المؤدى بقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وذلك المعنى هو ان إيجاب الكتابة وسلبيها عنه ليس بضروري

( قوله وهي ) أى الممكنة الخاصة ( قوله لأن في كل منها ) أى المركبات وقوله ولا أقل فهما أى في الإيجاب والسلب من أن يكونا ممكنين أى أقل ما يتحقق فيه الإيجاب والسلب الامكان العام مثلا وان لم يثبت بالفعل لأن الإيجاب والسلب متى تحققا بالفعل لزومه الامكان لأن من لوازم الحصول بالفعل الامكان فكل مثل يصح مثلا لشيء تقدم يصح أن يكون ممكنة خاصة مثلا لكل انسان منتفص بالفعل لا دائما وجودية لا دائمة وبصح أن يكون ممكنة خاصة بان تحول كل انسان منتفص بالامكان الخاص ( قوله ولا يلزم من امكان الإيجاب الخ ) أى لأن الممكن لا يجب وقوعه الا ترى أن قولنا كل انسان متحول بالامكان الخاص ممكنة خاصة وهي صادقة والضرورة والدوام والفعل منتفص وكذلك كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق وان كان ذلك غير واقع ولا يصح أن نجعل واحدة من المركبات فقد ظهر أن كل مثال صلح لشيء من المركبات صلح أن يكون ممكنة خاصة من غير عكس ( قوله ان يكون احدها ) أى واحد من الإيجاب أو السلب بالفعل أى حتى يكون وجودية ( AV ) وقوله أو بالضرورة أو بالدوام

أى حتى يكون اللا ضرورية أو اللادائمة ( قوله ومبينة للضرورة المطلقة ) أى لان الضرورية المطلقة حكم فيها بالضرورة وهذه حكم فيها بسببها والسبب ببيان الإيجاب ( قوله وأعم من الدائمة ) أى الحالية عن الضرورة اذ التي فيها ضرورة مبينة لهذه ( قوله لتصادقها ) أى الحصة في مادة الوجودية اللا ضرورية أى اذا كان الاطلاق العام في مادة الدوام الحالي من الضرورة والا كانت المطلقة حينئذ مبينة للممكنة المذكورة وذلك كقولنا كل فلك متحرك بالفعل

معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن الطرفين سواء كانت موجبة أو سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي أعم من سائر المركبات لأن في كل منها إيجابا أو سلبا ولا أقل فهما من أن يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الإيجاب والسلب أن يكون احدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام ومبينة للضرورة المطلقة وأعم من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادقها في المادة الوجودية للضرورة وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورية وأخص الاصابع فان المحمول هناك ليس بضروري النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة للقياس الى الذات مأخوذا مع الوصف كما تقرر ومعنى الوقتية الضرورة في وقت ( قال ولا يلزم من امكان الإيجاب الخ ) لأن الممكن لا يجب وقوعه لا يقال يلزم خلو الواقع عن التقيض لانا نقول ليس الإيجاب والسلب على طرفي التقيض مطلقا فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئها كليها مرتضان في الواقع وهذا القدر كاف لنا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلة النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحو زيد كاتب بالامكان وبعض الانسان كاتب بالامكان كيلا يلزم ارتفاع التقيض لا يضر في ذلك ( قال وأعم من الدائمة ) لجواز خلو الدائمة من الضرورة كما مر ( قال لتصادقها ) أى الحصة في مادة الوجودية اللا ضرورية اذا كان الاطلاق العام في مادة الدوام الحالي من الضرورة نحو كل فلك متحرك بالفعل أو مادام فلكا بالضرورة ( قال حيث لا خروج الخ ) نحو كل عتقاء موجود بالامكان الخاص ( قال في مادة الضرورة ) أى الذاتية اذا كان الوصف العنواني عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أو مادام فلكا لا بالضرورة كذا مثل عبد الحكيم وفيه نظر وذلك لان المشروطة العامة لم تجتمع المشروطة الخاصة هنا لان الفلكية لا تقتضي ضرورة الحركة لما علمت ان المشروطة العامة ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام وصف الموضوع على أن قول الشارح وأعم من الدائمة والعامتين أى المشروطة العامة والعرفية العامة لا يصح بالنظر للمشروطة العامة لان هذه قد حكم فيها بسلب الضرورة والمشروطة العامة حكم فيها بالضرورة فينبغي مناقشة طالق أن الممكنة الخاصة كما أنها مبينة للضرورة مبينة للمشروطة العامة وهي انما هي أعم من ثلاثة فقط وهي الدائمة والعرفية العامة والمنطقة العامة لكن اذا كان الثبوت بالفعل غير ضروري ومثل ذلك قولنا كل فلك متحرك مادام فلكا لا بالضرورة فانه يصح ان يكون ممكنة خاصة ودائمة وعرفية ومطلقة ( قوله حيث لا خروج للممكن الخ ) وذلك كالسواد الرومي والبرودة النار نحو كل رومي اسود بالامكان الخاص وكل نار باردة بالامكان الخاص ( قوله وبالعكس ) أى صدق هذه القضايا بدون الممكنة الخاصة وقوله في مادة الضرورة أى الذاتية اذا كان الوصف العنواني عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة فلا يصح أن يكون ممكنة وهو دائمة وعرفية ومطلقة

( قوله أهم القضايا ) أي سواء كانت بسيطة أو مركبة لأنها ضليات تدل على الوقوع والوقوع يستلزم الامكان من غير عكس ( قوله والضرورة اخص الباطل ) أي لان المحمول اذا كان ضروري للثبوت للموضوع كان دائما له مادامت ذاته موجودة وثابتا له أيضا بالفعل ودائما بحسب ( ٨٨ ) الوصف وممكنا له بالامكان المأم من غير عكس في شيء من ذلك ( قوله

من الممكنة العامة فقد ظهر بما ذكرنا ان الممكنة العامة أهم القضايا البسيطة والممكنة الخاصة أهم المركبات والضرورة أخص الباطل والمشرطة الخاصة أخص المركبات على وجهه وظهر أيضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتين في الكيف للتضييق المقيدة بهما حتى ان كانت موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لما في الحكم فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا أطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الإيجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الإيجاب وإطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل لازمه فيه معناه الاتزامي وأما اللاضرورة فمعناه الصريح الامكان العام لان لاضرورة الإيجاب مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احدي التقيضين عين معنى احدي المبرزين والاخرى ليست بمعنى الاخرى بل من لوازمها استعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما قال

( الفصل الثاني في أقسام الشرطية \* الجزء الاول منها يسمى مقدا والثاني تاليا وهي اما متصلة أو منفصلة أما المتصلة فاما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم للاقعة بينهما توجب ذلك كالعلة والتضايف واما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزأين على معين بالقياس الى الذات وحده فلا تصديق هناك ( قوله ) لان المعنى اذا أطلق يتبادر منه المفهوم المطابق ( أقول ) هذا كلام صحيح وجواز تقسيم معنى اللفظ الى المعنى المطابق والتضمني والاتزامي لاينافي ما ذكره فان الوجود اذا أطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع أنه يصح تقسيمه الى الخارجي والذهني

( قال على وجهه ) أي اذا فسرت بالضرورة في جميع أوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط الوصف فانه حينئذ أخص من الوقتية من وجه كإمسا ( قال وموافقتين لما في الحكم ) بناء على انهما رافعان للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت ( قال في معرفة تركيب القضايا ) أي تركيبها مع قيد اللادوام واللاضرورة وإعلم ان عبارة المتن والضابطان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة الخ بخلاف لفظ الاشارة عن الجملة الثانية كيلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقدم الجبرور ( قال فلما كان الخ ) وكان قصده الاختصار ليرتب الجزاء عليه ولا يرداه لم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في اللاضرورة ( قال لتكون مشتركة بينهما ) فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غيره أشيع وكون استعمال الاشارة لهذه النكتة لا ينافي أن يكون لاستعمالها نكتة أخرى ككون كل منهما أمرا اجاليا لو فصلا رجعا الى التقيض وعدم جريتهما في الاتفاق في الحكم

على وجهه ) وهو ما اذا قلنا ان الضرورة في الشرطية في جميع أوقات الوصف بخلاف ما اذا قلنا ان الضرورة بشرط الوصف فانه حينئذ أخص من الوقتية من وجه كما مر ( قوله وموافقتين لما في الحكم ) أي بناء على انهما رافعان للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت ( قوله في معرفة تركيب القضايا ) أي تركيبها مع قيد اللادوام أو اللاضرورة وإعلم ان عبارة المتن وكذلك الضابطان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخدلف لفظ الاشارة من الجملة الثانية كيلا يلزم العطف على معمولي عاملين من غير تقدم الجبرور ( قوله وإطلاق السلب ) أي ثبوته وتحققه بالفعل ( قوله فلما كان احدي التقيضين ) مراده بهما الممكنة العامة والمطلقة العامة ومراده بإحداها الممكنة العامة ( قوله لتكون مشتركة بينهما )

أي بين المعنى المطابق والاتزامي لان الاشارة تستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غيره أشيع ثم ان كون استعمال الاشارة لهذه النكتة لا ينافي أن يكون لاستعمالها نكتة أخرى ككون كل منهما أمرا اجاليا لو فصلا رجعا للتقيض وعدم صراحتهما في الاتفاق في الحكم

( قوله لما فرغ من الحليات الخ ) جمعا اشارة الى أنواعها المختلفة والمراد بالفراغ من الحليات الفراغ من تعريف أنواعها وتقسيمها والنسبة بين تلك الاقسام فقول الشارح بعد واقسامها عطف تفسير لما علمت ان المراد بالفراغ من الحليات الفراغ من الاقسام ثم ان الضمير راجع للحملية المبهومة من الحليات لان الاقسام انما هي للحملية ثم لا يخفى على من ذلك ان المدول والتحصيل لا يجريان في الشرطية لان حرف السلب اذا جعل جزءا من المقدم أو التالي كان المدول في اطرافها باعتبار ان الحكم الذي فيها بالقوة ولم يكن المدول في الشرطية نفسها لان الحكم ( ٨٩ ) فيها بالاتصال بين النسبتين

الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وأما المفصلة فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتأني بين جزئها في الصدق والكذب مما كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وأما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين الجزأين في الصدق فقط كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا وأما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني بين الجزأين في الكذب فقط كقولنا اما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق

( أقول ) لما وقع الفراغ من الحليات واقسامها شرع في أقسام الشرطيات وقد سمعت أن الشرطية ما تتركب من قضيتين وهي اما متصلة أن أوجبت أو سلبت حصول احداها عند الاخرى أو منفصلة أن أوجبت أو سلبت اتصال احداها عن الاخرى والقضية الاولى من جزأي الشرطية سواء كانت متصلة

( قال عن الحليات الخ ) جمعا اشارة الى أنواعها المختلفة كما قالوا في جمع الطهارات والمقصود من الفراغ من الحليات الفراغ من تعريف أنواعها وتقسيمها والنسبة بين أقسامها ولا يذهب عليك أنه لا يجري المدول والتحصيل في الشرطية لان حرف السلب اذا كان جزءا من المقدم أو التالي كان المدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لاني الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين أو الانفصال أو سلبها سواء كانت النسبتان موجبتين أو سالبتين أو معدولتين وكذا الجهة اذ الزوم والنادق والاتفاق أقسام الحكم الشرطي لا كيفية وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة ( قال قد سمعت ) تذكر لما مر في المقدمة من تعريف الشرطية وتقسيمها الى المتصلة والمنفصلة لترتب عليه قسم المتصلة الى الزومية والاقافية فقوله وهي اما متصلة عطف على ما تتركب من قضيتين داخل تحت المسموع ( قال عند الأخرى ) عند مثل الاول طرف مكان وزمان كذا في القاموس وهنا ظرف زمان أي زمان حصول الأخرى ( قال والقضية الخ ) معطوف على قوله قد سمعت وليس داخلا تحت المسموع لعدم سبقه بل تفسير لقول المصنف والجزء الاول يسمى مقدما والثاني تالياً قدم بينهما لكونهما مأخوذتين في تعريف الزومية والاقافية والمقصود بما الموصولة القضية بقرينة ان المقسم معتبر في الاقسام فلا ينفض التعريف بالقياس ( قال سواء كانت الخ ) تعميم للشرطية فيفيدان المقدم والتالي يمان المتصلة والمنفصلة وجعله تعميما للقضية الاولى وهم لخلوه عما

أو الانفصال أو سلبها سواء كان النسبتان موجبتين أو سالبتين أو معدولتين ولا يتأني أيضاً أن تكون موجبة اذ الزوم والنادق والاتفاق أقسام للحكم الشرطي لا كليات له وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة ( قوله في أقسام الشرطيات ) الاضافة للبيان اذ الاقسام للشرطية لا للشرطيات لان الشرطيات هي الاقسام الا ان يقال ان الداخلية على الشرطيات للجنس فابطلت معنى الجمعية ومثل هذا يقال فيها تقدم في قوله من الحليات واقسامها ( قوله وقد سمعت الخ ) فيه اشارة الى ان هذا تذكر لما مر في المقدمة من تعريف الشرطية

( م ١٢ — شروح الشعبية ثاني ) وتقسيمها الى المتصلة والمنفصلة لترتب عليه قسم المتصلة الى الزومية والاقافية وقوله وهي اما متصلة الخ عطف على قوله ما تتركب من قضيتين داخل تحت المتبوع وقوله ما تتركب من قضيتين اعترض بان هذا شامل للقياس الا ان يقال ان ما واقعة على قضية ( قوله عند الأخرى ) أي في زمان حصول الأخرى فتد هنا الزمان وان كانت في الاصل ظرف مكان ( قوله والقضية الاولى الخ ) مستأنف أو معطوف على قوله قد سمعت وعلى كل حال هو ليس داخلا تحت المسموع ( قوله سواء كانت متصلة ) تعميم للشرطية ليفيدان المقدم والتالي يمان المتصلة والمنفصلة وجعله تعميما للقضية الاولى وهم لخلوه عما هو المقصود مع اجماع ان القضية لا تكون حملية

( قوله لتقدمها في الذكر ) أي غالباً بمعنى انه اذا ذكر الجزآن يقدم الجزء الاول غالباً فيشمل المفقولة حينئذ والمفقولة هنا اذا قرأنا الذكر بالكسر وأما لو قرأ بالضم فلا يحتاج لتقدير بالغلبة لان المراد التذكر القلبي والانسان دائماً مستحضر للشرط ( قوله ثم ان التلصق الخ ) هذا هو المقصود بالذات وما تقدم وسيلة الى هذا ( قوله والمراد بالملاقة ) أي هنا وفي هذا المقام وليس المقصود تفسير الملاقة في الاصل لانها شيء بسببه يستصحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول. والثاني وقوله يستصحب الاول الثاني أي يستلزم الاول ( ٩٠ ) الثاني يقال استصحبته دعاه الى الصحبة ولازمه أي ان المراد بالملاقة هنا شيء بسببه

او منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى غالباً لتسلوها ايهاا ثم ان التلصق اما لزومية واما اتفاقية اما الزومية فهي التي يحكم بصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالملاقة شيء بسببه يستصحب الاول الثاني كالمالية والتضاياف اما العلية فإن يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود أو معلولا له كقولنا ان كان التهار موجودا فالتشمس طالعة أو يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان ( قوله لملاقة بينهما توجب ذلك ) أقول اذا اعتبر في الحكم بالاتصال كون الاتصال لملاقة فالتلصق لزومية وان اعتبر كونه لا لملاقة فالتلصق اتفاقية وان لم يعتبر شيء منها فالتلصق مطلقة كما هو المقصود مع ايهام ان القضية لا تكون حلية ( قال لتقدمها في الذكر ) بمعنى اذا ذكر الجزآن يقدم الجزء الاول غالباً فيشمل المفقولة والمفقولة ( قال والمقصود بالملاقة شيء بسببه يستصحب الاول الخ ) استصحبه دعاه الى الصحبة ولازمه كذا في القاموس يعني ان المقصود بالملاقة هنا ما يطلب الاول أي المقدم أن يكون الثاني أي التالي مصاحباً له سواء كانت موجبا أولا فيكون قيد يوجب ذلك احترازاً عما لا يوجب به وليس مقصوده تفسير الملاقة حتى يردان العلاقة شيء بسببه يستصحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني ( قال كالمالية والتضاياف ) هذا على مذهب اليه الجهور من أن التلازم بين شيئين ليس أحدهما علة للآخر فربما يكون من غير أن يقتضى الارتباط بينهما ثالث ويستثنون في ذلك بالتضاياف وذلك ظن باطل فالتضاياف الحقيقية معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الاب فان الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج الى ذات الاب وهو الرابطة المحوجة وأما التضاياف المشهورات فالتها معلولا علة واحدة كالسقل الاول مثلاً وكل منهما يحتاج لا كنه بل بعضه الى الآخر لا كنه بل الى بعضه كذا افاده المحقق الطوسي والحاكم ( قال فبان بكون التقدم علة للتالي ) أي علة موجبة له هي ما يجب به وجود المعلول ناقصة كانت أو تامة ( قال أو معلولا له ) أي المقدم معلولا للتالي فان وجود المعلول يستلزم وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أولا ( قال أو يكونا معلولي علة واحدة ) لا كيف ما اتفق والا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلة ارتباطاً أحدهما بالآخر بحيث يتبع الاشتراك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كالفلك الاول والفلك الثاني كذا افاده المحقق الطوسي ومن هنا

يستلزم ان يكون المقدم ملازماً للتالي سواء كان الاستلزام على طريق الإيجاب أم لا ولاجل هذا عبر بقوله يستصحب دون يوجب والا لقتضى انه لا بد ان يكون الاول علة للتالي مع انه ليس كذلك ( قوله كالمالية والتضاياف ) التثليل للملاقة بالتضاياف وجهه مقابلاً للعلية مبني على ما ذهب اليه الجهور من ان التلازم بين شيئين ليس أحدهما علة للآخر ربما يكون من غير أن يقتضى الارتباط بينهما ثالث ويستثنون لذلك بالتضاياف وذلك ظن باطل لان التضاياف معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة فان كلاهما يحتاج الى ذات اذ الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج وجودها الى ذات الاب وهو الرابطة

وحيث أن ليس التضاياف خارجاً عن العلية تأمل ( قوله فبان يكون المقدم علة للتالي ) أي علة موجبة أي يجب به مرتب وجود المعلول سواء كانت ناقصة أو تامة ( قوله أو معلولا له ) عطف على قوله المقدم علة للتالي فهو من أقسام العلية أي ان يكون المقدم معلولا للتالي ويستلزم من وجود المعلول وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أم لا ( قوله أو يكونا معلولي علة الخ ) اعترض بأن الباري جل وعلا علة لوجود العالم على ما قاله الفلاسفة ولا يلزم من وجود أحد المعلولين كالمساه وجود الآخر كالارض وأجيب بأنه لا بد ان يكون هذه العلة تستلزم ارتباط أحد المعلولين بالآخر بحيث يتبع الاشتراك بينهما والا لكان مجرد مصاحبة



( قوله فبان يكونا متضايين ) اعترض بان هذا الحمل أعني قوله وأما التضايين فهو لونهما متضايين لا قائم فيه وأجيب بان قوله فبان يكونا متضايين فيه حذف والاصل فهو كونهما متضايين فقط من غير ( ٩١ ) تفصيل فيه كما في العلة فلا يجمل

تضايين عليهما وتضايين  
معلوليهما علاقة لان ذلك  
لا يوجب الارتباط بحيث يتبع  
الافتسكك بينهما نعم ذلك  
يوجب المصاحبة فقط تأمل  
( قوله وهذا التعريف  
لا يتناول الخ ) أي لان

النهار موجوداً فالعالم مضي فان وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايين  
فبان يكونا متضايين كقولنا ان كان زيد أباً عمرو كان عمرو ابنه وهذا التعريف لا يتناول  
اللزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي على تقدير صدق المقدم لملاقة فيها فالاولى أن يقال  
اللزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى لملاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول  
للزومية الكاذبة

مرت الإشارة الى ذلك

تبيين أن الاحتمالات التي ذكرها بعض الناظرين مضمحلة وهي أن يكون المقدم والتالي علقياً بصدق  
واحد بان يكون أحدهما علة تامة والآخر علة ناقصة فان العلة الناقصة جزئياً لا تستلزم استلزاماً بينهما  
من حيث ذاتهما من استلزام المعلول للعلل ومن حيث وصف الكلية والجزئية من المتضايين ومن  
حيث استناد المعلول الواحد اليهما مجرد مصاحبة وان يكون كلاهما علة مستلزمين وان يكونا  
معلولين علة متضايين أو علقياً معلولين متضايين أو الشرط علة متضايئة للجزء أو بالعكس فان  
جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والفلك الاول ( قال وأما التضايين فبان يكونا  
متضايين ) أي لا تفصيل فيه كما في العلة فلا يرد أن الحمل غير مفيد وما قيل ان تضاييهما كما هو  
علة الاستلزام تضايين عليهما أو معلوليهما أو معلول أحدهما مع الآخر كذلك فوهم لان تضايين  
عليهما أو معلوليهما لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يتبع الافتسكك بينهما بل يوجب المصاحبة بينهما  
( قال وهذا التعريف لا يتناول الخ ) بناء على ان المتبادر من قولنا هو الذي يصدق التالي فيها على  
تقدير صدق المقدم أن يكون كذلك في نفس الامر ولو أريد به أن يكون ذلك مفهوماً ومدلولاً لها  
سواء طابق الواقع أو لا يشمل الكاذبة أيضاً فذلك قال فالاولى أو لا في شرح المطالع من أن  
هذا التعريف للصداقة وتعريف الكاذبة بالمقايضة كما أنه مختص بالموجبة ( قال لعدم اعتبار الخ )  
لفظ الاعتبار مستدرك لان مناط الخروج عدم تحقق صدق التالي فيها لملاقة ثم \* اما على جميع  
التقدير ان كانت كلية أو على بعضها ان كانت جزئية فما قيل انه يتناول الكاذبة الكلية التي يصدق  
التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لملاقة اما لعدم  
صدقها على بعض التقادير أولاً لملاقة وهم لان المتدبر في التعريف صدق التالي على تدهير صدق  
المقدم ان كلياً فكلما وان جزئياً فجزئياً لا على تقدير صدق المقدم في الجملة وكذا ما قبل ان التعريف  
يتناول الافتقائات الصادقة أيضاً لما حقق ان الاتصال الاتفاقي أيضاً لموجب لان الممكن لا يتحقق  
الا لوجب لما عرفت من أن مجرد الاتصال التحقق اوجب لا يكفي في كونه لملاقة توجب  
ذلك بل لا بد أن يكون ذلك الموجب مقتضياً للارتباط بينهما والا لكان مجرد مصاحبة كما في  
معلولي العقل الاول والسر أنه موجب لكل واحد بمجهة غير ما هو جهة الإيجاب الآخر فلا يتبع  
الافتسكك بينهما

تبيين أن الاحتمالات التي ذكرها بعض الناظرين مضمحلة وهي أن يكون المقدم والتالي علقياً بصدق  
واحد بان يكون أحدهما علة تامة والآخر علة ناقصة فان العلة الناقصة جزئياً لا تستلزم استلزاماً بينهما  
من حيث ذاتهما من استلزام المعلول للعلل ومن حيث وصف الكلية والجزئية من المتضايين ومن  
حيث استناد المعلول الواحد اليهما مجرد مصاحبة وان يكون كلاهما علة مستلزمين وان يكونا  
معلولين علة متضايين أو علقياً معلولين متضايين أو الشرط علة متضايئة للجزء أو بالعكس فان  
جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والفلك الاول ( قال وأما التضايين فبان يكونا  
متضايين ) أي لا تفصيل فيه كما في العلة فلا يرد أن الحمل غير مفيد وما قيل ان تضاييهما كما هو  
علة الاستلزام تضايين عليهما أو معلوليهما أو معلول أحدهما مع الآخر كذلك فوهم لان تضايين  
عليهما أو معلوليهما لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يتبع الافتسكك بينهما بل يوجب المصاحبة بينهما  
( قال وهذا التعريف لا يتناول الخ ) بناء على ان المتبادر من قولنا هو الذي يصدق التالي فيها على  
تقدير صدق المقدم أن يكون كذلك في نفس الامر ولو أريد به أن يكون ذلك مفهوماً ومدلولاً لها  
سواء طابق الواقع أو لا يشمل الكاذبة أيضاً فذلك قال فالاولى أو لا في شرح المطالع من أن  
هذا التعريف للصداقة وتعريف الكاذبة بالمقايضة كما أنه مختص بالموجبة ( قال لعدم اعتبار الخ )  
لفظ الاعتبار مستدرك لان مناط الخروج عدم تحقق صدق التالي فيها لملاقة ثم \* اما على جميع  
التقدير ان كانت كلية أو على بعضها ان كانت جزئية فما قيل انه يتناول الكاذبة الكلية التي يصدق  
التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لملاقة اما لعدم  
صدقها على بعض التقادير أولاً لملاقة وهم لان المتدبر في التعريف صدق التالي على تدهير صدق  
المقدم ان كلياً فكلما وان جزئياً فجزئياً لا على تقدير صدق المقدم في الجملة وكذا ما قبل ان التعريف  
يتناول الافتقائات الصادقة أيضاً لما حقق ان الاتصال الاتفاقي أيضاً لموجب لان الممكن لا يتحقق  
الا لوجب لما عرفت من أن مجرد الاتصال التحقق اوجب لا يكفي في كونه لملاقة توجب  
ذلك بل لا بد أن يكون ذلك الموجب مقتضياً للارتباط بينهما والا لكان مجرد مصاحبة كما في  
معلولي العقل الاول والسر أنه موجب لكل واحد بمجهة غير ما هو جهة الإيجاب الآخر فلا يتبع  
الافتسكك بينهما

ما حكم فيها بصدق قضية الخ ) أي سواء كان هناك صدق في الواقع أم لا وقوله لملاقة أي للملاحظة علاقة بينهما وهذا صادق  
بان يكون علاقة في نفس الامر أو لم يكن علاقة في نفس الامر ( قوله وهو متناول الخ ) الاولى فهو متناول أي وإذا فسرناها  
بذلك فهذا متناول الخ

( قوله لان الحكم للعلاقة الخ ) أي لان الحكم الكائن لاجل العلاقة والمراد بالحكم النسبة الحكمية أي ثبوت المحمول للموضوع أي لان ثبوت المحمول للموضوع الكائن لاجل العلاقة ان مطابق الواقع أي النسبة الواقعية كان الحكم متحققاً بين الطرفين أي ثابتاً بين الطرفين فالمراد بالتحقق الثبوت بين الطرفين لا التحقق خارجاً لان الحكم أي النسبة أمر اعتباري لا يتحقق في الخارج وقوله والعلاقة أيضاً ( ٩٢ ) متحققة أي ثابتة وليس المراد موجودة في الخارج لما علمت في الحكم وليس

المراد بالحكم الوقوع أو اللاتوقوع لانه لا يتصف بالمطابقة للنسبة الخارجية وعدم المطابقة الا الحكم بمعنى الثبوت الا ان يقال قوله لان الحكم أي الوقوع أو اللاتوقوع ان مطابق الواقع أي مطابق متعاقفه وهو النسبة ( قوله قاما لعدم الحكم في الواقع ) أي بينهما كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً ( قوله أو لثبوته من غير علاقة ) نحو ان كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فالثبوت واقعي لكن من غير علاقة في نفس الامر فهي كاذبة لزومية اتفاقية فقوله من غير علاقة أي في نفس الامر ( قوله لا لعلاقة ) يحتمل ان المعنى من غير وجود علاقة تقتضي ذلك ويحتمل ان المعنى لا للاحاطة واعتبار علاقة فعل الاحتمال الاول تجتمع لزومية والاتفاقية بخلاف الثاني

( قال كان الحكم متحققاً ) أي بين الطرفين وكذلك العلاقة لا ان يكونا متحققين في أحدهما حتى يرد أن الحكم والعلاقة ليسا من الموجودات ( قال لعدم الحكم ) أي بينهما ( قال أو لثبوته من غير علاقة ) فان صدق الحكم المقيد بقيد اما يكون اذا كان الحكم مع ذلك القيد متحققاً في الواقع وليس هذا من قبيل انتفاء موجب الحكم حتى يرد أن انتفاءه لا يوجب كذب الحكم كما ان بطلان الدليل لا يوجب بطلان الحكم النظري فقدر ( قال لا لعلاقة ) قال الحق الفئزان ان أي من غير وجود علاقة يقتضي ذلك أو من غير اعتبارها فعل الاول لا يجتمع الزومية والاتفاقية بخلاف الثاني ( قال بمجرد توافقه صدق الجزئين ) بان تحقق موجب تحققهما من غير أن يكون ارتباط به يتبع الانفكاك بينهما فان قيل اذا توافقه الجزآن في التحقق كان المقدم متحققاً فما فائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لا فائدة معني الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط والتعاطيل بانه لعلاقة بين ناهية الحمار الى آخر كلامه يدل على انه لعلاقة في الاتفاقية بل قوله وليس فيها الا توافق الطرفين على الصدق نص في ذلك وهو المستفاد من كلام الحق الطوسي في شرح الاشارات كما مر فما قال الشارح في شرح المطالب من ان الاتفاقيات مشتملة أيضاً على علاقة لان المعية في الوجود أمر ممكن فلا بدله من علة فدفع بان وجود العلة لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز صدورهما من علة واحدة بجهتين مختلفتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما ارتكبه من الفرق بان العلاقة في اللزوميات مشعور بها بخلاف الاتفاقيات فانها غير مشعور بها وان كانت واجبة في نفس الامر ولا الى ما ارتكبه صاحب القسطاس من أن العلاقة في الاتفاقيات نادرة الوقوع

( قوله فانه لا لعلاقة الخ ) أي لانه ليس الاول علة للثاني ولا العكس ولاهما معلولان لعله أخرى ( قوله وليس بان فيها الا توافق الخ ) أي بحسب ما افق ان الله أوجد الانسان ناطقاً والحمار ناهقاً فان قلت اذا توافقه الجزآن في التحقق كان المقدم متحققاً فما فائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لا فائدة معني الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط تأمل ( قوله ولو قال هي التي حكم فيها الخ ) أي كان الحكم صادقا في نفس الامر أم لا

( قوله بأف لا يصدق التالى ) كما في قولنا ان كان الانسان حيوانا كان الحمار حماداً ( قوله أو يصدق التالى وتوجد العلاقة ) كما ان كان هذا انسانا كان حيوانا فالتالى صادق للعلاقة فالحكم المقيد بعدم العلاقة لم يطابق الواقع ( قوله على تقدير المقدم ) أى على اعتبار حصوله الوقوعى لكن يجب ان يصدق التالى على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالى الصادق منافياً للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقاً فهو ناطق لم تصدق اتفاقية والاطلاق ( ٩٣ ) الشارح يشعر بأنه لا يشترط ذلك

ان لا يصدق التالى على تقدير صدق المقدم أو يصدق وتوجد العلاقة وقد يكفى في الاتفاقية بصدق التالى حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير المقدم للعلاقة بل بمجرد صدق التالى ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقا أو كاذبا وتسمى بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاولى اتفاقية خاصة للمصوم والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالى فقد صدق التالى ولا يتكسب وأما التفصلة فقد عرفت أنها على ثلاثة أقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتثاني بين جزئيهما صدقا وكذا كقولنا اما أن يكون هذا البدن زوجا أو فردا ومائة الجميع وهي التي يحكم فيها بالتثاني بين جزئيهما ( قوله بل بمجرد صدق التالى ) ( أقول ) يعني ان التالى اذا كان صادقا في نفس الامر فهو صادق

( قال على تقدير صدق المقدم ) لكن يجب أن يصدق التالى على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالى الصادق منافياً للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقاً فهو ناطق لم يصدق اتفاقية كذا أقدم المحقق التفتازاني والاطلاق الشارح يشعر بأنه لا يشترط ذلك فان الصادق صادق بأي تقدير يعتبر اقترانه به ( قال وهي التي يحكم فيها بالتثاني بين جزئيهما صدقا وكذا ) أى في الصدق والكذب ظاهر التعاريف الثلاثة يشعر بان التفصلات الثلاث لا تتركب الا من جزئين واليه ذهب الشارح وتبعه المحقق التفتازاني وقال ان مثل قولنا المفهوم اما واجب أو ممكن أو متع ومثل هذا الشيء اما أن يكون شجرة أو حجر أو حيوانا ومثل هذا الشيء اما أن يكون لا شجرة أو لاحجر أو لا حيوانا منفصلات متعددة بناء على ان الاقصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فنجد زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال وحينئذ ظهر أن القول بأنه لا يمكن تركب الحقيقية من أجزاء كثيرة بناء على أنها تتركب من الشيء ومن نقيضه أو مساوي نقيضه ولا يكون للشيء الا قبض واحد ويمكن تركب مائة الجميع ومائة الحلول من أجزاء كثيرة فرق من غير فارق لان المفصلة الواحدة لا يمكن تركبها من أجزاء كثيرة من الشيء ومن نقيضه أو مساوي نقيضه حقيقة كانت أو غيرها والمفصلة المركبة من المفصلة متعددة يمكن تركبها منها هذا لكن الحق ان الامثلة المذكورة ونحوها منفصلات حقيقية من غير نظر الى عملها الى التفصلات وان الدليل المذكور فيه مصادره لانه ان أراد بقوله والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية كانت أو حامية فهو محل النزاع وان أراد ان النسبة الحلية والاتصالية كذلك فسلم ولا ينفع وكذا ما قال الفارق من أن الحقيقية لا تتركب الا من الشيء ونقيضه أو مساوي نقيضه ممنوع بل يتركب من الشيء ومن شيتين كل واحد منهما أحص من نقيضه كما في الامثلة

يكون شجرة أو حجر أو حيوانا ومثل هذا الشيء اما ان يكون لا شجرة ولا حجرا ولا حيوانا منفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين اثنين فنجد زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال وحينئذ يظهر لك ان ما قيل انه لا يمكن تركب الحقيقية من أجزاء كثيرة لانها إنما تتركب من الشيء ونقيضه أو مساوي نقيضه ولا يكون للشيء الا قبضا واحداً ويمكن تركب مائة الجميع والحلو فترقة من غير فارق لما علمت ان المفصلة الواحدة لا يمكن تركبها من أجزاء كثيرة حقيقة كانت أو غيرها والمفصلة المركبة من التفصلات المتعددة يمكن تركبها منها

( قوله صدقا فقط ) أى من غير أن يتنافى في الكذب بل يمكن اجتماعها على الكذب ( قوله كذبا فقط ) أى من غير أن يتنافى في الصدق بل يمكن اجتماعها ( ٩٤ ) في الصدق كما في المثال المذكور فإنه يجوز أن يكون زيد في البحر ويسبح

صدقا فقط كقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجيراً ومائة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأها كذا فقط كقولنا إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق وإنما سميت الأولى حقيقة لأن الثاني بين جزأها أشد من الثاني بين جزأى الآخرين لأنه في الصدق والكذب معاً فهي أحق باسم المفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مائة الجميع لاشتغالها على منع الجمع بين جزأها والثالثة مائة الخلو لأن الواقع ليس يخلو عن أحد جزأها وربما يقال مائة الجميع ومائة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق أو في الكذب مطلقاً وبهذا المعنى يكونان أهم وبعض الأفاضل هنا بحث شريف وهو أن المراد بالتناقض في الجميع أن لا يصدق على ذات واحدة مع جميع الأمور الصادقة في نفس الأمر ومع جميع ما يقدر صدقه في نفس الأمر كقولك إن كان زيد قرناً فالخار ناقص

للكدورة وكذا ما قيل لو تركب الحقيقة من ثلاثة أجزاء فالجزء الثالث إما صادق فيجتمع مع الجزء الصادق من ذينك الجزئين أو كاذب فيفرض مع الكاذب منها فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس إلى الجزء الثالث فاللازم منه أن لا يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الأجزاء بالقياس إلى الآخر لأن يكون بين مجموع الأجزاء الثلاثة فالحق أن اعتبار الجزئين في التمايز اكتماء على أقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر ( قال صدقا فقط ) أى من غير أن يتنافى في الكذب بل يمكن اجتماعها على الكذب وكذا ما في مائة الخلو من أنه من غير أن يتنافى في الصدق فكل واحد منها بهذا المعنى يكون مابينا للحقيقة ( قال فهي أحق باسم المفصلة ) لكمال الانفصال فيه وإن كان يوجد في غيرها أيضاً فالنسبة للمبالغة كاحري ( قال بل هي حقيقة الانفصال ) الحاقاً لما سواه بالعدم فالنسبة حينئذ نسبة الفرد إلى الكل كقريشي للحقيقة بمعنى ما به الشيء هو هو لا ما يقابل الحجاز على ما هو ( قال مطلقاً ) قال المحقق التفتازاني هذا يحتمل معنيين أحدهما أن يحكم في مائة الجميع بالتنافي في الصدق ولا يحكم البتة في جانب الكذب بشيء من الثاني وعدمه وليس ببعيد أن يكون هذا مراد المصنف ويكون قوله فقط إشارة إلى عدم الحكم في جانب آخر لا إلى الحكم بالعدم وبحكم في مائة الخلو بالتنافي في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق بشيء من الثاني وعدمه والآخر أن يحكم في مائة الجميع بالتنافي في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتنافي أو بعدمه أو لم يحكم بشيء من الثاني وعدمه وبحكم في مائة الخلو بالتنافي في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي أو بعدمه أو لم يحكم بشيء منها فإتية الجمع بالمعنى الأول مشروطة بالحكم بعدم التنافي في الكذب والمعنى الثاني مجردة عن ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالتنافي في الكذب وبعدمه وطلعت الثالث مجردة عن هذين الأمرين فكل منهما أهم مما قبله وكذا قياس مائة الخلو فكل واحد منها بالمشيئين الآخرين أهم من الحقيقة باعتبار المواد والمعنى الثالث خاصة أهم منها باعتبار المفهوم أيضاً ( قال وبهذا المعنى يكونان أهم ) أى من الحقيقة ومنها بالمعنى السابق ( قال بحث شريف ) وصفه بالشراف للتعظيم سواء قلناه من كلامه أو وصفه من عند نفسه

( قوله فهي أحق باسم المفصلة ) الإضافة للبيان أى أنها أولى بذلك الاسم لأن الانفصال وإن كان موجوداً في الكل لكن فيها أشد حقيقة نسبة حقيقة الانفصال من نسبة الجزئى إلى كلي ( قوله بل هي حقيقة الانفصال ) أى بل هي المفصلة حقيقة الحاقاً لما سواه بالعدم فعلى هذا حقيقة النسبة فيها من نسبة الشيء إلى نفسه كاحري للمبالغة ( قوله على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق ) أى حصل تناف في الكذب أم لا وقوله أو الكذب أى حصل تناف في الصدق أم لا ( قوله وبهذا المعنى يكونان أهم ) أى يكون كل واحدة أهم من الحقيقة ومن نفسها بالتعريف الأول ( قوله وبعض الأفاضل ) وهو شيخه عضد الله والدين جلال الدين يوسف الدمشقي ووصفه له بالشرف مع كونه يأتى برده لتهكم ويحتمل أن يكون هذا الوصف من كلام الباحث فقهه الشارح عنه وحينئذ يكون الوصف

به بحسب اعتقاد القائل ( قوله إن المراد بالتناقض في الجميع ) أى في مائة الجميع وقوله أن لا يصدق على ذات واحدة لإتباعها أى أن لا يحمل على ذات واحدة بأن قول مثلاً زيد إما كثر أو قليل فإن كونه كثيراً وقليلاً من جهة واحدة غير صحيح

( قوله لانهما لا يجتمعان في الوجود ) أي لا يجتمعان في الوجود كما هو داب الصدق في الضماني ( قوله فانه لو كان الخ ) هذا دليل استثنائي منتج لا ادعاء حذف الاستثنائية منه واقام دليها مقامها وحاصلها لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير جمع لكن التالي باطل فبطل المقدم وثبت قبضه وهو ان المراد عدم الصدق على ذات واحدة لان المناقاة محصورة في أمرين في عدم الصدق على ذات واحدة وعدم الاجتماع في الوجود والتاني قد انتفت ارادته هنا فمعين ارادة الاول فقولاه لان الاول الخ هذا دليل للشرطية وقوله ولكن الشيخ الخ في قوة التليل للاستثنائية المحذوفة وانما حكم الشيخ بتنع الجمع بينهما لانه لا يكون شئ واحد كثيراً وقليلاً من جهة واحدة ( قوله ثم قال ) أي بعض الافاضل وعندي في هذا أي في ان يكون المراد عدم الاجتماع بحسب الحمل على ذات واحدة الذي اتخذه الدليل نظر ( قوله اذ يلزم من ذلك ) أي من نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير المبني على عدم ارادة ما تقدم ( قوله جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم ) أي لكن التالي وهو الجواز المذكور باطل لانهم قد اجمعوا الخ فقولاه وقد اجمعوا الخ ( ٩٥ ) تليل لحذوف وقوله اذ يلزم في ذلك الخ

وجه ذلك الاقتضا ان الواحد لازم والكثير ملزوم وقد حكم فيه بتنع الجمع فيكون كذلك كل لازم وملزوم ( قوله وقد اجمعوا الخ ) وذلك لان تحقق للزوم يستلزم تحقق اللازم وانقضاء اللازم يستلزم انقضاء الملزوم ( قوله ورجي من الله ) بصيغة الماضي عطف على قال من قوله ثم قال وعندي الخ يعني ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله ان يفتح علي جواب هذا النظر لصوبة دفعه ( قوله عن هذا الاعتراض ) أي عن هذا النظر المشار

لانهما لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشئ يجامسه في الوجود لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندي في هذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم فان جزء الشئ من لوازمه وقد اجمعوا على انه لا منع جمع بين اللازم والملزوم ولا منع خلو ورجي من الله تعالى ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس الا نظراً فيما اراده من عبارة القوم غشاشهم ان يتنوا بالمناقاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مناقاة الجمع من اقسام المفصلة والاتصال لم يشتره الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان تصدق قضية على ماصدق عليه ( قال لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ) اذ لا يكون شئ واحداً وكثيراً من جهة واحدة ( قال في هذا الموضع نظر ) أي في ان يكون المقصود عدم الاجتماع بحسب الحمل ( قال وقد اجمعوا الخ ) وذلك لان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم وانقضاء اللازم يستلزم انقضاء الملزوم ( قال ورجي من الله الخ ) بصيغة الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو عطف عليه بتقدير العامل الماضي يعني ان ذلك الفاضل قال وارجو من الله تعالى ان يفتح علي الجواب اظهار لصوبة دفعه ( قال الا نظراً فيما اراده ) من عبارة القوم فهم انه مراد القوم من عبارتهم لافي ما هو مرادهم في نفس الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قوله فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم ( قال يشتره الا بين قضيتين ) لكونه عبارة عن الحكم بالتثافي بين القضيتين ايجاباً أو سلباً فاقبل انه يجوز ان

له بقوله وعندي فيه نظر الذي هو عطف البحث ( قوله وهو ) أي التظليل المشار له بقوله وعندي فيه نظر ( قوله ليس الا نظراً فيما اراده ) أي فيما فهمه من عبارة القوم أي وليس نظراً في معناها بحسب الواقع ونفس الامر اذ لا يريد عليه شئ ( قوله لم يشتره الا بين القضيتين ) لانه عندهم عبارة عن الحكم بالتثافي بين القضيتين ايجاباً أو سلباً ( قوله فلو كان الخ ) الاولى ولو كان بدون قريع أي الاتصال لم يشتره الا بين قضيتين وحاشي ذلك لارادة المناقاة عدم التحقق في الخارج ولو كان المراد به عدم الصدق على ذات واحدة للزم ان بين كل قضيتين منع جمع وهو باطل مثلاً اما ان يكون الشئ أبيض واما ان يكون انسا ليس بينهما منع جمع لانهما يصدقان بناء على ان المراد بالمناقاة عدم التحقق في الخارج ولو كان المراد بالمناقاة عدم الحمل على شئ واحد لكان بينهما منع جمع لان ثبوت الانسانية غير ثبوت الابيضه وكذا يقال في كل قضيتين ( قوله لاستحالة ان تصدق قضية ) أي لاستحالة ان يحمل مدلول قضية على ماصدق أي على شئ حمل عليه مدلول قضية أخرى بحيث يكون ذلك الشئ نفس المدلولين الذي أخبر عنه يهما هنا هو المراد مثلاً اذا قل الانسان حيوان الانسان تاطق فالاولى مفهومها ثبوت الحيوانية

للإنسان والثابتة ثبوت الناطقة له وهل يمكن أن يكون شيء واحد يصدق عليه أمثوت الحيوانية للإنسان وثبوت الناطقة له وليس المراد أنه لا يكون شيء يتصف (٩٦) بهذين التوبتين اندهذا أمر يمكن واقبي ( قوله ولا يكون بين القضيتين

قضية أخرى ولا يكون بين قضيتين منع الحلو أصلاً ضرورة كذبهما على شيء من الأشياء وأقله مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالمتافة في الجمع الاعمال الاجتماع في الوجود وأما أن الشيخ أثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما أن يكون هذا واحداً وأما أن يكون هذا كثيراً مانعة الجمع لامتناع اجتماع جزأيهما على الصدق فقد بان أن الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال ( وكل واحدة من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون الثاني فيها لذاتي الجزأين كما في الامثلة المذكورة واما اتخافية وهي التي يكون الثاني فيها بمجرد الاتفاق كفولنا للأسود الاكاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً حقيقة أو لا أسود أو كاتباً مانعة الجمع أو أسود أو لا كاتباً مانعة الحلو

( قوله بل ليس مرادهم بالمتافة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود ) ( أقول ) يعني في الصدق والتحقق لا في الحلو والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لاشبهة فيه لا يقال قد تكون المتافة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهومي الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع في ذلك لأن القضية المشتملة على هذه المتافة ليست بمنفصلة بل هي حلية شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان أردت المتافة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما قرره وان أردت المتافة بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحل على هذا فالقضية حلية مركبة من موضوع واحد الا أنه قد تردد في محمولها فصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح لم يقل بأن لا يمنع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع للمعتبر في المتفصلات انما هو بحسب الوجود لا الحلو وقد يكون بين مفهومين منافية في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عبرت عنهما بمثل قولك اما أن يكون السواد موجوداً في هذا الحلو أو يكون البياض موجوداً فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنهما بمثل قولك الموجود في هذا الحلو اما سواد واما بياض كانت القضية حلية شبيهة بالمنفصلة

يريد بالمتافة عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدق وهم ( قال وأقله مفرد من المفردات أي مفرد أخذ من المفردات ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد ( قال وأما أن الشيخ الخ ) بيان لمنشأ غلط ذلك الفاضل ( قوله لا يقال الخ ) منشأ هذا السؤال اطلاق قول الشارح ليس مرادهم بالمتافة في الجمع وخلاصة الجواب تخصيصه بالمتافة في الجمع في القضايا بقرينة ان الكلام فيها ( قوله فان أردت المتافة الخ ) أي أن أردت المتافة بين الحكمين المستغلدين من هاتين القضيتين فقد رعبد أما الثانية موضوعاً آخر ( قوله فالقضية حلية ) كأنه قيل هذا الشيء متحد بإحدهما فالحكم واحد فالترديد في المحمول ( قوله شبيهة بالمنفصلة ) باعتبار اشتباهه على الثاني في المحمولين ( قوله وقد يكون الخ ) جملة ابتدائية لتكيد بيان الانفصال بين المفهومين ( قوله كانت القضية منفصلة ) لاشتغالها على الثاني بين الحكمين ( قوله كانت القضية حلية ) لاشتغالها على حكم واحد وهو ثبوت أحد الأمرين

منع الحلو أصلاً ) أي مع ان العلماء قالوا القضيتان في المتفصلة اما أن يكون بينهما منع جمع أو منع خلو أو منع جمع وخلو فكلما هذا البعض مردود بقول العلماء ( قوله وأقله مفرد الخ ) أي وأقل ذلك الشيء الذي يتحقق منه الكذب مفرد وغير الأقل القضية مثلاً زيد أكل وزيد عالم يكذب هاتين القضيتين على قضية أخرى هي زيد ضارب فلا يقال ان هاتين القضيتين نفس هذه القضية بل يتمتحمهما على مفرد وهو زيد فلا يقال ان هاتين القضيتين أو مدلولهما نفس زيد ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد ( قوله وأما ان

الشيخ الخ ) بيان لمنشأ غلط ذلك الفاضل ( قوله فهو ليس بين الخ ) أي كما فهمه ذلك البعض حتى رتب على ذلك ان المراد بالمتافة في الجمع أن لا يصدق على ذات واحدة لا عدم الاجتماع في الوجود لان الواحد والكثير موجودان

( قوله بل بين هذا واحد الخ ) أي ان الشيخ انما أثبت منع الجمع بين الواحد والكثير

بعد جعلهما قضيتين ( قوله لامتناع اجتماع جزئيهما ) أي لان اجتماع القوة والكثرة من جهة واحدة مستحيل نعم من جهتين يجمعان فان زيد قليل باعتبار ذاته كثير باعتبار أجزاءه

(أقول) كل واحدة من المفصلات الثلاث إما عادية أو اتفاقية كما أن المصلة إما لزومية أو اتفاقية فنسبة السناد والاتفاق إلى المفصلات كنسبة الزوم والاتفاق إلى المصلات إما العادية

(قوله إما عادية أو اتفاقية)  
أي أقسام المفصلة ستة  
(قوله كما أن المصلة إلخ)  
أشار بهذا التشبيه إلى أن  
أقسام المفصلات الثلاث  
إلى القسمين المذكورين  
ليس باعتبار خصوصية  
ذاتها كما يومه جعلها مقسما  
بل باعتبار أقسام المفصلة  
الهما كأقسام المصلة لهما  
إلا أنه جعل القسم كل  
واحد من الثلاثة تنبها على  
وجود القسمين في الأقسام  
الثلاثة (قوله فنسبة السناد  
إلخ) متفرع على النسبة  
للمذكورة أي أن نسبة السناد  
والاتفاق إلى المفصلات  
الثلاث في كونها قسمين  
للافتصال من غير مدخولية  
خصوصية الأقسام في  
القسم كنسبة الزوم  
والاتفاق إلى المصلان في  
كونهما قسمين للاتصال  
من غير خصوصية لشيء  
منهما في القسم

وبالجملة كما أن الحلية قد تشارك المصلة فيما هو حاصل للمعنى وما له كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ولا بد أن تكون مخالفة لها في صريح المفهوم منها كذلك الحلية قد تشارك المفصلة في حصول المعنى وما له وإن كان المفهوم الصريح متخالفًا فيها والمناقاة قد تعتبر في القضايا بحسب الصدق والتحقق وهي المفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب صدقها على ذات واحدة وهي الحليات الشبيهة بالمفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فإن عبرت عنها بمثل قولك السواد والياض متافيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه حلية صرفة وإن عبرت عنها بمثل قولك إما أن يكون هذا الشيء أسود وإما أن يكون أبيض

(قوله وبالجملة) أي بمحل ما تقدم وخلاصته (قوله ولا بد أن تكون مخالفة إلخ) قالت المفهوم الصريح للمصلة الاتصال بين الحكيم والحكمة كون أحدهما ملزوما للآخر (قوله وإن كان المفهوم الصريح متخالفًا) فإن المفهوم الصريح للمفصلة الحكم بالتهافي بين الحكيم والحكمة ثبوت أحد الأمرين للموضوع ولا يعني ذلك العبارة أنه أسند التخالف إلى امر واحد والصحيح وإن كان المفهوم الصريح مخالفا فيه (قوله والمناقاة إلخ) معطوف على قوله كما أن الحلية إلخ وهو المقصود من الإجمال وما سبق كان تمهيدا له (قوله وقد تعتبر في المفردات إلخ) لم يعتبر في هذه الصورة التعبيرين كما اعتبر في صورة المناقاة بينهما في الوجود إذ لا يلقى المناقاة في الصدق حين التعبير بالقضيتين ثم كلامه قدس سره صريح في أن مدلول الحلية الشبيهة بالمفصلة الاتصال في الصدق والاحتمال لا يثبت أحدهما للموضوع فإنه لازم فاقيل أن المقصود بقولنا هذا الشيء إما واحد أو كثير ليس الاتصال بين صديقيهما بل ثبوت أحدهما فإذا قصد الاتصال بينهما وهو معنى صحيح القصد يكون القضية غير حلية إذ نسبتها للاتصال ونسبة الحلية الثبوت بينهما بون بعيد فاما أن يثبت قضية غير حلية ولا شرطية وإما أن يبطل حصر نسبة الحلية في الثبوت وإما أن يبطل حصر طرفي الشرطية في القضيتين من دفع لأن مدلول الحلية الشبيهة بالمفصلة اتصال المحولين في الصدق فإن ذكر المحول الأول افاد ثبوت الموضوع ثم إذا ذكر المحول الثاني باو افاد ثبوت له مع مناقاته إياه وإليه أشار قدس سره سابقا بقوله فالفرضية حلية مركبة من موضوع واحد إلا أنه قد ردد في غموضها فمدلول الحلية الشبيهة بالمفصلة الاتصال والثبوت مما قوله إذ نسبتها للاتصال ونسبة الحلية الثبوت بينهما بون بعيد ليس بشيء (قوله فهذه حلية صرفة) لاشتراكها على حكم واحد من غير تردد (قوله وإن عبرت عنها إلخ) أي إن عبرت بما يدل على الحكيم كانت مفصلة وإن عبرت بما يدل على حكم واحد ردد في محموله كانت حلية ولا ينافي ما مر من هذا الشيء إما واحد وإما كثير يحتمل أن يكون مفصلة وأن يكون حلية (قال كما أن المصلة إلخ) أشار بهذا التشبيه إلى أن أقسام المفصلات الثلاث إلى القسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتها كما يومه جعلها مقسما بل باعتبار أقسام المفصلة المطلقة لهما كأقسام المصلة إلى الزومية والاتفاقية إلا أنه جعل القسم كل واحد منها تنبها على وجود القسمين في الأقسام الثلاثة (قال فنسبة السناد إلخ) متفرع على التشبيه المذكور أي

( قوله فهي التي يحكم فيها بالتأني ) زاد لفظ يحكم ولم يقل فهي التي ثبت فيها التأني لأجل شمول الصادقة والكاذبة وللإشارة الى عدم شمول تعريف المتن للكاذبة كما في اللزومية ( قوله أي حكم فيها بأن الخ ) أي بهذا إشارة الى أن التأني إنما يكون بين مفهوم الجزأين لا بين ذاتهما وقوله مع قطع النظر عن الواقع أي سواء كان اتفاق في الواقع أم لا وفسر التأني لذات الجزأين بقطع النظر عن الواقع إشارة الى أن المراد أن يكون بينهما مع قطع النظر عن كلام خارج عن ذاتهما منافية لأن التأني إنما يتصور بين الشيء ونقيضه مع أن العناد يحقق بين الشيء ومساوي نقيضه أو أحص منه ( قوله كما بين الزوج والفرد الخ ) مثل بائنة ثلاثة للحقيقة وما نعى ( ٩٨ ) الجمع والحلو على سبيل القف والنشر والعناد فيها لذات الجزأين لا للاتفاق

فهي التي يكون الحكم فيها بالتأني لذات الجزأين أي حكم فيها بأن مفهوم أحدهما مناف للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر وأن لا يفرق وأما الاتفاقية فهي التي حكم فيها بالتأني للذات الجزأين بل بمجرد الاتفاق أي بمجرد أن يتفق في الواقع أن يكون بينهما منافاة وإن لم يقض مفهوم أحدهما أن يكون منافياً للآخر كقولنا للأسود لا كاتب أما أن يكون هذا اسود أو كاتباً كانت حقيقة فانه لا منافاة بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانقضاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد ولو قلنا أما أن يكون هذا لاسود أو كاتباً كانت مائة الجمع لانهما لا يصدقان ولكن يكذبان لانقضاء الاسود والكاتب معاً في الواقع ولو قلنا أما أن يكون هذا اسود أو كاتباً كانت مائة الخلو لانهما لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقيق السواد واللاكتابة بحسب الواقع قال ( وسأله كل واحد من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها محكم به في موجباتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية ) ( أقول ) قد عرفت ثمانية قضايا متصلاً لزومية واتفاقية ومنفصلات ست ثلاث منها عناديات

فهذه منفصلة وإن عبرت عنها بمثل قولك هذا الشيء إما اسود وإما أبيض فهذه حلية شبيهة بالمنفصلة والكل مشاركة في مال المعنى ومحصوله وإن كانت متخالفة في المفهوم الصريح

نسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات الثلاث في كونها قسمين للانفصال من غير مدخلة خصوصية الأقسام في القسمة كنسبة اللزوم والاتفاق الى المتصلات في كونها قسمين للاتصال من غير خصوصية شيء منها في القسمة ( قال التي يكون الحكم الخ ) زاد لفظ الحكم ليشمل الكاذبة وفيه إشارة الى عدم شمول تعريف المتن لما كما في اللزومية وفسر التأني لذات الجزأين بقطع النظر عن الواقع إشارة الى أن ليس المقصود أن يكون التأني بينهما مع قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتهما فانه لا يتصور إلا بين الشيء ونقيضه مع تحقق العناد بين الشيء ومساوي نقيضه أو أحص منه أو اعلم منه ( قال وإن لم يقض الخ ) لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزمه ( قال قد عرفت ) أي من التعريفات المذكورة فهي بالتأني للذات الجزأين

في الواقع وأما التي حكم فيها بالتأني للذات الجزأين بل للاتفاق في الواقع فكقولنا ما إن يكون الانسان ناطقاً وأما أن يكون الحمار ناطقاً اذ هذا امر اتفاقي ولا عناد في الواقع لذات الجزأين اذ يمكن اجتماع ناطقة الانسان وناهية الحمار ويمكن ارتفاعهما فالتأني للاثباتهما بل لكونه اتفق في الواقع ذلك ولأجل أن التأني بين الجزأين لأجل الاتفاق للاثباتهما جعلت عنادية

كاذبة اذ الصادقة ما ثبت الحكم بالتأني فيها بين ذات الجزأين في الواقع لذات الجزأين من غير نظر للاتفاقية فأمس ( قوله فهي التي يحكم فيها بالتأني للذات الجزأين )

لم يقل فهي التي ثبت الحكم فيها الخ لشمول التعريف للصادقة والكاذبة ولما علمت ( قوله وإن لم يقضي مفهوم أحدهما أن يكون الخ ) الواو للمبالغة أي بل بمجرد أن تتفق في الواقع أن بينهما منافاة سواء اقتضى مفهوم أحدهما منافاة المفهوم الآخر أولاً فلي هذا اتفاقاً هذا الشيء إما شجر أو حجر ولاحظ أن العلاقة الاتفاق كانت اتفاقية صادقة لاتها حكم بالتأني فيها لا لذات الجزأين بل بمجرد أن اتفق في الواقع أن بينهما منافاة وحينئذ كل مثال صح أن يكون عنادية يصح أن يكون اتفاقية فالمثال المتقدم عنادية صادقة واتفاقية صادقة ونحو أما أن يكون الانسان ناطقاً وإما أن يكون الحمار ناطقاً كاذبة اتفاقية صادقة ( قوله قد عرفت ثمانية قضايا ) أي من التعريفات المذكورة فمررت مأخوذة من المعرفة وقد روي في بعض النسخ بصيغة الجهول من التعريف



(قوله وهي كلها) أي الثانية (قوله لان تعارضها الخ) أي فهي تعارضات (٩٩) قسم منها بقرينة قوله وسالبة

كل واحدة منها والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات أولاً ثم تعريف السوالب بتفصيل أقسام السوالب بحيث يتميز عدد المتعلم تميزاً تاماً (قوله هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها) وهو اما اتفاق أو لزوم أو عتاد واعترض بان هذا التعريف للأفراد مع اتماماً يكون للماهيات الكلية وأوجب بان الالزم

وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سوالبها فسالبة كل منها هي التي ترفع فيها ما حكم به في موجبتها فلما كانت الموجبة الزرومية ما حكم فيها بلزوم التالى للمقدم كانت السالبة الزرومية سالبة اللزوم أى ما حكم فيها بسلب اللزوم لاما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لسالبة مثلاً اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالتالى موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالى للمقدم في الصدق كانت السالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق أى ما حكم فيها بسلب موافقة التالى للمقدم لاما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية موجبة قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقاً فاطمار ناهق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الحمار لناطقية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقاً فليس الحمار ناهقاً كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهقية الحمار لناطقية الانسان وعلى هذا تكون السالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد أما رفع العناد الذى هو فى الصدق والكذب

(قوله فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لسالبة) أقول كما أن السلب في الحليات بحسب سلب الحمل لا باعتبار طرفيها عدولاً ومحصيلاً فربما كانت طرفاً الحلية مشتملين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كقولنا اللاذمي لاطام كذلك السلب في المتصلات والمتصلات بحسب سلب الاتصال ونوعه أعني اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعه أعني العناد والاتفاق ولا اعتبار بأطراف الشرطيات في سلبها وإيجابها بل الانقسام الاربعة أعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون للمقدم موجبة والتالى سالبة وبالعكس توجد في الموجبات والسوالب في المتصلات والمتصلات

انه تعريف للأفراد بل هذا كلام مجمل متعلق بالتعاريف للمفصلة بعد سلطنا انه تعريف فنقول انه تعريف للقدرة المشتركة بين تلك السوالب لا تعريف لكل فرد فرد (قوله

من المعرفة وقد روى عن صيغة المجهول من التعريف (قال لان تعارضها الخ) فهي تعارضات قسم منها بقرينة قوله وسالبة كل واحدة منها والضمائر المذكورة في التعريفات راجعة الى المذكورات في القسم باعتبار قسم منها وهي الموجبة والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات أولاً ثم تعريف السوالب بتفصيل أقسام السوالب بحيث يتميز عند المتعلم تميزاً تاماً (قال هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها) قدر العائدة المحذوفة في عبارة المتن اشارة الى أن ضمير موجبتها راجع الى السالبة ولا يلزم الدور لان سالبة كل واحد منها معلومة بعنوان انها سالبة وان لم تكن معلومة بخصوصياتهم المذكورة بحمل التعارضات المفصلة بعده وليس تعريفاً حتى يلزم كون التعريف للأفراد على انما نقول انه تعريف للقدرة المشتركة بين تلك السوالب لا تعريف لها (قال ما حكم فيها بلزوم التالى) اللزوم والعناد والاتفاق أنواع للحكم الاتصالي والافتصالي كما سيحكي في كلامه قدس سره فاقول بأنه كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة الميكينة لا بالكيفية فالقصد باللزوم بالنسبة المتكيفة به كلام خال عن التحصيل (قال فان التي حكم فيها الخ) أي بلزوم سلب شيء عن شيء آخر موجبة لزومية لانه حكم فيها باللزوم الا أن اللزوم سلب (قوله أعني كون الطرفين الخ) فيه اشارة الى أن طرف القضية لا يكون

فان التي حكم فيها بلزوم السلب) أي بلزوم سلب شيء عن شيء آخر موجبة لزومية أي لانه حكم فيها بلزوم السلب (قوله لان الحكم بلزوم سلب وجود الخ) ويان ذلك ان العناد للربط فربطت السلب بما قبلها فما بعدها لازم لما قبلها فلو لم يؤت بالقائه لاحتمل

ان يكون موجبة وان يكون سالبة

(قوله وهي السالبة العنادية الحقيقية) كقولنا ليس اما ان يكون هذا العدد زوجاً أو ليس بفرد فانه حكم بسلب العناد الحقيقي بين الزوج وعدم الفرد ويجوز اجتماعها وارتفاعها لان السالبة العنادية يمكن الموجبة فان كانت الموجبة تنفع الجمع والخلو كانت السالبة يجوزها واذا كانت الموجبة تنفع الجمع ونحوز الخلو تكون سالبها تمنع الخلو ونحوز المنع وهكذا (قوله) وأما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مائة الجمع) نحو اما ان يكون هذا الشيء شجراً أو حجرأ (قوله وهي مائة الخلو) نحو ليس اما ان يكون زيد في البحر أو يفرق (قوله على أحد الانحاء) أي الانواع التي هي الحقيقية ومائة الجمع ومائة الخلو فالسالبة الاتفاقية اما حقيقية أو مائة جمع أو خلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا أسود أو كاتباً في شخص غير أسود كاتب وليس اما ان يكون هذا لا أسود أو كاتب وليس اما ان يكون هذا أسود أو لا كاتب فالحاصل ان المتصلة التزومية اما موجبة أو سالبة وكل من طرفها اما موجبان أو سالبان أو مختلفان فالاقسام ثمانية وكذلك المتصلة الاتفاقية فيها هذه الثمانية فصور المتصلة ستة عشر وأما العنادية الحقيقية اما (١٠٠) موجبة أو سالبة وكل من طرفها اما موجب أو سالب أو مختلفين فهي ثمانية

وكذا مائة الخلوها هذه الثمانية وكذا مائة الجمع وتكون في العنادية أربع وعشرون والاتفاقية فيها أربع وعشرون لانها اما حقيقية أو مائة خلو أو جمع وفي كل اما ان تكون موجبة أو سالبة وفي كل فالطرفان موجبان أو سالبان أو مختلفان فيكون جملة الصور أربعاً وستين (قوله) انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال (الح) أي في صدق الشرطية وقوله وعندها أي في كذبها فهو لف وفشر مرتب ثم ان الاول ان

وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مائة الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مائة الخلو لاما حكم فيها بناد السلب والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق المثاقفة فيها على أحد الانحاء لاما يحكم فيها باتفاق السلب قال

(والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق للكاذب وتكذب عن جزأين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية وأما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال)

(أقول) صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والافتصال لنفس الامر وعندها لا يصدق جزأها وكذبها فان طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والا فهي كاذبة كيف كان جزأها ثم اذا نسبنا جزأها الى نفس الامر حصلت أربعة أقسام لانها اما أن يكونا صادقين معدولة وان كان طرف طرفها معدولة (قال انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال) أي في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من اللزوم والاتفاق والافتصال أي في المتفصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الافتصال الحقيقي أو منع الجمع أو الخلو عناداً أو اتفاقاً لنفس الامر أي الحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والافتصال في حد ذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض (قال لانها اما أن يكونا صادقين (الح) أي بعد التحليل واعتبار الحكم فيها والا فادوات الشرط والجزاء تسلب لها عن

يقول انما هو بمطابقة (الح) بضمير المثني الراجع للصدق والكذب وأجيب بأنه لما كان المقصود التوزيع ورجوع كل واحد من الاثنين لواحد مما تقدم على طريق التوزيع انما يناسبه الأفراد والثنية توهم ان كل واحد من الاتي راجع لكل واحد مما مر مع ان المقصود خلافه كما علمت (قوله بالاتصال) الباء للتصوير وفي الكلام حذف مضاف أي انما هو بمطابقة الحكم المقصود ذلك الحكم بثبوت الاتصال والافتصال (قوله لنفس الامر) هو اللوح المحفوظ وقيل علم الله وقيل المراد به نفس الشيء وعلى هذا قلنا انما هو بمطابقة الحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والافتصال لذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض فالحكم من حيث كونه في القضية طابق نفسه من حيث ذاته ثم انه على ارتكاب هذا المعنى يكون في الكلام اظهار في محل الاضرار والاصل لنفسه (قوله لا يصدق جزئها (الح) أي ان الصدق والكذب انما هو بمطابقة الحكم لنفس الامر وعندها سواء كان الطرفان صادقين أو كاذبين أو غير ذلك لا يصدق جزئها وكذبها فقط (قوله لانها اما ان يكونا صادقين (الح) أي بعد التحليل واعتبار الحكم فيها والا فادوات الشرط والجزاء أخرجاها عن كونها قضيتين فضلاً عن الصدق والكذب ومعنى صدقهما ان يكون الحكم الذي فيها مطابقاً لما في نفس الامر

(قوله فليئين) اما على صيغة الامر للمتكلم وهذه الالام لام الامر واما على صيغة المضارع المسند لضمير المتكلم وهذه الالام لام الابتداء ثم ان في الكلام حذفاً والاصل فليئين جواب ان كلا من الشرطيات من أي هذه الاقسام لانه المبين جواب الاستفهام لانفسه (قوله فالمتصلة الموجبة الصادقة الخ) أي الزبونية اما الاتفاقية فتأتي ثم ان المفصلة تركب أيضاً من هذه الاقسام الاربعة الا ان المقدم لما يمكن ممتازاً عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها قسماً واحداً (قوله من صادقين الخ) أي من معلومي الصدق والكذب وكذا يقال في قوله ومن مقدم كاذب وتال صادق واما احتيج لذلك لاجل المقابلة بمجهول الصدق والكذب (قوله ان كان زيد يكتب النخ) أي والموضوع ان زيدا (١٠١) يجهل نسبة الكتابة له ويجهل لزوم

تحرك اليه للكاتب (قوله والا لزم الخ) أي والا بان لم يتسع لزم كذب الصادق لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو الجواز واذا بطل الجواز ثبت المتع غذف الاستثنائية وذكر الشرطية ودليها لحقتها واعترض هذا الدليل أعني قوله لامتاع ان يستلزم الخ بأنه نفس الدعوى اذ قوله لا تركب من مقدم صادق وتال كاذب الذي هو الدعوى هو نفس معنى ان الصادق لا يستلزم الكاذب وأجيب بالان لا سلم انه عينه لان امتاع استلزام الصادق الكاذب اعم من ان يكون في القضايا أو في المفردات وكلامنا في القضايا (قوله لا يقال النخ) هنا معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور

أو كاذبين أو يكون المقدم صادقاً والتالي كاذباً أو بالعكس فليئين ان كلا من الشرطيات من أي هذه الاقسام تركب فالمتصلة الموجبة الصادقة تركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد انساناً فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد حجراً فهو حمار وعن مجهول الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يجهل به وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا ان كان زيد حماراً كان حيواناً دون عكسه أي لا تركب من مقدم صادق وتال كاذب لامتاع أن يستلزم الصادق الكاذب والا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب اللازم وأما صدق الكاذب فلان اللازم من مقدم صادق وصدق اللازم مستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم أن كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب لانا نقول ذلك في السككية لافي الجزئية كونها قضيتين فضلاً عن الصدق والكذب ومعنى صدقها أن يكون الحكم الذي فيها مطابقاً لما في نفس الامر أو متحققاً فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق (قال فليئين) اما على صيغة الامر للمتكلم أو على صيغة المضارع للمتكلم مع لام الابتداء (قال ان كلا من الشرطيات) المتصلة والمنفصلة من أي هذه الاقسام الاربعة تركب والمنفصلة أيضاً تركب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم فيها لما يمكن ممتازاً عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها قسماً واحداً (قال عن صادقين) أي من معلومي الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ليصح مقابلتها بمجهول الصدق والكذب (قال لامتاع الخ) استدلال على عدم التركيب المذكور بامتاع الاستلزام المذكور وليس هنا اعادة الدعوى على ما قيل على ان الاستلزام المذكور اعم من أن يكون في القضايا أو في المفردات (قال لا يقال الخ) معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلامنا في السككية واللازم من العكس صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالمتع مع السند والجواب بابات المقدمة المنوعة تسف كما لا يخفى (قال لانا نقول ذلك) أي عدم التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في السككية لافي الجزئية مثلاً اذا قلنا ان كان زيد حماراً كان حيواناً يصدق عكسه جزئية وهي قد يكون اذا

خافه ان عندنا دليلاً ينتج خلاف ما تنجبه دليلكم السابق وهو تركبه من الامرين المذكورين وتقريره ان يقال كل متصلة موجبة قد تركب من مقدم كاذب وتال صادق وقد تقرر عندهم ان كل متصلة موجبة جزئية وعكسها في المقدم صادق والتالي كاذب فقولنا مثلاً ان كان زيد حماراً كان حيواناً ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان زيد حيواناً كان حماراً فقد تركب العكس من مقدم صادق وتال كاذب، وحيث بطل كون المقدم الصادق لا يستلزم التالي الكاذب (قوله لانا نقول ذلك) أي عدم تركيب المتصلة الصادقة من مقدم صادق وتال كاذب في السككية لافي الجزئية والعكس الذي تركب من مقدم صادق وتال كاذب موجبة جزئية لا لكلية فاصل الجواب ان ما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلامنا في السككية واللازم من العكس صدق الجزئية

( قوله فان قلت الخ ) حاصله ان اعتبار جهل الجزئين في التركيب يتنافى حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم في بيان التركيب أو يزداد الاقسام على الاربعة ( قوله زاد الاقسام على الاربعة ) أى على الاربعة التى تركب منها الصادقة والكاذبة وانما كانت تزيد لانها أى لانها اما مجهولان أو الاول مجهول والثانى معلوم أو بالعكس ومثال ما اذا كان الاول معلوماً والثاني مجهولاً قولنا اذا ( ١٠٢ ) كان زيد يكتب فهو يحرك يده أى وفرض جهل الثانى وعلم الاول وكذا

فان قلت لما اعتبر في جزأى المتصلة الجهل بالصدق والكذب زاد الاقسام على الاربعة فقولك تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر هي داخله فيها والموجبة للكاذبة تركب عن الاقسام الاربعة لان الحكم بالزوم بين المقدم والتالى اذا لم يكن مطابقاً للواقع جاز أن يكونا كاذبين كقولنا ان كان الحلاء موجوداً كان العالم قديماً وان يكون المقدم كاذباً والتالى صادقاً كقولنا ان كان الحلاء موجوداً فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالحلاء موجودة وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة لزوميةً وأما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق أحدهما الآخر بالضرورة في الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناهق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها أن كانا كاذبين أو كان التالى كاذباً والمقدم صادقاً فكذبها ظاهر

كان زيد حيواناً كان حماراً ولا يصدق كلية ( قال فان قلت الخ ) حاصله ان اعتبار جهل الجزئين في التركيب يتنافى حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما أن يسقط هذا القسم في بيان التركيب أو يزداد الاقسام على الاربعة ( قال فقولك تلك الاقسام ) أى الاربعة كاتمة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فهي أي الاقسام الزائدة المفهومة مما تقدم داخله في تلك الاقسام الاربعة وخلاصة الجواب ان هذا الاعتراض منشأ الفعلة عن التقييد الذى ذكر سابقاً في بيان الاقسام ثم انه بهذا الجواب تم عدم تعرضه للصور التي تحت الجهل لكن قد يقال اذا كان الجهل داخل في الاقسام الاربعة فما بالهم ذكره ولم يقتصروا على محقق الصدق والكذب تأمل ( قوله ان كان الحلاء موجوداً ) الحلاء هو الفراغ الذى نحل فيه الاجسام وهو أمر عديم عند المتكلمين

يقال في عكسه ( قوله فتقول تلك الاقسام ) أى الاربعة كاتمة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فهي أي الاقسام الزائدة المفهومة مما تقدم داخله في تلك الاقسام الاربعة لان الطرفين المجهولين اما ان يكونا صادقين في نفس الامر أو المقدم صادق والتالى كاذب أو بالعكس فخلاصة هذا الجواب ان هذا الاعتراض منشأ الفعلة عن التقييد الذى ذكر سابقاً في بيان الاقسام ثم انه بهذا الجواب تم عدم تعرضه للصور التي تحت الجهل لكن قد يقال اذا كان الجهل داخل في الاقسام الاربعة فما بالهم ذكره ولم يقتصروا على محقق الصدق والكذب تأمل ( قوله ان كان الحلاء موجوداً )

الحلاء هو الفراغ الذى نحل فيه الاجسام وهو أمر عديم عند المتكلمين

فالحكم عليه بالوجود كذب وكذا يقال أيضاً في التالى انه كاذب اذ لا يزم من كون الحلاء موجوداً ان يكون العالم قديماً ( قوله هنا اذا كانت المتصلة لزومية ) أى ان التفصيل المذكور سابقاً في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاذا كانت تلك الموجبة الصادقة اتفاقية تصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم وهو قرينة على ان المراد بالمتصلة الموجبة اللزومية ( قوله فهي تصدق عن صادقين ) فيه اشارة الى ان بيان استحالة كذبها عن الصادقين يتضمن بيان صدقها عن الصادقين فلذا ترك المصنف التعرض له

( قوله لان الكاذب ) أى الذى لا نبوت له في الخارج لا يجمع شيئاً مجرداً في نفس الامر ولا شيئاً كاذباً فقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخارج ساحل ساحلية الجوار المذكورة فيه لا توافق شيئاً موجوداً واعترض هذا التعليل بان الشرطية شأنها ان تحكم فيها بثبوت ثاب على تقدير ثبوت أول وثبوت شيء على تقدير ثبوت شيء آخر لا يقتضى ثبوت الشيء الثاني في الواقع ويجوز ان يجمع الكاذب شيئاً كاذباً مثله وأجيب بأن معنى الاتصال الذي في الشرطية انه لو كان الاول حقاً كان الثاني كذلك فاذا كان حقية الاول ملزومة لحقية الثاني فلا يبعد انتفاؤها في الواقع لجواز ( ١٠٣ ) استلزام الحال محالاً واما اذا لم يكن بينهما

لزوم كما هو موضوع كلامنا فلا بد ان يكون انشائي حقاً اذ لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على التقدير لان التقدير والفرض

لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة ( قوله لا اعتبار صدق الطرفين ) فيها ان قلت اذا

كان الملة في صدق الاتفاقية اعتبار صدق الطرفين لا حاجة لما ذكره من الملة

أولاً لان هذا التعليل يجري

في جميع الصور الكاذبة

قالوا ان يقول فكذبها

ظاهر وان كان المقدم كاذباً

والثاني صادقاً فكذلك

لا اعتبار النع وأجيب بان

الصورة الاولى انفردت

بعلة أخرى غير هذه وهي

ما قدمه ثم ذكر ما يعم الجميع

( قوله وهما بحث ) حاصله

ان قول المصنف وأما اذا

كانت اتفاقية فكذبها

لان الكاذب لا يوافق شيئاً وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها وأما اذا اكتفينا بمجرد صدق الثاني يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب وثالث صادق وكذبها عن القسمين الباقيين وهما بحث وهو ان الاتفاقية لا يكفي فيها صدق الطرفين أو صدق الثاني بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة بينهما قال

( والمنفصلة للموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين ومأمنة والجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومأمنة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة )

( قوله وهما بحث ) أقول هذا حق نعم المتصلة المطلقة أعني التي اكتفى فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير أن يتعرض للعلاقة نفياً أو إثباتاً يتمتع كذبها عن صادقين وعن مقدم كاذب وثالث صادق

صدقها عن صادقين فلذا ترك التعرض له ( قال لان الكاذب لا يوافق شيئاً ) فان قلت ثبوت الشيء

على تقدير لا يقتضى ثبوته في الواقع فقول معنى الاتصال انه لو كان الاول حقاً كان الثاني حقاً فاذا

كان حقية الاول ملزومة لحقية الثاني فلا يبعد انتفاؤها في الواقع لجواز استلزام الحال محالاً واما

اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد أن يكون الثاني حقاً فانه لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على

التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة كذا

في شرح المطالع ( قوله نعم المتصلة الخ ) فيه اشارة الى رد من اعتبر في الاتفاقية عدم ملاحظة

العلاقة بأنه يلزم أن يكون المتصلة المطلقة اتفاقية ( قال لا يكفي فيها ) أي في صدقها صدق الطرفين

أي في الاتفاقية الخاصة اوصدق الثاني أي في الاتفاقية العامة ( قال بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة )

أي على ما ذكره المصنف في تعريفها حيث قال وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الطرفين

على الصدق فاجاب به المحقق التفاتاً من أن هذا اشارة الى ان المتبر في الاتفاقية عنده هو عدم

ملاحظة العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة أصلاً غير نافع في دفع البحث عن المصنف بمقتضى تعريفه

لانه يمكن تهيد الحكم بصدق الثاني على تقدير صدق المقدم بعدم ملاحظة العلاقة لا الصدق في

صادقين محال متضمن لكونها تتركب من الصادقين وظاهره مطلقاً كان بينهما علاقة أم لا مع انه لا بد ان لا يكون بينهما علاقة

اذ لو كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة كما في ان كان زيد انساناً كان حيواناً كانت لزومياً ولا تكون اتفاقية صادقة الا اذا وافق

المقدم التالي بدون علاقة فكان على المصنف ان يقيد بذلك فان قلت قد تقدم ان كل مثالب يصح ان يكون لزومية يصح ان يكون

اتفاقية ومقتضى هذا البحث ابطال تلك الكلية والجواب ان ما هتم من اعتبار ظاهر المصنف بقطع النظر عن هذا القيد ( قوله

لا يكفي فيها صدق الطرفين ) هذا في الاتفاقية الخاصة وقوله أو صدق التالي أى في الاتفاقية العامة وقوله فيجوز الخ راجع

للخاصة وكان الاولى ان يزيد أو عن صدق التالي ليكون راجعاً للعامة

( قوله الأقسام في المنفصلات ثلاثة ) أي الأقسام الثلاثة في كل منفصلة من المنفصلات ثلاثة هذا هو المراد وليس المراد أن هذا من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة أحاداً أي أن كل منفصلة فيها قسم ( قوله لا تستعرف ) أي في عكس السؤال إن المقدم هنا لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع ( ١٠٤ ) أي فالقسمان المتنازان بحسب الوضع راجعان إلى قسم واحد ( قوله فطرها

الح ) في قوة الصلة لقوله ثلاثة ( قوله فالموجبة الحقيقية الخ ) هذا تفصيل للإجمال الذي في الأقسام في المنفصلات ثلاثة لأنه إذا كان كل واحدة من المنفصلات فيها ثلاثة أقسام عمدة لأن تصدق في الثلاثة أو تكذب فيها أو تكذب في البعض وتصدق في البعض فينبئ ذلك الأجمال بقوله فالموجبة الخ ( قوله أما إن يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً ) أي وكذا قولك أما إن يكون العدد زوجاً أو فرداً لأن فرداً مساو للأزوج ( قوله كقولنا أما أنت يكون الأربعة زوجاً أو منقسمة بمساويين ) الأقسام بمساويين أهم من الزوج لأن مجموع الزوجية وبمجموع المقادير كما في النصف فانه ينقسم بمساويين وهو غير زوج فالأفصال بين الزوج والأقسام بمساويين انفصال بين عام وخاص فيجتمعان

( أقول ) الأقسام في المنفصلات ثلاثة لا تستعرف أن المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرها أما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما فلا بد أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً كقولنا أما أن يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً وتكذب عن صادقين اجتماعهما حيث في الصدق كقولنا أما أن يكون الأربعة زوجاً أو منقسمة بمساويين وتكذب عن كاذبين أيضاً لارتفاعهما كقولنا أما أن يكون الثلاثة زوجاً أو منقسمة بمساويين وماتمة الجمع تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما في الصدق فجاز أن يكون طرفاهما مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا أما أن يكون زيد شجراً أو حجراً وجاز أن يكون أحد طرفيهما واقعاً والآخر غير واقع فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا أما أن يكون زيد انساناً أو حجراً وتكذب عن صادقين لاجتماع جزئيهما حيث كقولنا أما أن يكون زيد انساناً أو ناطقاً وماتمة الخلو تصدق عن صادقين ( قوله فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب ) أقول الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من جزأين يتمتع صدقهما وكذبهما معاً وجب أن يكون تركيبها من قضية ومن نقيضها أو مساوي قضيضها كقولنا هذا العدد اما زوج واما لا زوج وقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد والماتمة الجمع العنادية لما وجب تركيبها من جزأين يتمتع صدقهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضية ومما هو أخص من قضيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر واما حجر فان كل واحد من الشجر والحجر أخص من قضيض الآخر والماتمة الخلو العنادية لما وجب تركيبها من جزأين يتمتع كذبهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضية ومما هو أعم من قضيضها كقولنا هذا الشيء اما لا شجر واما لا حجر فان كلا منهما أعم من قضيض الآخر هذا اذا أخذناها بالمعنى الاخص وأما اذا اعتبرناها بالمعنى العام فيصدق كل واحد منهما مما مر ومما يتركب منه الحقيقية

نفس الامر فيجوز كذبها عن الصادقين سواء كانت اتفاقية خاصة او عامة وعن مقدم صادق وتال كاذب مامة ( قال لا تستعرف الخ ) فالقسمان المتنازان بحسب الوضع راجع إلى قسم واحد ( قال كقولنا أما أن يكون الأربعة زوجاً او منقسمة بمساويين ) الأقسام بمساويين أهم من الزوج لوجوده في المقادير فالأفصال بينهما انفصال بين الخاص والعام فيجتمعان فيكذب مائة الجمع بينهما ( قوله الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها الخ ) هذه الأحكام الثلاثة التي ذكرها قدس سره مبنية على أن الانفصال لا يكون إلا بين القضيتين أما اذا تحقق بين أكثر منهما فهي متنوعة كما عرفت فيما سبق ( قوله هذا اذا أخذناها ) أي مانعاً الجمع والخلو

فتكذب عند ذلك مائة الجمع ( قوله وماتمة الجمع تصدق الخ ) أي لما فيها من منع الجمع فقط وعن ( قوله لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما ) أي سواء كان طرفاهما مرتفعين أم لا لأنها ما حكم فيها بين طرفيهما صدقاً وحصل هناك تناقض في الكذب أم لا وفي كلامه هذا تصريح بأن المراد بماتمة الجمع مائة المعنى العام لأنها هي التي حكم فيها بما ذكر اما ماتمة بالمعنى الاخص فتنتج الجمع ونحو الخلو وكذا يقال في مائة الخلو

( قوله في تصديق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات الخ ) مثلا تقدم ان المفصلة الموجبة الحقيقية تذب عن صادق نحو اما ان يكون العدد زوجا أو متساويين يقال هنا ان المفصلة السالبة الحقيقية تصدق عن صادق نحو ليس اما ان يكون العدد زوجا أو متساويين أي ان التصادق بين الزوجية والاقسام يتساويين مطلوب ولا شك ان هذا صادق وكذا نقول مائة الجمع الموجبة تكذب عن صادق نحو اما ان يكون زيد انسانا أو ناطقا فتقول في سالبها وهي سالبة الجمع تصدق عن صادق نحو ليس اما ان يكون زيد انسانا أو ناطقا بمعنى ان العناد بينهما مطلوب وكذا نقول في باقي الائمة ( قوله وتكذب عن الاقسام الخ ) مثلا تقدم ان الموجبة الحقيقية المنفصلة ( ١٠٥ ) تصدق عن كاذب وصادق نحو اما

وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزأها تجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيها عن صادق كقولنا اما ان يكون زيد لاجراً أو لاشجراً وجزا أن يكون أحدهما واقفاً دون الآخر فيكون تركيها عن صادق وكاذب كقولنا اما أن يكون زيد لاجراً أو لا انساناً وتكذب عن كاذبين لارتفاع جزأها حيث كقولنا اما أن يكون زيد لا انساناً أولاً ناطقاً هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة واما سوابها فهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات ضرورة ان كذب الإيجاب يقتضي صدق السلب وتكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبات لان صدق الإيجاب يقتضي كذب السلب لاجلها قال

( وكلية الشرطية الموجبة أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعهما مع الجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة أن يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كما ومهما ومتى وفي المتصلة دائماً وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبداخل حرف السالب على سور الإيجاب الكلي والمهمة باطلاق لفظ لو وان واذا في المتصلة واما واو في المنفصلة ) ( أقول ) كما أن القضية الحلية تنقسم الى محصورة ومهمة ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها وكما أن كلية الحلية ليست بمحبب كلية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك كلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها أو تاليها كلي فان قولنا كما كان زيد يكتب فهو يحرك به

( قال وكما ان كلية الحلية ) اي الكلية التي صفة الحلية ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً اي مقولاً على كثيرين فان الموضوع في قولنا الانسان نوع كلي مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار كون الحكم فيها كلياً أي شاملاً لجميع أفراد الموضوع قالاه في لفظة الكلية الاولى بالنسبة وفي الباقيتين للمصدرة ( قال ليست لاجل ان مقدمها أو تاليها كليتان ) كذا في بعض النسخ وهو المطابق بقوله شخصيتان وفي بعضها مقدمها أو تاليها كلي اي موضوع مقدمها وتاليها كلي اي مقول على كثيرين

( ١٤ م — شرح التسمية ثاني ) ومهمة الشرطية تنقسم اليها ويسقط كذلك اذ لا حاجة لها مع قوله كما ان يقال المقصود بالتشبيه لفظ كذلك لا كما وانما أي بكما توطئة للتشبيه ( قوله ليست بمحبب كلية الموضوع أو المحمول ) أي ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً أي مقولاً على كثيرين والا لورد علينا نحو الانسان نوع فان موضوعها كلي مع ان القضية ليست كلية ( قوله بل باعتبار كلية الحكم ) أي بل باعتبار كون الحكم فيها كلياً أي شاملاً لجميع افراد الموضوع ( قوله ليست لاجل ان مقدمها أو تاليها كلي ) أي ليست لاجل ان موضوع مقدمها وتاليها كلي أي مقول على كثيرين ثم ان المناسب لقوله بعد شخصيتان ان يقول لاجل ان مقدمها وتاليها كليتان لتحسن المقابلة الا ان يقال المقابلة بقوله شخصيتان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي فتأمل

(قوله فالشرطية إنما تكون كلية إذا كان الخ) لاشك أن كون الزوم والناد في جميع الأزمان والأوضاع صفة للزوم والناد والكلية صفة للشرطية وحينئذ لا تكون الكلية نفس ذلك الكون لأن ما كان وصفاً لشيء يستحيل أن يكون بينهما وصفاً آخر نعم الكلية حاصلة بمحصول ذلك الكون كما يدل على ذلك قول الشارح بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال ولاجل هذا قال الشارح والشرطية إنما تكون كلية إذا كان التالي الخ ولم يقل وكلية الشرطية أن يكون التالي لازماً للمقدم وللتدرك على المصنف المبرهن هذه العبارة لكن المسوغ للمصنف في التعبير بما ذكر كون تلك الصفة وهي الكلية مبنية على هذا الحصول أي حاصلة عند وجوده وما أجاب به بعض عن المصنف من أن الوقت مقدر في كلامه وإن الأصل وكلية الشرطية وقت أن يكون التالي (١٠٦) لازماً للمقدم فلا يفيد أن كلام المصنف بعد ارتكاب هذا التقدير لا يفيد

كلية مع أن مقدمها وتاليها شخصيان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية إنما تكون كلية إذا كان التالي لازماً للمقدم أي في المتصلة الزومية أو معانداً له أي في المنفصلة النادية في جميع الأزمان

فالقابلة بقوله شخصيتان باعتبار أن موضوع الشخصية جزئي (قال فالشرطية إنما تكون كلية الخ) لاشك أن كون الزوم والناد في جميع الأزمان والأوضاع صفة للزوم والكلية صفة للشرطية فالكلية ليست نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بمحصوله كما يدل عليه قوله بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال وهو كونها بحيث يكون الزوم المستفاد منها كذلك ولذا قال الشارح إذا كان التالي الخ فلما كان تلك الصفة مسببة عن هذا الحصول تساهل المصنف فقال وكلية الشرطية أن يكون التالي لازماً للمقدم كما في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وما قبل أن الوقت مقدر في عبارة المتن فقيه أنه لا يفيد بيان معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود به أن هذا بيان لكلية الشرطية الزومية والنادية الموجبة الصادقة أن كل قوله إذا كان التالي لازماً أو معانداً على الزوم والناد في نفس الأمر وإن حل على أن يكون ذلك مستفاداً منها سواء طابق الواقع أو لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة فكلية الاتفاقية متروكة البيان لعدم الاعتبار بشأنها إذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها وكلية السالبة تعرف بالمقايضة بناء على ما مر غير مرة من أن السلب رفع الإيجاب (قال في جميع الأزمان) لا يتوهم من هذا أنه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية الزومية والنادية التي كان المقدم غير زمني فيها نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً لأن كون الشيء غير زمني بمعنى أنه غير واقع في الزمان ولا في طرفه لا ينافي أن يكون لزوم الشيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته إياها ولا لكونه نفس الزمان أن يكون لزوم الشيء له في جميع أجزائه قدبر

معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود بيانه (قوله في المتصلة الزومية أو معانداً له أي في المنفصلة النادية) ولم يتعرض لبيان كلية الاتفاقية سواء كانت متصلة أو منفصلة لعدم الاعتبار بشأنها إذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها ولم يتعرض لكلية السالبة المتصلة أو المنفصلة لعدم القياس على موجبها لما مر غير مرة من أن السلب رفع الإيجاب ثم أن قوله إذا كان التالي لازماً للمقدم أو معانداً له أن أريد للزوم والناد في نفس الأمر كان ما ذكره بياناً لكلية الشرطية الزومية والنادية الموجبة الصادقة وأن حل

على الزوم والناد المستفاد من القضية سواء طابق الواقع أم لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة (قوله في جميع الأزمان) على اعتراض بأن هذا التعريف غير جامع لبعض أفراد القضايا الشرطية الزومية والنادية وهو ما كان المقدم فيها غير زمني نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً فإن الله لا يعقل كونه في زمن وما كان المقدم فيها عين الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً إذ لا يعقل أن يكون الزمان في زمان حتى يلازمه التحرك وأجيب عن الأول بأن في قوله في جميع الأزمان بمعنى مع أي لازماً مصححاً لجميع الأزمان ومعلوم أن المستحيل كون الله في زمن وأما مصاحبته للزمن فليس محالاً بل واقع فقولهم الملوك غير زمني معناه أنه غير واقع في الزمان وهذا لا ينافي أن يكون لزوم الشيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته إياه وأجيب عن الثاني بأن المراد بالزمان أجزاؤه ولا شك أن التحرك لازم للزمن في جميع أجزائه



( قوله وعلى جميع الأوضاع ) على معنى مع والأوضاع بمعنى الأحوال أي ومع جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم وإنما اختير إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الأمور في نفسها لأن تلك الأمور ربما ( ١٠٧ ) كانت متممة في نفس الأمر لكنها

تكون بمكنة الاجتماع مع المقدم فأنك اذا قلت كلا كان زيد حماراً كان جسماً كان معناه ان الجسمية لازمة للحجارة على جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع حمارته ككونه ناهقاً مثلاً مع أن كون زيد ناهقاً ليس ممكناً في نفس الأمر وان كان ممكن الاجتماع مع حمارته بحيث لو وجدت حمارته وجدت

الناهضية ( قوله وهي الأوضاع التي تحصل الخ ) فالسبب اقترانه بأمر ممكن اجتماعاً معه وتسبب عن ذلك أحوال ثبتت للمقدم يمكن اجتماعاً معه مثلاً مقارنة القيام والقعود ومقارنة طلوع الشمس أحوال للموضوع الذي هو مضمون القضية كالمسألة زيد ومقارنة طلوع الشمس يحصل تلك الأحوال للمقدم بسبب اقتران المقدم بأمر ممكن الاجتماع معه مثل القيام والتعود والحاصل ان الانسانية مثلاً اذا امتنع القيام أو القعود أي وجد في زمن

وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو قعوده أو طلوع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الاجتماع معها فن كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجاملاً له مقارناً اليه وانما اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الأمور في أنفسها لان تلك الأمور ربما كانت متممة في نفس الأمر لكنها تكون بمكنة الاجتماع مع المقدم فأنك اذا قلت كلا كان زيد حماراً كان جسماً كان معناه ان الجسمية لازمة لحمارته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع حمارته ككونه ناهقاً مع أن كون زيد ناهقاً مثلاً ليس ممكناً في نفس الأمر وان كان ممكن الاجتماع مع حمارته وقد يفسر في كتب المنطق الأوضاع الحاصلة من

( قوله ( اراد بالأوضاع الأحوال الخ ) في الصراح الوضع نهادن بجاي ولما كان الوضع اللغوي مستلزماً لحصول حالة له بسبب الوضع اطلق على مطلق الحال وإنما اختاروا على الأحوال ولم يقولوا في جميع الأزمان والأحوال لان التباين منه الأحوال الحاصلة في نفس الأمر بخلاف الأوضاع فانه يشعر بالفرض والاعتبار حاصلة كانت أولاً ولذا وقع في عبارة البعض بعد الأوضاع لفظ الفروض تنصيصاً لما يبدل عليه لفظ الأوضاع بالالتزام وحينئذ اندفع ما قاله الشارح في شرح المطالع ردأ على من ذكر الفروض بعد الأوضاع وأما الفروض فان أريد بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الانفصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الأمر وان أريد بها فروض المقدم مع الأمور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكره ذكر الأحوال ( قوله فان كون الانسانية الخ ) يعني ان الاجتماع نسبة بين المقدم والأمور الممكنة الاجتماع معه يحصل للمقدم بسبب هذه النسبة كونه مقارناً لها وللأمور كونها مقارنة له والمقصود بالأحوال هذه المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع فصع ما يستفاد من كلام الشارح من سببية الاقتران للأوضاع لانه عبارة عن النسبة التي بين المقدم وبين الأمور الممكنة لاعتن المعنى المصدري فلا يرد ما قبل أن الاقتران ان كان متبناً للفاعل فهو عين كونه مقارنة لتلك الأمور وان كان متبناً للمفعول فهو مضاف لكونه مقارناً وعلى التقديرين لا يصح تعليله بالاقتراح وما سيجيء في كلامه قدس سره من أن الضرب سبب للضاربة والمضروبة فهو خلاف ما اشتهر بينهم من أن المصدر المتبني للفاعل بمعنى كون الشيء فاعلاً والمتبني للمفعول بمعنى كون الشيء مفعولاً فان ذلك معنى على ان يراد بالاجتماع والاقتران المعنى المصدري لا النسبة التي بين المجتمعين والمقارنين وكذا الحال في الضرب ( قوله وقد يفسر في كتب المنطق الأوضاع الحاصلة الخ ) لم التمييز عن النتائج

حصل حال للمقدم الذي هو الانسانية وهو كونه مقارناً للقيام والقعود وكذلك طلوع الشمس يتسبب عن اجتماع الأمور الممكنة معه في الوجود كقيام زيد مثلاً ووجود حال ذلك المقدم وهو الطلوع هو كونه مقارناً لتلك الشيء فالحاصل ان المراد بالأحوال نفس كونه مقارناً للأمور الممكنة الاجتماع معه والسكون مقارن غير الأمور المقارنة التي هي القيام والقعود والكتابة فظهر لك الفرق بين الوضع والأمر

( قوله ) ولنا تقتصر على ذلك ( أي لا تقتصر على ما تقدم وهو ما افادته القضية في فئنا هذا كما هو دأب أهل اللغة بل زيد الخج وأشار الشارح بذلك الى ان عموم ( ١٠٨ ) الاوضاع أمر اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائداً على ما يستفاد

للاسانية ثابت في جميع الازمان ولنا تقتصر على ذلك القدر بل زيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كونه الشمس طالعة أو كونه الحمار ناهقاً الى غير ذلك مما لا يتناهي وانما اعتبر في الاوضاع أن تكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقاً سواء كانت ممكنة الاجتماع أولاً تكون

الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالتتابع الحاصلة من انضمام المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كل كان زيد انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق أعني كون زيد ناطقاً بعد وضمانه من أوضاع المقدم حاصل من أمر يمكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت قضايا أو غيرها تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونها مقارناً لهذا الشيء أو لذلك الشيء أو لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كما أن ضرب زيد لعمر يصير مبدأ لضارية زيد ومضروبية عمرو وما وضمان مغايران للضرب فالأوضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فبذلك يتدفع ما قبل من أن كون زيد قائماً أو

بالأوضاع باعتبار انها يحصل من وضع المقدمة الممكنة الصدق مع المقدم ( قوله لان فهمه بعيد ) اذ لا يتقبل الذهن من ذكر الاوضاع الى النتائج المذكورة ( قوله سواء كانت قضايا أو غيرها ) في هذا التعميم المستفاد من قول الشارح مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة الخ رد لتخصيصها بالنتائج فانها لا تتحقق الا اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع قضايا يصح جعلها كبرى القياس بخلاف ما اذا كانت مفردة كالقيام والقعود أو القضايا لا يصح ضمها مع المقدم ككون الشمس طالعة مع زيد انسان ويستفاد من تمثيل الشارح وجه آخر للرد وهو انه قد يكون بمقارنته مع تلك الامور بديهاً ككونه قائماً أو قاعداً فلا يحتاج الى الاستنتاج بالنظر ( قوله وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور ) أي للاعتقان بتلك الامور كما يدل عليه السياق ( قوله فبذلك ) أي بما بينا من ان الحالات عبارة عن المقارنات الخصوصية يتدفع ما قبل لان المقصود مثل كونه مقارناً بكونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة ( قال في جميع الازمان ) لان معنى كذا في كل وقت سواء كان ما مصدرية والوقت مقدراً وموصوفة عبارة عن الوقت وجهة الشرطية صفة فيفيد عموم الاوقات بحسب الوضع اللغوي ( قال ولنا تقتصر على ذلك الخ ) أشار بذلك الى ان عموم الاوضاع أمر اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائداً على ما يستفاد من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل أردنا به ان لزوم الحيوانية للاسانية ثابت في جميع الازمان والاحوال ومن هذا ظهر وجه اختصار الشيخ الرئيس ومن تبعه على الاوضاع لان عموم الازمان أمر مقرر ثابت في اللغة انما الغاية بأمر اعتبره القوم في كليتها اصطلاحاً وما قبل ان عموم الازمان يستلزم عموم الاوضاع وبالعكس فوهم لانه يجوز أن يكون اللزوم متحققاً في جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة

من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل أردنا به ان لزوم الحيوانية للاسانية ثابت في جميع الازمان والاحوال ( قوله ) بل زيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال ( أي مع جميع الاحوال وفيه انه لا حاجة لتلك الزيادة لان عموم الازمان يستلزم عموم الاوضاع فتي كانت الحيوانية ثابتة للاسنان في كل وقت لزوم ثبوتها له في كل حال ورد بانه يجوز ان يكون اللزوم متحققاً في جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض الاحوال الممكنة بأن يكون ذلك الحال غير موجود لتوقفه على سبب وان كان في ذاته ممكناً ( قوله مع وضع السانية زيد ) أي مع موضوع هو انسانية زيد فالوضع هنا بمعنى موضوع واضافته لما بعده بيانية وقوله مثل كونه قائماً فيه حذف اذ كونه قائماً ليس لكونه مقارناً للقيام بل للمقدم الذي هو الانسانية والتقدير مثل مسبب كونه قائماً لان

الكون قائماً اذا اجتمع مع الانسانية تسبب عن ذلك ان الانسانية انصفت بحال وهو كون الانسانية مقارنة للقيام ( قوله ان تكون ممكنة الاجتماع ) أي ان يكون اجتماعها ممكناً ( قوله لانه لو اعتبر الخ ) هذا علة لحذف والاصل وانما اعتبر في الاوضاع ان يكون اجتماعها ممكناً ولم تعتبر الاوضاع مطلقاً لانه الخ وحاصل هذا الدليل انه لو اعتبر مطلق

الاضاع لم تصدق شرطية كلية أصلاً سواء كانت متصلة أو منفصلة لكن التالي باطل لان الواقع صدقها فبطل المقدم وهو اعتبار جميع الاوضاع وحينئذ تضمن ان المراد بعض الاوضاع ثم ان الاستثنائية لا كانت ظاهرة حذفتها بخلاف الشرطية فانه لما كان في لزوم التالي للمقدم فيها خفاء بينه بقوله اما في الاتصال الخ فهو دليل لبيان الشرطية ( قوله فلان من الاوضاع ما لا يلزم الخ ) أي فلان من الاحوال وضما ولا حالا لا يلزم مع ذلك الوضع التالي اذا فرض على شيء أي مع شيء ( قوله استلزم عدم التالي أو عدم لزومه ) ثم وثق حرمته ثم ان الاولى اسقاط قوله استلزم الى قوله فلا يكون اذ لاحاجة اليه فالاولى ان يقول فان المقدم اذا فرض مع شيء من هذين الوضعين لا يكون التالي لازماً له على هذا الوضع لان المقصود عدم كون التالي لازماً له على هذا الوضع واما كون المقدم مستلزماً لعدم التالي أو لعدم لزومه فليس منظوراً له وأما وجه كون المقدم غير مستلزم للتالي عند ذلك الفرض فلانه على تقدير اجتماع عدم التالي مع ( ١٠٩ ) استلزم التالي حينئذ لكان عدم اللازم

مجموعاً مع المازوم والتالي باطل فكذا المقدم واما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر وانما تركه الشارح وتعرض للاول حيث قال والا لكان المقدم أي والا بأن كان التالي لازماً له وقوله للتقيض وهو التالي وعدمه أي واجتماع التقيضين باطل فاما أدنى اليه وهو كون التالي لازماً له على هذا الوضع باطل وحينئذ ثبت تقيضه وهو عدم لزوم التالي له على هذا الوضع فلما ثبت ذلك أي عدم لزوم التالي للمقدم عند ذلك الوضع

لم تصدق شرطية كلية اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم معه التالي للمقدم كعدم التالي أو عدم لزوم التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم قاعدة أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقاً ليست أوضاعاً حاصلة عن أمور يمكنه الاجتماع مع المقدم بل هي أمور موافقة الوجود للمقدم فالتالي الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما مر ( قوله فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي ) أقول الاظهر في العبارة أن يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي وأن يكون متحققاً في جميع الاوضاع الممكنة دون جميع الازمنة بأن يكون حصول المقدم في بعض الازمنة متصفاً وما وقع في شرح المطالع من أنه لو اكتفى بصوم الازمان لكان له وجه فيه ان عموم الازمنة انما يستلزم عموم الاوضاع الحاصلة فيها لا عموم الاوضاع الممكنة التي لم تحصل ( قوله الاظهر في العبارة الخ ) اشارة الى أن ما ذكره الشارح ظاهر في المقصود وذلك لانه اذا فرض المقدم على وضع عدم التالي أو عدم لزوم التالي كان أحد الامرين مأخوذاً معه فيكون مستلزماً له قطعاً لوجوب استلزام المقدم لما قبله وان لم يكن مستلزماً له نظراً الى ذاته لكن ما ذكره قدس سره أظهر اذ لاحاجة فيه الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في المطلوب أعني عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع وما قيل في بيان كونه أظهر من ان ما ذكره الشارح يرد عليه ان فرض المقدم على أحد الحاليين لا يوجب كونه مازوما لاحدهما بل كونه مجامعاً معه ثم توجيهه بأن المقصود من قوله استلزم انه ان امكن الاستلزام المذكور وقوله فلا يكون التالي لازماً معناه لا يجب أن يكون لازماً وقوله والا لكان الخ معناه يحتمل ان يكون المقدم مستلزماً للتقيضين أو توجيهه بأن المقصود بفرضه على عدم التالي أو على عدم لزوم التالي فرضه على أحد العددين بالضرورة الخ

بالدليل استلزام ذلك قضية جزئية قائمة ببعض الاوضاع لا يكون التالي لازماً للمقدم معها وهذه الجزئية مناقضة لمفهوم القضية الكلية الشرطية أي لمفهوم أي شرطية كلية فرضها لان أي شرطية فرضها مفهومها على ذلك التقدير كون التالي لازماً للمقدم على جميع الاوضاع وهذه الجزئية مقروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق باطل فيثبت تكون تلك الكلية على ذلك التقدير باطلة وحينئذ ثبت الشرطية وهي لو اعتبر جميع الاوضاع لم تصدق كلية وإذا ثبت فيماد عليها بالكره بالاستثنائية بأن قال لكن المالى وهو عدم صدق الشرطية باطل فبطل المقدم واذا بطل المقدم ثبت تقيضه وهو ان المراد بعض الاوضاع وهي الممكنة فقط وهو المدعى بقوله فبطل بعض الاوضاع متعلق بقوله لا يكون المذكور بعده وهذا هو عين الجزئية المشار اليها فيها مر وقوله وهو مفهوم ان كون التالي لازماً على جميع الاوضاع مفهوم الكلية أي الشرطية وقوله على ذلك التقدير أي تقدير اعتبار جميع الاوضاع أي وحينئذ ثبت الشرطية

( قوله فلان من الاوضاع مالا يماند الخ ) أي وضعا لا يماند الخ وذلك نحو ما ان يكون هذا الشيء انسانا أو فرسا فان من أوضاع الانسان وضعا لا يماند التالي ( ١١٠ ) المقدم معه ككونه جاهلا وهو معني قوله كصدق الطرفين أي اجتماعها فان

لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للتقضيض وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير وأما في الاضلال فلان من الاوضاع مالا يماند التالي المقدم معه كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون تقضيض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع لزم معاندة الشيء للتقضيض وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يماند التالي المقدم فلا يصدق أن التالي معاندا للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة اما على تقدير اجتماع عدم التالي معه فلانه لو استلزم التالي حينئذ لكان عدم اللازم مجتمعا مع الملزوم وهو محال وأما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر

فقد عدم ورود الاعتراض لما عرفت وكون التوجيهين خروجاً عن ظاهر العبارة انما يفيد ان صحها لا كونها ظاهرة وأما ما أورد على السيد بانه حينئذ يكون هذه المقدمة في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لان الدعوى ان المقدم مع فرض أحدها لا يلزمه التالي فكيف يتبين بان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين لا يستلزم التالي فخط لان الدعوى ان المقدم على بعض الاوضاع المفروضة لا يستلزم التالي ولا بد من التقييد بالاوضاع الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة وضع عدم التالي أو عدم لزوم التالي ولا استلزام على هذا الوضع والا لاجتماع التقضيض (قال والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للتقضيض ) اعترض عليه المحقق الفنازاني بأن لا نسلم امتناع استلزام الشيء للتقضيض وامتناع معانده لما وانما يتبع اذا كان الشيء أمراً أمكننا ما اذا كان محالاً كالقدم مع الوضع المفروض فيجوز أن يستلزم التالي وتقيضه في المتصلة وياندا التالي وتقيضه في المنفصلة وحينئذ لا حاجة الى التقييد المذكور أقول الكلام في كلية الشرطية بحسب نفس الامر على ما مر فقلنا عن شرح المطالع ولا شك انه حينئذ لا يكون التالي لازماً للمقدم في نفس الامر ولمسري كيف خفي هذا على الفحول وتمحلوا لدفعه بما لا يرضى به المقول من أنه لو استلزم الشيء للتقضيض لزم المناقاة بين اللازم والملزوم فان لزوم المناقاة بين اللازم والملزوم ليس أجلى فساداً من استلزام الشيء للتقضيض فن يجوز الاول على التقدير المفروض المحال يجوز الثاني أيضا ومن أن اطلاق الاوضاع وتسميها بما وجب عدم الجزم بصدق الكلية لان المحال وان جاز أن يستلزم التقضيض لكن لا يجب ذلك وكذا المساعدة فان للمانع أن يقول على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقاً يجوز أن يكون هذا المحال مستلزماً للتقضيض بطريق الوجوب ( قال كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم ) (انه اذا أخذ المقدم مقارنا لصدق التالي وقيداً به يكون التالي لازماً له بالضرورة وقبل المقصود يجوز أن يكون لازماً له وقوله فيكون تقضيض التالي معناه فيجوز أن يكون تقضيض التالي الخ وقبل المقصود كصدق الطرفين بالضرورة على قياس ما عرفت في الزومية ( قال وانما خص هذا التفسير الخ ) أي تفسير كلية الشرطية أو تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة الزومية والمنفصلة العنادية حيث

الانسانية والفريسية صدقا حينئذ ) قوله لزم معاندة الشيء للتقضيض (أي التالي وتقيضه (قوله وانه محال) أي لانه لما جامع التالي للمقدم كان المناقض للمقدم تقضيض التالي ومناقضة تقضيض التالي للمقدم يؤدي الى مناقضة الشيء الى نفسه وهو باطل بالضرورة أي واذا كان مناقضة الشيء للتقضيض محالاً لا يكون التالي معانداً للمقدم مع بعض الاوضاع كما أخارله بقوله فعلى بعض الاوضاع لا يماند الخ وهذه الجزئية الذي استلزمها كون التالي غير معاندا للمقدم مناقضة لفهوم الكلية المفروضة الصدق وهو معاندا التالي للمقدم مع سائر الاوضاع وما ناقض الصادق كاذب وحينئذ تكون تلك الجزئية كاذبة وما استلزمها وهو كون تقضيض التالي معانداً للمقدم باطل وما استلزم ذلك اللازم الباطل وهو اعتبار الاوضاع التي لا يماند التالي المقدم معها باطل واذا بطل اعتبار الاوضاع

التي لا يماند المقدم التالي معها ثبت تقيضها وهو اعتبار الاوضاع التي يماند المقدم التالي معها وهي الاوضاع الممكنة الزومية (قوله وانما خص هذا التفسير بالمتصلة ) أي انما خص تفسير كلية الشرطية بالمتصلة ويحتمل ان المراد وانما خص تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة الزومية والمنفصلة العنادية حيث ذكر الزوم والصادق في التفسير وقوله بالمتصلة الباء داخلة على المقصود عليه

( قوله المعترية في الاتفاقية ) أي الاتفاقية الخاصة كما يدل عليه جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم واما الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيها الاوضاع أصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضة لامعنى لاعتبار الوضع معها فافهم ذلك ( قوله مطلقاً ) أي سواء كانت ثابتة في نفس الامر أم لا ( قوله بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ) التي هي أخص من إمكانية الاجتماع لان الممكن أعم من الموجود في نفس الامر تأمل ( قوله لانه لو لا ذلك ) أي لو لا اعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع فقط دون الغير الممكنة أي انه لو اعتبر الاوضاع الغير الممكنة لم ان لا تصدق اتفاقية كلية والتالي باطل فبطل المقدم . خذف الاستثنائية ثم انه لظهورها لم يبق عليها دليلا ولما كان لزوم التالي للمقدم في الشرطية فيه خفاه بينه بقوله اذ ليس الخ ( قوله فيمكن اجتماع الخ ) مفرع على قوله ليس بين طرفيها علاقة أي واذا كان ليس بين طرفيها علاقة بوجهها يمكن حينئذ اجتماع عدم التالي مع المقدم مثلا كما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا لاجتماع بين الطرفين أعني ناطقية الانسان وناهية الحمار وحينئذ يجوز ان يجتمع عدم ناهية الحمار مع لطف الانسان فعدم التالي هو عدم ناهية الحمار وضع غير ثابت في نفس الامر لكن يمكن اجتماعه مع المقدم وهو ناطقية الانسان ( قوله والا لكان الخ ) أي والا نقل بإمكان اجتماع عدم التالي مع المقدم بل قلنا بعدم الامكان فلا يصح لانه حينئذ يلزم ان يكون بين الطرفين ملازمة والتالي باطل فبطل المقدم وهو القول بعدم الامكان فثبت التفريع وهو القول بإمكان اجتماع عدم التالي مع المقدم واذا ثبت هذا استلزم سالبة جزئية قائلة ليس التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على بعض الاوضاع وهو عدم التالي وهذه الجزئية ( ١١١ ) تنافض مفهوم الموجبة الكلية

اللزومية والمتفصلة العنادية لان الاوضاع المعترية في الاتفاقية ليست هي من الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لانه لو لا ذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والا لكان بينهما ملازمة والتالي ليس متحققا على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع ذكر اللزوم والناد في التفسير ( قال في الاتفاقية ) أي الخاصة يدل عليه جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم واما الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيها الاوضاع أصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضا لامعنى لاعتبار الاوضاع معه فافهم ولا تنفك الى أغلوطة الوهم ( قال لو لا ذلك ) اشارت الى قوله ليس هي الاوضاع الممكنة الاجتماع لا الى قوله بل الاوضاع الكائنة الخ

لان الايجاب الكلي لا يرفعه مطابقة الا السلب الكلي والسلب الكلي لازم للجزئي واذا انتفى صدق التالي على جميع الاوضاع كذبت الكلية الاتفاقية أي لم تكن مطابقة للواقع فقول الشارح فعل بعض متعلق بقوله لا يكون اشارة للجزئية التي استلزمها التفريع المشار اليه بقوله فيمكن الخ وهي المناقضة لفهوم الموجبة الكلية وقوله فلا يكون التالي الخ اشارة لفهوم الكلية الذي ناقضه السلب الجزئي وقوله فلا تصدق الاتفاقية الكلية أي لا تكون مطابقة للواقع ثم ان هذا أعني قوله فلا تصدق الخ غير النفي الاول أعني قوله فلا يكون التالي صادقا الخ فلا يقال ان المفرع هو نفس المفرع عليه وبين ذلك مثلا كل انسان حيوان يبطله ليس كل انسان حيوان فتفرع عن ذلك النفي عدم صدق القضية أي عدم مطابقتها للواقع فالتالي وصف للمشكل وعدم صدقها وصف للقضية فيتفرع على النفي الذي هو وصف للتكلم وصف القضية وهو عدم صدقها فتحصل من هنا ان أصل الدليل ان تقول لو اعتبر جميع الاوضاع لم تصدق كلية اتفاقية والدليل على الملازمة ان من جهة الاوضاع عدم الناهية فلو اجتمع المقدم وهو ناطقية الانسان واذا اجتمع معه لا يثبت ان يكون التالي في هذه الحالة مجتمعاً مع المقدم والا لزم اجتماع التقيضين فيتحقق جزئية قائلة ليس التالي صادقا على بعض الاوضاع واذا انتفى صدق التالي على بعض الاوضاع لزم قضية كلية قائلة ليس التالي صادقا على جميع الاوضاع ويلزم من هذا كذب الكلية القائلة كما تحققت ناطقية الانسان مع أي وضع تحققت ناهية الحمار أي عدم مطابقتها للواقع وما قيل في هذه الكلية يجري في غيرها وحينئذ تحققت انه لو اعتبرنا جميع الاوضاع لم تصدق كلية اتفاقية ثم تأتي بالاستثنائية وتقول لكن التالي باطل فبطل المقدم

الاتفاقية أي أي موجبة كلية فرضها فان مفهومها صدق التالي على تقدير صدق المقدم مع جميع الاوضاع واذا انتقض مفهوم الموجبة الكلية لزم قضية قائلة ليس التالي صادقا على جميع الاوضاع وانما كان يلزمه

( قوله واذا عرفت مفهوم الكلية ) وهو ان الشرطية انما تكون كلية اذا كان التالي لازماً للمقدم أو معانداً له في جميع الأزمان والامواضع وفيه ان هذا ليس مفهوم الكلية بل هذا بيان لسبب كليتها فاطلاق المفهوم عليه فيه تسامح فكذلك جزئية المتصلة أى فكذلك الجزئية التي هي صفة المتصلة والمنفصلة وقوله ليست بجزئية المقدم والتالى أى ليست بسبب كون المقدم جزئياً ولا بسبب كون التالي جزئياً ( قوله بل بجزئية الأزمان والاحوال ) أى بل بسبب بعضية الأزمان والاحوال والتعبير عن البعضية بالجزئية بال نظر للأزمان والاحوال للمشاكلة اذ لا يصح ان يراد بجزئية الأزمان والاحوال كون الزمان جزءاً أو جزئياً اذ لا يصح ذلك كما هو ظاهر نعم ان المراد ان جزئية المتصلة والمنفصلة باعتبار بعضية الأزمان والاحوال معالان الاحوال والأزمان في الجزئية مهمة ( ١١٣ ) أى لم يصرح به وبعضية أحدهما لا على التعيين يستلزم بعضية الآخر كذلك

مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الامواضع الممكنة الاجتناع مع المقدم فلا تصدق الكلية الاتفاقية واذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة والمنفصلة ليست بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية الأزمان والاحوال حتي يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الأزمان وعلى بعض الامواضع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون هذا الشيء نائماً أو مجاداً فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرات وأما خصوصية الشرطية فيتبين بعض الأزمان والاحوال

لان المقصود بيان وجه التخصيص بقوله بل للمعتبر الخ بيان للواقع وليس داخلا في الدعوى تفصح عنه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التالي صادقا الخ ( قال فلا يصدق الكلية الاتفاقية أى المتصلة وقس على ذلك حال المنفصلة الاتفاقية أى المتصلة باعتبار العناد بدل الزوم ) قال فكذلك جزئية المتصلة الخ ( أى الجزئية التي هي صفة المتصلة والمنفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالى بل بسبب بعضية الأزمان والاحوال والتعبير عنها بالجزئية للمشاكلة كما يفصح عنه آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من المواضع بل على المصدرى أعني كون الشيء جزءاً أو جزئياً كما لا يخفى على من له أدنى فطنة ( قال في بعض الأزمان وعلى بعض الامواضع ) أى بعضية كليهما لان بعضية أحدهما لا على التعيين يستلزم بعضية الاخرى كذلك اذ لا يتحقق الوضع بدون الأزمان ولا الزمان بدونها وأما القضية التي حكم فيها في جميع الأزمان من غير تعرض للامواضع أو بالعكس فغير معتبرة فيها بينهم لاصطلاحهم على اعتبار الامواضع في مفهوم الشرطية مع الأزمان المعتبرة فيها بحسب اللغة ( قال على وضع كونه ) من العنصرات أى لان الفلكيات قاطبة لا اعتاد فيها لانها عندهم قديمة لا توصف

اذ لا يتحقق الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدون الوضع وأما القضية التي حكم فيها في جميع الأزمان من غير تعرض للامواضع أو بالعكس فغير معتبرة عندهم لاصطلاحهم على اعتبار الامواضع في مفهوم الشرطية مع الأزمان المعتبرة فيها بحسب اللغة ( قوله انما هو على وضع كونه ناطقا ) لم يقل وفرض كونه ناطقا لان ذلك الوضع غير معين في القضية ( أى لم يصرح به فيلزمه الزمن ) قوله على وضع كونه ( أى الشيء من العنصرات أى لان الفلكيات قاطبة لا اعتاد فيها لانها عندهم قديمة لا توصف

بناءً ولا بجمادية ( قوله فيتبين بعض الأزمان والاحوال ) أى فالتصريح ببعض الأزمان أو ببعض الاحوال أو بهما معا قالوا في كلامه بمعنى أو هي لغة الخلق والقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان جثتي راكباً أو كرتك أو في زمن معين من غير تعرض للامواضع كمثل الشارح أو في زمان معين على وضع معين نحو ان جثتي اليوم راكباً أو كرتك داخلية في المحصورة وأما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين على جميع الامواضع فما لا يمكن وجودها اما الثانية فظاهرة لان عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الامواضع في زمن واحد واما الاولى فلان الوضع المتيقن ان كان متحدداً لم يحسب لازمة لم يكن متعبناً وان كان باقياً شخصه كان جميع الازمنة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين لان جميع الزمان صار زماناً له اذ المراد بجميع الأزمان ان يكون وجوده في بعض الازمنة دون بعض فتصمم على جميع تلك الازمنة أى التي يوجد فيها والتي لم يوجد

كقولنا

كقولنا ان جئني اليوم أكرمك وأما اهلها فاهمال الازمان والاحوال وبلملة الاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة الافراد في الحملية فكما أن الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كمية الحكم بأنه على كل الافراد أو على بعضها فهي المحصورة والا فهي المهمة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال أو الانفصال فيها على وضع معين فهي المحصورة والا فان بين كمية الحكم بأنه على جميع الاوضاع أو بعضها فهي محصورة والافهملة وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلها ومهما ومتى كقولنا كلا أو متهما أومتى كانت الشمس طالعة قالها موجود وفي المنفصلة دائماً كقولنا دائماً اما أن يكون الشمس طالعة أولاً يكون النهار موجوداً وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة اذا كان الشمس طالعة قليلاً موجوداً وأما في المنفصلة فكقولنا ليس البتة اما أن يكون الشمس طالعة وأما ان يكون النهار موجوداً وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كان النهار موجوداً وقد يكون اما أن يكون الشمس طالعة أو يكون القليل موجوداً وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كان الشمس طالعة كان الليل موجوداً وقد لا يكون اما أن يكون الشمس طالعة وأما أن يكون النهار موجوداً وبداخل حرف السلب على سور الإيجاب الكلي كليس كلب وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائماً في المنفصلة لانا اذا قلنا كلا كذا كان كذا كان مفهومه الإيجاب الكلي فاذا قلنا ليس كلا يكون معناه رفع الإيجاب الكلي لامحالة

في شرح المطالع قوله أو راكباً فيكون مثلاً لتعين كل واحد منها أو لسكيتها فان كلمة أو لتع الخلو فالقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للازمان نحو ان جئني راكباً فأكرمك أو في زمان معين من غير تعرض للاوضاع كشال الشارح داخلان في المحصورة وأما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان أو في زمان معين في جميع الاوضاع فما لا يمكن وجودها أما الثانية فظاهرة لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد وأما الاولى فلان الوضع المعين ان كان متجسداً بحسب الازمنة لم يكن متيناً وان كان باقياً بشخصه كان جميع الازمنة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في جميع الازمان أو في زمان معين في جميع الاوضاع فما لا يمكن وجودها اما في زمان معين (١) فاندفع ما قيل أن القضيتين المذكورتين واسطتان بين الاقسام (قال نحو ان جئني اليوم أكرمك) لفظ اليوم ظرف للشرط فيفيد توقيت للزوم لكن توقيت للزوم من حيث أنه ملزوم يستلزم توقيت للزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان المثال المذكور لا يصلح مثلاً للمخصوصة اذ ليس اليوم وقتاً للزوم بل للزوم وفرق بين الزوم في وقت معين وبين الزوم لما في وقت معين (قائمة) قال الشارح في شرح المطالع وما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالي مستقلة بالاقضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان شيئاً منها مدخل في اقضاء التالي لم يكن للزوم والمأند هو وحده بل هو مع آخر وأما في الجزئيات فلمقدماً دخل في اقضاء التالي فان كانت منحرفة عن الكلية فظاهر والا فهو لا يستقل بالاقضاء فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم اذا انضم اليها يكتي المجموع بالاقضاء فيكون لللازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية ثم أفاد أنه باشتراط الدخول

( قوله واطلاق لفظة لو وان ) أى اطلاقها وعدم تهديها بسور الكلية والجزئية للاهمل وفي الحقيقة السور لفظة لو وان لكن بقيد اطلاقها اما لو قيدا بشئ قبل ( ١١٤ ) حسب ماقيده من السور الكلي والجزئي كما في كلا لو كانت الشمس

طلالة كان النهار موجوداً فهذه كلية وكافي قد يكون لو كانت الشمس طلالة كان النهار موجوداً وهذه جزئية ( قوله كان تركيباً ) أي ابتداءً ( قوله لا تزيد على هذه الاقسام ) لان التركيب الثاني من الثلاثة منحصر في هذه الستة ( قوله لان مقدم المتصلة الخ ) أي مقدم المتصلة الزومية

لانها المبحوث عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا تميز بين مقدمها وتاليها بالابولوضع ولا يقال ان اللقدم فيها مستصحب للتالي والمستصحب اسم فاعل غير المستصحب اسم مفعول الذي هو التالي لانا قول لا نسلم ان أحدها مستصحب للآخر والا لو وجدت العلاقة بينهما لما مر ان العلاقة أمر بسببه يستصحب الاول التالي بل اتما طرعا متوافقان في الصدق والسؤال ناسئ من عدم الفرق بين المصاحبة والاستصحاب ( قوله

متبين عن تاليها ) أي من حيث كون الاول ملازماً والثاني لازماً من حيث ذاته ( قوله أي بحسب المفهوم ) اعلم ان الطبع يقال على الحقيقة الخارجية ولما لم يكن المقدم والتالي حقيقة سوى المفهوم لكونهما من القضايا أي من الامور التي لاحقائق لما لان القضايا أمور اعتبارية كما صدقنا فسر الطبع بالمفهوم

فان متبين عن تاليها ) أي من حيث كون الاول ملازماً والثاني لازماً من حيث ذاته ( قوله أي بحسب المفهوم ) اعلم ان الطبع يقال على الحقيقة الخارجية ولما لم يكن المقدم والتالي حقيقة سوى المفهوم لكونهما من القضايا أي من الامور التي لاحقائق لما لان القضايا أمور اعتبارية كما صدقنا فسر الطبع بالمفهوم



(قوله فان مفهوم المقدم الخ) يعني ان مفهوم المقدم في القضية اللازمة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متشبه عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قوله في تعريفها هي التي حكم فيها بصديق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة انها التي حكم فيها بصديق (١١٥) اللازم على تقدير صدق المزوم

والمزوم للشيء من حيث انه مزوم له يحتمل ان لا يكون لازماً له وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك

خارج عن مقسم

اللزومية فاقدم في

القضية الزومية متعين

لان يكون مقدا لكونه

مزوما والتالي متعين لان

يكون تالياً لكونه لازماً

فقول الشارح متعين ان

يكون مقداً أي من أجل

صفته للزومية لان أجل

ذاته بخلاف المفصلة أي

النادية كما يؤخذ من تعميده

وانما لم يتكلم على

الاتفاقية لما علت قوله

فان مفهوم التالي فيها للماند

أي مفهومه بعد اعتبار

فان مفهوم المقدم فيها للمزوم ومفهوم التالي فيها اللازم ويحتمل أن يكون الشيء مزوماً لا آخر ولا يكون لازماً له فالقيد في المتصلة متعين لان يكون مقداً والتالي متعين لان يكون تالياً بخلاف المفصلة فان مفهوم التالي فيها للماند ومفهوم المقدم الماند والماند لا بد أن يكون معانداً أيضاً لان عناد أحد الشئين للآخر في قوة عناد الآخر اياه فخال كل واحد من جزأيه عند الآخر حال واحدة الى التحليلات المنحلة الى المفردات اذ لو لم تنحل أجزاء الشرطية أو جزء جزئها الى الحلقات لزم تركها من أجزاها غير متشابهة فالخاتمة ايا جزء الشرطية أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنتهي

(قال فان مفهوم المقدم الخ) يعني ان مفهوم المقدم في القضية اللازمة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متعين عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها للمزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصديق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة انها التي حكم فيها بصديق اللازم على تقدير صدق المزوم والمزوم للشيء من حيث انه مزوم له يحتمل أن يكون لازماً له وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن مفهوم الزومية فالقيد في المتصلة الزومية متعين بان يكون مقداً لكونه مزوماً والتالي متعين بان يكون تالياً لكونه لازماً وبما حررتناك اندفع ما قال الحق التفتازاني من اننا لانسلم ان للزوم مدخلا في مفهوم المقدم والتالي وبعض الظاهرين قال يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية مزوم ومتصف بالزومية نظراً الى ذاته مع قطع النظر عن وصفها في القضية وكذا قوله ومفهوم التالي ولا يخفى عليك انه بعيد عن عبارة الشارح وان لفظ المفهوم زائد حينئذ فان اللاحق حينئذ أن يقال وما يصدق عليه المقدم مزوم وما يصدق عليه التالي لازم وان كون ما يصدق عليه أحدهما ممتازاً عما يصدق عليه الآخر بصفة المزومية واللازمة لا يقتضي امتياز أحدهما عن الآخر بحسب المفهوم في المتصلة ما لم يستتر أنهما من حيث أنهما متصفان بصفة المزومية واللازمة مأخوذان فيه (قال بخلاف المفصلة) أي النادية (قال فان مفهوم التالي فيها معانداً) أي بعد اعتبار كونه تالياً للماند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقداً للماند اسم مفعول وأما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفه هي التي حكم فيها بالتالي لذاتي الجزئين لا كون الثاني منافياً للاول أو بالعكس (قال والماند لا بد أن يكون معانداً) لان المقابلة يكون من الطرفين والتغاير انما هو بحسب الذكر وجعل أحدهما قاعلاً صريحاً والآخر مفعولاً صريحاً وهذا معنى قوله لان عناد أحد الشئين للآخر في قوة عناد الآخر اياه أي يتضمنه (قال فخال كل واحد من جزئها عند الآخر حال واحدة) أي اذا نظر الى ذاتها ولم يلاحظ معها الوصفان المذكوران وبما حررتناك اندفع ما قال الحق التفتازاني من أن كون الشيء في قوة الآخر لا يقتضي عدم تميزها بحسب المفهوم لان غايته التلازم في الصدق

بالتفاني لذات الجزئين لا يكون الثاني منافياً للاول أو بالعكس (قوله والماند لا بد) بالفتح دليل قوله لان عناد أحد الشئين قاراد بأحد الشئين التالي وقوله فخال كل من جزئها الخ أي فخال التالي مع المقدم انه معاند بالسكر ومعاند بالفتح وكذا يقال في المقدم وهنا بالنظر لذات كل واحد لا باعتبار الوصف اذ باعتبار الوصف التالي معاند بالفتح ليس الا المقدم معاند بالسكر ليس الا

وأما عرض لأحدهما أن يكون مقدما وللآخر أن يكون تأليا بمجرد الوضع لا الطبع ففرق ما بين المتصلة المركبة من الحلية والمتصلة والمقدم فيها الحلية وبينها والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منها فلا فرق بينهما إذا كان المقدم فيها الحلية أو المتصلة وكذلك في المركبة من الحلية والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت الأقسام الثلاثة في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فأقسام المتصلات تسعة وأقسام المتصلات ستة أما أمثلة المتصلات فالاول من حليتين كقولك كل كان الشيء حيوانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثاني من متصلتين كقولنا كل كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كل كان دائما أما أن يكون هذا المدد زوجا أو فردا فدائما أما أن يكون متقبا بمتساويين أو غير منقسم والرابع من حلية ومتصلة والمقدم فيها الحلية كقولنا أن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس عكسه كقولنا كل كان الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزم لوجود النهار والسادس من حلية ومنفصلة والمقدم فيها الحلية كقولنا أن كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد والسابع بالعكس كقولنا كل كان هذا اما زوجا أو فردا كان هذا عددا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا أن كان كل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما أما أن تكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا أن كان دائما إما أن يكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أمثلة المتصلات فالاول من حليتين كقولنا أما أن يكون المدد زوجا أو فردا والثاني من متصلتين كقولنا أما أن يكون أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أن يكون أن كانت الشمس طالعة أما أن تكون هذا المدد زوجا أو فردا وأما أن يكون هذا المدد لا زوجا أو لا فردا والرابع من حلية ومتصلة كقولنا أما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار وأما أن يكون كل كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والخامس من حلية ومنفصلة كقولنا أما أن يكون هذا الشيء ليس عددا وأما أن يكون أما زوجا أو فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا أما أن يكون كل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أن يكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجودا قال

(الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحده وبابه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون أحدهما صادقة والاخرى كاذبة)

(أقول) لما فرغ من تعريف القضية وأقسامها شرع في لوائحها وأحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف معرفة غيره من الأحكام عليه

(قوله ففرق الخ) وذلك لان الحلية ملزومة والمتصلة لازمة ولا يلزم من كون المقدم ملزوما والثاني لازما صحة العكس

فصل في التناقض (قوله في لوائحها أراد بها نفس القضايا) التي يقال لها التناقض والعكس ولازم الشرطية فالبحث عن القضايا من حيث انه يقال ان هذه القضية متناقضة كذا ومنعكسة لكننا لا من حيث ذاتها بقسط النظر عن ذلك اذ البحث عن ذلك قد تقدم وأراد بالأحكام المعاني المصدرية أعني التناقض والعكس فالعطف مغاير (قوله وابتدأ منها) أي من الاحكام (قوله لتوقف معرفة الخ) علة للابتداء بالتناقض دون العكس وبيان التوقف انه يقال في الاستدلال على صحة العكس فيما يأتي اذا صدقت هذه القضية صدق عكسها ولو لم يصدق عكسها صدق قيمته والا لزم ارتفاع التقيضين فاحتيج الى معرفة التناقض

( قوله وهو اختلاف القضيتين الخ ) فيه ان التناقض يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر في بحث السلب الرابع من تقييد المتساويين وكما سيأتي في عكس التقييد فكان الواجب ان يكون التعريف جامعاً له وأجب بان المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في أحكامها وأما تنقض المفردات الواقعة في أطراف القضايا فمرف بالمقابلية ولا يحتاج لادراجه في تعريف التناقض ههنا ثم انا قوله اختلاف جنس وقوله قضيتين فصل أول وقوله ( ١١٧ ) بالايجاب والسلب فصل ثان وقوله

بحيث يقتضي فصل ثالث وقوله لذاته فصل رابع اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشارح قائلهم مختلفان الخ الاولى ان يقول قائلهم قضيتان مختلفتان لما علمت ان قضيتين قد جعل فصلاً ( قوله اختلافاً يقتضي لذاته ) ان تكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة فيه ان ذلك الاختلاف انما يقتضي ان تكون احداها صادقة والاخرى كاذبة كانت الاولى أو غيرهما لجعل اقتضاء الصدق خاصاً بالاولى لا يتم وأجب بان لفظ الاولى لما وقع في مقابلة الاخرى دل ذلك على ان مراده بالاولى احداها الصادق بالاولى والثانية ( قوله لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردتين كالماء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمرو بلا اسناد شيء الى عمرو فقولهم قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين اما بالايجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بان تكون احداها حاية والاخرى شرطية أو متصلة أو منفصلة أو معدولة ومحصلة فقولهم بالايجاب والسلب أخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب والاختلاف بالايجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احداها صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بتحريك قائلهم قضيتان مختلفتان ايجاباً وسلباً لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى بل هما صادقتان بقيد قوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير مقتضى والاختلاف المقتضى اما ان يكون مقتضياً لذاته وصورته

وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق احداها وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان قائلهم مختلفان بالايجاب والسلب اختلافاً يقتضي لذاته ان تكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردتين كالماء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمرو بلا اسناد شيء الى عمرو فقولهم قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين اما بالايجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بان تكون احداها حاية والاخرى شرطية أو متصلة أو منفصلة أو معدولة ومحصلة فقولهم بالايجاب والسلب أخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب والاختلاف بالايجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احداها صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بتحريك قائلهم قضيتان مختلفتان ايجاباً وسلباً لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى بل هما صادقتان بقيد قوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير مقتضى والاختلاف المقتضى اما ان يكون مقتضياً لذاته وصورته

( قوله وهو اختلاف قضيتين ) أقول فان قلت التناقض قد يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر في مباحث النسب الرابع من تقييد المتساويين وغيرها وكما سيأتي في عكس التقييد الشرطيات بتوقف على أخذ التقييد ( قال وهو اختلاف الخ ) أجل هنا كونه حاداً أو رسماً لان بيان كون تعريفات المفهومات الاصطلاحية حدوداً أو رسوماً قد سبق في تعاريف الكليات المحسوسة بما لا مزيد عليه ( قال كون الاولى صادقة الخ ) لفظ الاولى وقع في مقابلة الاخرى فهو بمعنى احديهما وقد وقع في بعض النسخ احديهما ( قال جنس بعيد ) جزم بالجنسية اما لكونه تعريفاً للمفهوم الاصطلاحي واما لان ذكر المرض العام لا يجوز في التعريف مطلقاً عند المتأخرين ( قال لانه قد يكون الخ ) واذا كان كذلك فيتعذر الجواب عنه فيكون جنساً بعيداً ( قال يخرج الاختلاف الخ ) لم يصرح في القيود المخرجة بكونها فصلاً أو خواص اعتداداً على التحقق السابق في تعريف الكليات أو لعدم تعلق الفرض بتبنيها ( قال لذاته وصورته ) اضافة الصورة الى الاختلاف من اضافة العام الى الخاص كاضافة الذات فلا يقتضي ان يكون للاختلاف مادة وصورة على ما فهم بل مادة يكون الاختلاف صورة له وهي القضيتان ( قوله قد يجري في المفردات الخ ) قد حقق قدس سره في مواضع من كتبه ان التقييد للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ في نفسه ويدخل عليه الشيء فيكون بقبضاً له بمعنى المدلول وقد يؤخذ بان يلاحظ نسبته الى شيء ويرفع تلك النسبة فيكون قبضاً له

عنه فتشكون حينئذ جنساً بعيداً لان الجنس البعيد كما مر هو ما تعددت فيه الاجوبة ( قوله بل هما صادقتان ) أي ان كان في الواقع انه ساكن أي أو كاذبتان أي ان كان في الواقع متحركاً ( قوله اما ان يكون مقتضياً لذاته وصورته ) فيه ان هذا الكلام يقتضي ان الاختلاف له ذات وبصورة تركب منهما مع انه أمر اعتباري والذي يتركب من الهيولي وهي الذات ومن الصورة انما هي الاجسام وأجب بان الاضافة في صورة للضمير اضافة بيانية وعطفت الصورة على الذات مرادف أي اما ان يكون مقتضياً بنفسه وذاته فليس المراد بالصورة ما قابل المادة

( قوله زيد انسان وزيد ليس بناطق ) أي قوله ليس بناطق سالبة للازم المساوي وذلك لان زيد انسان وزيد ناطق متلازمان لايجاد ماصدقهما لايعنان لاختلاف مفهومهما وحيثنفة ذلك زيد ليس بناطق سلب للازم المساوي ( قوله انما يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى اما لان الخ ) في الكلام حذف والاصل انما يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى لامر ثم بين ذلك الامر المهم بقوله ( ١١٨ ) اما لان الخ ( قوله اما لان قولنا زيد الخ ) وجه ذلك انها لما كانتا متلازمين

كان ايجاب هذا في قوة ايجاب الآخر وسلب هذا في قوة سلب الآخر وأنت حين جعلت أحد المتلازمين موجبا والآخر منفيا كان أحدهما كاذبا لذلك الامر أعني ان ايجاب أحدهما يستلزم ايجاب الآخر وسلب أحدهما يستلزم سلب الآخر ( قوله ) اما خصوص المادة فكما في قولنا الخ ( أي من كل قضية يكون موضوعها خاصاً ومحمولها عام ) قوله لا لصورته ( أي للذات الاختلاف وقوله وهي كونها كليتين فيه تسمح لان كونها كليتين ليس ذات الاختلاف اذ ذات الاختلاف كون احداها موجبة والاخرى سالبة ( قوله بل لخصوص المادة ) أعني كون المحمول أهم من الموضوع في هاتين القضيتين فكون المحمول أهم من الموضوع له مدخل في تحقق التناقض وفي استلزام الاختلاف صدق احداها وكذب الاخرى ( قوله ولا يتركب من الكذب في المفردات بمعنى الحمل وعدمه فحصل تعريف التناقض في المفردات اختلافها بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدهما وعدم حمل الاخر فلا يرد ان المفهومات الاصطلاحية كيف تعرف بالمقايسة ( قوله فلا حاجة الخ ) متفرع على قوله المقصود هنا تعريف تناقض القضايا وقوله اما تناقض المفردات جملة مترتبة ( قال بل لخصوص المادة ) أعني لكون المحمول أهم من الموضوع في نيك القضيتين مدخل في تحقق التناقض واستلزام الاختلاف صدق أحدهما وكذب الاخرى فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس مقتضياً لصدق احدهما وكذب الاخرى بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقاً

الموضوع له مدخل في تحقق التناقض وفي استلزام الاختلاف صدق احداها وكذب الاخرى ( قوله والا لزم الخ ) أي والا بان قلنا المقتضي لذلك ذات الاختلاف لزم الخ ( قوله فان قولنا الخ ) أي من كل قضية الموضوع فيها أهم من المحمول ( قوله بخلاف قولنا ) أي كل قضية اجتمعت فيها التباد أي فان فيه التناقض لان اختلافها الخ قوله فان اختلافها الخ علة لحذوف ( قوله حتى ان الاختلاف الخ ) قريع على ما تقدم وكان الانسب ان يقول حتى ان كلية وجزئية اختلفا بالايجاب والسلب يكون بينهما التناقض ( قوله بالايجاب والسلب ) أي بالتحصيل والمعدول

المحصولتين

( قوله اما مخصوصتان أو محصورتان ) يرد عليه المهمة والطبيعة فلا وجه للحصر وأجاب الشارح عن الأولى بقوله لا تـ  
المهمات الخ وقوله لكونها الخ علة مقدمة على المدلول وأما الجواب ( ١١٩ ) عن الثاني فلان المراد بقوله التقيضان

المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكيتين لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل  
مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ولا بد في اللوجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق  
الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان )

( أقول ) التقيضان المختلفتان بالإيجاب والسلب اما مخصوصتان أو محصورتان لان المهمة لكونها  
في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فان كانتا مخصوصتين فالتناقض لا يتحقق بينهما الا بعد  
تحقق ثمان وحدات ( الأولى ) وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيها لم تناقضا لجواز صدقهما

( قال التقيضان ) أي التقيضان المتعارفتان فلا يرد قرض الحصر بالطبيعة على انها داخلة في  
المخصوصة عند البعض المختلفتان بالإيجاب والسلب التان يمكن تحقق التناقض بينهما فلا يرد أنه يجوز  
أن يكون احدهما مخصوصة والاخرى محصورة لعدم امكان التناقض بينهما بناء على امتناع أن  
يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لئانه صدق احدهما وكذب الاخرى ( قال اما مخصوصتان

الخ ) فلا يرد عدم التعرض للمهمة وأما ما قيل ان المقصود التقيضان المختلفتان بالإيجاب والسلب  
بالاختلاف المأمود المئين في تعريف التناقض فليس شي اذ بعد اعتبار تقيدهما باختلاف الموضوع  
لا معني لا اعتبار الشرائط في تحقق التناقض بينهما ( قال فالتناقض لا يتحقق فيها الا بعد تحقق ثمان  
وحدات ) يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء

عن السلب الكلي وذلك اذا لم يتسبب معها الجهة بخلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما الا  
بعد اعتبار شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية فاندفع ما قيل انه ان أراد ان المحصورتين يتوقف  
تناقضهما على هذه الشرائط فلا اختصاص له بالمحصورتين وان أراد انهما يمكن في تناقض المحصورتين  
فلا نسلم ذلك لانه لا بد من الاختلاف في الجهة وليس المقصود بلزوم تلك الوحدات في المحصورتين

انه لا بد من تحقق جميعها في كل مخصوصتين متناقضتين فان اللازم في الجميع وحدة الموضوع  
والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد لا يكون الحكم مما يقبل التقييد بشرط والزمان والمكان  
والقوة والفاعل بل المقصود انه اذا اعتبر في احدي التقيضين وحدة منها لا بد من اعتبارها في  
الاخرى ثم ان ذكر شرائط تحقق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يفيد معرفة مفهومه

وتجزء عما عداه لا طريق عمله ونحن نحتاج في الاقيسة الى أخذ التقيض فلذا ذكرنا شرائط تحققه  
وأورد الحققتنا ذاتي ان الشرائط المذكورة لاني يتحقق التناقض بينهما فان الاختلاف قد يكون  
بغير ما ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب أي بقلم  
آخر على قرطاس آخر ولعل ان جميع ذلك داخل في الاختلاف في الشرط فان المقصود قيد  
اعتبر في الحكم سواء كان وصفا أو آلة أو محلا أو غير ذلك ( قال وحدة الموضوع ) لم يقل  
وحدة المحكوم عليه لان المصنف سيبين تناقض الشرائط على حدة

المختلفتان الخ أي المتعارفتان  
تفرجت الطبيعة على ان  
الطبيعة داخلة في  
المخصوصة عند بعضهم لان  
الحكم فيها على الحقيقة  
والحقيقة شيء واحد  
( قوله فالتناقض لا يتحقق  
فيها الا بعد تحقق ثمان  
وحدات ) يعني انه بعد  
تحقق تلك الوحدات قد  
يتحقق التناقض بينهما  
وذلك اذا لم يعتبر معها  
الجهة والا فلا بد من  
التناظر باعتبار الجهة اذا  
التفت لاختلاف المحصورات  
فانه لا يتحقق بينهما الا بعد  
اعتبار شرط آخر وهو  
الاختلاف في الكمية  
فاندفع ما قيل ان أراد ان  
المحصورتين يتوقف  
تناقضهما على هذه الشرائط  
فلا نسلم ذلك لانه لا بد  
من الاختلاف في الجهة  
وليس المقصود بلزوم تلك  
الوحدات في المحصورتين  
انه لا بد من تحقق جميعها  
في كل مخصوصتين متناقضتين  
فان اللازم في الجميع وحدة  
الموضوع والمحمول دون  
سائر الوحدات اذ قد لا يكون  
الحكم مما يقبل التقييد بشرط  
والزمان والمكان والقوة  
والفاعل بل المقصود انه اذا  
اعتبر في احدي التقيضين وحدة  
منها لا بد من اعتبارها في  
الاخرى ثم ان ذكر شرائط  
تحقق التناقض بعد تعريفه  
لان التعريف انما يفيد معرفة  
مفهومه وتجزء عما عداه  
لا طريق عمله ونحن نحتاج  
في الاقيسة الى أخذ التقيض  
فلذا ذكرنا شرائط تحققه  
وأورد الحققتنا ذاتي ان  
الشرائط المذكورة لاني  
يتحقق التناقض بينهما فان  
الاختلاف قد يكون بغير ما  
ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم  
الواسطي على القرطاس  
البغدادي زيد ليس بكاتب  
أي بقلم آخر على قرطاس  
آخر ولعل ان جميع ذلك  
داخل في الاختلاف في الشرط  
فان المقصود قيد اعتبر في  
الحكم سواء كان وصفا أو آلة  
أو محلا أو غير ذلك ( قال  
وحدة الموضوع ) لم يقل  
وحدة المحكوم عليه لان  
المصنف سيبين تناقض  
الشرائط على حدة

اعترض بان هذه الثمانية لا تفي بتحقيق التناقض بينهما لان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي  
على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب أي بقلم آخر على قرطاس آخر فكان عليهم ان يزيدها وحدة الآلة ورد بان وحدة  
الآلة داخلة في وحدة الشرط لان المراد به ما اعتبر في الحكم سواء كان وصفا أو آلة أو محلا تأمل ( قوله الأولى وحدة  
الموضوع ) انما لم يقل وحدة المحكوم عليه ليشمل الموضوع والمقدم لان تناقض الشرائط سيأتي يتكلم عليه على أفرادها

( قوله الثانية وحدة المحمول ) أى لانه لو اختلف المحمول منهما لم يتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما معا وكذا يقال في كل واحد ( قوله الثالثة وحدة الشرط ) اعلم انه ليس المراد يلزوم تلك الوحدات في الخصوصيتين انه لابد من تحقق جميعها في كل خصوصيتين متناقضتين لان اللازم في الجميع اتهاوه وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قليلا كون الحكم قابلا للتقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر في احدى القضيتين وحدة منها لا بد من اعتبارها في الاخرى ( قوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط ) اعترض بان هذا الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يفيد جواز التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مثل ( ١٢٠ ) قولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى

وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمره ليس قائم ( الثانية ) وحدة المحمول فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك ( الثالثة ) وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود ( الرابعة ) وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجي ليس أسود أى بعضه الزنجي ليس بأسود أى كله ( الخامسة ) وحدة الزمان اذ لا تناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم أى ليلا وزيد ليس بنائم أى نهاراً ( السادسة ) وحدة المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس أى في الدار وزيد ليس بجالس أى في السوق ( السابعة ) وحدة الاضافة فانه اذا اختلفت الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أب أى لعمره وزيد ليس بأب أى لغيره ( الثامنة ) وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت في احدى القضيتين بالفعل وفي الاخرى

( قال وحدة الشرط ) أى اذا اعتبر في أحدهما قيد لابد ان يثبت ذلك في الاخرى ( قال لعدم التناقض عند اختلاف الشرط ) أى عند اختلاف القضيتين في الشرط وذلك بان يعتبر الشرط في أحدهما دون الاخرى أو يعتبر في كل منهما شرط مخالف لشرط الاخرى فلا يردان الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثاله الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى مطلقاً من غير تقييد بالبياض ( قال فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا ) مع اشتراك الكل على الجزء فاذا اختلفا بان يكون الحكم في أحدهما على جزء وفي الاخرى على جزء آخر نحو الزنجي أسود أى بعضه والزنجي ليس بأسود أى بعضه كان اشتغاله التناقض بطريق الاولى ( قال أى بعضه ) وهو جلده وشعره ( قال أى كله ) فان عظامه واعصابه واظفاره وعينه ليس بأسود ( قال وحدة القوة والفعل ) أراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال مع امكانه له وبالفعل الحصول في الحال وهما غير الامكان والاطلاق اللذين من الجهات الا ترى انه يمكن تقييدهما بالامكان والاطلاق العام في الحقيقة هما قيدان للمحمول وليس بكيفيتين للنسبة

مطلقاً من غير تقييد لانه ليس هنا اختلاف في الشرط اذ ظاهره ان في كل شرطاً مخالفاً لما في الاخرى مع انه لا تناقض بينهما لعدم وحدة الشرط وأجيب بان قوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط فيه حذف والاصل لعدم التناقض عند اختلاف القضيتين في الشرط وذلك بان يثبت الشرط في أحدهما دون الاخرى أو يعتبر في أحدهما شرط مخالف لشرط الاخرى ( قوله وحدة الكل والجزء ) الواو بمعنى أو أى انه اذا اعتبر كلية الموضوع في أحدهما لا بد من اعتباره في الاخرى واذا اعتبر الجزء في أحدهما لا بد من اعتباره في الاخرى وما

لو اعتبر في أحدهما كلية الموضوع واعتبر في الاخرى جزئية فلا تناقض بينهما وان كان الكل مشتملاً على الجزء واذا كان بالقوة الاختلاف بهذا الامر موجباً لعدم التناقض فيجب ان عدم التناقض اذا كان الحكم في أحدهما على جزء وفي الاخرى على جزء آخر نحو الزنجي أسود أى بعضه الزنجي ليس بأسود أى بعضه بطريق الاولى ( قوله أى بعضه ) وهو جلده وشعره ( قوله أى كله ) فان عظامه واعصابه واظفاره وعينه ليس بأسود ( قوله وحدة القوة والفعل ) المراد بالقوة ما ليس حاصله في الزمان الحال مع امكان الحصول فيه والمراد بالفعل الحصول في الحال وليس المراد بالفعل هنا احدى الجهات أعني الاطلاق للمفسر بالفعل فيما تقدم اذ المراد بالفعل الذي هو الاطلاق عدم الاستحالة في الحصول سواء كان في الحال أو فيما مضى وأيضاً بالفعل الذي هو الاطلاق كيفية للنسبة وأما الفعل المراد هنا المفسر بما علمت قيد للمحمول كالقوة فتوب الوجود لله تعالى في قولك الله موجود وكيف

بكيفية هي اما الضرورة أو الفعل واما قولنا الحظر في الدن ليس بمسكّر فالفعل معتبر قيدا للمحمول وهو الاسكار ولاجل كون الفعل المراد هنا غير الفعل المتقدم يمكن ان تعيد نسبة القضية المتبر فيها الفعل أو القوة شرطا للمحمول بالاطلاق العام بحيث يقال الحظر في الدن مسكّر بالقوة بالاطلاق العام أو بالفعل أي ان هذا الثبوت غير مستحيل أو ليس الحظر في الدن بمسكّر بالفعل بالاطلاق العام يعني ان نفي الاسكار عنه حال كونه في الدن في الحال ليس بما أنا علمت هذا تبين ان قول الشارح فالتسبة اذا كانت الخ لا يصح لانه يقتضي ان القوة والفعل صفتان للنسبة وان الفعل المراد هنا هو الفعل الذي قدس في الموجبات مع انه غيره قطعاً وما هنا ليس صفة للنسبة بل قيدا للمحمول ألا ترى ان قولك الحظر في الدن مسكّر بالفعل أو بالقوة يصدق بكون النسبة محالة أو ممكنة اللهم الا ان يحذف في كلامه حذف والتقدير فان متعلق النسبة الذي هو المحمول اذا كان الخ قائم ( قوله ذكرها القدماء لتحقيق التناقض ) ليس المراد انها متي وجدت تحقق ( ١٢١ ) التناقض بل المراد انه لا بد منها في

بالقوة لم يتناقضا كقولنا الحظر في الدن مسكّر أي بالقوة والحظر في الدن ليس بمسكّر أي بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقيق التناقض ورددها المتأخرون الى وحدتين واحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يتدرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء أما اندراج وحدة الشرط فلان للموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أبيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء

( قوله ذكرها القدماء لتحقيق التناقض ) أقول يعني لا بد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لا بد منها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجبة ومن اختلاف الكمية في القضايا المحصورة كما سيأتي ( قوله فان وحدة الموضوع يتدرج فيها وحدة الشرط الخ ) أقول قيل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدت المحمول تحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المتدرجة في وحدة الموضوع في أصل

( قوله يعني لا بد في التناقض الخ ) ( ١ ) يعني معنى قوله لتحقيق التناقض حيث لم يقيد بالمخصوصتين انه لا بد منها في تحقيقه لانها كافية فيه اذ لا بد في تناقض المخصوصتين منها وان لم تكن

( ١ ) يعني معنى قوله لتحقيق التناقض حيث لم يقيد بالمخصوصتين انه لا بد منها في تحقيقه لانها فيه اذ لا بد فيه من الاختلاف في الجهة في الكل واختلاف الكلمة في المحصورات وليس مراده انه لا بد في تناقض المخصوصتين منها الخ ( نسخة )

( م - ١٦ - شرح التسمية ثاني ) واذا انتفى هذا اللازم بان اتحد الموضوع انتفى اللازم وهو اختلاف الشرط فيلزم انه متى اتحد الموضوع اتحد الشرط فان قلت تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكم لان القضية اذا عكست صارت الوحدات المتدرجة تحت وحدة الموضوع مندرجة تحت وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في العكس فصارت الوحدات المتدرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعا فالصواب ان يقال ان هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع والمحمول من غير ان يعين الداخل تحت هذه والداخل تحت هذه قلت ان المخصص راعي ماهو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر وذلك لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع أنسب لان الشرط في الأغلب وصف للموضوع وحال من أحواله والكلية والجزئية عين للموضوع في الحقيقة واعتبار الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب لان هذه كلها قيود

فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس بأسود كل الزنجي  
وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الوحدات الباقية أما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول  
في قولنا زيد نائم النائم ليل وفي قولنا زيد ليس بنائم النائم نهراً فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف  
المحمول وأما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعل ذلك القياس وردعا الفارابي  
الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد  
عليها الإيجاب وغد ذلك يتحقق التناقض جزماً وإنما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا  
اختلف شيء من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد الامرين  
مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة أحد الامرين الى شيء مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة أحد  
الامرين الى الآخر بشرط مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فني أتمدت النسبة أتحد  
الكل وان كانت الفئتان محصورتين فلا بد مع ذلك أي مع اتحادهما في الامور الثمانية من  
اختلافها في الكم أي في الكلية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتناقضا لجواز  
كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أمم من المحمول كقولنا كل  
حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانها كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض  
الحيوان ليس بانسان فانها صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تصادقان لاختلاف الموضوع للاتحاد

للاحداث دون الذات  
فاعتبارها في المحمول الذي هو  
عبارة عن المفهوم أولى  
( قوله ضرورة ان نسبة  
المحمول الى أحد الامرين )  
أي الموضوعين وهذا  
اشارته الى اختلاف الموضوع  
واتحاد المحمول وقوله  
ونسبة أحد الامرين أي  
أحد المحمولين وهذا  
اشارته الى اتحاد الموضوع  
واختلاف المحمول ( قوله  
فان قلت الجزئيتان الخ )

القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في العكس وصارت الوحدات  
المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدتي الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعا  
فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقا من غير تعيين  
وهذا حق الا ان المخصص كانه راى ما هو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل  
والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط  
والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول  
أنسب وأولى كما لا يخفى ( قوله الجزئيتان انما يتصادقان ) أقول يعني ان انتفاء التناقض في  
الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكلية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية

هنا وارد على اشتراط  
الاختلاف في الكم وحاصله  
ان انتفاء التناقض في  
الجزئيتين كما انه مصاحب  
لعدم الاختلاف في الكلية  
كذلك مصاحب لعدم  
الاتحاد في الموضوع فلم لا يكون  
السبب في عدم التناقض انما  
هو اختلاف الموضوع ولا  
حاجة لاشتراط اختلاف  
الكم لان اشتراط اتحاد  
الموضوع يعني حقه

كافية فيه حتى يرد له لا وجه جينته للتخصيص بالتخصصين ( قوله أنسب وأولى ) لان  
الشرط في الاغلب وصف الموضوع وحال من أحواله والكل والجزء انما هو الموضوع والبواقي  
قيوداً لاحداث دون الذات فاعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم أولى ( قوله يعني  
ان انتفاء التناقض الخ ) حاصله ان اشتراط الاختلاف في الكم في المحصورات انما يثبت اذا ثبت  
ان الاتحاد في الكلية والجزئية موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقوله لكذب الكليتين  
فيا اذا كان الموضوع أمم وأما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئيتين فيه لان صدقها كما انه مقارن  
لاتحاد الكم مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد فيها كذلك شرطاً لتحقيق  
التناقض في الجزئيتين فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الكم بل عدم الاتحاد في الكلية وليس حاصل  
الاستفسار انه لم يعتبر الاختلاف في الكم ولم يعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض  
يحصل بكل واحد منهما مع اعتبار باقي الشرائط حتى يرد عليه ان اعتبار الاختلاف في الكم كاف



( قوله فتقول الخ ) حاصله ان المنظور له اما هو مفهوم القضية لا التمين في الخارج ومفهوم القضية الذي هو الثبوت لبعض افراد جملة مجوز للتوزيع ومجوز لمدحه فيضطر لامر يتحقق به التناقض وهو الاختلاف في الكم والتمين الخارجي المقضي لعدم اشتراط الاختلاف في الكم لم ينظر له لانه خارج عن مفهوم القضية مثلا قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس با انسان المنظور له اما هو مفهوم القضية بل الإيجاب والسلب أعني ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوانات لكن تلك الافراد غير معينة بل مهمة وكذا الذي سلبت عنه الحيوانية غير معينة وحيث كان المنظور له اما هو مفهوم القضية لا يتحقق تناقض حيثن لجواز التوزيع بان يراد ببعض الاول غير البعض الثاني فلا بد من الاختلاف في الكمية حتى يتحقق التناقض وليس المنظور له التمين في الخارج بان يراد ( ١٢٣ ) ببعض الاول افراد الناطق وفي الثاني

غيره لان هذا امر خارج عن مفهوم القضية فلا يلتفت له فالحاصل ان صدق الجزئيين يتحقق مع التمين في الخارج ومع كون المراد المفهوم الجمل لجواز التوزيع لكن التمين امر خارج فلا التفات له فيضطر لامر يتحقق به التناقض وهو الاختلاف في الكم فتقول الشارح اما هو الى مفهوم القضية أي لا الى التمين في الخارج وقوله لم يتناقضاً لجواز التوزيع في نفس الامر وقوله واما تعيين الموضوع فامر خارج عن المفهوم أي فلا التفات له فالسائل نظر للتوزيع فاعتراض وقال ان الصدق اما جاء من

الكمية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بالسلب الانسانية فنقول النظر في جميع الاحكام اما هو الى مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيين وهو الإيجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض لم يتناقضا وأما تعيين الموضوع فامر جارج عن المفهوم فان قلت ليس اعتبروا وحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات

الموضوع واذا اعتبر الاختلاف في الكمية مع سائر الشروط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشروط حصل التناقض أيضاً فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً دون الاختلاف في الكمية أجاب بأن سائط أحكام القضايا اما هو في مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والا لكان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها فذلك لم يتبر بخلاف الكمية فانها داخلة في مفهومات القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها ليتحقق التناقض ( قوله فان قلت ليس اعتبروا وحدة الموضوع )

في تحقق التناقض في جميع المحصورات بخلاف الاتحاد في الموضوع فانه لا يكفي لتحقق الاتحاد مع الشروط الباقية في الكيتين مع عدم التناقض بينهما ( قوله فلم لا يكون الاتحاد الخ ) اشار بذلك الى ان مقصود الشارح منع استلزام صدق الجزئيين لاشتراط الاختلاف بسند جواز ان يكون الصدق بواسطة الاتحاد واما ذكره بصورة الدعوي حيث قال اما بتصادق ان لاختلاف الموضوع للاتحاد الكمية بطريق الاستظهار ( قوله اما هو في مفهوماتها ) وما قيل انه قد اعتبر في التناقض الوحدات الستة التي هي سوى وحدة الموضوع والمحمول مع انها خارجة عن مفهوم القضية فتدفع بما عرفت من ان المقصود من اعتبار تلك الوحدات فيه انه اذا اعتبرت أحديها في مفهوم القضية تمبر في نقيضها أيضاً ( قوله خارجة عن مفهوم القضية ) لان الحكم فيه على البعض المبهم ( قوله فانها داخلة في مفهومات القضايا ) لان الكلام في المحصورات الاربع

اختلاف الموضوع فلو عين بالعض لم يصدق ونحن نقول له التمين خارج عن مفهوم القضية والخارج لا ينظر له وحيثن فيضطر في تحقق التناقض الى اختلاف الكمية ( قوله فان قلت ليس الخ ) هذا وارد على قوله في الجواب السابق النظر اما هو الى مفهوم القضية واما التمين فخرج لا يمبر وحاصله ان هذا المحصر وعدم اعتبار التمين الخارجي ممنوع الا ترى انهم اعتبروا وحدة الموضوع ولا شك ان هذا خارج عن مفهوم القضية وحيث بطل حصركم تمين كما ينظر لمفهوم القضية ينظر للتمين الخارجي وهو صدق الجزئيين يجهل انه جاء من اختلاف الموضوع أو من اتحاد الكم فالتناقض دائر بين اتحاد الموضوع وبين الاختلاف في الكم والاول قد تقدم اشتراطه فلا حاجة حيثن لاشتراط الاختلاف في الكم فهذا معارضة لدليل السابق فتقول الشارح فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر الاستفهام للانكار والمراد بالشرط الآخر الاختلاف في الكم وقوله في المحصورات أي الجزئية بقرينة سوق الكلام

( قوله قلت المراد الخ ) حاصله ان هذا السؤال انما نشأ من عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع وتوضيحه ان يقال المراد بوحدة الموضوع التي تقدم اشتراطها الاتحاد في الذكر بان يكون لفظ الموضوع في كل من القضيتين واحداً كائسان وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ومنع ذلك لاتناقض اذ يحتمل ان يراد من الموضوع الاول غير المراد من الثاني فلا بد من اعتبار شرط آخر ( ١٢٤ ) وهو اختلاف الكمية وليس المراد بوحدة الموضوع اتحادهما في

قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع والا لم يكن بين الكمية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكمية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها ومما عتلفان هنا كله اذا لم تكن القضيتان موجبتين واما اذا كانتا موجبتين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في كل أي في المحصورات والمحصورات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم يتناقضا لكذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتباً بالضرورة فاتهما يكذبان

أقول هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الاول يعني ان انحصار النظر في أحكام القضايا في مفهوماتها لا يجديك نقماً في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت لانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك الاعتبار اعتباراً للخارج عن مفهوم القضايا في أحكامها أولاً ومع اعتبارها لاجابة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما فلا احتياج الى اختلاف الكمية وأجاب بان المراد بما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا فاصل السؤال الاول أنه لم اعتبر الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع أنه مفن عن الاختلاف في الكمية أجاب بأنه لا يمكن اعتبار الاتحادات اعتباراً خارجاً وحاصل السؤال الثاني أن القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت أنه اعتبار أمر خارج فيلزم بطلان ما ذكرت من أن النظر في أحكام القضايا الى مفهوماتها أو قلت أنه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من أن

لما صدق بحيث يكون افراد هذا هي افراد هذا حتى يتم كلام السائل ثم اعلم ان هذا الجواب ربما يخالف قولهم فيما مر ان وحدة الشرط ترجع لوحدة الموضوع لان هذا يفيد ان المراد بوحدة الموضوع اتحادهما ماصداً وأجاب الشيخ عن هذا وقال ان قولهم هذا المراد بوحدة الموضوع اتحادهما في الذكر أي مع النظر للافراد فلا يعارض مامر وفيه انه ان كان هذا هو المراد فلا يكون راداً على المعارض بل يقويه فتأمل كاتبه ( قوله قلت المراد بالموضوع أي الذي اعتبروا وحدته ( قوله والا لم يكن بين الخ ) أي والا بان أريد ذات الموضوع لم يكن بين ذات الكمية والجزئية تناقض لاختلاف ذاتهما أي ولللازم باطل فكذلك للضرورة ( قوله

( قوله هذا السؤال متعلق الخ ) منشأ عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع ( قوله في القضايا الجزئية ) أشار بذلك الى ان المقصود بقوله في المحصورات والمحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام ( قوله وحدة الموضوع في الذكر ) أي يكون عنوان القضيتين واحداً ( قوله انه اعتبر الاختلاف في الكمية ) أي في الجزئيتين ( قال لكذب الضروريتين الخ ) في شرح المطالع لاقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لاثبت الكمية لانا نقول تقيض الموجهة رفعها ولاخفاء في أن رفع الجهة أهم من رفع النسبة موجهاً بتلك الجهة فلا تكون تلك الجهة محضوفاً في التقيض ولما كان هذا المعنى كالمظهر شبه عليه بإيراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل انتهى يعني ان رفع النسبة الموجهة بمجهة قد يكون باعتبار رفع تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجهاً بتلك الجهة فيكون الجهة متحدة في القضيتين وقد يكون باعتبار رفع الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة والجهة وما يساويه أهم من الرفع المكيف

لكذب الضروريتين الخ ) لا يخل هذا الدليل لاثبت المدعي لانه انما يدل على اختلاف الجهة الخالف في الضرورة والامكان والجزئية لاثبت الكمية لانا نقول ما ذكره الشارح ضرب من التمثيل واما اشتراط اختلاف الجهة لان التناقض يرفع النسبة ورفع النسبة الموجهة بمجهة قد يكون ذلك الرفع موجهاً بتلك الجهة فتكون الجهة متحدة في القضيتين وقد يكون الرفع للنسبة باعتبار الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة الموجهة أهم من الرفع المكيف بتلك الجهة وحينئذ لا يكون الرفع المكيف بالجهة تقيضاً للنسبة الموجهة ولا مساوياً لتقيضا بل لرفع الجهة أو مساوية

لان إيجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس بضروري ولا سلبا عنه وصدق المكتبتين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتباً بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لا بد منه في الموجهات قال

( فقيض الضرورة المطلقة للممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزماً وقبحض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الإيجاب في البعض وبالعكس وقبحض المشروطة العامة الحينية الممكنة أعنى التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانِب

اعتباره اعتبار أمر خارج ومع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لاحاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تناقض الجزئيات أجاب بأن ما اعتبروه الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم أن حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يمتدرون الاختلاف في الكمية فانه بوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع في احدى القضيتين الجامع وفي الأخرى البعض وعلى هذا فقولاه فاما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بدله فكيف يشترط الاختلاف في الكمية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو المطابق لمبارته وهو المقول عن الشارح

بتلك الجهة فلا يكون الرفع المكيف بالجهة قبيحاً لها ولا مساوياً له بل رفع الجهة أو مساويه قانديع ما قبل ان رفع النسبة للموجهة كما أنه أعم من رضا الموجه بها أعم من رفع النسبة الموجه بجهة أخرى فينبغي أن لا يكون قبيض الموجهة موجهة لان الجهة الأخرى مساوية لرضاها أو عين رضاها كما بينه الشارح وأما ما قبل ان رفع النسبة مقيداً بوقت معين يساوى رفع النسبة في ذلك الوقت ولذا أثبت صاحب الكشف التفاضل بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بهما كالمتخصيتين المتناقضتين وان رفع الاطلاق ليس أعم من اطلاق الرفع والاتحقق مع اطلاق الرفع فلا يصدق اطلاق الرفع والإيجاب معاً وان رفع الامكان ليس أعم من امكان الرفع والا لم يصدق امكان الإيجاب مع امكان الرفع فجاوب ما أشار اليه الشارح في شرح المطالع عن ان السلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذا الامكان فان الممكنة ليست قضية بالفعل فضلاً عن ان يكون موجهة وان التفاضل بين الوقتين لم يثبت أصلاً لا تقاسم الوقت الى أجزاء يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا أخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف ثم أقول لانسل ان رفع النسبة مقيداً بوقت معين يساوي لرفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يتحقق رفع النسبة في ذلك الوقت بشأه الوقت وان رفع الاطلاق وان لم يكن أعم من اطلاق الرفع لكن اطلاق الرفع أعم منه فاجمع اطلاق الإيجاب ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا يكون مساوياً لرفع الدوام الذي هو قبيض الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لإجماع الضرورة وامكان الرفع يحامها قدسبر ( قوله ومع اعتبارهم ) عطف على قوله ان القوم قد اعتبروا الاتحاد ( قوله ان حاصل السؤال الخ ) وأما حاصل السؤال الاول فهو المذكور سابقاً ( قوله انهم اعتبروا الخ ) فيكون السؤال متعاقباً باصل المدعي أعنى اشتراط الاختلاف في الكمية معارضة لدليله ( قوله فكيف يشترط الخ ) على سبيل الاستفهام الانكاري

( قوله لان إيجاب الكتابة )  
أي بالفعل ( قوله وصدق المكتبتين ) أي العامتين فيها  
أي في مادة الامكان ( قوله كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخ ) أي ان سلب الكتابة غير واجب في القضية الموجهة وثبوت الكتابة غير واجب في الممكنة السالبة لان الطرف الخالف في الاولى سلب وفي الثانية إيجاب وقد سلبت الضرورة عن ذلك الطرف

( قوله أعلم أولاً ) أي قبل بيان قناض الموجهات لان هذه المقدمات مأخوذة في دلائلها على ما ستقف عليه وقوله ان تقبض كل شيء رفعه فيه نظر اذ من جملة الشيء السلب وتقبضه الإيجاب مع أنه ليس رفعاً للسلب لان رفع السلب يتوقف تمقله على تمقل السلب والإيجاب ليس كذلك نعم الإيجاب مستلزم لرفع السلب في المعنى إيجاب فالأولى ان يقول أعلم أولاً ان رفع كل شيء قبضه لانه حيثئذ يكون حكماً بالعام على الخاص فيجوز ان يكون التقبض غير الرفع وهو الإيجاب إلا ان يريد بالرفع ما هو أعم من الرفع حقيقة ( ١٢٦ ) بان يراد الرفع حقيقة أو ما هو مساو له والتقبض ما هو أعم من التقبض

حقيقة أو ما يساوه ثم ان المراد بقوله تقبض كل شيء رفعه أي رفعه في نفسه أو رفعه عن شيء فرفضه عن نفسه بالنظر لتقناض المفردات والقضايا اذا أخذ

تقبضاً بمعنى المدلول ورفضه عن شيء اذا أخذ تقبضاً بمعنى السلب فالترصيف شامل لقناض المفردات والقضايا وانما احتيج لجملة ما لم يجمله خاصاً بالمفردات كما هو ظاهره

لما سيجي ان تقبض ضرورة الإيجاب امكان السلب وتقبض ضرورة السلب امكان الإيجاب وهذا لا يكون الا في القضايا والمراد بالرفع ما يستفاد من كلة لا وليس وغيرهما

لا المعنى المصدري كما لا يخفى وهذا القدر أي المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ التقبض لقضية أي

للكل قضياً اي الشارح لقضية قضية أي لقضية وقضية وهكذا الى ما لا نهاية له وقوله كذلك

كاف في أخذ التقبض لقضية الاولى لسلك مفهوم سواء كان قضية أو مفرداً إلا ان يقال اقتصر على بيان القضايا لانه بصدد بيان تقاضها وان كان في الواقع انه كاف في أخذ تقاض المفردات أيضاً فتمأكل كابه ( قوله حتى ان كل قضية الخ ) لفظ حتى ابتدائية لاغاية فان قلت ان ما بعد حتى هو عين ما قبلها فلا حاجة للآتيان به قلت ممنوع بل مختلفان بالاجال والتفصيل اذ ما قبل حتى التفت للقضايا على الاجال وما بعد حتى نظر فيه لكل قضية بعينها والاختلاف بذلك كاف

الحال فقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يعمل في بعض أوقات كونه جنوباً وتقبض المعرفة العامة الجنبية المطلقة أعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض احیان وصف الموضوع ومثاله ما مر

( أقول ) أعلم أولاً أن تقبض كل شيء رفعه وهذا القدر كاف في أخذ التقبض لقضية قضية حتى ان كل قضية يكون تقبضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة تقبضها أنه ليس

( قوله أعلم أولاً ان تقبض كل شيء رفعه ) أقول فيه مناقشة لان السلب شيء وتقبضه الإيجاب وليس الإيجاب رفع السلب وان كان مستلزماً له بل السلب رفع الإيجاب فالأولى ان يقال رفع كل شيء قبضه

( قال أعلم أولاً ) أي قبل بيان قناض الموجهات فارت هذه المقدمة مأخوذة في دلائلها على ما ستقف عليه ( قوله فيه مناقشة الخ ) يعني ان تلك المقدمة سواء كان المقصود منها الحكم على التقبض كما يشعر به لفظ كل أو تعريفه لا يصح لعدم شمولها الإيجاب مع كونه قبضاً للسلب فاذا كان تعريفاً لم يكن جامعاً واذا كان حكماً يلزم حمل الخاص على جميع أفراد العام ( قوله لان السلب شيء الخ ) ولك أن تقول لانسلم انه شيء بل هو لا شيء من حيث ذاته وان كان شيئاً من حيث أنه من المفهومات يصح تعلق العلم به والتبادر من الشيء ما يكون في نفسه شيئاً سلباً اذا وقع في مقابلة الرفع ولو قال ان السلب قبضه الإيجاب كما يستفاد من تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بالإيجاب والسلب فلو لم يكن الإيجاب قبض السلب لم يتحقق التناقض بينهما لكان

أولى ( قوله وليس الإيجاب رفع السلب ) لان رفع السلب يتوقف تمقله على تمقل السلب بخلاف الإيجاب ( قال وهذا القدر ) أي هذا المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ تقبض القضية بل في أخذ قبض أي مفهوم أريد ولفظة حتى ابتدائية لاغاية ( قوله فالأولى أن يقال رفع كل شيء قبضه ) لانه حيثئذ يكون حكماً بالعام على الخاص فيجوز أن يكون التقبض غير الرفع وهو الإيجاب وأما ورود أن يكون لشيء واحد قبضان وان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب حيثئذ قبض السلب وليسا مختلفين بالإيجاب والسلب فستترك ورود بين البارين ولصعوبة دفع هذا الاشكال اذ ار السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التجريد ان الإيجاب ليس قبضاً للسلب بل لازم مساو لتقبضه أعني سلب السلب فالبارتان عند متساويتان في اعادة المقصود ولا يخفى ان ما اختاره يبيط تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين التقبضين بالإيجاب

للكل قضياً اي الشارح لقضية قضية أي لقضية وقضية وهكذا الى ما لا نهاية له وقوله كذلك

كاف في أخذ التقبض لقضية الاولى لسلك مفهوم سواء كان قضية أو مفرداً إلا ان يقال اقتصر على بيان القضايا لانه بصدد بيان تقاضها وان كان في الواقع انه كاف في أخذ تقاض المفردات أيضاً فتمأكل كابه ( قوله حتى ان كل قضية الخ ) لفظ حتى ابتدائية لاغاية فان قلت ان ما بعد حتى هو عين ما قبلها فلا حاجة للآتيان به قلت ممنوع بل مختلفان بالاجال والتفصيل اذ ما قبل حتى التفت للقضايا على الاجال وما بعد حتى نظر فيه لكل قضية بعينها والاختلاف بذلك كاف

كذلك وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفعت القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم يحصل معين عند العقل من القضايا للمعتبرة

الا أن يريد بالرفع ما هو أعم من الرفع حقيقة أو ماهو مساو له أو بالتقيض ما هو أعم من التقيض حقيقة أو ما يساويه فيظهر حينئذ صدق قوله تقيض كل شيء رفعه

( قوله لكن اذا رفعت الخ )

استدرك الكافي به لدفع ما يقال

ان هذا القدر اذا كان كافياً

فلا حاجة الى بيان نقائص

الموجهات بان يقال تقيض

الضرورية المطلقة الممكنة

العامة الخ بل كان يكفي أن

يقال تقيض الضرورية المطلقة

رفعها ( قوله فربما يكون نفس

رفعها ) قضية لها مفهوم وذلك

كما في الممكنة العامة بالنسبة

للضرورية المطلقة كإسباتي

ثم أنه أراد بالقضية المفروطة

بديل قوله لها مفهوم لأن

المقولة نفس المفهوم وكذا

في قوله من القضايا فهو

متعلق بقضية وانما صور

قسي التقيض في المفروطة

مع ان الاصل القضية المقولة

لانهم المعاني في قالب

الالفاظ أسهل وأظهر ( قوله

يحصل ) أي في ذهن

وقوله معين أي عنده

والسلب ويستلزم أن لا يكون التناقض نسبة مكررة ضرورة أن تقيض الإيجاب السلب وتقيض السلب

سلب السلب وهلم جرا من غير انعكاس النسبة واختار المحقق الدواني أن السلب أن أخذ بمعنى رفع

الإيجاب فتقيضه الإيجاب وليس سلب السلب تقيضاً له لانه في قوة السالبة السالبة المحمول وهي لا يكون

تقيضاً للسالبة وان أخذ بمعنى ثبوت السلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول فيكون تقيضه سلب السلب

الذي هو في قوة السالبة السالبة المحمول ولا يكون الإيجاب تقيضاً له فعلى هذا لا يلزم أن يكون لسلب

تقيضان بل لكل اعتبار تقيض ويكون التناقض منحصراً بين الإيجاب والسلب لكن يرد عليه انما يختار

الشيء الاول ولا نسلم ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمول انما يكون كذلك لو اعتبر سلب السلب

عن شيء اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي هي بين الشئ وبين نفسه فلا نسلم نعم لو ثبت أنه لا يمكن

تقبل السلب الا بين الشئين فلا يمكن تقبل سلب السلب الا بان يتقبل سلبه عن شيء لم المراد لكن

دونه خبط القطار وأقول لا يشبه على عاقل ان النسبة بين الشئين في نفس الامر اما بالثبوت أو بالسلب

لان التصديق بان الشيء اما ان يكون بديهي أولى فليس في نفس الامر نسبة بين الشئين هي سلب

السلب انما هو مجرد اعتبار عقلي ويعبر عن النسبة الإيجابية بما يلازمه فلا مفارقة بين الإيجاب وسلب

السلب في نفس الامر لا تخادما قيا صدقا عليه انما هي في العقل فلا يلزم أن يكون لشيء واحد

تقيضان وهذا معنى قول الشارح في مبحث نسبة الطبقات من شرح المطالع أن سلب السلب ضرورة

الإيجاب عين ضرورة الإيجاب يعني أنه عنها في نفس الامر لامن حيث المفهوم لأن سلب ضرورة

الإيجاب تقيض ضرورة الإيجاب فيكون ضرورة الإيجاب أيضاً تقيضاً له لان التناقض من الجانبين

فلو كان سلب سلب ضرورة الإيجاب مفارقة لضرورة الإيجاب يلزم أن يكون لشيء واحد تقيضان

وعلى هذا معنى قولهم تقيض كل شيء رفعه ان تقيض كل شيء وجودي أي ما لا يكون مفهومه

سلب شيء كما هو المتبادر من مقابلة شيء مع الرفع رفعه واذا كان الرفع تقيضاً له يكون ذلك الشيء

الوجودي أيضاً تقيضاً له وهذا هو المستند من تعريف التناقض لان الاختلاف بالإيجاب والسلب

الذي يقتضي لذاته صدق احبيهما وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رفعاً لذلك الإيجاب

بمعنى لانتفاء الواسطة بينهما حينئذ وكون الثاني بينهما بالثبات وانما لم يقولوا تقيض كل إيجاب سلبه

ليشمل نقائص المفردات فانه سيجيء ان تقيض ضرورة الإيجاب امكان السلب وتقيض ضرورة

السلب امكان الإيجاب فتقوى قولهم رفعه رفعه في نفسه أو رفعه عن شيء على ما في حواشي الخيال

فرفعه في نفسه في القضايا والمفردات اذا أخذ تقيضها بمعنى المدول ورفعها عن شيء اذا أخذ تقيضها

بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستفاد من كلة لا وليس وغيرهما لا المعنى المصدرى كما لا يخفى فقدر

وخذ ما آتيناك وكمن من الشاكرين ولا تلتفت الى ترهات الناظرين قلها كسرابع بقية بحسبه

الظان ماء ( قوله الا ان يريد الخ ) استثناء من قوله فيه مناقشة أي فيه مناقشة في جميع الاوقات

( قوله بل يكون لرفضها لازم مساو ) أي كما في المطلقة العامة بالنسبة إلى الدائمة المطلقة فإن المطلقة العامة ليست تقيضها بل مساوية لتقيضها كإسائي في إيضاح ذلك وقوله مساو صفة لل لازم أي لا أعم وكذا قوله له مفهوم صفة له ثم إن مساو حذف صلتها والاصل مساو للرفع وقوله له مفهوم صفة ثانية لا تعلق لها بمساو أي بل يكون لرفضها لازم من صفته أنه مساو للرفع ومن صفة ذلك اللازم أن له لازماً يحصل عند العقل وهذا يفيد أن اللازم أيضاً قضية لأنه أثبت له مفهوماً ويمكن أن يجعل قوله له صفة لمساو وقوله مفهوم بيان لذلك اللازم تأمل كاتبه \* ثم إن العلم بالسوا دأنا في الرفع وإن كانت الأطراف متحدة كما يأتي إيضاح ذلك وإنما قلنا والأطراف متحدة فلا يرد علينا أن هذا يصدق على أن يكون كل إنسان حيوان تقيضاً لبعض الناطق ليس بحيوان فإن القضية الأولى ملازمة لرفع الثانية ( ١٢٨ ) لزوماً مساوياً وليس هذا تقيضاً حقيقة لأن المتبر في التناقض أن يكون

الاختلاف لذاته مقتضياً لصدق أحدهما وكذب الآخر وما ذلك إلا بين الشيء ورفضه ولا مساو للتقيض بل معنى المراد هنا لعدم اتحاد الأطراف ( قوله تجوزاً ) أي بالنظر للاصل وإن كان الآن يقال له تناقض حقيقية عرفية ( قوله ولم يكتف بالقدر الإجمالي ) وهو تقيض كل شيء برفضه ( قوله ليسهل استعمالها أي المفهومات أي ذاتها وقوله في الأحكام أي في تحصيل الأحكام من العكس وعكس التقيض كإسائي وكذا في قياس الخلف ( قوله فالمراد بالتقيض الخ ) أي بافظ التقيض المستعمل في هذا الفصل ( قوله أما نفس التقيض كافي قولهم تقيض الضرورة

وربما لم يكن رفضها قضية لها مفهوم يحصل عند العقل من التضياب بل يكون لرفضها لازم مساو له مفهوم يحصل عند العقل من الضيابة فأخذ ذلك اللازم المساوي فأطلق اسم التقيض عليه تجوزاً فصل لتناقض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وإنما حصلت تلك المفهومات ولم يكتف بالقدر الإجمالي في أخذ التقيض ليسهل استعمالها في الأحكام فالمراد بالتقيض في هذا الفصل أحد الأمرين أما نفس التقيض أو لازمه المساوي وإذا عرفت هذا فقول تقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة ( قوله تقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة ) أقول لا يمكن العام وإن كان تقيضاً حقيقة للضرورة الذاتية بناء على ما مر من أن لا يمكن العام سلب الضرورة الذاتية من الجانب الخالف للحكم لكن من حيث اعتبار الوقت تلك الإرادة لكن تلك الإرادة بأي عنه قوله وهذا القدر كاف وقوله أطلق اسم التقيض عليه تجوزاً وينافي كون هذا الكلام تمهيداً لتسميم التقيض ولعل مراده قدس سره بقوله فيظهر صدق الخ أنه حينئذ يظهر صدقه في نفسه وإن لم يكن مناسباً بهذا الكلام ( قال لكن ) استدراك لتوهم أن هذا القدر الإجمالي إذا كان كافياً فالأحاجة إلى بيان تناقض الموجبات مفصلة ( قال قضية لها مفهوم ) أراد القضية للمفوضة لأن المقولة نفس المفهوم وكذا من قوله من القضايا فهو متعلق بقضية ومن قوله لازم مساو ومن قوله لتناقض القضايا وإنما صور قسي التقيض في المقولة مع أن الأصل القضية المقولة لأن فهم المعاني في قالب الالفاظ أسهل وأظهر ( قال لازم مساو ) يتقدمه في الأطراف فلا يتقضى أنه يلزم أن يكون كل إنسان حيوان تقيضاً لبعض الناطق ليس بحيوان ( قال فأطلق اسم التقيض ) تجوزاً من باب إطلاق اسم أحد المتلازمين على الآخر فالعلاقة الجارية وليس هذا تقيضاً حقيقة لأن المتبر في التناقض أن يكون الاختلاف لذاته مقتضياً لصدق أحدهما وكذب الآخر وما ذلك إلا بين الشيء ورفضه كما عرفت ( قال في الأحكام أي العكس وعكس التقيض وكذا في قياس الخلف ) قال فالقصد بالتقيض أي بلفظ التقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد به نفس التقيض كما في قوله تقيض الضرورة الممكنة وقد يراد به اللازم المساوي كما في قوله تقيض الدائمة المطلقة المطلقة

الممكنة العامة وقوله أو لازمه المساوي أي كما في قولهم تقيض الدائمة المطلقة العامة لفظ التقيض لا يستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي ( قوله تقيض الضرورة الخ ) مثلاً كل إنسان حيوان بالضرورة ضرورة أفادت أن ثبوت الحيوانية للإنسان واجب فتقيضها بعض الإنسان ليس بحيوان بالمكان العام ممكنة عامة حادثة بسلب الضرورة عن الجانب الخالف وهو ثبوت الحيوانية فيها حينئذ أن ثبوت الحيوانية للإنسان غير واجب وقد كان في الأصل واجباً ومعلوم أن الوجوب يناقضه عدم الوجوب وظهر من هذا أن قولهم الممكنة العامة أعم من الضرورة باعتبار الجانب الخالف لأن الجانب الخالف ثبوت الحيوانية أعم من أن يكون واجباً أو غير واجب وإن كان حكم بسلب الوجوب عنه وإن قولهم أن الممكنة العامة تناقض الضرورة أي بالنظر للحكم الذي في الممكنة العامة

( قوله هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف ) أي عن الجانب الذي قيد بالامكان العام ( قوله ولا خفاء في ان اثبات الضرورة في الجانب المخالف ) أي في الضرورة فانه مخالف للسلب في الدكئة العامة ( قوله في ذلك الجانب ) أي المخالف فانه مخالف باعتبار السلب ( قوله ضرورة الإيجاب الخ ) أي اذا اعتبر الضرورة مفهوما وجوديا لان كرت قضية موجبة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وقوله قضيها سلب ضرورة الإيجاب أي كما في قولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ( قوله وضرورة السلب ) نحو لاشي من الانسان يحجر بالضرورة فالسلب ضروري فتقضي جزئية موجبة وهي بعض الانسان حاجر بالامكان العام أي ان سلب الحجرية غير واجب وهو يناقض الاول لان وجوب السلب وعدم وجوه متباينان والحاصل ان الضرورة مطلقاً سواء كانت موجبة أو سالبة قضيها ممكنة عامة مطلقاً موجبة أو سالبة لكن على ( ٢٢٩ ) سيل التوزيع لما علمت ( قوله

وكذلك امكان الإيجاب )

هذا عكس ما تقدم وهو

لازم لما قبله لكن يفترقان

بالاحاطة فالاول لو حظت

الضرورة موجبة م سالبة

وهنا التفت للممكنة العامة

مطلقاً فتقوله وكذلك

امكان الإيجاب أي اذا اعتبر

الامكان مفهوما وجوديا

فان تقدم ما قبله بعدما بين

ان الضرورة قضيها

الامكان أثبت ان الامكان

قضيها الضرورة فتقوله

حينئذ وكذلك امكان

الإيجاب مستدرك ( قوله

وكذلك امكان الإيجاب )

أي كقولنا كل نار حارة

بالامكان العام فتقضيها

بعض النار ليست بحارة

بالضرورة فالاولى ممكنة

عامة أفادت سلب الضرورة

لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في أن اثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب بما يتناقضان فضرورة الإيجاب قضيها سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب هو بينه امكان عام سلب ضرورة السلب قضيها سلب ضرورة السلب وهو بينه امكان عام موجب وكذلك امكان الإيجاب قضيها سلب امكان الإيجاب أي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو بينه ضرورة السلب وامكان السلب قضيها سلب امكان السلب أي سلب سلب ضرورة الإيجاب

الكيفية تكون الممكنة العامة مساوية لتقيض الضرورة فان تقيض الموجبة الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه فقس سائر المحصورات فالمتبر من التقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازما مساويا لما هو التقيض الحقيقي لا ما يكون أحد هذين الأمرين كما زعم وان أردت التفصيل في تعيين تقيض القضايا فضع المحصورات الأربع للضرورة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجد تقيض الموجبة الكلية للضرورة السالبة الجزئية الممكنة العامة والعكس وتقيض السالبة الكلية للضرورة الموجبة العامة فلفظ التقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي أو في المعنى الاعم الصادق على كل واحد منهما على طريق عموم المجاز أي ما يطلق عليه التقيض وأما تفسيره بان المقصود بالتقيض ما يصدق على أحد الأمرين من المفهوم الاعم فوهم اذ المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لا على أحدهما ( قال سلب الضرورة عن الجانب المخالف ) أي الجانب الذي قيد بالامكان العام ( قال ضرورة الإيجاب الخ ) أي اذا اعتبر الضرورة مفهوما وجوديا

وكذلك امكان الإيجاب أي اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فاندفع ما قيل انه بعد ما بين بان الضرورة قضيها الامكان ثبت ان الامكان قضيها الضرورة فتقوله وكذلك امكان الإيجاب مستدرك ( قال الذي هو بينه ضرورة السلب ) أي في نفس الامر لا من حيث المفهوم وفيه اشارة الى ما نقلناه من شرح للمطالع سابقاً وكذا في قوله هو بينه ضرورة الإيجاب فن لم فهم مقصود

( م - ١٧ - شرح التسمية ثاني ) عن الطرف المخالف أي لها أفادت ان سلب الحرارة عن النار غير واجب

والثانية جزئية ضرورة أفادت ان سلب الحرارة عن النار واجب ووجوب السلب وعدم وجوه متناقضان ( قوله أي سلب سلب الضرورة ) السلب المتضاف لضرورة السلب هو امكان الإيجاب وسلب الاول المتضاف لثاني قضيها وهو ضرورة الإيجاب لان نفي النفي اثبات وقوله الذي هو الخ صفة للسلب الاول ومثله يقال فيما بعد ( قوله الذي هو بينه ضرورة السلب ) أي في نفس الامر لا من حيث المفهوم والافهام مختلفان لان سلب سلب ضرورة السلب اعتبر في مفهومه سلب ضرورة السلب بخلاف ضرورة السلب فانه اعتبر في مفهومه الضرورة لأسلبها ( قوله وامكان السلب الخ ) مثلاً لاشي من النار بحارة بالامكان العام منه ان ثبوت الحرارة غير واجب فتقضي بعض النار حارة بالضرورة فالقضية الاولى أفادت ان الحرارة غير واجبة والثانية أفادت الوجوب

قوله وقبض الدائمة المطلقة ) أي وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة على ما تقدم وقوله المطلقة العامة أي وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل فنحو كل إنسان حيوان دائماً دأمة مطلقة نقبضها بعض الإنسان ليس بحيوان بالاطلاق العام هذا إذا اعتبرت الأولى موجبة وإن اعتبرت الأصل سالبة قول لا شيء من الإنسان يحجر دائماً دأمة مطلقة نقبضها بعض الإنسان حجة بالاطلاق العام قول الشارح لأن السلب في كل الاوقات الخ أي فيها إذا اعتبرت الدأمة سالبة كما في المثاليين الآخرين وقوله وبالعكس أي فيها إذا اعتبرتها موجبة ونقبضها سالبة كالمثاليين الأولين لكن قوله يتنافيه الإيجاب في البعض الأولى أن يقول بدله يتنافيه الإيجاب بالاطلاق وذلك لأن ظاهره أن المطلقة العامة لوحظ فيها الثبوت ( ١٣٠ ) في زمن مع أنه ليس كذلك إذ الذي التفت فيها للوقت أنما هو المطلقة المنتشرة

الذي هو بعينه ضرورة الإيجاب ونقبض الدأمة المطلقة المطلقة العامة لأن السلب في كل الاوقات يتنافيه الإيجاب في البعض وبالعكس أي الإيجاب في كل الاوقات يتنافيه السلب في البعض وإنما قال يتنافيه بخلاف ما قال في الضرورية لأن اطلاق الإيجاب لا يناقض دوام السلب بل يلزم قبضه فإن دوام السلب قبضه رفع دوام السلب ويلزمه اطلاق الإيجاب لأنه إذا لم يكن المحمول دائماً السلب لكان اما دائماً الإيجاب أو ثابتاً في بعض الاوقات دون بعض وأياً ما كان يتحقق اطلاق الإيجاب وكذلك دوام الإيجاب يناقضه رفع دوام الإيجاب وإذا ارتفع دوام الإيجاب قاما أن يدوم السلب أو يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم جزماً وهكذا البيان في أن قبض المطلقة العامة الدأمة المطلقة

الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقبض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس ونقبض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس وهكذا الحال الشارح وقع في حيص بيص ( قال يتنافيه الإيجاب في البعض وبالعكس ) أي يتنافيه صدقاً وكذباً هذه العبارة تدل على أن قبض الدأمة المطلقة المنتشرة لالمطلقة العامة فالصواب يتنافيه اطلاق الإيجاب على ما وقع فيما بعد إذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لجواز أن يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا يقال الزمان موجود في الجملة أو مقدار الحركة أو غير قار الذات كذا أفاده الشارح شرح المطالع فما ذكره الشارح مناقشة في العبارة وليس مقصوده أنه لم يثبت بذلك كون قبض الدأمة المطلقة العامة بل يثبت بذلك كون قبضها المطلقة المنتشرة على ما فهم فأورد عليه أنه لا يصح أن يكون المطلقة المنتشرة أيضاً قبضاً للدأمة لأن قبض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في الجملة أعم من أن يكون الثبوت في جميع الاوقات أو في بعض فقط أولاً في وقت ( قال وهكذا البيان في أن قبض المطلقة العامة ) أي إذا اعتبرت جهة الاطلاق وجودياً يكون قبضه سلب الاطلاق وهو يستلزم

أدعي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دائماً بحسب الذات وأما المطلقة العامة فإنها لوحظ فيها الثبوت بالفعل ولا يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لجواز أن يكون الموضوع نفس الوقت كما يقال الزمان موجود بالفعل وحينئذ لا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت وهو باطل ( قوله بخلاف ما قال في الضرورية ) أي بخلاف قوله في الضرورية أو بخلاف الذي قاله في الضرورية فما مضى أو اسم موصول والذي قاله فيها يناقضه ( قوله )

لأن اطلاق الإيجاب أي الذي هو مدلول المطلقة العامة المعبر عنه بالثبوت بالفعل وقوله لا يناقض دوام السلب أي فإنه الذي هو مدلول الدأمة المطلقة بل للآزم قبضه متلاً لا شيء من الإنسان يحجر دائماً دأمة مطلقة سالبة قبضها لا دوام سلب الحجرية عن الإنسان ولا شيء من هذا غير الإثبات في الجملة الذي قولك بعض الإنسان حجة بالفعل نعم هي متلاً زمان ( قوله ويلزمه ) أي يلزم رفع دوام السلب ( قوله لأنه إذا لم يكن المحمول دائماً السلب ) أي الذي هو القبض للدأمة المطلقة حقيقة ( قوله وكذلك دوام الإيجاب الخ ) هذا التفت لإيجاب الدأمة المطلقة وسلب المطلقة العامة عكس ما تقدمه ( قوله وهكذا البيان ) أي أي أنك إذا اعتبرت جهة الاطلاق وجودياً يكون قبضه سلب الاطلاق وهو يستلزم دوام السلب الذي متلاً كل إنسان حيوان بالاطلاق العام مطلقة عامة قبضها دائماً مطلقة وهي بعض الإنسان ليس بحيوان فالشارح التفت هنا للمطلقة العامة أولاً وأخذ قبضها دائماً على عكس ما تقدم



( قوله فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجملة ) أى فانه اذا لم يوجد الإيجاب في بعض الاوقات الذى هو التقيض الحقيقى وقوله يلزم السلب دائماً الذى هو مدلول الدائمة المطلقة وهو التقيض الاصطلاحي وقد اعتبر الشارح في هذا تقديم الإيجاب وقوله بعد واذا لم يكن السلب الخ فانه اعتبر فيه السلب أولاً في المطلقة العامة وذلك كما في قولنا لاشئ من الانسان يحجر بالفعل فهي مطلقة عامة تقيضها رفع ذلك السلب واذا ارتفع ذلك السلب لزمه الإيجاب دائماً وهو بعض الانسان حجر دائماً (قوله) وقبض للمشروطة العامة ( أى بالعمى والاعم وهي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت وصف الموضوع لا بالعمى الاخص وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط وصف الموضوع ( قوله بحسب الوصف ) أي باعتبار بعض أوقات الوصف وليس المراد بشرط الوصف ولا جميع أوقات الوصف أما عدم إرادة الأول فلان سلب الضرورة بشرط الوصف لا يناقض الضرورة بشرط الوصف وذلك لان شرط الوصف لا يتخلو اما أن يعتبر قيداً للسلب أو قيداً للضرورة فاذا اعتبر قيداً للسلب يجوز حيث أن لا تكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بان لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب مادام انسانا وليس كل انسان كاتباً مادام انسانا واذا اعتبر قيداً للضرورة ( ١٣١ ) فعدم تناقضه من جهة أن سلب

فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجملة يلزم السلب دائماً واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الإيجاب دائماً وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنونا وذلك لان بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل تقيضاً لها فتأمل فيها ( قوله ) وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة ( أقول هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتج اليها في تقيض بعض البسائط المشهورة فالتضييق الضرورية الذاتية وتقيضها أعني الممكنة العامة كلناهما الدوام الذاتي ( قال المشروطة بالعمى العام ) اعني ما اعتبر فيه الضرورة في وقت الوصف لا بالعمى الاخص ( قال وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف ) ليس معناه بشرط الوصف على ما فهم لان سلب الضرورة بشرط الوصف لا يناقض الضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر شرط الوصف قيداً للسلب فلانه يجوز ان لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بان لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب بالضرورة مادام انسانا وليس كل انسان كاتباً بالضرورة مادام انسانا وأما اذا اعتبر قيداً للضرورة فلان سلب الضرورة الكائنة بشرط الوصف يجوز ان يكون في غير أوقات الوصف لان السلب ليس مقيداً بشرط الوصف مثلاً ضرورة تحريك الاصابع

لا يناقض الضرورة بشرط الوصف كما يتضح من المثال ( قوله كقولنا كل من به ذات الجنب الخ ) أى ان سلب السعال عن ذات الجنب في بعض أوقات كونه مجنوناً ليس بضروري فهذا تمثيل للجنية ومثال المشروطة العامة التي تناقضها هذه الحينة قولنا بالضرورة بعض من به ذات الجنب لا يسعل مادام مجنوناً فالاولى موجبة والثانية سالبة وبالعكس كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فهذه مشروطة عامة موجبة تقيضها حينة سالبة ممكنة وهي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب أى في حين من أزمان الكتابة وأما ثانياً ان المراد بالمشروطة العامة التي تناقضها الحينة المشروطة العامة بالعمى الاخص ليس بضروري في زمن من زمن ازمان الكتابة وأما ثانياً ان المراد بالمشروطة العامة التي تناقضها الحينة المشروطة العامة بالعمى الاخص وهي التي حكم فيها بالضرورة بشرط الوصف لان الحينة الممكنة لا تناقضها بالعمى الاخص لكذبها في مادة ضرورة لا يكون للوصف الموضوع دخل فيها نحو كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس بعض الكاتب مجنوناً بالامكان حين هو كاتب فكل من الاصل والتقيض كاذب وصدقها في مادة لا يكون الوصف ضرورياً ويكون له مدخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً وبعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب فكل منهما صادق

( قوله وتفيض العرفية العامة ) أى وهي التى حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع متصفة  
بالعنوان أى بوصفها فهي تشارك الدائمة المطلقة فى مطلق الدوام وإن اختلفا من جهة أن المنظور له هنا دوام ذات الموضوع متصفة بالعنوان  
والمنظور له فى الدائمة دوام ذات ( ١٣٢ ) الموضوع فقط ( قوله كل من به ذات الجنب الخ ) أى قد حكم فيها بثبوت السعال

نسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة للممكنة العامة إلى الضرورية المطلقة وكأن الضرورية بحسب  
الذات تناقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة  
بحسب الوصف وتفيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التى يحكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل  
فى بعض أوقات وصف الموضوع ومثلها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل فى  
بعض أوقات كونه مجنوباً ونسبها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة إلى الدائمة فكأن الدوام  
بحسب الذات يناقض الإطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يناقض الإطلاق بحسبه قال  
( وأما المركبات فإن كانت كلية فقيضها أحد تقيض جزئها وذلك جلى بسبب الإحاطة بمقتضى  
المركبات وتفاضل البسائط فانك إذا تحققت أن الوجودية الدائمة تركبها من مطلقتين عامتين  
أحدهما موجبة والأخرى سالبة وإن قبيض المطلقة هو الدائمة تحققت أن تقيضها إما الدائمة  
المخالفة أو الدائمة الموافقة )

( أقول ) القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب فقيضها رفع ذلك  
المجموع لكن رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد جزأيه

من البسائط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما المشروطة العامة فليس تقيضها من القضايا  
للمشهورة وكذا تقيض العرفية العامة ونسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة  
مادام كاتبها بالفعل إلى بشرط الكتابة مسلوب فى غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك  
الاصابع مادام كاتبها بالفعل بل معناه فى بعض أوقات الوصف كما يشهد به المثال ( وح ) يرد عليه ما  
أوردناه الشارح فى شرح المطالع من أنه إنما يصح كون الحينية الممكنة تقيضاً للمشروطة إذا فسرت المشروطة  
بالضرورة فى أوقات الوصف أما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف فلا لسكبتها فى مادة ضرورة  
لا يكون لوصف الموضوع فيها دخل فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا  
ليس بعض الكاتب مجنوباً بالامكان حين هو كاتب وصدقها فى مادة لا يكون الوصف ضرورياً  
ويكون له دخل فى الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وليس بعض الكاتب  
متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب ( قال رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد الجزأين )  
أى رفع المجموع لا يوجد إلا ملبساً ومزوداً برفع أحد الجزأين على سبيل منع الحلو سواء كان  
مقارناً له بالذات أو بالاعتبار على ما بين فى محله من أن رفع الجزء عين رفع السكك بالذات أو غيره  
وذلك لأنه لا صدق كما يحقق الجزآن تحقق المجموع صدق كما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزآن  
أما بارتفاعها مآلاً أو بارتفاع أحدها فيكون رفع المجموع منزوداً برفع أحد الجزأين ومعلوم أن رفع  
أحد الجزأين يستلزم رفع المجموع لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء السكك فيكون رفع أحد الجزأين  
لازماً مساوياً لرفع المجموع فلا يرد أن كون رفع المجموع برفع أحد الجزأين لا يستلزم المساواة بينهما

بالفعل فى أوقات كونه  
مجنوباً وهذه تناقض قولنا  
بعض من به ذات الجنب  
ليس يسعل دائماً مادام  
مجنوباً أى هي عريضة عامة  
ووجه كونها مناقضة  
لها أن الأولى حاكمة بثبوت  
السعال بالفعل فى أوقات  
كونه مجنوباً والثانية التى هي  
الأصل حاكمة بنفى ذلك  
الثبوت هذا إذا اعتبرت  
كان الأصل سالبة والتقيض  
موجبة ومثال العكس كل  
إنسان حيوان دائماً مادام  
إنساناً وهذه عريضة عامة  
أفادت بالثبوت مادام الوصف  
فيقتضيها بعض الإنسان  
ليس مجنوباً بالفعل فى  
بعض أوقات كونه إنساناً  
لأنها أفادت السلب بالفعل  
فى بعض أوقات الوصف  
( قوله ونسبها الخ ) فى  
هذه إشارة إلى أنها غير  
تقيض حقيقة بل اصطلاحاً  
ولها مساوية للتقيض كما  
تقدم فيأتي ما تقدم هنا  
ولذا عبر الشارح بينافى  
( قوله عبارة عن مجموع  
الخ ) ظاهره أن القضية

المركبة لفظ دال على قضيتين وليست المركبة نفس مجموع القضيتين مع أنها مركبة منهما فى كلامه تسمح  
والمراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية ( قوله بالإيجاب والسلب ) أى لا بالدول والتحصيل ( قوله تقيضها رفع ذلك المجموع ) أى تقيضها  
الجفتى لا المصطلح عليه ( قوله إنما يكون برفع أحد الجزأين ) الباء بمعنى اللام أى إنما يوجد ملبساً ومزوداً برفع أحد الجزأين

على سبيل منع الخلو أي لاعلى سبيل التعين ( قوله فان جزأيه اذا تحققا ) علة لقوله لكن رفع المجموع انما يكون ملزوما لرفع أحد الجزأين وبين ذلك ان نقول انه لاصدق كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع تحقق كلما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزآن بارتقاعها مما أوبارتناع أحدها فيكون رفع المجموع ملزوما لرفع أحد الجزأين ومعلوم ان رفع أحد الجزأين مستلزم رفع المجموع لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فيكون رفع أحد الجزأين مساويا لرفع المجموع فثبت العلة بتلك المنة واذ قد علمت من هذا ان رفع أحد الجزأين لازم وان رفع المجموع ملزوم وانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم تمل التكتة في جعلنا الباء في قولنا سابقا انما يكون برفع أحد الجزأين بمعنى اللام ولم يجعلها للسياق جعلها لبيان مقتضى أن يكون رفع أحد الجزأين سببا في رفعه مع انه لا يلزم من عدم السبب عدم السبب لامكان أن يكون السبب أعم فلا يلزم من ارتفاع المجموع ارتفاع أحد الجزأين وظهر لك أيضا من هذا ان هذه العلة التي ذكرها الشارح أعني قوله فان جزأيه الخ لم تتم بدون تقدير وأصل الكلام فان جزأيه اذا تحققا تحقق المجموع أي وأذا لم يتحقق المجموع لم يتحققا وعدم تحققها صادق بالندامها أو اعدام أحداهما وهو المطلوب ( قوله ورفع أحد الجزأين هو أحد الخ ) هذه دعوة ثانية غير الاولى التي أقام دليلا وقوله لاعلى التعين محذوف من الاول لدلالة الثاني والاصل ورفع أحد الجزأين لاعلى التعين هو أحد قبض أحد الجزأين ( ١٣٣ ) لاعلى التعين وكان الظاهر

أن يقول ورفع أحد الجزأين هو قبض أحد الجزأين لاعلى التعين بان يقدم قبضا على أحد لكن لما كان قبض أحد الجزأين هو أحد قبضي الجزأين في المعنى عبر بما ذكر ( قوله فيكون لازما الخ ) أي فيكون رفع أحد الجزأين لازما الخ والضمير في يكون راجع لرفع أحد الجزأين لانه المحدث عنه وفيه ان غاية

لاعلى التعين فان جزأيه اذا تحققا تحقق المجموع ورفع أحد الجزأين هو أحد قبضي الجزأين لاعلى التعين فيكون لازما مساويا لقبض المركبة وهو المفهوم المردد بين قبضي الجزأين لان أحد القبضين مفهوم مردد بينهما فيقال اما هذا القبض واما ذلك القبض وبالحقيقة هو منفصلة مائة الخلو مركبة من قبضي الجزأين فيكون طريق أحد قبض المركبة أن نحلل الى بسيطها ويؤخذ لكل منهما قبض وتركب العامة الى الضرورية في أنها قبض المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة الحانية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الداعية في أنها ليست قبض العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لجواز كون رفع المجموع أخص منه فلا يصح قوله فيكون لازما مساويا لقبض المركبة ( قال لاعلى التعين ) متعاقبا بأحد الجزأين لابلرف ادعاهم تعيين الرفع تابع لتعيين الجزأين ( قال ورفع أحد الجزأين : أي لاعلى التعين في القضايا الكلية هو أحد قبضي الجزأين كان الظاهر أن يكون هو قبض أحد الجزأين لاعلى التعين الا أن قبض أحد الجزأين هو أحد قبضي الجزأين فلذا أسقط الوساطة ( قال وهو المفهوم المردد الخ ) أي أحد قبضي الجزأين هو المفهوم المردد بينهما لان أحد القبضين مطلقا سواء كان قبضي الجزأين أو غيرها مفهوم مردد بهما بان يقال اما هذا

ما أفاده أولا ان رفع المجموع ملزوم ورفع أحد الجزأين لازم واللازم قد يكون أعم فلا يظهر هذا التفرع وأجيب بأن في الكلام حذف والاصل ورفع أحد الجزأين هو أحد قبضي الجزأين لاعلى التعين ومعلوم ان رفع أحد الجزأين مستلزم لانتفاء المجموع لان انتفاء الجزأين يستلزم انتفاء الكل كما ان ارتفاع المجموع يستلزم ارتفاع أحد الجزأين فلم أن يكون رفع أحد الجزأين لازما مساويا لقبض المركبة الحقيقي ( قوله وهو المفهوم المردد ) المتبادر ان الضمير عائد على رفع أحد الجزأين لانه المحدث عنه وفيه ان المفهوم المردد أحد القبضين لرفع أحد الجزأين لانه يقال قبضهما أما هذا أو ذلك ولا شك ان ما ذكر ليس رفعا وأجيب بأن رفع أحد الجزأين هو نفس أحد القبضين في نفس الامر فلذا صح عود الضمير عليه ويصح أن يكون الضمير عائدا على أحد قبضي الجزأين الا أنه غير متبادر ( قوله لان أحد القبضين الخ ) علة لكون أحد القبضين هو المفهوم المردد وفيه ان هذه العلة لا يثبت شيئا اذ هي من قبيل تقليل الشيء بنفسه وأجيب بانا نلاحظ في التلليل العموم أي لان أحد القبضين مطلقا سواء كان قبض الجزأين أو غيرها لا يثبت جزئي المركبة مفهوم مردد بينهما ( قوله ويقال اما هذا الخ ) عطف تفسير لقوله مردد بينهما والاولى التفرع بالقص أو بعبر بان فيقول وذلك بان يقال إما هذا الخ ( قوله وبالحقيقة الخ ) أي ان المفهوم المردد بحسب الظاهر عما مر انه معنى من المسالي ولكن هو في الحقيقة قضية منفصلة

قوله في مساوية لتقيضا) أى لاقيضا حقيقة وهذا جواب عما يقال ان شأن التناقض الاختلاف في الكيف والاتحاد في النوع وهنا القضية المنفصلة ( ١٣٤ ) موافقة للأصل في الإيجاب ونوع الأصل غير نوع المفهوم المردد لأن الأولى حلية

والثانية منفصلة ( قوله لانه منفصلة مائة الخلو من التقيض فهي مساوية لتقيضا لانه متى صدق الأصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الأصل صدق جزؤه ومتى صدق الجزآن كذب تقيضاها فتكذب المنفصلة المائة الخلو لكذب جزئها ومتى كذب الأصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الأصل فلا بد أن يكذب أحد جزأيه ومتى كذب أحد جزأيه صدق تقيضا تصدق المنفصلة لصدق أحد جزئها وذلك أي طريق أخذ تقيض المركبة جلي بعد الاحاطة بمقتضى المركبات وناقض البسائط فالتكذيب إذا تحققت أن الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين أولاها موافقة للأصل في الكيف وأخرها مخالفة له في الكيف وتحققت أن تقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة علمت أن تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة فإذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما يكون تقيضا انه ليس كذلك

لازمة مساوية لتقيض العرفية وأما بحسب الكيفية فليس شيء منها تقيضا حقيقيا كما عرفت ( قوله علمت ان تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة ) أقول ولما تحققت أن الوجودية اللا ضرورية مركبة من مطلقة عامة موافقة لأصل القضية في الكيف وبمقتضى عامة مخالفة له وأن تقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة وتقيض الممكنة المخالفة الضرورية الموافقة فتقيض الوجودية اللا ضرورية أما الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة وعلى هذا فتقيض المشروطة الخاصة أما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة وتقيض العرفية الخاصة أما الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة وتقيض الوقتية أما الممكنة الوقتية وهي ماسلب فيها الضرورة الوقتية ولا بد ان تكون مخالفة للأصل في الكيف وأما الدائمة الموافقة وتقيض المنتشرة أما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بلب الضرورة المنتشرة وتكون مخالفة للأصل وأما الدائمة الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة أما الضرورية المخالفة أو الضرورية الموافقة فحصل ههنا قضيتان بسيطتان هما تقيضا الجزئين

التقيض وأما ذلك ليكون أحد تقيضي الجزئين مفهوما مررداً بينهما فلا يرد أن الدليل عين المدعي قوله ويقال عطف تفسير لقوله مررد بينهما وفي بعض النسخ يردد بصيغة المضارع وهو أظهر ( قال ففي مساوية لتقيضا ) لاقيضا فلا يرد انه لا اختلاف بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الإيجاب والسلب ولا اتحاد في النوع : لكون أحدهما حلية والأخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة ( قال جلي ) فلذا لم يتعرض لتفصيل نقاض المركبات كالبسائط ( قال بمقتضى المركبات ) وهي ما يتركب منه لا الاحاطة بمفهوماتها ( قال وناقض البسائط ) عطف على الحقائق وذكر البسائط اظهار في محل الاضمار اذ هي المراد بالحقائق تتأمل ( قوله مخالفة لها ) أى للأصل وأنت لتأويله بقضية مركبة

متى صدق الخ دليل على المساواة وحاصله انه متى صدق الأصل صدق جزؤه وكذبت المنفصلة ومتى كذب الأصل كذبت ومتى كذب الأصل كذبت المنفصلة وهاتان دعوتان أقام الشارح على كل واحدة دليل ( قوله كذب تقيضاها ) أى والا لزم اجتماع التقيضين في الصدق ( قوله فيصدق تقيضا ) أى والا لزم ارتفاع التقيضين ( قوله لصدق أحد جزئها ) أى لانها تصدق عن صادق وكاذب كما مر ( قوله وذلك جلي ) أي فلذا لم يتعرض لتفصيل نقاض المركبات كالبسائط ( قوله بمقتضى المركبات ) أراد بمقتضى ما تركبت منه لا المفهوم أي بعد الاحاطة بما تركبت منه ( قوله وناقض البسائط ) عطف على الحقائق وذكر البسائط اظهار في محل الاضمار اذ هي المراد بالحقائق تتأمل ( قوله مخالفة لها ) أى للأصل وأنت لتأويله بقضية مركبة

( قوله علمت أن تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة الخ ) أى المفهوم المردد بينهما لا أحدهما كما فكذب هو السابق للوهم ( قوله يكون تقيضا ) أى بالعلمي والاصطلاحي وإنما قلنا ذلك ليصح الاضراب وإنما أضرب لان الكلام في بيان التقيض بمعنى اللازم المساوي

( قوله أما ليس بعض الانسان ) هذا نقض الجزء الاول وقوله أو بعض الانسان الخ نقض الجزء الثاني ( قوله المتفصلة المساوية ) أي هو المتفصلة المساوية للنقض الحقيقي وهذا لا ينافي أنها نقض اصطلاحاً ( قوله فلا يكفي في نقضها الخ ) فيه إشارة إلى أن نقضها مشتمل على المفهوم المردد بين قضي الجزئين وشئ زائد عليه كما يأتي من أن نقضها مفهوم مردد يشتمل على ثلاث مفهومات ثالثها غير نقض الجزئين ( قوله لجواز كذب المركبة الجزئية ) مع كذب المفهوم الخ أي وحيداً فلا يصح أن يكون نقضاً لأن شأن القاضين أن تكذب أحدهما وتصدق الأخرى ( قوله فإن من الجائر الخ ) ( ١٣٥ )

مثلاً قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً مركبة جزئية وهي كاذبة لكذب عجزها وذلك لأن معناها أن بعض أفراد الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان وذلك باطل بالضرورة لأن الحيوانية إذا ثبتت لا تنفك وأما كان معناها ما ذكرناه من مطلقين عامين الأولى معناها بعض أفراد الجسم ثابت له الحيوانية بالفعل والثانية لاشئ من أفراد الجسم ثبت له الحيوانية بالفعل ولا شك أن مجموع هاتين القضيتين هو حاصل ما قلناه من أن معناها أن بعض أفراد الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان وكذلك نقض هذه المركبة أو جعل مفهومها مردداً بين نقض الجزئين كاذب وهو إما لاشئ من الجسم بحيوان دائماً

بل أما ليس بعض الانسان ضاحكاً دائماً أو بعض الانسان ضاحك دائماً قولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع ونقضه الصحيح وقولنا بل إما كذا وإما كذا المتفصلة المساوية للنقض وعلى هذا القياس في سائر المركبات قال

( وإن كانت جزئية فلا يكفي في نقضها ما ذكرناه لأنه يكذب بعض الجسم حيوان دائماً مع كذب كل واحد من قضي جزئها بل الحق في نقضها أن يردد بين نقض الجزئين لسلك واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن قضيتهما فيقال كل واحد واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً )

( أقول ) ما مر كان حكم المركبات الكلية وأما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقضها ما ذكرناه من المفهوم المردد بين قضي الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فإن من الجائر أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد الموضوع وسلبوا دائماً عن الأفراد الباقية

الأول من الوقية والمنشئة أعني الوقية المطلقة والمنشئة المطلقة وليس شئ من هذا الأربع من القضايا المشهورة ثبتت ست قضايا بسيطة غير مشهورة هذه الأربع والحيثية الممكنة والحيثية المطلقة

( قوله أعني الوقية المطلقة والمنشئة المطلقة ) بيان للجزئين ( قوله ثبتت ست قضايا الخ ) لم يذكرها في القضايا وأوردوها في بيان التناقض تنبيهاً على عدم شهرتها ( قال فلا يكفي الخ ) فيه إشارة إلى أن نقضها مشتمل على المفهوم المردد بين قضي الجزئين وشئ زائد عليه كما سيحى من أن نقضها مفهوم مردد يشتمل على ثلاثة مفهومات ثالثها غير قضي الجزئين ( قال بل الحق ) أضراب عن الباطل فالقصد بالحق ما يقابله ليعني الراجح على ما فهم ( قال إن يرد الخ ) اللام في سلك واحد زائدة كما في ردف لكم ثم لا يخفى أن قضي الجزئين قضيتان ولا معنى للترديد بينهما لسلك واحد واحد إذ القضية لا يثبت لشيء فالقصد أن يردد بين قضي محمولها بمعنى السلب بأن يردد كل واحد بين ثبوت المحمول وسلبه مقيداً بمجموع قضي الجزئين فيحصل قضية كلية ينسب محمولها إلى كل واحد من أفراد موضوعها إيجاباً أو سلباً بمجموع قضي الجزئين كذا ذكره الشارح في شرح المطالع وأراد بقوله أو سلباً رفع الإيجاب المنسوب إلى كل واحد واحد ليشمل السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض ( قال أي كل واحد واحد لا يخلو عن بتضيها ) اعتبر منع الخلو بينهما مع أنها لا يجتمعان أيضاً إذ لا واسطة بين الإيجاب لسلك واحد وسلب

أو كل جسم حيوان دائماً وإذا كان المفهوم كاذباً والمركبة الجزئية كذلك فلا يصلح جعلها نقضاً لها لما علمت فتقول الشارح فإن من الجائر أن يكون المحمول ثابتاً الخ أي كالحويانية في المثال المذكور وقوله لبعض أفراد الموضوع كالجسم في المثال وقوله فكذب الجزئية اللادائمة أي وهي المطلقة العامة مع قيد اللادائمة فهي مركبة من مطلقين عامين كانت موجبة أو سلبية كما مر وقوله لأن مفهومها أن بعض أفراد الموضوع يكون بحيث أي بحالة يثبت له المحمول تارة وهذا يعني أحد جزئي تلك القضية اللادائمة وقوله ويسلب عنه أخرى أي وهو معنى الجزئي الآخر وقوله بحيث يثبت له المحمول أي كالحويان في المثال المذكور

( قوله أما الكلية للموجة ) أى أما وجه كذب الكلية الموجبة الفائلة فى المثال السابق كل جسم حيوان وهو قبيض النجز فيه ( قوله فلدوام سلب المحمول ) أى فلدوام سلب الحيوانية عن بعض أفراد الجسم ( قوله وأما الكلية السالبة ) أى أما وجه كذب الكلية السالبة وهي قبيض الصدر وهي لاشئ من الجسم بحىوان ( قوله فلدوام إيجاب المحمول ) أى فلدوام نبوت الحيوانية فى الواقع لبعض أفراد الجسم ( قوله فان الحيوان ثابت ) أى فى الواقع لان ذلك مستفاد من القضية والا لما كانت كاذبة ( قوله ) مسلوب عن أفرادها الباقية ( أى لانه نفسه والا كان ذلك عين ما أفادته القضية ) ( قوله فذلك الجزئية كاذبة ) أى لما علمت أنها مفيدة أن بعض الجسم الذى ثبت له الحيوانية غير حيوان ( قوله مع كذب قولنا الخ ) الذى هو قبيض الجزء الثانى أغنى قوله لادائما لان معناه بعض الجسم ليس بحىوان بالفعل والسالبة الجزئية قبيضا موجبة كلية ( قوله بل الحق الخ ) اضربا عن الباطل فالمراد بالحقى ما قابل الباطل وليس المراد به الزاجح بحيث يكون مقابله مرجوحا لما علمت أن مقابله لا يصح أصلا ( قوله أن يردد بين قبيض الجزأين لكل واحد واحد الخ ) ( الا لا فى لكل واحد واحدة كما فى قوله تعالى ردف لكم ثم لا يخفى أن قبيض الجزأين قضيتان ولا معنى للترديد بينهما اذ القضية لا تثبت لشيء كما هو ظاهره وأجيب بان فى الكلام حذفه والاصل أن يردد بين قبيض محمول ( ١٣٦ ) الجزأين كما يدل عليه كلامه الآتى أى أن يردد كل واحد من أفراد

فكذب الجزئية اللدائمة لان مفهومها أن بعض أفراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ولا فرد من أفراد الموضوع فى تلك المادة كذلك ويكذب أيضا كل واحد من قبيضي جزأيه أى كليتين أما الكلية الموجبة فلدوام سلب المحمول عن بعض الافراد وأما الكلية السالبة فلدوام إيجاب المحمول لبعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان لا دائما قالت الحيوان ثابت لبعض أفراد الجسم دائما ومسلوب عن أفرادها الباقية دائما فذلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شئ من الجسم بحىوان دائما بل الحق فى قبيضا أن يردد بين قبيضي الجزأين لكل واحد واحد لانا اذا قلنا بعض ( ج ب ) لادائما كان معناه أن بعض ( ج ب ) بحيث يثبت له ( ب ) فى وقت ولا يثبت له ( ب ) فى وقت آخر فقبيضا انه ليس كذلك واذا لم يكن بعض أفراد ( ج ب ) بحيث يكون ( ب ) فى وقت ولا يكون ( ب ) فى وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد ( ج ب ) اما ( ب ) دائما أو ليس ( ب ) دائما وهو الترديد بين قبيضي ذلك الإيجاب لانه الواجب فى كونه قبيضا للمركبة الجزئية ولا دخل لامتناع اجتماعها فى ذلك كما لا يخفى

الموضوع بين نبوت المحمول وسلبه مقيد ذلك الثبوت أو السلب بحيث قبيض الجزأين فتحصل قضية ينسب محمولها الى كل واحد من أفراد موضوعها إيجابا أو سلبا بجهة قبيض الجزأين مثالا بعض الجسم حيوان لادائما معناه أن بعض الجسم بحيث يثبت له الحيوان فى وقت ولا يثبت له فى وقت آخر لاشك أنها كاذبة لما علمت

فقبيضا الحقيقى ليس كذلك وأما الاصطلاحى فتأخذ محمول قبيض جزئى القضية الاصل فتردد بينهما وتركها الجزأين قضية محلية ينسب موضوعها الى كل واحد من أفراد موضوعها فتقول كل فرد من أفراد الجسم اما ليس بحىوان دائما أو حيوان دائما ولا شك أن كل فرد من أفراد الجسم اما غير حيوان دائما كالشجر والحجر وأما حيوان دائما فهنا القبيض صادق فظهر لك من هنا أن هذا غير قبيض المركبة الذى هو المفهوم المردد لان ذلك يأخذ قبيض القضيتين البسيطتين ويردد بينهما أى اما أن تحقق هذه القضية أو هذه القضية وهنا لا يرد الا بين محمول قبيض الجزأين ( قوله فقبيضا ) أى الحقيقى أنه ليس كذلك ( قوله واذا لم يكن بعض أفراد ( ج ب ) أى واذا لم يكن أفراد الجسم فى الواقع بحيث يكون حيوانا فى وقت ولا يكون حيوانا فى وقت آخر وكما قال واذا لم تكن هذه القضية صادقة فليكن قبيضا صادقا فقولنا فيكون كل واحد الخ فى قوة قوله فليكن قبيضا الاصطلاحى صادقا وهو كل واحد من أفراد الجسم اما حيوان دائما أو غير حيوان دائما ( قوله وهو الترديد الخ ) أى وما ذكر بقولنا فيكون كل واحد الخ هو الترديد بين محمول قبيض الجزأين وقوله لكل واحد واحد متعلق بالترديد أى وما ذكرناه هو الترديد بالنسبة لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وهو ( ج ب ) وقوله أى كل واحد واحد لا يخلو عن قبيضا أى عن

ثبوت محمول تقيضهما ( قوله فيقال في تلك المادة ) أي فيقال في بيان مادة التقيض للشارح لما بقوله فيكون كل واحد الخ وقوله كل جسم الخ أي كل فرد فرد من أفراد الجسم اما حيوان الخ ( قوله وهو يشتمل الخ ) هذا إشارة لطريق ثان في أخذ تقيض المركبة الجزئية غير الطريق الالى فكان الاولى للشارح أن يقول أو يقول أن تقيض الجزئية الحقيقي وهو قولنا ليس كذلك يشتمل الخ ويكون هذا عطفًا على قوله سابها أن يرد بين تقيض الجزئين ويكون حينئذ حاصل للمنى بل الحق في تقيضها أن يرد الخ أو يقول ان تقيض الجزئية يشتمل على مفهومات ثلاثة الخ وحاصل ( ١٣٧ ) تلك الطريق أن قولنا أن قولنا

بعض الجسم حيوان لا دائما  
كاذبة وتقيضها الحقيقي ليس  
كذلك وهو صادق وذلك  
لانه مشتمل على مفهومات  
ثلاثة أن يصدق عليها هي  
كل جسم حيوان دائما ولا  
شيء من الجسم بحیوان  
دائما وبعض الجسم حيوان  
دائما والبعض الآخر ليس  
بحیوان دائما وهذا المفهوم  
الاخير صادق فالتقيض  
الحقيقي صادق لكن  
لأباعتبار جميع ما صدق  
عليه بل باعتبار بعضها  
فإذا ركت قضية منفصلة  
من هذه المفهومات الثلاثة  
كان تقيضا اصطلاحيا بان  
تقول اما أن يكون كل  
جسم حيوان دائما أولا شي  
من الجسم بحیوان دائما  
أو بعض الجسم حيوان  
دائما والبعض الآخر ليس  
حيوانا دائما وهذا التقيض  
صادق لان المنفصلة تصدق

الجزئين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن تقيضها فيقال في تلك المادة كل جسم  
اما حيوان دائما أو ليس بحیوان دائما ويشتمل على ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد من  
أفراد الموضوع لا يخلو اما أن يثبت له المحمول دائما أو لا يثبت له دائما وإذا لم يثبت له فلا يخلو  
اما أن يكون مسلوبا عن كل واحد دائما أو مسلوبا عن البعض دائما ثابتا البعض دائما فالجزء  
الثاني مشتمل على مفهومين فلو ركت منفصلة مائة الخلو من هذه المفهومات الثلاث لكانت  
مساوية أيضا لتقيضها كقولنا اما كل ( ج ب ) دائما أولا شيء من ( ج ب ) دائما أو بعض ( ج ب )  
دائما وبعض ( ج ب ) ليس ( ب ) دائما فهو طريق ثان في أخذ التقيض

( قال أولا يثبت الخ ) أي لا يثبت لكل واحد واحد الحيوان في جميع الاوقات فهو رفع الإيجاب  
الكلية مفيداً بجهة الدوام وليس سلباً كلياً حتى لا يشتمل على المفهومين ويحتمل مع الاصل  
في الكذب ولا سلباً جزئياً فيجتمع مع الاصل في الصدق ولا سلب الدوام فانه ليس جهة من  
الجهات فضلاً عن ان يكون تقيض الاطلاق العام كل ذلك ظاهري بالتأمل الصادق فتدبر ولا تصغ  
الى ما يتحير به بعض الناظرين في هذا المقام فانه من تسويات الاوهام الى ما اعترض به بعضهم  
من انه ان أريد بالجزء الثاني دوام السلب فلا يتناول دوام السلب للبعض دون البعض وان أريد  
سلب الدوام فلم ينحصر في دوام السلب لكل واحد ودوام السلب للبعض دون البعض بل يتناول  
دوام الإيجاب في البعض لا دائماً أي الذي هو مفهوم الجزئية المركبة فيكون التقيض مشتمل على  
مفهوم التقيض الآخر وانه محال ولا يحتاج الى ما قيل انه فرض ان المركبة الجزئية ليست بمنحقة  
وأخذت القضية المساوية لتقيضها فلا مجال لهذا الاحتمال الذي هو عين المركبة الجزئية في تقيضها  
فانه أوهن من نسج المنكوت ( قال فالجزء الثاني مشتملة الخ ) في شرح الاشارات ان قولنا  
كل ( ج ) دائماً اما ( ب ) واما ليس ( ب ) يصدق في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون إيجابه  
على البعض وسلبه عن البعض دائماً لان قولنا اما ليس ( ب ) يشمل السلب الكلّي والجزئي  
أنهي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المقصود الجزء الثاني مما ذكره في البيان لامن المفهوم المردد  
لكل واحد واحد

( م — ١٨ — شروح التسمية ثاني ) عند صدق واحد من أجزائها ( قوله لكانت مساوية أيضا ) أي كما ان  
المفهوم المردد بين كل تقيض عمولي الجزئين مساو وقوله لتقيضها أي لتقيض المركبة الجزئية ثم لا يخفى عليك ان هذا الطريق  
الثاني غير الاول لان الاول ان يرد بين تقيض عمولي الجزئين بان يجعل ذلك قضية حيلة والثاني يجعل المفهومات الثلاثة التي  
يصدق بها التقيض الحقيقي منفصلة فيقال في تقيض بعض الجسم حيوان لا دائماً على الاول كل فرد من أفراد الجسم اما غير  
حيوان دائماً او حيوان دائماً وعلى الثاني يقال اما ان يكون كل جسم حيوان دائماً او غير حيوان دائماً او بعضه حيوان دائماً  
والبعض الآخر غير حيوان دائماً فتأمل هذا

( قوله فان قلت الخ ) هذا استفسار عن سر التفاوت بين الكلية والجزئية كما يدل عليه قوله والا فافرق وحاصله ان كلا من القضيتين اعني الكلية والجزئية عبارة عن مجموع قضيتين فقطضي اشترأكما في المجموعة ان يتشاركا في الرفع بحيث يكون رفع المجموع كما هو كاف في الكلية كاف في الجزئية وما الفرق بينهما حيث جعل رفع المجموع كافياً في احدهما دون الاخرى ( قوله أى أحد الخ ) تفسير لرفع أحد الجزأين ( قوله قات الخ ) حاصله أن بينهما فرقا من جهة ان المركبة الكلية جزأها متساويان ماصداً وكذا حينئذ يكون قبيض الجزأين قبيضاً للكلية لأن قبيض أحد المتساويين قبيض للأخر بخلاف الجزئية فان جزأها أهم منها لتساويان فتي صدقت صدق جزأها دون العكس وحيث كان جزأها أهم فلا يكون قبيضها مساوياً لقبيض جزأها لان قبيض الأعم أخص وقبيض الأخص أهم فيجوز أن يكذب قبيض الجزأين ويصدق قبيض الجزئية فيجتمع حينئذ كذب الجزئية ( ١٣٨ ) وكذب قبيض جزأها فلذا لم يجعل رفع المجموع قبيضاً لها لما يلزم عليه من

اجتماع القضية وقبيضها على الكذب وشأن المتناقضين أن يكذب أحدهما ويصدق الآخر مثلاً بعض الكتاب متحرك الاصابع لادائها معناه أن بعض الكتاب ثبت له التحرك في وقت وينفي عنه التحرك في وقت آخر فهي صادقة فيلزم حينئذ صدق جزأها وهي بعض الكتاب متحرك الاصابع بالفعل بعض الكتاب غير متحرك الاصابع بالفعل وأما قولنا بعض الجسم حيوان لادائها فكاذبة وأما جزأها فصادقان لان الجزء الاول وهو بعض الجسم حيوان بالفعل صادق وكذلك

فان قات كما أن المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو برفع أحد الجزأين أى أحد قبيضى الجزأين الذي هو المفهوم المردد فكما يكفي في قبيض الكلية فكيف في قبيض الجزئية والا فافرق قلت مفهوم الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب فاذا أخذ قبيضها كون أحد قبيضها مساوياً لقبيضها وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بعينه مفهوم الجزئيتين المختلفتين بالإيجاب سلباً لان موضوع الإيجاب في المركبة الكلية بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية للموجبة لا يجب أن يكون موضوع الجزئية السالبة لجواز تفاريها بل مفهوم الجزئيتين أهم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدقت الجزئتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدق الجزئتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مطلقاً بدون العكس فيكون أحد قبيضها أخص من قبيض مفهوم الجزئية لان قبيض الأعم أخص من قبيض الأخص فلا

( قال فان قات الخ ) استفسار عن سر التفاوت كما يدل عليه والا فافرق ( قال مفهوم الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليتين ) لاتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد ( قال وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بعينه الخ ) لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا أخذ الموضوع متحداً بان يقيد في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المردد بين قبيضى جزئى الجزئية مساوياً لقبيضها كما اذا قلنا في المثال المذكور قبيضه اما كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم الذى هو حيوان بمحيوان دائماً وهذا طريق آخر لاختزال المركبة الجزئية ذكره الشارح المحقق النفاذاني فعنى قولهم لا يكفي في قبيض المركبة الجزئية أخذ قبيضى الجزأين انه لا يكفي فيه الطريق المذكور في الكلية أعني تحليلها الى بسططين والترديد بين قبيضها ( قال بعينه موضوع السلب ) لكون الجزء الثانى وهو بعض الجسم ليس بمحيوان بالفعل صادق أيضاً لان المراد بالبعض الاول غير البعض الثانى فالموضوع يقول فيها مختلف فظهر ان جزأها أهم منها وحينئذ فلا يكون قبيضها مساوياً لقبيض جزأها لان قبيض الأعم أخص من قبيض الأخص واذا لم يتساوى يلزم حينئذ اجتماع كذب المتناقضين لو جعل رفع المجموع قبيضاً لها لجواز اجتماع هذه المركبة مع قبيض جزأها على الكذب كما بينه الشارح فقوله الشارح مفهوم الكلية أى المركبة وقوله مفهوم الكليتين أى البسطين وقوله المختلفتين أى بالنسبة لثقها جزأها وقوله لان موضوع الإيجاب في المركبة أى الجزئية ( قوله لجواز تفاريها ) أى لجواز أن يكون الإيجاب على بعض الافراد والسلب عن بعض آخر وقوله بل هو مفهوم الجزئيتين أى البسطين ( قوله لانه متى صدقت الجزئتان ) أى الجزئية المركبة أى متى صدق مفهوم الجزئية المركبة وهو الجزئتان أى كما في بعض الكتاب متحرك الاصابع لادائها وقوله صدق الجزئتان أى البسطين ( قوله بدون العكس ) أى لا يلزم من صدق الجزئيتين صدق الجزئية المركبة كما في المثال المتقدم وهو قولنا بعض الجسم حيوان لادائها فان هذه كاذبة وجزأها هما قولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بمحيوان صادقان



( قوله ولهذا ) أي لعدم المساواة وقوله جاز اجتماع المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان جسم لادائها وقوله مع الكلتيين أي التين  
 هما تقيض الجزئيتين البسيطتين وهما كل جسم حيوان ذاتا ولانيه من الجسم بحيوان دائما ( قوله فربما يصدق تقيض المركبة  
 الجزئية ) أي الذي هو أعم ( قوله وحيث يجتمعان ) أي المركبة الجزئية وأحدى الكلتيين ( قوله فيصدق تقيضه وهو أنه ليس  
 كذلك ) ( قوله مع كذب إحدى الكلتيين ) أي التين هما تقيضا البسيطتين وقوله الأخص من تقيضه أي من تقيض المركبة  
 ( قوله فقيض الكلية ) أي من حيث ذاتها وصفاتها فقولها الجزئية مقابل الكلية من حيث ذاتها وقوله المخالفة الخ ناظر لما  
 يناقض صفتها ( قوله الموافقة لها في الجنس ) فيه أنه قد مر أن المنفصلة للمائة الخلو المركبة من ثلاث مفهومات تقيض المركبة الجزئية  
 فيكون للمنفصلة تقيض من الحملات فلا يشترط الاتحاد في الجنس ( ١٣٩ ) فضلا عن الاتحاد في النوع فاما معنى

اشتراطهما وأوجب بان  
 المراد هنا بيان التقيض  
 الحقيقي وما مر مساو  
 للتقيض ( قوله في الاتصال )  
 شامل للزوم والاتفاق  
 وقوله والاتصال شامل  
 للعناد وغيره وقوله  
 والاتصال الواو بمعنى أو  
 لأن الموافقة في أحدهما  
 ( قوله أي في الزوم )  
 والعناد أي أو العناد  
 فإذا كانت الأولى لزومية  
 كانت الثانية لزومية  
 لاتفاقية وإذا كان الأصل  
 عنادية كانت الثانية عنادية  
 لا اتفاقية وليس المراد  
 بقوله إذا كان الأصل  
 لزومية أن تكون الثانية  
 لزومية أي لاعتدائية لأن  
 هذا علم من قوله الاتصال  
 والاتصال وقوله أي في

يكون مساويا لتقيضه ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع إحدى الكلتيين على الكذب فإن  
 إحدى الكلتيين لما كانت أخص من تقيض المركبة الجزئية والأخص يجوز أن يكذب بدون  
 الأعم فربما يصدق تقيض المركبة الجزئية ولا يصدق إحدى الكلتيين وحيث يجتمعان على  
 الكذب كما في المثال المضروب فإن قولنا بعض الجسم حيوان لادائما أكاذيب فيصدق تقيضه مع  
 كذب إحدى الكلتيين الأخص من تقيضه قال  
 ( وأما الشرطية فتقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع والمخالفة في الكيف  
 وبالعكس

( أقول ) أما الشرطيات فتقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس  
 أي في الاتصال والاتصال والنوع أي في الزوم والعناد والاتفاق وبالعكس فتقيض الموجبة الكلية  
 اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية  
 الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فإذا قلنا كذا كان ( ا ب فح د ) لزومية كان تقيضه ليس  
 كذا كان ( ا ب فح د ) لزومية

الجزء الثاني قيدا للأول ( قال فيصدق تقيضه ) بصدق الجزئيتين الدائميتين ( قال فتقيض الكلية  
 منها الجزئية الخ ) فإن قلت قد مر أن المنفصلة للمائة الخلو المركبة من ثلاث مفهومات تقيض  
 للمركبة الجزئية فيكون للمنفصلة تقيض من الحملات فلا يشترط الاتحاد في الجنس فضلا عن  
 الاتحاد في النوع قلت المقصود هنا بيان التقيض الحقيقي وما مر مساو للتقيض فالمقصود بالجزئية  
 المسورة بليس كما وليس دائما كما يدل عليه الأمثلة ( قال فتقيض اللزومية ) صرح في اللزومية  
 باختلاف في الكيف وأجل في العنادية قاما أن يقيد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس  
 السابق وأما أن يجري على خلافه أي العنادية موجبة كانت أو سالبة تقيضا الجزئية المخالفة لها  
 وقس على ذلك قوله والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية المخالفة لها والمقصود ببواقي الشرطيات

الزوم أي في القضية المتصلة والعناد في القضية المنفصلة وقوله والاتفاق أي فيها معا ( قوله السالبة اللزومية الجزئية ) للمناس  
 أن يقول اللزومية السالبة الجزئية لأنه قد مر أن اللزومية في جانب الموجبة الأصل فيكون لهما ونشرا وتساويا وقوله فتقيض اللزومية  
 الموجبة الخ أي وبالعكس ( قوله والعنادية الكلية الخ ) صرح في اللزومية بالاختلاف في الكيف وأجل في العنادية فكان  
 المناس أن يقيد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس ما سبق في اللزومية وأما أن يجري على إطلاقه أي العنادية موجبة  
 كانت أو سالبة تقيضا الجزئية المخالفة لها وكذا يعمل في قوله الاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية ( قوله وهكذا في بواقي الخ ) المراد  
 ببواقي الشرطيات تفضيل الشرطية إلى الحقيقية وإلى مائة الجمع وإلى مائة الخلو والأفليس شيء غير ما تقدم ( قوله كذا كان  
 ا ب فح د ) أي كذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقوله كان تقيضه ليس كذا كان ا ب فح د أي ليس كذا كانت

الشمس طالعة كان النهار موجودا وانما كان هذا تقيضاً للاصل لان رفع الایجاب السكلي صادق بالسلب الجزئي ( قوله دائماً اما ان يكون اب او جـ د ) اي دائماً اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فقد أشار للعدد اولاً بأو ثانياً بج ولا ضرر في ذلك ( قوله من أحكام الضايا ) اي من أحوالها المحمولة عليها اي من الامور التي يحمل عليها العكس وفيه ان العكس اما ان يراد منه المعنى المصدرى وهو عبارة الخ او الاصطلاحى المعروف بقوله وهو جعل الخ وكل منهما لا يصح حمله على القضية وأجيب باننا نريد الاول لكن لا نريد من الحمل حل المواطأة كما فهم المعترض بل حل الاشتقاق وذلك بان تحول كل انسان حيوان مثلاً معكوس الى بعض الحيوان ( ١١٠ ) انسان ( قوله المستوي ) انما سمي بذلك لاستوائه وموافقته مع الاصل

واذا قلنا دائماً اما أن يكون ( أب ) أو ( جـ د ) حقيقة فتقيضه ليس دائماً اما أن يكون ( اب او جـ د ) حقيقة وعلى هذا القياس قال ( البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بمجالها ) ( أقول ) من أحكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بمجالها كما اذا أردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدلتنا جزأه وقلنا بعض الحيوان انسان أو عكس قولنا لاشي من الانسان يبحر قلنا لاشي من الحجر ( قوله العكس المستوي ) أقول كما ان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدرى المذكور وهو تبديل الجزء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول الخ كذلك يطلق على القضية الحاصلة الحقيقية وما فتى الجمع والحلو ( قال من أحكام القضايا ) أي من الاحوال المحمولة عليها العكس بالمعنى المصدرى وهو معنى اصطلاحى كما يدل عليه ( قال العكس المستوي ) لا يحتلج في وهمك من تقييد العكس بالمستوى واضافه الى التقييد ان للعكس معنى اصطلاحياً مشتركاً بينهما بل بعد التخصيص للعكس اللغوي بالصفة والاضافة استعمل كل من القيدتين في معنى اصطلاحى وليس لفظ العكس مشتركاً لفظياً بينهما اذ لادليل على وضعه للمعنيين على ما فهم وانما سمي مستوي لاستوائه وموافقته مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس التقييد يقال استوي الماء والخشبة وقيل لانه طريق مستوي لا متعرج فيه ولا اعوجاج وفيه انه يقتضي أن يكون توصيفه بالمستوى توصيفاً للمشبه بالمشبه به على اللباقة وهو بعيد عن الفهم ( قال وهو عبارة الخ ) وقد صرح به في شرح المطالع وأما اطلاقه على القضية فالظاهر انه أيضاً حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك واليه تشير عبارة السيد قدس سره وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك أن تجمع بينهما بان العكس نقل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدرى ثم استعمل في القضية المخصوصة بملاقة السببية ثم كثير استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغالبة ( قوله عن جعل الجزء الاول من القضية الخ ) أي مأخوذة قولنا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان

في الطرفين احترازاً من عكس التقييد وقيل لانه طريق مستقيم لا اعوجاج فيه اي وهو اصطلاحاً جعل الخ واما اطلاق العكس على القضية فالظاهر انه حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك والى هذا يشير كلام السيد وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك أن تجمع بينهما بان العكس نقل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدرى ثم استعمل في القضية المخصوصة بملاقة السببية ثم كثير استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغالبة ( قوله عن جعل الجزء الاول من القضية الخ ) أي مأخوذة قولنا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان

مسوول للعكس وليس بعكس له واعترض هذا التعريف بأنه يصدق بقولنا حيوان كل انسان بالنسبة بانسان لعكس كل انسان حيوان مع ان هذا لا يقال له عكس اصطلاحاً وأجيب بان المراد بالجعل المذكور ان يصير الجزء الاول موصوفاً بالثبوتية اي المحمولة وان يصير الجزء الثاني موصوفاً بالاولية اي الموضوعية بحيث قد يفرض حيوان كل انسان لان حيوان وان تقدم لم يوصف بالاولية لكونه خبراً مقدماً وكل انسان وان تأخر فهو مبتدأ فليس موصوفاً بالثبوتية ( قوله مع بقاء الصدق ) أي فاذا كانت الاولى صادقة تحقياً كانت الثانية كذلك واذا كان الاولى صدقاً تقديرى كانت الثانية أي العكس كذلك وقوله والكيفية أي فاذا كان الاصل محصلاً كان العكس كذلك واذا كان الاصل معدولاً كان العكس كذلك

(قوله فالمراد) الاولى والمراد اذ التفرع غير ظاهر (قوله الجزآن في الذكر لافي الحقيقة افاد بهذا التي ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية للمقولة وتباً كما في القضية المقولة (قوله هو ذات المحول في الاصل) أي ذات ما كان محمولا في الاصل فتقوله في الاصل متعلق بالمحول (قوله ذات المحول) أي لاوصفه وقوله ومحموله وصف الموضوع أي لذاته (قوله وصف الموضوع) أي وصف ما كان موضوعا في الاصل فحذف قوله في الاصل من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله فالتبديل ليس الا في الجزئين الخ) الا انه في القضية المقولة بتبديلها أصالة وذكرها تبعا وفي المقولة ذكر الجزئين اصاله وتبديلها تبعا اذ تبديل الالفاظ في الحلية والموضوعية بتسمية الماني (قوله فالتبديل ليس الا في الجزئين) أي ولم يتعلق التبديل بالمراد وذلك لان المراد من الاول الافراد ومن الثاني الوصف وكذلك في العكس يراد من الاول الافراد ومن الثاني الوصف فالمراد فيها متحد والتبديل اما هو في ذكر الجزئين ' قوله أي في الوصف العنواني (أي للموضوع والمراد بالوصف العنواني السكان للموضوع مفهومه فاذا قلت كل انسان حيوان فوصف الموضوع العنواني هو الجسم الثاني الحساس المتحرك بالارادة المتفكر بالقوة فوصف الموضوع العنواني هو حقيقة افراده وقوله أي في الوصف العنواني تفسير لقوله في الذكر فان قلت هلا حذف (قوله ووصف المحول) واستغنى بقوله أي في الوصف العنواني (١٤١) عنها لانها تهم وصف الموضوع

ووصف المحول قلت اتي بذلك للاشارة الى ان الوصف في الموضوع لو حُظ كونه عنوانا عن الافراد لانه ملحوظ في ذاته بخلاف وصف المحول فانه قصد لذاته ليكون محمولا ولاجل هذا عذرتني بجانب الموضوع بالوصف العنواني وفي جانب المحول بقوله ووصف المحول ولم يقل العنواني فان قلت كلامه

بأنسان فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزآن في الذكر لافي الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحول بالعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحول في الاصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزآن في الذكر أي في الوصف العنواني ووصف المحول لافي الجزآن الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس

بالتبديل فيقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق من العكس بالمعنى الاول دون الجدل المذكور أن يصير الجزء الاول موصوفا بالتأنيدي أي المحولية وبالعكس فلا يرد تقديم المحول على الموضوع اذ ليس فيه تبديل القضية (قال الجزآن في الذكر) لافي الحقيقة افاد بهذا التي ان المقصود بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية للمقولة وتباً كما في القضية المقولة (قال فالتبديل الخ) الا انه في القضية المقولة بتبديلها اصاله وذكرها تبعا وفي المقولة ذكر الجزآن اصاله وتبديلها تبعا اذ تبديل الالفاظ في المحولية والموضوعية بتسمية الماني (قال فعلى هذه الخ) يعني على ارادة الجزآن بما ذكر

هذا مفاده ان الوصف ملحوظ في المحول والموضوع وان ذلك الوصف تبدل مع ان الموضوع اما يلاحظ منه الافراد لا للوصف فالوصف لم يلاحظ في الموضوع حتى يبدل وحاصل الجواب ان الوصف اعني المفهوم لازم لفظ لانه دال عليه فيلزم من تبديل اللفظ تبديله تبعا له فتبديل المفهوم حاصل غير مقصود فخالصه ان مفهوم انسان ومفهوم حيوان تبدلا تبعا لتبديل اللفظين وان كان تبدل المفهوم حاصل غير مقصود وهذا كله ان اريد بالوصف المفهوم اما لو اريد به لفظ الموضوع ولفظ المحول فلا اشكال بل هو المناسب لتفسير قوله ليس الا في الجزئين في الذكر \* نعم كون المراد بالوصف اللفظ متخالف لما تقدم من ان الوصف هو المفهوم فتأمل (قوله لا في الجزئين الحقيقيين) أي الذات والوصف لكن الذات بالظر للموضوع والوصف بالظر للمحول فالحقيقة في كل شيء بحسبه وانما لم يقع التبديل بالظر لها لانه لو اريد ذلك لكانت يزيد موضوع الاصل افراده عند وقوعه محمولا في العكس وكذا يزيد بمحمول الاصل وصفه عند وقوعه موضوعا في العكس وهذا باطل لما فيه من حمل الذات على الوصف وهما غيران فلذا اردنا بموضوع الاصل عند وقوعه محمولا في العكس مفهومه و اردنا بمحمول الاصل عند وقوعه موضوعا في العكس افراده فأمل (قوله فعلى هذا) أي على ان المراد من التبديل ليس الا بتبديل الجزئين في الذكر لا في الحقيقة يلزم وجود العكس للمنفصلة وهو خلاف ما تقرر عندهم وحيث فلا يصح ارادة ما ذكر من ان المراد من التبديل ليس الا بتبديل الجزئين في الذكر والمتعين ان يكون المراد ان التبديل واقع في الجزئين الحقيقيين لاجل أن يوافق

ماقرر عندهم من أن المنفصلة لا عكس لها لانه لا يأتى فيها تبديل الجزأين الحقيقيين لعدم تميزها بالطبع لان المعادة من الطرفين فهذا معارضة للاستدلال المذكور على صحة الارادة المذكورة ( قوله لان جزئها الخ ) هذا استدلال على الملازمة التي بين مقدم الشرطية ونالها لان حاصل هذه المعارضة لو كان المراد بالتبديل تبديل الجزأين في الكل ليس الا لازم أن يكون للمنفصلة عكس لان جزئها متميزان الخ لكن ( ١٤٢ )

تبديل الجزأين في الذكر لان جزأها متميزان في الذكر والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل أحدهما بالآخر يكون عكساً لها لتصدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بأنها لا عكس لها لانا نقول لاسم ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً الحكم على زوجية العدد بمعادة الفردية ومن قولنا اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً الحكم على فردية العدد بمعادة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معادة هذا لذلك غير المفهوم من معادة ذلك لهذا فيكون للمنفصلة أيضاً عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لما يكن فيه فائدة لم يعتبره فكأنهم ما عاينوا بقولهم لا عكس للمنصفات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية تالياً والثاني أولاً لاسبديل الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم

الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في اثبات العكس من أمرين أحدهما ان هذه القضية لازمة للاصل وذلك بالبرهان المنطبق على المواد كلها والثاني ان ما هو اخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل يلزم وجود العكس للمنفصلة وهو خلاف ماقرر عندهم فلا يصح ارادته معارضة للاستدلال المذكور على صحة الارادة المذكورة هذا هو الظاهر المطابق لكلام الشارح بخلاف ما لو أريد الجزآن الحقيقيان فانه لا يكون للمنفصلة عكس لعدم تميزها بالطبع اذ المعادة من الطرفين ( قال لانا نقول الخ ) حاصله اناسم لهذا الزوم لكن يمنع هذه الاستثائية الفائلة بطلان العكس لها وتثبت أن لها عكساً وقولهم انه لا عكس للمنفصلة معناه لا عكس لها يرتب عليه فائدة وهذا لا ينافي ان لها في الواقع عكساً لكن لا يرتب عليه فائدة وليس المراد بقولهم انه لا عكس لها نفي العكس عنها في الواقع كما فهمت ايها المعترض ( قوله

ان المفهوم من معادة هذا ) أي الزوجية وقوله لذلك أي الفردية وقوله غير المفهوم من معادة ذلك أي الفردية ايشدل لهذا أي للزوجية ( قوله الا انه لما بان الخ ) هذا يقتضى تسليم تعديهم بأنه لا عكس لها وصدر الجواب بقية في أنهم لم يصرحوا بذلك لان قوله لاسم أن المنفصلة الخ يفيد أنهم لم يصرحوا بذلك ولا قال لاسم ان المنفصلة لا عكس لها في كلامه تناقض وأحيب بان المراد بقوله أولاً لا عكس لها أي كما فهم المعترض لا ذكر من الدليل وهذا لا ينافي أنهم صرحوا بذلك ولكن كلامهم ليس مأخوذاً على ظاهره بل مرادهم لا عكس لها يرتب عليه فائدة كما هنا

( قوله ليشمل عكس الخليات والشرطيات ) أي فهو أولى لاقادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف ما عبر به ذلك البعض فانه وان كان قصده تعريف الخليات لكنه يوم اختلاف حقيقة العكس فهما ( قوله يكونان صادقين في الواقع ) أي كما هو المتبادر من لفظ البقاء ( قوله بل المراد الخ ) أي ان المراد بالصدق أعم من الحق والمقدر بدليل قوله بمجالها فان معناه مع بقاء الصدق ملتبساً بمجانه من كونه محققاً ومقدراً وكذا معنى بقاء الكيف بمجانه بقاؤه ملتبساً بمجانه من كونه عدولياً أو تحصيلياً أو سلبياً وبما ذكرنا ظهر فائدة قوله بمجالها وعلمت انه غير زائد والمراد بكون الصدق ( ١٤٣ ) مقدراً أن يفرض صدق قضية

ليشمل عكس الخليات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق أن العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبروا الالتزام في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق للزوم بدون صدق لازم ولم يعتبر بقاء الكذب اذا لم يلزم من كذب للزوم كذب الالتزام فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببناء الكيف ان الأصل لو كان موجباً كان العكس أيضاً موجباً وان كان سالباً فسالماً وانما وقع الاصطلاح عليه

ويظهر ذلك باختلاف في بعض الصور والضابط في السواب ان السالبة الجزئية لا تنعكس الا في الخاصتين فانهما تنعكسان عرقية خاصة وأما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي أعني العرفي العام فلا تنعكس أصلاً وهي السواب السبع المذكورة وأن صدق عليها الدوام الوصفي فان

باب المقالة في كل قضية منفصلة تكون إحدى المعانيتين ملحوظاً قصداً والآخرى تباعاً فيحفظ المغايرة بين المفهومين قطعا الا انه مغايرة لأثرهما في المقصد أعني الحكم بالتعاد ( قال ليشمل عكس الخليات والشرطيات ) فهو أولى لاقادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف أخذ الموضوع والحمول فانه وان كانت لتقصود تعريف العكس الخليات يوم اختلاف حقيقة فيها ( قال يكونان صادقين ) كما هو المتبادر من لفظ البقاء ( قال بل المراد الخ ) بأن إيراد بلعية النية على وجه الزوم لانه الفرد الكامل والصدق أعم من الحق والمقدر بدليل قوله بمجالها فان معناه مع بقاء الصدق ملتبساً بمجانه من كونه محققاً أو مقدراً وكذا معنى بقاء الكيف بمجانه بقاؤه ملتبساً بمجانه من كونه عدولياً أو تحصيلياً أو سلبياً وبما ذكرنا ظهر فائدة قوله بمجالها والتدفع ما قبله انه زائد ( قال وانما اعتبروا الخ ) بيان لسبب اعتبار الزوم في الصدق في العكس بالمعنى المصدرى وجاصله ان العكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل لازم من لوازم القضية اصطلاحاً وصدق للزوم بدون صدق الزوم مستحيل فيكون الزوم في الصدق لازماً للعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتباره في المعنى المصدرى كيلا يكون القضية الحاصلة من التبديل الموافقة للاصل من غير لزوم عكساً له نحو كل ناطق انسان بالقياس الى كل انسان ناطق وليس معناه وانما صح اعتبار الزوم في الصدق وكذا معنى قوله ولم يعتبره الخ ولم يصح اعتباره في الكذب على ما هو عليه فانه صرف عن الظاهر من غير ضرورة ( قال وانما وقع الاصطلاح الخ ) أي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح

لزم في الصدق لان القضية تابعة للمعنى المصدرى أي وهذا باطل نحو كل ناطق انسان بالقياس الى كل انسان ناطق ( قوله اذا لم يلزم من كذب للزوم كذب للزوم ) لان الالتزام قد يكون أعم ولا يلزم من انعدام الاخص الذي هو للزوم انعدام الاعم الذي هو السلازم ( قوله وانما وقع الاصطلاح عليه ) أي على بقاء الكيف وقولهم لانهم يتبعوا الخ أشار بذلك الى أن هذا الشرط ليس باعتباره مجرد اصطلاح بل هناك شيء آخر يستدعي اعتباره وان كان ليس سبباً حاسماً على الاصطلاح

اذ الاصطلاح لا يميل

( قوله لانهم تبعوا القضايا ) أى المستعملة في العلوم وقوله فلم عدوها في الاكثر أي فما وجدوا في أكثرها بعد التبديل صادقة لازمة لها ألا وهي موافقة في الكيف لا مخالفة لها فيه وإنما قال في الأكثر إشارة الى أن هذا استقراء ناقص يفيد الظن بذلك الحكم المبني عايه الاصطلاح المذكور وليس المراد ظاهر العبارة انهم تبعوا القضايا فوجدوا أكثرها موافقاً والبعض الأقل صادق لازم مختلف للاصل وفي بعض النسخ لانهم تبعوا القضايا في الأكثر فلم يجدوها بعد التبديل الخ وهذه ظاهرة لانيهام فيها ( قوله قد جرت المادة ) أى عادة ( ١٤٢ ) المنطقيين ولا ينافي هذا ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف المادة ولو

لأنهم تبعوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقة لازمة الا موافقة لها في الكيف قال ( أما السوالب فان كانت كلية فسبق منها وهي الوقتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة لانكس لا متناع العكس في أحصاها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من الضرر بمنخفض وقت الترتيب لاداء ما وكذب قولنا بعض المنخفض ليس بقدر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل منخفض فهو قرف بالضرورة وإذا لم ينكس الاخص لم ينكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة ) ( أقول ) قد جرت المادة بتقديم عكس السوالب لان منها ما تنكس كلية والكلية وان كان سلباً يكون أشرف من الجزئي وان كان إيجاباً لانه أفيد في العلوم وأضبط فالسوالب أما كلية وأما جزئية فان كانت كلية فسبق منها وهي الوقتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة لانكس لان أحصاها وهي الوقتية لانكس ومتى لم ينكس الاخص لم ينكس الاعم أما ان الوقتية لا تنكس صدق عليها الدوام الذاتي أيضاً انكست كلية الى الدوام الذاتي والا انكست كلية الى الدوام الوصفي ان لم تكن مقيدة بالدوام وان كانت مقيدة به انكست كلية الى الدوام الوصفي مع قيد الدوام في البعض

بل هناك شرط آخر يستدعي اعتباره ( قال لانهم تبعوا القضايا الخ ) أى القضايا المستعملة في العلوم فما وجدوا في أكثرها بعد التبديل صادقة لازمة لها الا قضية موافقة في الكيف لا مخالفة لها فيه وإنما قال في الأكثر إشارة ان هذا استقراء ناقص يفيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصلاح المذكور وليس المقصود انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة موافقة مخالفة لها على ما فهم بعض الناظرين ومثاله كقولنا كل جسم حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لان بعض الحيوان ليس بانسان ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الإيجاب والسلب ثم نى ما بينى ولمدرى مفاسد قلة التأمل أكثر من أن تحصى ( قال قد جرت المادة ) أى عادة المنطقيين لا ينافي ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف المادة ولو أريد بالمادة ما هو دائم الوقوع فالقصد عادة أكثرهم ( قال لان منها الخ ) ولان بيان عكس بعض الموجبات يتوقف على عكس السوالب ( قال لانه أفيد ) لانه يصلح لتكبري الشكل الاول وأضبط لحصول

أريد بالمادة ما هو دائم الوقوع فالمراد عادة أكثرهم ( قوله بتقديم عكس السوالب ) أي على عكس الموجبات ( قوله لان منها ما ينكس الخ ) أي ولان بيان عكس بعض الموجبات متوقف على عكس السوالب وأشار الشارح بقوله لان منها الخ الى ان تلك المادة ليست اتفاقية بل لنكتة رقوله لان منها ما ينكس كلية أي والموجبات ليس منها ما ينكس كلية ( قوله والكلية وان كان الخ ) هذا جواب عما يقال السوالب وان افتردت بكلية العكس فالموجبات افتردت بإيجاب العكس والإيجاب أشرف من السلب فاجاب باننا لانسل انه أشرف هنابل السلب هو الاشرف لانه أفيد الخ

وقوله وان كان الخ الواو للحال وان زائدة أي والكلية في حال كونه سلباً أشرف الخ ( قوله لانه أفيد في فليصدق العلوم ) أي لانه يصلح للوقوع في كبرى الشكل الاول وقوله وأضبط أي لانه يحيط بجميع افراد الموضوع ويضبطها بخلاف الجزئي الإيجابي فلا يصلح لتلك ( قوله لان أحصاها وهي الوقتية لانكس ) هذه دعوى أولى وقوله ومتى لم ينكس الخ ( دعوى ثانية وانما كانت الوقتية أحصاها لانه حكم فيها بثبوت الفعل في وقت معين بخلاف المطلقة العامة فانه حكم فيها بثبوت الفعل مطلقاً واعلم ان الدعوى الاولى احتوت على أمرين عدم الانكس وكونها أخص والاخر من قبيل الجزئي والثاني من قبيل التقيدي فلا يحتاج لدليل بخلاف الاول فلذا افترض لدليله بقوله اما ان الوقتية الخ

( قوله فلصدق قولنا لاشئ من القمر الخ ) هذه وثبة أي لصدق الوثبة وقوله مع كذب قولنا بعض المنخسف الخ أي مع كذب السالبة الجزئية الممكنة العامة وإذا كذبت الممكنة العامة ولا يكون عكسا لوثبة وإذا لم يكن الوثبة منسكة بالممكنة العامة فلا تنكس بغيرها لأن الامكان أعم الجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الاخص ( قوله لأن كل منخسف الخ ) هذا دليل على كذب للممكنة العامة المحسولة عكسا فكانه قال وإنما كان هذا العكس كاذبا لصدق نقيضه لأن النخ والقين صادق ضرورة لا يحتاج لدليل ( قوله لأن كل منخسف فهو قر الخ ) وذلك لأن الانخفاض عبارة عن انظام القمر ( قوله وأما أنه إذا لم ينكس الاخص الخ ) هذا دليل للسوء الثانية ( قوله فلاه لو انكس الأعم لانكس الاخص ) أي لكن انكس الاخص باطل لما تقدم فالاستثائية علمت مما تقدم فلم يتعرض لها ولذا تعرض للشرطية فقط فقال لأن العكس لازم النخ ( قوله والأعم لازم للاخص ) فيه أن الخاص يجوز تحققه بدون العام إذ المنوع ( ١٤٥ ) تحقق الخاص في الخارج بدون

فلصدق قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التبريع لاداءاً مع كذب قولنا بعض المنخسف ليس بقدر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لأن كل منخسف فهو قر بالضرورة وأما أنه إذا لم ينكس الاخص لم ينكس الأعم فلاه لو انكس الأعم لانكس الاخص لأن العكس لازم للأعم والأعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم واعلم أن معنى انكس التفضية أنه يلزمها العكس لزوماً كلياً

الاحاطة بجميع أفراد الموضوع ( قال لأن كل منخسف قر بالضرورة لأن الانخفاض عبارة عن انظام القمر ( قال فلاه لو انكس الأعم الخ ) وتحقق الزوم بين الانكسكين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الاول فلا يرد أن العكس عبارة عن أخص قضية لازمة بعد التبدل بلا واسطة وهنا تحقق الواسطة وأما قوله لأن العكس لازم الأعم الخ فهو بيان للاستلزام فيكون الزوم لزوم الأعم للاخص فيكون واسطة في الإثبات دون اثبت قدبر فانه بما خفي على بعض التأخرين فاحتاج الى أن المقصود أن لا يكون بواسطة تبدل آخر ( قال والأعم لازم للاخص ) بناء على أن المعبر في العموم والخصوص بين القضايا مجرد جواز وجود أحدهما بدون الآخر لا وقوعه ولذا حكوا بأن الدائمة أعم من الضرورية ولو لم يكن الأعم لازماً للاخص لحاز تحقق الاخص بدون فلم يكن الخاص خاصاً فلا يرد أن الخاص لا يتحقق بدون العام لأنه لا يجوز تحققه بدون فلا يكون العام لازماً له ( قال واعلم أن معنى انكس الخ ) لأن العكس لازم التفضية وقواعد العلوم لا بد أن يكون كلية فإذا قلنا الضرورية تنكس الى دائمة كال مناه أن كل ضرورة يلزمها الدائمة وهذا معنى يلزمها العكس لزوماً كلياً وإذا كان معنى الانكس ذلك كان معنى عدم الانكس عدم ذلك الزوم الكلي

العام وهذا لا ينافي جواز تحققه بدون وإذا كان كذلك فلا يكون العام لازماً للخاص وأجيب بان لا سلم جواز تحققه بدون إذ لو جاز ذلك عقلاً لم يكن الخاص خاصاً ( قوله ولازم اللازم الخ ) أي ولازم اللازم لشيء لازم الخواص أن العكس عبارة عن أخص قضية لازمة بعد التبدل من غير أن يكون أحدهما علة في الآخر بواسطة فيه وجبته وقوله لانه لو انكس الخ لا يصح إذ هو مفيد لتحقيق العلة والواسطة وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشيء

( م - ١٩ - شرح الشمسية ثاني ) لازماً لشيء أن يكون علة فيه الا ترى الى لزوم الجوهر للعرض مع أنه غير علة فيه وحينئذ تتحقق الزوم بين الانكسكين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الاول فان قلت غاية ما أفاده هذا الجواب أن الانكسكين ليس أحدهما علة وواسطة في الآخر وهل هناك علة وواسطة في لزوم أحد الانكسكين أو أن لزوم العكس لذات الاصل قلت أن لزوم العكس للاصل لذاته لا بواسطة ولا علة فان قلت هذا يخالفه قول الشارح لأن العكس لازم الأعم الخ اذ هو يفيد أن لزوم العكس للاصل بواسطة قلت لا سلم ذلك اذ ما ذكره الشارح لتبديل لإثبات الدعوى بالزوم العكس للاصل في نفس الامر فالدعوى هي أن عكس الاخص لازم والدليل عليها قوله لأن الخ فالدليل للإثبات لا للثبوت قدبر ( قوله واعلم أن معنى انكس التفضية أنه يلزمها الخ ) وذلك بأن يطرد عكسها في كل مثال وليس المراد أن يتفق عكسها في بعض الامثلة دون بعض وذلك لأن العكس لازم للتفضية وقواعد العلوم لا بد أن تكون كلية فإذا قلنا الضرورية تنكس الى دائمة كان مناه أن كل ضرورة يلزمها الدائمة وهذا معنى قوله يلزمها لزوماً كلياً وإذا كان معنى الانكس ذلك كان معنى عدم الانكس عدم ذلك الزوم الكلي

( قوله فلا يتبين ذلك ) أي انعكاسها وقوله بصدق العكس معها أي بمحصل العكس لها في مادة ( قوله بل يحتاج الى برهان النخ ) أي بل لا بد في اثبات العكس للقضية من برهان ينطبق على جميع المواد بأن يقال اذا صدق الاصل وجب صدق العكس معه والا لصدق تقيضه معه ويضم ذلك التقيض على تقدير صدقه للاصل كبري ينتج الحال وهو سلب الشيء عن نفسه واعلم ان البراهين تتمدد بتعدد المواد حتى يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد مثلا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه وهو لاشي من الانسان بحيوان فاذا ضممها كبري للاصل انتج لاشي من الانسان انسان وهذا ( ١٤٦ ) محال ومن المعلوم ان هيئة هذا القياس صحيحة والقضية الاولى مفروضة

فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوما كلياً فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فانه لو لزما لزوما كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلماذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس قال

( وأما الضرورية والدائمة المطلقتان فيمكن ان تكونا كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) فيصدق دائماً لاشي من ( ب ج ) والا فبعض ( ب ج ) بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ( ب ) ليس ( ب ) بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة ( وهو محال ) ( أقول ) من السوالب الكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما يمكن ان تكونا كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) وجب أن يصدق دائماً لاشي من ( ب ج ) والا لصدق تقيضه وهو بعض ( ب ج ) بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض ( ب ج ) بالاطلاق ولا شيء من ( ج ب ) بالضرورة أو دائماً ينتج بعض ( ب ) ليس ( ب ) بالضرورة في الضرورية وبالذوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدمتين لصحته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين أن يكون لازماً من تقيض العكس فيكون محالاً فيكون

( قال بل يحتاج الى برهان النخ ) قيل يجوز أن يقام براهين متعددة على أقسام للمواد يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد أقول لا بد من لزوم العكس منها هنا بأن يتركب قياس هكذا القضية أما هذه أو تلك وكل منهما يلزمه العكس وهذا برهان واحد الا انه احتيج في بيانه الى براهين متعددة ( قال والا لصدق النخ ) أي وان لم يجب صدقه لحاج صدق تقيضه وينضم الى الاصل على تقدير صدقه وينتج الحال فيكون جواز صدق التقيض مستلزماً لامكان الحال وامكان الحال محال ( قال لصحته ) فيكون واقعاً في قض الامر فلا يكون مستلزماً للمحال والا لزم استحالة فضلاً عن وقوعه فيصدق سلبه عن نفسه \* اعلم أن السلب والاثبات لكونه نسبة لانتقال الاوين شيئين متغايرين بالذات أو بالاعتبار فاثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه انما يتصور اذا لوحظ الشيء

الصدق وحينئذ الكذب انما جاء من الثانية فيكون جواز صدق التقيض هو المستلزم للمحال وما استلزم المحال باطل واذا بطل تقيض العكس صدق العكس وقول في السالبة الكلية لاشي من الانسان مجبر يعكس كنهه الى قولنا لاشي من الحجر بانسان اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه الى آخر ما تقدم فان قيل اذا كان لزوم العكس في جميع المواد متوقفاً على براهين فكيف يقول الشارح بل يحتاج الى برهان قلت لما كانت كيفية البرهان واحدة في جميع المواد فكأنه ليس الا برهاناً واحداً ( قوله فلماذا ) أي فلما لاجل ان مفهوم

انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوما كلياً اكتفى للمصنف في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة وهي مادة الوقتية مع مادة العكس الامكان ( قوله يتبين ان سالبه كلية دائمة ) أي فالدائمة المطلقة تنعكس دائماً واما الضرورية المطلقة فلا تنعكس كنهها بل دائماً ( قوله لاشي من ج ب ) أي لاشي من الانسان مجبر ( قوله وينضم الى الاصل هكذا الخ ) هنا يقال له طريق الخلف وهو ان يضم تقيض العكس الى الاصل فينتج الحال ( قوله بعض ب ج ) أي بعض الحجر انسان ( قوله ولا شيء من ج ب ) أي ولا شيء من الحجر انسان ( قوله بالضرورة في الضرورية الخ ) فيه اشارة الى ان النتيجة مانعة للكبرى التي هي الاصل ( قوله ليس بلازم من تركيب المقدمتين ) أي ان المحال لم يأت من فساد هيئة القياس لان هيئة صحيحة اذ هو من الشكل الاول وشرطه اليجاب في صفاء \* وان ترى كلية كبراء \* وهنا كذلك



( قوله لانسلم كذب الخ ) حاصله ان قولكم في النتيجة بعض الانسا ليس بإنسان انه محال لايسلم ان هذه سالبة والسالبة تصدق عند سلب موضوعها فيجوز ان يكون الموضوع في هذه القضية معدوما وحيث ان يصدق سلبه عن نفسه \* واعلم ان القوم عبارتين الاولى ان اثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه باطل والثانية ان ذلك غير باطل والمراد من احدهما غير المراد من الاخرى فالمراد من الاولى ان اثبات الشيء أو سلبه كائن بعد اعتبار ثبوته وانما كان هذا باطلا لانه بعد اعتبار الشيء اذا ثبت له نفسه كان ذلك من تحصيل الحاصل واذا اعتبر فيه كان ذلك منافيا لاعتبار ثبوته ( ١٤٧ ) والمراد من العبارة الثانية اثباته في

نفسه وسلبه كذلك بمعنى انه مرتفع بالبره وليس ثابتا في نفسه ومن هذا قول الشارح فان الشيء اذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالبره وليس في نفسه ثابتا ( قوله ) لانا نقول الخ ( حاصله ) انا نسلم ما ذكره من ان هذه النتيجة سالبة وصدق السالبة اما بعدم موضوعها كما ادعيت أو بوجوده مع عدم المحمول لكن الاول الذي قلتم بجوازه متف هنا وذلك لان المحكوم عليه في النتيجة هو عين البعض الذي هو موضوع قضيض العكس المفروض صدقه وهو موجب فيقتضى وجود الموضوع ( قوله ) وهو محال ( أي ) وعدم المحمول محال وما جاء ذلك المحال الا من قضيض العكس فإين العكس صادق ( قوله ) لجواز امكان صفة ( أي )

العكس حقا لا يقال لانسلم كذب قولنا بعض (ب) ليس (ب) لجواز أن يكون للموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها أو لوجوده مع سلب المحمول عنه لكن الاول ههنا متنف لوجود بعض (ب) حيث فرض صدق قضيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الا لعدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وهو قاسد لجواز امكان صفة لتوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل دون الآخر فيكون النوع الآخر مسلوبا عماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والمار ثابتا للفرس بالفعل دون الممار فيصدق لاشي من مركوب زيد بمحار بالضرورة ولا يصدق لاشي من الممار بمركوب زيد بالضرورة لصدق باعتبارين يكونان مرأتين للملاحظة ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضوع والمحمول ثم ان أريد باثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه ان الشيء بعد اعتبار ثبوته ثبت له نفسه أو سلب عنه كما في سائر الصفات فبطلان ظاهر وان أريد به اثباته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك وهذا مقصود الشارح فان الشيء اذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالبره وليس في نفسه ثابتا وما ذكرنا ان دفع ما قبل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع ان السلب نسبة لا بد له من أمرين وقيل في جوابه ان هذا القول لا توجه له لانه ينفي عقد الحمل في قولنا بعض (ب) ليس (ب) لاصدقه ونفي عقد الحمل لا يضر السائل لانه يتقل منه من كذب اللازم الى الزوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين قضية كاذبة لان الكذب فرع الحكم كالصدق وفيه انه حيث ان يقول المستدل بعد تركيب المقدمتين فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا مما لا يعقل فضلا عن صدقه فيتم الدليل ويندفع السؤال وقد يجاب بان المقصود بقوله فيصدق سلب الشيء عن نفسه يصدق سلب الشيء من أفراد نفسه وهذا الجواب في هذا المقام صحيح لكنه غير مطرد في القضية للشخصية وما جال انه غير مطرد في الجزئي ليس بجزئي ففيه انه ليس من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه الجزئي ليس بموصوف بالجزئية ( قال لوجود بعض ) (ب) الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو موضوع قضيض العكس المفروض صدقه ( قال وهو قاسد ) وبهذا ظهر ان السالبة الدائئة أخص قضية لازمة للدائمتين بعد التبديل ( قال لاشي من مركوب زيد الخ ) أي بالفعل بناء على ان عقد الوضع معتبر بالفعل فينتج بعض (ب)

مركوبية زيد والمراد بالامكان الوقوع وقوله لتوعين أي كالفرس والممار وقوله ثبت لاحدهما بالفعل كالفرس وقوله فيكون النوع الآخر وهو الممار وقوله مسلوبا عماله أي عن النوع الذي ثبت له تلك الصفة بالفعل وذلك النوع هو الفرس ( قوله ) ثابتا للفرس ( أي ) بالفعل ( قوله ) لاشي من مركوب زيد بمحار ( أي ) لاشي من مركوب زيد الذي هو الفرس بالفعل بمحار وانما قلنا لاشي من مركوبه بالفعل لان عقد الوضع معتبر بالفعل عند الشيخ لا عند القاربي كما مر ( قوله ) ولا يصدق لاشي من الممار بمركوب زيد الخ ( أي ) واما لو عكسها دائما فانه تصدق بان قول لاشي من الممار بمركوب زيد دائما لان الدوام لا ينافي بالامكان

( قوله المشروطة والعرفية العامتان الخ ) قد تقدم ان الاولى ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مدة دوام وصف الموضوع وأما الثانية فهي ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع متصفة بالنعنوان ( قوله لانه اذا صدق بالضرورة ) أي في المشروطة وقوله أو دائماً أي في العرفية العامة ( قوله لاشيء من ج ب ) أي لاشيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كتاباً ( قوله صدق لاشيء الخ ) أي لصدق نقيضه وهو لاشيء من ساكن الاصابع بكتاب حين هو ساكن الاصابع وقوله والا فبعض الخ أي والا يصدق العكس المذكور صدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع ( قوله فينتج بعض ب ليس ب الخ ) كان عليه ان يقول فينتج بالضرورة أو دائماً بعض ب ليس ب حين هو ب بيانا للنتيجة ( ١٤٨ ) المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج

نقيضه وهو بعض الخمار مركوب زيد بالامكان قال  
( وأما المشروطة والعرفية العامتان فتتمكنان معرفة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج ب) مادام (ج) فدائماً لاشيء من (ج ب) مادام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتتمكنان معرفة عامة لاداعة في البعض أما العرفية العامة فلكونها لازمة للامتتين وأما اللادوام في البعض فلاه لو كذب بعض (ب ج) بالاطلاق العام لصدق لاشيء من (ب ج) دائماً فيمكنك الى لاشيء من (ج ب) دائماً وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا خلف ( أقول ) السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامتان تنكسان معرفة عامة كلية لانه متى صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج ب) مادام (ج) صدق دائماً لاشيء من (ب ج) مادام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بأن قول بعض (ب ج) حين هو (ب) وبالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج ب) مادام (ج) فينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وأنه محال وهو ناشيء من قبيض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم ان المشروطة العامة تنكس كنفسيها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي لوصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروطة العامة منافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته بيان ذلك ان قولنا لاشيء من مركوب زيد بخمار بالضرورة مشروطة عامة فالخمارية التي هي وصف المحمول منافية لمركوبية زيد التي هي وصف الموضوع

النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة كانت نتيجتها مقيدة بقيد الدوام لان النتيجة كالكبرى ( قوله التي لوصف الموضوع فيها دخل الخ ) بيان للواقع وليس اضربا عن المشروطة التي تكون الضرورة فيها لاجل الزمن لان هذه لا ذكر لها في هذا الكتاب ( قوله فيكون مفهوم السالبة للمشروطة منافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته ) بيان ذلك ان قولنا لاشيء من مركوب زيد بخمار بالضرورة مشروطة عامة فالخمارية التي هي وصف المحمول منافية لمركوبية زيد التي هي وصف الموضوع

ليس (ب) حين هو (ب) لم يقيد بالضرورة أو الدوام بيانا للنتيجة المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة ينتجها مقيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيها كالكبرى ومن قال بخلاف المعطوف أو تنزيل لازم النتيجة منزلها فقد أخل بمقصود الشارح ( قال ومن البين أن الاول لا يستلزم الثاني ) أي

ولا افراد الفرس التي هي ذات الموضوع فاذا عكسها وقلت لاشيء من الخمار بمركوب زيد كان مفهوم ذلك العكس منافاة مركوبية زيد للخمارية ولا افراد الخمار فتقول الشارح ومفهوم عكسها منافاة وصف الموضوع أي وصف ما كان موضوعاً في الاصل والآن في العكس صار محمولا وذلك الوصف هو المركوبية المذكورة وقوله لمجموع وصف المحمول وذاته أي وصف ما كان محمولا في الاصل والان في العكس صار موضوعاً وذلك الوصف هو الخمارية وذاته افراد الخمار ( قوله ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني ) أي ومعلوم ضرورة عدم استلزام الاول للثاني لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول امتنا هو في الموجبة وبيان ذلك ان المفهوم من الاصل هو منافاة الخمارية لمركوبية زيد ولا افراد الفرس والمفهوم من الثانية هو منافاة للمركوبية للخمارية ولا افراد الخمار وبالضرورة ان المركوبية لزيد لا يتاني الخمارية ولا افراد الخمار اذ يمكن ان يكون مركوب زيد

حاراً ولا يلزم من مناقاة الحاروة للمركوبة والفرس مناقاة المركوبة للحاروة وافراد الفرس فظهر من هذا ان العكس صحيح  
 واما عكسها كنفها مشروطة عامة ليس بصحيح فلا يصح العكس ضرورة وانما يصح عرقية وهي لاشئ من الحار  
 يمر كروب زيد دائماً والدوام لا ينافي الامكان (قوله فانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة الخاصة وقوله أو دائماً أي في العرقية  
 الخاصة (قوله لاشئ من ج ب مادام ج لادائماً) أي لاشئ من الكاتب بما سكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب  
 ساكن الاصابع بالفعل فالصدر مشروطة عامة أو عرقية عامة والعجز مطلقة عامة فالاصل صحيح صدرأً وعجزاً وقوله  
 فيصدق دائماً الخ هذا هو العكس أي فيصدق لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً في البعض أي بعض  
 الساكن كاتب بالفعل فهو مطلقة عامة جزئية والصدر عرقية عامة ثم ان صدر (١٤٩) هذا العكس مسلم لان ما لم يصرح

في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) مادام (ج) لادائماً فيصدق  
 دائماً لاشئ من (ب ج) مادام (ب) لادائماً في البعض أي بعض (ب ج) بالفعل فان اللادوام  
 في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا قيد البعض تكون مطلقة عامة جزئية اما  
 صدق العرقية العامة وهي لاشئ من (ب ج) مادام (ب) فلانها لازمة للعامةين ولازم العام لازم  
 الخاص واما صدق اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من

معلوم بالضرورة عدم الاستزمام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في الموجبة  
 فاندفع ما توهم ان ماهو بين تجويز العقل ابتكالك الثاني من الاول وذلك لا يكفي في نفي الاستزمام  
 لجريانه في كل لزوم غير بين فهذا البيان لا ينافي العكس بل ينفي العلم به على اننا نقول اذا ثبت المتناقاة  
 بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه ثبت المتناقاة بين وصف الموضوع ومجموع ذات  
 الموضوع ووصف المحمول والا ثبت وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا  
 يكون مناقاة بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة اما الاول  
 فللم بعدم الاستزمام هنا وفي اللازم الغير بين عدم العلم بالاستزمام واما الثاني فلانما يتيم ما ذكره لو كان  
 ذات الموضوع والمحمول متحداً وهما ليس كذلك ومثله للشارح في شرح المطالع بقوله مثلاً اذا  
 فرضنا ان لاجار في الواقع الالدهن يصدق لاشئ من الحار يجامد بالضرورة مادام حاراً ومفهوما  
 المتناقاة بين وصفي الحار والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن وهو لا يستزمام المتناقاة  
 بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان هذا اذا فسرنا  
 المشروطة بشرط الوصف وان فسرنا بما دام الوصف فكذلك لانعكس كنفها لانه حكم في  
 الاصل بان ذات الموضوع يتألف وصف المحمول في جميع أوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه  
 المتناقاة بين الوصفين مطلقاً حتي يلزم من صدق أحدهما على شيء انتفاء الآخر غاية ما في الباب

لزم الاخص ولا حاجة  
 لاقامة الدليل عليه وأما  
 العجز فيحتاج لدليل كما  
 بينه الشارح (قوله اما صدق  
 العرقية العامة) أي وهي  
 صدر الخاصة (قوله فلانها  
 لازمة للعامةين) حاصله  
 انه قد تقدم ان المشروطة  
 والعرقية العامةين عكسها  
 عرقية عامة فالعرقية العامة  
 لازمة للعامةين أي  
 للمشروطة والعرفية  
 العامةين لانها عكسها واذا  
 كانت لازمة للعامةين كانت  
 لازمة للخاصتين أعني  
 العرفية والمشروطة  
 الخاصتين لان لازم العام  
 لازم الخاص (قوله واما  
 صدق اللادوام في البعض)  
 أي وهو العجز في

الخاصتين (قوله فانه لو لم يصدق الخ) حاصله انه لو لم يصدق بعض الساكن كاتب بالفعل لصدق قضيته وهو لاشئ من ساكن  
 الاصابع بكاتب دائماً وهذا التقيض سالب دائماً فينعكس كنفه سالب دائماً وهي لاشئ من الكاتب بما سكن الاصابع دائماً  
 وهذا العكس الذي هو سلب كلي مستلزم لسلب جزئي وهو بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع دائماً وهذا السلب الجزئي  
 مناقض لقولنا لادائماً في الاصل الذي نحن الان يصدد الاستدلال على عجز عكسه وانما كان مناقضاً له لان لادوام في الاصل  
 معناه كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل واذا كان هذا السلب الجزئي مناقضاً للادوام الأصلي الذي هو مفروض الصدق كان ذلك  
 السلب الجزئي باطلاً وحيداً فيكون مناقضه من السلب الكلي الذي هو عكس التقيض باطلاً واذا بطل عكس التقيض كان التقيض  
 كذلك باطلاً وثبت حينئذ صدق اللادوام أي التقيض قول الشارح فلانه لو لم يصدق بعض ج ب بالفضل أي بعض الساكن  
 كاتب بالفعل وقوله لصدق لاشئ الخ أي لصدق قضيته وهو لاشئ من الساكن بكاتب دائماً وقوله وينعكس الى لاشئ أي وينعكس

ذلك التقيض دائماً كلفه وهي لاشئ ( ١٥٠ ) من الكاتب ساكن الاصابع ( قوله وقد كان بحكم اللادوام الاصل ) يعني لفظ

( ب ج ) دائماً وتنعكس الى لاشئ من ( ج ب ) دائماً وقد كان بحكم اللادوام الاصل كل ( ج ب ) بالفعل هذا خلف وانما لا تنعكس الى الرفية العامة المقيدة بالادوام في الشكل لانه يصدق لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً ويكذب لاشئ من الساكن بكتاب مادام ساكناً لادائماً لكذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس بكتاب دائماً لان من الساكن ماهو ساكن دائماً كالارض قال  
( وان كانت جزئية فالشرطية والرفية الخاصتان تنعكسان عرفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ( ج ) ليس ( ب ) مادام ( ج ) لادائماً صدق دائماً ليس بعض ( ب ج ) مادام ( ب ) لادائماً لانا نقرض ذات الموضوع وهو ( ج د ف د ج ) بالفعل و ( د ب ) أيضاً بحكم اللادوام وليس ( د ج ) مادام ( ب ) والا لكان ( د ج ) حين هو ( ب ب ) حين هو ( ج ) وقد كان ليس ( ب ) مادام ( ج ) هذا خلف واذا صدق ( ج ب ) على ( د ) وتناقى فيه صدق بعض ( ب ) ليس ( ج ) مادام ( ب ) لادائماً وهو المطلوب وأما البواقي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس لسان وبالضرورة ليس بعض القمر يتخفف وقت التربع لادائماً مع كذب عكسها بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لكن الضرورية أخص البساط والوقية أخص من المركبات الباقية ومتى لم تنعكس لم يتعكس شي منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص )

أن يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متافين في ذات الموضوع ومفهوم العكس منافاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع أوقات وصف المحمول وأحدهما لا يستلزم الآخر لجوازا أن يكون ذات المحمول مفاداً لذات الموضوع مثلاً يصدق في القرض المذكور لاشئ من مركوب زيد بحار بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حماراً لصدق قضيته وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار ثم لو فسرت بالضرورة لاجل الوصف انعكست كلفها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول متحققه بضرورة ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع واذا تحققت المناقاة بين الوصفين فتي تحقق وصف المحمول امتنع ماصدق وصف الموضوع فيكون المناقاة متحققه بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس كذا فصله للشارح في شرح المطالع وبهذا ظهر أن قيد المشروطة بقوله هي التي لوصف الموضوع فيها دخل في الضرورة بيان للواقع وليس احترازاً عن المشروطة بالمعنى العام ثم يمكن جملة احترازاً عن المشروطة بمعنى ما يكون الضرورة فيها لاجل الوصف لكن لا ذكر له في هذا الكتاب والله الملم للمفهم للصواب ( قال ويكذب لاشئ من الساكن ) أي ساكن الاصابع وكذباً في المتالين السابقين ( قال لان من الساكن ) أي ساكن الاصابع ماهو ساكن الاصابع دائماً كالارض فانها ساكنة الاصابع دائماً فانها ساكنة الاصابع دائماً بمعنى انها ليست بمتحركة الارض ويصدق على الارض انها ليست

لادائماً الذي في الاصل وهو لاشئ من ج ب مادام ج لادائماً عبارة عن موجبة كلية مطلقة وهي كل ج ب بالفعل ( قوله هذا خلف ) أي وكون عكس التقيض لاشئ من ج ب دائماً ولا دوام الاصل كل ج ب بالفعل تنافض لكن التناقض انما جاء من حيث ان عكس التقيض سلب كلي مستلزم لسلب جزئي اذ الذي يتناقض الايجاب السلكي السلب الجزئي فلا يقال حينئذ قوله هذا خلف فيه نظر لان لادوام الاصل ايجاب كلي وعكس التقيض سلب كلي والسلب السلكي لا يتناقض الايجاب السلكي فتأمل ( قوله ) ويكذب لاشئ من الساكن ( أي من ساكن الاصابع وكذباً في المتالين السابقين ) ( قوله لان من الساكن ) أي من ساكن الاصابع ماهو ساكن الاصابع دائماً كالارض فانها ساكنة الاصابع دائماً فانها ساكنة الاصابع دائماً بمعنى انها ليست بمتحركة الارض ويصدق على الارض انها ليست

(قوله سبع منها الخ) محصله ان جملة السوالب الكلية ثلاثة عشر وهي منقسمة الى قسمين سبع منها لا تنعكس وست منها تنعكس (قوله فالسوالب الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدراً أفصحت عنه والتقدير وان سألت عن السوالب الجزئية هل تنعكس أم لا فنقول لك السوالب الجزئية الخ (قوله لانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة الخاصة بقوله أو دائماً أي في العرفية الخاصة (قوله ليس بعض ج ب مادام ج لادائماً) أي ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً وبعض الكاتب بساكن الاصابع بالفعل وقوله صدق دائماً الخ أي صدق العكس وهو دائماً ليس بعض الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً أي بعض الساكن كاتب بالفعل فالعكس له برقران لانه عرفية خاصة مركب من عرفية عامة ومطلقة عامة (قوله لانا نفرض الخ) هذا دليل على صحة العكس بجزئه جامعاً لدليل الافتراض ولدليل العكس أي ان هذا الدليل الذي أقيم على صحة العكس مركب من دليل الافتراض ومن دليل العكس فتقوله لانا نفرض الخ شروع في دليل الافتراض وحاصلها اننا نفرض ذلك البيض زيد ونحمل عليه كاتباً فتحصل مقدمة دليلها صدق وصف الموضوع على افراده بالفعل ونحمل عليه أيضاً وصف المحمول وهو السكون فيقال زيد ساكن فتحصل مقدمة ثانية دليلها لادوام الاصل ونحتاج الى مقدمة ثالثة يثبت صدقها بإبطال عكس تقيضها فتضمها الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض الفاتية زيد ساكن يجمل هذه صفري وتلك كبرى يحصل قياس من الشكل الثالث وهو يرتد الى الاول بعكس صفراه فتقول هكذا بعض ساكن (١٥١) الاصابع زيد وزيد ليس بكاتب

مادام ساكن الاصابع ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع وهذه النتيجة عين الجزء الاول من العكس ثم تأخذ مقدمتي الافتراض وتقدم الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث أيضاً هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب فردة الى الاول بعكس

(أقول) قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لا تنعكس وست منها تنعكس فالسوالب الجزئية لا تنعكس الا المشروطة والعرفية الخاصتان فلهما ينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لادائماً لانا نفرض ذلك البعض الذي هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لادائماً (د ف د ج) بالفعل وهو ظاهر (و د ب) بحكم اللادوام (د) ليس (ج) مادام (ب) والا لكان (د ج) في عن أمكنها ولا يخرج الشكل عن مكان (قال قد عرفت الخ) فذلك لما تقدمت له كبر المتعلم والاهتمام بحفظه (قال فلهما تنعكسان عرفية خاصة) ولا يمكن إثباته بأنه اذا تنافى وصفا الموضوع والمحمول في ذات الموضوع بحكم صدق الجزء الاول صدق عكس الجزء الاول بلا خفاء والجزء الثاني موجبة جزئية مطلقة عامة وهي تنعكس كنفسها لان ذلك إنما يتم اذا كان ذات الموضوع وذات المحمول واحداً ويجوز أن يتغيرا في السالبة كما مر (قال وهو ظاهر) لانه صدق العنوايف على ذات

الصفري كما تقدم ينتج الجزء الثاني من العكس (قوله لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لادائماً) أي لانا نفرض ذلك البعض الذي ثبت له الكتابة وسلب عنه السكون لادائماً زيد أي واذا فرضناه زيد نحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول فيحصل قضيتان قول الشارح فدج اشارة لقضية الاولى المتحصلة من حمل وصف الموضوع على ذلك البعض وحاصلها زيد كاتب وقوله و د ب أي وزيد ساكن الاصابع وهذا اشارة لقضية الثانية الخاصة من حمل وصف المحمول على ذلك البعض وقول الشارح في الاولى وهو ظاهر أي لان وصف الموضوع يصدق على افراده بالفعل وقوله في الثانية بحكم اللادوام أي ان القضية الثانية الخاصة من حمل وصف المحمول على زيد وهي زيد ساكن الاصابع دليلها لادوام الذي هو عجز الاصل لان لادوام في الاصل معناه بعض الكاتب ساكن وقد فرض ذلك البعض زيد (قوله و د ليس ج) أي وزيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع هذ هي المقدمة الاجنبية المحتاج اليها وهي عرفية عامة صادقة أتي بها لاخل التوصل الى صدق أول جزء من العكس وإنما كانت هذه الاجنبية صادقة لإبطال عكس تقيضها واذا كان عكس التقيض باطلاً كان تقيضها كذلك فيثبت صدقها حينئذ يقول الشارح والا لصدق الخ هنا تقيض القضية الاجنبية أي أنه اذا لم تصدق هذه الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع لصدق تقيضه وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع وإنما كان هذا تقيضها لانها عرفية عامة وتقيضها حجية والمراد بالحين بعض الاوقات فتقول الشارح والا لكان ج أي والا لكان زيد ج

أي كاتباً وقوله في بعض أوقات ب أي في بعض أوقات كونه ساكن الاصابع وقوله فيكون ب الخ هذا إشارة لعكس النقيض أي فيكون زيد ب أي ساكن الاصابع في بعض أوقات كونه كاتباً (قوله لان الوصفين الخ) هذا لتعليل لزوم البكتابة في بعض أوقات السكون الذي هو النقيض ولزوم السكون في بعض أوقات الكتابة الذي في عكس النقيض أي واما لزوم ذلك لان الوصفين كالكتابة والسكون اذا تقارنا على ذات كذا زيد (قوله وقد كان ليس ب مادام ج) أي وقد كان زيد ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً أي قد كان الاصل ما ذكر وهو مفروض الصدق فيكون عكس النقيض المنافي للاصل المفروض الصدق باطلا فيكون النقيض كذلك فيثبت حينئذ صدق القضية الاجنبية فتقول الشارح وقد كان الخ غرضه ابطال عكس نقيض الاجنبية المستلزم لصدقه ١ قوله واذا صدق ج وب على د هذا إشارة لمقدمي الافتراض الحاصلتين من حمل وحفي للموضوع والحمول على زيد وهما زيد كاتب زيد ساكن الاصابع وقوله وتنافيا فيه إشارة الى المقدمة الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع (قوله أي متى كان ج لم يكن ب الخ) (١٥٢) هذا بيان للتنافي أي متى كان زيد كاتباً لم يكن ساكن الاصابع

بعض أوقات كونه (ب) فيكون (ب) في بعض أوقات كونه (ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات ثبتت كل منهما في وقت الآخر وقد كان (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذ قد صدق (ج) و (ب) على (د) وتنافيا فيه أي متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لاداماً فانه لما صدق على (د ب) وصدق ليس (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق عليه انه (ج) و (ب) صدق عليه بعض (ب ج) بالفعل وهو لا دوام العكس فيصدق العكس بجزأه معاً واما السوالب الجزئية الباقية فلا تنعكس لانها اما السوالب الاربع الموضوع حيث فرض ذلك البعض الذي هو (ج) فما قيل لا يظهر صدق (ج) على (د) الإجماع لا دوام الاصل فدعوى ظهوره وبینه صدق (ب) على (د) على حكم اللادوام تحكم من الشارح بحكم (قال لاز الوصفين اذا تقارنا الخ) قيل كما ان هذه الدعوى ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين اذا تنافيا في ذات واحدة لم يثبت شيء منهما له في وقت الاخر ظاهرة فالطريق الاحضر في بيان ليس (ج) مادام (ب) العكس بالدعوى الثانية وفيه ان الاصل لا يدل الا على تنافي الوصفين في بعض أفراد الموضوع ولا يدل على تنافيهما في بعض أفراد المحمول لجواز تقاير البعضين وتعيين البعض خارج عن مفهوم القضية (قال فانه لما صدق الخ) تفصيل للاجمال السابق يرد كل واحد من جزء العكس الى ما لم يرد فيه فلا يرد ان صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لاداماً

ومتى كان ساكن الاصابع لم يكن كاتباً (قوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب) أي صدق بعض ساكن الاصابع ليس كاتباً مادام ساكن لا دائماً وهذا هو العكس الذي استدل على صدقه أي انه اذا صدق هذه الثلاث قضايا صدق العكس بجزئية ثمان ثبوت العكس بجزئية لما كان يحتمل ان يكون جاء من الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو من الثانية والثالثة أو من الثلاثة تفصل

ذلك بقوله فانه لما صدق الخ وحاصله ان عجز العكس ثبت بالاولين وهما قضيتا الافتراض أعني زيد كاتب زيد ساكن التي فتعكس الصغرى بعض الكاتب زيد ثم تضمنها الثانية ينتج بعض الكاتب ساكن ثم تعكسها الى بعض الساكن كاتب وهو عين عجز العكس واما صدره فثبت بالثانية من قضيتي الافتراض ومن الاجنبية لكن يجعل قضية الافتراض صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى هكذا زيد ساكن زيد ليس بكاتب ثم تعكس الصغرى ليرتد للشكل الاول فتقول بعض الساكن زيد وزيد ليس بكاتب ينتج بعض الساكن ليس بكاتب وهو عين صدر العكس فتقول الشارح فانه لما صدق زيد ساكن الاصابع وإشارة للمقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وقوله وليس ج ب مادام ب هذا هو المقدمة الاجنبية أي وليس زيد كاتباً مادام ساكن الاصابع وفي هذا إشارة الى القياس الذي هو من الشكل الثالث وقوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب إشارة لنتيجته التي هي صدر العكس لكن استأج القياس لهذه النتيجة بعد عكس المقدمة الاولى التي هي ثانية الافتراض وضمها على انها صغرى للخارجية وقوله ولما صدق عليه انه ج الخ إشارة الى القياس المركب من مقسمتي الافتراض وقوله صدق بعض ب ج أي بعد تقديم الثانية وعكسها كما مر فتأمل ما ذكر فان في الشارح اجالا

(قوله مع كذب بعض الانسان ليس بمحيوان) أى لصدق تقيضه وهو كل (١٥٣) انسان حيوان بالضرورة نقول

الشارح مع كذب الخ  
هذا هو العكس على فرض  
انه يتأتى فيه عكس وقوله  
أو كل انسان حيوان  
بيان لكذب العكس وهذا  
هو تقيض العكس  
الكاذب (قوله وكذب  
بعض المنخفض ليس  
بمقر) هذا هو العكس  
وقوله لان كل منخفض  
قر الخ هذا هو تقيض  
العكس وهذا اشارة لبيان  
العكس أى انما بطل  
العكس لصدق تقيضه  
(قوله هذا طريق آخر)  
أى فالاولى من حيث  
عدم انعكاس السكيات  
والثانية من هذه الجهة  
ولفظ هنا ليس اشارة  
الى الطريق الذى ذكره  
السائل (قوله فى لا تنعكس  
كلية) أى وانما تنعكس  
جزئية ولما كان انعكاسها  
جزئية يذهبها لاجتماع  
الموضوع والمحمول فى  
ذات الموضوع فيها سكت  
عنه وبين انها لا تنعكس  
الى الاخص منها أعني  
الكلية ليثبت ان  
الجزئية أخص قضية  
حاصلة بمبدأ التبدل

التي هي الدائمان والعامتان واما السوالب السبع المذكورة وأخص الاربع الضرورية وأخص  
السبع الوقتية وشيء منها لا يتمكن أما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان  
بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بمحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة  
وأما الوقتية فلصدق بعض القمر ليس بمتخفف وقت التربع لا دائماً وكذب بعض المنخفض  
ليس بمقر بالامكان العام لان كل منخفض مقر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم يتمكن الاعم  
لان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص لا يقال قد نين ان السوالب السبع الكلية لا  
تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية أخص من الجزئية وعدم انعكاس  
الاخص ملزم لعدم انعكاس الاعم فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول  
هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات وتبين الطريق ليس من دأب المناظرة قال  
(وأما الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية أصلاً لاحتمال كون المحمول أعم من  
الموضوع فكقولنا كل انسان حيوان وأما في الجهة فالضرورة والدائمة والعامة تنعكس حجية  
مطلقة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الاربع المذكورة قبض (ب ج) حين هو  
(ب) والا فلا شيء من (ب ج) ما دام دام (ب) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ب ب) دائماً  
في الضرورية والدائمة وما دام (ج) في العامين وهو محال وأما الخاصتان فتعكسان حجية مطلقة  
مقيدة بالادوام أما الحينية للطفة فلكونها لازمة لعاميتها وأما قيد الادوام في الاصل الكلبي  
فلانه لو كذب بعض (ب) ليس (ج) بالفعل لصدق كل (ب ج) دائماً فتضاهى الى الجزء الاول  
من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) ما دام (ج) ينتج كل (ب ج) دائماً  
وتضاهى الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لاشيء من (ج ب) بالاطلاق العام ينتج لاشيء من  
(ب ب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال وأما في الجزئي فيفرض الموضوع (د)  
فهو ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائماً (ب) دائماً لدوام البقاء بدوام الجيم لكن اللازم  
باطل لنفيه الاصل بالادوام وأما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكسان مطلقة جامعة لانه  
اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الخمس المذكورة قبض (ب ج) بالاطلاق العام والا  
لصدق لاشيء من (ب ج) دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ب ب) دائماً وهو محال  
(اقول) ما مر كان حكم السوالب وأما الموجبات فهي لا تنعكس في السك الكلية سواء كانت

لازم مما سبق بديهية لاجابة فيه الى الاستدلال (قال وأخص الاربع الضرورية) مطلقاً من  
الدائمتين والرفقية المشروطة بمعنى الضرورة مادام الوصف ومن وجه كافي في المشروطة العامة  
المفسرة بالضرورة بشرط الوصف واذا لم يتمكن الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم  
للاعم من وجه لانفكاكاً عنه في مادة الاتباع مع الاخص فاقيل ان لازم الاعم من وجه  
ليس لازماً للاخص لان الاعم من وجه ليس لازماً للاخص من وجه فلا بد في المشروطة العامة  
من بيان مادة التخلف وهم صريح (قال هذا طريق آخر الخ) أى ما ذكر هنا طريق آخر سوى  
ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس الاعم مستلزماً لعدم انعكاس الاخص وليس لفظ هذا اشارة  
الى الطريق الذى ذكره السائل على ما فهم (قال فى لا تنعكس كلية) لانه كان انعكاسها جزئية

فلا يرد ان المقصود بيان الانعكاس لاعداء الانعكاس

( قوله في الحكم ) انما عبر به لاجل المقابلة لقوله الآتي وأما في الجهة والا فلا حاجة لانه لو قال لا يمكن كلية لسكنى لان الكلية منظور فيها للسكن ( قوله لجواز ان يكون الخ ) أى جوازاً وقوعياً ( قوله وامتناع حمل الخاص الخ ) للمنفى على المبية أى مع امتناع الخ أو ان الأوالمحال أى والحال انه يتنوع الخ أى في العكس وقوله وامتناع حمل الخ أى بالاطلاق العام وذلك لانه يجب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام ( قوله فالضرورة والدائمة ) أى المطلقتين وقوله والعامتان أى المشروطة الدائمة والرفعية العامة ( قوله حينية مطلقة ) وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع ( قوله بالخلف ) أى بسبب دليل الخلف أى انما صح عكس ماذ كر حينية لاجل دليل الخلف فقوله بالخلف علة في الحقيقة لصحة انعكاس هذه الاربعة ( ١٥٤ ) لا لنعكسها بالفعل ( قوله فانه اذا صدق كل ج بأو بعضه ب ) أى فانه اذا

كلية أو جزئية لجواز أن يكون المحمول فيها أعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كلياً كاذب وأما في الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تمسك حينية مطلقة بالخلف فانه اذا صدق كل ( ج ب ) أو بعضه ( ب ) بأحدى الجاهل الأربع أى بالضرورة أو دائماً أو مادام ( ج ) وجب ان يصدق بعض ( ب ج ) حين هو ( ب ) والا لصدق تقيضه وهو لا شيء من ( ب ج ) مادام ( ب ) وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ( ب ب ) بالضرورة أو دائماً ان كان الاصل ضرورياً او دائماً أو مادام ( ج ) ان كان احدى العامتين وهو بنسبها لاجتماع وصفي الموضوع والمحمول في ذات الموضوع فيها بين انها لا تنسك الى الاخص منها أعني الكلية لثبوت كون الجزئية أخص قضية لازمة بعبد التبديل فلا يرد ان المقصود ببيان الانعكاس لا عدم الانعكاس ( قال وامتناع حمل الخاص الخ ) أى بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعد افراد العام بالاطلاق العام فلا يرد أن الامتناع ممنوع وسند المنع وأضح عند من حقق القضايا التي هي مآل النسب في المفردات يعني انها مطلقة عامة لا ضرورية لان النسب بين المفردات بحسب نفس الامر ( قال أو مادام ج ) أراد به الجهة المشتركة بين العامتين فهو عطف على قوله بالضرورة أو دائماً فان المقصود بهما الفاتين على ماهو الشائع في الاستعمال فاقيل انه عطف على مقدر أي بحسب الذات ارتكب مالا يحتاج اليه وغفل من اختصار الشارح يرشدك الى ماقلنا قوله ينتج لا شيء من ( ج ) ( ج ) بالضرورة أو دائماً ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام ( ج ) ( ج ) ان كان احدى العامتين ( قال ينتج لا شيء من ب ب بالفعل ) . وهذا ليس بمحال لان سلب الشيء عن نفسه صحيح اذا كان معدوماً فقلنا لم يكتب بضم تقيض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمنه الى الجزء الاول أيضاً وانه اجتماع التقيضين أي يستلزمه لكونهما

صدق كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان ( قوله أي الضرورة ) هذا جهة الضرورة المطلقة وقوله أو دائماً في الدائمة وقوله أو مادام جهة مشتركة بين العامتين فهو عطف على قوله بالضرورة أو دائماً فان المراد بهما الدائمات على ماهو الشائع في الاستعمال لكنه سكت عن صدر العامتين اذ صدر المشروطة العامة بالضرورة نحو بالضرورة كل انسان حيوان مادام انساناً وصدر الرفعية العامة دائماً نحو دائماً كل انسان حيوان مادام انساناً ( قوله وجب ان يصدق بعض ج ب الخ ) أي وجب ان يصدق

عكسه الذي هو بعض الحيوان انسان حين هو حيوان أي في زمن من الأزمنة وهو زمن كونه حيواناً لما علمت ان الحين المراد به بعض أوقات الموضوع ( قوله وهو لا شيء من ب ج الخ ) أي لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فتقيض العكس عرفية عامة وقوله وهو مع الاصل ينتج الخ أي يحمل الاصل صغرى وتقيض العكس وهو الرفعية العامة كبرى بان تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائماً فقد أنتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال وهيئة القياس صحيحة كالصغرى فليكن الكذب انما جاء من تقيض العكس ( قوله ينتج لا شيء من ب ب ) أي لا شيء من الانسان بانسان دائماً فالنتيجة سالبة كلية دائمة وليست تابعة للصغرى ولا للكبرى في صورتين والا لكانت عرفية عامة فاقدم من ان النتيجة تتبع الكبرى في الجهة ليس على اطلاقه ويبلغ بيان ذلك وتوضيحه مما يأتي في المختلطات نعم النتيجة تابعة فيها اذا كان الاصل عرفية عامة

محال



(قوله وليس لاحد ان يمنع استحاله) أي استحالة سلب الشيء عن نفسه أي ان كان الاصل ضرورية أو دائمة وأما اذا كان احدي العامين فاستحالته ينفك لا يتأتى توهم منها لانه يلزم حينئذ سلب الشيء عن نفسه في جميع أوقات وجوده (قوله فيكون حينئذ موجوداً) أي وحينئذ تتحقق الاستحالة (قوله والخاصتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما العامين مقيدان بالادوام وقوله حينة مطلقة لا دائمة أي مقيدة بالادوام (قوله فإلانة اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب الخ) أي لانه اذا صدق في المشروطة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتب مادام متحركاً وكذا اذا صدق في العرفية دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتب مادام متحركاً (قوله لا دائماً) أي لاشيء من الكتابات يتحرك بالفعل وقوله صدق بعض ج ب أي صدق بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك الاصابع وقوله لا دائماً أي بعض للمتحرك ليس كاتباً بالاطلاق العام (قوله اما الحينية المطلقة) أي التي هي صدر العكس وهي بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك وقوله فلكونها الخ علة لحذف أي اما الحينية التي هي صدر العكس فظاهرة لسكونها لازمة لهماتهما أعني العرفية والمشروطة العامين وما لزم الاعم يلزم الاخص وانما لزم العامين لانها عكسها (قوله واما الادوام) أي الذي هو عجز العكس الذي قيدت به الحينية (قوله وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق) أي وهو بعض متحرك الاصابع ليس كاتباً بالفعل (قوله ولانه لو كذب الخ) (١٥٥) حاصله ان العكس قد علمت انه

مركب من حينة مطلقة ومطلقة عامة ولما كانت الاولى ظاهرة بترك الدليل عليها وأما الثانية فلحذف كونها جزءاً من العكس أقام عليها دليلاً بقوله فلانه لو كذب الخ) وحاصله انه لو كذبت هذه المطلقة العامة التي هي جزء العكس لصدق تقيضها وهو كل متحرك كاتب

محال وليس لاحد ان يمنع استحاله بناء على جواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون (ج) موجوداً واما الخاصتان فتتمكان حينة مطلقة لا دائمة فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) أو بعضه (ب) مادام (ج) لا دائماً صدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لا دائماً اما الحينية المطلقة وهي بعض (ب ج) حين هو (ب) فلكونها لازمة لهماتهما وأما الادوام وهو بعض (ب) ليس (ج) بالاطلاق العام فلانه لو كذب لصدق كل (ب ج) دائماً ونفسه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل (ج ب) دائماً وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) ليتنج كل (ب ب) دائماً ونفسه الى الجزء الثاني الذي هو الادوام وقول كل (ب ج) دائماً ولا شيء من (ج ب) بالاطلاق العام ليتنج لاشيء من (ب ب) كئيتين والتفاضل انما هو بين الكلية والجزئية (قال ان يمنع استحاله) أي ان كانت ضرورية أو دائمة وأما اذا كانت استحاله على تقدير كونه احدي العامين فينفك لانه يلزم حينئذ سلب

دائماً ثم تقضم هذا التقيض لصدور الاصل أعني الجزء الاول منه ينتج التحرك وعدمه لكن اتاج التحرك من الضم لصدور الاصل باتباع عدمه من ضمه للمجز والتحرك وعدمه تقيضان واجتماعهما محال وما جاء ذلك المحال الا من تقيض العكس فليكن كاذباً وتعين محبة العكس المذكور (قوله ونفسه الى الجزء الاول من العكس) أي يجمل تقيض العكس صفري لان صفري الشكل الاول لا بد ان يكون موجبة (قوله ونفسه الى الجزء الثاني) أي من الاصل أي يجمعه صفري والجزء الثاني من الاصل كبرى (قوله ليتنج لاشيء من ب ب بالاطلاق) أي لاشيء من المتحرك بمتحرك بالاطلاق فان قلت هلا اكنفى بهذا الضم الثاني المنتج لسلب الشيء عن نفسه وهو محال كما تقدم قلت لم يكنف لان سلب الشيء عن نفسه في هذه المادة ليس محالاً بل صحيح لان ب معدوم اذ يقع موضوعا في القضية الموجبة التي هي الاصل اذ الموضوع فيها ج لابد فليس يحقق الوجود وساب الشيء عن نفسه انما يكون محالاً اذا كان الشيء محقق الوجود بان كان موضوعاً في القضية الموجبة التي هي الاصل وفيه ان الاصل موجب اذ هو كل ج ب والموجب يقتضي وجود الطرفين فب موجود فساب الشيء عن نفسه حينئذ محال على ان المتكفلة تقيض العكس من كون ب موضوعاً له أم لا كما يدل له كلامه فيما تقدم في الجواب عن الاعتراض وليس المتكفلة الاصل ولا شك ان ب موضوعاً في تقيض العكس فهي موجودة فالاولى في الجواب ان يقال انه لم يلتفت هنا لساب الشيء عن نفسه وانما التفت لانتاج اجتماع التقيضين اشارة لطريقة أخرى فأمل

( قوله فلو صدق كل ب ج دائما هذا هو تقيض العكس أي لو صدق كل متحرك كآب دائما وقوله لزم صدق كل ب ب أي الذي هو النتيجة الأولى وقوله ولا شيء من ب ب بالاطلاق أي وهو النتيجة الثانية ( قوله وانه اجتناع التقيضين ) أي مستلزم لاجتناع التقيضين وذلك لكونهما كليتين والتناقض انما يكون بين الكلية والجزئية ( قوله هذا كان الاصل الخ ) أي هذا البيان المذكور في اللادوام اذا كان الخ وقوله فلا يتم فيه هذا البيان أي دليل الخلف المذكور ( قوله وأما اذا كان جزئياً ) نحو بعض الكتاب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً أي بعض الكتاب ليس متحرك الاصابع بالاصابع بالفعل ( قوله لان جزئيه ) أي جزئي الاصل جزئيتان أي لان جزئيه الذي يضم تقيض العكس الى كل واحد منها على أنه كبري جزئية والجزئية لا ينتج كبرى في الشكل الاول فان قلت اجعل أحد جزئي الاصل صغرى وتقيض العكس كبرى قلت لو فعل كما ذكر لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا بد في دليل الخلف من ان يكون القياس للمنتج للمعامل على هيئة الشكل الاول ( قوله بان يفرض الذات الخ ) حاصله ان قولنا بالضرورة دائماً بعض الكتاب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً مشروطة خاصة أو عريضة خاصة ولا دائماً في قوة بعض الكتاب ليس متحرك الاصابع بالفعل اذا صدقت هذه المشروطة أو العريضة صدق عكسها وهو بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك لا دائماً ولا دائماً مطلقة عامة أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فالعكس مركب من جزئين الاول حينية مطلقة والثاني مطلقة عامة اما الجزء الاول فلا حاجة لاقامة الدليل عليه لانه لازم للعامة لانه عكسها وما ( ١٥٦ ) لزم العام لزم الخاص وأما الثاني فمحتاج لاقامة الدليل على صدقه وحاصله انا نفرض ان

بالاطلاق فلو صدق كل ( ب ج ) دائماً لزم صدق كل ( ب ب ) دائماً ولا شيء من ( ب ب ) بالاطلاق وانه اجتناع التقيضين وهو محال هذا اذا كانت الاصل كلياً وأما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان جزأيه جزئيتان والجزئية لا تنتج كبرى الشكل الاول على ما ستسمعه فلا بد فيه من طريق آخر وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ( ج ) و ( ب ) مادام ج دائماً فب د و ( ب ج ) بالافعال والالكان ج دائماً فيكون ب دائماً الشيء عن نفسه في أوقات وجوده ( قال هذا ) أي البيان المذكور في اللادوام ( قال والجزئية لا تنتج الخ ) وان جعلت صغرى وتقيض العكس كبرى لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا

والمحمول يقول زيد متحرك الاصابع ثم تأتي بمقدمة

أجنبية صادقة وتضمها لمقدمة الافتراض على ان الاجنبية كبرى ينتج من الشكل الاول بدعكس الصغرى للجزء لانا الثاني من العكس فالقائمة الاجنبية الصادقة التي تأتي بها هنا زيد ليس بكاتب بالفعل فتضم هذه الاجنبية لمقدمة الافتراض وقول زيد متحرك زيد ليس بكاتب بالفعل ثم تعكس الصغرى ليرتد هذا الشكل الثالث الى الاول فتقول بعض المتحرك زيد وليس كاتباً بالفعل ينتج بعض المتحرك ليس بكاتب بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من العكس فتقول الشارح ففرض الذات التي صدق عليها ج و ب أي كاتب ومتحرك أي صدق عليها في صدر الاصل وقوله د أي زيد وقوله فذهب أي فزيد كاتب وهو ظاهر أي لصدق وصف المحمول من الاصل عليه وانما جعل مقدمة الافتراض هنا واحدة ولم يجعلها اثنين مثل ما مر لما علمت ان صدر العكس هنا لا يحتاج لدليل والمحتاج انما هو عجزه بخلاف ما مر فان العكس بجزئيه كان محتاجاً للدليل ( قوله ود ليس ج ) هذا هو المقدمة الاجنبية المحتاج لما أي وزيد ليس كاتباً بالفعل ( قوله والا لكان ج ) أي والا بان لم تصدق هذه المقدمة الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً بالفعل لصدق تقيضها وهو زيد كاتب دائماً ثم ان قوله والا لكان ج اسم كان ضمير يعود على د وغرض الشارح بهذا اقامة الدليل على صحة هذه المقدمة الاجنبية وحاصله انما اذا لم تصدق لصدق تقيضها لكن تقيضها باطل لانه مستلزم لنقضه منافية للاصل المفروض صدقه وما نافي مفروض الصدق باطل فلنكن هذه القضية التي استلزمها التقيض باطلة وما استلزم الباطل باطل فليكن التقيض باطلاً ثبت الاجنبية قول الشارح والا لكان ج اشارة لتقيض الاجنبية وقوله فيكون ب هذا لازم للتقيض وليس عكساً أي واذا كان زيد كاتباً دائماً يلزم ان يكون متحركاً دائماً وقوله لاننا حكمنا الخ لكون هذه القضية لازمة للتقيض أي وانما كان يلزم من كونه كاتباً دائماً تحركه دائماً لاننا حكمنا في الاصل انه متحرك مادام كاتباً

وقوله وقد كان دب أي وقد كان في الاصل زيد متحرك لادائماً فهذا اللازم نافي الاصل الصادق وما نافي الصادق كاذب فقوله وقد كان الخ شروع في ابطال اللازم وأثبت المقدمة الأجنبية (قوله وإذا صدق عليه أنه ب وليس ج) أي وإذا صدق على زيد أنه متحرك وليس كاتباً بالفعل الذي هو المقسمة الأجنبية وقوله صدق بعض ب ليس ج بالفعل أي صدق بعض المتحرك ليس كاتباً بالفعل وهذا هو النتيجة الحاصلة من القياس الذي على هيئة الشكل الاول لكن بعد عكس الصغرى ففرض الشارح من قوله وإذا صدق الخ أنه لو ضمننا إحدى المقدمتين وهي قولنا دب الى الأخرى وهي دب ليس ج بالفعل حصل قياس منتج للمطلوب وهو عجز العكس (قوله ولو أجرى هذا الطريق أنقى دليل الافتراض) أي لو أجرأ بمدليل الخلف السابق له وقوله في الاصل السكبي أي فيما إذا كان الاصل كلياً (١٥٧) (قوله أو اقتصر على البيان) أي الذي

لأننا حكمنا في الاصل أنه ب مادام ج وقد كان دب لادائماً هذا خاف وإذا صدق عليه أنه (ب) وليس (ج) بالفعل صدق بعض (ب) ليس (ج) بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو أجرى هذا الطريق في الاصل الكلي أو اقتصر على البيان في الاصل الجزئي لم وكفى على مالا يخفى والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه إذا صدق كل (ج ب) بإحدى الجهات الخس بعض (ب ب) بالأطلاق العام والأفلا شيء من (ب ج) دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ب ب) دائماً وهو محال قال (وإن شئت عكست تقيض العكس في الموجبات ليصدق تقيض الاصل أو الاخص منه) (أقول) للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الخلف وهو ضم تقيض العكس

بد في الخلف من أن يكون القياس المنتج للمحال كذلك (قال ولو أجرى هذا الطريق الخ) (الظاهر من تخصيص المصنف الخلف بالاصل الكلي والافتراض بالاصل الجزئي أن أحدهما لا يكفي في نبوت المطلوب في كلا الأصلين وليس كذلك إذ الافتراض كاف فيها بأن أجرى في الاصل الكلي أيضاً لأن فرض الموضوع شخصاً معيناً لا ينافي كلية الاصل أو اقتصر على البيان بطريق الافتراض في الاصل الجزئي لأن الجزئي أهم من الكلي وانعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص وفي بعض النسخ الواو الجامعة بدل أو وكلاهما صحيح إشارتهما في الكفاية (قال والوقتيتان الخ) قيل يمكن إقامة برهان واحد على ان عكس هذه القضايا المطلقة العامة لا يخص منها من غير حاجة الى التمسك بالتقيض فان عقد الوضع مطلقة عامة بجماع الضرورة والدوام واللاضرورة واللاادوام فاذا جعل محمولاً يصدق القضية مطلقة عامة للاحالة ولا يلزم صدقها مقيدة بخصوصية من خصوصيات آخر أصلاً وفيه ان المقدمة الأخيرة بمنوعة إذ المفاد عدم العلم يلزم صدقها مقيدة بخصوصية لا العلم بعدم الازوم والمطلوب هو الثاني (قال وهو ضم تقيض الاصل) أي الخلف المستعمل في

تقدم وهو دليل الافتراض في الاصل الجزئي أي ولم يذكر شيئاً من الأدلة في الاصل الكلي (قوله لم) راجع لقوله لو أجرى وقوله وكفى راجع لقوله وكفى وإنما كان كاتباً لأن القضية الجزئية أهم من الكلية لأنها تحقق في ضمن الكلية ومفردة على حدة وما لزم الاعم لزم الاخص وإنما كان جريان الافتراض في الاصل الكلي تاماً وليس ممنوعاً لأن فرض الموضوع شخصاً معيناً لا ينافي الكلية الكافية في الاصل (قوله والوقتيتان) أي الوقتية والمتنشر قوقوله والوجوديتان أي الوجودية السالدة

والوجودية اللازمة (قوله لانه إذا صدق كل ج ب الخ) أي لانه إذا صدق كل قرر منخسف وقت الحيلولة لادائماً في الوقتية أو وقتاً مالا دائماً في المنتشرة أو كل قرر منخسف بالفعل لا بالضرورة في الوجودية اللازمة أو كل قرر منخسف بالفعل لادائماً في الوجودية السالدة أو كل قرر منخسف بالفعل في المطلقة العامة (قوله بإحدى الجهات) أي الخس كذا قال المصنف وفيه ان الجهة اما الدوام أو الضرورة أو الامكان فقط وأجيب بأن جعلها خساً بالنظر لعمومها في كل واحدة من الخس قضايا (قوله وهو مع الاصل الخ) وهو كل قرر منخسف ولا شيء من المنخسف بقمر ينتج لا شيء من القمر بقمر (قوله الخلف) أي دليل الخلف بفتح الحاء أي الدليل المنتج للكلام الذي يطرح خلف الظاهر ويصح ضم أي المنتج لخلاف أي للمخالفة أي لخالفه الاصل الصادق (قوله وهو ضم تقيض العكس الخ) أي ان الخلف المستعمل في العكوس هذا الفرد منه وليس الضمير راجعاً للخلف مطلقاً إذ هو أثبات المطلوب بإبطال تقيضه

( قوله مع الاصل ) أعم من ضم تقيض العكس للاصل نفسه وذلك فيما إذا كان الاصل بسيطاً أو مجزئاً أو لاحداها ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة ( قوله ليتنج محالا ) أى وهو سلب الشئ عن نفسه وهذا الحال انما جاء من تقيض العكس فليكن التقيض باطلا فثبت العكس وهو المطلوب ( قوله وهو فرض ذات الموضوع ) انما اعتبروا الفرض لا التحقق لاجل ان يشمل القضية الخارجية والحقيقة فالمراد بالفرض هنا ما يجمع التحقيق ( قوله وحمل وصنى الخ ) أى انه بفرض ذات الموضوع شياً معيناً ثم يحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول وتضم احداها للآخرى على صورة قياس من الشكل الاول ينتج مفهوم العكس ثم ان هذا الذى ذكره ليس فى كل المواد بل قد يحتاج زيادة على ذلك الى مقدمة خارجية كما تقدم ويضمها الى الثانية من مقدمتي الافتراض ليحصل من ضمها لثانية صدر العكس من مقدمتي الافتراض لبعضها مجزء وقد يكتفى ( ١٥٨ ) بحمل أحد مقدمتي الافتراض مع الخارجية كما تقدم فدلل الافتراض له

مع الاصل ليتنج محالا والافتراض وهو فرض ذات الموضوع شياً معيناً وحمل وصنى الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لايجزى الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الحلف فانه يسم الجيم والثالث طريق العكس وهو ان يعكس تقيض العكس ليحصل ما يتناقض الاصل فلما نه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق أيضاً فلك ان تمكس تقيض العكس في الموجبات لصدق تقيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً وتقيض عكسه سلب كلي

العكس هذا الفرد منه وأما الحلف مطلقاً فهو أثبات المطلوب بابطال تقيضه مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً أو مجزئاً أو باحداها ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة ( قال وهو فرض الخ ) انما اعتبروا الفرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقة فالمراد هنا بالمعنى الاعم الجامع للتحقيق ( قال وحمل وصنى الموضوع الخ ) حمل وصف الموضوع يكون بالايجاب وحمل وصف المحمول والموضوع كما هو فى الاصل ايحباباً أو سلباً ( قال ليحصل العكس ) بان يترتب من تنسك المقدمتين قياس ينتج العكس المطلوب ولا يحتاج الى ضم مقدمة أخرى صادقة معها كما عرفت في بيان عكس اللادوام في الخاصتين ( قال فانه يسم الجميع ) أى يجزى في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يسم كل فرد منهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس لادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين ( قال مايتناقض الاصل ) سواء كان تقيضاً له وهو في المطلقة العامة الجزئية أو اخص وهو فيما عداها كما سيظهر من التفصيل الآتى

اقسام ثلاثة ثم اعلم ان حمل وصف الموضوع يكون بالايجاب وكذا حمل وصف المحمول ولا يكون كما هو فى الاصل ايحباباً أو سلباً ( قوله فانه يسم الجميع ) أى الموجبات والسوالب مركبة كانت أو بسيطة لكن الفرض انها كلية لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين ( قوله ليحصل مايتناقض الاصل ) أى للفروض الصدق أى فيكون تقيض العكس محالاً فيكون

العكس حقاً ان منافاة تقيض العكس للاصل أعم من ان يكون تقيضاً له كما فى المطلقة العامة الجزئية أو اخص وهو فيما عداها كما سيظهر من مايتناقض ( قوله ليدقق تقيض الاصل ) أى ليحصل وثبت تقيض الاصل فيتناقض الاصل الذى هو مفروض الصدق وهذا فى المطلقة العامة الموجبة الجزئية وقوله أو الاخص منه أى الاخص من التقيض أى يتناقض هذا الاخص الاصل المفروض الصدق فيكون ذلك الاخص باطلا وثبتت الاخص فى ما عدا المطلقة العامة الموجبة الجزئية ( قوله فان الاصل اذا كان كلياً ) نحو كل انسان حيوان فمكسه بعض الحيوان انسان وتقيض هذا العكس سلب كلي وهو لا شئ من الحيوان بانسان وعكسه مثله لاشئ من الانسان بمحيوان ولا شك ان هذا اخص من تقيض الاصل لان تقيضه سلب جزئي وهو بعض الانسان ليس بمحيوان لان السلب الجزئي أعم من السلب لان السلب يستلزم الجزئي ولا عكس

انعكس التقيض كنفسه في الكمية وهو اخص من تقيض الاصل وان كان جزئيا

واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق انعكس معه والا اصدق تقيضه معه أردنا انه يجب صدق انعكس مع صدق الاصل والا لا يمكن صدق تقيضه معه ويلزم منه امكان المحال وهو محال فان قيل جاز أن يكون المحال لازما لمجموع الاصل وتقيض انعكس لاهية التركيب ولا خصوصية شيء منهما فلا يلزم استحالة التقيض ألا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع التقيضين وليس شيء منهما محالا. قلنا المراد استحالة اجتماع تقيض انعكس مع الاصل وذلك حاصل لاستزاه المحال وجاز مع ذلك أن يكون تقيض انعكس أمرا ممكنا في نفسه ولكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق انعكس مع الاصل وهو المطلوب والضابط في الموجبات على ما ذكره لئلا يصدق عليه الإطلاق العام وهو الممكنان فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الإطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كلياً أو جزئياً وهي خمس قضايا وان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم يكن مقيداً للدوام انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهي أربع قضايا وان كان مقيداً به انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة لاداعة وهما قضيتان ( قوله انعكس التقيض كنفسه في الكمية وهو اخص من تقيض الاصل ) أقول أي هو اخص من تقيض الاصل بحسب الكمية لان تقيضه سابعة جزئية والكمية اخص من

( قوله وهو اخص من تقيض الاصل ) أي بحسب الكمية وأما الجهة فيأتي الكلام فيه في الجزئية في الجزئية التفت للجهة وهنا أي في الكلية التفت للكمية

( قال وهو اخص من تقيض الاصل بحسب الكمية ) قوله كذلك يطلق الخ (١) فيه إشارة ان كلام المعين اصطلاحى بل الاول أصل بالنسبة الى الثاني وأنه نقل منه اليه فاقيل ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق التجوز لا يعبأ به ( قوله على القضية الحاصلة بالتبديل ) لا مطلقاً بل بشرط كونه اخص القضايا اللازمة من التبديل المذكور ( قوله واذا قلنا الخ ) عطف على قوله والضابط ( قوله أردنا انه يجب صدق انعكس ) لان المقصود اثبات لزوم انعكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق ( قوله ويلزم منه ) أي من امكان صدق التقيض امكان المحال لا وقوعه لجواز أن لا يقع التقيض وامكان المحال محال لانه يلزم الانقلاب فمعي قوله وتضمنه مع الاصل امكن ضمنه مع الاصل وقد يقال معناه تضمنه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال فلا يكون ممكناً لان الممكن مالا يستلزم فرض وقوعه محالا فحصل البيان إبطال الامكان بآيات الاستحالة ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحال محال فيه ان خاصة الممكن أن لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى غيره فيجوز أن يستلزم المحال بواسطة امتناعه بالغير كعدم المعلوم الاول وفيما نحن فيه يجوز أن يكون كذلك لا بد لغيره من دليل فقدم تمامية تركه الشارح في شرح المطالع والسيد السند هنا ( قوله فان قيل الخ ) منع لقوله فيكون محالاً بمتعم لزوم قوله فمعين أن يكون لازماً من تقيض انعكس من السابق لجواز أن يكون لازماً للمجموع من حيث المجموع ( قوله قلنا الخ ) اثبات للمقدمة المنوعة بغيره بحيث يندفع عنها المنع وهو ان المقصود من قولنا فيكون محالاً لا يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المقصود من قوله تقيض انعكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم انعكس الى الاصل لا صدقه في نفسه ( قوله على ما ذكره ) أي المصنف انما قال بالمسألي من أن التوقف لوجه له ( قوله وهي خمس قضايا ) الوجوديتان والمطلقة العامة ( قوله وهي أربع قضايا ) الدائمتان والمائتان ( قوله وهما القضيتان ) الخاصتان

( ١ ) قوله ( قال كذلك يطلق الخ ) وقوله بد ( قوله على القضية الحاصلة الخ ) متعلقان بصفحة ( ١٤٠ )

( قوله فان كان مطلقة عامة الخ ) قد أشار الشارح الى مثالها بقوله مثلا اذا صدق بعض ج ب وتوضيحه بالنون انا نقول اذا صدق بعض الانسان حيوان بالاطلاق صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق لانها تنعكس كنعكسها كما مر ولزم يصدق هكذا العكس لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان انسان دائما لان المطلقة العامة تقيضها دائما كلية وينعكس هذا التقيض مثل نفسه لا شيء من الانسان يحوي دائما لان الدائمة السالبة عكسها كنعكسها ولا شك ان هذا العكس عين تقيض المطلقة العامة الاصل لان تقيضها سالبة دائمة كما مر وهذا الاصل مفروض للصدق فما ناقضته وهو عكس تقيض العكس كاذب فليكن تقيض العكس كاذبا فليكن العكس صادقا اذا علمت هذا فتره على مثال الشارح الا اني الان قول الشارح فيلزم اجتماع التقيضين الاول ان يقول بدله والاصل متى وجد الصدق فما ناقاه باطل كما قلنا ولا حاجة لما قاله وقول الشارح هنا وهي تنعكس ( ١٦٠ ) كنعكسها الى تقيضها أي الى تقيض المطلقة التي هي الاصل والاولى ان

يقول الى المساوي الى  
تقيضها وذلك لان السالبة  
الدائمة من حيث كونها  
عكسا لتقيض العكس  
عين نفسها من حيث  
كونها تقيضا للمطلقة  
وأیضا المناسب لجمل هذا  
مقابلا لما اذا كان أخص  
من التقيض ان يقول  
هنا مساو لتقيض والاخر  
سهل ( قوله أما في  
الدائمتين ) أعني الضرورية  
المطلقة والدائمة المطلقة  
( قوله والدائمتين ) أعني  
العرفية العامة والمشرطة  
العامة وقوله والخاصين  
أي العرفية والمشرطة

فان كان مطلقة عامة انعكس تقيض عكسها الى ما يناقضها لان تقيض عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنعكس كنعكسها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس تقيض عكسها الى ما هو أخص من نقاضها اما في الدائمتين والدائميتين والخاصتين فلان تقيض عكسها سالبة الجزئية وهذا جار في الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس أخص من تقيض الاصل من حيث الجهة أيضا كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا ( قوله أما في الدائمتين والدائميتين والخاصتين فلان تقيض عكسها عرفية عامة ) أقول هذا في الدائمتين والدائميتين ظاهر لان عكسها حينية مطلقة وتقيضها العرفية العامة وأما في الخاصتين فالعرفية العامة هي تقيض الجزء الاول من عكسها وأما اقتصر عليها في الخاصتين لان قيد اللادوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس ( قوله في الجمع ) أي في جمع الموجبات الكلية مطلقة عامة كانت أو غيرها ( قوله وفي غير المطلقة العامة ) أي اذا كانت موجبة كلية وأما في المطلقة العامة الموجبة الكلية فيكون عين تقيض الاصل من حيث الجهة ( قوله أيضا ) أي كما أنه أخص من حيث الكمية ( قوله كما يظهر فيما اذا كان الاصل كليا ) اذ لا فرق بين الاصل الكلّي والجزئي في الانعكاس من حيث الجهة ( قوله وإنما اقتصر الخ ) يعني ان المقصود بيان انك اذا عكست نقاض عكوس هذه القضايا الستة يكون العكس أخص من نقاضها فلا بد من جريان طريق العكس فيها وذلك انما يجري في الجزء الاول من الخاصتين فلما اقتصر عليه ( قوله لا يمكن اثباتها بطريق العكس ) لان تقيض السالبة الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لا ينافي الاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذ السلب في بعض أوقات الذات لا ينافي ثبوته في بعض أوقات الوصف

الخاصتين ( قوله فلان تقيض عكسها عرفية عامة وهي تنعكس ) أي ونقاض عكسها التي هي العرفية العامة تنعكس الى العرفية وقوله التي هي أخص من نقاضها أي من حيث الجهة وأما من حيث الكم فهي مساوية لان كلا من تقيض الاصل وعكس تقيضه كلية لان الكلام في الاصل الجزئي وبيان ذلك بالنون في الضرورية المطلقة ان نقول اذا صدق قولنا بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه حينية مطلقة وهي بعض الحيوان انسان حين هو حيوان اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه عرفية عامة سالبة وهي لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا وينعكس هذا التقيض كنفسه الى عرفية عامة وهي لا شيء من الانسان يحوي مادام انسانا ولا شك ان هذا أخص من تقيض الاصل الذي هو بعض الانسان حيوان بالضرورة اذ تقيض الضرورية الممكنة العامة وهي هنا لا شيء من الانسان يحوي بالامكان وإنما كان أخص لان الامكان أعم الجهات ثم ان تقيض الاصل الذي هو الممكنة العامة كاذب لصدق الاصل فليكن الاخص منه وهو عكس تقيض العكس كاذب فليكن تقيض العكس كاذبا فثبت حيثئذ صدق العكس وهو المطلوب وهذا البيان هو

الذي أشار إليه الشارح بقوله وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة الخ وإذا علمت ما قلناه فقله عليه وأما بيانه في الدائمة المطلقة فتقول فيه إذا صدق قولنا بعض الإنسان حيوان دائماً صدق عكسه وهو حينية مطلقة قائلة بعض الحيوان إنسان حين هو حيوان اذ لو لم يصدق هذا الصدق تقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من الحيوان بإنسان مادام حيواناً ويعكس الى عرفة عامة مثل نفسه قائلة لاشئ من الإنسان بحويان مادام إنساناً وهذا أخص من تقيض الاصل وهو بعض الإنسان حيوان دائماً لان تقيضه مطلقة عامة والاطلاق أعم من العرفية العامة وهذا العام الذي هو تقيض الاصل كاذب لصدق الاصل فليكن الخاص الذي هو عكس تقيض العكس كاذباً فليكن التقيض كاذباً ثبتت صحة العكس وهو المطلوب وأما بيانه في المشروطة العامة فتقول فيه اذا صدق قولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه حينية مطلقة قائلة بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وتكس الى عرفة عامة كنفسها قائلة لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتباً وهذا أخص من تقيض الاصل لان تقيض الاصل حينية ممكنة وهي أعم من العرفية العامة لان الامكان أعم الجهات وأما بيانه في العرفية العامة فتقول فيه اذا صدق قولنا دائماً بعض الكاتب متحرك الاصابع (١٦١) مادام كاتباً صدق عكسه حينية مطلقة قائلة بعض متحرك

عرفية عامة وهي تمكن الى العرفية العامة التي هي أخص من قائلها

(قوله وهي تمكن الى العرفية العامة التي هي أخص من قائلها) أقول وذلك لان العرفية العامة أخص من الممكنة العامة التي هي تقيض الضرورية وأخص من المطلقة العامة التي هي تقيض الدائمة وأخص من الحينية الممكنة والحينية المطلقة التين هما تقيضا العامتين وأخص من تقيض الخاصتين لانهما تقيضا الجزأين الاولين منهما فيكونان أخص من أحد المفهومات الثلاثة التي هي تقيض

(قوله وأخص من تقيض الخاصتين الخ) قيل لاحاجة الى هذا البيان لان المتبث بطريق العكس هو عكس الجزء الاول منهما كما اعترف به قدس سره فيكون العرفية العامة أخص من الحينية الممكنة والمطلقة التين هما تقيضا العامتين سواء كانتا تقيضتين أو جزئيتين الخاصتين كاف وليس بشئ لان كون العرفية العامة أخص من تقيض جزأيها لا يكفي فيها هو المقصود أعني كونها أخص من تقيضها مالم يبين ان تقيض الجزئيتين أخص من تقيضها (قوله لانها) أي الحينية الممكنة والحينية المطلقة تقيضا الجزء الاول من الخاصتين

(م - ٢١ - شروح الشبهة ثانی) تقيض الاصل لان الاصل عرفة عامة فتقيضه حينية مطلقة لان الامكان أعم الجهات وهذا الاعم كاذب لصدق الاصل فليكن الاخص وهو عكس التقيض كاذباً فليكن تقيض العكس كاذباً فليكن العكس صادقاً وهو المطلوب وأما بيانه في الخاصتين فتقول اذا صدق قولنا دائماً أو بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس بمتحرك بالفعل صدق عكسه حينية مطلقة لادائمة قائلة بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع دائماً أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ففرق بين عجز الاصل وعجز العكس فلو لم يصدق صدر العكس أعني الحينية المطلقة لصدق تقيضها (قوله عرفة عامة) وهي لاشئ من متحرك الاصابع كاتب مادام متحركاً وهي تنعكس كنفسها عرفة عامة كما سبق ان العرفية العامة السالبة عكسها كنفسها قالة لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ولا شك ان هذا أخص من تقيض الجزء الاول من الاول الذي هو المشروطة أو العرفية العامتين لان تقيض الاولى الحينية الممكنة والامكان أعم الجهات وتقيض الثانية الحينية المطلقة أعم من العرفية العامة لان الثبوت بالفعل أعم من الدوام لان الثبوت بالفعل أعم من ان يكون على جهة الدوام أولاً وانما اعتبرنا اجراء طريق العكس في الجزء الاول من الخاصتين ولم نعتبره في الجزء الثاني منها وهو اللادوام وذلك لان قيد اللادوام في كل من الاصل والعكس سالبة جزئية مطلقة عامة كما علمت ولا يمكن اثباتها بطريق العكس لان تقيض السالبة الجزئية الواقعة عكساً وهي

للمطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لاننافي لادوام التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة سالبة لأن السلب في بعض أوقات الذات لاننافي الثبوت في أوقات الوصف ويسان ذلك ان لادوام الذي في العكس معناه بعض متحرك الاصابع ليس بكتاب بالفعل وتقيضه دائمة مطلقة موجبة كلية وهي كل متحرك الاصابع كاتب دائما وعكس هـنا التقيض حينية مطلقة موجبة قائمة بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب وهذا العكس لاننافي لادوام الاصل الذي هو بعض الكاتب ليس بمتحرك بالفعل لانه ليس تقيضه ولا أخص من تقيضه لان تقيضه دائمة مطلقة موجبة كلية وهي كل كاتب متحرك دائما بل يجماع ذلك العكس الاصل أعني اللادوام لان ثبوت التحرك للكاتب في حين من الاحيان لاننافي سلبه فيه في بعض الاحيان فالخاصل ان دليل العكس لاننافي في عجز الخاصيتين وأما يتأني في الصدولانه ينافي الاصل ( قوله وأما في الوقتين ) أي الوقتية والمتنشرة وقوله الوجوديتين أي الوجودية الدائمة والوجودية للاضورية ( قوله وعكسها أخص من قائضها بيان ذلك في الوقتية ان تقول مثلا اذا صدق بعض القمر منخفض وقت الحيلولة لادائما ) أي بعض القمر ليس بمنخفض بالفعل صدق عكسها مطلقة عامة قائمة بعض القمر منخفض بالفعل اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه دائمة مطلقة أعني لاشئ من المنخفض بقمر دائما وتكسر الى نفسها دائمة مطلقة قائمة لاشئ من القمر بمنخفض دائما ومعلوم ان الاصل وقتية تقيضها مفهوم مررد هي تقيض ( ١٦٢ ) الجزء الاول والجزء الثاني أي من الاصل ومعلوم ان الجزء الاول من الاصل

<p>وقية تقيضها ممكنة وقية والجزء الثاني من الاصل مطلقة عامة تقيضها دائمة مطلقة فيكون قبيض الاصل مفهوم مررد بين الممكنة الوقتية وبين الدائمة المطلقة وقد علمت ان عكس قبيض العكس دائمة مطلقة فهو مساو لاحد جزأي المفهوم المررد ومن المعلوم ان المفهوم المررد أهم من</p>	<p>وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قائضها الخاصيتين أعني المفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فتكون العرفية العامة أخص من أخص من تقيض الخاصيتين ( قوله وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قائضها ) أقول لان عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي أخص من الممكنة الوقتية التي هي تقيض الجزء الاول من الوقتية وأخص من الممكنة الدائمة التي هي تقيض الجزء الاول من المتنشرة ( قوله فتكون العرفية العامة أخص الح ) نحو بعض ( ج ب ) ما دام ( ج ) لا دائما عكسه بعض ( ج ب ) حين هو ( ب ) وتقيضه لاشئ من ( ب ج ) مادام ( ب ) وهي تنكسر الى لاشئ من ج ب مادام ج وهو أخص من قبيض الجزء الاول أعني لاشئ من ج ب حين هو ج الذي هو أخص من قبيض الاصل أعني كل ج ب حين هو ج او لاشئ من ( ج ب ) حين هو ( ج ) أو بعض ج ب حين هو ج وليس بعض ج ب حين هو ج</p>
---	---

أحد جزئيه لانه متحقق في الجزء الآخر فيكون عكس قبيض العكس أخص من التقيض لانه مساو للاخص والمساوي للاخص وهذا التقيض أعني المفهوم المررد باطل لصدق الاصل وما نافي الصادق باطل واذا بطل الاعم بطل الاخص وهو عكس تقيض العكس واذا بطل عكس تقيض العكس بطل تقيض العكس واذا بطل ثبت محبة العكس وهو المطلوب وان شئت قلت ان عكس تقيض العكس دائمة وهي أخص من الوقتية التي هي أحد جزئي المفهوم المررد التي هي أخص من المفهوم الذي هو التقيض واذا كان المفهوم أهم من الممكنة كان أهم بالنسبة للدائمة ثم ان هذا المفهوم الذي هو الاعم باطل فيبطل الاخص فيبطل تقيض العكس فيثبت العكس وهو المطلوب وأما بيانه في المتنشرة فتقول فيه اذا صدق بعض القمر منخفض في وقت ما لادائما أي بعض القمر ليس بمنخفض بالفعل صدق عكسه مطلقة عامة وهي بعض القمر منخفض بالفعل اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه دائمة مطلقة وهي لاشئ من المنخفض بقمر دائما وهي تنكسر كنفسها دائمة مطلقة لاتها سالبة وهي لاشئ من القمر بمنخفض دائما وهي أخص من قبيض الجزء الاول من الاصل لان الاصل متنشرة مركبة من متنشرة مطلقة وهذه تقيضها ممكنة دائمة والجزء الثاني مطلقة عامة وتقيضها دائمة مطلقة فيكون تقيض الاصل أعني المتنشرة مفهوما مرردا بين الدائمة المطلقة والعامة المطلقة وعكس تقيض العكس أخص من الممكنة الدائمة التي هي أخص من المفهوم المررد فيكون العكس أخص من الاخص والاعم وهو المفهوم المررد باطل لصدق الاصل واذا بطل الاعم



بطل الاخص وهو المكنة الدائمة. وإذا بطلت بطل الاخص منها وهو عكس قبض العكس فيبطل حيثئذ نقبض العكس وبثبت صحة العكس وهو المطلوب وأما بيانه في الوجودية للاضروية فتقول اذا صدق بعض الانسان ضاحك بالفعل بالضرورة أي لاشيء من الانسان بضاحك بالامكان المأم صدق عكسه مطلقه عامه وهي بعض الضاحك انسان بالفعل اذا لم يصدق هنا لصدق قبضه دائمه مطلقه وهي لاشيء من الضاحك بانسان دائما وتنكس كنفسها الى لاشيء من الانسان بضاحك دائما وهذه الدائمة مساوية لقبض الجزء الاول من الاصل لان الاصل وجودية للاضروية مركب من مطلقه عامه ومن مكنة عامه وقبض الاولى دائمه مطلقه ونقبض الثاني الضرورية المطلقه لقبض الاصل مفهوم مردد بين الدائمة المطلقة والضرورة المطلقة وعكس القبض دائمه (١٦٣) مطلقه فهو مساو لاحد جزئي المفهوم

وذلك الجزء أخص من المفهوم المردد فيكون العكس مساويا للاخص ومساوي الاخص أخص ثم ان الاعمال بطل لصدق الاصل فليكن الاخص وهو العكس كاداً فليكن النقض كذلك فثبت صحة العكس وأما بيان الوجودية اللادائمة فتقول فيه اذا

مثلاً اذا صدق بعض (ج ب) بالاطلاق صدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فلا شيء من (ب ج) دائماً وتنكس الى لاشيء من ج ب دائماً وهو نقبض بعض (ج ب) بالاطلاق فيلزم اجتماع القبيين وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والا فلا شيء من (ب ج) مادام (ب) دائماً فلا شيء من (ج ب) مادام (ج) وهو اخص من قبض بعض (ج ب) بالضرورة أعني قولنا لاشيء من (ج ب) بالامكان وعلى هذا القياس وأما خصص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انكس السوالب به موقوف على عكوس الموجبات كما يتوقف بيان انكسها على عكوس السوالب

فتكون أخص من الاخص — وأما في الوجوديتين فهي قبض الجزء الاول منهما فتكون أخص من قبضهما

صدق قولنا بعض الانسان ضاحك بالفعل لادائمة أي لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل صدق عكسه مطلقه عامه وهي بعض الضاحك انسان بالفعل ادلاً لم يصدق هذا لصدق قبضه دائمه مطلقه سالبه كلية وهي لاشيء من الضاحك بانسان

(قال مثلاً اذا صدق بعض ج ب بالفعل الخ) لم يتعرض لقبول اللادوام هنا أيضاً لا عرفت ههنا أنها سالبة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فيكون أخص من الاخص) أي فيكون السالبة الدائمة أخص من الاخص أي من قبض الاصل لان المكنة الوقية والمكنة الدائمة أخص من أحد المفهومات الثلاثة الذي هو نقبض الاصل (قوله في) أي السالبة الدائمة قبض الجزء الاول من الوجوديتين أعني المطلقة العامة لان قيد اللادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فتكون أخص من قبضها) أعني أحد المفهومات الثلاثة (قول لان بيان انكس السوالب الخ) يريد انه لا يمكن اثبات عكوس كليهما بطريق العكس لزوم الدور فلا بد في اثبات عكوس احدهما من معرفة عكوس الآخر بطريق آخر فلما قدم للمستف السوالب وأثبت عكوسها بطريق الخلف والافتراض أمكنه أن يثبت عكوس الموجبات بطريق العكس بخلاف عكس السوالب فانه لا يمكن اثباتها به لانه يلزم البيان بما لم يبين بعد وهو ان كان جائزاً لكن تركه بقدر الامكان أولى وهذا القدر كاف في نكتة التخصيص

وتنكس مثل نفسها الى قولنا لاشيء من الانسان بضاحك وهذا العكس أخص من قبض الاصل وذلك لان الاصل مركب من مطلقتين عامتين فقبضهما مفهوم مردد من دائمتين عامتين فالعكس مساو لاحد جزئ المفهوم ومعلوم ان أحد جزئ المفهوم أخص منه فاساواة وهو العكس أخص من المفهوم المردد حيثئذ ثم ان هذا الاعم أعني المفهوم المردد باطل لصدق الاصل وأذا بطل بطل الاخص وهو العكس فيبطل القبض فثبت صحة العكس فظهر لك بما قلنا وجه كون عكس القبض أخص من نقبض هذه القضايا فتأمل (قوله واما خصص هذا الطريق) أي دليل العكس وقوله بالموجبات أي مع انه يتأتى في السوالب (قوله لان بيان انكس السوالب به) أي بطريق العكس وقوله موقوف الخ وذلك لانا لعكس السالبة الكلية كنفسها ثم قول لو لم يصدق هذا المكن لصدق قبضه وهو موجبه جزئية ثم تنكس هذه للموجبة الجزئية الى ما يتأتى الاصل فقد توقف بيان انكس السوالب على عكس الموجبة وهكذا يوجه به قوله كما توقف بيان انكسها به على عكوس السوالب

( قوله فلما قدمها ) أى عكوس السوالب أمكنه ان يبين به عكوس الموجبات لان فيه توقفا على معلوم وهو عكس السوالب المقدمة وقوله بخلاف السوالب أى قاته لا يتأتى له ان يذكر هناك طريق العكس وذلك لان عكوس السوالب قدمها قبل عكوس الموجبات فلو ذكر دليل العكس هناك لكان فيه توقف على شيء مجهول وهو عكوس الموجبات. لان عكوس الموجبات إنما ذكرها بعد عكوس السوالب فلاجل هذاخص هذا الطريق بالموجبات ( قوله فى الانكاس ) فى بمعنى من أى من الانكاس أى ان حالها من الانكاس غير معلوم وعدم الانكاس غير معلوم وإذا كان كل من الانكاس وعدمه غير معلوم لزم التوقف ( قوله ذهبوا الى انكاس الممكنتين ) أى الممكنة الخاصة والعامة وقوله الى الممكنة عامة أشار بذلك الى ان التوقف إنما هو للتأخيرين ( قوله لانه اذا صدق بعض ج ب ) أى بعض ( ١٦٤ ) الانسان حيوان بالامكان العام وقوله صدق بعض ب ج أى صدق عكسه

موجبة جزئية ممكنة عامة  
 هي بعض الحيوان انسان  
 فلو لم يصدق هذا العكس  
 لصدق تقضيته سالبة كلية  
 ضرورية وهي لاشيء من  
 الحيوان بانسان وتضم هذا  
 التقيض للاصل بمجمل  
 الاصل صغرى والتقيض  
 كبرى بحيث يقول بعض  
 الانسان حيوان ولا شيء  
 فلما قدمها أمكنه ان يبين به عكوس الموجبات بخلاف السوالب قال  
 ( واما للممكنتان فحالهما فى الانكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانكاس فيها  
 على انكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية فى  
 الشكل الاول والثالث اللذين كل واحد منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانكاس وعدمه )  
 اقول قدماء المتطيقين ذهبوا الى انكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوده أحدها الخاف  
 لانه اذا صدق بعض ( ج ب ) بالامكان صدق بعض ( ب ج ) بالامكان العام والا فلا شيء من  
 ( ب ج ) بالضرورة ونضمه مع الاصل ونقول بعض ( ج ب ) بالامكان ولا شيء من ( ب ج )  
 بالضرورة ينتج بعض ( ج ) ليس ( ج ) بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو أن يفرض  
 ذات ( ج و ب د ) ( قدب ) بالامكان و ( د ج ) فبعض ( ب ج ) بالامكان وهو المطلوب

فالمقصود بقوله أمكنه الخ أمكنه من غير لزوم محذور فلا يرد ان البيان بما لم يبين بعد شايع  
 بل قد بين بما بين فى علم آخر وان الافتراض أيضاً فيه البيان بما لم يبين بعد أعني انتاج الشكل  
 الثالث ( قال ممكنة عامة ) ولا تنكس الممكنة الخاصة كنفسها لصدق قولنا بعض الانسان كاتب  
 بالامكان الخاص مع عدم صدق بعض الكاتب انسان بالامكان الخاص لصدق كل كاتب انسان  
 بالضرورة نعم يصدق بالامكان العام لان سلب الانسانية ليس بضروري من الكاتب وبما ذكرنا ظهر  
 لك اندفاع ما توهم من أن السالبة الوقتية أخص من الممكنة الخاصة الموجبة لانها أخص من الممكنة  
 الخاصة السالبة والموجبة والسالبة لافرق بينهما فى الممكنة الخاصة باللفظ ومضى لم تنكس الاخص لم  
 تنكس الاعم وإذا ثبت عدم انكاس الممكنة الخاصة ثبت عدم انكاس الموجبة الممكنة العامة فلاوجه لما  
 ذهب اليه القدماء ولا لتوقف المصنف وذلك لان اللازم بما ذكره عدم انعكاس الممكنة الخاصة الموجبة  
 باعتبار الجزء السلبى والقدماء اعاد ذهبوا الى انكاسها باعتبار الجزء الثبوتى وكذا توقف المصنف فيه  
 ( قل فبعض ( ب ج ) بالامكان ) يرد عليه أنه لايد من اثبات كونها أخص قضية لازمة بعد الدليل

ساب الشيء عن نفسه قد يكون صحيحاً لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع فلا نسلم كذبها لاما نقول ان هذه وثالثها  
 النتيجة موضوعها موضوع الاصل وموضوع الاصل موجود لانها موجبة ثم ان الشارح مثل للممكنة العامة ولم يمثل للخاصة  
 لان ما زلنا العام يلزم الخاص ( قوله وهو ان يفرض ذات ج الخ ) أى وهو ان يفرض ذات الانسان والحيوان أى يصدقهما  
 زيد وتحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول فيتصل مقدمتان قضيتهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا فتجمل  
 المقدمة الحاصلة من حمل المحمول على زيد صغرى والخاصة من حمل الموضوع عليه كبرى بحيث يقول زيد حيوان بالامكان  
 العام وزيد انسان بالامكان العام ثم رده الى الشكل الاول بكس الصغرى الى بعض الحيوان زيد فيصير هيئة القياس من  
 الشكل الاول هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب

( قوله وتالها الخ ) حاصله انه اذا صدق بعض الانسان حيوان صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان اذ لو كذب هذا المكس لصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان بالضرورة وينعكس ذلك التقيض الى لاشيء من الانسان بحیوان بالضرورة وهذا العكس مناقض للاصل الذي هو مفروض الصدق فيكون كاذبا فيكون حيث يتقضى العكس كاذبا فيلزم صحة العكس وهو المطلوب اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح فيجتمع التقيضان الاول ان يقول وهو منافي الاصل الذي هو مفروض الصدق اذ كلام الشارح وهو اجتماع التقيضين يمكن ان يخلص منه بان يقال ان الاصل كاذب وهو غير مقصود اذ المطلوب صدقه لا كذبه ( قوله في الشكل الاول ) هذا رد بالنسبة للدليل الاول وقوله والثالث رد بالنسبة للدليل الثاني ومودليل الافتراض واعلم ان للمصنف لم يتعرض للتالث لانه اتعا قال أو على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى ( ١٦٥ ) الضرورية في الشكل الاول بناء على

وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض ( ب ج ) بالامكان لصدق لاشيء من ( ب ج ) بالضرورة فينعكس الى لاشيء من ( ج ب ) بالضرورة وقد كان بعض ( ب ج ) بالامكان فيجتمع التقيضان وهذه الدلائل لاثم اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة وأما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا دائما فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر للمصنف بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم اننا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ يظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل أن ماهو ( ج ) بالفعل ( ب ) بالامكان ومفهوم المكس أن ماهو ( ب ) بالفعل ( ج ) بالامكان ويجوز ان يكون ( ب ) بالامكان وان لا يخرج من القوة الى الفعل أصلا

( قوله واعلم اننا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل ) أقول أي اذا اعتبرنا اوصاف ذات الموضوع بالموافاة بالامكان العام على ماهو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة

وهو ممنوع لجواز أن يكون اللازم كونه ( ج ) بالفعل بناء على كون عقد الوضع في الاصل بالفعل وبهذا أيضا ظهر أن الاستدلال انما يتم على مذهب الفارابي على انتاج الصغرى الممكنة واتما ضم المصنف قوله مع الكبرى الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كذلك ( قال والثالث ) لم يتعرض للمصنف له بناء على انه يمكن اثبات بعض ( ج ب ) بالامكان من غير ملاحظة كون المقدمتين الافتراضيتين على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا افترق وصفان على ذات واحدة يكون كل واحد منهما ثابتا في وقت آخر ولو بالامكان ( قال وستعرف انها عقيمة ) واتما اكتفي المصنف على عدم التحقق حيث قال وكل منهما غير متحقق لانه كاف في عدم تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء البطلان ( قال وان لا يخرج الخ ) ولو فرض خروجه يكون ج بالفعل فيصدق بعض ( ب ج ) بالفعل ولا يكون الممكنة العامة أخص قضية ( قوله يلزم انعكاس السالبة ) الى قوله ويكون الممكنة العامة منتجة في صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه لا تدراج الاوسط في الاوسط بلا شبهة واذا كان الصغرى الممكنة

لا يثبت في الامكان بحيث يقال ان ذلك الدوام الواقع عكسا لتقيض العكس مخالف للاصل الذي هو الممكنة العامة بل هو مجامعة فلم يتم حيثئذ الدليل الثالث ( قوله توقف فيه ) أي حيث قال وكل من عكسها وعدم عكسها غير معلوم واتما لم يجزم بعدم الانعكاس مع ان القوم ادعوا دعوة وأقاموا عليها دليلا ولم يتم فقد بطلت هذه الدعوة لانه لا حاجة الى ادعاء بطلان الدعوة اذ عدم محققه للانعكاس كاف في المقصود ( قوله واعلم الخ ) هذا اعتراض على المصنف في توقفه وحاصله اننا لو نظرنا لمذهب الشيخ لجزمنا بعدم الانعكاس وان نظرنا لمذهب الفارابي لجزمنا بالانعكاس فلا وجه حيثئذ لتوقف ( قوله ان ماهو ج بالفعل ) أي ان كل ما اتصف بالمخارية بالفعل فهو مركوب زيد بالامكان وعكسه بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان كاذب لصدق تقيضها كما يأتي

( قوله وما يصدق المثال المذكور في السالبة الخ ) أي للمذكور فيها تقدم في عكس السوالب وهو المشار اليه هنا بقوله فانه يصدق كل حمار مركوب الخ ( ١٦٦ ) ( قوله لان كل الخ ) أي وأما كذب ذلك العكس لصدق تقيضه وهو لاشيء

من مركوب زيد بالفعل  
ببحار بالضرورة وأما كان  
هذا التقيض صادقاً لان  
كل ماهو مركوب زيد  
بالفعل فرس بالضرورة  
ولاشيء من الفرس ببحار  
بالضرورة ينتج لاشيء  
أما هو مركوب زيد بالفعل  
حمار بالضرورة وهو  
المطلوب فتقول الشارح  
لان كل الخ دليل على  
صدق تقيض العكس وإذا  
كان تقيض العكس صادقاً  
كان العكس كاذباً ( قوله  
لان مفهومها ان ماهو ج  
بالامكان ) أي ماهو حمار  
بالامكان فهو مركوب زيد  
بالامكان وما هو مركوب  
زيد بالامكان فهو حمار  
بالامكان ( قوله ويتضح  
لك من هذه المباحث )

موجبة جزئية ممكنة عامة فتكون الممكنة متبعة في الصفري الاول والثالث بلا اشتباه ويكون التقيض  
بالمثال المفروض متنفذا اذ لا يصدق على مذهبه ان كل ماهو مركوب زيد فرس بالضرورة وإذا  
اعتبرنا اتصافه به بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ يزعم المتأخرين يجب أن لا يثبت شيء من  
هذه الاحكام فتوقف المصنف حينئذ في الممكنتين لاحصاء له

متبجاً ثبت بالدليلين المذكورين انعكاس الممكنة كفسها وإذا ثبت ذلك ثبت انعكاس السالبة الضرورية  
كنفسها لانه اذا صدق لاشيء من ( ج ب ) بالضرورة صدق لاشيء من ( ب ج ) بالضرورة والا  
لصدق تقيضه وهو بعض ( ب ج ) بالامكان وتنكس الى بعض ( ج ب ) بالامكان وهو تناقض الاصل  
والسري في ذلك ان الممكنتين اذا كانتا متلازمتين كان تقيضا متلازمين قطعاً وبما حررنا لك ظهر  
ان تقديم انتاج الممكنة على انعكاسها وتقدم انعكاسها على انعكاس الضرورية في الذكر أولى  
والامر في ذلك أسهل ولا كان ترتب الاحكام الثلاثة على مذهب الفارابي في غاية الظهور لم يمتنع  
قدس سره لبيان ( قوله ويكون التقيض الخ ) أخره عن الاحكام الثلاثة لتعلقه بجميعها فانه لو ثبت المثال  
المذكور يطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى ( قوله اذ لا يصدق ) على مذهب الفارابي ان كل ماهو  
مركوب زيد فرس بالضرورة لصدق تقيض ( ج ) لان بعض ماهو مركوب زيد بالامكان حمار  
بالضرورة فيصدق بعض ماهو مركوب زيد بالامكان ليس بفرس بالامكان ( قوله يزعم المتأخرين قيد  
بذلك لانه لو اعتبر اتصافه بما به بالفعل بحسب الفرض كما هو تحقيق الشارح يكون الاحكام الثلاثة  
ثابتة أيضاً بناء على تلازم الامكان والفعل بحسب الفرض ( قوله يجب أن لا يثبت الخ ) أي عدم  
الثبوت والانتفاء واجب ليتفرع عليه بطلان توقف المصنف ( قوله فتوقف المصنف الخ ) قال  
الحقق التفتازاني قلت المتبر هو الفعل لكن وقع التردد في أنه الفعل بحسب نفس الامر أو بحسب  
فرض العقل وأن الفعل بحسب الفرض هل هو مساو للامكان أم لا انتهى وفيه أن اعتبار الفعل  
بحسب الفرض أتم ما هو تحقيق الشارح لم يسبق اليه أحد قبله فبانه تردد المصنف عليه بما لا وجه له  
كما لا وجه لما قيل لعل ذلك التوقف لتوقفه فيما هو الحق من مذهبي الفارابي والشيخ لانه يلزم  
من ذلك أن يكون المصنف متوقفاً في جميع المسائل العلمية ( قال ويتضح لك الخ ) فيه اشارة الى  
أن جزم المصنف بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها المستفاد من جزمه بانعكاس الدائمتين

فنا ان الضرورية تنكس كنفسها وانعكاسها كنفسها ممنوع لانعكاس الممكنة كنفسها لاجل  
ان يكون عكس الممكنة المائل لها متبجاً تقيضه بالضرورة وتنكس بالضرورة الى نفسها وهذا العكس لا يتناقض الاصل الا هو لان المقابل للامكان  
أما هو الضرورة فتأمل

(قوله ان انعكاس السالبة الضرورية كنعكسها مستلزم الخ) وجه الاستلزام ان السالبة الضرورية اذا كانت تنعكس كنفسها وانما الدليل أعني دليل العكس على صحة عكسها الذي هو ضرورة فقول لو لم يصدق هذا العكس الذي هو ضرورة لصدق نقضه ممكنة والممكنة تنعكس كنفسها وكون هذا العكس منقضا للأصل الذي هو الضرورة لان الضرورة انما يقابلها الامكان فانعكاس الضرورية كنعكسها مستلزم لانعكاس الممكنة كنعكسها لانهما متقابلان واداء كان الممكنان متلازمان كان قضيضهما متلازمين قطعاً وقوله وبالعكس أي وانعكاس الممكنة كنعكسها مستلزم لانعكاس السالبة الضرورية كنعكسها لانا قول لو لم يصدق عكس السالبة الضرورية كنعكسها لصدق نقضه وهو الممكنة الموجبة ونعكسها الى نفسها فيحصل ما يناقض الاصل فيكون عكس النقيض كادبا فيقتل النقيض فيصدق العكس \* واعلم انه اذا كان المدعى صدق عكس الضرورية ولا بد من اقامة دليل غير الدليل الذي تأتي به لصدق عكس الممكنة والا لزم الدور وهو ان صحة عكس الممكنة متوقف على عكس الضرورية وعكس الضرورية متوقف على صحة عكس الممكنة وقوله كل ذلك أي ما نستخدم من الاستلزامين (١٦٧) وهو ان انعكاس السالبة الضرورية على

أن انعكاس السالبة الضرورية كنعكسها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة كنعكسها وبالعكس وكل ذلك بطريق العكس قال

( وأما الشرطية فالصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للعكس. وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس صدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس وأما المفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزأها بالطبع

( أقول ) الشرطيات المتصلة اذا كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلاف فانه لو صدق نقيض العكس لا انتظم مع الاصل قياسا منتجا للعكس أما اذا كانت موجبة ففلاها اذا صدق كلا كان او قد يكون اذا كانت ( اب فيج د ) وجب أن يصدق قد يكون اذا كان ( ج د قاب ) والا فليس البتة اذا كان ( ج د قاب )

الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة بما لا وجه له للاستلزام بينهما ( قال كل ذلك بطريق العكس ) الا انه اذا ثبت عكس أحدهما بطريق العكس لابد من بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور كما أثبت الشارح انعكاس الممكنة كنعكسها بقوله لان مفهومها انما هو حيث لا يمكن لامكان الخ ( قال اذا كانت موجبة ) قدم بيان حكم الموجبات هنا لكثرة استعمال الشرطيات للموجبة وقيل لان الايجاب أشرف والسوالب الحلية انما تستحق التقديم لانعكاسها كلية وهي أقيد في المعلوم

له للاستلزام بينهما ( قوله اذا كانت موجبة الخ ) قدم حكم الموجبات هنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة ( قوله بالخلاف راجع ) لقوله تمكن موجبة جزئية ولقوله سالبة كلية وانما لم يثبت ذلك بطريق العكس لانه جعل الدعوة مركبة من انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لابد فيه عند اثبات عكس أحدهما من تسليم عكس الآخر وببانه انما يكون بطريق آخر ( قوله ففلاها اذا صدق كلا كان الخ ) أي كلا كان الشيء انسانا كان حيوانا أو قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا ( قوله وجب ان يصدق الخ ) أي وجب ان يصدق عكسه وهو قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق قضيضه وهو ليس البتة اذا كان حيوانا كان انسانا وبضم هذا النقيض الى الاصل أعني الموجبة الكلية أو الجزئية بمجمل النقيض كبرى والاصل صغرى هكذا قد يكون أو كلا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان حيوانا كان انسانا ينتج قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو انسان أو ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان وهذا محال ضرورة صدق قضيضه وهو أنه كلا كان انسانا فهو انسان واداء صدق نقيض هذه النتيجة كانت كاذبة والحادية انما جاءت من نقيض العكس فليكن العكس حقا

كنفسها مستلزم لانعكاس  
الممكنة كنعكسها وانعكاس  
الممكنة كنعكسها مستلزم  
لانعكاس الضرورية كنعكسها  
وقوله بالعكس أي انما  
يظهرا بطريق العكس  
للاخلاف ولا الاقتراض  
ثم ان قول الشارح ويتضح  
لك مراده به الاعتراض  
على المصنف وحاصله ان  
جزم المصنف بعدم  
انعكاس السالبة الضرورية  
كنفسها المستلزم من جزمه  
سابقا بانعكاس الدائميتين الى  
الدائمة وتوقفه في انعكاس  
الممكنة للموجبة بما لا وجه

( قوله وينظم مع الاصل هكذا قد يكون الخ ) اقتصر الشارح على ما اذا كان الاصل جزئياً لان ما لم يكن الجزئي يلزم عليه ( قوله وهو محال ضرورة صدق الخ ) أي فاستحالة النتيجة ليست بمخالفة الاصل المفروض الصدق نظير مامر وما يأتي بل انما جاءت لتكون قبضها وهو كما كان اب فاب صادق فتكون النتيجة كاذبة ( قوله كما كان اب فاب ) أي كما كان الشيء انساناً في نفس الامر والواقع فهو انسان بمعنى انه لا يتغير عن هذه الحالة هذا هو المراد فلا يعترض بان اثبات الشيء لنفسه باطل لما عرفت سابقاً ان معناه ان ثبت الشيء الثابت في الواقع لا فيه من تحصيل الحاصل ( قوله اذا صدق قولنا ليس البتة ) أي اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انساناً فهو فرس صدق عكسه وهو ليس البتة اذا كان الشيء فرساً كان انساناً اذا لو لم يصدق لصدق قبضه وهو قد يكون اذا كان ( ١٦٨ ) الشيء فرساً كان انساناً ويضم مع الاصل على انه صغرى هكذا قد يكون اذا

وينظم مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان ( اب فح د ) وليس البتة اذا كان ( ج د فاب ) ينتج قد لا يكون اذا كان ( اب فاب ) وهو محال ضرورة صدق قولنا كما كان ( اب فاب ) وأما اذا كانت سالبة فإلا اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان ( اب فح د ) وجب أن يصدق فليس البتة اذا كان ( ج د فاب ) والا فقد يكون اذا كان ( ج د فاب ) وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان ( ج د فح د ) هذا خالف وانما لم يتعكس للموجة السالبة كلية لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم واستناع استلزام العلم للعكس كلياً كقولنا كما كان الشيء انساناً كان حيواناً وعكسه كذا كاذب وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انساناً كان حيواناً لانه كما كان هذا انساناً كان حيواناً اذا كانت المتصلة لزومية أما اذا كانت اتفاقية فإن كانت اتفاقية خاصة لم يقد عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فلا فائدة فيه وان كانت عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقاً وأيضاً والشرطيات ليست مسائل العلوم حتى يكون السكاية أفيد وأضبط وفيه ان السوال بالحمية أيضاً ليست مسائل العلوم بالخلق لم يشته بطريق العكس مع جريانه فيها لانه جعل الدعوى مركباً من انعكاس الموجبة والسالبة معاً ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس أحدهما من تسامع عكس الاخرى وبيانه بطريق آخر ( قال فكما ان هذا الصادق الخ ) يعني ان الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المحققة معهما في نفس الامر فما قيل ان موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليس كموافقة المقدم له لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم فيكون موافقة المقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له كلية فيفيد عكس الموجبة السالبة وهم تقدير ( قال لجواز موافقة الخ ) لان الصادق صادق على أي

كان الشيء فرساً كان انساناً وليس البتة اذا كان الشيء انساناً فهو فرس ينتج قد لا يكون اذا كان الشيء فرساً فهو فرس وهو محال لانه سلب الشيء عن نفسه ( قوله لانه كما كان هذا انساناً الخ ) أي انما كان العكس كاذباً لان قبضه وهو كما كان هذا انساناً كان حيواناً صادقاً واذا كان التقبض صادقاً كان العكس كاذباً ( قوله فان كانت اتفاقية خاصة ) أي بالمعنى الاخض وهو أن يكون طرفاها صادقين وقوله لم يقد عكسها أي لم تحصل به فائدة نحو كما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً فكذلك كان الحمار ناطقاً كان الانسان ناطقاً

( قوله موافقة صادق لصادق ) أي موافقة التالي للمقدم فالصادق الاول مصدوقه التالي والثاني مصدوقه المقدم وقوله فكما وأما ان هذا الصادق وهو المقدم وقوله وموافقة ذلك الصادق وهو التالي يعني ان الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة في نفس الامر صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المحققة معها في نفس الامر ( قوله وان كانت عامة ) أي بالمعنى الاعم وهو أن يكون التالي صادقاً سواء كان المقدم صادقاً أو كاذباً نحو كما كان الانسان حجراً أو فرساً كان الحمار ناطقاً ( قوله لجواز موافقة الصادق ) وهو التالي وقوله لتقدير أي تقدير كان سواء قدرت الانسان حجراً أو فرساً أو شجراً أو غير ذلك لان الصادق لما كان ثابتاً في نفس الامر كان موافقاً وجامعاً لأي تقدير كان صادقاً أو كاذباً وقوله بدون العكس أي بدون موافقة أي تقدير للصادق بحيث يلزم أن يكون التقدير الكاذب موافقاً للصادق نحو كما كان الانسان ناطقاً كان الحمار جاهلاً لان التقدير الكاذب لما لم يكن صادقاً في نفس الامر وموافقته الصادق في الواقع فرع صدقه فلم يثبت حينئذ موافقته

لصادق وإذا كان الكاذب لا يجمع الصادق فلا عكسها يتأتى حينئذ إذا كان التالي صادقاً والمقدم كاذباً نحو كما كان الحمار صاعلاً كان الإنسان ناطقاً إذ عكسها حينئذ كما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار صاعلاً وهذا العكس كاذب لما علمت أن الكاذب لا يوافق الصادق والقضية الانفاكية مبنها على الاتفاق وقد عدم في العكس فلا يكون لها حينئذ عكس فتأمل ( قوله البحث الثالث في عكس التقيض ) أي المخالف ( قوله قال قدماء المنطقيين عكس التقيض ) أي الموافق فإذ قاله القدماء عكس التقيض الموافق وما قاله المتأخرون وتسميه المصنف عكس التقيض المخالف ( قوله وتقيض ( ١٦٩ ) الجزء الأول ثانياً ) في بعض النسخ

والاول ثانياً فهو من

قيل السلف على معمولي

عاملين مختلفين والجورور

متقدم ( قوله مع بقاء

الكيف والصدق بمجالهما)

الباء للملابسة أي مع

بقاء الكيف والصدق في

القضية الخاصة بعد التبديل

ملتبساً بمجاله من كونه محققاً

أو مقدراً والمراد باللمية

اللمية اللازمة والمتبادر من

اللزوم مالا يكون بواسطة

فتخرج القضية اللازمة

بواسطة كالدائمة والمطلقة

العامة اللازمين بالضرورة\*

ثم إن هذا تعريف لعكس

التقيض مع قطع النظر

عن الجهة بقرينة بيان

الموجهات بعده فنأورد

على قوله وهذا خلف

بأنه لا تناقض بين بعض

( ج ) ليس ( ب ) الواقع

عكساً لتقيض الممكن وكل

( ج ) ليس ( ب ) المطلقة العامة

وأما المفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث قال

( البحث الثالث في عكس التقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية تقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق )

( أقول ) قال قدماء المنطقيين عكس التقيض هو جعل تقيض الجزء الثاني جزءاً أول وتقيض الجزء الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بمجالهما فإذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كما ليس

بحيوان ليس انساناً وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى أن الموجبة ( قوله قال قدماء المنطقيين ) عكس التقيض أقول المستعمل في العلوم هو عكس التقيض بهذا المعنى \*

وأما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها

تقدير فرض إذا كان يمكن الاجتماع معه ( قال وتقيض الجزء الاول ثانياً ) وفي بعض النسخ والاول ثانياً فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والجورور مقدم ( قال مع بقاء الكيف )

والصدق بمجاله قد عرفت فيما سبق أن المراد باللمية اللازمة ومن بقاء الصدق بمجاله جازؤه في القضية الخاصة بعد التبديل ملتبساً بمجاله من كونه محققاً أو مقدراً والمتبادر من اللزوم مالا يكون

بواسطة فيخرج القضية اللازمة التي هي أعم من عكس تقيض القضية كالدائمة والمطلقة العامة اللازمين بالضرورة وهذا تعريف لعكس التقيض مع قطع النظر عن الجهة بقرينة بيان الموجهات

بعده فنأورد على قوله وهذا خلف بأنه لا تناقض بين بعض ( ج ) ليس ( ب ) وكل ( ج ) ليس ( ب ) المطلقة العامة فأنها لا تنكس بل بالضرورة أو دائماً مثلاً وانكاسه الى كل مالميس ( ب ) ليس ( ج ) دائماً والا فبعض مالميس ( ج ) بالفعل وينكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ( ج ) ليس ( ب )

بالفعل وقد كان كل ( ج ) بالضرورة أو دائماً هذا خلف فقد خرج عن المرام وأطال الكلام قيل يمكن إثبات انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بأن انقراض الموجبة الكلية اما من

متساويين أو أخس أو أعم مطلقاً وقد ثبت أن قضي المتساويين المتساويين وتقيض الاخس والاعم أعم وأخص وفيه نظر لان الثالث بما ذكر أن يصدق الموجبة المركبة من قضي طرفي

( م — ٣٢ — شروح التسمية ثانياً ) لجواز أن يكون البعض ليس ( ب ) في وقت ( وب ) في وقت آخر

وأجاب بأنه لم يرد بقوله كل ( ج ) المطلقة العامة إذ لا تنكس بل أراد كل ( ج ) بالضرورة أو دائماً مثلاً وانكاسه الى كل مالميس ( ب ) ليس ( ج ) دائماً والافعض مالميس ( ج ) بالفعل وينكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ( ج ) ليس ( ب ) بالفعل وقد كان كل

( ج ) بالضرورة أو دائماً هذا خلف فقد خرج عن المرام وأطال الكلام ( قوله وحكم الموجبات الخ ) أي والموجبة الكلية تنكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكس لها كما ان السالبة الكلية تنكس بالمستوي كنفسها والجزئية السالبة لا تنكس بالمستوي وقوله

في العكس أي حكم السوالب في العكس المستوي حكم الموجبات هنا فكما ان الموجبة الكلية هنا تنكس كنفسها هنا كذلك

السالبة الكلية تنعكس كنعفسها بالمستوى وكان الموجبة الجزئية هنا لا عكس لها كذلك السالبة الجزئية لا عكس لها عكساً مستويًا ( قوله فإذا صدق قولنا كل ج ب الخ ) أي أنه إذا صدق قولنا كل إنسان حيوان انعكس إلى قولنا كل مائيس بحميوان ليس بإنسان ولو لم يصدق هذا العكس لصدق لازم تقيضه وهو بعض مائيس بحميوان إنسان وينعكس بالعكس المستوي إلى قولنا بعض الإنسان ليس بحميوان وهو مناقض للأصل المفروض الصدق وهو كل إنسان حيوان فأدّى لمناقضته مفروض الصدق وهو عكس لازم التقيض باطل فبطل لازم التقيض فبطل تقيض العكس وبشب العكس قول الشارح والا فبعض مائيس ج ب مراده ولو لم يصدق العكس لصدقت هذه القضية التي هي لازمة لتقيض العكس لأنها تقيضه إذ تقيض العكس ليس بعض مائيس بحميوان ليس بإنسان وهو مشتمل على ثلاث أدوات نفي فالثاني الأول منصب على الثالث ونفي النفي أثبات فرجع الأمر إلى قولنا بعض مائيس بحميوان إنسان\* وأعلم إذ ذكر الشارح التقيض بعينه وذكر لازمه لأن التقيض سالبة جزئية وهي لا تنعكس مع أننا محتاجون لعكس التقيض لاجل الاستدلال على صدق العكس فذكر لازم تقيض وهي الموجبة الجزئية لاجل أن انعكس ويصح الاستدلال على صدق عكس الأصل الذي هو المطلوب وإنما قلنا ويمكس بالعكس المستوي ولم نذكره بعكس التقيض لثلاثا يكون في الكلام مصادة لآتا بصد ( ١٧٠ ) بيانه فكيف تأخذه في الدليل فأمل ( قوله أو يضم ) عطف على قوله

الكلية تنعكس كنعفسها فإذا صدق قولنا كل ( ج ب ) انعكس إلى قولنا كلا ليس ( ب ) ليس ( ج ) والا فبعض مائيس ( ب ج ) وتنعكس بالعكس المستوي إلى قولنا بعض ( ج ) ليس ( ب ) وقد كان كل ( ج ب ) هذا خلف ويضم إلى الأصل هكذا بعض مائيس ( ب ج ) وكل ( ج ب ) ينتج بعض مائيس ( ب ب ) وأنه محال والموجة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا إنسان وكذب بعض الإنسان لا حيوان والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى سالبة جزئية فإذا قلنا لاشي من ( ج ب ) أو ليس بعينه ( ب ) فليصدق ليس بعض مائيس ( ب ) ليس ( ج ) والا فكل مائيس ( ب ) ليس ( ج ) وتنعكس بعكس التقيض إلى قولنا كل ( ج ب ) وقد كان لاشي أو ليس بعض ( ج ب ) هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس كنعفسها الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب أثبات اللزوم بينهما ( قال تنعكس إلى سالبة جزئية ) ولا تنعكس سالبة كلية لصدق قولنا لاشي من الإنسان أو ليس بعض الإنسان بفرض ( ج ب ) وقد كان من اللافرس بلا إنسان إذ بعض اللافرس كالبحر لا إنسان

وينعكس إشارة إلى دليل الخلف والأول إشارة إلى دليل العكس أي أن لازم التقيض إما أن يعكس في دليل العكس أو يضم للأصل في دليل الخلف ( قوله والموجة الجزئية الخ ) من جملة المفرع على قوله سابقاً وحكم الموجبات الخ وكذا ما بعده ( قوله لاشي من ج ب الخ ) أي أنه إذا صدق قولنا لاشي

من الإنسان بفرض أو ليس بعض الإنسان بفرض صدق عكسه وهو ليس بعض مائيس بفرض ليس لآته إنسان إذ لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو كل مائيس بفرض ليس بإنسان موجبة معدولة وينعكس بعكس التقيض إلى قولنا كل إنسان فرس وهو مناف للأصل المفروض الصدق وما تأفاه باطل فليكن عكس تقيض العكس باطلا فكذلك تقيض العكس قبت العكس وإنما لم يذكر الشارح هنا دليل الخلف لما علمت سابقاً أنه لا يكون إلا على هيئة الشكل الأول وهو هنا غير متأث وذلك لآته إذا كان الأصل جزئية فظاهر لأن الشكل الأول شرطه الإيجاب في صفراء وأن يكون كبراء كلية فإذا ضم تقيض العكس للأصل الذي هو سلب جزئي لا يخلو إما أن يجعل الأصل صفري أو كبرى فإن كان صفري لم يكن الشرط الأول موجوداً وأن جعل كبرى فقد الشرط الثاني وأما لو كان الأصل كلياً فلا يتأتى أن يكون الأصل صفري لفقد الشرط الأول وإن جعل كبرى لم يكن القياس على هيئة الشكل الأول بل الثالث ولا يمكن رده له بعكس الكبرى إذ رد الثالث لا أول إنما يكون بعكس الصفري تأمل فإن قلت قول الشارح وينعكس بعكس التقيض فيه شيء وذلك لآته بصد إقامة الدليل على ثبوت عكس التقيض فكيف يأخذه في الدليل وهل هذا الإصادة قلت أن المأخوذ عكس الموجبة وقد ثبت فيهما والمدمي الآن عكس السالبة وبينهما فرق وإنما لم تنعكس السالبة الكلية كنعفسها مثل الموجبة لصدق قولنا لاشي من الإنسان بفرض وكذب لاشي من اللافرس بلا إنسان لأن النفي الأول منصب على الثاني فيفيد أن جميع ماعداً الفرس إنسان مع أن جملة الحجر مثلاً وهو غير إنسان



( قوله كلما كان أب كان ج الخ ) أى كلما كان الشيء انسانا كان حيواناً فمكة كلام يمكن حيواناً لم يكن انساناً ( قوله لان انتفاء اللازم ) وهو الحيوانية ( قوله ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان أب فيجد ) أى اذا كان الشيء انساناً فهو فرس فمكة قد لا يكون اذا لم يكن الشيء فرساً لم يكن انساناً ولولم يصدق هذا الصدق قبيضة وهو كلما لم يكن فرساً لم يكن انساناً ويتعكس الى كلما كان انساناً كان فرساً وهو مناقض للاصل المقروض الصدق ( قوله وقال المتأخرون الخ ) حاصله ان المتقدمين عرفوا عكس التقيض بمعنى واستدلوا على صحته في الموجبة السلبية والسالبين بدالة وعلى صحته في الشرطيات بدليل فاقى المتأخرون بمنوا تلك الادلة وحاصل منهم للدالة المثبتة له في الحليات ان قولكم في الموجبة السلبية اذا صدق كل انسان حيوان صدق عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان اذا لو لم يصدق هذا العكس لصدقت للموجبة المعدولة الذي استلزمها التقيض وهي بعض ما ليس بحيوان انسان الى آخر ما مر لان لم يصدق عكس الموجبة الكلية لزم صدق هذه الموجبة المعدولة بل اللازم على عدم صدقه صدق قبيضة وهو ليس بعض ما ليس بحيوان ( ١٧١ ) ليس بانسان ولا نسل من هذا التقيض مستلزم

للك الموجبة المحصلة لان التقيض سالبة معدولة الطرفين والفضية الاخرى موجبة محصلة والسالبة اعم من المحصلة لان الموجبة لاتصدق الا عند وجود الموضوع وثبوت المحمول له وتكذيباً اذا قنداً أحدها بخلاف السالبة فاقى تصديق عند عدم الموضوع وعند وجوده وعدم ثبوت المحمول له ولا تكذب الا عند ثبوت المحمول للموضوع وحيث تدفع في التقيض انصب النفي الاول على ثبوت عدم الانسانية ولا يلزم من نفي ثبوت عدم الانسانية

لانه اذا صدق كلما كان ( أب كان ج د ) فكل ما لم يكن ( ج د ) لم يكن ( أب ) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء اللازم وهو ما يهدم الملازمة بينهما للموجبة الجزئية لا تتعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان لانساناً وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انساناً لم يكن حيواناً والسالبان تتعكسان الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان ( أب فيج د ) قد لا يكون اذا لم يكن ( ج د ) لم يكن ( أب ) والا فكيف لم يكن ( ج د ) لم يكن ( أب ) وتتعكس الى كلما كان ( أب ) كان ( ج د ) وقد كان ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان ( أب فيج د ) هذا خاف وقال المتأخرون لانسلم أنه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ( ب ج ) غاية ما في الباب أنه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض ما ليس ( ب ) ليس ( ج ) لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس ( ب ج ) لان السالبة المعدولة اعم من ( قوله وقال المتأخرون لا نسل انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ( ب ج ) غاية ما في الباب الخ ) أقول قد دفع ذلك

( قوله وقد دفع ذلك الخ ) وقد دفع بالتخصيص بان لا يكون المحمول من المفهومات من الشاملة وحيث قد يكون تقيض المحمول أفراد موجودة فيتلازم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة وتسمى قواعد الفن اتما هو بقدر الحاجة وقد مر مثل ذلك في قوله وتقيضا للتساويين متساويان ولاجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس التقيض على رأي المتقدمين اذ لاسئلة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الا مجرد تعميم للقاعدة من غير ثمرة علمية قرب عليه

ثبوت الانسانية الذي هو مدلول للموجبة لاحتمال عدم الانسانية أيضاً فلا يتم حيث الدليل الذي أقاموه على ثبوت العكس في الموجبة الكلية ويلزم من عدم اتمامه فيها عدم اتمامه في انعكاس السالبين سالبة جزئية لانتفاءه على انعكاس الموجبة الكلية كنفها لانه أخذ عكس قبيضة الموجبة في عكسها فالتدح في انعكاس الموجبة السلبية كنفها قدح في الدليلين معاً فلذا اكتفى عليه الشارح وحاصل دفع ذلك المتع انه أعاها وجود عدم الزوم بين التقيض وبين المقدمة المذكورة في الدليل الا من جعل هذا العكس الذي يؤخذ قبيضة موجبة أو معدولة الطرفين ونحن لا تأخذها كذلك بل تأخذها موجبة سالبة الطرفين والمضى كل شيء انتفت عنه حيوانيته انتفت السابته ومن المعلوم ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع لان السلب عن شيء وآيات السلب له لا تغاير بينهما في نفس الامر بل باعتبار المعبر واذا كان قولك كل ما ليس بحيوان ليس بانسان موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة يصدق عند عدم الموضوع فلا يكون فيها الا بنى السلب بان ينصب السلب الاول على الثالث فيصير اثباتاً فسلب الانسانية هو ثبوت الانسانية فتقيض ذلك العكس ليس كل ما ليس

بحيوان ليس بانسان التني الاول منصب على التني الثالث لان التني الاول داخل على سالة الطرفين واذا دخل السلب على سالة سلب سلبه واذا ثبت هذا التقيض ثبت لازمه وهو الجزئية القائلة بعض مائيس بحيوان انسان قلنق لايرد الا اذا كانت موجبة معدولة الطرفين ونحن لانيحلها (١٧٢) كذلك بل موجبة سالتها قاذ اتم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية

كنفسها تم الدليل أيضاً على انعكاس الساليتين سالة جزئية لابتنائها على انعكاس الموجبة الكلية فقول الشارح لان السالة المعدولة أى معدولة المحمول وان كانت معدولة الموضوع هنا أيضاً على زعم المانع والمراد بالسالة التقيض وقوله أعم من الموجبة المحصلة أى محصلة المحمول وهي القضية المذكورة في الدليل بدل التقيض وقوله وصدق الاعم الخ قد تقدم جوابه وهو انا نجعل تلك القضية سالة الطرفين لا معدولتها

فالكذب حينئذ اما هو يزوال السلب الاخير فيثبت الانسان فيلزم بعض مائيس بحيوان انسان وهو كاذب فيصدق العكس وما يندل على اعتبار القضية موجبة سالة الطرفين ايراد كلمة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء ولو اريد العدول لاتي بلفظ لا بحيث يقول كل لا (ب) لا (ج) (قوله فلانموا تلك الطريقة)

لانا نأخذ تقيضي الطرفين بمعنى السلب لاي معنى العدول وقد عرفت ان الموجبة السالة المحمول مساوية للسالة فقولنا كل ما ليس (ب) هو ليس (ج) موجبة سالة الطرفين في حكم السالة في عدم اقتضاه وجود الموضوع قاذ ا لم يصدق ذلك صدق ليس بعض مائيس (ب) ليس (ج) فكان معناه سلب (ج) عن بعض ماصدق عليه سلب (ب) فلا بد ان يصدق على ذلك البعض أي بعض مائيس (ب ج) ويتم الدليل قالسالة المعدولة المحمول وان كانت أعم من الموجبة المحصلة لكن السالة السالة السالة المحمول ليست أعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل أيضاً على انعكاس الساليتين سالة جزئية لابتنائها على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولذلك اكتفى في الرد على القدرح في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفسها قاته فصح في الدليلين مما هنا قدحهم في انعكاس الحملات وأما القدرح في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال لانسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم وأما يستلزم ذلك اذا كان اللزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز أن يكون انتفاء اللازم أمراً محالاً في نفسه قاذ فرض واقعا لم يبق اللزوم معه فان الحال جاز ان يستلزم الحال

(قوله لانا نأخذ تقيضي الطرفين الخ) ولذا أورد كلمة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء وزيد لفظ ما حيث لا يضاف لفظ كل الى الفعل ولو أريد العدول لقليل كل لا (ب) لا (ج) (قوله مساوية للسالة) لان سلب الشيء عن شيء وثبات السلب له لاتفاير بينهما في نفس الامر بل بالاعتبار فالموجبة في حكم السالة في عدم اقتضاه الموضوع (قوله فلا بد أن يصدق الخ) وذلك لان كذب الموجبة المذكورة أعني كذا ليس (ب) ليس (ج) اما لعدم الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول \* والاول باطل لعدم اقتضائه لوجود الموضوع لسكونها في قوة السالة فتعين أن يكون بالاعتبار الثاني أعني باعتبار سلب (ج) مما صدق سلب (ب) واذا كان سلب (ج) مسلوباً عما صدق عليه سلب (ب) كان قبضه أعني ثبوت (ج) صادقاً عليه والا ارتفع التقيضان والسالة السالة المحمول في قوة الموجبة المحصلة لان سلب السلب لا يغير الايجاب في نفس الامر بل بمجرد الاعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم السالة لا تقتضي وجود الموضوع بما عدا السالة السالة المحمول لان ذلك فيها اذا كان الايجاب حقيقياً (قوله هذا قدحهم التبع) أي ما ذكره الشارح بقوله قال المتأخرون (قوله أن يقال لانسلم التبع) يمكن دفعه بان ذلك العكس على تقدير بقاء اللزوم

أي طريقة المتقدمين في العكس غيروا التعريف الخ واعلم ان المستعمل في العلوم اما هو عكس التقيض بالمعنى الذي قاله المتقدمون وأما بلغي الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها (قوله وهو جعل الجزء الاول) أي من القضية المعكوسة وقوله تقيض الثاني أي من الاصل وقوله والثاني أي من العكس عن الاول من الاصل

( قوله يعني نأخذ الجزء الثاني الخ ) انما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون أن يقول نأخذ تقيض الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول أي من العكس لان جعل يتمدى للمفعولين أصلهما ( ١٧٣ ) المبتدأ والخبر والمفعول الاول لجعل هو

المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الاول

من العكس موصوفاً بكونه تقيضاً للجزء الثاني من الاصل وهذا لا يتصور الا بان نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونصفه بتقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفاً بهذه الصفة وهو ما قاله الشارح أما لو فسر كلام المصنف بجعل

تقيض الجزء الثاني من الاصل جزءاً اولاً من العكس لزم أن يراد بالمفعول الاول الوصف وبالتالي الذات ( قوله والواضح أن يقال الخ ) انما كان هذا أوضح لانه حينئذ يكون الاولوية والثانوية توارداً

يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول منه تقيضاً له ونأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثاني عنه قادراً حاولنا عكس قولنا كل انسان حيواناً أخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول تقيضه أي اللاحق وأخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني عنه فيحصل لاشيء مما ليس حيواناً بانسان وهي القضية المطلوبة من العكس والواضح أن يقال انه جعل تقيض الجزء الثاني من الاصل أولاً وعين الجزء الاول ثانياً مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق قال

( وأما الموجبات فان كانت كلية فسيح منها وهي التي لا تنعكس سوابها بالعكس المستوى لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل فرد فهو ليس بمنخفض وقت التوزيع لا دائماً دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة دائماً كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) فداًماً لاشيء مما ليس ( ب ج ) والا فبعض ما ليس ( ب ) فهو ( ج ) بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ( ب ) فهو ( ب ) بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال وأما المشروطة والعرفية المامتان فتعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) مادام ( ج ) فداًماً لاشيء مما ليس ( ب ج ) مادام ليس ( ب ) والا فبعض ما ليس ( ب ) فهو ( ج ) حين هو ليس ( ب ) وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ( ب ) فهو ( ب ) حين هو ليس ( ب ) وهو محال وأما الخاصتان فتعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض أما العرفية العامة فلاستلزام المامتين ايها وأما

( قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول منه أي من العكس تقيضه ) أقول انما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون أن يقول نأخذ تقيض الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول من العكس لان المفعول الاول للجعل هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الاول من العكس موصوفاً بكونه تقيض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بأن يؤخذ الجزء الثاني من الاصل ليتعين به تقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفاً بهذه الصفة أعني كونه تقيضاً للجزء الثاني من الاصل ولو فسرت بجعل تقيض الجزء الثاني من الاصل جزءاً اولاً من العكس لزم أن يراد بالمفعول الاول الوصف وبالتالي الذات واذا أريد هذا المعنى فالعبارة مذكورة الشارح

( قوله ليتعين به تقيضه ) أي لتحصيل تقيضه بادخال حرف السلب عليه ( قوله فيجعل الجزء الاول الخ ) بان يوضع ذلك التقيض المحصل بادخال حرف السلب في المرتبة الاولى فيصير الجزء الاول من العكس موصوفاً بكونه تقيض الجزء الثاني من الاصل وخلاصته ان العكس للمذكور انما يجعل بان يؤخذ الجزء الثاني من الاصل فيدخل عليه حرف السلب ويذكر أولاً وحينئذ يصبح ان يقال جعل تقيض الجزء الثاني أولاً أي موصوفاً بالاولية وهو الواضح ويصح ان يقال جعل الجزء الاول من العكس موصوفاً بكونه تقيض الجزء الثاني من الاصل وهو مفاد عبارة المصنف ان حمل على ظاهرها قوله ( ولو فسرت ) أي عبارة المتن ( قوله لزم أن يراد الخ ) أو يقال بتقديم المفعول الثاني على الاول تمويلاً على ظهور المقصود وانما تركه السيد قدس سره لكون

موصوفاً بالاولية وهذا هو الواضح ويصح أن يقال جعل الجزء الاول من العكس موصوفاً بكونه تقيض الجزء الثاني من الاصل وهو مفاد عبارة المصنف ان حملت على ظاهرها اما ان جعل المصدر في كلامه مضافاً للمفعول الثاني رجح كلامه للاوضح فتأمل

( قوله حكم الموجبات حكم السوالب الخ ) أى فاللوجية الكلية تنعكس كنفسها واللوجية الجزئية لا تنعكس وقوله بدون العكس أى ليس حكم السوالب في هذا العكس حكم الموجبات في العكس المستوى \* وقد بين ذلك الحكم بقوله فالموجبات الخ ( قوله فالسبعة التي لا تنعكس سوالبها الخ ) وهي الوقتين أى الوقتية العامة والوقتية المنتشرة والوجوديتان أى الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنتان أى ( ١٧٤ ) الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقة العامة فهذه السبعة لا تنعكس

السوالب بالعكس المستوى  
فروجاتها لا تنعكس بعكس  
القيض ( قوله والضرورية  
الخ ) لما قدم الكلام على  
السبعة التي لا تنعكس  
سوالبها شرع يتكلم على  
أحكام الثاني من الموجبات  
وهو ستة فقال والضرورية  
الخ ( قوله كل ج ب )  
أى أنه إذا صدق كل انسان  
حيوان بالضرورة أو دائماً  
صدق عكسه وهو دائماً  
لا شيء مما ليس بحيوان  
انسان اذ لو لم يصدق لصدق  
نقيضه وهو بعض ماليس  
بحيوان انسان ونقيضه الى  
الاصل على ان الاصل  
كبرى وهو صغرى ينتج  
بعض ماليس بحيوان فهو  
حيوان بالضرورة أو دائماً  
وهو محال وما جاء المحال  
الا من تقيض العكس  
فليكن كاذباً والعكس صادقاً  
( قوله لانه يصدق في المثال  
المذكور ) أى العكس  
المستوى ( قوله لانه

اللاذوام في البعض فلاه يصدق بعض ماليس ( ب ) فهو ( ج ) بالاطلاق العام والا فلا شيء  
مما ليس ( ب ج ) دائماً فتعكس الى لا شيء من ( ج ) ليس ( ب ) دائماً وقد كان لا شيء من ( ج ب )  
بالفعل بحكم اللاذوام ويلزمه كل ( ج ) فهو ليس ( ب ) بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف ( ب )  
( أقول ) على رأي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوى بدون العكس  
فالموجبات ان كانت كلية فالسبعة التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوى لا تنعكس بعكس التقيض لان  
الوقتية أخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قرر فهو ليس بمنخفض وقت التبريع  
لادائماً مع كذب عكسه وهو ليس بعض المنخفض بقمر بالامكان العام لما عرفت أن كل منخفض  
قرر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شيء من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم  
عدم انعكاس الاعم اما غير مبررة والضرورة والدائمة تنعكسان دائماً كلية لانه اذا صدق  
بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) فداًماً لا شيء مما ليس ( ب ج ) والا فبعض ماليس ( ب ج ) بالفعل  
ونقيضه الى الاصل وتقول بعض ماليس ( ب ج ) بالفعل وبالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) ينتج  
بعض ماليس ( ب ) فهو ( ب ) بالضرورة ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً ان كان دائماً وأنه محال  
والضرورة لا تنعكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع  
كذب لا شيء مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ماليس بفرس مركوب  
زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عريضة عامة كلية لانه اذا قلنا  
بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) مادام ( ج ) فداًماً لا شيء مما ليس ( ب ج ) مادام ( ب )  
والا فبعض ماليس ( ب ج ) حين هو ليس ( ب ) ونقيضه الى الاصل هكذا بعض ماليس ( ب ج )  
حين هو ليس ( ب ) وبالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) مادام ( ج ) ينتج بعض ماليس ( ب ب )  
حين هو ليس ( ب ) فانه خلف والمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عريضة عامة

المفولين معرفة وحينئذ يجب تقديم الاول على الثاني لكونها في الاصل مبتدأ وخبراً الا اذا قامت  
قرينة والقرينة خفية ( قال بحكم اللاذوام ) لم يقل او اللاضرورية لان اللاذوام أخص منه  
فاذا اقتضى سلب الدوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة أيضاً لانه ان تحقق في ضمن  
اللاذوام فبطريق الاول

اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب ) أى كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً اذا صدق هذا صدق عكسه وهو  
لا شيء مما ليس متحرك الاصابع كاتباً مادام ليس متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو بعض ماليس  
متحرك الاصابع كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع \* وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج بعض ماليس بمتحرك الاصابع  
بمتحرك الاصابع حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو باطل وما جاء ذلك البطالان الا من تقيض العكس فليكن كاذباً والعكس  
صحيحاً ( قوله لكل مركوب زيد فرس ) أى لانه في الواقع لا يركب الا الخيل بالفعل

( قوله لادائمة في البعض ) أي ان لادائماً في العكس يلاحظ جزئية ( قوله فاذأصدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) الخ ) أي كل كاتب متحرك الاصابع لادائماً أي لاشيء من الكتاب يتحرك الاصابع بالفعل اذا صدق هذا صدق عكسه وهو لاشيء مما ليس بتحرك الاصابع بكتاب مادام ليس بتحرك الاصابع لادائماً أي بعض ما ليس بتحرك الاصابع كاتب بالفعل ولا يصح جعلها كلية لان كل ما ليس متحرك الاصابع كاتب بالفعل كاذب ( قوله وأما اللادوام في البعض الخ ) حاصله أنه لو لم يصدق لصدق نقضه فيعكس الى مايقال لادوام الاصل ولا دوام صادق فإنا نألف كاذب ( قوله فيعكس الى قولنا الخ ) أي بالعكس المستوى ( قوله المستلزم الخ ) جواب عما يقال ان لادوام الاصل سالبه وعكس قضيته سالب ولا تناقض بين السالتي بل بين إيجاب وسلب وحاصل الجواب ان لا دوام الاصل وان كان سالباً الا أنه مستلزم ( ١٧٥ ) الموجبة قائلة كل كاتب فهو ليس متحرك

لادائمة في البعض فإنه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدائماً لاشيء مما ليس (ج ب) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض أما صدق قولنا لاشيء مما ليس (ج ب) مادام ليس (ب) فلا نه لازم العامتين ولزوم العام لازم الخاص وأما اللادوام في البعض أي بعض ما ليس (ج ب) بالاطلاق العام فلا نه لولاه لصدق قولنا لاشيء مما ليس (ج ب) دائماً فتعكس الى قولنا لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الاصل لاشيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المدولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق هنا بسبب إيجاب الاصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق ملزومه فيكذب لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً قال ( وان كانت جزئية فإلحاحاً لتعكس ان عريفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لانا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ب) للادوام ثبوت البقاء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فيبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البواقي فلا تنكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها بأعم الجهات ومتى لم تنكس لم ينكس شيء منها لا عرفت في العكس المستوى ) ( أقول ) الخاصتان من الموجبات الجزئية تنكسان عريفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً

الاصابع بالفعل ( قوله لكن كل (ج) هو ليس ب ) أي لكن كل كاتب ليس بتحرك الاصابع بالفعل الذي هو الموجبة المدولة وقوله لصدق ملزومه وهو لادوام الأصل وقوله فيكذب لاشيء الخ أي الذي هو عكس قبيض لادوام العكس وقوله لكن استدراك على أصل الكلام ( قوله الخاصتان من الموجبات ) المراد بالخاصتين المشروطة الخاصة والعريفة الخاصة ( قوله لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) الخ ) حاصله أنه اذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام

كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل وجب أن يصدق عكسه وهو بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس هو بكتاب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أي ليس بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكتاب بالفعل فالعكس مركب من قضيتين أو لاهما موجبة مدولة المحمول والثانية سالبة والاطراف مجعلة والثانية يؤلف معناه الى قولنا بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب ويجعل الاولى من جزئي العكس مدولة المحمول لاسالته اندفع عنك معاصه ان يتخلل في ذلك من ان هذا عكس قبيض موافق لاخالف والمصنف كلامه في الخالف لافي الموافق هذا والدليل على صدق هذا الممكن ان نفرض ذات الموضوع زيد ومحمل عليه وصف محمول لادوام الاصل وهو ليس بتحرك الاصابع فتقول زيد ليس بتحرك الاصابع بالفعل وتأتي بمقدمة أجنبية عريفة عامة قائلة زيد ليس بكتاب مادام ليس متحرك الاصابع وتثبت هذه المقدمة بدليل العكس فتقول لو لم تصدق هذه الأجنبية لصدق قبيضها حتمية مطلقة وهي زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس متحرك الاصابع ثم تنكسها

كنفسها الى زيد ليس متحرك الاصابع في بعض أوقات كونه كاتباً وهو مناف للجزء الاول من الاصل الذي هو مفروض الصدق وهو بعض الكتاب متحرك الاصابع مادام كاتباً وما ناقض مفروض الصدق كان كاذباً فمكس القبيض كاذباً فما استلزمه وهو القبيض كذلك ثبتت المقدمة الاجنبية فضمها لمقدمة الافتراض بجعل هذه كبرى ومقدمة الافتراض صغرى يخرج قياس من الشكل الثالث فقرده الى الشكل الاول بعكس الصغرى الى بعض ما ليس متحرك الاصابع زيد وتأني بالكبرى بعد وقول وزيد ليس بكاتب مادام ليس متحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب وهو الجزء الاول من العكس فالجزء الاول المذكور نتيجة قياس تركب من مقدمة اجنبية ومن مقدمة الافتراض للمأخوذة من عجز الاصل فاذا حملت على زيد الذي هو من افراد الموضوع وصف موضوع الجزء الاول من الاصل وهو كاتب وقلت زيد كاتب وضممتها لمقدمة الافتراض الاولى على ان هذه كبرى لا تنظم قياس من الشكل الثالث فقرده الى الاول بعكس الصغرى وهي مقدمة الافتراض الاولى هكذا بعض ما ليس بمتحرك الاصابع

(١٧٦) الاصابع زيد وزيد كاتب ينتج بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب  
لأننا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د ف د) ليس (ب) بالفعل بمحك لادوام الاصل و(د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) فهو ليس (ب) في بعض أوقات كونه (ج) وقد كان (ب) في جميع أوقات كونه (ج) هذا خاف و(د ج) بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) مادام ليس (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه أنه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه وهو المطلوب وأما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنمكس لان الوقتية أخص السبع والضرورة أخص الاربع التي هي الدائمات والعامتان وهما لا تنمكسان أما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بانسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة وأما الوقتية فلانه يصدق بعض القمر هو ليس بمتخسف وقت التزييع لادائماً مع كذب بعض المتخسف ليس بقمر بالامكان العام لان كل متخسف قمر بالضرورة ومتى لم تنمكس لم تنمكس شيء  
(قال) (د) ليس (ب) أي مسلوب عنه (ب) سواء كان الموضوع موجوداً أولاً لا لأنه ثابت له (الالباء) أغنى المدول على ما وهم فانه غير مفهوم عن الجزء الاول بل يحتاج فيه الى اعتبار اللادوام ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق (ج) عليه يكون صدقها باعتبار اتصاف (د) بليس (ب) لا باعتبار انشاء الموضوع أو باعتبار انشاء اتصافه بوصف الموصوف

بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من العكس بحسب ما آل اليه الامر كما علمت فيما مر اذا علمت ما تلواته عليك فقول الشارح (فد) ليس (ب) هذه احدى مقدمتي الافتراض وهي الحاصلة من صدر اللادوام الاصل مع ذات موضوع الاصل وقوله (ود) ليس (ج) هذه المقدمة الاجنبية التي أثبتنا بدليل العكس وقوله والا لكان (ج) أي والا لكان (ب ج) فضير كان يهود على (ب)

وقوله وكان (ب) في جميع الخ أي وقد كان في صدر الاصل زيد متحرك الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً من وقوله (ود ج) بالفعل تأني مقدمتي الافتراض وقوله وهو ظاهر أي لصدق وصف الموضوع على افراده بالفعل وقوله واذا صدق عليه أنه ليس (ب) أي الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض وقوله وأنه ليس (ج) أي الذي هو المقدمة الاجنبية وغرضه بهذا تركيب القياس من المقدمتين المذكورتين وقوله فبعض الخ هذا هو النتيجة ولكنه لا ينتجها الا بعد رده للاول بعكس الصغرى كما علمت وقوله واذا صدق عليه أنه (ج) هذه ثاني مقدمتي الافتراض وقوله فبعض الخ في العبارة حذف والاصل واذا صدق عليه أنه (ب) الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض وأنه (ج) الذي هو المقدمة الثانية فبعض الخ لان النتيجة المذكورة انما تحصل من مقدمتي الافتراض كما علمت لكن بعد رد القياس للشكل الاول بعكس الصغرى كما علمت (قوله بمحك لادوام الاصل) لم يقل أو بالضرورة لان اللادوام أخص منه فاذا اقتضى سلب الدوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة أيضاً لانه ان تحقق في ضمن اللادوام فذلك وان تحقق في ضمن الدوام فبطريق الاولى انتهى عبد الحكيم (قوله أخص السبع) هي الوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة البامة

( قوله إيجاب الأخص ) أي ثبوت الأخص وهو محمول المكس وقوله لكل أفراد الاعم أي أفراد موضوعه ( قوله فاقنع ان تمكس الخ ) أي لصدق قضيته فالصواب انها تمكس جزئية ( قوله لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) أي لاشي من الكاتب أو ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً أي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالثقل ( قوله فليصدق بعض ما ليس ب الخ ) هذا عكسه أي فيجب ان يصدق بعض ما ليس بساكن الاصابع كاتب حين هو ليس بساكن الاصابع \* وانما كان هذا عكسه لانه لا بد من المخالفة في الكيف كما تقدم فكس السالبة موجبة جزئية ( قوله لان ذات الموضوع موجود الخ ) هذا جواب عما يقال كيف يستلزم لاشي من ( ج ب ) الذي هو سالبة هذه الموجبة مع ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع \* وحاصل الجواب ان لادوام الاصل دليل على ان موضوع الاصل موجود لان لادوام إيجاب الموجبة يقتضي وجود الموضوع ويحتل ان ( ١٧٧ ) يكون علة لقوله بسد قفرضه ( د )

ويكون دفعاً لما يقال ان دليل الافتراض لا يجري في السالبة لانها لا تقتضي وجود الموضوع فأجاب بما ذكر ( قوله ففرضه ( د ) أي زيد وقوله ( فد ) ليس ( ب ) أي زيد ليس بساكن الاصابع وقوله وهو مفهوم الجزء الاول أي من الاصل ( قوله ود ج ) أي وزيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس ساكن الاصابع \* وهذه مقدمة أجنبية عنها مأخوذة من صدر الاصل لا بدليل العكس كما فيها تقدم قوله لانه كان ليس ( ب ) أي لانه كان في صدر الاصل ليس بساكن

من الموجبات الجزئية لما عرفت مراراً قال ( وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تمكس كلية لاحتمال كون قضيته المحمول أهم من الموضوع وتمكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) ما دام ( ج ) لادائماً فبعض ما ليس ( ب ج ) حين هو ليس ( ب ) يفرض الموضوع ( د ) فهو ليس ( ب ) بالفعل و ( ج ) في بعض أوقات كونه ليس ( ب ) لانه ليس ( ب ) في جميع أوقات كونه ( ج ) فبعض ما ليس ( ب ) فهو ( ج ) في بعض أحيان ليس ( ب ) وهو المدعي وأما الوقتيات الوجودية فان تمكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشي من ( ج ب ) بإحدى هذه الجهات المذكورة فبعض ما ليس ( ب ج ) بالاطلاق العام يفرض الموضوع ( د ) فهو ليس ( ب ) و ( ج ) بالفعل لوجود الموضوع فبعض ما ليس ( ب ) فهو ( ج ) بالثقل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس جزئياتها ( أقول ) وأما السوالب فكلية كانت أو جزئية لم تمكس كلية لاحتمال أن يكون قضيته المحمول أهم من الموضوع وامتناع إيجاب الأخص لكل أفراد الاعم كقولنا لاشي من الانسان يحجر فاليس يحجر أهم من الانسان فاقنع ان تمكس الى كل ما ليس يحجر انسان وتمكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) أو ليس بضه ( ب ) مادام ( ج ) لادائماً فليصدق بعض ما ليس ( ب ج ) حين هو ليس ( ب ) لان ذات الموضوع موجودة لدلالة الادوام عليه فلفرضه ( فد ) ليس ( ب ) وهو مفهوم الجزء الاول و ( د ج ) في بعض أوقات كونه ليس ( ب ) لانه كان ليس ( ب ) في جميع أوقات كونه ( ج ) واذا صدق على ( د ) انه ليس ( ب ) وانه ( ج ) في بعض أوقات كونه ليس ( ب ) فبعض ما ليس ( ب ج ) حين هو ليس ( ب ) وهو المدعي

( م - ٢٣ - شروح التعسية ثاني ) الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً دليل على صدق هذه الأجنبية ( قوله واذا صدق على د انه ليس ب ) أي ليس ساكن الاصابع الذي هو مقدمة الافتراض وقوله وانه ( ج ) الخ أي وانه كاتب في بعض أوقات كونه ليس ساكن الاصابع وهو المقدمة الأجنبية ورضه بهذا الإشارت الى ترك قياس من مقدمة الافتراض والمقدمة الأجنبية فقوله فبعض ما ليس ( ب ج ) الخ أي فبعض ما ليس ساكن الاصابع كاتب حين هو ليس ساكن الاصابع نتيجة هذا القياس لكن انما حصلت بדרך القياس المركب منها الكاتبين على صورة الشكل الثالث للشكل الاول بعكس الصغرى وهي مقدمة الافتراض \* فحاصل القياس المركب منها زيد ليس بساكن زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس بساكن فتمكس الصغرى الى بعض ما ليس بساكن زيد ثم قول وزيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس بساكن ينتج بعض ما ليس بساكن كاتب حين هو ليس بساكن الاصابع

( قوله هذا مافي الكتاب ) أي هذا المذكور من ان الخاصتين يتكسان بعكس التقيض الخالف حينية مطلقة مافي المتن ( قوله والصواب انهما تمكسان حينية لادائمة ) أي فمكس قولنا بالضرورة أو دائماً لا شيء من الكتاب أو ليس بعض الكتاب يساكن الاصابع مادام كاتباً لادائهما حينية لادائمة قائمة ببعض ماليس يساكن كاتب حين هو ليس ساكن الاصابع لادائهما أي ليس بعض ما ليس يساكن الاصابع كاتب بالفعل ( قوله اما الحينية ) أي اما صدق الحينية وهي الجزء الاول من العكس فلما ذكرناه قريباً من دليل الافتراض ( قوله وأما اللادوام ) أي واما صدق اللادوام وهو الجزء الثاني من العكس القائل ليس بعض ماليس يساكن كاتباً بالفعل ( قوله فلانه يصدق على ذاته ليس ج بالفعل ) أي ولانه يصدق على زيد أنه ليس بكاتب بالفعل وعنه مقدمة أجنبية أثبتها بدليل العكس وحاصله انه ان لم تصدق هذه الاجنبية لصدق قضيها وهو زيد كاتب دائماً وهذا التقيض يستلزم انه ليس ساكناً دائماً وهذا اللازم باطل لمنافاته للادوام الاصل المفروض الصدق \* واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو تقيض الاجنبية القائمة زيد كاتب دائماً وثبتت الاجنبية حينئذ القائمة زيد ليس بكاتب بالفعل واذا صدقت قضيتها لمقدمة الافتراض وهي الاولى من مقدمتي الدليل السابق على ان هذه الاجنبية كبرى وتقول هكذا زيد ليس يساكن وزيد ليس بكاتب فترده للشكل الاول بعكس الصغرى الى بعض ما ليس يساكن زيد ثم تقول وزيد ليس بكاتب ينتج بعض ما ليس يساكن ليس ( ١٧٨ ) بكاتب وهذا هو يعني لادوام العكس بحسب ما يؤول اليه المعنى الذي هو

الجزء الثاني قول الشارح  
واذا صدق على ذاته انه  
ليس (ب) أي الذي هو  
مقدمة الافتراض السابقة  
من دليل الحينية وقوله  
وانه ليس (ج) بالفعل  
أي وهي مقدمة الافتراض  
الذي أثبتها بطريق العكس  
وغرضه الإشارة الى  
تركيب قياس من هاتين

هذا مافي الكتاب والصواب انهما تمكسان حينية مطلقة لادائمة أما الحينية فلما ذكرنا وأما اللادوام فلانه يصدق على (د) أنه ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائماً فيكون ليس (ب) دائماً لادوام سلب الباء بدوام سلب الجيم وقد كان لا دائماً هذا خلف واذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) بالفعل صدق بعض ماليس (ب) ليس (ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام وأما الوقتين والوجوديتين فتتمكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشيء من (ج ب) وليس بعضه (ب) بإحدى هذه الجهات وجب أن يصدق بعض ماليس (ب ج) بالأطلاق العام لانافرض ذات الموضوع (د) فد ليس (ب) وهو مفهوم الجزء الاول ل و (د ج) بالفعل يحكم اللادوام فبعض ماليس (ب ج) بالأطلاق وهو المطلوب وانما لم يتعد قيد اللادوام واللاضرورة الى العكس لجواز أن يكون (ج) ضروريا (لد) فلا يصدق (د) ليس (ج) بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان بلا كاتب بالضرورة

المقدمتين نتيجة لادوام العكس لكن يمد رد هذا القياس للشكل الاول بعكس الصغرى  
( قوله لانه اذا صدق لاشيء من ج ب ) أي لاشيء من الانسان بلا كاتب أو ليس بعض الانسان بلا كاتب بالامكان مثلاً (قوله) وجب ان يصدق بعض ماليس ب ج ) أي بعض ماليس بلا كاتب انسان بالفعل وهذا في قوة موجبة قائمة ببعض الكتاب انسان ( قوله لانافرض ذات الموضوع ) أي اتا نفرض افراد الموضوع وهو الانسان زيداً وقوله (فد) ليس (ب) أي فزيد ليس بلا كاتب وقوله و (د ج) بالفعل أي وزيد انسان بالفعل فاذا ضمنت مقدمتي الافتراض المذكورتين وقلت زيد ليس بكاتب وزيد انسان وعكست الصغرى الى بعض الكتاب ليس زيداً أو قلت بعده وزيد انسان انتج بعض الكتاب انسان وهو المطلوب ( قوله وانما لم يتعد قيد اللادوام أو اللاضرورة الى العكس ) أي بان يقيد العكس بإحدهما بل جعل العكس بسيطاً ولم يكن مركباً كاللازم وقوله قيد اللادوام أي الكائن في الوقتين والوجودية لادائمة وقوله واللاضرورة أي الكائن في الوجودية اللاضرورية ( قوله لجواز ان يكون ج ضرورياً لـ ) أي لجواز ان يكون الانسانية ضرورياً لزيد كما في المثال المتقدم واذا كان ضرورياً له فلا يصح سلبه عنه بحيث يقال زيد ليس بانسان وقوله فلا يصدق د ليس (ج) بالامكان أي الذي هو مفهوم اللاضرورة على تقدير تقييد العكس به وبالأولى عدم صدق ليس ج بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام على تقدير تقييد العكس به لانه من الفعليات الاخص من الممكنات



( قوله مع كذب بعض الكاتب انسان بالضرورة ) أى فلو حذف ذلك التبداعي بالضرورة وقتنا بعض الكاتب انسان لكان العكس صحيحاً لان معنى بالضرورة ليس بعض الكاتب انساناً بالفعل وهذا باطل لصدق قضيته وهو كل كاتب انسان بالضرورة ( قوله من ذهب الى انعكاس السوالب ) وهى سبع الدائمان والعامتان والمكثتان والمطلقة العامة ( قوله أما انعكاس الفعليات منها ) وهى خمس العامتان والدائمان والمطلقة العامة ( قوله فلانه اذا صدق لاشي من ج ب ) أى فلانه اذا صدق لاشي من الانسان فرس باحدى الجهات الخمس فقول الشارح بالاطلاق أى خلا صدق عكسه وهو بعض ما ليس فرس انسان اذ لو لم يصدق هذا لصدق قضيته وهو لاشي مما ليس فرس انسان دائماً ويعكس الى قولنا لاشي من الانسان ليس فرس دائماً وهذا العكس يلزمه قضية موجبة قائمة كل انسان فرس دائماً وهذا اللازم يناقض الاصل المفروض الصدق وهو لاشي من الانسان فرس وذلك لان الموجبة الكلية تستلزم موجبة جزئية والسلب الكلي يناقضه الايجاب الجزئي واذا كان هذا اللازم مناقضاً لمفروض الصدق كان كاذباً فيكون عكس التقيض كذلك لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم ( ١٧٩ ) ويلزم كذب تقيض العكس فيثبت حينئذ العكس وهو المطلوب

العكس وهو المطلوب  
فقول الشارح وقد كان  
أى فى الاصل فقله هذا  
خلف أى تناقض لكن  
بواسطة ان الايجاب الكلي  
يستلزم الايجاب الجزئي  
كما علت ( قوله لاشي من  
( ج ب ) بالامكان الخاص )  
أى لاشي من النار بحارة  
بالامكان الخاص اذا صدق  
هذه صدق عكسها وهو  
بعض ما ليس بحار نار  
بالامكان العام اذ لو لم يصدق  
لصدق قضيته وهو لاشي  
مما ليس بحار نار بالضرورة  
ثم يعكس الى لاشي من  
النار ليس بحار بالضرورة

مع كذب بعض الكاتب انسان بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة قال  
وأما بواقى السوالب والشرطيات موجبة كانت أو سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان  
( أقول ) من الناس من ذهب الى انعكاس السوالب الباقية والشرطيات وأما انعكاس الفعليات منها  
فلانه اذا صدق لاشي من ( ج ب ) بالاطلاق العام فيض ما ليس ( ب ج ) بالاطلاق العام والا فلا شيء  
مما ليس ( ب ج ) دائماً فلا شيء من ( ج ) ليس ( ب ) دائماً ويلزمه كل ( ج ب ) دائماً وقد كان لاشي من  
( ج ب ) بالاطلاق هذا خلف وأما انعكاس المكثتين فلانه اذا قلنا لاشي من ( ج ب ) بالامكان  
الخاص فيض ما ليس ( ب ج ) بالامكان العام والا فلا شيء مما ليس ( ب ج ) بالضرورة فلا شيء من  
( ج ) ليس ( ب ) بالضرورة ويلزمه كل ( ج ب ) بالضرورة وهو ينافي الاصل وأما انعكاس الشرطية  
الموجبة فلانه اذا صدق كلما كان ( ا ب ف ج د ) فليس البتة اذا لم يكن ( ج د ) كان ( ا ب ) والا فقد يكون اذا  
لم يكن ( ج د ) كان ( ا ب ) وهو مع الاصل يتبع قد يكون اذا لم يكن ( ج د ف ج د ) وانه محال أو يتعكس  
بالعكس المستوي الى قولنا قد يكون اذا كان ( ا ب ) لم يكن ( ج د ) فيكون ( ا ب ) ملزوماً لتقيضين وأما  
انعكاس الشرطية السالبة فلانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان ( ا ب ف ج د ) فقد يكون اذا لم يكن ( ج د ف ج د )  
والا فليس البتة اذا لم يكن ( ج د ف ج د ) بقدر لا يكون اذا كان ( ا ب ) لم يكن ( ج د ) ويلزمه قد يكون اذا كان  
( ا ب ف ج د ) وهو يناقض الاصل ولما لم تتم هذه الدلائل عند المصنف ولم يظفر بدليل آخر توقف  
( قال وأما انعكاس الفعليات ) أى العامتان والخاصتان والمطلقة العامة وبين الانعكاس في المطلقة  
العامة التي هي أعم منها لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص لما مر

ويلزم هذا العكس قضية موجبة كلية قائمة كل نار حارة بالضرورة وهذا مناقض للاصل باعتبار ما استلزمه من الايجاب الجزئي  
المفروض الصدق فيكون ذلك اللازم كاذباً فيكون ملزومه وهو العكس كاذباً فليكن التقيض كذلك ثبت صدق العكس وهو  
المطلوب فقول الشارح وهو ينافي الاصل أى بالنظر لما استلزمه من السلب الجزئي ( قوله كلما كان ا ب ف ج د ) أى كلما كانت الشمس  
طالعة كان النهار موجوداً اذا صدق هذا صدق عكسه ليس البتة اذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالعة وقولنا ليس البتة  
منصب على التالى اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق قضيته وهو قد يكون اذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالعة فاذا ضمنت  
هذا مع الاصل بجعل الجزئية الصغرى أنتج قد يكون اذا لم يكن النهار موجوداً فالنهار موجود وهو محال لما فيه من استلزام أحد  
التقيضين للآخر مع انه لا يتأتى أن يستلزم أحدهما الآخر وهذا المحال اتما جاء من تقيض العكس فليكن التقيض باطلاً والعكس  
صحيحاً أو عكسته الى قولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً وهو ينافي الاصل المفروض الصدق وما نافي  
مفروض الصدق باطل واذا كان باطلاً لكان التقيض المعكوس باطلاً ثبت صحة العكس وهو المطلوب وهذا الذي قلناه أولي من

قول الشارح فيكون ( اب ) ملازوما للتقيضين اذا ما قلناه هو الموافق لما في غير موضع فقول الشارح أو ينعكس الى قولنا الخ عطف على قوله وهو مع الاصل اشارة لدليل ثان والمراد أو ينعكس عكسا مستويا وقوله فيكون ( اب ) أى طلوع الشمس ملازوما للتقيضين وهو وجود النهار وعدم وجوده لانه في الاصل ملازم لوجود النهار وفي عكس تقيض العكس يكون ملازوما لعدم وجوده أى وكون شيء ملازوما للتقيضين باطل وما جاء ملازمة ( اب ) للتقيضين الا من عكس تقيض العكس فيكون باطلا فيكون تقيض العكس باطلا فيثبت ( ١٨٠ ) العكس وهو المطلوب وقوله يحكم العكس المستوى أى يحكم عكس التقيض

في الانكسار وعنده أما الدليل الاول فلانا لانسم أن قولنا لاشيء من ( ج ) ليس ( ب ) دائما يستلزم كل ( ج ب ) دائما لأن السالبة المدعولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثاني فلانا لانسم أن قولنا لاشيء مما ليس ( ب ج ) بالضرورة ينعكس الى قولنا لاشيء من ( ج ) ليس ( ب ) بالضرورة لما عرفت من أن السالبة الضرورية لا تنكس كنفها ولئن سلمناه ولكن لانسم استلزام لاشيء من ( ج ) ليس ( ب ) بالضرورة لكل ( ج ب ) بالضرورة وسند المتع ما مر آنفاً وهو أن السالبة المدعولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثالث فلانا لانسم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ( ج د فـ ) ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين ولو كانا تقيضين يبرهان من الشكل الثالث

( قوله أما الدليل الاول فلانا لانسم أن قولنا لاشيء من ( ج ) ليس ( ب ) دائما يستلزم كل ( ج ب ) دائما لأن السالبة المدعولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ) أقول قد عرفت طريق دفع ذلك بأن تلك السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وهذا يدفع أيضا قوله ولئن سلمناه لكن لانسم استلزام لاشيء من ( ج ) ليس ( ب ) بالضرورة لكل ( ج ب ) بالضرورة ( قوله وأما الثالث فلانا لانسم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ( ج د فـ ) أقول قد يقرر في هذا المقام نكتة وهي ان يقال احد الامور الثلاثة واقع قطعاً اما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم انتج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا فيلزم ان لا يصدق

( قوله وهي مستلزمة للموجبة المحصلة ) الحكم بالاستلزام بالنظر الى التباين بينهما مفهومهما والا فقد عرفت أن سلب السلب عين الایجاب من حيث الذات ( قال من الشكل الثالث ) قيل بل يبرهان من الشكل الاول ينتج النتيجة المذكورة هكذا اذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكذا تحقق المجموع تحقق الآخر فاذا تحقق هذا الشيء تحقق الآخر انتهى ولا يخاف أن الصغرى على هذا التقدير اتفاقية لعدم العلاقة فاللازم النتيجة الاتفاقية ومقصود الشارح والسيد الشريف اثبات الملازمة الجزئية بين كل أمرين فلذا أخذ احتظام القياس على هيئة الشكل الثالث ثم لا يخفى أن الامور الثلاثة باطلة لان عدم استلزام الكل للجزء وتحقق الملازمة الجزئية بين كل أمرين حتى التقيضين يديهي البطلان وانتاج هيئة الشكل الثالث مبرهن عليه فلا بد من التمسك في تينك المتقدمين وقد أنفاده الشارح في شرح للمطالع بالانجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من أجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلاً في تحقق المجموع فبالاولى أن يكون له مدخل

المستوي قوله ليس البتة اذا كان ( اب فـ ) أى انه اذا صدق ليس البتة اذا كانت الشمس طالمة كان الليل موجوداً فكسبه صادق وهو قد يكون اذا لم يكن الليل موجوداً فالشمس طالمة لا يمكن ان يكون اذا كانت الشمس طالمة لم يكن الليل موجوداً ويلزم هذا اللازم قد يكون اذا كانت الشمس طالمة فالليل موجود وهذا السلازم مناقض للاصل المفروض الصدق فهو باطل فاللازم الاول أيضاً باطل وكذلك التقيض ثبت العكس وهو المطلوب لان السالبة المدعولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وذلك باننا لانسم أن تقيض العكس

وهو

سالبة معدولة وانما هو قضية سالبة المحمول فالسلب الاول فيها منصب على الثاني تقيض ( ج ) وجود

الموضوع فهي مستلزمة للموجبة المحصلة لان سلب السلب عين الایجاب ( قوله لما عرفت من أن السالبة الضرورية لا تنعكس كنفها ) أى بل تنعكس دائماً وقوله ولئن سلمناه أى ولئن سلمنا انها تنعكس كنفها ضرورة وقوله وسند المتع ما مر آنفاً أى من ان السالبة المدعولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ولك رد هذا بما علمته آنفاً ( قوله ولا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فـ ) أى وان اقتضى ان أحد التقيضين مستلزم للآخر ثبوت الخ

(قوله وهو أنه كلما تحقق التقيضان الخ) مثلا كلما تحقق الانسان والانسان تحقق الانسان وكلما تحقق الانسان والانسان تحقق الانسان يتضح قد يكون اذا تحقق الانسان تحقق الانسان فهذا الدليل يدل على وجود الملازمة بين التقيضين واذا وجدت الملازمة بينهما لم تكن النتيجة محالا المتضمنة لاستزام أحد التقيضين للآخر واذا كانت النتيجة ليست محالا فيكون تقيض العكس صادقا فلا نسلم عكس الشرطية بما ذكر لصدق تقيضه هذا محصلا وقول الشارح وهو انه كلما تحقق التقيضان أي كالانسان والانسان وقوله تحقق أحدهما كالانسان وقوله تحقق (١٨١) الآخر أي الانسان فقد يكون اذا تحقق

وهو أنه كلما تحقق التقيضان تحقق أحدهما وكلما تحقق التقيضان تحقق الآخر قد يكون اذا تحقق أحد التقيضين تحقق الآخر ولانسلم أيضاً أن استلزام (أب) تقيضين محال لجواز أن يكون (أب) محالا والمحال جاز أن يستلزم المحال

سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لأن السلك أن لم يستلزم الجزء فذلك هو الامر الاول وأن استلزمه فلما ان لا يتبع الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني وان اتبع فقد انتظم قياس من الثالث يتبع الملازمة الجزئية بين أي شيئين كانا ولو كان تقيضين بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين ثبت أحدهما وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت أحد الامرين ثبت الآخر فلا يصدق السالبة الكلية الزومية لصدق تقيضا أعنى الموجبة الجزئية الزومية في جميع المواد في اقتضائه وتأثيره ومن البين أن الجزء الآخر لادخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع أجنبي يجري مجرى الحشو فان الانسان والانسان لا يستلزم الانسان والانسان نعم للتلازمان صادقان على تقدير الالتزام لكن الكلام في الزومية بحسب نفس الامر انتهى يعني على تقدير التزام وجود المجموع يتحقق الملازمة بين المجموع وكل واحد من الجزئين ضرورة أن لكل واحد من الجزئين دخلا في وجوده ولوجوده دخل في اقتضاء المذكور لكن يجوز أن يكون وجوده محالا فلا يكون الزوم بينهما بحسب نفس الامر والكلام فيه وفي بحث لأن الزوم بين الشئيين لا يقتضي أن يكون للملزوم اقتضاء للزائم وتأثير فيه لانه عبارة عن امتناع الاتسكالك بينهما فيجوز أن يكون المجموع مستلزما للجزء من غير اقتضاء وتأثير فضلا عن أن يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره فالحق في الجواب ما أشار اليه الشارح بقوله نعم الخ من الاكتفاء على منع كلية كلما ثبت مجموع الامرين ثبت أحدهما لجواز أن يكون ثبوته محالا فعلى تقدير ثبوته لا يفتي الملازمة بينه وبين جزائه وما قيل من أن اللازم بما ذكره الشارح عدم صدق للمقدمتين للذكورين لزومية وذلك انما يفتي بنبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين وهو لا يحسم مادة الاشكال فان كونها اتفاقية كاف في انتاج الشكل الثالث اذ لم يشترط في انتاجه من المتصلتين أن يكونا لزوميتين حينئذ تبدل قوله وأما نبوت الملازمة الجزئية الخ بقوله وأما اجتماع كل شيء مع تقيضه فندفع اذ كونها اتفاقية بالمتى الاخص باطل لعدم تحقق كل مجموع من كل امرين وبالمتى العام

في تحقق الكل بان كان الكل ممكنا ومن البين أن الانسان والانسان لا يستلزم الانسان والانسان نعم للتلازمان صادقان على تقدير الالتزام لكن الكلام في الزومية بحسب نفس الامر واذا كان الكل لا يستلزم الجزء الا اذا كان الجزء له مدخل في تحقق الكل كالأول كان الشكل ممكنا ولو كان الشكل غير ممكن وفرض وقوعه فلا يبقى لزوم علم حينئذ أن الزوم في المقدمتين غير مسلم وان قوله كلما تحقق التقيضان تحقق أحدهما لان تحقق التقيضين غير ممكن بل فرضي فاستلزامه لا يتحقق أحدهما لا يسلم فانتاج المحال انما جاء من كذب المقدمتين (قوله لجواز أن يكون ا ب محالا) أي لجواز أن يكون طلوع الشمس محالا والمحال يجوز أن يستلزم المحال ألا ترى الى عدم الاله فانه محال ومستلزم لعدم العالم وعدم وجود العالم محال بالضرورة

( قوله لا يستلزم أن قولنا قد لا يكون اذا كان ( اب الح ) أي لا يستلزم أن قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة لم يكن الابل موجوداً مستلزماً لقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالبطل موجود أي لا يستلزم أنه يستلزم هذا بعينه اذ طلوع الشمس في حد ذاته يقطع النظر عن الواقع لا يستلزم وجود الليل ولا عدم وجوده فالطلوع في حد ذاته لا يستلزم واحداً من النقيضين معينا ونظيره أكل زيد فانه لا يستلزم أكل عمرو ولا عدم أكله وأكل عمرو وعدم أكله تقيضان وأكل عمرو لا يستلزم واحداً منها كذلك وجود الليل وعدم وجوده تقيضان وطلوع الشمس لا يستلزم واحداً منها وإذا كان مقدم الاصل لا يستلزم التالي فيه ولا تقيضه فلا يلزم كذب الاصل عند كذب هذه القضية التي ادعيت لزومها للاصل ويمكن أن يقال في زدها ان السلب الاول منصب على الثاني وحينئذ فاللزوم مسلم فيحصل ( ١٨٢ ) الاثبت وهو يناقض الاصل فلو التفت الى هذا لما يأتي هذا البحث

وأما الرابع فلان لا يستلزم أن قولنا قد لا يكون اذا كان ( اب ) لم يكن ( ج د ) يستلزم قد يكون اذا كان ( اب فجد ) لجواز أن لا يكون الشيء ملزوماً لاحد التقيضين فان أكل زيد لا يستلزم أكل عمرو ولا تقيضه قال ( البحث الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة للموجة السلكية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم وتقيض التالي ومانعة الخلو من تقيض المقدم وعين التالي متما كعين عليها والا بطل اللزوم والاتصال والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم الاثنين عين أحد الجزأين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم الاخرين تقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزما للآخرى مركبة من تقيض الجزأين ) ( أقول ) المراد بالمتصلة في هذا الباب أعني باب تلازم الشرطيات اللزومية وبالمنفصلة العنادية فتصدق اللزوم السلكي بين أمرين يصدق منع الجمع بين عين اللزوم وتقيض اللازم ومنع الخلو بين لا يفيد اذ لا يلزم منهما اجتماع الشيء مع تقيضه في نفس الامر ( قال في تلازم الشرطيات ) وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضايا التي يلزم الشرطيات وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس التقيض فان كلا منهما يطلق على المعنى المصدرى وعلى القضية الخاصة اللازمة ثم ان التلازم منحصر في عشرة أوجه لانه إما ان يعتبر بين المتصلات أو بين المنفصلات أو بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المتصلات اما بين متحدة الجنس أو مختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقتا أو مآلمات الجمع أو مانعات الخلو وتلازم المختلفات اما بين الحقيقة ومانعة الجمع أو بين الحقيقة ومانعة الخلو أو بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات والمنفصلات أما تلازم المتصلة والحقيقية أو المتصلة والجمع أو المتصلة ومانعة الخلو فقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في تفاصيلها ولقلة جدواها لم يتعرض المصنف منهما للتلازم

فصل في تلازم الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضايا التي تلازم الشرطيات وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس التقيض فان كلا منهما يطلق على المعنى المصدرى وعلى القضية اللازمة ثم ان التلازم منحصر في عشرة أوجه لانه إما ان يعتبر بين المتصلات أو بين المنفصلات أو بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المتصلات اما بين متحدة الجنس أو مختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقتا أو مآلمات الجمع أو مانعات الخلو وتلازم المختلفات اما بين الحقيقة ومانعة الجمع أو بين الحقيقة ومانعة الخلو أو بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات والمنفصلات أما تلازم المتصلة والحقيقية أو المتصلة والجمع أو المتصلة ومانعة الخلو فقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في تفاصيلها ولقلة جدواها لم يتعرض المصنف منهما للتلازم

الخلو وتلازم المختلفات اما بين الحقيقة ومانعة الجمع أو بين الحقيقة ومانعة الخلو أو بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في تفاصيلها ولقلة جدواها لم يتعرض المصنف ههنا للتلازم المتصلات والمنفصلات وتلازم المتصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد طرفيه ورفع كايحي ( قوله اللزومية ) أي لا الاتفاقية ( قوله العنادية ) أي لا الاتفاقية ( قوله فتى صدق الح ) شروع في ذكر دعوتين وبيان أولاهما قوله فتى صدق الح وتأييدهما قوله وهذا ان الانفصالان الح ( قوله فتى صدق الح ) مثلا كلا كان الشيء انسانا كان حيوانا فتى صدق هذا اللزوم السلكي بين هذين صدق منع الجمع بين عين المقدم وتقيض اللازم أي التالي فقول الشيء اما ان يكون انسانا أو يكون لا حيوانا وقوله ومنع الخلو الح فنقول الشيء اما لا انسان أو حيوان فيمتنع الخلو عنهما ويجوز الجمع كما في الفرس

(قوله متعا كسان على اللزوم) أى في اللزوم وقوله أى متى تحقق الخ بيان لمعنى الانكسار في اللزوم (قوله أى متى تحقق منه الجمع الخ) وذلك كاسود وأبيض فان بينهما منع الجمع فعين الاول مستلزم لتقيض التالي وكذلك عين التالي يستلزم تقيض المقدم فينتج من هذا قضيتان وهما كلا كان أبيض فهو ليس بسود وكلا كان أسود فهو ليس بأبيض (قوله ومتى تحقق منع الخلو الخ) نحو هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود فهذه القضية يمتنع الخلو عن جزئها ولا يمتنع انه في الاول العين ملازم والتقيض لازم وفي الثاني عكس ذلك وهذا معنى قوله متعا كسان في اللزوم (قوله اما ان ( ١٨٣ ) اللزوم الخ) شروع في بيان

الدعوة الاولى (قوله فانه لولاه) أى لولا التماكس في اللزوم (قوله اذا تحقق منع الجمع بين أمرين) كما في الشيء إما أسود أو أبيض (قوله والمتفصلة الحقيقية) سكت عن المتفصلة مائة الجمع ومائة الخلو لانه قد فهم مما مر ان كلا منهما يستلزم قضيتين وأما الحقيقية فتستلزم أربعا اثنتان من حيث منع الخلو واثنتان من حيث منع الجمع والثاني هو المشار اليه بقوله مقدم متصلتين الخ والاول هو المشار اليه بقوله ومقدم أمرين الخ وذلك نحو اما ان يكون العدد زوجا أو فردا فانقي الجمع العدد اما زوج أو ليس بفرد أو العدد فرد أو غير زوج وما بقي الخلو العددا ما غير زوج أو غير فرد والعدد اما غير

تقيض الملازم وعين اللازم \* وهذان الانفصالان متعا كسان على اللزوم أى متى تحقق منع الجمع بين أمرين يكون عين كل واحد منهما مستلزم لتقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين أمرين يكون تقيض كل واحد منهما مستلزم لعين الآخر أما ان اللزوم بين الأمرين يستلزم الانفصالين فلاه لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على تقدير اللزوم بين أمرين لو لم يصدق منع الجمع بين عين الملازم وتقيض اللازم لجاز ثبوت الملازم مع تقيض اللازم فيجوز وقوع الملازم بدون اللازم فيبطل الملازمة بينهما هذا خلف \* وكذلك لو لم يصدق منع الخلو بين تقيض الملازم وعين اللازم لجاز ارتفاع تقيض الملازم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملازم بدون اللازم فيبطل اللزوم بينهما هذا خلف \* وأما ان الانفصالين متعا كسان على اللزوم فلاه لولاه لبطل الاتصال فانه اذا تحقق منع الجمع بين أمرين فلو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين أمرين فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعها فلا يكون بينهما منع الخلو والمتفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم متصتين عين أحد الجزأين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم آخر بين تقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الآخر أي متى صدق الانفصال الحقيقي بين أمرين استلزم عين كل واحد منهما تقيض الآخر وتقيض كل واحد منهما عين الآخر أما الاول فلاه لو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما اتصال حقيقي هذا خلف \* وأما الثاني فلاه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزأين فلا يكون بينهما اتصال حقيقي والمقدر خلافه هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقية أى من مانعي الجمع والخلو تستلزم الأخرى من تقيضي جزأيهما متى صدق منع الجمع بين أمرين صدق منع الخلو بين تقيضيها فانه لو جاز ارتفاع التقيضين لجاز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو بين أمرين صدق منع الجمع بين تقيضيها فانه لو جاز اجتماع المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة نتائج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد طرفيه وإرفقه كما سيجي

فرد وليس زوج (قوله أما الاول) أى القسم الاول الذى اعتبر فيه منع الجمع (قوله وكان بينهما اتصال الخ) أى وقد كان بينهما بحسب الاصل اتصال حقيقي الخ (قوله وأما الثاني) أى وأما القسم الثاني الذى اعتبر فيه منع الخلو (قوله وكل واحدة الخ) شروع في استلزام المتصلات بعضها لبعض فهو غير مأمور لان مأمور في استلزام المتصلات للمتصلات (قوله تستلزم الأخرى) نحو هذا الشيء إما أبيض أو أسود ففي مائة جمع فالذا قلت اما غير أبيض أو غير أسود كانت مائة خلو ومثال مائة الخلو الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود فالذا أخذت تقيض الجزأين وقلت الشيء إما أبيض أو أسود كانت مائة جمع

﴿مبحث القياس﴾ (قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن) المقصود من هذا الكلام ترغيب المتعلم الى تحصيله وبذل السعي في تحقيقه وحفظه وقوله من الفن من اما تبعية أي من جملة مباحث الفن واما صلة المقصد لان بعض المقاصد قد يكون وسيلة الى آخر وعلى كلا التقديرين فيبدان مباحث القياس أهم مقاصد الفن (قوله الكلام في القياس) أي لافي الاستقراء والتثبيل (قوله لانه العدة في استحصال المطلب التصديقي) أي في أنه العدة في تحصيلها لانه قد يفيد العلم اليقيني وذلك فيها اذا كانت مقدساته يقينية بخلاف الاستقراء والتثبيل فاتها وان كانت تحصل المطلب التصديقي لكنها غير عدة لانها لا تفيد اليقين أصلاً والحاصل ان ما ذكره من التعليل بقوله لانه العدة الخ لا ينتج نفي كون الاستقراء والتثبيل مقاصد قصوى وان المعنى المقصد الأقصى الكلام (١٨٢) في القياس لافي الاستقراء والتثبيل فقط وكان الاولى للشارح

التفصيلين لجواز ارتفاع المعين فلا يكون بينهما منع الخلو قال  
﴿المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول﴾ الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه \* القياس قول مؤلف من قضاي متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر (أقول) (قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن الكلام في القياس) (أقول وذلك لان مقاصد العلوم المدونة هي مسائلها التي ادراكها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية وأما الادراكات الصورية فاما تطالب فيها لكونها وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالانظار الصحيحة في المبادي القطعية فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات  
﴿قال المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن﴾ المقصود منه ترغيب المتعلم الى تحصيله وبذل السعي في تحقيقه وحفظه وكلمة من اما تبعية أي من جملة مباحث الفن واما صلة المقصد فان بعض المقاصد قد يكون وسيلة الى آخر وعلى التقديرين فيبدان مباحث القياس أهم مقاصد الفن (قوله وذلك الخ) خلاصته ان المنطق آلة للعلوم وحقيقتها التصديقات بالمسائل وتصورات مبادئها وسائل اليها ولا شك ان تعلق القصد بالآلة على حسب تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباحث الموصول الى التصديق ادخل في القصد بما عداها \* ثم ان العدة منه القياس فيكون مباحثه مقصداً أقصى من كل ما عداها (قوله لان مقاصد العلوم الخ) أي المقاصد الاصلية فلا ينافي ما قبل ان اجزاء العلوم ثلاثة للمبادي والموضوع والمسائل (قوله التي وصلت الخ) أي لا يجهل التقيض في نفس الامر ولا عند العالم (قوله في المبادي القطعية) أي اليقينية بديهية كانت أو نظرية

ان يقول المقصد الأقصى والمطلب الأعلى ﴿الكلام في القياس﴾ لافي المرف لان التصديقات الكائنة في غير هذا الفن هي المقصودة وتصورتها وسيلة لها فكذلك هنا القياس يحيل هو المقصود لانه للوصول لتلك المقصودات والتعريفات غير مقصودة لانها موصلة للتصورات التي هي مقصودة ولا في الاستقراء والتثبيل لان القياس هو العدة في تحصيل المطلب التصديقي فان قلت يمكن ان يعم في كلام الشارح بان يقال قوله الكلام في القياس أي لافي المرف ولا في الاستقراء والتثبيل لان القياس هو

العدة الخ أي بخلاف غيره من الثلاثة فانه ليس عمدة اذ بعضها لا يحصل المطلب التصديقي أصلاً كالعرف وبعضها متغير يحصلها ولكنه ليس عمدة بالاستقراء والتثبيل قلت هذا بعيد وغير متبادر من كلامه اذ التبادر من قوله الكلام في القياس لانه العدة الخ ان المعنى أي لافي الاستقراء والتثبيل فتأمل (قوله وحده الخ) أشار الى أنه حد اسمي لكونه مفهوماً اصطلاحياً (قوله متى سلمت) أي قيات وقوله قول مؤلف أي قول ملفوظ أو معقول وقوله مؤلف من قضاي أي ملفوظة أو معقولة اذ هذا الحد يمكن أن يحيل حداً للقياس للمعقول وهو المركب من القضايا العقلية أي المحصل مفهوماتها في العقل ويمكن أن يحيل حداً للقياس للملفوظ وهو المركب من القضايا الملفوظ بها فان جعل حداً للقياس للمعقول أريد بالقول والقضايا الامور المعقولة وان جعل حداً للملفوظ أريد بها الامور الملفوظة وعلى كل حال قوله يلزمها قول آخر الذي هو النتيجة المراد به قول معقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم للقياس للملفوظ ولا للمعقول وقوله لزوم عنها عن معنى من أي نشأ منها أي من ذاتها

( قوله وهو المركب ) أى وأما المفرد فليس قولاً بالعلمى المراد هنا وقوله وهو الخ هو ضمير فصل أو مبتدأ وخبره المركب والجملة خبر فاقول وقوله اما المفهوم العقلي الخ خبر بد خبر وقيل الخبر عن القول هو قوله أما المفهوم العقلي وقوله وهو المركب جملة معترضة بين المبتدأ والخبر ( قوله القياس المقول ) فإذا استحضرت في ذهنك العالم وشيوت الثبر له وشيوت الحدوث المتغير كان ذلك قياساً معقولاً وأعلم ان اطلاق القياس على كل من الملقوط والمقول حقيقة الا انه وضع في الاصل للمقول ثم نقل للملقوط بواسطة دلالاته على المقول وان القول مشترك بين الملقوط والمقول ( ١٨٥ ) اشتراكاً متبوعاً فلفظ قول موضوع

للقدر المشترك بين الملقوط والمقول وذلك القدر المشترك مثل مفيد كذا قال بعضهم وعلى هذا فيرد انه لا حاجة لفظ مؤلف بعد قوله قول لما علمت ان المراد به المفيد فلو حذف مؤلف لكان اخصر ولا يقال انه اعاد كره لاجل تعلق قوله من قضايا به لانه يصح تعلقها بمحذوف أى القول الكائن من قضايا بل الاولى ان يقال انما ذكر المؤلف لئلا

يتوهم ان المراد قول من جملة القضايا بان تكون من تبعضية وذكر السعد ان القول المراد به المعنى الاصطلاحي وهو اللفظ سواء كان مفيداً أم لا وانه مشترك لفظي بين المقول والمقول وعلى هذا فيحتاج لقوله مؤلف لاجل تعلق من به اذ لو قيل قوله كائن من قضايا

متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمنا انهما لفظاً قول آخر وهو ان العالم حادث فاقول وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس القياس للمقول واما الملقوط وهو جنس القياس للملقوط والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف ما وصل الى كنه الحقيقة وذلك متمسك بل متمسك فلم تطلب التصورات في العلوم الحقيقية الا لتكون وسائل الى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرّد التصورات بالتدوين وان امكن ذلك بخلاف تدوين التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال وايضا التصديقات ادراكات تامة تقع النفس به بدون التصورات فلذلك صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان المقصود الاصل هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه أدخل في المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصورات لان حامل الموصلين في هذا الفن كحال الموصل اليهما في العلوم الحكيمة ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى اقسام قياس واستقراء وتمثيل لكن العدة منها والمفيد للعلم العقلي هو القياس فصار الكلام فيه مقصداً أقصى ومطلباً أعلى في هذا الفن بالقياس الى الكلام الموصل الى التصور وبالقياس الى سائر ما يوصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتشليل من لواحق القياس وتوابعه ( قوله فاقول ) أقول يعني ان القياس اما مقول وهو مركب من القضايا المقولة واما مسموع وهو

( قوله ما يوصل الى كنه الحقيقة ) لان تصور الشيء بالوجه تصور ناقص والمراد بالكنه الكنه التفصيلي فان تصور الشيء بالكنه الاجمالي متحقق والا لامتنع التصور بالوجه ( قوله بل متمسك ) لعدم الاطلاع على الذاتيات ( قوله فانه محال ) اذ لا بد لكل تصديق من ثلاثة تصورات ( قوله وايضاً الخ ) عطف على قوله ان التصديقات الكاملة بيان للسريوجه آخر ( قوله التصديقات ) يقينية كانت أو غير يقينية ( قوله تقع النفس بها ) تفسير لتامات لما فيها من برد الحاطر وحصول الخبز في الجملة بخلاف التصورات فان النفس بعدها مرتبة لان يحكم عليها أوبها ( قوله واذا كان الخ ) مقدمة ثانية للدليل مطوف على قوله فاقول في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية وما بينهما اعتراض لبيان ذلك ( قوله بالقياس الى الكلام الموصل الى التصور ) قاندهم ما توهم ان الفن قياسان مباحث التصورات والمقصد الاقصى منها المرفقات ومباحث التصديقات والمقصد الاقصى منها القياس فلا يصح حصر المقصد الاقصى من الفن في القياس ( قال وحده ) أشار الى انه حد اسمي لسكونه مفهوماً اصطلاحياً ( قال هو المركب ) هو فصل أو مبتدأ وخبره

( م - ٢٤ - شروح الشبهة ثانياً ) لم يعلم هل هو مفيد أم لا ( قوله من القضايا ) اعترض به انه ان أراد ماهي القضايا بالقوة كان التعريف صادقاً بالقضية الشرطية فلا يكون مانعاً وان أراد ماهي القضايا بالعلم خرج القياس الشرعي فلا يكون جامعاً هو واجب باننا نختار الاول ولا نسلم انه صادق بالقضية الشرطية لاخر ارجاها بقوله متى سلمت الخ لان اجزاءها لا تختمل التسليم لوجود المانع وهو اداة الشرط أو الضاد اذ المراد بالقضية ما يضمن تصديقاً أو تخيلاً فخرج الشرطية بهذا فتأمل ( قوله ما فوق قضية الخ ) وسواء كانتا مذكورتين أو احدهما مقدرة والاخرى مذكورة نحو فلان متفلس لانه حي أو الشمس طالعة لان الهار موجود

من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من قضاي فوق اثنين كما سيحي واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لأنها عكسها المستوي أو عكس هيضيها فانها لاتسمى قياساً وقوله متى سلمت اشارة

مركب من القضايا للمفوضة والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياساً لدلالته على الاول وهذا الحد يمكن أن يجعل حداً لكل واحد منهما فان جعل جداً لقياس المعقول يراد بالقول والقضايا الامور المعقولة وان جعل حداً للمسموع يراد بهما الامور للمفوضة وعلى التقديرين يراد

المركب والجملة خبر قالقول وقوله أما المفهوم العقلي خبر بمدخر \* وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره أعني أما المفهوم العقلي (قال مافوق قضية واحدة) سواء كانتا مذكورتين أو أحديهما مقدرة نحو فلان نفس قهوجي ولما كانت الشمس طالعة فالهار موجود (قوله حقيقة) أي من حيث حقيقة ذاته لا باعتبار أمر خارج عنه ولم يرد بها ما يقابل الجاز فان اطلاق القياس على المفوض أيضاً حقيقة الا انه نقل اليه بواسطة دلالة على المعقول واليه أشار بقوله سمي (قوله فان جعل حداً الخ) يستفاد من كلام الشارح في شرح المطالع أن القول مشترك معنوي بينهما وان والتعريف للقدر المشترك حيث قال قالقول جنس يمد يقال بالاشتراك على المفوض وعلى المفهوم العقلي فكأنه أراد بالمركب المعنى اللغوي لا الاصطلاحي اذ ليس ذلك قدراً مشتركاً بين المركب والمعقول والمفوض وحيث يرد الاعتراض الذي ذكره في شرح المطالع من أن لفظ مؤلف مستدرك ولا يتدفع به ذكر ليصح تعلق من به على ماوهم وما ذكره قدس سره موافق لما ذكره الحق التفتازاني يدل على أنه حمل القول على المعنى الاصطلاحي وانه مشترك لفظي بينهما وحيث لا يصح تعلق كلمة من به ولذا قال الحق التفتازاني ذكر المؤلف ليصح تعلق من به وقال السيد السند قدس سره في شرح المواظف أن ذكر مؤلف ثلثا يتوهم أن المقصود قول من جملة القضايا بان يكون من تبعضية وما قيل أن البارة المتعارفة في ذلك المعنى قضية من القضايا أو قول من الاقوال وان اجمع في ذلك المعنى يكون بمنها لا بمعنى مافوق الواحد فانما يدفع كونه صريحاً في ذلك المعنى لا توهمه قوله (وعلى التقديرين) بخلاف المعقولة فانها لازمة لقول المعقول وهو ظاهر والمفوض لان التفظ يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتعقل معانيها على تقدير التسليم يستلزم النتيجة (قال) (والقياس المركب الخ) قال الحق التفتازاني القياس المنتج لطول واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لأزيد ولا أنقص لكن ذلك القياس قد يتقرر مقدمته أو أحديها الى الكسب بقياس آخر وكذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادي البديهية أو المسئلة فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة لقياس المنتج للمطلوب قسموا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لواحق القياس انتهى ويظهر منه أن كل واحد من تلك الاقيسة بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ومجموعها ليس من أفراد القياس فلا معنى لقوله ليشمل القياس المركب \* فالصواب أن يقال والمراد بالقضايا مافوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين \* قال الشارح في شرح المطالع لا يقال لوعني بالقضايا ما هي بالقوة دخات القضية الشرطية ولوعني ما هي بالفعل خرج القياس الشرعي لا تأ قول المعنى ما هي بالقوة ويخرج الشرطية بقوله متى سلمت فان أجزائها لا يحتمل التسليم لوجود المانع أعني أدوات الشرط أو العناد أو المعنى بالقضية ما يتضمن تضديهاً أو تخليلاً فيخرج الشرطية بها.

(قوله والقياس للمركب الخ) قال السيد القياس المنتج لطول واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لأزيد ولا أنقص لكن ذلك القياس قد يتقرر مقدمته أو أحداها الى الكسب بقياس آخر وكذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادي البديهية أو المسئلة فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة لقياس المنتج للمطلوب قسموا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لواحق القياس انتهى كلامه ويظهر منه أن كل واحد من تلك الاقيسة بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ومجموعها ليس من أفراد القياس فلا معنى لقوله ليشمل القياس المركب \* فالصواب أن يقال والمراد بالقضايا مافوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين



الى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جبر جاد فان هاتين القضيتين وان كذبنا الا انها بحيث لو سلمنا لزم عنها ان كل انسان جاد قوله لزم

بالقول الآخر الذي هو النتيجة القول المقبول لان التلطف بالنتيجة غير لازم لقياس المقول ولا المسموع ( قوله ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها ) أقول يريد أنه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم عنها لذاتها قول آخر لتبادر الوهم الى أن تلك القضايا صادقة في نفسها

( قال لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها ) أي مقبولة بل لو كانت كاذبة منكورة لكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ففي قياس فان القياس من حيث أنه قياس يجب أن يؤخذ بحيث يشتمل البرهاني والجدلي والخطائي والسوفسطائي والشعري \* والجدلي والخطائي والسوفسطائي لا يجب أن تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم \* وأما القياس الشعري فانه وإن لم يحاول الشاعر التصديق به بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على أنها مسلمة فاذا قال فلان قر لانه حسن فهو يقبس هكذا فلان حسن وكل حسن قرر فهو قول اذا سلم مافيه لزم قول آخر لكن الشاعر لا يقصد هذا اللازم وان كان يظهر أنه يريد حتى يتحيل به فيرغب أو يتفخر كذا في شرح المطالع ( قال وكاذبها ) كلها أو بعضها فان الكذب عدم الصدق ولذا وقع في بعض النسخ كل حجر جاد وفي بعضها كل حجر حمار ( قوله يريد الخ ) اعلم أن الوقوع واللاتوقع الذي يشتمل عليه القضية ليس من الامور العينية لا باعتبار أن يكون الخارج ظرعا لوجوده و هو ظاهر ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لا يكونان من الامور العينية فلزوم النتيجة للقياس لا يكون بحسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فاما أن يعتبر العملية التي يشعر بها لفظة هنا فاللزم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على الهيئة المخصوصة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحققها تحقيق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها ولا لزوم بينهما بحسب العلم فضلا عن أن يكون عنها والقرزوم بينهما بمعنى الاستغاب اذ العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس ولا بد حينئذ من اعتبار قيد آخر أيضاً وهو قنن كيفة الاندراج ليدخل الاشكال الثلاثة فان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قبل أن اللزوم أعم من البين وغيره لا ينضم لان التعميم فرع تحقق اللزوم وامتناع الافلاك والافلاك بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وحينئذ قيد متى سلمت للاشارة الى أن اللزوم بين العلمين بشرط تمام مقدمات القياس والاعتقاد بها الا ترى ان قياس كل واحد من الحصين لا يوجب العلم بالنتيجة للاخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والصواب حينئذنه لان للهيئة مدخلا في اللزوم وأما أن لا تعتبر العملية المستفادة من لفظة هنا فاللزم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر يعني لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها أحد أو لم يعلم وسواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فان اللزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين الا ترى أن قولهم العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر لو ثبت في نفس الامر يستلزم نبوت العالم مستغن عن المؤثر وحينئذ اللزوم بمناه أعني امتناع الافلاك وهو متحقق في جميع الاشكال بلا ريب ولا يحتاج الى قيد اللزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في اللزوم والقضية

( قوله لا يجب أن تكون

مسلمة في نفسها ) أي لا

يجب ان تكون مقبولة

بحسب ذاتها بل لو كانت

منكورة ولكن بحيث لو

سلمت لزم عنها قول آخر

فهو قياس لان القياس

من حيث أنه قياس يجب

ان يؤخذ بحيث يشمل

البرهاني والجدلي والخطائي

والسوفسطائي ولا يجب

ان يكون مقدماتها حقة

في نفسها بل بحيث لو

سلمت لزم عنها ما يلزم

( قوله وكاذبها ) أي كلها

أو بعضها لان الكذب

عدم الصدق ( قوله وكل

حجر جاد ) في بعض النسخ

حمار فيكون تمثيلا لما

اذا كانتا كاذبتين مما وفي

بعضها جاد فيكون تمثيلا لما

اذا كانتا كاذبتين باعتبار

كذب المجموع وهو

الاولى فقط

( قوله فان مقدمتهما اذا سلمت لا يلزم الخ ) هذا صريح في ان الاستقراء والتثليل كل واحد منهما مركب من مقدمات وهو كذلك الا انها ليست على هيئة القياس المنطقي \* فمثال الاستقراء ان قول الحمار يحرك فكه الاسفل عند المضغ والجل يحرك فكه الاسفل عند المضغ والثور يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهكذا فيفتح كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فهو سرور مقدمات لاجل تحصيل النتيجة والفرض ان التكلم غالب على ظنه ان كل الافراد متصفة بذلك الحكم كتحريك الاسفل بحيث لا يعلم ان هناك فرداً متصفاً بخلاف ذلك الحكم أي بعدم التحرك مثلاً كالتمساح لكن هذه النتيجة ليست لازمة لذات المقدمتين لا يمكن تخلف ذلك المدلول كالتحرك لتلك الاسفل عن المقدمات لانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبعاً ناقصاً وبين الحكم الكلي الا ظن ان يكون الجزئي غير المتبوع مثل المتبوع ولا علاقة بين الجزئين أي المتبوع وغيره الا وجود الجامع المشترك فيهما \* ومثل التثليل ان يقال التبيذ مسكر فهو ( ١٨٨ ) كالحمر فهاتان مقدمتان ينتج ذلك ان التبيذ حرام وهذه النتيجة

ليست لازمة لذات المقدمتين  
لا يمكن تخلف المدلول  
كالحرمة عن المقدمات  
وبيان ذلك ان العلة في الحكم الموجود في شيء اما منصوبة أو مستبطة فالاولى ان يفرض ان الشارع قال لنا العلة في الحر الاسكار فاذا وجدت هذه العلة في التبيذ مثلاً لا يلزم ان يكون حراماً لجواز ان يكون اشترط خصوص الحر في الحرمة فلا يكون وجود الاسكار في التبيذ قطعياً أي مفيداً للقطع بجهرمته فيمكن تخلف الحرمة عن المقدمات فليست النتيجة لازمة

عنها يخرج الاستقراء والتثليل فان مقدمتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلولهما مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت ليتما ولها جميعاً فان أداء الشرط تتناول الحق والمقدور الواحدة المستأنمة لمعناها داخله فيه خارجة بقوله مؤلف من قضايا وقيد لو سلمت ليس لافادة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لافادة التعميم ودفع توهم اختصاص التمرين بالقضايا الصادقة كانه قيل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة أو لا لزوماً قول آخر ففهم المخالفة المستفادة من التقييد بالشرط غير مراد هنا لان التقييد هنا في معنى التعميم \* وهذا هو مراد الشارع والسيد رحمة الله عليهما حلاً للتعريف على ظاهره \* وأما ما أفاده الحق للفتاوى في شرح شرح المختصر المضدي من أن الاستزام في الصناعات الحسن انما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استزام الا في البرهان فوجهه غير ظاهر لانه ان اعتبر الزوم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم أيضاً فان نظر المبطل في دليل الحق لا يفيد العلم لعدم التسليم وان اعتبر الزوم بحسب الثبوت في نفس الامر فهو متحقق في الشكل من غير التسليم كما عرفت \* هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول وأنت بعد الاطلاع عليه وتدبره حتى تدبر تفق على عثرات الناظرين في هذا المقام ترك بيانها مخافة الشامة والاخلال (قوله فان ادات الشرط الخ) لان التقدير بجامع التحقيق فاقيل ان المتبادر من حرف الشرط المقدور فاعكس بادراجة أمر التوهم اذيتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياس الصادق المقدمات توهم (قال يخرج الاستقراء والتثليل) أي من حيث انه استقراء وتثليل فانه اذا رد الى هيئة القياس فالزوم متحقق \* والسر في ذلك ان

لذات المقدمتين \* فان قلت انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتثليل من الدليل لانهما فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر \* قلت ان الدليل عندهم معنيين ( أحدهما ) الموصل الى التصديق وهما داخلان فيه ( والثاني ) أخص وهو بالعلم بالمدكور مختص بالقياس القطعي على ما نص عليه في المواقف ومن هذا أي من جعل الدليل بالعلم بالمدكور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر خاصاً بالقياس القطعي يعلم ان القياس الفاسد الصورة غير داخل في تعريفه \* ثم اعلم ان اخراج الاستقراء والتثليل من تعريف القياس بقوله لزم عنها الخ انما هو من حيث انها استقراء وتثليل اما لو ردا الى هيئة القياس كان قول هذا مسكر وكل مسكر حرام لوجود الزوم حينئذ وسبب ذلك ان الزوم منوط باندراج الحد الاصغر تحت الاكبر في القياس الافتراضي وباستزام المقدم للتالي في الاستثنائي سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فاذا تحقق المقدستان المشتلتان عليهما تحقق الزوم بخلاف الاستقراء والتثليل فليس فيه اندراج ولا استزام مقدم لتالي \* ثم اعلم ان النتيجة تارة تكون قطعية وتارة تكون ظنية فان قلت هل يمكن رد الاستقراء الى هيئة القياس

قلت لا لان الاستقراء نتيجة كلية وأنت اذا قلت هذا آكل وكل آكل يحرك فحركة الاسفل فالنتيجة جزئية لا كلية فتأمل ذلك ( قوله بل بواسطة مقدمة غريبة ) أي بل بواسطة صدق مقدمة غريبة أي ليست لازمة لاحدى مقدمتي القياس او تكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين لطرف كل واحد من المقدمتين وبهذا الثاني خرج ما يكون الزورم بواسطة عكس التقيض اما لو كانت المقدمة المتوقفة عليها الزورم غير غريبة بل بدئية الزورم ( ١٨٩ ) لاحدى مقدمتي القياس بأنه يشع حينئذ

عنها وقوله لثانها يحترز به عما يلزم لثانها بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اولهما يكون موضوع الاخرى كقولنا ( ا ) مساو ( لب وب ) مساو ( ج ) فانهما يستلزمان ان ( ا ) مساو ( ج ) لكن لثانها بل بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساوى المساوى مساو له ولذلك لم يتحقق ذلك الالتزام الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في قولنا ( ا ) ملزوم ( لب ) ( وب ) ملزوم ( ج ) ( فا ) ملزوم ( ج ) لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وقولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت لان ماني الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه أما اذا لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ( ا ) مابن ( لب وب ) مابن ( ج )

الزورم منوط باندرج الاصغر تحت الاوسط والاولى تحت الاكبر في القياس الافتراضي وبالاستزام المقدم للتالي في الاستثنائي سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فإذا تحقق المقدمتان المشتتان عليهما تحقق الزورم بخلاف الاستقراء والتعميل فانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبعاً ناقصاً وبين الحكم النكلي الاظن ان يكون الجزئي الغير المتبوع مثل الجزئي المتبوع ولا علاقة بين الجزئيين الا وجود الجامع المشترك فيها وتأثيره في الحكم لو كانت العملية منصوبة ويجوز أن يكون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع مانعاً وما قيل انه يلزم على هذا أن لا يكون الاستقراء والتعميل من الدليل لانهم فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فدفعوا بان لا دليل عندهم معينين ( أحدهما ) الموصول الى التصديق وهما داخلان فيه ( والثاني ) أخص وهو المختص بالقياس بل بالقضي على مانع عليه في المواقف وبما حرره لك أن القياس الفاسد الصورة غير داخل في تعريفه ولذا أخرجوا الضروب العقيمة عن الاشكال بالشروط فالعلة ليست مطلقاً من أقسام القياس بل ما هو فاسد المادة ( قال بل بواسطة مقدمة غريبة الخ ) أي لا تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس أو تكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين لطرف كل واحد من المقدمتين وهذا أخرجوا ما يكون الزورم فيه بواسطة عكس التقيض والفرق بين الالتزام بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس التقيض نحكم لم يظهر الى الآن وجهه ولا تنوهم ان الاشكال الثلاثة تخرج عن التعريف لاحتياجها الى مقدمات غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الالبات لافي الثبوت والتي في التعريف هو الثاني ( قال كما في قياس المساواة ) تسمية للكلية باعتبار ما يوجد في بعض أفرادها وأما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطرداً واختلافه بحسب اختلاف المواد كما أخرجوا الضروب العقيمة لعدم اطراد نتائجها واختلافها في الانتاج ( قال لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له ) أي في التحقق لافي الحمل فان الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس مع عدم

كما في المندرج في المندرج في الشيء مندرج في ذلك الشيء فان هذه المقدمة لازمة لجميع الاقيسة كما في العالم متغير وكل متغير حادث فيلزمه العالم حادث بواسطة هذه المقدمة البدئية الزورم ( قوله وهو ما يتركب من قضيتين الخ ) أي سواء عبر فيه بغلق المساواة أم لا وليس المراد انه ماعبر فيه بعنوان المساواة فقط والا لورد قياس الزورم الذي قاله قياس المساواة في الاصطلاح اسم لقياس المركب من قضيتين متعلق محمول اولهما يكون موضوع الاخرى ونسبته بذلك من باب تسمية الشيء بما يوجد في بعض افراده وأما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطرداً بل هو يختلف باختلاف المواد لا ترى انه يصدق في المادة المعبر عنها بالمساواة وكذب

في المادة المعبر عنها بالمساواة كما يأتي ( قوله لان مساوي المساوي مساو ) مصدوق المساوي الاول أو المساوي هو ( ب ) ( قوله لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له ) أي ملزوم في التحقق فالانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس فالانسان ملزوم للجنس مع عدم صحة حمل الجنس على الانسان فضلاً عن الزورم

( قوله لا يجب ان يكون مابين ) الا ترى ان الانسان مابين للحجر والحجر مابين للحيوان والانسان لا يبين الحيوان ( قوله ) أراد به ان القول اللازم يجب ان يكون ( ١٩٠ ) مغايراً الخ ) أي لان الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به انه

لم يلزم منه ان ( ا ) مابين ( الخ ) لان مابين المابين للشيء لا يجب أن يكون مابيناً له وكذلك اذا قلنا ( ا ) نصف ( ب ) ( وب ) نصف ( ج ) لم يلزم منه أن ( ا ) نصف ( ج ) لان نصف النصف لا يكون نصفاً وقوله قول آخر أراد به أن القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من هذه المقدمات فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لاستلزامهما احداهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لمكسها المستوى أو عكس قضيتها فانه يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته قولاً آخر لكن لا يسمى قياساً قال

( وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو قضيتها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متعين لكنه جسم ينتج أنه متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم وقضيه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف مؤلف حدث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا يقضيته مذكوراً فيه بالفعل )

( أقول ) القياس اما استثنائي أو اقتراني لانه اما أن يكون عين النتيجة أو قضيتها مذكوراً فيه بالفعل أولاً يكون شيء منهما مذكوراً فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متحيز لكنه جسم ينتج أنه متحيز فهو بعينه مذكور في القياس أو ولكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم وقضيتها أي قولنا أنه جسم مذكور في القياس بالفعل وانما سمي استثنائياً لاشتغاله على حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقتراني كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم محدث فليس

محتمل على الانسان فضلاً عن الزوم ( قال أراد به الخ ) فان الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من آحاده اذ مغايرته للجموع غير محتاج الى البيان وما قبله انه يفيد مغايرته لكل واحد حتى لاجزاء الاحاد أيضاً ففهم الا يرى انه اذا قال له على دراهم شيء آخر وفسر الشيء الآخر بنصف الدرهم يصح ( قال لزم أن يكون كل قضيتين الخ ) قد عرفت ان بناء تحقيق الشارح للتعريف على عدم اعتبار العلية التي يشهر بها كلمة عنها فلا يخفى ان القضيتين مستلزمان لاحدهما ولا يلزم منهما ( قال وهذا الحد منقوض الخ ) قال الحق التفاضل في القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان فمقتضى اعتراض الشارح وفيه انه اذا صدق عليهما انه قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول مؤلف من قضيتين لزم عنها لذاتها قول آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا يمنع دفع الانتقاض وال جواب عن النقض أن المتبادر من قولنا من قضيا أن يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء الثاني قيد الاول يستفاد منه القضية باعتبار نفي دوام الحكم السابق في القضية المركبة لا تعبرج بقضية واحدة فقط ( قوله اما استثنائي الخ ) قدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وكونه بدعي الانتاج مجيب قرائته وأخره في الاحكام اهتماماً بشأن الاقتراني لكثرة مباحته ( قال مذكور فيه ) بالذكر اللساني في القياس المأفوظ وبذكر القلب في المعقول ( قال على حرف الاستثناء ) أعني لكن في التاج الاستثناء ان شاء الله تعالى كقفت واستثناء كردن والباب يدل على تكرار الشيء مرتين أو جعله شيئين متوالين أو مابينين والاستثناء

مغاير لكل واحد من آحاده ولا يجب مغايرته لاجزاء الآحاد الا ترى انه اذا قال له علي درهم وشي آخر وفسر الشيء الآخر بنصف الدرهم فانه يصح ( قوله كيف كانتا ) أي سواء كانتا على هيئة شكل أم لا ( قوله لاستلزامهما احداهما ) أي لان الكل مستلزم لجزئه ( قوله بالقضية المركبة ) كالممكنة الخاصة كما في قولك كل نار باردة بالامكان الخاص وأوجب

عن هذا النقض بان المتبادر من قولنا من قضيا أن تكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء الثاني كقولنا دائماً أولاً بالضرورة وبالامكان الخاص قيد للجزء الاول يستفاد منه القضية باعتبار نفي دوام الحكم السابق أو ضروريته فليس في القضية المركبة الا تعبرج بقضية واحدة فقط ( قوله اما استثنائي الخ ) قدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي والاقتراني مفهومه

عدمي والوجودي مقدم على العدمي وآخر الاستثنائي في بيان الاحكام اهتماماً بشأن الاقتراني ( قوله مذكوراً فيه بالفعل ) أي بالذكر اللساني في القياس المأفوظ وبالذكر القلي في القياس المعقول هو

( قوله لاقتران الحدود فيه ) أى الحد الأصفر بالوسط والأكبر ( قوله لانه لو لم يقيد لدخل الخ ) وذلك لان ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة ثم أن ذكرها قد يكون ملتبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبساً بحال كونها بالقوة فلو لم يقيد بالفعل انتقض تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني جملاً لانه لم يدخل في تعريف الاقتراني حيثئذ شيء أصلاً بل تدخل جميع الافراد في تعريف الاستثنائي ( قوله وهي طرفاها ) أى طرفا النتيجة وكذلك الضمير في هيئتها النتيجة قوله مابه يحصل بالقوة أى بالافضل فتكون النتيجة مذكورة فيها أى في المقدمات الاقترانية وقوله بالقوة أى حال كونها حاصلة بالقوة ( وقوله والا لكان تقسماً الخ ) أى والا يبطل ( ١٩١ ) التقسيم بل قلنا أنه صحيح فلا يصح لان

منه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء ومساكنه تحت والاولى حذف الشرط الثاني ويقول بطل التقسيم لانه قد يكون تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ويمكن أن

يجاب بان المعنى لانه إن لم يكن قياساً بطل التقسيم وعلة البطلان ظاهرة فان حصل نزاع فالدليل انه ان لم يكن باطلاً لم تقسيم الشيء الخ فتأمل ( قوله بطل التعريف ) أى تعريف القياس حيث قيل فيه متى سلمت لزم عنها قول آخر أى مفاير

هو ولا نقيضه مذكوراً في القياس \* بالفعل وانما يسمى اقتراناً لاقتران الحدود فيه وانما قد ذكر النتيجة ونقيضها في التعريف بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقترانيات في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيئتها التأليفية ومادتها مذكورة في الاقترانيات ومادة الشيء مابه يحصل بالقوة فتكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقض تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني جملاً لا يقال أحد الامرين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس أو بطلان تقسيمه الى قسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياساً بطل التقسيم والا لكان تقسماً للشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياساً بطل التعريف لانه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم مفايراً لكل واحدة من المقدمات \* واذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل لم تكن مفايزة لكل واحدة من مقدماته لانا نقول لانسلم أن النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل في القياس لم تكن مفايزة لكل واحدة من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن النتيجة جزء المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة

من قياس الباب فذلك ان ذكره يثنى مرّة في الجملة ومرّة في التفصيل في الناس زيد وعمرو فاذنا قلت الازيد فقد ذكرت زيدا مرة أخرى ذكرنا ظاهرها انتهى وبهذا ظهر كون لكن حرف استثناء ( قال لاقتران الحدود فيه ) أى الاصفر والاكبر والوسط ( قال لانه لو لم يقيد الخ ) ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة لكن ذكرها قد يكون ملتبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبساً بحال كونها بالقوة فلو لم يقيد بقوله بالفعل انتقض الحد ان طردا وعكساً فاقيل ان ذكر بالفعل تأكيد لا تنقيذ اذ استعمال المذكور في المذكور بالقوة مجاز ليس بشئ لان الذكر ليس بالقوة بل كونه نتيجة بالقوة ( قال مذكورة فيها بالقوة ) أى حال كونها حاصلة بالقوة فاندفع ما قيل لاحد أن يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة اذ حصول الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة ( قال والا لكان تقسماً للشيء الخ ) أى ان لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسماً للشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء ومساكنه تحت

لكل واحدة منهما بل كانت واحدة منهما لو لم يكن النتيجة جزءاً لمقدمة أى بل كانت مقدمة بهما وهو ممنوع لان المقدمة الخ ( قوله فان المقدمة في القياس الاستثنائي الخ ) اعلم أن أصل القياس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالنتيجة هي قولنا فالنهار موجود وهي بعض المقدمة الفائلة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اذا علمت هذا فقول الشارح فان المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة في الكلام حذف والاصل ليس قولنا الشمس طالعة فقط ولا النهار موجود فقط بل هي القضية المقيدة استلزام طلوع الشمس لوجود النهار والنتيجة بعض هذه المقيدة لا كلها فقول الشارح بل استلزامه لوجود النهار متناه بل القضية المقيدة لاستلزامه لوجود النهار وهي ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

( قوله لا يقال الخ ) منشأ هذا ( ١٩٢ ) السؤال ما ذكر في الجواب من أن النتيجة جزء المقدمة وحده أنا لا نسلم

بل استلزامه لوجود النهار لإيقال النتيجة وقضيها قضية لاحتياها الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة أو قضيها مذكورين فيه بالفعل لانا نقول المراد بذلك أن يكون طرفا النتيجة أو قضيها مذكورين فيه بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا فلا اشكال قال

( وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى والمكرر بينهما حداً أوسط واقتراح الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً والمهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلاً وهو أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعاً فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعاً في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع )

( أقول ) القياس الاقتراني اما حلي أن تركب من حليتين أو شرطى ان لم يتركب منها ولما كان

( قوله لانا نقول المراد بذلك ) أقول هذا هو التحقيق لان النتيجة لا يمكن أن تكون مذكورة بعينها في القياس لاعل أن تكون عين احدى المقدمتين ولا ان تكون جزءاً من احدهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس بمرتبة أو بمرتبتين وكذلك قضيها لا يمكن أن يكون بعينه مذكوراً في القياس والا لكان التصديق بتقضي النتيجة مقدما على القياس ومع التصديق بتقضيها لا يتصور التصديق بها

ثم الظاهر أن يقال لانه يكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره قبل ان كونه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لازم للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياساً فهو لازم لبطان التقسيم وعدمه فيمكن ان يعارض مع قوله والا لكان تقسماً للشيء الى نفسه والى غيره أي ان لم يبطل التقسيم كان تقسماً للشيء الى نفسه والى غيره بانه ان بطل التقسيم كان تقسماً للشيء الى نفسه والى غيره وفيه نظر لان كونه تقسماً للشيء الى نفسه والى غيره يستلزم كونه باطلا دون العكس ( قال بل استلزامه لوجود النهار ) أي القضية التي يفيد استلزامه لوجود النهار ( قال لا يقال النتيجة الخ ) منشأ هذا السؤال كون النتيجة جزء المقدمة يعني ان النتيجة وقضيها قضية والمذكور في القياس ليست بقضية ولا يكون النتيجة وقضيها مذكورة فيه ومعنى كونهما قضية انهما مشتعلان على النسبة التامة بخلاف جزء المقدمة فاقيل ان ذكر الشيء ابقاؤه وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة أو قضيها مذكور فيه بالفعل الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة قولاً آخر مع كونها مذكورة فيه بعينها فانه يصح ان يكون شيء عين شيء في الذكر ولا يكون عينه في العلم وهم ( قال وعلى هذا فلا اشكال ) أصل الكلام فلا اشكال على هذا الا انه لما قدم الجار والمجرور ادخل عليه الواو ليدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فما قيل ادخل الفاء لتزليل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهم ( قال القياس الاقتراني الخ ) فيه تعرض للمصنف بانه ينبغي ان يقسم الاقتراني أيضاً الى الحلي والاصنافي ثم يقول وموضوع المطلوب أو يقول والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول

أن النتيجة مذكورة في القياس لان النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وما في القياس ليس بقضية لانه لا يتحمل الصدق والكذب يتبع النتيجة ليست في القياس وهو المطلوب فالسؤال وارد على الجواب ويصح أن يكون وارداً على أصل الكلام وهو قوله أن الاستثنائي ما كان عين النتيجة مذكوراً فيه بالفعل أو قضيها فاقبل ( وقوله مذكورين

بالترتيب ) أي من غير أن يكون هناك فاصل بينهما فلا يقال أن هذا موجود في الشكل الثالث لانه قد فصل بين الطرفين بسور الكبرى فاقبل ( قوله وعلى هذا فلا اشكال ) أصل الكلام فلا اشكال على هذا الا أنه لما قدم الجار والمجرور ادخل عليه الواو على أنه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون فاء فما قيل ادخل الفاء لتزليل قوله على هذا منزلة الظرف أي انا كان وهم عبد الحكيم

(قوله أبسط) أي أقرب الى البساطة لان الحلي مركب من مقدمتين كل منهما جزآن فمجموع الاجزاء اربعة ومجموع اجزاء الشرطي ستة ويحتمل أن المعنى أبسط بمعنى أكثر بسطاً أي إيجافاً من الشرطي (وقوله فليبدأ) على صيغة المضارع واللام الابتداء لاجل محبة عطف يقول عليه وليست لام الامر والا لزم عطف الخبر على الانتهاء وفيه نزاع (قوله القول اللازم الخ) غرض الشارح تمهيد كلام لاجل بيان لفظ المطلوب الواقع في قول (١٩٣) المصنف موضوع المطلوب ومعنى

الحلي أبسط فليبدأ به ونقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه مطلوباً وكل قياس حلي لابد فيه من مقدمتين (احدهما) تشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور (وثانيهما) على محموله كالحادث وما يشتركان في الحد الاوسط كالمؤلف فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الاغلب أخص والاخص أقل أفراداً فيكون أصغر ومحموله يسمى أكبر لانه لما كان أعم فهو أكثر أفراداً والحد المشترك المكرر بين الاصغر والاكثر يسمى حداً أوسط (قوله وكل قياس حلي لابد فيه من مقدمتين الخ) أقول كل قياس اقترائي لابد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لابد أن يشتمل على أمر مناسب اما لمجموع المطلوب واما لاجزائه فالاول هو القياس الاستثنائي كما سيأتي فلا بد فيه أيضاً من مقدمتين والثاني هو الاقترائي فلا بد فيه أيضاً من أمر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلوب فتحصل مقدمتان قطعاً سواء كانتا حليتين أم لا (قوله فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الاغلب أخص)

(قال أبسط) أي أقرب الى البساطة لكونها أقل اجزاء من الشرطي أو أكثر بسطاً وأوفر بحثاً (قال فليبدأ) على صيغة المضارع مع لام الابتداء ليصح عطف قول عليه (قال القول اللازم) تمهيد لبيان لفظ المطلوب الواقع في قوله موضوع المطلوب ومعنى قوله يسمى نتيجة يطلق عليه النتيجة وهو لا يقتضي اختصاص النتيجة والمطلوب بالقول اللازم من القياس فان ما يلزم من الدليل يسمى نتيجة وكذا المطلوب بيم المعرفة أيضاً (قوله كل قياس اقترائي لابد فيه الخ) مقصوده ان القياس مطلقاً استثنائياً كان أو اقترائياً حلياً أو شرطياً لابد فيه من مقدمتين فحط الفائدة في قول الشارح كل قياس حلي لابد فيه من مقدمتين أحدهما الخ هو التقييد أعني قوله أحدهما يشتمل على موضوع المطلوب لا قوله من مقدمتين لكن الصواب ترك قوله اقترائي وقوله أيضاً الاول على ما لا يخفى (قوله وذلك لان القياس الخ) هذا دليل لى لوجوب المقدمتين فلا يردان الاشتغال مأخوذ في تعريف القياس فلا حاجة الى الاستدلال عليه (قوله لابد ان يشتمل البتة) لان المطلوب لما كان نظرياً لا يكتفي فيه تصور الطرفين لا مجرداً ولا بانضمام احساس ونحوه بل يحتاج الى ثالث يحصل به العلم بالنسبة الثابتة التي في المطلوب ولا بد ان يكون لذلك الثالث مناسبة الى مجموع المطلوب بان يكون ملزوماً أو لازماً ينتقل من ثبوت أحدهما الى ثبوت الآخر ومن انتفاءه الى انتفاءه أو معاندة ينتقل من ثبوت أحدهما الى انتفاء الآخر فلا بد حينئذ من مقدمتين أحدهما يفيد الملازمة أو المعاندة والثانية تحقق أحد الأمرين وانتفاءه أو مناسبة الى اجزاء المطلوب بالثبوت أو السلب اما حلياً أو اتصالياً أو عنادياً فيحصل المقاسمتان من

(م - ٢٥ - شرح التسمية ثلثي) أخص أي ومن غير الأغلب مساو كما في كل انسان بايدي البشره فان قلت اذا كان مساوياً كيف يأتى اندراج الاصغر فيه الذي هو شرط في انتاج كل شكل قلت المراد بالاندراج فيه أن لا يكون مبايناً له أعم من أن يكون مساوياً له أو أعم منه واعلم أن الاصغرية والاكثرية في الاصل صفات للكم المتصل وهي هنا مستعملة في الكم المنفصل أي كثرة الافراد وقتلها

( قوله لتوسطه بين الخ ) هذا لا يظهر في غير الشكل الاول وأجيب بان المراد بقوله لتوسطه أي لكونه واسطة في نسبة أحد طرفي المطلوب الى الآخر وهو بهذا المعنى شامل لجميع الاشكال ( قوله لانه ذات الاضرب ) أي فوصفها مأخوذ من وصف جزئها وكذا يقال فيما بعده وليس هو من باب تسمية الشيء بوصف جزئه لانها تسمى صفري والوصف في الحد أصغر ( قوله في إيجابها الخ ) أي والاقتران ( ١٩٤ ) باعتبار الإيجاب المنسوب لها وباعتبار السالب المنسوب لها أعم من أن

لتوسطه بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الاصفر تسمى صفري لانها ذات الاضرب والتي فيها الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر واقتران الصفري بالكبرى في إيجابها وسلبها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا والمهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حله عليهما أو وضعه لها أو حله على أحدهما ووضعها للآخر تسمى شكلا وهو أربعة . لان الاوسط ان كان محمولا في الصفري وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع \* وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان

أقول اذ أشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها أخص من محمولها في الاغلب وان جاز أن يكون مساويا له أيضا

يكونا موجبين أو أحدهما موجبة والاخرى سالبة أو يكونا سالبين وكذا يقال فيما بعده . ( وقوله يسمى قرينة وضربا الخ ) أي فصدق الضرب أمر اعتباري هو الاقتران ومصدق الشكل هو المهيئة هذا ظاهره وهو خلاف التحقيق والتحقيق كاقوال السعد ان القياس باعتبار إيجاب مقدمتي المقترنين وسلبها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار المهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاضرب والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا يسمى شكلا ولأجل هذا قد يتحد الشكل ويختلف الضرب وهو ظاهر في جميع الاشكال الاربعة فان ضروب الشكل الاول ستة عشر مع اتحاد شكلها وقد يختلف الشكل ويختلف الضرب وذلك كما لو كان

الثبوت أو الانتفاء مع تكرار ذلك الثالث سواء كان اجزاء المطلوب مفردات أو قضايا وهذا الحصر انما هو بطريق الاستقراء فلا ينافيه جواز ان يكون لزوم المطلوب للقياس لذاته بواسطة مناسبة سوى هذين الوجهين ولا يرد قياس المساواة لان الكلام في حصر القياس المعروف بما سبق وهو خارج عنه ولا ان قولنا كل ( ج ) ( ب ) وكل ( ا ) لا ( ب ) يشجع لانه من ( ج ) ( ا ) مع عدم تكرار الاوسط لان انتاجه بواسطة استلزام الكبرى لقولنا لانه من ( ا ) ( ب ) وقس على ذلك أمثاله ولا ما قبل من أن الدوران والترديد والتقسيم يفيد عليه الامر المشترك مع خروجهما من الوجهين المذكورين لان انتفاء الزوم فيها ( قوله اذ أشرف المطالب الخ ) يريد ان قوله في الاغلب ليس على اطلاقه لان الموضوع في السالبة الكلية مبين للمحمول وفي الموجبة والسالبة الجزئيتين قد يكون أعم منه بل المراد منه في أغلب أشرف المطالب أعني الموجبة الكلية انما أطلق الحكم شيئا على شرافتها فكأنها تاكل المطالب ( قوله وان جاز أن يكون الخ ) نبه بلفظ الجواز على قلته والا فالواجب أن يكون مساويا له ( قال لتوسطه الخ ) أي لكونه واسطة يتوسط به الى نسبة أحد الطرفين للآخر أو متوسطا في الذكر والتعلل أو في الصفري والكبرى لكونه أعم من الاضرب وأخص من الاكبر في الاغلب ( قال لانها ذات الاضرب ) فهو تسمية بوصف جزئه قال واقتران الخ ) قال الحققتان في التحقيق أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتي المقترنين وسلبها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار المهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاضرب والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس كما لو جئنا بالكليتين من الشكل الاول والثالث ( قال على النظم الطبيعي ) أي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة

من كليتين موجبتين فانها في الشكل الاول والثالث قد اتحد الضرب واختلف الشكل ( قوله على النظم الطبيعي ) أي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة وذلك لان هذه الاشكال الاربعة انما اتحدت بواسطة صدق قضية بديهية وهي أن المتدرج في المتدرج في الشيء مندرج في ذلك الشيء وهي ظاهرة في الاول دون ما عداها فلذا احتجج لرد الثلاثة الاخيرة للاول فقامل



النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله \* وهذا لا يوجد الا في الاول فلها وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صفراء وهي أشرف للمقدمين لانها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجاباً أو سلباً \* ثم الشكل الثالث لان له قرباً اليه لمشاركته اياه في أخضر للمقدمين ثم الرابع اذ لا قرب له أصلاً لمخالفته اياه في اللقدمين ويده عن الطبع جداً قال

(أ) أما الشكل الاول فشرط انتاجه ايجاب الصفري والام يتدرج الاصفر في الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الاصفر وضروره الناتجة أربع (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية كقولنا كل (جـب) وكل (بـا) فكل (جـا) الثاني من كليتين الصفري موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (جـب) ولا شيء من (بـا) فلا شيء من (جـا) الثالث من موجبتين والصفري جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (جـب) وكل (بـا) فيفض (جـا) الرابع من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (جـب) ولا شيء من (بـا) فبعض (جـا) ليس (أ) ونتائج هذا الشكل بيئة بذاتها

(أقول) اعلم أن لانتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكنيتها وشرائط بحسب جهة المقدمات \* أما الشرائط التي بحسب الجهة فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات \* وأما الشرائط التي بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول أمران (أحدهما) بحسب الكيفية ايجاب الصفري (وثانيهما) بحسب الكمية كلية الكبرى

(قوله فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات) أقول وإنما أفرد للشرائط بحسب الجهة فصلا على حدة لتكون أسهل في الضبط لمباحثه المتكثرة للشعب

(قوله لمباحثه المتكثرة) الظاهر لمباحثها أي الشرائط الا أنه أورد ضمير المذكر الواحد لسبق التعبير عنه بالفصل (قال في الشكل الاول أمران) قيل قد يتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا تتحقق الشرائط وينتج اما الاول فتحقق قولنا مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري أو نظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب نتيجهما والحواب عن الاول ان الصفري كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لاعلم وان أريد من حيث حصوله في المتن فلا نسلم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصفري ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على أفراد الموضوع صدق الكل على جزئياته اذ الحكم هنا بالحداد المحمول بالموضوع ذهنياً وخارجياً وأما الثاني فتحقق قولنا لا شيء من الحجر يحويان وبعض الحيوان هو الصهال فانه ينتج لا شيء من الحجر يصلح مع انتفاء الامرين لان سلب شيء عن كل أفراد شيء وحصر شيء آخر في بعض السلوك يفيد سلب المحصور عن ذلك الكل والحواب ان الانتاج المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصوراً لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق الايجاب

(قوله وضروره الناتجة)

يقال تحت الباقية نتجاً

ونساجاً ونتجاً أهلها أذاً

ولدها يتعدى ولا يتعدى

ويقال تحت الفرس اذا

حان نتاجها وقيل تحت

بمعنى تحت كذا في شمس

العلوم اذا علمت هذا تعلم

أن ما قاله بعضهم مترصاً

على الشارح حيث قال

ضروره الناتجة ان هذا

لا يوافق كلام أهل اللغة

لان نتج في اللغة لا يستعمل

الا مبنياً للمجهول فلا

يستعمل منه ناتجة ولا منتجة

على صفة اسم الفاعل

بمجرد وهم

(قوله لكن الشخصية)

جواب عما يقال لانسلم أن  
ضروب الشكل الاول بحسب  
الانقسام ستة عشر بل أربعة  
وعشرون لان الشخصية  
معتبرة في كبراه فتكون  
باقسامها أي موجبة أو سالبة  
مضروبة في أحوال الصغرى  
الأربعة ثمانية اذا وضعت  
على الستة عشر كانت أربعة  
وعشرين (قوله منزل منزلة  
الشكلية) أي فهي داخله  
في الشكلية لان الشكلية

فيها ضبط لموضوعها  
فكذلك هذه (قوله  
لاتناجها في كبرى هذا  
الشكل) لمفهوم لهذا  
الشكل بل وكذا في كبرى  
غيره (قوله الاول من  
موجبتين كليتين الخ)  
جعلوا الضربين الاولين

منتجين للشكلتين مع انتاج  
الجزئيتين لان الجزئية  
يلزمها الشكلية ولازم  
اللازم للشيء لازم لذلك  
الشيء (قوله كقولنا كل  
ج باخ) أي كل انسان  
حيوان وكل حيوان جسم  
يشترط كل انسان جسم

أما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يتدرج الاصفر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج  
لان الكبرى تدل على أن ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والصغرى على تقدير كونها  
سالبة حاكمة بان الاوسط مسلوب عن الاصفر فالاصفر يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم  
على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصفر فلا يلزم النتيجة \* وأما الثاني فلان الكبرى لو كانت  
جزئية لكان معناها أن بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز أن يكون الاصفر غير ذلك  
البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصفر فلا يلزم النتيجة مثلا يصدق كل انسان  
حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس وضروبه الناجية باعتبار هذين  
الشرطين أربعة لان الضروب الممكنة الالفقار في كل شكل ستة عشر فأنك قد علمت أن القضية  
منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهمة لكن الشخصية منزلة منزلة الشكلية لاتناجها في كبرى  
هذا الشكل \* فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان \* والمهمة في قوة الجزئية  
فالقضية المعتبرة ليست الا المحصورة وهي أربعة الشكلتين والجزئيتين وهي معتبرة في الصغرى  
وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الأربع باحدى الكبرى الأربع يحصل منه ستة عشر  
ضربا لكن اشتراط الامر الاول أسقط ثمانية أضرب الصغريان السالتيان مع الكبرى الأربع  
والامر الثاني أربعة أخرى الصغريان الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا أربعة أضرب الاول  
من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (با) فكل (ج ا)

(قوله لكن اشتراط الامر الاول أسقط ثمانية أضرب) أقول هذا طريقة الحذف والاسقاط وأما  
طريقة التحصيل فهو ان يقال الصغرى موجبتان مع الشكلتين في الكبرى فتحصل أربعة فقس  
على ذلك سائر الاشكال \* واعلم ان حاصل الشكل الاول هو اندراج الاصفر بأكمله أو بعضه في  
الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكبر ايجابا أو سلبا فيكون الاصفر بأكمله أو بعضه أيضا محكوما عليه  
بالاكبر اما ايجابا أو سلبا فينتج المحصورات الأربع وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج ايجابا  
كليا وان حاصل الشكل الثاني ان الاصفر والاكبر متساويان في الاوسط ايجابا وسلبا فيتناهيان قطعا  
فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصفر كليا أو جزئيا فلا ينتج الشكل الثاني الاسالبة فضرابان منه ينتجان

(قال أما الاول) ما ذكره دليلي للاشتراط المذكور ولظهوره في الشكل الاول أورده ولم يذكر  
الدليل الا في أعني الاختلاف مع جريانه فيه لمدى الحاجة اليه بخلاف الاشكال الباقية فان دليلها  
الشيء وهو عدم الاندراج خي فلذا اكتفوا فيها بالدليل الآتي \* وأما قلنا بجزئيان الاختلاف فيه عند استثناء  
أحد الامرين لانا اذا قلنا لا شيء من الحجر يحويون وكل حيوان حساس أو جسم كان الحق في الاول  
السلب وفي الثاني ايجابا وإذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس أو ناطق كان الحق في  
الاول السلب وفي الثاني ايجابا (قال وضروبه الناجية) في شمس العلوم تحت الناقية تجا ونتاجا ونتجها  
أهلها اذا ولدها لتضيق بتعدي ولا يتعدى وأنتجت الفرس اذا حان نتاجها وقيل اجتبت بمعنى تجت  
فأقل لا يساعد أهل اللغة استعمال الناجية لانتج ينتج لم يستعمل الا بجهول وكذا لا يصح قولهم  
الضروب المنتجة على صيغة اسم الفاعل لان المستعمل انتج الناقية أهلها وهم (قال الاول من موجبتين  
كليتين) جعلوا الضربين الاولين منتجين للشكلتين مع

( قوله الثاني من كليتين الخ ) نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لاشي من الانسان بحجر ( قوله الثالث من موجبتين الخ ) نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ( قوله الرابع من موجبة الخ ) نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج ليس بعض الحيوان بفرس ( قوله ( ١٩٧ ) ) ونتائج هذه الضروب )

أي من حيث أنها نتائج بينة أي ظاهرة بذات الضروب لا تحتاج الى برهان ثم ان في الاحتياج للبرهان لا يثبت في الاحتياج للبيئة وهو ان المتدرج في المتدرج في الشيء متدرج في ذلك الشيء ( قوله والوجود أشرف ) لترتب الكمالات عليه ( قوله لانها أضبط ) أي أسهل ضبطاً بخلاف الجزئيات ( قوله ولما كان المقصود من الاقصة ) أي النتيجة لا مطلق الاقصة وقوله رتب أي تلك الضروب والاقصة وقوله باعتبار أي بحسب ترتيب نتائجها شرعاً أي ولم ترتب الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة ( قوله تقدم المنتج للاشرف على غيره ) لان الاول ينتج الایجاب الكلّي والثاني السلب الكلّي والایجاب الكلّي أشرف من السلب الكلّي والثالث ينتج السلب الجزئي والسلب الكلّي أشرف من السلب الجزئي ( قوله واختلاف مقدمتيه )

الثاني من كليتين والصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية ينتج كلية سالبة كقولنا كل ( ج ب ) ولا شيء من ( ب ا ) فلا شيء من ( ج ا ) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ( ج ب ) وكل ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) الرابع من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ج ب ) ولا شيء من ( ب ا ) فليس بعض ( ج ا ) ونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان واعلم ان ههنا كفتين ايجاب وسلب وأشرفها الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود أشرف وكتبت الكلية والجزئية وأشرفها الكلية لانها أضبط وأقنع في العلوم وأخص من الجزئية والاخص لاشرفه على امر زائد أشرف فعلى هذا تكون الموجبة الكلية أشرف المحصورات لانها على أشرفين وأخصها سالبة الجزئية لاحتوائها على أخصين والسالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلّي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقصة نتائجها رتب باعتبار ترتيب نتائجها شرفاً تقدم المنتج للاشرف على غيره قال

( وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى ) ( أقول ) لانتاج الشكل الثاني أيضاً شرطان بحسب الكيفية والكمية أما بحسب الكيفية فاختلف مقدمتيه في الكيفيان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة\* وأما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وأخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم أما لزوم الاختلاف على سالبة كلية وآخران سالبة جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر لاقى الاوسط إيجاباً والاكبر لاقاه اما إيجاباً أو سلباً فيتلاقيان في الجملة اما إيجاباً أو سلباً فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية فتلافة ضروب منه ينتج موجبة جزئية وثلاثة أخرى سالبة جزئية\* وأما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية وسالبة اما كلية أو جزئية

بواسطة المقدمة الاجنبية وهي ان لازم اللازم للشيء لازم لذلك الشيء ( قال ونتائج هذه الضروب ) أي من حيث انها نتائج فيؤول الى إنتاجها بينة أي ظاهرة بذات الضروب لا يحتاج الى برهان ( قال والوجود أشرف ) لترتب الكمالات عليه ( قال لانها أضبط ) أي أسهل ضبطاً بخلاف الجزئيات ( قال ولما كان المقصود من الاقصة ) أي النتيجة فلذا رتب الضروب بحسب التاميم ولم يترتب الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة لها ( قال لحصل الاختلاف الموجب للعقم ) موجب العقم عدم الاندراج والاختلاف أثره الدال عليه فلا إيجاب من حيث العلم

من الكيف لا يشكل على هذا الشرط عدم الاندراج كما في الشكل لان الاول الاندراج هنا غير منظور له أولاً بخلافه في الشكل الاول لان الاندراج هنا انما يكون بعد الرد ( قوله وهو صدق القياس ) أي محققه تارة مع الايجاب وتارة مع السلب وبالفرس ان القياس واحد ( قوله والاختلاف موجب للعقم ) في الحقيقة موجب للعقم عدم الاندراج والاختلاف أثره الدال عليه

( قوله فلائه يصدق كل انسان ( ١٩٨ ) حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ) أي الذي هو كل انسان ناطق وهو

تقدير انتفاء الشرط الاول فلائه لو اقتصت المقدمتان في الكيف قاما أن يكونا موجبتين أو ساليتين وأما كان يتحقق الاختلاف \* وأما اذا كانتا موجبتين فلائه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب \* وأما اذا كانتا ساليتين فلصديق قولنا لاشي من الانسان بحجر ولا شي من الفرس بحجر فالحق السلب ولو قلنا ولا شي من الناطق بحجر فالحق الايجاب \* وأما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلائه لو كانت الكبرى جزئية فهي إما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف \* اما على تقدير إيجابها فلصديق قولنا لاشي من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الضاهل فرس كان الصادق السلب \* وأما على تقدير سلبها فلصديق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب أو بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب \* وأما أن الاختلاف موجب لعقم القياس فلائه يصدق مع الايجاب لم يكن متبعاً للسلب ولم يصدق مع السلب لم يكن متبعاً للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التعين قال

( وضروبه الناجمة أيضاً أربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شي من (ا ب) فلا شي من (ج ا) بالخلف وهو ضم قبض النتيجة الى الكبرى لينتج قبض الصغرى وبالنكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول \* الثاني من كليتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ا ب) فلا شي من (ج ا) بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة \* الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شي من (ا ب) فليس بعض (ج ا) بالخلف وبالعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الاول الجزئية (د) فكل (د ب) ولا شي من (ا ب) فلا شي من (دا) ثم نقول بعض (ج د) ولا شي من (دا) فيبعض (ج) ليس (ا) الزابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ليس (ب) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (أقول) الضروب المتجهة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين أيضاً أربعة لانه ينسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية أضرب السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان والاختلافان وباعتبار الشرط الثاني أربعة أخرى الكبرى الموجبة والجزئية مع الساليتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الضروب الناجمة أربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شي من (ا ب) فلا شي من (ج ا) بياض بالخلف والعكس أما الخلف فهو في هذا الشكل أن يؤخذ قبض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فنقبضها وهو الموجبة يصلح لصغرى الشكل الاول ويجعل كبرى القياس كبرى لانها لكليتها تصلح لكبروية الشكل الاول ( قال ان كانت السالبة مركبة ) لاحاجة الى هذا التقيد لان الصغرى موجبة كلية فالوضع موجود ولنا لم يذكر في شرح المطالع

نتيجة ذلك القياس وقوله كان الحق السلب أي وأما الايجاب الذي هو نتيجته وهو كل انسان فرس فكاذبة ( قوله والحق السلب ) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهو لاشي من الانسان بفرس وقوله ولو قلنا ولا شي من الناطق بحجر أي لو قلنا بدل الكبرى لاشي من الناطق بحجر كان الحق الايجاب وأما نتيجة ذلك القياس وهي لاشي من الانسان بناطق فكاذبة ( قوله ففيما ان تكون موجبة أي والصغرى سالبة جزئية أو كلية وقوله أو سالبة أي والصغرى موجبة جزئية أو كلية فنسقط بهذا أربعة وبما تقدم ثمانية ( قوله لان المعنى بالانتاج الخ ) أي فالزوم واحد فقط كان إيجاباً أو سلباً وهذا قد وجدناه حقيقة تارة يكون في الايجاب وتارة يكون في السلب مع ان المادة الايجاب أو السلب فليس القياس مستلزماً لشي معين ( قوله والاختلافان ) أي بالسلبية

والجزئية الساليتين أي كليتان أو جزئيتان أو مختلفتان وكذا يقال في قوله والموجبتان فالسالتان قهما أربعة والموجبتان الضروب قهما أربعة قوله الأول من كليتين ( والكبرى سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شي من الحجر بحجر ) أي من الانسان بحجر

( قوله فيقال لو لم يصدق لاشيء من ج ا ) أى لاشيء من الانسان بحجر يصدق تقيضه وهو بعض الانسان حجرتهم تضم هذا التقيض الى كبرى القياس هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحجر يصدق من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحجر وهذا مناقض لصغرى القياس المفروضة الصدق وهي كل انسان حيوان وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان انما جاء من الصغرى التي هي تقيض النتيجة فتكون باطلة فتكون النتيجة حقاً وهو المطلوب ( قوله لا يلزم من الصورة ) أى لم يحصل من الهيئة لانها هيئة الشكل الاول المستوفى لشروطه وهي بديهية الانتاج ( قوله فيكون من المادة ) كونه من المادة مجمل محتمل لان يكون من ذات الكبرى أو من ذات الصغرى فين ذلك بقوله وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين ان يكون من تقيض النتيجة وهي الصغرى ( قوله فيقال متى صدقت القرينة ) أي الضرب الذي الكلام فيه الذي هو الاول من الشكل الثاني وما الشكليات الموجبة والسالبة وقوله صدقت الصغرى مع عكس الكبرى أي وهو عين الشكل الاول فالاول لازم لهذا الضرب بعكس الكبرى ووجه الزوم ان عكس الكبرى لازم لما ويلزم من صدق الاصل صدق العكس فيلزم حينئذ انه متى صدق هذا الضرب صدق ذلك ( ١٩٩ ) الضرب في صدق كل انسان حيوان ولا

فيتنظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج لما يناقض الصغرى فيقال لو لم يصدق لاشيء من ج ا ) لصديق بعض ج ا ) ونضمه الى الكبرى هكذا بعض ج ا ) ولا شيء من ا ب ) ينتج من الشكل الاول بعض ج ) ليس ب ) وقد كان الصغرى كل ج ب ) هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بديهية الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين أن يكون من تقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وأما العكس فبان بعكس الكبرى ليرد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة في صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كلياتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشيء من ج ب ) وكل ا ب ) فلا شيء من ج ا ) بالخلف والعكس أما الخلف فبالطريق المذكور وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لانعكس الاجزئية والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشيء من ج ب ) الى لاشيء من ب ج ) وجعلناها كبرى وكبرى القياس الصغرى وقلنا كل ا ب ) ولا شيء من ب ج ) ينتج من ثاني الشكل الاول لاشيء من ا ج ) وهو ينعكس الى لاشيء من ج ا ) وهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا

الشكل الثاني والجواب انه متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وحاصله ان الثاني لازم للاول والنتيجة لازمة للاول ولازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء ( قوله الثاني من كلياتين ) والصغرى سالبة نحو لاشيء من الانسان فرس وكل صاهل فرس ينتج لاشيء من الانسان بصاهل ( قوله فبالطريق المذكور ) أي بان تقول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق تقيضها وهي بعض الانسان صاهل فتنضم هذا التقيض للكبرى على انه صغرى هكذا بعض الانسان صاهل وكل صاهل فرس ينتج بعض الانسان صاهل وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق والمناقضة انما جاءت من تقيض النتيجة فيكون عينها حقاً وهو المطلوب ( قوله فاذا عكسنا لاشيء من ب ج ) أي فاذا عكسنا لاشيء من الانسان فرس الى لاشيء من الفرس بانسان ( قوله وقلنا كل ا ب ) أي وقلنا كل صاهل فرس ولا شيء من الفرس بانسان أنتج لاشيء من الصاهل بانسان وهو يتمكن الى لاشيء من الانسان بصاهل وهو المطلوب ( قوله الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ) نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحجر يصدق بعض الانسان ليس بحجر

( قوله بالخلف والعكس ) كما مر بان قول لو لم تصدق هذه النتيجة وهي بعض الانسان ليس بحجر لصدق نقيضها وهو كل انسان حجر ونضمها لكبرى الاصل هكذا كل انسان حجر ولا شيء من الحجر يحويان ينتج لاشيء من الانسان حيوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف هذا طريق الخلف \* وأما العكس فتعكس الكبرى وهي لاشيء من الحجر يحويان الى لاشيء من الحيوان بحجر فزبد الى الشكل الاول فتكون النتيجة بعض الانسان ليس بحجر وهو المطلوب ( قوله وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى الخ ) حاصله انك تفرض موضوع الصغرى أي ما صدقات الانسان كاتب وتحمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع فتقول كل كاتب حيوان وكل كاتب انسان ثم تأخذ المقدمة الاولى وهي كل كاتب حيوان ونضمها لكبرى الاصل وتقول ولا شيء من الحجر يحويان ينتج من الضرب الاول من الشكل الثاني لاشيء من الكاتب بحجر ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي ( ٢٠٠ ) الافتراض وهي الحاصلة من حل وصف الموضوع على (د) وهي كل كاتب

انسان فتعكسها الى بعض الانسان كاتب ونضم هذه النتيجة للنتيجة الاولى على ان هذه صغرى هكذا بعض الانسان كاتب ولا شيء من الكاتب بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحجر وهو المطلوب ( قوله ولكن من ضرب أجلي ) أي كما هنا لانه أقام الدليل على الانتاج للضرب الثالث بقياس من الضرب الثاني وقد أقام الدليل عليه فيما مر ( قوله لانها لا تقبل العكس ) أي لما مر ان السالبة الجزئية لا عكس لها اذا لا يجمع في العكس الحيتين ( قوله وتقدر قبولها ) أي بان يكون من إحدى الخاصتين أي الشروط الخاصة والعرفية الخاصة فانه قد مر ان الخاصتين الباليتين الجزئيتين يتعكسان عرقية خاصة ( قوله اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ) شرط في الافتراض مثلا بعض الكاتب ليس بشاكن الاصابع مادام كاتباً دائماً وكل جاد ساكن الاصابع ينتج بعض الكاتب ليس بمجهد فالصغرى سالبة جزئية مركبة فوضعها موجود لان المعجز ايجاب لان لانها معناه بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل واذا كان المعجز موجوداً دل ذلك على ان الموضوع موجود فتفرض الموضوع شيئاً معيناً كزبد وتحمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع وتقول زبد كاتب زبد ليس بشاكن الاصابع ثم تأخذ المقدمة الثانية ونضمها للكبرى هكذا زبد ليس بشاكن الاصابع وكل جاد ساكن الاصابع ينتج زبد ليس بمجهد ثم ضم هذه النتيجة للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض بعد عكس تلك المقدمة فتقول بعض الكاتب زبد وزبد ليس بمجهد ينتج بعض الكاتب ليس بمجهد وهو المطلوب ( قوله الاولى من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل ب ج الخ ) أي كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

بعض ( ج ب ) ولا شيء من ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف والعكس كما مر والافتراض وهو أن يفرض ذات موضوع الصغرى ( د ) فكل ( دب ) وكل ( دج ) ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل ( دب ) ولا شيء من ( اب ) لينتج من أول هذا الشكل لاشيء من ( ذا ) ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ( ج د ) ونضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ( ج د ) ولا شيء من ( دا ) لينتج من الشكل الاول بعض ( ج ) ليس ( ا ) وهو المطلوب فالافتراض يكون أبداً من قياسين ( أحدهما ) من ذلك الشكل ولكن من ضرب أجلي والآخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ج ) ليس ( ب ) وكل ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) ولا يمكن بيانه بالعكس لان عكس الكبرى لانها تتعكس جزئية والجزئية لا تصلح لكبرية الشكل الاول ولا يعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس وتقدر قبولها لا تقع في كبرى الشكل الاول فيانه اما بالخلف أو بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما ريت الضروب على ذلك الترتيب لان الضربين الاولين منتجان للكمي فلا بد من تقديمها على الآخرين وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشيئهما على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع قال ( وأما الشكل الثالث فشرطه إيجاب الصغرى والاحصل الاختلاف وكلية إحدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر فلا يجب التعمية وضروبه الناتجة سنة ( الاول ) من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وكل ( با ) ( قال كاسر ) أي مع عكس النتيجة ( قال ليتحقق وجود الموضوع ) محققاً أو مقدراً فيصح فرضه شيئاً معيناً

( قوله بالخلف ) بأن نقول لو لم تصدق النتيجة لصدق تقيضها وتجعله كبرى على نظرها تقدم ينتج ما يناقض إحدى المقدمات المفروضة الصدق ( قوله فكل د ب ) أي تضمه لصغرى القياس ( قوله الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى ) نحو بعض ب ج إلخ أي بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان يصحاح ينتج بعض الحيوان ليس يصحاح فلم تصدق هذه النتيجة لصدق تقيضها ثم يحل ذلك التقيض كبرى لصغرى الاصل ينتج بعض الانسان صحاح وهو مناف لكبرى الاصل المفروضة الصدق وهذا طريق الخلف وطريق العكس ان تمسك الصغرى فيريد الى الشكل الاول فينتج المطلوب وأما دليل الافتراض في هذا الضرب ان يفرض موضوع الصغرى شيئاً معبأً كضاحك وتحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول في الصغرى فتقول كل ضاحك انسان وكل ضاحك حيوان فضم الاول من هاتين المقدمتين لكبرى القياس على ان كبرى القياس كبرى ينتج لاشيء من الضاحك يصحاح فضمها لثانية الافتراض على ان ثانياً الافتراض كبرى ينتج بعض الحيوان ليس يصحاح وهو المطلوب ( قوله السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ) ( ٢٠١ ) نحو كل ب ج أي كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس فرس فبعض الحيوان ليس فرس ولو لم تصدق هذه النتيجة لصدق تقيضها وهو كل حيوان فرس ويضم لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان فرس ينتج كل انسان فرس وهو يناقض الكبرى المفروضة الصدق ( قوله ان كانت السالبة مركبة ) مثلاً

فبعض ( ج ا ) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج تقيض الكبرى والرد الى الاول بعكس الصغرى ( الثاني ) من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) ولا شيء من ( ب ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف وبكس الصغرى ( الثالث ) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) وكل ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) بالخلف وبكس الصغرى ويفرض موضوع الجزئية ( د ) فكل ( د ب ) وكل ( ب ا ) فكل ( دا ) ثم نقول كل ( د ج ) وكل ( دا ) فبعض ( ج ا ) وهو المطلوب ( الرابع ) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) ولا شيء من ( ب ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف وبكس الصغرى والافتراض ( الخامس ) من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) بالخلف وبكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض ( السادس ) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) ليس ( ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (

( أقول ) يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات إيجاب الصغرى وبحسب الكلية كلية إحدى المقدمتين \* اما إيجاب الصغرى فلا نألو كانت سالبة فالكبرى اما أن تكون موجبة أو سالبة وأيا ما كان يحصل الاختلاف للموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشيء من

( م - ٢٦ - شرح التسمية ثانياً ) بساكن الاصابع مادام كاتباً فالكبرى موجودة الموضوع وان كانت سالبة لان الجزء الثاني لما كان موجباً دل ذلك على ان الجزء الاول موضوعه موجود فتفرض ( ج ) موضوع الكبرى شيئاً معبأً كريد وتحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول \* فتقول زيد كاتب زيد ليس بساكن الاصابع ثم تأخذ الاولى من هاتين المقدمتين وتجعلها صغرى وتضم لها صغرى القياس على انها كبرى هكذا زيد كاتب وكل كاتب انسان ينتج زيد انسان ثم تأخذ هذه النتيجة وتضمها للمقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض على ان المقدمة المذكورة كبرى هكذا زيد انسان زيد ليس بساكن الاصابع ينتج بعض الانسان ليس بساكن الاصابع فالافتراض في كبرى هذا الضرب لا يأتى فيها دليل الافتراض الا اذا كانت مركبة لانها سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع حتى يفرض شيئاً معبأً الا ان تكون مركبة \* هذا حاصل كلام الشارح والحق ان كبرى هذا الضرب وان لم تكن مركبة يأتى فيها دليل الافتراض لان موضوعها موجود اذ الموضوع في الكبرى هو موضوع الصغرى بعينه والصغرى موجبة فيكون موجوداً البتة فتأمل ثم بعد ان كتبت هذا رأيت العلامة عبد الحكيم صرح بهذا حيث قال قوله ان كانت مركبة لا حاجة لهذا التقييد لان الصغرى موجبة فالكبرى موضوعها ( ج ) موجود فتأمل

(قوله اذ هذا الشكل الح) (٢٠٢) علة لتكون قبض النتيجة كلياً (قوله وتأتيها عكس الصغرى) أي

الجزئية (قوله وهو ان يفرض موضوع الجزئية د) أي ضاحك ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فتقول كل ضاحك انسان وكل ضاحك حيوان ثم تضم المقدمة الاولى الى كبرى القياس ثم تأخذ النتيجة وتفعلها كبرى لمقدمة الافتراض الثانية ينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب واعلم انه يؤخذ من استقراء كلام الشارح هنا وفيما بعد ان دليل الافتراض لا يكون الا في الجزئية التي موضوعها موجود ويؤيد هذا انه لم يأت به في الضربين الاولين لكونهما من كليتين وكذلك الشيخ السنوسي في مختصره كذا قال بعضهم ولكن في ظني انه قد مر في أول العكس المستوي ان دليل الافتراض يكون أيضاً في الكلّيتين وكلية الموضوع لا تنافي فرض الموضوع شيئاً معيناً لان الفرض أمر آخر غير الوقوع وكنت قلت ذلك عن عبد الحكيم فراجع ما مر تأمل



( قوله لان الجزئية لاتقع في كبرى الشكل الاول ) أي لانهما تنفكس ( ٢٠٣ ) جزئية ( قوله لا تصلح لصغرية

الشكل الاول ) أي لان الكبرى اذا عكست يصير من الشكل الرابع ويرتد الى الاول بعكس الترتيب فيؤول الامر الى ان عكس الكبرى قد وقع صغرى في الشكل الاول ( قوله والاخص أشرف ) أي فلهذا قدموا هذين الضربين على غيرها من الضروب وقدم الاول على الثاني لشرفه بإيجاب مقدمته \* وقدم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة فهو أشرف منه وقدم الخامس على السادس لشرفه بكون كلتا مقدمتيه موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له \* فنبه \* قول الشارح في أول الحل وباعتبار هذين الشرطين تحصل الضروب ستة منها يحصل التزاما اذ المنظور له في اعتبار الاشتراطات هو الاسقاط لا التحصيل فاندفع ما قال ان في كلام الشارح تنافيا وذلك لان قوله وباعتبار هذين الشرطين تحصل الضروب ستة يقتضي ان هذا الاشتراط منظوره للتحصيل وقوله بعد لان

كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) بالخلف والافتراض وهو فرض موضوع الكبرى ( د فكل ( د ب ) وكل ( دا ) فيجعل المقدمة الاولى صغرى وصغرى الاصل كبرى فيشكل ( د ب ) وكل ( ب ج ) ينتج من الشكل الاول كل ( د ج ) ويجعلها صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل ( د ج ) وكل ( دا ) فبعض ( ج ا ) وهو المطلوب وبمكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة لابعكس الصغرى لان الكبرى جزئية والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول \* السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ) ليس ( ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع لابعكس الصغرى لان الجزئية لاتقع في كبرى الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس ويتقدير انعكاسها لا تصلح لصغرية الشكل الاول وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب المنتجة للإيجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب والاخص أشرف \* وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتغالهما على كبرى الشكل الاول قال ( وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية لإيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافها بالكيف مع كلية احدهما والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج \* وضروبه الناحية ثمانية الاول من موجبتين كلتيني ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وكل ( اب ) فبعض ( ج ا ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( اب ) فبعض ( ج ا ) لما مر \* الثالث من كلتيني والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ( ب ج ) وكل ( اب ) فلا شئ من ( ج ا ) لما مر الرابع من كلتيني والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) ولا شئ من ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بعكس المقدمتين \* الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) ولا شئ من ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) لما مر \* السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ) ليس ( ج ) وكل ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني \* السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ا ) ليس ( ب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث \* الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من ( ب ج ) وبعض ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ( أقول ) شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية أحد الامرين وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وذلك لانه لو لا أحدهما لزم أحد الامور الثلاثة اما سلب المقدمتين أو ايجابهما مع جزئية الصغرى أو اختلافهما بالكيف ( قال وانما وضعت الخ ) واما تقديم الاول على الثاني فلشرف الايجاب وكلتا مقدمتيه الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة وكذا تقديم الخامس على السادس لكون كلتا مقدمتيه موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له

اشتراط الخ يقتضى انه دليل للاسقاط فتأمل \* وحاصل الجواب ان المنظور له الثاني وأما الامر الاول فخالص من غير قصد بل التزاما تأمل انتهى شيخنا

(قوله أما اذا كانتا سالتين الخ) بين الاختلاف في الساليتين الكليتين حيث قال فلصدق قولنا لاشيء من الانسان بفرس مع عموم المدعي لساليتين الجزئيتين أيضاً لان الكليتين أخص من الجزئيتين وعدم انتاج الاخص مستلزم لانتاج الاعم ومن هذا تعرف ان قول الشارع اما اذا كانتا سالتين لايقيد بقولنا كليتين فتأمل (قوله صدق قولنا الخ) أي صدق بحسب المادة لا بحسب الهيئة لفساد النتيجة تارة وصدقها أخرى (قوله الاول من موجبتين كليتين الخ) نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (٣٠٤) فبعض الحيوان ناطق (قوله ارتد الى الشكل الاول هكذا كلاب الخ)

مع جزئيتها وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج \* اما اذا كانتا سالتين فلصدق قولنا لاشيء من الانسان بفرس ولا شيء من الخمار بالأسان والحق السلب أو لاشيء من الصاهل بالأسان والحق الإيجاب \* وأما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقبة الإيجاب أو كل فرس حيوان مع حقبة السلب \* وأما اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع كونهما جزئيتين فلان الموجبة ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق أو بعض الفرس ليس بناطق \* والصادق في الاول الإيجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الإيجاب أو بعض الناطق انسان والحق السلب وضروبه الناتجة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط أربعة أضرب باعتبار عقم الساليتين وضربين لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى وآخرين لعقم المختلفتين الجزئيتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (اب) فبعض (ج)ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فانا اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل (اب) وكل (بج) ينتج كل (اج) وهو ينعكس الى بعض (ج)ا) وهو المطلوب ولا ينتج كلياً لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل أفراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (اب) فبعض (ج)ا) بعكس الترتيب أيضاً كما مر \* الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشيء من (بج) وكل (اب) فلا شيء من (ج)ا) بعكس الترتيب أيضاً كما مر \* الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج)ا) بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض (ج)ب) ولا شيء من (با) فبعض (ج)ا) ليس (ا) وهو المطلوب ولا ينتج كلياً لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بالأسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فرساً \* الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) ولا شيء من (اب) فبعض (ج)ا) ليس (ا)

(قال اما اذا كانتا سالتين الخ) بين الاختلاف في الساليتين كليتين مع عموم المدعي لساليتين الجزئيتين أيضاً لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم

أي كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان وهو ينعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب (قوله وامتناع حمل الاخص الخ) الجملة حالية أي والحال انه ينتج الخ لعدم انتاجه كلياً لما يلزم عليه من الكذب (قوله مع ان الحق في قوة العلة لقوله وامتناع حمل الاخص الخ) أي انما امتنع حمل الاخص لان الحق في النتيجة ما ذكر أي انما امتنع الكلية لصدق هذه الجزئية (قوله الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية نحو كل ب ج الخ) أي نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (قوله الثالث من كليتين والصغرى

سالبة ينتج سالبة كلية نحو لاشيء من ب ج الخ) أي لاشيء من الانسان يمجز وكل ناطق بعكس انسان فلا شيء من الحجر بناطق وقوله بعكس الترتيب أيضاً كما مر أي مع عكس النتيجة (قوله الرابع من كليتين والصغرى موجبة الخ) نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بالأسان فبعض الحيوان ليس بفرس وقوله ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب أي بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان فرس فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب (قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى) نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الفرس بالأسان فبعض الحيوان ليس بفرس

( قوله بمكس المتقدمين كما مر ) أي نقول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرض ينتج بعض الحيوان ليس بفرض وهو المطلوب ( قوله السادس من سالة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى ) نحو بفرض الانسان ليس بمحجر وكل ناطق انسان فيفض الحجر ليس بناطق ( قوله بمكس الصفري ) ليرتد الى الشكل الثاني فنقول بعض الحجر ليس بانسان وكل انسان ناطق فبعض الحجر ليس بناطق وهو المطلوب هنا كلام الشارح ولكن فيه ان الصفري سالة جزئية وتقدم انها لا تنكس ومثل هذا يقال في الضرب السابع وفي عكس نتيجة الثامن وحاصل الجواب كما يؤخذ مما يأتي في الشارح قيل فصل المختلطات انه يشترط في سالة السادس مع ما بهد ان تكون احدي الحاصتين أعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما يتعكسان وتمثله هنا باليسطة فرض مثال وهو لا يشترط صحته فتأمل ( قوله ( ٢٠٥ ) السابع من موجبة كلية صفري

وسالة جزئية كبرى  
ينتج سالة جزئية) نحو كل  
انسان حيوان وبعض  
الفرس ليس بانسان فيفض  
الحيوان ليس بفرض  
( قوله بمكس الكبرى  
ليرجع الى الشكل الثالث)  
انما لم يرجع للشكل  
الاول بمكس المتقدمين  
لاختلاف شروطه لانه  
يلزم ان تكون كراه سالة  
جزئية ( قوله الثامن من  
سالة الخ ) نحو لاني من  
الانسان بمحجر وبعض  
الناطق انسان فبعض الحجر  
ليس بناطق ( قوله ليس  
باعتبار انتاجها ) أي من  
حيث كونها تنتج ايجابا  
أو كلية وقوله لانها  
بعدها عن الطبع الخ  
وذلك لانها ليست من

بمكس المتقدمين كما مر \* السادس من سالة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى ينتج سالة جزئية  
كنقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بمكس الصفري ليرتد الى الشكل  
الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها \* السابع من موجبة كلية صفري وسالة جزئية كبرى ينتج  
سالة جزئية كنقولنا كل (بج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بمكس الكبرى  
ليرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة \* الثامن من سالة كلية صفري وموجبة جزئية  
كبرى ينتج سالة جزئية كنقولنا لاشي من (بج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بمكس  
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول \* ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها  
بعدها عن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار أنفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين  
كليتين والايجاب الكلبي أشرف الاربعة \* وقدم الثاني أيضاً وان كان الثالث والرابع من كليتين  
والكلبي أشرف وان كان سلباً من الجزئي وان كان ايجاباً لمشاركته لالاول في ايجاب المتقدمين وفي  
أحكام الاختلاط كما ستعرف \* ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب \* ثم الرابع لكونه  
أخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بمكس المتقدمين \* ثم السادس  
والسابع على الثامن لاشتمالها على الايجاب الكلبي دونه \* وقدم السادس على السابع لارتداده الى  
الشكل الثاني دون السابع قال

( ويمكن بيان الحسة الاول بالخلف وهو ضم قبيض النتيجة الى احدي المتقدمين لينتج ما يتعكس  
الى قبيض الاخرى والثاني والخامس بالاقتراض وثنتين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن  
البعض الذي هو (اب د) فكل (دا) وكل (دب) فنقول كل (بج) وكل (دب) فبعض (جد)  
ثم نقول بعض (ج د) وكل (دا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب )  
( أقول ) يمكن بيان انتاج الضروب الحسة الاول بالخلف وهو أن يضم قبيض النتيجة الى احدي  
المقدمتين لينتج ما يتعكس الى قبيض الاخرى اما في الضريين للمتتبعين للايجاب فيحصل قبيض

الشكل الاول الذي انتاجه بين الموافق للطبع لما علفت ولا مشتملة على شيء مما يناسب الاول فلذا كانت بعيدة عن الطبع  
يخالف الثاني فانه يناسب الاول في كبره من كونها لا بدان تكون كلية والثالث بناسبه في صفراء من حيث انه لا بد من ايجابها  
فتأمل ( قوله دونه ) أي دون الثامن ( قوله دون السابع ) أي قاته يرتد الى الثالث وما يرتد الى الثاني أشرف مما يرتد الى  
الثالث ( قوله اما من الضريين ) المتتبعين للايجاب وهما الاولان \* فالاول منها مركب من كليتين موجبتين كما مر نحو كل  
انسان حيوان وكل ناطق انسان فيفض الحيوان ناطق \* والثاني من موجبتين اولاهما كلية والثانية جزئية هكذا كل  
انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق \* فالنتيجة في الاول والثاني واحدة فلو لم تصدق هذه النتيجة  
لصدق قبيضها ونعمله كبرى لصفري القياس ثم تعكس هذه النتيجة الى ما ناقض الكبرى والكبرى مفروضة الصديق فا

ناقضها وهو عكس النتيجة كذب فكذلك النتيجة كذب ولكنها إنما جاء من صغرى القياس الذي هو قبيض نتيجة القياس الأول فتكون النتيجة الأولى صادقة البتة فقول الشارح ولو لم يصدق بعض ج أي بعض الحيوان ناطق هذه نتيجة القياسين الأولين المنتجين للإيجاب كما علمت وقوله لصدق لاشيء من ج أ أي لصدق قبضها وهو لاشيء من الحيوان بناطق يجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل ب ج أي كل انسان حيوان بحيث قول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لاشيء من الانسان بناطق وينفكس الى لاشيء من الناطق بانسان وهذا ايضا (د) كبرى الضرب الأول وهي كل ناطق انسان ويناقض كبرى الثاني وهي بعض الناطق انسان وإنما عبر الشارح بالنعاد بالنظر للأول لعدم التناقض لان عكس النتيجة كلية وكبرى الأول كلية ولا تناقض بين كلتيهما بخلاف الثاني فان كبرى القياس جزئية والجزئية الموجبة يناقضها السالبة الكلية (قوله مثلا لو لم يصدق لاشيء من ج أ الخ) هذا هو النتيجة التي اتجهها الشكل الثالث أي لاشيء من الحجر بناطق وأصل الدليل هكذا لاشيء (٢٠٦) من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشيء من الحجر بناطق

النتيجة لكونه كلياً كبرى وصغرى القياس لإيجابها صغرى فينتظران على هيئة الشكل الأول كما سر في الحلف المستعمل في الشكل الثالث وبمحصل نتيجة تنفكس الى ماينافي الكبرى فلو لم يصدق بعض (ج أ) لصدق لاشيء من (ج أ) فتجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل (ب ج) لينتج لاشيء من (ب أ) وتنفكس الى لاشيء من (أ ب) وهو يضاد كبرى الضرب الأول ويناقض كبرى الضرب الثاني وأما في الضرب المنتجة للسلب فيحصل قبيض النتيجة لإيجابها صغرى وكبرى القياس لكيئتها كبرى كما عملنا في الضرب الأول من الشكل الثاني لينتج من الشكل الأول نتيجة تنفكس الى ماينافي الصغرى مثلا لو لم يصدق لاشيء من (ج أ) لصدق بعض (ج أ) فيجعلها صغرى لكبرى القياس وهو كل (أ ب) لينتج بعض (ج ب) فبعض (ب ج) وقد كان صغرى القياس لاشيء من (ب ج) هذا خلف وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس بالافتراض أما بيانه في الثاني فهو أن يفرض البعض الذي هو (أ ب د) فشكل (د أ) وكل (د ب) فبعض (د ب) كبرى الى صغرى القياس وتقول كل (ب ج) وكل (د ب) ينتج من أول هذا الشكل بعض (ج د) نجعلها صغرى لكل (د أ) لينتج من الشكل الأول بعض (ج أ) وهو المطلوب وأما بيانه في الخامس فهو أن يفرض البعض الذي هو (ب ج د) فشكل (د ب) وكل (د ج) ثم تقول كل (د ب) ولا شيء من (أ ب) ينتج من الشكل الثاني لاشيء من (د أ) نجعلها كبرى لكل (د ج) لينتج من الثالث بعض (ج) ليس (أ) وهو المطلوب واعلم إن محصل الافتراض أن يؤخذ مقدمة

لو لم تصدق هذه لصدق قبيضا بعض الحجر ناطق \* ثم يجعل هذا القبيض صغرى لكبرى القياس وهو كل ناطق انسان بحيث قول بعض الحجر ناطق وكل ناطق انسان ينتج بعض الحجر انسان فتعكسها الى بعض الانسان حجر \* وهذا يناقض صغرى القياس المفروضة الصدق وهي لاشيء من الانسان بحجر (قوله وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس الخ) الضرب الثاني نحو كل

انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق \* والضرب الخامس نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (قوله فهو ان تفرض البعض الذي هو ا ب د) أي بعض الناطق انسان وهو كبراه وقوله (د) أي كاتب ثم يحمل عليه وصفي الموضوع والحمول بحيث قول كل كاتب ناطق وكل كاتب انسان ثم نضم هذه الثانية لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل كاتب انسان ينتج بعض الحيوان كاتب \* ثم يجعل هذه النتيجة صغرى لمقدمة الافتراض الثانية وتقول بعض الحيوان كاتب وكل كاتب ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب (قوله وأما بيانه في الخامس) وهو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان فهو ان تفرض البعض الذي هو موضوع الصغرى كاتب وتحمل عليه وصفي الموضوع والحمول بحيث قول كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان \* ثم تأخذ المقدمة الأولى وتجعلها صغرى لكبرى القياس هكذا كل كاتب انسان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج لاشيء من الكاتب بحجر من الشكل الثاني ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتجعلها صغرى وتجعل هذه النتيجة كبرى هكذا كل كاتب حيوان ولا شيء من الكاتب بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب

( قوله على ذات الموضوع ) أي أفراد الموضوع أي على بعض ذاته وقوله فيحصل أي بعد الفرض وقوله مقدمتان كليتان أي كليتان ولو تنزلا فيدخل الشخصيتان على ما يأتي ( قوله لا اعتبار الخ ) جواب عما يقال جعلهما كليتين ظاهر إذا كانت مقدمة القياس كلية \* وأما لو كانت جزئية فلا يظهر ذلك \* وحاصل الجواب أننا لا اعتبرنا سائر أفراد ذلك البعض الذي فرضناه وحملنا عليه الوصفين كأننا كليتين بهذا الاعتبار \* فإذا قلت كل إنسان حيوان أو بعض الإنسان حيوان وفرضت الموضوع فهما كاتب لا بد من اعتبار جميع أفراد الكاتب وبهذا الاعتبار تكون كلية فتقول كل كاتب إنسان كل كاتب حيوان ( قوله وتسميتها ) أي سائر أفراد ذلك البعض لأننا لما فرضنا الموضوع كاتب مثلاً واعتبرنا سائر أفرادها أطلقنا عليها كاتب ( قوله فإن قلت الخ ) وارد على قوله لا اعتبار سائر الخ \* وحاصله أن اعتبار سائر أفراد ذلك البعض الذي يفرض موضوعاً ظاهراً إذا كان ذلك البعض المعنى له أفراداً ما لم يكن له أفراد بل كان منحصراً في فرد كزيد فلا يكون الحاصل بعد حمل وصفي الموضوع والحمول عليه كليتان بل شخصيتان فلا يتأتى هنا اعتبار سائر أفراد ذلك البعض لأنه لا أفراد له فكيف تقولون يحصل قضيتان كليتان لا اعتبار الخ ( قوله حينئذ تحصل قضيتان شخصيتان ) ( ٢٠٧ ) وذلك لأن الموضوع لا ينحصر في فرد فنفرض ذلك الموضوع فرداً ومحملاً عليه وصف الموضوع والحمول فيكون شخصيتان ( قوله على أن ذلك الخ ) أي على أن كون الموضوع يكون منحصراً في فرد بحيث تكون القضيتان الحاصلتان بعد الفرض شخصيتان نادر وقيل فهو كالمدم فكأنه لم تكن القضيتان الاكليتين ( قوله هو الحد الاوسط في القياس ) أي في الضرب الذي يستدل على إنتاجه

من مقدمتي القياس ومحملاً وصفاً موضوعاً ومحمولاً على ذات الموضوع فتحصل مقدمتان كليتان وأن كانت مقدمة القياس جزئية لا اعتبار سائر أفراد ذلك البعض وتسميتها به فإن قلت ربما لا تعدد ذات الموضوع بل يكون منحصراً في فرد فلا يحصل كناية لاقتضاء الشكل تعدد الأفراد فتقول حينئذ يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت أن الشخصيات في الإنتاج بمنزلة الكليات على أن ذلك لا يكون إلا نادراً ثم لا شك أن أحد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون أحدي مقدمتي الافتراض محمولاً الحد الاوسط فتنتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الأخرى القياسية وينتج نتيجة إذا انضمت إلى المقدمة الأخرى الافتراضية تحصل النتيجة المطلوبة في الافتراض قياساً وزعم القوم أن أحدهما لا بد أن يكون على نظم الشكل الأول والآخر على نظم ذلك الشكل المطلوب إنتاجه وهو ليس بصحيح على الإطلاق لأن الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل أحد القياسين فيه من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث والافتراض في ثابته أيضاً لا يجب أن يقرر كما قرروه فإنه يمكن أن يبين بحيث يكون القياس الأول من الشكل الأول والثاني من الثالث ( قال فانه يمكن الخ ) بأن يحصل مقدمة الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل (دب) وكل (بج) ينتج كل (دج) ثم نضم النتيجة إلى المقدمة الثانية هكذا كل (دج) وكل (دا) أو بالعكس لينتج النتيجة المطلوبة

( قوله لا يجب أن يقرر كما قرروه ) حاصله أن الضرب الثاني من الشكل الرابع وهو كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق \* فقرر القوم دليل الافتراض على صحة إنتاجه بما حاصله أن نفرض موضوع الكبرى وهو بعض الناطق كاتب ونحمل عليه وصفي الموضوع والحمول وتقول كل كاتب ناطق كل كاتب إنسان ثم نأخذ هذه المقدمة الثانية ونضمها لصغرى القياس هكذا كل إنسان حيوان وكل كاتب إنسان من الشكل الرابع ينتج بعض الحيوان كاتب ثم نحصل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الثانية هكذا بعض الحيوان كاتب وكل كاتب ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب فدليل الافتراض على كلامهم مركب من قياسين أولاهما من الشكل الرابع وثانيها من الشكل الأول وهذا التقرير الذي قرروه ليس بمتعين لأنه يمكن أن يبين بحالة يكون القياس الأول من الشكل الأول والثاني من الثالث وذلك بأن نحصل مقدمة الافتراض الثانية وهي كل كاتب إنسان صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب إنسان وكل إنسان حيوان ينتج كل كاتب حيوان ثم نضم هذه النتيجة للمقدمة الأخرى من مقدمتي الافتراض على أن النتيجة الكبرى هكذا كل كاتب ناطق وكل كاتب حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم نكس النتيجة إلى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب

( قوله أظهر وأين من الاستنتاج من الرابع والاول ) أي كما قرروه ( قوله ثم انك تراهم يفترضون ) أي يجوزون دليل الافتراض في باب الكوس في الكليات أي كما يجوزها في الجزئيات ( قوله وهو أيضاً ليس بمستقيم ) أي وحصرهم الافتراض في باب الاقصة في الجزئيات ليس بمستقيم الخ ( قوله بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم الخ ) يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في الكلية التي فيها وأما في الشكل الرابع فلا يصح التخصيص اذ يتم في المقدمة الكلية أيضاً وبيان ذلك ( ٢٠٨ ) في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه وهو بعض الحجر ليس بحيوان

وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فاذا فرضنا موضوع الكبرى وهي كل انسان حيوان كاتب وحملنا عليه وصفي الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان ثم أخذنا المقدمة الثانية وجعلناها كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب هكذا يصير بعينه الضرب المطلوب اذ الاستدلال بالشئ على نفسه مصادرة وان جعلنا المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان كان هذا من الشكل الثاني ولكنه فقد فيه شرط انتاج الشكل الثاني وهو كلية الكبرى فتمين

على ان الاستنتاج من الاول والثالث أظهر وأين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون في باب الكوس في الكليات ولا يفترضون في باب الاقصة الا في الجزئيات وهو أيضاً ليس بمستقيم مطلقاً بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان أحد قياسيه أمر غير مشتمل على شرائط الانتاج أو مرتب على هيئة الضرب المطلوب انتاجه

( قال بل الافتراض الخ ) يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في المقدمة الكلية التي فيها وأما في الشكل الرابع فتم في المقدمة الكلية أيضاً اما في الضرب الاول من الثاني أعني كل ( ج ب ) ولا شيء من ( ا ب ) فلانا اذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( د ج ) وكل ( دب ) فاذا جعلناه صغرى لكبرى هكذا كل ( دب ) ولا شيء من ( ا ب ) يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا لاشئ من ( ا ب ) وكل ( دب ) يصير الضرب الثاني منه على ما اذا ضمننا نتيجه الى المقدمة الثانية يحصل الضرب الرابع من الرابع ونتيجته سالبة جزئية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الثاني منه أعني لاشئ من ( ج ب ) وكل ( ا ب ) فلانا اذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( دا ) وكل ( دب ) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل ( دب ) ولا شيء من ( ج ب ) ينتج لاشئ من ( د ج ) فضعه الى كل ( دا ) يحصل الضرب الثاني من الشكل الثالث مع ان نتيجته سالبة جزئية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الرابع منه أعني بعض ( ج ) ليس ( ب ) وكل ( ا ب ) فلانا اذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( دا ) وكل ( دب ) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل ( دب ) وبعض ( ج ) ليس ( ب ) بنعدم شرط انتاج الشكل الثاني أعني كلية الكبرى وكذلك في الشكل الثالث اما في الضرب الاول منه أعني كل ( ب ج ) وكل ( ب ا ) فاذا فرضنا في الصغرى يحصل كل ( دب ) وكل ( د ج ) فضع المقدمة الاولى الى كبرى القياس هكذا كل ( دب ) وكل ( ب ا ) ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول كل ( دا ) فبعدمه الى المقدمة الثانية يحصل هيئة الضرب المطلوب وان فرضنا في الكبرى يحصل كل ( دب ) وكل ( دا ) فضع المقدمة الاولى الى الصغرى يحصل الضرب الاول من الشكل الاول وينتج نتيجة بعد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل بعينه الضرب المطلوب وأما في الضرب الثاني منه أعني كل ( ب ج ) ولا شيء من ( ب ا ) فان جعات المقدمة الاولى من مقدمتي

وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فاذا فرضنا موضوع الكبرى وهي كل انسان حيوان كاتب وحملنا عليه وصفي الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان ثم أخذنا المقدمة الثانية وجعلناها كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب اذ الاستدلال بالشئ على نفسه مصادرة وان جعلنا المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان كان هذا من الشكل الثاني ولكنه فقد فيه شرط انتاج الشكل الثاني وهو كلية الكبرى فتمين

حيث ان يكون دليل الافتراض في الشكل الثاني اما يكون في الجزئية لافي الكلية وأما يان ذلك في الشكل الثالث في الضرب الرابع منه نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان يسهل بعض الحيوان ليس بسهال فاذا فرضنا موضوع الكبرى كاتباً وحملنا عليه وصفي الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان ولا شيء من الكاتب يسهل وأخذنا المقدمة الاولى وجعلناها كبرى لصغرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان وكل كاتب انسان كان من الشكل الرابع العادم لشرط الانتاج وان جعلناها صغرى لصغرى القياس كان من الشكل الاول العادم لشرط الانتاج أعني كلية الكبرى

(قوله وأما الافتراض في الشكل الرابع) قد يتم في المقدمة الكلية كما في كلية الضرب الأول وذلك نحو شكل انسان حيوان وكل ناطق انسان هذا هو الضرب الاول ينتج بعض الحيوان ناطق بفرض الموضوع في الكبري ضاحك ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول ونقول كل ضاحك ناطق وكل ضاحك انسان ضم المقدمة الثانية منها لصغري القياس على انها كبري هكذا كل انسان حيوان وكل ضاحك انسان ينتج بعض الحيوان (٢٠٩) ضاحك فاذا جعل هذه النتيجة

صغري للمقدمة الاولى هكذا بعض الحيوان ضاحك وكل ضاحك ناطق انتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب فقد صح الافتراض في الكلية (قوله وصغري الضرب الرابع) وذلك نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان فرس بفرض موضوع الصغري ضاحك وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه هكذا كل ضاحك انسان كل ضاحك حيوان وضم الاولى منها لكبري القياس هكذا كل ضاحك انسان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج لاشئ من الضاحك فرس اضم هذه النتيجة للمقدمة الثانية هكذا كل ضاحك حيوان ولا شيء من الضاحك فرس ينتج بعض الحيوان ليس فرس وهو المطلوب فقد ظهر لك صحة الافتراض

وأما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبري الضرب الاول وصغري الضرب الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك من القانون الكلي قال (والمقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الاول وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فيسقط ما ذكره من الاختلاف) (أقول) المتقدمون كانوا يحصرون الضروب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم ان الضروب الثلاثة الاخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان والحق السلب أو كل ناطق حيوان والحق الايجاب واما في السابع فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان والحق السلب أو بعض الحيوان ليس بانسان والحق الايجاب واما في الثامن فكقولنا لاشئ من الانسان فرس الافتراض أعني كل (د ب) وكل (د ج) صغري لكبري القياس هكذا كل (د ب) ولا شيء من (ب أ) ينتج من ثاني الاول لاشئ من (د أ) فان جعلت النتيجة صغري للمقدمة الثانية ينعدم شرط انتاج الثالث أعني ايجاب الصغري وان جدت كبري لكبري القياس يحصل الضرب الثالث من الشكل الرابع المنتج للسالبة الكلية مع ان المطلوب الجزئية وأما في الضرب الثالث أعني بعض (ب ج) وكل (ب أ) فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (د ب) وكل (د أ) فان جعلناها كبري للصغري (د) يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه وان جعلناها صغري للصغري القياس يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه أعني كلية الكبري وما في الضرب الخامس أعني كل (ب ج) وبعض (ب أ) فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (د ب) وكل (د ج) فان جعلناها كبري لكبري القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناها كبري لكبري القياس يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه أعني بعض (ب أ) وكل (د ب) يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه واما في السادس أعني كل (ب ج) وبعض (ب أ) ليس (أ) فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (د ب) وكل (د ج) فان جعلنا للمقدمة الاولى صغري لكبري القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناها كبري يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه ولا يخفى ان بعض الاحتمالات في غاية الظهور ولذلك ترك الشارح الاشارة اليها واما ذكرناها اجابة لجميع الاحتمالات فسهلا للبتدي (قال فقد يتم في المقدمة الكلية) لعل تخصيصهم الافتراض بالجزئيات لعدم الاعتداد بالشكل الرابع

(٢٧ - م - شروح الشبهة ثانی) في باب القياس في الكليات فخرهم له في الجزئيات في هذا الباب ليس على ما ينبغي. ويمكن الجواب عنهم بأنهم إنما افترضوه في الجزئيات لان الشكل الرابع غير مقته في الانتاج فكأنهم لم يمتروا به كل الاعتناء حتى يثبتوه بائلة عدة فتأمل حق التأمل (قوله فلصدق قولنا الخ) أي فلصدق هذه المواد مع اختلاف حال النتيجة: من كونها صادقة تارة وكاذبة أخرى وهذا هو عين العمق

( قوله وأشار المصنف الى جوابه ) أي الى الجواب عن النقض الذي عور ( قوله ان تكون السالبة المستعملة فيها إحدى الخاصتين ) كقولك من الضرب السادس بعض الكتاب ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائما وكل ممسك للقلم بيده كاتب فإذا عكست الصفر الى بعض أنساكن ليس بكتاب مادام ساكناً لادائما وكل ممسك للقلم بيده كاتب أنتج بعض الساكن ليس بممسك للقلم مادام ساكناً لادائما فهذا القياس منتج لادائما لان قيد لادائما في الصفرى أفاد ان الكتابة قد تسلب وحيث قد تسلب منه سلب ممسك القلم لان موضوع الصفرى مساو لمحمول الكبرى وبهذا الاعتبار صار السلب مطرداً وصح ان النتيجة بعض الساكن ليس بممسك القلم بخلاف ما لو كانت الصفرى سالبة بسيطة فانها قيد ان الحيوانية ثابتة على الدوام والحيوانية متفية عن هذا البعض وأما الكبرى فتفيد ان الحيوانية ثابتة لتقاطع وحيث فلا تصح النتيجة الثالثة بعض الانسان ليس بناطق لانه لم يوجد قيد يدل على نفى الناطقية عن هذا البعض ( قوله واعلم الخ ) حاصله ان تمام انتاجها متوقف على شيئين احدهما كون السالبة من إحدى الخاصتين لابسيطة والثانية ان السالبة المركبة أعني إحدى الخاصتين لابد ان تنعكس وقول الشارح كنفسها مراده يعني سالبة جزئية خاصة فنصدق بما اذا انعكست المشروطة الخاصة عرقية خاصة التي هي المراد لما مر ان الجزئيتين الخاصتين يتكلمان عرقية خاصة وليس المزاد كنفسها بحيث تنعكس المشروطة مشروطة والعرقية عرقية وقوله كنفسها أي خلافاً للمقدمين فانهم لم يظهر لهم ( ٢١٠ ) انعكاسها ( قوله لان السادس والسابع اتما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها )

لف وتثير مرتب فالثاني وبعض الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في راجع للسادس والثالث راجع للسابع فتال السادس بعض الانسان ليس بساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائما وكل كاتب انسان فإذا عكست السالبة الى بعض ساكن الاصابع ليس بانسان مادام ساكن الاصابع وكل كاتب انسان أنتج بعض ساكن الاصابع

وبعض الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الضروب اتما يتم اذا كان القياس مركباً من المقدمات البسيطة لكننا نشترط في انتاجها ان تكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الخاصتين فلا تنهض تلك النقوض عليها وواعلم ان انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والسابع اتما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن اتما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمته يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر للمقدمين انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين انه وقف عليه فيين ذلك قال

( الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فاية الصفرى ) ( أقول ) المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجبات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهات ( قال فلا تنهض فيها ) تلك النقوض لكون السالبة المستعملة في تلك النقوض بسيطة

ليس بكتاب فقد رجع السادس للثاني بواسطة كون سالبة مركبة وانها تنعكس فلماذا أنتج اذ لو كانت في اقدمات بسيطة لما انعكست اتفاقاً فلا يرتد اذن لثاني فلا يحصل انتاج ومثال السابع فهو نحو كل كاتب انسان وبعض ساكن الاصابع ليس بكتاب مادام ساكن الاصابع لادائما فاذ عكسنا الكبرى السالبة الى قولنا بعض الكتاب ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائما وضمننا الصفرى رجع للشكل الثالث وأنتج بعض الانسان ليس بساكن الاصابع مادام انساناً ( قوله والثامن اتما ينتج الخ ) تقدم ان الثامن مركب من سالبة كلية صفرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشي من الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائما وبعض الآكل كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بالآكل فإذا عكست ترتيب المقدمتين صار هكذا بعض الآكل كاتب ولا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائما ينتج بعض الآكل ليس بساكن الاصابع مادام آكلاً لادائما وعكست النتيجة الى بعض ساكن الاصابع ليس بالآكل رجع للشكل الاول فظهر من هنا ان الثامن لا يتم الا في المركبات وانه لابد من انعكاسها ( قوله انعكاسها ) أي السالبة الخاصة ( قوله انه وقف عليه ) أي على انعكاسها أي اطالع عليه وقوله فيين ذلك أي انتاج الضروب الثلاثة التي لحكم المتقدمون بمقها وظاهره ان السالبة الخاصة يطرد عكسها مع انه قد يكذب الا ترى ان قولك بعض متحرك الاصابع ليس بكتاب مادام متحرك الاصابع لادائما صادق وعكسه بعض الكتاب ليس متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائما كاذب فتأمل ( قوله من خلط الموجبات ) أي من ذكر الموجبات



( قوله فعلية الصغرى أي بأن تكون الصغرى غير ممكنة عامة وغير ممكنة خاصة ( قوله فأنها لو كانت ممكنة ) أي علمة أو خاصة والكبرى فعلية لم يجب الخ ( قوله محكوم عليه ) أي إيجاباً أو سلباً ( قوله والاصغر ليس مما هو أوسط بالفعل ) أي على تقدير كون الصغرى ممكنة فلا يكون الاصغر من افراد الاوسط بالفعل بل بالامكان وحينئذ فيجوز أن يخرج الى الفعل وأن لا يخرج فقول الشارح فجاز الخ الاولى اسقاطه اذ تقريبه على ما قبله من تقريب الشيء على نفسه اذ لا معنى لكونه من افراده بالامكان الا ما ذكر فتأمل ( قوله من الاوسط اليه ) أي الى الاصغر وقوله في الفرض ( ٢١١ ) المذكور أي في عكس السوالب

( قوله كل حمار الخ )

أي فالحال الاوسط مركوب

لكن في الكبرى بالفعل

وق في الصغرى بالامكان

فالحكم بالركوبية المتعلق

بالفعل لا يمتد الى الحكم

المتعلق بالركوبية بالامكان

والحكم المتعلق بالركوبية

هو الفرس ثم ان هذا

الاشتراط مبني على ان

صدق الموضوع على افراد

بالفعل لا بالامكان والا

لصدق كل حمار فرس

بالامكان العام ( قوله

وكل مركوب زيد فرس )

بالضرورة لا يقال لو صدقت

هذه القضية لصدق لاشيء

من مركوب زيد حمار

بالضرورة . وهي تنعكس

الى لاشيء من الحمار

بمركوب زيد دائماً فكيف

يصدق كل حمار مركوب

زيد بالامكان لانا نقول

في المقدمات يستلزم لانتاج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة فعلية الصغرى فأنها لو كانت ممكنة لم يجب تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ماهو أوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاصغر ليس مما هو أوسط بالفعل بل بالامكان فجاز أن يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يمتد الحكم من الاوسط اليه مثلاً يصدق في الفرض المذكور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام لأن معنى الكبرى ان كل ماهو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلاً فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى اليه قال ( والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطين والعرفيتين والافكا لصغرى بخذوقاً عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المحصورة بالصغرى ان كانت الكبرى احدي العائتين وبه ضم اللادوام اليها ان كانت احدي الخاصتين )

( أقول ) قد عرفت ان الموجبات المتبعة ثلاث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعون وستون اختلافاً وهي اخاصة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى أسقط من تلك الجهة ستة وعشرين اختلافاً وهي حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر فبقيت الاختلافات المتبعة مائة وثلاثة وأربعين وضابط انتاجها أن الكبرى اما أن تكون

( قال محكوم عليه ) أي إيجاباً أو سلباً ( قال والاصغر ليس مما هو أوسط الخ ) أي على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس أوسط بالفعل بل بالامكان فجاز أن لا يكون أوسط بالفعل فيلزم استدراك قوله فجاز أن يبقى بالقوة الخ وأن يكون تقريبه على ما قبله تقريب الشيء على نفسه على ما هو ( قال وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ) لا يقال لو صدقت هذه القضية لصدق لاشيء من مركوب زيد بمحار بالضرورة وهي تنعكس الى لاشيء من الحمار بمركوب زيد دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لانا نقول امكان الإيجاب لا يثبت دوام السلب لم استلزم الدوام بالضرورة كان منافي له وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست الضرورية كنفسها بطل القياس المذكور لتحقق المناقاة بين المقدستين ( قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يمتد الى ) أي تعدياً صادقاً مطابقاً لواقع كما يدل عليه قوله مثلاً يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لان مدار

امكان الإيجاب لا ينافي دوام السلب نعم لو استلزم الدوام الضرورة كان منافي له وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست الضرورية كنفسها بطل القياس المذكور لتحقق المناقاة بين المقدستين ( قوله فالحكم على المركوب بالفعل لا يمتد الى ) أي تعدياً صادقاً مطابقاً لواقع كما يدل عليه قوله مثلاً يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لان مدار عدم تعدية الحكم عدم جعل الاصغر مركوب زيد بالفعل لا على عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد وجعله كذلك يمتد الحكم اليه ( قوله من ضرب الممكنتين ) أي العامة والخاصة وقوله والمشرطتان أي العامة والخاصة

(قوله احدى التسع) هي الدائمان والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة الدائمة (قوله فالنتيجة كالسكري) أي تخرج كالسكري في الجهة (قوله لكن ان كان فيها) أي في الصغرى وقوله قيد اللادوام أي في المشروطة الخاصة والعرفية والوقتيتين والوجودية للدائمة وقوله أو اللاضرورة أي في الوجودية للاضرورة وقوله ان وجد فيها قيد اللادوام أي السكلي الجزئي لان كبرى الشكل الاول (٢١٢) لا بد ان تكون كلية لان قيد اللادوام يقع كبرى كما يأتي تفصيله وتوضيحه

احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان أو غيرها فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدى التسع الباقية فالنتيجة كالسكري وان كانت احداها فالنتيجة كالصغرى لكن ان كان فيها قيد اللادوام أو اللاضرورة حذفناه وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها أي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنناه الى المحفوظ كان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة أما الاول وهو أن الكبرى اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالسكري فللاندراج البين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المتبعة في الكبرى لكن

عدم تسمية الحكم عدم جعل الاصغر مركوب زيد بالفعل لاعدم كونه مركوب زيد بالفعل حتي لو لم يكن مركوب زيد بالفعل وجعل الاصغر كذلك يتعدى الحكم اليه (قال وكذلك) أي مثل حذف اللادوام واللاضرورة (حذفنا الضرورة المخصوصة) ان وجدناها فيها (قال وان كان فيها قيد اللادوام) أي السكلي ولذا قيد بقوله كما اذا كانت احدى الخاصتين وأما اللادوام الجزئي فلمعلم اتساحه في كبرى الشكل الاول لا يضمن الى النتيجة (قال فللاندراج البين) أي اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد انه حاصل في جميع ضروب الشكل الاول بمجرد كلية الكبرى (قال فان الكبرى الخ) أثبت اندراج البين قياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم فانتج عين التالي ولا يخفى ان القياس المذكور جار في الوصفيات الاربع فيلزم أن يكون النتيجة فيها كالسكري احباب الشارح في شرح المطالع باله لاشك في أن جميع اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر اكبر مادام اوسط والاوسط واجب الحذف من النتيجة ولما حذفنا الاوسط منها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرائط المذكورة وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة الخ هكذا وقع في شرح المطالع ولا يخفى ركائنه لانه لا يمكن عطفه على قوله ولما كان للاوسط مستديماً للاكبر لشموله له ولا على قوله فان كان ثبوت الاوسط له دائماً الخ وهو ظاهر ولان كون ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط متحقق سواء كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة أولاً والصواب ما قال المحقق الفتازاني من انه لو كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والوقتية والضرورة لان الدائم الدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضروري للضرورة للشيء ضروري لذلك الشيء ذاتاً ووقتاً

فيحصل أقيسة متعددة (قوله وكذلك) أي مثل حذف قيد اللادوام واللاضرورة حذفنا الضرورة المخصوصة ان وجدناها فيها (قوله مخصوصة بها) أي غير مشتركة بينها وبين الكبرى بأن لم تكن الكبرى لا مشروطة عامة ولا مشروطة خاصة بأن تكون عرفية مطلقة اذ لو كانت مشروطة مطلقة لم تكن الضرورة مخصوصة باقدم المخصوص في الاثنين (قوله ثم ننظر في الكبرى الخ) أي والموضوع بمجمله بأن لم تكن الكبرى احدى التسع بان كانت احدى الوصفيات الاربع (قوله فكان جهة النتيجة) أي جهة النتيجة هو المحفوظ مع لادوام (قوله فللاندراج البين) أي فللاندراج الاصغر تحت الاكبر بحسب تلك الجهة اندراجاً منها أي واضحاً لانه من

الشكل الاول أي ان الاوسط محكوم عليه بجهة الاكبر والاصغر يتندرج في الاوسط فيلزم تعدى الجهة له (قوله فان الكبرى الخ) هذا اشارة لدليل استثنائي أثبت به الاندراج البين وقد استثنى فيه عين المقدم فانتج عين التالي والاصل كما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة ولا يخفى ان القياس المذكور جار في الوصفيات الاربع فيلزم أن تكون النتيجة فيها كالسكري

(قوله مستديماً للاكبر) أي مستلزماً وطالبا ومستدياً له وعلة فيه وملخص هذا الكلام ان الاوسط علة في ثبوت الاكبر ثم ان كان الاوسط ثابتاً للاصغر على الدوام كان الاكبر كذلك لان اللازم تابع للمزوم ففي وجد الاوسط وجد الاصغر والا فلا وان كان ليس ثابتاً للاصغر على الدوام كان الاكبر كذلك \* ثم لا يخفى ان طلب الاوسط للاكبر اما ان يكون عقلياً فيقتضي الوجوب وعدم الانفكاك كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كتباً فان الكاتب يطلب التحرك طلباً عقلياً في وقت الكتابة \* واما ان يكون عادياً فيقتضي الدوام نحو كل فلك متحرك فان الفلك طلب للتحرك طلباً عادياً اذا علمت هذا فقول الشارح ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر صادق بان يكون الاستدانة عقلية أو عادية وقوله بعد وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة النخ داخل فيما قبله فلا يناسب ان يكون مقابلاً له لان المتبادر انه عطف على قوله ولما كان الاوسط مستديماً النخ والمطعم يقتضي المفارقة والانسب ان يقول بدله وان كان ثبوت الاكبر له بالضرورة كان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري ويجعل هذا تقريباً كالذي قبله على قوله ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر (٢١٣) كان ثبوت الاوسط للاصغر بحسب

الاصغر بما ثبت له. الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة للمعتبرة \* وأما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى فان الكبرى تدل على ان دوام الاكبر يدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له دائماً كان ثبوت الاكبر له دائماً أيضاً وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضروري للضروري ضروري وأما حذف اللادوام الصغرى واللاضرورتها فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللاضرورة فهالاية

(قال فلان الصغرى الخ) هذا التعليل نقله الشارح في شرح المطالع عن البعض ثم قال وفي ما به ولمل وجهه ان اللازم منه أن لا ينتج ضم لادوام الصغرى مع الكبرى لا ان لا يكون النتيجة كالصغرى في اعتبار النتيجة اللادوام معه فان الاوسط اذا كان مستديماً للاكبر فبأي جهة ثبت الاوسط للاصغر كانت النتيجة مقبولة بها ولا يتوقف ذلك على انتاج اللادوام السالب في صغرى الشكل الاول وعلى صاحب المطالع بان حمل الاكبر على الاوسط وان كانت مقيدة بدوامية الوصف لكن لا يلزم منه أن يكون مقتصراً على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز أن يكون دائماً لسكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك دائماً وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكاً مع كذب كل انسان حيوان لادماً قال المحقق التفتازاني ولا يخفى ان هذا انما يتم على تقدير أن يفسر الوصفية بما دام الوصف لا لاجل الوصف ولا يشترط الوصف

الاكبر ثابتاً. للاصغر بالضرورة وفيه نظر لان ثبوت الاصغر للاكبر فرع عن ثبوت الاوسط له والحاصل أن الاوسط ان كان علة في الاكبر ضرورة كان الاكبر ثابتاً للاصغر ضرورة وان كان ثابتاً له عادة فيكون ثبوت الاكبر للاصغر مادياً لان الاصغر من جزئيات الاوسط فتأمل (قوله لان الضروري للضروري ضروري) أي لان الضروري للضروري للشيء ضروري لتلك الشيء مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم مادام حيواناً الجسمية لازمة للحيوانية لان الحيوانية علة فيها بالضرورة فهي لازمة للانسان ضرورة فالضروري عبارة عن الجسمية الذي هو الاكبر وقوله للضروري مصدوقه الاصغر وهو الانسان (قوله وأما حذف لادوام الصغرى ولا ضرورتها) أي اللذان هما عجزا لتضية أي وأما حذف لادوام الصغرى والاقصار على صدرها فقط وذلك اذا كانت الصغرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة أو احدى الوقيتين أو الوجودية للادامة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كتباً لادماً وقوله ولا ضرورتها أي والاقصار على صدرها وذلك اذا كانت وجودية لا ضرورة وقوله لما كانت موجبة الخ وذلك لان كلامنا في الشكل الاول وصغره لا يدين بمجاها

ثبوت الاصغر له ويمكن أن يقال أن قوله وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة معطوف على قوله وان كان ثبوت الاوسط الخ والاول في الدوام والثاني في الضرورة فهو من جملة الفروع لانه عطف على قوله ولما كان الاوسط مستديماً الخ حتى يكون مقابلاً ثم ان ظاهر عبارة عبد الحكيم هنا تقتضي أن الاوسط قد يستدعي الاكبر استدناه عادياً ويكون الاوسط ثابتاً للاصغر بالضرورة فيلزم من ذلك أن يكون

( قوله والسالبة لمدخل لها الخ ) أي وإذا كان لمدخل لها فلا يؤخذ لادوام في النتيجة والاداء إلى اعتبار السلب في الصغرى هذا كلامه وقد يقال أن ثبوت المحمول للموضوع فيها ذكر من التضاد ليس بدائم في العجز إذ تحرك الاصابع للكاتب ليس بدائم بل وقت الكتابة فقط فيمكن الالتفات للادوام في النتيجة من حيث أنه ثابت في الجزء الاول ولازم له فالنظر للواقع فما ذكره الشارح من التعليل منقوض بما علمت فالاولى في التعاليل أن يقول لانه لو لم يحذف لادوام ولا ضرورة لزم الكذب في النتيجة مثلاً كل انسان ضاحك لادائماً وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكاً لم يحذف لادائماً في النتيجة بل أخذه فيها لكأن كل انسان حيوان لادائماً وهو كاذب ( قوله وأما حذف الضرورة المخصوصة الخ ) وذلك كما في قولك اشارة لسماء الدنيا هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكاً ثبوت الفلكية لسماء واجب والتحريك غير واجب بل دائماً فلا يصح الحكم على السماء حينئذ بأنها متحركة بالضرورة وقد أقام الشارح على ذلك دليلاً استثنائياً استثنى فيه عين للمقدم فاقبح عين التالى وحاصله كلما كانت الكبرى خالية من الضرورة والموضوع أن الصغرى مقيدة بها جاز انفكك الأكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الأصغر هي الافراد التي ثبت لها الاوسط فيجوز انفككها لا كبرته ( قوله وأما ضم لادوام الكبرى الخ ) مثلاً زيد كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً فالمتحرك ثابت للكاتب بالضرورة والكاتب غير دائم زيد فليس التحرك دائماً زيد فزيد اتصف بالكتابة ( ٢١٤ ) التي هي علة للتحرك والكتابة غير دائماً فكذلك التحرك لان المعلول تابع لعلته وجودا

وعدماً وحينئذ فالنتيجة والسالبة لمدخل لها في إنتاج هذا الشكل وأما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى فلان الكبرى يضم لها اللادوام بأن تقول إذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفكك الأكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الأصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكك الأكبر عن الأصغر فلم يتعد ضرورة الصغرى إلى النتيجة \* وأما ضم لادوام الكبرى فلاندراج البين أيضاً فان الكبرى حينئذ تدل على أن الأكبر غير دائم لكل ما هو أوسط بالفعل والأصغر مما هو أوسط بالفعل فيكون الأكبر غير دائماً له مثلاً الصغرى الغروية مع المشروطة الغامة تنتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى يمينها ومع المشروطة الخاصة تنتج ضرورة لادائمة لافتمام اللادوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منهما لان القياس ملزوم للنتيجة فلو انتظم القياس الصادق المقدمات منهما لزم صدق الملزوم بدون اللازم وأنه محال ومع العرفية العامة ينتج دائماً لحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغرى منهما فلم يبق الا اللادوام

مع المشروطة العامة الخ ) نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً ينتج كل حيوان جسم بالضرورة فالنتيجة كالصغرى فيها قيد الضرورة وذلك لان الحيوانية ثابتة للانسان ضرورة والحيوانية علة للجسمية ضرورة والحيوانية لازمة للانسان فالجسمية لازمة له ( قوله ومع للمشروطة الخاصة ينتج ضرورة لادائمة الخ ) وذلك نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً لادائماً فالاولى صادقة والثانية كاذبة ينتج كل انسان جسم بالضرورة لادائماً وهذه النتيجة كاذبة وذلك لكذب المقامة الثانية لاقتضاءها أن بعض الحيوان ليس بجسم ولهذا لا يعقل قياس مركب من هاتين القضيتين والحال أنهما صادقتان معاً بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة فقول الشارح ومع المشروطة الخاصة ضرورة لادائمة ناظر في هذا النتيجة على تقدير تركه ثم بعد ذلك يحتمل أن يكون القياس المركب منها قد يكون صحيحاً فاستدرك على ذلك وقال لكن القياس الخ وقول الشارح ينتج ضرورة لادائمة ليس في هذا مصادرة لان أخذ جهة الصغرى وضم اللادوام الكبرى للصغرى قد علم دليله مما مر ( قوله فلو انتظم الخ ) حاصل هذا السلام أن النتيجة لازمة للقياس وهي كاذبة ويلزم من كذبها كذب القياس والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم وأنه محال ومن هذا يعلم أن هذا الضرب عقيم فيضم لما مر ( قوله ومع العرفية العامة الخ ) نحو هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكاً ينتج هذا متحرك دائماً وهو صادق لان ثبوت التحرك دواهي لضرورة والفلكية وإن كانت ضرورة لكن لا تقتضي أن يكون التحرك ضرورياً وقوله فلم يبق الا اللادوام أي المأخوذ من الكبرى

( قوله ومع العرفية الخاصة دائمة لادائمة ) وذلك نحو قولك هذا فلان بالضرورة وكل فلان متحرك مادام فلان لادائماً ينتج دائمة لادائمة وهي هذا متحرك مادام فلان لادائماً وذلك لحذف الضرورة وضم اللادوام للادوام الصادر للكائن في الكبرى لان صدرها عرفية عامة محتوية على اللادوام وهذه النتيجة كاذبة لان اللادوام ينتج اللادوام والقياس ملزوم لها وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وانما كان يحجز النتيجة وهو لادائماً منافضاً لصدرها لان لادائماً معناه لاشئ من الفلان ينتج بالفضل ( قوله كما عرفت ) أي من قوله سابقاً لان القياس ملزوم لنتيجته الخ ( قوله والصغرى الدائمة مع احدى العامين الخ ) وذلك نحو كل انسان حيوان دائماً وكل حيوان جسم مادام حيواناً ينتج كل حيوان جسم دائماً وهو صادق ( قوله ومع احدى الخاصتين الخ ) أي وهو غير صادق لما تقدم من التاميل فما تقدم من ( ٢١٥ ) التعليل والمثال يأتي هنا ( قوله

لا يقال الخ ) حاصله انه قد ذكر فيها مر أن الضرورية الصغرى مع المشروطة العامة تنتج ضرورة والدائمة الصغرى مع المشروطة العامة تنتج دائماً فدع عليه ان المشروطة قد فسرت فيها مر بتفسيرين فان أردتوها حالة كونها

مفسرة بالتفسير الاول وهو الضرورة مادام الوصف بطل الامر الكافي وهو ان الدائمة مع المشروطة تنتج دائماً اذ اللازم عليه انما هو انتاجها ضرورة لادائمة وان فسرت بالتفسير الثاني وهو الضرورة بشرط الوصف بطل

ومع العرفية الخاصة دائمة لا دائمة بحذف الضرورة وضم اللادوام والقياس الصادق للمقدمات لا يتنظم منها أيضاً كما عرفت والصغرى الدائمة مع احدى العامين تنتج دائماً ومع احدى الخاصتين دائماً لادائمة ولا يصدق مقدما للقياس منهما أيضاً كما عرفت لا يقال المشروطة ان فسرت بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة منها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسطاً دام وصف الاوسط وما يدوم له وصف الاوسط هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة الاكبر بشرط وصف الاوسط كاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز أن لا يبقى ضرورة الاكبر

( قال ان فسرت الخ ) ذكر هذا الشق لترويض السؤال وافادة انها مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورة والا فالمشروطة المذكورة في الوجوهات مافيا الضرورة بشرط الوصف والمقصود بيان الاختلاط من الوجوهات المذكورة سابقاً وما قيل فالجواب باختيار الشق الاول من ان انتاجها للضرورة لا ينافي انتاجها للدائمة لاستلزام الضرورة اللادوام الا انه اختار في بيان الانتاج اللادوام دون الضرورة ليدخل في ضابطة ان النتيجة كالصغرى فليس بشئ لانه قال في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس ( قل فاللازم ليس الا ان الخ ) هذا القدر كاف في اثبات عدم انتاجها مع الصغرى الضرورية ضرورة اذ الضرورية الوصفية ليست ضرورة ذاتية الا انه زاد قوله لكن وصف الاوسط الخ ترويحاً للسؤال به لا يبقى الضرورة أصلاً فضلاً عن الذاتية

المدعي الاول وهو ان الضرورية مع المشروطة تنتج ضرورة اذ اللازم عليه انما هو انتاجها دائمة ومثالها على التفسير الاول كما مر كل قر وقت الحيلولة منخسف دائماً بحمله قيداً في الموضوع وكل متخفف مظل بالضرورة مادام منخسفاً فالكبرى صادقة والانخفاض ثابت للقر وجوباً في وقت ما ينتج القمر وقت الحيلولة مظل بالضرورة فلا ينتج دائمة خلافاً لما مر لان ثبوت الانخفاض ثابت للقمر وجوباً في وقت ما فكل شئ انتف بالانخفاض ثبت له الانخفاض ومثالها على التفسير الثاني كل انسان حيوان وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً أي بشرط الحيوانية فلا تنتج كل انسان جسم بالضرورة لان الشرط قد حذف عند الانتاج والضرورة انما جاءت منه ( قوله لكن الاوسط واجب الحذف ) أي مع شرطية الموجب له الوجوب وقوله عن النتيجة أي عندها أي عند الاستنتاج

(قوله لانا نقول الخ) حاصله اننا اختر الشق الثاني ففسرهابالفسير الثاني وقولك جاز ان لا يتحقق ضروره فالأكبر عند حذف الاوسط لا يسلم لدليل القائم على ثبوت الضرورة (٢١٦) وهو كذا يتحقق الخ (قوله وصف الاوسط) وهو الحيوانية (قوله ذات الاصغر) المراد

بذات الاصغر افراده أي انه كلما تحقق الحد الاوسط تحقق افراد الحد الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكلما تحقق ثبت ضروره الاكبر فكما تحقق الاصغر ثبت ضروره الاكبر وهو المطلوب \* ثم انك لو تأملت أدنى تأمل أمكنك أن تستخرج نتائج الاختلاف الباقية من الضابط المذكور وان أشكل عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول تصف عليها مفصلة

### جدول القضايا المحتلطات

الصفريات الكبرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية	ضرورية	دائمة	ضرورية لادائمة	دائمة لادائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لادائمة	دائمة لادائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية اللادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوجودية للاضروية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوقئية	وقئية مطلقة	وقئية مطلقة	وقئية مطلقة	وقئية مطلقة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
			منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
			منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة

قال ( وأما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من القضايا المعكبة السوالب والثاني أن لا تستعمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو مع الكبرى المشروطين )

( أقول ) يشترط في إنتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أمران كل واحد منهما أحدا من الاصول صدق الدوام على الصغرى أي كونها ضرورية أو دائمة أو كون الكبرى من القضايا الست المتمكنة السوالب وذلك لانه لو اتفقا لكأت الصغرى غير الضرورية والسالمة وهي إحدى عشرة والكبرى

( قال لانا نقول ) جواب باختيار الشق الثاني وثابت المقدمة المنوعة أعني إنتاجها مع الضرورة ضرورة قياس على هيئة الشكل الاول من المتضتين

بذات الاصغر افراده أي انه كلما تحقق الحد الاوسط تحقق افراد الحد الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكلما تحقق ثبت ضروره الاكبر فكما تحقق الاصغر ثبت ضروره الاكبر وهو المطلوب \* ثم انك لو تأملت أدنى تأمل أمكنك أن تستخرج نتائج الاختلاف الباقية من الضابط المذكور وان أشكل عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول تصف عليها مفصلة

والاوسط حيوان فكما تحقق الانسان تحقق اقاربه مع وصف الحيوانية فكما تحقق ذلك تحقق الجسمية فكما تحقق الانسانية تحققت الجسمية ( قوله فارجع الى هذا الجدول ) اعلم ان المربعات الاول الاحدى عشر التي من أعلاه لاسفله مربعات الصغرى وهذه للمربعات الاربعة الاول التي من جهة اليمين الى جهة اليسار مربعات الكبرى وما عدا مربعات الصغرى والكبرى من المربعات فهو مربعات النتيجة فتأخذ ما في كل واحد من مربعات الصغرى مع ما في كل واحد من مربعات الكبرى فيحصل قياس نتيجة ما في المربع الذي تحت مربع الكبرى المأخوذة السكائن ذلك المربع المتضاني في المربعات

الاربعة المولية لمربع الصغرى من جهة اليسار (قوله الاول صدق الخ) حاصله ان الصغرى اما ان تكون احدى الدائميتين وان لم تكن الكبرى من احدى الست المعكبة السوالب واما ان تكون الكبرى من احدى الست وهي الدائميتان والامتان والخاصتان وان لم تكن الصغرى دائمة (قوله لانا لو اتفقا) أي الامر انهما كون الصغرى احدى الدائميتين وكون الكبرى احدى الست

( قوله من القضاء ) السبع الغير المتعكدة السوالب وهي الوقتان والوجوديتان والممكنتان المطلقة العامة ( قوله أخص من السبع الباقية ) فيه تسمح اذ الباقي ست لانها احدى عشر المشروطة الخاصة منها وهي أخص من ثلاثة وكذلك منها الوقتية وهي أخص من الباقي وهو ست فالوقتية من جملة السبع ثم لا يخفك ان الشارح جعل أخص الاحدى عشر اثنتان المشروطة الخاصة والوقتية وجعل المشروطة أخص من ثلاثة والوقتية أخص من الباقي مع ان المشروطة الخاصة أخص القضاء كلها فلم يقل من أول الامر وأخص الصغريات المشروطة الخاصة قلت إنما جعل الاخص قسمين لما عرفت ان الاحدى عشر منها مالمالها عكس \* ومنها مالمالها عكس فالاولى وهي المشروطة من التي لسوالها عكس ( ٢١٧ ) وأما الوقتية فهي من السبعة التي

لا عكس لسوالها فهذه أخص هذا القسم والاخرى كذلك وهذا لا يتنافى ان المشروطة أخص من الوقتية فتأمل ( قوله مادام متخسفاً ) اشارة للمشروطة وقوله أوفي وقت معين اشارة للوقتية ( قوله مع امتناع السلب ) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهي لاشئ من المتخسف بقمر \* وقوله بالامكان العام إنما عبر بهذا مع ان الامكان ليس موجوداً لا في الصغرى ولا في الكبرى لأن الامكان أعم من جهة النتيجة الخارجية فاذا كان السلب لا يصدق بأعمالها فلا يصدق مع أخصها ( قوله امتنع الإيجاب ) أي وصدق السلب الذي هو النتيجة وهو لاشئ من المتخسف

من القضاء السبع الغير المتعكدة السوالب وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقتية من السبع الباقية وأخص الكبرى السبع الوقتية واختلاط الصغرين أعني للمشروطة الخاصة الوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لاشئ من المتخسف بمضي بالضرورة مادام متخسفاً أو في وقت معين لا دائماً وكل قرر مضي بالضرورة وفي وقت معين لا دائماً مع امتناع السلب بالامكان العام لصدق كل متخسف قرر بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس مضية في وقت معين لا دائماً امتنع الإيجاب ومعنى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات لاستتزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الأعم \* والثاني عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبرى المشروطين \* وحصله أن الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة أو المشروطين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة \* أما الاول فلا بد قده من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المتعكدة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الست المتعكدة السوالب فلو استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان لكن اختلاطها مع الدائمة يقيم لجواز أن يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوباً عنه دائماً كقولنا كل رومي

( قال لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة العامة والعرفيتين ) لم يعتبر خصوصها من المطلقة العامة والممكنتين واعتبر خصوص الوقتية منها لاشتراكها مع الوقتية في عدم الإنكاس ( قال والوقتية من السبع الباقية ) من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجورود ليس بمقدم ولنا وقع في بعض النسخ والوقتية أخص من السبع الباقية وعلى أي تقدير الصواب من الست الباقية أو أخص السبع الباقية لان الفضل لا يكون داخلاً في الفضل عليه بمن التفضيلية ويكون داخلاً في الفضل عليه بالإضافة على ما صرح به في الرضي ( قال لجواز أن يكون الخ ) بناء على ان الدوام لا يستلزم الضرورة والا لامتنع ثبوته بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز أن يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً

( م ٢٨ — شرح التعسفية ثانی ) بشمس بخلافه في الاول فقد اختلفت النتيجة السالبة صدقاً وكذباً ( قوله والثاني عدم استعمال الخ ) أي والثاني من الامرين ( قوله الا مع الضرورية ) أي صغرى أو كبرى ( قوله اما الاول ) وهو ان الممكنة اذا كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة أو مع احدى المشروطين ( قوله مع غير الضروريات الثلاث ) المراد بالضروريات الثلاث الضرورية المطلقة والمشروطين ( قوله مع الدوام الثلاث ) أي الدائمة المطلقة والعرفيتان ( قوله لجواز أن يكون الثابت لشيء ) مصدوق الشيء الرومي ومصدوق الثابت الاسود في المثال الآتي فالسواد ثابت للرومي بالامكان ومسلوب عنه دائماً

( قوله مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ) أي الذي هو النتيجة وهي لاشيء من الرومي برومي ( قوله امتنع الإيجاب ) أي وصح السلب فطبيعة هذا الشكل انتاج السلب وهذا السلب تارة يكون صادقا وتارة يكون كاذبا فالممكنة لا تنتج مع الدائمة ولا تنتج مع الرقيتين لأن الأولى أخص \* وقوله امتنع الإيجاب وهو كل رومي تركى وهو خلاف النتيجة إذ النتيجة وهي لاشيء من الرومي يتركى بهيمنة ( قوله ويلزم من عقم هذا الاختلاط ) أي اختلاط الممكنة الصغرى مع الكبرى ( قوله ) فلمدم انتاج العرفية أي العامة ( وهو صدر المركبة \* وقوله وعدم انتاج اللادوام أيضاً أي كعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة \* وقوله اللادوام وهو عجز المركبة ( قوله وعدم انتاج اللادوام ) وذلك لانه إيجاب والممكنة موجبة والشكل الثاني يشترط فيه اختلاف القضيتين في الكيف \* وأما بالنسبة للصدر فقد علم ( قوله يحجز ثمةما ) أي يحجز العرفية والأولى بتقديمه على قوله الممكنة بأن يقول لم تنتج العرفية الخاصة يحجز ثمةما مع الممكنة إذ كلامه ربما أوهم أن الضمير راجع للممكنة ( قوله تكون العرفية الخاصة معها ) أي مع الممكنة عقيمة فالعقم نفي الاثنين معا لإباحدهما ( قوله إذ المعنى ) أي المقصود وهذا علة للعقم في الجزئين فالعقم يكذب الجزئين لا يكذب أحدهما ( قوله انتاج أحد جزئها ) انتج الجزء الآخر أولاً فانتاج الجزئين لا يشترط ( قوله ومن هاهنا ) أي من إن المعنى بانتاج القضية الخ ( قوله ومن مركبة وبسيطة قياسان ) حاصلان من ضم البسيطة لصدر المركبة ثم لعجزها ( قوله أربعة أقيسة ) ( ٢١٨ ) حاصلة من أخذ صدر الأولى مع كل من صدر الأخرى وعجزها وأخذ عجز

الأولى مع كل من صدر الأخرى وعجزها ( قوله ) فإن كان المنتج منها قياساً واحداً نحو لاشيء من الإنسان يتحرك الاصابع بالفعل لادائما أي كل إنسان متحرك الاصابع بالفعل وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائما أي

لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل \* فالأولى وهي الصغرى وجودية لادائمة \* والثانية مشروطة خاصة إذا فإذا أخذت صدر الأولى مع صدر الثانية أنتج لاشيء من الإنسان بكاتب بالفعل بحذف لادائما فالنتيجة بسيطة \* فإن أخذت صدر الأولى مع عجز الثانية بأن قلت لاشيء من الإنسان يتحرك الاصابع بالفعل لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل أو أخذت عجز الأولى مع صدر الثانية فلا ينتج فيها لاتفاق القضيتين حينئذ في الكيف وإن أخذت عجز الأولى مع عجز الثانية فلا ينتج لاسمها وإن اختلفا كيفاً لكنه مركب من مطلقين عمتين وهما غير متجنتين فلم يوجد شرط الجبهة فقد احتوى هذا المثال على إمكان تركب أربع أقيسة ولكن المنتج منها واحد فقط ( قوله والاركت النتائج الخ ) كما لو قلت كل إنسان آكل بالفعل لادائما أي لاشيء من الإنسان بآكل بالفعل وكل آكل متحرك الفم لادائما فهما وجوديتان لادائمتان ينتجان كل إنسان يحرك فمه لادائما فإذا أخذ صدر الأولى مع صدر الثانية أنتج فتقول كل إنسان آكل بالفعل وكل آكل يحرك فمه وكذا إذا أخذ صدر الأول وعجز الثاني أنتج أيضاً فتقول في تركبه هكذا كل إنسان آكل بالفعل ولا شيء من الآكل يحرك فمه بالفعل فتركب نتيجة هذا القياس مع نتيجة القياس الذي قبله وتقول فيها كل إنسان يحرك فمه بالفعل لادائما كما قلنا فلا دائماً النتيجة الحاصلة من صدر الأولى مع عجز الثانية وكل إنسان يحرك فمه بالفعل بنتيجة صدر الأولى مع صدر الثانية ولو أخذت عجز الأولى مع صدر الثانية أو عجزها لم ينتج لفقد شرط ذلك الشكل وهو إيجاب صغرى



( قوله مع غير الضرورية والدائمة ) أى بان كانت مع واحدة من الاحد عشر غيرها ( قوله من النضاي ) أى وهي العامتان والدائماتان والخاصتان ( قوله لكان اختلاطها مع الدائمة ) أى فقط لان القرض ان الباقي مني كما تقدم في الشرط الاول وحاصل ايضاح المقام ان الصغرى اما احدى الدائمات أو الكبرى احدى الست فان انتفى كونها احدى الست بان كانت ممكنة فلا بد ان تكون الصغرى ضرورية . فاذا لم تكن كذلك فقد انحصر الامر في الدائمة فالسببة الغير المتكسبة السوالب ماعدا الممكنة . ينتج مع الصغرى الضرورية أو الدائمة فاذا كانت ممكنة فلا تتجى الا مع الضرورية فاذا لم تكن ضرورية بقيت الدائمة \* والحاصل انا لو اقتصرنا على الشرط الاول لاقتضى الانتاج للممكنة التي هي احدى الاربعة مع الدائمة كالانتاج مع الضرورية وليس كذلك ( قوله مع امتناع السلب ) وهو لاشي من الرومي برومي فالحاصل ان الكبرى اذا كانت ممكنة والصغرى دائمة . اختلفت النتيجة ( قوله في سبع كريات ) أى التي لاتعكس سواها ( ٢١٩ ) ( قوله للممكنين ) أى العامة

والخاصة وقوله والعرفيتين أى العامة والخاصة ( قوله بان تكون ضرورية الخ ) أى بان تكون احدى المقدمتين ضرورية الخ ( قوله فالنتيجة

اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة فانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقوبة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز أن يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً كقولنا كل رومي أبيض دائماً ولا شيء من الرومي بايض بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء من الهندي بايض بالامكان امتنع الإيجاب قال ( والنتيجة دأمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوقا عنها اللادوام واللاضرورية والضرورة أية ضرورة كانت )

احداهما دائمة والاخرى ضرورية أو ضروريتين وسأيت البحث في الثالثة ( قوله كالصغرى ) أى في مطلق الوقت ( قوله أى اللادوام ) تفسير للقيده فيقال لهما قيد الوجود لانهما يقيدان الثبوت المتقدم ( قوله وحذف الضرورة ) أى اذا كان فيها ضرورة كما يأتي فهي كالصغرى في مطلق الوقتية

( أقول ) الاختلالات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين أربعة ونموتون لان الشرط الاول أسقط سبعة وسبعين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب احدى عشرة صغرى في سبع كريات \* والشرط الثاني أسقط ثمانية للممكنين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط في انتاجها ان الدوام أما ان يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورية أو دائمة أو لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى بشرط حذف قيدي الوجود أى اللادوام واللاضرورية منها وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفيّة أو وقتية أما ان النتيجة كالقديمة الدائمة أو كالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلق والمكس والافتراض مثلاً اذا صدق كل ( ج ب ) بالاطلاق ولا شيء من ( ا ب ) بالضرورة أو دائماً فلا شيء من ( ج ا ) دائماً والا فبعض ( ج ا ) بالاطلاق ونجمه صغرى لكبرى القياس هكذا بعض ( ج ا ) بالاطلاق ولا شيء من ( ا ب ) بالضرورة أو دائماً ينتج من الاول بعض ( ج

( قوله وحذف الضرورة منها ) أى من النتيجة ( قوله سواء كانت وصفيّة ) أى كما في المشروطة وقوله أو وقتية أى كما في الوقتية ( قوله فبالبراهين المذكورة في المطلقات ) أى التي لم تقيد بحجة من الجهات \* واعلم ان ما ذكره انما ينتج ان النتيجة كالقديمة الدائمة وأما كون النتيجة كالصغرى فلا يدل له لكن اذا علمت طريق الاستدلال بما ذكر فاستدل على ذلك بمنزلة ما ذكر \* فالشارح بين كيفية الاستدلال فاستدل على واحدة من دعوتين وأبقى الاخرى استكمالاً على فهم الناظر ( قوله اذا صدق كل ( ج ب ) أى كل انسان حيوان بالاطلاق ولا شيء من الحجر يحوي بالضرورة أو دائماً ينتج لاشي من الانسان بحجر دائماً لو لم يصدق هذا لصدق تعضه بعض الانسان حجر دائماً فتجمل صغرى لكبرى القياس ينتج بعض الانسان حجر وهو يناقض الصغرى الصادقة فما ناضها كاذب وما جاء الكذب الا من البعض فليكن كاذباً فلتكن النتيجة صادقة أو انك تعكس الكبرى الى لاشي من الحيوان بحجر دائماً فيرتد الى الشكّل الاول فينتج النتيجة المطلوبة

(قوله ومن هنا) أي من قوله أو تمكس الكبرى أي لاشئ من (ب) (١) دائماً المفيد ان الضرورة تنكس دائماً وقوله لو انتمكست كنفسها أنتجت الضرورة أي لكنها لم تمكس الا دائماً لا ضرورية فلا تنتج الضرورة في هذا الشكل ضرورية (قوله لا يقال المقدمتان الخ) هذا وارد على ان الاتاج دائماً اذا كانتا ضرورتين (قوله لان الاوسط الخ) أي كالحجرات في قوله كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الحجر بحيوان فان ثبوتها للانسان واجب وسلبها عن الحجر واجب أيضاً حينئذ يكون سلب الحجرية عن الانسان ضروري لانه دائماً قطع (قوله لانا نقول الخ) حاصله ان الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط وهو الحيوان مثلاً ضروري للثبوت للانسان وضروري السلب عن الحجر ويلزم من هذا تنافي ذات الانسان وذات الحجر وهذا اللازم ليس منظوراً له اذ لما تنافى له كون مناقاة وصف أحد الطرفين لذات الآخر ضرورياً أو غير ضرورياً \* واذا كان المتناف له انما هو هذا فلا تكون النتيجة الا دائماً لان تنافي وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون ضرورياً وتارة لا باختلاف المواد ففي مثالنا المذكور كما ان ذات الحجر مناقاة لذات الانسان بالضرورة كذلك وصف الحجر مناف لذات الانسان بالضرورة \* (٢٢٠) أما في نحو لاشئ من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس فالمكرر

فرس والحمار له ذات ووصف فذاته عبارة وعن الافراد ووصفه الحمارية وكذا مركوب زيد له ذات أي افراد الفرس ووصف وهو المركوبة فذات الحمار مناقاة لذات الفرس بالضرورة وأما وصف المركوب وهي المركوبة فلا تنافي ذات الحمار ضرورة بل دائماً لان الحمار مركوب لزيد بالامكان بالافعل فلا يصح حينئذ ان يقال ليس ليس (ب) بالضرورة أو دائماً وقد كان كل (ج ب) بالاطلاق هذا خلف أو بمكس الكبرى الى لاشئ من (ب) دائماً ينتج النتيجة المطلوبة \* ومن هنا يظهر أن السالبة الضرورية لو انتمكست كنفسها أنتجت الضرورة في هذا الشكل ضرورية فلما لم يبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا يقال المقدمتان اذا كانتا ضرورتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون أحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورية لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بأن الاوسط ضروري الثبوت لذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر واللازم منه أن ذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لاشئ من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان \* وأما حذف قبدي الوجود من الصغرى فلانها ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً لها في الكيف وان كانت مع مركبة

بعض الحمار بمركوب زيد بالضرورة بل يمتنع ان يقال دائماً فلما كان مناقاة وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون ضرورياً وتارة لا \* وأما مناقاة له على جهة الدوام ثابت لا تختلف جعلت النتيجة دائماً لانها لا تختلف اما لو كان المنظور له اللازم للحكم في القضيتين وهو مناقاة مناقاة إحدى الناهيتين الاخرى لكانت ضرورية لان هذا ضروري لا يمتنع أصلاً لكنه ليس ملتفتاً له فتأمل (قوله بل المطلوب) أي بل المنظور له ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب الخ في الكلام حذف بدليل قوله ولا يلزم الخ والاصل بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين هل هو ضروري أم لا نقول في جوابه ليس بضروري لانه لا يلزم الخ (قوله فلانها ان كانت) أي الصغرى ان كانت الخ فالصغرى مركبة والكبرى بسيطة فيلزم ان قيد لادائماً في الصغرى موافق للكبرى في الكيف مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع لادائماً ولا شئ من الناقض بمتحرك الاصابع فقد توافق المعجز مع الكبرى للاتفاق في الكيف (قوله وان كانت مع مركبة لم ينتج الخ) فلانها كان كل منهما مركباً فلان كانت الاولى موجبة والاخرى سالبة أو العكس وكل منهما فيه قيد لادائماً فلا ينتج معجز الاولى مع صدر الثانية للاتفاق في الكيف ولا مع معجزها لان لادائماً مطلقة عامة والقياس المركب من مطلقتين حالة كونه من الشكل الثالث لم ينتج

( قوله لم ينتج مع أصلها ) أى لم ينتج محز المركبة الأولى مع أصل الكبرى أى مع صدرها ( قوله لما ذكرنا ) أى من اتفاقها في السكيف ( قوله لان قيدي الوجود ) أى في المقدمتين ( قوله اما مطلقان ) أى ان كانتا مقيدتين بالادوام أو ممكنتان ان كانتا مقيدتين باللاضرورة وقوله أو مطلقة عامة وممكنة أى ان قيدي أحدهما بالادوام والاخرى باللاضرورة ( قوله واما حذف الضرورة من الصغرى ) أى اذا كانت وصفاً أو وقتية ( قوله ولان المقدّر ) أى للفروض أى فلان موضوع المثلثة وقوله ان الدوام لا يصدق على الصغرى أى فليست ضرورية ولا دائمة ( قوله فلو كان فيها ضرورة ) أى فلي قدّم برهانه لو كان فيها ضرورة لكان النسخ ( قوله لكانت ) أى الضرورة من الوقت اذا كانت وقتية أو منتشرة أو الوصف اذا كانت مشروطة ( قوله والضرورة فيها ) أى في القياسين المركبين من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة ( قوله فلان الاوسط فيها ضروري النسخ ) وذلك نحو لاشي من الحمار فرس بالضرورة مادام حماراً وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مادام مركوب ( ٢٢١ ) زيد فالحكم بالفرس وهو ثابت

للمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه أى افراد المركوب والمركوبية وضروري السلب عن افراد الحمار ووصفه ويلزم من ثبوته لافراد أحد الطرفين ووصفه ونفيه عن الآخر ووصفه ان يكون افراد المركوب أعني افراد الفرس ووصفه وهو المركوبية منافيان لوصف الحمار وافراد أى المجموع منفاه للمجموع وههنا غير مطلوب اذ التفت له ان وصف المركوبية هل يكون منافياً لافراد الحمار ضرورة أم لا ( قوله وهو

لم ينتج مع أصلها لما ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيدي الوجود اما مطلقان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة ولا إنتاج في هذا الشكل منها \* واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدّر الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورة لكانت أما الضرورة المشروطة أو الضرورة الوقتية أو الضرورة المنتشرة وأخص الاختلاطات من أحدها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما تستدلى بالنتيجة أما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فيها ضروري الثبوت للمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الا منافاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة منافاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وأما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الا ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الاوقات \* واما ان وصف الاكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الثبات بالوصف \* نعم لو ظهر ( قال لما ذكرنا ) من اتفاقها في السكيف ( قال لان قيد الوجود الخ ) أى في المقدمتين مطلقان ان كانتا مقيدتين بالادوام أو ممكنتان ان كانتا مقيدتين باللاضرورة أو مطلقة وممكنة ان كانتا مختلفتين ( قال ان الدوام لا يصدق على الصغرى ) يخص الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والا فالحكم بعدم صدق الدوام على شي من المقدمتين ولذا كان الاختلاطان المذكوران أخص الاختلاطات فلا يرد أخص الاختلاطات المشروطة مع الضرورية والوقتية مع الضرورية

غير لازم ) علّة الحذف والاصل والمطلوب انما هو منافاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الآخر ووصفه هل يكون ذلك ضرورياً أولاً يكون فتقول في جوابه لا يكون ضرورياً لانه غير لازم أى لانه لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف فتأمل ( قوله وأما في الاختلاط من الوقتية النسخ ) وذلك نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلة ولا شيء من المضي علينا لئلا ينخسف مادام مضياً \* والمراد من المضي النجوم قاطبة الاوسط منخسف وهو ضروري الثبوت للقر في بعض أوقات ذاته ضروري السلب عن الاكبر وهو المضي لئلا بشرط الوصف فذات الاكبر وهو افراد النجوم مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض أوقاته \* وأما ان وصف الاكبر وهو الأنشاء ضروري السلب عن الاصغر فلا لانه لا يتناقض الا لمجموع لا الوصف فلا يصح ان نقول لاشي من القمر مضى بالضرورة لانه مضى بالامكان \* هذا ملخص كلامه \* وفيه نظر لان الكبرى اذا كانت مشروطة عامة والصغرى وقتية فالنتيجة تابعة للصغرى كما قال فيها سبق وحيثخذ في النتيجة وقت الحيلة فتح الضرورة حيثخذ فتأمل

( قوله تمدت الضرورة من الصغرى ) وذلك لانه لو انكسرت الشرطية كنفها رجع للشكل الاول فالشكل الاول اذا كانت كبراه ضرورية فانه ينتج ضرورة ( ٢٢٢ ) على مامر ( قوله ان تكون الصغرى ) فدليلة المراد بها ما ليس بممكنة

( قوله كل ماهو مركوب زيد ) أي بالفعل فالحد الاوسط مركوب زيد والاصغر مركوب عمرو بالامكان والا كبر فرس ومعلوم ان الحد الاوسط يأتي ويطرأ عند الانتاج فينتج ذلك القياس بعض مركوب عمرو فرس بالضرورة وهو كاذب لان مركوبه بالفعل حمار فالكذب اما جاء من الامكان \* يقول المشرح والايوسط ليس باصغر أي والايوسط وهو مركوب في المثال ليس باصغر بالفعل أي ليس مركوب عمرو

انكسار الشرطية كنفها تمدت الضرورة من الصغرى لكن لم يبين وان حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فليك يتصفح هذا الجدول

صغريات كبريات	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقية	وقية مطلقة	وقية مطلقة	وقية مطلقة	وقية مطلقة
منتشرة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقبيه	عقبيه
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقبيه	عقبيه

قال ( وأما الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربع والا فنكسر الصغرى عذوقا عنها اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامين ومضموما اليها ان كانت احدى الخاصتين )

( أقول ) شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ماهو اوسط بالفعل والايوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته فلا يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرضنا أن زيداً يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمر يركب الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالفعل بل بالامكان العام لان كل ماهو مركوب عمرو حمار بالضرورة فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج الاصغر تحته حتى يتعدى الحكم منه اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلالات الممكنة الالفقد ستة وعشرون اختلاطاً وبقية الاختلالات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع ألا تكون فان لم تكن احدى

بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاوسط على الاصغر بالفعل \* وقول المشرح فجاز ان لا يصدق الاصغر الاولي ان يقول كما قلنا فجاز ان لا يصدق الاوسط على الاصغر بالفعل بدليل قوله فلم يندرج الاصغر بالفعل تحته \* وقوله فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل الاولي ان يقول فلما لم يصدق مركوب زيد بالفعل على مركوب عمرو ولم يندرج

الاصغر تحته ( قوله سقط من الاختلالات الخ ) وذلك لان الممكنتين اذا ضربتهما في ثلاثة عشر الكبريات كان الحاصل ستة الوصفيات وعشرين ( قوله وبقية الاختلالات للنتيجة الخ ) وذلك لان القضايا ثلاثة عشر اذا ضربتها في نفسها كان مسطح الضرب مائة وتسعة وستين فاشترط فعلية الصغرى أسقط ستة وعشرين فيبقى مائة وثلاثة وأربعون ( قوله والكبرى فيها ) أي في المائة والثلاثة والأربعين

( قوله كانت جهة النتيجة جهة الكبرى يعني ) \* وذلك نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل \* وكل كاتب قابض على القلم يده بالفعل فهذا القياس من الشكل الثالث وهو يرتد لشكل الاول بعكس الصغرى أى بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل وكل كاتب قابض على القلم يده بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع قابض على القلم يده بالفعل فالتنتيجة كالكبرى ( قوله وان كانت احدى الاربع ) أعني المشروطتين والعرفيتين ( قوله محذوفا عنه اللادوام ) أى الذي في عكس الصغرى فمكس الصغرى اذا كان فيه قيد اللادوام فانه يحذف في النتيجة فالضير في فيه راجع للعكس ( ٢٢٣ ) أو للتنتيجة \* وذلك نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لاداماً وكل كاتب قابض يده على القلم مادام كاتباً فالكبرى بسيطة \* فاذا عكست الصغرى الى بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لا دائماً أى بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع قابض يده على القلم حين هو متحرك الاصابع بحذف لادوام فالتنتيجة حينية فقد اتفقا جهة ( قوله ان كان العكس مقيداً به ) أى وأما ان كان غير مقيد به فالامر ظاهر ( قوله ومضموما اليه لادوام ) أى ان كانت الح ( متحركاً لكل كاتب متحرك

الوصفات الاربع بل احدى التسع الباقية كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بينهما وان كانت احدى الاربع فالتنتيجة كمكس الصغرى محذوفا عنه اللادوام ان كان العكس مقيداً به ومضموما اليه لادوام الكبرى ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالكبرى أو كمكس الصغرى فبالطرق المذكورة من الخلف والعكس والافتراض على ما سبق بيانها \* وأما حذف اللادوام من عكس الصغرى قلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامه سالبة ولا مدخل لها في صغرى هذا الشكل وأما ضم لادوام الكبرى فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتخصيل نتائج اختلاطات القسم الثاني في هذا الجدول

( ١ ) ( قوله أما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة ان تكون الصغرى فعلية ) أقول اشتراط ذلك مبنى على ان المعتبر في الوصف العنواقي ان يكون بالفعل بحسب الخارج وأما اذا اكتفى بمجرد الامكان كما هو مذهب الفارابي فالممكنة تنبع في صغرى الشكل الاول وكذا في صغرى الشكل الثالث والنقض المذكور هنا وهناك مندفع اذا تصدق حينئذ المقدمة القائلة كل مركوب زيد فرس بالضرورة ( قوله بل احدى التسع كانت النتيجة جهة الكبرى يعني ) أقول فيه بحث لان الصغرى ان كانت احدى الدائميتين والكبرى مطلقة عامة ففى الضابط المذكور تكون النتيجة مطلقة عامة والخلق ان النتيجة حينية مطلقة وتخصيله يطلب من شرح المطالع

( قوله وتخصيله يطلب من شرح المطالع ) في شرح المطالع \* واعلم ان الصغرى الضرورية أو الدائمة مع الفعليات المحسنة أعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج مع ماذكرناه من النتيجة وهو ما ينبع الكبرى بحسب الجهة حينية لادائمة في ثلاثة الاول ولا ضرورية في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا صدق كل ( ج ب ) دائماً وكل ( ج ا ) بالاطلاق العام ينتج بعض ( ب ا ) حين هو ( ب ) اذ لا بد من اجتماع وصف الاصغر والاكبر حينئذ لا تصاف الاوسط بالاصغر دائماً واتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشي من ( ج ا ) ينتج بعض ( ب ) ليس ( ا ) حين هو ( ب ) لانه لا بد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتاً انتهى ومقصوده الاعتراض على القوم بلهم قالوا النتيجة فيها كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لا بد ان يكون أقصى قضية يلزم القياس وقبائح فيه ليس كذلك فانه كما يلزمها مذكروا

وكل كاتب قابض على القلم يده مادام كاتباً لا دائماً ينتج بعض متحرك الاصابع قابض على القلم يده حين هو متحرك الاصابع لا دائماً أى بعض المتحرك ليس بقابض فلا دائماً نتيجة قياس من الصغرى مع المعيز فيضم في النتيجة لا دائماً الذى في الكبرى وفي الحقيقة النتيجة التي علمتها مجزها نتيجة قياس مركب من الصغرى مع مجز الثانية وصدورها نتيجة قياس مركب من الصغرى ومن صدر الثانية أعني الكبرى ( قوله وأما حذف اللادوام الح ) حاصل هذا الكلام الفرق بين حذف لادوام الذى في عكس الصغرى وضم دوام الذى في الكبرى ( قوله لا دوام النتيجة ) أى ينتج لا دوام الذى في النتيجة

( قوله كون القياس فيه من الفعليات ) أى يشترط أن تكون مقدمته من الفعليات سواء كانت صفراء أو كبراه والفعليات المراد بها ماعدا الممكنتين اللتين هما أعم ( ٢٢٤ ) التقضيا أى أعم من جهة التحقق إذ كل قضية تسلب ان تكون مطلقة أو مشروطة

صغريات كبريات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
ضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمه
دائمه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمه
مشروطة عامه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمه
عرفيه عامه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمه
مشروطة خاصه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمه
عرفيه خاصه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمه
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وجودية لادائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وجودية لاضرورية	مطلقه عامه	مطلقه عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وقيه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
منشورة	مطلقه عامه	مطلقه عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه

قال ( وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة أمور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات \* الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه \* الثالث صدق الدوام على صفرى الضرب الثالث أو العرض العام على كبراه \* الرابع كون الكبرى فى السادس من المتعكسة السوالب \* الخامس كون الصفرى فى الثامن من احدى الخاصتين والكبرى بما يصدق عليها العرفى العام )

( أقول ) لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة \* الاول كون القياس فيه من الفعليات حتى لا تستعمل فيه للممكنة أصلاً لان الممكنة اما أن تكون موجبة أو سالبة وأياً ما كان لا ينتج أما الممكنة السالبة فلما سيأتي فى الشرط الثانى من وجوب انعكاس السالبة فيه \* وأما الممكنة الموجبة فلأنها اما أن تكون صفرى أو كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف أما اذا كانت صفرى فلصدق قولنا فى الفرض المذكور كل ناحق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناحق بالضرورة مع ان الحق السلب وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الإيجاب كثير \* وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع الإيجاب ولا بد لنا الكبرى بقولنا وكل صاحب مركوب زيد بالامكان كان الحق الإيجاب \* الشرط الثانى أن تكون السالبة للمستعملة فيه منعكسة لان أخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة الوقتية هي

يلزمها الاخص من ذلك \* قال الشارح فى شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى فى جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة لقياس على ماسمعت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان ما فى شرح المطالع موافق لما فى هذا الشرح فانه مبنى على ان كون تبييها كالكبرى لاينافى كون تبييها القضايا المذكورة

أو غير حاصل ان تكون ممكنة ولا عكس كما علم بما سبق فى الموجبات فالممكنتان أعم الجهات ويليهما المطلقة العامة ( قوله حتى لا تستعمل )

حتى بمعنى فاه التفرع أى فلا تستعمل فيه الممكنة أصلاً أى لا على انها صفرى ولا على انها كبرى لا موجبة ولا سالبة لاعامة ولا خاصة ( قوله مع ان الحق السلب ) أى وأما الإيجاب وهو

النتيجة لهذا القياس وهي كل مركوب زيد حمار فهو كاذب لوجوب صدق

الحصول على افراد الموضوع بالفعل فيكون الحق كل مركوب زيد بالفعل حمار مع انه لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة ( قوله وصدق هذا الاختلاط ) مع صفة الإيجاب وذلك نحو كل انسان ضاحك

بالامكان وكل ناطق انسان ينتج كل ضاحك ناطق \* وقوله كثير خبر عن قوله وصدق هذا

( قوله والحق الإيجاب ) أى وأما السلب وهو لاشئ من المتخسف بذى محو فهو كاذب لصدق نقيضه وهو بعض المتخسف بلذى محو المحو بالواو ذهاب الضوء شيئاً فشيئاً الى أن ينكسف \* وأما بالعاق فهو اختلاف أجزاء سطح القمر في قبول النور ( قوله بالتوقيت ) أى وقت التوزيع ( قوله مع امتناع السلب ) وهو لاشئ من ذى محو بقمر ( قوله لكن لما كانت الصغرى الخ ) حاصلة ان الصغرى اما ضرورية أو دائمة فسقط للمكثان وبقي احدى عشر يخرج بما تقدم سبعة وهو ان تكون الصغرى يصح انعكاسها فيخرج سبعة من الاحدى عشر فثبت أربعة وهو المثلث له الآن فينظر لها مع السبعة وهي لانعكس فالجميع لا يتنج لكن خرج بما تقدم بعضها وخرج بما هنا بعضها ( قوله فلم يبق الخ ) أى فلم يبق شيء يحتاج لاجراجه ( قوله وأخص الصغريات ) وهي الوصفايت الأربع وقوله والكبريات وهي السبع ( ٢٢٥ ) التي لانعكس سواها ( قوله لانه

يصدق لاشئ الخ ) مثال للمشروطة الخاصة الواقعة صغرى مع الكبرى الوقتية ( قوله مع امتناع سلب الخ ) الذي هو نتيجة ذلك القياس وهو لاشئ من المعنى بالاضاءة القمرية بقمر وهو كاذب لصدق نقيضه وهو بعض المعنى ( قوله ان البيان ) أي بيان عدم انتاج القياس الذي فقد فيه الشرط الثاني والثالث ( قوله انما يتم لو بين فيها ) أى في حال قدحها الإيجاب أي كايين امتناع السلب حتى يلزم الاختلاف الموجب للعقم ولكنهم لم يبينوا امتناع الإيجاب عند فقد هاجبته فيقال ان النتيجة موجبة دائماً وأبداً ولا يشترط

اما أن تكون صغرى أو كبرى وأياً ما كان لم ينتج أما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا لاشئ من القمر يتمخسف بالتوقيت لادائماً وكل ذى محو فهو قمر بالضرورة والحق الإيجاب \* وأما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محو بالضرورة ولا شيء من القمر يتمخسف بالتوقيت لادائماً مع امتناع السلب \* الشرط الثالث أن يصدق الدوام في الضرب الثالث على صفراء بأن تكون ضرورية أو دائمة أو العرفي العام على كبراه بأن تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو انتفى الامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة \* وقد تبين أن السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون منعكسة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا اختلاط صغرى احدى الوصفايت الأربع مع احدى السبع وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات الوقتية وهي لانتج معها فلم تنتج البواقي وذلك لانه يصدق لاشئ من المتخسف بمعنى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام منخسف لادائماً وكل قمر يتمخسف بالتوقيت لادائماً مع امتناع سلب القمر عن المعنى بالاضاءة القمرية \* وإعلم أن البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيها امتناع الإيجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظهر بصورة نقض يدل عليه \* الشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب

( قال انما يتم لو بين فيها امتناع الإيجاب الخ ) قال الحق التفتازاني والتزموا على ان كل ضرب اشتمل على ساب فنتيجته سالبة فاذا أتى بصورة امتناع السلب فقد يتم المطلوب وللخصم أن يقول لم لا يجوز أن يكون النتيجة ممكنة موجبة والشيخ كثيراً ما يستنج للوجبة من السوالب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تبع أخص المقدمتين باطل لان هذه القاعدة انما ثبت باستقراء الجزئيات فلو أثبت شيء من الجزئيات بها كان دوراً لتوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي وبالعكس

( م - ٢٩ - شروح التسمية ثانياً ) الشرط الثاني ولا الثالث لعدم الاختلاف عند فقد هذين الشرطين والحاصل انه لم يذكر مادة يكون الحق فيها السلب وانما ذكر مادة يكون الحق فيها الإيجاب فقط وحيث قد يتم مختلف الانتاج بل هو لازم لحالة واحدة وحيث قد ينتج للإيجاب ولو كان مخالفاً لكيفية القياس فلا معنى للاشتراط فالإيجاب صحيح على الدوام واحتواء القياس غير مضر في ذلك وحيث قد فالشرط الثاني والثالث لامتني له ولا يقال ان القياس اذا كان احدى قضائه سالبة يلزم ان يكون النتيجة كذلك لانهما يتبع الاخص لانا نقول هذا اعلى فهو مخصوص بنوع الشكل الرابع تأمل ( قوله كون الكبرى في الضرب السادس الخ ) اعلم ان الضرب السادس كما مر مركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية فيشترط في هذه الكلية ان تكون من الست المنعكسة السوالب

( قوله ليرتد الى الشكل الثاني ) وحيثئذ فيشترط فيه ما يشترط في الشكل الثاني لكونه يرجع اليه بعكس الصغرى كما أشار له بقوله فلا بد فيه أي في الضرب السادس من شرطين وهما شرطا الثاني ( قوله سالبة خاصة ) أي عرقية أو مشروطة ( قوله معها ) أي المصاحبة لها وقوله على الشرط المتبر الخ هو ما أشار اليه بقوله وشرطه أن الخ ( قوله وشرطه ) أي شرط الشكل الثاني المتبر بحسب الجهة ( قوله الخامس كون صغرى الضرب الثامن الخ ) اعلم أن الثامن مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى فيشترط أن يكون صفراء احدي الخاصتين وكبراه أن تكون احدي القضايا الست وهو المراد بقوله بما يصدق عليه العرفي العام ( قوله ليرجع ( ٢٢٦ ) الى الشكل الاول ) أي فيشترط فيه ما يشترط في الاول بحسب الجهة كما أشار

اليه بقوله فلا بد الخ ( قوله اذا بدلت احدهما بالآخرى ) بأن جعلت الصغرى كبرى والكبرى صغرى ( قوله لو كانت كبراه ) أي كبرى الاول وكذا الضمير في صفراء ( قوله و صفراء احدي القضايا الست ) أي الدائماتن والمائتان والخاصتان ولذا اشترط في الضرب الثامن كون صفراء احدي الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه الدوام العرفي ( قوله فظاهر ) حاصله أن كون النتيجة للشكل الاول سالبة خاصة ظاهر فيها اذا كانت الصغرى عرقية مطلقاً أو مشروطة مطلقاً. وأما لو كانت ضرورية أو دائمة فالنتيجة ضرورية لدائمة. وأدعاء لدائمة لا سالبية خاصة جزئية كما ذكر \* وحاصل الجواب أنه يلزم من كونها ضرورية لدائمة أو دائمة لا دائمة أن تكون سالبة جزئية خاصة كما أشار له الشارح تأمل ( قوله فلان النتيجة الخ ) علة لحذوف والاصل وأما اذا كانت احدي الدائماتن الشكل الاول للسالبة الخاصة لان النتيجة الخ ( قوله وهما أخص من العرقية ) أي والأخص مستلزم للاعم ( قوله فتصدق على النتيجة ) أي. فتحقق العرقية الخاصة اذا كانت النتيجة سالبة جزئية هذا هو المراد وهذا لا ينافي ان النتيجة اذا كانت ضرورية لدائمة أو دائمة لا دائمة تكون كاذبة ( قوله ومن هنا ) أي من هذا الكلام يظهر الخ \* وحاصله أنه اذا رد ضرب لضرب فلا بد أن يوجد فيه شروط المردود اليه ( قوله ان الضرب السابع ) هو مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى وقوله مع عكسها أي مع عكس السالبة

لان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين ( أحدهما ) أن تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق ( وثانيهما ) أن تكون الكبرى الموجبة معها على الشرائط المعترية بحسب الجهة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه أنه اذا لم يصدق الدوام على صفراء تكون كبراه من الست المنعكسة السوالب فيجب أن يكون كبرى الضرب السادس كذلك \* الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدي الخاصتين وكبراه بما يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول \* ثم عكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدمة بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى أنتجتنا سالبة خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة \* والشكل الاول انما يتبع سالبة خاصة لو كان كبراه احدي الخاصتين و صفراء احدي القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام \* أما اذا كانت صفراء احدي الوصفيات الاربع فظاهر \* وأما اذا كانت احدي الدائماتن فلان النتيجة حينئذ ضرورية لدائمة أو دائمة لا دائمة وهما أخص من العرقية الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرقية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب أن تكون صغرى هذا الضرب احدي الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن هنا يظهر أن الضرب السابع لما كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب أن تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس وأن تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه أيضاً من شرطين ( أحدهما ) أن تكون السالبة احدي الخاصتين ( وثانيهما ) أن تكون الموجبة فعلية لان الصغرى للممكنة عقوبة في الشكل الثالث \* وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس \* والشرط الثاني قد علم من أول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال

( قال قد علم في فصل القياس ) حيث بين أن المتأخرين اشتراطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدي الخاصتين وكان الاولى على هذا أن يترك اشتراط كون الصغرى الثامن احدي

خاصة جزئية كما ذكر \* وحاصل الجواب أنه يلزم من كونها ضرورية لدائمة أو دائمة لا دائمة أن تكون سالبة جزئية خاصة كما أشار له الشارح تأمل ( قوله فلان النتيجة الخ ) علة لحذوف والاصل وأما اذا كانت احدي الدائماتن الشكل الاول للسالبة الخاصة لان النتيجة الخ ( قوله وهما أخص من العرقية ) أي والأخص مستلزم للاعم ( قوله فتصدق على النتيجة ) أي. فتحقق العرقية الخاصة اذا كانت النتيجة سالبة جزئية هذا هو المراد وهذا لا ينافي ان النتيجة اذا كانت ضرورية لدائمة أو دائمة لا دائمة تكون كاذبة ( قوله ومن هنا ) أي من هذا الكلام يظهر الخ \* وحاصله أنه اذا رد ضرب لضرب فلا بد أن يوجد فيه شروط المردود اليه ( قوله ان الضرب السابع ) هو مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى وقوله مع عكسها أي مع عكس السالبة



( قوله في الضرين الاولين ) الاول مقدمتا كليتان موجبتان \* والثاني صفراء موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية ولما اشترك الاول والثاني في الإيجاب في كلية الصغرى جمع بينهما ( قوله وفي الضرب الثالث الخ ) الصغرى فيه سالبة كلية والكبرى موجبة كلية ( قوله وفي الضرب الرابع الخ ) صغرى الرابع موجبة كلية وكبراه ( ٢٢٧ ) سالبة كلية \* والخامس صفراء

موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية فقد اشتركا في إيجاب الصغرى في كل وكبرى كل سالبة فلذا جمع بينهما ( قوله وفي السادس ) صفراء سالية جزئية وكبراه موجبة كلية \* وأما الثامن فصفراء سالية كلية وكبراه موجبة جزئية فقد اشتركا في سلب صغرى كل منهما وإيجاب كبرى كل منهما وإن اختلفا فيما بالكلية والجزئية فلذا جمع بينهما ( قوله وفي السابع الخ ) صفراء موجبة كلية وكبراه سالية جزئية ( قوله والنتيجة الخ ) اعلم أنه قد تقدم أن الدائمتين يمكن أن حينية مطلقة وكذا للشروط العامة والعرفية العامة والخاصات حينية مطلقة ولادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة الدائمة مطلقة عامة إذا علمت

هذا فقول الشارح عكس الصغرى أن كانت الخ أى فالنتيجة حينية مطلقة وكذا يقال في قوله أو كان القياس الخ ( قوله

) والنتيجة في الضرين الاولين يمكن الصغرى أن صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست المتعكسة السوالب والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة أن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه والا فمكس الصغرى \* وفي الضرب الرابع والخامس دائمة أن صدق اللادوام على الكبرى والا فمكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام \* وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى \* وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب (

( أقول ) المنتج من الاختلاطات بحسب الشروط المذكورة في كل واحد من الضرين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجحات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة وأربعون وهي الحاصلة من الصغرى الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المتعكسة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المتعكسة السوالب \* وفي السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الصغرى الخاصتين مع الست المتعكسة السوالب \* وفي السابع اثنا عشر يحصل من الكبرى الخاصتين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضرين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية أو دائمة أو كان القياس من الست المتعكسة السوالب والا فطلقة عامة \* وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت إحدى المقدمتين ضرورية أو دائمة والا فمكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية أو دائمة والا فمكس الصغرى محذوفا عنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات \* وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى \* وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى \* وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب \* وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الأخيرة ترد إلى الاشكال الثلاثة المذكورة كما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس والسابع وبكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجدول \*

الخاصتين الا انه انما ذكره لبيان اشتراط كون كبراه ما يصدق عليه العرفي العام كما يظهر من ملاحظة دليله \* وأما ما قيل في وجه عدم الذكر من انه يعلم ما ذكر في الثامن كما يشعر به قوله ومن هنا يظهر الخ فليس بشيء لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراطه في الثامن حتى يظهر منه اشتراطه في السابع

والا ) أي بان لم يكن القياس صفراء ضرورية أو دائمة أو لم يكن القياس من الست المتعكسة بان كانتا وقتيتين أو وجوديتين أو احدهما مطلقة عامة وتوضيح هذا الكلام يسلم من الضابط الذي علمته ( قوله وفي الثامن المكس الخ ) الاول ان يقول وفي الثامن كما في الاول بعد عكس الترتيب نظير ما قبله

( جدول نتائج الضربين الاولين الاول من موجبتين كلتین والثاني من موجبتين والكبرى جزئية )

صغريات كبريات	ضروريه	دائمة	مشروطه عامه	عرفيه خاصه	مشروطه خاصه	عرفيه خاصه	مطلقه عامه	وجوديه لا ضروريه	وجوديه لا دائمه	وقتيه منتشرة
ضروريه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
دائمه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
مشروطه عامه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
عرفيه عامه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
مشروطه خاصه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
عرفيه خاصه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
مطلقه عامه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
وجوديه لا دائمه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
وجوديه لا ضروريه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه
وقتيه منتشرة	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه	حنيه مطلقه

﴿ جدول نتائج الضرب الثالث وهو من كلتين والصغرى سالبة ﴾

كبريات صغريات	ضرورية	دائمه	مشروطة عامه	عرفيه عامه	مشروطة خاصه	عرفيه خاصه
ضرورية	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه
دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه
مشروطة عامه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البعض	عرفيه لادائمه في البعض
عرفيه عامه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البعض	عرفيه لادائمه في البعض
مشروطة خاصه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البعض	عرفيه لادائمه في البعض
عرفيه خاصه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البعض	عرفيه لادائمه في البعض
مطلقه عامه	دائمه	دائمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه
وجوديه لادائمه	دائمه	دائمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه
وجوديه لاضرورية	دائمه	دائمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه
وقيه	دائمه	دائمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه
منتشرة	دائمه	دائمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه	عقيمه

﴿ جدول نتائج الضرب الرابع وهو من كلتين والصغرى موجبة والخامس

وهو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ﴾

صغريات كبريات	ضرورية	دائمه	مشروطة عامه	عرفيه عامه	مشروطة خاصه	عرفيه خاصه
ضرورية	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
دائمه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطة عامه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه عامه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطة خاصه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه خاصه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مطلقه عامه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لادائمه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لاضرورية	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وقيه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
منتشرة	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه

جدول نتائج الغرب السادس

صربية خاصة	مشروطة خاصة	كليات صغريات
دائمة	دائمة	ضرورية
دائمة	دائمة	دائمة
صربية عامة	صربية عامة	مشروطة عامة
صربية عامة	صربية عامة	صربية خاصة
صربية عامة	صربية عامة	مشروطة خاصة
صربية عامة	صربية عامة	صربية خاصة

جدول نتائج الضرب السابع

[illegible]

جدول نتائج الضرب الثامن

عربية خاصة	عربية خاصة	عربية خاصة
دائمة لادائية	دائمة لادائية	دائمة لادائية
دائمة لادائية	دائمة لادائية	دائمة لادائية
عربية خاصة	عربية خاصة	عربية عامة
عربية خاصة	عربية خاصة	عربية عامة
عربية خاصة	عربية خاصة	عربية خاصة
عربية خاصة	عربية خاصة	عربية خاصة

( قوله بل هو ما لا يتركب ) من الحليات المحضة ( قوله سواء تركب الخ ) أى وتسميته شرطياً في الأول ظاهر \* وأما في الثاني فمن باب اعتبار تسمية الكل باسم الجزء وغلب الشرطية لاتها أكبر جزئية ( ١٣١ ) ( قوله من القدم ) نحو كلما كانت

الشمس طالعة فالتأهار موجوداً وكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيئاً ( قوله أو التالي ) نحو كلما كانت الشمس طالعة كان التأهار موجوداً وكلما كان التأهار موجوداً فالعالم مضيئاً

( قوله وأما في جزء غير تام ) نحو كلما كان زيد

إنساناً كان حيواناً ناطقاً وكلما

كان زيد ضاحكاً كان جسماً

متبعجاً فقد وقع الاشتراك في زيد وهو جزء المقدم من

كل منهما وقوله أو التالي

نحو كلما كان الشيء إنساناً

كان حيواناً ناطقاً وكلما كان

الجسم ضاحكاً كان الحيوان

متبعجاً فقد اشترك في الحيوانية وهو الجزء التالي

في كل منهما ( قوله وأما

في جزء تام من أحدهما

الخ ) نحو كلما كان زيد

إنساناً كان حيواناً ضاحكاً

وكلما كان الجسم ماضياً كان

حيواناً فالحياة وقع جزء من التالي في الأولى

وتالياً في الثانية وقوله ولكن

القريب بالطبع الخ وذلك

لأنه يشبه الخ ( قوله فهو

قال الفصل الثالث في الاقترايات الكائنة من الشرطيات ( وهى خمسة أقسام القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنفقد الاشكال الأربعة فيه لأنه إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني وإن كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث وإن كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع \* وشروط الإنتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكيفية والكيفية في كل شكل كما في الحليات من غير فرق مثال القرب الأول من الشكل الأول كلما كان ( أبفجد ) وكلما كان ( جدهفجز ) ينتج كلما كان ( أب ) ( فجز )

( أقول ) ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات المحضة بل هو ما لا يتركب من الحليات سواء تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات \* وأقسامه خمسة لأنه إما أن يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حالية ومنصلة أو حالية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة \* القسم الأول ما يتركب من المتصلتين والشركة بينهما إما في جزء تام من كل واحدة منهما وهو المقدم بكامله أو التالي بكامله \* وإما في جزء غير تام منها أي جزء من المقدم أو التالي \* وإما في جزء تام من أحدهما غير تام من الآخر فهذه ثلاثة أقسام لكن القريب بالطبع منها الأول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنفقد فيه الاشكال الأربعة لأن الأوسط وهو المشترك بينهما إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا كلما كان ( أبفجد ) وكلما كان ( جدهفجز ) فكلما كان ( أبفجز ) وإن كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان ( أبفجد ) وليس البتة إذا كان ( هزفجد ) فليس البتة إذا كان ( أبفجز ) وإن كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ( جدهفجز ) وكلما كان ( جدهفجز ) فقد يكون إذا كان ( أبفجز ) وإن كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ( جدهفجز ) وكلما كان ( هزفجد ) فقد يكون إذا كان ( أبفجز ) وشروط إنتاج هذه الاشكال كما في الحليات من غير فرق حتى

( قال الفصل الثالث في الاقترايات الخ ) كما أن للحليات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان التأهار موجوداً \* وقد تكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد واجب الوجود فست الحاجة إلى معرفة الأقيسة الشرطية الاقتراية لأسباب في الهندسية المشتغل عليها كتاب أقليدس وبسبب أن أرسطو لم يورد هذا الباب في التعليم زعم بعضهم أنه لا حاجة إليه لأن معرفة الاقتراية الحلية يفنى عن ذكرها وليس بشئ لا يبين أحكامها من الاختلافات الواضحة ( قال سواء تركب الخ ) إما تسمية الأول فظاهر وإما تسمية الثاني قسمية الكل باسم الجزء الأعظم ( قال القسم الأول الخ ) جعل هذا قسماً أولاً لأن إطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المتصلة مجاز وما يتركب من المتصلات قسماً ثانياً لاشتغالها على الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة والحالية ثالثاً لاشتغالها على المتصلة

الشكل الأول كقولنا الخ ) أى كلما كانت الشمس طالعة فالتأهار موجوداً وكلما كان التأهار موجوداً فالعالم مضيئاً ( قوله فهو التالي ) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتأهار موجود وليس البتة إذا كانت الكواكب مضيئة فالتأهار موجود من الشكل الثاني ( قوله فهو الثالث ) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتأهار موجود فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيئاً ينتج جزئية ( قوله فهو الرابع ) نحو كلما كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة ينتج جزئية (قوله بحسب تركيب السالبة) أي ومن المعلوم أن السالبة في الشرطية لا يثبت فيها تركيب بل هو مقصور على الحليات (قوله إلا أن المطبوع النج) أي إلا أن الموافق للطبع ما كانت الشركة فيه في جزء غير تلم وإنما كان هذا هو الموافق للطبع لأن إنتاجه أسهل من إنتاج ما كان الاشتراك فيه في جزء تلم كما يعلم من الإطلاع على الكتب المطولة (قوله وصدق منع الحلو عليها) أي أنه لا بد أن يكونا مانعاً خلو \* وأراد منع الحلو ما قبل مانعاً الجعم فيشمل الحقيقة (قوله كقولنا دائماً النج) أي دائماً أما كل جسم جاد أو كل متغير حادث ودائماً أما كل (٢٣٢) حادث مقتر أو كل مخلوق متحيز فإذا أردت أخذ نتيجة هذا القياس

يشترط في الأول إيجاب الصفري وكلية الكبرى \* وفي الثاني اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى إلى غير ذلك \* وكذلك عدد ضروريها في الشكل الرابع فان ضروريه هنا خمسة لأن إنتاج الضروب الثلاثة الأخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية فتكون نتيجة الضرب الأول من الشكل الأول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس \* قال

القسم الذي ما يتركب من المنفصلتين والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائماً أما كل (أب) أو كل (جـد) ودائماً أما كل (ده) أو كل (وز) ينتج دائماً أما كل (أب) أو كل (جـه) أو كل (وز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأييف وعن إحدى الآخرين فينتج فيه الأشكال الأربعة والشرائط المعتبرة بين الحليتين معتبرة هنا بين المشاركين \* (أقول) القسم الثاني من الاقترايات الشرطية ما يتركب من منفصلتين وهو أيضاً ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن الشركة بينهما إما في جزء تام منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من أحدهما غير تام من الأخرى إلا أن المطبوع من هذه الأقسام ما تكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط إنتاجه إيجاب المقدمتين وكلية أحدهما وصدق منع الحلو عليها كقولنا دائماً أما كل (أب) أو كل (جـد) ودائماً أما كل (ده) أو كل (وز) ينتج دائماً أما كل (أب) أو كل (جـه) أو كل (وز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأييف وهما كل (جـد) وكل (ده) وعن إحدى الآخرين أي كل (أب) وكل (وز) فإنه لما كانت المقدمتان مانعتي الحلو وجب أن يكون أحد طرفي كل واحدة منهما واقعاً في الواقع والآخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الأولى إما الطرف الغير المشارك أو الطرف المشارك فان كان الطرف الغير المشارك فهو أحد أجزاء النتيجة

فضم تالي الأولى لمقدم الثانية يصير قياساً من الشكل الأول هكذا كل متغير حادث وكل حادث مقتر ثم خذ مقدم الأولى واجعله جزءاً أول ونتيجة هذا القياس الكائن من الشكل الأول واجملها جزئياً تألياً وأخذ تالي المنفصلة الثانية واجعله جزءاً آخراً وقل دائماً أما كل جسم جاد أو كل متغير مقتر أو كل مخلوق متحيز وهذا هو معنى قول الشارع ينتج أما كل الخ (قوله لامتناع الخ) علة لكون هذا القياس نتيجة مركبة من أجزاء ثلاثة وقوله عن مقدمتي التأييف أي عن نتيجة مقدمتي التأييف اللتين هما كل متغير حادث وكل حادث مقتر وعن

(قال بحسب تركيب السالبة) بل بحسب كونها من الخاصتين ولم يتعرض له لكفاية التركيب في عدم تحقق الضروب الثلاثة فيها (قال وصدق منع الحلو عليها) سواء كانتا مانعتي الحلو أو حقيقتين أو مختلفتين (قال فإنه لما كانت المقدمتان مانعتي الحلو) بل معنى الاعم ليشمل الحقيقة أيضاً

أحد الطرفين الآخرين أعني مقدم الأولى وتالي الثانية أي أن الواقع لا يخلو من هذا أو من هذا أو من هذا وان فالخلو من الثلاثة ممنوع بل لا بد من ثبوت واحد في الواقع أو من الإجماع إذ المنع إنما هو الحلو (قوله فإنه لما كانت الخ) علة لكون الواقع لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة وهو جواب عما يقال إن القضايا التي ركب منها القياس منفصلتان والمنفصلة لا بد أن يصدق أحد جزئها ومقتضى هذا أن تكون النتيجة جزئين لثلاثة (قوله فالواقع من المنفصلة الأولى الخ) أي فالثابت في الواقع من المنفصلة الأولى إما الطرف الغير المشارك وهو الطرف الأول من النتيجة وهو كل جسم جاد وقوله أو الطرف المشارك وهو تأليها بتمامه وهو كل متغير حادث (قوله فان كان الطرف الغير المشارك فهو أحد الخ) أي فان كان الثابت في الواقع الجزء الغير المشارك وهو كل جاد جسم فقد أخذ جزءاً من أجزاء النتيجة إذ هو الجزء الأول منها

(قوله وان كان الطرف المشارك) أي وان كان التثبت في الواقع اما هو الطرف المشارك واما غير المشارك فهو غير واقع (قوله فالواقع معه من المنفصلة الثانية) أي فالصاحب له في الثبوت في الواقع اما الطرف المشارك وهو مقدمها (قوله فيجتمع الطرفان المشاركان الخ) أي وبسطها قياساً من الشكل الاول فيكون حينئذ نتيجة مساعدتها لصدق القديمتين فهذا أخذت هذه النتيجة وجعلت جزءاً ثانياً من نتيجة القياس (قوله أو الطرف الغير المشارك) عطف على قوله اما الطرف المشارك من قوله \* فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الطرف المشارك والمراد بهذا الطرف الغير المشارك تالي المنفصلة الثانية (قوله ونعتقد الاشكال الاربعة الخ) قد علمت من المثال السابق انعقاد الشكل الاول ومثال انعقاد الثاني دائماً اما كل (اب) أو كل (ج د) ودائماً اما لاشي من (د) أو كل (وز) فقد اشترك تالي الاول ومقدم الثانية في (د) وهو قد (٢٢٧) وقع محمولا في تالي الاول ومقدم

الثانية ولا يقال ان الشكل الثاني لا بد من اختلاف مقدمتيه في النكف وهنا لم يحصل لان الكبرى ليست سالبة بل شبه معدولة لان القصد للمائدة لا السلب ويدل على هذا وقوع لاشي بمسداً اما نقول انها قد اختلفا كما

وان كان الطرف المشارك فالواقع معه من المنفصلة الثانية \* واما الطرف المشارك فيجتمع الطرفان المشاركان على الصدق وتصدق نتيجة التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة أو الطرف الغير المشارك وهو الجزء الثالث فالواقع لا يخلو عن نتيجة التاليف وعن الطرفين الغير المشاركين ونعتقد الاشكال الاربعة في هذا القسم أيضاً بحسب الطرفين المشاركين ويعتبر فيها ان يكونا على شروط الانتاج المتبرية بين الحليتين \* قال (هـ) القسم الثالث ما يتركب من الحلية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة وتنتجته متصلة مقدما مقدم المتصلة \* وتاليا نتيجة التاليف بين التالى والحلية كقولنا كما كان (اب فيج د) وكل (د) ينتج كما كان (اب) فشكل (ج هـ) ونعتقد فيه الاشكال الاربعة \* والشرايط المتبرية بين الحليتين مشترية هنا بين التالى والحلية \* (أقول) القسم الثالث من الاقيسة الشرطية ما يتركب من الحلية والمتصلة والحلية فيما ان تكون صغرى أو كبرى وأياً ما كان فالشارك لها ما تالي المتصلة أو مقدما \* فهذه أربعة أقسام الا ان المطبوع منها ما كانت الحلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة وشروط انتاجه إيجاب المتصلة وتنتجته متصلة مقدما مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التاليف بين التالى والحلية كقولنا كما كان (اب فيج د) وكل (د) (هـ) (قال) ونعتقد الاشكال الاربعة، مثال الشكل الاول مامر ومثال الشكل الثاني قولنا دائماً اما كل (ا) (ب) أو كل (ج د) ودائماً اما لاشي من (د) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (ا) (ب) أو لاشي من (ج هـ) أو كل (وز) ومثال الشكل الثالث قولنا دائماً اما كل (اب) أو كل (ج د) ودائماً اما كل (ج) (د) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (ا) (ب) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (ا) (ب) أو بعض (د) (هـ) أو بعض (د) (هـ) أو كل (وز) ومثال الشكل الرابع قولنا دائماً اما كل (ا) (ب) أو كل (ج د) ودائماً اما كل (هـ) (ج) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (ا) (ب) أو بعض (د) (هـ) أو كل (وز) (قال) ما يتركب من الحلية والمتصلة أو أقسامه أربعة لان الحلية اما أن تكون صغرى أو كبرى وأياً ما كان فالشارك بها اما مقدم المتصلة أو تالياً فالاول كقولنا كل (ا) (ب) وكلما كان كل (ب) (ج) فشكل (د) (هـ) والثاني كقولنا كل (ا) (ب)

(م — ٣٠ — شروح الشخصية ثاني) من المقدم في الصغرى وخزاً من التالى في الكبرى وعلم من هذه الامثلة ان الشركة في الاول وكذلك في الثالث والرابع في جزء غير تام \* وأما اشتراكها في جزء تام منها أو في تام من أحدها وغير تام من الآخر فهو ظاهر بعم بالقياسية على هذا وعلى مامر فلا حاجة لذلك (قوله فهذه أربعة) حاصلة من ضرب اثنين في اثنين (قوله الا ان المطبوع منها) أي الموافق للطبع منها ما كانت الخ والتام كان هذا موافقاً للطبع لانه شبه الشكل الاول من الحليتين لان الاكبر يتبع في الاصغر بواسطة الاوسط (قوله الا ان المطبوع منها ما كانت الحلية كبرى الخ) أي لان الحلية اذا كانت كبرى أشبه الشكل الاول لان الحكم يتبدى من الاكبر للاصغر بواسطة الاوسط (قوله كقولنا كما كان (اب الخ) أي كما كان هذا انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم ينتج كما كان هذا انساناً كان جسماً

( قوله كما كان ا ب فع ه الخ ) أي قتال الأولى مع الحلية فينتظم قياساً من الشكل الأول ومثاله بالمواد ما علمته ( قوله لانه كما صدق مقدم المتصلة الخ ) هذا دليل من الشكل الأول اقامه على صحة النتيجة قوله لانه كما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية صغرى \* وقوله وكما ( ٢٢٨ ) صدق التالي مع الحلية كبرى ولما كانت الصغرى فيها نوع خفاء بينه بقوله

ينتج كل ما كان ( ا ب فع ه ) لانه كما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية \* أما صدق التالي فظاهر \* وأما صدق الحلية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير \* وكما صدق التالي مع الحلية صدق نتيجة التآليف \* فكما صدق المقدم صدق تبعية التآليف وهو المطلوب ونستبعد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحلية والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين التالي والحلية \* قال

القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو على قسمين ( الأول ) أن يكون عدداً للحليات بحد أجزاء الانفصال لتشارك كل واحدة منها واحداً من أجزاء الانفصال اما مع اتحاد التآليف في النتيجة كقولنا كل ( ج ) اما ( ب ) واما ( د ) واما ( هـ ) وكل ( ب ط ) وكل ( د ط ) وكل ( هـ ط ) ينتج كل ( ج ط ) لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحلية \* وأما مع اختلاف التآليف في النتيجة كقولنا كل ( ج ) اما ( ب ) واما ( د ) واما ( هـ ) وكل ( ب ج ) وكل ( د ط ) وكل ( هـ ز ) ينتج كل ( ج ) اما ( ج ) واما ( ط ) واما ( ز ) لما مر ( الثاني ) أن تكون الحليات أقل من أجزاء الانفصال ولتلك الحلية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزأين والمشاركة مع أحدهما كقولنا اما كل ( ا ط ) أو كل ( ج ب ) وكل ( ب د ) ينتج اما كل ( ا ط ) أو كل ( ج د ) لاستماع خلو الواقع عن مقدمتي التآليف وعن الجزء الغير المشترك

( أقول ) رابع الاقسام ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو قسمان لان الحليات اما أن تكون بحد أجزاء الانفصال أو تكون أقل منها وهذه القسمة ليست بمحصرة لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال ( الأول ) أن تكون الحليات بحد أجزاء الانفصال \* ونفرض أن كل واحدة من الحليات يشارك جزءاً واحداً من أجزاء الانفصال \* وحينئذ اما أن يكون التآليفات بين الحليات وأجزاء الانفصال متحدة في النتيجة أو مختلفة فيها \* أما اذا كانت نتائج التآليفات واحدة فهو القياس المقسم

وكما كان ( ج ) ( ز ) فكل ( هـ ) ( ب ) والثالث كقولنا كما كان ( ا ) ( ب ) ( فـ ج ) ( د ) وكل ( ا ب ) ( هـ ) والرابع وهو المطلوب ما ذكره الشارح ( قال ويستبعد فيه الاشكال ) فالأول كما مر والثاني كقولنا كما كان كل ( ا ) ( ب ) ( فـ ج ) ( د ) ولا شيء من ( هـ ) ( د ) والثالث كقولنا كل ما كان ( ا ) ( ب ) ( فـ د ) ( ج ) ولا شيء من ( د ) ( هـ ) والرابع كقولنا كما كان ( ا ) ( ب ) ( فـ د ) ( ج ) وكل ( هـ ) ( د ) ( قال لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال ) وأما أهمه المصنف لبعده عن الطبع ( قال ونفرض الخ ) أشار الى احتمال آخر تركه المصنف لبعده عن الطبع وهو أن يكون الحليات بسد أجزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من الحليات مشاركاً لجزء من أجزاء الانفصال

أما صدق التالي فظاهر  
وأما صدق الحلية الخ  
( قوله اما صدق التالي )  
فظاهر لان المقدم ملازم  
والتالي لازم وصدق للملازم  
يستلزم صدق اللازم  
( قوله ويستبعد فيه  
الاشكال الاربعة الخ )  
أما انعقاد الشكل الأول  
فقد قدس مثاله ومثاله  
انعقاد الثاني كما كان ( ا ب )  
( فع هـ د ) ولا شيء من  
( هـ د ) أي كما كان الشيء  
انسانا كان حيوانا ولا  
شيء من الحجر بحيوان  
ينتج كما كان الشيء  
انسانا فلا شيء من  
الحيون بحجر والثالث  
هو كما كان ( ا ب )  
فـ ج ) ولا شيء من  
( ز هـ ) ينتج كما كان ( ا ب )  
فلا شيء من ( ج هـ )  
فالمكرر ( ز ) ( و ) ( ز )  
ومثاله انعقاد الرابع  
هو كما كان ( ا ب )  
( فـ ج ) وكل ( هـ ز )  
ينتج كما كان ( ا ب )  
فـ ج ) ( ج هـ ) فالمكرر

( ز ) ( و ) ( ز ) أي كما كان الإنسان حيواناً فالإنسان جسم وكل ضاحك بشر ( قوله لجواز كونها أكثر عدداً ) وذلك نحو كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكان حيوان ماش وكل نبات ذو نور وكل معدن جوهر وكل مقام بغيره عرض فهو القياس المقسم أي المعروف بالمقسم لانه احتوى على قسمين



( قوله مائة الخلو أو حقيقية ) أي ولا يصح أن تكون مائة جمع فقط لأن طرفها قد يرتفعان والقياس ! ضمه من حلية وبعضه من أجزاء الانفصال والحلية ثابتة في الواقع فلا بد أن يكون الطرف الثاني كذلك ولا يكون كذلك إلا لو كانت مائة خلو أو حقيقة لان مائة الجمع طرفاها قد يرتفعان واعتبرت كلية لانهما لو كانت جزئية لاحتمل صدقها في زمن وصدق الحلية في زمن آخر فلا يتأتى الانتزاع حينئذ ( قوله كقولنا كل ج اما ب واما د ) أي كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير ينتج كل جسم متغير \* فالحليات بعدد أجزاء الانفصال والتأليفات من الحليات وأجزاء الانفصال متحدة النتيجة لانك اذا أخذت الجزء الاول من المنفصلة مع الحلية الاولى وقلت هكنا كل جسم حيوان وكل حيوان متغير ينتج كل جسم متغير وكذلك اذا أخذت الجزء التالي من أجزاء الانفصال مع الحلية الثانية كانت النتيجة المذكورة بعينها ( قوله لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال ) أي لان الفرض أن المنفصلة مائة خلو أو حقيقة فلا بد من تحقق طرف من أطرافها ( قوله فاي جزء يفرض الخ ) توضحه أن الجسم لا يخلو في الواقع عن أن يكون واحداً من الثلاثة فاذا فرض أنه حيوان كان صادقا مع مشاركة في الحلية ( ٢٢٩ ) الاولى وهي كل حيوان متغير واذا

فرض أنه نبات كان صادقا مع ما شاركه في الحلية الثانية وهي كل نبات متغير وهكذا واذا صدق جزء الانفصال مع ما شاركه من الحلية انتظم حينئذ منها قياس من الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة وهي كل جسم متغير وهو المطلوب ( قوله فلتكن المنفصلة مائة الخلو ) المراد بها مقابل مائة الجمع فتصدق

وشرطه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مائة الخلو أو حقيقة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ط) ينتج كل (ج ط) لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال والحليات صادقة في نفس الامر فاي جزء يفرض صدقه من أجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الحليات وينتج النتيجة المطلوبة \* واما اذا كانت نتائج التأليفات مختلفة وهو النقيض الغير المقسم فلتكن المنفصلة مائة الخلو كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لا من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحليات ( الثاني ) أن تكون الحليات أقل من أجزاء الانفصال ولنفرض الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين ومائة الخلو ومشاركة الحلية مع أحدها كقولنا اما كل (ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ط) أو كل (ج د) لان المنفصلة لما كانت مائة الخلو وجب صدق أحد جزئها فالواقع منها اما الجزء الغير المشارك وهو أحد جزأي النتيجة أو الجزء المشارك فيصدق مع الحليات وهما مقدمتا التأليف فيصدق نتيجة التأليف وهي الجزء الآخر من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزأها قال ( القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشترك اما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام

بالحقيقة ( قوله كل ج اما با ) أي كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان ماش وكل نبات ذو نور وكل معدن جوهر ينتج كل جسم اما ماضي واما دونور واما جوهر وتسميته بغير المقسم تسمية اصطلاحية لاحتياج لشكته فلا يعترض بأن التقسيم موجود فيه كالذي قبله تأمل ( قوله والمنفصلة ذات جزئين ) عطف على الحلية ومائة الخلو عطف على ذات جزئين وقوله ومشاركة الحلية مع أحدها عطف على الحلية أي نفرض الحلية واحدة ونفرض المنفصلة ذات جزئين وانهما مائة خلو ونفرض مشاركة الحلية مع أحدها فالنقض الاول متعلق بكون الحلية واحدة والفرض الثاني متعلق بكون المنفصلة ذات جزئين ومائة خلو والفرض الثالث متعلق بكون الحلية مشاركة لاحد الجزئين ( قوله كقولنا اما كل الخ ) أي اما كل متغير حادث او كل جوهر مفقود وكل مفقود مخلوق ينتج اما كل متغير حادث أو كل جوهر مخلوق ( قوله فالواقع منها ) أي فالثابت في الواقع منها اما الجزء الذي لا يشارك وهو الاول في هذا المثال وقوله وهو أحد جزئي النتيجة أي الجزء الاول منها وقوله أو الجزء المشارك وهو الجزء الثاني من المنفصلة وقوله فيصدق مع الحلية أي واذا صدق معها انتظم منها قياس من الشكل الاول فتصدق نتيجته وهي الجزء الثاني من النتيجة وقوله المشارك الافصح قراءة بفتح الراء وان كان الكسر صحيحا لان التالي مشارك للاول ( قوله فالواقع لا يخلو عن جزئها ) أي عن أحد جزئي النتيجة بل لا بد من اثبات اما هذا أو هذا

(قوله لكن المطبوع نهج الخ) أي لانه أسهل نتيجة عما لو كانت المتصلة كبرى كما يعلم بالاطلاع على الكتب المطولة (قوله كما كان اب فوجد) أي كما كان هذا مفرقا للبصر فهو أبيض ودائما أو قد يكون اما ان يكون أبيض أو أسود فالتفصلة المذكورة وهي اما أبيض أو أسود مائة جمع تجوز ارتفاعها فابيض النافي للأسود لازم للمفرق للبصر فالمفرق للبصر مناف للأسود أيضاً فالنتيجة دائما أو قد يكون هذا اما ان يكون مفرقا للبصر أو أسود فالشركة في هذا المثال في جزء تام وهو التالي بتمامه وإذا أخذه مع مقدم الثانية حصل قياس من الشكل الاول والمتصلة وقمت صغرى فالكبرى وقمت منفصلة (قوله كليا) أي في الكلية وقوله أو جزئياً أي في الجزئية لان امتناع (٢٣٠) الاجتماع مع اللازم كاستناع اجتماع الابيض اللازم للمفرق مع الاسود

منهما وكيفا كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة مثال الاول قولنا كما كان (اب فوجد) ودائما اما كل (ج د) أو (مز) مائة الجمع ينتج دائما اما ان يكون (اب) أو (مز) مائة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما أو في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما أو في الجملة ومائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب فز) لاستلزام تقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث ومثال الثاني كما كان (اب فوجد) ودائما اما كل (د ه) أو (د ز) مائة الخلو ينتج كما كان (اب) فاما كل (ج ه) أو (د ز) والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في علم المنطق (أقول) آخر أقسام الاقترانيات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء تام منها أو في جزء غير تام منها أو في جزء تام من أحداها غير تام من الآخر فهذه أقسام ثلاثة أقصر المصنف على القسمين الاولين وكل منها ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيها اما ان تكون صغرى أو كبرى لكن المطبوع منها ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى \* اما الاول وهو ما يكون الشرطية في جزء تام من القديمتين فالمتصلة اما مائة الجمع أو مائة الخلو فان كانت مائة الجمع كقولنا كما كان (اب فوجد) ودائما أو قد يكون اما (ج د) أو (مز) مائة الجمع ينتج دائما أو قد يكون اما (اب) أو (ه ز) لان (ج د) لازم (اب وه ز) متمتع الاجتماع مع (ج د) كليا كما ان أو جزئياً فيكون (ه ز) متمتع الاجتماع مع (اب) كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائما أو في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم دائما أو في الجملة وان كانت مائة الخلو كما في المثال المذكور والمنفصلة مائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (ف ه ز) لان تقيض الاوسط وهو تقيض (ج د) يستلزم طرفي النتيجة أعني تقيض (اب) وعين (ه ز) اما انه يستلزم تقيض (اب) فلان تقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم واما انه يستلزم عين (ه ز) فلنفع الخلو بين (ج د) و(ه ز) فكل أمرين بينهما منع الخلو يستلزم تقيض كل واحد منهما عين الآخر على ماسر في تلازم الشرطيات وإذا استلزم تقيض الاوسط الطرفين أنتج من الشكل الثالث ان تقيض (اب) قد يستلزم (بال من الشكل الثالث) هكذا كما تحقق تقيض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة أعني

وقوله دائما أي في القضية الكلية وقوله أو في الجملة أي في القضية الجزئية وقوله يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم أي يستلزم امتناع الاجتماع بين الاسود والمفرق (قوله والمنفصلة مائة الخلو) الواو للحال أي ان المثال المتقدم بالمرحوف يصح في منفصلته ان تكون مائة جمع ويصح ان تكون مائة الخلو فتختلف تلك المادة بحسب ما فسرهما به فان فسرتها بمفرق وأبيض وأسود كما مر كانت مائة جمع وان فسرتها بكما كان زيد في المركب فهو في البحر ودائما أو قد يكون اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق كانت مائة خلو كما هنا

والنتيجة اما أن يكون في المركب واما ان لا يفرق (قوله ينتج قد يكون الخ) أي ينتج اذا لم يكن في المركب عين فهو لا يفرق واعلم ان مائة الخلو اذا ارتفع أحد جزئيهما ثبت الجزء الآخر وحينئذ فأتى به الشارح لازم للنتيجة التي قلناها وهي زيد اما ان يكون في المركب واما ان لا يفرق لأنها نتيجة تأمل (قوله لان تقيض الخ) هذا دليل لاثبات اللازم الذي ذكره فالأوسط المذكور في القياس يكون في البحر وتقيضه لا يكون في البحر وقوله يستلزم طرفي النتيجة أي بان يقال كلما لم يكن في البحر فهو ليس في المركب وكلما لم يكن في البحر فهو لا يفرق فقد يكون اذا لم يكن في المركب فلا يفرق (قوله وإذا استلزم تقيض الاوسط الطرفين) أي طرفي النتيجة أي طرفي لازمها كما سبق وقوله أنتج أي تقيض الاوسط وقوله من الشكل

الثالث أى فالشكل الثالث مركب من قبض الاوسط مع قبض الاول وعين الثاني من النتيجة بان يقال كلما لم يكن جد فليس اب وكلما لم يكن ج ه فدر ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فدر ( قوله فكقولنا كلما كان اب فكل جد الخ ) أى كلما كان الانسان حيوانا وكل بشر ناطق ودأما اما كل ناطق كاتب أو كل ناطق حساس فالمراد ناطق ينتج كلما كان الانسان حيوانا فاما كل بشر كاتب أو كل ناطق حساس ( قوله لانه كما فرض اب ) اشارة للأولى المتصلة أى لانه كما فرض كلما كان الانسان حيوانا فكل بشر ناطق ( قوله فالواقع حينئذ من المتصلة اما كل ده ) وهو الجزء الاول منها وقوله أو ( دز ) وهو الجزء الثاني منها وحاصل ذلك انه على فرض وقوع الجزء الاول من المتصلة مع فرض وقوع المتصلة تحقق قياس من الشكل الاول نتيجة ج ه وعلى فرض ان الواقع انما هو الجزء الثاني من المتصلة كان الجامع المقدم ( ٢٣١ ) من المتصلة هو ذلك الجزء الثاني

عين ( هز ) وهو المطلوب \* وأما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين ولكن المتصلة مائة الخلو فكقولنا كلما كان ( اب ) فكل ( جد ) ودأما اما كل ( ده ) أو ( دز ) ينتج كلما كان ( اب ) فاما كل ( ج ه ) أو ( دز ) لانه كما فرض ( اب ) كان ( جد ) فالواقع حينئذ من المتصلة اما كل ( ده ) أو ( دز ) فان كان ( ده ) فالواقع على تقدير ( اب ) كل ( جد ) وكل ( ده ) وهما يستلزمان كل ( ج ه ) وان كان ( دز ) فعلى تقدير ( اب ) يكون الواقع اما كل ( ج ه ) أو ( دز ) وهو المطلوب هذا كلام ايجلى في الاقترانيات الشرطية وأما بيان تفاصيلها فهو مما لا يليق بالتخصرات قال ( الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما أو رفضه ليزم وضع الآخر أو رفضه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المتصلة وكليةها أو كلية الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والافصال هو بينه وقت الوضع والرفع )

( أقول ) قد مر أن القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة أو قبضها مذكورا فيها بالفعل فالدكتور فيه من النتيجة أو قبضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والا لزم اثبات الشيء بنفسه أو قبضه أو جزء من مقدمتيه والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية أي اثبات لاحد جزئيهما أو رفضه أي نفيه ليزم وضع الجزء الآخر أو رفضه فكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان التار موجود ولكن النهار ليس بموجود ينتج أن الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكن هذا العدد زوج ينتج أنه ليس بفرد

ليس ( اب ) وكما تحقق قبض الاوسط تحقق الطرف الآخر أعني ( مز ) ينتج قد يكون اذا تحقق الطرف الاول تحقق الطرف الثاني مثلا كلما لم يكن ( جد ) لم يكن ( اب ) وكلا لم يكن ( جد ) ( فز ) ينتج قد يكون اذا لم يكن ( اب ) ( فز )

ان يكون الواقع كلما كان ( اب ) فكل ( جد ) كان الجامع له ( دز ) لا غير حيث علمت ما ذكر من أن المترتب على ثبوت الشرطية الجزء الاول أو الثاني فتنتج بالنتيجة هكذا اما كل ( ج ه ) أو ( دز ) وهو المطلوب ( قوله والازم اثبات الخ ) أى والا بان لم نقل بانه محال فلا يصح لانه يلزم اثبات الشيء نفسه أى واستحالة الشيء بنفسه بحالته ظاهرة ( قوله أو جزء من مقدمتيه ) عطف على مقدمة أى ولا محالة في ذلك فليكن هو المتعين ( قوله والمقدمة التي جزؤها قضية وهي جزء من مقدمة من مقدمات القياس وحينئذ فلا يكون مقدمة القياس الا شرطية قول الشارح والمقدمة التي جزؤها الخ أى ومن مقدمة القياس التي اعتبرت النتيجة جزءا منها ( قوله والاخرى وضعية ) أى اثبات أى ذات وضع واثبات ( قوله وكقولنا دائما الخ ) سياتى ان المركب من المتصلة الحقيقة كما في هذا الشئ له أربع نتائج فاقصر الشارح على اثنين منها هنا

( قوله وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع ) ظاهر في الحقيقة وماملة الجمع لان ظاهره وضع كل من الطرفين وقوله وبالعكس ظاهر في الحقيقة وماملة الخلو فلرفع فيها منتج للوضع فرفع كل من الطرفين منتج لعين الآخر فلم ها ان للحقيقة أربع نتائج فوضع كل واحد من طرفها ينتج رفع الآخر ومحت هذا اتان ورفع كل واحد منهما منتج لاثبات الآخر ومحت هذا اثان كما سبأني ( قوله سلب اللزوم ) أي في المتصلة وقوله والعناد أي في المنفصلة وقوله لم يلزم من وجود أحدهما هذا يناسب المتصلة كما في قولنا مثلاً ليس كلما كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً بحيث سلب اللزوم بين طلوع الشمس ووجود النهار فلا يلزم حينئذ من وجود أحدهما وجود الآخر وهذا فرض مثال يقطع النظر عن الصحة وعدمها وقوله أو عدمه مناسب للمنفصلة الحقيقة وماملة الجمع وقوله وجود الآخر \* أو عدمه راجع لكل من قوله وجود أحدهما أو عدمه أي انه لا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ولا يلزم من وجود أحدهما عدم الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر ولا عدمه فلاقسام أربعة ( ٢٣٢ ) فقوله لم يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر خرج به المنفصلة فان شأنها انه

يلزم من وجود أحدهما جزئياً ولكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد في المنفصلات الوضع والرفع والرفع والرفع وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط ( أحدها ) أن تكون الشرطية موجبة فاتها لو كانت سالبة لم تنتج شيئاً لا للوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة سلب اللزوم والعناد وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه ( وثانيها ) أن تكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لا اتفاقية لان العلم بصدق الاتفاقية أو كذبها موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية يلزم الدور ( وثالثها ) أحد الأمرين وهو اما كلية الشرطية ( قال لان العلم بصدق الاتفاقية الخ ) أي المتصلة موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أي التالي لانه لا يد فيها سواء كانت عامة أو خاصة من صدق التالي ولذا اكتفي به ( قال فلو استفيد منها العلم بصدق أحد الطرفين ) أعني التالي لانه لا يمكن استفادة صدق المقدم في الاستثنائي التصل مطلقاً يلزم الدور وهذا التوجيه هو الموافق لما في شرح المطالع حيث قال لان العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالي فلو استفيد العلم منها لزم الدور وحينئذ يكون التعرض للكذب في جميع موارد الثلاثة استطرادياً وانما لم يتعرض لبيان عدم انتاج الرفع لان الاتفاقية المتصلة لا يمكن انتاج الرفع منها لان صدق التالي متعين فيها وكذا عدم انتاج المنفصلة الاتفاقية لظهور حالها بالقياس على المتصلة بان يقال صدق المنفصلة الاتفاقية موقوف على صدق أحد طرفيها ان

يلزم من وجود أحدهما جزئياً وجود الآخر وقوله لم يلزم وجود أحدهما عدم الآخر خرج به الحقيقة المنفصلة وماملة الجمع فانه يلزم من وجود أحد الجزأين عدم الآخر وقوله أو عدمه أي لم يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر خرج به الحقيقة وماملة الخلو فان شأنها انه يلزم من عدم أحد جزئها وجود الآخر خرج به الحقيقة وماملة الخلو فان شأنها انه يلزم من عدم أحد جزئها وجود الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر خرج به الشرطية المتصلة

بالنظر لاستثناء التقبض فان شأنها انه يلزم من عدم أحد جزئها عدم الآخر لا مر أن استثناء تقبض التالي أو ينتج تقبض المقدم ( قوله لان العلم بصدق الاتفاقية الخ ) اعلم ان الاتفاقية بالمعنى الأعم ما كان تالها صادقا كان المقدم صادقا أم لا فادراك أنها اتفاقية متوقف على صدق التالي فلا يعقل جهله ويعلم صدقه من اثبات المقدم أو نفيه للزوم اثبات الشيء بنفسه وهو دور \* وبيان ذلك ان زيادا الزنجي أسود ولا يعرف الكتابة فإذا قلت هذا اما أسود أو ليس بكتاب كانت مأمنة خلو اتفاقية أي انه لا يخلو الواقع من هذا أو هذا واتفاقية لانه اتفق في الخارج انه منصف بهذا الامر وهذا الآخر فلا عناد بينهما بحسب ما اتفق في هذا الفرد وضابط مأمنة الخلو ان تستدل برفع أحد جزئها على ثبوت الآخر فجعل هذه الاتفاقية مأمنة خلو متوقف على ذلك وحينئذ فلا يستتبع منها ذلك بحيث يقال لكنه كاتب فهو أسود للعلم به \* وإذا قلت في المثال المذكور هذا اما ليس بأسود أو كاتب كانت مأمنة جمع تجوز خلو اتفاقية والعم بكونها اتفاقية موقوف على ثبوت التالي لان مأمنة الجمع ضابطها ان تستدل باثبات أحد طرفيها على انتفاء الآخر فإذا استنتجها وقلت لكنه كاتب ينتج انه أسود فلا يصح لانا ما علمنا انها مأمنة جمع اتفاقية الا بهذه النتيجة \* وإذا قلت في الفرض المذكور هذا اما أسود أو كاتب كانت حقيقية اتفاقية \*

بكلية الوضع العمومي في الأحوال والأزمان وليس المراد بها العموم في الأفراد (قوله على بعض الأوضاع) أي على بعض الأحوال (قوله كقولنا ان قدم زيد الخ) أي فلو حذف وقت الظهر وقتنا ان قدم زيد مع عمرو اكرمه فلا يقال لكنه قدم عمرو فآكرمه لان الشرطية مهملة ليس فيها عموم في الأزمان ولا في الأحوال وكذلك الثانية ليس فيها عموم فيجوز ان يكون المراد من الشرطية ان جامع عمرو وقت الظهر والبراد من الاستثنائية وقت الصرأي لكنه قدم معه وقت الصر فم يحصل المعلق عليه حينئذ فلا تصدق الاستثنائية قاهما القضيّتين هو المضرا اما لو جعلت الاولى كلية أي عامة في الأزمان والأوضاع والثانية مهملة نحو كلما جاء زيد مع عمرو اكرمه لكنه جاء مع عمرو ولو صح لوجود الاندراج أو كانت الثانية جملة في الأزمان نحو ان جاء زيد مع عمرو اكرمه لكنه جاء مع عمرو في أي زمن وكذلك تصح الاستثنائية لوجود الاندراج \* والحاصل ان تقيد الاثنين بالزمن الواحد أو جعل الاولى عامة في الزمن والثانية مهملة أو بالعكس هو التبين وإماهما ممّا هو المانف من الانتاج فتأمل

( قوله والمراد بكلية الاستثناء الخ ) اعلم ان الجوهر الفرد غير موجود عند الفلاسفة فعلى هذا نقول كلما كان الواجب أي واجب الوجود والجزء أي الجوهر الفرد موجودين كان الواجب موجوداً \* وكلما كان الواجب والجزء موجوداً كان الجزء موجوداً ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً فاذا أخذت نتيجة هذا الشكل الاقتراني وربكها مع مقدمة استثنائية هكذا قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً لكن الواجب موجود فلا ينتج فالجزء موجود لعدم كلية الاستثنائية لان وجود الواجب وان كان دائماً في جميع الازمنة لكن لامع جميع الاوضاع الغير المتناهية للواجب لان من جملة الاوضاع أي الاحوال الغير المتناهية للواجب اجتماعه مع الجزء الذي لا يتجزى والجزء الذي لا يتجزى ليس بموجود عندهم فلا يتأتى حينئذ اجتماع الواجب معه فالاستثنائية ليست بكلية اذا علت هذا يقول الشارح فاذا قلنا قد يكون اذا كان ( ا ب ) ( ف ج د ) اشارة لنتيجة القياس الاقتراني التي تريد جعلها شرطية أي قد يكون اذا كان الواجب موجوداً فالجزء موجود وقوله وكان ا ب واقفاً أي وكان الواجب موجوداً واقفاً دائماً وقوله لم يلزم بمجرد ذلك أي بمجرد دوام وجود الواجب وقوله تحقق ( ج د ) أي تحقق ان الجزء موجود وقوله واتما يلزم أي واتما كان يلزم من تحقق وجود الواجب تحقق وجود الجزء وقوله لو كان ( ا ب ) أي لو كان وجود الواجب وقوله الذي لا تنافي ( ا ب ) أي الذي لا تنافي وجود الواجب والاولى لانتافيه فقيه ( ٢٣٤ ) اظهر في محل الاضمار وقوله وليس يلزم من وقوعه دائماً أي وليس يلزم من

وجود الواجب دائماً وقوله ولا يكون له أي لذلك الوضع تحقق أصلاً قالوا جل وعز موجود دائماً لكن لامع جميع الاوضاع التي لا تنافي ذاته تعالى لان من جملة الاحوال التي لاتنافية اجتماعه مع الجزء في الوجود والجزء غير موجود فلا يتأتى اجتماعه معه واذا كان التالي في

أ كرمته لكنه قدم محرو في ذلك الوقت فاكرمه والمراد بكلية الاستثناء ليس تحققه في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لاتنافي وضع المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان ( ا ب ف ج د ) وكان ( ا ب ) واقفاً دائماً لم يلزم بمجرد ذلك تحقق ( ج د ) في الجملة واتما يلزم ذلك لو كان ( ا ب ) كما هو واقع دائماً كان واقفاً مع جميع الاوضاع التي لاتنافي ( ا ب ) وليس يلزم من وقوعه دائماً وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المتناهية لجواز أن يكون له وضع غير مناف ولا يكون له تحقق أصلاً والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع منتج وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية اذا كان الخ اشارة الى قلته وندرته كما ذكر كليهما في شرح المطالع بلفظ الهم اشارة الى قلتهما بالنسبة الى كلية الشرطية فلذا المفضل \* وقالها أحد الامور الثلاثة (قال والمراد بكلية الاستثناء) سواء كان حلية كما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين أو شرطية بان يتركب من شرطيتين أو من شرطية وحلية عموم الازمان والاضواء دون عموم الافراد بقرينة ان الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بمصوم الازمان والاضواء

الشرطية غير مجامع للمقدم فلا تكون الاستثنائية القائمة لكن الواجب موجود كلية بما أي ليس موجوداً على كل حال وصفة لفقد بعض الصفات ( قوله والمراد بكلية الاستثنائية ) أي سواء كان حماية كما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين أو شرطية بان يتركب من شرطيتين أو من شرطية وحلية عموم الازمان والاضواء دون عموم الافراد بقرينة ان الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بمصوم الازمان والاضواء ( قوله في بعض الكتب ان دوام الوضع أو الرفع ) أي دوام ثبوت المقدم أو دوام رفع التالي منتج أي لثبوت التالي ولتقيض المقدم أي من المنظور له في كلية الاستثناء كونه في جميع الازمنة فقط ولا يشترط مصاحبة جميع الاوضاع الغير المتناهية كما هو القول الاول هذا حاصل ما في بعض الكتب ورد الشارح بان هذا انما يصح اذا قلنا ان اللزوم والعناد في الشرطية الكلية التي هي أصل للشرطية الجزئية فتنقل عما قيل في الكلية للجزئية المذكورة متحقق مع اوضاع أي احوال المقدم الحاصلة في نفس الامر بحيث يكون المقدم واقفاً مع جميع احواله التي من جعلها مصاحبة لتتالي في الوجود وذلك لا يكون الا اذا كان التالي موجوداً فاذا فسرت الشرطية بذلك لزم ان يكون الاستثناء المصير فيه جميع الزمن كلياً لان الاستثناء اثبات لتتالي للمصاحب للمقدم في الزمان والاضواء فيكون كلياً لكن الشرطية لم يفسرها بما ذكر بل بتحقيق اللزوم أو العناد مع وجود الاوضاع الغير المتناهية للمقدم سواء كانت تلك الاوضاع ثابتة في نفس الامر أم لا وحينئذ فلا يكفي في كلية الاستثنائية جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع

(قوله مع جميع الأوضاع المتعبرة) أي الواقعية وقوله تحققه أي دوام الوجود (قوله بل هي) أي الشرطية (قوله الغير المتأينة للمقدم) أي وإن لم تكن واقعية (قوله له شرط) كاجتماع الواجب (٢٣٥) مع الجزء وقوله لا يوجد أي ذلك

بما يكون للزوم أو الفناء فيه متحققا مع الأوضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوجود أو الزوال تحققه مع جميع الأوضاع المتعبرة وليس كذلك بل هي مفسرة لتحقق الزوم أو الفناء على الأوضاع الغير المتأينة للمقدم فيجوز أن يكون للزوم في الجزئية له شرط لا يوجد أبداً مع وجود اللزوم دائماً وحينئذ لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق وضع اللزوم مع اللازم وشرطه لاستقامتها دائماً كما يصدق قولنا قد يكون إذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً من الشكل الثالث والواجب موجود دائماً ولا يلزم منه أن يكون الجزء موجوداً في الجملة لأن اللزوم منها إنما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع أصلاً قال

(والشرطية الموضوعة فيه أن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء قبيض التالي ينتج قبيض المقدم والأبطل للزوم دون العكس في شيء منها لاحتمال كون التالي أعم من المقدم وأن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء عين أي جزء كان ينتج قبيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء قبيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وإن كانت مأمنة الجمع ينتج القسم الأول فقط لاستناع الاجتماع دون الخلو وإن كانت مأمنة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لاستناع الخلو دون الجمع)

(أقول) الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي إما متصلة أو منفصلة فإن كانت متصلة ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي والأبطل لزم انفساك اللازم عن اللزوم فيبطل اللزوم واستثناء قبيض تابعها قبيض المقدم والأبطل لزم وجود اللزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم أيضاً دون العكس في شيء منها أي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء قبيض المقدم قبيض التالي لجواز أن يكون التالي أعم من عين المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود اللزوم ولا من عدم اللزوم عدم اللازم وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية ينتج استثناء عين أي جزء كان قبيض الآخر لاستناع الجمع بينهما واستثناء قبيض أي جزء كان عين الآخر لاستناع الخلو عنهما فيكون لها أربع نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء القبيض كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج وإن كانت مأمنة الجمع أنتج القسم الأول فقط أي استثناء عين أي جزء كان قبيض الآخر لاستناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء قبيض شيء من جزأيه عين الآخر لجواز

(قال من الشكل الثالث) (بأن يقال كلما كان الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجوداً \* وكلما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج القضية المذكورة وقد سمعنا من تحقيق نتائج هذا الدليل وعدمه بما لا مزيد عليه في بيان قول السيد قدس سره وهنا نكتة (قال وليس بواقع أصلاً) لاستناع وجود الجزء الذي لا يتجزأ عندهم (قال فلا يلزم من وجوده) أي من حيث هيئته وإن استلزامه بواسطة خصوصية مادة المساواة

(م - ٣١ - شرح الشعية ثاني) الثالث وحاصله كلما كان الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجوداً وكلما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج القضية المذكورة (قوله على وضع اجتماع الخ) (الاضافة بيانية أي على وضع هو اجتماع الواجب والجزء في الوجود وقوله وهو ليس بواقع أي عند الفلاسفة

﴿ فصل في لواحق القياس ﴾ ( ٢٣٦ ) عدوا القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط وتابعه

وعدوا الاستقراء والتجديد لعدم افاذهما لليقين ( قوله ) وهي مع المقدمة الاخرى نتيج أخرى ( أى نتيج نتيجة أخرى ) ( قوله ) وذلك انما يكون الخ )

﴿ الفصل الخامس في لواحق القياس ﴾ وهي أربعة ( الاول ) القياس المركب وهو ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات أخرى نتيجة وهم جرا الى أن يحصل المطلوب وهي اما موصول النتائج كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) ثم كل (جـد) وكل (دـه) فكل (جـه) ثم كل (جـا) وكل (اـه) فكل (جـه) وأما مفصول النتائج كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) وكل (اـه) فكل (جـه)

( أقول ) القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى نتيج أخرى وهم جرا الى أن يحصل المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدماته أو احداها الى كسب قياس آخر كذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب ولها ناسى قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القياسات سعى موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) ثم كل (جـد) وكل (دا) فكل (جـا) ثم كل (جـا) وكل (اـه) فكل (جـه) وان لم يصرح بها سعى مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراده من جهة المعنى كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) وكل (دا) وكل (اـه) فكل (جـه) قال

( الثاني قياس الخلف وهو أثبات المطلوب بإبطال قضيضه كقولنا لو كذب ليس كل (جـب) لكان كل (جـب) وكل (جـب) وكل (بـا) على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (جـب) لكان كل (جـا) لكن ليس كل (جـا) على أنه محال فينتج ليس كل (جـب) وهو المطلوب )

( أقول ) قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بإبطال قضيضه وانما سمي خلفاً أى باطلا لا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب

( قوله ) وانما سمي خلفاً أى باطلاً ( أقول هذا الوجه في التسمية هو الذي ارضاه الجمهور وقيل انما سمي خلفاً لان المتمسك به يثبت مطلوبه بإبطال قضيضه فكانه ياتي مطلوبه لا على سبيل الاستقامة بل من خلقه ويؤيده تسمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء أي من غير تعرض لابطال قضيضه بالمستقيم كان المتمسك به ياتي مطلوبه من قدمه على الاستقامة

( قال المصنف في لواحق القياس ) عدوا القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط وتابعه والاستقراء والتجديد لعدم افاذهما لليقين ( قال فيكون هناك قياسات الخ ) ( فبالنظر الى نتائجها أقيسة وبالنظر الى المطلوب قياس واحد

وعدوا الاستقراء والتجديد لعدم افاذهما لليقين ( قوله ) وهي مع المقدمة الاخرى نتيج أخرى ( أى نتيج نتيجة أخرى ) ( قوله ) وذلك انما يكون الخ ) حاصله ان القياس للمركب انما يكون اذا كان احدى مقدمتي دليل المطلوب نظرية أو كانتا معانظرين فحتاج لاثباتها بدليل تستنى الى الضرورة لكن لا فرق بين كونك تذكر الضروريات أو لا ثم تذكر بعد ذلك القياس الموصول المطلوب للمركب من النظرية ومن غيرها أو تذكر القياس الذي مقدماته نظرية أو لا ثم تذكر القياس الذي مقدماته ضرورية بعد هذا هو المراد بقول الشارح الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية أى سواء كان على طريق التبدل أو التزني ( قوله كقولنا كل جـب الخ ) أى كل أهل المنزل الفلاني يأخذون المال خفية وكل من هو كذلك فهو سارق ينتج أهل المنزل الفلاني سارقون ثم يقول هؤلاء سارقون وكل سارق قطع يده فهو لا قطع أيديهم



(قوله وهو مركب من قياسين) أي فهو قسم القياس المركب وعده من (٢٣٧) الواو اق بافراده بواسطة كونه خلفا

(قوله ولكن المطلوب ليس كل (ج ب) الخ) مثلاً السعوى ليس كل حيوان انسان فيخالف الغصم ويقول بالاسلم ذلك فقول المدعي لو لم يصدق ليس كل حيوان

السان لصدق كل حيوان انسان لانه يقضيه ثم تأتي بمقدمة أجنبية صادقة في نفسها فقول وكل انسان ناطق ثم تجعلها كبرى للتصلة وهو القياس الاقتراني فقول هكذا لو لم يصدق ليس كل حيوان انسان لصدق كل حيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج

لو لم يصدق ليس كل حيوان السان لصدق كل حيوان ناطق ثم تجعل هذه النتيجة مقدمة القياس الاستثنائي وتستثنى عن قبض التالي بحيث قول لكن ليس كل حيوان ناطق ينتج ليس كل انسان حيوان وهذا محال وهذا محال اما جاء من صدق قبض المدعي وما أدى للمحال فهو محال فليكن الصادق هو المدعي وهو

وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني من متصلة وحلية والآخر استثنائي ولكن المطلوب ليس كل (ج ب) فقول لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لصدق قبضه وهو كل (ج ب) ولنفرض أن هننا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي كل (ب ا) فتجعلها كبرى للتصلة وهو القياس الاقتراني لينتج لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لكن كل (ج ا) ثم تجعل هذه النتيجة مقدمة القياس الاستثنائي وتستثنى قبض التالي فقول لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج ا) أمر محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب قل

(قوله وهو مركب من قياسين) أقول توضيحه بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نقول يجب أن يصدق في عكسه بعض (ب ج) بالفعل ثم نستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل لصدق قبضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من (ب ج) دائماً مع قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نضم الي هذه المتصلة متصلة أخرى هكذا وكما صدق لاشئ من (ب ج) دائماً مع قولنا كل (ج ب) بالفعل صدق قولنا لاشئ من (ج ج) دائماً فهذا قياس اقتراني مركب من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ج) دائماً ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي وقول لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ج) دائماً لكن التالي باطل فالفهم مثله فقد انتفى عدم صدق بعض (ب ج) بالفعل فتمين صدقه فقد حصل المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقتراني واستثنائي كما ذكره وقس على ما وتوخاه قياس الخلف في اثبات النتائج

(قال وهو مركب من قياسين الخ) فهو قسم القياس المركب وعده من الواو اق بافراده بواسطة خصوصية كونه خلفاً (قال أحدهما اقتراني) لما كان القياس منحصرأ في الاقتراني والاستثنائي وجب رد هذا القياس وتحليله الى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر رأى الشيخ عليه انه مركب من اقتراني واستثنائي (قال من متصلة وحلية الخ) في شرح المطالع ويكون أبداً مركباً من قياسين (أحدهما) اقتراني مركب من متصلتين احدهما من الملازمة بين المطلوب والموضوع على انه ليس بحق وقبض المطلوب وهذه الملازمة بينه بذاتها والآخرى الملازمة بين قبض المطلوب والموضوع على انه حق وبين أمر محال وهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر محال (وتأنيها) استثنائي مشتمل على متصلة لزومية وهي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء قبض التالي لينتج قبض المقدم فيلزم تحقق المطلوب \* تلخيصه لو لم يتحقق المطلوب لتحقيق قبضه ولو تحقق قبضه لتحقيق محال لكن المحال ليس بمنحقق فقبض المطلوب ليس بمنحقق فالمطلوب، منتحقق انتهى وهما اعتبر تركيب الاقتراني من متصلة وحلية هي المقدمة في نفس الامر قطعاً لطول المسافة كما يظهر من المثال المذكور في الشرح

المطلوب (قوله لصدق قبضه) وهو كل (ج ب) اما كان هذا قبضه لان المدعي سالبة جزئية بدليل انه أدخل ليس على كل والسلب الجزئي انما يتناقضه الايجاب الكلي

(قوله الاستقراء هو الحكم على كلي الخ) فيه مساعاة لان الاستقراء ليس هو الحكم على الكلي بل هو عبارة عن قضايا مسرودة ليستنتج منها الحكم على الكلي وانما كان عبارة عما ذكر لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على الكلي فالحكم على الكلي هو الغاية فهو تعريف بالغاية المترتبة عليه كما ان قول بعضهم في تعريفه هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على (٢٣٨) تلك الجزئيات تعريف له بالسبب فقد علم ان الاستقراء المعروف بما ذكر

(الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسناب كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون السكل بهذه المثابة كالتفاسح)

(أقول الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً وسي استقراء لان مقدماته لا تحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسناب كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرئ أو يكون حكمه مخالفاً لما استقرئ كالتفاسح في مثالا ذلك قال

(قال الاستقراء) الذي عد من الواحق فلا يرد أن القوم صرحوا بانقسام الاستقراء الى تام وهو قياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء (قال وهو الحكم على كلي الخ) فيه تسامح لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم الكلي لانفسه فهو تعريف بالغاية المترتبة عليه كما ان قولهم هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له بالسبب وحقيقته معلومات تصديقية تحصل من تتبع الجزئيات يستلزم معلوماً تصديقياً متعلقاً بكلي يشتملها (قال لوجوده في أكثر جزئياته) أي في نفس الامر لا عند المستقرئ والا لما أقاد الحكم على الكلي (قال لان الحكم لو كان موجوداً) يعني ان الاصل أن يكون التبود في التعريفات للاحتراز فيكون قيد الاكثر للاحتراز عن الجميع فلا يرد ما أورده الحقوقي التفاضلي من ان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثرها ضرورة (قال موجوداً في جميع جزئياته) في نفس الامر كما هو عند المستقرئ لم يكن استقراء أي ناقصاً معدوداً من لواحق القياس بل قياساً مقسماً في الحقيقة وان لم يكن في صورة القياس كما ان الاستقراء الناقص اذا أورد على سبيل ترديد الموضوع بين الجزئيات يكون في صورة القياس المقسم وليس بذلك حقيقة فلا يرد ما قيل أنه انما يكون قياساً مقسماً لو كان تحصيل الحكم الكلي بترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد بالاكثر أو ما لو كان بمجرد الحكم على كل واحد كما في صورة تتبع الاكثر فلا تفاوت بين الاكثر والجميع وتحقيقه ما ذكره قدس سره في حاشية شرح التجريد لا بد في الاستقراء من حصر الكلي في جزئياته ثم اجراء حكم واحد على تلك الجزئيات ليتعدى ذلك الحكم الى ذلك الكلي فان كان ذلك الحصر قطعياً بان يتحقق ان ليس له جزئي آخر كان ذلك

هو الاستقراء المدود من الواحق وهو الاستقراء الناقص المفهوم من لفظ الاستقراء فلا يترض بان القوم صرحوا بان الاستقراء ينقسم الى ناقص وتام وهو القياس المقسم \* والثاني ليس من الواحق فكيف يجعل الاستقراء مطلقاً من الواحق فكان عليه ان يقيد بالناقص لان الاطلاق في مقام التقييد خطأ (قوله لوجوده في أكثر جزئياته) أي لوجود الحكم بمعنى المحكوم به في أكثر الجزئيات أي في نفس الامر لا عند المستقرئ اذ لا بد ان يكون للمستقرئ ظن أو جزم أنه لم يبق فرد الا وفيه هذا الحكم أي المحكوم به اما لو علم ان هذا الحكم انما هو في أكثر الافراد فلا يصح له حيث

ان يحكم على الكلي بذلك الحكم (قوله لو كان موجوداً في جميع جزئياته) أي في نفس الامر كما عند المستقرئ (قوله لم يكن استقراء) أي بالظن المراد هنا وهو التام فلا يتناقض مع الاستقراء تام لكن بالظن المراد هنا ويقال له دليل مقسم بكسر السين فاستاد القسم له مجازي كان تستقرئ جميع افراد الحيوان وقول الحيوان اما انسان أو حمار أو بفل أو فرس الخ وكل انسان يحرك فكه وكل حمار يحرك فكه وكل بفل يحرك فكه ينتج كل حيوان يحرك فكه وهذا فرض مثال (قوله بالتفاسح) هذا مثال للفرد الذي حكمه مخالف لما استقرئ بالفعل والفرض ان المستقرئ لم يكن ظاهراً بهذا الفرد كما علمته

( قوله وهو اثبات ) حكم في جزئي فيه ان التمثيل حجة موصلة الى التصديق ( ٢٣٩ ) فليس هو الاثبات وانما الاثبات

( الرابع التمثيل ) وهو اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالكليات وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين التثني والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف أو كذا وكذا والاخيران باطلان بالتخلف فثبت الاول وهو ضعيف أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة وسائر الشرائط المساوية مدارج لها ليست العلة وأما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علة غير المذكور ويتقدير تسليم علة المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليه في المقيس لجواز أن تكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلة أو خصوصية المقيس مائة منها )

( أقول ) التمثيل اثبات حكم واحد في جزئي ثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً والجزئي الاول فرعاً والثاني أصلاً والمشارك علة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالكليات يعني اليت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً كالكليات وأثبتوا علة المشترك بوجهين ( أحدهما ) الدوران وهو اقتران الشئ بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجوداً وعدمًا أما وجوداً ففي اليت وأما عدمًا ففي الواجب تعالى والدوران أية كون المدار علة للدار فيكون التأليف علة للحدوث ( وثانيهما ) السبر والتقسيم وهو ايراد أوصاف الاصل وابطال بعضها ليتبين الباقي للعلة كما يقال علة الحدوث في اليت اما التأليف أو الامكان والثاني باطل بالتخلف

الاستقراء تماماً وقياساً مقبلاً فان كان ثبوت ذلك الحكم تلك الجزئيات قطعياً ايضاً افاد الجزم بالقضية الكلية وان كان ظنياً افاد الظن بها وان كان ذلك الحصر ادعائياً بان يكون هناك جزئي آخر لم يذكر ولم يستقرأ حاله لكنه ادعى بحسب الظاهر ان جزئياته ما ذكر فقط افاد ظناً بالقضية الكلية اذ الفرد الواحد ملحق بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم يقد بقينا لجواز المخالفة انتهى وهو تحقيق تقيس يفيد الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقراء الناقص والشك الذي عرض لبعض الناظرين من انه لايجب ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع الى الوجدان فدفع به انه ان اراد به عدم التصريح به فسلم وان اراد عدمه صريحاً وضعنا فممنوع فانه كيف يتعدى الحكم الى الكلبي بدون الحصر ( قال التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي الخ ) فيه ايضاً تسامح بترتيب الشئ بآثره المترتب عليه وحقيقته معلومات تصديقية يفيد اثبات حكم في جزئي ثبوت في آخر لاجل معنى مشترك بينهما. يؤثر في ذلك الحكم والمراد بالجزئي الجزئي الاضافي للمعنى المشترك بل ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولاً عليه أو لا وفي شرح المواقف من أن الاستدلال اما بالاشتغال أو بالاستزمام والاول اما باشتغال الدليل على المدلول أو بالعكس أو باشتغال امر ثالث عليها والآخر ان يقال اثبات حكم لاسر ثبوت في آخر لعله مشتركة بينهما ( قالوا للمشارك علة ) لكونه مؤثراً في الحكم وجامعاً لجمعه الاصل والفرع في الحكم ( قالوا واثبتوا علة المشترك الخ ) خص اثبات العلة بهما لكونهما أشهر الوجوه المثبتة للعلة ( قال أحدهما الدوران ) وقد يعبر عنه بالطرد والعكس أي الاستزمام وجوداً وعدمًا ( قال السبر والتقسيم ) قال في القاموس السبر امتحان غور الجرح وغيره والمراد امتحان أوصاف الاصل ايها يصلح لعلة الحكم

التأليف وقوله علة للدائر أي وهو الحدوث ( قوله السبر ) للمراد به امتحان أوصاف الاصل ايها يصلح لعلة الحكم

(قوله لان صفات الواجب ممكنة وليست حادثة) أي حدوداً زمنياً بمعنى انها مسبوقه بالعدم وهذا لا ينافي انها حادثة حدوداً ذاتياً أي ان ذاتها حادثة لاستنادها لذات الواجب لان ذات الواجب أثرت فيها بطريق العلة وهذا كله بناء على ما ذهب اليه الفخر الرازي والسعد وغيرها من الاعاجم من ان صفات الله قديمة بالغير ممكنة بالذات لاعلى مقاله السنوسي ومن تبعه من انها قديمة بذاتها ولا تمليل ولا شيء في مثل الذات سواء بسواء فان قلت كثيراً ما يقولون ان القول بالتعليل لا يقول به الا الفلاسفة فلي ما ذكر يلزم ان يكون أهل السنة قائلين به قلت ان الذي قاله الممثلة بالتعليل في الحادث أي ان العالم الحادث ناشئ عن الواجب بطريق التعليل ولا قدرة ولا ارادة ولا شيء وأما القول بالتعليل في القديم فلا ضرر فيه على ان الحق الذي يبنى اتباعه مقاله السنوسي (قوله اما الدوران الخ) حاصل هذا المبح ان الدوران لازم أعم من العلية فلا يلزم كون المدار علة للحكم وانما كان أعم لان الجزء ( ٢٤٠ ) الاخير من العلة فيه الدوران وليس بعلة كما لو علل القصاص بالقتل

العمد العدوان فان الجزء الاخير من هذه العلة المركبة وهو العدوان متى وجد وجب القصاص وإذا عدم عدم القصاص فقد وجد الدوران مع انه غير علة وكذلك الشرط المساوي للشرط فيه الدوران ومع ذلك هو غير علة كوجوب استقبال القبلة فانه شرط مساو للصلاة ولا توجد الا به واذا عدم عتبت فيلزم من وجودها وجوده ويلزم من انتفاؤها انتفاؤه (قوله الجزء الاخير) من العلة انما اختير الاخير لانه ينظر له مع الاول ولا شك انه مع لان صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة فتبين الاول والوجهان ضيفان أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار للمعلوم مع انه ليس بعلة وأما السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التقسيم ليس مردداً بين النفي والاثبات فجاز أن تكون العلة غير ما ذكرت ثم بدت سلم صحة الحصر لان السلم المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم أن يكون علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع مانعة عنها قال وأما الحجة ففيها بحثان (الاول) في مواد الاقضية وهي يقينيات وغير يقينيات \* أما اليقينيات (فست أوليات وهي: قضاي تصور طرفها كاف في الجزء بالنسبة بينهما كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهي: قضاي يحكم بها بقوة ظاهرة أو باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خوفاً وغضباً ومجربات وهي قضاي يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموم يوجب للاسهال \* وحديثات وهي قضاي يحكم بها بالحس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب \* ومتواترات وهي قضاي يحكم بها لكثرة الشهادات بمد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضى بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحس والتواتر ليس حجة على الغير وقضاي قياساتها معها وهي (قال اما الدوران الخ) يعني ان الدوران لازم أعم من العلية فلا يلزم كون المدار علة للحكم حتي يستلزم وجوده في الفرع وجوب الحكم فيها (قال مع تسليم صحة الحصر) بان يكون مردداً بين النفي والاثبات (قال لجواز ان يكون الخ) وبهذا ظهر ان التمثيل لا يكون مفيداً لليقين الا اذا ثبت علية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع قطعاً لكن تحصيل العلم بهذه

العمد العدوان فان الجزء الاخير من هذه العلة المركبة وهو العدوان متى وجد وجب القصاص وإذا عدم عدم القصاص فقد وجد الدوران مع انه غير علة وكذلك الشرط المساوي للشرط فيه الدوران ومع ذلك هو غير علة كوجوب استقبال القبلة فانه شرط مساو للصلاة ولا توجد الا به واذا عدم عتبت فيلزم من وجودها وجوده ويلزم من انتفاؤها انتفاؤه (قوله الجزء الاخير) من العلة انما اختير الاخير لانه ينظر له مع الاول ولا شك انه مع لان صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة فتبين الاول والوجهان ضيفان أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار للمعلوم مع انه ليس بعلة وأما السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التقسيم ليس مردداً بين النفي والاثبات فجاز أن تكون العلة غير ما ذكرت ثم بدت سلم صحة الحصر لان السلم المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم أن يكون علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع مانعة عنها قال وأما الحجة ففيها بحثان (الاول) في مواد الاقضية وهي يقينيات وغير يقينيات \* أما اليقينيات (فست أوليات وهي: قضاي تصور طرفها كاف في الجزء بالنسبة بينهما كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهي: قضاي يحكم بها بقوة ظاهرة أو باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خوفاً وغضباً ومجربات وهي قضاي يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموم يوجب للاسهال \* وحديثات وهي قضاي يحكم بها بالحس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب \* ومتواترات وهي قضاي يحكم بها لكثرة الشهادات بمد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضى بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحس والتواتر ليس حجة على الغير وقضاي قياساتها معها وهي (قال اما الدوران الخ) يعني ان الدوران لازم أعم من العلية فلا يلزم كون المدار علة للحكم حتي يستلزم وجوده في الفرع وجوب الحكم فيها (قال مع تسليم صحة الحصر) بان يكون مردداً بين النفي والاثبات (قال لجواز ان يكون الخ) وبهذا ظهر ان التمثيل لا يكون مفيداً لليقين الا اذا ثبت علية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع قطعاً لكن تحصيل العلم بهذه

انصافه بالاول فيه الدوران بخلاف الجزء الاول فانه لا دوران فيه (قوله لان التقسيم ليس مردداً) أي لانه التي اما قيل العلة اما التائب أو الامكان فهو ليس حاصر الجميع الاوصاف الصالحة للعلم ولا يكون حاصراً الا لو كان مردداً بين النفي والاثبات كان يقول العلة اما ان تكون كذا أولاً والثاني اما كذا أولاً والثاني اما كذا أو كذا الى ان يحصر العلة في الاوصاف التي يمكن ان تكون علة ثم يقول لاجزاء ان تكون كذا لكذا ولا كذا كذا ولا كذا لكذا فتبين ان تكون العلة كذا (قوله لجواز ان يكون خصوصية الاصل الخ) أي فلا تظهر العلة الا اذا ثبت عدم خصوصية الاصل أو عدم خصوصية الفرع وثبوت العلم بذلك صعب لا يمكن ولاجل هذا لم يقسموا التمثيل الى ما يفيد اليقين والى ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء لان افادة التمثيل لليقين موقوف على ثبوت علية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً وعدم كون خصوصية الفرع مانعة منها. واثبات هذا صعب لا يكاد يمكن

(قوله كذلك يجب عليه النظر في مواد الاقيسة) أي القضايا التي تركب منها الاقيسة من كونها يقينيات وغير يقينيات فالمراد بالنظر في المواد النظر في القضايا من حيث ذاتها قطع النظر عن تركب القياس من هيئة مخصوصة والمراد بالنظر في صورة الاقيسة البحث عن اشتراط التشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية والكيفية \* وأوجهة والحاصل ان البحث عن اشتراط التشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية والكيفية أو الجهة ليس نظرا في مواد الاقيسة بل نظرا في صورها لكونها مختصة بهيئة مخصوصة فان قلت كان الواجب ان يقدم البحث في المواد على البحث في الاقيسة لان الجزء مقدم على الكل فكذا ما تعلق بالجزء يقدم على ما تعلق بالكل قلت اتما قدم البحث عن الاقيسة للاهتمام بها لانها مقصودة بالذات \* وأما البحث في المواد فمقصود عرضا وتبعا لغيره \* فنقول الشارح كذلك يجب الخ أي على سبيل التبع لغيره من باب وجوب الوسائل تأمل وقوله الكلية وصف لكاشف لان المواد كما مر كونها يقينيات أو غيرها وهي كلية (٢٤١) (قوله حتى يمكنه الاحتراز الخ)

أي لانه ان كانت المقدمات يقينية كانت النتيجة كذلك والا فلا \* فاذا قلت كل انسان حماد وكل حماد حيوان فالصورة محببة والمادة فاسدة قوله أما يقينية ونحتها جزئيات أو غير يقينية ونحتها جزئيات كثيرة (قوله هو اعتقاد الشيء الخ) أي كان يعتقد ان الله موجود يعتقد انه لابد ان يكون موجودا اعتقادا مطابقا للواقع فان قلت هذا التعريف يقتضي ان اليقين مركب من اعتقادين مع ان مقتضى تفسيرهم له بانه الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل يقتضي انه بسيط

التي يحكم بها بواسطة لاقيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لاقسامها بتساوين (أقول) كما يجب على المتطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهة الصورة والمادة ومواد الاقيسة اما يقينية أو غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال فالتقليد الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب والثالث اعتقاد المتلد \* أما اليقينية فضروريات وهي مباد أول في الاكتساب ونظريات أما الضروريات فست لان الحاكم بصدق القضايا يقينية أما العقل أو الحس أو المركب منها لاخصار المدرك في الحس والعقل الامور صعب جدا فلذا لم يقسموا الثبيل الى ما يفيد اليقين وإلى ما يفيد الظن كاقسموا الاستقراء (قال يجب عليه النظر في موادها الخ) أي النظر في القضايا من حيث ذاتها مع قطع النظر عن تركبها بهيئة مخصوصة فالبحث عن اشتراط التشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية والكيفية أو الجهة ليس نظرا في مواد الاقيسة لكونها مختصة بهيئة مخصوصة (قال واليقين هو اعتقاد الخ) حقيقة اليقين اعتقاد بسيط وهو الاعتقاد الجازم المطابق للثابت الا انه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين فان الجزم تفصيله اعتقاد انه لا يكون الا كذا (قال انه لا يمكن ان يكون الا كذا) أي لا يجوز العقل شيهه لا انه لا يمكن في نفس الامر الا ذلك الاعتقاد والا لزم انحصار اليقين في القضايا الضرورية (قال لان الحاكم الخ) هذا وجه ضبط الاقسام الستة وليس دليلا عقليا للاختصاص كما لا يخفى (قال واما العقل) أي بدون استعانة من الحس (قال أو الحس) معنى كونه حاكما انه لا يتوقف حكم العقل بعد الاحساس على امر آخر فكأنه الحاكم بخلاف ما اذا كان الحاكم

و انه اعتقاد واحد قلت ان تفسيرهم الذي قالوه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين لان الجزم تفصيله اعتقاداه لا يكون الا كذا فرجهم الامر الى ما قاله الشارح وقوله وبالتقليد الاول وهو قوله مع اعتقاده الخ فان قلت ان الظن ليس داخلا في المجلس حتى يخرج بالفصل لان الاعتقاد هو حكم الذهن الجازم فليس شاملا للظن قلت المراد بالاعتقاد في هذا التعريف بلعني المدعو عند المناقشة وهو حصول الصورة وهذا شامل له فلذا أخرجهما لفصل تأمل (قوله لان الحاكم الخ) هذا وجه ضبط الاقسام الستة وليس دليلا عقليا للاختصاص لعدم ترده بين الثبني والاثبات كما لا يخفى (قوله أما العقل) أي بدون استعانة من الحس (قوله أو الحس) ظاهره ان الحاكم نفس الحس وليس كذلك بل الحاكم اتما هو العقل لكن لما كان العقل لا يتوقف حكمه على شيء بعد الاحساس فكان الحس هو الحاكم بخلاف ما اذا كان الحاكم مركبا منهما فان العقل يتوقف حكمه حينئذ بعد الاحساس على انضمام قياس خفي كاسيانيه ان شاء الله

( قوله بمجرد تصور الطرفين ) أي سواء كان بديهياً كالمثال المذكور فإن تصور الكل والجزء بديهي أو كان نظرياً نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجح ( قوله الشكل أعظم من الجزء ) أي الشكل المقداري أعظم في المقدار من جزئية الجزء المقداري فإذا تصور الطرفین أعني الشكل وأعظميته من الجزء حكم العقل أي ادراك ثبوت أعظمية الشكل من الجزء ولا يتوقف في حكمه على شيء آخر أصلاً ( قوله فلا بد أن لا يقيس تلك الواسطة الخ ) بل تكون تصورات اطرافها ملزومة لقياس يوجب الحكم فيها فهي قريبة من الاوليات ولم تكن تلك القضايا مبادي أول ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس ( قوله والا ) أي بان غاب ( قوله ونسي ) ( ٢٤٢ ) أي تلك القضايا المحكوم فيها بواسطة قياس لا يقيس عن الذهن قضايا قياساتها

معا أي مصاحب لها في الذهن ( قوله الاربعة زوج ) أي فهذه قضية قريبة من الاوليات لان حكم العقل متوقف على قياس لا يقيس عن العقل ففي حالة قوله الاربعة زوج قام بذهنه انها منقسمة بمساويين وكل ما هو كذلك فهو زوج ( قوله فان من تصور الاربعة الخ ) ظاهره ان الاربعة غير الزوجية وغير الانقسام بمساويين بل الاربعة لها معنى والزوج له معنى والانقسام لازم لها وهو كذلك فالاربعة هو ما تركب من اربع وحدات والزوج كون العدد مشتملاً على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الانقسام ولذا اذا تردد الذهن في فردية العدد وزوجيته قسه فان اقسام بمساويين حكم بانه زوج والا حكم بانه فرد كما قيل ان الزوجية هو الانقسام بمساويين وهم ( قال فهي المشاهدات ) سواء كانت جزئية كقولنا هذه النار حارة أو كلية نحو كل النار حارة فان الاحساس بالجزئيات الكثيرة تعد النفس لقبول الحكم السكلي والفرق بينه وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات اما حقيقياً او ادماً كما مر ( قال ان كان من الحواس الباطنة الخ ) اختلف في ان هذه القوة ماذا هي من احدى القوى المدركة

ضعف الاثنين فيه تسمح لان هذا لازم للاربعة لانه حقيقياً تأمل ( قوله قياسها معها في الذهن ) أي وحدانيات ملحوظ في الذهن ( قوله كالحكم بأن الشمس الخ ) فالحكم بضاعة الشمس هو العقل بواسطة الحس أي وكالحكم بان النار حارة أو كل نار حارة لكن للمشاهد في الثاني الجزئيات والاحساس بالجزئيات الكثيرة يصير النفس قابلة للحكم السكلي لان العقل انما يدرك الامور السكلية والفرق بين هذا وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات كلها حقيقة أو ادماً كما مر بخلاف المشاهدات هنا فان مشاهدات الجزئيات الكثيرة كاف فتأمل ( قوله ان كان من الحواس الباطنة الخ ) اعلم انها اختلفت في هذه القوة للمدركة للامور التي يجدها الشخص من نفسه كالطبع والعطش والغضب هل هي من احدى

التوى المشددة الحسنة المشهورة أعني الواهمة والحس المشترك والحال الى آخرها ثم هي قوي أخرى يقال لها وجدانيات قولان في المسئلة ثم انه على القول بأنها اجدادها فالظاهر انها الوهم وعلى هذا قالوهم ان ادرك المعاني الجزئية الجسدية أي القائمة بالحس كالغضب والجوع التي يكون ادراكها بمحصولها انفسها سميت تلك المدركات وجدانيات وان ادرك المعاني الجزئية التي ادركها بثلاث سميت تلك المدركات وهيات والشارح هنا أطلق الوجدانيات على ما يشمل القسمين ولذا لم يذكر الوهيات سابقاً من الضروريات والوجدانيات ما نجد نفوسنا كمشعورنا بذواتنا وبافعال ذاتنا ( قوله قضايًا يحكم العقل بها الخ ) مثل قولك مكة موجودة أو بغداد موجودة فهذه قضية يحكم العقل بضمونها بواسطة السماع فالحكم هنا العقل والحس وحيث لا فلاح من الاستناد الى قياس خفي بان تقول هذا خبر قوم يستحيل توطئهم على الكذب وكل ( ٢٤٣ ) خبر قوم كذلك فدلوه واقع يشج

هذا الخبر واقع فحكم العقل بوجود مكة متوقف بعد الاحساس على قياس خفي أي غير مصرح به في العبارة \* واعلم انه يشترط في التواتر ان يكون مستنده الحس بان يكون المحبرون كلم طينوا ذلك الامر الذي أخبروا به لانهم سمعوا عن عدد لا يفيد خبرهم العلم الضروري والا فلا ولعله ترك هذا القيد لان احالة العقل توطئهم على الكذب لا تكون الا في المحسوس فتأمل ( قوله ومبلغ الشهادات الخ ) المراد بالشهادات اليقينية أي والمدد الموصول أي المقيد لليقينية غير منحصر الخ ( قوله بل الحاكم بكلم

وجدانيات كالحكم بان لنا خوفاً وغضباً وان كان مركباً من الحس والعقل فالس اما ان يكون حسب السمع أو غيره فان كان حسب السمع فهي للتواترات وهي قضايًا يحكم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير أحال العقل توطئهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وينداد ومبالغ الشهادات غير منحصرة في عدد بل الحاكم بكلم العدد حصول اليقين ومن الناس من عين عدد التواترات وليس بشئ \* وان كان غير حسب السمع فاما أن يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد أخرى أولاً يحتاج فان احتاج في الخبرات كالحكم بان شرب السموميا مسهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتاج الى تكرار المشاهدة في الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد المشهورة أو من غيرها قال الامام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احديهما فالظاهر انها الوهم فالمعاني الجزئية الجسدية التي يكون ادراكها بمحصولها انفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها بثلاث تسمى وهيات وهيات كذا أفاده بعض الفضلاء في تليقاته على شرح مختصر الاصول والشارح اطلق الوجدانيات ههنا على ما يشمل القسمين فلذا لم يذكر الوهيات قسماً سابها من الضروريات ومن الوجدانيات ما نجد نفوسنا لا بالآتنا كمشعورنا بذواتنا وبافعال ذاتنا ( قال بواسطة السماع الخ ) ولا بد مع ذلك من اضمام قياس خفي وهو انه خبر قوم يستحيل توطئهم على الكذب وكل خبر كذلك فدلوه واقع الا ان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولذا يفيد التواتر العلم للبه والصبيان بخلاف خبر الرسول فانه يفيد العلم النظري لاحتياجه الى قياس فكري ويشترط في التواتر ان تكون مستندة الى الحس فيكون الحاصل من التواتر علماً جزئياً من شأنه ان يحصل بالاحساس ولعله ترك هذا القيد لان استحالة العقل توطئهم على الكذب لا يكون الا في المحسوس ( قال فهي الخبرات ) ولا بد فيها من اضمام قياس خفي وهو الوقوع المكرر على نهج واحد دائماً او اكثر لا يكون اتفاقاً بل لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب \* واذا علم حصول السبب علم حصول المسبب قطعا ( قال وان لم يحتاج الى تكرار الخ ) هذا يخالف لما

( م — ٣٢ — شروح الشمية ثاني ) العدد الخ أي فاذا حصل اليقين من عشرين استدل بحصول اليقين على كمال العدد المقيد خبره اليقين فكمال العدد يعرف باليقين لان اليقين يعرف بالعدد اذ لا يقال اليقين يحصل من عشرين جزءاً ( قوله مرة بعد أخرى ) اما ان يكون مرتبطاً بقوله تكرر حيث لا بد من حصول ذلك ثلاث مرات لان التكرر يحصل بمرتين والتكرر الثاني يحصل بالمرّة الثالثة ويحتمل ان يكون مرتبطاً بالمشاهدة على انه تفسير لتكررها فلي هذا يكفي الحصول مرتان وهذا هو الاظهر ( قوله بواسطة مشاهدات ) أي جنس مشاهدات والا لاقتضي انه لا بد من خمسة فاكثر لان الجمع أقله ثلاثة وتكراره يحصل بثلثه وهو يخالف لما تأمل ( قوله كالعلم بان نور القمر الخ ) أي بناء على ما ذهبوا اليه من ان القمر جرم أسود وكثرة ضيائه وقتها بحسب القرب والبعد من الشمس

( قوله اختلاف أوضاعه ) أي أحواله وقوله قريباً وبعداً أي من جهة القرب والبعد ( قوله والحدس هو سرعة الانتقال الخ ) أي فال المطلوب الحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس فالبيدي حصول الضوء عند القرب وعدمه عند عدم القرب أعني اختلاف التشكلات عند اختلاف الاحوال ( قوله ويقابله ) أي يقابل الحدس ( قوله فانه حركة الذهن الخ ) مثلاً العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث قام بالتكلم حركتان الأولى حركتها من المطلب الى جهة المبادي وهي المقدمتان \* والحركة الثانية انتقالها من المبادي ورجوعها للمطلب فالتكلم يلاحظ الدعوى وهي حدوث العالم ولكن لا يعلم هل ذلك واقع أولاً فيرتب المقدمات فقد توجهت نفسه وتحركت من المطلب للمبادي فإذا أقام الدليل بأن رتب المقدمات فينتقل الذهن من تلك المبادي للمطلوب ( قوله حركة الذهن نحو المبادي ) أي حركتها من المطلب للمبادي وقوله ورجوعه عنها أي ورجوع الذهن عن تلك المبادي الى المطلوب ( قوله من حركتين ) أي حركة لتحصيل المبادي وحركة لتحصيل المطلب ( قوله اذ لا حركة فيه أصلاً ) أي لا حركة ( ٢٤٤ ) للذهن فيه من المبادي للمطلب هذا هو الثاني وذلك لان الذهن ينتقل

من نور الشمس لاختلاف تشكلاته التورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريباً وبعداً \* والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطلب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى المطلب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه أصلاً والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود وحقيقته أن تستنتج المبادي ( قوله والحدس هو سرعة الانتقال ) أقول فيه مساهلة في العبارة موافقة للمتن فان السرعة من الاوصاف المارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بأن لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تساع فجعل كون الانتقال دفعة سرعة والامر حين

من المبادي الى المطلب على سبيل التدريج من غير مهلة فكان زمان حصول المبادي وحصول المطلب واحد وانما قلنا ان الثاني إنما هو الحركة من المبادي للمطلب لان المبادي قد تسع ابتداءه من غير فكر وقد تحصل بفكر وقوله والانتقال فيه أي الانتقال فيه من المبادي للمطلب ليس بحركة وقوله لان الحركة تدريجية أي حاصلة بسرعة من غير مهلة فسرعة الانتقال كانه لم

في شرح المواقف من انه لا بد في الحدسيات من تكرار المشاهدات ومقارنة القياس الخفي كما في المجربات والفرق بينهما ان السبب في المجربات معلوم السبب محمول الماهية فلذا كان القياس المقارن لها قياساً واحداً وهو انه لو لم يكن لعله لم يكن دائماً أو أكثر وأما السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية فلذلك كان المقارن لها اقيسة مختلفة بحسب اختلاف العمل في ماهايتها انتهى والحق ان الحدسيات لا يحتاج الى المشاهدة فضلاً عن تكررها فان المطلب العقلية قد يكون حدسية والامر حين لانه حقق بعد التعريف بها ماهو المراد ( قال من حركتين ) حركة لتحصيل المبادي وحركة لترتيبها ( قال اذ لا حركة فيه ) أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تستنتج المبادي والمطلوب معاً في الذهن من غير تقدم شوق وطلب ( قال وحقيقته ان تستنتج المبادي الخ ) يعني

يوجد حركة وان كان الواقع ان فيه حركة لكنها سرية \* وانما كان الواقع ذلك لما تقدم ان الحدس هو المرتبة سرعة الانتقال الخ والسرعة كالبطؤ من أوصاف الحركة \* فالخالص ان الفكر حركته في الانتقال من المبادي للمطلب فيها بطؤ بخلاف الحركة في الحدسيات فانها سرية فسرعتها كانت لم تكن موجودة أصلاً ( قوله الى الوجود ) أي لان هذه الحركة لما لم يحصل فيها بطؤ كالحاصلة في الفكر فكان المبادي والمطلب حصلاً في آن واحد بخلاف الحاصلة في الفكر فانها بطؤها وظهور ان زمان حصول المطلب غير زمان العلم بالمقدمات الثابت لها واعتبروها هكذا قرر الشيخ بعد ان قرر ما قاله عبد الحكيم والذي قاله عبد الحكيم ان قوله اذ لا حركة فيه أصلاً أي لا حركة فيه لازمة من الحركتين أصلاً أي انه لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تظهر المبادي والمطلوب معاً في الذهن من غير تقدم شوق \* وقد يحصل حركة الشوق وحدها كان يخطر بالبال هل نور القمر مستفاد أولاً فينتقل الذهن الى التشكلات ومن المبادي فيجاءها المطلب فالوجود حينئذ حركة \* وانما لو خطر ابتداء التشكلات والمطلوب معاً لم يكن هناك حركة أصلاً \* ثم انه ارتضي الاول ورجع عما لعبد الحكيم ( قوله وحقيقته ) أي حقيقة الحدس وقوله ان تستنتج أي تظهر



( قوله فيحصل المطلوب ) الفاء للترتيب في الزمان على ما قلناه أولاً من أن زمان المبادي غير زمان المطلوب في الواقع إلا أن تلك الحركة على سبيل التدرج وأما على ما قلناه عبد الحكيم فقد تكون للترتيب في التمثل فيها إذا حصل في آن واحد ( قوله والمجربات والحسنيات ليست بحجة إلخ ) أي وكذلك المتواترات كما قال ( ٢٤٥ ) المصنف لا يكون حجة على الصير

لاحتمال أنهم يبلغونه التواتر وأما لم يذكرها الشارح لأنها لا تقيد الأحكام جزئياً من شأنه أن يحصل بالأحاساس فهي لا تستعمل في العلوم إذ المستعمل إنما هو المفيد للسلطات ( قوله في عبارته مساهلة ) وذلك لأن ظاهره أن البرهان مقصور على المؤلف من الضروريات الست فقط مع أن البرهان هو المؤلف من اليقنيات سواء كانت ضرورية وهي الست السابقة أو نظرية فقد أقام اليقنيات مقامها ( قوله علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ) أي علة للتصديق بثبوت الأكبر للأصغر ( قوله لأنه يعطي اللبية ) أي يفيد العلة أي يفيد أن الاوسط علة في ثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج ( قوله متفنن الاخلاط ) أي متفنن الطوائف الأربع التي هي الصغراء والبلغم والسوداء والدم فكل شخص لا بد

الرتبة في الذهن فيحصل المطلوب فيه والمجربات والحسنيات ليست بحجة على الغير لجواز أن لا يحصل له الحدس أو التجربة المفيدان للعلم بهما قال

( والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهان وهو ما لمي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متفنن الاخلاط وكل متفنن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم \* وأما التي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متفنن الاخلاط فهذا متفنن الاخلاط )

( أقول ) في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقنيات سواء كانت ابتداء وهي الضروريات الست أو بواسطة وهي النظريات والحد الاوسط فيه لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً فهو برهان لمي لأنه يعطي اللبية في الذهن والخارج كقولنا هذا متفنن الاخلاط وكل متفنن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاط كما أنه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وإن لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة إلا في الذهن فهو برهان إتي لأنه يفيد انية النسبة في الخارج دون لبيتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متفنن الاخلاط فهذا متفنن الاخلاط فالحي وإن كانت علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن إلا أنها ليست علة له في الخارج بل العكس قال

وأما غير اليقنيات فست مشهورات وهي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رافة وحجة أو إضعاف من عادات وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات أن الانسان ( لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة \* ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكن قوم مشهورات وأهل كل صناعة يحكم بها \* ومسلمات وهي قضايا تسلّم من الجهم فينبى عليها

إن استفاء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الاولى أو لا ( قال والمجربات ) وكذا المتواترات إلا أنه لم يذكرها لأنها لا تقيد الأحكام جزئياً من شأنه أن يحصل بالأحاساس فهي لا تستعمل في العلوم ( قال في عبارته مساهلة ) بإقامة أصل اليقنيات مقامها ( قال علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ) أي علة للتصديق بثبوت الأكبر للأصغر ( قال لأنه يعطي اللبية في الذهن والخارج ) معنى إعطاء اللبية في الذهن إعطاء السبب في التصديق ومعنى إعطاء اللبية في الخارج إعطاء سبب الحكم في الوجود الخارجي على ما في شرح المطالع فهو يعطي اللبية على الإطلاق فيكون كاملاً في إقادتها فلذلك يسمى برهاناً لما قلنا دفع ما قبل أن ذكر إعطاء اللبية في الذهن مستدرك لاشتراكه بين البرهانين ( قال لأنه يفيد انية النسبة في الخارج ) أي تحقق النسبة بين الأصغر والأكبر في خارج الذهن دون لبيتها أي في الخارج

من اجتماعها فيه لكن نارة تمتد ولا يزيد أحدها على ما فيها وهذا معتدل للزواج والاخلاط وإن زاد أحدها قيل له متفنن الاخلاط أي متفيرا ويقال صفراوى إن كان الزائد هو الصفراء وبلغنى إن كان الزائد انما هو الباقم وهكذا ( قوله لأنه يفيد انية النسبة ) أي ثبوتها في الذهن أي يفيد تحقق النسبة في الذهن دون لبيتها أي دون تحققها في الخارج

(قوله وهي قضاي) معترف بها جميع الناس لم يرد بالناس الاستتراق الحقيقي اذ لا قضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل المراد الاستتراق العرفي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو أهل صناعة أو نحو ذلك ثم انه لا بد من اعتبار الحينة أي يحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس لأجل ان تخرج الاوليات أو من تقييد القضايا بغير اليقينية بقرينة المقسم تأمل وقوله يترف بها أي يمدولها (قوله العدل حسن) قضية مسلم مدلولها لكل أهل ملت ومشورة الحكم وسبب شهرتها مافي العدل من المصلحة العامة (قوله من الحية) أي القصب (قوله كشف العورة مذموم) (٢٤٦) أي فبذه قضية مشهورة وسبب شهرتها مافي كشف العورة من التعصب اذ الشخص

الكلام لدفعه كاستياف الفقهاء مسائل أصول الفقه \* والقياس المؤلف من هذين يسمى جدالاً والفرض منه اقناع القاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم \* ومقبولات وهي قضايا تؤخذ عن معتقد فيه اما لامر سجاوى أو لزيد عقل ودين كالأخوذات من أهل العلم والزهدي \* ومثبوتات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق \* والقياس المؤلف من هذين يسمى خطابة والفرض منه ترغيب السامع فيما يفهمه من تهذيب الاخلاق وأمر الدين \* ومخيلات وهي قضايا اذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيراً عجيماً من قبض وبسط كقولهم الحمر ياقوتة سبالة والصل صرة مبهوعة \* والقياس المؤلف منها يسمى شراً والفرض منه افعال النفس بالترغيب والتفجير وزوجه الوزن والصوت الطيب \* ووهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لانهاية له ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم لموافقته العقل في مقدمات القياس التامج لنقيض حكمه وانكاره وفيه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والفرض منه افعال الخصم وتقليطه )

(أقول ) من غير اليقينية المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيها بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح \* وأما مافي طبائهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمود \* وأما مافيهم من الحية كقولنا كشف العورة مذموم \* وأما افعالهم من (قال والفرض منه الزام الخصم) أي اسكاه فان الجدلى قد يكون مجيئاً حافظاً للرأى وغاية سعيه ان لا يصير ملزوماً وقد يكون سائلاً معترضاً هادماً بوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم (قال وهي قضايا يعترف بها جميع الناس) لم يرد بالناس الاستتراق الحقيقي اذ لا قضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل العرفي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك فلا بد من اعتبار قيد الحينة أي يحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس ليخرج الاوليات أو تهديد القضايا بغير اليقينية بقرينة المقسم والقول بأنه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبارها ومن المشهورات باعتبارها يتأني جمل كل واحد منهما قسماً للمقابلين أي اليقينيات وغيرها فانه لا يمكن أن يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار آخر اذ لا يجامع اليقين بغيره وبهذا ظهر فساد ما قبل الجدلى قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية أو أولية على انه يستلزم تداخل الصناعات الحسن

يكره ان ترى عورة ويحصل له سبب رويها عصوبة وحية وصعوبة (قوله واما اتصالهم) أي تأثر نفوسهم بالناسي ذلك التأثير من عاداتهم أو من شرائع وآداب مثلاً قول أهل الهند أي الجوس ذبح الحيوان قبيح قضية مشهورة فيها بينهم وسبب شهرتها كراهيتهم لذبح الحيوان والكراهية تأثر وأفعال النفس وهذه الكراهية ناشئة من اعتيادهم لذبح ذبائحهم وكذا ذبح الحيوان غير قبيح قضية مشهورة عندنا بسبب شهرتها حسن ذبائحهم وهذا الحسن الذي هو تأثر وافعال للنفس ناشئ من اعتياد لذبح هذا مثال ما اذا كان التأثير والافعال صادراً وناشئاً من العادة أي الاعتياد ومثال ما اذا

كاز صادر من الشرائع كقولك الوتر مندوب فانه قضية مشهورة وسبب شهرتها تأثر النفوس بحسن الوتر وهذا اما جاء عاداتهم من الشرائع أي الاحاديث وبهذا أي بحمل الشرائع على الاحاديث تامل ان القضايا غير الشرائع وان الاتصالات حصلت من فهم الشرائع وحصل بسبب هذه الاتصالات تلك القضايا ومثال ما اذا كان التأثير والافعال ناشئاً عن آداب غير شرعية كقولك مذ ذواية الدخان بمجالس أهل الفضل قبيح وعدم مدهامدوح فان هذه مشهورة وسبب شهرتها افعال النفس وتأثرها بحسن عدم المذوقية الناشئ ذلك من أي الآداب الامور المستعملة بين الناس كان تعجب زيدا لافضل ذلك بمجالس أهل الفضل وكذا عمرو وخالد وكل من فعله يلام عليه فيؤخذ من اعتياد الافراد تلك القضية السلبية بسبب الافعال الحاصل في النفس فتأمل

قوله لو فرض نفسه خالية الخ ) أى قال لعل لو خلى مع نفسه لا يحكم بان كشف العورة مذموم بخلاف كون الواحد نصف الاثنين فانه يحكم بها ( قوله ولكل أهل صناعة الخ ) الا ترى الى المراكبة فان لم اصطلاحات لانها أى معاشر الفقهاء فتوكل أخذ الراجح وقت الطيب ممدوح فهذه مشهورة بينهم دون غيرهم ( قوله وهي قضايا تسلم ) أى قضايا من المدعى تسلم من الخصم أى يسلم للخصم أى يسلمها الخصم وهو المناظر فمن معنى اللام وقوله ويبنى عليها السلام أى ويبنى للمدعى على تلك القضايا السلام لدفع الخصم بان يقول المدعى للخصم اذا سلمت أيها الخصم تلك القضايا ( ٢٤٧ ) لزمك تسلم المدعى وسقط اعتراضك

عاداتهم كقبض ذبح الحيوانات عند أهل الهند وعدم قبضه عند غيرهم \* وأما من شرائع وأداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات وفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور الفائرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عادتهم وآدابهم ولكل أهل صناعة أيضاً مشهورات بحسب صناعاتهم \* ومنها المسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسجلة فيما بينهما خاصة أو بين أهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقهاء على وجوب الزكاة في حلى البالغة بقوله عليه الصلاة والسلام في الحلى زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا تسلم انه حجة فتقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن نأخذه هنا مسلماً والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلاً والفرض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان \* ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ عن يثقة فيه اما لامر ساهى من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء \* وإما لاختصاصه بمنزلة عقل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافذة جداً في تعظيم أمر الله تعالى والشقة على خلق الله تعالى \* ومنها المظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجوز قبضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة

( قال تؤخذ من يثقة فيه ) فلا بد هنا ايضا من اعتبار الحيثية أو التقيد بغير اليقينية فلا يرد ان المأخوذ من يثقة فيه قد يكون يقينياً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة ( قال كالانبياء عليهم الصلوة والسلام ) الصواب تركه لان القضايا المأخوذة من الانبياء قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر شأنه هذا فهو صادق ولعله اراد اخبارهم في غير الاحكام التبليغية فان كذبهم فيه جائز عقلاً مع عدم وقوعه نقلاً على ما بين في محله ( قال يحكم بها العقل حكماً راجحاً ) أى سبب الحكم بها هو الرجحان فيخرج المشهورات والمسلمات والمقبولات ويدخل التجريبات والمتواترات والحنسيات الغير الواصلة حد الجزم ثم أنهم خصوا الجدول والخطابة بالقياس لانهم لا يثبتون الا عنه والا فاما قد يكونان استقراء وتمثيلاً

مكارة وانكاراً للواقع ( قوله واقناع من هو قاصر الخ ) وذلك كما يقال للقاصر عن ادراك البرهان اليقيني في الواحد ان يقولوا كان هناك الهان ففسدت الملكة بدليل فساد المركب حين وجود رئيسين لها فالتقدمات غير يقينية ومسلمة ( قوله تؤخذ من يثقة فيه ) لا بد من اعتبار الحيثية أي من حيث انه يعتقد فيه فلا يرد ان المأخوذ من يثقة فيه قد يكون يقينياً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة ( قوله كالانبياء ) الصواب اسقاطه لان القضايا المأخوذة من الانبياء يقينية نظرية لانها نائمة ببرهان هو ان هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر من هو كذلك فهو يقيني

( قوله والغرض منها ترغيب الناس الخ ) أي أن الغرض من الخطابة تحصيل أحكام تنفع الناس أو تضرهم ليرغبوا في الاتيان بها أو ينفروا عنها فيتم لهم أمر المماش والمعاد ( قوله بخيل بها ) أي يقصد إقناع مدلول القضايا في الخيال لتأثر النفس بالقبض أو البسط الموجبين للتغير أو الرغبة ( قوله كما اذا قيل ) أي لمن لا يعرف الحمر وارتد أن ترغبه في شربه ( قوله واذا قيل ) أي لمن لا يعرف حقيقة السل وارتد أن تنفره عنه ( قوله مرة مهوعة ) أي طعمه المرارة وقوله مهوعه أي مقبأة أي موزنة لائق ( قوله والغرض منه اتصال النفس الخ ) يعني أن الشاعر أي المتكلم يورد المقدمات الخييلة على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة ( ٢٤٨ ) منه بالذات إنما المقصود منه الترغيب والترهيب فيها بمنزلة النتيجة له ( قوله وزيد

في ذلك ) أي وزيد ذلك  
 للقياس المسمى بالشعر في  
 الترغيبان يكون على وزن  
 خاص الخ \* وقوله ان  
 يكون الشعر أظهر في  
 محل الاضمار تأمل ( قوله  
 ان يكون الشعر ) على  
 وزن الوزن كما قال السعد  
 هو هيئة تابعة لنظام ترتيب  
 الحركات والسكنات وتناوبها  
 في العدد والمقدار بحيث  
 تجذب النفس من ادراكها  
 لذة مخصوصة ومثال ما  
 اذا كان على وزن قول  
 بعض الخواارج \* من  
 يستقيم يحرم منه \* ومن  
 يترغ يخصص بالترغيب  
 والتكرير \* الف الهجا لما  
 استقام فغناه \* عجم وفاز  
 به اعوجاج النون \* تأمل  
 ( قوله لان حكم الوهميات  
 في المحسوسات الخ ) أي  
 قالوه تارة يتعلق بالمحسوسات

والغرض منها ترغيب الناس فيها ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما فعله الخطباء والوعاظ \* ومنها  
 الخيالات وهي قضايا يخيل بها فتأثر النفس منها قبضا وبسطا فتشعر أو ترغب كما اذا قيل الحمر  
 ياقوتة سيالة أبسطت النفس ورغبت في شربها \* واذا قيل السمل مرة مهوعة اقتضت وتشغرت  
 عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه اتصال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في  
 ذلك أن يكون الشعر على وزن لطيف أو بشد بصوت طيب \* ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة  
 يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة \* وإنما قيد بالأمور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في  
 المحسوسات ليس بكاذب كما اذا حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء وذلك لان الوهم قوة  
 جسمية للانسان تدرك بها الجزئيات المنترعة من المحسوسات فهي تابعة للحس

( قال والغرض منها ترغيب الناس الخ ) أي الغرض من الخطابة تحصيل أحكام ينفع الناس أو  
 يضرهم ليرغبوا في الاتيان منها أو ينفروا عنها فيتم لهم أمر المماش والمعاد ( قال بخيل بها )  
 أي يوقع تلك القضايا في الخيال لتأثر النفس بالقبض أو البسط الموجبين للنفرة أو الرغبة  
 وذلك لان النفس أطوع للتخييل من التصديق لانه أعزب والذوالفها به سواء كانت مسلمة  
 أو غير مسلمة صادقة أو كاذبة وأسباب التخييل كثيرة بعضها يتعلق باللفظ وبعضها بالمعنى  
 وبعضها بغير ذلك ( قال السمل مرة مهوعة ) اما بضم الميم ضداً لخلو وبالكسر الصفراء والتبويب  
 في كردن ) كذا في التاج وبعض النسخ مقبأة بصيغة اسم الناعل أو المنعول ( قال والغرض منه الخ )  
 يعني أن الشاعر يورد المقدمات الخييلة على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة منها  
 بالذات إنما المقصود منه الترغيب والترهيب فيها بمنزلة النتيجة له ( قال على وزن لطيف ) قال  
 المحقق التفتازاني الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبهما في العدد والمقدار  
 بحيث تجذب النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوق والانشاد شعر خواندن ( قال وإنما  
 قيدنا الأمور بالغير المحسوسة ) مع أن الكاذب للوهم لا يكون الا فيها فقيده بالكاذبة مفعن عنها  
 للإشارة إلى أن حكم الوهم في الأمور المحسوسة ليس بكاذب ( قال قوة جسمية ) أي حالة في الجسم وهو  
 آخر البطن الاوسط من الدماغ ( قال يدرك الجزئيات المنترعة الخ ) دون الكلليات والجزئيات

أي بالأمور المنترعة من المحسوسات وتارة يتعلق بالأمور الغير المحسوسة أي المنترعة من غير المحسوسات هذا  
 ظاهره وظاهر ما يأتي في قوله قوة جسمية الخ انه إنما يتعلق بالاول فقط الا ان يقال ان وظيفته الاول وتارة يتعدى عن  
 وظيفته الى الثاني فيكون حكمه كاذبا وزعيما أفاد هذا قوله فيما يأتي فان حكم على غير المحسوسات الخ ( قوله قوة جسمية )  
 أي حالة في الجسم وهو آخر البطن الاوسط من الدماغ ( قوله بها تدرك الجزئيات المنترعة الخ ) أي دون الكلليات ودون  
 الجزئيات المنترعة من غير المحسوسات ( قوله فهي تابعة للحس ) أي قالوه تابع للحس في الإدراك وذلك كما لو نظرت الى وجه  
 شخص جميل فتجده حسنا فأحسن جزئي منترع من محسوس وهو الشخص وهذا الحسن يدركه الوهم لا العقل لان حسن

هذا الشخص بمقصوده جزئي لا يدركه العقل لانه انما يدرك الكليات وانما يد المعاني الجزئية المنزعة من المحسوسات الجزئية الوهم لكن بعد ادراك البصر له ( قوله فاذا حكم على المحسوسات الخ ) أي بالامور المنزعة منها المدركة للوهم كما لو قلت زيد حسن أو قبيح فقد حكمت بالحسن والقبح للمدركين للوهم ( قوله وان حكم على غير المحسوسات بأحكامها ) أي بأحكام المحسوسات كالحكم بان كل موجود مشار اليه أي اشارة حسية وانما كان هذا كاذبا لان من جملة كل موجود المولى جل وعلا فلا يشار اليه اشارة حسية لاستلزام الجهة ( قوله وان وراء العالم الخ ) أي وكالحكم بان وراء العالم فضاء لايتناهى فالرواء غير محسوس قادرا له كاله الحكم عليه بانه فضاء وخلاء وكذب والمراد بالعالم العرش وما انطوى عليه فان قلت اذا كان الحكم بان وراء العالم فضاء كذب فما الصادق قات توقف السنوح في ذلك فخرمه وحكمه بذلك كاذب ( قوله فان الوهم والحس الخ ) دليل بما يفهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات الخ أي وانما صدر ذلك ( ٢٤٩ ) لان الخ وحاصل ذلك ان النفس

يعني الروح لا تدرك بذاتها شيئا بل بواسطة العقل والعقل لا يدرك الا الصحيح قالوهم قد يسبق للنفس قبل العقل قطعيه في الاحكام في غير مدركات العقل مثلا العقل لا يدرك ان المولى جسم بخلاف الوهم فيدركه كذلك فتارة يسبق الوهم للنفس فتحكم بالجمعية وانما زاد الشارح الحس في قوله لان الوهم والحس مع ان الكلام في الوهم لان الحس هو المادة للوهم الموصل له وقوله سبقا للنفس بآلهة للموحدة من سبق بمعنى انهما حصلتا

فاذا حكم على المحسوسات كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لايتناهى فان الحس والوهم سبقا الى النفس فهي منجذبة اليها مسخرة لها حتى ان احكام الوهميات ربما لم تتميز عندها من الاوليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما احكام الوهم بقي التباس الاوليات ولم يكد يرتفع أصلا \* وما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لتقيض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع انه يوافق العقل في أن الميت جاد والجاد لا يخاف منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة تكس الوهم وأكرها والقياس المركب منها يسمى سفسطة والغرض منه تليط الخصم واسكانه وأعظم فائدة معرفتها الاحتراز عنها قال ( والمغالطة قياس يفسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب السكينة

المنزعة من غير المحسوسات ( قال فان الحس والوهم الخ ) دليل لما يفهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات باحكامها وهي أن يحكم على غير المحسوسات مع كونها تابعة للحس وللفظ سبقا بآلهة الموحدة من السابق بمعنى ( يشتركون ) يعني انهما حصلتا للنفس ووصلا اليه قبل العقل وهي منجذبة اليهما مسخرة لها فلذلك تليقهما في الاحكام في غير مدركاتهما وفي بعض النسخ آلهة المتقوطة بتطنتين من تحت بصيغة المجهول من السوق بمعنى ( رائدن ) والمال واحد وتكس من حد ضرب من النكوس بمعنى بركتين والسفسطة مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التليس ومضاه الحكمة الموهمة ( قال والمغالطة الخ ) المغالطة اعم من السفسطة لشمولها للقياس الفاسد الصورة فذكرها ههنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة ( قال لا يكون على هيئة منتجة ) لكن يكون شبهة بها ولذا يقع الغلط

العقل فهي منجذبة اليها لغلبتها لها فلذلك تليقهما في الاحكام في غير مدركات العقل ( قوله ربما لم تتميز عندها من الاوليات ) وذلك كاعتقاد الكفار ان الموتى لايعشون فان ذلك صار بمنزلة الاوليات لم بحسب الحس والوهم ( قوله ولولا دفع العقل والشرع الخ ) أي كدفع العقل ان الله جسم ودفع الشرائع كون الميت لايعبث ( قوله بقي التباسا ) أي الاحكام الوهمية ( قوله ولم يكد يرتفع أصلا ) أي ولم يقرب ذلك الاتباس من الرفع ( قوله انه يساعد ) العقل أي الوهم يوافق العقل في المقدمات الخ ) وقوله ما حكم أي الوهم بها ( قوله تكس ) من باب ضرب أي رجح ( قوله وسفسطة ) مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التليس ومضاه الحكمة الموهمة ( قوله للاحتراز عنها ) أي فلا يرتكبها واذا أتى بها الغير لم يعرفها ( قوله المغالطة قياس الخ ) المغالطة اعم من السفسطة لشمولها للقياس الفاسد الصورة فذكرها هنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة ( قوله بان لا يكون على هيئة منتجة ) أي لكن تكون شبهة لها ولذا يقع الغلط

( قوله كقولنا كل انسان بشر الخ ) حاصله ان الدعوى كل انسان ضحك وهي عين السكبرى لان كل بشر ضحك مرادف لكل انسان ضحك لان البشر هو الحيوان الناطق فالخلاف بينهما اما هو في اللفظ بل الحمل في الصغرى مانى لاتحاد المحمول والموضوع ينفى السائل لما كان غرضه تحقيق الدعوى وأتى له المستدل بدليل غير متنج قدمنه من مفسوده لانه لما استدل على الشيء بنفسه لم يحصل مطلوبه ( قوله كقولنا لصورة الفرس الخ ) فالكذب اما هو في الصغرى ان أردنا منها الحقيقة والكبرى صادقة ان جعلنا موضوعها الفرس الحقيقي وان أريد منه الفرس مطلقاً حقيقياً أو مجازياً فهي كاذبة أيضاً لكن على الاول لم يتكرر الحد الاوسط فهو قاسد من حيث ( ٢٥٠ ) الهيئة أيضاً ( قوله ينتج بعض الانسان فرس ) أي لانه من الشكل الثالث

أو الكيفية أو الجهة أو مادته بان يكون بعض المقدمة والمطلوب شيئاً واحداً لكون اللفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحك فكل انسان ضحك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس المتقوش على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة أو من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل الانسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وأخذ الامور الذهنية مكان البنية وبالعكس فليك برامضة كل ذلك لثلاث تقع في القاطع والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائياً ان قابل بها الحكم ومشاعياً ان قابل بها الجدلي (

وهو لا ينتج الاجزئية كما مر ) قوله وهو المصادرة على المطلوب يقال صادرة على كذا منتهى منه فالمستدل حين أخذ المدعي جزءاً من الدليل منع السائل من مطلوبه ( قوله اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه انسان وفرس ) أي ليس شيء واحد يصدق عليه الامر ان في آن واحد واذا لم يكن شيء موصوفاً بهذه الصفة فالصغرى كاذبة ووجه كون هذا القياس يشبه الصادق من حيث المعنى لانك تقول كل انسان وناطق حيوان وكل حيوان وناطق ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهو صادق فرمياً يتوهم ان هذا وهو كل انسان وفرس حيوان

( أقول ) للمغالطة قياس قاسد اما من جهة الصورة أو من جهة المادة \* أما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية أو صفراء سالبة أو ممكنة \* وأما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحك فكل انسان ضحك أو بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق امان من حيث الصورة أو من حيث المعنى \* أما من حيث الصورة فكقولنا لصورة الفرس المتقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة \* وأما من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس والفاط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بوجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وربما تغير العبارة وقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت لشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان ووجه الفاط ان الكبرى ليست بكلية ( قال وهو المصادرة على المطلوب ) في الصراح ( چون کسی بمال آفر وختن ) يقال صادرة على كذا

الخ مثله بجامع استلزام الشكل للجزء فلذا كان ما نحن فيه يشبه الصادق بسبب هذا الجامع تأمل وكاذخ ( قوله ينتج ان الانسان جنس ) وهو من الشكل الاول فالنتيجة كاذبة شبيهة بالصادق وقد يقال الكذب اما هو في الهيئة لا في المادة لان الحكم على الحيوان بالجنس اما هو بالنظر لطبيعته فليس الكذب لكونها كاذبة تشبه صادقة ( قوله ويقال الجنس ثابت الخ ) هذا من قياس المساواة ( قوله والثابت للثابت لشيء الخ ) هذه قضية مسلمة فقتضاه انه يلزم الصدق في النتيجة مع انها كاذبة وقد يقال جهة الثبوت لم تتخذ لان الجنس ثابت للحيوان وفي الذهن والحيوان ثابت للانسان في الخارج ( قوله ان الكبرى ليست بكلية ) وهي قولنا والحيوان جنس واذا كانت ليست بكلية فكيف يقال ان الكذب من حيث المادة

( قوله وكأخذ الذهنيات الخ ) أى وكأخذ الأمور الذهنية التي لا ثبوت لها إلا في الذهن فكان الأمور الموجودة في الذهن كالحادث فانه أمر ذهني لانه الوجود بعد عدم الوجود أمر اعتباري وقد أخذ مكان الخارجي حكمه عليه بالحادث مع ان الحادث هو الموجود في الخارج المسبوق بالعدم فتح موضوعه أن يكون خارجياً فقد جعله ذهنياً ( قوله الجوهر موجود في الذهن ) اعلم أن الجوهر موجود في الخارج والموجود في الذهن إنما هو صورته ( ٢٥١ ) فقد أخذ الخارجي مكان

الذهني ( قوله وفي أخذ وضع الطبيعة الخ ) وفى جعل أخذ المصنف نظراً لان الفساد فيه ليس الا اختلال شرط الانتاج الذى هو الكلية وأجيب بان تلك القضية ان اعتبرت طبيعية كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبرت كلية لوقوعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ( قوله ومن يستعمل المغالطة الخ ) اعلم أن فن الحكمة ثلاثة أنواع الهية ورياضية وطبيعية فالاول هو الباحث عن القول المشرقة وتأثيراتها والثاني هو الباحث عن المقادير كالمندسة والاجرام علوية وسفلية وعلم الحساب والكمية والصفات والثالث ما يبحث عن الابدان كالطب والنوع الاول وهو الحكمة الالهية قاله فيلسوف قول الفارابي ان قابل بها الحكم مراده به من يتاطى النوع الاول لمن

وكأخذ الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حادث وكل حادث له حدوث فالحادث له حدوث وكأخذ الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج أن الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك للتألف فيه الفلظ وفي أخذ وضع الطبيعة مكان الكلية من باب فساد المادة نظر لان الفساد فيه ليس الا اختلال شرط الانتاج الذى هو الكلية فينبغي ان يكون من باب فساد الصورة لا المادة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو مشاعي قال ( البحث الثاني في أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرقها \* ومبادئ وحدود الموضوعات وأجزائها واعراضها الذاتية \* والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وأن نعمل بأي مدخل كل نقطة شتاً دائرة \* والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية \* ومسائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر أو مبان له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تصفيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على زاويتين جنبيه اما قائمتان أو متساويتان للمقدار تكون عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين وأما محمولاتها فخرجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً لثبوته له بالبرهان .. ولكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة \* والحمد لأصحاب العقل الهداية \* والصلاة على محمد وآله منحي الخلائق من العوابة \* وأصحاب الدين هم أهل الدراية \* والحمد لله أولاً وآخراً )

( أقول ) أجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل \* أما الموضوع فقد عرّفته في صدر الكتاب

( قال كأخذ الذهنيات ) أى الأمور الذهنية مكان الأمور الخارجية فان الحدوث أمر ذهني أخذ مكان الخارجي حكمه عليه بالحادث إذ الحادث هو الموجود الخارجي المسبوق بالعدم . قال الجوهر موجود في الذهن ) فان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورته فقد أخذ الخارجي مكان الذهني ( قال وفي أخذ وضع الطبيعة الخ ) أجيب به ان اعتبر تلك القضية طبيعية كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبرت كلية لوقوعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ولا حل للاختراق عنده المصنف ههنا من فساد المادة في الجامع الخاطئ من فساد الصورة ( قال فهو سوفسطائي ) أى منسوب الى الحكمة الموعودة به بروجها والمشافة ( بأكديكر شورانيختن )

( م - ٣٣ - نزوح الشعبية ثاني ) يتطابق النوع الثاني أو الثالث ( قوله قابل بها الحكم ) أى رد بها عليه ( وقوله يقال له سوفسطائي ) أى منسوب الى الحكمة الموعودة به بروجها ( قوله وان قابل بها الحكم ) اعلم أن الجدال عبارة عن مقابلة أدلة شرعية بادلة شرعية . يظهر رجحان بعضها فهو مخصوص بالبحث في الأدلة الشرعية لأجل اظهار الحق وأما المناجزة في الأحكام العقلية فيقال له مناظرة . فخط فهو مشاعي أى مثير للشر مأخوذ من المشاعة بمعنى إثارة الشر

( قوله كوضوعات هذا العلم أي قاتها المعلومات التصورية والتصديقية ) وقوله قاتها تشترك في الإيصال ) أي في أن كلا منها موصل لجهول تصوري أو تصديقي فالامر الذي حصل فيه الاشتراك هو الإيصال الى مجهول ( قوله والا لجاز أن يكون العلوم المتفرقة ) أي مثل الفقه والنحو والعروض علما واحداً أي وللأزلم بإطل فكذلك المألوم أعني الاكتفاء بمطلق التعدد من غير اشتراك في أمر يلاحظ في سائر مباحث العلم ( قوله فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم ) أي التي يتوقف على نوعها مسائل العلم أي التصديقي بمسائل العلم إذ المسألة لا يتوقف على دليل مخصوص وأعلم أن العلم يطلق على القواعد أي النسب التامة وعلى الملكات وعلى التصديقي بتلك النسب فإن أريد بالعلم القواعد والضوابط فالإضافة للبيان والا فهي إضافة المتعلق للمتعلق ( قوله أما تصورات ) أي ذات تصورات وذات تصديقات أو أن تصور بمعنى متصور وهي أمانتصورات وأما مصدق بها ( قوله فهي حدود الموضوعات وأجزائها ) أي حدود ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع مثلاً ما يصدق عليه أنه موضوع بالنسبة لم النحو هو ( ٢٥٢ ) الكلمات العربية فحدها قول مفرد وله أجزاء وهي قول ومفرد فالقول

حده لفظ دال على معنى ولها جزئيات الاسم والفعل والحرف فحد الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضماً وحد الفعل كلمة دلت على معنى في ذاتها واقتربت بزمان وضماً والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمان أصلاً ثم إن الكلمة لها أعراض كالاعراب والبناء فحد الأعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل الخ وحد البناء كذا الخ فحد الكلمة وأجزائها

وهو أما أمر واحد كالمد للحداب وأما أمور متعددة فلا بد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظ في سائر مباحث العلم كوضوعات هذا الفن قاتها مشتركة في الإيصال الى مطلوب مجهول والأجزاء أن تكون العلوم المتفرقة علما واحداً وأما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي أما تصورات أو تصديقات \* أما التصورات فهي حدود الموضوعات وأجزائها وجزئياتها وأعراضها الذاتية \* وأما التصديقات فأما بيئة بنفسها وتسمى علوما متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية وأما غير بيئة بنفسها فإن أذعن المتعلم لها بحسن ظن سميت أصولاً موضوعة كقولنا لنا أن فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وإن تلقاها بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا لنا أن نعمل بأي يمد وعلى كل نقطة شئنا دائرة

( قال أما أمر واحد ) أما مطلقاً كالمد أو مقيداً كالجسم من حيث الحركة والسكون للطبيعي ( قال فلا بد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظ الخ ) بأن بحث من العوارض التي يلحق الموضوع باعتبار ذلك الامر المشترك ولا يبحث عما لا يبرهه باعتباره ( قال يتوقف عليها ) أي على نوعها بمسائل العلم أي التصديقي بها إذ لا يتوقف المسئلة على دليل مخصوص ( قال فهي حدود الموضوعات ) أي ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع ولذا اختار صبغة الجمع كالجسم الطبيعي وأجزائها كالمهولي والصورة وجزئياتها كالجسم البسيط وأعراضها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعي وخلاصته تصورات أطراف المسائل على وجه هو مناط الحكم ( قال سميت مصادرات ) لأنه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها ( قال كقولنا لنا أن نعمل الخ ) عده المحقق التفاضلي من وجزئياتها وأعراضها الذاتية هي مبادئ علم النحو ثم إن المراد أن حدود هذه الأشياء هي المبادئ وفي حيث تصورها لا المبادئ فقط وحيث لا يتخالف قوله الآتي وإن أريد بها تصور الموضوع فهو من المبادئ فأقول ( قوله نسبة ) أي فأما نسبة تامة بيئة بنفسها أي ضرورة وذلك كالمسائل الضرورية في الفن المطلوب كالفاعل مرفوع وكل فصل لا بد له من فاعل وقوله وتسمى أي تلك النسب التامة الضرورية ( قوله سميت أصولاً موضوعة ) أي موضوعة أمام المقصود وحاصل ذلك أن النسب التامة المصدق بها الغير البيئة بنفسها جرت عاداتهم بوضعها أمام المقصود لكن تارة تسمى أصولاً وتارة تسمى مصادرات فإن كانت تلك المسائل أن أذعن المتعلم لها بحسن ظنه لها سميت أصولاً وأن تلقاها بالانكار والشك قبل لها مصادرات لأنه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها الشروع في المقصود ( قوله كقولنا لنا أن نعمل الخ ) عده هذا من المصادرات فيه نظر بل الظاهر أن هذا من الأصول للموضوعة إذ لا فرق بين هنا وبين قولنا لنا إن فصل بين كل نقطتين في قبول المتعلم لها بحسن الظن ولهذا جعلها السمرقندي في أشكال التأسيس من الأصول للموضوعة والذي



ينبغي أن يجمل مثالا للمصادرات قولنا اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين اذا  
اخرجنا بتلك الجهة التبا هكذا  $\angle$  ويمكن الجواب عن الشارح بأن يقال أن (٢٥٣) المقدمة الواحدة قد تكون

أصلا موضوعا عند شخص  
مصادرة عند آخر فيجوز  
أن يختلف ذلك القول  
للكور عند الشارح وعند  
غيره ( قوله ان اريد به  
التصديق بالموضوعية ) أي  
بكونه موضوعا أي التصديق

وفي كون الموضوع جزءا من العلم على حدة نظرا له ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من  
أجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مر \* وان اريد به  
تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا آخر بالاستقلال \* وأما المسائل فهي المطالب التي  
يرهن عليها في العلم ان كانت كسدية ولها موضوعات ومحولات \* أما موضوعاتها فقد تكون موضوع  
العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك لا آخر أو مباين له والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون  
موضوع العلم مع مرض ذاتي كقولنا

يكون الكليات متشلا  
موضوعا ( قوله وليس جزءا  
آخر بالاستقلال ) أي بل  
ليس جزءا أصلا بالكلية  
اذ الحق ان العلم اما بالنسب  
النسبة أو للملكة أو  
التصديق بالنسب والمبادئ

( قوله وفي كون الموضوع جزءا من العلم على حدة نظر ) أقول قد أجيب عن النظر بجمع الحصر وهو  
بأن لا يزيد يكون للموضوع جزءا ان تصوره جزءا من العلم حتى يتدرج في المبادئ التصورية ولا ان  
التصديق بكونه موضوعا للعلم جزءا منه ليرد أن هذا التصديق خارج عن العلم اتفاقا فكيف يمد  
جزءا منه بل يزيد بكونه جزءا من العلم أن التصديق بوجود الموضوع جزءا من العلم وهذا الجواب  
مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح به في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ  
التصديقية فلا يكون أيضا جزءا على حدة بل مندرجا في المبادئ التصديقية والله الموافق للصواب  
واله للرجع والمآب ❦

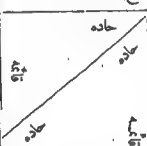
والموضوع خارجا عن  
العلم لا اجزاء له أصلا فاما  
ذكره الشارح تبعا للمصنف  
من انها اجزاء للعلوم  
خلاف التحقيق ( قوله في  
المطالب ) أي النسب النامة  
( قوله التي يبرهن عليها )  
أي يقام عليها البرهان أي  
الدليل ولو ظنيا وليس  
المراد ما بمقدماته بقية  
فقط ( قوله ان كانت كسدية )  
فيه اشارة الى أن مسائل  
العلم منها ماهو كسبي ومنها  
ما هو ضروري ورد هذا  
العلامة السيد قائلا ان  
المسئلة لا تكون الا نظرية


الاصول الموضوعية وهو الظاهر اذ لا فرق بين هذا وبين قولنا ان فصل بين كل قمتين  
في قبول المتعلم لها بحسن الظن واورد مثال المصادرة قول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت  
الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين اذا اخرجنا بتلك الجهة التبا لكن المقدمة  
الواحدة قد يكون أصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر فيجوز أن يختلف ذلك القول  
عند الشارح الحق ( قوله ان التصديق بوجود الموضوع ) في الطرف الذي اعتبر عرض  
الموارض الذاتية له ذهنا أو خارجا ( قوله قد صرح به في الشفاء ) حيث قال ووضع وجوده من  
جملة مبادئ الصناعة التي يسمى أصولا موضوعا لانه مقدمة مشكوك فيها مبنى عليها الصناعة انتهى  
ولا يخفى أنه ان فسر المبادئ التصديقية بما يتألف منها دلائل المسائل كما وقع في الشفاء  
أن المبادئ منها ما يبرهن به على المسائل فالتصديق بوجوده ليس منها وان فسر بما يتوقف عليه  
المسائل دخل فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية موقوف على وجود الموضوع في طرف  
الثبوت ( قال بل هو من مقدمات الشروع ) فيه مقدمة الشروع خارجة عن العلم والالزم الدور  
كما مر ( قال ان كانت كسدية ) فيه اشارة الى جواز كون المسئلة بدئية يوزد في العلم اما لازالة  
خفافها أو لبيان لميتها كما صرح به في شرح المواظف \* وقال الحق التفاز في المسئلة لا تكون الا  
نظرية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وما قال الشارح من احوال كونها غير كسدية فهو ظاهر  
( قال كل مقدار اما مشارك لا آخر أو مباين ) مشاركة المقدارين أن يمدحا عدد غير الواحد كالاربعة  
والبانية ما يقابله

ولا اختلاف في هذا لاحد وما قاله الشارح من احوال كونها غير كسدية فهو ظاهر والشارح يقولون ضروريات المسائل  
ليست من العلوم ( قوله كل مقدار اما مشارك الخ ) وذلك كالاربعة والخامسة فهما متشاركان في التصفية ومن المقادير والاربعة  
والسبعة فانهما متباينتان ( قوله والمقدار موضوع علم الهندسة ) أي وقف وقع موضوع مسئلة من مسائل ذلك العلم

(قوله كل مقدار وسط في النسبة الخ) وذلك كالاربعة والثمانية والاثني عشر فان نسبة الاثني عشر للاربعة كنسبة الاربعة للثمانية فاذا ضربت الطرفين كان المسطح مساويا لمسطح ضرب الوسط في نفسه فقوله الشارح وسط في النسبة أي نسبة أحدها للآخر كالاربعة في المثال المذكور فانها وسط في النسبة. وقوله فهو أي ذلك الوسط وقوله ضلع ما أي ضلع عدد وهو الستة عشر (قوله احاط بذلك العدد) أعني النسبة عشر الطرفان أعني الاثني عشر والثمانية ومعنى كونها احاطا به أنك إذا ضربتهما في بعض حصل ذلك العدد (قوله وهو) أي الوسط عرض ذاتي أي من حيث أنه وسط (قوله يمكن تنصيفه) بأن يجعل نقطة في هذه الجهة ونقطة في الجهة المقابلة  
 الجبهة الأخرى إذا لاحظ ما ركب من (٢٥٤) نقطتين فأكثر (قوله كل خط قام على خط) هكذا  
 منفرجه قائمه حاده

والمراد بالزاوية المنحذبة السطح عند ملتقى الخطين (قوله كل مثلث) فان زواياه الخ هكذا



مثلثان كل واحد منحني على زاوية قائمة وحادتين والحادتان مقدار قائمة فلهذا كان كل مثلث زواياه مثل قائمتين (قوله كل مثلث متساوي) هكذا  فالخط الاسفل قاعدة والفاغان سفان فالزاويتان الحادتان عند طرفي القاعدة متساويتان إذا كان الساقان متساويين قسراً (قوله وأما محمولاتها) أي محمولات المسائل كالصلاة واجبة

كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ في المسألة مع كونه وسطاً في النسبة وهو عرض ذاتي \* وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاوية جنبيه اما قائمتان أو مساويتان لها فالخط نوع من المقدار وقد أخذ في المسألة مع قيامه على خط آخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون موضوعها عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فالتك عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي اما موضوعات العلم أو أجزائها أو أعراضها الثانية أو جزئياتها \* وأما محمولاتها فهي الأعراض الثانية لموضوع العلم فلا بد أن تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت للشيء

ولكن هذا آخر ما أردنا إيراد في هذه الاوراق \* والحمد لواجب الوجود مفيد الارزاق \* والصلاة على أفضل البشر على الاطلاق \* محمد المبعوث لتنظيم مكارم الاخلاق \* وعلى آله مصابيح الدجى \* وأصحابه مفاتيح الحجي \* (تم)

(قال مع كونه وسطاً في النسبة) أي كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الآخر اليه كالاربعة بين الاثني عشر والنسبة فانها نصف الثانية كما ان الاثني عشر نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من ضرب أحد الطرفين في الآخر (قال بينة الثبوت للشيء الخ) لا يخاف فيه بعد تصور الشيء بوجه هو مناط الحكم أعني الكلية ولا يمكن بيان لميتها اذ الذاتي لا يملك فلا يكون مسئلة من العلم \* وهذا اندفع ما قيل انه يجوز ان يكون مسئلة غير كسبية والشارح جوز ذلك \* لقد استراح يتان البيان بكون الملك المتان عن كشف الفناء عن وجوه خرائد ما اودع في الكتابين بحيث يحل على منصبه التحقيق ورفع استار الشكوك والادهام بحيث يحير بسماعه أرباب التدقيق والله الملمم للصواب وإليه المرجع والمآب \* (تم)

فقد حكم على جزئي من جزئيات موضوع العلم الذي هو افعال المكلفين بالوجوب الذي هو عرض ذاتي للموضوع وقد تقدم محتمل ذاتي في صدر الكتاب (قوله لان الاجزاء بينة الثبوت للشيء الخ) أي أن جزء الشيء ثابت له بالضرورة والفرض بيان غير الثابت \* وهذا آخر ما ينسجم من تآويل شيخنا العلامة المدعي حفظه الله على القطب شارح التفسيرية حين قرأه سنة ١١٧٦هـ وحسبنا الله ونعم الوكيل نقلت هذه الحواشي المباركة من نسخة منقولة من مسودة المؤلف والمحمد لله رب العالمين وله الفضل والمنة وغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وكل المسلمين والمسلمات بمجاه سيد السادات سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (تم)

## ﴿ فهرست المجلد الثاني من شرح القطب على التسمية ﴾

٧	المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول * أما المقدمة ففيها تعرف
٥٠	القضية وأقسامها الأولية
١٥	الفصل الأول في الحلية وفيه أربعة مباحث البحث الأول في أجزائها وأقسامها
٣٥	البحث الثاني في تحقيق المحصورات الأربع
٥٢	البحث الثالث في المدول والتحصيل
٦٣	البحث الرابع في القضايا الموجهة
٨٨	الفصل الثاني في أقسام الشرطية
١١٦	الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الأول في التناقض
١٤٥	البحث الثاني في المكس المستوي
١٦٩	البحث الثالث في عكس التقيض
١٨٢	البحث الرابع في تلازم الشرطيات
١٨٤	المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الأول في تعريف القياس وأقسامه
٢١٠	الفصل الثاني في المختلطات
٢٣١	الفصل الثالث في الاقترانيات الكاتمة من الشرطيات
٢٣٧	الفصل الرابع في القياس الاستثنائي
٢٣٦	الفصل الخامس في لواحق القياس
٢٤٠	وأما الحاشية ففيها بحثان البحث الأول في مواد الاقيسة
٢٥١	البحث الثاني في أجزاء العلوم

﴿ تمت ﴾

﴿ تنبيه ﴾

حصل سهو في غمرة ملزمة ( ٣٠ ) فوضع ( ٢٧٧ ) بدل ( ٢٣٣ ) فالاعتبار بمدد الملازم فليكتبه

﴿ حاشية المحقق الدواني على حاشية الشريف الجرجاني على شرح القطب ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل من ظهرت على حواشي الاكوان أسرار قدرته الشاملة \* وعز من بهرت عن غواشي الالوان آثار حركته الكاملة \* كل المنطق  
عن ميدان كماله \* ووقف الفهم دون سرادات جماله \* يأنور النور بإخفاء من فرط الظهور \* أنت نور كل شيء \* وبك ظهور كل شيء  
أفرض علينا أنوار معرفتك \* ومحضنا عن ظلمات الهوى يشروق بهاء محبتك \* وصل على السالكين من أولى قربانك \* وخصص بيننا  
محمد وآله بأفضل محلاتك \* وبعد \* يقول الفقير الى غفور به الحفيقي محمد بن سمد الدواني الصديقي كثيراً ما ألح عليّ اخواني  
وطال اقتراح خلائي ان أجمع لهم ما كنت ألقى عليهم أثناء مباحثة شرح الشمسية وحواشيه من الزوائد \* وأنظم لهم في عقد  
التدوين ما كنت أناولهم من نقائس الفرائد \* وكنت أتحف عنه لما أنا فيه من فرق أبال وتشتت الاحوال \* وإن الزمان قد  
بلغ في خفض الافاضل يدا \* ورفع الارازل مناه مع ما انتشر من غياهب الفتن في الافاق \* ولا سيما بلاد فارس وهرق وخصوصاً  
منها مواطن بين مسقط ومشمط ومراس الى ان لم يبق بقوة اقتراحهم في مكان الاعتذار عنه وسد فارتد الحاحهم دون طوارق  
الاستماع في كل وهب \* فسرعت فيه وأتقأ بالله سبحانه وراجياً أن يصل من فضله الاقدس ببدي وأشد بحسن تأييده عضي  
حق أربي فيه من سهام النظر بهدف الهواب \* وأطيل التفصيل فيما يلزم تصديقه بصارم فصل الحجاب \* ولعلم ان الناظر فيه  
لا يطعم في الجزئيات العرفية اذ هي مع عدم تناهيها في الاغاب لا يبلغ صاحبها الكمال فلا أتوجه اليها بل أصرف عنان العناية  
الى تحقيق مسائل هي أمهات المطالب الجلاء \* واقصر على توجيه خصوصيات الكتاب على ما هو الاسلم من التكلف بحسب رأيي  
وأشعب الكلام في تحقيق مقاصد الفن فهي غرضي ومرامي ومنتهاي يمدحه ذو الفطرة السليمة والفتن القويمة الذين سلمت  
أبصار بصائرهم عن غشاوة الاهتراء \* وصحت طبائهم عن أفت الحسد والمرء وقيل ما هم قن أكثرهم جاهلون وموهلون \* والله  
بحق الحق ولو كره المباطلون \* قال المصنف ورتبه الخ \* الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبه وهو بحسب الظاهر لا يقتضي  
الصلة بلي فلما ان يكون بتعيين الاشياء \* وأما ان يراد بمدخول على هذا الاسلوب الخاص \* فلما ان يقال بتعيين البناء فان  
البناء يتعدى بلي \* الى اسلوبه يقال بني الدار على طبتين أو يقال الترتيب يتعدى بلي بناء على ان معنى ترتيب الكل جعل اجزائه  
مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبه وهذا يتصور على انحاء مختلفة فيتمدى بلي اي النحويين الواقع هو عليه قتأمل فيه \* قال  
الشارح الرسالة مرتبة \* قد يتوهم منه انه أشار الى ان الظاهر ان يقول رتبته رجوع الضمير الى الرسالة وإن التذكير في عبارة  
المتن للتأويل وليس كذلك اذ المراد بالرسالة فيما مضى هو اللفظ فلا يمكن رجوع الضمير اليه اذ المرتبة ليس هو لفظ الرسالة بل  
الظاهر هو التذكير وعوده الى الكتاب \* قال الشارح قرر حاصل المتن ولنا غير الاسلوب عن اسلوب المتن فافهم \* قال الشارح  
وثلاث مقالات \* هكذا وجد في عبارة المتن والناظرون فيه يفترون الى وجهه وموجب وسلك منها أقوال \* فن الاولين من  
وجه حجتهم بان اشكر الحكم بزيادة واحدها وبين الاول لان الانسب التفصيل بعد الاجمال فالتاسب ان يحمل في  
الاول ولا يبين عند المقالات لتفصيل فيما بعد وهو فاسد لانه لو حكم بزيادة الثاني أيضاً كان تفصيلاً بعد الاجمال اذ لم يبين أولاً  
المقصود بل أجمل فيه ثم فصل \* وليس لك ان تزعم ان للناسبه ان يحض الاجمال في الاول من جميع الوجوه حتى من حيث العدد  
اذ

اذ لا ريب في شيوع تعيين العدد أولا ولا في حسنه ومنهم من وجهه بأن الحكم زيادة الاول حل خطأ واحد على التاسع وهو زيادة لفظ ثلاث والحكم زيادة الثاني حل خطئين الزيادة وزحلفه لقاء وهو واه لان في الاول أيضاً زحلفه وقوع الخطأ في الاول أقرب من الثاني لان زيادة اللفظ بين كثنين متفاضلتين في الكتابة سهواً أقرب وقوعا من زيادتين كثنين متصلتين بحسب الكتابة وهما من فوائد بعض أعياننا \* والوجه الوجه الظاهر من عبارة الحاشي بلا كلفة هو اختلاف النسخ في الاول وتوافقه في الثاني وتحريره ان الاخبار بالشيء عن الشيء ينافي سبق نسبته اليه \* والثاني ههنا متحقق قطعاً بشهادة توافق النسخ ولا بد من استثناء الاول \* وقد أشار اليه اشارة ظاهرة حيث قال هكذا وجد في كثير من النسخ \* ثم قال بدله على ذلك قوله فيما بعد \* واما المقالات ثلاث \* وساق وجود الثاني مساق الامر المقرر المتفق عليه \* فظهر منه ان الاول يوجد في كثير من النسخ \* والثاني في جميعها ومن الآخرين من أجاب بان الاول لبيان الحال فان المقام مقامه والاعادة في الثاني ليمد العهد وأبدع بإعادة صاحب المفتاح عنوان أقسام كتابه حيث قال القسم الاول من الكتاب في علمي المعاني والبيان بعد ما ذكره في مطلع كتابه \* ولا يخفى أنه ليس ههنا بعد عهد بخلاف ما في المفتاح \* ومنهم من أجاب بأن الخبر ليس هو ثلاث قطع بل هو ثلاث التقليد بقوله أولها في المقررات ولا يخفى في كونه تسعاً \* وانه لا يتوجه على الوجه الوجه اذ الاخبار بالثلاث المفيد يتضمن الاخبار بالثلاث فهو بالحقيقة لا يدفع الزيادة وانه حيث يقع طول الفصل بين أجزاء الخبر لتخلل مباحث الكلبي بينه وبين عدليه فافهم \* وتعرف ان الحق ما أفاده المدقق قدس سره وانه لا حاجة في كلامه الى التوجيه بل هو نفسه كنى بحقيقه يشاهد عليه ما قبل العلم نقطة كثرها الجاهلون ( قوله والدليل على ذلك انه الخ ) أي لما وقع في مقابلة التضايا فلا بد ان يحمل على معنى يقابلها اما بخصوصها أو لامر أهمها ولم يكن في معاني المفرد ما يقابل القضية بخصوصها فليحمل على ما تقابل الاعم الاقرب اليها أعني الجملة لاعلى ما يقابل المركب مطلقاً فانه أبعد بالنسبة الى التضايا من الجملة فاعرفه ( قوله وأيضاً اذا كانت المقدمة جزءاً الخ ) فيه بحث اذ لا سلم ان الشروع في جزء من أجزاء الشيء كيف ما كان شروع في ذلك الشيء بل الشروع في الشيء هو الشروع في جزء من أجزائه بقصد تحصيل ذلك الشيء الا ترى ان من خرج من داره بقصد السوق مثلاً لاقبال أنه شارع في سفر المشرق أو المغرب مثلاً ولان سلمنا ذلك فلا نسلم ان الشروع في العلم بهذا المعنى يتوقف على الشروع في المقدمة لجواز ان يتصور جزء منه ويصدق بغايته فيحصله وهكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بدون تصور العلم والتصديق بغايته \* والحاصل أنه لا شك في امكان تحصيل مسألة من العلم الى ان يتم بدون تصور ذلك العلم وغايته فان تحقق في هذه الصورة الشروع في العلم بطل قولهم الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم والتصديق بغايته وان لم يتحقق فأنه بناء على اعتبار القصد في الشروع في العلم بطل كونه المقدمة الثالثة بان الشروع في المقدمة شروع في العلم \* وعلى التقديرين لا يثبت الدور على فرض كون المقدمة جزء منه بل هذه الصورة بقدرح في الحاجة الى تصور العلم وغايته في تحصيله كما سنفسه ( قوله فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً الخ ) : في حاشية المطالع أنه يلزم الدور وهو أوجه لان الشروع في العلم يتوقف على حصول المقدمة وحصولها يتوقف على الشروع فيها لانها ذات اجزاء مرتبة في الحصول \* وحصول ذي الاجزاء كذلك يتوقف على التلبس بجزء من اجزائه أعني الشروع فيه فالشروع في المقدمة يتوقف على نفسه \* وأما لم يصرح ههنا بالدور لان مناط فساد توقف الشيء على نفسه فاكتمى به اختصاراً ( هذا ) ولك ان تقول متى تحقق توقف الشيء على نفسه تحقق توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان (أ) مثلاً يتوقف على نفسه فهو يتوقف على ما يتوقف عليه أعني نفسه \* فوضع توقف الشيء على نفسه يستلزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو الدور لا يستلزم في الدور ان يكون الموقوف عليه غير للموقوف بل هو أهم فافهم فقيه دقة ما ( قوله والجواب ان في الكلام مضافاً مخدوفاً ) قد يقال الوجوب ههنا استحسانى سواء قدر الكتب أولاً اذ يجوز ان يعلم من خارج لاسيما كتب المنطق واذا جعل الوجوب على ذلك فلا حاجة الى التقدير لان مقدمة العلم وان كانت خارجة عنه يستحسن ان يعلم فيه تقدير الكتب من غير ان يحمل الوجوب على الاستحسانى قاسد ومعه نمو وهذا مما تلقاه المحصولون بالقبول \* ونحن نقول لا يخفى عليك ان المفهوم عرفاً من قولك يجب ان يعلم من كتابك تلك المسألة انه يجب اشتغال كتابك على تلك المسألة وكونه بحيث يعلم منه تلك

المسألة لانه يجب على الاشخاص او يستحسن لهم ان يعلموها من كتابك لامن غيره فلا حاجة مع تقدير الكتاب الى جعل الوجوب استحسانياً ولو حل على الاستحسانى فلا ينافى التقدير لان الخارج عن الشيء كما لا يجب ان يعلم فيه لا يستحسن ان يعلم فيه اذ ليس معنى كونه معلوماً فيه انه معلوم فيما بين مسائله والا فلخارج عن العلم قد يجب ان يعلم فيه بهذا المعنى بان يكون متوقفاً على بعض مسائله مبده لبعض آخر\* وأيضاً المتبادر من قولك علمت هذه المسألة في العلم القلاني أو هذه المسألة تعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لانه يعلم فيما بين مسائله\* الا ترى انه لو قلت يعلم في علم المتعلق ان الواو العاطفة قد يكون بمعنى أو الفاصلة أو غيرها من مسائل علم آخر تذكر فيما بين مسائله استطراداً تعرضت قبلك لما أنكر فثبنا السؤال في الحقيقة لفظ في\* ويؤيده ان في كثير من النسخ هكذا لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بلا قيد بالوجوب والتقييد على ما في البعض الآخر لمناسبة المقام وله مدخل في تأكد السؤال وعند هذا فقد انعكس الامر فان الحل على الاستحسانى بلا تقدير المضاف فاسد ومعه لنوافهم\* وقد يجاب عن أصل السؤال بالاستخدام في قوله فيه وهو محموم حول توجيه الحشوي وبوجوه آخر تركناها لاهلها\* ويمكن ان يجاب بان قوله في المتعلق متعلق يجب\* وخلاصة المعنى ان يكون العلم بهما من واجبات المتعلق وذلك لا يقتضى كونها جزء منه اذ يصح ان يقال يجب في الصلاة الوضوء فان خلاصة متعلق وجوه متعلقا يشبه متعلق الطرف بالمطروف فتدبر (قال او عن المركبات الغير المقصودة بالذات) ملخصه ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون معرفة احواله والنظر فيه مقصوداً أولاً في الفن وذلك بان يرتب عليه غاية الفن بواسطة وهو نهى القول الشاج والحجة لان معرفة حالها هو الموصل الى غاية المتعلق. أعني العصة وثبوتها على المفردات والقضايا صار النظر فيها مقصودة بالتبع فاندفع ما قبل من انه ان اراد انها ليست مقصودة بالذات في المتعلق فتشروع لانها من مسائل مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه وان اراد انها غير مقصودة بالذات في نفس الامر بل بواسطة توقف القياس عليها فلم ولكن لانسلم ان القياس مقصود بالذات بهذا المعنى لان المقصود في نفس الامر هو النتائج وقد يكتفى في جوابه بمنع أن مسائل الفن كلها مقصودة بالذات بل بعضها مقصود بالتبع لتوقف بعض المسائل عليه وهو مع فساد صورة حيث قابل الشئ بالمتبع غير تام الا يلزم من توقف بعض المسائل عليه عدم كونه مقصوداً فيه بالذات وقد علمت التفصيل\* ثم انه لم يمتنع هذا التفسير في التصورات منع جريانه لقلة مباحث كل من القسمين فيها (قوله اورد عليه ان الحاشية أم) حاصل السؤال أن الحاشية مشتملة على مواد الاقضية واجزاء العلوم كما اعترفت به والمذكور في وجه الحصر انما يدل على اشتباهه على المواد فقط فلا يتم التقريب اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم وحاصل الجواب ان الفرض من وجه الحصر وجه مناسب لما هو مقصود بالذكر لا ما يذكر استطراداً وذكر اجزاء العلوم استطرادى غرضها لا ليحل بوجه الحصر هذا ظاهر كلامه\* وربما يوجه السؤال بالتدافع بين منطوق الاول ومفهوم الثاني والجواب بان المقصود حصر ما يجب ان يعلم في المتعلق في الابواب لا حصر الابواب الحجة فيما يجب ان يعلم في المتعلق\* فاشتال الحاشية على ذكر شيء آخر لا يضرنا ولا يخل بقرضا ولا ينفى أن سياق الجواب آب عنه كل الابه كيف وعلى هذا يلقوا ذكر كون اجزاء العلوم استطرادياً بل مناط الجواب هو انه ليس الفرض حصر الابواب الحجة في المذكورة وبذلك يتدفع التدافع فاقم (قوله والمراد بالمقدمة هنا) لا يقال علم ذلك من قوله لان ما يجب ان يعلم في المتعلق اما أن يتوقف عليه الشروع فيه أولاً الاول المقدمة لانا نقول علم هناك الاحل المقدمة عليه ولم يعلم المقصود من لفظ المقدمة كما في بقية الاقسام (قوله جعلت جزء قياس أو حجة قيل انه اختلق عباراتهم في تفسيره بالمعنى الاول فثارة فسروه بالاعم أعني قضية جعلت جزء قياس وثارة وبلاخص اي قضية جعلت جزء حجة فان الحجة اخص من القياس وهذا ظاهر من كلامه وجعله لاجابة الى أن يخصص القياس بما يفيد الظن والحجة بما يفيد اليقين أو يجعل قوله أو حجة إشارة الى معنى آخر كيف وقد صرح في حاشية المطالع انها تطلق على مشيئين وعندها كما ذكره هنا أو يجعل المعنى الاول من هذا الاعم والاختصاص حتى يكون إطلاقه بالمعنى الاول على قضية جعلت جزء الحجة من قبيل اطلاق العلم على الخامس فان حجتها تختلف مستند (قوله اختار المصنف التصور يرسمه لاستزامه ما هو الواجب) قيل لا بد في التصور يرسمه من أن يكون متصوراً بوجه يخصه حتى يمكن تحصيله بالرسم وذلك الوجه السابق على الرسم كلف فهو مشتق منه وهو قول الاكتساب بالتعلم ليس فيه الحركة الاولى

اذ حصول المبادئ هناك بقاء العلم فلا احتياج لتعلم الى معرفته بالوجه لانها انما هي ليكن طاب مبادئ المتناسبة له وليس عليه طلب المبادئ في التعلم (قال فالاولى ان يقال) فن قلت مثل التزديد الآتي في الوجه السابق يأتي هنا ايضا بان يقال الشروع بالبصرة يتوقف على معرفته بذلك الرسم أو يرسم ما \* الاولى تنوع والثاني سلم ولا يتم اتقريب بين ما ذكره هناك والجواب كالجواب فما وجه الاولوية قلت وجه الاولوية انه اذا ثبت الاحتياج الى نوع ما هو المذكور أعني الرسم بخلاف الوجه السابق حيث لا يثبت الاحتياج الا الى جنسه أعني المعرفة بوجه ما فافهم (قوله فلا بد أن يعلم أن لذلك العلم فائدة ما) ولا يخفى في أنه لا بد في الفعل الاختياري من تصوره على الوجه الجزئي فن نسبة الكلّي الى سائر جزئياته سواء فلا يتخصص به واحد منها ولكن هل يشترط العلم بالفائدة على وجه الخصوص أو يكفي العلم بان له غاية ما \* فظاهر هذه العبارة مطابق لحاشية المطالع في الكفاية ولكنه قال هنا بعينه ذلك وان يستدل أن لذلك العلم فائدة مخصوصة تقرب عليه وهو التحقيق لان اشتراط تصور الفعل على وجه الجزئية انما هو لينبث منه الشوق اليه اذ مع تصوره على الوجه الكلّي لا يثبت الشوق الى فرد منه لاستلزامه الترجيح بلا مرجح وكذا مع العلم بترتب فائدة ما على الوجه الكلّي لا يرجح شيء مما يؤدي الى فائدة ما على سواء وان تصور ذلك الشيء على الوجه الجزئي لانه كما أن ذلك الشيء يؤدي الى تلك الفائدة المعلومة فكذا غيره فالتبث الشوق اليه ترجيح بلا مرجح \* وبالجملة لا يمكن توجه الشوق الى شيء بمخصوصه ما لم يستدل فيه فائدة مختصة به والا لزم الترجيح بلا مرجح (قال المحقق) في شرح الاشارات أن القوة المدركة التي هي المبدأ الاول للانفصال الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان والقوة العملية بتوسطهما في الانسان ويتبين من ذلك اعتبار تصور الفائدة على الوجه الجزئي اذ لا شك ان مدرك الخيال والوهم والمدرك بتوسطهما انما يكون جزئيا لكن البرهان كما ذكره انما يدل على وجوب العلم بالفائدة على وجه الاختصاص بذلك أقل \* والظاهر انه لا بد من تعيين الفائدة ولا يكفي العلم بان له فائدة ما لم يتخصص به لان أصل الفائدة مشترك بين سائر الافعال والاختصاص به ليس امراً شوقياً يثبت النفس لاجله اليه دون غيره ولو فرض كونه مشوقاً فذلك غاية معينة \* اما كون تصور الفائدة على الوجه الجزئي فلا اذا ربحا اعتقد الانسان ان حركة شخصية منه تضمن مصلحة كلية لا يتحصل الا بها مثلا اعتقد أن الحركة الشخصية الى موضع كذا تضمن ملاقة زيد مثلا \* فتصور الملائقة على الوجه الكلّي واعتقد مع ذلك انها لا يتحصل الا من تلك الحركة الشخصية وامتناع صدور الحركة عنه حينئذ ليس ضرورياً ولا جبر هنا بل الظاهر الامكان لا بد لو كنى العلم بالفائدة على الوجه الكلّي مع اعتقاد الاختصاص لكن العلم بذى الفائدة ايضاً على الوجه الكلّي مع اعتقاد انحصاره في الخارج في فرد ضرورة ان الفائدة هي المطلوب بالذات المتوجه اليها اولا وذو الفائدة مطلوب لاجلها ومتوجه اليه ثانياً فجوازها فيها يستلزم جوازها فيه بالاولى \* والثاني باطل لقيام الدلالة ولانهم صرحوا في مباحث النفس بخلافه حيث اثبتوا تلك نفساً منطبعة لا تافق اما جدلاً فاللزامة ممنوعة \* وقوله بطريق الاول كلام خطائي لا يبعد اذ البرهان قائم على عدم الاكتفاء في المطلوب بالتبع دون المطلب بالذات \* واما تحقيقاً فهو أن العلم بانحصاره في فردان كان بانحصاره في هذا المذهب أعني فرداً ما لا يبينه فهو ايضا كذا في العلم به على هذا الوجه لا يتخصص فرداً بعينه وان كان بانحصاره في ذلك الفرد بينه فهو المطلب فتأمل (قوله ولا بد أن يكون تلك الفائدة معينة بها) ربما يقال هذه المقدمة مستدركة في المقصود وهو وجه توقف الشروع على ما هو الغرض من العلم أعني الفائدة المرتبة عليه في نفس الامر اذ يكفي ما ذكره آخره من قوله ولا بد أن يكون تلك الفائدة الى آخره \* ودفعه ان يؤكد التوقف اذ كما وجب كونها مقاومة للمشقة للزوال في التحصيل فلا بد أن تمام أولاً ليعلم حالها في المقاومة والا ظهر أن يقال الغرض توقف الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم هنا اذ توقف الشروع على الفائدة المرتبة لا يقتضي توقفه على العلم باحتياج الناس اليه في تلك الفائدة بل يكفي التصديق بترتبها بل انما يتم التوقف على بيان الحاجة بوجود العلم بالفائدة للمعتمد لان الاعتماد انما يعلم من بيان الحاجة فافهم \* ثم يحصل الكلام ان الشروع في العلم على البصرة يتوقف على العلم بالفائدة المرتبة عليه في نفس الامر اذ لو لم يعلم الفائدة \* فاما ان لم يعلم أسلاً فيثبت أصل الشروع \* واما ان يعلم غاية أخرى غير مرتبة في نفس الامر وحينئذ قلان كان المرتب في نفس الامر يقوم

مشقته فيه كان مشقة عبثاً في نظره. وإن لم يكن عبثاً عرفاً وعقلاً والا لكان سعيه عبثاً عرفاً \* وعلى التقادير الثلاث لا يتحقق الشروع على البصيرة فلا بد من العلم بالغاية المترتبة في الواقع للامتثال للشروع فيه ولا يكون السعي عبثاً لافي نظره ولا عرفاً \* وإنما لم يتعرض الشارح للشق الأول لظهور بطلانه \* وكذا لم يتعرض الحثيثي للبحث الحقيقي. أعني الغاية للمشوقة الغير الفكرية مع أنه على تقدير العلم بالغاية الغير المترتبة ربما لا يكون له غاية فكرية لان الكلام في العلم وليس في جهته ذلك ( قوله واعلم أن الواجب على الشارح الخ ) هذا إنما يتم اذا جعل الشروع في العلم الشروع في جزئه بقصد تحصيل ذلك العلم لا مطلقاً اذ لو جعل الشروع في الجزء مطلقاً شروفا في الكل لورد أنه قد يتصور مسألة ومحصلها من دون تصور العلم والتصديق بانيته كما سبق. وحينئذ يكون شاعراً في العلم بلا تصوره والتصديق بانيته \* وإذا اعتبر هذا القيد اندفع الازراء لكن بقي أنه يلزم حينئذ أن يمكن تحصيل العلم بدون الشروع فيه \* والحاصل أنه لو لم يعتبر هذا القيد لم يتم قوله ان الواجب على الشارح في العلم تصوره والتصديق بانيته. وإن اعتبر لم يتوقف التحصيل على الشروع \* وعلى الوجهين لا يتم الاحتياج في تحصيل العلم الى التصور والتصديق بانيته الا أن يقال ليس المدعي هنا الا توقف الشروع في العلم عليهما ولا يدعى توقف التحصيل فينبذ الازراء ويؤيده انهم يعمرون عن المقدمة هنا بمقدمة الشروع أو يقال ان تحصيل العلم يتوقف على تصوره أو على تصور أجزائه واحداً بعد واحد \* وكذا على التصديق بانيته أو بانيات أجزائه كذلك فاختارهم ذكر رسم العلم وانيته لانه الذي يمكن أن يذكر لتدبر تفصيل المسائل وغايتها تأدي الواجب بذلك ( قوله وأما الاعتقاد بما هو قائمته الخ ) ظاهر العبارة تبدل على أن الأخيرين لا دخل لهما في البصيرة بل قائمتها أمر آخر \* وقد صرح في حاشية المطالع بخلافه ويمكن التوفيق لحل كلامه هنا على التفنن وبيان جهة افادة البصيرة في الأخيرين لخطأها ( قوله بما بعد عبثاً ) اما عرفاً أو في نظره كما مر في قوله لكان طلبه عبثاً ( قوله ولزاد ) يمكن جملة قائمة أخرى وجعله اشارة الى التحرز عن العبث في نظره لانه ملزومه والاول انسب بالعبارة ( قوله لجواز أن يكون رسمه بشي آخر دون غايته لا يعني ان الغرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا يناسب ذلك ويمكن توجيهه بأن مقصوده ان بيان الحاجة متمين ابتداء ويستلزم للرسم والرسم ليس بتمتين ابتداء \* ولذلك لا يستلزم تقديم الاول أولى لكونه بمنزلة الاصل المتعين للرسم والحصل له فافهم ( قوله قلت القائمة في ذلك التنبيه الخ ) ان حمل على ان السؤال عن قائمتين قائمة تأخير التعريف عن القسم وقائمة العدول الى تعريف المرادف مع أنه تعريف بالحقيقة فالتنبيه الاول جواب للاول والثاني لثاني ويجمعهما يتم الجواب فلو تبدل أو بلواو في قوله أو التنبيه لكان أظهر في المقصود وغير محتاج الى التوجيه مثل الحمل على منم الخلو دون الجمع أو جعل قوله ذلك اشارة الى كل واحد من العدول والتأخير وان حمل على ان السؤال عن قائمة هذا الوضع المعين أعني تقديم قسم العلم وتوسط تعريف المرادف بين القسمين مع أنه تعريفه بغيره فكما لقائمة في توسط تعريفه فكذلك ينبغي أن لا يكون قائمة في توسط تعريف مرادفه فالتنبيه الاول جواب سواء كان العلم معلوماً بهذا التفسير أو بوجه آخر \* والتنبيه الثاني جواب على تحدير أن يكون معلوماً بذلك التفسير وحينئذ يظهر وجه آخر من غير تكلف \* فان قلت التنبيهان حاصلان على تقدير تأخير تعريف التصور عن القسمين فلا مدخل فيه لتوسط \* قلت المناسب أن يبادر الى تفسير اللفظ المبهم في أول ما يذكر فافهم ( قوله قلت الحال على ما ذكر ) قد يقال ليس الحال على ما ذكره لان قسم العلم الى التصور فقط وتصور معه حكم يدل على ان معنى التصور أمر مشترك بين القسمين فيدل على شموله التصديق \* وأما المرادفة فكلا بل يمتثل المساواة والاعمية بل الاختصية بحسب المفهوم مع المساواة في الصدق وربما يجاب بأنه لا قسم العلم الى تصور معه حكم والى تصور ليس معه حكم وعلم أن تمام ما فيه كل قسم إنما امتاز عن تمام ما فيه الآخر بالحكم وعدمه علم منه أن تمام المشترك بينهما هو التصور \* ومعلوم ان العلم تمام مشترك بينهما فيكونان مترادفين ضرورة امتناع اجتماع كليهما المشترك ولا يخفى على من له أدنى مسكة ما يلوح عليه لان العلم بان تمام ما فيه كل قسم إنما امتاز عن الآخر بالحكم وعدمه ممنوع ولوسع قائم بان التصور تمام المشترك بينهما ممنوع لجواز كونه شيئاً آخر أخص منه ولو لم يكن قائم بان العلم تمام المشترك ممنوع ولعمري أنه عجيب من أوسط الطلاب فضلاً عن فاضلهم الحق ما يأتى به وهو يحق الحق ويهدي السبيل (اعلم)



(اعلم) أن تقسيم ضم المختص الى المشترك فالتقسيم هو المشترك للمضموم الى المختص \* والتقسيم هو المشترك المقيد بالمختص وحينئذ قول التقسيم يدل على الترادف اذ لو كان متساويين أو أعم وأخص لتنازعا فلو يكن المختص مضموما الى العلم فيبقى العلم بلا أقسام والقسبان بلا مقسم \* فان قلت لا يجوز أن يكون المراد بالتصور ههنا هو العلم وان كان مساويا لامرأداً تمييزاً بأحد المتساويين عن الآخر بملاقة التلازم فلا يلزم الترادف لقيام هذا الاحتمال \* قلت ذلك في غاية البعد ولا يضر مقصودنا اذ ليس المراد انه يدل دلالة قطعية لا ينطرق اليها احتمال بل الظنية على ما هو شأن دلالة الانفاط فان التشراف أيضاً لا يدل دلالة قطعية (قوله) ولهذا التنبيه فائدة (ستظهر عن قريب في الجواب عن الاعتراض على التقسيم المشهور ومن العجائب ما قيل في جواز استعمال اللفظ المشترك في التعريف بل انه ليس بعجب) (قوله تأخر ادراك مفهوم الكتاب الخ) تحقيق ذلك يستدعي تمهيد مقدسة وهي أن الحكم في القضية الحتمية الموجبة انما هو بتحديد الموضوع بالمحدود وهذا وان كان مستلزماً لاتحاد المحمول بالموضوع أيضاً لكنه مغاير له بحسب المفهوم \* فال موضوع هو ما حكم بتأخده بامر آخر وذلك الامر هو المحمول سواء قدم أو أخر يرشدك الى ذلك ملاحظة قولك (زيد قائم است وقائم است زيد) فان الموضوع في كلتا الصورتين هو زيد لانك حكمت فيها بتأخذ زيد بالقائم ولو أردت أن نجعل القائم موضوعاً قلت قائم (زيد است وزيد است قائم) فافرق بين الموضوع والمحدود ليس بمجرد التقدم والتأخر في الملاحظة بل به وضع وحكم بوجوده شيئاً آخر أي تأخده منه \* نعم لو كان الحكم في الحتمية بالاتحاد بين الموضوع والمحدود من غير تعيين المتحد والمتحد منه لم يتصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر ولو كان كذلك لم يكن بين القضية وعكسها فرق بحسب المعنى كما ان انفصاله العنادي لما كانت متناها المائدة بين الجزئين لم يتبهرها عكس اذ لافرق بينها وبين عكسها الا بحسب وضع الطرفين وترتيبهما فافهم (قوله وكذلك أن من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها) ههنا بحث وهو أن الفرض هو بيان مغايرة ادراك النسبة الحتمية للحكم المنطوق بمعنى انه ادراك زائد على الحكم الإيجابي في الإيجاب والسلب في السلب بصورة الوهم لا تدل عليه بل تدل على مغايرته لكل من الحكمين بخصوصه ولا يلزم منه مغايرته للحكم المطلق وذلك أمر ظاهر لا يذهب الوهم الى خلافه لظهور أن الإيجاب يتخلف عن ادراك النسبة في صورة السلب والسلب في صورة الإيجاب فلا حاجة الى البيان وعلى التنازل فلا وجه لتخصيص بيانه بصورة الوهم \* فصل السلام أن الفرض التنبيه على ان ههنا ادراكاً آخر متوسطاً بين ادراك الطرفين والادراك المسمى بالحكم وذلك انما يظهر غاية الظهور في صورة الشك والوهم لان النفس قد أدركتهما أمراً مغايراً لطرفين ضرورة انه بعد ادراك الطرفين ليس شاكاً ولا متوهماً ما لم يحصل له ذلك الادراك (الثالث) وهي في هذا الحال يجوز كلا طرفي الحكم اما مع ترجيح أو بدونه فظهر أن ههنا ادراكاً أمراً آخر هو مورد الحكم دون صورة الجزم اذ ليس هناك تجويز الطرفين فلا يظهر فيها الادراك المتوسط ظهوراً تاماً فرما يقال ليس بعد تصور الطرفين الا الادراك البسيط المسمى بالحكم لا يقال الحكم ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعاً فيتوقف على ادراك النسبة لأن هذا التفسير متوقف على ثبوت المغايرة \* ثم ان هذا تنبيه فلا بد انه لا يلزم من ثبوت في الصورتين ثبوت في الجميع (واعلم) أن ثبات هذا الادراك في التصديق من اختراعات التأخرين \* وأما التقدم فليس عندهم بعد تصور الطرفين الا ادراك النسبة التامة الخيرية على وجه الاذعان \* وفي صورة الشك لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل تصورت فيها هو منصور في صورة الشك هو مننع في التصديق \* فالفرق بين التصور والتصديق بحسب النوع كما يشهد به الوجدان \* والصور أمر لا حصر فيه يتعلق بكل شيء \* وأما التصديق فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الخيرية \* ومن هذا يعلم أن ما ذكره في تعريف التصديق من أنه ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها غير سديد والأولى هو أن يقال هو الاذعان بوقوع النسبة أولاً ووقوعاً فأمثل \* واستمر قائم ونظائره من خواص هذا التعليق يشهد به من تمعق في مطاوى المويصات من أولى التحقيق (قوله توهموا أن الحكم قبل من أفعال النفس الخ) لا يقال فكيف يصوّفونه بالداهية والكسب والافعال لا يتصف بهما لان عدم اتصاف الافعال بهما مطلقاً ممنوع عندهم اذ لا مانع من أن يصلح أحد على أن بعض الافعال النفسية كسي لكونه مسبقاً بقرينة المعلومات متوقفاً عليه وبعضها بدعي لعدم توقفه عليه (قوله بناء على أن الانفاط التي يبرهنها عن الحكم الخ) هذا البناء لا يجوز عن بعد اذ لو كان بهذا توهم كون

تلك اللفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متعددة \* فالعلم والتصور ايضا كذلك مع انهم لم يتوهوا انه قل ومثل ذلك بعيد عن الغلاء فضلا عن الفضلاء \* ولو كان منشأ الوهم كونها بحسب معانيها القوية دالة على ما هو من مقولة الفعل فذلك ابعد اذ بناء الاحكام على المعاني القوية مع الالغاء عن المعاني الاصطلاحية بعيد جدا عن العلماء \* والظاهر أن منشأهم انهم وجدوا في التصديق أثرا زائدا على أثر التصور هو اطمئنان النفس واعترافها بحسبوا ان ذلك الامر الزائد هو قل صادر عن النفس حتى يكون التصور الساذج المتعلق بالنسبة خاليا عن هذا الفعل \* وهذا الفعل أمر زائد منضم اليه والتحقيق انه ليس هناك الا ادراك مخصوص يستتبع آثارا مخصوصة بخصوص مائة وليس للنفس هنا فعل بل قول كيف لا والاثار المذكورة من حيث الاقياد والقبول لا ترجع الى فصل أصلا كما يشهد به الوجد ان الصحيح ( قوله اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة الخ ) الاولى ان يقال اما اذعان لان النسبة واقعة الخ كما سبق التنبيه عليه ( قوله واذا أردت تقسيمه على مذهب ) قد يورد عليه ان الامام جعل الحكم فعلا فلا يصح هذا التقسيم على مذهبه \* ويحاج بان المراد انه على مذهب الامام في ترك التصديق من الاربعة لافي تمام مذهبه ( قوله وان كافة عبارة عن المجموع المركب ) لا ينبغي ان من ذهب الى ان الحكم فعل لا يمكنه تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يكون تقسيم العلم الى التصور المفارق للحكم والفير المقارنه \* ومن ذهب مع ذلك الى المذهب الامام في ترك التصور لا بد ان يفعل كما فعله المصنف من تقسيم الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع القسم الثاني مع الحكم \* فالظاهر ان المصنف تبع الامام في ترك التصديق وكون الحكم فعلا \* واماما ادعاء الحاشي من بطلان عدم كون التصديق قسما من العلم بل مركبا من أحد قسميه مع أمر آخر مقارن له فمتنوع عندهم بل هو صريح مذهبه فيظهر انطباق كلام المصنف على مذهب الامام \* وأما النقض بالتصور الست فيمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المروضة للحكم ابتدائي أو بتوسط مع الحكم أو جميع التصورات الحاصلة مع الحكم والحكم أو أن مراده بالقسم الثاني جميع التصورات التي يصاحبها الحكم وبالمجموع مجموع القسم الثاني والحكم \* وهذا وان كان فيه تكلف لكنه لا يبعد كل البعد ( قوله قيل يجبه على كلام المصنف ) ظاهر عبارة المصنف ان التصور فقط هو المقيد بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف بأنه لو حمل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لنوا \* واذا أريد المقيد لم يجبه السؤال المتبوع على تقسيم القوم اذ مداره على انه يلزم عدم اعتبار التصور في التصديق ولا يلزم ذلك على تقسيم المصنف \* نعم يلزم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق مع انه سيبين ان المتبوع فيه هو التصور فقط وهذا السؤال غير ما يجبه على عبارة القوم كما لا ينبغي فانه لا يتدفع بالجواب المذكور بل على الجواب المذكور فالاولى ان يحمل الجواب على دفع الاعتراض عن التقسيم المشهور \* وحاصل كلامه يردان هذا الاعتراض لانه على تقسيم المصنف ويتجه على تقسيم القوم وان أمكن دفعه بهذا الجواب فلذلك عدل المصنف عن التقسيم المشهور ( قوله ولزم ايضا أن يكون قوله فقط لنوا ) فيه مناقضة لانه حينئذ يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قولنا الانسان من حيث هو والمالية لا بشرط شيء فانه ليس بشيء منهما لنوا لاقادته دفع ذلك التوهم \* والجواب ان الذهن لا يناسق في مقام التقسيم الى المطلق فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع ذلك التوهم \* ولذلك كما يتعارف فيما بين القوم بيان الاطلاق في ذكر الاقسام ( قوله وانما يظهر في كلامهم ) قبل لافرق بين الكلامين من حيث ان أحد المعنيين في كل منهما معلوم من اللفظ من الشارح بل كلام المصنف أظهر في الاشتراك لان اطلاق التصور على المعنى الاخضر أشهر \* والاولى ان يقال في وجه الانسية انه لا مدخل للاشتراك في دفعه عن تقسيم المصنف بل يتم دفعه عنه بان اللازم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق لا التصور المطلق سواء كانت لفظ التصور مشتركا أولا \* وآخر كلام الحاشي مشعر بذلك حيث قال وبهذا الاشتراك يتدفع الاعتراضان ( قوله لان الحكم لم يعرض له ) هنا مشعر بان معنى عدم الحكم عدم عروضة \* وحينئذ يرتفع السؤال عن أصله اذ لا يتوهم المناقضة بين الحكم وعدم عروضة أصلا ولا يبدان متناقضين قطعا \* نعم لو أريد بعدم الحكم سلب الحكم حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس الحكم هو لتوجه السؤال ببناء على ان الحكم وسلبيه يمنا يبدان متناقضين ظاهرا كما ذكره الحاشي في غير هذا الموضع \* ويكون الجواب ما ذكره \* واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم مقابلة المطلق لم يتم الجواب الذي أورده قدس سره اذ يلزم حينئذ ان

ان يكون الحكم مشروطاً بتصور لا يقارنه والتصديق على رأي الامام مركباً من الحكم وتصور لا يقارنه (هـ) بل يكون الجواب ان شرط الحكم هو ذات التصور المقارن له ووصف انه مقارن مع الحكم خارج عنه لا يلائم الدور \* والتصديق على رأي الامام مركب من التصورات المقارنة للحكم ( قال وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر ) فيه بحث لان جميع العلوم يحصل لصاحب القوة القدسية بلا نظر كاصحوا به \* واذا أمكن حصوله بلا نظر لم يصدق عليه انه يتوقف على النظر فيلزم ان لا يكون شيء من المعلوم نظرياً \* والجواب ان البداية والنظر يختلفان بحسب الاشخاص بل بحسب أوقات شخص واحد تلك العلوم وان لم يتوقف على النظر بالنسبة الى صاحب القوة القدسية فيكون بدنية له فيتوقف بالنسبة الى فاقد تلك القوة القدسية فتكون نظرية بالقياس اليه \* فان قلت مامن شخص الا ويمكن وجود القوة القدسية له فلا يتوقف على النظر بالنسبة اليه لا مكان حصوله بدونه \* قلت المقدمة بمنوعة ولئن سلم فذلك العلم بالنسبة الى الفاعد بشرط الفقد متوقف على النظر فيكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بدنية بالقياس الى ذاتها \* ويلزم من هذا ان يكون النظريات التي هي في غاية الخفاء بدنية بالنظر الى ذات كل فرد من افراد الانسان ولا يتخلو عن يد \* والاسهل في الجواب ان يقال البداية والكسبية صفتان للعلم بالذات والمعلوم بالعرض \* والعلم بالحاصل بالنظر موقوف على النظر وهو مغاير للعلم بالحاصل بدونه بالشخص فليس علم واحد بالشخص يمكن حصوله بآثاره بالنظر وأخرى بغيره ليرد النقص ويجرد المتع لا يكفي للتناقض كما لا يخفى بل عليه اثبات ان العلم الشخصي يمكن حصوله بالنظر وبدونه \* وبدون ذلك خرب القناد ولو قيل النظري ما حصل بالفكر والبدني ما حصل بدونه لم يجبه السؤال ( قوله فلا اشكال في امرين البدني والنظري من التصور ) أقول بل فيه أيضاً اشكال لان الامور الدنيوية لا تغفل الا بعد تغفل اطرافها كالنسبة الحكمية التي يشتهر بان تكون غير محتاجة الى نظر واطرافها محتاجة اليه \* فان قلت يمكن التزام كون تلك الامور نظرية ولا يكون منه انهاء الشيء من القواعد بخلاف التصديقات المذكورة فان التزام نظريتها يلزم ان يكون التصديق مكتسباً من القول الشارح وهو خلاف قاعدتهم \* قلت يلزم من الاول أيضاً ان يكون النظري مكتسباً من غير حده ورسمه بل من حد اطرافه ورسمها \* وذلك أيضاً خلاف قاعدتهم ( قوله واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع ) كما هو مذهب الامام قوى الاشكال \* وقد يقال لا اشكال على مذهب الامام اذ التصورات كلها بدنية عنده \* واتخير بان غرض الحق قدس سره انه اذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام قوى الاشكال ولا يلزم من ذلك ان قوى الاشكال على الامام \* فاصل كلامه انه لو ذهب أحد بما ذهب اليه الامام في تركيب التصديق فقط قوى الاشكال على انه يمكن ان يقال يقوى الاشكال على الامام أيضاً لبطلان ما زعمه من بداية التصورات فاذن لزم فيها ذهب اليه قوى الاشكال عليه ( قوله قاله ليس جميع التصورات بدنية والا احتجنا الى نظر ) فيه بحث لان معنى البدني مالا يحتاج الى نظر فيتحد للقدم والثاني \* والجواب ان المعبر في البدني عدم احتياج التصور وفي الثاني عدم احتجانه فيه وهما وان كانا متلازمين لكنهما متغايران \* فان الاول عبارة عن توقف حصول التصور على النظر \* والثاني عن توقف تحصيلنا ايها عليه ( قوله قال بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير ) حاصله انه اطلق الجهل واراد الفرد الكامل أعني الحوج الى النظر بناء على ادله ان غير الحوج ليس جهلاً ولم يرد أن هذا التقيد أعني الحوج يقدر ههنا أو منوي ليرد عليه ان المقدر يلحق المذكور ولا يخفى ركاكته ولعله لاجل هذه الدقيقة قال فليأتكم ( قوله فان تم تم آه والا فلا ) فيه نظر لان الدليل يتم على تهديد انتفاء اكتساب التصور من التصديق وبالعكس سواء كان متممًا أو لا اذ على تقدير انتفائه يكون حصول التصورات والتصديقات بطريق الدور والتسلسل قطعاً \* واعلم انه لم يتم برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وان لم تطلع على ذلك الاكتساب \* قال الشيخ في الشفاء في أول موضوع للمنطق ليس يمكن ان يتقبل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شيء فان ذلك المعنى ليس بحكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في ايقاع ذلك التصديق فانه ان كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً فليس للمعنى مدخل في ايقاع التصديق بوجه لان موقع التصديق هو عليه التصديق وليس يجوز ان يكون شيء علة لشيء في جالتي عدمه ووجوده فلا يقع بالفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو في حاله فلا يكون مؤدياً اليه التصديق بغير شيء \* وإذا

اقتربت بالمعنى وجوداً أو عدماً فقد أضيف إليه معنى آخر \* وأما التصور فانه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما سيوضح لك في موضعه في قليل من الأشياء ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردى بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة \* أقول فيه بحث أما أولاً فلأن هذا الدليل منقوض بإفادة المفرد التصور اذ يجري فيه ما ذكره بعينه من أنه ليس حكم وجود هذا المفرد وعدمه واحداً في إيقاع التصور اذ لو كان التصور يقع سواء كان المفرد موجوداً أو معدوماً فليس له مدخل في إيقاع التصور لأن في موقع التصور علة التصور وليس يجوز كون شيء علة شيء في حال عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو حاله فلا يكون المفرد مؤدياً الى التصور من غير اقتراح معنى آخر به مع أنه اعتراف بأن التصور كثيراً ما يقع بمعنى مفرد \* وأما ثانياً فلانا نقول هذا المعنى بحسب وجوده في الذهن موقع التصديق وليس وجوده في الذهن أمراً معلوماً بالفعل منضياً إليه حتى يلزم تركبه كما أن المفرد الموقع للتصور بحسب وجوده في الذهن يفيد التصور وليس وجوده في الذهن أمراً معلوماً منضياً إليه فلا يلزم تركب الموقع للتصور ولا أن يكون شيء علة شيء في حالتي عدمه ووجوده \* واعلم أنه ليس غرض الشيخ هنا إقامة الدليل على امتناع اكتساب التصديق من انتصور فان المفرد أخص من التصور بل غرضه إثبات أنه لا بد في كسب التصديق من التأليف كلياً وفي كسب التصور في أكثر المواد \* ويرد عليه ما ذكرنا (قوله على أن اليان في التصورات يتم بدون ذلك) قد يقال البيان في التصديقات أيضاً يتم بدون ذلك لأن اكتساب التصديق من التصور على تقدير جوازها يتوقف على التصديق بالنسبة بين ذلك التصور والتصديق المطلوب ضرورة أن الاكتساب مطلقاً إنما يكون من مبادئ مناسبة له ولا بد من العلم بالنسبة لينتهي الحركة الأولى ويتصور الترتيب الاختياري بمحصل المطلوب اذ لو لم يعلم أن تلك المبادئ مناسبة للمطلوب لم يقطع الحركة الأولى عندها ولم يكن ترتيبها لاجل حصوله \* وفيه بحث لانا لا نسلم أن انقطاع الحركة والترتيب يتوقف على التصديق بالنسبة لجواز أن ينتهي الحركة الى معلومات يشك في أنها مناسبة للمطلوب وتكون مناسبة في الواقع فبرتبها للامتثال فيحصل المطلوب كما أن فائدة الماء قد يشك في وجود الماء في موضع فيسمى في ذلك الموضع ويصل الى الماء لا يقال لا يدخل هذا في تعريف الفكر لأن هذا الترتيب ليس لاجل التأدي الى الجهول لانه ما لم يعلم بترتب غاية ما على فعل لا يكون القدر لاجل تلك الغاية بل يكون لامر آخر معلوم الترتيب عليه كالامتثال مثلاً أو استقراغ الجهد لرفع اضطراب الناس وتحصيل الطمأنينة لكنه قد يؤدي الى أمر آخر كالماء في المثال المذكور وذلك الامر كالماء ليس علة غاية لذلك الفعل وإن كان فائدة له لانا نقول ما ذكرتم من أنه يعتبر في العلة الغائية كونها معلوم الترتيب حتى اذ لا يتصور انبعاث النفس بمجرد الشك لتساوي طرفيه فلا يرجع أحدها بالباغية \* والعلة الغائية في المثال المذكور وما يشبهه في الحقيقة هو أمر معلوم الترتيب كما ذكرتم \* وإن قيل في العرف أن هذا السمي لاجل الماء مثلاً لكن لو اعتبر في الفكر كون التساوي علة غائية بهذا الوجه لزم أن يخرج مثل هذه الصورة عن الفكر مع أنه لا سبيل الى ادراجها في شيء من أقسام الدينبي هذا خلف فلا بد أن يراد بما ذكر في تعريف الفكر كون التساوي علة غائية له بحسب العرف ليشمل مثل هذه الصورة \* وحينئذ تم ما ذكره ونحن نقول الترتيب فعل اختياري يتوقف على التصديق بترتب فائدة ما عليه فلو كان جميع التصديقات نظراً يلزم الدور أو التسلسل لا يقال التخيل كاف في ترتيب الغاية \* ولذلك قيل الناس في باب الاقدام والاحجام اطوع للتخيل منهم للتصديق لانا نقول المراد بالتصديق هنا ما يشمل التخيل ولذلك جعل الشعر أحد الصناعات المحس التي هي من أقسام الموصل الى التصديق فتأمل (قال الدور) توقف الشيء على ما يتوقف عليه أما بمرتبة قوله بمرتبة متعلق بقوله يتوقف \* والمراد من التوقف الاول ايضاً التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الاطلاق فيكون معنى الدور هو توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب فيكون الدور للمصرح توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة \* والمضمر توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب لا يقال اذا توقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (د) فإن اعتبرنا توقف (أ) على (ب) بمرتبة وتوقف (ب) على (أ) بمرتبتين كان ذلك الدور مضمرأ بناء على هذا التعريف لأن توقف الشيء أعني (أ) بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبتين أعني (ب) وأما اذا اعتبرنا توقف (أ) على (ج) بمراتب وتوقف (ج) على

على (١) برتبة لم يدخل في تعريف الدور المضمر لأنه توقف الشيء براتب على مايتوقف عليه برتبة فلا يكون تعريف الدور المضمر جامعا \* ويلزم الواسطة بين الدور المضمر والمصرح لانا نقول ليس بين (١) وظيفه الا سلسلة واحدة من التوقف يصدق عليها باعتبار أمر أنها توقف (١) برتبة على ما يتوقف عليه براتب وباعتبار آخر أنها توقف (١) براتب على ما يتوقف عليه برتبة فليس هناك فردان من الدور للمضمر بل فرد واحد وهو داخل في التعريف فاقهم \* وقد يجعل من باب تنازع العاملين على معمول واحد \* وفيه انه يصرح المعنى توقف الشيء اما برتبة على ما يتوقف عليه برتبة وأما براتب على ما يتوقف عليه براتب فيخرج التوقف برتبة على ما يتوقف عليه براتب وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شق التردد ضرورة ان في الشق الاول كلا التوقيين برتبة وفي الشق الثاني برتبتين فاحسن تدبره \* فالجواب ما ذكرناه لا ذلك ( قوله التي يتم فيها الحركات الفكرية الخ ) صرح القوم بان الفكر حركة النفس في المقولات من قبيل الحركات في الكيفيات النفسانية \* وفيه بحث أولا بوجود من شقي الحركة الا كون الشيء بحيث يتعرض فيه في كل ان فرد من المقولة التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والان التي تمكن فرضها في الزمان غير واقعة عند حد عندهم \* وكذا الافراد المفروضة غير واقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر الا علوم محصورة لاسباب في الرجوع من المبادي الى المطالباته . ليس هناك الا العلم بالجنس والفصل مثلا أو الصغرى والكبرى فلا يتصور كون النفس في كل آن متصفا بفرد من العلوم لا يكون قبله ولا بعده لا لغال النفس اذا لاحظت الجنس مثلا والتفت اليها قائما ينتقل منها الى الفصل مثلا بالتدرج فانه يضعف التفاته الى الجنس تدريجيا وبقي التفاته الى الفصل بالتدرج لانا نقول قد صرحوا بالافتات انه قل من أعمال النفس \* وقد صرحوا بان حركة الآتي لاتقع في مقولة الحكم والكيف والابن والوضع فلا يكون في الافتات وليس بمسلم فلابح ما ذكره من أن الفكر حركة كيفية هذا ولوقيل بان اختلاف مراتب الافتات يستلزم اختلاف الصور في الشدة والضعف فلتنفس في كل مرتبة من مراتب الافتات صورة في مرتبة من الشدة والضعف بخلاف في الشدة والضعف للصورة الساقية واللاحقة فيكون بها حركة في الصورة لم يبعد ( قوله لعله ) أي بالقوة هذا التفسير ليس بصحيح لان التحقيق ان العلم الاجمالي علم بالحصول كما ين في موضعه فان العلم باجزاء المعرفة بجامع العلم باجزاء المعرفة لم يقل العلم بالمعرف بجامع العلم بالمعرف لانه عين العلم بالمعرف عنده وأراد بالاجزاء كل جزء جزء لاجمع الاجزاء فانه عين الكل ( قال هذا الدليل مبني على حدوث النفس ) أقول على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب شيء من الأشياء اذا لم يحصل شيء من الأشياء ولكنه لم يحصل شيء من الأشياء بالوجه ( أما ) الملازمة الثانية فظاهر ضرورة انه اما هو وجه شيء فهو كنه شيء \* فاذا لم يحصل كنه مالم يحصل وجه ما \* وأما الملازمة الاولى فلان حصول شيء بكنهه مسبق بحصوله بوجهه والشيء مالم يعلم أو لا بوجهه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية الاول موقوف على صرف الزمان من الازل الى معين في اكتسابه وانما يتصور الشروع في كسب من ذلك الحد من الزمان وذلك زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وتقصييه انه اذا فرضنا أن كنهها متلاخص للنفس من الازل الى الآن مثلا فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد معرفته بوجه ما ومباديه الغير المنتهية نظرية على ذلك التقدير \* حصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في اكتسابه \* ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدء فلا يمكن حصول كنهه \* وقد فرضناه حاصل هيب وهذا يجري في كل كنه يفرض حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا لم يحصل شيء من الأشياء بكنهه لم يحصل شيء من الأشياء بوجهه لان كل وجه شيء كنه شيء كاسبق فامل ( قوله ولما كانت التصورات والتصديقات الخ ) فديناقش لانه ان أريد ان التصورات والتصديقات أمور موجودة في الخارج فهو عنوع كيف لا والتحقيق عندهم أن العلم هو الماهية الموجودة في الذهن وان أريد أنها موجودة في الذهن فزيد المعلوم أيضا كذلك وأنت خير بان الظاهر من الكلام على ما هو المشهور في بين القوم من عدم العلوم من الكيفيات النفسانية الموجودة في الخارج \* وأما تحقيق الخلال فهو موكل الى موضعه على انه يمكن أن يقال المراد من كونها موجودة وجودها في الذهن فان البهائية والنظرية من العوارض الذهنية فكيف في الانصاف باحدا عننا للوجود البهائي وزيد

المعدوم وإن كان موجوداً في الذهن لأيضف بالكتابة وعمد لها من العوارض الخارجية والانصاف بهما يستدعي الوجود الخارجي ( قوله فإن النظري بمعنى اللابديهي ) أنت تعلم أن معنى النظري ما يحتاج إلى نظر والبديهي ما لا يحتاج إلى النظر فكان ينبغي أن يقول فإن البدیهي بمعنى اللانظري لكنه تساع في العبارة لتلازهما ( قوله بخلاف التصورات ) يعني أن بيان اكتسابها يحتاج إلى انظار دقيقة لا يناسب شأن المتدب ولا بد من ضم ما ذكرناه حتى يتم التقريب فكانه اكتفى عنه بما ذكره من جريان الشبهة وذهاب الامام الى خلافه فإن ذلك يشعر باقتضاه الى البحث المشتع ظاهراً ( قوله والمادة انما يكون للجسام ) صرح في حاشيته على التجريد بان العلة المادية والصورية لا يختصان بالجسام \* ووجه التوفيق ان المادة والصورة مختصان دون العلة المادية والصورية اذ المراد بهما جزء يكون معه المعلوم بالقوة وجزء يكون معه المعلوم بالفعل فعنى كلامه أن هنا اطلاق الصورة على تلك الحياة كما وقع صريحاً في عبارة الشارح واطلاق المادة على الامور المعلومه كما يستفاد من عبارة لان الحياة اذا كانت صورة يكون من الامور المعلومه مادة على سبيل النسبة لاطلاق العلة المادية والصورية عليها كذلك \* وبما ذكرنا يتدفع المناقاة بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره أولاً من أن كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وصورية فانه شاعل لعرض المركب الصادر عن المختار ( قوله واسطة بين الفاعل ومنفعله ) أي منفعل ذلك الفاعل الفرض منه اثبات الاحتياج الى قيد في وصول أثره اليه في تعريف الآلة لاخراج العلة المتوسطة لكنه لا ينبغي عليك ان تسلم كون المعلوم البعيد منفعل العلة البعيدة والقول بان علة علة الشيء حجة له ولو بالواسطة يستلزم وصول أثر العلة البعيدة ايضاً ولو بالواسطة والا لم يكن منفعلاً ايضاً أصلاً لان الانفعال ليس الا قبول الاثر والقبول يوجب الوصول فتسلم الانفعال وانكار وصول الاثر ليس الا تناقضاً بين قوليهِ ولعل المحشي أشار بقوله فتأمل الى ذلك ويمكن ان يقال انه أشار الى دفع ذلك بقوله ومنفعله في الجملة وحاصله انا سلمنا ان الانفعال قبول الاثر لكنه أعم من ان يكون أثر شيء هو منفعله أو أثر ما هو موقوف في وجوده على ذلك الشيء فإن علة الشيء علة له وهو يستلزم انفعاله في الجملة والا لم يكن العلة البعيدة علة مطلقاً فافهم ( قوله بل أراد ان تلك المسائل ) لوحظت اجمالاً بالفرض منه ان تزايد المسائل يوماً فيوماً بالتفصيل في الخارج لا ينافي حصولها في الذهن اجمالاً بالفعل فيكفي للتسمية ان يلاحظ المسائل كلها اجمالاً لا اشتراكاً في الغاية أو يحصل أكثر المسائل فيحصل للملكة فكانها حصلت بالفعل بالتفصيل لحصول قوة الاستخراج وعلى هذا الحاجة الى القول بان المراد تحصيلها في الذهن لا في الخارج لكن المحشي اختار الاول ليطور حصول جميع المسائل بلا تكلف فإن الحصول الاجمالي في الذهن ظاهر ( قال ) فالتذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة يعني ان المعارضة هي اتيان دليل مقابل لدليل المستدل لاثبات خلاف ما ادعاه ودعوى المستدل هنا ثبوت الاحتياج الى المنطق نفسه وحاصل قول المعارض عدم الاحتياج الى تعلمه \* وعدم الاحتياج الى تعلمه لا يوجب عدم الاحتياج الى نفسه فلا يكون دليل المعارض مقابلاً لدليل المستدل هذا حاصل ما قال الشارح لانها المقابلة على سبيل الممانعة وعلى هذا ماوجه به التناقض هذه المعارضة من ان المتعلق لو كان محتاجاً اليه فلا يخلوا اما ان يكون بدهيّاً أو كبريّا والاول يستلزم الاستغناء عن التعلم والثاني الدور والتسلسل وكلاهما باطلان فكونه محتاجاً اليه باطل لا يصلح لاصلاح المعارضة فانه على هذا التوجيه ايضاً على تقدير الشق الاول لا يلزم الا الاستغناء عن التعلم والاستغناء عن التعلم لا يوجب الاستغناء عن نفسه فلم يلزم عدم الاحتياج الى نفسه الذي هو مخالف دعوى المدعي فاقيل في رد قول التناقض ان هذه شبهة يتكسرها في نفى هذا العلم سواء احتجج اليه أم لم يحتجج كما قلّه المحشي لاحاجة اليه ولذا قال المحشي في آخر هذا القول لان المشهور في كتب الفن ايراد المعارضة في هذا الموضع لنفي الاحتياج اليه ( قوله بل المطلوب معرفة ماسدق عليه مفهوم موضوع المنطق ) اعلم انه كان مدار هذا الجواب على ان المراد بالخاص المقيّد وبالعام المنطوق ويحتاج في معرفة المقيّد الى معرفة المنطوق فرد بان المطلوب ليس تصور لفظ موضوع المنطق حتى يحتاج فيه الى تصور مفهوم الموضوع بل المطلوب تصور مضدقة ومضدقة ليس بمقيّد فلا يصح ما أجاب \* ثم قال المحشي بل الحق مشير الى انه انما نشأ الاعتراض وضمف جوابه من فهم ان المقصود تصور الموضوع وليس كذلك بل الحق ان المقصود التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المنطق أو موضوع المنطق شيء فلاني فلا محالة يكون لفظ موضوع المنطق محمولاً أو موضوعاً وهو مقيّد فلا

بإلا يحصل تصوره الألفية المطلق فلذا وجب أن يذكر تعريف مطلق الموضوع أولاً (أقول) يرد على هذا أيضاً أن المحمول أو الموضوع في تلك القضية المذكورة ليس لفظ موضوع المنطق ولا نفس مفهوم الإضافي مطلقاً بل يراد مصداقه أن جعل موضوعاً ومفهوماً من حيث الاتحاد بالمصدق والثبات كما أن المحمول في زيد كاتب ليس لفظ الكاتب أو نفس مفهوم المرضي مطلقاً بل مفهومه من حيث الاتحاد بذات الموضوع ليصح الحل فإن زيداً فرد من أفراد الكاتب وليس نفس مفهومه المرضي ولما كان المراد منه ما يحد بالمصدق لا يكون الإضافة فيه ملاحظة فأقول (قوله تقدم بالطبع) فإن قلت أنه لا يلزم من تقدم التصور طبعاً في نفسه تقدم مباحثه والمقصود بيان وجه تقدم مباحث التصور على مباحث التصديق لأن التصور فلا يتم الدليل \* قلت الأمر كذلك لكن مباحث التصور لا تكون إلا مباحث شيء مقدم على التصديق فينبغي أن يذكر أحوال المقدم مقدماً \* وإلى هذا أشار المحشي حيث قال كان الأولى (قوله) والا لزيد أجزاء التصديق عنده على أربعة \* يعني أن كان مراد الامام في تلك العبارة الإجماع والافتراء تكون أجزاء التصديق زائدة عنده على أربعة أعني تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم وتصوره لأن عدم خروج الحكم عن التصديق مسلم عند الكل ولزم دخول تصوره أيضاً على هذا التقدير وهو خرق الإجماع فيجب أن يراد بلفظ الحكم في عبارة للمخض النسبة الحكمية \* فإن قلت يمكن أن يكون إضافة التصور إلى الحكم بمعنى التصور الذي هو الحكم \* قلت هذا يناقض مذهب الامام لأنه ذهب إلى أن الإجماع فصل الإدراك فلا يكون الحكم عنده تصوراً وادراكاً فلا محالة يكون تصور الحكم غير الحكم وزيد الأجزاء على أربعة حيث (قوله) لثلاث يخص بالدلالة للمطابقة) يعني أن فهم المعنى بواسطة علم الوضع له لا يكون إلا في المطابقة فيلزم منه خروج دلالة التضمن والالتزام فلا يجب في الدلالة الوضعية إلا العلم بوضعه أهم من أن يكون له أو لشيء يكون للدول جزءاً له أو لازماً له فيشمش الدلالات الثلاث كلها (قوله) يريد أن لفظ الامكان الخ) اعلم أنه كان ينبغي تعريف المطابق والتضمن بالامكان العام فإن لفظ الامكان موضوع للامكان الخاص والعام أيضاً فإذا يطلق ويراد به الامكان الخاص يكون الامكان العام جزءاً له فيكون الدلالة عليه دلالة قضائية \* ويصدق عليها أنها مطابقة أيضاً لكون الامكان العام فما وضع له لفظ الامكان أيضاً \* وقال الشارح في بيان الانقضاء أنه إذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالة عليه مطابقة وعلى الامكان العام تضماً فاعتراض عليه بأن قوله وعلى الامكان العام تضماً مشعر بأنه ليس دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت مطابقة مع أنها موجودة حيث أيضاً فاجاب المحشي بأن مراد الشارح أن دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت وإن كانت مطابقة أيضاً لكنها في ضمن الامكان الخاص قضائية \* وبالله أشار بقوله ولإني الخ (قوله بهذا الدليل) أيضاً يعرف أن الالتزام لا يستلزم التضمن لأنه كما أن المطابقة لا تستلزم التضمن أن يكون المعنى الموضوع له بسيطاً كذلك لا تستلزم الدلالة الالتزامية تضماً لجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فيتحقق الالتزام بدون التضمن \* وهذا اعتذار ائتمن التعرض لهذا بأنه قد ظهر من وجه عدم استلزام المطابقة التضمن ووجه الظهور \* قوله لمعنى بسيط بصفة التكرار للموصوفة فالمعنى البسيط أهم من أن يكون له لازم ذهني أولاً فإذا يكون له لازم ذهني فيتحقق الالتزام بدون التضمن بلا خفاء (قوله) لكن يجزئ حيث الخ) يعني أنه لا يرد المتبع بالتابع الأعم حين قيد المحكوم به بالحجية المذكورة لكن يرد حيث أن المقصود عدم وجدان التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقاً ولللازم من هذا أنها لا يوجدان بدونها من حيث أنها تابيان لا مطلقاً وهو خلاف المقصود \* فإن قلت أن هذا التقيد على نحوين (أحدهما) أن يكون الحجية قيداً للمحكوم به (والثاني) أن يكون قيداً لانتسابه فالأول بوجوب تقييد النتيجة وهو خلاف المقصود لكن الثاني يؤيد إلى المشروطة أو العرفية العامين ويكون المعنى كل تابع مادام تابياً لا يوجد بدون المتبوع والصغرى يعني أنها تابيان دائماً والدائمة إذا ركب مع إحدى العامين تنتج دائماً كما هو مشروح في مباحث الموجبات فيكون النتيجة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع أي المطابقة دائماً وهو عين المطلوب فإنه ليس المقصود من عدم وجود التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقاً إلا هذا \* قلت تنقض الكبرى حيث بالتابع الأعم فإنه مع شرط النتيجة يوجد بدون المتبوع الخاص بالحرارة فإنها بصفة النتيجة توجد في النار بدون الشمس والمكس \* نعم مطلق التابع لا يوجد بدون مطلق المتبوع أو

يقيد قيد من حيث أنه تابع له فانه بصفة التبعية له لا توجد بدونه والا لا يكون تابعا له فان اللام للتخصيص فالتابع لهذا غير  
 اتتابع لذلك باعتبار هذه الحية فتأمل ( قوله ومنهم من قال الخ ) المراد به الحق التفاضلي \* وحاصل قوله ان التضمن والالتزام  
 في مرتبتيه ماهيتهما تابعان فالتبعية لازمة لذاتيهما \* ومتضى الثالث ليتخلف فصار هذا التقييد في حكم الاطلاق وهو المقصود  
 فارتفع اعتراض الشارح وحصل النتيجة حسب المراد لكن يرد عليه ان التبعية لازمة لذات التابع الاعم أيضا فان التابع الاعم  
 تابع حيث ما كان لكنه يوجد بدون التبوع الخاص فتدبر ( قوله يعني ان هذا المجموع معنى مطابق ) اعلم ان المعنى المطابق  
 ما وضع له اللفظ لكن لفظ رامي الحجة مركب من لفظين موضوعين بالوضوح \* فالتبس في هذا ان هذا المعنى المطابق بآي  
 وضع دون الوضوح المذكورين فانزال المحشي هذا الحق بان الوضع أهم من ان يكون وضعا واحدا أو اوضاعا متعددة بحسب  
 اجزاء اللفظ كلفظ رامي الحجة فان لفظ الرامي والحجارة موضوعان لمعنيين بالوضوح فمجموع هذا اللفظ موضوع لمجموع  
 المعنى وان لم يوضع عين هذا المركب لعين هذا المعنى والمطابقة تم القيلتين أي ما كان بوضع عين اللفظ لعين المعنى أو وضع  
 اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى \* والجاصل ان اللفظ في المركب من حيث التركيب وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وهو كاف  
 لدخوله في المطابقة \* نعم لو كان وضع عين اللفظ لعين المعنى شرطاً في المطابقة لكان خارجا عن المطابقة وليس كذلك ( قال )  
 فان الرامي مقصود منه الدلالة على رعي منسوب الخ يعني ان لفظ الرامي دال على رعي منسوب لذات ما فان الذات المأخوذة في  
 مفهوم الصفات مهمة عامة والنسبة تم من ان يكون على وجه القيام به كما في لفظ الرامي أو غيره كما في اللابن والتاسر ( قوله  
 جزء للمعنى ) المقصود يعني ان الماهية الانسانية جزء لماهية الانسانية مع التشخص ومفهوم الحيوان جزء من الماهية المذكورة  
 فيكون جزء للمعنى المقصود أيضا لان جزء الجزء جزء فالحيوان الذي هو جزء للحيوان الناطق اذا سمي به شخص من افراد  
 الانسان يكون دالا على الجزء المعنى المقصود فعلمنا لكن هذه الدلالة ليست بمقصودة في وقت علميته هذا الشخص ( فان قلت )  
 مفهوم الحيوان جزء من المعنى المقصود أي الحيوان الناطق مع التشخص فكانت دلالة لفظ الحيوان عليه أيضا مقصودة في  
 ضمن السلك \* قلت ليس دلالة لفظ الحيوان بالوضع المعنى فانه لكل اللفظ على كل المعنى الشخصي والناظر فيه جزؤه فكيف  
 يكون دلالاته مقصودة في هذا الوضع لانها تابعة للتصديق وليس فليس ( قوله ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة الخ ) الغرض منه بيان  
 احتمالات يترض لها الشارح فانه اذا لم يقيد في قسم المفرد والمركب بالمطابقة بل يقال الدال بالوضع اما أن يقصده ويراد  
 الدلالة مطلقا فيحقق أربع احتمالات إما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الثلاثة أي المطابقة والتضمن  
 والالتزام فلا يتحقق المركب إلا اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة \* وفي الافراد انتفاء ذلك سواء كان  
 باعتبار جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها فان في الجزء يستلزم في السلك فحينئذ لا يجتمع الافراد والتركيب أصلا أو  
 يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني الثلاثة أي معنى كان وفي الافراد عدها حينئذ يحتمل اجتماع التركيب  
 والافراد في لفظ واحد بان يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة والافراد باعتبار التضمن أو بالعكس \* وهكذا النسبة المطابقة  
 والالتزام والتضمن والالتزام أو يشترط في التركيب وجودها بل يحاط بجميع المعاني وفي الافراد انتفاءها باعتبار الجميع أو  
 يشترط في التركيب وجودها باعتبار واحد منهما وفي الافراد انتفاءها باعتبار الجميع \* وهذان الاخيران ساقطان عن الناحية وبطلان  
 بالسلكية لانهما يوجبان الواسطة بين الافراد والتركيب وهو خلاف الاجماع ولذا لم يذكرهما المحشي وقال الاول مستبعد جدا  
 لاستلزامه دخول أكثر الالفاظ المركبة في المفردة لان التركيب على الاول اما يكون اذا يدل جزء اللفظ على جزء جميع  
 المعاني الثلاثة فاذا انتفى هذا الدلالة باعتبار بعضها يكون اللفظ مفردا وان وجدت باعتبار بعضها \* فذلك لم يترض الشارح له  
 ففي الاحتمال الثاني الذي تعرض له وبين ان الثاني أي اعتبار الدلالة المذكورة في التركيب باعتبار أي معنى كان وفي الافراد  
 عدها باعتبار أي معنى كان يستلزم كون اللفظ الواحد مفردا ومركبا معا نظرا الى الدلالات أي المطابقة والتضمن مثلا \* ثم اعترض  
 عليه بأنه لا محذور فيه لان هذا اعلازم باعتبار الدلالات لابدالة واحدة ( قوله بل بعدة أولى ) يعني باعتبار الافراد والتركيب  
 معا في لفظ واحد باعتبار الدلالات أولى من اعتبارها فيه معا باعتبار دلالة واحدة كما في لفظ عبد الله علما قال الافراد



والتركيب متحققان فيه باعتبار دلالة واحدة أي المطابقة لكن هذا في حالتين وباعتبار وضعين مختلفين كما قال صاحب الاعتدال فذلك يجوز هنا ولم يجز ذلك لأن ذلك الاجتماع في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زيادة التباس بحيث يفضي الى التحير في اجراء احكام الافراد والتركيب عليه فان ذلك الاجتماع في استعمال واحد ووقت واحد (قوله) بشكل هذا بمثل الضمائر المتصلة) يعني ان تعرف الاداة بما لم يصلح لان يجز به وحده ينتقض بمثل الضمائر المرفوعة المتصلة كالالف في ضربا لكونها قاعلة \* والفاعل غير عنه لا عجز به \* واما الضمائر المنصوبة والمجروزة فلكونها فضلة لا تصلح لذلك أيضاً \* فان قلت المراد عدم صحة الاخبار به باعتبار المعنى ومعنى الضمائر مستقل صالح للاخبار به دون معنى الاداة فافترقا \* قلت هذا على تقدير أن يكون عدم صلاحية الاخبار به صفة اللفظ باعتبار دلالاته على المعنى \* والفاظ الضمائر المذكورة لا تصلح لذلك قطعاً \* وانما زاد لفظ المثل لان هذا الاشكال ليس مختصاً بالضمائر فقط بل هو جار في الاسماء اللازمة الظرفية أيضاً فانها تقع فضلات والمخبر به عمدة في الكلام (قوله) وليست لفظية في مرادفة للظرفية) دفع دخل تقريره انه كما قيل في توجيه اسمية الضمائر ان الف في ضربا بمعناها وهو صالح لان يخبر به فصلاحة الاخبار اهم من أن يكون بنفسها أو بمرادفها كذلك لفظية في مرادفة للظرفية وفيها صلاحية الاخبار موجودة فيلزم أن يكون كلة في امسا لاداة \* وحاصل الدفع ان لفظية في ليست مرادفة لمطلق الظرفية بل هي مرادفة لظرفية مخصوصة معتبرة بين الطرف الخاص والمظروف الخاص كقيام زيد في الدار فهي غير مستقلة لاحتياجها في الثقل أي الطرفين الخصوصين فلا تصلح للاخبار لابتنسها ولا بمرادفها فلا تكون اسما على تقدير العموم أيضاً (قوله) لم يرد بذلك ان الجوهري وحده دال على تلك الازمنة الخ) يريد بذلك دفع اعتراض يرد على قول الشارح بل بحسب جوهريه ومادته كازمان \* وتقريره انا لا نسلم ان جوهري لفظ زمان يدل على الزمان فانه لو كان كذلك لدل تقاليب لفظ زمان كازن وزمان ونازم وغيرها على الزمان أيضاً وليس كذلك \* فيطل بيان الفرق بين الكلمة وبعض الاسماء التي تدل على الزمان بان الدلالة على الزمان في الكلمة بهيتها \* وفي هذه الاسماء بجواهرها ومادتها \* وحاصل الدفع ان الشارح لم يرد ان جوهري تلك الاسماء وحده دال على الزمان بل المراد ان لجواهرها أيضاً مدخلا في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان هيئتها مستقلة بالدلالة على الزمان \* ولادخل لجواهرها فانها فيها \* والدليل على هذا قرينة المقابلة فانه يعلم بها ان في تلك الاسماء الدالة على الزمان مدخلا لجواهرها أيضاً (قوله) فانما تصح في لغة العرب) يعني أن كلية قضية كلما اتخذ الصيغة في الكلمة اتحد الزمان المفهومة من كون الهيئة مستقلة بالدلالة على الزمان انما هي في لغة العرب دون لغة المعجم لانتقاضها في قولك آمد وآيد \* ثم قال وأجيب بان هذا من الاحوال المختصة بلغة العرب التي دوت بها هذه الصيغة زيادة اعتبارها وأشار المحقق الى ضعف هذا الجواب حيث أتى بصيغة المجهول \* ووجهه أن قواعد الفن عامة غير مختصة بلغة دون لغة على أنه ليس بجار في لغة العرب أيضاً لان الكلية المذكورة تدل على تبدل الزمان عند تبدل الصيغة مع أنه ليس كذلك فان صيغة لم يفعل بمعنى ما فعل \* وان قلت ان لم يفعل ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة كما أجاب بعض الأكار أيضاً \* قلت هذا يوجب أن لا يكون كلمة النهي أعني لفظ لا تصل كلمة بل مركبا من الاداة والكلمة مع انها تعد بالاتفاق كلمة تنهي ومع قطع النظر عن هذا الاتفاق قول أن الهيئة المارضة للكلمة ليست الا ما هي له باعتبار الحركات والسنكات وترتيب الالفاظ فكون صيغة لم يفعل ليس الابداء التي أي حرف لم فاهيئة الحاصلة له لا تكون الا مجموعها \* وايضاً أن دلالة الهيئة المذكورة على الازمنة في الكلمات ليست الا بوضعها النوعية والوضع النوعي يصفة لم يفعل ليس الا مجموعها \* فان قلت اتحاد الصيغة موجب لاتحاد الزمان دون العكس \* قلت هذا يناقض القول المذكور سابقاً من أن هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة على الزمان فانما هذا غاية عامة لاتحاده. وعدم اللة يوجب عدم البطول على أنه لا يتم لهذا أيضاً فان صيغة المضارع تدل على زمان الحال والاستقبال مع اتحاد الصيغة لان ابتداء ارادتهما في وقت واحد لا يوجب ابتغاء الدلالة عليهما (قوله) وبالجملة كل ما لا يصلح فناء حقيقة الخ) يعني أن عدم صلاحية للاخبار المتبر في الاداة انما هو باعتبار معناه حقيقة لا تأويلاً \* واما تأويل المعنى الاسمي فهي تصلح للاخبار بها أو معناها كما يقال الظرفية المخصوصة معنى في أو معنى في ظرفية مخصوصة (قوله)

لان اقسام اللفظ الى الجزئي والكلّي (الح) دليل لجعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم \* وحاصل الدليل أن اتصاف اللفظ بالكلية والجزئية إنما هو بحسب اتصاف معناه بهما \* ومعنى الاسم مستقل دون معنى أخوه أي الكلمة والأداة فإن معنى من مثلاً هو ابتداء مخصوص على وجه يكون آلة لملاحظة حال طرفيه مثل السير والبصرة فلا يكون معنى به ومقصوداً بالذات في قولك سرت من البصرة فلا يكون مستقلاً \* وكذلك الكلمة فإن ضرب زيد مثلاً يدل على حدث مخصوص ونسبة مخصوصة بينه وبين فاعله ملحوظة على وجه المراتبة فلا يكون معناه مستقلاً أيضاً \* فإن قلت الاسماء المشتقة كضارب ومضروب تدل على الحدث الخصوص والنسبة المخصوصة كما في زيد ضارب فلا يكون معناه مستقلاً أيضاً مع أنه اسم \* قلت بينهما فرق خفي وهو أن النسبة في المشتقات إنما هي ذات مبهمّة داخلّة في مفهومها فيكون المجموع مستقلاً بالمفهومية فيصلح لأن يحكم عليه وبه بخلاف ضرب مثلاً فإن النسبة في الكلمات الى ذوات مشخصة خارجة عنها كما تقرر في موضعه من أن النسبة الحكمية في الكلمات هي التي لا تحصل ذهنًا وخارجًا الا بذكر الفاعل للمعين قائلها مرآة لملاحظة حال الحدث بالقياس أي الفاعل المخصوص فتأمل (قوله واعلم أن الجزئي يقابل الكلّي الح) الفرض منه دفع دخل وهو أن أقسام القسمة الاولى مجتمعة مع أقسام القسمة الثانية فإن المشترك قد يكون كلياً بحسب كلا معنييه كالين \* وقد يكون جزئياً بحسبهما كزيد علماً للشخصين فالكلّي والجزئي غير مجتمعتين بما يكون معناه واحداً \* وحاصل الدفع أن أقسام القسمة الاولى متباينة بالذات وكذا أقسام القسمة الثانية وأما أقسام القسمة الاولى مع أقسام القسمة الثانية فهي متفارقة بالاعتبار وهنّ الكلّي والجزئي وإن لم يختص بما يكون معناه واحداً لسكن يمكن هذا التقسيم فيما يكون معناه واحداً لا التقسيم الثاني \* فلهاذا أخذ فيه ما يكون معناه واحداً لا على سبيل الاختصاص فاعتبار قيد الحيثية في قوله وإن كان معناه واحداً وإن كان كثيراً لازم (قوله يعني إذا جرد النظر الى مفهوم المركب الح) اعلم أنه كان مبنى الاعتراض أن يراد بلفظ الاحتمال في قوله يحتمل الصدق والكذب معناه اللغوي الذي هو في الفلاسفة (برداشتن) وأن يكون هذا الاحتمال في نفس الامر ولا شك أنه لا خبر يحتملها في نفس الامر يتصف بهما فانه اجتماع التقيضين \* فاجاب البعض ان المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة لكن ما رضى به الشارح وقال لا معنى للاحتمال حينئذ فان الصدق أو الكذب على هذا التأويل يكون قطعياً \* وقال والحق في الجواب أن المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر وتبعه الحشى \* فخلص هذا الجواب أن احتمال الصدق والكذب إنما هو بمجرد النظر الى نفس مفهوم المركب بأن لا ينظر الى امر خارج عن مفهوم المركب من خصوصية التكلم أو خصوصية الطرفين أو أمر آخر فيخبر الله تعالى وخبر رسوله عليه السلام \* وقولنا السها فوقنا والكل أعظم من الجزء وغيرها من القطعيات الصادقة داخلّة في تعريف الخبر لانها تحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية الخبر مع قطع النظر عما عداها \* فان قلت يظهر من قول الشارح لا معنى للاحتمال حينئذ ومن قول الحشى \* والحاصل أن الخبر يحتمل الصدق والكذب عند العقل (الح) أنهما أرادا بالاحتمال الاحتمال العقلي والامكان الذهني \* وقد علم أنه كان مبنى الاعتراض معناه اللغوي والاحتمال النفس الامرى المتبادر من الكلام فان لزوم اتصاف الخبر بالصدق والكذب معاً على التعريف المذكور ليس الا بأخذ معناه اللغوي \* وأما الاحتمال العقلي والامكان الذهني فهما لا يستلزمان الوجود فضلاً عن الاجتماع \* فهذا الجواب ليس موافقاً لاعتراض المعارض ومع هذا هو خلاف المتبادر من الكلام \* قلت ليس كذلك بل مراد الشارح والحشى في هذا الجواب الحق هو الاحتمال اللغوي المتبادر من الكلام لكن غرض الحشى أن هذا الجواب مبني على أن مجرد النظر الى نفس مفهوم الخبر وماهيته من حيث هي \* وهي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه ولا يتوهم أن هذا الجواب على تقدير حمل لفظ الاحتمال على معناه اللغوي يستلزم اجتماع الصدق والكذب وهو اجتماع التقيضين لان امتناع اجتماعهما بالنظر الى كونهما تقيضين في نفس الامر وهو خارج عن نفس مفهوم الخبر وماهيته \* وقد مر أنه لا نظر في اجتماعهما الى الخارج أي خارج الخبر أو الواقع \* ويمكن أن يقال أنه لا يجب على المحب أن يثبت كلامه على مبنى اعتراض المعارض فيمكن حمل لفظ الاحتمال على الاحتمال العقلي أي يجوز عند العقل أن يكون صادقاً وكاذباً بمجرد ملاحظة نفس الخبر فتأمل (قوله فإن كل ما يفرض في الخارج الح) دليل على عدم إمكان صدق الأشياء على شيء.

شيء من الاشياء في الخارج والذهب \* وانما قال بفرض اتباعاً لمذهب الشيخ من أن المعتبر في المحصورة انصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالفعل بحسب الفرض \* وقال بعضهم انه انما قال ذلك ليضغ عدم امكان صدق اللائيء على شيء من الاشياء بخلاف ما اذا قيل لكل ما هو في الخارج فانه يوجب أن لا يكون اللائيء صادفاً بالفعل على شيء من الاشياء لاعدم امكان صدقه عليه \* اقول انه لا دخل لزيادة قيد الفرض فيه بل ليس عدم امكان الصدق والا لانه لما صدق عليه شيء فصدق اللائيء عليه يستلزم اجتماع التقيضين سواء كان موجوداً في الخارج في نفس الامر أو مفروضاً فيه بل زيادة قيد الفرض لفرض شمول الاشياء المفروضة في الخارج أو الذهن فان كل شيء فرض فيه لا يمكن أن يكون لاشياء بل هو شيء \* فان قلت هو شيء في الفرض ولا شيء في الواقع قلت مفهوم اللائيء أهم من الواقع وغير الواقع فاهو شيء في الفرض كيف يكون لاشياء مطلقاً \* فان قلت الكليات الفرضية داخلة في مفهوم السكلي وكل مفهوم شيء فيلزم ان يكون اللائيء شيئاً \* قلت الكلام في ان اللائيء لا يصدق على شيء وكون اللائيء فرداً لمفهوم السكلي لا يوجب الا كونه فرداً للشيء ولا استحالة في كون الشيء فرداً لتقيضه \* فان قلت كونه فرداً للشيء يستلزم صدق الشيء عليه لان كل كلي يصدق على افراده وهو يستلزم اجتماع التقيضين فيكون محالاً \* قلت اجتماع التقيضين ان يصدقاً مماً على شيء واحد آخر لا أن يصدق أحد على آخر فان مفهوم مطلق المفهوم يصدق على مفهوم سابه فصدق الشيء على اللائيء لا يوجب الاستحالة فانهم واغتم وأنه من خواص هذه الحاشية ( قوله فالمعتبر في افراد السكلي امكان فرض صدقه عليها ) فيه بحث اذ كاية المفهومات المشتقة الصدق كاللاشيء واللا يمكن بالامكان العام انما هي بحسب تجوز العقل \* والتجوز العقلي لا يستلزم الوجود حتى يقال ان من افراد السكلي ما يتمتع صدقه عليه في نفس الامر اذ ليس لها وجود اصلاً فضلاً عن بحث امكان صدق السكلي أو امتناعه على انه ان كان المراد من لفظ الفرض في هذا القول الفرض النفس الامري والتجوز العقلي بحسب نفس الامر \* فالقول لا يجوز اصلاً صدق اللائيء على شيء من الاشياء الموجودة في الخارج أو في الذهن فكما انه يتبع الصدق في نفس الامر كذلك يتمتع فرض صدقه فرضاً صحيحاً وان كان المراد من الفرض مطلق الفرض أهم من ان يكون صحيحاً اولاً \* فهذا الفرض موجود في الجزئي أيضاً \* فالتحقيق أن المعتبر في السكلية هو امكان فرض الافراد في نفس الامر بحسب نفس مفهوم السكلي مع قطع النظر عن الخارج سواء كان له افراد في نفس الامر أولاً وأهم من أن يجوز فرض العقل في نفس الامر بلحاظ امر آخر امل فقاط السكلية على جواز فرض العقل في نفس الامر عند ملاحظة نفس مفهوم السكلي مع قطع النظر عما عداه \* ولا شك ان هذا الفرض صحيح في نفس الامر في نفس مفهوم السكلي بخلاف الجزئي لان نفس مفهومه ياتي الكثرة لدخول الشخص في مفهومه فلا يمكن الفرض المذكور فيه \* وانما قال الجشي امكان فرض صدقه لان السكلية لا تقتضي فرضه بالفعل بل امكان الفرض كاف فيه ( قال المراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الخ ) الفرض منه تشریح تمام الجزء المشترك بان المعتبر فيه امران ( احدهما ) كونه مشتركاً بينهما ( وثانيهما ) كونه بحيث لا يكون جزء مشترك بينهما خارجاً عنه \* واما اعتبار وحدة النوع الآخر فهو ليس بضروري فيه بل أهم من ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر أو نوعين آخرين أو الانواع الأخر فليس ذكر نوع آخر على سبيل التقييد بل لاجل ان هذا القدر كاف في تحقق الجنسية فانه أقل مرتبة الاشتراك فلا يرد انه يلزم على قول الشارح وبين نوع آخر ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر أو الانواع داخلاً في اولاً يكون يعني يكون خارجاً من الجنس وداخلاً في الفصل وهو باطل ( قوله فالمعتبر في مطلق الجنس آه ) أي لا يمتري في كونه جنساً مطلقاً كونه تمام المشترك بينهما وبين جميع ما يشاركها في هذا الجنس فان الجسم الثاني مثلاً تمام المشترك بين الانسان وبين النباتات دون الحيوانات وهو جنس للانسان ولو كان يبيد قول الشارح في بيان الشق الثاني اولاً يكون معناه لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما اصلاً يدخل الاجناس البسيطة في الشق الاول أي في قوله انما ان يكون ( قوله فالجزئي في التحقيق لا يكون مقولاً وبحولاً على شيء اصلاً وجهه ان الحمل يقتضي اتحاد الوجود ولا يمكن ان يكون وجود واحد قائماً بالمحكوم عليه وبه لامتناع قيام العرض الواحد بمحيطين وإلا لا يكون العرض مرجحاً فلا يرد ان يقال ان معنى اتحاد الوجود ليس الا أو لاحدهما بالاصالة ولا آخر بالتبهم بان يكون احدهما

منشأ لاتزان الآخر \* وقد تحقق ان الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية متنوعة عنها \* واذا ثبت هذا فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي يكون صحيحاً دون العكس \* فالجزئي يكون محكوماً عليه لاحتكامها به لان المحكوم عليه يكون أصلاً لا المحكوم به وفي صورة العكس يلزم أن يكون الاتزاعي منشأ لاتزان منشأها وهو باطل \* وأورد بعضهم على قول امتناع حل الجزئي بصحة قولنا بعض الانسان زيد وقال لا مانع من حل الجزئي على الكلي لان التاثير التامني والاتحاد الخارجي كاف في صحة الحمل وهو موجود هنا \* فاجاب بعضهم بان هذا الحمل يعني زيد بعض الانسان لكن هذا ادعاء محض لا يقطع مادة الاشكال والحق في الجواب أن المحكوم عليه في هذا القول ليس أمراً كلياً بان يراد من بعض الانسان أعم من زيد وعمرو وبكر والا لا يكون الحمل صحيحاً لاستلزامه صدق زيد على عمرو ولزوم اتحاده مع بعض الانسان الكلي الصادق على عمرو ايضاً فيكون المراد به أمراً جزئياً لا محالة لكن لا يراد منه جزئي آخر غير زيد لتباينها فيكون المحمول فيه عين الموضوع ويكون حل الجزئي على نفسه في الواقع لاعل الكلي \* فان قلت يكون هذا الحمل على هذا كحل زيد زيد مع أنه فرق بين بينه وبين حل بعض الانسان زيد فان الاول أولى والثاني متعارف \* قلت هذا في ظاهر اللفظ وفي الحقيقة ليس هو حلاً أولاً لان المراد من بعض الانسان هو زيد لا المفهوم الكلي كما مر فيكون كحل زيد على زيد فان ارادة الكلية والسوم من لفظ بعض الانسان يتبع صحة حل زيد عليه لانه لو يكون عاماً وكلياً يصدق على عمرو ايضاً والا لا يكون عاماً فان صح حل زيد عليه بهذا المعنى يلزم أن يكون الخاص عاماً وهو كما ترى \* فان قلت من قال انه يعني زيد بعض الانسان يلزم عليه ايضاً مع قطع النظر عن ادعائه صدق زيد على عمر لاتحاد المحمول أي بعض الانسان مع زيد فهو صادق على عمرو ايضاً فيكون متحداً معه ومتحد المتحد متحد \* قلت هذا يستلزم امتناع صحة حل الكلي ايضاً مع أنه يصح زيد انسان بلا ريب \* والوجه أن الاتحاد في حمل الكلي ليس الا لكون الجزئي منشأ لاتزاعه \* فهذا الكلي وأن كان في نفسه عاماً لكنه من حيث كونه منتزعا عن زيد لا يصدق على عمرو فلم يلزم الاتحاد بين زيد وعمرو وبين الفرق ايضاً بين زيد بعض الانسان وبعض الانسان زيد فان الاخير عكس الاول فتأمل قوله والا فلا حل من حيث المعنى \* أي ان اريد زيد ذلك الشخص المعين وهذا ايضاً اشارة الى ذلك الشخص فلا يكون هذا الحمل صحيحاً لانه يلزم حينئذ حمل الشيء على نفسه بلا تقاير أصلاً وفي تعريف الحمل اتحاد المتقارين الخ فلا بد أن يراد به معنى يزيد وهو كلي فيكون حل الكلي على الجزئي لا الجزئي على الكلي \* هذا مقال الغشي \* وأنا أقول أن تعريف الحمل اتحاد المتقارين في نحو من الثقل بحسب نحو آخر من الوجود وهو على قسمين (أحدهما) حل أولى (والثاني) حل متعارف فطلق الحمل يشملهما \* وقولنا هذا زيد ان أشير بلفظ هذا فيه الى زيد لا يكون الا بمعنى زيد زيد وهو حل أولى يشترط فيه تقاير في نحو من الثقل ولو بتعدد الالتفات فلا يكون حل الشيء على نفسه بلا تقاير أصلاً فانكار صحة مطلق الحمل شيء عجيب \* وقد قال أهل التحقيق ان الحمل ان كان بتعدد الالتفات ويكون هذا حيثية قديمة للموضوع والمحمول أو أحدهما يكون الحمل صحيحاً اجمالاً \* ولعل الغشي أراد في الحمل المتعارف لانه هو المتعارف في العلوم لكثرة استعماله فصحة الحل الاولى في حكم عدسها لعدم افادته (قوله أي لا أخص مطلقاً ولا من وجه) لما كان الشارح أطلق لفظ اخص مطلقاً وكذا لفظ أعم فهو شامل لأخص مطلقاً ومن وجه واعم مطلقاً ومن وجه وكل أخص من وجه أعم من وجه فيكون في الاخص من وجه مستلزماً لفي الأعم من وجه \* فاعترض عليه بلزوم التكرار بان في الاخص من وجه هو في الأعم من وجه فلا قاعدة في ذكره بعده وكذا في قوله والأعم يلزم تكرار قوله ولا أخص لان كل أعم من وجه فهو أخص من وجه فقيه يستلزم فيه \* فدفعه الغشي بوجوب الاول ان المراد بالاخص مطلق الاخص فهو شامل لجميع الاخص وبالاعم الأعم المطلق لا من وجه فانه قد دخل في في مطلق الاخص فلا يلزم التكرار \* والثاني أن يراد بالاخص الاخص المطلق لا من وجه وبالاعم أعم مطلقاً شاملاً للأعم المطلق والأعم من وجه فني الاخص من وجه داخل فيه لا في الاخص المطبق فلا تكرر (قال لوجود الأعم بدون الاخص) أي ان كان الجزء المشترك أخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك أعم منه وكل أعم يوجد بدون الاخص والا لا يكون أعم فليزم أن يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم وجود

الشكل بدون الجزء وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو مرامه لكن يرد عليه ان عطف قوله ولا أخص على قوله لا جائز أن يكون مباحثا يستلزم أن يكون المعنى ولا جائز أن يكون اخص فبجواز كونه اخص لا يستلزم وجود الام بدون الاخص بل جواز وجوده فيلزم منه جواز وجود الشكل بدون الجزء لا وجود الشكل بدونه فان الجواز لا يستلزم وجود \* ورد الاشكال على هذا في قوله ولا أهم أه بان جواز عموميته لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا أصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمة أخرى لازماً وهي أنه لو كان جائزاً لما لزم من فرض وقوعه محال (قوله) وأما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه (الخ) الفرض منه بيان عمومية بعض تمام المشترك وخصوصية تمام المشترك بلا تحقق نوع بازاء تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عمومية بعض تمام المشترك لانه صادق على تمام المشترك وهذا النوع وتمام المشترك لا يصدق الا على هذا النوع لانه لا يصدق على نفسه صدق الكلي على الجزئي قاله يوجب كونه فرداً لنفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردان ولتمام المشترك فرد واحد فيكون أهم (قوله) اذ لا يكون الشيء فرداً لنفسه) يعني اذا لوحظ الشيء في نفسه بلا اعتبار أمر آخر فلا يرد المفهوم مفهوم فان الموضوع في هذا القول لوحظ مع الخصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فرد لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل الكلي على الجزئي بل يكون هذا الحمل حلاً أولياً وهو لا يفيد الفردية (قوله) وأجيب بأن تقرير الكلام (الخ) حاصله بيان حصر جزء الماهية في الجنس والفصل بحذف النسب واعتبار نوع مابين لتمام المشترك \* وتقرير ما نقول أن جزء الماهية لا يتخلو عن حالين اما أن يكون تمام المشترك اولاً \* الاول الجنس \* والثاني اما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بل يكون مختصاً للماهية كالناطق فهو فصل للماهية \* واما أن لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع آخر مابين لما غنينا لا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا تمام المشترك والا لا يكون ثانياً بل أولاً وهو خلاف المفروض ويكون هنا تمام مشترك بينهما وبين نوع مابين لما بالضرورة ويكون بعض المشترك هذا جزءه وبعضه \* ثم هذا البعض على حالين اما أن يكون مختصاً بتمام المشترك ولا يوجد في نوع مابين لتمام المشترك أو يوجد فيه ويكون مشتركاً بينهما \* فالاول يكون فصلاً لتمام المشترك وتمام المشترك جنس للماهية فيكون مميزاً للجنس عن جميع أتياره وجميع اتيار الجنس بعض اتيار الماهية فيكون مميزاً للماهية في الجملة أي عن بعض مشاركتها فان الانسان مثلاً اخص من الحيوان وتقيضه أهم من تقيضه فكلاً يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس \* فيكون تمام اتيار الجنس بعض اتيار الماهية قطعاً فيكون فصل الجنس فصل للماهية ايضاً أي مميزاً عن بعض مشاركتها \* وأما الثاني فلا يمكن أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل يجب أن يكون بعض تمام المشترك بينهما والا يلزم أن يكون داخلاً في القسم الاول فيكون هنا تمام مشترك آخر غير تمام المشترك الاول لانه قد فرض هذا النوع مباحثاً لتمام المشترك الاول والشيء لا يوجد في مباحثه فاندفع قول المترض انه يجوز أن يكون تمام المشترك الاول موجوداً ايضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك عاماً ايضاً لصدقه على هذا النوع وعلى تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه فتأمل (قوله) (الجمه) أن قال جواب لقوله اذا قيل ناصله أن الجواب المذكور ناقص لورود اعتراض قوى عليه وهو أن المقصود لزوم التسلسل على تقدير كون بعض تمام المشترك أهم من تمام المشترك وهو لا يلزم بل ينقطع السلسلة بعد تمام المشترك \* الثاني لانه اذا فرض نوع مابين لتمام المشترك الثاني حسب ما أوجب به الجيب ان بعض تمام المشترك اما أن يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع مابين له أولاً فالثاني فصل لتمام المشترك الثاني والاول لا يكون الا بعض تمام المشترك لان كونه تمام المشترك بخلاف المفروض فلا محالة يكون تمام مشترك ثالث بين الماهية وبين النوع المذكور غير تمام المشترك الثاني لان هذا النوع مابين لتمام المشترك الثاني فكيف يوجد هو فيه لكن يمكن أن يكون هذا الثالث يمينه هو الاول لان المماثلة اجماع بين الثاني والثالث لا الاول والثالث فيجاز وحدة الثالث والاول كما اذا يكون نوعان متماثلان مباحثين للماهية ويكون كل منهما متشاكاً للماهية في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك في النوع الآخر ويوجد بعض تمام المشترك في كل من النوعين مثلاً بازاء الانسان القرس والشجر وتمام المشترك بين القرس والانسان والحيوان وبين الشجر والانسان الجسم الذي للتصنيف العامة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم الباطني المتصنف العامة في القرس \* والجسم الباطني

بعض عام المشترك الذي هو موجود في كل واحد من الفرس والشجر \* وأن من الحيوان والجسم الثاني المنتصب القائمة لوجوده في الشجر والفرس فبعض عام المشترك الثاني إما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني أو يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا جائز أن يكون أولاً لأنه خلاف الفروض \* وعلى الثاني يحصل تمام مشترك ثالث هو بعينه الأول ( قوله فلا يدفع له إلا إذا ثبت الخ ) هذا الحصر ادعائي والفرض منه التنبيه على قوة الاعتراض وقال الفاضل القوشجي \* ويمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك القاعدة بأن يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين \* أما أن يكون تمام المشترك بين تلك الأنواع الثلاثة أو بعضه لا سبيل إلى الأول لأنه خلاف المقدر ولا إلى الثاني لأنه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذينك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه ويقال الكلام إليه فيلزم أن يكون هناك تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها أمم مطلقاً من الآخر انتهى \* وفيه بحث لأنه إن أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا يلزم من كون ذلك الجزء الذي هو بعض تمام المشترك تمام المشترك بين الأنواع الثلاثة خلاف المفروض لأن المفروض عدم كونه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع محصل ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وإن أراد كل واحد منهما فلا يسلم لزوم تمام مشترك ثالث قتأمل ( قوله إلا إذا ثبت الخ ) أي لا يمكن دفع هذا الاعتراض إلا إذا ثبت امتناع كون الجنسين لماهية واحدة في مرتبة واحدة \* وقالوا في إثباته أنه لو أمكن هذا لم يحصل كل واحد من الجنسيتين بالفصل وحده ولا يلزم خلو النوع من الجنس فإن الجنس الآخر أيضاً جنس له بل كل منهما يحصل بالفصل وبالجنس الآخر فلزم حصول المجموع من المجموع ويكون تحصيل كل منهما موقوفاً على الآخر وهو يستلزم الدور وفيه اعتراضات عديدة يفضي بيانها إلى الاطباب ( قوله إذ من جملة الماهيات ماهو بسيط ) يعني أن الجزء الذي ليس بتلك المشترك بل بعض المشترك لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها لأن كل مركب ينتمي إلى البسيط وكل كثرة لا بد لها من الواحد فانه مبدأ الكثرة والبساطة لاجزاء لها فلا يكون الجزء المذكور مشتركاً بين الماهية وبين هذا البسيط فيكون مميزاً لها عنه ويميز الماهية هو الفصل فانه حصص جزء الماهية في الجنس والفصل ثبت المطلوب بهذا الدليل الآخر ( قوله إلا أن يقال المراد به الماهية الخ ) يعني لفظ في الجملة متعلق بالماهية والمراد به مطلق الماهية سواء كانت من حيث هي أم مأخوذة مع الوجود وحينئذ لا يرد الاشكال أصلاً ويكون له معنى محصل ويكون حاصل جواب الشارح أن اللازم ما يتبع افتكاكاً عن الماهية مطلقاً فلا يلزم الوجود ماهو لازم للماهية المأخوذة من حيث الوجود ولازم الماهية ماهو لازم للماهية من حيث هي فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ولعل الخشي أشار إلى هذا حيث أجاب بمنوان آخر وقال فالأولى الذي يشير إلى محته أيضاً ( قال فإن من تصور الاربعة الخ ) يعني أن الانقسام بمتساويين لازم بين الاربعة لحصول الجزم بمجرد تصورهما فإن قلت لا يلزم من تصورهما تصور اللزوم فضلاً عن الجزم به فكيف يكون تصور الاربعة والانقسام بمتساويين كافياً في جزم اللزوم ( قلت ) المراد بالجزم باللزوم الجزم بوقوع النسبة بينهما بالضرورة فن تصور الاربعة والانقسام بمتساويين يجزم بأن الاربعة منقسمة بمتساويين بالضرورة ( قوله فبغير التميز بين حدودها ورسومها ) وجه عبرته صعوبة امتياز الذاتيات عن العرضيات فإن الجنس يتبسط بالمرض العام والفصل بالخاصة \* ولهذا قال الشيخ أن معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة \* وقال صاحب المتبصر في غاية السهولة لأن الحدود حدود الاسماء وهي أسماء الامور المعقولة لذا فلا بد أن يتمثل الجزء المشترك والتميز وما الجنس والتفصيل \* وقال الامام منصفاً بينهما أن المراد أن كان تشریح مدلول الاسم فقول صاحب المتبصر معتبر وإن كان تفصيل الماهية الموجودة في نفس الامر وامتياز أجزائها في الواقع فالحق ما قاله الشيخ ( قوله فلا يتدرج محته الواجب ) هذا تقرير على الشق الثاني من شق الاعتراض على قول الشارح ( وأما أن يكون متمم الوجود في الخارج أو يمكن الوجود فيه ) وحاصله أنه إن كان المراد بالامكان الامكان العام فيكون شاملاً للتعين أيضاً ولا يكون ذكره مقابلاً له حينئذ صحيحاً وإن كان المراد به الامكان الخاص يخرج منه الواجب لأنه سلب الضرورة عن الطرفين أي الوجود والعدم والواجب ضروري الوجود \* وحاصل ما أجاب به الخشي أن المراد بالامكان الامكان العام المقيد بواجب الوجود أي يعتبر فيه سلب

سلب ضرورة العدم فلا يكون شاملاً للمتعم لأن العدم فيه ضروري ويشمل الواجب لعدم ضرورة العدم فيه (قوله أوجب تخصيص الدعوى بالكليات الصادقة الخ) يعني ليس المقصود بيان النسب في الكليات مطلقاً بل هو مخصوص بالكليات الصادقة على شيء أو أشياء في نفس الأمر أو التي يمكن صدقها في نفس الأمر ونفوج اللاشيء. واللا يمكن بالامكان العام عنها لا يضر. وقال بعضهم ان المعبر في مفهوم النسب امكان فرض الصدق لا الصدق في نفس الامر لان التقيضين لكليتين متساويين كليات والكلي ما يفرض صدقه \* ولهذا يصدق تعريف الكلي على الكليات الفرضية \* ويمكن للعقل ان يفرض كلا منهما صادقاً على كل ما يصدق عليه الآخر فيكون فيهما نسبة التناوي صحيحاً وان لم يصدق في نفس الامر \* فأجاب الحق التفتازاني ان هذا يستلزم ان يكون المتباينان متساويين فانه يمكن هذا الفرض فيهما أيضاً وان لم يكن في نفس الامر صحيحاً (قوله انه ان يقال السالبة المدولة المحمول أعم من الموجبة المحملة) وجهه ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع والموجبة تقتضيه فان صدق بعض اللانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض اللانسان ناطق لجواز ان يكون موضوع هذه السالبة المدولة المحمول معدوماً فلا يكون ناطقاً ولا ناطقاً لأن السلب الذي هو جزء المحمول فيه نوع من الثبوت \* وثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المتيقن له فاذا انعدم هو لا يثبت له شيء وجودياً محضاً كان أو عدماً ثابتاً \* وحاصل هذا اليراد انه لا يلزم صدق الاخص بدون الاعم ان لم يكن تقيض الاخص أعم لان عدم صدق كل لاجوان. لانسان انما يلزم صدق بعض اللاحوان ليس بلا انسان وهو لا يستلزم صدق بعض اللاحوان انسان لما مر (قوله وان تمكنت الخ) يعني ان قلت في جواب ان عدم صدق اللانسان والانسان على بعض اللاحوان يوجب ارتفاع التقيضين وهو محال فيجب على تقدير عدم صدق أحدهما صدق الآخر \* قلنا في ترديد قولك ان اللانسان المحمول في السالبة المدولة هو تقيض الانسان لا باعتبار الصدق لانه في حالة الأفراد \* ثم حكم بلبه والانسان المحمول في الموجبة صادق على موضوعها فلو حظ هو باعتبار الصدق وتقيض الشيء باعتبار مفهومه غير تقيضه باعتبار صدقه فلا يلزم ارتفاع التقيضين فتأمل غاية التأمل فانه من الزايق (قوله ثبوت المدعي) يعني ان لم يقيد التباين بالكلي في تقيض العام وعين الخاص الذين بينهما عموم وخصوص من وجه لا يثبت المدعي وهو انه ليس بين تقيض العام والخاص من وجه عموم أصلاً لأن مطلق التباين يشتمل التباين الجزئي أيضاً أي صدق كل واحد من الشئيين بدون الآخر في الجملة سواء تصادقا في بعض الاوقات كما في العموم من وجه أولاً كما في التباين الكلي فهو شامل للعموم من وجه ولو من وجه \* والفرض ان ليس العموم بين تقيض العام والخاص لزوماً كاللاحوان والانسان فانهما متباينان مع انه كان بين الحيوان واللانسان عموم من وجه (قوله لانا نقول للمباينة الجزئية منحصرة الخ) يعني ان المباينة الجزئية لا توجد الا في المباينة الكلية أو العموم من وجه فلا تكون خارجة عن النسب الاربع فاعتراض لزوم عدم انحصار نسبة الكليات في الاربع ساقط \* فان قلت لم تكن حيث نسبة خاصة من النسب الاربع والمقام يقتضي بيان نسبة خاصة منها بين تقيض العلم والخاص من وجه \* قلت الامر هكذا لكن لما كانت المباينة الجزئية راجعة الى قسمين مخصوصين منها على التزديد فكانها نسبة مخصوصة منها (قوله ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفضل) اعلم ان لما كان للجزئي والكلي قسمان حقيقي واذافي وقد ظهر الفرق بين الجزئي الحقيقي والاذافي بين المصنف ولم يظهر الفرق بين الكلي الحقيقي والاذافي بينه صريحاً فتصدي الشارح له \* وقال الكلي الاضافي هو الاعم من شيء آخر وان فهم هو من قول المصنف في تعريف الجزئي الاضافي (كل اخص تحت اعم) اعترض عليه بان قولك الاعم من شيء آخر ان كان بمعنى الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين فهو الكلي الحقيقي وان كان غير ذلك فهو ليس بكلي فضلاً عن ان يكون اضافياً \* فأجاب الحاشي المدقق ان معنى الكليّة معتبر في الاضافي أيضاً لكن للمحوظ في الكلي الاضافي اندراج شيء آخر تحته بالفضل في نفس الامر حتى يكون صادقاً عليه بالفضل وليس الكلي الحقيقي الا ما يصلح لان يتدرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل اعم من ان يكون ذلك الاندراج في نفس الامر ام لا فالكلي الاضافي اخص من الكلي الحقيقي مطلقاً يمكن نسبة الجزئي الحقيقي والاذافي قال في تعريف الجزئي الاضافي نظر حاصل النظر ان تعريفه بالخاص تحت العام يقتضي الى ذكر أحد المتضامين في تعريف المتضائف الآخر لان تعقل الخاص يحتاج الى تعقل العام وتعقل العام بالخاص وذلك لا يجوز لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه (قوله قابل المتضائف) اعلم ان القابل بين المفهومين (م - ٣٦ - شروح التنصية ثاني)

هو امتناع اجتماعها في محل واحد من جهة واحدة وهو على أربعة أقسام لأنها ان كانا وجوديين يشترط نقل أحدهما على الآخر فهو تقابل التضاد وهو على قسمين أحدهما حقيقي والآخر مشهوري كما في الكلية والجزئية والجزئي والكلّي فإن الأول حقيقي والثاني مشهوري وإن كانا وجوديين غير ذلك فهو تقابل التضاد كما في السواد والياض وإن كان أحدهما وجوديا والآخر عديا ويكون محل المسمى قابلا للوجودي فهو تقابل العدم والملكية والا فهو تقابل الإيجاب والسلب ( قال وهذا منقوض بواجب الوجود ) المراد به ذاته ومصادقه المشخص لا المفهوم الكلّي وحاصل النقض ان قولنا كل جزئي حقيقي جزئي اضافي ليس بصحيح لان ذات الواجب الوجود جزئي حقيقي وليس بجزئي اضافي والا يلزم ان يكون ذاته المشخص مندرجا تحت الماهية الكلية وحيثما كان يكون التشخص عنها فيلزم اتحاد الجزئي والكلّي وإما ان يكون زائدا عليها فيكون غيرهما وهو باطل لانه خلاف ما تقرر في الحكمة من عينيه في الخارج والذهن لا كسائر الأشخاص التي يمكن تحليلها الى ماهية كلية وتشخص في الذهن فقول من قال ان تشخص الواجب عنه في الخارج لافي الذهن وحيثما لا يتمتع كونه مندرجا تحت الماهية الكلية للمرأة عن التشخص في الذهن وهو مطلق مفهوم الواجب الكلّي ليس الانشائي من خرافة عقله وقلة تأمله لان عينه التشخص لذاته المشخص تأتي عن حصوله في الذهن خاليا عن التشخص فانه يوجب خلوه عن ذاته وثبوت الشيء لذاته واجب والا يلزم سلب الشيء عن نفسه والحاصل انه لا يكون هو حاصله في هذا التقدير فامل ( قوله بل لا يعقل الا بوجوده كليته يعني لا يمكن نقل ذات الواجب تعالى الا بصفاته الكلية كالرزاق والخالق وغيرها لكونها منحصرة في ذاته المشخص فتكون مرآة لتعقله بواسطة علم انحصارها في ذاته فهذا العلم على الوجه والوجه كلي فالعلوم به ايضا كلي في الاصل لاتحاد العلم والمعلوم بالذات وعلم ذاته المشخص ليس الا بعلم انحصاره في تقدير ( قوله ورد بان معنى الجزئي ) يعني ليس معنى الجزئي ما يحصل في العقل ويكون مانعا فيلزم امتناع جزئية واجب الوجود لعدم امكان حصوله في العقل بل ما يكون بحيث لو حصل في العقل لكان مانعا وان لم يحصل فيه او لم يمكن حصوله فيه لان امكان حصوله فيه ليس مآخوذا في معناه فيصدق الجزئي الحقيقي بهذا المعنى على الواجب فان قلت ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني لانها من المعقولات الثانية فكيف لا يكون الحصول في الذهن مآخوذا في مفهومها قلت لاشك انهما من المعقولات الثانية وقد شرط فيها الوجود الذهني لكن الفرض ان مدار الكلية والجزئية ليس على الحصول في الذهن بالفعل او امكان الحصول فيه بل فرض الحصول فيه كافهما فقد أخذ الحصول في الذهن في مفهومها لكنه اعلم من ان يكون على سبيل التحقيق او على سبيل الفرض والتقدير فلا ينافي لحاظ تلك الحيثية كونهما من المعقولات الثانية واعتبار هذه الحيثية واجب لثلا يخرج الامور الفعرا الحاصلة في الذهن بالفعل وما يتمتع حصوله فيه عن الكلية والجزئية وهو الثلاثي بعبود قواعد الفهم والا يلزم الواسطة بين الكلّي والجزئي وهو باطل بالاتفاق فان قلت هما قسبان للتصور وهو قسم للم فإلزم الحصول بالفعل قلت لحاظ الحيثية المذكورة بوجودها أيضا أي ان علم يكون هكذا والا يلزم توقف كون الشيء كلياً على علمنا به وهو كما ترى ( قال واما تهذيب القول بالاولى الخ ) أي تهذيب المصنف في تعريف الاضافي بالاولى حيث قال في تعريفه كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولاً اولياً لاخراج الصنف وهو النوع المقدي صفات كلية كالرومي والتركي فانه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كما اذا سئل التركي والفرس ما هما كان الجواب الحيوان لكن ليس قوله على التركي اولياً أي بلا واسطة بل بواسطة حل الانسان عليه فلا يكون الصنف نوعاً اضافياً لكن يرد عليه ما أوردته المحقق من انه يلزم على هذا ان لا يكون النوع البنافل توتوا اضافيا بالقياس الى الجنس التالي والمتوسط فان جعلها عليه بواسطة الجنس السابق لا قولاً اولياً ( قوله وذلك لان النوع الحقيقي الخ ) المتصدة منه اثبات الملازمة المبهومة في قول الخارج ( والا لكان النوع الحقيقي جنساً ) يعني ان تكن هذه المراتب المذكورة في النوع الحقيقي أيضا كالنوع الاضافي لزم ان يكون النوع الحقيقي جنساً وهو محال وبما ان فرض المراتب المذكورة بالترتيب في النوع الحقيقي يستلزم ان يكون نوع حقيقي فوق نوع حقيقي آخر أو مجته وليس النوع الحقيقي الا ما يكون تمام الماهية لجميع افرادها فالنوع الحقيقي الذي هو نوعه لا يمكن ان يكون تمام الماهية لجميع افرادها الا لا يكون



النوع الذي هو تحت تمام الماهية بل مشتقاً على أمر زائد كلي على حقيقة الأفراد والزائد الكلي هو المارض الكلي فلا يكون هذا نوعاً حقيقياً بل صفات (هـ) وان لم يكن النوع الفوقاني المذكور تمام الحقيقة المختصة بل تمام الحقيقة المختصة هو التحتاني فلا يكون هو نوعاً لانه حينئذ يكون تمام الماهية المشتركة وتمام الماهية المشتركة يكون جنساً لا نوعاً فثبت ان النوع الحقيقي لا يكون الا واحداً وهذا هو الحق فلا يتوهم انه لا يلزم على هذا كونه جنساً بل اللازم ان يكون شيئاً واحداً ماهيتان أو عدم بقاء النوع الحقيقي نوعاً حقيقياً لان مقصود الشارع لزوم كون النوع الحقيقي جنساً على تقدير لحاظ الترتيب بينهما لا مطلقاً (قال لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي) يعني ان الجنس العالي مقوم للسافل فقومه يكون مقوماً للسافل أيضاً لان جزء الجزء جزء كما في الجسم النامي والحيوان فحصل منه قضية كلية اعني كل ما هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل لكن لا يصح عكسه كلياً والا لم يبق بين العالي والسافل فرق بل يلزم ان يكون السافل عالياً والعالي سافلاً والاصل ان تعددهما حينئذ باطل فضلاً عن ان يسمى احدهما عالياً والثاني سافلاً فم يصح عكسه الجزئي فيحصل منه قضية جزئية اي بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي كالناعم فانه مقوم للجسم النامي والحيوان أيضاً ولقد فصل الشارع في شرح المطالع حال الفصل بما حاصله ان له سبباً ثمة نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس اما نسبتها الى النوع فهي انه مقوم له كالناطق للانسان فكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذ العالي مقوم له \* وأما نسبتها الى الجنس فهي انه مقسم له كتقسيم الناطق الحيوان الى الانسان والفرس فكل مقوم للسافل مقوم للعالي لان تقسيم السافل يستلزم تقسيم العالي لان العالي جزء منه فيلزم من تقسيمه تقسيمه ولا يمكن كلياً والا لتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبق للسافل سافلاً والعالي عالياً لكن قد يقسم السافل بتقسيم العالي فان بعض مقوم العالي مقوم للسافل وهو مقوم السافل وأما نسبتها الى حصة النوع من الجنس فتقل الامام عن الشيخ ان الفصل علة فاعلية لوجودهما متلازمان الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيرهما من أنواع الحيوان فالعلة الموجدة للحيوانية التي هي حصة من حصصها في الانسان هي الناطقية وفي الفرس الصاحلية لان نسبة الفصل الى الجنس كنسبة الصورة الى المادة يعني انها علة موجبة لوجوده بالفعل ورافعة لجهامه (قوله ومع هذا القيد) لا تنقض بان تصور المعرف يستلزم الخ \* اعلم ان الشارع قال في تعريف المعرف هو ما يستلزم تصوره تصور شيئاً أو امتيازاً عن كل ماعداه فأورد عليه النقض بان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف أيضاً لتعريفه بالذات وتصور الماهيات اللازمة يستلزم تصور لوازمها البيئية التي اعتبرت في دلالة الالتزام فلا يكون هذا التعريف مانعاً فاجاب عنه الحاشي بان المراد من الالتزام ما يكون بطريق الفطر وليس استلزام المعرف للمعرف والماهية اللازمة لوازم البيئة بطريق النقض وقال الصدر الشيرازي لا حاجة الى هذا القيد اذ المراد بتصور المعرف تصوره بكنه الحقيقة وظواهرها تصور المعرف اجمالاً لا بوجوب تصوره بكنه الحقيقة وكذا تصور الماهيات اللازمة لا يفيد تصور لوازم البيئة بكنه حقايقها لان كنه الحقيقة لا يعلم الا من الجنس والتصل وهما لا يحصلان في تصور المعرف اجمالاً وكذا لا يستلزم تصور اللزوم تصور الجنس والعمل لازمه اليقين فافترقا (قوله ومنهم من يوهم) ان الحد التام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء ولكنه وهو العلامة سعد الدين التفتازاني فانه قال \* ان الحد التام ما يفيد تصور الشيء ولكنه أي بالجنس والفصل الترتيبين له اما تصور اجزاء الحد فلا يلزم ان يكون بالكنه بل يكفي تصوره باوجه ما سواء كان بالكنه أو بغيره فرده الحاشي للدق وقال انه ليس بشئ لان مجموع الاجزاء الذهنية هو نفس الماهية المحدودة فاذا لم تكن الاجزاء كلها أو بعضها معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً لان تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي يستلزم تصور الماهية المركبة جزء بالجزء والا يلزم ان يكون الحد حاصل بالرضي وهو باطل فلزم تصور جميع اجزاء الماهية بالكنه قطعاً فان قيل يلزم على هذا التماسك بكنه اجزاء الماهية ثم كنه اجزاء اجزائها وعلم جزاً لا بد ان يشي المركب الى السبب والكمية الى الوحدة فلا تسبيل (قوله والصواب ان المعرف في المرف الخ) المقصود منه زبدي قول المتأخرين عن تعريف المعرف الذي لا يكون موضوعاً لكنه المعرف لا يستلزم عن جميع ماعداه وحاصل التردد انه لا يجب الامتناع عن التمسك في التصور بالوجه بل يكفي فيه الامتناع عن بعض ماعداه والدليل عليه ان الخطأ جميعه فمرفان الاكتساب ولا يكون

تصور الشيء بالكنهه كنيئاً كذلك تصوره بحيث يوجب التميز عن بعض ماعدها أيضاً كشيء فلو قيد التصور بالوجه بالامتنياز عن جميع ماعدها لا يكون هذا القسم داخلاً في أقسام المعرفة وقوانين الاكتساب ألكدورة في المنطق فلا يكون المنطق جميع قوانين الاكتساب ( قوله فها يصالحان للتعريف في الجملة يعني ان تصور شيء بوجه أعم أو أخص منه اذا يكون كنيئاً لا يحصل الا بهما فادخالهما في المعرفة ضروري ولا يخفى عليك ان المحشي المحقق قال فيما قبل ان الغرض من المعرفة ما يكون تصوره بطريق النظر موصلاً الى تصور الشيء أو امتيازها عن جميع ماعدها فهذا ترديد لما قاله هو وسلمه فيما سبق وان هو الاتفاض بين قوله فان النظر هو ترتيب أمور معلومة بل لفظ الترتيب يقتضي التمدد والمفيد للامتنياز عن البعض لا يحتاج الى ترتيب أسلاً كلفظ الشيء فانه يفيد الامتنياز عن البعض وهو اللاشيء فلا يكون هذا الاكتساب على قوله أيضاً بطريق النظر فقد صدق ان لكل عالم مقوود ولو كان علامة ولهذا قيل انظر الى ما قاله ولا تنظر من قال تتأمل ولا تنقل ( قوله هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص الخ ) يعني ان الحكم الكلي بان وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه لا يصح الا اذا قيد بالقيدين أحدهما كون الامر ذاتياً وتأنها كون الخاص معقولاً ومتصوراً ولكنه التفصيلي والا لا يلزم من تعقل الخاص تعقل العام اذ العرضي العام لشيء لا يحصل في الذهن بمحصل كنهه فيه وحصوله بوجه عرضي عام آخر ( قوله وهذا إنما يصح اذا لم يحيل الكون الخ ) أي كون الحركة والسكون مساويين في العلم والجهل على تقدير ان يفسر السكون بكون الشيء في أين في مكان واحد فيكون مفهوم وجوديا كالحركة فلها كون الشيء في أين في مكانين فيكون بينهما تقابل التضاد لكونهما وجوديين وأما اذا فسر السكون بعد الحركة عما من شأنه ان يكون متحركاً فهو أخفى من الحركة لكونه عديمياً والاعدام تعرف بمسكاتها والتقابل بينهما حينئذ يكون تقابل السدم والملكة والتعريف بالاخفى ارجأ من التعريف بالمساوي فلا يكون جائزاً ( قوله وذلك لظهور الدور فيه الخ ) بيان لوجه تسمية الدور بالصرح والمضمر أي ان كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتبة واحدة فهو دور مضرع سمي به لسكون الدور ظاهراً فيه كتعريف الشمس بكوكب النهار والنهار بزمان كون الشمس فوق الافق وان كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتبتين أو بمراتب فهو دور مضمر سمي به لحفائه كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المقسم بمساويين والمتساويين بالشيئين الذين لا يفضل أحدهما على الآخر والشيئين الاثنين فالاول يستلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين لانه مقدم على مقدمه الذي كان موقوفاً عليه فيتقدم على نفسه بمرتبتين والثاني يستلزم هذا التقدم بمراتب كثيرة فهو أغش وأرد لانه مشتمل على المصريح مع زيادة \*

ثم بحث التصورات والان حان ان نشرع فيما يتعلق بالتصديقات

## مبحث التصديقات

( قوله كذلك للحجة مباد تتركب منها الخ ) أي وان كان المقصود الاصلي هنا بيان الحجة لكن معرفة مباحثها موقوفة على معرفة بحث مبادئها التي تتركب منها وهي القضايا وأحكامها فذلك قدم مباحثها وقدم تعريف القضية لان البحث عن القضية موقوف على معرفتها ( قوله والثاني أولى ) لان المتبر هو القضية المعقولة لان بحث المنطق عنها إنما هو من حيث كونه مبدأ للإصباح لكون القضية جزء للموصل والإصباح صفة للمعقول لا لفظ فاطلاق لفظ القضية على القضية المعقولة والمفوضة ليس الا بالحقيقة والجاز لان القضية المعقولة هي قضية حقيقة واطلاقها على المفوضة إنما هو كتسمية الفال باسم المدلول لدلالها على المعقولة فيكون مجازاً ( قوله والمعلم بها يسمى تصديقاً عند الامام ) أي الاذعان المتعلق بالقضية المعقولة التي هي المتركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً وقوعها تصديق عند الامام فالقضية المعقولة من قبيل المعلوم والتصديق من قبيل العلم بها ولا يلزم حصول التصديق بها من مطلق حصولها في الذهن فلها خاصية حين التردد بها أيضاً وهو حالة الشك الذي يسمى تصوراً لا تصديقاً فبين الفرق بين القضية المعقولة والتصديق بها وعلامة ان لا يلزم من حصولها مطلقاً حصول التصديق نعم قد يطلق التصديق بمعنى المصدق به أيضاً وهو ما يتعلق به التصديق فليحتمل ان يكون القضية المعقولة عين التصديق لكن

لا مطلقاً بل حين حصول الأذعان (قوله كلمة ليس لرفع النسبة الإيجابية الخ) لما كان يردان كلمة ليس هي بحسب التركيب الامتزاجي دالة على رفع النسبة الإيجابية فلا تكون دالة على النسبة السلبية التي يرتبط بها المحمول بالموضوع في القضية السالبة أجاب بأن مجموع ليس وهو من حيث المجموع دال على النسبة السلبية فيكون المجموع رابطاً للمحمول بالموضوع بالنسبة السلبية (قوله تعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدود فيه) اعلم أن معنى الطرد المتع ومثني التمسك الجمع فالتعاض تعريف الشرطية بأنه قد دخل في تعريفها غيرها أي قولنا زيد عالم يضاد زيد ليس بعالم وهو من الحليات فلا يكون مطرداً أي مانعاً وانتقاض تعريف الحلية بأنه قد خرج من تعريفها قسم منها فلا يكون منعكساً أي جامعاً (قال فتقول المراد أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) حاصل الجواب أن لفظ المفرد الذي وقع في تعريف الحلية والشرطية يعم المفرد بالفعل والمفرد بالقوة فقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وإن لم ينحل إلى المفردين لكنه صالح للاحتلال اليها بأن يعبر عنها بلفظين مفردين وأقلهما هذا ذلك فيكونان مفردين بالقوة وليس المراد بالمفرد بالقوة ما يكون مفرداً بالفعل وقت التعبير عنه بلفظ مفرد فيورد أن النقص لازم بعد هذا التأويل أيضاً لعدم وجوب هذا التعبير بل ما يصلح لهذا التعبير سواء غير به أو لم يعبر بالصلاحيات لهذا موجودة فيه في كل وقت (قوله ومن انصف من نفسه عرف الخ) انما كان يرد على تأويل حمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل والقوة أنه يصح في الشرطية أيضاً أن يقال هذا ملزوم لذلك فيكون طريقاً الشرطية أيضاً مفردين بالقوة فيلزم على هذا دخول الشرطية في تعريف الحلية قال الحاشي المدقق في بيان وجه الفرق بينهما أن شرط التعبير بالمفردين أن يبقى نوع الحكم والاشتراط بعد هذا التعبير كما كان قبل التعبير وهو موجود في الحلية دون الشرطية لأن قوله في تعبير طرفي الشرطية هذا ملزوم لذلك لا يمكن أن يكون تعبيراً عن الشرطية مع بقاء نوع النسبة الشرطية بل هو قضية حلية تعدل على نوع النسبة الحلية فافترقا \* وأما قال من انصف من نفسه عرف لانه جواب اقناعي وليس بمسكت للخضم فانه يقول تأويل حمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل والقوة لا يقتضي هذا القيد والشرط وقد أخذ الحاشي هذا الجواب من كلام التتارزاني حيث قال المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جزء من القضية وبعد افادة حكمها والحلية تحل إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطي (قوله واعلم أن الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرعه) أي لا يوجد في المقدم والتالي حكم حين كون المقدم مقدماً والتالي تالياً بل يحكم بينهما بوقوع النسبة الثانية على فرض وقوع النسبة الاولى كما اذا قلنا ان كان زيد حاراً كان ناقعاً فالحكم فيها صادق مع ان قولنا زيد حار هو ناطق كاذب فلو كان فيها حكم بمعنى الوقوع واللاوقوع ويتركب منها الشرطية تكون لا محالة كاذبة فوجه الصدق هو ان الحكم في الشرطية انما هو وقوع نسبة على تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضها سواء كانتا واقعتين في نفس الامر أم لا فان قلت ان القضية لا تتم الا بامور ثلاثة أعني الموضوع والمحمول والنسبة التامة وقد قال الحاشي قبيل هذا في توضيح حال اطراف الشرطية ان اطراف الشرطية لا يمكن أن يوضح المفردات في مواضعها اذ لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة التامة على التفضيل فلم منه أن النسبة التامة ملحوظة في طرفي الشرطية تفضيلاً لا اجمالاً فيجب وجود الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع في طرفيها لأن الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى يقتضي أن يتحقق قبله اثباتان قلت بحث القضايا بحث الضديقات فانه في مقابلة بحث التصورات فالقضية ليست منبوعة عنها الا باعتبار تعلق التصديق بها فالقضيةان اثباتان ما في طرفي الشرطية لا ينظر اليها الا بلحاظ الحكم فيها بينما بثبوت نسبة على تقدير اخرى لا الحكم الذي كان فيها أي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه لاذوات الشرط جردتهما حيثما عن هذا صارتا كالفردين وإن لم تكونا مفردين في الحقيقة فان قلت ان مذهب المنطقيين أن الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي ومذهب أهل العربية انه في الجزاء والشرط قيد للمسند فيه فكيف قال الحاشي أن الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم مطلقاً قلت الكلام على مذهب المنطقيين وهو الحق كما حققه المحققون مع أن الكلام في الشرطية وهي عندهم على حصة تكون خبرية ولهذا قالوا انه يلزم على أهل العربية كذب قولنا ان كان زيد حاراً كان ناقعاً لاستلزام

انتفاء المطلق انتفاء المفيد (قوله حصر عقلي) وهو ما يكون دائراً. بين التقي والاثبات والاستقراء ما يكون بتتبع الجزئيات فيستند الانحصار فيما لا يتبع ويكون ظناً لا يمكن وجود فرد لا يصل للتبع اليه والاول جزئي يجرى العقل به بمجرد ملاحظة مفهوم أقسامها فحصر القضية أولاً في الكلية والشرطية حصر عقلي وهو ظاهر لا يحتاج الى الدليل أما حصر الشرطية في المتصلة والمتصلة فهو حصر استقرائي يحتاج ثبوتاً الى الدليل وهو أن الشرطية ليس فيها نسبة الحمل أي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فيكون فيها غيرها والإلم يكن قضية والنسبة التي هي غير الحمل لا توجد الا في الاتصال أو الانفصال فتكون منحصرة فيها لكن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود فيكون هذا الحصر استقرائياً (قوله وايضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر بمقام السكائية) هذا وجه ثان لا اعتبار الشخصية وهو انها قد تقع موقع القضية الكلية في كبرى الشكل الاول وتنتج نتيجة صحيحة بخلاف الطبيعة كما تقول هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان وإن قلت هذا انسان والانسان نوع فالنتيجة باطلة ومجتزئة المنطوق إنما هو من حيث الاكتساب فما هو ليس بداخل في طريق الاكتساب لا يعتبر عنده \* فإن قلت قد تحقق أن الجزئي الحقيقي غير محمول فكيف يصح صفري القياس المذكور أرى قولك هذا زيد قلت هو مسئول بمعنى زيد لكن يرد حينئذ أنه لا يتكرر الا وسط لأن المسمى يزيد كلي وهو محمول الصفري وموضوع الكبرى زيد وهو جزئي حقيقي فكيف الانتاج \* وإن قلت أن زيدا الذي هو موضوع الكبرى ايضاً بمعنى مسمى يزيد في الحقيقة ولهذا قال الحاشي في الظاهر قات الحكم في الكبرى إن كان كلياً بأن تكون في معنى كل مسمى يزيد انسان فهو لا يصح لامكان أن يكون مسمى يزيد غير انسان بأن يسمى الفرس يزيد فإنه لا استحالة فيه وإن كان جزئياً يمكن أن يكون موضوع الصفري غير موضوع الكبرى فلا تكون النتيجة أي هذا انسان صحيحاً فتأمل (قوله بخلاف الطبيعة) لأن الطبيعة لا تنتج في كبرى الشكل الاول ووجهه ان حكم الطبيعة هو اثبات شيء لنفس المفهوم الكلي في مرتبة الطبيعة لا من حيث ثبوته لافرادها كما تقول للانسان نوع فحكم النوعية ليس في مرتبة الافراد والى يلزم ثبوت حكم النوعية لافرادها ايضاً لأن الثابت للثابت لشيء ثابت له لا محالة فالثابت لنفس المفهوم الكلي لا يلزم أن يكون ثابتاً لما ثبت له هذا المفهوم الكلي أي الافراد (قوله هذه شبهة تمسك بها في بطلان الحمل) يعني أن غرض صاحب الشبهة ليس بترديد ما سبق من ذكر القائدين للتعمير عن الموضوع (يج) وعن المحمول (ب) وتحقيق معنى القضية الموجبة الكلية بل غرضه ابطال الحمل مطلقاً وذكره هنا لنوع اتفاق بمقابلها وحاصل الشبهة ان المراد بمفهوم ج في قولنا كل ج ب اما ان يكون عين ب أو غيره وعلى كل تقدير يلزم بطلان الحمل اما على الاول فلازم بوجوب التفرقة والاثنية واثنية الواحد محل وأما على الثاني فلازم يستلزم وجودة الاثنين وإن يكون الشيء نفس ما ليس هو هو وهو محال ومستلزم المحل محال فلا يردان اللازم في شيء الشبهة ليس باطل المحل فقط بل عدم افادة الحمل على تقدير العينية وبطلانه على تقدير التفرقة كما ذكره الشارح بقوله فإن كان عينه يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيداً لأن القول بعدم الافادة إنما هو بحسب اللفظ وأما بحسب المعنى فلا يكون الحمل صحيحاً أصلاً لما سر (قوله وللخصم ان يقول الخ) يعني ان الجواب الحق الذي أجاب به الشارح لا ينقلع به مادة الشبهة بل للخصم ان يقول ان اعتباركم غير مفهوم ب مفهوم ج والاتحاد بينهما من حيث الذات والمصادق يصح عندكم حل مفهوم ب على ج لحصول الاتحاد بحسب الذات والتفريق بحسب المفهوم فإذا قيل كل ج ب بقدر حل مفهوم ب بالحمل المواطاني على ما صدق عليه ج قائما ان يكون ماصدق عليه ج عين ما صدق على مفهوم ب فلا يكون الحمل صحيحاً لأن المقارنة بين المحمول والموضوع قد شرطت لجواز الحمل أو يكون غيره فيلزم حكم الاتحاد بين المتأخرين وهو باطل والحاصل ان هذا الجواب الحق يعني على ثبوت المقارنة من حيث المفهوم والاتحاد من حيث المصادق وعلى تقدير كون مصادق ج عين مفهوم ب لا يكون الاتحاد من حيث المصادق ايضاً لأنه فرض تفريقها بحسب المفهوم والمصادق ج عين مفهوم ب فيكون متحداً على اعتراف فيه التفريق فيلزم اعتبار التفريق فيه ايضاً والا لا يكون عينه وفي جوده كون مصادق ج غير مفهوم ب يلزم اتحاد مفهوم ج لانه مغاير لمفهوم ب ومغاير مغاير الشيء يكون متحداً بالشيء وحاشاكم يكون مصادق مفهوم ج على مصادقه منبوعاً لا اتحادهما والحمل يقتضي المقارنة فتأمل ولا تقبل ولا تنقل الى قول من قال ان معنى المصادق الموصوف للحمل فيكون معنى قولك كل ج ب في ذاته ماصدق

عليه مفهوم ج يصدق عليه ب أي ما يحمل عليه مفهوم ج يحمل عليه مفهوم ب ويؤول الى أن الشيء الذي هو مفهوم ج هو مفهوم ب فيموج الفردية المذكور في الموضوعين ويتضاعف الاشكال ( قوله فقول لا بد في الحل من تباير طرفيه الخ ) أي لا بد فيه من أمرين تبايرهما في العقل واتحادهما في الوجود بحسب الخارج سواء كان ذلك الوجود في نفس الامر بدون الاحتياج الى الفرض والتقدير كاتحاد الحيوان والناطق أو يكون بحسب الفرض والتقدير كاتحاد جنس السفاه وفصله الذين هو مركب منها أو يكون متمتع الوجود كاتحاد جنس شريك الباري مع فصله فهذا التعريف للمحل شامل لجميع أنواعه في الفضاء الخارجية والذهنية المحققة والمنفردة فان قلت لا يكون تباير في الحل الاولي أصلاً مثل زيد زيد قلت ليس كذلك بل فيه أيضاً تباير ما موجود ولو بتعدد الالتفات وقال بعضهم أن الاول ملحوظ من حيث الموضوعية والثاني من حيث الجمولية \* وانت تعلم أن لحاظ الموضوعية والجمولية يدل لحاظ صحة الحل فهو مستلزم للدور وحاصل جواب المحشى لاصل الاشكال أن كون ما صدق عليه ج عين مفهوم ج في الخارج باعتبار مصداق مفهوم ب لا يوجب عدم تبايرهما في الذهن فيكون الحل صحيحاً ففكر ( قوله يعني اعتبر المصنف امكان وجود أفراد الموضوع في القضية الحقيقية الخ ) أي انما قيد المصنف بقوله من الافراد الممكنة لاجراج الافراد المستتمة فان الافراد المقدرة في الحقيقية هي للممكنة المدومة بقرينة مقابلتها للموجودة لامتعة الوجود فقولنا كل غفاه طائر داخل فيه لا قولنا كل شريك الباري متمتع وانما لحق الضرورة لتصریح هذا القيد لان كلمة لو الشرطية المستعملة في المقدرات لادخال الافراد المقدرة المدومة في الخارج في الحقيقة والمستتمة ايضاً داخلة في المقدرات وهي غير مقصودة فيها فالحق الضرورة لاجراجها والا لا تصدق الحقيقة كلية أصلاً لانها لم تدخل في الافراد المقدرة المقصودة فيها يكون معنى قولنا كل ج ب كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب أهم من أن يكون يمكن الوجود أو متمتاً ولا يصح هذا كلية فان ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب فيصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وهو قبيض قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار ( قال لا يقال هب الخ ) حاصل السؤال انما نسلم ان بعض الانسان الذي هو ليس بحيوان لو وجد كان انساناً وليس بحيوان لكن الحكم في القضية التكلية انما هو على أفراد السكلي والانسان الذي ليس بحيوان ليس من أفراد الانسان في نفس الامر فلا يكون داخلاً في افرادها فلا ينتقض كلية قولنا كل انسان حيوان وحاصل الجواب أن المتبر في كلية السكلي ليس صدقه على افرادها بحسب نفس الامر بل مجرد الفرض كاف فيه فلو فرض انسان ليس بحيوان يكون داخلاً في افرادها وأن كان متمتاً في نفس الامر فينتقض كليمته كل انسان حيوان وكما لو فرض الانسان الحجري ينتقض كليمته لا شيء من الانسان بحجر ( قوله وأما اذا اغتر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر ) يعني ان احتياج القيد المذكور انما هو اذا لم يعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر تماماً اذا اغتر هو كما هو مذهب الفارابي أو يزداد عليه باعتبار الصدق بالفعل ايضاً بحسب مذهب الشيخ فلا حاجة الى هذا القيد لان الانسان المفروض المذكور لا يمكن صدق الانسان عليه في نفس الامر والواقع فضلاً عن صدقه بالفعل فلا ينتقض التكلية الموجبة والسالبة المذكورتان قافهم ( قوله ومنهم من جعل امثال هذه القضايا ذهنية ) أي مثل قولنا كل متمتع معدوم وكل لا يمكن موجود وكل شريك الباري محال قضية ذهنية لا يمكن ان يكون حقيقية ولا خارجية لعدم امكان وجود افراد موضوعها في الخارج وصحة ان يقال ان كل ما صدق عليه في الذهن أنه متمتع أولاً يمكن في الخارج فيصدق عليه في الذهن أنه معدوم أولاً موجود في الخارج فان قلت القضية الذهنية ما يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فما يصدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج يكون لامعالة موجوداً في الذهن والا لم يكن الحكم فيها على الافراد الذهنية والموجود في الذهن يمكن موجود في الخارج فكيف يحصل المتمتع بصفة الامتناع في الذهن وكيف يقال له شريك الباري فانه يمكن لوجوده في الذهن واحتياجه اليه والباري تعالى موجود بذاته لا يحتاج في وجوده الى شيء أصلاً قلت الحصول في الذهن عام سواء كان بذاته أو بظله وظل الشيء لا يكون مساوياً لاصله وان كان حالاً كما له مما يكون فيه قائماً مقامه فليست الحاصل في الذهن ليس هو حاصله بل بظله والحكم عليه ليس عليه في الاصل بل على أصله بواسطة ليكون الظل متخذاً مع الاصل اتحاداً ما والا

لا يكون الظل مطاقاً للأصل وبهذا التأويل يكون الممتع بالذات كلياً قسأمل ( قوله وذلك لأن السلب رفع الإيجاب الخ ) أي الحكم السلبى ليس الرفع الحكم الإيجابى والحكم الإيجابى يقتضى وجود الموضوع فالحكم السلبى أيضاً يكون مقتضياً لوجوده لأنه حكم أيضاً وهذا إما هو مع قطع النظر عن التحقق والصدق \* وأما من حيث التحقق والصدق فالواجبة تقتضى وجود الموضوع لا السالبة لأن مفاد القضية السالبة انتفاء المحمول عن الموضوع وانتفائه يمكن بوجود الموضوع وعدم المحمول ويعمد الموضوع لوجوب انتفاء الحال بانتفاء المحل فتكون السالبة صادقة لعدم الموضوع أيضاً ( قوله والفرق بين هذين الوجودين الخ ) لما كان الموجبة كلاهما تقتضيان وجود الموضوع في الجملة أي من حيث أن الإيجاب والسلب حكمان مع قطع النظر عن التحقق والصدق احتيج الى توضيح الفرق بينهما \* وحاصل ما قال في بيان الفرق أن الوجود الذي هو مقتضى الحكم ليس إلا حين الحكم باعتبار ضرورة تصور المحكوم عليه \* وأما الوجود الذي يقتضيه تحقق هذا الحكم وصدقه فهو قد يكون ذهنياً وقد يكون خارجياً وقد يكون دائماً وقد يكون في ساعة واحدة فهو أعم وفي السالبة ليس إلا الأول فافترقا \* وقيل أن بينهما فرقا آخر وهو أن الوجود الأول في الموجبة يكون ذهنياً في نفس الامر \* وفي السالبة يجوز أن يكون فرضياً مثل قولنا شريك البارى ليس موجوداً وأنت تعلم أن وجود الموضوع في الموجبة أيضاً لا يجب أن يكون محققاً في نفس الامر في الخارج أو الذهن بل يشمل التحقق والمقدّر كما تقول شريك البارى متنع وإن قلت أنه بمعنى ليس بوجوده وليس يمكن \* قلت فعلى هذا يرجع السالبة المذكورة أيضاً الى الموجبة لأن قولنا شريك البارى ليس موجوداً بمعنى قولنا شريك البارى معدوم ( قوله وإن كانت النسبة متصورة بين يين أي بين الموضوع والمحمول فإن النسبة معنى رابطي يستدعي الطرفين ويتعلق بهما لإباحتهما قطعاً إلا أن المحمول وصف والموضوع ذات وكل وصف يضاف الى الموصوف ويكون قائماً به فيجب إضافة النسبة الى المحمول دون الموضوع والا يلزم أن يكون الذات قائماً بالوصف وهو باطل ( قوله بعد المجموع قضية واحدة مركبة الخ ) أي واحدة في الصورة ومركبة في المعنى من الإيجاب والسلب وإن كان السلب سلب كيفية النسبة لا النسبة الإيجابية السابقة نفسها فإن قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً لا يرفع الأجزاء فيه نفس الإيجاب بل دوامه فيكون الإيجاب السابق قائماً وسلب دوامه أيضاً قائماً فلا يراد بقول المحشى إذا حكمت بيليجاب المحمول له موضوع أولاً ثم حكمت بينهما بسلبه سلب نفسه بل سلب كفيته أي الدوام أو الضرورة وغيرها ( قال سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لأبد لها من كيفية في نفس الامر ) أي كل نسبة إيجابية أو سلبية للعامة تكون متكيفة بنحو من انحائها في الواقع مثلاً إذا قلنا الإنسان ناطق بالضرورة فنسبة الناطق الى الإنسان كما أنها موجودة في اللفظ والمباراة كذلك ثابتة في الواقع في مرتبة المحكى عنه لأن تعلّقها ذاتي مع قطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفارض فيكون ثبوته له بالضرورة \* وإذا قلنا الإنسان كاتب بالتمتع فهذه النسبة ليست بواقعة في نفس الامر كذلك فتكون لا بالضرورة \* فالحاصل أن كيفية النسبة تكون مختلفة وتلك الكيفية الثابتة لها في نفس الامر تسمى مادة القضية لأنها أصل حال نسبة القضية في الواقع واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية المقبولة والقضية موجهة ورباعية لتكون ذات أربع أجزاء وحكم العقل بأنها متكيفة بكيفية كذا في المقولة يسمى جهة القضية للمقبولة فإن قلت أن كانت جهة القضية مادل على الكيفية النفس الامرية ثبوتها في نفس الامر يكون لازماً فلا تكون الموجهة كاذبة أصلاً والا لا تكون جهة القضية دالة على الكيفية النفس الامرية \* قلت دلالة جهة القضية في مرتبة الحكاية عن نفس الامر لا تستلزم صدقها في نفس الامر بل لا تكون الدلالة إلا بمعنى أن يفهم منها حكماً أعم من أن يكون في الواقع أيضاً حكماً أم لا فتكون الموجهة صادقة أو كاذبة ( قوله وإنما قلنا لا بمباراة مستقلة الخ ) يعني قولنا هذا في بيان القضية للمركبة إنما هو لإخراج ما فيه الحكم السلبى بعد الإيجاب بمباراة مستقلة فإنه لا يعد قضية واحدة مركبة بل قضيتين مستقلتين \* فإن قلت الضرورة والدوام جهتان والضرورة المطلقة تستلزم الدوام فتكون القضية الواحدة مركبة من جهتين فصيح أن تكون مركبة بهذا الاعتبار \* قلت الكلام في للمركبة المصلحة المذكورة لائق كل مركبة بماي وجه كان بل إن الضرورة المطلقة وإن تستلزم الدوام لكن الدوام ليس في اللفظ ولا يحكم العقل به في المعنى أيضاً لعدم الالتفات اليه وإن كان لا يخلو ( قوله منها بمعية )

بسيطة ) يعني أن القضايا الموجبة ثلاثة عشر قضية فاللبساط . ست والمركبات سبع وحضرها فيها لطري العادة بالبحث عنها وعن أحكامها لاغيرها والا فاعتبار أخذ الضرورة أزلية وذاتية وصفية ووقتية معينة أو غير معينة وأخذ الدوام كذلك وأخذ الثوب بالفعل مطلقاً أو في وقت واعتبار التركيب منها تزيد على هذا كثيراً \* والمراد بالبسيطة ما يكون فيها إيجاب فقط أو سلب فقط وبالمركبة ما تركب حقيقتها من الايجاب والسلب معاً والاول كما يقال كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شيء من الانسان بفرس بالضرورة \* والثاني كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فهي مركبة من بشرطة عامة موجبة ومطلقة عامة سالبة وهي لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وهي مفهومة من اللادوام فان قلت قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص موجبة مركبة ولا تركيب فيها بحسب اللفظ من الايجاب والسلب قلت المراد من التركيب في المركبات ما يكون بحسب الحقيقة والمعنى والقضية المقيدة بالامكان الخاص مركبة من الايجاب والسلب بحسب المعنى فتكون مركبة ( قوله قد عرفت أن النسب الاربع تتحقق بين القضايا الخ ) المقصود منه دفع دخل مقدر وهو ان النسب الاربع المذكورة في الكليات اتما هي باعتبار صق الكلى وحملها على الافراد والقضايا لا تحمل على شيء لانها مشتملة على النسبة والنسبة معنى حرفي فهي غير مستقلة والمحمول لا يكون الاستقلال فكيف يتحقق نسبة من النسب المذكورة فيها \* وحاصل الدفع أن النسب المذكورة في القضايا اتما هي باعتبار تحققها وصدقها في الواقع لا باعتبار حملها على شيء ( قوله حاصله ان للشروط اذا اعتبرت بشرط الوصف الخ ) محصولة ان المتبر في المعنى الاول للمشروط العامة ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع بشرط اتصافه بالوصف العنوائى فيكون للوصف دخل بنوب الضرورة فان الموضوع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً واثبات كان ذات الكاتب لكنه ليس بموضوع له بلا اتصافه بوصف الكتابة فيكون للموضوع الذات مع الوصف ويكون منشأ المحمول مجموعهما لا يقال ان تحرك الاصابع ثابت لذات المتحرك فقط أي لا لوصفه الذي هو مفهوم الكاتب فلا يصح ما قال الحثي من ان المحكوم عليه مجموع الذات والوصف لان ضرورة ثبوت تحرك الاصابع له اتما هي بوجه هذا الوصف فهو علة موجبة لها وداخلة في منشأ انتزاع هذا المحمول بالضرورة وان كان المحمول ثابتاً لذاته فقط فلدخله فيه قال المحكوم عليه مجموع الذات والوصف والمتبر في المعنى الثاني لما ضرورة هذه النسبة مادام الوصف له فاعتبار الوصف فيه من حيث أنه ظرف للضرورة لامن حيث أنه شرط لما فيكون نسبة المحمول حينئذ الى ذات الموضوع فقط أي بلا دخل الوصف العنوائى ويكون منشأ الانتزاع في هذا المعنى ذات الموضوع بلا شرط اتصافه بوصف الكتابة فيلزم كذب القضية بهذا المعنى الثاني لان تحرك الاصابع ليس بضروري لذات الكاتب في أوقات ثبوت الكتابة له أيضاً فان الكتابة في نفسها ليست بضرورة لذات الكاتب في زمان كتابته فكيف ما يكون ثابتاً له في زمانها ( قوله فظهر ان النسبة بين معنى المشروطة ) هي العموم من وجه لوجود مادى الافتراق ومادة الاجتماع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً يصدق للمعنى الاول لما دون الثاني وفي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً يصدق للمعنى الثاني دون الاول لانه لا دخل للوصف العنوائى فيه في ثبوت الحيوانية لذات الكاتب فان الحيوان ذاتي له وضرورة ثبوت الذاتيات للذات ضرورة ذاتية \* وفي قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفاً فيجتمعت لان الانخفاف ضروري للظلم في وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس فالانظلام الثابت للظلم يكون ثابتاً له مع وصف الانخفاف بضرورة ثبوت الانخفاف له في هذا الوقت وعدم جواز انكساره عنه فيه فذات القمر في هذا الوقت لا يتخلو عن الذات وضرورة ثبوت الوصف والمجموع مستلزم للمحمول لان وصف الانخفاف لازم له وفيه والاظلام لازم للانخفاف ومستلزم المستلزم لشيء مستلزم له قطعاً والحاصل ان مادة الاجتماع فيما اذا كان الوصف العنوائى ضرورياً لذات الموضوع في زمان ثبوته له كحال الانخفاف المذكور ومادة افتراق المعنى الاول عن الثاني فيما اذا كان المحمول ضرورياً للذات بشرط الوصف للمفارق كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ ومادة افتراق المعنى الثاني عن الاول في مادة الضرورة الثانية التي يكون الوصف العنوائى وصفاً مقابراً عن الذات من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان أو حيوان فان ثبوت الانسانية أو الحيوانية ضروري له مادام الوصف بدون شرطية (قوله

اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقييدها بالضرورة الثانية (الح) يعني أن ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام الوصف أو بشرط الوصف لا يقتضي ضرورة ذاتية فيجوز تقييد المشروطة العامة باللا ضرورة الثانية لعدم منافاتها لكن لا يعتبر في الفن فلها لم يأخذها \* وأما باللا ضرورة الوصفية فهو يتنافى حكم المشروطة العامة لوجود الضرورة الوصفية فيها ( قوله لا يقال قد يكون المناقاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة آه ) لما قال الشارح ( بل ليس مرادهم المناقاة في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود ) ورد عليه عدم الاجتماع في الوجود مطلق شامل لمنى عدم الاجتماع في الحبل والصدق كما في قولنا هذا الشيء اما واحد أو كثير \* وحاصل الجواب ان هذه القضية محلية بهذا الاعتبار وشبهة بالمتفصلة وليست بمتفصلة فان المعتبر في المتفصلة عدم الاجتماع في التحقق كما مر في بيان نسب القضايا للموجهة لان الصدق على شيء لا يصح في القضية لكون النسبة داخلة فيها وهي معنى حرفي \* فهذه القضية على وجهين لانه ان أريد بها المناقاة بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحبل فالتقضية لا تكون الاجمالية مركبة من موضوع واحد ومحمولين على سبيل التزديد وان أريد بها المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير أي بين القضيتين ويقدر الموضوع في القضية الثانية فالتقضية منفصلة باعتبار ارادة المناقاة في التحقق لافي الصدق والحبل على شيء ( فان قلت ) ان اللازم في الصورة الاولى أيضاً منع جمع وهو حكم مائة الجمع فتكون منفصلة ( قلت ) ليس مطلق منع الجمع من أحكام المتفصلة بل منع جمع في التحقق لافي الصدق على شيء وهذا منع جمع في الصدق فلا يكون مائة الجمع التي هي قسم من أحكام المتفصلة قائمهم ( قوله وانما اعتبر امكان الاجتماع مع المقدم (الح) أي اعتبر امكان اجتماع الامور مع المقدم دون امكانها في نفسها لكونها في بعض الصور متممة في نفسها وبممكنة باعتبار الاجتماع مع المقدم كما في قولك كلما كان زيد حاراً كان جسماً فان من جميع أوضاع المقدم كون زيد ناهقاً وهو متمم في نفسه ويمكن اجتماعه مع المقدم أي مع فرض حاريته فانه اذا فرض زيد حاراً يكون ناهقاً لا محالة وقاله رئيس الحكماء أبو علي بن سينا ان لو لم يقيد بإمكان الاجتماع مع المقدم بل نعم حتى يتناول الامور التي يتنافى لزوم في المتصلة الزرومية والنفاد في المتفصلة فلا تصدق كلية أصلاً لانه اذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم لزوم التالي لا يستلزم المقدم التالي والا يلزم اجتماع التقيضين أي لزوم التالي وعدمه في المتصلة ولا يتنافى المقدم التالي في المتفصلة العنادية

## بحث التناقض

( قوله فان قلت التناقض قد يجري في المقدرات ) دفع دخل وهو ان تقيض كل شيء رقه فتقيض زيد لا زيد قطعاً وصح التناقض في المقدرات أيضاً فلا يكون التعريف جامعاً وما قيل ان التصورات لا تناقض لما فهو في التناقض معنى التدافع في التحقق والصدق لانه اذا اعتبر صدق زيد على شيء يكون قضية لا مفرداً كما تقول هذا زيد فتقيضه هذا ليس يزيد فيكون تناقضهما باعتبار النسبة الايجابية والسلبية \* فالتناقض بهذا المعنى يخص القضيتين \* وحاصل الدفع ان المراد هنا تناقض القضايا لان المقصود بيان أحكامها والتعريف باعتبارها لامتلاً ( قوله فيه المناقاة آه ) لما قال تقيض كل شيء رقه ورد عليه ان الايجاب والسلب تقيضان مع ان السلب رفع الايجاب والايجاب ليس برفع السلب بل رقه سلب السلب وسلب السلب وان كان مستلزماً للايجاب لان في التي اثبات لكنه مفهوم آخر فان سلب السلب لا يتنقل الا بعد ثقل السلب الذي أضيف اليه والايجاب لا يلاحظ فيه مفهوم السلب أصلاً فضلاً عن التوقف عليه \* والجواب ان المراد من الرفع في تعريف التقيض أعم من الرفع حقيقة وحكماً فالإيجاب في حكم سلب السلب محققاً وان كان مفاداً لفهومه ( قوله نسبة الجينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة الى الضرورية ) يعني أن التقيض الصريح للموجهة يحكم أن تقيض كل شيء رقه رقه هذه الموجهة لكنه قد يكون كيفية أخرى كما أن قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة ضرورة مطلقة حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً فتقيضها الصريح للممكنة العامة إذ فيها سلب الضرورة من الجانب المقابل فكذلك الجينية للممكنة تقيض للمشروطة العامة لان المشروطة العامة ما حكم فيها بالضرورة الوصفية والجينية للممكنة ما يسلب فيها الضرورة الوصفية من الجانب



المخالف فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فقيضه بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالامكان العلم حين هو كاتب لكن هذا إنما يتم حين أخذ المتروطة العامة بمعنى الضرورة الوصفية مادام الوصف لا بشرط الوصف لأن الجينية الممكنة على هذا لا تكون قضيضاً لها في مادة لا يكون للوصف مدخل فيها لكنكهما جميعاً فيها كما قول كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فإنه كاذب لأن حيوانية الكاتب ليست مشروطة بكتابته وكذلك قضيضه أي بعض الكاتب ليس بحيوان بالامكان حين هو كاتب كاذب لأن الامكان هو سلب الضرورة من الجانب المخالف أي عدم ضرورة حيوانية الكاتب حين هو كاتب وهو باطل واجتماعها في الكذب يوجب عدم تناقضهما لأن التقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان

### ﴿ بحث المكس ﴾

(قوله كما أن العكس المستوي الخ) أي للعكس المستوي معنيان أحدهما المعنى المصدرى وهو تبديل الطرفين أي الموضوع والمحمول في الحلية والقدم والتالى في الشرطية وثانيهما القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من هذين للمعين اصطلاحى ولا يتوهم من تقييده بالمستوى واضافته الى التقيض ان له معنى عاماً مشتركاً بينهما فإنه ليس له معنى مشتركاً اصطلاحياً أصلاً بل قيد للمستوي لبيان أصل حاله لأن الاستواء هو الموافقة وهو موافق لأصله في الطرفين بخلاف عكس التقيض فإنه يؤخذ فيه تقيضها أو قبض أحدهما كما سيأتي (قال قد جرت العادة بتقديم العكس السوالب) يعني لما كان بعض السوالب تنكس كلية والكلى اشرف من الجزئي لانه افيد قدم بيان عكسهما وايضاً يصح وقوعها كبرى للشكل الاول ويتوقف بيان عكس بعض الموجبات على عكس السوالب ايضاً (قوله والا لا يمكن صدق تقيضه معه أى صدق العكس مع صدق الاصل لازم والا يلزم تقيضه لا متنازع ارتفاع التقيضين فاذا قلنا لا شئ من الانسان فرس يصدق لا شئ من الفرس بانسان والا يصدق تقيضه وهو بعض الفرس انسان ونضمه مع الاصل فقول بعض الفرس انسان ولا شئ من الانسان فرس ينتج بعض الفرس ليس فرس وهو محال لاستلزامه سلب الشئ عن نفسه فان قلت قولك صدق العكس مع الاصل ضرورى والا يصدق تقيضه غير صادق لان قبض الضرورة هو الممكنة فلا يلزم الا امكان صدق التقيض والممكن لا يلزم وقوعه فكيف يضم مع الاصل وينتج هذا المحال قلت الممكن مالا يلزم من فرض وقوعه محال فلما استلزم فرض وقوعه محالاً لا يكون ممكناً فأمثل (قوله على ما هو مذهب الفارابى) اعلم أن مذهب الفارابى اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوائى بالامكان العلم لكن المراد بالامكان عنده هو الامكان النفس الأمري أى لا يكون مفهوم الموضوع في ذاته ايضاً عن الصدق وان امتنع باعتبار لحاظ الواقع ونظراً الى الدليل (قوله وذلك لان مقاصد العلوم المدونة الخ) حاصله أن المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا بد له من التصور احتيج الى التصور ايضاً لكن البحث عنه إنما هو لكونه مبدأ له لامن حيث أنه مقصود بالذات فالتقصود بالذات ليس الا بالتصديق والمنطقي لا يبحث عن التصديق ايضاً الا بمن حيث الاصل وموصل التصديق الى المحمول القياس والاستقراء والتبديل لكن العدة منها القياس فكان القياس أعلى للمطالب وأقصى للمآرب

### ﴿ بحث القياس ﴾

(قوله وهذا الحد) يمكن أن يكون حداً لكل واحد منهما \* لان ما قال المصنف في تعريف القياس وهو قول مؤلف من قضايا متى سلبت لزم عنها قول آخر شامل لكل واحد من قسمي القياس أى للمقول والمسموع لان القول والتقصيا اعني من الامور للمقولة والمقولة فيدرج فيه القياس للمقولة والمقول لكن القول الذي هو لازم فيها لا يراد به إلا للمقول لأن التلغظ بالنتيجة غير لازم فيها \* قال قوله متى سلبت إشارة الى أن تلك القضايا الخ (أي قول المصنف متى سلبت مبتدأ الى انه لا يجب أن تكون تلك القضايا حجة ثابتة في نفس الامر بل هي شاملة للصادقة والكاذبة والخفية والبالغة بل تكون بحيث لو سلبت لزم عنها قول آخر مثلاً قولنا كل انسان فرس وكل فرس جاحل مركب من قضايا لو سلبت

لزم عنها كل انسان ساحل وان كانت كاذبة في نفسها وانما قال هكذا ليشمل التعريف القياس البرهاني والجليلي والخطابي والسوفسطائي والشعري ولو كان شرط القياس كونه مركبا من القضايا الحقة لخرج منه كثير من اقسامه كما هو ظاهر ثم اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قول آخر على نوعين اما بحسب التحقق في الخارج واما بحسب العلم أى التحقق في الذهن فاللزوم اللازم ههنا انما هو بحسب العلم لان التصديق بالمقدمتين على الهيئة الكذائية يوجب التصديق بالنتيجة لا بتحققها تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفي القضية فكيف بتحققها وتحقق النتيجة لكن لا ينبغي عليك انه قال في تعريف القياس متى سلت الخ بإداه الشرط وأداة الشرط يشتمل المحقق والمقدر ولا يلزم التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدمتي القياس يعنى لو سلم تحقق تلك القضايا في نفس الامر لزم تحقق النتيجة في نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن الحصر عليه غير مسلم تأمل

### ﴿ الخاتمة ﴾

( قوله قد أجب من النظر بمنع الحصر الخ ) أي النظر الذي وقع في عد الموضوعات من اجزاء العلوم بان المراد منه اما التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم كما هو ظاهر واما تصور الموضوع فهو من المبادئ فلا يكون اجزاء العلوم ثلاثة وحاصل الجواب أن الحصر في هذين الاحتمالين غير صحيح بل جزئيته من العلم باعتبار التصديق بوجوده لا بموضوعيته وهو احتمال ثالث لكن الشيخ الرئيس صرح بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية حيث قال ووضع وجوده من جملة مبادئ الضنعة التي تسمى اصول موضوعة انتهى فلا يكون على هذا ايضا جزء على حدة تأمل \*

وهذا آخر ما اراد تحريره هذا العبد الجاني محمد بن سعد المعروف بمجال الدين الدواني جعل الله آخره على التصور بذاته والتصديق الكامل باحكامه وآياته ومنه التوفيق وهو لم الزفيق في الدنيا والعقي وصل

الله تعالى على خير خلقه محمد المصطفى وآله الخبي

واخيه اجمعين إلى يوم الدين آمين ،

﴿ متن الشمسية ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود • واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود • وأنشأ بقدرته أنواع الجواهر العقلية • وأفاض برحمته حركات الأجرام الفلكية • والعلو على ذوات الانفس القدسية • المنزهة عن الكدورات الانسية • خصوصا على محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله التابعين بالحب واليقات •

﴿ وبعد ﴾ فهذا كتاب في المنطق سميته ﴿ بالرسالة الشمسية ﴾ في القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ﴿ أما المقدمة ﴾ ففيها بحثان ﴿ الاول ﴾ في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ﴿ العلم ﴾ اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل أو تصور معه حكم وهو اسناد أمر الى آخر ايجابا أو سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار أو تسلسل بل البعض من كل منهما بديهى والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر • وهو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض المقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد تناقض نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاقد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ﴿ ورسومه ﴾ بانه آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظريا والا لدار أو تسلسل بل بعضه بديهى وبعضه نظري يستفاد منه ﴿ الثاني ﴾ في موضوع المنطق • موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التى تلحقه لما هو هو أى لذاته أولا يساويه أو لجزئه • فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول أو تصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور

ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها  
الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وأما توقفا  
بميدا ككونها موضوعات ومحولات وقد جرت المادة بأن يسمى الموصل الى التصور قولاً  
شارحاً والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضماً لتقدم التصور على  
التصديق طبعاً لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بأمر صادق  
عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا متناع الحكم من جهل أحد هذه الامور (وأما المقالات)  
فثلاث (المقالة الاولى) في المفردات وفيها أربعة فصول

الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة  
الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق  
وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ويشترط في دلالة الالتزامية  
كون الامر الخارج بمحالة يلزم من تصور المسمى تصوره والالامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط  
فيها كونه محالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المسمى على البصر مع  
عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط وأما استلزامها  
الالتزام فغير متيقن لان وجود الالتزام الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير  
معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فممنوع ومن هذا  
تبين عدم استلزام التضمن الالتزام وأما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التامع  
من حيث أنه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد مجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو  
للمركب كراى الحجارة والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى  
ولا وان صلح لذلك فان دل بهيته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل  
فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تشخص ذلك للمنى  
يسمى علماً والاقنوطاً ان استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا  
ان كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن  
وان كان الثاني فان كان وضمة تلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك  
بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولاً عريضاً

ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحيا ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه وأما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام وهو بخلافه والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية فهو مع الاستثناء أمر كقولنا اضرب أنت ومع الخوضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه الغنى والترجي والقسم والثناء وأما غير التام فهو اما تقيدي كالحیوان الناطق وأما غير تقيدي كالمركب من اسم وأداة أو كلة وأداة •

الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحت من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مما كالانسان او غير متعدد الاشخاص فهو للمقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد فقط او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ماهو وان كان الثاني فانه كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا ورسومه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان وبميد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بميداً يتم تبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان والنباتات وثلاثة اجوبة ان كان بميداً يتم تبتين كالجسم وارلة اجوبة ان كان بميداً بثلاث مرات كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع فلا بد وان لا يكون

مشاركاً أصلاً أو يكون بمصاًب من تمام المشترك مساوياً له والا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع لأن المقدر خلافه بل بمضه ولا يتسلسل بل ينتهي إلى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو في وجود فكان فصلاً ورسموه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فلي هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساوين أو أمور متساوية كان كل منها فصلاً لها لأنه يميزها عن مشاركتها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب أن يميزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان وبمعنى أن يميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان (وإما الثالث) فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو عرض لازم والا ففارق واللازم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للجيش وقد يكون لازماً للماهية وهو إما بين وهو الذي يكون تصويره مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن باللزوم بينها كالتقسيم بمتساويين للاربع وأما غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للثلاثين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصويره والأول أهم والعرض المفارق إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجع وإما بطيء الزوال كالشيب والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق أن يختص بإفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والأفوه العرض العام كالماشي ورسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العام بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً

فالكليات إذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

(الفصل الثالث) في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة (الأول) الكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشریک الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالتقاء وقد يكون الوجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى أو مع امكانه كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيراً أما متاهياً كالكوكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة (الثاني) إذا قلنا للحيوان مثلاً أنه كلي فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً والمركب منها والأول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج

لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليات  
الاخيران فقي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيها خارج عن المنطق (الثالث) الكليات  
متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما  
عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان  
والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق  
عليه الآخر فقط كالحيوان والايض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق  
عليه الآخر كالانسان والفرس وتقيضا للتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب  
عليه الآخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال وتقيض الاعم من  
الشيء مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه  
تقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق  
عليه تقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لولا  
ذلك لصدق تقيض الاعم على كل ما يصدق عليه تقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص  
على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين تقيضيهما عموم أصلا  
لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا وتقيض الاخص مع التباين الكلي بين تقيض  
الاعم مطلقا وعين الاخص وتقيضا للتباينين متباينان تباينا جزئيا لانها ان لم يصدقا أصلا  
على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا ما كاللانسان واللافرس كان  
بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع تقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم  
جزما (الرابع) الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص  
تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي  
دون العكس (أما الاول) فلا ندواج كل شخص تحت الماهية الكلية للمرات عن الشخصات  
(وأما الثاني) فلجواز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (الخامس)  
النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى  
غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا أوليا ويسمى النوع الاضافي ومزاته أربع لانه اما أن  
يكون أعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى

نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم  
 التامى أو مابيننا للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجواهر جنس له ومراتب الاجناس  
 أيضا هذه الاربع لكن العالى كالجواهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل  
 كالحيوان ومثال للتوسط فيها الجسم التامى والجسم والجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان الجواهر  
 ليس بجنس له والنوع الاضافى موجود بدون الحقيق كالانواع المتوسطة والحقيق موجود  
 بدون الاضافى كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أعم من  
 الآخر لصدفهما على النوع السافل وجزء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة  
 يسمى واقفا في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب  
 السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم  
 أو التامى أو الحساس أو المتحرك لارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز أن  
 يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون  
 له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه  
 والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالى فهو  
 يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلي  
 الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء هو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك  
 الشيء أو امتيازاه عن كل ما عداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل  
 المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى  
 وهو مساو لها في العموم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفضل القريبين  
 ونافعا ان كان بالفضل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد وربما تاما ان كان بالجنس القريب  
 والخاصة وربما نافعا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن  
 تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجملة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما  
 ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان مجردة واحدة كما يقال السكيفية  
 ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الانسان زوج أول ثم  
 يقال الزوج هو التقسيم بمساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان اللذان لا فصل أحدهما على



الاخر ثم يقال الشيطان هما الاثنان ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتاً للتعرض

### ﴿ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها ﴾

وفيها مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الاولى القضية قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فيه وهي جملة ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو عالم وشرطية ان لم تحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان وليس ان كان هذا انساناً فهو مجاد وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتفاني بين القضيتين في الصدق والكذب معاً أو في أحدهما فقط أو ينفيه كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجاً أو فرداً وليس اما أن يكون هذا الانسان كاتباً أو أسود

﴿ الفصل الاول في الجملة ﴾ وفيه أربعة مباحث ( البحث الاول ) في أجزائها وأقسامها والجملة انما تتحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعاً ومحكوم به ويسمى بمحمولاً ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كره في قولنا زيد هو عالم وتسمى القضية حينئذ ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها وتسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بمجد وموضوع الجملة ان كان شخصاً معيناً سميت بمخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية افراد ماصدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة وسورة ( وهي اربع ) لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكمية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لاشي ولا واحد كقولنا لاشي ولا واحداً من الانسان مجار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وليس كقولنا ليس كل حيوان انساناً وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان يصدق كمية وجزئية سميت طيبة كقولنا الحيوان حلس

والانسان نوع وإن صلحت لذلك سميت مهمة كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس

﴿ البحث الثاني ﴾ في تحقيق المحصورات الأربع فقولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب أى كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو ب في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني فلم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا نقس المحصورات الباقية \*

﴿ البحث الثالث في المبدول والتحصيل ﴾ حرف السلب ان كان جزءاً من الموضوع كقولنا اللاحى جاد أو من المحمول كقولنا الجاد لا عالم أو منهما جميعاً كقولنا اللاحى لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن جزءاً لشيء منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسطة ان كانت سالبة والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرفي القضية فإن قولنا كل ماليس محمى فهو لا عالم موجبة مع أن طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من المتحرك يساكن سالبة مع أن طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة أعم من الموجبة للمعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فإن الايجاب لا يصح الا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقية الموضوع وأما اذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان أخرت عنها وأما في الثنائية فبالنسبة أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير ولا بالايجاب للمبدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس

﴿ البحث الرابع في القضايا الموجبة ﴾ لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسى جهة القضية والقضايا الموجبة التي جرت العبادة

بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب والبسائط ست (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لاشيء من الانسان بحجر (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لاشيء من الانسان بحجر (الثالثة) المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجاباً وسلباً ماض (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لاشيء من الانسان بمتنفس (السادسة) الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالإمكان العام كل نار حارة بالإمكان العام لاشيء من الحار ببارد وأما المركبات ف سبع (الاولى) المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة (الثانية) العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجاباً وسلباً ماض (الثالثة) الوجودية الا ضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد الا ضرورية بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة

ممكنة عامة (الرابعة) الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيها من مطلقتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجاباوسلبا ماسر (الخامسة) الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت حيلولة الارض عنه وبين الشمس لادائما فتركيها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من القمر بمنخفض وقت التبريع لادائما فتركيها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السادسة) المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما فتركيها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفس وقاما لادائما فتركيها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السابعة) الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا فعلى سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشيء من الانسان بكاتب فتركيها من ممكنتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة أن اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما

### الفصل الثاني في أقسام الشرطية

الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا أما المتصلة فالما لزومية وهي التي صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لملافة بينهما توجب ذلك كالمالية والمعاوية والتضاياف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وأما المنفصلة فالما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتتالى بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجا أو فردا واما مائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتتالى بين جزئيهما في الصدق فلا كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو

شجرا وأما مائة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني بين جزئها في الكذب فقط كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق وكل واحد من هذه الثلاث إما عنادية وهي التي يكون التأني فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة وإما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للأسود الا كاتب إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً حقيقة أو لا أسود أو كاتباً مائة الجمع أو أسود أو لا كاتباً مائة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجعولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لاستتاع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين إذا كانت لزومية وأما إذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال والمتفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين والمائة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والمائة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها والجزئية أن تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة أن تكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلها ومما ومتى وفي المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية فيها ليس الية وسور للوجبة الجزئية فيها قد يكون وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبداخل حرف السلب على سور الايجاب الكلي والمهمة باطلاق لفظة لو وان وإذا في المتصلة وإما وأوفي المنفصلة والشرطية قد تركب عن حليتين وعن متبعتين وعن منفصلتين وعن حليتين ومتصلة وعن متصلة ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد من الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها إنما يترتب عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسمة والمنفصلات تسمة وإما الامة فكلت ذاتين لها من ههنا

﴿ الفصل الثالث ﴾ في احكام القضايا وفي اربعة مباحث ﴿ البحث الاول ﴾ في التناقض وحدوه بانه اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق في المحصورتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل والجزء وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة والنفل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكلين في كل مادة يكون الموضوع فيها ام من المحمول واما في الوجهتين فلا بد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق المكنيتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض المطلقة الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينفيه اليجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسفل في بعض اوقات كونه مجنونا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثاله ما مر ﴿ واما المركبات ﴾ فان كانت كلية فنقيضها احد قضيي جزئها وذلك جلي بعد الاحاطة بمحاييق المركبات وقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية اللاداعة تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف او الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب كل واحد من قضيي جزئها بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخاف عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائما واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس ﴿ البحث الثاني ﴾ في العكس المستوى وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولام مع بقاء الصديق والكيف واما السوالب فان كانت كلية فسيب منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تتمكس لامتناع العكس في اخبرها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخفض وقت التبريع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو ام

الجهات لان كل منخسف فهو قر بالضرورة واذا لم يتمكس الاخص لم يتمكس الامم اذ لو  
 انمكس الامم لانمكس الاخص لان لازم الامم لازم الاخص ضرورة واما الضرورية والدائمة  
 المطلقتان فتتمكسان دأمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب فداًماً لاشئ  
 من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة  
 في الضرورية والدوام في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية المامتان فتتمكسان عرفية  
 عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب مادام ج فداًماً لاشئ من ب ج  
 مادام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو  
 ب وهو محال (واما المشروطة والعرفية الخاصتان) فتتمكسان عرفية عامة لادائمة في البعض (واما  
 العرفية العامة) فلكونها لازمة للامتين واما اللادوام فلانه لو كذب بعض ب ج بالفعل لصديق  
 لاشئ من ب ج دائماً فتتمكس الى لاشئ من ج ب دائماً وقد كانت كل ج ب بالفعل هذا  
 خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تتمكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق  
 بالضرورة او دائماً بعض ج ليس ب مادام ج لاداًماً وجب ان يصدق بعض ب ليس ب مادام  
 ب لا دائماً لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج د فـد ج بالفعل وب د ايضاً للادوام بسبب الياء  
 عنه وليس ج مادام ب والا لكان ج حين هو ب وب حين هو ج وقد كان ليس ب ما دام  
 ج هذا خلف واذا صدق الجسيم والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ب مادام ب  
 لاداًماً وهو المطلوب واما البواقي فلا تتمكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس  
 بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التريع لاداًماً مع كذب عكسهما  
 بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقتية اخص المركبات  
 الباقية ومتى لم تتمكس لم تتمكس شئ منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص  
 واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تتمكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع  
 واما في الجهة بالضرورة والدائمة والمامتان تتمكس حقيقة مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب  
 باحدى الجهات الاربع للمذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب  
 وهو مع الاصل ينتج لاشئ من ج ج دائماً في الضرورية والدائمة وما دام ج في الامتين  
 وهو محال واما الخاصتان فتتمكسان حية مطلقة مقيدة بالادوام واما الحينية المطلقة فلكونها

لازمة لامتئها وأما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب بمض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دائماً فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب دائماً ونضمه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لاشي من ج ب بالاطلاق العام ينتج لاشي من ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كلياً وأما في الجزئي فنفرض الموضوع د فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائماً وب دائماً الدوام البادى بالجم لكن اللازم باطل لتقييد الاصل باللاودام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق العام والا فلا شي من ب ج دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج دائماً وهو محال وان شئت عكست تقيض العكس في الموجبات ليصدق تقيض الاصل أو الاخص منه \* وأما الممكتتان فحالهما في الانكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانكاس فيها على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها أو على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين كل منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانكاس وعدمه \* وأما الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق تقيض العكس لا ينظم مع الاصل قياساً منتجاً للمحال وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب العكس وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئها بالطبع \*

§ البحث الثالث في عكس التقيض \* وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من التقيضية تقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفته الاصل في الكيف وموافقته في الصدق \* أما الموجبات فإن كانت كلية فسيج منها وهي التي لا تنعكس سواها بالعكس المستوي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قر فهو ليس بمنخسف وقت الترسيع لادائماً دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب فدائماً لاشي مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب هـ ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال وأما المشروطة والرفعية العامتان



فتتمكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج فداًماً لاشئ.  
 مما ليس ب ج مادام ليس ب والا فبعض مالميس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع  
 الاصل ينتج بعض مالميس ب وهو ب حين هو ليس ب وهو محال وأما الخاصتان فتتمكسان  
 عرفية عامة لا دائماً في البعض أما العرفية العامة فلاستلزام العامين اياها وأما قيد الادوام  
 في البعض فلانه يصدق بعض مالميس ب فهو ج بالاطلاق العام والا فلا شئ مما ليس ب ج  
 دائماً فتتمكس الى لا شئ من ج ليس ب دائماً وقد كان لا شئ من ج ب بالفعل بحكم  
 الادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية  
 فالخاصتان تتمكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ج ب مادام ج لاداًماً  
 نفرض الموضوع وهو ج د فد ليس ب بالفعل لادوام ثبوت الباء له وليس ج ما دام ليس  
 ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف  
 ودج بالفعل وهو ظاهر فبعض مالميس ب ليس هو ج مادام ليس ب لاداًماً وهو المطلوب  
 وأما البواقى فلا تتمكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض  
 القمر ليس بمتخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها باعم الجهات وحتى لم تتمكس لم يتمكس شئ  
 منها لما عرفت في العكس المستوي • وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تتمكس كلية  
 لاحتمال كون تقيض المحمول أعم من الموضوع وتتمكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق  
 بالضرورة أو دائماً لاشئ من ج ب مادام ج لاداًماً نفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل  
 ودج في بعض أوقات ج ليس ب لانه ليس ب في جميع أوقات ج فبعض مالميس ب فهو ج  
 في بعض الاحيان ليس ب وهو المدعى وأما الوقتيتان والوجوديتان فتتمكسان مطلقة عامة  
 لانه اذا صدق لاشئ من ج ب بأحدى هذه الجهات نفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل  
 ودج بالفعل فبعض مالميس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها  
 وأما بواقى السوالب والشرطيات فغير مملومة الانكاس لعدم الظفر بالبرهان •

﴿ البحث الرابع ﴾ في لوازم الشرطيات أما التفضلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة  
 مائة الجمع من عين المقدم وتقيض التالي ومائة الخلو من تقيض المقدم وعين التالي متاكسين  
 عليها والا ليعطل اللزوم والافصال وأما المنفصلة الحقيقية فتستلزم أربع متصلات مقدم الاثنين

عين أحد الجزئين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم آخرين تقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للآخرى مركبة من تقيضي الجزئين

﴿ المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾ في تعريف القياس وأقسامه • القياس قول مؤلف من قضايا ممتنع سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو تقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم وتقيضه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكورا فيه بالفعل وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى والمكرر بينهما خذا أوسط • واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلا وهو أربعة لان الحد الأوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع • وأما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والام بتدرج الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا احتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر • وضروبه الناتجة أربعة ﴿ الاول ﴾ من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ﴿ الثاني ﴾ من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا ﴿ الثالث ﴾ من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ﴿ الرابع ﴾ من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ا ونتائج هذا الشكل بيته بذاتها • وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والايحصل الاختلاف الموجب لعدم الاتجاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة قازة ومع سلبيها اخرى وضرورية النتائج ايضا

اربعة (الاول) من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء  
من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وهو ضم تقيض النتيجة الى الكبرى لينتج تقيض الصغرى  
وبالعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (الثاني) من كليتين والكبرى موجبة ينتج  
سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وبالعكس الصغرى  
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة (الثالث) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى  
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس  
الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية فكل د ب ولا شيء من ا ب فلا شيء  
من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا (الرابع) من سالبة جزئية  
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض  
ج ليس ا بالخلف (وأما الشكل الثالث) فشرطه موجبة الصغرى والاحصل الاختلاف وكلية  
احدى مقدمتيه والا لجاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه  
بالا كبر فلم يجب التعمية وضروبه الناتجة ستة (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة  
جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم تقيض النتيجة الى الصغرى  
لينتج تقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة  
كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ج فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس  
الصغرى (الثالث) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل  
ب ا فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية د وكل د ب وكل ب ا  
فكل د ا ثم نقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب (الرابع) من موجبة جزئية صغرى  
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج  
ليس ا بالخلف وبالعكس الصغرى والاقتراض (الخامس) من موجبتين والصغرى كلية ينتج  
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الكبرى وجعلها  
صغرى ثم عكس النتيجة والاقتراض (السادس) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى  
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والاقتراض  
ان كانت السالبة متحركة (وأما الشكل الرابع) فشرطه محسب الكلية والكيفية ابحاث المتقدمين

مع كلية الصغرى أو اختلافها في الكيف مع كلية احدهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل اب فبعض ج ابعكس الترتيب ثم عكس النتيجة (الثاني) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض اب فبعض ج الما مر (الثالث) من كلتيني والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل اب فلا شيء من ج الما مر (الرابع) من كلتيني والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من اب فبعض ج ليس ابعكس ج ليس ابعكس المقدمتين (الخامس) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من اب فبعض ج ليس الما مر (السادس) من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس ابعكس الصغرى ليرتد الى الثاني (السابع) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض اب ليس ب فبعض ج ليس ابعكس الكبرى ليرتد الى الثالث (الثامن) من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض اب فبعض ج ليس ابعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم تقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما يعكس الى تقيض الاخرى والثاني والخامس بالاقتران ولتبيين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو اد فكل دا وكل دب فتقول كل ب ج وكل دب فبعض ج د وكل دا فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الاول وذكرها لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فسمط ما ذكره من الاختلاف \*

(الفصل الثاني) في المختلطات (أما الشكل الاول) فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والرفيتين والا فكل الصغرى محذوف عنها قيد اللا ضرورة والادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العامتين ويضم الادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين (وأما الشكل الثاني) فشرطه بحسب الجهة

أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كونه الكبرى من القضايا المنكسة السواب  
وثانيهما أن لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبرى المشروطين والنتيجة  
دائمة أن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام  
واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت ﴿ وأما الشكل الثالث ﴾ فشرطه بحسب الجملة  
فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى أن كانت غير الاربع والا فمعكس الصغرى محذوفا عنها  
قيد اللادوام أن كانت الكبرى إحدى المامتين ومضموما اليه أن كانت إحدى الخاصتين  
﴿ وأما الشكل الرابع ﴾ فشرط انتاجه بحسب الجملة أمور خمسة ﴿ الاول ﴾ كونه القياس فيه من  
العمليات ﴿ الثاني ﴾ انعكاس السالبة المستعملة فيه ﴿ الثالث ﴾ صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث  
أو العرفي العام على كبراه ﴿ الرابع ﴾ كونه الكبرى في السادس من المنكسة السواب ﴿ الخامس ﴾  
كونه الصغرى في الثامن من إحدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام  
والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى أن صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست  
المنكسة السواب والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة أن صدق الدوام على إحدى  
مقدمتيه والا فمعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة أن صدق الدوام على الكبرى  
والا فمعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى  
وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كمعكس النتيجة بعد عكس الترتيب  
﴿ الفصل الثالث ﴾ في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام ﴿ القسم الاول ﴾  
ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينتقد الاشكال  
الاربعة فيه لان الاوسط أن كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا  
فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى تاليا في  
الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب من الاشكال والنتيجة في الكمية  
والكيفية في كل شكل كما في الخليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما  
كان ب فيج د وكلما كان ج د ه ز ينتج كلما كان ا ب ه ز ﴿ القسم الثاني ﴾ ما يتركب من  
المتفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما اما  
كل ا ب أو كل ج د وذلكما اما كل د ه أو كل و ز ينتج اما كل ا ب أو كل ج ه أو كل و ز

لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف. وعن احدى الآخرين وهما كل اب وكل وز وينمقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين ﴿ القسم الثالث ﴾ ما يتركب من الحلية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التأليف بين التالى والحلية كقولنا كلما كان ج اب فيج د وكل ده ينتج كلما كان اب فكل ج ه وينمقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين التالى والحلية ﴿ القسم الرابع ﴾ ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو على قسمين (الاول) أن يكون عدد الحليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزءاً واحداً من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق أحد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحلية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ج اما ج واما ط واما ز كما مر (والثاني) أن يكون الحليات أقل من اجزاء الانفصال وليكن الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدها كقولنا اما كل اط أو كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل اط أو ج د لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المتشارك ﴿ القسم الخامس ﴾ ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منها وكيف ما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان اب فيج د ودائماً اما ج د أو ه ز مانعة الجمع ينتج دائماً اما أن يكون اب وه ز مانعة الجمع لاستتزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً أو في الجملة امتناعه مع اللازم كذلك ومانعة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فه ز لاستتزام تقيض الاوسط للطرفين استتزاما كلياً واستتزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثانى كلما كان اب فكل ج د ودائماً اما كل ده أو وز مانعة الخلو ينتج كلما كان اب فابا كل ج ه أو وز والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي علمناها في المنطق

﴿ الفصل الرابع ﴾ في القياس الاستثنائي: وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئها أو رفعه ليلزم وضع الاخر أو رفعه ويحجب الشريطة لزومية المتصلة وكليتها أو كلية الوضع أو الوضع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو

بمينه وقت الوضع أو الرفع والشرطية الموضوعه فيه ان كانت متصله فاستثناء عين المقدم ينتج  
عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منها  
لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقه فاستثناء عين اى جزء  
كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اى جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة  
الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الجمع دون الخلو وان كانت مانعة  
الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع

﴿ الفصل الخامس ﴾ في لواحق القياس وهى اربعة ( الاول ) القياس المركب وهو تركيب  
مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل  
المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا  
فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل  
د ا فكل ج ه ( الثاني ) قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس  
كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب  
لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب  
( الثالث ) الاستقراء وهو الحكم على كلى لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك  
فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل  
بهذه الحالة كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئى وجد في جزئى آخر لم يمتدح بينهما  
كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالتى واختار عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد  
بين التنى والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا وكذا والاخبار باطلان بالتخلف فتبين  
الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط المساوية مدار مع انها  
ليست بعلة \* واما التقسيم والحصر فمنوع لجواز علية غير المذكور ويتقدير تسليم علية المشترك  
في القياس عليه لا يلزم طبعه في القياس لجواز أن يكون خصوصية القياس عليه شرطاً للعلة أو  
خصوصية القياس مانعة منها ( وأما الخاتمة ) ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهى قينيات  
وغير قينيات اما القينيات فسته اوليات وهى قضايا تصور طرفها كاقب في الجزم بالنسبة بينهما  
كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهى قضايا يحكم بها بالقوى الظاهرة أو الباطنة

كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خوفاً وغضباً ومجريات وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات  
 متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السمومياً موجب للإسهال وحدسيات وهي قضايا  
 يحكم بها بحس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحس  
 هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات  
 بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطىء على الكذب كالحكم بوجود مكة وبنداد ولا  
 ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال السدد والعلم الحاصل من التجربة  
 والحس والتواتر ليس حجة على النير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لاتبين  
 عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان هذه الارملة زوج لا تقسامها بمتساويين والقياس  
 المؤلف من هذه الستة يسمى برهاناً وهو اما لمي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة  
 للنسبة في الذهن والذين كقولنا هذا متمم الاخلاط وكل متمم الاخلاط محمول فهذا محمول  
 واما اني وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في البهن فقط كقولنا هذا محمول  
 وكل محمول متمم الاخلاط فهذا متمم الاخلاط واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهي  
 قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رقة أو حمية أو انفعالات من عادات  
 وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات أن الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما  
 وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف التوبة مذموم  
 وضراعة الضمءاء مجزدة ومن هذه ما يكون صادقاً وما يكون كاذباً ولكل قوم مشهورات  
 ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها ومسلات وهي قضايا يحكم بتسلم من الخصم وببني عليها  
 الكلام لدفعه كتسلم الفقهاء مسائل أصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلاً  
 والترض منه اثناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ  
 ممن يمتد فيه اما لا مرمواي أو لمزيد عقل أو دين كالأخوات من أهل العلم والهد  
 ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباع الظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو صادق والقياس المؤلف  
 من هذين القسمين يسمى خطابة والترض منها ترخيص السامع فيما ينفعه من تهريب الاخلاق  
 وأمور الدين ومخيلات وهي قضايا اذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض أو  
 لبسط كقولهم انحر يا فوته سائلة والمسئل حرة مبروعة والقياس المؤلف منها يسمى ضمناً والترض



منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير وبروجه الوزن والصوت الطيب ووهجات وهي قضايا  
 كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم  
 فضاء لا ينتهي ولولا دفع العقل والشرائع لكنت من الاوليات وعرف كذب ذلك الوهم  
 بموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لتقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة  
 والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والنقض منه اقسام الخمسة وتنبطه والناطقة قياس تفسد  
 صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية والجهة  
 او مادته بان تكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالتقاط مترادفة كقولنا كل انسان  
 بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا  
 لصورة الفرس المنقوش على الخائط انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة ضلالة  
 او من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو  
 انسان وكل انسان وفرس فهو فرس لينتج ان بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام  
 الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج ان الانسان جنس واخذ الامور  
 الذهنية مكان العينية وبالعكس فليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في النلط والمستعمل للمناطقة  
 سوفسطائي ان قابل بها الحكم ومشافي ان قابل بها الجدلي (البحث الثاني) في اجزاء العلوم  
 وهي موضوعات وقد عرفت ما مبادي وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية  
 والمقدمات غير الدينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط  
 مستقيم وان نعمل دلي بعد كل وعلى أي نقطة شيئا دائرة والمقدمات الدينة ينسبها كقولنا  
 المقادير المتساوية المقدار واحد متساوية ومساائل وهي القضايا التي تطلب بها نسبة محمولاتها الى  
 موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك  
 لاخر او ساين وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع  
 مما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تصفيفه وقد تكون نوعه مع  
 عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط اخر فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان لها وقد  
 تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل متساوية لقائمتين واما محمولاتها فخارجة  
 عن موضوعاتها لا متنازع ان يكون جزء الشيء مطلوبا لثبوته بالبرهان (تم الكتاب)

### ( خاتمة الطبع )

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله إليه والصلاة والسلام على جميع أنبيائه ورسوله  
 سيد البشر ونور الكائنات عليه أفضل الصلوات وأتم التحيات  
 ﴿ وبعد ﴾ فيقول الفقير إليه تعالى ﴿ فرج الله زكي الكردي الأزهرى ﴾ لما كانت رسالة الشمسية من أجل  
 ما ألفت في فن المنطق لهذا تدلوتها الأيدي وخدمها الأفاضل بالشروح والحواشي المعتبرة. ولكن لما كانت  
 تلك الحواشي والشروح بعضها غير مطبوع وبعضها مطبوع ولكنها محرفة وغير مرتبة لهذا جمعنا هذه  
 الحواشي المهمة وطبعناها على هذا الترتيب الحسن خدمة للعلوم والمعارف وتسهيلاً لمن يريد تمام  
 الاطلاع على هذا الفن الذي هو ميزان العلوم وبه يتحقق المنطق والمفهوم ( هذا ) واننا ذكرنا  
 في صدر الكتاب طبع حاشية العصام ولكن يديع جانب منها ظهر لنا الاستغناء عنها  
 بحاشية العلامة الدسوقي وغيره لهذا أعرضنا عن طبعا \* وكذلك ذكرنا طبع شرح  
 السعد ولكن التمس منا بعض الأفاضل تبديله بقرن الشمسية لانهم محتاجون  
 إليه أكثر منه لعدم استعمال ذلك الشرح واحتياجهم لحفظ المتن لهذا  
 طبعنا المتن عوضه \* وكان تمام طبعه وختام مسكه في ١٣ رجب  
 سنة ١٣٢٨ هجرية بمطبعتنا المسماة ﴿ بمطبعة كردستان  
 المطبعة ﴾ بمصر الحية \* حمداً لله عن كل العوارض  
 وخلصها من يد المضائق كما وعد بذلك  
 في كتبه المقدسة \* والحمد لله على  
 التمام في البديع والختام آمين







Biblioteca Alexandrina



0460080